



ل. س. ستافريانوس

التصدّع العالمي

العالم الثالث
يشب
عن الطوق

المجلد الأول

ترجمه عن الانكليزية

موسى الزعبي
عبد الكريم محفوظ

C-1
7 CO
162000



دمشق — أوتوستراد المزة

هاتف

٢١٣٨٢١ — ٢٤٣٩٥١ — ٢٤٤١٢٦

تلكس: ٤١٢٠٥٠

ص.ب: ١٦٠٣٥

العنوان البرقي

طلامسدار

TLASDAR

ربيع الدار مخصص

لصالح مدارس ابناء الشهداء في القطر العربي السوري

النصير العاطي

العالم الثالث يشب عن الطوق

جميع الحقوق محفوظة
لدار طلاس للدراسات والترجمة والنشر

الطبعة الأولى

١٩٨٨

ل. س. ستافريانوس
أستاذ التاريخ في جامعة كاليفورنيا

النضج العالمي^٣ ملحّي

العالم الثالث
ينشأ عن الطوق

ترجمه عن الانكليزية

موسى الزعبي عبد الكريم محفوظ

في مجلدين
المجلد الأول

الآراء الواردة في كتب الدار تعبر عن فكر مؤلفيها
ولا تعبر بالضرورة عن رأي الدار

عنوان الكتاب باللغة الانكليزية

GLOBAL RIFT

*The Third World
Comes of Age*

by
L. S. Stavrianos

WILLIAM MORROW AND COMPANY, INC.
New York 1981

المؤلف في سطور

ولد ل. س. ستافريانوس في فانكوفر عام ١٩١٣. تلقى علومه في جامعة كولومبيا البريطانية، وأتمَّ دراسته العليا في جامعة كلارك، وعمل أستاذاً مساعداً في قسم التاريخ في جامعتي كاليفورنيا وسانتياغو، وتابع علومه في الكلية الملكية، وكندا، وجامعة سميث. ومُنح ستافريانوس شهادة الدكتوراة بمرتبة الشرف أهله للحصول على عضوية غوغنهايم، وعضوية فورد، ومنشأة روكفلر، ثم غدا عضواً في مركز الدراسات المتقدمة في علوم «بيهافيورال». وقُدِّمَ بحثاً في تاريخ العالم، وحصل على العديد من فرص العمل في إدارات الشركات في نيويورك.

وأهم مؤلفاته :

- وعد بالعصور السوداء القادمة .
- العالم لغاية عام ١٥٠٠ .
- العالم منذ عام ١٥٠٠ .
- تاريخ العالم .
- البلقانيون منذ عام ١٤٥٣ .
- أثينا : التورط الأمريكي والفرصة الفائتة .
- الاتحاد البلقاني : تاريخ حركة الوحدة البلقانية في العصور الحديثة .

مدخل

بعد أن حصلت عشرات المستعمرات السابقة على استقلالها، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، اندفع مؤرخو العالم الثالث، لكتابة تواريخ بلدانهم، كل على حدة، ومن وجهة نظر وطنية مستقلة. لقد كان هذا التصرف رداً طبيعياً على حقبة التواريخ الاستعمارية التي تمّت كتابتها، من وجهة نظر لندن وباريس وبرلين، أكثر مما كانت من وجهة نظر لاغوس والقاهرة وارانغون. فكتابة التواريخ الوطنية كانت ضرورية وواجبة، ومهمة تأخر تنفيذها أكثر مما يجب، ومع ذلك لم تف بالغرض المطلوب. إن الكل في التاريخ، ولا يمكن لمجمع التواريخ الوطنية للعالم الثالث تحديد بنية الكل وديناميكيته، لأن بنية الكل وديناميكيته — دون سواها — هي التي تستطيع توضيح الهموم والمصالح المشتركة لجميع شعوب العالم الثالث، بصرف النظر عن تباينها الكبير في التاريخ والثقافة والالتزامات السياسية.

وقد تكون شعوب العالم الثالث بحاجة إلى تاريخ متكامل لعالمها، ولكن لماذا يجب أن يكون هذا التاريخ مثار اهتمام الأمريكيين وغيرهم من الغربيين في البلدان المتطورة؟

لقد كان الجواب على هذا السؤال لا يخلو من القسوة في الماضي، وأما اليوم فإنه يماثل القول التالي: "بما أن غالبية الكائنات البشرية في العالم الثالث تمثل المعذيين في الأرض، فعلياً نحن أصحاب الخطوة في البلدان المتطورة، أن نصبح القيمين على إخوتنا، وأن ندرك

الأسباب التي تركت العالم الثالث في وضع شقائه الحالي ، والتي تدفعنا لمد يد العون إليه . ولهذا كان يُقال للأطفال الغربيين من الأجيال السابقة ! لا تسرفوا في طعامكم ، تذكروا الأرمن الذين يتضورون جوعاً ، عليكم جمع البنسات بمناسبة عيد جميع القديسين ، لصالح اليونيسكو ، لتولي اهتمامها بالمرضى ، وذوي التغذية السيئة“ .

وتبدو الحاجة اليوم لنوع من الأخوة أكبر ، لأن عدد الجياع من اليافعين والأطفال ازداد عما كان عليه في الماضي . وأصبح الإحسان أقل الاعتبارات شأنًا في العلاقات بين حفنة المتصدقين ، التي تبلغ دون ٦٪ من السكان ، والتي تعيش في الولايات المتحدة ، وبين الأغلبية الساحقة من المعوزين الذين يعيشون في بلدان العالم الثالث . ونظراً لأهمية العلم الحديث والتكنولوجيا الحديثة ، فإن شعوب العالم المتطورة والبلدان النامية ، تجد نفسها معتلية القارب نفسه ، ومتورطة بمشكلات متماثلة في مواجهة المصير المشؤوم . وعندما يبدو المصير ضرباً من الأوهام ، فما علينا إلا أن نتأمل من نتائج الحرب الفيتنامية على المجتمع الأمريكي ، الذي لم يتعاف بعد من الصدمة النفسية والاقتصادية والسياسية لمأساتها . ولنتأمل اعتمادنا على العالم الثالث كأسواق لتصريف منتجاتنا ، ومصدراً للمواد الأولية ، التي تزايدت أهميتها الحيوية ، في الوقت الذي نهدر فيه مواردنا الطبيعية في التدخل بشؤون الآخرين . وأخيراً لنتأمل الحقيقة التي لا نعرف عنها إلا القليل ، والمتثلة بتزايد عدد الأمريكيين الذين تحيطهم المشكلات التي كانت في اعتبارنا وفقاً على العالم الثالث . إن حياتنا رهن القوالب الجديدة ، التي تعدها لنا الثورة الصناعية الثالثة التي فاقت الثورتين الصناعيتين السابقتين زحماً وانتشاراً لا مثيل له ، وإن انتشار آثارها في أنحاء العالم أدى إلى قيام فرص عمل ومشاكل مشتركة . وإذا نظرنا حولنا وجدنا أن معالم العالم الثالث تطل بأعناقها داخل عالمنا الأول ولنضرب أمثلة على ذلك .

مثال ١ — البطالة : إن نسبة عالية من البطالة الهيكلية المزمنة ، كانت وما زالت من ميزات معظم بلدان العالم الثالث ، ولكنها تحولت الآن ، لتصبح بمثابة القياس عليها في العالم الأول . والسبب الرئيسي لها هو : تصدير الصناعات والسلع من البلدان المتطورة إلى البلدان المتخلفة . فعندما يتم شحن مصنع ما إلى إحدى مناطق الأيدي العاملة الرخيصة ، يرافقه تصدير مماثل للأعمال ، أو استيراد للبطالة . فالتكنولوجيا الجديدة للثورة الصناعية الثالثة ، أتاحت انتقال مصانع الإنتاج إلى البلدان ذات الأجر المنخفض ، مما هيأ الفرصة لنشوء سوق

العمل الدولي المشترك . فالقوة العاملة في الغرب ، التي تتمتع بالامتيازات والأجور المرتفعة ، وجدت نفسها مضطرة لمقاسمة عمال العالم الثالث بظالهم التقليدية ، وأجورهم المنخفضة . وأول رد فعل ظهر تجاه هذه الحقيقة كان بفعل «مارتن غيرير» نائب رئيس عمال صناعة السيارات المتحدة ، عندما حذّر اتحاد عماله قائلاً ”نحن مضطرون في السنوات القادمة على الانتقال من اتحاد صناعي محلي إلى اتحاد عالمي ... من جراء الشركات المتعددة الجنسيات ، كشركة فورد مثلاً التي تجني ثلثي أرباحها من بلدان ما وراء البحار ، ومن جراء إمكانية تبادل قطع التركيب ، وتطوير المنتجات ، كالسيارة العالمية ، وتصبح نزعة الاتحاد الوطني الواحد بحكم العدم“^(١) .

مثال ٢ — اقتلاع المزارعين من الجذور : إن تكنولوجيا العمل الزراعي الكثيف إنتاج رأس المال ، ساعد على اقتلاع المزارعين من الجذور في الولايات المتحدة ، والفلاحين في العالم الثالث . فالتكنولوجيا الزراعية الجديدة استغنت عن العمال المزارعين ، وقلّصت عدد المزارع العائلية الأمريكية ، وهبطت بها من ٦٨٨ مليوناً في منتصف الثلاثينيات (١٩٣٠) إلى ٢٨٨ مليوناً عام ١٩٨٠ ، ومن المقرر هبوطها إلى المليون عام ١٩٨٥ . لقد تدفق المزارعون المهاجرون إلى المدن ، مما استوجب تخصيص ثلثي ميزانية مديرية الزراعة عام ١٩٧٥ من أجل برامج التغذية ، لإطعام فقراء المدن الجدد الذين هجروا أرضهم بفعل تكنولوجيا العمل الزراعي العائدة لمديرية الزراعة نفسها ، وأضحت المدن الأمريكية مطوّقة بالأحياء القذرة التي تعج بالفلاحين المهجرين المحرومين من الإعانات الحكومية المتاحة للأثرياء في الولايات المتحدة الأمريكية .

مثال ٣ — الفقر : يعاني ٥٠٠ مليون إنسان وأكثر هذه الأيام من سوء التغذية أي ما يعادل $\frac{1}{8}$ سكان العالم ، وليست الولايات المتحدة خارجة عن نطاقه . وتدل التقارير أن عدد الأمريكيين الذين يعانون من سوء التغذية بلغ عشرين مليون إنساناً ، وهو رقم مطابق للتقرير الذي أصدره «المجلس الاستشاري الوطني» عام ١٩٨٠ عن السوانح الاقتصادية والذي يتضمن أن ”الفقر لم يتقلص إلا قليلاً“ ، منذ بدء الحرب عليه في منتصف عام ١٩٦٠ . وبقي عدد الفقراء الأمريكيين رسمياً ٢٥ مليون إنساناً^(٢) . فالعائلة التي تتألف من أربعة

(١) الحواشي الواردة في الكتاب يرجع إليها في نهاية كل جزء وهي توضح مصادر المعلومات التي استقى منها المؤلف .

أفراد تعتبر فقيرة نسبياً، إذا كان إجمالي دخلها السنوي يقل عن ٧٤٥٠ دولاراً. وأما ما يعنيه هذا الفقر بلغة الأرقام البشرية فقد كشف عنه في «بالتيمور» عام ١٩٨٠ عندما احتشد جمهور تعداده ٢٦ ألف طيلة ساعات في صفوف طويلة تحت رحمة القيث ليتقدموا بطلباتهم للحصول على ٧٥ وظيفة حكومية. وعبر عن ذلك رئيس مجلس المدينة «ولتر أورلنسكي» قائلاً: «لا يمكنني أن أتصور أمراً أقل شأناً مما يجري، إن المرء ليشهد هذه الصفوف نفسها في أية مدينة أمريكية، لذلك يجب أن لا يشكل هذا الأمر مفاجأة لأحد»^(٣).

مثال ٤ — السجناء السياسيون: أثار تصريح «أندرو يونغ» ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، عاصفة قوية في تموز / يوليو / عام ١٩٧٨، عندما كشف النقاب عن وجود سجناء سياسيين في الولايات المتحدة، ولدى تقديمه استقالته امتثالاً منه لطلب رسمي من الحكومة أضاف قائلاً: «إن في أمريكا كل أنواع السجناء السياسيين، وأعتقد أن نزلاء السجون الفقراء، أكبر عدداً من نزلائه الأشرار»، وتعزيزاً لهذه المقولة أكد القس «جيسي جاكسون» مدير منشأة بوش بأن «ثلاثمائة ألف سجين من أصل أربعمائة ألف من نزلاء السجون الأمريكية هم من السود أو السمر»^(٤). وأن ما قصد قوله أن ثلاثة أرباع السجناء الأمريكيين هم من السود قول ينطوي على مغزى يختلف عن مغزى جنوحنا نحو السلوك الإجرامي. وأن حقيقة تواجد هذا العدد الكبير من الناس في السجن، جاء نتيجة نقائص نظامنا السياسي، الذي جعل منهم سجناء سياسيين بالمعنى الذي أثار من أجلهم الرئيس الأمريكي «كارتر» «مسألة الحقوق الإنسانية»^(٥).

مثال ٥ — الأحياء القذرة والمستعمرات: أظهرت دراسة عالم النفس المشهور «كانت كلارك» أسباب نشوء الأحياء القذرة حول المدن الأمريكية فقال: «إنها نتيجة تأثير قوى خارجية وضعف المؤسسات الاجتماعية» وعزز «كلارك» قناعته بأن القيادات السياسية في الأحياء القذرة تستند إلى نظام معين من السلطة، والمؤسسات الاجتماعية فيها تعتمد على مصادر تمويل خارجية، واقتصادها يخضع لسيطرة الشركات الصغيرة التي يمتلكها ملاكون بعيدون عنها، كما أن ملكية بيوتها تعود إلى ملاكين عقارين يعيشون خارجها، والمدارس مؤسسات تابعة لأفراد يعيشون خارج نطاق الجماعة. ويخلص «كلارك» في قوله

”إن الأحياء القدرة ليست إلا مستعمرات ثقافية وسياسية واجتماعية، وفي الدرجة الأولى مستعمرات اقتصادية والناس المحتجزون فيها أشبه بالرهائن“⁽⁶⁾.

مثال ٦ — الولايات والمستعمرات: إن علاقة التبعية والاستغلال في بلدان العالم الأول، لم تقتصر على الأقليات العرقية، بل تجاوزتها لتشمل مناطق بأكملها، ظهر ذلك في رد فعل حاكم «كولورادو» «ديك لام» ضد شركات التعدين السطحية فقال: ”لقد شاهدنا ما حدث لولاية كنتكي، وتنسي ووست فرجينيا، وغيرها في الولايات المتحدة والتي تعتبر جميعها مخزن فحم الأمة، ولن نسمح بأن يتكرر ذلك بالنسبة لنا، فثمة أمور تحدث في المستعمرات — سواء كانت مستعمرات — كولورادو أو الكونغو — إذا لم تتوفر الصلابة لدى قياداتها، فنحن لن نسمح أن نكون هدفاً للاستعمار“⁽⁷⁾.

مثال ٧ — الأمبريالية الثقافية: لم تستفد بلدان العالم الثالث من الاحتجاج ضد ما اصطُلح على تسميته «الأمبريالية الثقافية» المدسوسة، بسبب سيطرة العالم الأول على وسائل الإعلام العالمية، فالأمبريالية الثقافية تعتبر وليدة بلدان العالم الأول. والتحليل التالي الذي أجرته مجلة «كريستيان ساينس مونيتور» يوضح لنا ما يلي:

”اليوم تسيطر ثمان شركات على شبكات التلفزة الثلاث وعلى مجلتي «التايم» و«النيوزويك» وصحف نيويورك تايمز، والواشنطن بوست، والواشنطن ستار (الجريدتين الوحيدتين في عاصمة الأمة) وعلى مجلة «وول ستريت» ولوس أنجلوس، ومحطات تلفزة تغطي ٤٠٪ من جمهور المشاهدين، وشبكات الإذاعة الأساسية ومحطاتها، وعلى قطاعات رئيسية من صناعة الكابلات التلفزيونية وعلى الدور الرئيسية لنشر الكتب، وعلى سلسلة من الصحف في مدن رئيسية أخرى في طول البلاد وعرضها وعلى مجموعة من المنشآت الإعلامية وغير الإعلامية“⁽⁸⁾.

أتينا على ذكر كل هذا، لا لنقول بأن أمريكا أصبحت إحدى بلدان العالم الثالث، بل لنؤكد أن التمييز التقليدي بين البلدان المتطورة الغنية، والمتخلفة الفقيرة، لم يعد واضحاً ومقصوراً على زمرة منها دون الآخر. فظروف العالم الثالث ومؤسساته أخذت بالانتشار على نطاق واسع في العالم الأول، وأن العالم آخذ بالتكامل وخلق الظروف الملائمة لقيام اقتصاد.

السوق العالمي . هذا الاقتصاد الذي بدأ يتخذ شكله في القرن الخامس عشر ، عندما بدأ الاقتصاد الرأسمالي الجديد العائد لشمال غربي أوربة في الامتداد خارجها إلى أوربة الشرقية أولاً ثم الأمريكيتين وإفريقية وآسيا . وجرى تحويل بلاد ماوراء البحار إلى مناطق مصنعة خاضعة للمراكز الأم وتعتمد عليها ، وبعبارة ثانية أصبحت تلك المناطق بمثابة العالم الثالث المتخلف الواقع على التخوم ، قياساً إلى العالم الأول المتطور الذي يحتل مركز الصدارة .

والآن يجري تفويض الانقسام الثنائي التقليدي بين المراكز والتخوم . فالتكنولوجيا الديناميكية المتطورة للثورة الصناعية الثالثة أبقت الحدود القديمة قائمة بين شعوب العالم الأول صاحبة الامتيازات . وشعوب العالم الثالث التابعة . إن سكان العالم يتحولون اليوم إلى شعوب تابعة تدعن لأوامر اقتصاد السوق العالمي . وبينما أخذت ظروف العالم الثالث تطل بأعناقها ضمن المراكز الأم ، فإن تاريخ العالم الثالث لم يعد تاريخ شعوب بعيدة ، وغريبة عنا وخاصة ممن ليس لنا معهم إلا تماس طفيف ، بل أصبح يشكل قسماً هاماً وحيوياً من تاريخنا نحن ، ومن هنا نجد الحاجة للرؤيا الشاملة التي تشكل موضوع الفصل الختامي من هذا الكتاب .

بدأ ظهور العالم الثالث في مطلع العصور الحديثة ، نتيجة التغيرات الاجتماعية في شمال غرب أوربة ، ومع نشوء المجتمع الرأسمالي الديناميكي الذي امتد إلى ماوراء البحار ، وتمكن من بسط نفوذه على قطاعات محدودة من الأرض ، واستمر في توسعه ليشمل نفوذه معظم مناطق العالم .

يلقى الفصل الأول من الكتاب ، نظرة عامة على المراحل الأساسية للتوسع الرأسمالي وانحساره ، وأثره على توسع وانحسار العالم الثالث .

ماهي جذور النزعة التوسعية الأوربية ؟

لَمْ كان أوائل المستكشفين والمستوطنين أوربيين ، وليسوا أفارقة ، أو صينيين أو شرق أوسطيين ؟ هذا السؤال جوهرى في تاريخ العالم الثالث ، وهو موضوع الفصل الثاني ، والإجابة عليه تكون من خلال تحليل ديناميكية النزعة التوسعية الأوربية .

رافق التوسع الغربي ، مغامرات جرت في ماوراء البحار ، وتجلت أثرها الأولي في شرق أوربة وظهر في زمن أقدم من زمن رحلات كولومبوس ودوغاما .

والفصل الثالث يوضح كيف أن الاقتصاد الغربي أنشأ لأول مرة نوعاً جديداً من التجارة في مناطق مختلفة من العالم، هو «التجارة بالضرورات» على نطاق شعبي أكثر من «التجارة بالكماليات»، مقابل المنسوجات الغربية والخردوات والصناعات الأخرى، كما أن شرق أوربة، يصدر المواد الغذائية والمعدات البحرية؛ فأصبحت أوربة الشرقية لا تعتمد على الاقتصاد الغربي فحسب، بل أصبحت خاضعة له. وهذه الطريقة تمت ولادة العالم الثالث في شرق أوربة في القرن الخامس عشر، وأن عبارة العالم الثالث، تدل على البلدان والمناطق التي شاركت بشروط غير متكافئة فيما يدعى بـ «اقتصاد السوق العالمي».

والمنطقة الثالثة التي خضعت لسيطرة الغرب، كانت العالم الجديد. والفصل الرابع يحلل محتوى تجارة الأطلسي، ويوضح أن المصنعات الغربية، أصبحت تصدّر ثانياً مقابل منتوجات العالم الجديد كالسكر، والقطن، والتبغ، ومواد الأصبغة. وفي البدء ألحقت تجارة الجملة خسائر فادحة، وأضرار كبيرة في جميع جوانب المجتمع الأوربي الشرقي، بغية الحصول على أرباح كبيرة بالتجارة مع أوربة الغربية. وفعلت مثلها التجارة الجديدة عبر الأطلسي، حيث تركت بصماتها على مجتمع العالم الجديد، بواسطة «مؤسسة العبودية» التي أدت إلى الرق في أوربة الشرقية.

وخلال الفترة المتقدمة بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر، كان اقتصاد أوربة، بعيداً عن التطور، وغير فعال، ليشمل العالم كله. فكانت إفريقية والشرق الأوسط تسمحان جزئياً بتجارة العبيد، عن طريق شركات شرقية متنوعة، وأصبح التأثير الغربي في هذه المناطق، محدوداً ومقتصرًا على المناطق الساحلية.

وسوف نحلل في الفصلين الخامس والسادس، الوضع في إفريقية والشرق الأوسط، باعتبارهما مناطق «متاخمة حدودية» وعلى علاقة باقتصاد السوق العالمي، وكأنهما غير متأثرين فعلياً بازدهار تجارة الجملة، كما في الحضارات القديمة في جنوب شرق آسيا، والمناطق المتاخمة للأطلسي والبحر المتوسط.

والفصل الثاني من الجزء الأول يقع تحت عنوان «آسيا كمنطقة خارجية» لأنها بقيت بعيدة عن اقتصاد السوق حتى بداية القرن التاسع عشر. ومع بدء الثورة الصناعية، يبذل

الاقتصاد الغربي ، جهوداً جبارة ليصبح قوياً ومسيطرأ على جميع القارات ، وخاصة على العالم الثالث ، وسيكون ذلك موضوع دراستنا له في الفصل الثالث .

الجزء الأول

ظهور العالم الثالث

١٧٧٠ - ١٤٠٠

الفصل الأول

المقدمة

وبعد مضي خمسة آلاف عام على بزوغ فجر الحضارة، بدأت الجماهير لأول مرة، تدرك في هذه المرحلة إمكانية تغيير طراز حياتها التقليدي نحو الأفضل، وبلوغ ذلك التغيير بفعل الجماهير نفسها. إن إحياء الأمل والهدف في نفوس وعقول ثلاثة أرباع سكان العالم، ممن ظلوا من المضطهدين، سوف يظهرون إذا عدنا بأبصارنا إليه، بأنه الحدث الأهم والبارز في عصرنا، حيث يبدو تحرير الطاقة الذرية، وتطبيقاتها في صناعة الأسلحة، واكتشاف الفضاء الخارجي، أموراً لا أهمية لها قياساً إلى ذلك الهدف.

آرنولد. ج. توينبي ARNOLD. J. TOYNBEE
أمريكا والثورة العالمية

إن عبارة العالم الثالث، حديثة جداً، تعود لسنوات قليلة بعد الحرب العالمية الثانية. وخلال هذه المرحلة القصيرة، تبدّل استخدامهما، من مضمونها السياسي، إلى مضمون اقتصادي. فأتت الحرب الباردة التي أعقبت الأعمال العدوانية عام ١٩٤٥، أنشئ خط منيع بين العالم الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة، وبين العالم الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي. وفي ذروة عملية التجاذب والتدافع الدبلوماسية، أصبح من المفروض أن تنحاز كل البلدان إلى أحد الجانبين، الأمر الذي نفّذه العديد من الدول، باستثناء قلة تشبّثت بحياد محفوف بالمخاطر، كيوغسلافيا تيتو، ومصر ناصر، وهند نهرو، وغانا نكروما، وأندونيسيا سوكارنو. وصارت هذه الدول «الضالة» تعرف بشكل جماعي باسم «العالم الثالث» تمييزاً لها عن العالم الأول الذي يمثل الكتلة الغربية، وعن العالم الثاني الذي يمثل الكتلة السوفيتية «الاشتراكية».

وعندما خفّت حدة توتر الحرب الباردة في الخمسينيات (١٩٥٠)، فقدت عبارة العالم الثالث مدلولها المنطقي سياسياً، وتحولت تدريجياً، نحو المضمون الاقتصادي، لتشير إلى القطاع المتخلف من الكرة الأرضية، قياساً إلى العالم الأول الرأسمالي المتطور (الولايات المتحدة واليابان وأوروبا الغربية، والبلدان التي كانت تشكل سابقاً الدومينيون البريطاني)، وإلى العالم الثاني الاشتراكي المتطور (الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية).

إن التغيير الذي لحق بمعنى عبارة العالم الثالث، جعلها مقولة أشد حصرًا من ذي قبل، وينضوي تحت شعارها أكثر من مائة دولة يقطنها ثلاثة أرباع سكان العالم تقريباً.

ويشتمل العالم الثالث اليوم، بشكل أكثر تحديداً، على الأقسام التالية من الكرة الأرضية: أمريكا اللاتينية كلها، وعموم إفريقية باستثناء جنوبها، وآسيا بمجمليها باستثناء اليابان وإسرائيل.

وقبل الحرب العالمية الثانية، كان معظم أقسام الكرة الأرضية، الذي يدعى اليوم بالعالم الثالث، موزعاً إلى مستعمرات على القوى الأوربية. وشاع استعمال صفة «التأخرة» لوصف المستعمرات بدلاً من المصطلح الدبلوماسي «الدول المتخلفة» والمصطلح الأكثر دبلوماسية «الدول السائرة في طريق النمو» وهو الاسم الذي تجذبه الأمم المتحدة، كونه مصطلحاً مضللاً.

إن تأخر الشعوب المستعمرة، وقيام الامبراطوريات فيها واستمرارها، كان من الأمور المسلّم بها. وبينما تظهر جذور التأخر الناجم عن الاستعمار في المناسبات فقط وكانت النظريات المطروحة، عبارة عن نظريات عنصرية، لا تتخذ إلا أصحابها فقط. والنظر إلى السكان الأصليين، يظهرهم بموضع المختلفين عن حكامهم الأوربيين وأدنى منزلة منهم، فهم شعب لا يستجيب للفرص المتاحة له لتحسين مستوى معيشته، ويفضل حياة الكسل والبطالة وعيش الكفاف، وبحجم عن تخطيط مستقبله، ويتهرب من عبء مسؤوليته. وتعليل وجود هذه الصفات، يعود إلى المناخ، وإلى عقدة العرقية، أو المحرمات الدينية. وأما ما يتعلق بالحكم الاستعماري فقد كان يتم التغاضي عنه، بسبب حالة التأخر السائدة، واعتباره (أي الاستعمار) الحل الوحيد للنهوض من هذا التخلف.

وتطوى اليوم جميع المزاعم التي كنا نسمعها، فمنذ الحرب العالمية الثانية، بدأ ظهور أكوام المطبوعات المكرّسة محتوياتها لمشكلات تلك البلدان، التي أصبحت تدعى «البلدان المتخلفة» أو المتطورة. غير أن هذا الموقف، لم يكن مبادرة عفوية من علماء الاجتماع الغربيين، بل كان استجابة منهم للاضطرابات السياسية في عصورهم. فالحركات الثورية في العالم الثالث، والتفسخ السريع للبنى الأمباليّة، والحرب الباردة كلها، جعلت مصير المستعمرات الحالية والسابقة، موضع اهتمام صنّاع السياسة في واشنطن وموسكو.

ونتيجة لهذه البحوث ، بدأ التوصل إلى حقيقة مفادها : أن تخلف العالم الثالث ، وتطور العالم الأول ، لا يمثلان ظاهرتين منفصلتين ، وإنما متصلتين عضوياً ووظيفياً . فالتخلف ليس وضعاً أصيلاً وأساسياً يمكن تجاوزه على خطى التصنيع الذي بادرت إليه الأمم الغربية ، التي بلغت اليوم مستوى معيناً من التطور ، يوازي مستوى التخلف الكبير للبلدان الواقعة على التخوم ، وما الدول المتخلفة والمتطورة ، سوى وجهان لعملة واحدة . وتأكيداً لهذا القول ، نورد حديث إلى « جيرار تشالياند GERARD CHALIAND » بعد معانيته مشاكل العالم الثالث ومشاركته في حلها فيقول :

” ليس التخلف ظاهرة داخلية ، بسبب التركيب الهيكلي الجامد في بلدان العالم الثالث ، بل هو حصيلة النظام الرأسمالي العالمي ، وقسطاً جوهرياً منه ، ولا مجال للتخلص من سيطرته ، إلا بوضع حد للتبعية نفسها ، ولجميع أشكالها وعلاقاتها وتراكيبها . ويمكننا أن ندرك الآن وبشكل أفضل ، الحد الذي لا يمثل فيه التطور مشكلة اقتصادية يمكن حلها بحقتات من رأس المال ، بل يمثل مشكلة سياسية قائمة بذاتها “ (1) .

لماذا التخلف حصيلة النظام الرأسمالي ؟ يمكن العثور على الجواب في طبيعة ونظام الرأسمالية وديناميكيتها ، إن جوهر الرأسمالية يكمن في حافز الربح للرأس المال الفردي والمستثمر فردياً أيضاً ، الأمر الذي يحدد بشكل واسع السلع الواجب إنتاجها وكيفية توزيعها . إن غرابة هذا النظام . لا يغدو باستخدامه النقود ، بل استعمالها لأول مرة في التاريخ كـرأس مال يقدم الربح .

إن الحضارات السابقة للرأسمالية ، من هندية وشرق أوسطية ، ورومانية ، وصينية ، قد طورت كل منها نظاماً حكومياً لاحتكار الفائض الزراعي من جماهيرها الفلاحية ، ولكن الأموال الطائلة المتراكمة منه ، كانت تُهدر على الاستهلاك غير المنتج لأعضاء مجلس الشيوخ الروماني ، والأمرء الهنود ، والمعلمون الكونفوشيوسيون ، وحكام الشرق أوسطيون ، وطبقة الكهنوت ، ورجال الدين فشيئت البلاطات الفخمة ، والقصور الملكية ، والأبنية الدينية المهيبة ، التي سحرت نفوس المراقبين الغربيين ، الذين لم يدركوا أن هذا الإسراف في الاستهلاك ، كان سبباً في تداعي تلك الحضارات أمام المجتمع الأوربي الجديد ، الذي حدثت فيه عملية استخدام النقود المكدسة كـرأس مال لتنشيط مزيد من الإنتاج ، أكثر من استخدامها لزيادة الاستهلاك . إن حقن العملية الاقتصادية بمجربات رأس المال حقناً منهجياً ، قد أطلق العنان للطاقت الإنتاجية الكامنة ، وأتاح للمجتمعات الحديثة بلوغ مرحلة الإقلاع على شكل توسع مستمر ودائم .

هذه النزعة التوسعية هي السمة المميزة للنظام الرأسمالي ، قياساً إلى ماسبقه من أنظمة اجتماعية ، التي كان إنتاجها الأساسي محصوراً لتلبية الحاجات المحلية ، مما جعل صادراتها و وارداتها

قليلة نسبياً . ولكن المجتمعات الغربية الرأسمالية ، سعت على نحو مناقض في مجال نشاطها الاقتصادي من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني فـالعالمي .

وأدى امتداد الرأسمالية الأوربية وتوسعها في ما وراء البحار إلى ظهور العالم الثالث من خلال عملية الأمبريالية التي عرفها المؤرخ « ويليام لانجر WILLIAM LANGER » بأنها ” حكم أو تحكم دولة ما ، أو أمة ، أو شعب ما ، سياسياً ، أو اقتصادياً وبشكل مباشر أو غير مباشر بمجموعة أخرى مماثلة “⁽²⁾ . وفي ضوء هذا التعريف تكون الأمبريالية قديمة قدم الحضارة البشرية ، فالرومان كانوا أمبرياليين بعد أن فتحوا وحكموا بلاداً واسعة من أوربة وحوض المتوسط . والشئ نفسه صحيح على المصريين في إفريقية ، والآشوريين في الشرق الأوسط ، والصينيين في الشرق الأقصى ، وقبائل الآزتيك ، والآنكا في العالم الجديد وهكذا . وما الأمبريالية في العصور الحديثة ، إلا النتائج الحتمي للرأسمالية التي انتقلت من الأسواق الداخلية إلى الأسواق الخارجية سعياً وراء الربح .

وهكذا فإن نشوء الأمبريالية عبر القرون ، يدل على أن اتساع وعمق عملياتها كانا يعتمدان على قوة المركز الأمبريالي سياسياً ، واقتصادياً ، وتكنولوجياً . وهذا ما أدى إلى حدوث خلاف نوعي بين غزو الهند على يد الإسكندر الكبير في القرن الرابع وغزوها من قبل شركة الهند الشرقية البريطانية في القرن الثامن عشر بعد الميلاد . فالاختلاف يقوم في طبيعة التأثير على البلد المفتوح ، فالإسكندر وغيره من الفاتحين السابقين للفاتحين الرأسماليين ، استغلوا ممتلكاتهم بشكل بسيط ومباشر من خلال السلب وجباية الإتاوة التي كان أساسها المواد الغذائية . ولكن هذا الاستغلال لم يلحق أذى محدداً في الحياة الاقتصادية وفي بنية البلدان المغلوبة التي بقي أهلها ينتجون تقريباً المواد الغذائية نفسها ويمارسون الحرف اليدوية ذاتها بنفس الطرق القديمة . وإن مقارنة هذا النوع من الأمبريالية بالحديث منها ، والذي اكتسح قارات بأكملها ، وأعاد تحديدها من جديد ، يشبه مقارنة المجرفة اليدوية بالمجرفة البخارية .

إن التناقض بين هذين الشكلين للأمبريالية يظهر في التقرير الذي قدّمه المؤرخ والقاضي اللامع السير « هنري ماين » الذي خدم في الهند بين عام ١٨٦٢ وعام ١٨٦٩ ويبين فيه مدى التأثير البريطاني هناك فيقول :

” إن السلطة البريطانية في الهند تمنح وتحل الأفكار الاجتماعية ، من خلال التأثير غير المباشر وغير المتعمد إلى حد كبير ، وليس لها مفر من إعادة بناء ما تقوّض بشكل لا إرادي وفقاً لمبادئها هي إننا لا نمارس البدع أو التخريب من باب الغطرسة ، بل إننا نغيّر حيث لا مناص لنا من التغير ، ومهما كانت طبيعة وقيمة جملة التأثيرات التي ندعوها بالتقدم ، فليس من حقيقة أوضح

من التي تقول أن التقدم حين يلامس مجتمعاً من المجتمعات، فإنه يسري فيه سريان النار بالحطب“ (3).

وتدل شهادة السير « هنري ماين » بوضوح إلى الطابع المميز للأمبريالية الحديثة، التي أعادت صياغة الكرة الأرضية، وأدت بالنتيجة إلى ولادة العالم الثالث. إن الأمبريالية السابقة للأمبريالية الرأسمالية، كانت تعني الاستغلال ضمناً، دون إجراء أي تغيير اجتماعي واقتصادي أساسي، كما كانت الإتاوة تجدد طريقها إلى الزمرة الحاكمة دون غيرها. ولكن الأمبريالية سابقتها، أدخلت تحولاً كاملاً في البلدان المغلوبة، الأمر الذي لم يكن سياسة متمردة (كما أشار السير هنري ماين)، بل كان نتيجة تأثيرات حتمية فرضتها الرأسمالية الغربية الديناميكية على المجتمعات الزراعية الجمادة نسبياً في أوربة الشرقية وآسيا وإفريقية والأمريكيتين. وإذا كان الواجب يقضي بإطلاق مصطلح التقدم على النتيجة الختامية، فمن هي الجهة التي يحق لها أن تصدر مثل هذا الحكم: الغالب أم المغلوب؟

وما لاجدال فيه أن التأثير المباشر لتلك الموجة الرأسمالية الطاغية، يتمثل بامتصاص المجتمعات الزراعية التقليدية، من قبل اقتصاد السوق العالمي الجديد وإفحامها فيه. كانت هذه العملية تطويق شامل، لأن حضارات تلك الشعوب واقتصادياتها، خضعت لتشويه عميق، وأفرغت في قوالب جديدة لتلبية حاجات السوق العالمية.

أصبح الانغماس في السوق العالمي أمراً لا حياء عنه، نتيجة الطابع المتنوع للتجارة الرأسمالية، وهو طابع تجارة الجملة، وخلال آلاف السنين التي سبقت الآلاف الحديثة كانت التجارة بحكم الظروف، تجارة المواد الكمالية — المواد الصغيرة الحجم والغالية الثمن — بسبب طول المسافات والاعتماد على الخيول والحمير والجمال والسفن الشراعية الصغيرة، واقتصرت مواد التجارة على التوابل والمجوهرات والأقمشة الغالية، وغيرها من المصنعات التي ينتجها العمال المهرة في العصور القديمة والوسطى، فهذه التجارة التقليدية لم تكن تلبى سوى حاجات الأغنياء ورجال السلطة — أصحاب الشأن الرسمي، والأمراء الإقطاعيين، وذوي المقامات الدينية المهيبة، أو أمراء التجار — لذلك لم يكن لها تأثير جوهري على اقتصاديات المناطق المعنية بها. فالكتل الجماهيرية التي كانت تقطن المناطق الأوربية / الآسيوية لم تنضرب في أعمالها اليومية أو في حياتها طيلة آلاف السنين، التي كانت تصدر فيها الصين حريرها، والهند أقطانها، وجنوب شرقي آسيا توابله.

لقد طرأ تحول تاريخي في القرن الخامس عشر، عندما أدى الاقتصاد الرأسمالي الأوربي الغربي إلى ولادة تجارة الجملة بالضرورات التي طغت على التجارة المحدودة بالكماليات. فالتجارة الجديدة،

ولأنها تجارة جملة تحديداً، شملت شعوباً بأسرها طواعية أو كرهاً، في عملية الإنتاج لمصلحة اقتصاد السوق العالمي الجديد، التي كانت تتضمن أمثال هذه الضرورات، كالمواد الغذائية والأخشاب والمعادن من أوربة الشرقية، والسبائك والسكر والتبغ والنيلة والقطن من الأمريكيتين، والعبيد من إفريقية لتشغيل المزارع الأمريكية، والمطاط والشاي والقهوة والقصدير والجوت من آسيا. فتجارة الجملة هذه أدت بالضرورة إلى دمج مجتمعات بأكملها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

هذا الطراز من التجارة بين المستعمرات والمراكز الأم، والذي جرى ضمن سياق اقتصاد السوق العالمي، كان موضع دعاية لعدة قرون، ويمثل علاقة طبيعية تعود بالفائدة على كل الأطراف المعنية به. «دفايد ريكاردو» اكتشف في أوائل القرن التاسع عشر، الأساس المنطقي العقلاني لهذا الاقتراح، من خلال نظريته عن الفائدة النسبية. وطبقاً لهذه النظرية، عندما ينظم السوق الموضوعي الشؤون الاقتصادية العالمية، فإن كل بلد من البلدان، سوف يصب اهتمامه على صنع السلع التي تناسبه وتشتري البلدان الأخرى المنتجات التي تناسبها أيضاً، الأمر الذي يؤدي إلى حصول معظم البلدان على الفائدة القصوى من التجارة العالمية الجديدة.

هذه النظرية منطقية إلى حد مقنع، ولكنها أخفقت في توضيح ما يحدث للعالم الثالث. وبينما كان فرق متوسط دخل الفرد بين العالم الأول والثالث يساوي ٣ إلى ١ عام ١٥٠٠ تزايد حتى بلغ ١/٥ عام ١٨٥٠ و ١/٦ عام ١٩٠٠ و ١/١٠ عام ١٩٦٠ و ١/١٤ عام ١٩٧٠. وهكذا فإن اقتصاد السوق العالمي رغم عدم تقديمه الفائدة لجميع الأطراف المعنية، أصبح الآن يوسع الثغرة القائمة بين البلدان الغنية والفقيرة بخطوات متسارعة وعلى نحو ثابت.

ورغم هذا التناقض الواضح بين النظرية والواقع، فقد بقيت مبادئ ريكاردو تمثل محور الدروس الاقتصادية التي يجري تعليمها في الجامعات الغربية. ولم يحاول أحد التوفيق بين النظرية وحقيقة ما يدور في العالم الثالث، عدا الجيل الجديد من علماء الاقتصاد، ومنذ عهد قريب. إن النص التالي من كتاب «جوزيف شومبتر» بعنوان «نظرية التطور الاقتصادي» عام ١٩٤٩ يعكس القطيعة بينه وبين المدخل التقليدي، مدخل المنفعة النسبية:

”نفهم من كلمة التطور أنها مجموعة التبدلات الهامة التي تجري في الحياة الاقتصادية، وغير مفروضة عليها من الخارج، والمنبثقة ذاتياً من الداخل، وعندما يتوجه الاقتصاد إلى الخارج... ويلهث خلف التطورات الجارية في العالم المحيط به... يحاول ذلك الاقتصاد التكيف بشكل مستمر مع تلك التطورات، ويجب علينا القول، بعدم وجود أي تطور اقتصادي“ (٤).

ويحدد «شومبتر» بدقة الفرق الأساسي بين التطور الاقتصادي الذاتي والعضوي الذي يحدث

في المركز الأوربي، وبين النمو الاقتصادي الخاضع للهيمنة الخارجية الذي يجري في المحيط المستعمر. إن الثورة الصناعية الأوربية التي تلت الثورة الزراعية، ضاعفت الإنتاج الزراعي، ووفرت المواد الخام، ورأس المال، وهجرت العمال من أراضيهم للعمل في صناعات المدن، المؤلفة من الصناعات الخفيفة، لتلبية حاجات المستهلك، ومن الصناعات الثقيلة الضرورية للسلع الإنتاجية. ورافق هذه العملية اضطراب اجتماعي وبطالة، أتاحت قيام التصنيع المستقل، الذي زاد من أعداد القوى الوطنية المنتجة، زيادة هائلة، وأدى إلى ارتفاع مستويات المعيشة، بالنسبة للعمال والمقاولين.

وعلى النقيض من ذلك، لم ينشأ رأس المال في المحيط المستعمر، أو شبه المستعمر نشأة داخلية، وإنما جاء به المستثمرون المركزيون لأغراضهم الخاصة للحصول على الحد الأقصى من العائدات لرأسمالهم، الأمر الذي استعصى تحقيقه من خلال تشجيع الصناعات المحلية، لأن سكان التخوم (المحيط) الفارقين بالفقر المدقع كانت تنقصهم القوة الشرائية. وهذا ما دفعهم إلى استخدام رأس المال الأجنبي لتمويل إنتاج المحاصيل الزراعية، والمنتجات المعدنية لصالح السوق العالمية، مما استوجب بناء الموانئ والسكك الحديدية، وغيرها من مرافق الهيكل الأساسي لتصدير المواد الخام. وكان من الطبيعي أن تجذب المرباح طريقها إلى المركز، لتساهم في دفع عجلة التطور إلى الأمام، في اقتصاد متطور أصلاً. وأما السكان الأصليون، فقد تمّ تقليصهم بكل بساطة، إلى مستوى الذخيرة العمالية الرخيصة، التي تنقصها البراعة. وهكذا أصبحت اقتصاديات التخوم، ملحقات أو متممات للاقتصادات المركزية، وما كان بمقدورها أن تؤدي وظيفتها إلا ضمن الحدود التي فرضتها عليها التبعية والسيطرة، ومن هنا جاء تطور اقتصاد المركز وما نجم عنه من تخلف سببي في اقتصاديات المحيط.

ولاحظ عدد من الاقتصاديين إضافة إلى «شومبتر» الخطأ الذي تنطوي عليه نظرية الفائدة النسبية. فهذا «غونار ميردال» الحائز على جائزة نوبل يعرض ما يلي :

”إن مناورة القوى في السوق تنجح في العادة لزيادة الفوارق بين البلدان أكثر من التقريب بينها“ (5).

ويوضح «ميردال» أن الاقتصاد العالمي المتكامل أدى إلى ظلم عالمي تام، لأنه دمج بين الضعيف والقوي، وعندما نبحث عن ذلك في الفصل اللاحق، نجد أن التكنولوجيا الزراعية والصناعية الجديدة في الغرب، وبنوكه وشركاته المساهمة، وملوكه الوطنيين العدوانيين، ودوافع روجه الرأسمالية، كل ذلك أعطى لشبه الجزيرة الأوربية / الآسيوية المتأخرة، قوة اقتصادية وعسكرية فائقة، في تعاملها مع أنحاء العالم. وهكذا تمّ بشكل مؤكد إخضاع مصالح الضعفاء لصالح الأقوياء، من

خلال التدابير المركنتلية في القرون الماضية، ومن التجارة الحرة بعد الثورة الصناعية، ومن النزعة الاستعمارية في أيامنا .

وينتج مما سبق، أن وضع العالم الثالث، ينطوي على شيء أكثر من الفقر، إذ لا يكفي أن نرسم خطأ يمثل مستوى معيناً من الدخل الفردي، ونضع العالم الثالث تحت هذا الخط، والعالم الأول فوقه. إن خط القسمة هذا لا يمكن تطبيقه، فالكويت مثلاً، ليس لها من الموجودات الاقتصادية، إلا آبار النفط، فلا يمكن اعتبارها أول بلد رائد من بلدان العالم الأول، لمجرد أن عائداته النفطية، توفر دخلاً للفرد يساوي ضعف دخل الفرد في الولايات المتحدة. فعندما تنضب آبار النفط، سوف تتكشف بشكل مأساوي تبعية الكويت الدائمة، أو وضعها كدولة من دول العالم الثالث، (كما تنكشف أوضاع غيره من البلدان المصدرة للنفط والغنية بشكل مؤقت) .

فالعالم الثالث يتضمن بالإضافة إلى الدخل المنخفض ما نسميه « النمو الاقتصادي » دون التطور الاقتصادي، نمو يفرخه رأس المال الأجنبي والأسواق الأجنبية بمعزل عن الحاجات المحلية. والنمو الاقتصادي يعني وجود حلقات اتصال اقتصادية شاقولية (حلقات اتصال تربطه باقتصاديات المراكز الأم) أكثر من وجود حلقات اتصال اقتصادية أفقية، مثل الحلقات التي تقوم بين أو ضمن مختلف القطاعات المحلية للاقتصاديات الوطنية. وأدت العلاقات الاقتصادية الشاقولية إلى اقتصاد أحادي المحاصيل، لا ينتج إلا الموارد المعدنية والسلع الزراعية ابتغاء التصدير، وهو عاجز فعلاً عن تحقيق التطور الاقتصادي المتكامل والشامل، وأدى إلى بقاء بلدان العالم الثالث في وضع من التبعية والبطالة المرتفعة إلى يومنا هذا. وبوجيز العبارة ليس العالم الثالث مجموعة من البلدان ذات المعايير الإحصائية، بل هو مجموعة من العلاقات غير المتكافئة بين المراكز الأم المسيطرة، والمناطق التابعة لها على التخوم، سواء أكانت مستعمرات أو دولاً مستقلة تخضع للاستعمار الجديد كما في عصرنا .

إن النظر إلى العالم على هذا النحو، يؤيد ما قاله وزير الخارجية ألكساندر هيغ الابن في أحد خطبه، أثناء حملة ترشيحه : " إن ذلك المصطلح المدعو بالعالم الثالث، لمصطلح زائف، حتى لو قام مثل هذا العالم ذات مرة . " وأوضح أن " ما يعنيه ضمناً ذلك المصطلح من جماعية الظروف والأهداف، والسياسة الخارجية للولايات المتحدة — في حال تمديد مدلوله — يدل على أن مصطلح العالم الثالث، أسطورة ليس إلا، وخطيرة في مراميها " (6) .

إن الخطر الحقيقي بالنسبة للولايات المتحدة، لا يتمثل بمفهوم العالم الثالث، وإنما بتأويل هيغ لذلك المفهوم. فجماعية الظروف، لا يمكن أن تكون بكل وضوح، عاملاً مميزاً لذلك العالم الذي يضم، البرازيل الغنية الموارد، كما يضم في الوقت نفسه، هايتي الفقيرة الموارد، والذي يضم

الكويت الغني ، وتركيا المثقلة بالديون أيضاً . وكذلك جماعية الأهداف ، لا يمكن أن تكون سمة مميزة لذلك التكتل الذي يضم المكسيك الرأسمالي كما يضم في الوقت نفسه كوريا الشمالية الاشتراكية ، ويضم مصر المؤيدة للغرب وكوبا المناهضة للغرب . إن مفهوم العالم الثالث ، لا يكون أسطورة في حقيقة الأمر ، إلا حين يعتمد على المعايير الإيديولوجية والاقتصادية الجامدة . وإن ما يعيدنا إلى نقطتنا الأساسية هو صعوبة فهم طبيعة العالم الثالث ومغزاه ، إذا لم ننظر إليه كمجموعة من العلاقات غير المتكافئة . ويمكن تعريف العالم الثالث بشكل أكثر تحديداً " على أنه يتألف من تلك البلدان أو المناطق التي تعتمد اقتصادياً على العالم الأول وتخضع له " .

إن مفهوم الأمبريالية بحاجة إلى الدراسة أيضاً . لقد أشرنا سابقاً إلى أن الأمبريالية كانت نتيجة التوسع الرأسمالي من نطاق عمليات وطني إلى نطاق عالمي ، واستلزمت ضمناً إعادة بناء هياكل المجتمعات المستعمرة من جديد ، للتكيف وفق حاجات اقتصاد السوق العالمي . ولكن الأمبريالية لم تؤد بالضرورة إلى الاستعمارية التي هي شكل خاص واختياري من أشكال الأمبريالية ، غير أن الاستعمارية أصبحت حقيقة ماثلة ، بعد أن قُدِّر كبار السياسة المركزيون ، أن الحكم الرسمي المباشر يعود على مصالحهم بنفع أكثر من الحكم غير الرسمي وغير المباشر . ولكن الطراز الأخير من السلطة ، أصبح موضع تفضيل خلال تلك الأزمنة التي بلغت فيها السلطة الاقتصادية الأم ، حداً كافياً ، قُبِضَ لها بلوغ استغلال مناطق التخوم الاستغلال المرغوب ، دون مساعدة سلطة أخرى ، كما جرى للأمبريالية التجارة الحرة خلال القرن التاسع عشر ، أو عندما اشتدت النزعة الوطنية في مناطق التخوم ، مما جعل الحكم المباشر الصريح أمراً مستحيلاً وما اقتضى بالضرورة ظهور الاستعمارية الجديدة السائدة اليوم .

ولما كانت الرأسمالية ، نظاماً تتوفر الديناميكية في صلبه ، فقد ثارت على تغيير ميزاتها وتوسيع آفاقها أيضاً . فالأرباح القادمة من التخوم ساهمت في تطور المركز الأم ، وملحقاً الضرر بنمو التخوم ، وبالنتيجة فإن العالم الثالث لم يكن يمثل وحدة جامدة أو وحدة راسخة . فكلما تزايدت سلطة الغرب الاقتصادية ، تزايدت معها آفاقه وكفاءة سطوته وأمبرياليته ، واتسعت — في حال النظر من التخوم — حدود خضوع العالم الثالث له . وهكذا فإن المراحل الأربع التالية يمكن تمييز واحدتها عن الأخرى .

لقد كان العهد الأول الممتد من عام ١٤٠٠ — ١٧٧٠ عصر الرأسمالية التجارية والمركنتلية . العصر الذي جرى فيه استثمار معظم رأس المال في مشاريع تجارية ، ونظم فيه التجار الشركات

العلاقة المتبادلة بين تطور المركز الأم وتطور ملحقاته على التخوم

العام	المركز	التخوم
١ - ١٤٠٠ - ١٧٧٠	رأسمالية تجارية	استعمارية اقتصرت على الأمريكيتين
٢ - ١٧٧٠ - ١٨٧٠	رأسمالية صناعية	استعمارية خائفة
٣ - ١٨٧٠ - ١٩١٤	رأسمالية احتكارية	استعمارية شاملة لكل العالم
٤ - ١٩١٤ - الوقت الحاضر	رأسمالية احتكارية دفاعية	ثورة، تحرر من الاستعمار، استعمارية جديدة.

المساهمة، وحصلوا على التراخيص الملكية، التي منحهم احتكارات تجارية، وامتيازات استعمارية في بعض المناطق المحددة عبر البحار. وبما أن الرأسمالية التجارية اتصفت خلال هذه المدة بقوة اقتصادية وتكنولوجية محدودة، فقد اقتصر الاستعمار على الأمريكيتين، رغم وقوع أوربة الشرقية وإفريقية والشرق الأوسط في مصيدة اقتصاد السوق العالمي الناشئ بدرجات متفاوتة.

وأما العهد الثاني الممتد من عام ١٧٧٠ إلى عام ١٨٧٠ فقد كان عصر الرأسمالية الصناعية الذي ساهمت فيه الأرباح القادمة من وراء البحار، في قيام الثورة الصناعية في إنكلترا أولاً وفي قارة أوربة ثانياً. وخلال هذا القرن، كانت الشركات الصناعية المتنافسة تصدر السلع المصنعة إلى العالم الثالث، مقابل حصولها منه على المواد الخام. وبما أن لبريطانيا قصب السبق على جميع المنافسين، باعتبارها البلد الأول في التصنيع، فإن الشركات البريطانية، لم تعد تولي اهتمامها للتراخيص والاحتكارات، بل انصرفت إلى تعزيز التجارة الحرة العالمية، التي تعني في ظل الظروف السائدة، احتكار الأمر الواقع DEFAETO للأسواق العالمية. وفي عهد الرأسمالية الصناعية هذه، هوت المركنتلية الاحتكارية عن العرش وتربعت مكانها ما نسميه اليوم «بأمبريالية التجارة الحرة».

لم يتم هذا التحول في الأمريكيتين وإنما في جميع أنحاء العالم، والفضل يعود في ذلك إلى القوة اللامتناهية اقتصادياً وعسكرياً للرأسمالية الصناعية، قياساً إلى الرأسمالية التجارية التي سبقتها. فالزمن الممتد من عام ١٧٧٠ إلى عام ١٨٧٠ كان الزمن الذي خبا فيه بريق اكتساب المستعمرات. وأما بالنسبة للعالم الثالث فهو زمن الاستعمارية المنهكة فيه.

وأما العهد الثالث الممتد من عام ١٨٧٠ - ١٩١٤ ، فقد حلت فيه الرأسمالية الاحتكارية والأمبريالية الاستعمارية المتكونة حديثاً ، مكان الرأسمالية الصناعية وأمبريالية التجارة الحرة . كما حُلَّت الاحتكارات العملاقة ، مكان الشركات المستقلة والمنافسة . وفي الوقت نفسه ظهرت دول مصنعة حديثة ، وبدأت تنافس الزعامة البريطانية في ميدان الصناعة ، والمال والتجارة العالمية . إضافة لصراع التنافس كان صراع على رواج المبادئ الداروينية الاجتماعية ، مما أدى إلى الإقلاع عن أمبريالية التجارة الحرة ، لصالح الأمبريالية الاستعمارية المنبعثة من جديد ، أمبريالية القرن التاسع عشر . والنتيجة الحتمية لكل ذلك كان اغتصاب الأرض ، اغتصاباً لم يعرف التاريخ مثيلاً له من قبل ، حيث اقتسمت حفنة من القوى الأوربية ، الكرة الأرضية على شكل مستعمرات أو أشباهها . هذه الاستعمارية المنبعثة من جديد والتوسعية ، أوجدت العالم الثالث كعالم حقيقي باستثناء اليابان وأخذ إطاره يعكس القوة الاقتصادية والعسكرية المتنامية للرأسمالية الغربية في طورها الاحتكاري .

وخلال القرن العشرين اضطرت الرأسمالية الاحتكارية لاتخاذ موقف الدفاع عن النفس ، بسبب اليقظة التقدمية للشعوب المستعمرة ، واتساع التناقضات والصراعات الداخلية في قلب الرأسمالية الاحتكارية ، تلك الصراعات التي تجلّت في الحرب العالمية الأولى والكساد الاقتصادي الكبير ، والحرب العالمية الثانية ، والمنافسات التي أعقبتها بين الولايات المتحدة وأوربة الغربية واليابان ، إضافة إلى المشاكل الداخلية لهذه البلدان بعد عام ١٩٦٠ المتمثلة بالتضخم والركود الاقتصادي والبطالة . إن تزامن الاضطرابات الداخلية والضغط الخارجية ، أجبر الرأسمالية الاحتكارية على التنازل عن السلطة السياسية وتسليمها لأصحابها في امبراطورياتها العالمية ، كما أن أمبريالية القرن التاسع عشر المنصرم — الأمبريالية الاستعمارية المنبعثة من جديد — بدأت بالانهار تدريجياً في القرن العشرين ، لتفسح المجال للاستعمارية الجديدة التي تنازلت عن الاستقلال السياسي للبلدان المستعمرة السابقة ، مع احتفاظها بالسيطرة الاقتصادية بشكل مباشر أو غير مباشر . ولقد تَمَّت ممارسة الضغوط الاقتصادية بشكل عملي وفعال ، في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، عندما بدأ شركاؤها بالمو على شكل مجتمعات عملاقة متعددة الجنسيات ، فعمدت لاستخدام تقنيات جديدة بغية دمج بلدان التخوم في اقتصاد السوق العالمي على نحو أشد من السابق . فالقرن العشرين بالنسبة للعالم الثالث هو قرن التحرر من الاستعمار ، والاستعمارية الجديدة أيضاً .

هذه المراحل الأربع في التطور التاريخي للمراكز الأم وللعالم الثالث الواقع على التخوم ، ستكون موضع تحليل في الأجزاء الأربعة التي تؤلف هذه الدراسة . وأن كل جزء منها يتألف من فصل تهيدي ، نحلل فيه التطورات التكنولوجية التي لحقت بالمؤسسات في المراكز ، ومن فصول لاحقة ، ندقق فيها نتائج التطورات وتأثير ردود الفعل في مناطق العالم الثالث .

الفصل الثاني

عصور الرأسمالية التجارية ، واستعمار العالم الجديد

إن اكتشاف الذهب والفضة في أمريكا ، واقتلاع البشر من جذورهم واسترقاقهم ، ودفنهم في مناجم بلاد غربية ، وبداية غزو ونهب جزر الهند الشرقية وتحويل إفريقية إلى سهب غنية بالطرائد ، لاقتناص ذوي الجلود السوداء ، والمتاجرة بهم . جميع هذه الأحداث المذهلة ، تعتبر من الدلائل التي تميز بداية الفجر المشرق لعصر الإنتاج الرأسمالي ، والرحم الرئيسي لبداء التراكم الأولي ، والتي أعقبتها نشوب الحرب التجارية بين الأمم الأوربية ، وكان العالم مسرحاً لعملياتها .

كارل ماركس

KARL MARX

في القرن الخامس عشر استهل الأوربيون الغربيون تاريخ العالم الحديث ، من خلال زحفهم الكبير عبر البحار . لماذا كان الأوربيون أصحاب المبادرة في المغامرة المصيرية دون سواهم ؟ ولماذا لم يكتشف الصينيون أوربة بدلاً عنهم ؟ ليس هذا التساؤل في غير محله ، إذ لو قام الصينيون ، واستوطنوا الأمريكيتين وأستراليا وأوقيانوسيا ، لكان نصف سكان العالم اليوم ، وليس خمسهم من الصينيين .

إن مفتاح سر الريادة الأوربية ، يكمن في عثور القراصنة الاسكندنافيين « الفايكنغ » على أمريكا الشمالية صدفة قبل كريستوف كولومبوس بحوالي خمسمائة عام ، ومحاولتهم الاستيطان هناك ، وفشلوا على مدى قرن من الزمن . ولكن كولومبوس كان على النقيض منهم ، فقد تبعه الناس من جميع أنحاء أوربة على شكل موجات جماهيرية ، توغلت في أعماق أمريكا الشمالية والجنوبية . إن

الفرق بين ردة فعل القرن العاشر والخامس عشر ، يوحى بقيام بعض التطورات في المرحلة الفاصلة بينهما ، مما أتاح لأوربة النجاح في الزحف عبر البحار . هذه التطورات أدت لقيام الرأسمالية التجارية التي هي عبارة عن نظام اجتماعي ينزع فطرياً إلى التوسع . وهذا بدوره أفضى لقيام حافز الاكتشافات لبلدان جديدة واكتساب المستعمرات ، وإرساء قواعد جملة من النظريات والتدابير الاقتصادية المعروفة باسم « المركنتلية » MERCANTILISM .

فإذا كانت الرأسمالية هي المسؤولة عن الريادة الأوربية في المغامرة عبر البحار ، فلماذا ظهر هذا النظام الاجتماعي الخبيث في الطرف الغربي المتخلف نسبياً من شبه الجزيرة الأوربية / الآسيوية ؟ ومن المفارقات العجيبة أن تكمن الإجابة على هذا السؤال في صلب التخلف الذي كانت تعيشه أوربة الغربية .

فسقوط روما في الغرب لم تعقبه عودة للحكم الامبراطوري ، كما كان يجري دائماً في مختلف مناطق شبه الجزيرة الأوربية / الآسيوية وفي ظل ظروف مماثلة ، الأمر الذي أفضى بالنتيجة إلى تقويض ماتبقى من النفوذ الامبراطوري التقليدي تقويضاً أبدياً ، وتمهيد الطريق أمام التحول الاجتماعي المشؤوم والمعروف باسم الرأسمالية .

إن حقيقة عيش الغرب تحت وطأة هذا التحول من جراء تخلفه ، يمثل ظاهرة هامة ومتواترة في تاريخ العالم . ففي الألف الثاني قبل الميلاد جرى تحول أقدم ، بقيادة الحضارات التقليدية الجديدة في مناطق التخوم بالنسبة لأوربة ؛ أي الهند والصين ، ولم تقم في منطقة الشرق الأوسط الذي نعتبره قلب العالم في تلك الأزمنة ، بسبب أن الحضارة القديمة في الشرق الأوسط استطاعت أن تتجاوز غزوات الألف الثاني قبل الميلاد وتحافظ على بقائها ، بينما تداعت مناطق التخوم أمام تلك الغزوات ممهدة السبيل لبداية جديدة — أي نشوء الحضارات التقليدية الجديدة .

وكذا الأمر بالنسبة للانتقال من الحضارات التقليدية إلى الحضارات الرأسمالية التي قامت في العصور الحديثة ، غير أن الحضارات التقليدية الموجودة تمكنت من المحافظة على استمرارها في كل مكان إلا في الغرب ، ولهذا السبب كان الغرب وحده في القرون الوسطى ، حراً طليقاً في الاندفاع باتجاهات جديدة ، وتطوير التكنولوجيا والمؤسسات في الأفكار وباختصار الحضارة الرأسمالية الجديدة .

إن ولادة الحضارات الرأسمالية خلال العصور القديمة ، والوسطى في مناطق التخوم ، توحى بأن قيادة عملية الانتقال من نظام اجتماعي فاسد إلى نظام جديد ، لا تقوم في المجتمعات التقليدية الغنية القائمة في القلب ، وإنما في المجتمعات البدائية التي تعيش تحت وطأة الفقر المدقع على التخوم .

إن هذا النوع خاص في عالم القرن العشرين : فالحركات الثورية تندفع في هذا الوقت في مناطق التخوم وليس في القلب الذي يحافظ على رأسماليته .

١ — الثورة التجارية والرأسمالية التجارية في الغرب

إن الامبراطورية الرومانية ، التي انبعثت من صلبها الحضارة الغربية الديناميكية في القرون الوسطى ، لم تختلف جوهرياً عن غيرها من الامبراطوريات التقليدية في شبه الجزيرة الأوربية / الآسيوية . لقد وجدت فوارق في التفاصيل بفضل تباين الجذور التاريخية والتقاليد الحضارية لكل منها ، ولكن الأطر العامة للبنى الاجتماعية لجميع الحضارات التقليدية في شبه الجزيرة الأوربية / الآسيوية كانت متماثلة بشكل أساسي . لقد كان على رأس كل منها ملك ، أو امبراطور يمسك بزمام الأمور ويتبعه النبلاء وكبار الموظفين الرسميين وطبقة رجال الدين والتجار ، وأصحاب الحرف اليدوية والمرابون ، وفي قاعدة الهرم تجتمع الأغلبية الساحقة من جمهور المواطنين كالعاملون في الزراعة والحرفيون الذين كان بعضهم أحراراً وبعضهم الآخر أقتاناً أو عبيداً ، وتختلف نسبة كل منهم طبقاً للزمان والمكان .

وعلى الرغم من هذا التجانس الاجتماعي الذي كان يطغى على شبه الجزيرة الأوربية / الآسيوية ، فقد ظهر في الغرب طراز حضاري مختلف نوعاً في العصور الحديثة ، طراز لم يكن سبب نشوئه سقوط الامبراطورية الرومانية ، لأن نشوء الامبراطوريات وسقوطها . كانا أمرين متواترين في جميع مناطق شبه الجزيرة الأوربية / الآسيوية . فامبراطورية « هان » في الصين كانت معاصرة للامبراطورية الرومانية في الغرب ، وتداعت امبراطورية هان أمام الغزوات البربرية ، مثلما تداعت الامبراطورية الرومانية ، ولكن سلالة « سيو » أعقبت سلالة « هان » واستمرت الحضارة الصينية بازدهارها دون تغير كبير نسبياً ، على الرغم من قيام السلالات المتعاقبة وسقوطها . أما الحضارة الرومانية في أوربة ، فلم تحافظ على بقائها في أعقاب سقوط الامبراطورية ، مما سبب انحدار الغرب إلى حالة من الفوضى والتمزق .

إن السمة النوعية للتجربة التاريخية التي عاشها الغرب في العصور الوسطى كانت فشله في إحياء الحضارة الرومانية ، بعكس الحضارات التقليدية التي قامت في الصين والهند ، والتي كانت تجدد نفسها باستمرار ، في أعقاب الغزوات البربرية المتعاقبة . هناك عوامل متعددة لهذا الفشل التاريخي للغرب . فالولايات الغربية من الامبراطورية الرومانية ، كانت تفتقر إلى الموارد المالية والقوة البحرية ، والدبلوماسيين المحنكين ، مما كان متوفراً للولايات الشرقية أو البيزنطية ، كما تفتقر إلى

الإنتاجية الزراعية، والكفاءة الإدارية والتجانس الحضاري، الذي تميزت به الامبراطورية الصينية. لقد كان الغرب موضع إغراء فريد من نوعه للهجرات القبلية الشرقية المتجهة إليه، إنه المحطة النهائية بالنسبة لها، فأراضي السهوب الغربية من شبه الجزيرة الأوربية / الآسيوية أكثر خصباً، وأغنى مياهاً من الجناح الشرقي، مما أغرى القبائل الشرقية بالزحف إليها، مخلفة منحدرًا سهلياً جغرافياً محافظاً على بقائه طيلة هذا القرن. إن الطريق الرئيسية للغزو تتمثل بالممر الأخضر، الممتد من ضواحي بكين، مروراً بقلب شبه الجزيرة الأوربية / الآسيوية، لينتهي في السهول الهنغارية الواقعة في أوربة الوسطى.

فقد سلك هذا الطريق الجوقات الفاتحة من الألمان، وقبائل الهون، الذين أطاحوا بالامبراطورية الرومانية الأصلية في القرنين الرابع والخامس، كما سلكها الأفاريون والسلافيون الذين قوضوا الامبراطورية الميروفنجية في القرن السادس، وهي الطريق التي طرقها الماكياريون والفايكنغ والمسلمون، الذين قضوا على الامبراطورية الكارولنجية في القرن التاسع.

هذه السلسلة الطويلة من الغزوات، هي المسؤولة عن المحصلة التاريخية الفريدة في الغرب. فالغزوات المبررة المتواصلة وضعت حداً نهائياً لأي احتمال بإعادة إحياء الامبراطورية، ومهدت السبيل لشيء جديد يضرب جذوره في الأرض — حضارة غربية جديدة ذات مؤسسات متعددة، حلت تدريجياً محل البنية الامبراطورية المتراسة السابقة.

هناك ثلاث مؤسسات قامت لتجسد هذه التعددية — الإقطاعية في ميدان السياسة والإقليمية وفي ميدان الاقتصاد والبابوية والعلاقات الحكومية / الكنسية. فالإقطاعية تعني زمرة من الملوك والملاكين الإقطاعيين المتناحرين فيما بينهم، بدلاً من السلطة الامبراطورية السابقة. والبابوية تعني استقلال الكنيسة، بدلاً من إملاء الأوامر من قبل الامبراطور، مما جعل التاريخ الأوربي في العصور الوسطى يتسم بالصراعات بين الملوك والبابوات. وكذلك بين الملوك والنبلاء، وأخيراً تعني الإقليمية قيام وحدات مستقلة وبرزت فيما بعد طبقة جديدة من التجار التي أصبح لها بالتدريج نفوذ اقتصادي وسياسي، وبدأت تتحدى النبلاء الإقطاعيين وحتى الملكية فيما بعد. لقد وفرت هذه التعددية للمجتمع الغربي القدرة الحركية الضرورية للانتشار عبر البحار.

إن أحد مظاهر تلك القدرة الحركية، يتمثل بالقفزة التكنولوجية النوعية التي قفزها الغرب قبل غيره في العصور الوسطى، محققاً بذلك تقدماً تكنولوجياً، أكبر مما حققته اليونان وروما، طيلة تاريخهما بأكمله. وأما الأسباب: فأولهما يكمن في رفض العبودية — ذلك الإجراء الذي يميل لكبح الابتكار التكنولوجي — وثانيها في طغيان ظروف الحدود، التي تستثير الأدوات وتوفر الجهد

البشري ، وتضفي ، على العمل اليدوي منزلة واحتراماً معدومين ، في المجتمعات القائمة على الرق . ولقد بدأت الفجوة تضيق الآن بين الفيلسوف والحرفي ، مما أدى إلى التحام القوة الفكرية بالقوة العضلية ، التحاماً دفع بتلك القفزة التكنولوجية أشواطاً إلى الأمام ومن ثم دفع بأورية الغريبة إلى مركز القيادة في العالم . وأخيراً فإن الأخلاق الإنسانية في الديانة المسيحية كانت بمثابة الشرارة التي أطلقت التكنولوجيا الغربية . فالرهبان في الأديرة كانوا يصرون على أن الجهد العضلي يشكل قسماً جوهرياً من الحياة الروحية ، ويعبرون عن ذلك باللاتينية EST ORARO (العمل هو العبادة) . ولقد كان هؤلاء الرهبان ينطوون ، تاريخياً ، على قدر كبير من الأهمية باعتبارهم من أوائل المفكرين الذين دخلت القدرة تحت أظافرهم فكانوا عوناً للتقدم التكنولوجي .

ومن الممكن تمييز مرحلتين في التقدم التكنولوجي الذي حققه الغرب في العصور الوسطى ، فالمرحلة الأولى ، الممتدة من القرن السادس حتى القرن الحادي عشر ، عبارة عن تطوير نظام زراعي ثلاثي الدورة ، رفع الإنتاجية بشكل جوهري ، حيث لم يرتح من الأرض إلا ثلثها بدلاً من النصف في النظام السابق الثنائي الدورة . وأما المرحلة الثانية ، فتمثلت بابتكار المحراث الثقيل المدولب ، وسكته الحديدية القاطعة التي تشق التربة ، وتغوص إلى عمق ٦ — ٨ إنشات أو أكثر ، وسهل هذا المحراث حراثة التربة الثقيلة المغمورة بالماء ، في وسط وشمال أوربة ، تلك التربة التي كانت ممتعة على خدوش المحراث الخفيف الشائع في أراضي المتوسط . واستفادت الزراعة من ابتكار حدوة الحصان ، وتحسين عدته ، مما يسر لهذا الحيوان أن يجزأ أحمالاً أكبر من ذي قبل بأربع أو خمس مرات . وأخيراً ظهرت الطاحونة المائية والهوائية ، اللتان كان استعمالها طفيفاً في العهود اليونانية الرومانية نتيجة لوفرة جهد العبيد وندرة الجداول المائية ، التي يمكن الاعتماد عليها طيلة مدار السنة . وبانعدام هذين العائقين في الأراضي الشمالية ، انتشرت الطاحونة والطحان في جميع الأقاليم .

استعملت الطواحين حصراً لطحن الحبوب ، وبتكاثر عدد المدن والتصنيع بعد القرن الحادي عشر ، تم استخدام الطاقتين المائية والهوائية في عدد متزايد من مختلف العمليات الإنتاجية ، كصياغة المطارق وتطوير المناشير ومناشر الأخشاب والمخارط ، ومعامل صقل الثياب ، ومعامل عجينة الورق ، ومصانع سحق الخامات المعدنية . وفي أواخر العصور الوسطى حدثت منجزات تكنولوجية أخرى ، ساهمت في التوسع الأوربي فيما وراء البحار . ومن تلك المنجزات : التقدم في بناء السفن وتجهيزاتها واستعمال البوصلة والاسطرلاب* استعمالاً متزايداً . وتحضير الخرائط الجديدة الدقيقة وسكب المدافع البحرية الحديدية التي أصبح بمقدورها ، لدى بداية القرن السادس عشر ، أن تطلق القذائف

* الاسطرلاب : آلة رصد قديمة لقياس الكواكب ، وساعات الليل والنهار ، وحل شتى القضايا الفلكية .

القادرة على تدمير سفينة بعدها بثلاثمائة ياردة. وهكذا تبدلت طرق وأساليب الحروب البحرية ولم يعد الجنود بحاجة إلى النزول من السفن والاشتباك اليدوي، بل أصبح الاشتباك يتم بإطلاق القذائف على جوانب السفن من مسافات تزايدت أبعادها مع الزمن. وبذلك وفرت السفن الجديدة والمدفعية البحرية للأوروبيين، السيادة على محيطات العالم. ففي عام ١٥١٣ تنهاى البرتغالي «البورق» بسيطرته على المحيط الهندي فقال: "كانت السفن الوطنية كلها تختفي بانتشار إشاعة قدومنا، حتى الطيور كانت توقف طيرانها فوق المياه" (١).

ورافق التقدم التكنولوجي تقدم ديموغرافي واقتصادي مماثل. فلقد زاد عدد السكان في أوربة ٥٠٪ بين القرنين العاشر والرابع عشر، وهي نسبة لا تنطوي على أي اعتبار في أيامنا هذه، ولكنها في تلك الأزمنة تعتبر نسبة جيدة لانظير لها. فالقفزة الديموغرافية استثارت التحسينات في الزراعة لإعالة النمو السكاني، كما أن المحاصيل الغذائية المتزايدة، أتاحت بدورها زيادة سكانية أخرى. وتضاعف صافي متوسط المردود لبحار الجاودار، والقمح، والشعير والشوفان في إنكلترا بين القرنين الثالث عشر والسادس عشر، وعمد المزارعون أيضاً، إلى زراعة الأراضي البور المواكبة للأراضي الزراعية، وزحفوا شرقاً إلى الأقاليم الفسيحة القليلة السكان في أوربة الشرقية — على شكل هجرة أوربية باتجاه الشرق، إبان العصور الوسطى، مماثلة للهجرة التالية باتجاه الغرب نحو أمريكا.

وفي الوقت نفسه أدت أساليب التعدين الجديدة إلى رفع مردود الملح، والفضة والرصاص والتوتياء والنحاس، والقصدير، وفلز الحديد، في وسط وشمال أوربة.

وتم استغلال الغابات الغنية — المستودعات الاحتياطية لبناء السفن — في كل من بريطانيا واسكندنيا، والبلطيق، استغلالاً واسعاً.

كما استغلت أحواض السمك الشمالية، كأمسك «القد» في إيسلندا والنرويج، وأسماك «الرنكة» في البلطيق ورافق ارتفاع المردود في الزراعة والتعدين وصيد الأسماك والأحراج، نمواً مماثلاً للتجارة والمدن. ومن المعلوم أن تجار أوربة في القرن العاشر كانوا يتاجرون بالكماليات، وبحلول القرن الرابع عشر انتقلت من تحوم الحياة اليومية إلى قلبها. فكانت السلع المتبادلة تشمل الصوف الخام من إنكلترا والأقمشة الصوفية من منطقة الفلاندر، المصنوعة من الصوف الإنكليزي والحديد والأخشاب من ألمانيا والفراء من المناطق السلافية، والجلود والفولاذ من إسبانيا والسلع الكمالية من الشرق، وظهرت المدن لتسهيل هذه التجارة في إيطاليا أولاً، ثم ظهرت بمحاذاة الطرق التجارية الداخلية وعلى طول ساحل البلطيق.

ففي العصور الوسطى لم تكن للمدن الأوربية الغربية أية أهمية، بالمقارنة مع مدن الصين، من

حيث عدد السكان ، وحجم التجارة ، ولكنها تتميز عنها بتعاطف استقلالها الذاتي ونفوذها السياسي . وتم تحديد المدن الجديدة ضمن إطار أوربي متمزق سياسياً أو امبراطورية متاسكة . ولكنها انتزعت الصكوك والوثائق من مختلف الملوك . هذه الوثائق أجازت للمدن التصرف كوحدة إدارية ، كما سمحت للتجار والحرفيين ، أن يتصرفوا كتنقابات تنظم التماذج القياسية ، والأسعار وساعات العمل . وبما أن سكان تلك المدن كانوا خارج إطار القانون الإقطاعي ، فقد تم الاعتراف بأنها تشكل عنصراً جديداً في المجتمع . وفي بعض الأقاليم توحدت مجموعات المدن مع بعضها وشكلت عصابة واحدة ، وتحولت إلى كيانات اقتصادية وسياسية قوية .

فعصبة لومبارديا في إيطاليا ، بدأت تتحدى أباطرة « هوهان ستوفن » وعصبة « هانسياتك » في البلطيق ، مارست الضغوط للحصول على امتيازات تجارية في البلدان الأجنبية ، واحتكرت تجارة أوربة الشرقية . لقد وفرت هذه التطورات للتاجر الأوربي منزلة وقوة لا يستهان بها في شبه الجزيرة الأوربية / الآسيوية . ففي الصين مثلاً ، كان يُنظر للتاجر شذراً ، على أنه عنصر غير مرغوب ، كما كان يعاني من قيود شتى ، فيما يتعلق بالملبس ، وحمل الأسلحة ، وركوب العربات ، وامتلاك الأرض ، وتعتبر ممارسة نقل السلع من مكان لآخر ، مهنة غير منتجة وطفيلية ، فاحتل التاجر أدنى درجات السلم الاجتماعي . وفي أوربة الغربية ، كان التجار نقض ذلك ، فهم أكثر عدداً وأكبر قوة وأعلى مقاماً ، أصبحوا محافظين في لندن ، وأعضاء مجلس شيوخ في المدن الحرة الكبيرة في ألمانيا ، ومن كبار المتقاعدين في هولندا . وهذا يعبر عن أهمية بالغة بالنسبة للعالم الثالث المقبل : وبمعنى آخر تزايد الاعتبار والدعم الحكومي للمصالح المركنتلية وللمغامرات فيما وراء البحار .

وانبثق عن هذه الخلفية ، النظام الاقتصادي الجديد ، نظام الرأسمالية التجارية . فالانتقال من الإقطاعية كما أشار « إريك هوبزبوم » ERIC HOBSBAWM ، بأنها " عملية طويلة وبعيدة عن الاتساق " (2) . وحافظت الإقطاعية على وجودها في شبه جزيرة إيبيريا بعد قيام الاكتشافات الكبرى ، والتوسع التجاري في الأمريكيتين ، وفي جزر الهند الشرقية . ولكن جوهر الموضوع ، والاهتمام ينصب حول تاريخ العالم الثالث) هو أن انتصار الرأسمالية حدث فعلاً في أوربة الغربية ، بينما شبه الجزيرة الأوربية / الآسيوية حولت شكل بقية العالم . وكان لتبدل المواقف تجاه غرض الفائدة على القروض ، من الرموز الدالة على النظام الرأسمالي الجديد . ففي أوائل العصور الوسطى كان الرهبان يشجعون الفائدة ، لأنها (هي الربا بعينه ، والإثم الرهيب ، وأبغض الرذائل وأشدّها مقتاً عند الله) . وبحلول عام ١٥٤٨ ، بدأ القاضي الفرنسي « شارل ديمولين » CHARLES DUMOULIN ، يجاهر بالدعوة لقبول الربا المعتدل والمقبول ، ولكن هذا التعديل تلاشى بسرعة ، بسبب موقف التهكم الذي يقول " من يقبض الربا يذهب إلى الجحيم ، ومن يرفضه يذهب إلى مأوى المساكين " .

إن قبول مبدأ الفائدة ، يؤدي بالانتقال إلى نوع مختلف من المجتمعات في أوربة الغربية ، وبينما كانت الامبراطورية الرومانية تتمتع بنفس البيئة الاجتماعية للحضارات المعاصرة لها في شبه الجزيرة الأوربية / الآسيوية . كان الغرب في العصور الوسطى ، ينفذ الانتقال الشؤم إلى الرأسمالية ؛ أي أن الأموال المتراكمة من المنجزات التكنولوجية ، ومن التجارة المتزايدة ، فمن أوربة وخارجها ، بدأت تستخدم كرأس مال لتحقيق الربح وتمويل التوسع اللا محدود له .

وتميزت الحضارات القديمة ، والسابقة للرأسمالية ، بقدرتها على امتصاص الفائض الضخم من رأس المال ، من جماهيرها الفلاحية ، لبناء القصور والمعابد ، والبلاطات ، والبيروقراطيات العسكرية والدينية والإدارية .

ولم يهدف تراكم النقود إلى حلول الرأسمالية أو تراكم المال ، بل إلى إفقار الجماهير الفلاحية ، وإيصالها إلى مرتبة البروليتاريا ، وسيطرة العلاقات الإقطاعية التقليدية ، بشكل يؤدي إلى طرد المزارعين من مجتمعاتهم القروية ، وتحويلهم إلى أيدي عاملة نازحة في متناول التجارة والحرف اليدوية .

حدث هذا التغيير باكراً في بريطانيا ، لأن العوامل المحلية والخاصة ، بعث دورها في الإسراع بتحويل شكل الأرياف . وعمد الملوك التيودوريون الأقوياء ، بعد أن فشلت حرب الوردتين (١٤٥٥ - ١٤٨٥) * بالطبقة الإقطاعية النبيلة ، إلى ترويض من بقي حياً من تلك الطبقة .

فقد صادر هنري الثامن أملاك الكنيسة ووزعها على أتباعه ، وانبثقت عائلات جديدة من الملاكين ، أشد انسجاماً مع الاتجاهات الاقتصادية السائدة . وانبثقت الأسواق الوطنية والأجنبية أمام الصوف الإنكليزي والمواد الغذائية الإنكليزية ، وجذبت إليها أصحاب رؤوس الأموال الذين ينظرون إلى الأرض كعمل استثماري مربح ، أكثر مما هي وسيلة لإعالة السكان المحليين .

لقد حقق هؤلاء المقاولون ، الربح بأساليب متنوعة ، فاشترت المقاطعات ، وفرضوا أقصى حد من الأسعار على المؤجرين ، متجاهلين حدودهم الباقية ، كونهم شركاء من خلال استعمال القوة ، أو التحايل القانوني ، وعمدوا إلى تهجير المؤجرين من الأرض بطرق عديدة قانونية ومنها تعسفية ، لاستخدامها في الزراعة على نطاق واسع ، أو لتربية الأغنام المربحة جداً ، حتى شاع القول التالي :

★ حرب الوردتين : اندلعت حرب الوردتين بعد عامين من طرد الإنكليز من فرنسا أي في عام ١٤٥٥ . بين أسرتهين في بريطانيا ، هما أسرة يورك وأسرة لانكستر ، وانتهت عام ١٤٨٥ بعد أن استنزفت الارستقراطية الإنكليزية دماءها ، وشارفت على الهلاك وكانت ضحاياها مائة ألف نفس . وتمكن هنري تيودور من انتزاع السلطة من الأسرتهين ويؤسس أسرة قوية قادت إنكلترا عبر المصاعب السياسية والدينية ، ولقب ملوك هذه الأسرة « بالتيودوريين » .

”بإمكان قائمة الشاة أن تحول الرمل إلى ذهب“ .

جاءت هذه التحولات لزعة طبقة الفلاحين ، أو لإنزالهم إلى مرتبة البروليتاريا ؛ فهاجر بعضهم إلى المدن وتمكن من ممارسة بعض الأعمال هناك ، في حين انكفأ قسم آخر لمزاولة الحرف اليدوية القروية ، كالحياكة وغيرها بقصد العيش . ولكن العديد منهم لم يفلح في عمله الجديد ، مما جعل إنكلترا تختبر ظاهرة المشردين الأشداء الهائمين على وجوههم في الريف ، والمستعدين لارتكاب الآثام حتى القتل حفاظاً على حياتهم . إن كل العصور والمجتمعات القديمة ، اعتادت الفقر الناجم عن الشيخوخة ، أو مرض أرباب الأسر ، أو موتهم . ولكن إنكلترا ومن تبعها من البلدان الأخرى التي كانت تقاسي وطأة الانتقال إلى الرأسمالية ، أخذت تواجه مشكلة جديدة ، تتمثل بوجود الرجال الأشداء المحرومين من المسكن والعمل . إن الحالة البائسة لهؤلاء المتسولين المشردين تبدو في أغنية الأطفال التالية :

اصغ ! اصغ ! فالكلاب تنبح
المتسولون قادمون إلى المدينة
بعض الناس يتصدق بالخبز الأبيض
وآخرون يتصدقون بالخبز الأسمر
اجلدوهم بالسياط حتى الموت
وألقوا بهم خارج المدينة

إن التناقض المثير للبهضاء بين القلة المهتمة (بشؤون المال) والكثرة الضحية بلغ ذروته ، وتجمع في الكره الطبقي والصراع الطبقي ، وقد دلت عليه ثورات المدن ومناوشات الفلاحين التي حدثت في أقاليم متعددة ، وفي الفترة نفسها تقريباً . وعكست الضغوط والتهجير في الريف والإفراط في الإنتاج إلى تفشي البطالة في المدن .

وثار الفلاحون في الفلاندر ، وعزز ثورتهم عمال « إيري » و « بروج » واستلم السلطة عمال النسيج من فلورنا ، واحتل الفلاحون الإنكليز بقيادة « وات تايلر » لندن ، كما انتفض الفلاحون في « كاتالونيا » وألمانيا وبوهيميا انتفاضات يائسة . وانفجرت ثورات عمال المناجم والفلاحين في السويد والنرويج والدانمارك وفلندا ⁽³⁾ .

لم تحدث مثل هذه الانتفاضات في أقاليم أخرى من شبه الجزيرة الأوربية / الآسيوية ، لأن السلطة الامبراطورية بقيت فيها سليمة من الأذى ، وسرعان ما أعيد توطيدها بعد فترات انقطاع

قصيرة، ولذلك فالسلطة المركزية كانت قادرة على كبح جماح النبلاء والتجار، ومنع الانحدار بالفلاحين والعمال إلى مستوى البروليتاريا. إن التناقض القائم بين الصراعات الطبقية التي اجتاحت أوربة الغربية، وبين الاستقرار الاجتماعي النسبي في بقية أرجاء شبه الجزيرة الأوربية / الآسيوية، كان واضحاً بشكل صارخ على امتداد الحد الطويل المشترك بين الامبراطورية العثمانية، وأوربة المسيحية. وأشار الرحالة في تلك الآونة، أن الفلاحين على الجانب العثماني من الحدود، كانوا أفضل من أقرانهم في البلدان الغربية. وحتى «مارتن لوثر» أوضح أن «المرء يجد في الأراضي الألمانية، أولئك الناس الذين يتمتعون للأتراك وحكومتهم مستقبلاً مشرقاً، كما يجد الذين يفضلون انضواءهم تحت حكم الأتراك بدلاً من حكم الإمبراطور والأمراء»⁽⁴⁾. ومن الواضح جداً أن نفوذ الرأسمالية، جلب معه التفرق والمتاعب، والسبب يعود تحديداً إلى الدينامية المتأصلة فيها، وسرعان ما انتقلت بميدان عملها من إطار محلي إلى إطار وطني ثم عالمي. ففي الوقت الذي كان فيه سليمان القانوني يحاصر فيينا في قلب أوربة (عام ١٥٢٩)، كان الكفار الأوربيون يتحولون ليصبحوا سادة الدنيا من خلال رحلاتهم البحرية إلى العالم الجديد، وحول رأس الرجاء الصالح إلى الهند. فلم يكن التجار العثمانيون هم الذين قاموا بأسفارهم إلى أوربة الغربية، وإنما التجار الفرنسيون والبريطانيون والهولنديون، الذي نظم كل فريق منهم شركته الشرقية الخاصة به، مستغلاً الامبراطورية العثمانية. وما أن حل عام ١٧٨٨ حتى كان للسفير الفرنسي في القسطنطينية ما يبرر المباهاة بقوله «إن الامبراطورية العثمانية واحدة من أغنى مستعمرات فرنسا»⁽⁵⁾. وفي غضون القرن التالي ساق القدر العالم بأسره عملياً للسير على خطوات الامبراطورية العثمانية والانحدار إلى منزلة الاستغلال والتبعية للغرب الرأسمالي.

٢ — المركنتلية والاستعمارية في العالم الثالث

مارس التجار الأوربيون التجارة في جميع اتجاهات الأراضي، وكانوا يختلفون جداً عن التجار الصينيين الذين قادوا بين عامي ١٤٠٥ و ١٤٣٣ أبعد الحملات البحرية أثراً في ذلك العصر، ثم أقبلوا عنها بشكل مفاجيء. لم يكن لتلك الحملات نظير في حجمها ومنجزاتها، فالحملة الأولى تألفت من اثنتين وستين سفينة، ومن ثمانية وعشرين ألف رجل، أبحرت إلى مسافات بعيدة حتى وصلت جاوا، وسيلان وكالكونتا. وأما الحملات التالية فقد أبحرت إلى مناطق أبعد، ووصلت الساحل الشرقي لإفريقية، ومدخل الخليج العربي والبحر الأحمر. وزار الصينيون أكثر من ثلاثين ميناء في المحيط الهادي، حيث كانوا يقنعون الحكام المحليين أو يجبروهم على الاعتراف بسلطة الإمبراطور مينغ. جرى ذلك في الوقت الذي كان فيه البرتغاليون يتلمسون طريقهم بسفن أصغر من السفن الصينية وتقنيات ملاحية أقل شأنًا، نزولاً بمحاذاة ساحل إفريقية حتى وصلوا «رأس فيرد»

في عام ١٤٤٥ وفجأة تم وقف الحملات الصينية بأمر امبراطوري عام ١٤٣٣ وظلت الأسباب الحقيقية لوقفها غامضة غموض أسباب انطلاقها الأولى .

ولكن العامل الحاسم يكمن في الفرق الجوهرى القائم بين المجتمع الصينى والمجتمع الغربى ، وفي تباين طبيعة وسلوك المغامرة البحرية لكل منهما . ففي الصين كان البلاط المتداعى ينظم الرحلات البحرية ويشرف عليها ، وليس إحدى الشركات المساهمة كما في الغرب . وكان الغرض من الرحلات تأمين الاعتراف بسلطة الامبراطور الصينى ، وليس جنى الأرباح لأصحاب أسهم الشركات .

لقد كانت تلك الرحلات تعود بالحرر الوحشية والنعام ، لرفاهية البلاط الامبراطوري أكثر مما تعود بالكنوز الذهبية لتباع في السوق الوطنية . وفجأة توقفت الرحلات البحرية بناء على أمر امبراطوري دون أن يُبدى التجار الصينيون أية معارضة فعالة . وهي النتيجة التي كان يتعذر مجرد تصورها في تلك الآونة بالنسبة لأوربة ، ذات الممالك الوطنية المتنازعة ، والشركات المساهمة المتنافسة تنافساً جنوبياً لاستخلاص أقصى المرباح ، من مغامراتها فيما وراء البحار .

والسبب الذي حال دون أن يكون كولومبوس صينياً ، يتجلى فيما عاصر تلك المرحلة من كتابات صينية وأوربية أيضاً . ففي عام ١٦١٨ كتب « تشانغ هسي » : ” إن ما يصيبك من الخوف لدى اتصالك بالأقوام البربرية ، لا يعدو خوف المرء حين يلمس القرن الأيسر لأي حلزون . وأما الأشياء الوحيدة التي تثير الهواجس في الواقع لا تعدو الوسيلة التي يجب أن يسيطر الإنسان بها على أمواج البحر ، وأما أعنى المخاطر فإنها تتمثل بعقول أولئك الأفراد المتعطشين للربح والشهين للكسب“^(٦) . ولكن فاتح المكسيك ، « هرناندو كورتس » ، كتب نقيض العبارة السابقة في عام ١٥٢١ ” نحن معشر الاسبان نعاني من علة في قلوبنا لا تشفى إلا بالذهب ... لقد جئت سعياً وراء الذهب وليس للعمل بالأرض كأحد العمال “ وأما القبطان البرتغالي « جواو ريبيرا » فقد كتب مباهياً عام ١٦٨٥ : ” انطلاقاً من رأس الرجاء الصالح فما بعد ، لم تكن تحدونا الرغبة لترك أي شيء خارج إطار سيطرتنا . لقد كنا نواقين لوضع أيدينا على كل شيء يقع ضمن تلك المسافة الهائلة التي تربو على ٥٠٠ فرسخ والتي تمتد من سوغالا إلى اليابان ... لم نترك زاوية واحدة خارج إطار احتلالنا أو خارج إطار رغبتنا إلا بوضعها تحت سيطرتنا“^(٧) .

فئة عاملان يفسران الفارق الكبير بين الموقعين الصينى والغربى حيال التوسع عبر البحار . أولها العامل السياسى ، الذي يتمثل بدور الملوك الوطنيين الأوربيين الذين طفقوا يتنافسون تنافساً ضارياً ، على ما توفره الممتلكات المستعمرة من ثروات واكتفاء ذاتي ، وعندما ادعى الملكان الإسبانى

والبرتغالي حق ملكيتهما لكل البلدان الواقعة عبر البحار ، هب فرانسيس الأول ملك فرنسا ملتحقاً بهذه الجوقة قائلاً : ” كم أتوق لرؤية وصية آدم التي قسم العالم بموجبها بين إسبانيا والبرتغال “ .

إن هذا التنافس الملكي على البلدان الواقعة عبر البحار ، لتنافس ذو مغزى كبير ، لأنه كان يعني تمتع التجار وشركاتهم المساهمة بالدعم الرسمي لعملياتهم العالمية . والحقيقة فإن أحد الأسباب لظهور الملوك الأوربيين الأقوياء من أمثال هنري الثامن في إنكلترا (١٥٠٩ - ٤٧) وفرانسيس الأول في فرنسا (١٥١٥ - ٤٧) وفرديناندو إيزابيلا في إسبانيا (١٤٧٠ - ١٥١٦) هو تحالفهم غير الرسمي مع طبقة التجار المتنامية التي يحصل منها الملوك على المعونة المالية الأساسية ، وعلى الموظفين الأكفاء الأدلاء ، لتزويد بيروقراطيات الدولة الفتية . وبالمقابل فإن اندماج المواطنين بالسلطة الملكية ، أعانهم على إنهاء الحروب الإقطاعية المتواصلة ، وخلصهم من أشكال السلطات الإقطاعية المحلية ، التي كانت تمسك بخناقهم ، حيث لكل منها عاداتها الخاصة وقوانينها وأوزانها وعملتها النقدية . وبزوال العوائق وتعزيز القانون والنظام الملكي ، تمكن التجار من مواصلة عملياتهم وسط ظروف مواتية أكثر منها في القرون القديمة .

إن أهمية الممالك الجديدة الكبيرة بالنسبة للعالم الثالث تكمن في قدرتها على حشد الطاقات البشرية ، والموارد الطبيعية الضرورية لصالح المغامرة الواسعة النطاق عبر البحار . فقد أصدرت البلاطات الملكية الصكوك التي أجازت للشركات المساهمة ، مواصلة الاستكشاف والتجارة والاستعمار كما ساندت تلك الشركات بالأساطيل والأموال الملكية . وتبدو المبالغ ضئيلة هذه الأيام ولكنها بالنسبة للاقتصاديات المتواضعة آنذاك تشبه البلايين الضرورية في الزمن الحاضر لاكتشاف الفضاء . وكان معظم أوائل المستكشفين وهم من الإيطاليين ، يحظون بالرعاية والتشجيع من الممالك الوطنية الجديدة وليس من دويلات مدائنهم القومية الصغيرة . فالبلاطان الأسباني والبرتغالي قدّما الدعم إلى كولومبوس ودو غاما ، وسرعان ما لحق بركبهما البلاطان الإنكليزي والفرنسي فقدّما بمنتهى الحماس الدعم إلى « كابوت » و « فيرازانو » وإلى غيرهما من البحارة الإيطاليين .

والسبب الثاني للفارق المصري بين الموقفين الصيني والغربي نحو المغامرة البحرية كان اجتماعياً . فالرأسمالية حولت أدق جوانب المجتمع الغربي إلى سلع خاضعة للبيع والشراء نقداً MONETIZATION وأصبح جوهر النظام الاقتصادي الجديد ، يتمثل باستعمال النقود استعمالاً متزايداً ، وبصك الوحدات النقدية القياسية المتداولة في كل مكان ، وبتطوير المصارف ووسائل التسليف ، وأما السرعة التي تم بها هذا التوالد المالي ، فإنها تفصح عن نفسها في تصاعد موجودات العائلات المصرفية الأساسية في أوروپة . فعائلة بيروزي في فلورنسا كانت تسيطر على رأسمال بلغ بشكله

الإجمالي ١٦ مليوناً من الدولارات الأمريكية (بسر الدولار الأمريكي في عام ١٩٥٨) وبحلول عام ١٤٤٠ كان لدى عائلة مديتشي في فلورنسا ١٥ مليون دولاراً أمريكياً، ولدى عائلة فيورغ في مدينة أوغسبيرغ ٨٠٠ مليوناً دولاراً أمريكياً بحلول عام ١٥٤٦. وكان على العالم الثالث القادم بعد حين، أن يعيش تحت وطأة هذه البنوك التي استثمرت أموالها في المشاريع التجارية والمزارع والمناجم فيما وراء البحار.

لقد رأينا كيف حولت عملية التنقيذ (التعامل بالنقود) شكل الريف، باقتلاع الفلاحين من جذورهم، والأثر التخريبي الذي تركته الرأسمالية على الحرف اليدوية ونقابات التجار في المدن. فهذه النقابات بتنظيمها الدقيق لممارسة الحرفة، والتسعين والمتاجرة، أصبحت مؤسسات متكيفة مع المحافظة على الطريقة التقليدية في الحياة وليس مع جني الأرباح. وكان أعضاء النقابة ملتزمين بمفهوم «السعر المنصف» ينظرون إلى تحقيق الربح على حساب الغير بأنه فعل شنيع أخلاقياً وخارج إطار المسيحية. ولكن هذه المفاهيم انهارت عندما بدأ المكاوّل يتحاشى النقابات بشرائه المادة الخام ونقلها إلى المزارعين في الريف، الذين كانوا يعيشون حالة عمالة ناقصة ويشغلون بالمادة الخام على أساس القطعة. إن المفهوم المنطقي لهذا النظام الجديد، «نظام الإنتاج المنزلي» كان الغرض منه الربح زيادة عن «السعر المنصف»، فالمكاوّل يدفع أدنى ما يمكن مقابل المادة والجهد ويبيع السلعة الجاهزة بأعلى الأسعار الممكنة ليؤمن أعلى حد من العائدات من استثماره الرئيسي.

انعكس النظام الاقتصادي الجديد على التجارة أيضاً، بظهور الشركات المساهمة التي كانت في أوائل العصور الحديثة تشبه الشركات المتعددة الجنسيات في هذه الأيام. إن هذه المؤسسات فريدة من نوعها، حيث طابع المساهمة فيها يضيّق مسؤولية المستثمر ويفصل بين مهمة الاستثمار ومهمة الإدارة، مما أتاح إمكانية تكديس مقادير كبيرة من رأس المال لصالح المغامرات المحددة. وكان كل من يرغب بممارسة المضاربة لا يخاطر إلا بالمقدار الذي يستثمره في أسهم الشركة. وأما تفاصيل الإدارة فقد كان يعهد بها إلى مديرين مختارين بناء على خبرتهم وقدرتهم على تحمل المسؤولية، وهؤلاء المديرون يستطيعون بدورهم انتقاء الأفراد الذين يطمنون إلى كفاءتهم في إدارة شؤون الشركة ميداناً. هذا الترتيب أغرى أناساً متباعدين من أصناف شتى أمثال: تجار الصوف اللندنيين، أو أحد أصحاب المخازن الباريسيين، وصيادي سمك الرنكة من هارلم أو صيارفة «أنتويرب»، أو الملاكين العقاريين من يوركشاير — على أن يستثمر كل منهم مدخراته في مغامرة فردية. وبهذا الأسلوب كان من الممكن حشد رأس المال الأوروبي بكل بساطة وسهولة والنفاذ إلى كل أنحاء العالم، من خلال شركات الهند الشرقية الهولندية منها والإنكليزية والفرنسية، ومن خلال مختلف الشركات «الإفريقية والشرقية»، والشركة «الموسكوفية» وشركة «خليج هدسن» التي لا تزال على قيد الحياة.

وهكذا لم يكن بوسع أي تاجر شرقي مقيد بموارده الشخصية أو بموارد شركائه، أن يحلم بالتنافس مع تلك الشركة المساهمة القوية وغير المجسمة. هذا وقد ساهم التوسع في المشاريع الأوربية عبر البحار بين عامي ١٥٠٠ و ١٨٠٠ في تطوير كتلة من النظريات والتدابير الاقتصادية المعروفة باسم «المركتلية».

فالهدف الموضوعي للمركنتلية هو تعزيز وحدة ونفوذ الممالك الجديدة، والذي تطلب بلوغه تكديس السبائك لدفع تكاليف الحروب المتواترة، والبيروقراطيات المتكاثرة، ولهذا بُذلت الجهود لتنشيط ميزان تجاري مُواتٍ، وللحصول على المستعمرات التي تنتج المواد الخام الضرورية للوطن الأم، وتأمين الصكوك الملكية التي خلعت امتيازات الاحتكار على الشركات المساهمة لممارسة الاستعمار، أو المتاجرة في بعض البلدان المحددة عبر البحار. وينتج عن هذا أن مصالح المستعمرات قد تم إخضاعها آلياً إلى مصالح الوطن الأم. وكان الغرض من المستعمرات أن تكون بمثابة الأسواق أمام المصنعات، لتوفر المواد الخام التي يتعذر على الوطن إنتاجها، وتعزيز الأسطول التجاري المفيد في زمن الحروب، وتوفير الطاقة البشرية للعمل في المستعمرات. وانتهجت معظم الأمم الأوربية الغربية الإجراءات المركنتلية كالبرتغال في حصولها على التوابل من جزر الهند الشرقية، وإسبانيا في استخلاصها الذهب والفضة من الأمريكيتين، وهولندا في إنشائها أسطولاً تجارياً يحجوب العالم، وبريطانيا في سنها قوانين الملاحة في وجه التجارة الهولندية، وفرضها احتكار الشاي لشركة الهند الشرقية البريطانية، الأمر الذي بلغ ذروته في أزمة «فريق شاي بوسطن».

وحقيقة أن الأوربيين الغربيين كانوا أول من وصل الأمريكيتين وجزر الهند الشرقية، لا تفسر سبب سيادة أحفادهم في القرون التالية على العالم بأسره، بما فيه الحضارات العريقة في آسيا، التي كانت أكثر سكاناً وأكثر غنى من أوربة الغربية. وإن امتلاك الغربيين لسفن ومدافع متفوقة، وتأمين سيطرتهم على المحيطات والتجارة العالمية، أضحت حقيقة واقعة. ولكن السيطرة على طرق التجارة لم تؤد إلى الهيمنة السياسية والاقتصادية على مجمل القارات، أو تقسيم العالم إلى غرب متطور ثري وعالم ثالث متخلف مدقع في الفقر. ولعدة قرون سطر العرب والإيطاليون وجنوا أرباحاً طائلة من التجارة على التخوم البرية الشاسعة لشبه الجزيرة الأوربية/ الآسيوية، بدءاً من الجزر البريطانية الصغيرة غرباً إلى جزر التوابل والصين شرقاً، ولكن هذه التجارة لم تؤمن لهم السيطرة على العالم، ولم تنقذهم من حكم الغرب واستغلاله.

إن جذور الهيمنة الغربية لا تكمن إذاً في النطاق العالمي للتجارة الغربية، وإنما في جوهرها الفريد من نوعه. ولأول مرة في التاريخ خلقت الرأسمالية الغربية تجارة الجملة بالضرورات التي سرعان

ما حلت محل التجارة التقليدية المحدودة بالكماليات . ففي أواخر القرن الثامن عشر أدرك « آدم سميث » مغزى هذا التطور التاريخي ، حينما أشار إلى أن الاكتشافات التي تمت عبر البحار قد منحت ” سوقاً جديدة لا تعرف الشبع أمام كل المصنعات الأوربية — سوقاً اشتملت على مختلف الأمم في آسيا وإفريقية وأمريكا “⁽⁸⁾ كلها تقريباً ” إن آدم سميث لم يدرك اقتصاد السوق العالمي الذي خلقتة المشاريع الرأسمالية عبر البحار ، بل أدرك أيضاً الأثر السلبي الذي تركته على سكان البلاد الأصليين “ .

” بعد أن ربطت تلك المشاريع مناطق العالم البعيدة مع بعضها . وأتاحت تلبية متبادلة بالحاجات والمسررات بقصد تشجيع تبادل الصناعة ، كان اتجاهها العام يبدو وكأنه اتجاه خيري . وأما سكان البلاد الأصليين ، الذين يعيشون في جزر الهند الشرقية والغربية ، فقد تلاشت جميع المنافع التجارية التي كان من المحتمل أن تنجم عن تلك المشاريع وغاصت في لجج البلايا المربعة التي تطل عليها بين الحين والآخر ... إن الجور الوحشي الذي مارسه الأوربيون يعتبر حدثاً هداماً بالنسبة لمعظم البلدان الفقيرة ، وكانت نتيجته عكس ما هو متوقع أي الخير العميم للجميع “⁽⁹⁾ .

وحينما عزا آدم سميث المصائب المربعة للجور الوحشي الذي مارسه الأوربيون ، فإنه فتح باباً للجدل ما زال مشرعاً حتى اليوم . فبعض الناس يتفقون مع هذا الاقتصادي الاسكتلندي ويجزمون ، على أن القرون الطويلة من الاستغلال الأمبريالي الغربي هي المسؤولة عن استمرار مصائب العالم الثالث حتى الآن . هذا في الوقت الذي يعتبر فيه أناس آخرون أن واقع هذه المجتمعات الأصلية الموجودة عبر البحار ، ما هو إلا محصلة التطور التاريخي الرومانسي لهذه المجتمعات ، لكونها تمثل طوباويات فاضلة ، عانت قدراً من الاستغلال ، في ظل حكامها الوطنيين ونخباتها المستنيرة لا يقل ، في حقيقة الأمر ، عما عانته في ظل الإداريين ورجال الأعمال الأوربيين . إن لكل من هذين الموقفين مبرراته ، وذلك لأن مدى تأثير الوطأة الأوربية على المجتمعات الوطنية اعتمد على طبيعة كل مجتمع من هذه المجتمعات المتباينة غاية التباين .

وبما لا شك فيه أن المجتمعات « الفاضلة » كانت أمراً واقعاً عبر البحار قبل الغزو الأوربي لها ، وقد ورد فيض من الأدلة من جميع القارات على ألسنة أوائل الرحالة والمستكشفين ، فالصياد البدائي الأسترالي الذي كان يعود بطريدته ، أو المرأة التي تعود بحصيلة الجذور النباتية عند مغيب الشمس ، كل منهما مطالباً بتوزيع غنيمته بين جميع الأقارب ، وفقاً للتقاليد الصارمة ، مما يضمن بقاء وأمن كل أفراد العشيرة . إن تقليد المشاركة هذه دام زمناً طويلاً بعد وصول الأوربيين ، وقال عنه أحد الأنثروبولوجيين : ” ادفع قميصاً لرجل لقاء عمله ، ولا عجب أن تصادف صديقه مرتدياً هذا

القميص في اليوم التالي“⁽¹⁰⁾. جاء هذا القول في تقرير الأنثروبولوجي «لويس مورغان LEWIS MORGAN» في القرن التاسع عشر: ”إن شريعة الكرم التي يدعي الأمريكيون الأصلاء ممارستها تهدف إلى قيام مساواة في المعاش فلا مجال لقيام الفقر والفاقة في جهة من أطراف القرية الهندية... في حين أنهما ينتشران في القرية نفسها“⁽¹¹⁾. وعبرت عن هذا الاتجاه الشهادة التي تركها الأب اليسوعي «جاكوب بايغرت F.R. JACOB BAEGERT» الذي أمضى سبعة عشر عاماً في منتصف القرن الثامن عشر مع هنود جنوبي كاليفورنيا ولدى عودته إلى ألمانيا كتب وصفاً عن سير الحياة اليومية، ضمنه حياة التقشف والبساطة التي يعيشها المواطنون الأصليون في كاليفورنيا: ”إنهم يقضون حياتهم، ليلاً نهاراً، في العراء يفترون الأرض ويلتحفون السماء“ وبعد أن يأتي على ذكر تفاصيل شظف العيش يختتم وصفه قائلاً:

”.... قد يستتج بعض الناس أن الهنود من أتبع أبناء آدم وأكثرهم حاجة للشفقة. ولكن هذا الاستنتاج سيكون خطأ فادحاً، إنني أؤكد للقارئ بأنهم... دون شك يعيشون أسعد من المواطنين المتحضرين في أوربة... وعلى مدار العام لا يمكن أن يحدث ما يعكر صفو الحياة في كاليفورنيا لأي إنسان، فلا شيء يحدث مما يربك له حياته ويجعله يفضل الموت... فلا الحسد، ولا الغيرة، ولا الافتراء، تنغص عليه حياته، لم يكن معرضاً لفقدان ما يملك، ولا الاهتمام بالاستزادة. إن أهالي كاليفورنيا لا يعرفون معنى «خاصتي وخاصتك» هاتان الفكرتان اللتان كما يقول القديس غريغوري تملان وجودنا، مرارة وآثاماً لا تحصى.“.

”وظاهرياً بدا أهالي كاليفورنيا بأنهم لا يملكون شيئاً، ولكنهم أصلاً يملكون، كل ما يحتاجون إليه، لأنهم لا يشتهون أي شيء خارج إطار منتوجات منطقتهم الفقيرة التي جار عليها الزمن، وهذه المنتوجات دائماً في متناول أيديهم. فلا عجب إذاً أن تبقى أساليبهم ضاحكة، وأن ينصرفوا دوماً إلى التسلية والضحك، معبرين في النهاية عن قناعتهم، التي هي في النهاية منبع السعادة الحقيقي“⁽¹²⁾.

ومن الأهمية بمكان أن تشير جميع التقارير إلى الأقوام «البداية» التي بقيت في أحد مراحل التطور البشري، تجمع الطعام فقط، مما أثار سؤالاً مستعصياً يكمن خلف تاريخ العالم الثالث بأكمله. لماذا وجد المستكشفون الأوروبيون، حين أبحروا إلى جميع أنحاء العالم، أناساً يعيشون على مستويات من التطور مختلفة — بدءاً من البدائيين الأستراليين الذين يجمعون الطعام، ومروراً برجال الغابات «البوشمان» في إفريقية وفي «تيرا، ديلفيوجيان TIERRA DELFUEGIANS»، ووصولاً إلى

المتحضرين جداً من صينيين وهنود وشرق أوسطيين الذين كان ينظر إليهم معاصروهم من الأوربيين نظرة مليئة بالرغبة والحسد ..

إن أسباب هذا التباين يبدو جغرافياً أكثر منه عنصرياً، طبقاً لرأي الأنثروبولوجي «فرانز بوبواس FRANS BOAS» الذي أوضح مايلي : ”إن تاريخ الجنس البشري يبرهن أن المنجزات الحضارية تعتمد على الفرص المتاحة لمجموعة بشرية ما لتتعلم من خبرة جيرانها . فمكتشفاتها تنتقل إلى غيرها من المجموعات وكلما تعمقت الاتصالات بين المجموعات زادت فرص التعلم . ولذلك فإن القبائل ذات الحضارات المتواضعة ظلت في عزلة طويلة حقب عديدة من الزمن ولم تستطع الاستفادة من المنجزات الحضارية لجيرانها“⁽¹³⁾ . وبتعبير آخر ، حتى لو كان للعوامل الجغرافية الأخرى نفس التأثير ، فإن العامل الحاسم في التقدم البشري يبقى ممثلاً في سهولة المنال والتفاعل . فالتناس الذين تُتاح لهم سهولة المنال أكثر من غيرهم ، والذين تنفتح أمامهم أوسع الفرص للتفاعل مع غيرهم من البشر هم أكثر البشر احتمالاً في أن يشقوا طريقهم نحو التقدم ، وعلى الأقل في مضمار التكنولوجيا ، الأمر الذي يستحق الشاء بشكل موضوعي . وأما أولئك الناس الذين تفرض الظروف عليهم العزلة والذين يتوفر لهم الحافز من الخارج فمن المحتمل لهم أن يتقوقعوا في حالة من الجمود .

إن المستكشفين الأوربيين لم يجدوا أية علاقة متبادلة بين درجة الانعزال ، ودرجة التأخر التكنولوجي . فالمجتمعات البدائية الجامعة للطعام ، وضعت في مناطق معزولة أمثال أستراليا وبعض مناطق الأمريكيتين ، (المناطق الشمالية من أمريكا والمناطق الجنوبية من أمريكا الجنوبية) وإفريقية (الصحاري والغابات الغزيرة الأمطار) . وبما أن هذه المجتمعات الجامعة للطعام كانت قبلية بالضرورة ، فإنها لم تستطع أن تكسب مقادير كبيرة من الثروة ، وأن تخلق المجتمعات المعقدة والمتمايزة طبقياً . وبدلاً من ذلك شكلت عشائر رحل ، وكل عشيرة ضُمَّت عدداً محدوداً من العائلات ذات نوع من التركيب الاجتماعي الذي أعجب المراقبين الأوربيين .

ولكن التأخر التكنولوجي الذي ولد المشاعية COMMUNALISM «الفاضلة» ترك الشعوب المحلية عرضة للتغلغل الأوربي أيضاً . فكلما انخفض مستوى التطور التكنولوجي انخفض معه مستوى القدرة على مجابهة التغلغل الخارجي . فالتخلف التكنولوجي كان يعني في المقام الأول : تخلف التسليح ، كالحراب والأقواس والسهام والعصي المعقوفة BOO MERANG ، مقابل الرماح والسيوف الفولاذية وبنادق المسكيت . وكان يعني ثانياً : النقص الواضح في الطاقة البشرية وذلك لسبب عدم وجود أكثر من صياد واحد أو اثنين في كل ميل مربع في وسط ملائم ، وبعدم وجود أكثر من صياد واحد فقط في كل ثلاثين أو أربعين ميلاً في المناطق الجرداء أو الجبلية . وارتفع هذا العدد ، في

أستراليا إلى ثلاثمائة ألف من الرجال والنساء والأطفال لدى وصول الأوربيين — رقم من الواضح أنه لم يكن كافياً للاحتفاظ بجزيرة تتخذ شكل القارة الواسعة التي مساحتها توازي مساحة أوربة كلها تقريباً. وأخيراً فإن التأخير التكنولوجي عزل العشائر المنفردة عن التجمعات البشرية في بعض المناطق وأبقاها دون مناعة ضد أوبئة الشعوب الدخيلة عليها، كالجدري والحصبة والتيفوس وغيرها من الأمراض التي فتكت بالأستراليين، وأمثالهم من الهنود الأمريكيين المنعزلين أثناء وصول الأوربيين.

وتشير الاعتبارات السابقة إلى أن شعوب ماوراء البحار كانت تعاني من المصائب المربعة التي جاء على ذكرها آدم سميث، وذلك في مرحلة جمع الطعام، ولكن تاريخ العالم الثالث يجب ألا يتغافل عن الحقيقة التي مفادها أن الأقوام القبلية لا تزال تعاني من المصائب المربعة حتى الزمن الحالي ففي وقت كتابة هذا الكتاب (١٩٨٠) أوردت الصحافة الأحداث التالية التي تمثل التصرفات البربرية خير تمثيل :

— لا يزال تهجير البدائيين الأستراليين قائماً في أعقاب اكتشاف الأورانيوم والبوكسيت والمنغنيز في أراضيهم .

— في التلال الشمالية من الفلبين يهدد الخطر وجود خمسة وثمانين ألف مواطن قبلي نتيجة مشروع ضخخ لتوليد الطاقة الكهربائية .

— في البرازيل لم يبق على قيد الحياة من الهنود الأصليين الذين كان عددهم ستة ملايين إلا مائتي ألف مواطن، وهم في تناقص مستمر من جراء شق الطرق والمراعي والمناجم وعمليات قطع الأخشاب وزحف المستوطنين .

— الأسكيمو في آلاسكا، طبقاً لإحدى دراسات جامعات بانسلفانيا، يقدمون عملياً على الانتحار نتيجة الإدمان على الكحول بشكل جماعي، فنسبة المدمنين على الكحول في المناطق الجبلية بلغت ٧٢٪ من مجموع الراشدين^(١٤) .

وعلى النقيض من ذلك، فإن الشعوب التي حازت على تقدم تكنولوجي أكبر مما حازته الأقوام السابقة، فقد خسرت تلقائياً مشاعيتها الاجتماعية وحصنت نفسها لمقاومة العدوان الخارجي، ومارست الزراعة على مستوى مقبول من التقدم، لتعطي فائضاً غذائياً يستخدم لتعزيز طبقة من القادة العسكريين والدينيين، والإداريين الذين كانوا يتجمعون في بعض المراكز التي تطورت إلى مدن، واتسعت تدريجياً لتصبح دولاً، وإمبراطوريات . وهكذا فإن المشاعية الحالية من الطبقات، مما لدى جامعي الطعام، تخلت عن مكانها للتجمعات المتراففة، في الحضارات التي تعتمد الزراعة كأساس لها، وما كان أصحاب هذه الحضارات اللاحقة « فاضلين » كهنود الأب بايفرت .

ومنذ الألف الثالث قبل الميلاد، حض أحد الآباء المصريين ابنه على الالتحاق بالمدرسة واكتساب الثقافة، والسبب يتمثل بالتناقض الصارخ بين ثراء القلة في قمة المجتمع وبؤس الكثرة في القاعدة. ووصف الأب الحالة البائسة التي يعيشها البنء بقوله "إن ذراعيه واهيتان، وركبتيه وعموده الفقري مقصومة". وقال عن الحلاق "إنه يقضي طيلة وقته من الصباح حتى المساء بالحلاقة، لا يعرف طعم الجلوس إلا أثناء تناوله طعامه". وقال عن الفلاح: "إنه يلبس ثيابه في جميع الفصول، صوته أجش كصوت الغراب، أصابعه مشققة دوماً والريخ تجفف ساعديه". وقال عن الكاتب "إنه حر من الجهد العضلي يصدر الأوامر". وناشد الأب ابنه: "تعلم الكتابة عن ظهر قلبك لعلك تحمي نفسك من الأعمال الشاقة من أي نوع كانت" (15).

هذا التفاوت المتأصل في الحضارات المتراففة طبقياً، ثابر على استمرار وجوده عبر آلاف السنين، مما جعل التجار الأوربيين يلاحظونه عندما بدأوا رحلاتهم عبر البحار. فقد وصفوا الاستغلال والظلم بأنه يشبه مصر القديمة. وشجب كارل ماركس في رسالة إلى صحيفة نيويورك ديلي تريبيون (٢٥ حزيران / يونيو / ١٨٥٣) الإجراءات التعسفية البريطانية في الهند وقال "إنني لأشاطر أولئك الناس رأيهم، الذين يعتقدون بوجود عصر ذهبي هندوستاني... إذ يجب ألا ننسى أن هذه التجمعات الصغيرة كانت ملوثة بالتمييزات الطبقية والرق" (16).

وعلى أي حال لا مجال للإدعاء بأن الاستغلال في ظل النظام الطبقي الوطني، مماثل للاستغلال الذي مارسه الرأسمالية الغربية. فبينهما فرق نوعي أشير إليه في الفصل السابق — فإنكلترا قوضت الإطار الأساسي للمجتمع الهندي —. وكتب كارل ماركس رسالة شجب فيها قيود الطبقة والرق في الهند. "إن فقدان الهندي لعالمه القديم، وعدم حصوله على عالم جديد، يضيف نوعاً خاصاً من الوجوم على البؤس الحالي الذي يعيشه الهندي، ويعزل هندوستان التي تحكمها بريطانيا عن كل تقاليدھا القديمة، كما يعزلها عن مجمل تاريخھا القديم" (17).

إن سبب عزل الهند عن تاريخھا القديم يكمن أنها حُشرت في اقتصاد السوق العالمي وما نجم عنه من عقبات عميقة الأثر على جوانب الحياة كلها. إن ذلك المجتمع الذي يعيش حالة من الاكتفاء الذاتي، ويحشر عضواً في اقتصاد السوق العالمي، قد تمّ تقليصه إلى مجتمع عالم ثالث تابع للمركز الأم. ومن جراء هذه التبعية (كما أعلن وزير التجارة في الهند، «موهان داريا» في آب / أغسطس / ١٩٧٧) فإن ٢٠٠ مليون نسمة من مجمل سكان بلاده البالغ عددهم ٦٢٠ مليوناً، إما عاطلون عن العمل أو ذوو عمالة ناقصة. وفي اللجة نفسها، كان يقوَّص، حسب بعض التقديرات، ثلثا القوة العاملة في أمريكا اللاتينية، وكذلك الأمر بالنسبة لـ ٦٠ مليون نسمة من

مجمال القوة العاملة الإفريقية التي يبلغ تعدادها ١٠٤ مليوناً. إن مثل هذه الإحصاءات تسلط الضوء على المستنقعات البشرية التي يصادفها المرء في كالكوتا وجاكرتا والقاهرة ولاغوس وبوغوتا وتعكس البنية الطبقية الدفينة في بلدان العالم الثالث والمتصقة في اقتصاد السوق العالمي ، كمذنبات تابعة ذليلة .

الفصل الثالث

بدايات العالم الثالث في أوربة الشرقية

لو أن لصفة « الاستعماري » أدنى صلة بالظروف الأوربية في نهاية العصور الوسطى ، لكان تصدير الحبوب (من أوربة الشرقية) هو ذلك الفرع من التجارة ، وربما الفرع الوحيد الذي يستحق تصور صفته النوعية : ليس لأنه الإنتاج الزراعي الخام الوحيد ، بل لأن دفع ثمنه كان يتم بواسطة الواردات المصنعة ، ويشرف على تجارته الوسطاء ، من التجار والشاحنين الأوربيين الغربيين ، كما أنه أخضع ثروات الاقتصاديات الشرقية ومنظماتها الاقتصادية وبنيتها الاجتماعية ، لمستلزمات الأسواق الغربية . وكان لتجارة الحبوب ، بالشكل الذي تطورت إليه في نهاية العصور الوسطى ، وفي القرون الأولى من العصر الحديث ، تأثير الأحوال الاقتصادية ، والعلاقات الاجتماعية في البلدان الشرقية ، يماثل تأثير التجارة العالمية الحديثة على البلدان المتخلفة التي تصدر المنتجات الأولية .

م.م. بوستان

M.M. POSTAN

يسود الاعتقاد بأن العالم الثالث يتألف من البلدان الواقعة عبر البحار ، بدأ ظهوره في أوربة الشرقية لأن الاقتصاد والمنظمة الاجتماعية في بلدان أوربة الشرقية كانا أول من أخضعوا وأعيد توحيدهما من جديد ، تلبية لحاجات السوق في شمال غربي أوربة ، وأما سبب هذا الإخضاع وإعادة التوحيد ، فيكمن في التطور الاقتصادي والتكنولوجي الجديد الذي بلغه شمال غربي أوربة ، والذي استحدث طرازاً جديداً من تجارة الجملة بالضرورات MASS TRADESYSTEM ، بدلاً من التجارة التقليدية

بالكماليات التي كانت تمارسها مناطق التخوم، وأولى المناطق التي دخلت في نظام تجارة الجملة كمناطق تخوم تابعة، هي البلدان الأوربية الشرقية المتاخمة، وليس البلدان الواقعة ما وراء البحار.

١ — شمال غربي أوربة يحتل مركز الصدارة

إن انحدار أوربة الشرقية في العصور الحديثة، إلى مرتبة المنطقة المتخلفة التابعة، يجري تفسيره عادة في ضوء تخلفها وانطوائها على نفسها. فطبقاً لهذه النظرية كان شمال غربي أوربة، قد أخذ زمام المبادرة في التوسع عبر البحار وفي نقل مركز الثقل التجاري من المتوسط إلى الأطلسي، في حين أن بلدان أوربة الشرقية، بسبب عمق موقعها البري لم تساهم في هذين الحدثين المصيريين. وبالنتيجة، انتقل مركز النشاط الاقتصادي في أوربة والعالم كله، إلى شمال غربي أوربة، في الوقت الذي تراجعت فيه أوربة الشرقية وغاصت في قرون من الظلام والركود.

ولكن الواقع الحقيقي لتسلسل مجريات الأمور، يتمثل في تناقض مسيرة أحداثها، فانحدار أوربة الشرقية يجب تفسيره على ضوء انخراطها في الأحداث، وليس على ضوء انطوائها على نفسها ويكوّن المثال الأول عن العلاقة السببية بين التطور الاقتصادي للغرب والتخلف الذي لحق بشركائه التجاريين الأضعف منه. ولقد كان لهذه العلاقة السببية أهدافاً بعيدة المدى، امتدت خارج حدود البلدان الأوربية الشرقية منها والغربية^(١).

إن انتقال الألفية الرئيسية للتجارة من المتوسط إلى شمال غربي أوربة في أوائل العصور الحديثة، يعود إلى الاكتشافات العظيمة وما نجم عنها من افتتاح طرق تجارية جديدة عبر الأطلسي إلى العالم الجديد، ونزولاً في الأطلسي إلى رأس الرجاء الصالح، وشرقاً إلى الهند. غير أن المركز التجاري لأوربة كان قد انتقل من المتوسط إلى شمال غرب أوربة في أواخر العصور الوسطى، وقبل أن يبدأ عصر الاكتشافات. والسبب الرئيسي لهذا الانتقال المصيري هو نشوء تجارة الجملة بالضرورات في بحر البلطيق، تلك التجارة التي فاقت في جودها، من حيث الحجم والقيمة والأثر الاقتصادي الاجتماعي، التجارة التقليدية بالكماليات في المتوسط وفي بقية أرجاء العالم.

لقد كان لتجارة المتوسط جذورها في جنوبي آسيا وشرقها، حيث كان التجار المسلمون ينقلون التوابل والحرير والأقمشة القطنية الناعمة وبعض المصنوعات اليدوية الشرقية إلى الموانئ في شرقي المتوسط. ومن هناك كان التجار الإيطاليون ينقلون تلك السلع إلى المدن الإيطالية الشمالية، مثل البندقية وجنوا ليتم شحنها إلى أرجاء أخرى من أوربة، إما براً عبر الألب، أو بحراً عبر مضيق

جبل طارق . وأما أوربة الغربية فقد كانت تدفع مقابل السلع الشرقية هذه بعض المنتجات كالكتان والأسلحة والخيول ، والذهب والفضة .

اتسمت التجارة المتوسطة بطابعها الكمالي ، لأنها قامت لتلبية حاجات الأثرياء والأقوياء كالأمرء واللوردات ، والمقامات الدينية ، والتجار ، وظلت خارج نطاق التيار الرئيسي للنشاط الاقتصادي ، لأنها لم تكن ذات أثر يذكر على المواطنين أو على الاقتصاد في العصور الوسطى . فالتجارة الشرقية التقليدية لم تكن — كما قال بوستان : ” تستدعي بذل الجهد أو إنفاق الموارد الأخرى على نطاق واسع بما يكفي لغرض الضغط على العمليات الاقتصادية والاجتماعية في أوربة الغربية أو الشرقية “ .

وأما التجارة التي قامت بين الشرق والغرب بالسلع الضرورية للاستهلاك الجماعي ، والتي نشأت بمحاذاة ساحل البلطيق بأكمله ، فقد اختلفت جذرياً عن التجارة السابقة . لقد كانت بلدان البلطيق الشرقية تزود أوربة الغربية بسلعتين أساسيتين ، أولاهما : الأخشاب التي كان بعضها يشحن بالسفن على شكل مادة أولية لم يتناولها الصقل ، لاستعمالها في الصناعات الغربية كصناعة البناء وصناعة بناء السفن ، وبعضها الآخر : يشحن بحالة تصنيع ناقصة على شكل هياكل قوارب أو سفن كاملة . وأما السلعة الثانية من شرقي البلطيق فهي القمح الذي فاق الأخشاب في قيمته وأثره الاقتصادي الاجتماعي على أوربة الشرقية .

وبالمقابل تصدر أوربة الغربية إلى شرق البلطيق الأنسجة التي كانت في البداية مصنوعة من قماش عالي الجودة ، من شمال إيطاليا ليستبدل بقماش أرخص وأخشن ، مصنوع في الفلاندر ثم يستبدل بقماش يدعى « بالأجواخ الجديدة » ، التي ينتجها الهولنديون والبريطانيون . والجدير بالذكر أن الصوف الاسباني ، كان يصدر إلى إيطاليا حتى عام ١٥٠٠ ، وفي القرن السادس عشر كان نصفه يذهب إلى إيطاليا والنصف الثاني إلى الفلاندر ، وفي القرن السابع عشر صار يذهب كله إلى الفلاندر ، والصوف الإنكليزي ، على غرار سابقه كان يصدر معظمه إلى الفلاندر طيلة القرن الخامس عشر والقرن السادس عشر . ولكن إنكلترا بدأت حينئذ بشكل مختلف عن اسبانيا ، تصنع القماش بغية التصدير ، وبذلك تناقصت صادرات الصوف ، في حين أن لفائف القماش المصدرة من لندن قفزت من ٥٠.٠٠٠ في عام ١٥٠٠ إلى ١٣٠.٠٠٠ في عام ١٥٥٠ .

هذه التجارة البلطيقية بين الشرق والغرب بقيت تحت سيطرة التجار من نقابة هانسياتك HANSEATIC حتى عام ١٥٠٠ تقريباً ، ولكن بعد عام ١٥٠٠ حل مكانهم تدريجياً التجار الهولنديون الذين انطلقوا كصيادين للأسماك ، وصاروا يصدرون من بحر الشمال أسماك الرنكة (المعلبة بالملح أو

بالتدخين) إلى كل أنحاء أوربة. ومن صيد الأسماك، انطلق الهولنديون إلى تجارة النقل فبنوا السفن، وأنشأوا المرافق العامة، لنقل شحنات السلع الضخمة، وسرعان ما أصبحوا وسطاء النقل بالنسبة إلى أوربة كلها، فشحنوا بحراً الملح وأسماك الرنكة من «بيسكي»* والخمرة من حوض المتوسط والقماش من بريطانيا والفلاندر، والنحاس والحديد من السويد، والحبوب والكتان والقنب والأخشاب من البلطيق.

وبينما كان الإيطاليون في المرحلة السابقة يسيطرون على تجارة الكماليات في المتوسط ويوسعون إطار عملياتهم شمالاً في أوربة، جاء الهولنديون في هذه المرحلة ليسيطروا على تجارة الجملة بالضرورات في البلطيق وليوسعوا إطار عملياتهم باتجاه الجنوب والسبب الأساسي لهذا الانتقال الذي طرأ على المركز الاقتصادي في أوربة لم يكن سبباً خارجياً — أي لم يكن يكمن في الاكتشافات والمشاريع التي تمت عبر البحار، بل كان سبباً داخلياً يتمثل في أن المساعي الصناعية والمركنتلية بدأت في هذه المرحلة تتمركز في شمال أوربة، أكثر مما كانت تتمركز في جنوب أوربة.

٢ — أوربة الشرقية تصبح منطقة من مناطق العالم الثالث

إن تجارة الجملة الجديدة أدت إلى ولادة العالم الثالث في أوربة الشرقية، وبالتحديد كان منشأ العالم الثالث يتمثل باستبدال نظام النقابة بنظام الإنتاج المنزلي؛ أي العمل في صناعات النسيج والمعادن في كل من إنكلترا وهولندا في القرنين الرابع عشر والخامس عشر. فنظام النقابة حرر هذه الصناعات (كما أشرنا في الفصل السابق) من القيود الخانقة، مما أتاح تخفيضاً جوهرياً في التكاليف وزيادة في الإنتاج، كما أتاح لها استعداداً للتكيف مع مستلزمات السوق أكبر من ذي قبل. ولما غمر إنتاج هذه الصناعات الأسواق المحلية والوطنية، بدأ أرباب الصناعة الإنكليز والهولنديون يتطلعون للبلدان الأجنبية لتسويق فائض إنتاجهم.

لقد وجدوا في أوربة الشرقية ضالّتهم المنشودة لتحقيق مآربهم، لأن إنتاج الحرف اليدوية فيها كان على مستوى رديء من التطور، ولم يستطع منافسة المنتجات النسيجية والمعدنية الغربية إلا منافسة ضئيلة. وعلاوة على ذلك فإن أوربة الشرقية كانت تنتج في تلك الآونة بعض المواد الخام النادرة في الغرب، وسرعان ما تطورت بين الشرق والغرب، التجارة بشكل طبيعي. وكانت بولندا وليتوانيا تصدران الشعير والقطعان والفراء والأخشاب والبوتاس والقنب وهنغاريا تقدم القطعان والنحاس.

* بيسكي BISCAYS : إحدى مقاطعات إقليم الباسك في اسبانيا.

وخلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، كانت واردات النسيج والمعدات المعدنية من الغرب تفوق في قيمتها صادراتها ، مما فرض تسوية الميزان التجاري بالعملة الذهبية والفضية . وبحلول منتصف القرن السادس عشر ، انقلب الميزان التجاري بفضل ثورة الأسعار ، مما سبب ارتفاعاً حاداً في أسعار المنتجات الزراعية . وفي الوقت نفسه تزايد الطلب على المواد الغذائية الشرقية في الغرب بسبب ارتفاع عدد سكان المراكز الحضرية ، وتحول الأراضي المزروعة إلى مراعي لتلبية الطلب المتزايد على الصوف لصناعة النسيج . وكانت النتيجة الختامية رجحاناً ملحوظاً في الميزان التجاري ، لمصلحة بلدان أوربة الشرقية . فبين عام ١٥٦٥ و ١٥٨٥ بلغ المتوسط السنوي للصادرات البولونية ذات المنشأ البحري ١٦١٥٨٠٠٠ طالر* ، بينما لم يبلغ متوسط الواردات إلا ٤٠٠.٠٠٠ طالر . والأمر نفسه كان في هنغاريا حيث بلغت قيمة الصادرات عام ١٥٤٢ ٣٢٣.٠٠٠ فلورين FLORIN* مقابل ١٤١.٠٠٠ فلورين للواردات .

لقد كان القرنان السادس عشر والسابع عشر ، بمثابة المرحلة الحاسمة بالنسبة لأوربة الشرقية ، لأن ظروف السوق حينئذ كانت في صالحها ، بما يتعلق بتطور جميع الشؤون الاقتصادية ، قياساً إلى ما كان يحدث في الغرب . ولكن هذه الفرصة الثمينة ضاعت على أوربة الشرقية ، حيث القوى السياسية المهيمنة فيها تصرفات ، نقبض تصرفات القوى السياسية في الغرب ، أي ضد مثل هذا التطور الاقتصادي . ففي الغرب ، كما أشرنا في الفصل السابق ، تعاون الملوك الجدد مع الطبقة الوسطى المركنتلية بدافع الفائدة المتبادلة . فالملوك يوفرون النظام والأمن ويقدمون المساندة المالية والبحرية لمغامرات ماوراء البحار ، بينما يقدم التجار الأموال للخزينة الملكية بالإضافة إلى تزويدهم بالخدمات العسكرية والمالية والإدارية بالأجهزة الموثوقة من الموظفين . ولقد أدى زواج المصلحة هذا في أوربة الغربية ، إلى قيام الدول الوطنية القوية التي تعززها الاقتصاديات الوطنية المتينة .

أما في أوربة الشرقية فكان المسلك السياسي والاقتصادي متناقضاً ، حيث كان الملوك الشرقيون يتطلعون إلى النبلاء البروسيين والأمراء البولنديين وغيرهم من الملاكين العقاريين الإقطاعيين لتأمين الهبات الإدارية لجيوشهم وبيروقراطياتهم ، ويعني هذا التصرف بشكل طبيعي لإحجام الدولة عن التدخل في علاقات الفلاحين بالملاكين العقاريين ، الأمر الذي أفضى بدوره إلى ترك الفلاحين تحت رحمة أسيادهم من الملاكين العقاريين ، مما انحدر بهم إلى مرتبة الأرقاء بدلاً من الارتقاء إلى مرتبة الأحرار .

* طالر THALER : عملة جرمانية فضية ، توالى إصدارها من القرن الخامس عشر إلى التاسع عشر .

* فلورين FLORIN : عملة فلورنسية أو هولندية أو إنكليزية .

ففي البداية ، لم يستعمل الملاكون العقاريون سلطاتهم للتضييق على فلاحهم تضييقاً مفرطاً فيما يتعلق بأداء الخدمات العملية ، أو بحرية الحركة وذلك لعدم توفر أي حافز معين لذلك . إن بضعة أيام من العمل في العام كانت كل ما يطلبونه من فلاحهم ، لعدم وجود فائدة مريحة من عمل أكثر . وما أن سنحت الفرصة الذهبية في القرنين السادس عشر والسابع عشر للحصول على الأرباح الطائلة من تعاظم التجارة مع الغرب ، حتى سارع النبلاء لاستخدام سلطاتهم ضد التجار والفلاحين معاً ، بغية الوصول بمراجيحهم الشخصية إلى أقصى حد ممكن .

وفيما يخص الفلاحين ، فإن الملاكين العقاريين قد وسعوا ، كخطوة أولى ، إقطاعاتهم وهي الأراضي الموقوفة على استخدامهم حصراً ، بمصادرتهم الأراضي المشاع والبور والمهجورة بطرق مشروعة قانونياً إلى حد الإفراط وبطرق غير مشروعة أيضاً ، كما عمدوا إلى تجريد الفلاحين العزل من بقاعهم المورثة بالطرق المذكورة آنفاً . ولقد استغل الملاكون نفوذهم الطاعني في أجهزة الدولة لاستصدار القوانين التي تحد من حرية حركة الفلاحين ، ابتغاء تأمين الأيدي العاملة الضرورية للعمل في ممتلكاتهم الآخذة بالاتساع .

وبذلك تمكن الملاكون العقاريون من إجبار الفلاحين الأسرى على العمل المجاني لرعاية المحاصيل المربحة . ففي بولندا مثلاً لم يكن الفلاحون قبل عام ١٥٠٠ ، مطالبين بالعمل المجاني أكثر من يوم إلى ستة أيام في العام . ولكن بحلول عام ١٥٥٠ قفز هذا الرقم إلى ثلاثة أيام في الأسبوع وفي عام ١٦٠٠ وصل إلى ستة أيام .

وهكذا فإن الفلاحين في أوربة الشرقية الذين كانت منزلتهم آخذة بالتحسن خلال القرن الثالث عشر وتعاادل منزلة الفلاحين الغربيين ، اضطروا الآن للنزول إلى مرتبة القنانة . وأصبحوا رهن مشيئة الملاك العقاري بشكل مطلق وليس تحت رحمة تشريعات الدولة . وبحلول عام ١٦٠٠ أصبح الملاك العقاري بمثابة الحكومة بالنسبة للأقنان في أوربة الشرقية ، " فهو القاضي وأمر الشرطة والسجان وجاني الضرائب ، بل وكان يختار لهم راعي كنيستهم في بعض الأحيان " (٢) .

وخضع التجار كما خضعت المدن أيضاً ، على غرار الأقنان ، لمشيشة مصالح الملاكين العقاريين . فقبل القرن السادس عشر كان باستطاعة العناصر البولونية والليتوانية ، أن تصمد في وجه النبلاء الإقطاعيين ، كما كان التجار يحققون ربحاً طفيفاً من تصدير المواد الخام . ولكن بعد القرن السادس عشر انحدرت الظروف بالمدن وتجارها انحدارها بالفلاحين . فالنبلاء البولونيون باعوا محصولهم إلى التجار البولونيين ، وهؤلاء نقلوها إلى دانزيغ لتصديرها إلى الغرب . وقد حظي النبلاء قديماً بإعفاءات من الضرائب دون أن يتمكن التجار من الحصول عليها ، ولذلك كان تجاوزههم للتجار

وشحن محصولهم بأنفسهم، أمراً يدر عليهم مزيداً من الربح. ولم يرغب النبلاء بِزَجِ أنفسهم في متاعب تفاصيل الصفقات الفعلية، فوظفوا أشخاصاً من غير البولونيين (من ألمان وهولنديين ويهود وأرمن) للعمل وكلاء لهم، مما جعلهم يهربون من دفع الضرائب. فهؤلاء الوسطاء الغريباء يأخذون السلع إلى دانتزيغ ويبيعونها إلى غريباء آخرين معظمهم من الألمان، الذين يشحنونها بحراً إلى الغرب بسفن هولندية. وبالنتيجة كدست طبقة النبلاء الأرباح الطائلة، ولكن على حساب الاقتصاد الوطني الذي دفع بالمقابل ثمناً باهظاً. وتتجلى قوة النبلاء وقصر بصرهم في واحد من القوانين التي استصدروها عام ١٥٦٥ — الذي كان يحظر على التجار البولونيين السفر خارج البلاد لشراء السلع أو بيعها. كان غرضهم من ذلك القانون، إتاحة الفرصة أمام الغريباء لاحتكار التجارة الخارجية البولونية، احتكاراً كاملاً وإقصاء الوسطاء الوطنيين والحصول على أعلى الأسعار لصادراتهم الزراعية ودفع أدنى الأسعار مقابل السلع الغريبة المصنعة. ولم يوضع هذا القانون موضع التنفيذ ولكن إقراره ومراميه توحى بأشياء كثيرة. فطبقة النبلاء البولونية ومعها التجار الغريباء كانت تريد التجارة الحرة. وهذا ما تسنى لهم سلوكه.

بهذا السلوك قضى النبلاء البولونيون على المدن البولونية، بما فيها من تجار وحرفيين، وحرمت من المشاركة في الظروف التجارية المواتية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، كما حُرمت من قطف ثمار المرباح. ولكن المدن الغربية وحرفها اليدوية ازدادت حجماً وكفاءة جزئية نتيجة لوضع الأسواق في الشرق. وأما المدن الشرقية فقد انحدرت إلى مستوى المناطق الإقليمية المخنوقة بأيدي طبقة نبيلة، تستغل السلطة السياسية بكل دهاء، لتكديس الأرباح التي لم يستفد منها إلا أفراد هذه الطبقة، وحفنة من الغريباء. وبعبارة وجيزة، فقد أتاحت لأوربة الشرقية، فرصة نادرة للتطور الاقتصادي السريع والمستقل، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، ولكنها بدلاً من اقتناصها عاشت مرارة الانحدار إلى حالة من التبعية في علاقتها مع الغرب، وتوطدت حالة التبعية هذه وتخلدت في القرن السابع عشر، عندما رجحت كفة التبادل التجاري العالمي ضد منتجي المواد الأولية. وفي هذه المرحلة أصبحت أوربة الشرقية تعتمد اعتماداً مطلقاً، على المصنعات الغربية لأن المهارات اليدوية المحلية أصبحت ضحية الضمور. واستمر استيراد هذه المصنعات على نطاق واسع مما جعل الميزان التجاري الذي كان في مصلحة أوربة الشرقية، يميل لصالح الجهة المعاكسة على نحو دائم في هذه الآونة. وبهذا الأسلوب تمكن النظام الرأسمالي الأوربي الغربي من احتواء أوربة الشرقية خلال توسعه، وأحال نظمها الاقتصادية وبنيتها الاجتماعية إلى حالة من التشويه، استجابة لمستلزمات ذلك النظام. وكما أشار «عمانويل وول ستاين IMMANUEL WALLSTEIN» «فإن بولندا قد استحالَت، خلال القرن السادس عشر، إلى منطقة متخلفة في الاقتصاد الأوربي العالمي» (3)

وبالتالي فإن النتيجة الحتمية هي تقسيم القارة الأوربية إلى شمال غرب ديناميكي ومصنع وإلى شرق زراعي تابع، تقسيمياً حافظ على وجوده حتى منتصف القرن العشرين⁽⁴⁾.

٣ — روسيا تبقى خارج العالم الثالث

تدل ظواهر الأمور على أن روسيا قد أصبحت إحدى مناطق العالم الثالث في نفس الوقت الذي تحولت فيه بلدان أوربة الشرقية إلى عالم ثالث، فالفلاحون الروس انحدروا بدورهم إلى مرتبة القناة كما بقي الاقتصاد الروسي زراعياً إلى حد كبير. ورغم هذا التماثل، فإن الاقتصاد الروسي لم يخضع لاقتصاد الغرب كما أن المجتمع الروسي لم يخضع لعملية إعادة تركيب، استجابة لمتطلبات السوق الغربية. ولذلك لم تصبح روسيا إحدى مناطق العالم الثالث في بداية العصور الحديثة كما أصبحت أوربة الشرقية.

إن السبب الرئيسي لاستقلال التطور في روسيا كان مساحة البلاد الشاسعة وتوسعها بشكل دائم. فلو كانت روسيا مجرد دولة من دول أوربة الشرقية مقتصرة على الأراضي الواقعة إلى الغرب من جبال الأورال، وحجمها يوازي حجم بولندا أو هنغاريا لكان استقلال تطورها الاقتصادي أمراً عسيراً وبعيد الاحتمال.

فخلال قرون حكم المغول (١٢٤٠ — ١٤٨٠) ظلت ولاية موسكو مقيدة ضمن الامبراطورية المغولية، ومحدودة بمساحة صغيرة، وكانت العلاقات الاقتصادية الخارجية لروسيا تحت هيمنة عصابة هانسياتك HANSEATIC شأنها بذلك شأن الاقتصاد البولوني والليتواني. ولو أن ولاية موسكو تطورت فيما بعد وأصبحت إحدى دول أوربة الشرقية لخضع عندها اقتصاد روسيا، كاقتمادات أوربة الشرقية، لهيمنة عصابة هانسياتك والهولنديين والألمان والإنكليز. وتوسعت ولاية موسكو وأصبحت امبراطورية شاسعة، تمتد من بحر البلطيق إلى المحيط الهادي ضمن شبه الجزيرة الأوربية الآسيوية. فإيفان الثالث (١٤٦٢ — ١٥٠٥) مدد الحدود غرباً إلى البلطيق وشمالاً إلى المحيط الواقع في القطب الشمالي. وإيفان الرابع (١٥٠٥ — ٨٤) فتح خانات التتار في قازان واستراخان، وكسب حوض الفولغا العظيم ووصل بحر قزوين في الجنوب وجبال الأورال في الشرق. وهكذا أصبحت الطريق مفتوحة للدفاع العظيم عبر المساحات الفسيحة في سيبيريا والمحيط الهادي. ونظراً لانبساط تلك البطاح الموات وشبكة الأنهار القابلة للملاحة وضعف المقاومة العنيفة لدى القبائل المحلية، فإن سرعة التوسع الروسي شرقاً كانت أكبر من سرعة التوسع الأمريكي غرباً، وفي الوقت الذي بدأ فيه القوزاق عبور جبال الأورال، كان الرحالة السير والتر رالية SIR WALTER RALEIGH

ينزل رجاله على جزيرة روانوك ROANOKE في عام ١٥٨٤ . وخلال نصف قرن ؛ أي في عام ١٦٣٧ ، وصل الروس إلى أوكوتسك OKHOTSK في المحيط الهادي ؛ أي اجتازوا مسافة تعادل نصف المسافة الممتدة من الشواطئ الأمريكية على الأطلسي إلى شواطئها على المحيط الهادي . وخلال تلك المرحلة نفسها لم يكن المعمرون الإنكليز قد اجتازوا جبال أليغني ALLEGHENY التي تبعد مئات الأميال فقط عن الأطلسي . إن ذلك التوسع العظيم عبر سيبيريا قد حول روسيا من دولة أوربية شرقية إلى امبراطورية ذات أبعاد قارية . وساعدتها التجارة التي نشأت بين مختلف مناطق الامبراطورية على الانتقال من حالة التبعية الاقتصادية لأوربة الغربية وتصبح وحدة اقتصادية ذات اكتفاء ذاتي إلى حد كبير وتخصص إقليمي وتجاري بين هذه الأقاليم .

تعيد هذه العملية إلى الأذهان تلك التي أعقبت افتتاح الولايات المتحدة لمناطق قارية مماثلة . فعندما تدفق المستوطنون جنوباً إلى أوكرانيا ، وشرقاً إلى سيبيريا ، تطورت الزراعة وغيرها من المساعي بشكل تدريجي وتحولت الأماكن التي كانت حصوناً عسكرية إلى مراكز للتجارة المحلية ، متكاملة مع الحياة الاقتصادية الوطنية . وكما نشأ التخصص الإقليمي في الولايات المتحدة ، حيث كان الشمال الشرقي ينتج المصنعات والجنوب ينتج القطن والغرب المواد الغذائية والمواد الخام نشأ تخصص مماثل في روسيا ؛ فكانت سيبيريا تقدم الفرو ومنتجات الغابات والمعادن وأوكرانيا تنتج المواد الغذائية ، والمركز الأصلي للامبراطورية ينتج المصنعات والمواد الغذائية . وبالإضافة إلى هذه التجارة الداخلية بين الأقاليم ، فإن التوسع الروسي الإقليمي فتح أقبية تجارية على طول الفولغا ، نحو القوقاز والعديد من الخانات الآسيوية الأساسية ، ودول الشرق الأوسط . وسرعان ما دخل التجار الروس في تجارة نشطة مع إيران والامبراطورية العثمانية ، وقبيلة ناغاي والخانات الأوزبكية والصين . فكانوا يصدرون الفرو والأسلحة والسلع الجلدية والأواني المعدنية وغيرها من المواد المصنعة (وبعضها من منشأ غربي) ، ويستوردون بالمقابل ، الأقمشة القطنية والحريية والمجوهرات ، والتوابل ، والخيول ، والماشية . وكثيراً ما كان التجار الروس أثناء ممارستهم هذه التجارة الشرقية يصحبون البعثات الدبلوماسية إلى الحكام الشرقيين كأنهم رسل القيصر وسفرائه .

وكانت التجارة الروسية مع الشرق تنطوي على أهمية أكبر من التجارة مع الغرب ، لأن الأخيرة كانت بدافع التوسع الإقليمي الذي افتتح طرقاً تجارية مباشرة مع الغرب عبر موانئ بحر البلطيق وآرك أنجل في الشمال . لقد كانت روسيا تستورد من الغرب المعدات المعدنية والأعتدة الحربية والكماليات ، وتصدر المواد الخام والكتان والقيصر والبوتاس والفرو والهلل واللحوم المملحة . وأما القمح فلم ينتقل منه خارج البلاد إلا القليل لأن بيعه كان مرهوناً بموافقة القيصر ، تلك الموافقة التي كان الحصول عليها صعباً للغاية .

نستنتج مما سبق أن تأثير الغرب الرأسمالي على الاقتصاد الروسي كان ضئيلاً في ذلك الوقت . ولما كانت التجارة الغربية أقل حجماً من التجارة الشرقية ، فإنها لم تكن ذات تأثير حاسم على روسيا بقدر ما هي عليه في بلدان أوربة الشرقية . إضافة لذلك لم يكن يسمح للتجار الغربيين بالسيطرة على التجارة الداخلية في روسيا كما فعلوا في بولندا ، بل كان محظور عليهم ممارسة تجارة التجزئة ، أو التعامل مع المنتجين بشكل مباشر مثلما أقدموا عليه في بولندا . وبينما كانت القوانين في بولندا تسعى لتجميد التجار الوطنيين ، جاء دستور عام ١٦٦٧ في روسيا ليقتضي على تلك القوانين ” بأن الغرباء لن يسمح لهم ببيع أية سلع بالتجزئة ... ولن يزوروا الأسواق أو يسافروا بسلعهم ونقودهم إلى أية مدينة أو يرسلوا إليها أي بائع “ (٥) .

ورغم صدور تشريعات الحماية فإن طبقة التجار في روسيا لم تتوسع إلى الحد والنفوذ اللذين بلغتتهما تلك الطبقة في الغرب . والسبب الرئيسي يتمثل بالإفراط في المنافسة ، لأن كل الطبقات كانت تساهم في شراء السلع وبيعها . فتجارة التجزئة البسيطة في الحوانيت الصغيرة والأكشاك ، وعلى قارة الطريق كان يديرها الفلاحون والحرفيون ، الذين يبيعون منتجاتهم الخاصة ، إضافة لبعض السلع التي اشتروها من غيرهم . وأما طبقة التجار الوسطى فكانت تتاجر بالملح والفرو والقمح ، كما كانت تمتلك في بعض الأحيان مطاحن الدقيق ، ومعامل التقطير ومنشآت الملح . وبالإضافة إلى هؤلاء كان يوجد حفنة من الماؤولين الأثرياء جداً ، أمثال آل ستروغانوف STROGANOVs الذين امتدت عملياتهم من آرك أنجل مروراً بموسكو إلى حوض الفولغا وعبر الامتداد السيبيري . وحتى القيصر ساهم بنفسه في التجارة على نطاق واسع ، حيث احتكر في القرن السادس عشر تجارة القمح والقنب والراوند والحزير والخام والكافيار . وعلاوة على هذه السلع المحرمة فقد أحضرت المستوردات الأجنبية أمام الماؤولين الملكيين أو أمام القيصر نفسه الذين كانوا يصادرون كل ما يروق لهم بأسعار بخسة ودون تعويض يذكر . وأما مال هذه السلع المصادرة فكان إما الاستعمال الشخصي أو بيعها بمزاد مرتفعة .

وما ينطوي على مغزى كبير ذلك التقرير الذي كتبه السفير النمساوي آ . فون مايربرغ A. VON MAYERBERG ، الذي جاء إلى روسيا عام ١٦٦١ من عالم كان الأرستقراطيون فيه يحتقرون العمل ، والذي عبر فيه عن دهشته من أن ” كل أصحاب المقامات وحتى السفراء الذين يوفدون إلى الأمراء الأجانب يتاجرون علانية . أنهم يتعاونون ويبيعون ويقايضون دون أن يخجلهم أي تبكيت للضمير ، وبذلك يجعلون من مراتبهم الرفيعة — وهي موقرة فعلاً — عبيداً خائفة لجشعهم “ (٦) . وعلى الرغم من هذه السيطرة الوطنية على الاقتصاد الوطني ، فإن عدد التجار الروس الذين كانوا

يغامرون مع الغرب مثلما اعتادوا عليه مع الشرق كان ضئيلاً جداً، كما أن السفن الروسية لم تكن مخصصة لنقل السلع الروسية إلى الغرب .

لقد برزت القناة فعلاً في روسيا وأوربة الشرقية في آن واحد مع اختلاف في الأسباب . ففي أوربة الشرقية كما أشير سابقاً فرضت القناة ، لأن الحكام كانوا يعتمدون على الطبقة النبيلة وليس على الطبقة الوسطى ، ولأن الطبقة النبيلة التي سعت للحصول على أعلى المزايا من التجارة مع الغرب هي التي فرضت القناة على فلاحها . ولكن في روسيا ، وعلى النقيض مما سبق ، ظهرت القناة بسبب خصوصية تلك البلاد فيما يتعلق بالظروف التاريخية وبالقوى وأن طلب السوق ، هو للتجارة الداخلية بين الأقاليم وليس للتجارة الخارجية ، وتم تكييفه وفق مستلزمات الشرق أكثر من مستلزمات الغرب . وفرض النبلاء القناة أيضاً ، بسبب تراكم ديونهم التي خفضوها برفع نسب الربا عند نمو اقتصاد السوق وما نجم عن ذلك من تزايد استعمال النقود .

وأدى تزايد طلبات الدولة إلى ظهور القناة في روسيا ، فكان أبناء الذوات يستأجرون الأراضي ويستثمرونها مقابل طبقة الملاكين العقاريين أو أصحاب الأملاك الكبيرة بالوراثة . فأبناء الذوات POMESHCHIKS أصبحوا مقيدين بالدولة ، لأنهم كانوا مطالبين بتأمين الجهاز الإداري للبيروقراطية الإدارية والعسكرية والإدارات المالية والدوائر الحكومية المحلية . هذه الخدمات الرئيسية ألزمت الدولة الإقنان بالخضوع لأبناء الذوات . وعلى قدر مؤازرة أبناء الذوات للدولة تكفل لهم تنفيذ مطالبهم . وفي عام ١٥٨٠ أصدر إيفان الرابع أول مرسوم يدعى « عام التحريم » الذي بموجبه يحرم على الفلاحين مغادرة قراهم والانتقال إلى مناطق الحدود طلباً للحرية وللأراضي التي لا يملكها أحد . وسرعان ما أصبحت « سنوات التحريم » هي القاعدة بدلاً من الاستثناء . وبعد عام ١٦٠٣ أعلن عن جميع السنوات بأنها « سنوات التحريم » ودامت طيلة قرنين ونصف إلى أن صدر مرسوم التحرير من قبل الاسكندر الثاني . وهكذا وفي القرن السابع عشر خضع الفلاحون الروس للعبودية ولكن ليس بسبب التبعية للغرب كما في أوربة الشرقية .

وتجلى استقلال التطور الاقتصادي في روسيا بتلك المسيرة الضخمة على درب التصنيع على يد بطرس الأكبر (١٦٨٩ — ١٧٢٥) الذي أسس مصانع سبك المعادن ومؤسسات صنع الأسلحة وأحواض السفن ومعامل النسيج لتأمين حاجات قواته العسكرية . كما استقدم التقنيين الأجانب المهرة لتشغيل تلك المنشآت ، وشجع المقاولين المستقلين بالإعانات المالية والقروض والإعفاءات من الضرائب وتعريفات الحماية الجمركية والعمل الإجباري للعبيد الذين كانوا يسخرون للعمل في المناجم والمعامل . وترك بطرس بعده ما يقارب مائتي منشأة صناعية ضخمة ، منها تسع

وتسعون منشأة لاستخراج المعادن METALLURGY، وثلاث وعشرون للأخشاب، وسبع عشرة للبارود، وخمس عشرة للنسيج، وأربع عشرة للجلود، وعشر للزجاج، وتسع للحديد، وثمانى لقماش الأشرطة وست للورق.

ولقد استمرت مساعي التصنيع بعد بطرس الأكبر مما جعل من روسيا قوة اقتصادية ضخمة في نهاية القرن الثامن عشر. وفاق إنتاجها من الحديد الخام إنتاج كل البلدان الأخرى في عام ١٧٨٥، كما كانت منطقة الأورال أحد المراكز الصناعية حتى زمن انتشار الآلات التي تعمل بالطاقة البخارية في القرن التاسع عشر.

إن الاحترام العميق الذي حمله جوزيف ستالين لبطرس الأكبر ينطوي على مغزى عميق، حين كان يعتبر أن خططه الخمسية ماثلة لجهود التصنيع التي بذلها بطرس. فكلما الزعيمين كان يصبو لضمان الاستقلال الاقتصادي لبلده في وجه الغرب الرأسمالي الاستعماري، وكان إحساس ستالين بالأهمية التاريخية لمشروعات بطرس إحساساً صحيحاً "فحين انطلق بطرس الأكبر، الذي كانت تربطه علاقات بالدول المتطورة في الغرب، انطلاقاً حماسياً في بناء المعامل والمصانع لتموين الجيش وتقوية دفاع بلاده، لم تكن سوى محاولة أصيلة منه للإفلات من يرثان التخلف"^(٧).

إن تلك المحاولة التي ألمح إليها ستالين كانت محاولة ناجحة إلى حد معين، وبدا نجاحها واضحاً في نهاية القرن الثامن عشر عندما جرى تقسيم بولندا، التي حافظت على وضعها كبلد ضعيف متخلف من بلدان العالم الثالث، من قبل جاراتها واختفت نهائياً من خارطة أوربة. ولما كانت روسيا إحدى قوى التقسيم فقد امتدت حدودها من وارسو إلى المحيط الهادي. وكانت الجهود التصنيعية لبطرس والكفاءات الدبلوماسية لكاترين مسؤولتان عن هذا الفارق المصري بين التجريبتين التاريخيتين اللتين عاشتهما كل من روسيا وبولونيا.

ومن الناحية الأخرى كان تصنيع روسيا في ظل حكم بطرس الأكبر سطحياً إلى حد ما ولم يكن عميقاً. وأن حقيقة وجود نسبة كبيرة من العمال الصناعيين اقناناً أو عمالاً مسخرين، كانت تعني أن أجورهم هي في الحدود الدنيا، وأن السوق الوطنية جرى تحديدها أمام السلع المصنعة. إضافة لذلك فقد كانت الكفاءات التقنية قليلة وضعيفة، لأنه لم يكن في روسيا من الجامعات التي تدرس الموضوعات التقنية إلا جامعة واحدة. ولذلك فإن "آ. ل. بلاك وال W.L. BLACK WELL" قال "أن روسيا قد عاشت في القرن الثامن عشر نوعاً سطحياً من التصنيع العسكري الذي أبقي على الاستبداد الزراعي — فالمتجمع لم يتبدل، وروسيا لم يكن فيها إلا القوى الاجتماعية الداخلية ولا القوى المثقفة لاستشارة الرأسمالية والتكنولوجيا، كما لم يتوفر لها الحافز من الخارج"^(٨).

لقد تأخر التطور الصناعي في روسيا إلى حد خطير أيضاً ، من جراء نقص مخزون الفحم والحديد في مناطقها . ولم يكن لهذا النقص أية أهمية في زمن بطرس الأكبر ، باعتبار أن فلزات الحديد الغنية في الأورال كان من الممكن صهرها بالفحم الخشبي المصنوع من الغابات المحلية . ولكن ما أن تضاءلت مساحة هذه الغابات ، حتى اكتشف الروس بأنهم لا يملكون ترسبات الفحم القريبة ، التي كانت في متناول أيدي رجالات صناعة الحديد في إنكلترا . فبينما تصدرت روسيا العالم عام ١٧٨٥ في إنتاج الحديد ، جاءت لتتخلف عن غيرها في هذه الصناعة بعد مدة قليلة ، كما تخلفت في صناعة النسيج والمعدات المعدنية ، واستخدام الطاقة التجارية في النقل والآلات الصناعية . وباختصار فإن قيام الثورة الصناعية في الغرب ، جعلت من المستحيل على الاقتصاد الروسي مواكبة الاقتصاد الغربي . وبدلاً من مواكبته أصبح خاضعاً له . وسوف نشير إلى ذلك في الفصل السادس عشر .

الفصل الرابع

بدايات العالم الثالث في أمريكا اللاتينية

عندئذ لم يشعر الهنود بأية علة ، لم تتوجع عظامهم ، ولم تعرف الحسرة سبيلها إلى قلوبهم ، لم تتعرض بطونهم للآلام ، ولم يعرفوا مرض السل ، ولم ينتابهم الصداع ، وعندها كانت البشرية تشعر بهدوء نحو عالم مجهول ، ولكن وصول الغرباء ، قلب الأمور رأساً على عقب .

كتاب تشيلام بالام من تشومايل (أواخر القرن السابع عشر)

THE BOOK OF CHILAM BALAM OF CHUMAYEL

إن مراحب مزرعة من مزارع السكر في مستعمراتنا في جزر الهند الغربية أعظم بكثير من مراحب أية زراعة أخرى معروفة في أوربة وأمريكا .

آدم سميث ١٧٧٦ ADAM SMITH

تحولت أمريكا اللاتينية وهي المنطقة الواسعة ، إلى جزء تابع من العالم الثالث . وكانت مسيرتها ، على تناقض صارخ مع أمريكا الأنكلو — سكسونية التي سرعان ما حظيت باستقلالها السياسي والاقتصادي ، وأصبحت رائدة العالم المتطور . إن تباين هذين الاتجاهين التاريخيين الرئيسيين في العالم الجديد ، ينطوي على مفارقة عجيبة ، فأمريكا اللاتينية تمتعت منذ البداية بالخيرات والمنافع التي أعطتها الطبيعة ، وكانت مخزناً هائلاً للذهب والفضة ، تزرع المحاصيل الاستوائية التي يلهث خلفها الأوربيون الشماليون ، وتمتلك قوة ضخمة من الأيدي العاملة الوطنية الضرورية للمناجم والمزارع الفسيحة . وبينما شقت أمريكا الأنكلو — سكسونية طريقها قدماً إلى الأمام للتخلص

والانعتاق من العصر الاستعماري ، فإن أمريكا اللاتينية بدت وكأنها ولدت منطقة تابعة ومتخلفة ، وحافظت على وضعها لغاية هذا العصر . إن جذور ومنشأ هذا التباين المصري في تاريخ هاتين المنطقتين من العالم الجديد ، تشكل موضوع دراسة هذا الفصل .

١ — الفتوحات

حقق هرناندو كورتس HERNANDO CORTES نصراً ساحقاً على امبراطورية الآزتيك ، واليوم يرقد رفاته في كنيسة بسيطة وسط الأبنية القريبة من الساحة الرئيسية في مكسيكو سيتي . ولم يبق ما يذكره التاريخ له سوى لوحة برونزية باهتة على الجدار تحمل اسمه وتاريخ ولادته ووفاته ودفنه . ولم يحظ كورتس من أمته القدر الذي يستحقه من الاحترام والتعظيم ، كما لم يحظ الاقتراح الحديث لإقامة نصب تذكاري له في « باسيو ديلا ريفورما PASEO DELA REFORMA » ؛ أي الجادة الرئيسية في مكسيكو سيتي ، إلا بتأييد شعبي طفيف . فقد أخبر أحد العمال المكسيكيين مراسلاً بقوله ” إذا أقيم التمثال فإننا سندمره بالقنابل “ وعلق مواطن مكسيكي آخر تعليقاً لاذعاً حين قال : ” ما من بلد يقيم التماثيل لغزاته “ (1) .

وتنطوي هذه العواطف على مغزى عميق ، فهي توحى وبعد إنقضاء أربعة قرون على وفاته بقسوة الأعمال الوحشية التي ارتكبتها كورتس وزملاؤه الفاتحون في طول العالم الجديد وعرضه ، فكولومبوس نفسه حين حط رحاله في جزر « الباهاماز BAHAMAS » ، روى أن هنود « الأرواك ARWAKS » الوديعين ” قد أبدوا كثيراً من المودة حتى لتخال بأنهم سيسلمونك قلوبهم وكانت المعجزة أنهم حافظوا على صداقتنا إلى حد غريب “ ولكن كولومبوس نفسه سرعان ما كتب إلى اسبانيا : ” من هنا ، بمشيئة الروح القدس ، يمكننا أن نرسل كل العبيد الذين يمكن بيعهم ... إذا أمرتكم جلالتك بذلك ... لأن المواطنين كافة يمكن إبعادهم إلى كاستيل أو تحويلهم إلى عبيد في الجزيرة وهؤلاء الناس لا يحسنون استخدام الأسلحة على الإطلاق ... “ (2) .

وفي عام ١٤٩٥ شحن كولومبوس ، بحراً إلى اسبانيا خمسمائة من « الهنود » كما سماهم ليقينه بأنه في جزر الهند الشرقية . ولم يبق حياً من هؤلاء الهنود بعد الرحلة إلى اسبانيا أكثر من ثلاثمائة فقط توفي معظمهم في غضون سنوات قلائل ضحية الأمراض الأوربية التي لم تكن لديهم المناعة ضدها . وما أن أصبحت تجارة الرقيق مسألة غير عملية بسبب قوانين الوراثة التي لا مهرب منها ، حتى التفت كولومبوس إلى الذهب كوسيلة لتحقيق الثروات التي كان يطمع بها لنفسه ولحماته الملكيين .

فعل تلك الجزيرة الكبيرة ، جزيرة هيسبانيولا HISPANIOLA (أي هايتي وجمهورية

الدومينيكان الحاليين)، فرض كولومبوس على كل هندي في الرابعة عشر من عمره أو أكثر أن يجلب إلى حصونه مرة كل ثلاثة أشهر مقدراً من مسحوق الذهب بسعة أحد أجراس صقوره. وصنع ميداليات نحاسية لتعطي إلى أي هندي، أو هندية، فمن يسلمون إتاواتهم في حصونه لتعليقها حول رقابهم بعد دفعها باسم الشهر الذي جرى فيه تسليم الإتاوة. وبذلك الميداليات كانوا يصبحون في وضع أمين طيلة ثلاثة أشهر أخرى لجمع المزيد من الذهب. ومن كان يضبط منهم بدون هذه الميدالية فإن نصيبه الموت بقطع يديه ذكراً كان أم أنثى. وقد خلدت اللوحات الإسبانية القديمة صور المشاهد الرهيبة للهنود، وهم يتخبطون في سيرهم وعيونهم تجحظ رعباً لمراى أذرعهم المجدوعة وهي تنزف دماً، وأصبح بالإمكان اليوم الاطلاع على هذه اللوحات. وهكذا فإن الوضع في هيسبانيولا لم يكن أكثر من تمهيد لأوضاع سادت في البرازيل والكونغو، حيث كان المقاولون البرتغاليون والبلجيكيون يجذون آذان وأيدي المواطنين الذين يخفون في تسليم نصيبهم من المطاط الطبيعي.

وثبت بالأدلة القاطعة، استحالة تنفيذ الالتزامات فيما يتعلق بالحصص الذهبية في هيسبانيولا، لأنها كانت خالية من حقول الذهب ومارس الهنود بعد تسليم الحلي الذهبية القليلة التي كانت بحوزتهم، العمل طيلة النهار في الجداول لتنظيف مسحوق الذهب، واستخلاص الذرات الذهبية الدقيقة التي لم تكن تفي بالغرض المطلوب. وأما الهنود الذين يحاولون الفرار إلى الجبال فقد كانت تطاردهم الكلاب وتمزق أجسادهم. وبسبب الضغوط أو الحياة المعاشية القاسية فقد عمد هنود الأوراك إلى ممارسة الانتحار الجماعي بقتل أنفسهم باسم الكاسافا CASAVA وفي غضون سنتين مات نصف سكان الجزيرة التي قدر عددهم بين ١٢٥٠٠٠ نسمة إلى ٥٠٠٠٠٠ نسمة. وبحلول عام ١٥١٥ لم يبق على قيد الحياة إلا ١٠٠٠٠ هندي وبعد مضي خمسة وعشرين عاماً، انقرض هذا العرق بأكمله من على وجه الأرض باستثناء عدد ضئيل من «المجناء MESTIZO» ممن كان آباؤهم من الفاتحين الأسبان.

وهكذا سرت خيبة أمل عميقة في نفوس الأسبان لفشلهم في العثور على الذهب والتوابل المنشودة في جزر الهند الشرقية. وبدأوا يتأكدون تدريجياً أن جزر الكاريبي ليست جزر التوابل في الشرق، وأنهم وجدوا بالصدفة عالماً جديداً يسد الطريق في وجههم إلى آسيا، وهكذا أصبح العقدان الأولان من القرن السادس عشر بمثابة عصر الاكتشافات والمكتشفين، الذي سبر فيه العديد من الملاحين ساحل الأمريكيتين بأكمله بحثاً عن معبر إلى الشرق. وفي الوقت نفسه انطلق آلاف المغامرين من هذه الجزر سعياً وراء غنائم الذهب التي صورتها الشائعات بأنها مكدسة وسهلة النال.

وحالف الحظ أحد أولئك الجنود المدعو «هرناندو كورتس» الذي حدد موضع امبراطورية الآزتيك العظيمة في المكسيك ، تلك الامبراطورية التي كانت التقارير عنها تتوالى منذ زمن بعيد . ولما حط رحاله على ساحلها الرئيسي في آذار من عام ١٥١٩ بـ قوة هزيلة لا تتعدى ٦٠٠ من الرجال و ١٦ حصاناً و ١٣ بندقية مسكيت وبضعة مدافع تمكن من اكتساح امبراطورية غنية يقطنها عشرات الملايين من المواطنين . وأما ذلك الفتح الذي قام به «فرانسيسكو بيزارو FRANCISCO PIZZARO» عام ١٥٣١ لامبراطورية الإنكا التي كانت على مستوى رفيع من التنظيم بزمرة من الرجال بلغ عددهم ١٨٠ رجلاً و ٢٧ حصاناً ومدفعين ، فقد كان عملاً بنطوي على شجاعة أكبر من شجاعة كورتس .

إن تلك الانتصارات الباهرة في المكسيك والبيرو حفزت الغزاة الآخرين على أن يجوبوا تلك المناطق الشاسعة في كلا القارتين الأمريكيتين ، سعيًا وراء المزيد من الغنائم . ولم تكن الحملات نقيض ما كانت عليه حملتا «كورتس وبيزارو» ، منظمة عسكرياً ، لأن القتال فيها كان مقتصرًا على فترات زمنية قصيرة . فمعظم التجمعات الهندية خارج إطار امبراطوريتي الآزتيك والإنكا ، كانت تقتفر إلى السكان والتنظيم لتشكيل مقاومة حقيقية على نطاق واسع . ولذلك أصبح الخط الشائع للتوسع من الآن وصاعداً يتسم بالاستطلاع الاستكشافي الذي تتخلله الاصطدامات المسلحة المتقطعة والاستيطان المتبعثر حيثما كانت الأرض أو الموارد مغرية جداً .

وبهذا الأسلوب أصبح الإسبان في نهاية القرن السادس عشر على معرفة تامة بساحل أمريكا الجنوبية ، الممتد من جزر الهند الغربية إلى تيرا ديل فيوغو TIERRA DEL FUEGO وشمالاً إلى خليج كاليفورنيا . وعلى نحو مماثل في أمريكا الشمالية قاد «فرانسيسكو دي كورونادو» و «هرناندو دي سوتو» حملات واسعة النطاق عبر القسم الجنوبي من الولايات المتحدة وامتد نطاقها من فلوريدا إلى غراند كانيون . وفي الوقت نفسه عمد المستكشفون الفرنسيون من أمثال «روبير لاسال ROBER LASALLE» والإنكليز من أمثال «دافيد تومبسون DAVID THOMPSON» والأمريكيون من أمثال «لويس كلارك LEWIS KLARK» إلى فتح القسم الشمالي من أمريكا الشمالية . في حين أن البرتغاليين كانوا يتولون أمر التتو البرازيلي الفسيح من أمريكا الجنوبية وفقاً للأمر البابوي الذي قسم الأراضي الواقعة عبر البحار بين اسبانيا والبرتغال .

والجدير بالذكر أن الإسبانين في الأمريكيتين فرضوا على البلدان المفتوحة تكاليف الفتح ، شأنهم في ذلك شأن البرتغاليين في الهند في مرحلة لاحقة ، وغيرهم من الأوروبيين الآخرين في إفريقيا . لم يتحمل العرش الاسباني إلا تكاليف أول رحلة قام بها كولومبوس وبعدها هرع التجار والنبلاء

الإسبانيين، تمويل حملاته اللاحقة الأكبر. وبحلول عام ١٥٠٦ غنم الممولون الإسبان من الذهب ما يكفي تمويل فتوحات كوبا وجامايكا وبورتوريكو. ومن ثم مولت هذه الجزيرة الكبيرة الحملات التالية إلى البر الأمريكي، تلك الحملات التي بلغت ذروتها في المغامرات الخيالية المفاجئة من إمبراطوريتي الآزتيك والآنكا. وهكذا فإن التحركات الإسبانية في الأمريكيتين لم تحمل الوطن الأم أعباء المساعدات المالية إلا لفترة قصيرة من الزمن لا تزيد عن العقد. وفي النهاية استخدمت الموارد الأمريكية لبناء الإمبراطورية الأمريكية الإسبانية التي أصبحت في منتصف القرن السادس عشر تدر من الأرباح ما يكفي لدعم المشاريع الخاصة للسلالة الحاكمة الإسبانية في العالم القديم.

٢ — المنتصرون والمنهزمون

لماذا خضع الهنود الأمريكيون، ذوو الإمبراطوريات الكثيفة السكان والتقدم الكبير، بمنتهى البساطة لحفنة من المغامرين الأوروبيين؟ والجواب الأساسي هو عزلة الإمبراطوريتين عن العالم بيولوجياً وعسكرياً لمدة آلاف السنين.

لقد كان الهنود جميعاً أحفاداً للمهاجرين الذين عبروا بحر بهرنك — لأن البحوث المعاصرة تشير إلى احتمال وصول بعض الأقوام القليلة إلى الأمريكيتين قبل كولومبوس بقرون "من إفريقيا الغربية والجزر الواقعة في جنوبي المحيط الهادي".

ويبدو من المؤكد أن الهنود الذين وجدهم الأوروبيون في الأمريكيتين قد انحدروا حصراً من تلك السلالة التي عبرت بحر بهرنك، كما تدل على ذلك زمرهم الدموية المتسعة إلى حد استثنائي. وربما عبرت الموجات البشرية الأولى في عصر يعود قدمه إلى خمسين ألف أو مائة ألف عام. واستمرت إلى ما قبل ثلاثة آلاف عام مضت بعد أن وصلت قبائل الأسكيمو وسدت طرق النزوح باستيطانها على جانبي مضيق بهرنك. وعبر النازحون الهنود الأوائل إلى العالم الجديد بكل بساطة بسبب تجمد المياه التي كانت تغمر اليابسة مشكّلة ممراً برياً بعرض ١٣٠ ميلاً يربط بين الشمال الشرقي في آسيا وبين الشمال الغربي في أمريكا الشمالية. وبانقضاء العصر الجليدي ارتفع مستوى مياه البحر مشكلاً المضيق الضيق في بهرنك ليفصل بين القارتين الكبيرتين. واستمر النازحون عبور المضيق باستعمال القوارب الضيقة دون أن تغيب اليابسة عن أبصارهم.

واصل الهنود عبورهم آلاسكا وتوغلوا في قلب أمريكا الشمالية من خلال فجوة في صفحة الجليد في نجد يوكون المركزي. لقد كانوا مجبرين على مواصلة تقدمهم بنفس العوامل التي دفعت بهم

للنزوح إلى أمريكا وهي البحث عن مراع الصيد الجديدة وضغط القبائل من ورائهم . وسرعان ما أصبحت القارتان مأهولتين بالسكان من جراء انتشار قبائل الصيادين فيهما .

ونجد اختلافاً كبيراً في أشكال هذه القبائل : فأوائل القادمين كانوا أقل شبهاً بالعرق المغولي في مظهرهم ، لأنهم غادروا آسيا قبل أن يتخذ ذلك العرق ملامحه النهائية التي نعرفها اليوم ، وانتشروا باستيطانهم على شكل مجموعات صغيرة في أقاليم متباعدة مناخياً ، كما ساعد تزاوجهم على نشوء النماذج الجسدية المستقلة . وبهذا نجد تبايناً ملحوظاً بين هنود الشمال الغربي من ذوي الوجوه المسطحة والأجفان المغولية السافرة وبين هنود الجنوب الغربي في الولايات المتحدة من ذوي الأنوف الطويلة والبشرات البرونزية والأجفان النحيفة نسبياً .

ولقد تباين الهنود الأمريكيين في حضاراتهم أكثر من تباينهم في أشكالهم الفيزيولوجية إذ حدد علماء الإنسان ، قرابة اثنتين وعشرين منطقة حضارية في العالم الجديد — كمنطقة السهول الكبرى والغابات الشرقية والسواحل الشمالية الغربية . وأما ذلك التصنيف الأبسط الذي يقوم على أساس كيفية الحصول على الطعام فإنه يشمل ثلاث فئات : حضارة الصيد والجمع وصيد الأسماك وحضارات الزراعة المتوسطة ، وحضارات الزراعة المتقدمة . وليست هذه الخطوة أبسط من سابقتها وحسب وإنما تنطوي على مغزى معين من وجهة نظر تاريخ العالم الثالث ، لأنها تساهم في توضيح تباين ردود أفعال الهنود على التغلغل الأوروبي .

لقد نشأت حضارات الزراعة المتقدمة في أمريكا الوسطى (وسط المكسيك وجنوبها وفي غواتيمالا والهندوراس) وفي منطقة المرتفعات من جبال الأنديز (في الإكوادور والبيرو وبوليفيا وشمال التشيلي) . أما حضارات الزراعة المتوسطة فقد نشأت في المناطق المتاخمة ، كما قامت حضارات جمع الطعام في المناطق البعيدة في القسم الجنوبي من أمريكا الجنوبية وفي القسمين الغربي والشمالي من أمريكا الشمالية .

فالذرة وهي الغذاء الأساسي لمعظم الهنود جرى تدجينها لأول مرة حوالي عام ٧٠٠٠ ق.م في تلك الأودية شبه الصحراوية الواقعة في المرتفعات المركزية في المكسيك . لقد كانت في الأصل عشبة ذات أكواز بحجم ظفر إبهام الإنسان . ثم طورها الهنود إلى غرسة ذات حبوب طويلة كالسنبيل ، وإن تدجين الذرة الذي وصل إليه الهنود كان من الكمال بحيث أنها تتعرض للانقراض إذا امتنع الإنسان عن زراعتها بشكلها المدجن ، حيث لا يمكنها أن تثمر بذورها من تلقاء نفسها . وتجلت مهارة الهنود أيضاً بالاستفادة من أعداد كبيرة من النباتات السامة كالمنهوك MANIOC الذي يعرف باسم المينوك MANIOC بعد إزالة السم منه . ولقد دجن الهنود نباتات مختلفة أخرى كالقرع والبطاطا والبنندورة

والكوسا واللوبياء وتوابل الفلفل و «سوالف العروس BOTTLE GRODNO» و «شجرات المحامي TEMPARY BEANS» والتبغ والقطن، والفول الذي يشكل مصدراً هاماً من مصادر البروتين وتعتبر النباتات التي دجنها الهنود نباتات عديدة ومثمرة جداً وتشكل اليوم نصف المؤن التي يتناولها العالم بأكمله .

إن تلك المناطق التي أقام الهنود فيها أكثر حضاراتهم الزراعية تقدماً، هي نفسها المناطق التي عززت الامبراطوريات الكبيرة والحضارات الرفيعة . ولهذا فقد كانت الحضارات الهندية الأمريكية الرئيسية الثلاث هي حضارة مايان MAYAN في يوكاتان YUCATAN الحالية، وغواتيمالا وبليز BELIZE وحضارة الآزتيك في المكسيك الحالية، وحضارة الآنكا التي كانت تمتد على مدى ثلاثة آلاف ميل من وسط الإكوادور إلى وسط التشيلي .

اشتهرت حضارة مايا بتطويرها الفنون والعلوم، وأهم منجزاتها، الهندسة المعمارية الحجرية الفريدة من نوعها . والنحت الذي يرقى إلى مرتبة الفن العظيم في كل الأزمنة، والكتابة بالرموز التي كانت تستخدم فيها الصور والحروف كرموز تقليدية IDEOGRAPHIC للتعبير عن الأفكار ومعرفتهم بتحركات الأجرام السماوية، مما يدل على أن أهالي مايا كانوا فلكيين يضاھون علماء الفلك المعاصرين في أوربة، كما كانوا رياضيين أكفاء كالأوربيين . وأما أهالي الآزتيك فكانوا بمقارنتهم مع أهالي مايا المولعين بالفنون والفكر، أغلاظ القلوب ومولعين بالشروب، وهذا يذكرنا بالتناقض الذي كان قائماً بين الرومان والإغريق في العالم القديم . وأولى أهالي الآزتيك اهتماماً أكبر للجيش فأعدوا جميع الرجال القادرين جسدياً للحرب واحتفظوا بهم على أهبة الاستعداد لأداء الخدمة العسكرية . واشتهرت دولتهم بكونها أفضل تنظيمات في السلطة القضائية ورعاية الفقراء والمعوزين أما العاصمة تينوشيتلان TINOCHITLAN — فكان عدد سكانها يتراوح بين مائتي ألف وثلاثمائة ألف ؛ أي أكبر من لندن بعدة مرات حوالي عام ١٥٠٠ .

وكان أهالي آنكا أكثر تطوراً من الآزتيك في مضممار المنجزات العمرانية، فطرقهم وقلاعهم ومعابدهم الرائعة كانت مبنية من قطع الحجارة المتلاحمة جداً، بحيث يتعذر اليوم، وبعد مضي قرابة خمسمائة عام، إدخال نصل السكين بينها . واحتوت على شبكة واسعة للري، فاقت كل تطور في الامبراطورية الرومانية، تروي مايزيد على ٤٠٪ من الأرض التي يستطيع خبراء الزراعة إرواءها اليوم في البيرو المعاصرة . وفي عام ١٩٧٨ قامت مؤسسة العلوم الوطنية بتمويل حملة بقيادة متحف الزراعة في شيكاغو، لكشف الأسرار التقنية التي أتاحت للهنود استنبات الطعام على الساحل الصحراوي في البيرو بين عامي ١٠٠٠ و ١٤٠٠ م، وذلك بكميات أكبر مما يمكن استنباته اليوم . ونظم أهالي

الآنكا الدولة الوحيدة المتكاملة والديناميكية في الأمريكيتين — فكانت دولة متكيفة مع التوسع غير المحدود خارجياً ، بالتنظيم الصارم وممارسة الحكم بالطريقة الأبوية داخلياً . وأما سيطرة الدولة فكانت تعني ملكية الدولة للأرض والثروة المعدنية والقطعان ، واعتناق الدين الرسمي ، وهو عبادة الشمس بشكل إلزامي ، إضافة لتعقيدات إحصائية دقيقة لأغراض الضرائب والجنسية ، وعزل الزعماء المحليين بالوراثة ، وإعادة توطين السكان بشكل قسري بغية امتصاص الأقوام المغلوبة والتزاوج الجماعي تحت إشراف الدولة . وربما كانت امبراطورية الآنكا أنجح دولة ديكتاتورية شهدها العالم في حياته .

وعلى الرغم من روعة هذه المنجزات ، فالحقيقة الماثلة للعيان ، هي أن حفنة من الغزاة الإسبان تمكنت من تفويض هذه الحضارات الثلاث بمنتهى البساطة ، وأما التفسير فيكمن أساساً في الأثر الهدام الذي تركته عزلة آلاف السنوات . ترى ماذا كانت تعني هذه العزلة بالتحديد عندما وقع الاصطدام لدى وصول الإسبانين . كانت تعني أولاً وأخيراً ، أن الهنود يفتقرون إلى المناعة ضد الأوبئة التي جلبها القادمون الجدد من أوروبيين وإفريقيين — الأمر الذي كان ينطوي على خطورة الاستغلال الوحشي الذي مارسه الأوروبيون ، لأن الباحثين القدماء أشاروا إلى أن الأوبئة الأولى ، الأشد فتكاً بالهنود حلت بهم قبل أن يقرع الاستغلال المفرط ناقوس الخطر . لقد كانت الوفيات كثيرة جداً في المكسيك بين أوساط الهنود ، بحيث استحال عليهم دفن موتاهم . ووصف أحد الأسبان المعاصرين المشهد بقوله ” كانوا يهدمون البيوت فوق الموق لمنع انتشار رائحة العفن من الأجساد الميتة ، ولذلك فإن بيوتهم كانت بحمد ذاتها مقابر لهم “ (3) .

وحاول الهنود أن يردوا الضربة من خلال دس الدم الفاسد في خبز أسيادهم ، ولكن محاولاتهم باءت بالفشل . وهبط عدد سكان أمريكا الإسبانية من ٥٠ مليوناً ، (كما كانت التقديرات في زمن الفتوحات) إلى أربعة ملايين نسمة في القرن السابع عشر . ثم عادت الأمور إلى نصابها تدريجياً بعد موت أقل الهنود مقاومة . وتزاوج الباقي مع المهاجرين من أوروبيين وإفريقيين ، وما أن حلت نهاية العصر الاستعماري في أوائل القرن التاسع عشر حتى ارتفع العدد الإجمالي لسكان أمريكا الإسبانية إلى ١٧ مليون نسمة منهم ٧ مليون نسمة من الهنود و ٣ر٢ مليوناً من البيض و ٧٥ مليون نسمة من السود و ٥ مليون نسمة من خليط متعدد الأنواع : « المهجنين MESTIZOS » من البيض والهنود و « الخلاسين MULLATOS » من البيض والسود والمولدين من السود والهنود ZAMBOS ولم يقل الإنكليز كفاءة عن الأسبان في نقل الأمراض ؛ فضرب الوباء نيو إنكلاند عام ١٦١٦ — ١٧ حسب ما جاء في أقوال كوتون ماثر COTTON MATHER : ” وباء استئصال الغابات التي كانت تأوي إليها تلك المخلوقات الخبيثة لإفساح المجال لسكن وتناسل أجيال أفضل “ (4) وكان للروس أيضاً (آخر من وصل من النازحين الأوروبيين) ، أثر هدام مماثل على تلك النهاية الأخرى من العالم الجديد .

فآلاف من قبائل الآلوت ALEUTS والأسكيمو والتلبخت حشروا في مقابرهم في آلاسكا كضحايا لتلك الأوبئة نفسها التي جلبها اللاتينيون قبل قرون إلى الحوض الكاريبي ، الجدري والحصبة والتيفوس وغيرها من الأمراض .

إن آلاف السنين من العزلة تركت الهنود عرضة للسقوط تكنولوجياً وبيولوجياً أيضاً . وبحلول عام ١٥٠٠ م. توصل الهنود الأمريكيون إلى المستوى التكنولوجي الذي بلغه الأوروبيون الغربيون في عام ١٥٠٠ ق. م. ، الذي أحرزه الشرق أوسطيون في عام ٣٥٠٠ ق. م. ورغم براعة الهنود في النجاح بتدجين النباتات ؛ فإنهم لم يطوروا تقنيات الزراعة لأكثر من الحد الأدنى الضروري لإطعام أعداد من السكان ، تقل كثيراً عن أعداد سكان العالم القديم . لقد اقتصرت أدواتهم على الحجارة والأخشاب والعظام ، ولم يكن لهم علم بصهر الفلزات المعدنية ، وينقصهم ما كان متوفراً للإسبانيين من سيوف وأسلحة نارية . لقد أخافتهم أصوات الأسلحة النارية وأثارها ، فكانوا يسقطون على الأرض هلعاً لمرأى الفارس الذي يداهمهم لظنهم أنه وحصانه وحشاً واحداً مربعاً .

تركت العزلة الهنود الأمريكيين عزلاً نفسياً وبسذاجة دينية بسيطة ، مما جعل حاكم الآزتيك مونتيزوما MONTEZUMA ، يرحب بـ كورتس ترحيبه بإله ، ويؤدي له الطاعة ، ويعرض عليه عرشه وممتلكاته قائلاً : ” مولانا ها قد حان موعد حلولك بمدينتك المكسيك ... كنت أعاني قبل وصولك الآلام والمصائب .. وعيناي شاخصتان إلى ملكوت السموات . وها قد عدت إلينا الآن من غياهب الغيوم والضباب ، لتربع على عرشك الجديد “⁽⁵⁾ .

وأخيراً برهنت امبراطوريتا الآزتيك والآنكا ، وهما أكثر الدول الهندية كثافة سكانية وتنظيماً رفيعاً ، إنهما كانتا تنطويان على قدر عظيم من الهشاشة ، من جراء إفراطهما بالمركزية . فما أن وقع مونتيزوما وآتاهوالبا ATAHUALPA في أيدي الإسبان حتى أضحت امبراطوريتا الآزتيك والآنكا جسدين بلا رأسين . بيد أن القبائل الهندية الأخرى البدائية والسيئة التنظيم ، استطاعت أن تتراجع أمام تقدم الإسبان وتتجنب الآثار الفتاكة للمرض والاستغلال . فأفراد قبيلة « شيشيميكا CHICHIMECA » في شمال المكسيك وقبيلة « أروكانيا ARAUCANIAS » في التشيلي ، برهنوا بكل جدارة على أنهم خصوم أشداء . فأظهروا مرونة عالية في مواجهة الخطط العسكرية الإسبانية ، حيث تخلوا عن أساليبهم الحربية التقليدية ، واقتبسوا بعض أساليب أعدائهم وأسلحتهم . تعلمت القبيلتان استخدام الحصان والقرينة ARQUBOS (بنديقة المسكيت القديمة) وأن الجمع بين الحصان والبنديقة جعل كل منهما أشد الغزاة بأساً على المستوطنات الإسبانية . وعلى الرغم من قيام بعض جيوب المقاومة الأمريكيين وقننا ضحية السيطرة الأوربية لدى مقارنتها مع إفريقية ، التي حُجز الأوروبيون فيها بالمناطق الساحلية لغاية القرن التاسع عشر .

ومما زاد في الوضع سوءاً، الضعف العام المتأصل في امبراطوريتي الآزتيك والآنكا، والتمزق الذي كان حاداً بشكل خاص زمن وصول الإسبان. فأهالي الآنكا كانوا متفرقين بسبب صراع «آناهوالبا» وأخيه «هواسكار» على العرش، فانتقم آناهوالبا بشدة من العشائر التي كانت تعارضه، ووقع في الأسر، بينما كان في طريقه للاحتفال بانتصاره. ومع ذلك فقد ظل قادراً على إصدار الأوامر الصارمة حتى بعد أسره على أيد الإسبان. وخير شاهد على ذلك أوامره بإعدام أخيه «الجرمة» التي دفع ثمنها رأسه بالمقابل على يد «بيزارو». فأما امبراطورية الآزتيك، فقد انتصرت على مدن عديدة وحافظت على استقلالها وعارضت الحكم الامبراطوري معارضة شديدة. ولهذا السبب اندحر أهالي الآنكا أمام بضعة مئات من الإسبان وحلفائهم من آلاف الهنود، ومعظمهم من أفراد قبيلة «تلاكس كالان TLAX CALANS» الذين كانوا يعتبرون هذه الحرب بمثابة نضال تحرري لهم للخلاص من الآزتيك. ولم يكن باستطاعة هذه القبيلة التنبؤ آنذاك، أنها كانت تستبدل سلطة امبراطورية بأخرى أشد قسوة، كما برهنت على ذلك الأيام التالية.

وباستكمال الفتوحات واجه الإسبان مشكلة الإدارة، لأن ما احتلوه من الأراضي كان يشكل أكثر المناطق ازدحاماً بالسكان. ولذلك لجأ الإسبان، كالبريطانيين والفرنسيين في إفريقيا إلى اعتماد الحكم غير المباشر، نتيجة لنقص الأجهزة الإدارية. ولما كان احترام المقامات الرفيعة أمراً متأصلاً لدى الإسبان، فإنهم سرعان ما عاملوا الطبقات الحاكمة الوطنية معاملة مميزة نوعاً ما في تلك الفترة التي أعقبت الفتوحات مباشرة. ونجم عن تلك المعاملة احتفاظ الطبقات ببعض امتيازاتها التقليدية كاستلام الاتاوة والإبقاء على بعض الأراضي الموروثة. ولقاء ذلك كان مرتقباً من النبلاء المحليين أن يتكيفوا وفق معايير السلوك المسيحي والإسباني في الوقت الذي خضع فيه أبناؤهم للتدريب ككنخبة مستنيرة مسيحية، على أيدي الرهبان لدرجة أنهم درسوا قواعد اللغة اللاتينية المعقدة.

ولكن النبلاء الهنود خضعوا منذ البداية لعملية تسوية تمثلت بإزاحتهم من قبل الطبقات الهندية الصاعدة التي حظيت بعطف السلطات الاسبانية، كما تمثلت على نحو أكثر بتجريدتهم تدريجياً من مهامهم وأراضيهم على أيدي الرسميين والمستوطنين الإسبان. وفي الوقت نفسه أخذت الأوثية تفتك بالنبلاء الهنود، وبالجماهير الهندية على حد سواء، مما عجل بتخفيض مراتب أصحاب المقامات الهندية في غضون نصف قرن، بغض النظر عن بعض العائلات التي امتصتها الأرستقراطية الإسبانية بشكل تدريجي.

وما أن تقلص السكان الهنود إلى كتلة جماهيرية خالية من التمايزات الطبقيّة، حتى نشأ جدل

مستفيض عن كوامن طبيعتهم وحقوقهم، وبذلك أصبح الهنود موضع حماية رجال الدين الذين كانوا يستندون بحججهم إلى مقولتين مسيحيتين: "كل الناس سواسية أمام الله، والواجب يقضي أن يتحمل كل مسيحي مسؤولية الصالح العام لإخوانه مهما تدنت مراتبهم حتى لو كانوا غرباء" ولقد أثارت هاتان المقولتان الجدل حيال المصير المحتوم للهنود كشعب، فهل هم قادرون فطرياً على مواكبة الحياة وفق مبادئ الحضارة الإسبانية وتعاليم المعتقد المسيحي؟ هذه مسألة قسمت الإسبان إلى معسكرين متخاصمين: المعسكر الأول يعتبر المواطنين المحليين بأنهم «هنود نبلاء» والمعسكر الثاني يبنذهم على أنهم «كلاب قدرة» وصرح القس الدومينيكاني «بارتولومي دي لاس كاساس BARTOLOMÉ DE LAS CASAS» أحد المدافعين عن نيل الهنود قائلًا "لقد خلق الله هؤلاء الناس البسطاء خلوا من الإثم والمكر، وأنهم أكثر الناس طاعة وإخلاصاً لسادتهم وللمسيحيين الذين يخدمونهم وهم أكثر الناس إذعاناً وصبراً ومسألة وفضيلة... إنهم عازفون عن تملك الثروة الدنيوية ويعيدون عن الرغبة فيها". وأما آراء المؤرخ الرسمي «غونزالو فرناندز دي أوفيدو GONZALO FERNANDEZ DE OVIDEO» فقد كانت مناقضة تماماً للآراء السابقة لأنه كان يعتبر الهنود "شعباً كسولاً أثيماً وسوداويًا جباناً بالفطرة، شعباً دجالاً وخاملاً... تنحصر رغبتهم الأساسية في الأكل والشرب وعبادة الأصنام الوثنية وارتكاب الفواحش المنكرة" (6).

إن جدلاً كهذا لم يكن يدور حول بعض القضايا المجردة، حيث تعاضمت المراهنات. فهل كان الواجب يقضي باستغلال الهنود لمصلحة العرش والمستوطنين، أم لتنصرهم وقدرتهم على التطور والمرايح المادية؟ وتأرجح العرش تحت ضغط النظريات والمصالح المتصارعة، ولكن الغلبة في النهاية كانت لأصحاب النفوذ المحليين. فعندما جاء أحد الرهبان إلى بيزارو يشكو إليه سوء معاملة الهنود والفشل في هدايتهم إلى الله والمعتقد أجابه قائلًا: "ما جئت للفصل في الأمور، بل لأجردهم من ذهبهم" (7).

هؤلاء الغزاة وخلفاؤهم الذين وصل عددهم عام ١٥٥٠ إلى المائة ألف نسمة، تصرفوا حسب مشيئتهم. فأجبروا الهنود على العمل في الأرض والمناجم، وحصل العرش بطبيعة الحال على نصيبه من العائدات، ليسدد نفقات الإدارة الاستعمارية، ونفقات الحروب الدينية، وحروب السلالات الحاكمة في أوربة التي فاقت النفقات الأولى إلى حد كبير جداً.

ولم تذهب جهود الكنيسة أدراج الرياح، فقد أقنعت الهنود بالإقلاع عن أكل لحوم البشر وتقديم الأضاحي البشرية، استبدال المثزر بالبنتلون، تقبل بعض جوانب المسيحية التي سرعان ما تمثلها أنماطهم الفكرية كصلب المسيح بكل مضامينه، والعشاء المقدس. وعندما حاول الرهبان

المسيحيون المساس بالحياة العائلية والتعاليم الأخلاقية، اصطدموا بصعوبة أشد. فقد استخدم الهنود المزاورة والمكر في وجه المحاولات الإسبانية الهادفة لفرض المفاهيم المسيحية، وخاصة فيما يتعلق بسفاح القرى أو الزواج من أنثى واحدة، وقبول احتفال الزواج المسيحي. لقد كانت المسيحية بالنسبة لمعظم الهنود، قناعاً يخفي خلفه مركباً دخليلاً من المعتقدات القديمة والجديدة، فأسقطوا من اعتبارهم أسماء آلهتهم وأضافوا مزاياها على مريم العذراء والقديسين، وكانوا يأملون من أيقونات الصرح الكاثوليكي أن تشفي الأمراض وتضبط الطقس وتحميهم من الأذى، مثلما يعتقدون بآلهتهم القديمة. وهكذا فإن إحصاءات التنصر كانت ضرباً من الخيال وكان مغزاها أقل خيالاً منها بكثير.

وقد كان الرهبان مسؤولين إلى حد ما، كونهم يميلون لمعاملة الهنود معاملة الأطفال الواجب رعايتهم، رعاية دائمة. فلم يتخذ الخطوة الحاسمة نحو ترسيم الهنود كرهبان، وقبولهم أخوة روحيين لهم. وما كان يعرقل الرهبان، قلة عددهم وجهلهم باللغات المحلية واستغلالهم الهنود بلا رحمة. ونقل مسؤول إسباني إلى فيليب الثاني عام ١٥٧٩ "إن الهنود كانوا يركعون على ركبهم إبان تأديتهم صلواتهم والاعتراف بخطاياهم، وهذا التصرف لا يعدو كونه امتثالاً قسرياً، وإن الهنود ليسوا أكثر مسيحية مما كانوا عليه سابقاً زمن الفتوحات". وتوصل مسؤول آخر في تلك المرحلة إلى الاستنتاج بأن "أكثية الهنود ليست مسيحية" (8).

وخلاصة القول كان الفتح يعني إفساداً واضحاً لظروف معيشة الغالبية العظمى من هنود أمريكا اللاتينية. ومن المؤكد أن جماعات الآزتيك والآنكا قد تم إخضاعها لتأدية الأعمال القسرية قبل قدوم كولومبوس. والعمل الذي تمت ممارسته تنفيذاً لأوامر السلطات الامبراطورية المركزية، كان يجب تنفيذه في هذه المرحلة لصالح المستوطنين المحليين، الذين كانت متطلباتهم أكثر استبدادية ويمكن التنبؤ بقسوتها. وكان غريباً على تلك الجماعات أيضاً الطلب المتزايد عليها، للعمل في المناجم حيث كانت الظروف مشحونة بالكوارث مادياً ومعنوياً.

وحتى مظاهر الاحتفالات والطقوس التي تصاحب العمل في الفترة السابقة للفتوحات والتي كانت تخفف من وطأة العمل وتجعله مقبولاً، لم يعد لها أي وجود في النظام الجديد. وإن المفهوم الأوربي للعمل المأجور ولساعات العمل المنتظمة وللإستراحة المفروضة في أيام الآحاد، كان مفهوماً غريباً على التقاليد الهندية، لقد ترك النظام الجديد فراغاً روحياً هائلاً أفضى إلى فساد أخلاقي دفع بالهنود، علاوة على الصدمات النفسية التي نجمت من الأوبئة، إلى الإدمان على الكحول وانتشار اليأس بشكل مرضي ومميت. كتب بعض الهنود قصائد عديدة تحرك أعماق النفس البشرية، ووصفوا فيها حياتهم التعيسة والمرعبة، كالكتابة التي تركها أحد أفراد قبيلة مايا فيقول:

” في تلك الأيام كان الخير عميماً لم يكن هناك آثام وخطايا ... ولم تكن أمراض ... وآلام في العظام ... لم ينتشر مرض الجدري ، ولم تحدث أية لوعة في الصدر ، وأوجاع في البطن ، ولم يكن هنالك ما يثير الوهن . الجميع يسرون منتصبين القامات .

لم يكن هذا ما فعله الأسياد البيض عندما جاؤوا إلى بلادنا . لقد علمونا الخوف وأذبلوا ورود الآخرين .

لقد ذبلت الحياة وماتت قلوب الورود ... ملوكهم مزيفون ، طغاة على عروشهم ، قساة على ورودهم نهابون في النهار ، منتهكون في الليل ، إنهم قتلة العالم

كانت هذه بداية فقرنا ، بداية الاتاوة ، والاستجداء ... بداية السلب ، الاستعباد للدين ... بداية الحروب المتواصلة ، والعذاب السرمدى “ (9) .

وإن صرخة اليأس لدى جماعة الآرتيك كانت صرخة محزنة على قدم المساواة :

الحراب المتكسرة ملقاة على الطرقات
مزقنا شعورنا بأظافرنا في غمرة أحزاننا
أصبحت البيوت الآن بلا سقف
جدرانها ملطخة بالدماء
ضعفت سواعدنا ونحن نقرع بها الجدران
الترابية من اليأس ،
لأن أرضنا مدينتنا ، ضاع وأصبح في العدم (10)

٣ — أمريكا اللاتينية تجاه أمريكا الأنكلو — سكسونية

بدا واضحاً أن الإسبانين والبرتغاليين يملكون مستلزمات النجاح في أمريكا اللاتينية لاستيطانهم هناك . لقد كان بحوزتهم المناجم الغنية والتربة الخصبة والأيدي العاملة الطيعة . وبدأ عليهم في بداية العصر الاستعماري وكأنهم على وشك تحقيق هذا الوعد . ففي حقب قليلة انطلق الإسبانون في توسعهم من جزر صغيرة في الكاريبي إلى صقع قاري هائل في الوقت الذي كان فيه الإنكليز يتضورون جوعاً في فرجينيا ومثلهم الفرنسيون في كويك أيضاً . وأن المستعمرات الأمريكية اللاتينية فاقت مثيلاتها من المستعمرات الإنكليزية والفرنسية ، وتباهت عليها بعدد سكانها وكثرة مدنها وجامعاتها وغير ذلك من المؤسسات الحضارية ، علاوة على ما كانت تتمتع به من ثروات

أضحى، ولا سيما الثروات التي كانت على شكل الكنوز المتمثلة بالسفن الشراعية « الغليون » والمزارع المريحة مما كان موضوع حسد الأوربيين الشماليين والأمريكيين الأنكلو — سكسونيين .

وكانت أمريكا اللاتينية الغنية والسباق إلى النضج قد انتهت إلى منطقة تابعة من مناطق العالم الثالث ، في حين أن أمريكا الأنكلو — سكسونية الفقيرة الموارد أصبحت قلب العالم المتطور . وأن تفسير هذه المحصلة يكمن في غباء الإجراءات الاستعمارية الايبيرية ، بالمقارنة مع إجراءات بريطانيا أو فرنسا أو هولندا . في ذلك الوقت كانت القوى الاستعمارية تفرض بقسوة متناهية المبادئ المركنتلية التي تعتبرها جوهرية لصالح الأمن القومي والازدهار الاقتصادي . فطبقاً لهذه المبادئ كان الغرض من المستعمرات تأمين السوق لمصنعات الوطن الأم والنقل البحري ، وفي تقديم المواد الخام والسياتك الضرورية . ولم يكن التسامح بقيام الصناعات المنافسة في المستعمرات أمراً مقبولاً ، وحيثما وجدت بعض الصناعات التي ضربت جذورها في الأرض بسبب صعوبة مراقبة الممتلكات البعيدة خلف البحار كان الواجب يقضي تدميرها بلا هوادة . وهذا ما جرى في المكسيك ، حيث أورد نائب الملك عام ١٧٩٤ الإجراءات التي تم اتخاذها لإنهاء صناعة النسيج المحلية :

” دون أية مساعدة ، تطورت — صناعات النسيج المحلية — تطوراً هائلاً وإلى حدٍ يثير الدهول في نفس المرء لرؤية بعض النماذج الخاصة من تلك الصناعات ولا سيما القطن والقماش لصنع الشالات ... فكان من الصعوبة جداً ، حظر صنع تلك الأشياء الضرورية هنا ... والطريقة الوحيدة لتقويض أمثال هذه المصنعات المحلية ، هي إرسال نفس المنتجات أو مايمثلها ، من أوربة لئلا بأسعار أدنى . وهذا ما جرى بالنسبة لذلك المصنع الكبير والنقابة الذين كانا موجودين من أجل كل أنواع الأنسجة الحريرية والتي أقفلت أبوابها واندثرت . ونفس المصير تقريباً حل بالمصانع التي كانت تنتج القماش المطبوع “ (١١) ...

وفرضت القوى الاستعمارية الأوربية الأخرى نفس الإجراءات المركنتلية . وإن التعليمات التي أرسلت من لندن إلى الحاكم « مري » في كويك عام ١٧٦٣ لم تكن تختلف عن غيرها من التعليمات التي لا تحصى والتي كانت ترد من مدريد ولشبونة حول الموضوع نفسه :

” ... يسرنا أن نخبركم بمشيتتنا الصريحة أن لا تمنحوا موافقتكم ، تحت أي ستار كان ، مما يبعث فينا أقصى درجات الامتناع ، لأي قانون لإقامة صناعات وممارسة تجارة تضر بمملكتنا وتؤديها . وعليكم أن تبدلوا قصارى جهودكم لإحباط ورفض ومنع أية محاولات قد تقوم للبدء بأمثال هذه الصناعات أو لممارسة أمثال هذه التجارة “ (١٢) .

وبما أن مسيرة التطور الاقتصادي المتناقضة تناقضاً صارخاً بين أمريكا اللاتينية وأمريكا

الأنكلو — سكسونية لا يمكن تفسيرها باختلاف الإجراءات الاستعمارية، فقد طُرح اقتراح يفيد بأن من الممكن العثور على الجواب في تلك المستويات المتباينة للتطور الاقتصادي التي بلغت المراكز الأم زمن الاستعمار. إن البلدان الأم المتأخرة قد نقلت طبقاً لهذه الفرضية بالوراثة، تأخرها إلى فروعها الاستعمارية.

ومن المؤكد أن القوى الإيبيرية تخلفت في نهاية القرن الخامس عشر من اللحاق بركب التطور الاقتصادي الذي بلغه شمال غربي أوربة. ففي إسبانيا مثلاً أدت الحروب الدينية والسلالية التي خاضتها سلالة هابسبورغ إلى هدر الطاقات البشرية والموارد الطبيعية طيلة قرن كامل واستنفادها من البلاد. كان يعوق إسبانيا أيضاً تلك المؤسسات والقيم الإقطاعية العتيقة التي كانت تحتقر العمل اليدوي وممارسة التجارة أو الصناعة. وعلق دانيال ديغو في عام ١٧٢٦ قائلاً: "إن التجارة في إنكلترا تصنع الأسياد وهاهي الأمة تزدهم بالأسياذ"^(١٣) وأما بالنسبة للإسبان فقد كانت التجارة مجرد وصمة عار، وانعكست آراؤهم في برلمان كورتس، حيث كانت (على نقيض البرلمان البريطاني) تفضل تربية المواشي على حساب المصالح الصناعية والتجارية. وبينما كانت إنكلترا تصدر الصوف الخام في العصور الوسطى كانت التشريعات البرلمانية فيها تسعى لإحباط تصدير الصوف وتشجيع تصنيع القماش محلياً.

وهكذا ففي عام ١٥٠٠ كانت لندن تصدر ٥٠.٠٠٠ لفافة من القماش وفي عام ١٥٥٠ ارتفع هذا الرقم إلى حوالي ١٣٠.٠٠٠ لفافة. وعلى النقيض من ذلك في إسبانيا، كانت الغلبة لتلك الزمرة القوية من مربّي قطعان الماشية، مما أدى إلى تشجيع صادرات الصوف وواردات الأقمشة على حد سواء. وتحولت إسبانيا بحلول عصر الاكتشافات إلى مستورد للمصنوعات الأوربية الشمالية، بما فيها الأنسجة والمعدات، وإلى مصدر للمواد الخام، كالصوف والنيبذ وفلزات الحديد. وباختصار تحولت إسبانيا شبه الإقطاعية إلى تابع اقتصادي لأوربة الشمالية الغربية الرأسمالية. ينطبق الواقع نفسه على البرتغال التي كانت تستورد المعدات والأنسجة والحبوب والأسماك المملحة وتصدر بالمقابل النيبذ والملح والذهب الإفريقي.

إن تبعية الدولتين الإيبيريتين برهنت على عجزهما عن استغلال الأسواق العالمية التي انفتحت مصارعها أمامهما من جراء الاكتشافات التي قام بها المستكشفون التابعون لهاتين الدولتين. كانت قيادة الحملات عبر البحار لإسبانيا والبرتغال، والفضل في ذلك يعود إلى جملة من الظروف التي وُحّد بينها حسن الطالع — موقعهما الجغرافي المواتي، وتقليدهما الصليبي العدواني، وبنائهما أكثر السفن تقدماً، واعتمادهما أكثر التقنيات الملاحية تطوراً، في شمال الأطلسي والبحر المتوسط. وهكذا

وصل كولومبوس إلى العالم الجديد وأرسى دو غاما قلعوه في ميناء كالكووتا فاستهلا بذلك طوراً جديداً في التطور الاقتصادي لأوربة وللعالم أجمع .

إن الدولتين الايبيريتين الرائدتين كانتا عاجزتين عن الاستفادة من الفرص الجديدة . بسبب التأخر الذي كان متأصلاً في بنيتهما الاقتصاديتين . فالصناعة الإسبانية مثلاً تقوضت من جراء طرد اليهود والمراكشيين ، وتدفق السبائك الأمريكية التي كانت تسعّر السلع الإسبانية خارج إطار السوق العالمية . وبالنسبة لسيطر الغرباء على التجارة بين إسبانيا ومستعمراتها ، على الرغم من وجود الأنظمة التي كانت تكفل نظرياً حصر التجارة الامبراطورية في الإسبان . ولم يكن من سبيل لفرض الاحتكار ، لأن الصناعة الإسبانية كانت عاجزة عن تلبية حاجات المعمرين الأمريكيين الإسبان . وهكذا كانت المفارقة التي مفادها أن المغنم الاقتصادية من العالم الجديد أدت إلى تدعيم المجتمع الإسباني الذي كان في طريق الزوال بدلاً من تدميره . ويخلص «يوجين جينوفيس» إلى القول بأن «السلب الاستعماري الكبير مضى إلى تدعيم مجتمع متفسخ» (14) .

وفي عام ١٦١٩ تدمر أحد الإسبان من أن «تسعة أعشار التجارة مع جزر الهند الغربية يمارسها الغرباء» في حين أن تقريراً فرنسياً منذ عام ١٦٩١ يحلل هذه التجارة على أنها منقسمة كما يلي : ٢٥٪ للفرنسيين و ٢١٪ لأهالي جنوا و ١٩٪ للهولنديين و ١١٪ للفلانديين و ١١٪ للإنكليز و ٧٦٪ لهامبورغ و ٣٨٪ للإسبانيين . ليس هنالك من سبيل للتحقيق بصحة هذه الأرقام ، ولكن حقيقة سيطرة الغرباء على الاحتكار الإسباني المزعم تتجلى في ندرة الفضة في إشبيلية ، بعد انقضاء أسابيع على وصولها بسفن الغليون من أمريكا ؛ فكان القسط الأعظم منها يستخدم لسد نفقات القمح والمعدات المعدنية ولقائف النسيج والذخائر البحرية ، والورق والخدمات المصرفية والملاحية مما كانت تحتاجه شبه جزيرة إسبانيا ومستعمراتها . وقد شاع في تلك الآونة الرثاء التالي «إن كل ما يجلبه الإسبان من جزر الهند الشرقية بعد تحمل مشاق الرحلات البحرية الطويلة والمحفوفة بالمخاطر ، ينقله الغرباء إلى أوطانهم الأم بمنتهى البساطة والراحة» (15) .

وعانت البرتغال من وطأة تأخرها الاقتصادي أكثر مما عانته إسبانيا ، فالأقاليم الجنوبية التي استعبدت من المسلمين ، صادرها النبلاء لمصالحهم الخاصة وبدأو يستوردون العبيد الأفارقة لحرارة ممتلكاتهم الكبيرة . ووصل العبيد لأول مرة في عام ١٤٤١ وأخذت تزايد أعدادهم بمعدل عشرة آلاف نسمة — ولقد كان لهذا العدد تأثير خطير على تخفيض مستوى معيشة الفلاحين وقوتهم الشرائية وافقرت البرتغال إلى سوق وصناعة وطنية لامتنعاص الثروة المتراكمة من الممتلكات الاستعمارية الهائلة التي حصلت عليها في آسيا والعالم الجديد بشكل مفاجئ .

وخسرت البرتغال في القرن السابع عشر ممتلكاتها الهندية الشرقية أمام قوة الهولنديين البحرية والاقتصادية المتفوقة، مما ترك البرتغاليين ضمن منظومة تجارية ثلاثية لاتتعدى وطنهم وغربي إفريقيا والبرازيل. وكانت البرتغال ترسل المعدات ولقائف النسيج وغير ذلك من المصنوعات إلى إفريقيا، وتعود بالعبود بحراً إلى المزارع البرازيلية لإنتاج السكر الذي يبيعه البرتغاليون بدورهم في أوربة لقاء أرباح مجزية. لقد كانت هذه التجارة بمثابة الحافز لتطوير مصنوعات البرتغال الخاصة. ولكنها لم تدم زمناً كافياً، كي تتمكن الصناعة البرتغالية من ضرب جذورها في الأرض والتحول إلى صناعة مستقلة.

وفي عام ١٥٨٠ خضعت البرتغال للحكم الإسباني حتى عام ١٦٤٠. واستغلت إنكلترا ضعف البرتغال بعد استعادتها استقلالها لتفرض عليها معاهدة عام ١٦٥٤ وتفتح باب المنظومة التجارية الثلاثية في وجه التجار الإنكليز. وفور تحول التجارة الثلاثية إلى تجارة رباعية، انتقل مركز قيادتها من البرتغال إلى إنكلترا بسبب تفوق قوتها البحرية والاقتصادية. واكتمل خضوع البرتغال لبريطانيا عام ١٧٠٣ بمعاهدة «ميثون» التي بموجبها خفضت البرتغال رسومها على واردات النسيج من إنكلترا، مقابل تخفيض رسوم صادرات النسيج البرتغالي إلى إنكلترا. وقضت هذه المعاهدة ما تبقى من الصناعات البرتغالية وضمنت أن نصف أو ثلاثة أرباع حصيلة حقول الذهب المكتشفة في البرازيل ستجد سبيلها إلى إنكلترا. واستخدم الذهب البرازيلي في تمويل حرب بريطانيا ضد نابليون في الوقت الذي أصبحت البرتغال فيه الزبون الكبير الرابع بالنسبة للصناعات البريطانية. إن الثمن الذي دفعته البرتغال يتجلى في تصريح الوزير البريطاني في لشبونة عام ١٧٦٣، حيث قال "في أغلب الأحوال لم يكن البرتغاليون في التجارة البرازيلية أكثر من وسطاء لغيرهم من الشعوب" (١٦).

إن هذه التبعية التي انحدر إليها الاقتصادان الإيبيريان، توضح السبب الذي جعل الأوربيين الشماليين وليس الإيبيريين، يستغلون أمريكا اللاتينية، ولكنها لا توضح السبب الذي جعل أمريكا اللاتينية، تابِعاً وعرضة للاستغلال في المقام الأول. فلا يمكن إقامة الدليل على أن الحالة هي انتقال التبعية من شبه جزيرة إيبيريا إلى أمريكا اللاتينية لأن المستعمرات الإنكليزية والفرنسية في الكاريبي كانت تابعة ومستغلة. وفي الواقع فإن أوجه التشابه للتطور الاقتصادي في بورتوريكو وكوبا الإسبانيتين والترينيداد وجامايكا البريطانيتين وفي المارتينيك وكوادي لوب الفرنسيتين، تسلط الضوء على سبب رئيسي آخر للتخلف الأمريكي اللاتيني غير ما طرحه فرضية الانتقال.

إن الميزة المشتركة والهامة بين الممتلكات الإسبانية والفرنسية والبريطانية في الكاريبي، كونها انطلقت في بدايتها على شكل تجمعات زراعية بيضاء، لها اقتصاديات متباينة وانقلبت فجأة إلى اقتصاديات زراعية وحيدة، تتمثل بمزارع السكر وتعتمد على جهد العبيد الإفريقيين وبلدانها الأم

لتصدير محصولها الوحيد واستيراد مختلف أنواع الواردات إن باريادوس مثلاً أول من استوطنها، هم البريطانيون في عام ١٦٢٧ وفي عام ١٦٤٠ زاد عدد سكانها عن ٣٠.٠٠٠ نسمة من المزارعين البيض مع خدمهم المتهنين وبعض السجناء السياسيين والهاربين من الاضطهاد الديني والمجرمين المنفيين. وتآلف العمود الفقري للمستوطنة من الفلاحين الصغار الأشداء الذين يحرثون الأراضي الصغيرة التي مُنحت لهم، ويمارسون شتى أنواع الحرف اليدوية. ومن المحاصيل الرئيسية كان التبغ والقطن والتيلة والفلفل وثمار الليمون وتربية قطعان الماشية والخنازير والدواجن. إن هذا النموذج من الزراعة مخصص للاكتفاء الذاتي الذي تجري ممارسته على البر الرئيسي في أمريكا الأنكلو — سكسونية.

وفي عام ١٦٤٠ نهضت باريادوس بفضل قصب السكر لأول مرة واستلزم هذا المحصول الجديد ليكون مربحاً، مساحات واسعة من الأرض وعدداً كبيراً من الأيدي العاملة الرخيصة. ونظراً لعدم قدرة الفلاحين المستغلين. بأراضيهم الصغيرة ورأسمالهم المحدود أن يشتروا الأرض الإضافية والعبيد، فقد اضطرت الظروف الصعبة عام ١٦٦٧ إلى هجرة ١٢.٠٠٠ نسمة من هؤلاء الفلاحين إلى جزر بريطانية أخرى في الكاريبي، وإلى المستعمرات الأمريكية الثلاث عشرة، ولم يبق من البيض عام ١٧٨٦ إلا ١٦.٦٧ نسمة. وهكذا تحولت باريادوس إلى مصنع للسكر يضم ٧٤٥ مزرعة، يشتغل فيها ٨٢.٠٢٣ من العبيد الإفريقيين المستوردين. واستقدم العبيد بسهولة بالغة، لأن النقود التي كانت تدفع للإنسان الأبيض مقابل عمله لمدة عشر سنوات كافية لشراء عبد طيلة حياته.

إن اختلاف تطور كوبا في ظل الحكم الإسباني وباريادوس في ظل الحكم البريطاني، جعل مضمون التخلف في أمريكا اللاتينية متشابهاً. فبعد احتلال كوبا في النصف الثاني من القرن السادس عشر، أعلن الرسمىون الإسبان عن منح قطع صغيرة من الأرض على شكل هبات، ليجتذبوا أكبر عدد من المستوطنين. نجحت هذه السياسة، واستوطن الجزيرة بين القرنين السادس عشر والثامن عشر المزارعون ورعاة القطعان، الذين يحرثون قطعاً صغيرة من الأرض، ويربون الدواجن ويتاجرون بالجلود واللحوم المملحة وبعض المحاصيل الزراعية المتنوعة مع السفن الإسبانية التي كانت تزور هافانا مرة أو مرتين في العام، أو مع المهريين الأجانب الذين يظهرون صدقة. وفي الوقت الذي كانت فيه الجزر البريطانية والفرنسية، تتحول إلى مصانع سكر وتدر الأرباح الخيالية، بقيت كوبا تنمو بشكل بطيء ولكنه ثابت، على مسارات نموها الأصلية، تطوقها العزلة التي فرضتها قيود التجارة الإسبانية.

وفي القرن التاسع عشر بدأت كوبا تدريجياً تعيش حياة الجزر الأخرى وهي نقص السكر الذي سببه ثورة السود في سانت دومينغ (التي صارت تدعى هايتي فيما بعد) كما ألغت

التكنولوجيا الجديدة تدريجياً مزارع السكر الصغيرة والقليلة في كوبا. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظهرت معامل السكر الضخمة والفعالة CENTRALES التي تعالج قصب السكر لحساب المنتج أو المستعمر COLONO، مقابل نسبة مئوية من صافي الإنتاج. وفي أواخر القرن التاسع عشر أتاح بناء السكك الحديدية نقل قصب السكر من مسافات بعيدة، وعجل بقيام المزاحمة بين تلك المعامل حول الإمداد بقصب السكر. ولكي تضمن المعامل المتنافسة، توريد كميات معقولة من قصب السكر إليها، عمدت إلى شراء مساحات كبيرة من الأرض وسلمتها إلى المزارعين بالمحاصصة حيناً، وبالاخذار إلى مرتبة العبودية من خلال إبرام عقود معهم، تفرض عليهم تسليم محصولهم أحياناً. وتحولت الطبقة الأصلية طبقة المزارعين المستقلين تدريجياً إلى طبقة مضغوطة وخاصة بعد الحرب الإسبانية الأمريكية، عندما تسارعت خطا تلك العملية، بتمديد المزيد من السكك الحديدية واستثمار رأس المال بإضافة ٢٠٪ على التعرفة في الولايات المتحدة كقيمة تفضيلية، مما خلق سوقاً أمريكية واسعة للسكر الكوبي.

وعانت كوبا تجربة مريرة تشبه التجربة التي عاشتها باربادوس قبل قرنين ونصف من الزمن، حيث استخدمت اليد العاملة المأجورة من هايتي وجامايكا، بدلاً من العمال العبيد من إفريقية ورأس المال من الولايات المتحدة، بدل رأس المال الإنكليزي.

فانخفض عدد المعامل من ١١٩٠ في عام ١٨٧٧ إلى ٢٠٧ في عام ١٨٩٩ وإلى ١٨٥ في عام ١٩٢٧ وانتقلت ملكية معظم المعامل إلى الأمريكيين. وحل التمزق بمجتمع الجزيرة من جراء التحول الذي طرأ عليها، وذكر ذلك المؤرخ الكوبي راميرو غويراي سانشز فقال:

”إن نظام العزبة الضخمة يدمج آلاف المزارع الصغيرة في وحدات فلاحية هائلة، ويقتلع الفلاح من أرضه، ويقوض الملكية الزراعية، والطبقة الفلاحية المستقلة، التي هي عماد الأمة. وأخيراً يقضي على استقلالها الاقتصادي بتحويله المجتمع إلى مجرد تابع، عبارة عن جرم صغير يدور بفلك غيره وإلى مشعل رهن مشيخته قوة أجنبية معينة، مكتسحاً أربعة قرون من النمو في كوبا وهو الآن يقلصها إلى مزرعة ضخمة تنتج السكر لمصلحة المستهلكين الغرباء“ (١٧).

نستنتج مما سبق أن تأخر أمريكا اللاتينية يجب ألا يفسر بانتقال التأخر وراثياً من إيبيريا، بل بطبيعة الاقتصاد الاستعماري الداخلي، سواء أكان اقتصاداً مستقلاً ومتنوعاً وقادراً على التطور، أو اقتصاداً زراعياً وحيد المحصول، خاضعاً للمراكز الأم وقادراً على النمو الاقتصادي، دون أن تلوح له في الأفق أية بارقة أمل بالارتقاء إلى التطور الاقتصادي. هذه المقولة اعتمدت على التجارب المريرة

والعبر التاريخية في الكاريبي ، سيجري بسطها عند التحدث عن أمريكا اللاتينية بكاملها في الفصل القادم .

٤ — جذور التخلف في أمريكا اللاتينية

إن الفروق الجوهرية بين الظروف والمؤسسات المحلية في كل من شمال أمريكا السكسونية وأمريكا اللاتينية ، توحى بأصول التخلف في المنطقة الثانية من هاتين المنطقتين . فاققتصاد أمريكا السكسونية (اقتصاد نيو إنكلاند ومستعمرات الوسط بمعزل عن المستعمرات الجنوبية) كان منذ البداية اقتصاداً مستقلاً يتمتع بقاعدة عريضة ، ويقوم على جهود الملاكين ممن ينتجون بهدف الاستهلاك الداخلي . واقتضت هذه المستعمرات إلى المناجم ملء السفن الشراعية بالكنوز وإلى اليد العاملة والتربة الخصبة والشروط المناخية المواتية للمزارع والأرض الزراعية المترامية الأطراف . فنيو إنكلاند تصدر الفراء الذي أضحي سلعة نادرة ، نتيجة امتداد الاستيطان واختفاء الحيوانات المنتجة لها وأصبحت أخشاب نيو إنكلاند أحياناً موضع ترحيب البلد الأم ، كمعونة ميسورة في ظروف الطوارئ . بيد أن كلفة النقل عبر الأطلسي جعلت استبدال الإمدادات بالأخشاب من بلدان البلطيق أمراً باهظ التكاليف . وأما القمح والأسماك فكانا من المنتجات الرئيسية التي تنتجها أمريكا السكسونية ، ولكنها لم تحظ بالرواج المطلوب في تلك الأسواق التي يمولها المزارعون والصيادون الإنكليز .

استمر الأمريكيون السكسونيون في شق طريقهم لتطوير مواردهم والتفتيش عن الأسواق ، متجاهلين القيود الامبراطورية . فشحنوا الأسماك والزبدة واللحوم والأبقار والدقيق إلى المزارع في جزر الهند الغربية ، مقابل السكر . ثم يشحن بدوره إلى إفريقيا مع الأسماك والقمح ليحصلوا بالمقابل على العبيد والذهب . وأسسوا الصناعات المحلية كصهر الحديد وصنع اللباد والمنسوجات على شكل تحدٍ سافر ومنافسة صريحة للمستوردات الإنكليزية . وأشادوا أسطولاً تجارياً قوياً لنقل منتوجاتهم إلى البلد الأم والمستعمرات الإنكليزية والأجنبية ، متجاهلين لقوانين الملاحة . لقد كانت نيو إنكلاند ومستعمرات الوسط قادرة على تجاهل القيود الامبراطورية ، وتطوير اقتصاد مستقل نسبياً ، لأنها لم تكن على نقیض المستعمرات الجنوبية وأمريكا اللاتينية معوقة ببعض المنشآت وفيرة الريح ، كمزارع السكر التي يمولها ويسيرها المستثمرون الأجانب لاغتنام المرباح⁽¹⁸⁾ .

وفي أمريكا اللاتينية أدت الظروف المحلية إلى نتائج وعلاقات مختلفة مع البلدان الأم . فهناك أولاً عدد كبير من السكان المحليين بلغ عددهم الإجمالي في زمن الفتوحات من ٣٥ مليون نسمة إلى

٧ مليون نسمة في البيرو و ٢٥ مليون نسمة في المكسيك . هذه اليد العاملة الهندية كانت طيبة نسبياً باعتبار أنها اعتادت العمل الزراعي ، وتقبل الأوامر من أصحاب النفوذ من نبلاء وكهان ، ضمن مجتمع الآنكا والآزتيك وكان باستطاعة الإسبان بعد تقويض المؤسسة المحلية الحاكمة ، أن يجبروا الهنود على توفير اليد العاملة الضرورية لاثنتين من الدعائم الأساسية الثلاث لاقتصاد أمريكا اللاتينية ، المناجم والأراضي الزراعية . وأما الدعامة الثالثة فتشكلت من المزارع الساحلية ، التي تعتمد على العبيد الإفريقيين المستوردين بسبب تفرق السكان الهنود في المناطق الساحلية . وقامت مؤسسة ENCOMIENDA التي تعود بمجذورها إلى إسبانيا العصور الوسطى بتعبئة الأيدي العاملة الهندية للعمل في المناجم والأراضي الزراعية . وفي فترة الحرب العرية الإسبانية ، أنشئت مؤسسة ENCOMIENDA ، حيث نال الفرسان المسيحيون وقتها حق ممارسة السلطان المطلق على الأراضي التي كانت بحوزة العرب المسلمين وعلى سكانها أيضاً من خلال تلك المؤسسة ، الأمر الذي نقله الفاتحون معهم إلى العالم الجديد . والهدف الأساسي لهذه المؤسسة يبدو في التوجيهات الملكية الموجهة إلى الحاكم أوفاندو ، حاكم إسبانيولا عام ١٥٠٣ يقول فيها ” نظراً للمخالفات التي اعتاد الهنود ممارستها فإنهم يتجنبون المسيحيين ويتهربون من العمل ، لذلك يجب إجبارهم على العمل لتغني المملكة والإسبانيون وليتنصّر الهنود أيضاً “ (١٩) .

ولقد كانت شروط الإقطاعية ENCOMIENDA تحول المالك ENCOMENDERO حق انتزاع الإتاوة ، على شكل سلعة وسخرة من الهنود الذين بحوزته ، كل ذلك مقابل الالتزام بالخدمة العسكرية في حال قيام الثورات الهندية (التي قلما أصبحت حقيقة واقعة على الرغم من أن الإسبان كانوا يخشون قيامها) وتنصير الهنود الذين كانوا تحت إمرته . ونفد الالتزام والثاني سلطة الملاكين بمجرد دفع رواتب ونفقات الرهبان المقيمين منهم والزائرين . ونظرياً كانت الإقطاعات الأصلية توهب لمدة بضع سنوات أو على مدى حياة شخص واحد فقط . وأورث أوائل الملاكين ممتلكاتهم لأزلامهم وأطفالهم من بعدهم دون أن يتجرأ أحد على أخذ التركات الموروثة . ولما بدأت الهواجس تثير مخاوف المسؤولين الملكيين من أن تخلص تلك التركات يؤدي إلى قيام أرستقراطية مستقلة ، عمدوا في منتصف القرن السادس عشر إلى بذل بعض الجهود المتفرقة للحيلولة دون استمرار إجراءات التركات . وأثارت تلك الجهود معارضة قوية في أمريكا الإسبانية ، وقيام ثورة مسلحة في البيرو أدت إلى التراجع عن تلك الجهود .

وبلغ عدد الإقطاعات آنذاك حوالي (١٥٦٠ - ٧٠) مايقارب ٤٨٠ في إسبانيا الجديدة و ٦٩٥٠ في منطقة نيابة الملك في البيرو وأعطى الإسبانيون مطلق الحرية في استخدام الجهد الهندي وفق أهوائهم ، فسعوا بالحصول على تلك السلع الأمريكية الوحيدة التي كان تسويقها رائجاً في أورو

وهي السبائك الذهبية والفضية . وحصل الإسبان على هذه السبائك على مراحل ثلاث : الأولى . نهب كنوز الهنود زمن الفتح . والثانية استغلال جهد الهنود المحلي لاستخراج الطمي الذهبي من الرواسب . والثالثة استغلال اليد العاملة في المناجم الجديد .

وبعد منتصف القرن السادس عشر افتتح الإسبان مناجم الفضة التي درت معظم سبائك العالم الجديد ولا سيما بعد اكتشاف تقنية الألغام التي أتاحت استغلال أفقر خامات هذا المعدن . فاستغلت هذه العملية اليد العاملة الهندية استغلالاً بشعاً جلب لها الكوارث . ووصف شاهد عيان الهجرة الموسمية للهنود من إقليم « تشوكويتو » إلى مناجم « بوتوسي » فقال :

” يذهب الجميع عادة مع زوجاتهم وأطفالهم إلى المناجم ، وبما أنني رأيتهم مرتين ، فإنني أشعر من موقع يخلوني القول بأن عددهم الإجمالي يربو على سبعة آلاف نسمة ، وكل هندي يصطحب معه عدداً من المواشي يتراوح بين ٨ — ١٠ وعدداً أقل من الأدوات ليستعملها في طعامه ، وأما الآخرون الذين يتمتعون بقسط أوفى من الغنى ، فإنهم يصطحبون معهم عدداً من المواشي أكثر ، يتراوح بين ٣٠ — ٤٠ رأساً يستعملونها في حمل أمتعتهم وطعامهم المؤلف من الشعير الهندي ، ودقيق البطاطا ، ويحملونها الأعطية التي ينامون تحتها والحصائر (جمع حصير) التي يتقون بها البرد القارس ، لأنهم دائماً ينامون في العراء . هذا القطيع من المواشي يصل عادة إلى ٣٠ — ٤٠ ألف رأس . كل هذه الثروة تسلك طريقها إلى بوتوسي على مراحل وتستغرق هذه المرحلة مدة شهرين ، وطولها مائة فرسخاً ، لأن القطيع والأطفال ممن لا تتجاوز أعمارهم ٥ — ٦ سنوات ، لا يمكنهم السير أسرع من ذلك . ومن كل هذه الثروة البشرية والحيوانية التي ينقلونها من تشوكويتو لا يصل إلى أكثر من ألفين من الأرواح ، والباقي قرابة خمسة آلاف بعضهم يموت والبعض يستقر في بوتوسي ، والباقي الأخير يستقر في الوديان القريبة ، والسبب بسيط ، حيث أنه عند عودتهم ، يكتشفون بأنهم بلا طعام ، أو قطعان تدفع عنهم غائلة الجوع على الطرقات “ .

وعلاوة على ذلك ، كان العمل مضمناً جداً طيلة ستة أشهر ، أربع منها داخل المناجم ، حيث يدوم العمل اثنتي عشرة ساعة يومياً وعلى عمق أربعمائة وعشرين قدماً ، وفي بعض الأحيان ، سبعمائة حيث الظلمة سرمدية ، والواجب يقضي بالعمل على نور الشموع ، والهواء فاسد والرائحة نتنة ، لأنهما محصوران في أعماق الأرض . وأما النزول والصعود ، فهما من أشد الأمور خطراً ، لأن الهنود كانوا يصعدون وهم يحملون الأكياس الصغيرة المليئة بالمعدن مربوطة على ظهورهم ، ورحلة الصعود تستغرق منهم ٤ — ٥ ساعات كاملة ، ويصعدونها درجة درجة ، وأية زلة قدم منهم تجعلهم يسقطون إلى عمق سبعمائة قدم . ولدى وصولهم فوهة المنجم وهم يلهثون تعباً ، ويجدون بلاعهم في

صاحب المنجم الذي يوضحهم لتباطؤهم لقلة أحماهم، ويجبرهم على النزول ثانية إلى المنجم لأنفه الأسباب⁽²⁰⁾.

واستهلكت عمليات التعدين معظم اليد العاملة، فأصبحت الأراضي الزراعية بأمس الحاجة لليد العاملة الهندية، لأنها تزود جماعات التعدين بلحم الخنزير والضأن والقمح والذرة والبقول والمنسوجات الخشنة والخيول والبغال وصغار الحمير. وكانت هذه الواحات الزراعية التي تربي المواشي نظرياً في البداية شيئاً مميزاً عن القطاعات، لأن الواجب يقضي أن تكون مراعها بعيدة عن التجمعات الهندية في مأمن من الأذى. وعملياً كان المحامون الاستعماريون لا يتركون وسيلة إلا استخدموها في دمج الأراضي الهندية.

ولقد شجع هذه العملية الهبوط المروع في عدد السكان الهنود في المكسيك من ٢٥ مليون نسمة في عام ١٥١٩ إلى ٦.٣ مليون نسمة من عام ١٥٤٨، وإلى ١.٠٧ مليون بحلول عام ١٦٠٥، بينما انخفض العدد في البيرو من سبعة ملايين نسمة إلى ١.٨ مليون نسمة في عام ١٥٨٠. هذه الكارثة الديموغرافية عادت بالضرر على قابلية استمرار الإقطاعات بالحياة، وأدت إلى نشوب صراع حاد بين العرش والمستوطنين للسيطرة على البقية الباقية الصالحة للاستغلال من جهد وإتاوة. وبحلول منتصف القرن السابع عشر كانت الواحات الزراعية قد حلت محل الإقطاعات، وهذا يدل على أن الإسبان كانوا يصادرون، لمنفعتهم الخاصة، معظم الأراضي الهندية باستثناء الأراضي الموقوفة للكنيسة. هذا الانتقال حرر الهنود من التزامهم تجاه الدولة بدفع الإتاوة وبذل الجهد، ولكنهم عادوا إلى العبودية والسخرة إيفاءً للديون المرهقة، عندما انتقلوا للعمل في الواحات الزراعية. وأصبحت هذه الحالة عبودية دائمة من جراء التسليفات المتتالية لتغطية نفقات الطعام والطقوس المقدسة للمعمودية والزواج والوفاة. وهكذا أضحت الواحات الزراعية الشكل السائد للملكية الأرض في أعماق أقاليم البر الأمريكي الإسباني، وضمت كل واحدة منها آلاف الأكرات وتستخدم الأجراء الهنود كزراعة وعمال وحرفيين، وبالمقابل وجد الهنود فعلاً شيئاً من الأمن، حيث كانوا يتلقون مقابل جهودهم وجبات الطعام اليومي والمعالجة الطبية البدائية والعزاء الديني.

وبانخفاض حصيللة الفضة بعد منتصف القرن السابع عشر انتقل أكثر قطاع ديناميكي وإنتاجي في اقتصاد أمريكا اللاتينية من المناجم والواحات الزراعية التي كانت في أعماق البلاد، إلى المزارع على الأراضي الساحلية. فبينما اتجهت الواحات الزراعية، نحو الاكتفاء الذاتي وبيع الفائض إلى المستهلكين المجاورين، بدت المزارع أكثر توجهاً نحو التجارة فاقصر إنتاجها محصولاً وحيداً، بهدف المبيع عبر البحار، أمثال السكر والتبغ والقطن، والمطاط والقهوة والموز في مرحلة لاحقة. والفارق

الرئيسي الآخر القائم بين الواحات الزراعية والمزارع، يكمن في الأيدي العاملة التي يتألف معظمها من الهنود في الواحات الزراعية، بينما يعمل العبيد المستوردين في المزارع. لقد كان قصب السكر يستلزم مزيداً من الأيدي العاملة لزرع القصب وقطعه ونقله إلى المعامل، ولتصفية السائل في الأحواض وتنقية السكر الساخن وتقطير شراب السكر. فعندما أسس البرتغاليون أول مزارع السكر في أعماق البر الأمريكي في البرازيل، اكتشفوا أن السكان الهنود المتبعثرين وأشباه البدو غير صالحين للعمل، فعمدوا لاستيراد العبيد من إفريقية. وبانتشار مزارع السكر من البرازيل إلى جزر الكاريبي توالى عملية استيراد العبيد، بحيث أدت في النهاية إلى انتهاكات اجتماعية أشرنا إليها من قبل. وبحلول عام ١٧٠٠ وقع اقتصاد السكر البرازيلي في أزمة حادة لمضاربة سكر الكاريبي، بسبب بيعه بسعر أدنى في أوربة، لانخفاض تكاليف نقله والحماية التي وفرتها أسواق البلدان الأم كل على حدة.

إن كل ما فعلته مزارع السكر البرازيلية لا يتعدى البدء باستخدام الفيض من العبيد المتدفقين إلى العالم الجديد. ولكنهم سرعان ما انتشروا في طول أمريكا اللاتينية وعرضها، كما انتشروا إلى المستعمرات الإنكليزية في الجنوب، إذ جاؤوا كعبيد لتشغيل المناجم وتطهير الأراضي البكر وزراعة القطن والتبغ والرز والنيلة بالإضافة إلى العمل في مزارع السكر. وبالنتيجة انتشر الاسترقاق بمحاذاة طول الساحل الأمريكي بأكمله شمالاً وجنوباً من نهر سانت لورانس في الشمال إلى ريو دي لابلاتا في الجنوب. إن ب. د. كيرتن يقدر عدد العبيد المستوردين إلى العالم الجديد بين عام ١٤٥١ وعام ١٨٧٠ بالأرقام الواردة أدناه، علماً بأن الدراسات التالية تقدر أن العدد قد يرتفع بنسبة ٢٠٪، أو أن العدد الإجمالي قرابة ١٢ مليون نسمة (راجع الفصل الخامس، المقطع الثاني):

تقدير عدد العبيد المستوردين إلى العالم الجديد

١٨٧٠ — ١٤٥١

أمريكا الشمالية البريطانية.....	٣٩٩.٠٠٠
أمريكا الإسبانية.....	١.٥٥٢.١٠٠
جزر الكاريبي (البريطانية والفرنسية والهولندية والدانماركية).....	٣.٧٩٣.٢٠٠
البرازيل.....	٣.٦٤٦.٨٠٠
المجموع العام	٩.٣٩١.١٠٠

المرجع: ب. د. كيرتن «تجارة العبيد الأطلسية» (ماديسون: مطبعة جامعة ويسكونسين ١٩٦٩)، الصفحة ٢٦٨.

٥ — الاقتصاد المتخلف في أمريكا اللاتينية

وقفت أوربة الشمالية وأمريكا من المناجم والغياض، والمزارع في أمريكا اللاتينية موقف الحاسد وقادت الأرباح الهائلة أمريكا اللاتينية إلى منطقة تابعة من مناطق العالم الثالث. واعتمدت الصادرات الرئيسية لأمريكا الإسبانية على السبائك الفضية بين القرنين الخامس عشر والسابع عشر. ففي عام ١٥٩٤ شكلت السبائك ٩٥٦٪ من إجمالي الصادرات مقابل ٢٨٪ من الصباغ الأحمر (القرمز) و ١٢٪ من جلود الحيوانات و ٣٪ من النيلة. واعتبرت هذه السبائك كنزاً ثميناً لإسبانيا لرخص الأيدي العاملة الهندية، ولأن قيمتها في إسبانيا تعادل أربعة أضعاف في مستعمراتها. كما أنها لم تساهم في التطور الاقتصادي بدليل استقلال صناعة التعدين في أمريكا اللاتينية عن باقي فروع الاقتصاد الوطني. وحتى إسبانيا، لم تستفد إلا القليل لأن ٩٠٪ من السلع المصنعة والمصدرة إلى أمريكا اللاتينية معظمها من الصناعات الأوربية الشمالية المتقدمة على الصناعات الإسبانية، ولذلك عادت سبائك العالم الجديد تنصب في لندن أو أنتويرب بدلاً من مدريد.

انخفض مردود المناجم خلال القرن السابع عشر وتضاءلت الأهمية الاقتصادية للوحدات لأن سوقها الرئيسية اعتمدت على مجموعات التعدين. وأصبحت المزارع، التي تنتج كميات كبيرة من المحاصيل اللازمة للسوق الأوربية، أكثر القطاعات ديناميكية وإنتاجية في اقتصاد أمريكا اللاتينية. ولأول مرة في التاريخ أصبحت التجارة عبر الأطلسي، تجارة جملة بالمقارنة مع تجارة الجملة الأصلية، في شمال أوربة. ولقد كانت تجارة ثلاثية الاتجاه أو مثلية، مما عاد بالأرباح الطائلة على الوسطاء الأوربيين في رؤوس المثلث. فالمرحلة الأولى من الرحلة البحرية كانت تبدأ من ميناء أوربي إلى إفريقية بحمولة تتضمن الملح والأقمشة والأسلحة النارية، والمعدات والعقود وشراب الروم. وتجري مقايضة هذه السلع بالعبود الذين يباعون إلى أصحاب المزارع في العالم الجديد. وأما المرحلة الختامية فهي الإبحار باتجاه الوطن بحمولة مما تنتجه المزارع كالسكر ودبس السكر والتبغ والرز والقطن.

والمستفيدون التاريخيون من هذه التجارة المثلية كانوا الأوربيين الشماليين والأمريكيين السكسونيين الشماليين الذين ساهموا، كما أشرنا من قبل، وعلى نطاق واسع في كل المراحل الثلاث لهذا التبادل. ولاحظ المراقبون المعاصرون لتلك التجارة بكل وضوح الأسباب التي جعلت الشماليين يكسبون أكثر من الشركاء الآخرين. وأكد أحد الرجال الإنكليز في عام ١٧٤٩: "إن توظيف سفننا على نطاق واسع في أمريكا أوجد عدداً كبيراً من البحارة، ووفر المواد الأولية اللازمة لمصنعاتنا البريطانية، وهذا كله بفضل جهد الزوج.... فالتائج الطبيعية يقال عنها بكل إنصاف بأنها المعين الذي لا ينضب لثروة هذه الأمة وقوتها البحرية" (21).

هذا التصريح الذي يعتبر في تلك المرحلة تمثيلاً نموذجياً للواقع يكشف بوضوح عن أهم العوامل حسماً في ظهور اقتصاد السوق العالمي : ألا وهو حلقات الارتباط أو العلاقات الاقتصادية الأفقية ، مقابل العلاقات الاقتصادية العمودية . إن الأوروبيين الشماليين والأمريكيين السكسونيين الشماليين ، باعتبارهم يقومون بأدوار الوسيط لتوفير مختلف السلع والخدمات بما فيها المصنوعات والمنتجات الزراعية والأسماك والشحن ورأس المال والخبرة التقنية ، لم يكسبوا معظم الأرباح وحسب ولكنهم طوروا — الأمر الذي ينطوي على مغزى أكبر من سابقه — اقتصاديات ذات قواعد عريضة وكل اقتصاد منها مؤهل ليتطور ذاتياً (22) .

وهذه المقدرة ، تبين كيف أن جزءاً صغيراً من العالم اليوم يصبح عالمًا متطوراً ، بينما يبقى قسم آخر منه بمثابة العالم الثالث المتخلف ، وهي النتيجة المباشرة لحلقات الاتصال أو الروابط الأفقية التي ولدتها المساعي الاقتصادية المتعددة الوجوه ، التي مارسها الشماليون . وبينما كانت جزر الهند الغربية تصدر السكر ، أدرجت لائحة من لوائح القرن الثامن عشر التالية التي يجب على تلك الجزر استيرادها ومنها : السلع الصوفية والكتان والحرير والحديد والنحاس والأدوات النحاسية والجلد والزجاج والخزف الصيني والساعات الكبيرة والصغيرة والمجوهرات والصحن المزخرفة والأشرطة الفضية والذهبية والأدوية ... والبارود ... والقرميد والأصبغة والزيت والحبال وأواني السكر والمحقات والأطواق والشموع ... والأنابيب ... وأوراق التسلية والسيوف والمسدسات والعكازات ... والمجالح والبلاط والكتب ولعب الأطفال وأدوات التثبيت والسكاكين ومعدات بيرمنغهام والخردوات وكل أنواع المفروشات والأثاث المنزلي والأثاث الخارجية والموبيليا والمركبات الخفيفة والعربات الصغيرة والأواني النحاسية ، وباختصار الأشياء الاستهلاكية الضرورية للحياة ، وجميعها من صنع بريطاني . وتم استيراد هذه الأقلية الإنكليزية الصغيرة التي تحكم الجزر اقتصادياً وسياسياً . ومن أجل حاجات العبيد ، فقد يتم استيراد سلع خاصة بهم أمثال : ” الأقمشة الكتانية المربعة والمنسوجات الهولندية المخططة والأقمشة القطنية FUSTIAN وأكسية الذراعين والساقين الواقية من البرد ، والقبعات الخشنة والقلنسوات الصوفية والمناديل القطنية والحريرية والسكاكين وأمواس الحلاقة والحلي المعدنية والأزرار وغلايين التبغ وعدة صيد الأسماك والمرايا الصغيرة والخيطان والإبر والدبابيس وأدوات لا تعد ولا تحصى وكلها من منشأ أو صنع بريطاني “ (23) .

وليس من الغريب أن يعمد تاجر بريطاني ، س . بوسانكويث ، في عام ١٨٠٧ ، إلى تأكيد أهمية الأرباح التي كان يجنيها البهيطانيون من تجارتهم مع جزر الهند الغربية والتي تعد أعظم بكثير من تجارتهم مع الهند والصين : ” إن التجارة مع جزر الهند الغربية ليست تجارة مع أناس لا تقوم لديهم أية

صناعات وحسب، بل إنها تجارة داخلية وذلك لأن كلا الطرفين بريطانيان وكل الأرباح التي تتكدس، نتيجة لكل تلك الصفقات، تتركز في بريطانيا العظمى⁽²⁴⁾.

ولدى مقارنة اقتصاد أوربة الشمالية والمستعمرات الشمالية، والتميز بالقاعدة العريضة وبالنمو الذاتي، مع اقتصاد أمريكا اللاتينية — اقتصاد المزارع ذي المحصول الوحيد — فإننا نصل إلى السبب الذي يجعل الاقتصاد الثاني منهما يحتل منزلة اقتصاد عالم ثالث. فاقصاد المزارع في جوهر ذاته، اقتصاداً تابعاً وعاجزاً عن توليد حلقات الاتصال أو التطور الاقتصادي المتكامل، إذ لم يكن ينمو فيه سوى محصول وحيد — فرضته اعتبارات السعر في السوق الميتروبوليتانية أكثر مما تتطلبه حاجات الاقتصاد المحلي أو السكان المحليين. ففي غويانا البريطانية حُظِر على المواطنين زراعة غير قصب السكر العالي المربح وأجبروا على قطع الأشجار المثمرة التي زرعوها قبل حين، ومنعوا من اصطياد الأسماك في الأنهار والمياه الساحلية. هذه القيود أدت إلى زيادة مردود قصب السكر على حساب الضرورات الغذائية للمستوطنين وعلى حساب التطور الاقتصادي العام في مستعمراتهم.

ولم تطبق هذه القيود الاستبدادية في المستعمرات الشمالية التي كانت تخلو من المحاصيل العالية الأرباح كالسكر، مما ساعد على قيام المراقبة الدقيقة للاقتصاد. وفي الجنوب، سواء كان في أمريكا اللاتينية أو في جزر الهند الغربية البريطانية أو في المستعمرات الجنوبية؛ فالأمور تختلف جذرياً. ومن هنا تظهر أهمية الاستنتاج التالي للمؤرخ الاقتصادي الإنكليزي و. كاتينغهام:

”إن تطور المستعمرات الجنوبية (الولايات الجنوبية حالياً من الولايات المتحدة الأمريكية) وجزر الهند الغربية كان مبعثه تشجيع الأثرياء من الناس في إنكلترا، الذين وجهوا طاقات المزارعين لزراعة السلع ابتغاء التصدير. ولم يكن هؤلاء التجار يولون اهتمامهم وبشكل خاص لتلك التجمعات التي يجب أن تصل لمرحلة الاكتفاء الذاتي، بل كانوا يفضلون أن يدبر المزارعون ممتلكاتهم وعيونهم شاخصة نحو مستلزمات الأسواق الخارجية“⁽²⁵⁾.

ورغم التدابير الاستبدادية فلم تستطع اقتصادات المزارع التغلب على عدم المرونة والعجز عن التكيف للاستفادة من الموارد المحلية استفادة كاملة. فالاستثمارات الرئيسية الضخمة بقصد زراعة محصول وحيد معين وتصنيعه، جعلت انقلاب تلك الاقتصادات أو تنوعها أمراً عسيراً. ووجدت معامل السكر صعوبات بالغة في تكيفها لتصنيع الخضراوات، والسفن المصممة الأغراض، لنقل إنتاج معين من الصعب استخدامها لنقل منتوجات أخرى.

لقد كانت الزراعة الوحيدة تعني أيضاً البطالة، كما تعني أداء خالياً من الفاعلية في مواسم العمل. فلا جهد الأرقاء والأجراء كان جهداً رفيع الإنتاج، لأن حافز المكافأة لاستشارة الأداء أصبح

ضعيلاً . وفي النهاية أصبحت الزراعة الوحيدة تعني العجز عن استغلال الموارد الطبيعية والطاقات البشرية . لقد كانت شركات المزارع تشتري الأراضي الفائضة عن الاستخدام ، لأغراض مختلفة منها : ضمان مرونة المردود في حال ارتفاع الطلب ، ودوام استمرارية الأرض المزروعة ، ولصد المنافسين ، والمضاربة في احتمال زيادة أسعار الأرض في المستقبل ، وإحراز النفوذ السياسي المرهون بملكية الأرض في المجتمعات المستعمرة . ومهما كانت الأسباب فإن التقصير في استغلال الطاقات البشرية والموارد الطبيعية كان أمراً منافياً للمصالح المحلية ولكنه أفاد الشركة ودفع بمصالحها إلى الأوج .

هذه العوامل المختلفة توضح السبب الذي جعل المجتمعات المستعمرة قادرة على النمو الاقتصادي أو على زيادة مردود محصول بعينه ، ولكنها لم تكن قادرة على التطور الاقتصادي أو على دفع الاقتصاد المحلي خطوات على طريق التقدم الشامل ، إلى أن أصبحت مستقلة وقادرة على التوالد الذاتي . وعلى ضوء المنظور التاريخي ، فإن ذلك المتغير المستقل الذي أصاب بأفدح الخسائر ثروات جميع المستعمرات ، كان إتاحة الفرص أمام المراكز الأم لاستغلال الطاقات البشرية والموارد الطبيعية . فكلما كبرت تلك الفرصة كبر معها الاستغلال ، والنمو الاقتصادي كشيء مناقض للتطور . ولذلك ليس من قبيل المصادفة في شيء أن تلك المستعمرات ، التي كانت أكثر مستعمرات العالم الجديد عطاء للربح في الماضي ، هي الآن أكثر أعضاء دول العالم الثالث تخلفاً (جزر الهند الغربية والجناح الشمالي الشرقي من البرازيل) . وتلك المستعمرات التي كانت أقلها عطاء للربح قد أصبحت الآن قائدة العالم المتطور (كندا والولايات المتحدة) .

الفصل الخامس

إفريقية : منطقة على التخوم

لو أن مواطناً من تمبوكتو زار أوكسفورد في القرن الرابع عشر لشعر وكأنه في بلده، رغم الاختلاف في المناخين الفكرين الإسلامي والمسيحي . ولو زارها في القرن السادس عشر لوجد عدة نقاط مشتركة بين جامعتي المدينتين . وبحلول القرن التاسع عشر تتسع الهوة وتزداد عمقاً بينهما

توماس هودجكين

TOMAS HODGKIN

اتهم الأوربيون إفريقية في العصور الحديثة بالتوحش وسفك الدماء والتأخر . ولم يكن هذا الاتهام إلا محاولة أوربية لتوفير الأساس المنطقي، شعورياً أو لاشعورياً، ولتبرير الاسترقاق للملايين الإفريقيين، وتنفيذ المشروع التبشيري لتنصير البرابرة الملحدون وتمدينهم، وتقسيم إفريقية إلى عشرات المستعمرات، واستغلال للطاقات البشرية والموارد الطبيعية فيها . ولكن العبارة التي كتبها مؤرخ بريطاني معاصر والمبينة أعلاه، تفضح زيف هذه المدرسة الفكرية، مدرسة «أنهار الدماء وجبال الجماجم» .

وظلت إفريقية قبل ظهور البرتغاليين مسيرة مختلف قارات العالم القديم، الأمر الذي يفسر جزئياً سبب بقاء الأوربيين بعيداً عن إفريقية لزمناً طويلاً بعد اكتشافهم واستعمارهم أمريكا الشمالية والجنوبية . ولما وصلت الحرب الأهلية في الولايات المتحدة إلى نهايتها عام ١٨٦٥، لم يكن معروفاً من إفريقية إلا الشريط الساحلي وبعض المناطق المنعزلة في أعماقها . وبحلول عام ١٩٠٠ بقي ما يقارب ربع

أعماق إفريقية بمجزل عن الاكتشاف ، وكما يشير عنوان هذا الفصل ، فإن الأمور وصلت إفريقية لتكون منطقة تابعة ومنطقة على التخوم خاضعة لمصالح الغرب الرأسمالي الصاعد .

ويثير الواقع سؤالين أساسيين يحاول الإجابة عليهما في هذا الفصل وهما : لماذا واكب التطور في إفريقية تطور بقية القارات حتى القرن الخامس عشر ؟ ولماذا انحدرت إفريقية إلى مرتبة التبعية والتخوم بعد ظهور الأوربيين ؟

١ — إفريقية في المرحلة السابقة لظهور البرتغاليين

نجح الأفارقة وبسبب طبيعة بلادهم الجغرافية في استبقاء الأوربيين بنجانهم زمناً طويلاً . فالمناخ الحار والرطب للمناطق الساحلية المنخفضة ، جلب أمراضاً مدارية فتكت بالأوربيين لغاية نجاح الطب في إيجاد الدواء الملائم للأوبئة المدارية في القرن التاسع عشر . ومع ذلك ظلوا يعانون الخسائر الفادحة فداحة خسائر الهنود الأمريكيين تقريباً لدى أول احتكاك لهم بالأوربيين . لقد تواجد فيها البعوض ناقل الملاريا والحمى الصفراء وحمى البول الأسود وداء الفيال ، كما وجدت فيها الأوبئة ذات المنشأ المائي ، مثل الدود الحيطي الغيني والبلهارسيا . وساهمت حشرات القمل والبراغيث في نقل الأمراض المعدية ، كالطاعون الدبلي والحمى الراجعة وترعرت هذه الأوبئة في المناطق الساحلية الإفريقية التي دخلها الأوربيون . ففي عام ١٨٠٥ أوفدت الجمعية البريطانية الإفريقية طبيباً اسكتلندياً ، يدعى الدكتور مانغو بارك ، لاستكشاف نهر النيجر ، فمات معظم أعضاء البعثة تقريباً خلال رحلتهم البرية الشاقة قبل أن يصلوا النهر . وسرد الدكتور بارك قائلاً : ” يؤسفني القول أن خمسة أفراد فقط هم أحياء الآن من تلك البعثة التي غادرت غامبيا وعددهم خمسة وأربعون أوربياً من الأصحاء . وأما أولئك الأحياء الخمسة فهم ثلاثة جنود (وأحدهم أصيب بالجنون) والملازم الأول مارتن وأنا وسيموت جميع الأوربيين الذين برفقتي ، إذا لم يحالفني النجاح في رحلتي (وهو العنور على مصب النهر) وسأموت أنا على نهر النيجر “^(١) . وبالفعل مات بارك على نهر النيجر ومعه ابنه البالغ من العمر ثمانية عشر عاماً خلال بحثه عن أبيه .

بقيت إفريقية محصنة وصعبة المنال بشكل استثنائي ، فسواحلها خالية من التعاريج (الرؤوس والخلجان) ، ولا يوجد بحار داخلية . واعتبرت كلها أقصر من ساحل أوربة مع أن مساحة إفريقية تساوي ثلاثة أضعاف مساحة أوربة . وإن انعدام البحار الداخلية فيها كالتوسط أو الأسود أو البلطيق يعني أن برّها العميق ليس مفتوحاً أمام العالم الخارجي . وتحصنت إفريقية أيضاً بحاجز الصحراء الكبرى في الشمال والمرتفعات الرملية على امتداد آلاف الأميال والمنتشرة حذاء الساحلين

الشرقي والغربي . ولو تم التغلب على هذه العقبات تبقى عقبة أخرى — ألا وهي سرعة جريان مياه الأنهار والشلالات ، مما كان يعوق الملاحة النهرية من المناطق الساحلية إلى النجود الداخلية .

يضاف عامل آخر إلى مناطق إفريقية أحبط محاولة الأوربيين الاندفاع إلى الأعماق هو قلة مصادر الثروة في أعماق إفريقية بالمقارنة مع ذهب وفضة الأمريكيتين أو بالمقارنة مع توابل جزر الهند الشرقية . ورغم كل ماتقدم ، فإن إفريقية قدمت سلعة ثمينة لصالح اقتصاد السوق الجديد وهي العبيد لتشغيل مزارع العالم الجديد ، بيد أن الحصول على العبيد لم يستلزم التوغل في أعماق البر مادام النحاسون الإفريقيون ، يعارضون أي تغلغل أوربي ، كانوا على استعداد للإتيان بهم ، فكانوا على استعداد لإحضار العبيد للساحل والحصول على أرباح عالية .

ساهم الشعب الإفريقي ، ومعه الطبيعة الجغرافية ، في إبقاء الأوربيين خارج إفريقية ، فمن كان هذا الشعب الإفريقي ؟ لم يكن شعب إفريقية كله من نموذج واحد . فالتناقض بين أقزام الكونغو PYGMIES وبين ماساي MASAI كينيا أوضح مما هو بين صقلي وسويدي . فأصول وانتشار تلك الشعوب الإفريقية العديدة لا يزال سراً من الأسرار الكبيرة . إن هذا التصنيف الذي لم يصادف اعتراضاً في المرحلة الراهنة ، يميّز بين أربعة شعوب أساسية :

- ١ — البوشمان BUSHMEN ويتحدثون لغة الكويسان .
- ٢ — الأقزام ولغتهم الأصلية لا تزال مجهولة لأنهم اقتبسوا لغات أحدث غزاتهم .
- ٣ — الزوج يتكلمون لغة النيجر / الكونغو .
- ٤ — القوقازيون CAUCASOIDS يعرفون أيضاً بأسماء الكاسبين ، والكوشايت ، والهامايتس ، ويتكلمون اللغة الآفرو / آسيوية (2) .

تميزت الشعوب الإفريقية عن الهنود الأمريكيين بميزة جوهرية وهي زيادة قربهم من الشعوب والحضارات الأوربية والآسيوية وزيادة الفرصة المتاحة لهم للتفاعل مع تلك الشعوب والحضارات . وأعطى هذا التفاعل منذ بداية التاريخ الإنساني منافع عديدة للإفريقيين . ومن أهم تلك المنافع : مناعتهم ضد الأوبئة الأوربية التي فتكت بالهنود الأمريكيين (راجع الفصل الرابع ، المقطع الثاني) ، بينما تعرض الأوربيون للأذى في إفريقية بيولوجياً . وكتب أحد المؤرخين البرتغاليين في القرن السادس عشر : ” يبدو أن الله ، جزانا على آثامنا ولحكمة خفية من حكمه ، وضع على مداخل إثيوبيا العظيمة التي نبحر جوارها ملاكاً حارساً يستل سيفاً متوهجاً ، لينعنا من التغلغل إلى أعماق هذا الفردوس “ (3) .

وفُرت الصلات القوية للأفارقة مع شبه الجزيرة الأوربية / الآسيوية منافع انتشار التكنولوجيا

وفنون الزراعة واستخدام الحديد . واختلف علماء الآثار نحو المسألة الأساسية التي تتمثل بالتطور الذاتي — أي اختلفوا على ما تم اقتباسه من خارج الوطن وما نشأ داخل الوطن ، واعتقد بعضهم أن الزراعة انتقلت من غربي آسيا إلى وادي النيل ، ثم إلى غربي إفريقية ، في حين اعتقد البعض الآخر أن غربي إفريقية كان أحد المهدود الأربعة العالمية للزراعة ، والثلاثة الباقية كانت جنوبي غربي آسيا والشرق الأوسط وأمريكا الوسطى . ووجد في غربي إفريقية بعض أنواع الحبوب المقاومة للجفاف والصالحة للتدجين أمثال السرعوم والدخن والرز الجاف المعروف باسم ORYZA GLABERRIMA .

وعن استخدام الحديد ، يعتقد بعض علماء الآثار أن الحديد انتقل من قرطاجة ومن مملكة كوش في النيل الأعلى ، بينما يعتقد فريق آخر منهم أن التجمعات البشرية التي قامت في غربي إفريقية تعلمت صهر الحديد من خلال اكتشافها المستقل . وأن حقيقة الانتشار والتطور المستقل يعتمد على موقع ذلك الشعب المقصود ، قريباً من طريق الانتشار الأوربية / الآسيوية أو بعيداً عنها .

ومهما كانت الأسباب فإن اقتباس بعض النباتات من الخارج أمر ليس موضع سؤال أبداً — كالقمح والشعير من الشرق الأوسط ، والموز واليام الآسيوي (نوع من البطاطا الحلوة) والقلقاس TAROS من جنوبي شرق آسيا . وأتاحت المجموعة الثانية انتشار الزراعة إلى المناطق الرطبة في إفريقية الاستوائية . وجاءت من الخارج أيضاً أنواع من القطعان ، مثل الدرياني ZEBU ؛ أي البقر ذي القرون القصيرة والحدبات على الغارب ، لتكون أحد مصادر البروتين والقوة ، مما كان يفتقر إليه الهنود الأمريكيون .

وبفضل الأدوات الحديدية الجديدة والنباتات المهجنة ، تمكّن الأفارقة من استغلال معظم مواردهم الطبيعية بشكل أفضل . وأن الشعوب التي استعملت الأدوات والنباتات بكفاءة عالية وتمتعت بميزة كبرى على جيرانها كان باستطاعتها التوسع على حسابهم . وهذا ما يفسر الانتشار السريع لمجموعة زنجية طاغية ذات لغة واحدة في معظم المناطق الإفريقية المجاورة للصحراء الكبرى ، وهي جماعة البانتو . لقد انطلقت هذه الجماعة من مناطق مجهولة وانتشرت في اتجاهات مختلفة لتستوعب أو تطرد بعيداً جماعات الأقزام والهوتنتوت والبوشمان . ولدى ظهور الأوربيين في إفريقية أصبحت هذه الجماعة الزنجية التي تتحدث لغة البانتو ، جماعة سائدة في إفريقية وتقاسمت القارة مناصفة مع القوقازيين والبوشمان والأقزام .

استفاد الأفارقة من الانتشار الحضاري والتكنولوجي على حد سواء . فكان أول تأثيرهم بحضارة العرب المسلمين ، الذين اكتسحوا شمالي إفريقية كله في القرن السابع الميلادي ووسعوا نفوذهم وتجارتهم بمحاذاة الساحل الشرقي . وضمن القواعد الساحلية نشر العرب تأثيرهم العميق

على الشعوب الإفريقية بشكل واسع النطاق . ولما كان العرب يستعملون الجمل أكثر من الرومان ، فقد تمكنوا بواسطته من توسيع التجارة عبر الصحراء الكبرى ، يحملون الملح والقماش والعقود إلى إفريقيا الغربية ويعودون بالذهب والعاج والرقيق إلى ساحل إفريقيا الشمالية ، وهكذا يجد الذهب سبيله إلى أوربة العصور الوسطى ، مما مكن الأوربيين أن يدفعوا بالذهب قيمة مستورداتهم من آسيا من توابل وحرير . لقد نشأت ثلاث طرق رئيسية عبر الصحراء الكبرى : غربية تبدأ من مراكش مروراً بالمنعطف الشمالي للنيجر وإلى المنطقة الواقعة في غربه ، ووسطى من تونس إلى المنطقة الواقعة بين النيجر وبحيرة التشاد ، وشرقية من طرابلس إلى منطقة بحيرة التشاد .

وعلى الساحل الشرقي تاجر العرب مع الأفارقة المقيمين في الداخل بالعاج والذهب والرقيق ، ثم بالحديد الخام . لقد كان الحديد يشحن بجرأاً إلى الهند ، حيث تجري عملية تحويله إلى فولاذ لي شحن من جديد إلى فارس وآسيا الصغرى لتصنع منه السيوف الدمشقية . ومقابل هذه السلع الإفريقية كان يتم استيراد القماش الصيني والهندي ، والخزف الصيني .

أدت هذه الصلات التجارية إلى تغلغل حضاري إسلامي ، فانتشر الإسلام بمحاذاة الساحل حتى وصل إلى زنجبار وتجاوزها بشكل متقطع ، كما انتشر من ساحل المتوسط جنوباً عبر الصحراء الكبرى إلى السودان . وعلاوة على الدين تأثرت مظاهر الحياة الخارجية ، بما فيها الأسماء والألبسة والتجهيزات المنزلية وأساليب الفن المعماري والاحتفالات . واهتمت المدارس الدينية بالتعليم وصار بمقدور المتعلمين متابعة دراساتهم العليا في مختلف الجامعات السودانية وفي فاس وتونس والقاهرة .

لقد عزز اعتناق الإسلام التلاحم السياسي بين الممالك السودانية التي كان حكامها تقليدياً لا يعترفون إلا بروابط القرابة أو العشائرية ولا يتحالفون إلا مع وحدات منحدرة ، من جد مؤسس عظيم . ولكن عندما توسعت هذه الممالك وتحولت إلى امبراطوريات عظمى اتضح أن علاقة القرابة لم تعد وافية بالغرض كأساس للمنظمة الامبراطورية . وكلما توسعت إحدى الامبراطوريات ازداد عدد الرعايا الذين يجدون في الامبراطور إنساناً غريباً عنهم ، وأصبح الاعتماد على الزعماء المحليين كتوابع مخلصين أمراً غير مقبول ، لقيادة شعوبهم الخاصة . وساعد الإسلام في حل هذه المعضلة القانونية من خلال تعزيز الإدارة الامبراطورية . فالمدارس والمعاهد الإسلامية كانت تصدر طبقة من الناس المتعلمين الذين كان بمقدورهم تنظيم بيروقراطية امبراطورية فعالة . ولم يكن هؤلاء الناس يخضعون لأواصر القرنى لأن مصالحهم الخاصة ترتبط بالسلطة الامبراطورية ولذلك كانوا مؤهلين بشكل طبيعي للاعتماد عليهم لخدمة تلك السلطة بكل أمانة . ولكن الإسلام لم يكن شرطاً ضرورياً لبناء الدولة ، كما دلت على ذلك الحقيقة المتمثلة بتطور امبراطورية غانا وبداية انحطاطها قبل أن

يمكن الإسلام من تثبيت أقدامه هناك . كما أن سكان إفريقيا الغربية من جماعات اليوروبا والإيدو ، قد أقاموا منظمة للدولة على الرغم من أنهم كانوا بعيدين عن تأثيرات التجارة عبر الصحراء الكبرى .

إن ذلك المركب الذي نجم عن التقدم في ميداني الزراعة والمعادن ومارافقه من نمو في الإنتاجية الاقتصادية وازدهار التجارة ، فيما بين الأقاليم والحافز الذي وفره الإسلام ، هو الذي يفسر عملية بناء الدولة ، تلك العملية التي بدأت منذ القرن الثامن فصاعداً . ولكن المركب الدقيق الذي أدى إلى بناء الدولة كان يختلف من إقليم إلى آخر . ولذلك ليس من العجيب أن تكون أعقد البنى السياسية قد ظهرت في السودان ، حيث تطورت فيه التجارة ذات المسافات البعيدة تطوراً كبيراً . ولهذا ظهرت في تلك المنطقة ثلاث إمبراطوريات عظيمة : غانا (٧٠٠ - ١٢٠٠) ومالي (١٢٠٠ - ١٥٠٠) وسونغاي (١٣٥٠ - ١٦٠٠) . لقد كانت إمبراطورية سونغاي تنتشر على مدى ألف وخمسمائة ميل ، ممتدة من الأطلسي إلى أعماق الداخل ، وعلى هذه الرقعة الكبيرة كان يُنَاط حكم القانون والنظام الإداري العام بمجموعة مختلفة من المواطنين .

ولقد كان مستوى التطور العام يختلف من منطقة إلى أخرى في المناطق الإفريقية المجاورة للصحراء الكبرى والسبب يعود ، إلى حد كبير ، للتقسيم الفئوي الواضح في إفريقية . فالثم المتسع كان مستحيلاً بسبب العوائق الطبيعية التي تعوق الاتصال والحركة بين هذه المساحات الشاسعة ، علاوة على الغابات المطيرة والصحارى . فالوحدات السياسية كانت تشتمل على تجمعات قروية معزولة لا تعترف إلا بالزعامات المحلية والإمبراطوريات العظيمة في السودان . وفي المجال الاقتصادي : كانت جماعات البوشمان والهوتنتوت والأقزام الجامعين للطعام ، تمارس التجارة بين الأقاليم والتجارة العالمية وتستخدم النقود المولفة من القطع المعدنية والذهبية والنحاسية بالإضافة إلى الملح وأصداف المحار .

أول احتكاك أقامه الرواد البرتغاليون كان مع الشعوب المتطورة جداً في غربي إفريقية . ومن الطبيعي أن تبدأ خطوتهم الأولى هنا بسبب وجود كثافة بشرية وتطور اقتصادي معقول وتجارة رابحة . وبفضل الموز والبطاطا الحلوة YAM ، ظهر نشاط اقتصادي قوي ليس في منطقة السودان فقط ، بل في منطقة الغابات إلى الجنوب والمعروفة باسم غينيا . فالزراعة المزدهرة عززت وجود كثافة سكانية نسبية وتجارة نشطة . وتعامل البرتغاليون في هاتين المنطقتين مع شعب ذي خلفية مصقولة وبدون خوف أو ذهول . وتبقى الوقائع صحيحة عندما نتحدث عن سكان الغابات ، الذين لم يتصلوا بالعرب ، قد أصابهم الدهول لدى رؤيتهم البشرة البيضاء للأوروبيين وسماعهم أصوات الطلقات النارية وآمنوا أن هؤلاء القادمين قد ولدوا من البحر الذي كان يجلبه سكان الساحل إجلالاً كبيراً .

وقد حذّر أحد الوسطاء التجاريين الهولنديين في ساحل الذهب، مستخدميه عام ١٧٠٠ قائلاً: "إن عدد الناس الذين يعتقدون في أوربة بأن مناجم الذهب تحت سطوتنا ليس بقليل، كما يعتقدون بأننا... لا نفعل شيئاً أكثر من إصدار الأوامر لعبيدنا بالعمل في هذه المناجم: مع أنكم تعلمون أن لا سبيل لنا لهذه الكنوز"^(٤). ولكن موظفاً بريطانياً واحداً استطاع في عام ١٧٩٥ أن يحدد أسباب "عدم قدرة الأوربيين من بلوغ تلك الكنوز". لقد نشأ التحذير من مستوطني السواحل البحرية بعدم السماح للناس البيض بالسفر عبر بلادهم، ولم ينشأ من خطر صعوبة الدخول في أعماق إفريقية. وتخوف الوسطاء من هذا التحذير "لأنخفاض فوائد تجارتهم مع أوربة وانتقالهم إلى جيرانهم"، أو لخوفهم من أن تصبح "الممالك الداخلية، بعد حصولها على الأسلحة، منافساً خطيراً للمواقع البحرية"^(٥).

ويتضح من الأحداث الغابرة أن التجارة عبر الصحراء الكبرى قد عادت بالنفع على كل الأطراف التي شاركت بها — الإفريقيين في الجنوب والعرب في الشمال والأوربيين الجنوبيين عبر المتوسط. والشيء نفسه يقال عن تجارة إفريقية الشرقية التي يديرها الوسطاء العرب الساحليون ضمن المحيط الهندي. وقد انطوت هذه العمليات التجارية على أهمية خاصة بالنسبة للمناطق الإفريقية المتاخمة للصحراء الكبرى لبدائية التقنيات الزراعية والحرفية المحلية. فلم تكن تلك المناطق قد عرفت المحراث أو الدولاب، كما أن السكان النادرين إلى حد ما كان باستطاعتهم تلبية حاجاتهم دون بذل المزيد من الجهود لتلك الأرض الوفيرة على الرغم من عدم خصوبتها الكبيرة. وأما التجارة الخارجية، فتميزت عن المقايضة المحلية، ولعبت دوراً هاماً بالنسبة لحفز الإنتاج وتراكم الفائض لأغراض التبادل، ولتعزيز التمرکز السياسي، لأنها كانت تزود الحكام المحليين بالأسلحة والخيول والقضبان الحديدية والنحاسية. ففي مرحلة ما قبل البرتغاليين شارك الإفريقيون في تجارة المسافات البعيدة مشاركة الند للند واستغلوها لتأمين احتياجاتهم. وتؤكد الروايات العربية المعاصرة لتلك المرحلة، طابع المساواة في تلك التجارة واستقلال الشركاء الأفارقة. كل ذلك تبدل تبدلاً جذرياً بالظهور المشؤوم للبرتغاليين على الساحل الغربي من إفريقية في منتصف القرن الخامس عشر، وهذا الظهور مثّل خطوة أخرى في الانتقال التاريخي الذي انتقله المركز الاقتصادي الأوربي من المتوسط إلى المحيط الأطلسي. ومن نتائجه تقليص الطريق التجاري العريق عبر الصحراء الكبرى، والطريق الذي يمر من مصر والبحر الأحمر إلى الهند وإلى جزر التوابل. وبذلك بدأ عصر جديد في العلاقات التجارية الدولية — عصر أصبح فيه استقلال الشركاء كافة أمراً مستحيلاً. لقد كان هذا العصر عصر الرأسمالية التجارية الغربية، والعصر الذي استهلت فيه أوربة الشمالية الغربية التجارة العالمية وهيمنت عليها واستثمرتها لأغراضها الخاصة. وأما الثمن فلم يدفعه الأفغان في أوربة الشرقية والهنود في

العالم الجديد وحسب ، وإنما دفعته أيضاً دويلات المدائن الإيطالية في المتوسط والعرب في الشرق الأوسط والأفارقة القاطنون جنوبي الصحراء الكبرى .

٢ — تجارة الرقيق والاقتصاد الأطلسي

إن السبب الأساسي الكامن خلف الانتقال الاقتصادي التاريخي من المتوسط إلى الأطلسي هو النضج التكنولوجي المبكر ، الذي بلغه المجتمع الأوربي الغربي خلال العصور الوسطى . لقد شاهدنا الانتصارات التي حدثت في ميدان المهنة الأولى ، مهنة الزراعة ، وتطبيق الطاقة المائية والهوائية في عدد كبير من الميادين الإنتاجية ، والتقدم في بناء السفن والملاحة والمدفعية البحرية . فهذه المنجزات التكنولوجية حفزت التقدم الاقتصادي والديموغرافي على نحو موازها . وإن الاعتماد الدائم على الجماهير الفلاحية أدى إلى تهجير الأيدي العاملة ، التي أصبحت لقمة سائغة للتجارة والحرف اليدوية ، مما أتاح ظهور الرأسمالية التي هي نظام اجتماعي توسعي بشكل كامل ، نظام تجارة الجملة بالضرورات .

لم تتعرض إفريقية لمثل هذه الدينامية الاجتماعية التي حولت شكل الغرب وبقي الفلاحون الإفريقيون يحافظون على أراضيهم المشاعية وعلى نمطهم التقليدي في الزراعة . وبقيت الحرف اليدوية الإفريقية بعيدة عن الثورة التكنولوجية ومبتكراتها ومصادر الطاقة الجديدة . وهذا الواقع لا يعني أن إفريقية كانت خالية من « الصناعات » . فإذا أخذنا كلمة الصناعات بمعناها الحرفي من أنها تعني تلك الأشياء المصنوعة يدوياً ؛ فإن إفريقية بهذا المعنى مليئة بالحرف اليدوية التي أنتجت فضلاً عن الأشياء الفنية والمفيدة والمصنوعة يدوياً .

فالجلد المراكشي الأحمر المشهور كان يدبغه ويصبغه الحرفيون المهرة من قبيلتي الهوسا والمادينغا في شمال نيجيريا ومالي . وفي مملكة الكونغو وجد أوائل البرتغاليين أنثواباً محلية مصنوعة من خيوط لحاء الأشجار وسعف النخيل ، ولقد كانت تلك الأنثواب ناعمة نعومة المخمل . ومثلها الأنثواب القطنية المصنوعة على شاطئ غينيا كانت أقوى من الأنثواب المستوردة من مانشستر . وأما التحف البرونزية لمدينتي إيفي وبينين التي صُنعت تمجيداً للزعماء والملوك ، فإنها احتلت مراكزها الخاصة كإبداعات فنية جنباً إلى جنب مع إنتاج أية حضارة أخرى .

بقيت كل هذه الأشياء تصنع يدوياً . فلا مبتكرات ميكانيكية تضاهي مبتكرات أوربة ، ولا أية مصادر للطاقة خلاف الطاقة البشرية باستثناء بعض المناطق القليلة كإثيوبيا ووادي النيل . إن وفرة الأرض والتنظيم الاجتماعي المشاعي لم يولدا أية ضغوط اجتماعية أو حوافز لقيام المبتكرات

التكنولوجية ابتغاء زيادة الإنتاج . كما أن انتشار ذباب النسي نسي في مناطق واسعة من إفريقية جعل استمرار حياة حيوانات الجر أمراً مستحيلاً ، مما منع استخدام الدولار للحرثة والنقل . ولذلك لم يكن في إفريقية شيء مماثل الرأسمالية التجارية التوسعية التي قامت في شمال غرب أوربة . وهو السبب الذي أجبر الأوربيين على الرحيل من إفريقية وليس الإفريقيون أجبروهم على ذلك ، والأوربيون استغلوا طاقات إفريقية البشرية ومواردها الطبيعية تلبية لحاجاتهم وليس العكس .

وفي عام ١٤٤٢ ؛ أي قبل قيام كولومبوس برحلته عبر الأطلسي بنصف قرن ، غامر ضابط برتغالي شاب نزولاً في الأطلسي باتجاه الجنوب صدفة إلى أن وصل الطرف الجنوبي لمراكش المعاصرة . فعاد باثني عشر عبداً ممن أسرههم بغارات همجية على الساحل ، وقدم هؤلاء العبيد إلى الأمير هنري الذي سارع بدوره بإيفاد بعثة إلى البابا للإفصاح عن مخططاته الرامية إلى القيام بمزيد من الغارات ، بل ومزيد من الفتوحات . فرحب قداسه بهذا الصليبي الجديد ومنح " كل أولئك الذين سوف يشاركون في الحرب المذكورة الغفران عن جميع الآثام التي اقترفوها " (٦) . فاستجاب البرتغاليون لهذا التشجيع بحماسة متناهية ولا سيما حين اكتشفوا عظمة الغنائم المحتملة . وهكذا بدأت تلك التجارة المشبوهة ، التي كلفت بالنتيجة خمسين مليون ضحية تقريباً ، في تأمين اليد العاملة الضرورية للنظام العالمي الرأسمالي الناشئ ، وفي تحويل القارة الإفريقية إلى عنصر مهمل في تركيبة ذلك النظام وليس إلى عنصر جوهري .

وبقي الهدف الأساسي لقادة البحر البرتغاليين من نشر قلوبهم والإبحار بمحاذاة الساحل الإفريقي استنزاف الذهب ، الذي كان يشحن طيلة قرون عديدة عبر الصحراء الكبرى . واستبدل البرتغاليون عن هذه التجارة العريقة من الأسرى المسلمين بعد احتلالهم جبل سبته مقابل جبل طارق في عام ١٤١٥ . ولذلك أرسل الأمير هنري الحملات باتجاه الجنوب ليحول تدفق الذهب شمالاً من الطريق الصحراوية القديمة إلى طريق بحرية جديدة ، تخضع لسيطرة البرتغاليين . وقبل أن يعثر البرتغاليون على الذهب اكتشفوا مصدراً آخر من مصادر الربح في العبيد الإفريقيين الذين أسروهم بغاراتهم على الساحل .

لقد استدعى الحصول على هؤلاء العبيد للخدمة البيئية وللعمل في الحقول في جنوبي اسبانيا والبرتغال في المناطق التي تم استرجاعها حديثاً من المراكشيين . وفي الجزر الأطلسية ولا سيما في ماديرا ، حيث نقص الأيدي العاملة والمعمرين الذين ينتقلون من زراعة القمح إلى زراعة قصب السكر الذي كان يدر الأرباح الهائلة .

وتلبية لهذه الحاجة تحول البرتغاليون من اقتناص العبيد إلى الإتجار بالعبيد مع الوسطاء

الإفريقيين . فبدأوا يحرقون بحمولة من الأقمشة والخيول ويعودون بالعبيد والذهب والفلفل المنبه MALAQUETTE PEPPER . وتزايد عدد الأرقاء المستوردين حتى بلغ ثلاثة آلاف وخمسمائة نسمة سنوياً ، وهذا الرقم يمثل الحد الأعلى . ولما بلغ سوق الرقيق في إيبيريا حد الإشباع وانخفض الطلب عليهم في أوربة ، تكشف حقيقة هذه التجارة على أنها تشبه في جوهرها التجارة التي ظلت رائجة عدة قرون في حوض المتوسط ، وتشكل جزءاً حيوياً منها . وتعاملت تجارة الرقيق دائماً بنسب مئوية متواضعة ، وبدت بعيدة عن الطابع العنصري باعتبارها تشتمل على عبيد أوروبيين من سواحل الأديرياتيك والبحر الأسود ، ومن عرب الشرق الأوسط ومن الزنوج الإفريقيين . وخضعت تجارة العبيد المتوسطية التقليدية هذه في القرن السادس عشر إلى تحول كمي وعنصري مشؤوم ، عندما أصبح الغرض من التجارة بهم عبر الأطلسي هو تأمين الطلبات الملحة لمزارع العالم الجديد .

وصلت طلائع العبيد الأفارقة إلى جزر الهند الغربية في زمن قديم يعود إلى عام ١٥٠١ ؛ أي بعد تسع سنوات فقط على أول رحلة قام بها كولومبوس . وتم شحنهم بشكل غير مباشر عن طريق اسبانيا والجزر الأطلسية وفي عام ١٥١٨ بدأوا يصلون مباشرة من الساحل الغربي . وارتفعت أرباح تجارة العبيد إلى حد مذهل بسبب إقامة مزارع السكر ، أولاً في جزر الهند الغربية ومن ثم على البر الأمريكي ، ونتيجة ارتفاع الطلب عليهم ، بدأ العرش الإسباني يبيع الإجازات ASIENTOS للحصول على العبيد من إفريقية وبيعهم في أمريكا . وفي عام ١٥٩٢ دفع شخص يدعى غومز رينال قرابة مليون دوقية ، مقابل منحه إجازة تسمح له شحن ٤٥٠ من العبيد كل عام ولمدة تسعة سنوات ، أي مقابل عدد إجمالي يبلغ ٣٨,٢٥٠ من العبيد . وإن المرباح الخيالية أغرت بعض المغامرين الأجانب أمثال جون هوكنز (من مدينة بليموث) الذي لجأ لاستعمال القوة المسلحة ليحصل على موطن قدم فيما كان يُعتبر قانونياً سلعة احتكارية اسبانية . وهكذا أصبح الساحل الإفريقي الغربي يضم أربعين قلعة أوربية استخدمت للدفاع ضد المغامرين من التجار وإلياء العبيد أثناء فترة انتظار شحنهم عبر الأطلسي . وكان يؤق بالعدد الضئيل من العبيد من إفريقية الشرقية ، بينما أخذت الغالبية العظمى منهم من إفريقية الغربية من ساحل يبلغ طوله ثلاثة آلاف ميل بين السنغال وأنغولا ، ومن منطقة تمتد إلى داخل البر الإفريقي مسافة عدة مئات من الأميال ، وقلما كانت الجماعات الساحلية من بين تلك الأغلبية .

وتنوعت مصادر تموين التجارة الإفريقية . فشركة الهند الشرقية كانت تؤمن الأصداف والكهرمان وتشكيلة من البضائع القطنية . وبلغ أخرى تتضمن الملابس الكتانية الإيرلندية والودك الإيرلندي ، والأقمشة القطنية الرقيقة الألمانية ، والحديد السويدي والعقود البندقية والبراندي الفرنسي والروم الجامايكي والتبغ الفرجيني . ومن إنكلترا كانت تأتي بالملابس الصوفية والأسلحة النارية والبارود

والنحاس والأواني النحاسية والمشروبات الروحية . ففي عام ١٧٨٧ مثلاً بلغت صادرات ليفربول إلى إفريقية نسبة ٣٦٪ معظمها من السلع الأجنبية وكان ثلثا تلك النسبة عبارة عن سلع ذات منشأ هندي شرقي .

رحب الحكام الساحليون الإفريقيون بالنحاسيين الأوربيين الذين وفّروا لهم الفرص الاقتصادية . فقد استأجر هؤلاء الحكام الأراضي لبناء المراكز التجارية عليها وكان يجري تحصينها ضد هجمات الأوربيين الآخرين وليس ضد هجمات الملاكين الإفريقيين . وكان النحاسون البيض والملاكون العقاريون يعتمدون على بعضهم ويتعاونون من أجل منفعتهم المشتركة . وقدّم الملاكون الحماية لأجرائهم الذين يعملون كوسطاء في تجارتهم واستبعدوا عنها الجماعات الداخلية . وبغية الإشراف على هذه التجارة كان الأوربيون يقدمون السلع للعملاء التجاريين الموجودين تحت هيمنة الملاكين العقاريين . ويقوم هؤلاء العملاء بأخذ السلع إلى قلب البلاد ويعودون بالعبود أو بغيرهم من المنتجات الأخرى . وعندما يقصر العملاء في أداء واجباتهم كان الملاكون العقاريون يسددون الدين ويعرضون على أنفسهم بيع عائلات المقصرين أو جيرانهم .

إن تعاون النحاسيين البيض والحكام السود ساعدهم في بسط نفوذهم على معظم الساحل الإفريقي الغربي . فقد كان الحكام الساحليون ، في مهمة استبعاد المتطفلين الأوربيين الذين من المحتمل أن ينافسهم في دورهم المربح كوسطاء في تجارة الرقيق ، وهذا مادفع حكام النيجر في استبعاد الدخلاء الأجانب الذين من المحتمل أن ينافسهم أرباحهم في دورهم كوسطاء في التجارة عبر الصحراء . وفي جنوب خط الاستواء فتح البرتغاليون أنغولا وبسطوا سلطاتهم على مملكة الكونغو بشكل غير مباشر ، وكانت لديهم قدرة التوغل في الأعماق ويشيروا الحروب بين القبائل ليحصلوا على الأسرى الذين يباعون كأرقاء . وإن حوالي ٤٠٪ من مجمل أعداد الرقيق الذين استقر بهم المقام في العالم الجديد ، جاؤوا من أنغولا والكونغو البرتغاليتين .

وأما العدد الذي استقر به المقام في الأمريكيتين فما زال موضع جدل بين المؤرخين . وقدّر فيليب كيرتن أن ٩٥٦٠.٠٠٠ من العبيد قد تم استيرادهم طيلة أربعة قرون تقريباً . وتوصل إلى استنتاج مؤداه أن "من الاحتمالات البعيدة أن يتكشف لنا عدد العبيد المستوردين هل هو ٨.٠٠٠.٠٠٠ نسمة أو يزيد على ١٠.٥٠٠.٠٠٠ نسمة ... " (٧) . وأما الاستقصاء الذي تناول هذا الأمر في زمن لاحق والذي قام به روجر آنستي و ج . إ . إنيكوري (٨) ، فإنه يوحي بأن الواجب يقضي برفع ذلك التقدير قرابة ٢٠٪ وبخلص إلى أن العدد الإجمالي وصل إلى ١٢ مليون من العبيد . ولما كانت أهوال الرحلة وخسائرها تساوي تقريباً أربعة أضعاف العدد الذي تم أسره بالأصل في قلب

إفريقية ، أو أربعة أضعاف العدد الذي وصل إلى الأمريكيتين ، فإن العدد الإجمالي يقفز إلى ٤٨ مليون نسمة ، وكلهم تقريباً في ريعان طاقتهم الإنتاجية .

وارتفعت الخسائر والوفيات في صفوف العبيد إلى ٣٦ مليون إصابة من جراء مسيرتهم على الأرض المحرقة للوصول إلى الساحل ، ومن الانتظار الطويل في المحطات وبالحشد اللاإنساني والحرارة الخانقة والغذاء الرديء ، خلال عبورهم المحيط . وأما وجبة الغذاء المثالية الوحيدة في كل أربع وعشرين ساعة ، فقد تألفت من الذرة والماء . وكان العبيد يتعرضون للجلد والكوى بقضبان الحديد الملتببة إذا رفضوا الطعام لإجبارهم على الأكل أيضاً . وتفشت الأوبئة ، في ظل تلك الظروف العفنة الصعبة ، وألقي المرضى منهم في مياه البحر خوفاً من انتقال العدوى . وفي بعض الأحيان يعمد هؤلاء العبيد للانتحار الجماعي بإلقاء أنفسهم من السفينة قبل أن يتعرضوا لهذه التعاسة . ولقد أصبح هذا الإجراء في غاية الشيوع مما استدعى تثبيت الشباك حول جسم السفينة الخشبي منعاً للإقدام على الانتحار . وقدم أحد العبيد وصفاً عن التعاسة المحزنة التي تعرض لها أثناء انتظاره في المحطة الوسطى ، فقال :

”أول شيء تستقبله عيناى لدى وصولي إلى الساحل كان البحر وسفينة الرقيق الراسية في انتظار حملتها . هذان المشهدان ملاً قلبي ذهولاً ، سرعان ماتحول إلى ذعر . وحينما نُقلت إلى ظهر السفينة تناولني بعض البحارة وقذفوا بي داخلها ، ليعرفوا مدى قدرتي . في تلك اللحظة تخيلت نفسي دخلت إلى عالم مليء بالأرواح الشريرة وأنهم سيقتلوني عما قريب . ملاعهم ، كانت تختلف عن ملاعنا ، شعورهم الطويلة ، ولغتهم التي يتحدثون بها (وقد كانت تختلف كثيراً عن أية لغة أخرى سمعتها في حياتي) كلها مناظر عززت اعتقادي بذلك ... وعلى الفور داهمني المرض وخارت قواي حتى لم أستطيع تناول الطعام ... وأصبحت أتمنى قدوم الصديق الأخير ، الموت ، ليخفف من شقائي . لمحت شخصاً أبيض يقدم لي الطعام ، الأمر الذي أدخل الحزن إلى نفسي ، رفضت الأكل وبلحظة خاطفة أحكم واحداهم قبضته على رأسي وطرحني على أرض السفينة وقيد قدمي ، بينما انهال عليّ إنسان آخر ، ليجلدني بالسوط جلداً مبرحاً ، شيء لم أعلمه من قبل في حياتي

وأخيراً لمنا جزيرة باربادوس ورسست سفيتنا ... خارج بريدجتاون . واندفع عدد كبير من التجار والمزارعين وصعدوا إلى ظهر السفينة ... ووضعونا على شكل تجمعات صغيرة مفضولة وبدأوا يتفحصوننا بدقة متناهية . وطلبوا منا القفز من السفينة وإلى اليابسة التي كنا سندهب إليها . وهنا تخيلنا أن أولئك الرجال القبيحين سوف يأكلوننا . وحدث في صفوفنا ذعر واضطراب

شديدين، وما كنت لتسمع تلك الليلة إلا الصراخ والعيول الرهيب الصادر عن هؤلاء المذعورين

وفي النهاية أحضر التجار البيض بعض العبيد القدامى من اليايسة، كي يهدؤا من روعنا، فقال لنا أولئك العبيد لم نأت إلى هنا لتؤكل بل لنعمل“ (9) ..

كان المبرر العقلاني الوحيد لاستمرار هذه التجارة ما ينوف على أربعة قرون، هو المصالح الخاصة التي رفضت التنازل عن الأرباح. وتمثلت هذه المصالح بأصحاب المزارع في الأمريكيتين ذوي النفوذ الاقتصادي والسياسي الكبير. فأصحاب المزارع في باربادوس مثلاً كان لهم كتلة برلمانية هامة في مقاعد البرلمان البريطاني في القرن الثامن عشر. وتبنت المصالح الأساسية في أوربة الإبحار المشبوه بالعبيد — تلك المصالح التي كانت تتمثل بالنخاسين أنفسهم وبغيرهم من مختلف التجار داخل الوطن ممن كانوا يقدمون الروم والبضائع المصنعة. كان هنالك عدد كبير من معامل التقطير تزود سفن الرقيق بشراب الروم، ومعامل الصناعات الصوفية والقطنية تؤمن المنسوجات بمقايضتها بالعبيد، والصناعة المعدنية تقدم السلاسل الحديدية والأقفال والقضبان والبنادق. وأحواض بناء السفن في حركة دائبة لأن إنكلترا وحدها كان لها في نهاية القرن الثامن عشر ما يزيد على المائتي سفينة تعمل في هذه التجارة. وأخيراً تأتي مصالح في إفريقية، حيث كان زعمائها يقبضون مبلغاً من المال يصل حتى العشرين أو الثلاثين جنيهاً بريطانياً، مقابل كل عبد قوي البنية. فعندما طلب إلى أحد الزعماء الإقلاع عن هذه التجارة أجاب قائلاً: ”يا لسخف هذا المطلب! أيستطيع المر أن يمنع نفسه عن اصطياد الفئران؟ ألا يفضل المر أن يموت وفي فمه فأرة واحدة؟ وأما أنا فأنني أفضل أن أموت وفي فمي عبد من العبيد“ (10). وبالفعل فقد نظم الوسطاء الأفارقة المظاهرات وأعمال الشغب على الأرض الإفريقية، احتجاجاً منهم على الحركة الأوربية التي طالبت بحظر تجارة العبيد.

٣ — ردود الأفعال الإفريقية على تجارة الرقيق الأطلسية

أثار مشهد الإفريقيين وهم يتظاهرون مطالبين استمرار تجارة الرقيق؟ أثار سؤالاً عن سبب إذعان الشعب الإفريقي لهذا العناء والإهانة طيلة قرون أربعة. كان إذعانهم هو تعاونهم مع بعضهم لتنشيط تجارة الرقيق في الزمن الذي افتقر فيه الأوربيون إلى القوة لمزاولة تلك التجارة بقوة السلاح وحدها. وتفسير واحد لسبب ازدهار الاسترقاق في إفريقية منذ زمن بعيد سبق ظهور الأوربيين، هو أن إذعان الإفريقيين يعني قبولهم بشيء كان مألوفاً ومستساغاً لهم. ولكن هذا الافتراض أو التفسير مجرد إدعاء لا يستحق الدفاع عنه. ويختلف الاسترقاق الموجود في إفريقية قبل مجيء الأوربيين من

منطقة إلى أخرى — في أساليب التطويع، ومنزلة ودور العبيد، وطريقة إعتاقهم. ومهما كان الاختلاف، فإن هنالك فرقاً أساسياً بين الاسترقاق الذي مارسه المزارع الأمريكية والذي أدى إلى تجارة الرقيق الأطلسية، وبين تلك النماذج العديدة للاسترقاق الذي ساد في إفريقية قبل القرن الخامس عشر. ويعود ذلك الفرق إلى الحقيقة التي مفادها. أن تجارة العبيد ومؤسسات الاسترقاق الأوربية عززت اقتصاد السوق الأوربي بين القارات. فمع توسع الأسواق أمام السكر والقطن والتبغ، الأمر الذي وفر الفرصة لأرباح طائلة، تم اعتبار العبيد بمثابة مُدخل وحيد فقط في عملية الإنتاج. ولذلك كان الاهتمام الوحيد يتمركز حول تأمين الحد الأعظم من الربح بغض النظر عن الاعتبارات الإنسانية ونتائجها. ويبقى الاسترقاق الإفريقي التقليدي في جوهره، نقيض الاسترقاق الأوربي، وأكثره بعداً بنزعة التجارية باعتباره نشط في بيئة محلية أو إقليمية وليس ضمن آلية السوق العالمية.

وإن الفرق في المنشأ والديناميكية سبب قيام فرق مماثل في طبيعة الشكليات القديم والجديد للاسترقاق. في الدرجة الأولى نجد فرعاً كمياً متعلق بالأعداد. فالاسترقاق التقليدي مثلاً لم يكن بحاجة إلا إلى بعض الأيدي العاملة القليلة نسبياً، لأنه يفتقر إلى الحافز التجاري الذي يتطلب حشد الكثير من الأيدي العاملة لتلبية الطلبات العديدة لمزارع العالم الجديد ولتحقيق الأرباح الناجمة عن ذلك. وفي الدرجة الثانية نجد الفرق النوعي فيما يتعلق بمعاملة العبيد. ففي إفريقية التقليدية كانوا يستخدمونهم عمالاً أو جنوداً أو باعة أو موظفين كما يستخدمون الإناث منهم خادمات في البيوت أو محظيات. واحتل العبيد منزلة اجتماعية دنيا ولكنهم أحياناً يقتربون بالعائلات التي يخدمون عندها، مما توفر لهم بعض الحقوق الفردية المشروعة. وأما الزواج بين العبيد وبين الأحرار من النساء والرجال فلم يكن محظوراً، وينال أحفادهم بعد الجيل الثالث شرف العضوية التامة، حيث يتساوون بأقرانهم في تجمعاتهم. ولكن نظرة أصحاب المزارع الأمريكية للعبيد ومعاملتهم لهم على نقيض المعاملة السابقة، فهي معاملة سلعة ذات كلفة في عملية الإنتاج. ومستلزمات السوق، (كما تمت الإشارة إليها في الفصل السابق)، كانت تحدد نمط الحياة على المزارع سواء أكان العبيد في أمريكا اللاتينية أو أمريكا السكسونية. فسواد البشرة وحده أصبح كافياً لتحديد منزلة العبد الاجتماعية، والإعتاق كان صعباً إن لم يكن مستحيلاً. وأما إنك العبيد بالعمل وإفنائهم في غضون سنوات قليلة أو كثيرة، فقد كان مسألة تعتمد بكل بساطة على أي الإجراءات يدر ربحاً أوفى، بعد الأخذ بعين الاعتبار سعر السوق السائد للعبيد.

ويمكننا الاستنتاج أن التفسير لتلك القرون العديدة من تجارة العبيد الأطلسية وما أفضت إليه من عشرات ملايين الضحايا المساكين، يكمن في متطلبات اقتصاد السوق العالمي الجديد وفي تفوق القوة العسكرية الغربية على كتلة متفسخة من الممالك والمشيخات الساحلية. وحتى منذ عهد قديم

يعود بقدمه إلى عام ١٥٢٦. كتب حاكم الكونغو إلى ملك البرتغال جون الثالث يقول: "إن كل ما نطلبه من الممالك التابعة لكم لا يغدو بعض الرهبان والمعلمين للتعليم في المدارس، ولا نطلب من السلع إلا الخمر والدقيق للقربان المقدس.... ومشيئتنا في هذه الممالك «ممالك الكونغو» تتمثل بعدم قيام أية سوق للعبيد والمتاجرة بهم" (10). وكان رد فعل البرتغاليين تصدير نصف مليون من العبيد من الكونغو خلال القرن الأول من وصولهم، ومليوناً كاملاً من أنغولا المجاورة.

وفي عام ١٧٢٠ حاول «باغا» غينيا الحالية، بقيادة إنسان يدعى تومبا أن يقيم تحالفاً ضد تجارة الرقيق ولكنه هُزم على يد تحالف التجار البريطانيين المقيمين والخلاسيين الإفريقيين المتاجرين بالعبيد. وفي المرحلة نفسها كان حاكم داهومي، آغا ترودو، أكثر نجاحاً منهما حين وسع حدود مملكته البرية حتى الساحل، لكي يقصي عنها النحاسين. فنهب وأحرق الحصون الأوربية ومعسكرات الرقيق، مما جعل عدد العبيد المخطوفين من تلك المنطقة يهبط هبوطاً حاداً خلال تلك السنوات. لقد فشلت مساعي التجار الأوربيين في الإطاحة بترودو ولكنه فشل بدوره أيضاً في تطوير فاعلية اقتصادية بديلة لتزويد شعبه بالمستوردات الأوربية التي أصبح الشعب يعتمد عليها. وبحلول عام ١٧٥٠ اكتشف ترودو أن الضرورة تقضي باستئناف تجارة الرقيق بغية الحصول على هذه السلع وعلى الأسلحة النارية التي كانت ضرورية للحفاظ على البقاء ضمن صراع القوى الساحلية. ويستنتج فيليب كيرتن من ذلك: ".... إن سهولة الحصول على الأسلحة النارية قد وسعت حلقة البندقية/ العبيد حيث أصبحت الدول الإفريقية تستخدم الأسلحة لأسر مزيد من العبيد ولشراء المزيد من السلاح وتشن الغارات على العبيد دفاعاً عن النفس لأن الحصول على البنادق كان مرهوناً ببيع العبيد دون سواه" (12).

وأجبرت العروة الوثقى بين العبيد والبنادق الحكام الساحليين المنقسمين على أنفسهم، أن يتقبلوا تلك التجارة الذميمة بأفراد شعوبهم بغض النظر عن نزعاتهم الشخصية. ولم يتمكن أي حاكم بمفرده مقاومة هذا النظام الراسخ، وأن الشعب الإفريقي لم يكن متأهباً بعد لخوض معركة المقاومة المتحدة ويتصدى لتحالف المصالح الراسخة الأوربية والوطنية.

٤ — تجارة الرقيق في شرقي إفريقيا

تجلت أهمية تجارة الرقيق الأطلسية بشكل أوضح، عندما تمت مقارنتها بتجارة العبيد المتزامنة معها في شرقي إفريقيا. ولدى دوران دو غاما حول رأس الرجاء الصالح وجد الساحل الشرقي للقارة الإفريقية مزدهراً بالمرافئ المليئة بالسفن، وبالمدن الكبيرة التي تفاخر بثقافة سواحلية مكتوبة و متميزة إلى حد كبير.

اعتمدت الحضارة الإفريقية الشرقية هذه على عنصرين هامين : الإفريقي والعربي . فالعنصر الإفريقي يتألف من دول عصر الحديد في أعماق البلاد التي تصهر وتسكب الحديد ، وتصنع الأدوات الحديدية للزراعة ، وتستخرج النحاس والذهب من المناجم ، وتبني القصور والمعابد الحجرية — وأهمها المركب العظيم من الأبنية في زمبابوي . وبدأ احتكاك الدول الداخلية بالساحل منذ القرن العاشر على الأقل ، في الوقت الذي اندفع فيه العرب المسلمون جنوباً نزولاً إلى الساحل من ماليندي في كينيا إلى صوفالا في موزامبيق . وأقام العرب عشرات المستوطنات على امتداد الساحل الطويل والجزر القريبة منه من أمثال بامبا وزنجبار . ومن هذه القواعد قاد العرب تجارة زاجحة عبر المحيط الهندي مع مدن البحر الأحمر والقسم الجنوبي من شبه الجزيرة العربية والتخليج العربي والهند وسيلان وجنوب شرق آسيا ومع الصين . وعمل العرب كوسطاء في تصدير العاج والنحاس والذهب والرقيق من داخل البلاد ، مقابل السلع الشرقية كالنسوجات الرقيقة والمجوهرات والخزف الصيني .

وتميز هذا التبادل بأن العبيد لم يكونوا سوى سلعة عادية ليست بالأهمية ضمن السلع الأخرى ، لانعدام الطلب الكبير عليهم في البلدان الشرقية التي كانت تمتلئ بالأيدي العاملة المحلية والرخيصة . فالعبيد إذاً كانوا عاملاً ثانوياً في هذه التجارة عبر المحيط ، كتجارهم عبر الصحراء الكبرى في العصر السابق لظهور البرتغاليين . وفي ظل هذه الظروف كان من الممكن أن يتحقق في شرقي إفريقية ما سماه باسيل دافيدسن "بتزاوج الثقافات المتمر الأصيل"⁽¹³⁾ . فاللغة الساحلية في معظمها ، مفردات وجملاً ، لغة البانتو مثلاً ، كانت تحتوي على عناصر جوهرية من اللغة العربية ساهمت في نشوء الحضارة التوفيقية من تمازج اللغة الأصلية ، واللغة التي ساهمت في إنشاء تلك الحضارة . ولا تزال اللغة الساحلية الراسخة الجذور ، هي اللغة السائدة اليوم ، وقد انتشرت وتطورت . رغم اقتباسها بعض المفردات من اللغة الإنكليزية .

ومع تفكك عرى الثقافات في شرقي إفريقية في القرن التاسع عشر ، أحرزت تجارة الرقيق تقدماً هائلاً باندماجها في اقتصاد السوق العالمي وبالزيادات الكبيرة التي حققتها في مرباحها . ولكن اندماج شرقي إفريقية في السوق العالمي ، لم يبدأ إلا في الأربعينيات (١٨٤٠) ، إذ قبل ذلك التاريخ تجاهل البرتغاليون مستعمراتهم الإفريقية الشرقية لانشغالهم بتجارة الحرير والتوابل والأحجار الكريمة والنسوجات من الهند وجنوب شرقي آسيا ، وتجارة الترانزيت الراجحة مع الشرق الأقصى . ولم تثمر محاولات البرتغاليين أيضاً لشحن الرقيق من شرقي إفريقية إلى البرازيل لطول طريق رأس الرجاء الصالح وكونه محفوفاً بالمخاطر وعدم قدرته على منافسة الطريق القصير نسبياً عبر الأطلسي من غربي إفريقية . وقد استحال قيام تجارة رقيق هامة شرقاً عبر المحيط الهندي ، ولو تحقق مثل ذلك لشارك بها البرتغاليون كما شاركوا في تجارة الرقيق الأطلسية . وبلغ عدد العبيد الأفارقة في الهند البرتغالية عام ١٧٥٣ ما يقارب

٤٣٩٩ نسمة. هذا العدد الضئيل أبعد فرص المرباح الكبيرة، مما أجبر البرتغاليين على عدم احتفاظهم طيلة القرون الأولى بأكثر من مائة من الموظفين المدنيين والضباط العسكريين على امتداد ألفي ميل من الساحل الإفريقي الشرقي.

تبدلت هذه الظروف بحلول عام ١٨٤٠، عندما بدأت شرقي إفريقية تتكامل تدريجياً مع التجارة العالمية. وأصبحت شحنات العبيد إلى الأمريكيتين مقبولة تجارياً نتيجة التطور في بناء السفن السريعة وتقلص احتياطات العبيد على الساحل الغربي. وتمكن الكابتن «كوك» الذي هاجم بسفينة حربية بريطانية، الساحل الإفريقي الشرقي في عام ١٨٣٦ - ١٨٣٨، أن يصدر من العبيد سنوياً إلى البرازيل وكوبا من مينائي كوالجان وموزامبيق ١٥٠٦٠٠ نسمة. واستمرت هذه التجارة على نطاق واسع حتى الثمانينيات (١٨٨٠)، حيث أصدرت كل من كوبا والبرازيل المراسيم التي تحظر الاسترقاق.

وفي الوقت نفسه نشأت سوق جديدة رابحة أمام عبيد شرقي إفريقية بإقامة مزارع السكر والتوابل والرز في بعض المناطق الساحلية، وفي جزر مدغشقر، ريونيون، موريشس، سيشل وزنجبار. ولقد كان مردود هذه الجزر للدرجة أصبحت تدعى باسم جزر الهند الغربية في الباسيفيكي، وقضت الحاجة إلى تسيير شحنات دائمة من العبيد إلى هذه الجزر — لتشغيل المزارع فيها، وهي حاجة عمد إلى تلبيتها التجار الذين كانوا ينشطون بين زنجبار ومسقط على الساحل الجنوبي لشبه الجزيرة العربية. ووصل عدد العبيد الذين كانوا يشحنون سنوياً إلى زنجبار ٤٠٠٠٠ نسمة في الأربعينيات والخمسينيات (١٨٤٠، ١٨٥٠)، فكان يُحتفظ بقسم منهم لمزارع الرز والقرنفل المحلية وتصدير الباقي إلى الجزر الأخرى والهند وبلدان الشرق الأوسط. فجزيرة ريونيون الفرنسية كانت تستورد ٢٤٠٠٠ عبداً سنوياً حتى في زمن قديم يعود بقدمه إلى عام ١٨٢٠، بينما كانت مدغشقر تستورد ١٠٠٠٠ عبداً سنوياً في السبعينيات (١٨٧٠).

وبينما كان النحاسون الوطنيون يحتفظون بدورهم في السيطرة على القسم البري من تجارة الرقيق في إفريقية الغربية شمالي خط الاستواء، كان النحاسون العرب في شرقي إفريقية يجمعون شتات العبيد من داخل القسم الشمالي، في حين كان المغامرون البرتغاليون وأشباه النبلاء، ينفذون الدور نفسه في النصف الجنوبي. وقد امتنع العرب عن تجارة العبيد في شرقي إفريقية، فاعتمدوا على كسب ثقة القبائل المحلية. فكان التاجر يستقر في القرى مع أتباعه، ويأمر ببناء كوخ له متميز عن بقية أكواخ القرية ويفرش فيه سجادة ملونة، يمارس عليها طقوسه الدينية باتجاه مكة يومياً. وكان لباسه الخاص — الجلباب الأبيض الطويل والعمامة والخنجر المعقوف المرصع بالجواهر في محزمه — يُكسبه حب

المواطنين المحليين واحترامهم ، كما كانت السلع التي يعرضها للتجارة — كالبنادق والبارود والحديد والعقود — توطد له مكانته كممثل بارز للعالم الخارجي . فكان بذلك يشجع غرور معظم الزعماء المحليين في أنه اختار الإقامة معهم . وأما اللغة السواحلية ، THE LINGUA FRANCA ، التي ازداد انتشارها في أعماق البلاد ، فقد سهلت عملية التواصل الاجتماعي والتبادل التجاري .

وبدأ الزعماء المحليون بارتداء الجلباب الطويل كعلامة مميزة لأكابر القوم ، وبدأت بعض المقاطع العربية تدخل على الأسماء المحلية ، بل وتحل محلها نهائياً . وجرت مقايضة بعض السلع التي يحملها العرب بالعاج أولاً ، ثم بدأت تنال الطلبات عليهم للحصول على الأسلحة والبارود ، وقد استغل بعضهم بأن طلب مقابلها العبيد ، وهكذا انطلقت تجارة الرقيق . وتقاطر الزعماء الآخرون إليهم رجالاً ونساءً وأطفالاً لايتباع الثياب والعقود والأسلحة المنشودة . وفي غضون أشهر قلائل ، تجمع عدد من العبيد يكفي لإرسالهم في قافلة إلى الساحل . وأما العائدات التي كانت ترد من بيعهم ، فقد استخدمت لجلب سلع تجارية جديدة لت شحن إلى داخل البلاد وبذلك تبدأ دورة جديدة من دورات تجارة الرقيق . وقد أصبح بعض النخاسين أشخاصاً غير مرغوب بهم في المنطقة ، لأنهم يأخذون حصتهم من أسرى القبائل ، التي كانوا يمدون عدوتها بالسلح والبارود ، ولكن هؤلاء النخاسين لم يسلموا من عقاب الحكام المسلمين بهم .

لقد خرب البرتغاليون في جنوب إفريقية ، قطاعات واسعة من أعماق البر الإفريقي الشرقي ، فقال أحد المراقبين عنهم : ” إن الأسلوب البرتغالي قد امتد إلى مسافات بعيدة ونشب كالأخطبوط بكل التجمعات القروية وحولوا البلاد إلى ساحة حرب واسعة في الوقت الذي لم يكن فيه أي إنسان أميناً على نفسه خارج إطار الحواجز الدفاعية “ (14) . كما أن الدكتور دافيد ليفينغستون ، المبشر والمكتشف الشهير قد وصف أيضاً في كتابه ذي العنوان « حكاية رحلة إلى زامبيزي وروافده » (١٨٦٥) الدمار الذي فعله النخاسون في منطقة ناياسا . لقد شاهد ” صفّاً طويلاً من الرجال والنساء والأطفال وهم يرسفون في الأغلال برفقة السواقين السود المسلحين بينادق المسكيت والمتزينين بمختلف الحللي المبهجة وهم يعزفون الألحان من مزامير طويلة من الصفيح ... ونادراً ما يصل بعض هؤلاء الضحايا إلى غايتهم ويصبحوا أرقاء “ (15) .

احتج ليفينغستون مع الزعماء الأفارقة على بيع أبناء جلدتهم وشعوبهم عبيداً ، غير أن إجاباتهم كانت تعكس المعضلة الأساسية التي جمدت الزعماء الإفريقيين الغربيين . فالأوروبيون لوحدهم احتكروا السلاح لإثارة قبيلة على أخرى ، مما جعل تحقيق الجبهة المتحدة الضرورية للمقاومة أمراً مستحيلاً . وأجابه الزعماء قائلين : ” عندما يكف فلان من الناس عن البيع نكف بدورنا نحن .

إنهم أشد الناس فساداً في هذه البلاد وإنها لعبة الأوربيين الذين يعمدون لإغرائنا بالبارود والبنادق إنني أحبذ بقاء جماعتي لممارسة الزراعة ولكن جاري يسمح لجماعته باختطاف جماعتي ... فيجب أن تكون لدي الأسلحة لحمايتهم“ (16). لقد أوضحت هذه الإجابة بالتحديد ما يدعى بمحلة « العبد / البندقية » التي كانت ناشطة في إفريقية . إن تلك الجماعات أصبحت على علاقة بالنخاسين الأوربيين ، فحصلت على البنادق التي وفرت لهم ميزة عسكرية على الجماعات الداخلية التي كانت باستمرار عرضة لغزوات الجماعة الأولى ، طلباً للعبيد الذين تجري مقايضتهم بالبنادق التي توفر لتلك الجماعة المزيد من الميزات . وهكذا تسلقت جماعة السانغو SANGU إلى مركز السلطة في وسط جنوبي تانزانيا من خلال حصولها على البنادق من النخاسين وشنها غارات الاسترقاق على كل الجماعات التي حولها . وبالطريقة نفسها توسعت جماعة ياو YAO في أعماق مالوي وتانزانيا بعد عام ١٨٦٠ .

خرق بعض الزعماء حرمة التدابير التقليدية المشروعة ، بغية الحصول على الثروات الشخصية وكان تصرفهم مخرباً ، أدى إلى الحروب القبلية . ففي الظروف العادية تضاعل عدد الجرائم التي عقوبتها الاسترقاق ، بدفع تعويض للطرف المظلوم ، ولكن الطلب المتزايد على العبيد دفع بالكثير من الزعماء لاستغلال هذه التدابير المألوفة لبيع جماعتهم كعبيد . وهذا ما أشار إليه المستكشف ريتشارد بيرتن في عام ١٨٦٠ ، فقال : ” إن الفوضى الداخلية التي نجمت عن تجارة الرقيق كانت ضارة بالمصالح العامة ضرر حروب الحدود . فهي تخلد ذلك الإيمان الذميمة بالسحر الأسود UCHAWI . وعندما يركن الأسرى إلى الفرار يباع أقرباؤهم كعبيد ، مما يفسح مجالاً واسعاً لطغيان الزعيم الذي يزيد نفسه ثراء ، يبيع رعاياه بأعداد كبيرة“ (17) .

إن أحدث الدراسات عن تجارة الرقيق الإفريقية الشرقية وأكثرها دقة تدل على أن مليونين من العبيد تم تصديرهم إلى الأمريكيتين وجزر المحيط الهندي وبلدان الشرق الأوسط خلال القرن التاسع عشر . فإذا قبلنا بذلك الاستنزاف الذي قدره « ليفينغستون » بـ ٨٠٪ ، لتذكرنا أن سكان إفريقية الشرقية كانوا أقل عدداً من سكان إفريقية الغربية ، وأن الرقم ينطبق على قرن واحد من الزمن وليس على أربعة قرون ، وأن النزف الذي خضع له مجتمع إفريقية الشرقية في القرن التاسع عشر ، يماثل النزف الذي خضع له مجتمع إفريقية الغربية . وبذلك تكون النتيجة التي خلص إليها إدوارد ألبيرس نتيجة غير مشرفة لأحد :

” تلقى الإفريقيون مقابل العاج والعبيد والمواد الخام التي تنتجها قارتهم ، سلعاً كالأية ، واستهلاكية رخيصة ، علاوة على وسائل التدمير الغربية التي كانت دائماً أدنى مرتبة مما احتفظ به

الأوروبيون لاستعمالهم الخاص ... ولذلك فإن الجذور التاريخية للتخلف في وسط إفريقية الشرقية يجب البحث عنها في النظام التجاري العالمي الذي أسسه الغرب في القرن الثالث عشر، وتشبث به البرتغاليون ووسعوه في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وهيمن عليه الهنود في القرن الثامن عشر، وسيطر عليه مزيج معقد من الرأسماليات الهندية والعربية والغربية في القرن التاسع عشر، (18).

٥ — الآثار السلبية لتجارة الرقيق الإفريقية

ما هو أثر تجارة الرقيق على إفريقية بعد أربعة قرون من ممارستها؟ يجيب « إدوارد رينولدز » بقوله " لم يكن الأثر هو نفسه بالنسبة لجميع المناطق. بينما كان الأثر هداماً تماماً على بعض الدول مثل الكونغو وأنغولا، فإن نقيضه يبدو على دول أخرى. فأويو وداهومي وآسانتي التي كانت تشن الغارات أو تشتري العبيد من المناطق الداخلية باستطاعتها أن تحيل عبء تجارة العبيد وأثرها الهدام على الجماعات الأخرى " (19).

ورغم وجود بعض الفوارق الإقليمية، فيبقى هناك ما يمكن تعميمه وتطبيقه على مجمل القارة. فأولاً: الأثر المعوق للمؤسسات والإجراءات السياسية الإفريقية، مما ألحق بها الضرر. فالإتجار بالرقيق اتجه لتقوية التجمعات الفاشية وإضعاف التجمعات المتناسقة. فالممالك والمشيوخات التي لعبت أدوار الوسطاء نظمت نفسها على أسس فاشية أقوى لتحافظ على مواقعها الراجحة. فالأثر هنا هو تجميد الوضع القائم STATUS QUO وتأخير نشوء المؤسسات والقيادات السياسية الجديدة والأكثر فاعلية من سابقتها. وهذا الواقع هو محصلة الحقيقة، مفادها أن تجارة الرقيق، حسب قول « إدوارد رينولدز »، " كانت في معظمها بأيدي الطبقة الحاكمة والزعماء الذين دخلوا في شراكة استغلال مع الأوروبيين: فأعلنوا الحروب وأجازوا الغارات وحكموا على الناس بالاسترقاق، من خلال سلطتهم التقليدية المشروعة، جزاء اتهامهم ببيع الجرائم " (20).

أضعفت تجارة الرقيق التجارة التقليدية بين الأقاليم الإفريقية. وهدمت الحروب التي صاحبت اقتناص العبيد في أعماق البلاد وترحيلهم إلى الساحل، أفتية التجارة القديمة، في الوقت الذي حكم البرتغاليون قبضتهم على طرق التجارة الساحلية العريقة. ولم يكن الذهب فقط وحده عامل إغراء للبرتغاليين، وإنما رغبته في السيطرة على الشبكات التجارية المحلية الموجودة. ففي عام ١٤٧٠ تدخل البرتغاليون في ساحل غينيا الأعلى، وسيطروا على تجارة القطن الخام وصباغ النيلة. وأسس المستوطنون البرتغاليون صناعة مزدهرة لزراعة القطن وتصنيعه على جزر رأس فيرد VERDE وصدروا

إنتاجهم منه بمحاذاة الساحل لغاية العاصمة «أكرا». وتعهد البرتغاليون بتجارة الملح على طول الساحل الأنغولي وتجارة الأقمشة الرفيعة المصنوعة من سعف النخيل بين أنغولا الشمالية والجنوبية، وتجارة الأصداغ في الكونغو وجزرها البعيدة عن الشاطئ. وأوقف البرتغاليون المتاجرة القديمة بقوارب الكنو CANOE بين ساحل العاج وساحل الذهب وذلك بينائهم قلعة في آكسيم، لقطع الطريق التجارية القديمة، مما يجعل المنطقتين وحدتين اقتصاديتين منفصلتين ومرتبطينين بأوربة على وجه الحصر. ومجمل هذا كان بداية نموذجية لعلامة قديمة عن تبعية العالم الثالث الراهن وتخلفه؛ أي إزالة الروابط الاقتصادية الأفقية المحلية لصالح قيام الروابط الاقتصادية الشاقولية مع المراكز الميتروبوليتانية الأم.

إن استبدال العلاقات الاقتصادية الأفقية بالشاقولية كان واضحاً في الحرف اليدوية والتجارة. فلم يهتم الأوروبيون بتشجيع الصناعات الإفريقية المحلية، بل كانوا يقاومون مثل هذا التطور مقاومة فعالة. كان اهتمامهم الرئيسي هو الحصول على العبيد طيلة القرون القديمة، ولكنهم بعد حظر تجارة الرقيق سعوا لتشجيع إنتاج المواد الخام للتصدير وليس لتشجيع المصنوعات ابتغاء الاستهلاك المحلي. وظهر واضحاً أن هذا النوع المدروس من التبعية يعود بقدمه إلى عام ١٥٢٠ عندما شاهد العرش الإثيوبي بذهول، المصنوعات الإسبانية من سيوف وبنادق مسكيت ومنسوجات وكتب، التكنولوجيا الضرورية لصنعها وطلب تزويدها بها، ولكن دون جدوى.

وتوالى أمثال هذه الطلبات والممانعات بشكل أكثر تواتراً على الساحل الغربي. فعندما حاول آغاغا تروودو، حاكم داهومي، في عام ١٧٢٠ وقف تجارة الرقيق أدرك الحاجة لفاعلية اقتصادية بديلة، فأوفد مندوباً إلى إنكلترا لاستقدام الحرفيين الأجانب. وقيل لزاثر أورني إلى بلاط داهومي في أواخر عام ١٧٢٠: "إذا رغب أي خياط أو نجار أو حداد أو أي نوع آخر من الناس البيض، بالقدوم إلى هنا بملء حرية فسوف يلاقي أفضل أنواع التشجيع"⁽²¹⁾. وليس غريباً عدم استجابة أي أجنبي لهذه الدعوة، لأنه كان محظوراً على الحرفيين المهجرة بخبراتهم الفنية إلى البلدان الأوربية المجاورة أو إلى المستعمرات الأمريكية، فكيف بالهجرة إلى ممالك إفريقية بعيدة وغير مألوقة؟ ولاق ملك آشانتي، أوبوكو وير في القرن الثامن عشر، الرفض نفسه عندما طلب حضور بعض التقنيين الأوربيين لإقامة المصانع ومعامل التقطير. وعاشت دول إفريقية في القرن التاسع عشر نفس هذا الموقف الرفض، عندما سعى حاكم كالابار في نيجيريا الشرقية للحصول على معمل لتكرير السكر، وعندما طلب ملك داهومي، آدان دوزان، مصنعةً للسلاح. إن إدراك الإفريقيين لأهمية التكنولوجيا يتجلى في بعض أقوال شعب داهومي: "من يصنع البارود يكسب الحرب". ولكن إدراك الأوربيين لمغزى انتقال التكنولوجيا جعلهم يتصرفون بوحى هذا الإدراك⁽²²⁾.

ولقد أخبرت تجارة الرقيق قيام زراعة المحاصيل النقدية في تلك المناطق التي كانت تتاجر بالرقيق، بسبب الخطر الذي كان مفروضاً على كل ما يصرف الطاقات عن ممارسة العمل الرئيسي وهو اقتناص العبيد. ولذلك فإن غرفة التجارة البريطانية أمرت حاكم كيب كاستل CAPE CASTLE عام ١٧٥١ بمنع زراعة القطن بين أفراد قبيلة فانتى FANTE متذرعة بالسبب التالي :

”إن إدخال الزراعة والصناعة بين الزنوج أمر مناف للسياسة الراسخة المعروفة تجاه هذه البلاد، ولن يستطيع أحد معرفة الأصناف التي يشملها المنع، فقد يمتد إلى التبغ والسكر وبقية السلع الأخرى التي نخصدها الآن من مستعمراتنا. وبذلك يتحول الإفريقيون، الذين يعززون الآن مواقعهم بالحروب، إلى مزارعين، وعبيدهم إلى مستخدمين لزراعة هذه السلع في إفريقية التي هي مزروعة أصلاً فيها“ (23).

ويمكن الإشارة إلى ناحية اعتبرت من وجهة نظر استعمارية، بأن تجارة الرقيق ساهمت في توفير بعض النباتات الغذائية، التي دجنها الهنود الأمريكيون وانتشرت في إفريقية. فالذرة والفول السوداني والمينيهوك MANIOC وغيرها من النباتات، أصبحت عنصر الغذاء الأساسي للسكان. ولم تتوفر الأدلة على حصول زيادة في مخزون الغذاء، الذي يمكن إعالة عدد من الناس مساوياً لما باعه النخاسون. ويثبت الجدول التالي انخفاض عدد سكان إفريقية لسبب خفض الموارد الغذائية. والنسبة المتوية الأوربية بين مجمل سكان العالم قد زادت من ١٨ر٣ إلى ٢٢ر٧ بين عامي ١٦٥٠ و ١٨٥٠، وهي نسبة تساوي ٢٤٪، في حين أن النسبة المتوية الإفريقية خلال تلك المرحلة نفسها قد هبطت من ١٨ر٣٪ إلى ٨ر١٪، وهو هبوط يبلغ ٥٦٪.

تقدير عدد سكان العالم بالملايين

الدول / الأعوام	١٦٥٠	١٧٥٠	١٨٥٠	١٩٠٠	١٩٥٠
أوربية	١٠٠	١٤٠	٢٦٦	٤٠١	٥٩٣
الولايات المتحدة وكندا	١	١	٢٦	٨١	١٦٨
أمريكا اللاتينية	١٢	١١	٣٣	٦٣	١٦٣
أوقيانوسيا	٢	٢	٢	٦	١٣

إفريقية	١٠٠	٩٥	٩٥	١٢٠	١٩٩
آسيا	٣٣٠	٤٧٩	٧٤٩	٩٣٧	١,٣٧٩
المجموع العام	٥٤٥	٧٢٨	١,١٧١	١,٦٠٨	٢,٥١٥
النسبة المتوية					
أوربة	١٨,٣	١٩,٢	٢٢,٧	٢٤,٩	٢٤,٠٠
الولايات المتحدة وكندا	٠,٢	٠,١	٢,٣	٥,١	٦,٧
أمريكا اللاتينية	٢,٢	١,٥	٢,٨	٣,٩	٦,٥
أوقيانوسيا	٠,٤	٠,٣	٠,٢	٠,٤	٠,٥
إفريقية	١٨,٣	١٣,١	٨,١	٧,٤	٧,٩
آسيا	٦٠,٦	٦٥,٨	٦٣,٩	٥٨,٣	٥٥,٤
المجموع العام	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المراجع: مقتبسة عن أ. م. كار — سوندارز « سكان العالم » (أوكسفورد: مطبعة كلارندون، ١٩٥٦) صفحة ٤٢. وعن الكتاب السنوي الديموغرافي للأمم المتحدة (١٩٥٧) صفحة ١٢٣.

٦ — إفريقية كمنطقة على التخوم

إذا كنا مهتمين بدراسة تاريخ العالم الثالث، فإن السؤال الذي يبدو من الصعب الإجابة عليه هو: هل أصبحت تجارة الرقيق في إفريقية عنصراً أساسياً من عناصر اقتصاد السوق العالمي، كما أصبحت أوربة الشرقية والأمريكيتين؟ وهل بقيت إفريقية خارج هذا الإطار، كما نجحت في فعله روسيا. ويبدو للوهلة الأولى أن إفريقية قد اندمجت بذلك النظام على نحو فعال، لأن تجارة الرقيق قد ألحقت أفدح الأضرار بإفريقية بشرياً واقتصادياً وسياسياً، وكانت بمثابة الدعامة الأساسية للنظام

الرأسمالي العالمي في تلك المرحلة. إن تجارة الرقيق وقُرت الأيدي العاملة لجزر إفريقية الشرقية، وللمزارع الأمريكية وسهّلت التجارة الثلاثية جني الأرباح وقُرّبت بين أوربة الغربية وإفريقية والأمريكيتين وشكلت منها كتلة اقتصادية أساسية في أوائل العصور الحديثة. ومن هذه الناحية تعتبر تجارة الرقيق الإفريقية عاملاً أكثر أهمية في اقتصاد السوق العالمي في تلك القرون أكثر من تجارة أوربة الشرقية بالمواد الغذائية والمواد الأولية. وعُلّق أحد الكتاب الاقتصاديين الإنكليز في القرن الثامن عشر، وكان مطلعاً على الشؤون الإفريقية، فقال: "إن التجارة البريطانية بناء فوق ضخم يقف شامخاً فوق التجارة الأمريكية وعلى القوة البحرية وعلى أساس إفريقي" (24).

ولم تندمج القارة الإفريقية كلياً في اقتصاد السوق العالمي بالشكل الذي اندمجت فيه أوربة الشرقية والأمريكيتين من قبل. وبقي القسم الأكبر من القارة بعيداً عن الأذى في الدرجة الأولى، لأن النخاسين كانوا يجوبون قلب القارة على بعد مئات من الأميال من الساحل، وتعرضت الأقاليم الإفريقية لبعض الأذى لأن تجارة الرقيق كانت في جوهرها تجارة الأغنياء؛ فالسلع التي كانت ترد مقابل الرقيق تتألف من الأسلحة والمنسوجات والمشروبات الكحولية وبعض أنواع الحلي الرخيصة والأساور والعقود. ولم تصل هذه السلع إلا إلى الزعماء والتجار الوطنيين وأتباعهم. وهكذا فإن الأغلبية الساحقة من الشعب الإفريقي لم تكن لها علاقة بتجارة الرقيق، لا منتجين ولا مستهلكين، إلا عندما يكون أفرادها من الأقلية البائسة ويلقى القبض عليها وتباع. وضمن إفريقية نفسها لم تجر عملية الانحدار بالسكان إلى مستوى الأقنان كما حصل للطبقة الفلاحية في أوربة الشرقية، ولم تحصل عملية إفنائهم أو استتصاهاهم كما حدث للهنود في الأمريكيتين من قبل.

نقول هذا لا لنخلص إلى النتائج المساوية التي خلفتها تجارة الرقيق والرعب والدمار الذي أوقعته، بل لنشير إلى أن الأقاليم والشعوب الإفريقية بقيت على تخوم نظام السوق العالمي وتجارة الرقيق فيها لم تكن تجارة جملة بالحاجات الضرورية التي تمس حياة المواطنين اليومية وأعمالهم. فمثل هذا الأثر الجوهري عليه أن ينتظر قدوم القرن التاسع عشر عصر الثورة الصناعية وحظر تجارة الرقيق معاً ليفتح أبواب القارة على مصاريحها للاستغلال الشامل. وبقيت إفريقية حتى ذلك الحين منطقة تعمل على تخوم الاقتصاد العالمي، وتحتل منزلة وسطى بين الاندماج الذي احتلته أوربة الشرقية والأمريكيتين من ناحية أولى، وبين الاستقلال والابتعاد الذي عاشته روسيا وآسيا من ناحية أخرى.

الفصل السادس

الشرق الأوسط : منطقة على التخوم

كل من يريد الوقوف على عظمة هذه الأزمة وهي في أوج تألقها ، لا يجد خير دليل عليها خارج تركيا .

ت . بلونت ، ١٩٣٤
(رحالة إنكليزي)

إن الامبراطورية العثمانية إحدى أغنى مستعمرات فرنسا

شوازال جيوفير ، ١٧٨٨
(السير الفرنسي في القسطنطينية)

في الوقت الذي أصبحت فيه قارة إفريقية قبل القرن التاسع عشر ، منطقة على التخوم بالنسبة إلى اقتصاد السوق العالمي ، تمكنت قارة آسيا من البقاء خارج إطاره وبعيدة عن تأثيراته . فالامبراطوريتان العظيمتان في الهند والصين ومملكتا كوريا واليابان والقطاعات البرية من جنوبي شرق آسيا ، جميعها كانت غافلة عن الحضور الغربي ومنيعه عليه .

لم يكن سوى استثناء واحد لهذا النمط العام من الانعزال الآسيوي وهو الشرق الأوسط الذي يتألف من البلدان التي تحتل مركز التقاء أوربة وآسيا وإفريقية . فخلال العصر السابق للقرن التاسع عشر كان معظم الشرق الأوسط ضمن حدود الامبراطورية العثمانية المترامية الأطراف . وتمتعت هذه الامبراطورية باكتفاء ذاتي وثقة بالنفس ونزعة عدوانية ، فكانت جيوشها الانكشارية المرعبة كالسيف

المسلط على أوربة المسيحية، وإدارتها الرائعة أصبحت موضع حسد الزوار الغربيين. ولم ينته القرن السادس حتى بدأت الامبراطورية العثمانية تنهار بشكل سريع في الكفاءة والبأس، فانقضت الجيوش الغربية المتفوقة على أقاليمها البعيدة، كما حظيت الشركات التجارية الغربية المتفوقة تفوق الجيوش — التي كانت تدعى بالشركات المشرقية — بسيطرة اقتصادية تامة على مجمل ولايات الامبراطورية. وأصبح التمثال العثماني المرهوب الجانب، عبارة عن منطقة هامشية ثانوية في علاقاته السياسية والاقتصادية مع النظام العالمي الأوربي، وجاء الشرق الأوسط ليحتل المنزلة الوسطى التي كانت تحتلها إفريقية — منزلة الاندماج الكامل والتبعية المطلقة التي كانت فيها بلدان أوربة الشرقية وأمريكا اللاتينية من ناحية أولى وبين منزلة الاستقلال التام والانعزال المطلق التي كانت فيها تلك الأصقاع البنية الضخمة من آسيا، من ناحية أخرى.

١ — « منطقة حباها الله بكل بركاته ... »

توجه السلطان العظيم سليمان القانوني في عام ١٥٣٨ إلى جيوش الامبراطورية بالعبرة التالية المخلدة المنقوشة على حصن نبدار :

”إنني عبد من عبيد الله وسلطان هذا العالم. لقد أصبحت بمشيئة الله رئيس شيعة محمد. وليس لي من دليل إلا إرادة الله ومعجزات محمد. أنا سليمان من تخطب الخطب باسمه في مكة والمدينة. وأنا الشاه في بغداد والقيصر في الممالك البيزنطية والسلطان في مصر، وأنا من يرسل أساطيله إلى بحار أوربة والمغرب والهند. وأنا السلطان الذي اقتنص عرش هنغاريا وتاجها ووهبها إلى عبد وضع. لقد تظاول بطرس الكرواتي بعنقه ثائراً ولكن حوافر حصاني عفرت بالتراب وقهرت بلاد مالداڤيا“ (١).

إن الحقائق الموضوعية التي أحاطت بالمنزلة الامبراطورية لسليمان القانوني تناسبت مع بيانه الساحر. فقد أحكمت امبراطوريته العثمانية قبضتها على بلدان شاسعة تمتد من الجزائر إلى القوقاز ومن هنغاريا إلى الطرف الجنوبي لشبه الجزيرة العربية. ويقطن هذه البلدان شعوب من سلالات وعقائد مختلفة وصل عددهم الإجمالي إلى الخمسين مليون نسمة تقريباً بالمقارنة مع الخمسة ملايين نسمة الذين يشكلون سكان إنكلترا آنذاك.

وأعجب الرحالة الغربيين في ربوع الامبراطورية العثمانية في القرنين السادس عشر والسابع عشر بكفاءة إدارتها التي ينهض بأعبائها إداريون مهرة، تم اختيارهم وتدريبهم بدقة للقيام بأعباء مراكزهم الحكومية. ورغم كونهم اسماً « عبيد » السلطان فإنهم شغلوا بالرجال معظم الإدارات

الامبراطورية بما في ذلك مركز الصدر الأعظم، الذي يعتبر الثاني بعد السلطان . واعتمدت التعيينات والترقيات على الجدارة والذكاء، على تقيض ما كان سائداً في أوربة المسيحية، حسب الرواية التالية لسفير آل هابسبيرغ في القسطنطينية في منتصف القرن السادس عشر :

” عندما يجري السلطان تعييناته فإنه لا يعير انتباهاً لأية مظاهر خادعة تقوم على الثروة أو الجاه ... إنه يفكر ملياً بكل حالة بناء على معطياتها ويتعمق بدراسة الشخصية والكفاءة والميول لذلك الإنسان، الذي تكون ترقيته موضع البحث . ولا يترق الناس في مجال الخدمة العامة إلا بناء على جدارتهم، الأسلوب الذي يضمن عدم إسناد المناصب إلا للأكفاء ... ولذلك فإن الامتيازات والمراكز الرفيعة ومناصب القضاء ليست إلا مكافآت على الجهود العظيمة والخدمة الحسنة . وإذا حاول موظف، الغش أو الكسل أو الإهمال؛ فإنه يبقى في أسفل درجات السلم وموضع ازدراء الآخرين ... هذه الإجراءات غريبة على مبادئنا ولم يكن عندنا نافذة مفتوحة أمام الجدارة، فأصالة المحند هي المعيار لكل شيء، كما إن شرف المولد هو المفتاح الوحيد للترقيات في مضمار الخدمة العامة“ (2).

ونقل المراقبون المعاصرون للامبراطورية العثمانية الروايات الدقيقة والحسنة عن أوضاع الفلاحين، الذين يشكلون الأغلبية الساحقة من السكان . ففي البلقان كان الفلاحون المسيحيون في ظل الحكم العثماني أفضل حالاً من الفلاحين المسيحيين خلف الدانوب في الأراضي الهنغارية أو الألمانية . وفي أوقات الحروب، كان الفلاحون المسيحيون ينحازون إلى جانب الأتراك، ضد حكامهم وأسيادهم من النبلاء . وخير دليل على ذلك عبور أعداد كبيرة من الفلاحين المسيحيين نهر الدانوب إلى الضفة التركية من النهر، في أعقاب سلسلة الثورات الفلاحية في أوربة الوسطى في النصف الأول من القرن السادس عشر .

وكان السبب الأساسي في الانحياز إلى الحكم التركي هو أن الفلاحين في ظل النظام العثماني يتمتعون بملكية عقارية وهذا لم يكن متوفراً في ظل الأنظمة السائدة في البلدان المسيحية . فعندما أقام الأتراك امبراطوريتهم في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، قسموا المناطق الخصبة فيها إلى إقطاعات أو تيمارات TIMARS ووزعوها على أكثر المستحقين عندهم من محاربين وموظفين كبار . وأصبح أصحاب هذه التيمارات، أو السباهيين SPAHIS، تحت إشراف صارم من القسطنطينية يحدد لهم التزاماتهم تحديداً دقيقاً، كما يحدد حقوق وامتيازات الفلاحين المسيحيين أو الرعايا RAYAS . وكان هؤلاء الفلاحون يتمتعون بحق استخدام الأرض وراثياً ومنع تهجيرهم منها ما لم يفشلوا في استثمارها طيلة سنوات ثلاث متوالية . وأما التزاماتهم فهي دفع الأعشار إلى السباهيين والضرائب

إلى الدولة وشيء محدود من السخرة CORVÉE . وتعتبر أخف من التزامات الطبقات الفلاحية في أوربة المسيحية . إضافة لذلك ضمن الفلاحون الحماية لأنفسهم من الابتزاز في القوانين الامبراطورية KANUNS التي كانت تحدد الضرائب والخدمات المطلوبة في كل ولاية .

وبلغ التقدم الاقتصادي للامبراطورية ذروته بفضل ثرواتها الطبيعية والتدابير المستنيرة التي اتخذها أوائل السلاطين ، الذين كانت غايتهم الوصول بالامبراطورية إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي ، تحسباً لمثل ذلك الحصار الاقتصادي الذي فرضته البندقية وجنوا قديماً على شرقي المتوسط في سنوات انحطاط الامبراطورية البيزنطية . ولجأ السلاطين إلى مختلف الإجراءات لتصبح القسطنطينية مركزاً للتجارة بين قارات آسيا وأوربة وإفريقية ، ونجحت إجراءاتهم إلى حد بعيد ، فانتعش التجار والحرفيون معاً لأنهم كانوا يتنقلون ضمن امبراطورية مترامية الأطراف تمتاز بموارد وأسواق واسعة ، كما ارتفع عدد المدن وتوسعت رقعتها وسكانها وأقصى الأجانب عن مراكز السيطرة التجارية الهامة كتجارة البحر الأسود .

ووصلت الامبراطورية إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي بفضل السهول الخصبة في هنغاريا ورومانيا وآسيا الصغرى ومصر ، التي كانت تنتج فيضاً من المواد الغذائية والمواد الخام ، وبإخلاص العمال المهرة من الحرفيين في القسطنطينية وسالونيك ودمشق وبغداد والقاهرة وغيرها من المدن العريقة ، الذين أنتجوا فيضاً من المصنوعات اليدوية . وساعد الموقع الاستراتيجي للامبراطورية على ازدهار تجارة الترانزيت وفي النهاية اقتضت الواردات على السلع الكمالية كالأصواف الأوربية والمنسوجات والتوابل الهندية والفراء الروسية والحزير الفارسي .

وليس من المستغرب أبداً أن ينظر الأوربيون نظرة ملوؤها الرعب والخوف إلى الامبراطورية العثمانية الدائمة التوسع : " لهيب متأجج مندفع يلتهم كل ما يصادف أمامه ويواصل زحفه إلى الأمام " (3) . ففي عام ١٥٢٥ كتب بييرو براغادين ، ممثل البندقية في القسطنطينية ، إلى بلده : " لا أعرف دولة أسعد من هذه الدولة لأنها منطقة حياها الله بكل بركاته . إنها تمسك بزمام الحرب والسلم مع جميع الدول ، وهي غنية بالذهب والبشر والسفن والطاعة . لا يمكن مقارنتها بأية دولة أخرى . فليحفظ الله أعدل الأباطرة ... " (4) .

٢ — « التكر للنظام القديم والاتساق ... »

لم ينته القرن الذي كتب فيه المدح الحماسي إلا والبناء الامبراطوري العثماني الرائع يتخلخل من جذوره وبدا تداعيه وشيكاً . وتنبأ العديدون أن يوم الحساب سيصادف الذكرى الألفية للهجرة ،

أو السنة الميلادية ١٦٢٢، ورقى المؤرخ المعاصر سيلانيكي مصير الامبراطورية مبيناً أن رعاياها ليسوا مطواعين كما كانوا سابقاً وأن الناس يفرون من الولايات إلى استانبول هرباً من الطغيان والظلم، وأطلق تحذيره قائلاً: "... بالتكر للنظام القديم وعدم التناسق فإن الكارثة واقعة لا محالة" (٥).

وأظهر المراقبون الأجانب قدراً مماثلاً من التشاؤم تجاه مستقبل الامبراطورية. ففي عام ١٦٢٦؛ أي بعد مرور مائة عام وعام على الشاء الذي ساقه براغادين للقوة والعدالة العثمانيين، كتب نائب القنصل الهولندي في حلب إلى مجلس إدارة شركة الهند الشرقية في أمستردام يقول: "تدهورت الأوضاع هنا إلى الحد الذي يجعل كل فرد يضع ما يشاء، وخاصة أصحاب النفوذ، وهذا ما يهدد وضع المملكة. وليس الأمر أن دعامة واحدة قد تكسرت أو تعرضت للخلل وحسب، وإنما كل الدعائم الأربعة للدولة: الدين والعدل والسياسة والموارد المالية ولا بد للمرء من أن يتساءل؟ هل الدولة قادرة على الاستمرار وهي على هذه الحال؟" (٦).

إن هذا الانقلاب المذهل في الأوضاع يعود إلى هلهلة البنى الداخلية للامبراطورية، وإلى تأثير الرأسمالية الغربية الآخذة بالتوسع والتي كانت الامبراطورية العثمانية المجاورة، باقتصادها الجامد نسبياً، عرضة للسقوط بين برائتها بشكل استثنائي. وإن أحد أسباب تعرض الامبراطورية العثمانية للضغوط الغربية كان فشلها في إحراز التوحيد السياسي، المشابه للتوحيد الذي بلغته أوربة الغربية، وبين نزعتها القومية وبين النزعات القومية للدول الأخرى ضمن الامبراطورية. فنمو الملكيات المطلقة في الغرب وبروز طبقة وسطى توافقة للوحدة والنظام وانتشار التعليم وتطور بعض التقنيات الجديدة للدعاية بين الجماهير — كل هذه العوامل ساهمت ببروز بناء الدولة المتكامل إلى حد رفيع. ولكن الامبراطورية العثمانية كانت، على النقيض، فهي منظمة على أسس ثيوقراطية تنظيمياً هشاً. فشعوبها المتباينة متميزة، حسب انتماءاتها الدينية (مسلمين وأرثوذكس وكاثوليك ويهود) وليس على تركيبها العرقي (أتراك، عرب، أكراد، ألبانيين، أرمن، رومانيين، إغريق، وسلافيين).

إن سيادة الانتماء الديني كان يعني انعدام الشعور بذلك الولاء الوحيد، الذي يوحد الناس ضمن الامبراطورية. فالمواطن العثماني المتوسط كان يشعر تجاه نفسه بأنه في الدرجة الأولى عضو في نقابة إذا كان يعيش في المدينة وعضو في تجمع القرية إذا كان يعيش في الريف. وحتى لو كان يخالجه شعور بولاء أكبر فلربما كان يوجهه إلى رئيس طائفته الدينية أكثر مما يوجهه إلى شخص السلطان. ولذلك بقيت الامبراطورية العثمانية مجموعة واهية من عدة زمر منقسمة على نفسها، مكتفية ذاتياً ومتفوقة على نفسها إلى حد كبير. هذه الرخاوة في التنظيم أضعفت مقاومة الامبراطورية تجاه العدوان الأجنبي الإيديولوجي والسياسي. وإن غياب قومية عثمانية عامة ترك فراغاً إيديولوجياً ملأته

القوميات العديدة ، كالبلقانية والعربية ، التي استلهمت انتصارات القوميات الأخرى في الغرب . وأصبح باستطاعة القوى الأوربية الاستيلاء على ولايات كاملة من الامبراطورية العثمانية ليس بسبب تفوقها العسكري فحسب ، وإنما لأن شعوب تلك الولايات لم تشعر بأي ارتباط خاص يشدها إلى استانبول . وانفصلت الأقاليم الواحد تلو الآخر في بلدان ما وراء الدانوب ولشبه جزيرة البلقان وفي شمالي إفريقيا .

لقد تخلفت الامبراطورية العثمانية عن الغرب في التقدم العلمي وبناء التلاحم السياسي . وفي غضون القرنين الخامس عشر والسادس عشر وعندما بدأ الأتراك يبنون امبراطوريتهم ، كان الإسلام قد وصل إلى الحد الذي لم يكن يعني فيه أكثر من سلسلة من الطقوس التي يجب أداؤها وكتاب سماوي يجب حفظه عن ظهر قلب . وبالنتيجة أصبحت الكليات العثمانية MEDRESSEHS تولي اهتمامها للاهوت وفلسفة التشريع والخطابة على حساب الفلك والرياضيات والطب . وخلال حكم سليمان القانوني (١٥٢٠ - ١٥٦٦) وبينما كانت الامبراطورية في ذروة تألقها انصبَّ الاهتمام على الأدب وقليل جداً نحو العلوم . وعاش الأتراك في غفلة تامة عن المنجزات التي اتصف بها العصر أمثال منجزات باراسيلاس في ميدان الطب وفيرسيلوس في ميدان التشريح ، وكوبرنيك وكبلر وغاليليو في ميدان الفلك . وامتد جهل العثمانيين إلى ميدان الجغرافيا ، وجلب لهم هذا الجهل المصائب ، ففي عام ١٧٧٠ أبحرت حملة روسية من بحر البلطيق ودارت حول أوربة ودخلت البحر المتوسط ، حيث دمرت أسطولاً عثمانياً على مقربة من ساحل آسيا الصغرى . ولما كان الأتراك يعتقدون بوجود ممر مائي بين بحر البلطيق والبحر الأدرياتيكي ، فقد تقدموا باحتجاج شديد للهجة إلى حكومة البندقية لسماحها للروس بالإبحار عبر ذلك الممر ودخول البحر الأبيض المتوسط .

إن تأخر العثمانيين في العلوم أدى إلى تخلفهم في التكنولوجيا والإنتاج . ولقد تخلف الشرق الأوسط في تطوير واستغلال مصادر الطاقة غير البشرية . فمثلاً استغلال قدرة الحصان على نحو أكثر كفاءة من ذي قبل من خلال ابتكار النير الذي لم يعد يخنق الحصان أثناء جره حملاً من الأحمال . ووضع النير على كتفي الحصان بدلاً من عنقه ، زادت قدرة الحصان المتاحة أضعافاً مضاعفة . لقد كان النير ابتكاراً أوربياً — أو تكييفاً أوربياً — حصل في بداية العصور الوسطى ، وكان مجهولاً ، في الشرق الأوسط . وكذلك الطواحين الهوائية والمائية التي رغم أنها كانت معروفة في الشرق الأوسط ، فلم تتركب بتلك الجدارة وذلك العدد الكبير كما في الغرب إبان العصور الوسطى وأوائل العصور الحديثة . وتخلف الشرق الأوسط ، خلال تلك القرون ، في علم المعادن وبناء السفن وتسليح الأسطول وتقنيات الملاحة . وكانت النتيجة الختامية لهذا التفاوت التكنولوجي انتقال المركز الاقتصادي لأوربة من شرقي المتوسط إلى أوربة الوسطى والشمالية .

كان لهذا التأخر العلمي والتكنولوجي أصداء عسكرية . فالعمود الفقري للقوات المسلحة العثمانية يتمثل بالفرسان الإقطاعيين الإقليميين أو السباهيين الذين يتباهون بعدد الأتباع بما يتناسب وحجوم الأعشار التي يدفعونها . وكانوا مسلحين بأسلحة القرون الوسطى التقليدية — من قوس وسهم وسيف ودرع — ويقاومون استخدام الأسلحة النارية باعتبارها لا تتناسب وإحساسهم بالفروسية . وفي القرن الخامس عشر تطورت وتوسعت كتائب المشاة الانكشارية وتدرت على استخدام الأسلحة النارية الجديدة التي كان الفرسان الإقطاعيون يرفضون قبولها . ففي عام ١٥٤٨ حاول سليمان القانوني إقناع مائتين من الفرسان النظاميين باستخدام الأسلحة النارية ولكنهم رفضوا ، لأنهم سيصبحون عرضة لاستهزاء أقرانهم . ولم يتسلح الفرسان الأتراك بالأسلحة الصغيرة ، مما جعلهم يتخلفون عن جيوش آل هابسبيرغ والجيوش الروسية . وأما تخلفهم بميدان المدفعية فقد كان أكبر لأن الأتراك اعتمدوا إلى حد كبير على المرتزقة الغربيين لسكب المدافع وتأمين الطواقم التي تعمل عليها ، كما وتخلف الأسطول العثماني في الانتقال من القوارب الصغيرة إلى السفن الشراعية الكبيرة حتى إن مراقباً إنكليزياً أشار عام ١٦٠٧ إلى أن سفينة حربية غربية واحدة باستطاعتها إلحاق الهزيمة بعشرة قوارب تركية . ولما كان الأتراك شعباً برياً بدون أية تقاليد بحرية ، فقد أوجب عليهم الاعتماد في تصميم وبناء سفنهم على الإيطاليين والعمال اليونانيين في أحواض السفن وعلى البحارة الأجانب من الغرباء في تشغيل تلك السفن .

إن عوامل التخلف في الامبراطورية العثمانية كانت مسؤولة عن هزائمها العسكرية وعن الاضطرابات الداخلية التي حلت بها في القرنين السابع عشر والثامن عشر . واضطر بعض المثقفين من مواطنيها إلى الاعتراف بأن الأمور لا تسير على ما يرام وأن التغيير ضروري ، ودافعوا عن الحاجة للإصلاح في سلسلة طويلة من النشرات التي عُرف مجموعها باسم أدبيات NASIBAT (نصيب) . والأدبيات هذه عبارة عن مجموعة مقالات « النصائح الثمينة للحكام » . ولكن النصائح التي جسدت تلك المقالات اعتمدت بشكل راسخ بأن أصل المشكلات يكمن في التنكر للقيم والمؤسسات القديمة وخبراتها والخروج منها حسب وجهة نظرهم ، يتمثل بالعودة إلى تلك الأيام المتألفة زمن سليمان القانوني ، وتغافلو الحقيقة التي تشير إلى أن الانحطاط العثماني يعود إلى قدرات أوربة الغربية وتقنياتها الجديدة . ولم يكن هذا البلاء وفقاً على الامبراطورية العثمانية ، بل كان عاماً يكاد يلحق الضرر بالحضارات الغربية لو أنها رفضت التجديد .

ولم تكن المشكلة بالنسبة للكتاب جميعاً التنكر للطرق القديمة ، بل الالتصاق بها . ويعني هذا في ذلك الوقت الضعف المصري تجاه حضارة غربية آخذة بالانتشار ومسلحة بالثورات العلمية والتكنولوجية والسياسية . وهذا ما يفسر السبب الذي جعل كل الحضارات غير الغربية ، مهما كانت

جليلة ومتألقة، تنحدر إلى حمأة الركود فالانحطاط ومن ثم الانقراض — فتح الهند في القرن التاسع عشر، وسقوط سلالة مانشو في عام ١٩١٢ وسقوط السلالة العثمانية في عام ١٩٢٢. ولم ينج من هذا المصير إلا اليابانيون لأنهم، على نقيض الكتاب (NASIBAT نصيب). والمتنورين الصينيون أيضاً، لم يتطلعوا إلى سالف الأيام القديمة الخيرة، أيام سليمان أو كونفوشيوس، بل تطلعوا إلى الأمام وأيقنوا أنه لا يمكن مقاومة الغرب إلا باقتباس بعض تقنياته ومؤسساته على الأقل أو تكييفها.

٣ — مخاطر التجاور

إن ما حل بالامبراطورية العثمانية من القرن السابع عشر فصاعداً كان بمثابة المعيار العالمي، الذي يمثل الأهداف المحتممة لذلك الطارئ العالمي المصري — وهو ظهور الحضارة الغربية الرأسمالية الحديثة وانتشارها. ولكن الميزة الخاصة لاضمحلال الامبراطورية العثمانية يكمن في توقيتها، إذ إنها أول حضارة آسيوية واجهت مشكلة «الانحطاط» بالنسبة إلى الغرب لأنها مجاورة له ولذلك اعتُبرت أكثر الحضارات تعرضاً للزعة التوسعية، فكرية أو سياسية أو اقتصادية أو عسكرية. وهذا ما يفسر مرور قرنين من الزمن حتى شعرت الصين واليابان بتلك التعديات والتفرقات التي عاشتها الامبراطورية العثمانية في القرن السابع عشر.

اغتنم الغرب فرصة ضعف الدولة العثمانية ليقوم بعدوان عسكري محضّر. فجيش آل هابسبيرغ والجيش الروسي كانا على الجانب الآخر من الحدود العثمانية، وأساطيل البندقية وروسيا وبريطانيا وفرنسا تتأهب للوصول إلى موانئ الامبراطورية العثمانية من خلال بخار المتوسط والأدرياتيكي وإيجة والأسود والأحمر. واقتسمت الدول الغربية تركة الرجل المريض، فأسرة هابسبيرغ حصلت على الولايات الواقعة عبر الدانوب في القرنين السابع عشر والثامن عشر وأخذت روسيا بلدان البحر الأسود واستولت الدول الغربية على شمالي إفريقيا في القرن التاسع عشر. وحلت الهزائم البحرية المتتالية بالأتراك — مثلاً من قبل أسطول غربي مشترك في ليبانتو (١٥٧١)، ومن قبل أسطول روسي في تشيسمي (١٧٧٠) ومن قبل أسطول بريطاني في نافارين (١٨٢٧).

عجزت الامبراطورية العثمانية عن صد العدوان الإيديولوجي والعسكري الذي شنته المجموعات العرقية على الجانبيين من الحدود العثمانية — هذه المجموعات تضم الرومانيون والصربيون والكرواتيون وآل هابسبيرغ، والأكراد والأرمن الروس. وعلى نحو مماثل أسس اليونانيون والبلغاريون مجموعات تجارية في أوديسا ونابولي وتريستا والبندقية وبودابست وفيينا وغيرها من المدن الأوروبية. ففي ظل هذه الظروف كان لابد للإيديولوجيا القومية الثورية التي اكتسحت البلدان الأوروبية من أن

تسرب إلى أعماق الامبراطورية العثمانية وتؤلب شعوب البلقان والعرب المسلمين وحتى الأتراك أنفسهم عليها. ففي امبراطورية واهية متعددة الشعوب أصبحت القوميات المختلفة بمثابة القنابل الموقوتة التي قوضت قطاعات هامة وكبيرة من جسم الامبراطورية العثمانية عندما حركت الروح القومية من تلك المجموعات المتباينة عرقياً. ولم تتردد القوى الأجنبية في استخدام هذه القنابل الموقوتة لتأمين مصالحها. فنابليون مثلاً أمر الجنرال جنتيلي صراحة عام ١٧٩٧ أن يستغل المشاعر القومية اليونانية لتسهيل غزو الجزر الأيونية — "إذا كان المواطنون ميالين للاستقلال فلنعزيز هذا الميل ولا تتردد في الحديث عن اليونان وأثينا وأسبارطة" (٧).

إن التجاور الإقليمي سهل ممارسة الضغوط السياسية الغربية على الامبراطورية العثمانية. فأسرعت الدول الغربية لدفع نظام الترتيبات التجارية المعروف باسم الامتيازات الأجنبية. فبعد أن احتل الأتراك القسطنطينية عام ١٤٥٣ وقعوا المعاهدات التجارية مع الدول المجاورة لينشطوا التجارة. ووجد القادة العثمانيون آنذاك أنه من المفيد تشجيع استيراد السلع المصنعة لتأمين وفرتها في السوق الوطنية وضمان مورد دائم ومتزايد للخرينة. وتنفيذاً لذلك تم تحديد رسوم الاستيراد بنسبة مئوية تتراوح بين ٣ و ٥، الأمر الذي جعل من الامبراطورية العثمانية سوقاً مريحة للمصنعات الغربية. إن تدفق الواردات لم يؤثر على الاقتصاد العثماني في البداية لأن السلع المستوردة اقتصرت على عدد قليل من المواد كالأصواف وخامات المعادن والورق. ولكن بعد أن تعززت الصناعات الغربية وأصبحت الامبراطورية العثمانية أقل قدرة على مقاومة الضغوط الأجنبية، جرى تحريف نظام الامتيازات والتعسف باستعماله على نحو فاضح لغرض السيطرة الغربية على التجارة الخارجية العثمانية ولتقويض الصناعات الوطنية العثمانية. وجدت الامبراطورية العثمانية نفسها تنوء تحت أعباء أربعة مظاهر لهذا النظام التجاري. أولها كان الامتياز الذي منح للتجار الأجانب المقيمين في الامبراطورية بوجوب محاكمتهم أمام محاكمهم القنصلية الخاصة وطبقاً للقوانين النافذة في بلدانهم هم، بالإضافة إلى عدم إقدام الشرطة التركية على اعتقال أو احتجاز أي أجنبي إلا بحضور موظف مسؤول من قنصلية. هذه القيود دفعت بالمسؤولين العثمانيين إلى تجاهل معظم الجنح التي كان يرتكبها الأجانب ليتجنبوا المواجهات مع القوى الأجنبية.

وثانياً اغتنم بعض التجار الغربيين المستهترين فرصة هذا الواقع لمزاولة بعض الممارسات المشبوهة وغير مسموحة لهم في أوطانهم.

وثالثاً أعفت معاهدات الامتيازات الأجانب من الرسوم أو الضرائب الداخلية، مما أتاح لهم ممارسة الأعمال محلياً بنفقات أقل من نفقات المواطنين المحليين أنفسهم. وقد حددت تلك

الامتيازات بنسبة مئوية تتراوح بين ٣ و ٦ على رسوم الواردات والصادرات ، الأمر الذي منع الحكومة العثمانية من وضع تعريفات الحماية الجمركية للصناعات الوطنية التي بدأت تنهوى باطراد كلما تحسنت التقنيات الصناعية الغربية .

رابعاً إساءات استعمال نظام الامتيازات وامتداده خارج الإطار المشروع له ، حيث شمل مئات الآلاف من المواطنين العثمانيين الذين أصبحوا بموجبهم يتمتعون بتلك الامتيازات والمكاسب الخاصة التي يتمتع بها الأجانب . وهذا الأمر يتم بتنظيم وثيقة تدعى البراءة BARAT أو الصك ويستطيع أي قنصل أجنبي أن يمنحها لأي مواطن عثماني ، مقابل مبلغ من المال . وبموجب صك البراءة ، يكتسب المواطن العثماني كافة حقوق الامتيازات كأني مواطن من بلد ذلك القنصل . ووصل الاستهتار ببعض القناصل إلى بيع وثائق الجنسية وجوازات السفر إلى اليونانيين واليهود والأرمن الذين كانوا يديرون معظم التجارة الداخلية في الامبراطورية لأن الأتراك الحاكمين كانوا يؤمنون بأن أية مؤسسة تجارية مجلبة للعار . ففي عام ١٨٠٨ وصل عدد اليونانيين الذين يحملون وثائق البراءات BARAT الروسية ضمن الامبراطورية العثمانية إلى ١٨٠ ألفاً . وهكذا فإن اجتماع نظام الامتيازات الاستغلالي ومئات الآلاف من حملة البراءات BARAT من الأشخاص المحميين ترك الاقتصاد العثماني ، بكل أبعاده العملية ، رهن مشيئة التجار والقناصل الأجانب ، وحملتها من المواطنين . وتجلت أهمية هذه السيطرة الأجنبية في أن أحد الأسباب الأساسية للنجاح الباهر الذي حققته اليابان في إحراز التطور الاقتصادي المستقل كان تحررها من أي نفوذ اقتصادي خارجي ، أو سيطرة استعمارية ، وذلك قبل انفتاح تلك البلاد على العالم في منتصف القرن التاسع عشر وبعده .

٤ — تحول الطرق التجارية

لقد كانت الامبراطورية العثمانية عرضة بشكل خاص للتأثر بالاقتصاد الغربي الآخذ بالتوسع ليس بسبب التجاور الجغرافي وحده وإنما بسبب اعتماد الامبراطورية على تجارة الترانزيت التي كانت في طور الانتقال إلى ألفية جديدة في مطلع العصور الحديثة . فالشرق الأوسط بأكمله استفاد من موقعه الجغرافي ولعب دور الخازن والموزع للسلع التجارية بين آسيا وأوروبا ، براً عبر آسيا الوسطى ، وغراً عبر البحر الأبيض المتوسط فالبحر الأحمر والخليج العربي ، إلى المحيط الهندي ومن مضيق مالاقا إلى بخار الصين . فتبادل السلع كان مورداً هاماً للحكومة استوفته على شكل رسوم جمركية ومصدر رزق لآلاف التجار والكتبة والبحارة وبناء السفن وعمال تحميلها وتفريغها وللعديد غيرهم ممن لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالتجارة .

وكان الاعتماد على التجارة الواسعة النطاق بين البلدان أمراً محفوفاً بالمخاطر لأن التجارة كانت

معرضة للتوقف أو للانحراف بمسارها من جراء الاضطرابات السياسية والعسكرية التي يصعب السيطرة عليها. فقيام الامبراطورية المغولية العظيمة في القرن الثالث عشر شجّع التجارة البرية إلى حد كبير من خلال توفير الأمن في سهوب شبه الجزيرة الأوربية / الآسيوية . ولكن الانحلال السريع لهذه الامبراطورية في القرن الرابع عشر ، أغلق الطرق البرية وقوض اقتصاد فارس وآسيا الصغرى اللتين كانت تمر فيهما هذه الطرق . وأما تجارة الترانزيت البحرية فقد استمرت — وكان ذلك لصالح مصر وسورية — لأنه من الضروري تفريغ تلك الحملات عبر الحواجز البرية التي كانت تفصل الاسكندرية عن البحر الأحمر ، والموانئ السورية عن الخليج العربي .

وتدهورت هذه التجارة البحرية بعد أن دار فاسكو دو غاما حول رأس الرجاء الصالح ودخل ميناء كالكوتا ، في الهند ، في ٢٢ أيار / مايو / عام ١٤٩٨ . لقد كان طريق رأس الرجاء الصالح أطول من الطرق القديمة عبر الشرق الأوسط ولكنه أقل رخصاً وأكثر أماناً . فقد خُفّف الطريق الجديد تكاليف التحميل والتفريغ ودفع الرسوم الجمركية وتفادى دفع الأتاوات التي كان يفرضها المغيرون من البدو . إن هذه الأمور مجتمعة أدت إلى ارتفاع أسعار التوابل في الاسكندرية إلى أكثر من ٢٠٠٪ من كلفتها الأصلية في الهند . إضافة لذلك فقد فرض التجار رسوماً أعلى بكثير من الرسوم المعقولة ، لقاء نقل التوابل من الموانئ الشرقية إلى المستهلكين في أوربة الوسطى أو الشمالية . فليس من العجيب إذاً أن يكتشف المرء أن تجار البندقية لم يستطيعوا في غضون السنوات الأربع (١٥٠٢ — ١٥٠٥) أن يحققوا أكثر من مليون جنياً بريطانياً سنوياً من التوابل في الاسكندرية ، بينما كان معدل ماحققوه في أواخر سنوات القرن الخامس عشر قد بلغ ٣٫٥ مليون جنياً وعلى العكس ارتفعت الواردات البرتغالية من ٢٢٤٫٠٠٠ ر. جنياً في عام ١٥٠١ إلى ٢٫٣ مليون جنياً وسطياً في السنوات الأربع (١٥٠٣ — ١٥٠٦) .

أصيب اقتصاد مصر وسورية بأشد الضرر نتيجة تحول التجارة إلى الطريق الجديدة حول رأس الرجاء الصالح . وكرد فعل لذلك أرسل السلطان سليمان حملات بحرية عديدة إلى المحيط الهندي في محاولة منه لطرد المعتدين البرتغاليين وإعادة التجارة إلى أقيمتها القديمة . وساهم تجار البندقية خلسة في إعداد هذه الحملات لأن الوسطاء الإيطاليين تضرروا بمقدار تضرر العرب من تحول التجارة عن طريقها القديم (البحر الأحمر — المتوسط) إلى ذلك الممر المائي الجديد حول رأس الرجاء الصالح . ولكن الأساطيل العثمانية ، حتى بمعونة البندقية ، لم تستطع مواجهة الأساطيل البرتغالية المجهزة في الرحلات البحرية الطويلة حول إفريقيا المسلحة بمدفعية بحرية أجدى .

أدى فشل حملات سليمان القانوني إلى نتائج بعيدة الأثر بالنسبة للشرق الأوسط بأكمله ،

وإلى بداية النهاية للسيطرة الشرقية على التجارة العالمية . ونؤكد على كلمة « البداية » لأن الطرق القديمة استمرت كشریان ضعيف يغذي المنطقة . وبعد الصدمة الأولى للتدخل البرتغالي عادت الأمور إلى طبيعتها ، وانقضت سنوات على بقاء حجم التجارة عبر موانئ الشرق الأوسط أكبر منه حول رأس الرجاء الصالح . ومن الممكن القول أن كلا الطريقين لم يخل من السفن التجارية طيلة القرن السادس عشر وكانا يتناوبان مركز السيادة أيضاً . وإن استمرار الطرق القديمة على نشاطها أمر يثير الاستغراب نظراً للمنافع الطبيعية التي توفرها الطريق الجديدة . (سنعمد إلى توضيحها في الفصل اللاحق) . نقول بأن كفة الميزان لم ترجح بشكل حاسم لصالح طريق رأس الرجاء الصالح ، إلا بعد ظهور الهولنديين الأقوياء والتمرسين في القرن السابع عشر وحلوا محل البرتغاليين في المحيط الهندي وفي جزر الهند الشرقية . وتعزيز هذا الانتقال أصبح الشرق الأوسط في حالة ركود غامض بعد أن كان يحتل مركز التجارة العالمية قبل ظهور دو غاما ، والذي عاد ليحتله ثانية في أعقاب فتح قناة السويس .

٥ — الشركات الشرقية

ساهم ظهور الشركات الشرقية في تمزيق ما بدأ به تبديل الطرق التجارية . فلم يكن التجار العثمانيون ، من المؤسسين للشركات المساهمة للمتاجرة مع أوربة الغربية ، بل التجار الفرنسيون والإنكليز والهولنديون ، وقد أسس كل منهم شركته الشرقية واستغل موارد الامبراطورية العثمانية . وأول من بدأ هذه الخطوة ، الفرنسيون الذين وقعوا معاهدة في عام ١٥٣٥ تسمح لهم بالإقامة ، وممارسة التجارة في الامبراطورية العثمانية ، دون الخضوع إلى نظام الضرائب العثماني أو لتشريعات المحاكم العثمانية . وتوسعت هذه الامتيازات الخاصة في عام ١٥٨٣ ، لتشمل البريطانيين والهولنديين . ونتيجة لذلك حصل تجار الغريون ، اعتباراً من القرن السادس عشر فصاعداً ، على حصة متزايدة باستمرار من تجارة شرقي المتوسط التي كانت حكراً على الإيطاليين وحدهم .

وأحد أسباب نجاح الغريين يكمن في فاعلية شركاتهم المساهمة كأدوات لتعبئة الاقتصاد والتغلغل فيه . وبما أن هذه الشركات تقلل من مسؤولية المساهمين وتفصل مهمات الاستثمار عن مهمات الإدارة ، فإنها جعلت من الممكن تعبئة مقادير كبيرة من رأس المال للمشاريع التجارية في بعض المناطق المحددة كالمشرق أو إفريقية أو جزر الهند الشرقية . ولكن التجار العثمانيين ، تصرفوا عكس ذلك ، فلم ينظموا أمثال هذه الشركات باعتبارهم يفضلون المتاجرة كأفراد أو شراكة الخاصة . وينبع هذا الموقف من نزعة المحافظة والفردية عندهم ، وميل المسؤولين العثمانيين لاعتبار أي مواطن فاحش الثراء ، خلال قرون الانحطاط والفساد الامبراطوري ، لقمة سائغة للابتزاز والمصادرة .

وعلى أية حال فإن التجار العثمانيين ، ومعظمهم من الأرمن واليونانيين واليهود ، أبعدوا عن التنظيم الذي يسمح لهم بممارسة المنافسة الفعالة مع الشركات الغربية التي سرعان ما تمكنت من السيطرة على معظم التجارة الخارجية ذات النطاق الواسع تاركة التجارة المحلية الصغيرة للمواطنين العثمانيين . لكن التجارة المحلية لم تغفل من الضرر البالغ الذي أوقعته بها تصرفات القناصل الغربيين ، الذين كانوا يمنحون صكوك براءاتهم بالجملة للتجار المحليين الخاضعين لتشريعاتهم .

واستندت الهيمنة التجارية للشركات المشرقية على التفوق التكنولوجي لصناعات أوطانها . ولم يكن من نظير في الشرق الأوسط للصناعات الغربية الآخذة بالتطور السريع ، مستخدمة باستمرار الآلات ومصادر الطاقة غير الحية . ولكن الصناعة العثمانية بقيت تكنولوجياً في طور الحرف اليدوية ، وتنظيماً في طور النقابة . وساند المسؤولون العثمانيون البنية النقابية التقليدية مخافة أن تفضي المبتكرات إلى الفوضى وتحرم الخزينة من إيراداتها . وفضل العثمانيون من إداريين ومسؤولين عسكريين التعامل مع النقابات القديمة ليضمنوا استقرار أسعار السلع ومستوى جودتها . هذا وبينما كان للنقابات دوراً ضئيلاً في الاقتصاد الغربي في أواخر القرن السابع عشر ، فقد ظلت الامبراطورية العثمانية تهيمن على الصناعة والتجارة معاً . ومارس المواطنون في الدولة العثمانية من حرفيين وتجار ، أعمالهم وتجارتهم في حوانيت صغيرة مبنية في الأزقة الضيقة الملتوية ومغطاة سقوفها بالصفائح المعدنية ، حيث يمتد الغطاء ليشمل الأزقة بأكملها ، وتعرف الأبنية المنخفضة التي تفتقر إلى الاتساق باسم البازارات . لقد كانت هذه البازارات صوراً نابضة بالحياة وتخضع بأساليب إنتاجها وتعاملها ، إلى الإشراف الصارم الذي أكسبها الجمود وسلبها القدرة على منافسة صناعات الغرب وشركاتها التجارية التي كانت وقتئذ تعيش مرحلة التبدل والتوسع السريع . فالنتيجة الحتمية لهذا الواقع جاءت في الملاحظات التي أوردها أحد الرحالة الإنكليز في القسطنطينية عام ١٨٠٠ :

" لنفترض أن غريباً وصل بعد رحلة طويلة وهو بحاجة إلى ألبسة لتبديل ثيابه وتجهيزات لمبته ، وللكتب أو الخرائط لإرشاده وتسليته ، وللورق والأقلام والحبر وسكاكين الطعام والأحذية والقبعات ، وباختصار لتلك الأشياء التي توجد تقريباً في كل مدينة في العالم ، فإنه لن يجد منها في القسطنطينية إلا القليل أو لا يجد منها شيئاً . وإن وجد بعض الأشياء منها ، فتكون رديئة جداً ، مما يسلبها القدرة على الاستجابة لأي غرض من الأغراض التي صنعت من أجلها . وأما تلك السلع القليلة المعروضة للبيع فهي مستوردات من إنكلترا لا تصلح لأي سوق إلا السوق الإنكليزي ، أو هي ، وهذا أسوأ من سابقه بكثير ؛ تقليدات ألمانية وهولندية للمصنعات الإنكليزية وزيارة لأحد الغرباء للبازارات فإنه لا يجد إلا الأخفاف والأحذية غير متقنة الصنع والمصنوعة من الجلد الرديء ، وأقمشة الموصلين الخشنة ، وغلايين التبغ ، والتبغ والقهوة ، ودكاكين المأكولات ، والعقاقير

وجذور الورود والمسدسات المستعملة والخناجر، وأسوأ السلع المصنعة في العالم وإذا نظرت إلى القسطنطينية من الخارج، فإنها تبدو أكثر المدن الأوربية ازدهاراً وثراء، ولكن إذا تمعنت داخلها وجدت البؤس والفاقة، مما يجعلك تعتبرها من أخط وأفقر عواصم العالم“ (8).

تفاقم تأثير الشركات الشرقية بفائض السبائك من العالم الجديد، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار ارتفاعاً حاداً في أوربة الغربية في منتصف القرن السادس عشر. وبحلول عام ١٥٨٠ كان الاقتصاد العثماني يعيش مرارة التضخم — وهو مثل آخر عن التجاور مع الغرب. وكانت الشركات الشرقية تدفع جزئياً بالسبائك أثمان مشترياتها من البلدان العثمانية من المواد الغذائية والمواد الخام الأخرى، حتى قيل في عام ١٥٨٤ بأن ”إحدى السلع التجارية الأساسية الذاهبة إلى تركيا هي الريالات الإسبانية التي ترسلها الخزينة“ (9). وأغرقت العملات الفضية الأوربية السوق العثماني مسببة تضخماً حاداً. ونتيجة التضخم ارتفعت أسعار القمح بين عامي ١٥٥٠ و ١٦٠٠ إلى خمسة أضعاف في منطقة أنقرة وعشرة أضعاف في منطقة بحر إيجه، حيث كان التجار الغربيون يشترون شحناتهم. وبالمقابل انخفضت أسعار بعض السلع الأخرى التي كانت تشحن إلى الغرب.

ولكن السبائك لم تكن لتبقى ضمن ممتلكات السلطان، بل كانت تدفع مقابل التوابل والثياب الفاخرة التي تدخل الامبراطورية من الحدود الشرقية. وهكذا وجدت الامبراطورية العثمانية نفسها، كإسبانيا، في موقع لا تحسد عليه في التجارة الدولية، فتحولت إلى مجرد مجمع توزع من خلاله سبائك الغرب، لتصل بالنتيجة إلى الشرق الأوسط والشرق الأقصى. ونظراً لافتقار الحكومة الامبراطورية إلى خبرة الغرب وتقاليده المركنتلية، فقد كانت بطيئة في اتخاذ الخطوات الضرورية. ولما بدأت — في وقف عملية تصدير السبائك — المصاعب تتزايد أمام حصول العاصمة والجيش على المواد الغذائية، حظرت الحكومة في أواخر القرن السادس عشر تصدير السبائك إلى الشرق، كما حظرت تصدير مختلف المواد إلى الغرب، بما فيها القطن، والقطن المغزول، والرصاص، والبارود، والخيول، وبعض المواد الغذائية. وأظهر المسؤولون العثمانيون ضعفاً واضحاً أمام زملائهم الإسبانين، في فرض أمثال هذه القيود، وثابت السبائك على تسربها من الامبراطورية العثمانية، والإسبانية، كما ثابر القباطنة الغربيون على شحن بضائعهم المشروعة أو غير المشروعة من الموانئ الشرقية بنفس البساطة التي كانوا يشحنون بها من المستعمرات الإسبانية. ولذلك وجدت الحكومة العثمانية، أنه من الصعب اتخاذ الترتيبات اللازمة لتأمين الذخائر الكافية لصناعاتها وقواتها المسلحة والمستهلكين الحضريين فيها.

إن تأثير سبائك العالم الجديد والسلع الغربية المصنعة كان يمثل، على حد قول مؤرخ تركي

حديث ، انقضا ض « اقتصاد أطلسي عالي التوتر » على « اقتصاد عثماني منخفض التوتر »⁽¹⁰⁾ .
ولذلك فقد أطلق هذا الانقضا ض سلسلة من التفاعلات تعذر التحكم فيها ، والتي مزقت الاقتصاد
العثماني ومعظم نواحي المجتمع العثماني .

ففي المقام الأول وقفت القوة العسكرية المتنامية للقوى الغربية ، سداً في وجه أي توسع عثماني
جديد في أوربة الوسطى . فحتى منتصف القرن السابع عشر كانت الفتوحات التركية تمد الخزينة
الامبراطورية بالمغانم والإيرادات من الولايات المحتلة حديثاً ، كما كانت تمد الفرسان الإقطاعيين
بإقطاعات إضافية . وبحلول نهاية القرن ، تم إيقاف التوسع وبدأ العد التنازلي بدفع الحدود العثمانية
رجوعاً إلى نهر الدانوب بمعاهدة كارلو فيتز (١٦٩٩) . واضطر الأتراك إلى مواكبة تطور التكنولوجيا
العسكرية الغربية مهما بلغت مكابرتهم ، فاقبسوا الأسلحة النارية الجديدة ، ونظموا القوات المسلحة
تنظيماً مركزياً ودائماً ، بدلاً من الفرسان السباهيين القدماء والمتطوعين تلقائياً . وهذا ما كان يستلزم
النفقات الباهظة في وقت أفقر فيه التضخم الخزينة الامبراطورية .

وبالمقدار نفسه انخفض دخل السباهيين من رسوم التيمارات القديمة انخفاضاً حاداً بسبب
التضخم . ففي عام ١٥٨٦ ورد في تقرير لممثل البندقية : ” إننا نقدر تقديراً صحيحاً عند القول أن
من المستحيل على أي جندي تأمين كل تلك التجهيزات التي يحتاجها لهذه الحملة حتى لو استلف
النقد بضمان إقطاعته لمدة سنوات عديدة قادمة “⁽¹¹⁾ . وجاء رد فعل السباهيين بالتخلص من التزاماتهم
تجاه الحكومة المركزية وباغتصاب الأراضي التي كانت بحوزتهم على شكل إقطاعات خاضعة لرسم
وقيود محددة .

ولقد جابهت حكومة القسطنطينية هذا الاتجاه ، بإحلال الفلاحين الخاضعين للضرائب محل
السباهيين الذين لم تعد ترجى منهم فائدة ، كقوة عسكرية . وأما أولئك الفلاحون ، فقد كانوا من
وجهاء المدن أو الأعيان AYAN ومن ذوي الارتباطات السياسية والسيولة النقدية ، ومن وجدوا في
الزراعة الخاضعة للضرائب ، استثماراً مربحاً في زمن التضخم . وفي النهاية أصبح من المتعذر التمييز بين
المزارع الخاضعة للضرائب ILTIZAM ، عن الملكية الخاصة MULK ، عندما وضع الأعيان أنفسهم
(أو الدروبي DEREBEY كما كانوا يدعون في بعض الولايات) في مركز الوساطة بين الحكومة
والجماهير الفلاحية ، متصيدين الكثير من الربح الذي كانوا يغتصبونه من الفلاحين على شكل
دخول شخصية لهم .

وأما السباهيون فقد حاربوا الأعيان لاسترداد الأراضي التي اغتصبوها منهم ، بمساندة الفلاحين
الذين فقدوا حقوقهم الوراثية في بقاعهم التي اقتنصها الأعيان أيضاً ، وانتهى الأمر إلى قيام مرحلة من

الفوضى والكفاح المسلح الذي تحالف فيه السباهيون والفلاحون ضد الأعيان وحماهم من الرسميين الحكوميين . فعمت الفوضى في بداية القرن السابع عشر وأصبحت تلك المرحلة تعرف الآن باسم «الهروب الكبير» BUVUK KACGUN بسبب الهجرة الجماعية التي قام بها الفلاحون إلى المدن . وبحلول القرن الثامن عشر كان الأعيان قد أصبحوا حكام الأمر الواقع DE FACTO لولايات بأكملها ، وفي عام ١٨٠٨ أجبروا السلطان الضعيف على الاعتراف الملكي رسمياً بامتيازاتهم المغتصبة ، التي أضحت حقوقاً مشروعة لهم .

وأما المستفيدون الرئيسيون الآخرون من ذلك التفسخ الامبراطوري الذي أحدثه الغرب فهم الرعايا العثمانيون الذين ساهموا في التجارة الخارجية المتنامية . فعلى الرغم من القيود الرسمية والمحظورات الصريحة كان الاقتصاد الأوربي الغربي المتوسع يحصل على كل المواد الخام التي يحتاج إليها من الولايات العثمانية — كالقمح والذرة والقطن والصوف والحرير والتبغ والأصبغة . وكانت الشركات الشرقية الفرنسية منها والهولندية والإنكليزية هي التي تمسك بزمام معظم هذه التجارة الدولية ، أما في بعض الولايات كسورية والبلقان ؛ فقد شارك التجار والملاحون الوطنيون في هذه التجارة وأثروا في أرباحها . وتطور نمو السفن التجارية لليونان وراكوزا وهيمن التجار اليونانيون والمكدونيون على معظم التجارة البنية في وادي الدانوب وصولاً إلى أوربة الوسطى . ودُمّرت الحروب الفرنسية السكسونية في القرن الثامن عشر وفي بداية القرن التاسع عشر التجار الغربيين ، الذين كانوا يتحركون في مختلف الموانئ العثمانية ، وقفز التجار المحليون لاحتلال أماكنهم ، كما سارعت السفن التجارية اليونانية والراكوزية ، التي ترفع العلم العثماني الحيادي ، لاقتناص تجارة الشحن في البحر المتوسط بأرباحها الكبيرة .

وفي الوقت الذي أثرى فيه بعض التجار والملاحين العثمانيين من هذه التجارة الخارجية ، وقع العديد من الفلاحين ضحية البؤس والشقاء الشديدين . تماماً كما حدث في بولندا وهنغاريا ، حيث أدت المكاسب المالية التي أتاقتها الأسواق الغربية إلى فرض القنانة ابتغاء زيادة الإنتاجية ، ومثله حدث في بعض الولايات العثمانية التي تنتج المحاصيل الضرورية للغرب ، حيث كان رد الفعل مرة ثانية نوعاً من القنانة الهادفة للوصول بالمردود إلى حده الأقصى . ففي مناطق السهول من شبه جزيرة البلقان مثلاً كان التخط الجغرافي لزراعة الذرة والقطن مطابقاً للنمط الجغرافي لتلك المؤسسة الجديدة المدعومة باسم CHIFKIK والتي حلت محل التيمارات . لقد كان الفلاحون البلقانيون يتمتعون في ظل نظام التيمارات بالاستعمال الوراثي لأراضيهم ، بينما خفّت حدة الضرائب والأعشار والالتزامات التي كانت مفروضة عليهم ، بإشراف التنظيم الدقيق للمسؤولين الامبراطوريين . وبعد أن اقتنص الأعيان التيمارات استجابوا لإغراء الأسواق الأجنبية تجاهلهم لشرطين من نظام التيمارات وهما : طبيعة عدم قابلية الإقطاعات للتوريث والحدود القانونية لالتزامات الفلاحين .

لقد كانت الإقطاعات السابقة تتناقل في أوائل القرن السابع عشر على شكل ملكيات حرة قابلة للتوريث ومعروفة باسم CHIFLIKS وكان الفلاحون فيها عرضة للتهجير إذا رفضوا أي شرط من شروط عقود الإجارة . وأما أجور هذه الأراضي فهي أعلى من أجور التيمارات بكثير ومع ذلك يبقى للفلاح ، بعد دفع ضريبة الدولة ، زهاء ثلث محصوله . وما هو أهم أن حرية حركة الأجير كانت مقيدة تقيداً صارماً عملياً ، رغم أنه لم يكن مقيداً بالأرض نظرياً . وكانت حصته القليلة من صافي الإنتاج تجبره على الاستدانة من مالك الأرض لإطعام عائلته وشراء حيوانات الجر والأدوات . وعندما تزداد ديونه يستطيع مغادرة الأرض ، لأنه غير قادر على تسديد رأس المال والفائدة الباهظة . ولذلك فإن الفلاحين الذين كانوا يشتغلون في أراضي CHIFLIK كانوا أجراء اسماً ولكنهم أقنان في الواقع ، كما في هنغاريا وبولندا .

وتزعزعت منزلة الحرفيين والفلاحين العثمانيين ، نتيجة المتاجرة مع الغرب ؛ فاستحالت حماية الحرف التقليدية بسبب قيود الامتيازات الأجنبية على التعريفات الجمركية للمستوردات . وظهر ذلك في صناعة الثياب ، حيث تم اصطلياد المنتجين العثمانيين في مصيدة مزدوجة . فمن الناحية الأولى كان التجار الغربيون يتعاونون الصوف البلقاني بمقادير كبيرة حتى يصبح سعر الصوف في الامبراطورية العثمانية أعلى من سعره في إنكلترا . ومن الناحية الأخرى كانت الشركة الشرقية الإنكليزية تغمر السوق العثماني بأثوابها الصوفية بأسعار مخفضة لأن أصحاب تلك الشركة كانوا يجنون الأرباح الطائلة من توريد السلع العثمانية إلى إنكلترا — (كالحرير والموهر والغزل والشيح الخراساني والكشمش واليانسون) — وكان بقدرتهم فرض السعر الذي يرغبون به لأن أجازتهم تتيح لهم احتكار التجارة الشرقية .

وهكذا فإن دراسة أسعار الثياب في الوطن وفي السوق العثماني تبين أن أسعار الثياب ، الإنكليزية في استانبول في العشرينيات (١٦٢٠) تنقص عن سعرها في لندن بنسبة ٢٠ — ٣٠٪ بعد إضافة كلفة الشحن^(١٢) . ولذلك كان مصير صناعة النسيج العثمانية الدمار من جراء اجتماع الصوف الغالي في الوطن وإغراق السوق الوطنية بالثياب الإنكليزية الرخيصة . إن قيود الامتيازات الأجنبية حالت دون قيام أية تعرفة للحماية حتى لو كانت النوايا الرسمية راغبة بالتدخل . ولكن على العموم لم تكن هنالك أية نية للتدخل .

وبدأ السفراء والقناصل الأجانب يستخدمون نفوذهم الكبير لتعويق تطور الصناعات المحلية التي قد تنافس مستوردات بلادهم . فعندما حاول التاجر اليوناني المدعو سارانندو ببادوبولو مثلاً أن يقيم في الستينيات (١٧٦٠) معاملًا للصابون في (كورون) و (نافارين) أغلقت جميع الطرق في

وجهه من خلال التدخل الفعال الذي مارسه القنصل الفرنسي المقيم، وتعاون المسؤولين العثمانيين المحليين، مما قضى على محاولة قيام المنافسة لواردات الصابون من مرسيليا وبروفانس. وعلى نحو مماثل عمد المسؤول الفرنسي البارون «توت» لدى عودته من رحلة خاصة للتفتيش على القنصليات الفرنسية في المشرق عام ١٧٧٩، إلى إسداء النصيح لحكومته بالاستمرار في سياستها الرامية لعرقلة أية جهود تهدف لإقامة الصناعات المحلية في الامبراطورية العثمانية. هذه الاستراتيجية الوقائية كانت فعالة بشكل راسخ تقريباً من جراء فساد المسؤولين العثمانيين، وتعاون آلاف الناس المحميين من حملة البراءات، وقيام طبقة من الماويلين الإغريق واليهود والأرمن والذين لم تبدل السلطات التركية وجودهم إلا قليلاً.

٦ — المنزلة الهامشية العثمانية

تقدم خوجا بيك عام ١٦٤٠، وهو مستشار السلطان مراد الرابع، بمذكرة يحلل فيها أزمة الامبراطورية. فأكد على أن انحلال نظام التيمارات قد أفضى إلى استبعاد الجديدين من محاربين ورسميين لمصلحة المرتزقة والمرايين. وساعد انتشار الفساد والرشوة في جميع نواحي الحياة العامة إلى امتنان الجماهير المقموعة للصوصية. وسلط خوجا بيك الضوء على ما يحدث وسماه بالنقائص الإنسانية التي ستؤدي إلى الانحدار نحو الهاوية. فالسلاطين منذ عهد سليمان، أهملوا أداء واجباتهم، وقصروا في حضور اجتماعات دواوينهم DIVANS، وفضلوا الإصغاء إلى إشاعات البلاط ودسائس الحريم. ولم يشعر أي من مقامات الصدر الأعظم بالطمأنينة على مركزه مالم يسهم في المكائد والرشاوى، مسهماً بذلك في الانحطاط الامبراطوري. وعزا أحد المؤرخين الأتراك الحديثين في تحليله المشكلة التاريخية نفسها، الانحطاط الامبراطوري إلى اعتبارات عالمية فقال :

”إن انحطاط النظام الاقتصادي والاجتماعي العثماني الراسخ، بدأ نتيجة للتطورات التي قامت خارج المنطقة التي يسيطر عليها الباب العالي PORTE، ولا سيما نتيجة لتأسيس «الاقتصاد الأطلسي» ذي الحيوية والقوة الهائلتين في أوربة الغربية. فالنظام الاقتصادي للامبراطورية لم يتفسخ من خلال صدع كامن في بنيانه ولا من خلال قانون دستوري، بل تفسخ بسبب التبدلات التاريخية العميقة التي قوضت توازنه وتشبثت بتطوره الاقتصادي الطبيعي وحكمت على مؤسساته بالتداعي بشكل لا سبيل لترميمه....

فخلال النصف الثاني من القرن السادس عشر.... بدأت التجارة الأوربية، المدعومة بمؤسسة تجارة متينة والقائمة على تشجيع دول قومية قوية، تتحول إلى مهدد رئيسي للصناعة المحلية.... وأصبح في نية التجارة الوطنية الأوربية الجديدة أن تبيع أكبر كمية من السلع إلى الخارج

في الوقت الذي تضيق وارداتها من أية منتوجات أخرى . فلم تفتح بذلك أية سوق أمام الصناعات التصديرية العثمانية المحلية . ونحولت التجارة الشرقية إلى « تجارة استعمارية » انتهت لتحويل تركيا إلى زبون للصناعة الأوربية تقدم له المواد الأولية ، وتمنع عنه تصدير السلع « (13) .

وأدرك بعض المراقبين المعاصرين حالة التبعية هذه ، التي استسلم لها الاقتصاد العثماني وما نجم عنها من أذى للامبراطورية وشعوبها . وأحد أولئك المراقبين كان سر ف . فولني الذي يعتبر من أوسع الرحالة الأوربيين اطلاعاً وأكثرهم إدراكاً ، زار الشرق الأوسط قبل القرن التاسع عشر . وبعد أن قام بترحاله في مصر وسورية في عام ١٧٨٥ استنتج ما يلي :

”إذا أخذ المرء مصلحة الامبراطورية التركية نسبياً بعين الاعتبار ، فقد يصل إلى نتيجة مؤكدة مفادها بأن تجارة الأتراك مع أوربة والهند تجارة ضارة أكثر مما هي نافعة . فكل الأشياء التي تصدرها الامبراطورية ، هي من المواد الأولية وغير المصنعة ، وتحرم بذلك نفسها من كل المنافع التي يمكن أن تستمدّها من جهد رعاياها . وبما أن السلع التي تستوردها من أوربة والهند ، سلع كإلية تؤدي فقط لزيادة تبذير الأغنياء وخدام الحكومة ، فإنها في الوقت نفسه تزيد بؤس المواطنين الفقراء « (14) .

وتوصل السفير الفرنسي في القسطنطينية ، « شوازيل غوافير » إلى الاستنتاج نفسه عندما أشار عام ١٧٨٨ إلى الامبراطورية العثمانية قائلاً : ” بأنها إحدى أغنى مستعمرات فرنسا “ (15) . وعلى الرغم من صواب هذا التقييم ؛ فإن المستعمرة العثمانية لم تكن قد اندمجت بعد في اقتصاد السوق العالمي . وهكذا تظهر الامبراطورية العثمانية بأنها مسؤولة في أواخر القرن السادس عشر عن تقليص حجم التجارة الخارجية لفرنسا إلى نسبة ١٠٪ في الثمانينيات (١٧٨٠) . كما كانت مسؤولة في معظم سنوات القرن السابع عشر عن نقص التجارة الخارجية الإنكليزية إلى العشر ، وفي السبعينيات (١٧٧٠) أصبحت مسؤولة عن ١٪ فقط من تلك التجارة . وتدل هذه الأرقام على أن التغلغل الاقتصادي الغربي في الشرق الأوسط بقي سطحياً . وأما ضيق نطاق العمليات فقد بيّن أن الامبراطورية لم تندمج بسوق الاقتصاد العالمي إلا جزئياً . على الرغم من الضرر الكبير الذي لحق ببعض حرفها اليدوية وبالفلاحين في المناطق السهلية .

وعلى نحو أدق فإن ولايات البحر الأبيض المتوسط (مصر ، سورية ، وغرب آسيا الصغرى ، والبلقان) أصيبت ببالغ الضرر من الشركات الشرقية ، بينما بقيت المناطق الأبعد ، مناطق الخليج العربي / البحر الأحمر (إيران ، العراق ، السودان ، شبه الجزيرة العربية) ، منيعة على تلك الشركات إلى حد كبير . وهكذا احتل الشرق الأوسط في تلك القرون السابقة للقرن التاسع عشر ، بالنسبة

لاقتصاد السوق العالمي منزلة تقترب من المنزلة الوسطى التي تقع بين منزلة الاندماج والتبعية المطلقة التي كانت تحتلها مناطق أوربة الشرقية وأمريكا اللاتينية من ناحية أولى ، وبين منزلة الاستقلال والابتعاد المطلق التي كانت تحتلها الأصقاع البنية المترامية الأطراف في آسيا من ناحية أخرى . ومن أجل اندماج الشرق الأوسط ، عليه أن ينتظر استكمال شروطه من خلال القروض الشخصية والحكومية وتمديد السكك الحديدية وشق القنوات في القرن التاسع عشر ، ومن خلال اكتشاف النفط في القرن العشرين .

الفصل السابع

آسيا كمنطقة خارجية

.... إن الأشياء الغربية والثمينة لا تروق لناظري وكما بإمكان سفيركم أن يرى بأمر عينه ، فإننا نملك الأشياء كافة . وإنني لأعير ثمة اهتمام للأشياء الغربية أو البدع الفنية ، كما أن ليست بي ثمة حاجة لمصنعات بلادكم .

الامبراطور شوان — لونغ إلى الملك جورج الثالث (١٧٩٣)

لقد حافظت آسيا في الحقبة السابقة للقرن التاسع عشر على بقائها كمنطقة خارجية بالنسبة لاقتصاد السوق العالمي . فهي لم تكن منطقة متكاملة معه ، كما كانت أوربة الشرقية وأمريكا اللاتينية ، ولا منطقة على تخومه كما كانت إفريقية والشرق الأوسط . الفرق كان موقعها الجغرافي ، فتللك المسافات الشاسعة التي تفصل جنوب وشرق آسيا عن أوربة الغربية لعبت دور المنطقة العازلة عزلاً فعالاً خلال تلك القرون التي سبقت المبرقة والسفن البخارية ومد السكك الحديدية وشرق القنوات فيما بين القارات . وتتجلى أهمية هذا العامل الجغرافي إذا أجرينا المقارنة بين صعوبة منال الصين واليابان البعديتين وبين سهولة منال الامبراطورية العثمانية المجاورة للغرب وتعرضها لعدوان الغرب العسكري والاقتصادي والثقافي . وثمة سبب آخر لعزلة آسيا كان يتمثل بالمستوى الرفيع الذي بلغته من التطور الاقتصادي والذي جعل حضاراتها العريقة مكثفية ذاتياً إلى حد كبير وبمنجاة عن إغراء تلك المعروضات القيمة نسبياً التي كان يعرضها التجار الغربيون . وأخيراً فإن تلك الامبراطوريات البنية العظيمة التي أقامها المغول في الهند وسلالتا مينغ وتشينغ في الصين كانت قوية عسكرياً ، مما جعل من المحال بالنسبة للتجار الغربيين أن يشقوا طريقهم عنوة إلى داخلها كما فعلوا في

الأمريكيتين ، أو أن يفرضوا علاقات تجارية غير متكافئة كما فعلوا في إفريقيا والشرق الأوسط . وعوضاً عن ذلك انحسر الغربيون في عدد قليل من المراكز التجارية الساحلية التي لعبت أدوار القواعد المحصورة لمساعدتهم التجارية .

ومن صحيح القول أن الأوربيين تمتعوا في البحار الآسيوية بتفوق بحري حاسم، مما أتاح لهم السيطرة على الطرق التجارية العالمية المفتوحة حديثاً وقتئذٍ . ولكن المنتجات الآسيوية ، بسبب الاكتفاء الذاتي الآسيوي ، تلكأت كثيراً عن منتجات مزارع العالم الجديد في خوض غمار التجارة العالمية . فمبعزل عن بعض المناطق الساحلية في الهند وعن عدد قليل من الجزر في جنوبي شرق آسيا ، بقيت البلدان والشعوب الآسيوية بمنجاة عن التضرر من جراء توسع الغرب . فلقد كان بمقدور آسيا أن تحافظ على استقلالها وهويتها كمنطقة خارجية إلى أن جاءت الثورة الصناعية .

١ — آسيا قبل رحلة دو غاما

كانت التجارة في المحيط الهندي ، طيلة آلاف السنوات التي سبقت ظهور دو غاما فيه ، متكيفة وفق هبوب الرياح الموسمية . فالرياح الموسمية الشمالية الشرقية تهب على صفحات المياه الهائلة الممتدة من شرقي إفريقيا إلى جزر الهند الغربية ، تقريباً من شهر تشرين الأول / أكتوبر / إلى آذار / مارس / ، كما تهب الرياح الموسمية الجنوبية الغربية من شهر أيار / مايو / أو حزيران إلى أيلول / سبتمبر / . وطبقاً لذلك يصادف موسم التجارة من غوجرات إلى عدن بين شهري أيلول وأيار ، ومن عدن إلى مالابار بين شهري تشرين الأول / نوفمبر / وشباط . وتبدأ السفن الهندية في إقلاعها شرقاً من غوجرات إلى مالاقا من كانون الثاني / يناير / ، فصاعداً وتعود في نهاية أيار . فكانت مالاقا ملتقى التجار القادمين من المناطق الغربية للمحيط الهندي والبحرين مع الرياح الموسمية ، بالتجار القادمين من الشمال الشرقي أو من البحار الصينية والبحرين مع الرياح التجارية . وكان معظم التجار القادمين من الشمال الشرقي صينيون ، بينما معظم القادمين من الغرب مسلمين من أصل عرقي عربي أو هندي أو فارسي أو تركي . وثمة أقلية ضئيلة من تجار المحيط الهندي من غير المسلمين ؛ أي من الهندوس أو اليانين JAINS من غوجرات .

إن التواريخ الغربية تسلط الأضواء على تجارة التوابل التي نشأت في جزر الهند الشرقية وانتهت ، من خلال الوسطاء المسلمين والإيطاليين ، إلى البيوتات الأوربية . ولم تكن لهذه التجارة من أهمية على ضوء مجمل التجارة الآسيوية بالتوابل ، لأن تجارة من حجم أكبر كانت تحصل على طرقات أو زوايا تجارية عديدة أخرى مثلاً بين الخليج العربي والهند ، وبين شرقي إفريقيا والهند ، وبين الخليج العربي وشرقي إفريقيا ، وبين الهند ومالاقا ، وبين مالاقا وجزر الهند الشرقية ، وبين مالاقا والصين .

وكان يدير التجارة على هذه الطرقات تجار من مختلف مناطق أو بلدان الشرق الأوسط وجنوبي آسيا وشرقها. وبرز التحدي بعدئذ لهذا النمط التقليدي من التجارة في نهاية القرن الخامس عشر بتلك الرحلة البحرية التاريخية التي قام بها دو غاما حول رأس الرجاء الصالح. ولتقدير الأثر التخريبي الذي خلفه الغزاة البرتغاليون، والهولنديون والبريطانيون من بعدهم، تقتضي الضرورة فهم الأسلوب المنظم للتجارة الآسيوية التقليدية. فمن حيث الجوهر كان التجار الآسيويون يتمتعون، (بغض النظر عن جذورهم العرقية أو الدينية)، بالاستقلال الذاتي التام أثناء ممارستهم التجارة في مختلف موانئ المحيط الهندي، سواء في سؤالا أو ماليندي أو مومباسا في شرقي إفريقيا، أو عدن في البحر الأحمر، أو هرمز في الخليج العربي، أو كامبايا أو سورات أو غووا أو كالكوتا في الهند، أو كولومبو في سيلان، أو مالاقا في جنوبي شرق آسيا.

وكان التجار الغرباء يعيشون في المدن في أحياء محددة مع زملائهم التجار من بني جنسهم، يختارون من بينهم رئيساً لهم، يمثلهم في المباحثات مع حاكم ذلك الميناء. واعتمدت معظم هذه الموانئ في ازدهارها على التجار الغرباء، لأنها لم تحصل إلا على القليل من المنافع الاقتصادية من داخل بلدها. وتجنب حكام تلك الموانئ عن اتخاذ أية إجراءات قد تنفر أولئك التجار وتدفع بهم إلى الموانئ الأخرى، فكانوا يقدمون كل خدمة ويذلون كل جهد لتوفير أفضل الظروف لممارسة التجارة — أي الضرائب المعقولة والتسامح الديني وتغادي الظلم العشوائي. وبمعزل عن تلك الإجراءات الضرورية لتوفير المناخ الملائم، كان الحكام المحليون يتركون للتجار مطلق الحرية.

وبالمقابل يدفع التجار الرسوم الجمركية التي تبلغ عادة زهاء ٦٪ على أساس القيمة الواردة في الفاتورة AD VALOREM، إضافة إلى بعض الهدايا التي يقدرها رئيس المجموعة التي ينتمي إليها التاجر. وكانت عائدات الرسوم الجمركية بمثابة العمود الفقري لمعظم موانئ المحيط الهندي، ولضمان استمرار تدفق هذه العائدات أجاز الحكام للتجار مزاوله عملهم بكل اطمئنان وحرية. فهنالك تاجر فارسي زار كالكوتا عام ١٤٤٢؛ أي قبل نصف قرن فقط من قدوم البرتغاليين، وروى عن نظام مثالي لسياسة عدم التدخل LAISSEZ — FAIRE فقال: "إن الأمن والعدل وطيدان جداً، مما يتيح للتجار أن يأخذوا إلى هناك شحنات كبيرة من البلدان البحرية، ويفرغونها ويرسلونها إلى الأسواق والبازارات، دون أن يفكروا بضرورة مراجعة الحسابات أو حراسة السلع.... وكل سفينة أياً كان مصدرها وتوجهها عندما ترسو في هذا الميناء تسري عليها معاملة السفن الأخرى" (١).

وثمة نقطة أخيرة يجدر التنويه إليها فيما يتعلق بآسيا قبل رحلة دو غاما، هي ذلك الانسحاب المصيري للصينيين من المحيط الهندي في منتصف القرن الخامس عشر. فخلال النصف الأول من

القرن الخامس عشر . أرسل الصينيون إلى المحيط الهندي عدداً من الحملات التي كانت واحدها ، من حيث الحجم ورفعة الصنعة التكنولوجية ، مثار الإعجاب الشديد فالسفن الشراعية الصينية JUNKS أكبر بكثير من السفن الإسلامية أو الأوربية الغربية العاملة في ذلك الزمن . ومع ذلك تم إيقاف الحملات الصينية الرائعة بأمر امبراطوري مفاجيء في عام ١٤٣٣ . ومهما تكن الأسباب المباشرة لهذا القرار الحاسم ، فإنه يعكس حقيقة افتقار التجار الصينيين لمزايا يتمتع به أقرانهم الغربيون من نفوذ سياسي ومنزلة اجتماعية . لقد كان التجار ورجالات الصناعة الصينيون ينظمون أنفسهم في نقابات محلية يترأسها الزعماء الذين تصادق الحكومة على تعيينهم في تلك المراكز ، الأمر الذي يجعلهم مسؤولين أمام الحكومة عن تصرفات كل فرد بعينه في نقاباتهم . وتسيطر الحكومة على إنتاج وتوزيع السلع الأساسية كالملح والحديد وما هو ضروري للشعب بأكمله . إن أمثال هذه القيود حرمت التجار الصينيين فرصة النمو الحر . وفي الوقت الذي أخذت فيه المدن الغربية بالتحول إلى قواعد لنفوذ التجار وفاعليتهم كانت المدن الصينية رهن مشيئة الضباط الامبراطوريين والمؤسسات البيروقراطية . وبينما كان التجار الغربيون ، بالاشتراك مع ملوكهم الوطنيين ، يمسكون بزمام المبادرة في المشاريع التجارية عبر البحار ، كان التجار الصينيون عاجزين عن مقاومة الأمر الامبراطوري الذي أنهى الحملات الرائعة لسلالة مينغ .

ترك الانسحاب الصيني وراءه فراغاً لقوة أخرى في المحيط الهندي مؤلفة من التجار المسلمين المستقلين الذين كانوا يجوبون المحيط بين مختلف موانئه دون أن يقفوا خصماً للصينيين الراحلين المعززين بموارد الامبراطورية السماوية ، وللبرتغاليين القادمين المجهزين والمأمورين من قبل البلاط الملكي في لشبونة . ونتيجة لهذا الوضع فرض البرتغاليون هيمنتهم على تلك المنطقة التجارية الكبيرة الممتدة بين شرقي إفريقية ومالاقا ، وأسسوا قاعدة تجارية على ساحل الصين في ماكاو . وتمثل الحقيقة التي مفادها أن البرتغاليين هم الذين حاربوا وشقوا طريقهم التجاري إلى الصين ، وليس الصينيون هم الذين شقوا طريقهم إلى أوربة ، منعطفاً حاسماً في مسيرة تاريخ العالم الثالث . فلقد حدد هذا التطور في الموقف ، العالم الثالث التابع والعالم الأول المتطور الآخذ بالتوسع .

٢ — امبراطورية البرتغال البحرية

عندما قرّر الأمير هنري الملاح إرسال قباطنته لأول مرة للإبحار نزولاً بمحاذاة ساحل إفريقية في مطلع القرن الخامس عشر ، لم تكن غايته جزر التوابل في الشرق ، بل كان هدفه الصريح الحصول على السلع الضرورية والأقرب إلى الوطن من جزر التوابل : الأسماك من البحار المجاورة ، والقمح والسكر من الجزر الأطلسية والذهب والعبيد من إفريقية . وتوغل المستكشفون في طريقهم جنوباً

وأقاموا الموانئ الساحلية التي اهتمت بالذهب وتجارة العبيد، واتسعت آفاق البرتغالية تدريجياً لتشمل الهند بالإضافة إلى إفريقيا .

كان الوصول إلى المحيط الهندي صدفة في عام ١٤٨٧ ، عندما هبت عاصفة هوجاء على (بارثولوميد دياش) ، بينما كان يسير بمحاذاة الساحل ، ودفعت بسفنه جنوباً بعيداً عن اليابسة مدة ثلاثة عشر يوماً . وبعد هدوء العاصفة لاحظ دياش اليابسة إلى الشرق منه ، فتيقن أن العاصفة ساقته ودارت به حول اللسان الجنوبي من القارة . فأرسي سفنه في خليج موصل في المحيط الهندي ورغب في مواصلة استكشافه . بيد أن بحارته المنهكين والمذعورين أجبروه على العودة . وفي رحلة العودة إلى الوطن شاهد الرأس العظيم لأول مرة وأسماه رأس العواصف . أما الشخص الذي أطلق عليه اسم رأس الرجاء الصالح ، فهو الملك البرتغالي « مانويل » ، بعد عودة دياش . وانتظر مانويل فترة دون أن يطلق الرحلات الجديدة مباشرة بعد دياش بسبب المتاعب السياسية والمالية . ولكن عندما أبحر كولومبوس غرباً وادعى الوصول إلى جزر الهند الشرقية ، سارع مانويل ليضمن للبرتغال طريق رأس الرجاء الصالح الموصل للشرق . وفي الثامن من تموز / يوليو / عام ١٤٩٧ أبحر فاسكو دو غاما بأربع سفن من لشبونة ودار حول رأس الرجاء الصالح وتوقف في ماليندي في شرقي إفريقيا ، حيث صادف ملاحاً عربياً مشهوراً اسمه أحمد بن ماجد الذي اندفع لمساعدته في رحلته عبر المحيط الهندي إلى كالكونا التي وصلها في نهاية شهر أيار عام ١٤٩٨ . ونظراً للعواقب الوخيمة التي تمخضت عنها رحلة كولومبوس ، فإن ابن ماجد ندم أشد الندم لإقدامه على مساعدة كولومبوس ، وأن إخوانه في الدين لم يطيبوا ذكراه حتى هذه الأيام .

وبعد عودة دو غاما أضاف الملك مانويل على ألقابه لقب « أمير الفتح والملاحه والتجارة في إثيوبيا والجزيرة العربية وفارس والهند » . ولم تكن هذه الكلمات مجرد بلاغة جوفاء لأن كل كلمة منها حملت معنى الجد ، وهب البرتغاليون لاتخاذ الإجراءات الضرورية لاحتكار كل التجارة بمحاذاة الطريق الجديدة حول رأس الرجاء الصالح وفي المحيط الهندي ، حيث كانت عدة شعوب آسيوية تمارس التجارة بكل حرية طيلة قرون عديدة . وفي غضون سنوات قلائل حقق البرتغاليون غايتهم المنشودة — التي اعتبرت إنجازاً عظيماً بالنسبة لتلك المسافات الهائلة المقصودة ولمساحة البرتغال الصغيرة وسكانها القلائل .

أشرنا سابقاً لواحد من أسباب نجاح البرتغاليين — ألا وهو الرحيل العرضي للصينيين قبل نصف قرن عن المحيط الهندي ، مما ترك وراءه فراغاً لقوة أخرى سارع البرتغاليون لملئه . وأما السبب الذي مكّنهم من ذلك ، فهو تفوقهم في القوة البحرية . وقدرتهم على تنفيذ المناورات العسكرية بكل الأسطول بدلاً من الاعتماد على مجهود كل سفينة بمفردها من السفن التي تشكل الأسطول . إضافة

إلى المهارة في استخدام مدفعية السفن البحرية. فقد طوّر البرتغاليون، كغيرهم من الأوربيين الغربيين، مدفعية بحرية جديدة فعالة، أتاحت لهم استخدام السفن كبطاريات عائمة بدلاً من استخدامها كوسائط لنقل مفارز القوارب. فالمدافع، التي أصبحت الأدوات الرئيسة في الحروب البحرية بدلاً من مشاة البحرية، فاستعملت ضد سفن العدو وليس ضد رجاله. واقتصر العرب المسلمين لقوة المدفعية لأن سفنهم لم تكن مصممة لحمل الأسلحة الثقيلة ولأن بحارتهم اعتادوا خوض الحرب قرب السواحل، لصعد الهجوم القادم من البحر. ولم يعتمد الحكام المسلمين على المعارك البحرية ولكن قدرتهم البنية كانت لاتضاهى. فأعجبهم منظر الفرسان المتأهبين لخوض غمار المعارك أكثر من منظر السفن. وقد أعلن السلطان «بهادر»، سلطان غوجرات، قائلاً: "إن معارك البحار شأن من شؤون التجار، فالاهتمام بها لا يليق بمقام الملوك" (2).

وانتصر البرتغاليون في معظم معاركهم البحرية لما يتمتعون به من إقدام ونزوع عدواني، الأمر الذي يعيد إلى الأذهان بهذا الخصوص تلك الحفنة القليلة من الفاتحين الإسبان الذين قوضوا امبراطوريتي الآزتيك والآنكا. شبيه لهم هو (ألبورق) الذي خطرت على باله مشاريع تتسم بالوقاحة ومخافة المنطق، كي يجلب بها العار على أعدائه المسلمين، كتحويل مجرى النيل إلى البحر الأحمر وغزو مكة واحتجاز جسد الرسول إلى أن يدفعوا له الفدية. وهآكم التقرير الذي خلفه أحد المساهمين في الحملة الشرقية في أواخر القرن السادس عشر والذي يصف فيه الاندفاع الذي قامت به طلائع البرتغاليين في الشرق: لقد كان "أندريه فورتادو دي ميندونكا من أوائل القباطنة الذين أسسوا دولة الهند له غرور النبلاء FIDALGOS وطمع التجار VANIAS الهندوس أو البانيين في غوجرات، وبإسراف نواب الامبراطور وهو من أولئك المحاربين القساة المتعصبين والمتعطشين لسفك الدماء، يجمعون جثث المسلمين واللوثنيين كما يجمعون الحيوانات البرية. أتباعه هم دائماً على أهبة الاستعداد لتنفيذ أية مهمة أو التصدي لأية أخطار. يسفكون دماء الناس ويهدرون حياتهم بمتعة لا تقل نباتاً عن المتعة التي يبددون بها الذهب والمجوهرات" (3).

ساهم التعصب الديني في تأجيج النزعات العنصرية ولاسيما حين جابه البرتغاليون بتقاليدهم الصليبية، أعداءهم السابقين من المسلمين. كما أن التلاحم الحميم بين اللهاث وراء الثروة والتعصب الديني الذي يمنع اغتصابها هو أساس الزخم الذي أبداه البرتغاليون والإسبان في مغامراتهم عبر البحار. ففي البلدان الآسيوية الجنوبية في القرن السادس عشر خيم الذعر على سكانها الوطنيين، رغم كثرة أعدادهم من جراء النزعة العدوانية للبرتغاليين ووحشيتهم المتعمدة. فالحاكم د. جونو دي كاسترو في غووا كتب إلى الملك مباهاياً بأنه أرسل مع مقدمة الأسطول "د. مانويل دي ليما بعشرين بارجة لتغطية كل الخليج وحرقت وتدمر الساحل بكامله، فأظهر بسالة وشجاعة في

العمل فالدمار الذي ألحقه بالساحل فاق أي دمار سابق أو كل ما يمكن أن يتصوره أي مخلوق ، دمر المواقع من دامان إلى بروش وأصبحت أثراً بعد عين ، وذبح كل من اعترض سبيله دون أن تأخذه الشفقة أو الرحمة ، أحرق عشرين سفينة كبيرة ومائة وخمسين سفينة صغيرة وغطت الجثث ساحات المدن العامة مسبباً ذهولاً ورعباً كبير في كل غوجرات “(4) .

وأخيراً فإن البرتغاليين كانوا مدينين بالكثير من نجاحهم إلى واقع العجز والتمزق لمجتمعات المحيط الهندي التي واجهوها . فالانقسامات المذهبية في صفوف المسلمين ساعدت البرتغال أن تجد حليفاً لها في فارس ضد تركيا . كذلك الخلافات بين المسلمين والهندوس استغلتها البرتغال لمصلحتها في الهند وأندونيسيا . وأما الأسباب الرئيسية للعجز والتمزق الآسيوي ، فكانت تكمن في البنية الاجتماعية للمجتمعات الآسيوية آنذاك . فسلطان غوجرات وامبراطور المغول في دلهي ، كان باستطاعتها طرد البرتغاليين بكل بساطة . ومع ذلك لم يقدم الإثنان على ذلك لضعف اهتمامهما بما يدور في الموانئ الساحلية ، ومعرفتهما بها .

فأية ترتيبات يقوم بها التجار في الموانئ مع البرتغاليين كانت شؤوناً خاصة بهم . وحتى التجار أنفسهم لم يرغبوا أن يتدخل السلطان أو يشن الحرب على البرتغاليين لأنهم في هذه الحالة يقعون بين نارين ويعانون من الخسائر المادية . فتجار غوجرات وهم كسائر تجار العالم ، كان غرضهم المربح التي لا يمكن ضمانها إلا بالاعتراف بالتفوق البحري للبرتغاليين وبدفع الإتاوات التي يفرضونها ، بعيداً عن تدخل الحكام الداخل الذي لو حصل لأدى إلى الحرب والدمار . وبالنتيجة لم يتعامل البرتغاليون مع السلاطين أو الأباطرة ، بل مع التجار المحليين الذين يسهل إذعانهم واستغلالهم .

فأحد الأسباب الأساسية لهيمنة البرتغاليين في طول المحيط الهندي وعرضه هو تعامل البرتغاليين مع مجتمعات تسودها العلاقات الأفقية أكثر من العلاقات العمودية . فالطبقات الجماهيرية في تلك المجتمعات تشكل أفراداً في مجموعة مستقلة ذاتياً ، أو في مجموعات منفصلة بعضها عن بعض ، بدلاً من أن تشكل بمجموعها الرعية الخاضعة لحكام امبراطوريين أو إقليميين . وكانت تلك المجموعات إما طوائف دينية أو نقابات حرفية متجانسة أو أرياف بمجالسها الإدارية PANCHAYAT وأصحاب الأفيان فيها ZAMINDARS ، بالإضافة إلى المستوطن من التجار الغريباء — من برتغاليين وإنكليز وهولنديين وأتراك وأرمن وفرنس — الذين يعيشون في أحيائهم الخاصة بهم ، حيث كل زمرة منهم تختار قياداتها بأنفسها وتفصل في منازعاتها وتدفن موتاهم في مقابرهم الخاصة بها . وحتى سلاح الفرسان المغولي ، الذي يعتبر بمثابة العمود الفقري للقوات البرية ، أصبح له قيادات

صغيرة تجند أفراد هذا السلاح وتربط نفسها وأتباعها المجندين بقيادات أعلى منها . فالجندي يبقى على صلة بقائده المباشر ولا يعبر اهتماماً لمصالح الجيش ، ونتيجة هذا الوضع لم يستطع السلطان ، أو الامبراطور ، أن يتحرك دون موافقة نبلاته .

إن العلاقات بين الحاكمين والمحكومين في هذا المجتمع المنظم على أسس أفقية كانت علاقات واهية جداً ، ولم تضم إلا صلات قليلة بين مختلف المجموعات الدنيا وبين الزمرة الحاكمة العليا المؤلفة من الامبراطور المغولي والسلطين الإقليميين والنبلاء والبيروقراطيين والقيادات العسكرية . فالجتماع الهندي شأنه ، كبقية المجتمعات الأخرى في حوض المحيط الهندي ، مجتمعاً مفككاً يدين فيه الناس بالولاء لزمرة اجتماعية ، بدلاً من ولائه لسلطة إقليمية أو امبراطورية . ومن هنا جاءت قدرة البرتغاليين على إقامة القواعد وجباية الرسوم في بلدان باستطاعتها طردهم لو وُجد فيها قليل من التلاحم الاجتماعي ، الذي هو الأساس في الممالك الوطنية التي كانت قائمة حينذاك في أوربة الغربية . وتتوضح هذه المسألة بأننا لو تخيلنا ماذا تكون عليه ردود الأفعال لو قامت قوة بحرية هندية غزت وخربت ساحل البرتغال ، كما فعل أسطول الحاكم كاسترو بساحل غوجرات .

إن جملة هذه العوامل هي التي مكنت البرتغاليين من السير قدماً بشكل منهجي ، لفرض هيمنتهم على المحيط الهندي بأكمله . ويرر البرتغاليون تصرفاتهم ووفروا لها الأساس المنطقي بالادعاء أن ذلك القانون العام ، الذي يجعل البحار متاحة لكل البشر لا ينطبق في أوربة إلا على المسيحيين الذين يخضعون لمبادئ التشريع الروماني . فاهندوس والمسلمين كانوا خارج إطار التشريع الروماني باعتبارهم خارج إطار شريعة السيد المسيح . سبب قوي آخر لحرمان الهندوس والمسلمين من حق الملاحة في المياه الآسيوية ، هو أنه قبل وصول البرتغاليين لم يدع أحد ملكية البحر بشكل وراثي أو أنه ملكية مقتصبة . وأدلى المؤرخ الرسمي جووا دي باروس بحجته قائلاً : ” إن وجود حق عام للجميع بالملاحة في البحار أمر صحيح ، ونحن في أوربة نعترف بحقوق الآخرين كما يعترفوا بحقوقنا ، ولكن ذلك الحق لا يسري مفعوله خارج أوربة وباعتبار أن البرتغاليين سادة البحار ، فلهم ما يبرر مصادرتهم بضائع كل من يجوبها دون موافقتهم “⁽⁵⁾ . وهكذا تحول وضع المحيط الهندي من بحر مفتوح MARE LIBRUM ، كما كان طيلة آلاف السنين السابقة إلى بحيرة برتغالية مغلقة . ولفرض مزاعمهم ، لجأ البرتغاليون لاستخدام الإرهاب بلا رحمة ، وخاصة عندما يجابهون أعداءهم من المسلمين . وخير دليل حادثة دو غاما في إحدى رحلاته البحرية الأخيرة ، حيث صادف بعض البواخر العزلاء من السلاح في طريق عودتها من مكة ، فألقى القبض على تلك البواخر وأمر بإفراغ السفن من بضائعها ، وبإضرام النار فيها ومنع إنقاذ أي مراكشي منها “⁽⁶⁾ .

وبعد أن وطد البرتغاليون سلطتهم وادعوا بأنهم « سادة البحار » ومارسوا عليها مهنة السلب والقتل ، انصرفوا إلى تنظيم السلطة الامبراطورية على شكل هرمي لإدارة احتكاراتهم واستغلالها . ففي القمة كان الملك في لشبونة تساعده « إدارة خزانة الهند » المخصصة للإشراف على التجارة مع الشرق . وأما رئيس حكومة الهند فهو نائب الملك ، أو الحاكم العام ، المقيم في غووا والمطلق الصلاحية في الشؤون العسكرية والمدنية . ومن أعظم هؤلاء الحكام « ألفونسو دي البورق » الذي استمر عهده من عام ١٥٠٩ إلى عام ١٥١٥ وتمكن من السيطرة على الممرات البحرية الضيقة المؤدية للمحيط الهندي .

احتل البوقراق جزيرتي سومطرة وهرمز ومفتاح البحر الأحمر والخليج العربي . وفشلوا باحتلال كالكوئا في الهند واحتل بدلاً عنها مدينة غووا الواقعة في منتصف ساحل مالابار ، وجعلها قاعدته البحرية الأساسية ومقر قيادته العامة ، وبقيت المدينة ملكاً للبرتغال حتى عام ١٩٦١ . وفي منطقة شرقية أبعد احتل مالاكا وسيطر على المضيق الذي تمر من خلاله تجارة الشرق الأقصى . وبعد سنتين ، أي في عام ١٥١٣ ، رست في ميناء كانتون أول سفينة برتغالية في أحد الموانئ الصينية . فكانت أول رحلة أوربية إلى الصين بعد رحلة ماركو بولو . وصادف البرتغاليون في البداية بعض المتاعب مع الحكومة الصينية لأن حاكم مالاكا كان معترفاً بالسيادة الصينية ولذلك فر إلى بكين واحتج على عنف وبربرية الأوربيين . وحصل البرتغاليون على حق إقامة مستودع ومستوطنة في ماكاو ، التي تبعد مسافة قصيرة عن كانتون في اتجاه مجرى النهر ، ومنها واصل البرتغاليون عملياتهم في الشرق الأقصى .

وأبحرت الأساطيل البرتغالية بمحاذاة الساحل الإفريقي الذي امتلأ بالمحطات لتموين وإصلاح السفن العظيمة NAOS . وبعد دورانها حول رأس الرجاء الصالح كانت ترسو في موزامبيق المستعمرة البرتغالية في شرقي إفريقية ، ثم تبحر إلى الهند ، وغووا وتصلها في نهاية العام بعد أن غادرت البرتغال في شهر شباط أو آذار . وفرضت الرياح الموسمية على هذه السفن أن تبدأ رحلة العودة في أسرع وقت ممكن من العام الجديد . وجلبت هذه الحملات من البرتغال الرجال لتعزيز الحاميات العسكرية ، والنقود لدفع تكاليف شحنات العودة ، والبضائع كالنحاس . وتألّفت شحنات العودة من التوابل والفلفل بشكل رئيسي — التي كانت احتكاراتاً للعرش ، وعدداً من السلع ولا سيما المنسوجات القطنية التي يملكها بعض التجار والمسؤولين الخصوصيين في الشرق . واستمدت الخزينة الملكية عائداً من احتكار التوابل ورسوم بعض السلع الأخرى .

وفي أوائل القرن السادس عشر تألفت الحملات من سفن ملكية تعود شحناتها لتجار خصوصيين . وتم التوصل في الأربعينيات (١٥٤٠) إلى قرار مفاده ، أن هذا النظام يجمد قسماً كبيراً جداً من رأس المال الملكي في السفن وفي النفقات المرتبطة بها ، ولذلك وضعت إجازات هذه

الرحلات موضع المزداد وصارت تباع لمن يقدم أعلى العروض المالية . واتخذ عدد كبير من البرتغاليين ، آسيا ، موطناً دائماً لهم فتزوجوا من النساء المحليات وعملوا وسطاء والتزموا بنقل البضائع ضمن البلدان الآسيوية التي شكلت حجماً أكبر من التجارة بين البرتغال والشرق . وعلق الحاكم العام الهولندي « فان دايمن » فقال : ” ينظر معظم البرتغاليون في الهند إلى هذه البلاد وكأنها أرض آبائهم ، فالحيوة المادية والمرباح العالية تجعلهم لا يفكرون في موطنهم ، إنهم قانعون بممارسة الوساطة التجارية بين مختلف الموانئ في آسيا ، لقد أصبحوا يشعرون بأنهم مواطنون محليون لا صلة لهم بموطن آخر “ (7) .

وكان المصدر الرئيسي لإيراد البرتغاليين ، هو نظام إجازات العبور CARTAZ التي بدأ إصدارها منذ عام ١٥٠٢ ، مقابل رسوم صغيرة لا تعدو بعض الروبيات المعدودات تجيها السلطات المحولة بإصدار هذه الإجازات في الحصون البرتغالية . وأما آلية هذا النظام فقد وصفها كاتب مسلم في القرن السادس عشر :

” بعد أن رسخ الإفرنج أقدامهم في مدن كوشين وكنانور واستوطنوا فيها ، أصبح جميع المواطنين مأمورين لهؤلاء الغرباء ، فانخرطوا في مجالات الملاحة والأعمال البحرية ، وقاموا بالرحلات التجارية تحت حماية إجازات المرور الصادرة عن الإفرنج ، فكل سفينة تزود بإجازة منفصلة بقصد توفير الأمن العام للجميع . وتدفع رسماً معيناً ثابتاً ، ثم تسلم الإجازة إلى ربان السفينة وهو على وشك البدء برحلته . وغرض الإفرنج من هذا الرسم هو البرهان للناس مدى فائدته لهم . وصادر البرتغاليون بحارة وحمولة كل سفينة لا تحمل هذه الإجازة ، أو الورقة الممهورة ، بدلاً من إجبار السفينة على دفع هذا الرسم “ (8) .

لم يكن المقصود بهذا النظام جباية رسم العبور الذي كان تافهاً في حد ذاته ، بل للتأكد من أن القبطان دفع رسماً ٦٪ من قيمة الحمولة كما وردت في الفاتورة AD VALOREM . لقد كانت إجازة العبور ضرورية لكل تجارة المحيط الهندي ، سواء مارسها المسيحيون أو الهندوس أو المسلمون ، وسواء كانت تجارة بعيدة أو محلية بين الموانئ المتجاورة . ولكن خلال القرن السابع عشر زادت وازدادت الرسوم أضعافاً مضاعفة في القرن التاسع عشر لتغطية نفقات الحرب مع الهولنديين المعتدين — وارتفعت الزيادة إلى ٨٪ في عام ١٦٠٧ ، و ٩٪ في عام ١٦٣٩ ، وإلى ١٠٪ في عام ١٦٥٩ .

قلّص ظهور البرتغاليين المباغت في المحيط الهندي ، تدفق التوابل عبر الطرق التجارية التقليدية في الشرق الأوسط تقليصاً حاداً (راجع الفصل ٦ ، المقطع ٤) . وبعد عدة سنوات بدأت الأتنية القديمة تستعيد نشاطها وتنافس الطريق الجديد حول رأس الرجاء الصالح منافسة ناجحة .

وتشير التقديرات إلى أن كمية التوابل المصدرة من الاسكندرية إلى أوربة حوالي عام ١٥٦٠ تضاعف مقدارها إلى السنوات التي سبقت مرحلة دو غاما، وأن شحناتها من المحيط الهندي إلى البحر الأحمر أصبحت تضاهي في بعض السنوات الشحنات التي كان يبيعها البرتغاليون عبر رأس الرجاء الصالح. وإن الاستمرار باستعمال أفنية الشرق الأوسط لاحتكار التجارة بين الشرق والغرب، يدل على أن النظام البرتغالي، امتلاً بالثغرات التي زادت على مرور الزمن حتى تمكنت الشركتان الهنديتان الشرقيتان، الهولندية والبريطانية، في القرن السابع عشر من اختراق الاحتكار البرتغالي وبسط السيطرة على طريق رأس الرجاء الصالح.

تقدمت عدة تفسيرات لهذا الانتقال المصيري والمفاجيء الذي انتقله السلطان الاقتصادي العالمي. وأحدها أن البرتغاليين بالغوا في بسط سلطانهم من خلال إقامة القواعد العديدة، التي تتطلب الطاقة البشرية والأموال المحافظة عليها. واكتفى «ألبورق» بالسيطرة على مخارج البحر الأحمر (سوقاطرة) والخليج العربي (هرمز) وبحر الصين (مالاكا). ولكن خلفاءه لم يستطيعوا مقاومة إغراء محاولة الوصول إلى الشهرة التاريخية، من خلال بناء الحصون الجديدة ونقش أسمائهم على مداخلها. وهكذا خلصت البرتغال إلى سلسلة من الحصون تربو على الخمسين، الأمر الذي استنزف الموارد المالية والطاقات البشرية المحدودة استنزافاً خطيراً.

وحصل تناقص هائل في الثروات البرتغالية، نتيجة فساد الموظفين الرسميين، فقد استوجب شراء الموظفين لمراكزهم بالمرزاد العلني واستردادهم استثماراتهم من الربح في سنوات إقامتهم القليلة. إلى قبول الرشوة. ومن هنا جاء تغاضي المسؤولين عن تسلل السفن المحلية إلى البحر الأحمر والخليج العربي، وفرضوا على التجار المحليين شراء بعض السلع بأسعار باهظة، مما دفع بالتجار لبذل كل الجهود للتخلص من الاحتكار البرتغالي. وزاد في شلل البرتغال النقص المتواصل باطراد في الطاقة البشرية، الذي رافق تناقص مواردها المالية. فسكان البرتغال الذين لا يزيدون على المليون، كانوا عاجزين عن سد ذلك النزف في الأيدي العاملة التي استدعتها حقول الذهب البرازيلية من جهة، والحملات الآسيوية التي أدت إلى ارتفاع في الوفيات بسبب المرض وغرق السفن. فأسطول عام ١٥٧١ مثلاً وصل غووا فقط بنصف الأربعة آلاف رجل الذين غادروا سفنهم في لشبونة منذ عدة أشهر.

ونتيجة لذلك انخفضت أطقم السفن البرتغالية البحرية، إلى النصف ومن ذوي التدريب الرديء، مما أدى إلى تزايد خسائر السفن بشكل سريع. ففي غضون تلك السنوات الثلاث والثمانين التي انصرمت بين أول رحلة قام بها دو غاما (١٤٩٧) وبين اتحاد العرشين الإسباني

والبرتغالي (١٥٨٠) بلغت نسبة السفن البرتغالية التي وصلت سالمة إلى الهند ٩٣٪، ولكن طيلة السنوات الاثنتين والثلاثين التالية (١٥٨٠ - ١٦١٢) لم يصل من السفن البرتغالية إلى المرافئ المنشودة إلا ٦٩٪. ولم يكن مردُّ هذه الخسائر إلى عيوب الملاحين البرتغاليين وحسب، وإنما إلى فشل البرتغال في مواكبة الهولنديين والبريطانيين في فن الملاحة وفي بناء السفن الحربية. ولذلك فعندما ظهر الأوروبيون الشماليون في المحيط الهندي ظهروا بسفن أخف حركة من السفن البرتغالية وأفضل بناء وأقدر مناورة وأكثر تسليحاً.

وأخيراً فإن أهم سبب لاختطاط البرتغاليين يعود إلى انتقال مركز النشاط الاقتصادي الأوربي من حوض المتوسط إلى بلدان أوربة الشمالية (راجع الفصل الثالث، المقطع الأول). وكان لهذا الانتقال نتائجه الحاسمة بالنسبة لإدارة التجارة والحرب في البحار الآسيوية، إذ أنه ساعد الشماليين على الظهور بمظهر المتفوقين في السفن التجارية والسفن الحربية، وفي السلع التجارية ذات التصنيع الأفضل والسعر الأرخص. وبالإضافة إلى ذلك كان الشماليون يتمتعون بمنظومات متفوقة تتمثل بالشركات المساهمة الضخمة في جزر الهند الشرقية. وأعطيت تلك الشركات امتيازات مماثلة لأولئك الأفراد البرتغاليين ممن كانوا يديرون المنشآت التجارية الخاصة.

أتاح تفوق القوة البحرية للهولنديين والبريطانيين، الحماية ضد القراصنة والبرتغاليين، كما أتاح لهم تفوقهم الاقتصادي بعض الحماية من تقلبات السوق. فمواردهم المالية فرضت قوة تأثيرهم في السوق، ليس من زاوية الوصول بدخلهم المباشر إلى حده الأقصى، وإنما في تضيق الفرص أمام تقلبات الأسعار وإفساح المجال لقيام التخطيط الطويل الأجل. فعندما هبطت أسعار القرنفل إلى مستوى ثلاث فلورينات للرطل الواحد في بداية العشرينيات (١٦٢٠)، قلصت الشركة الهولندية وارداتها إلى أن ارتفع السعر إلى ست فلورينات بحلول عام ١٦٢٧. وعندما استفاد البريطانيون من ارتفاع الأسعار لزيادة وارداتهم، شكى الهولنديون من الإغراق الذي أدى إلى تخفيض السعر مرة ثانية إلى ثلاث فلورينات تقريباً. ولما كان الربح مستحيلاً في مستوى ذلك السعر، قلص البريطانيون بدورهم وارداتهم، فارتفع السعر مرة أخرى. ولذلك تعلمت الشركات أن الواجب يقضي بالاعتراف بسقف السعر وأرضيته في الوقت نفسه. وأما النتيجة الحتمية فقد كانت استخداماً للموارد الاقتصادية على نطاق أوسع ومن ثم هبوط في أسعار التوابل، دام طيلة القرن السابع عشر.

إن تلك الكفاية العالية التي امتازت بها شركات الهند الشرقية، أدت بشكل آلي إلى إفقار الطرق التجارية القديمة في الشرق الأوسط الذي أصبح، كما يدل على ذلك الجدول الوارد أدناه، سوقاً رئيسية للسلع الآسيوية التي كانت تشحن حول رأس الرجاء الصالح إلى شمال غربي أوربة، ومنها إلى

الشرق الأوسط الذي عرف الازدهار فيما مضى من خلال نقله هذه السلع نفسها إلى شمال غربي أوروبا .

إعادة تصدير السلع الآسيوية من قبل بريطانيا (١٦٢٦ - ١٦٢٧)

السلعة والأعوام		الفلفل (ليبرة)		النيلة (ليبرة)		الشيت (عدد القطع)
المناطق		١٦٢٦	١٦٢٧	١٦٢٦	١٦٢٧	١٦٢٦
حوض المتوسط		٨٠١٣٤٧	١٧٩٩٦٩٣	٢٦٨٨٨٩	١٤٥٧٣٥	٣٧٠٩
البلاد المنخفضة		٢٦٩٢٦	٢١٠٦٠٣	٢٣٦٩٧	٣٧٥٥٠	٦٦
شمال غربي ألمانيا		١٤٥٧٧٥	٤١٤٢١٤	٢٣٣٤٠	٨٢٢٤	٠
غربي فرنسا		٨٩٧٠٥	٣٧٦٨٤	١٩٠٥٥	٣٠٥٠	٢٠٨٤
منطقة البلطيق		١١٣٧٩	٣٣٤٧٦	٠	٠	٠
المناطق الأخرى		٧١٩٨	١٩٤٥	١٠٥٠	٣٤٥٣	١٢٩٥
مناطق غير مؤكدة		٢٦٢٠٧	١٦٧٨٠	٤١٥٠	٠	٠
الإجمالي		١١٦٤٥٣٧	٢٥١٤٣٩٥	٣٤٠١٨١	١٩٨٠١٢	٧١٥٤

المراجع : ن . ستينزغارد « الثورة التجارية الآسيوية في القرن السابع عشر » (شيكاغو : مطبعة جامعة شيكاغو ، ١٩٧٤) ، الصفحة ١٧٤ .

إن المغزى التاريخي لإعادة بناء التجارة العالمية على هذه الصورة كان موضع إدراك واضح لمراقب تركي معاصر ، ويدعى عمر طالب فقال :

” الآن تعلم الأوروبيون معرفة العالم كله ، وأصبح بإمكانهم إرسال سفنهم إلى أية بقعة في العالم

والإطباق على الموانئ الهامة . فسابقاً كانت سلع الهند والسند والصين ، تأتي إلى السويس ومن هناك يوزعها المسلمون إلى أرجاء الدنيا كلها . ولكن أصبحت هذه السلع الآن تنقل على سفن برتغالية وهولندية وبريطانية إلى بلاد الفرنجة (أوربة) ومن هناك يجري توزيعها على أرجاء العالم كافة . إن السلع التي لا يستعملها الأوربيون يأتون بها إلى استانبول وغيرها من الديار الإسلامية ، كي تباع بخمسة أضعاف السعر الحقيقي ليكسبوا بذلك أموالاً طائلة . ولهذا السبب فإن الذهب والفضة آخذان بالتناقص إلى حد الندرة في الديار الإسلامية“ (9) .

٣ — حلول شركات جزر الهند الشرقية محل البرتغاليين

حققت سيادة شركات جزر الهند الشرقية انتصاراً لشكل جديد من أشكال المنشآت التجارية . وبينما كان البرتغاليون موظفين لدى لشبونة ، كانت شركات جزر الهند الشرقية تشرف على شؤونها الخاصة ، كجمعيات مستقلة للتجار ، وتستغل إلى أقصى درجات الاستغلال ، الفعالية المالية التي وفرتها قيادة العالم الجديدة ، المتمثلة بالدول الوطنية لتلك الشركات (10) . ورغم تأسيس تلك الشركات بموجب ترخيصات حكومية ، فإنها نجحت في صيانة استقلالها ضد تدخل الحكومة . وعندما اقترح أمين الخزانة في تشرين الأول عام ١٦٠٠ بتسليم القيادة الرئيسية لأول رحلة من رحلات الشركة البريطانية إلى شخصية معينة ذات خبرة في ميدان القرصنة جاء جواب الشركة بكل صراحة بأنها ” لا ترغب بتوظيف أي إنسان في أحد مراكز المسؤولية أو القيادة ... “ ونصحت ” سمو الأمين ... بإفساح المجال لأصحاب الشركة في أن يديروا شؤونهم مع أناس من مواصفاتهم هم .. “ (11) .

بهذا الأسلوب نفذ الهولنديون والبريطانيون إلى أعماق البحار الآسيوية وعلى حساب البرتغاليين . وبدأت هذه العملية بالرحلة الشهيرة التي قام بها السير فرانسيس دريك حول العالم (١٥٧٧ — ١٥٨٠) والتي كشفت أن البرتغاليين ، هم سادة الشرق بلا منازع بفضل صيانتهم الطرقات التجارية الطويلة والحصون المتبعثرة على مساحات واسعة من الأعداء . وبدا واضحاً أن جزر الهند الشرقية البرتغالية لم تعد منيعة كما كانت من قبل ، كما أن اتحاد العرشين الإسباني والبرتغالي في عام ١٥٨٠ دفعاً الأمم البروتستانتية لاعتبار البرتغال وإسبانيا بلدين جديرين بالخوف والكره . وبدأت البرتغال في أوربة وعبر البحار بمظهر الخصم واعتبرت امبراطوريتها صيداً مشروعاً للقوى البروتستانتية . وتدخلت ثورة البلاد المنخفضة في توزيع سلع المستعمرات في شمال أوربة لعدم قدرة الهولنديين على نقل الحملات من الموانئ الإيبيرية . وظل الإنكليز فترة قصيرة يحصلون على المنتوجات الشرقية من مرافئ الساحل الشرقي للبحر المتوسط ، ولكن هذه التجارة أُصيبت بالاحتناق

أيضاً، عندما سدت البوارج الإسبانية والبرتغالية مضيق جبل طارق . وفي ظل هذه الضغوط قرر الهولنديون والإنكليز ، الحصول على توابلهم مباشرة من جزر الهند الشرقية بدلاً من لشبونة أو الاسكندرية .

لقد كانت المهمة الأولى جمع المعلومات الموثوقة لإرشاد البحارة حول طريق رأس الرجاء الصالح . واتخذ البرتغاليون أشد الاحتياطات للحفاظ على سرية هذه المعلومات . ففي عام ١٥٠٤ أصدر الملك مانويل الأول مرسوماً حظر فيه الإشارة في الخرائط إلى أية معالم للطريق الواقع بعد الكونغو . وأما الخرائط القديمة التي كانت قد أذاعت سرّ مثل هذه المعلومات ، فقد تم جمعها وإتلافها أو تبديلها . ورغم الرقابة الصارمة والسرية التامة ، فقد تسربت أسرار البرتغاليين الملاحية تدريجياً . ويعتبر كتاب الرحالة ITINERARIO أهم مصدر من مصادر المعلومات للهولنديين لما يحتويه من وصف المعالم الجغرافية للعالم ، والذي نشره عام ١٥٩٥ مؤلفه الهولندي (جان هايجين فان لينوشتين) الذي عاش سبع سنوات في الهند ، كخادم لدى كبير الأساقفة البرتغاليين في غووا ، مما يسّر له تضمين كتابه التعليمات الملاحية التفصيلية لطريق رأس الرجاء الصالح .

واستخدم كتاب « لينوشتين » سنة نشره لإرشاد أول أسطول هولندي للوصول إلى جزر الهند الشرقية . وكانت خسائر تلك الحملة التي استغرقت سنتين ونصف جسيمة ، إذ لم يعد من أصل الـ ٢٨٩ رجلاً الذين شاركوا في الحملة سوى ٨٩ فقط . ورغم الخسائر في الرجال والعتاد ، فإن الرحلة حققت أرباحاً طائلة . ولكن الحملة الثانية كانت أكثر توفيقاً ، لأنها حققت أرباحاً صافية بمعدل ٤٠٠٪ . وهكذا بدأ الهولنديون يتدفقون إلى البحار الشرقية بأساطيل لا يقل عددها عن الخمسة ومئة من ٢٢ سفينة بمعدل رحلة واحدة سنوياً ، اعتباراً من ١٥٩٨ . وظهر تفوق الهولنديين واضحاً على البرتغاليين بفضل مهارة بحارتهم ، ومراكبهم السريعة FLUYT التي اعتبرت آنذاك أفضل سفن تجارية في العالم ، يتألف القارب التجاري من قاعدة أساسية عريضة وقعر مسطح وقمرة متوسطة الانساع ، يمتاز بقلّة تكاليف بنائه . فهذا القارب البطيء والقبيح المظهر ، الفسيح والرخيص ، كان عماد الأسطول التجاري الهولندي في المياه الشرقية وفي كل أرجاء العالم أيضاً . وامتاز الهولنديون على البرتغاليين بالقدرة على عرض السلع التجارية الأرخص ثمناً والأحسن تصنيعاً ، لأن صناعاتهم الوطنية أسمى من صناعات الدولتين الإمبريتين .

واستغل الحكام والتجار الأندونيسيون التنافس البرتغالي / الهولندي لرفع الأسعار ورسوم الموانئ . فرد الهولنديون عام ١٦٠٢ بضم شركاتهم التجارية الخاصة ودمجها في مؤسسة وطنية واحدة هي شركة جزر الهند الشرقية الهولندية . واستناداً إلى بنود الرخصة التي استلمتها الشركة من البرلمان

STATES — GENERAL كان للشركة الحق في احتكار التجارة، بين رأس الرجاء الصالح ومضيق ماجلان. وأعطيت الشركة صلاحية شن الحرب وإقامة السلام وأسر السفن الغريبة وتأسيس المستعمرات وبناء الحصون وصك العملة. واستغلت الشركة هذه الصلاحيات إلى أقصى درجات الاستغلال في صفقاتها مع الحكام الوطنيين وفي مسيرتها الظافرة ضد البرتغاليين الذين أصابهم الوهن. ونظم الإنكليز أيضاً شركتهم الخاصة بهم، وتدعى شركة جزر الهند الشرقية، قبل الهولنديين بعامين؛ أي في عام ١٦٠٠، وظهروا عاجزين عن مواكبة الهولنديين. فرأسمال الشركة البريطانية المكتسب به أصغر من رأسمال الشركة الهولندية بكثير، ولم يُسمح لحملة الأسهم من التجار البريطانيين بتمويل الرحلات الفردية، لأنه بعد كل رحلة كانوا يوزعون رأس المال والأرباح ويصفون حساباتهم. ولم تحظ الشركة بالمساعدة من ملوك آل ستيوارت (لأن من الواضح أن إنكلترا كانت لا تزال أمة من الفلاحين بشكل أساسي)، بينما كانت الشركة الهولندية مدعومة بقوة من حكومتها المتوجهة تجارياً.

وأخيراً عانت الشركة البريطانية من التجارة الخاصة، التي كان يمارسها خلسة تُخدّم الشركة ذاتها — وهي مشكلة ابتليت بها الشركة الهولندية أيضاً ولكن إلى حد أقل. ولم يهتم الهولنديون بالمنافسة الإنكليزية لهم، لشعور الهولنديين بقوة مركزهم، وانشغالهم بحروب الاستقلال ضد إسبانيا، وليس باستطاعتهم تحمل أعباء أعداء جدد. وما أن عقد الهولنديون هدنة أنتويرب مع إسبانيا في عام ١٦٠٩ حتى انقلبوا على البريطانيين. ولكن نتيجة الصراع على الاحتكار لم تكن موضع شك على الإطلاق لصالح الهولنديين، لأنهم يملكون من السفن خمسة أضعاف ما يملك الإنكليز، كما أقاموا سلسلة من الحصون، أتاحت لهم السيطرة على المعابر الأساسية في الأرخبيل الأندونيسي. وإضافة لذلك كان في خدمة الهولنديين عبقرية الحاكم العام (جان بيترزون كوثن) الذي فعل لوطنه مانقله (ألبورق) للبرتغال من قبل. فخلال فترة حكمه (١٦١٨ — ١٦٢٩) طرد كوثن البرتغاليين من جزر الهند الشرقية، وأتاح لخلفائه أن يطردوهم من مالاكا (١٦٤١) وسيلان (١٦٥٨). وعمل كوثن على إرباك الوجود البريطاني في الأرخبيل، مما أجبر البريطانيين على التراجع إلى مراكزهم في الهند. ورعى كوثن تطوير التجارة بين الأقطار الآسيوية، التي اعتبرت أعظم من أعماله السابقة، كما ورغم مساهمة البرتغاليين في التجارة الآسيوية، فإن لدى كوثن قدرة على إدارتها، لأنه أقام لنفسه قاعدة في فورموزا (تايوان)، للإشراف على الطرق التجارية إلى الصين واليابان وجزر الهند الشرقية.

تخاضت الشركة الهولندية في البداية الحصول على الممتلكات البنية. فالمنظرون والسياسيون في أمستردام، الذين عزوا انحطاط القوة البرتغالية في الشرق إلى تبديد الطاقة ورأس المال في الفتوحات

البرية، حذروا الشركة من الوقوع في خطأ مماثل. وبينما الشركة تبذل جهودها لإقامة احتكار تجاري، انسأقت خطوة فخطوة نحو التوسع البري الذي كانت تمنى اجتنابه. فالاحتكار لا يمكن فرضه إلا من خلال إقامة شبكة من المراكز الحصينة، عن طريق المعاهدات مع الحكام المحليين، أو قيام اتحادات بين المحميات. ففي نهاية القرن السابع عشر كان الهولنديون لا يديرون عملياً إلا منطقة صغيرة ولكن دولاً عديدة تشكل منطقة أكبر تحولت إلى محميات. وخلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، استولى الهولنديون على هذه المحميات صراحة وأقاموا إمبراطورية برية كبيرة.

بدأت قيمة صادرات التوابل إلى أوربة في التناقص في عام ١٧٠٠ وعوّضت التجارة التي طورها كوثن فيما بين الأقطار الآسيوية بعضاً من ذلك النقص. كذلك طور الهولنديون مصدراً اقتصادياً جديداً بتقديم شتلات القهوة للزراعة لأول مرة في جزر الهند الشرقية. ففي عام ١٧١١، أنتجوا محصول مائة رطل من القهوة. وفي عام ١٧٢٣، أصبحوا يسوقون اثني عشر مليون رطلاً. وعندما أصبحت أوربة تستسيغ هذا الشراب، أصبح الهولنديون الموردون الرئيسيون لهذا النوع من المرطبات الدخيلة. فمن خلال هذه الوسائل المختلفة، حصلت الشركة الهولندية على معدل ربح سنوي يساوي ١٨٪ في غضون القرنين السابع عشر والثامن عشر. واستغل الهولنديون أثناء عملية جمع هذه السلع واكتناز هذه الأرباح، المواطنين المحليين بأكثر الأساليب وحشية. وعبر كوثن بكل صفاقة عن العنصرية الاستعمارية السائدة بقوله: "أفلا يحق للإنسان في أوربة أن يفعل بقطيعه ما يحب؟ وحتى ما يفعله هذا السيد بأتباعه، لأن الناس، في كل مكان، مع كل ما يملكون هم ضمن دائرة أملاك السيد، كملكية البهائم في البلاد المنخفضة. وإن قانون هذه البلاد هو إرادة الملك، والملك هو أقوى الناس" (١٢).

واستغل الهولنديون «قطيعهم» بشكل غير مباشر، معترفين بالسلطين المحليين كحكام أحرار في خوض الحروب ضد بعضهم بعضاً وفي قمع شعوبهم، طالما ينفذون بعض الالتزامات المعنية للشركة. وكانت هذه الالتزامات تتضمن تسليم مقادير محددة من السلع كالرز والسكر والفلفل والقهوة، إما على شكل إتاوة صريحة أو شراء تلك المحاصيل بأسعار ثابتة منخفضة، وتوفير القوى العاملة لتصنيع الملح وقطع أشجار الغابات، وشق الأقنية، وبناء الموانئ والطرق والجسور. هذا الاستغلال غير المباشر قوض مركز الحكام الذين فقدوا المساندة الشعبية، مما أجبر الشركة في البداية على مؤازرتهم ومن ثم اللجوء إلى الاستيلاء الصريح. ولم يكن هذا الاستيلاء ممكناً إلا في جزر الهند الشرقية وأما على البر الآسيوي الرئيسي، فكانت الممالك والإمبراطوريات في غاية القوة، وكان التقسيم على أسس دينية من مصير الجزر المبعثرة التي تنقصها الوحدة السياسية، كما حصل بين الهندوس والمسلمين.

اضطرت شركة جزر الهند الشرقية البريطانية وهي صورة هزيلة عن الشركة الهولندية، إلى الانسحاب من جزر التوابل إلى الهند، حيث صارت تتاجر بالفلفل بالدرجة الأولى. ولما كانت معظم عمليات التسديد تجري بالسبائك، فإن الشركة وجدت نفسها في موقف محرج، نتيجة سيادة المبادئ المركنتلية في ذلك العصر، فكان المخرج يتمثل بشراء المنسوجات القطنية الهندية وبيعها في أندونيسيا بسبب الحاجة الماسة إليها هناك. وفي الخطوة التالية، حاول البريطانيون بيع المنسوجات القطنية الهندية في أوربة ووجدوا سوقاً جاهزة لذلك، لأن السلع القطنية كانت خفيفة وزاهية اللون ورخيصة بالمقارنة مع المنسوجات الصوفية الأوربية التقليدية. وفي عام ١٦١٣ تم شحن الخمسة آلاف قطعة وفي عام ١٦٢٠ وصلت إلى ١٠٠٠٠٠ قطعة وفي عام ١٦٢٥ إلى ٢٢١٥٠٠ (أو ٢٥٠ مليون ياردة). وما إن حل عام ١٧٠٠ حتى كان للبريطانيين ثلاث قواعد رئيسية في الهند — بومباي على الساحل الغربي، ومادراس وكالكوتا على الساحل الشرقي — حيث أشرفوا منها على إدارة تجارة مزدهرة.

لقد تصرف البريطانيون في الهند على نقيض تصرفات الهولنديين في أندونيسيا، الذين هيمنوا على الجزر أولاً، ثم استولوا عليها لاحقاً، إذ تحملوا بأناة أباطرة المغول الأقوياء. وعندما خضعت الشركة لإدارة (جوزيه تشايلد) — كان رجلاً موهوباً وخيالياً وقاسياً، حاد المزاج — ارتكب حماقة سياسة المواجهة في الهند إلى حد إعلان الحرب على الامبراطورية المغولية. ولكن النتيجة كانت كارثة بالنسبة للشركة التي تقوضت إنشاءاتها في البنغال واضطر السير جوزيه إلى التماس السلم بكل تواضع، ذلك السلم الذي لم يوافق عليه الامبراطور «أورانغزب» إلا بعد أن دفع البريطانيون الغرامة ووعدوا "بتهديب أنفسهم مستقبلاً وعدم اللجوء إلى مثل هذا السلوك المعيب". وعملياً لم يكن لديهم خيار آخر غير الالتزام بنصوص هذا الاتفاق. ففي عام ١٧١٢ مثلاً عمد «جون راسل» حاكم «فورت ويليام» وحفيد أوليفر كرومويل، لكتابة خطاب تفخيم للامبراطور المغولي نذكر منه: "هذا الطلب الذي تتقدم به أصغر ذرة رمل، جون راسل، رئيس شركة الهند الشرقية، وهو يسمح بيجبته الأرض، ويقدم الاحترام الذي يليق بعبد من العبيد...." (١٣). ولم يبدأ البريطانيون فتوحاتهم الإقليمية في الهند، إلا في نهاية القرن الثامن عشر بعد أن صاروا على شيء من القوة، مستغلين تفسخ امبراطورية المغول.

وفي الوقت الذي أصبح البريطانيون فعالين في الهند، ومعههم الفرنسيون إلى حد ما، وهيمن الهولنديون على أندونيسيا، فقد البرتغاليون في الشرق سلطتهم، التي استمتعوا بها طيلة القرن السادس عشر. ويبين الجدول الوارد أدناه مقدار الانحدار الذي وصلوا إليه خلال العقود الأولى من القرن السابع عشر.

السفن العائدة إلى البلدان الأوربية من آسيا

١٥٩٠ - ١٦٣٠

التاريخ	البرتغال	هولندا	إنكلترا
١٥٩٠	٤	٠	٠
١٥٩٥	٣	٠	٠
١٦٠٠	٦	٨	٠
١٦٠٥	٠	٨	١
١٦١٠	٣	١	١
١٦١٥	١	٥	٢
١٦٢٠	٢	٦	٢
١٦٢٥	٣	٤	٤
١٦٣٠	١	٩	٤

المصدر : اقتباساً عن ستينزغارد ، المرجع السابق ، الصفحة ١٧٠ .

٤ - الأوربيون في شرقي آسيا

بينما كان التجار الأوربيون في الصين واليابان ، يعيشون على الخنوع الذي كان عليه في الهند حفيد كرومويل ، فإن البرتغاليين من أوائل الغربيين الذين وصلوا بجزراً ميناء كانتون في الصين عام ١٥١٣ ، استقبلوا ببرودة متناهية لأن حاكم مالاقا ، الذي اعترف بالسيادة الصينية ، كان قد وصل قبلهم حاملاً معه أنباء الفظائع التي ارتكبتها البرابرة الأوربيون في المحيط الهندي . وفي عام ١٥٥٧ تمكن البرتغاليون من اكتساب حق إقامة مستودع ومستوطنة لهم في « ماكاو » التي لا تبعد عن كانتون إلا قليلاً في اتجاه مجرى النهر . ونصت الشروط على وجوب دفعهم الأجور ، وقبول قاض صيني مقيم ، بالإضافة إلى العمل وفق النصوص التشريعية الصينية ، المدنية منها والجنائية على حد سواء . وقد اشترى البرتغاليون من الصين ، الحرير والمنحوتات الخشبية والخزف الصيني والورنيش والذهب ، وكانوا

يبعونهم بالمقابل جوزة الطيب والقرنفل وتابل الماس (المستخرج من قشرة جوزة الطيب) من جزر الهند الشرقية، وخشب الصندل من تيمور، والعقاقير والأصبغة من جاوا، والقرفة والفلفل والزنجبيل من الهند. ولم تكن هنالك أية سلع أوروبية قيد التداول لسبب بسيط، يتمثل بانعدام سوقها في الصين. فلم يكن عمل البرتغاليين يتعدى ممارسة النقل والوساطة في تجارة آسيوية داخلية بحتة.

وتبع الإسبان البرتغاليين إلى الصين، وجاؤوا إليها من الفلبين التي فتحوها عام ١٥٧١ واحتلوا مدينة مانيلا. وبعد أربع سنوات قام راهبان إسبانيان برحلة من مانيلا إلى الصين، حيث استقبلا بالترحيب لأن القوة البحرية الإسبانية كانت قد سحقته القراصنة الصينيين، الذين عاثوا فساداً في جنوب بحر الصين، زمن الصين زمن انحلال سلطة سلالة مينغ. ولذلك فإن اللقاء في الصين، بين البرتغاليين القادمين من الغرب والإسبان القادمين من الشرق، كان يلخص دينامية المغامرة الأوروبية خلال تلك القرون. إن الجراة الإيبيرية قد تجلت في شرقي آسيا، كما في الأمريكيتين والمحيط الهندي. ففي عام ١٥٨٤ وبعد اتحاد العرشين الإسباني والبرتغالي، كتب إسباني من ماكاو: "بخمسة آلاف إسباني على الأكثر، يمكن فتح هذه البلاد (الصين)، أو على الأقل فتح الولايات المجاورة للبحر" (١٤).

ولكن الامبراطورية الصينية لم تبهر عن المشاشة التي تكشف عنها امبراطوريتي الآرتيك والآنكا، بيد أن الإسبان نجحوا في تطوير تجارة رابحة، لأن مانيلا أصبحت مركزاً للشحن البحري الصيني ومقرراً لجالية صينية كبيرة مقيمة. فالسفن الشراعية الصينية JUNKS كانت تبحر من موافء فيوكين إلى مانيلا وهي محملة بالمتنوعات الصينية التي يعاد شحن بعضها عبر المحيط الهادي إلى المكسيك، والبعض الآخر عبر الأطلسي إلى إسبانيا. ولكن هذه التجارة، التي سرعان ما بلغت حجماً كبيراً، لم تحظ بالتشجيع من مدريد، لأنها خرقت كل المبادئ المركنتلية. فالمستعمرات الإسبانية كانت تتاجر مع بلد أجنبي أكثر من تجارتها مع الوطن الأم، ووجدت مقادير ضخمة من الفضة الأمريكية، سبيلها إلى الصين وليس إلى إسبانيا. وعلى الرغم من القرارات الرسمية ثابرت الفضة الأمريكية المستخرجة من المناجم الأمريكية حتى أواخر القرن الثامن عشر على عبور المحيط الهادي، لتسد أثمان المتنوعات الآسيوية، من توابل وخزف صيني وحرير ومنسوجات قطنية.

وبعد البرتغاليين والإسبانيين، جاء الهولنديون وظهروا على الساحل الصيني، كما حاول أسطول هولندي مؤلف من خمس عشرة سفينة، طرد البرتغاليين من ماكاو في عام ١٦٢٢. ولما فشل الهولنديون في ذلك أبحروا إلى تايوان، حيث أشادوا قلعة، وأقاموا تجارة رابحة مع الصين واليابان والفلبين. وبقي الهولنديون في تايوان من عام ١٦٢٤ إلى عام ١٦٦٢ حتى طردهم منها «تشينغ تشينغ كونغ» — والمعروف لدى الغربيين باسم «كوكسينغا» — الذي كان مشايعاً لسلالة مينغ التي

أزاحها غزاة «مانشو» ، القادمون من الشمال . والتجأ كوكسينغا إلى تايوان وطرده الهولنديين منها وحكم الجزيرة ومن بعده ابنه . ولم تتمكن سلالة مانشو من ضم تايوان بشكل نهائي إلا بعد وفاة الابن في عام ١٦٨٣ .

وأخيراً ، حصلت شركة جزر الهند الشرقية البريطانية على ترخيص ، بإقامة معمل في كانتون عام ١٦٨٥ ، وبدأ العمل التجاري يُدار بإشراف نقابة «تجار هونغ» وهي نقابة احتكارية لرجال الأعمال الصينيين وهيئة أعطيت لها صلاحيات حكومة بكين للعمل نيابة عنها . وبالمقابل كان تجار هونغ تحت سلطة المفوض العام للجمارك الذي له وحده الحق بإصدار الإجازات التجارية ، ويتحكم بمجمل النشاط التجاري من خلال سلطانه على أفراد نقابة هونغ . وخضعت حياة البريطانيين في معمل كانتون لتنظيم صارم من قبل الصينيين ؛ فلم يكن مسموحاً بدخول أية امرأة لذلك المعمل ، ولم يكن باستطاعة أي بريطاني استخدام المحفة SEDAN CHAIR ، وحظر على البريطانيين دخول المدينة واستخدام القوارب في النهر للاستجمام ، والاتصال المباشر بمفوض الجمارك — وحسراً من خلال نقابة هونغ .

ويعتبر الشاي محور النشاط الأساسي لشركة جزر الهند الشرقية البريطانية في الصين . وقبل نهاية القرن الثامن عشر ، أصبح الشاي الشراب الوطني في بريطانيا ومن أجل دفع أثمان المقادير الهائلة من الشاي المستوردة من الصين ، لجأت الشركة إلى بيع الأفيون من الهند ، الأمر الذي لم يخل من التعقيدات التي بلغت ذروتها في حرب الأفيون التي نشبت في ١٨٣٩ — ١٨٤٢ . وفي غضون ذلك حاول البريطانيون ، كبقية الأوروبيين الآخرين ، إقامة العلاقات الدبلوماسية مع بكين ؛ فأوفدوا عام ١٧٩٣ بعثة مكارتنّي التي رفعت علماً عليه كتابة صينية ، تحدد هوية مكارتنّي بأنه ”سفير يحمل معه مقدمة من بلاد إنكلترا“ . ورغم الاستقبال والاحترام اللذين أحيط بهما مكارتنّي . فإن الحكومة الصينية رفضت إقامة أية علاقات تجارية أو دبلوماسية . وانتظر البريطانيون لغاية تفوق التكنولوجيا البريطانية في القرن التاسع عشر ، حتى سنحت لهم الفرصة بشق طريقهم عنوة في المملكة السماوية (الصينية) وإجبارها على فتح موانئها في وجه التجارة الغربية .

وأما التجار الأوروبيون الذين وصلوا اليابان ، فقد وجدوا أنفسهم مقيدون ضمن الإطار الضيق الذي وجدوه في الصين . وكان أول الأوروبيين الذين وصلوا اليابان هم زمرة من البحارة البرتغاليين ، الذين غرقت سفينتهم في عام ١٥٤٢ . ولقد تأثر الموظفون المحليون اليابانيون تأثراً عميقاً ، وإلى حد ياباني نموذجي ، بالأسلحة النارية البرتغالية وتعلموا كيفية صنع البنادق والبارود . وكان يترأس اليابان في هذه المرحلة ، الامبراطور شكلياً وأما السلطة الفعلية المنفذة خلف العرش فهي في يدي

« تشوغون SHOGUN » ، القائد العام لكل القوات العسكرية والذي كان مسؤولاً عن الدفاع عن المملكة داخلياً وخارجياً .

وتتالت الزيارات المنتظمة للتجار البرتغاليين ، الذين اكتشفوا أن التجارة بين الصين واليابان تدر أرباحاً طائلة . ولما كان الأباطرة الصينيون من سلالة مينغ ، قد حظروا مطلق التعامل التجاري مع اليابان بسبب غزوات القراصنة اليابانيين ، فإن البرتغاليين سرعان ما قفزوا لملء الفراغ الذي عاد عليهم بازدهار كبير من جراء مبادلة الذهب والحرير الصينيين بالفضة والنحاس اليابانيين . ونتيجة زيادة التبادل التجاري ، فقد ازدهر الميناءان — ماكاو وناغازاكي — بسرعة خاطفة بعد أن كانا قريتين مهجورتين وهذا ما أكدته أحد البرتغاليين لدى زيارته لهما في القرن السادس عشر . ولكنهما أصبحا في نهاية ذلك القرن من أكثر الموانئ ازدهاراً في آسيا .

رافق البرتغاليون بعثاتهم التبشيرية بمساعيمهم التجارية . ففي عام ١٥٤٩ ، حطَّ الأب فرانسيس كسافيي FRANCIS XAVIER رحاله مع غيره من الآباء اليسوعيين ، وسُمح لهم بتقديم المواعظ ضمن مختلف الطبقات الجماهيرية . ولأقوا نجاحاً منقطع النظير ، لأن أساليبهم في إيظاظ المشاعر الدينية وهداية الناس ، كانت تلبي الحاجات الوجدانية عند الطبقات الفلاحية المسحوقة في هذه المرحلة ، التي استوطنتها الحرب الأهلية . وسمح القائد العام نويوناغا بانتشار هذا المذهب الجديد مرحباً به كمرکز ثقل مقابل للتجمعات البوذية المستقلة التي كانت تسبب له القلاقل . وفي عام ١٥٨٢ ، عندما خلف « هيدويوشي » نويوناغا كان هنالك ١٥٠.٠٠٠ نسمة من أتباع الدين الجديد ومعظمهم في غربي اليابان .

أعاد هيدويوشي النظر في كل من التجارة الجديدة والدين الجديد . فالبرتغاليون مثلاً كانوا يطالبون بحقوقهم في إدارة مدينة ناغازاكي ويهددون بالمقاطعة التجارية ففي حال رفض طلبهم . وعلى نحو مشابه بدت المساعي النضالية للبعثات التبشيرية الأجنبية في عيني القائد العام الجديد ، بأنها تخرب المجتمع الياباني التقليدي ، ولهذا السبب أصدر هيدويوشي عام ١٥٨٧ أوامره بوجوب رحيل كل البعثات التبشيرية عن اليابان ، ولكن أوامره لم تطبق جذرياً ، خوفاً من إلحاق الضرر بالتجارة الراجعة .

وبوصول سلالة طوكيوغاوا إلى منصب القيادة العسكرية العامة كان التجار الهولنديون وعدد قليل من التجار البريطانيين ، علاوة على البرتغاليين ، نشيطين في اليابان . وبلغ التنافس أشده بين هؤلاء الأوربيين ، مما أتاح حرية الحركة من جديد لليابانيين الذين أصبح باستطاعتهم التحرك ضد البعثات التبشيرية دون أن يخشوا فقدان التجارة . إضافة لذلك ، فإن الأوربيين كانوا يميكون الدسائس بعضهم على بعض ، تملقاً لكسب الامتيازات . فاهولنديون مثلاً أفسحوا للقائد العام إياسو ،

أسرار المؤامرات البرتغالية في عزمهم على تسليح الملاكين العقاريين DAIMYO الساخطين والإطاحة بحكمه. وبناء على هذه المعلومات أصدر إياسو مرسوماً في عام ١٦١٤، يقضي بوجوب رحيل البعثات التبشيرية كافة عن اليابان ووجوب إعلان أتباعها براءاتهم من الدين الجديد، علماً بأن عددهم وصل في هذه الآونة إلى ٣٠٠.٠٠٠ نسمة. وجرى تنفيذ هذا الأمر بلا هوادة. وكإجراء إضافي انتقامي، فرض على المنتصرين ضرورة الانتفاء إلى أحد المعابد البوذية، ونفذ حكم الإعدام بالكثيرين ممن رفضوا الانصياع للأمر، وحتى المبشرون أنفسهم قتلوا في سبيل معتقداتهم. ونظراً لصعوبة التمييز بين المساعي التجارية والدينية، أقدم اليابانيون على اتخاذ خطوة أخرى؛ فأمرؤا في عام ١٦٢٤ بطرد كل الإسبان من اليابان باعتبارهم أكثر الأوربيين عداءاً وتحدياً لليابانيين، وفي عام ١٦٣٧ أجبروا البرتغاليون أيضاً على الرحيل، ولم يتركوا إلا الهولنديين الذين لم يظهروا أي اهتمام بنشر المسيحية.

وبالنتيجة لم يسمح إلا للهولنديين والصينيين، بمواصلة التجارة وفي ظل شروط قاسية جداً على تلك الجزيرة الصغيرة «داشима» في ميناء ناغازاكي. ولم يسمح للتجار والبحارة الهولنديين البقاء في تلك الجزيرة فترة أطول من العام الواحد، أو دخول النساء الأوربيات، واليابانيات باستثناء المومسات. وكان على الهولنديين مراجعة مكتب القائد العام مرة في العام للسماح لهم بممارسة التجارة في داشима. وامتدت سياسة العزل هذه في عام ١٦٣٦ لتشمل الرعايا اليابانيين الذين حظر عليهم السفر خارج الوطن تحت طائلة عقوبة الإعدام. ولتعزيز هذا الحظر تقيد بناء السفن بالقوارب الصغيرة من أجل التجارة الساحلية، وهكذا بدأت عزلة اليابان مدة تنوف على القرنين من الزمن.

هذه السياسة استخدمت لاستبعاد التأثيرات الأجنبية وتجميد الوضع الداخلي القائم STATUSQUO وكان المقصود بها دوام هيمنة القيادات العسكرية من سلالة طوكيوغاوا. ولقد برهنت هذه السياسة عملياً على أنها ناجعة إلى حد مدهل، فقد تم توحيد اليابان مجدداً وإخضاعها لسلطة سياسية مركزية تامة، كأي دولة أوربية قبل الثورة الفرنسية. ولكن الثمن الذي دفعته اليابان مقابل هذا الأمن والاستقرار كان باهظاً جداً. فاليابان لم تختبر ما اختبرته أوربة الغربية في هذه المرحلة من حركات تاريخية لتحويل شكل الأمة وإعادة شبابها لها. فلم تقم في اليابان خطوات لإنهاء الإقطاعية، ولا حركات للإصلاح الديني أو حركات مناوئة لها، ولا انتشار عبر البحر ولا ثورة تجارية. وأما الثمن الذي دفعه اليابانيون، مقابل قرنين من العزلة الراضية هو التخلف الذي ضرب أطنابه في المؤسسات والتكنولوجيا. وظهر واضحاً، عندما اقتحم الأوربيون ذلك العالم السحري، عالم شرقي آسيا في منتصف القرن التاسع عشر.

٥ — آسيا كم منطقة خارجية

نظراً للدور الهام الذي لعبه التوابل في تجارة العصور الوسطى ، فإن ما يثير الدهشة ، بعد أن حقق الأوروبيون حلمهم بالوصول إلى اليابسة في الشرق عن طريق البحر مباشرة ، أن التجارة الوليدة قد تكشفت على أنها أقل شأنًا من التجارة مع العالم الجديد . والسبب الرئيسي هو أن آسيا لم تندمج ، قبل القرن التاسع عشر ، بالنظام الرأسمالي العالمي ، وبالتالي فإنها لم تكن شريكاً في تجارة الجملة التي كانت قائمة بين الأقاليم .

فالمزارع الأمريكية كانت تنتج السلع المطلوبة والرائجة في الأسواق . فالسكر أصبح مادة استهلاكية شائعة ، عندما كان قيد الإنتاج الرخيص في المزارع الكبيرة في البرازيل وجزر الهند الغربية ، ومثله تبغ فرجينيا الذي أتاحت مزارعه الواسعة على بيع الطن الواحد منه في إنكلترا عام ١٧٠٠ ، بما يعادل سعر الرطل الإنكليزي الواحد عام ١٦٠٠ . ولكن الطلب على المنتجات الآسيوية كان متناقضاً ، وخالياً من المرونة ومحدوداً . والتوابل مثلاً ، لم تستعمل إلا لحفظ اللحوم التي لم تكن ضمن الوجبات اليومية للجماهير . فهذا الطلب الخالي من المرونة كان يصح بشكل أدق على سلع آسيوية أخرى من أمثال الخزف الصيني والحريز والمجوهرات وورق الجدران .

والاستثناء الوحيد كان الأقمشة والقهوة والشاي . ففي الأقمشة ، تتجلى شعبية المستوردات الآسيوية في كلمات أمثال GINGHAM وهي كلمة من لغة الملايو وتعني القماش المخطط ، و CHINTZ من اللغة الهندوستانية وتعني القماش المبقع ، و CALICO من كالكوتا والموسلين MUSLIN من الموصل . ففي بداية القرن السابع عشر استوردت المنسوجات الآسيوية بمقادير كبيرة جداً ، حتى إن مصالح النسيج الأوربية القوية ، استطاعت تأمين الحظر على هذه المستوردات في كل البلدان الأوربية عدا هولندا . وأما استيراد القهوة والشاي ، فقد لقيا معارضة أقل ، لأنهما يعتبران علاجين نوعيين ضد البدانة والحالات الهيسترية . وبدأت المقاهي تنتشر في طول أوربة وعرضها وتلعب دور المقرات الاجتماعية التي يستطيع فيها العمال ورجال الأعمال قراءة الصحف اليومية . أمل « آديسون » مؤسس مجلة « الرقيب » SPECTATOR ” جعل الفلسفة تستوطن الأندية وعلى طاولات شرب الشاي وفي المقاهي “ . وكانت جاوا المصدر الرئيسي للقهوة والصين المصدر الرئيسي للشاي إلى أن بدأ الشاي الهندي منافسته للشاي الصيني في القرن التاسع عشر .

وثمة سبب ثان لصغر حجم التجارة مع آسيا ، قياساً إلى حجمها مع العالم الجديد هو انعدام الطلب الآسيوي للسلع الأوربية . حيث يمكن لأوربة أن تدفع مقابل العبيد الإفريقيين ومنتجات المزارع الأمريكية ، سلعاً أوربية مصنعة . ولكن الآسيويين لم يهتموا بتلك السلع استناداً إلى مشكلة

قديمة ، عندما فرغت خزينة الامبراطورية الرومانية من الذهب لتسد ثمان الحرير الصيني والأقمشة الهندية . وهذا ما حدث أيضاً في القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر ، إذ بقيت آسيا لا تعبر اهتماماً للسلع الأوروبية ، بينما أبدت أوربة معارضة عنيدة لإرسال السبائك ، لتسديد ثمان مشترياتها من المتوجات الآسيوية . وبذل التجار الغربيون جهوداً مضنية لحل هذه الأزمة ولكن دون جدوى . فشركة أمستردام صدرت إلى تايلاند "آلاف الصور المحفورة على الأخشاب لبيعها في سوق « باتاني » ، ومن بين تلك الصور كانت صور مريم العذراء وبعض المشاهد الإنجيلية (كمي تباع إلى البوذيين والمسلمين تلبية لأوامر التجار من أتباع كالفن) ، كما كان من بينها أيضاً ، صور تدون قصص المؤرخ الروماني LIVY ، كمي تباع لذوي العقول التقليدية من السياميين ، وصور في خاتمة المطاف ذات إيماءات اجتماعية ومجموعة من الصور العارية ورسوم أقل حشمة أيضاً " (15) . وفي الحقيقة فإن أوربة لم تتوصل إلى حل لهذه المشكلة التجارية مع آسيا إلا بعد أن طورت آلات الطاقة في نهاية القرن الثامن عشر ، وبذلك انقلب الموقف رأساً على عقب إذ أصبحت أوربة هي القادرة على إغراق آسيا بالأقمشة الرخيصة والمصنوعة آلياً . ولكن حتى ذلك الحين كانت التجارة بين الشرق والغرب معوقة بحقيقة رغبة آسيا في الحصول على السبائك من أوربة ولا شيء خلاف ذلك إلا القليل . فلقد كانت المعادن الثمينة ، تشكل أكثر من ثلاثة أرباع صادرات شركة جزر الهند الشرقية البريطانية إلى آسيا عام ١٧٠٠ ، كما كانت تشكل نسبة مئوية أكبر بالنسبة لصادرات شركة جزر الهند الشرقية الهولندية أيضاً .

ويفسر هذا الموقف سبب بقاء آسيا قبل القرن التاسع عشر (كمنطقة خارجية) بالنسبة إلى اقتصاد السوق العالمي . ففي عام ١٦٠٠ لم تكن مجمل التجارة بين آسيا وأوربة أكثر من عشرة آلاف طن في كل اتجاه من الاتجاهين ، كما كانت قيمتها السنوية زهاء المليون جنيهاً أسترلينياً . ففي عام ١٧٥١ استوردت بريطانيا من جزيرة جامايكا وحدها ثلاثة أرباع مجمل ما استوردته من آسيا كلها . إن هذا الانعزال الذي عاشته آسيا قد انكشف بوضوح ما بعده وضوح في رد الامبراطور الصيني شوان — لونغ على رسالة جورج الثالث ، ملك بريطانيا التي أرسلها عام ١٧٩٣ ، يطلب فيها إقامة العلاقات الدبلوماسية والتجارية ، حيث أجاب " وأنا أقلب أمور هذه الدنيا لأجد نصب عيني إلا هدفاً واحداً ألا وهو الحفاظ على السيادة التامة وأداء الواجبات تجاه الولايات : إن الأشياء الغريبة والتمينة لا تروق لناظري ... وكما بإمكان سفيركم أن يرى بأم عينه ، فإننا نملك الأشياء كافة . وإنني لأعير ثمة اهتمام للأشياء الغريبة أو البدع الفنية ، كما أن ليست بي ثمة حاجة لمصنعات بلادكم " (16) .

إن اللامبالاة المتسامية للامبراطور الصيني تجاه « الأشياء الغريبة والتمينة » تكشف عن مناعة آسيا كلها تقريباً حيال دينامية الرأسمالية الغربية . فبمعزل عن بعض المناطق الساحلية القليلة

في الهند وبعض جزر الهند الشرقية ، فإن آسيا لم تتأثر بالنزعة التوسعية الغربية ، وظلت الحياة اليومية لشعوبها المختلفة تسير على منوال مسيرتها التقليدية منذ دهور عديدة . فإلى للفرق الكبير الذي كان لتأثير الغرب على أوربة الشرقية ، حيث كان مسؤولاً عن استرقاق الجماهير الفلاحية ، وعلى إفريقية والأمريكيتين ، حيث ولدت تجارة الرقيق والمزارع ، التي تدار بجهود العبيد وما نجم عن ذلك من تغيير شامل للتركيب العرقي ضمن القارتين الأمريكيتين .

الجزء الثاني

العالم الثالث نظام عالمي

١٨٧٠ - ١٧٧٠

في ظل نظام الإدارة الحالي لا تكسب بريطانيا العظمى من الدومينيون الذي تفرضه على مستعمراتها إلا الخسارة .

آدم سميث (١٧٧٦)

ثلاث بلدان فقط لا تستحق بذل الجهد والمال لصنع محركاتها البخارية ، ولكن صناعتها العالمية تستحق الجهد والمال كله .

ماتيو بولتون (١٧٦٩)

ظهر العالم الثالث بعد أن طور شمال غربي أوربة إلى اقتصاد رأسمالي قادر على استحداث تجارة جملة بالضرورات، كشيء مناقض للتجارة التقليدية التي كانت مقتصرة على الكماليات. وتجارة الجملة هذه، كما أشير في الجزء الأول، أدت إلى تطوير نوع من اقتصاد السوق بين القارات عام ١٤٠٠ وعام ١٨٠٠. وشمل هذا الاقتصاد أوربة الشرقية كمصدر للمواد الغذائية والمستودعات البحرية، والأمريكيتين كمورد للسبائك وحاصلات المزارع كالسكر والتبغ، وإفريقية كمصدر للأيدي العاملة المجانية (العبيد) للعمل في المزارع، بالإضافة إلى شمال غربي أوربة الذي كان يلعب دور مركز المبادرة، ومورد رأس المال والنقل البحري والسلع المصنعة.

ولكن آسيا لم تكن تشكل جزءاً من هذا النظام الاقتصادي لأن أوربة القديمة، السابقة للقرن التاسع عشر، رغم قدرتها على فرض سيطرتها على البحار الآسيوية، كانت عاجزة عن بسط سلطانها على الأصقاع البرية الآسيوية. كما أن بقية القارات، ما تزال تحت سلطان الأوربيين. وظلت إفريقية «القارة السوداء» المجهولة وغير المفتوحة، ومثلها أعماق الأمريكيتين، بعيدة عن الاستيطان والاستغلال الكبيرين.

إن النظام الرأسمالي الأوربي بين القارات كان يفتقر، قبل القرن التاسع عشر، إلى الشمولية العالمية لعجزه عن احتواء الأصقاع البرية الآسيوية، وإلى العمق لعجزه عن التغلغل في أعماق قارات ما وراء البحار. وكان الدور التاريخي للثورة الصناعية، يكمن في تزويد أوربة بالدينامية الاقتصادية والقوة العسكرية الضروريتين لسد هذه الثغرات في نفوذها العالمي. فالرأسمالية الصناعية الوليدة كانت

أشد نزوعاً للانتشار وأكثر قوة أيضاً ، بشكل لا حدود له ، من الرأسمالية التجارية التي انبثقت عنها .
فها قد تم الآن استكشاف القارة السوداء وآسيا على أيدي المستكشفين والتجار . فإذا كانت رموز
عصر الرأسمالية التجارية هي الشركة الإفريقية الملكية التي نشطت في موانئ إفريقيا الغربية ، وشركات
جزر الهند الشرقية العاملة في بحار جنوبي آسيا ، فإن رموز عصر الرأسمالية الصناعية كانت خطوات
دافيد ليفينغستون ، التي زرع بها إفريقيا طولاً وعرضاً والسفن الحربية البريطانية وهي تقصف
سواحل الصين باسم الحق الإلهي للتجارة الحرة .

الفصل الثامن

عصر الرأسمالية الصناعية والاستعمارية الواهية

العالم كله أمامكم . فافتحوا أقبية جديدة لتوظيف رأس المال الإنكليزي في أكثر الميادين ربحاً . وليشتر البيطانيون الخبز من أي شعب يريد أن يبيع خبزه بأبخس الأثمان . واجعلوا من إنكلترا، لما تسيره الطاقة البخارية ، معملًا لكل العالم .

إدوارد غيرون ويكفيلد (١٨٣٤)

أعلن ماثيو بولتون (وهو شريك جيمس واط في تصنيع أول محرك بخاري مريح تجارياً) وأعلن في عام ١٧٦٩ ، أن مغامرته لن تكون مريحة إلا إذا باع إنتاجه للعالم كله . ولكن بعد مرور أربع وعشرين سنة على هذا الإعلان ؛ أي في عام ١٧٩٣ ، أخبر امبراطور الصين الملك جورج الثالث : " ... أنني لا أعتبر اهتمامي للأشياء الغريبة أو البدع الفنية ، ولست بحاجة لمصنعات بلادكم " (١) . دفع هذا القول بولتون لسوق عالمية كان لها الأفضلية على إحجام الامبراطور الصيني عن المشاركة فيها ، وأوضح جوزيف شومبتر ، أن " الرأسمالية الساكنة شيء مستحيل " . وهكذا فإن خلاصة التاريخ في بداية القرن التاسع عشر ، تتمثل في أن إنكلترا قد أصبحت ، كما قال ويكفيلد ، " معملًا لجميع العالم " .

حافظت بريطانيا على وضعها كمعمل لا يُضاهى لكل العالم ، طيلة القرن الممتد بين عام ١٧٧٠ و ١٨٧٠ ، وافتقرت إلى الحافز لزيادة ممتلكاتها الاستعمارية . وبدلاً من ذلك انتهجت سياسة مزدوجة تمثلت بالسماح للسلع الأجنبية بخرية الدخول إلى أسواقها الوطنية ، لأنها لا تشكل إلا

مزاحمة طفيفة، وترغم بالمقابل القوى الأضعف منها على فتح أسواقها أمام المصنعات البريطانية. وقد نَمَّ في هذا القرن انتزاع معاهدات تجارية مواتية من اليونان (١٨٣٧) وتركيا (١٨٣٨) وفارس (١٨٣٦، ١٨٤١، ١٨٥٧)، واستخدمت القوة المسلحة لفتح الصين أمام التجارة المتحررة من القيود (حرب الأفيون) ولفتح بلدان منطقة البحر الأسود للفرض نفسه (حرب القرم). وبوجيز العبارة كان هذا القرن، قرن الثورة الصناعية والرأسمالية الصناعية ضمن الوطن، وقرن «أمبريالية التجارة الحرة» بدلاً من استعمارية التجارة الحرة في العالم الثالث.

١ — الثورة الصناعية الأولى والرأسمالية الصناعية في الغرب

أصبحت بريطانيا مَشغلاً للعالم وأضحت معظم بقاع الأرض سوقاً لسلعها الصناعية. هذه الميزة التي لم تعهدها بريطانيا بالثورة الصناعية ورأسماليتها، فإن جذورها ضربت أعماق القرون السالفة من — قرون الثورة التجارية والرأسمالية التجارية. استلزمت الثورة الصناعية ذخيرة كافية من رأس المال، كما دلت على ذلك السلسلة المتعاقبة من المبتكرين والمقاولين الاسكتلنديين، التي وجدت أن الضرورة تقضي بالنزوح إلى إنكلترا بغية الحصول على الدعم المالي الضروري لمشاريعها. ونشأ الرأسمال في إنكلترا، من التجارة التي قامت عبر البحار في الأمريكيتين وإفريقية والهند.

واستنتج الاقتصادي «إرنست ماندل» "أن الأرباح القادمة من الهند وجزر الهند الغربية في المرحلة الممتدة من عام ١٧٦٠ إلى عام ١٧٨٠، ضاعفت تراكم الأموال الضرورية لقيام الصناعة" (٢). ويشير المؤرخ «ر. ب. شريدان» إلى أن "النمو الاقتصادي لبريطانيا العظمى يعود بشكل أساسي إلى التدفقات الخارجية للدخل، وأن الأطلسي كان أكثر المناطق التجارية دينامية، كما كانت المزارع التي قامت على جهود العبيد ولا سيما مزارع قصب السكر في البحر الكاريبي عام ١٧٧٦، من أهم عنصر من عناصر نمو المنطقة خارج المنطقة الأم" (٣). ووجدت أرباح تجارة الرقيق طريقها إلى بريطانيا باعتبار أن التجار البريطانيين يسيطرون على معظم هذه التجارة.

وأنكر بعض المؤرخين وجود علاقة سببية بين التجارة الثلاثية والثورة الصناعية، لندرة الوثائق التي تبين مقادير الثروات الهندية الغربية التي جرى استثمارها في المصانع الإنكليزية الجديدة. وأما الاستدلال الساذج، فقد أشار إليه المؤرخ الاقتصادي «س. م. سيولا»، فقال:

"إن التوسع البحري الغربي كان أحد الظروف التي مهدت السبيل للثورة الصناعية. وإن نكران ذلك على أساس غياب تجار جزر الهند الغربية أو مغامري جزر الهند الغربية من بين صفوف «المقاولين» الذين بنوا المصانع في أوربة، هو نكران معقول، كمعقولة قيام أية علاقة بين الثورة

العلمية والثورة الصناعية، على أساس عدم إقدام غاليليو أو نيوتن على إقامة مصنع للنسيج في مانشستر. إن العلاقات المتبادلة في التاريخ البشري لا تعمل دائماً بتلك الصراحة أو الوضوح⁽⁴⁾.

وكشفت الدراسات الحديثة النقاب عن وجود علاقات بين المبادلات التجارية الأطلسية وبين الصناعات البريطانية. فتجارة التبغ مثلاً، كانت رهن مشيئة تجارية غلاسكو، لأن الصعوبات تمثلت بانعدام الصناعات المحلية التي بإمكانها تقديم الحمولات المتجهة إلى مزارع فرجينيا. وبناء على ذلك فإن «ملوك التبغ»، أسسوا مدابغ الجلود ومصانع الطباعة ومعامل الحديد المطووع ومصانع الزجاجات ومعامل الصابون، واستثمروا أموالهم في مناجم الفحم وفي مصانع المنسوجات القطنية والكتانية. وفي عام ١٨١٢ صرحت غرفة تجارة غلاسكو بأن المدينة لا تذكر الفضل للتجار الذين مارسوا المبادلات التجارية الأمريكية ولا «لتوسيع التجارة»، بل «لتأسيس صناعاتها ومساندتها ردحاً طويلاً من الزمن، حتى أصبحت على العموم مفيدة جداً لهذه المملكة»⁽⁵⁾.

وأخيراً يؤكد الاقتصادي الهندي «أ. ك. باغشي»، بأن رأس المال المستمد من مصادر عبر البحار قد مؤل الثورة الصناعية البريطانية، إضافة إلى الثورة الصناعية التي قامت في شمال غربي القارة الأوربية. ويشكل رأس المال المغتصب من الهند أكثر من ٥٠٪ من الصادرات الأساسية البريطانية في العشرينيات والستينيات (١٨٢٠، ١٨٦٠). ولم يتم نهب الهند في ظل قوانين التنافس التي نقرنها، بشكل شعوري أو لاشعوري، بذروة الرأسمالية في أوربة وشمال أمريكا⁽⁶⁾، وإنما حصلت من خلال الامتيازات الاحتكارية والتمييز العنصري والعنف المكشوف. وفي السنوات التي أعقبت الحروب النابليونية مباشرة وجرى توجيه معظم الصادرات الأساسية البريطانية عبر القنال الإنكليزي لتساهم في خلق صناعات النسيج الجديدة في فرنسا وهولندا وبروسيا وروسيا⁽⁷⁾.

٢ — الاستعمارية الواهية في العالم الثالث

ساهمت الثورة الصناعية بأساليب متعددة في تعزيز قوة الغرب ونزعت التوسعية. وظهرت أهميتها بإطلاقها سلسلة من التفاعلات في ميدان المبتكرات التكنولوجية المتواصلة، وزيادة في الإنتاج الاقتصادي. فالابتكارات في صناعة ما، دفعت إلى ابتكارات موازية في غيرها من الصناعات. وأول الصناعات التي دخلت عليها المكنتنة، كانت صناعة القطن، حيث بدأت آلات القطن الجديدة تخلق طلباً على نوع من الطاقة أشد غزارة وأجدر ثقة من الطاقة التقليدية التي كانت توفرها النواعير والخيول. وحصلت تحسينات متعاقبة على المحركات البخارية البدائية حتى استحدثت جيمس واط، بدعماً مالي من ماثيو بولتون، نموذجاً التاريخي الناجح. وقد وفر هذا النموذج الطاقة — أولاً في بريطانيا

ومن ثم في كل أرجاء العالم — للمناجم ومصانع النسيج والأفران العالية ومطاحن الدقيق والقاطرات والسفن البخارية .

واستدعت آلات القطن والمحركات البخارية الجديدة وجود ذخيرة متزايدة من الحديد وال فولاد والفحم ، وتم تلبية هذه الحاجة من خلال سلسلة من التحسينات في ميداني التعدين وصناعة المعادن . كما أن التوسع المشترك في صناعات النسيج والتعدين والمعادن خلق بدوره حاجة لإدخال التحسينات على مرافق النقل ، لنقل تلك الشحنات الضخمة من الفحم والفلزات المعدنية . وهكذا توالى الانتعاشات المذهلة في شق الأبنية ووصف الطرقات الجديدة الصالحة للاستعمال على مدار العام ، ومد السكك الحديدية وفتح خطوط المواصلات البحرية التي تغلغت إلى أعماق المحيطات والقارات .

واعتبر النمو التكنولوجي والاقتصادي ، نمواً طبيعياً أكثر منه نمواً استثنائياً متقطعاً ، وإن الثورة الصناعية الأولى التي انطلقت حوالي عام ١٧٧٠ كانت تمهيداً للثورة الصناعية الثانية التي بدأت حوالي عام ١٨٧٠ ، وللثورة الثالثة التي نشهدها في أيامنا هذه ^(٨) .

ولدت التكنولوجيا الجديدة ارتفاعاً في الإنتاج وإنجازاً هاماً في علم الطب وانفجاراً سكانياً في عدد سكان أوربة في القرن التاسع عشر . ووجد هذا الضغط السكاني الجديد مخرجاً له في الهجرة إلى ما وراء البحار . وتزايدت موجات المهاجرين من عقد إلى آخر إلى أن بلغت في نهاية القرن التاسع عشر ، حجماً لم يسبق له مثيل في تاريخ الجنس البشري . ففي العشرينيات (١٨٢٠) بلغ الإجمالي الذي غادر أوربة ١٤٥٠.٠٠٠ نسمة ولكنه في الخمسينيات (١٨٥٠) وصل زهاء ٢٠٦ مليون نسمة ، في حين أن هذا العدد قفز بين عام ١٩٠٠ وعام ١٩١٠ إلى تسعة ملايين مهاجر ، أو مليوناً واحداً سنوياً تقريباً . وكان معظم المهاجرين من أوربة الشمالية والغربية قبل عام ١٨٨٥ ، ولكن بعد هذا التاريخ صارت أغليبتهم من أوربة الجنوبية والشرقية .

وأُتاحت الثورة الصناعية تأمين (السفن البخارية الجديدة والسكك الحديدية) ، لنقل هذه الأعداد الضخمة من البشر عبر المحيطات والقارات . ووجد هؤلاء المهاجرين لدى وصولهم مراكزهم والمرافق التكنولوجية التي مكنتهم من استغلال الأعماق القارية — كالسفن البخارية التي تمخر عباب مياه السواحل والأنهار الداخلية ، والقنوات التي تصل بين المجاري النهرية ، والطرقات والسكك الحديدية التي تمتد إلى أعماق القارات ، والنظام البرقي والبيدي للاتصالات السريعة ، والآلات التي كان بمقدورها أن تغوص إلى أعماق تربة السهوب وأن تمهد مستويات أراضي الغابات ، وأخيراً

وُضعت تحت تصرف المهاجرين ، منجزات علم الطب لمكافحة الأمراض المدارية التي فتكت بأوائل المهاجرين .

وأصبح الأوربيون المهاجرون بفضل الثورة الصناعية قوة عسكرية لا تقهر . وذلك بتسليحهم بالبنادق والرشاشات الأتوماتيكية . ووردت الملاحظة التالية على لسان أحد الأرجنتينيين في عام ١٨٧٨ والتي تصح على إفريقية وآسيا : ” تداعت القوة العسكرية للهنود البرابرة نهائياً ، لأن بندقية رامينغتون « علمتهم أن إمكانية كتيبة من الجيش أن تعبر سهباً بكامله ، تاركة الأرض خلفها مغطاة بجثث أعدائها “^(٩) . وتمتع الأوربيون بتفوق عسكري مماثل على المحيطات العالمية . وتميز ظهور دو غاما لأول مرة في المياه الآسيوية بتفوق سفنه ومدفعيته . وزاد هذا التفوق على مرور الزمن بفضل التطور السريع للتكنولوجيا البحرية . ورغم الجهود الحثيثة التي بذلها الحكام الوطنيون لمواكبة التطور ، فإنهم ظلوا متخلفين ، عندما حدث الانتقال من الشراع إلى السفن التي تسير بفعل الطاقة وإلى استخدام قذائف المتفجرات والتصفيح الحديدي السميك لزوارق الطورييد الرشيقة الحركة ، والانتهاه بالمدمرة والغواصة .

ولقد كانت الثورة الصناعية بمثابة الحافز الاقتصادي لفتح القارات واستغلال مواردها الطبيعية وطاقاتها البشرية . وبدأت المعامل والآلات الجديدة تنتج سلعاً أرخص وأجود من المنتجات اليدوية التقليدية التي كان ينتجها الحرفيون الآسيويون والإفريقيون . وبفضل الثورة الصناعية تغلبت أوربة على المشكلة التي واجهها دو غاما ، عندما دخل كالكونتا بقمصان أغلى وأدنى جودة من السلع المحلية . ولم تعد أوربة في موقف يسمح لها بإنتاج السلع الصالحة للتسويق ، بل أصبح لدى أرباب الصناعة القدرة على تسويق تلك السلع بكميات متزايدة على نحو مطرد . وتوقف نجاح المشاريع التجارية ، على حجم الأعمال الواسعة التي أوجدتها الاستثمارات المالية الضخمة في ميدان مصنعات الآلات الثمينة ، المدفوعة بالطاقة البخارية ، وفي مخزونات المواد الأولية . وارتبط إنتاج الصناعة الأوربية بالأسواق الجديدة واستمرار تواجدها . ولذلك أظهر أرباب الصناعة البريطانيون ردود فعل عنيفة تجاه قيام الصناعات المنافسة خارج الوطن سواء في الولايات المتحدة أو ألمانيا ، في ظل الاتحاد الجمركي ZOLLVEREIN البروسي أو في مصر محمد علي .

لقد أضعفت الدينامية الاقتصادية والقوة العسكرية اللتين ولدتهما الثورة الصناعية ، الاهتمام في بناء الامبراطورية . فالتطور الصناعي الذي انطلق من بريطانيا قبل غيرها من البلدان الأخرى بزمان طويل ، جعلها تستغني إلى حد ما عن المستعمرات كأسواق محمية لمصنعاتها . وبحلول منتصف القرن

التاسع عشر ، كانت بريطانيا تنتج ثلثي فحم العالم ونصف الحديد ونصف الثياب القطنية ، مما كان يدخل أقية التجارة العالمية .

وفي ظل هذه الظروف أخذ البريطانيون يعتبرون بإدراك عميق ، أن التقسيم العالمي للعمل ، وحرية تبادل السلع ، هما من تدابير العناية الإلهية . ومن رسل هذه المبادئ كان آدم سميث ودافيد ريكاردو ، اللذين أوجدا مفهوم عدم التدخل LAISSEZ - FAIRE لتحرير القوى الإنتاجية من القيود التي يفرضها تدخل الدولة . وعارضا جميع مظاهر المركنتلية ، بدءاً بقوانين الملاحة ومروراً بقوانين القمح وانتهاء بأية تعرفات أو قيود أخرى عفى عليها الزمن وترجع إلى القرون الخوالي ، قرون المزارع الاستعمارية والإجراءات التجارية الاحتكارية . وأما ريتشارد كوبدن ، فقد اندفع خياله إلى حد الادعاء بأن التجارة الحرة تلعب (على المستوى الأخلاقي) دور مبدأ الجاذبية في الكون ” الذي يقرب الناس بعضهم من بعض ، ويبعد الأحقاد العنصرية والمذهبية واللغوية ، ويوحدهم برباط السلام الخالد “ (10) .

- ونجح دعاة التجارة الحرة في إحداث تغييرات جوهرية في صلب المركنتلية ووضعها موضع التنفيذ ، منها : إنهاء الاحتكار التجاري لشركة جزر الهند الشرقية البريطانية (١٨١٣) وحظر تجارة الرقيق (١٨٠٧) وحظر الرق في الممتلكات البريطانية (١٨٣٣) ورفع الحظر عن تصدير الآلات إلى البلدان الأجنبية (١٨٢٥) وإلغاء قوانين القمح (١٨٤٦) . وتصوّر دعاة التجارة الحرة ، بأنهم بهذه البدع الأساسية يستطيعون إيجاد العالم ، عالم تلعب فيه بريطانيا دور المركز الصناعي ، الذي تندفع إليه المواد الخام ، وتنتقل منه السلع المصنعة دون أية قيود تعرقل عملية التبادل في كلا الاتجاهين . وأفصح أحد المعلقين في عام ١٨٣٢ أن هذا التقسيم العالمي للعمل مقدّر له أن يعود بالنفع العام على أفراد الجنس البشري وقال أيضاً :

” من الواضح أن مهمة التصنيع قد أنيطت ببلادنا المحبوبة بريطانيا العظمى ، لتقوم بتلك المهمة لمصلحة أخواتها من الأمم الأخرى . إن أقباءنا عبر البحار سيرسلون لنا وفي سفننا أقطانهم من وادي الميسيسيبي ، وتساهم معهم الهند بجوتها ، وروسيا بقنبها وكتانها وفلزاتها الحديدية لمصانعنا ومشاعلنا ، حيث يعتمد عمالنا الفنيون وصناعنا المهرة لاستخدام الآلات الضرورية لحياكة هذه المواد وتحويلها إلى ثياب فاخرة للأمم الأخرى . سوف نستحدث الأشياء كافة ونجعلها مناسبة لبني البشر . ستصل سفننا إلينا مثقلة بالمواد الخام وتعود مثقلة أيضاً ومن حيث أتت إلى كل أرجاء المعمورة . إن هذا التبادل الحر للمواد الخام بالسلع المصنعة وفقاً لشرائع الطبيعة ، سيجعل من كل أمة خادمة للأمة الأخرى ويؤكد على أخوة الإنسان للإنسان . وسوف يعم السلام والنوايا الحسنة الأرض ،

وستتبع أمة بعد أمة هدى خطانا ، وتسود حرية تبادل السلع في كل بقعة من العالم . وستفتح أبواب موانئهم على مصارعها كما تُفتح أبواب موانئنا لاستقبال موادهم الخام ،⁽¹¹⁾ .

إن النظرة إلى العالم بأنه عالم تسوده التجارة الحرة ، يعني ضمناً انعدام الحواجز السياسية والاقتصادية ، كما تحولت النظرة إلى المستعمرات وصارت ترى بأنها من بقايا ماضٍ مظلم ، تخلق للوطن الأم نفقات وتعقيدات دون أن تقدّم بالمقابل زيادة في التجارة . فخلال النقاش الذي دار حول قوانين القمح في عام ١٨٤٦ ، صرح أحد أعضاء حزب الأحرار WHIG أمام مجلس العموم أن التجارة الحرة " هي المبدأ الخيّر الذي تصيح الأمم الأجنبية من خلاله مستعمرات قيّمة لنا وذلك دون أن نتحمل أعباء مسؤولية حكم تلك الأمم " ⁽¹²⁾ . وصرح دزرائيلي عام ١٨٥٣ بشكل مماثل وهو يطفح بالازدراء ، واصفاً المستعمرات بأنها " ملحقات طنانة رنانة تتكدس فوق جلالنا المزعوم دون أن تحسن ميزاننا التجاري ... وبعد أن أصبحت الثورة الهائلة أمراً واقعاً لم يعد بقدرتنا أن نتشبث بخزقنا وأسمالنا البالية التي تعود لنظام الحماية الاقتصادية " ⁽¹³⁾ .

إن هذا الموقف المعادي للزرعة الاستعمارية لا يعني أن بريطانيا ، وغيرها من القوى الأوربية ، قد عزفت عن اكتساب المستعمرات خلال نصف القرن الذي تلا مؤتمر فيينا . وعلى الرغم من الخطب القوية لأقزام الإنكليزيين * LITTLE ENGLANDERS ، فقد قامت ظروف استدعت التدخل الرسمي . وقد قيل عن الحكومات الوطنية ، بأنها معادية للمصالح التجارية الأوربية ، أو أنها اعتبرت عاجزة عن صيانة القانون والنظام الضروريين لاستمرار ممارسة التجارة ، كما تم تمديد حدود الامبراطورية لضمان الحدود الأصلية . ولذلك ففي الثلاثين الثاني والثالث من القرن التاسع عشر ، خاضت بريطانيا حربي « آشانتي و الزولو » في إفريقية ، وقمعت العصيان الهندي ، وحرب الأفيون مع الصين ، وحرب القرم مع روسيا ، كما خاضت حربين في بورما وقصفت آكرا بالقنابل وضمت إليها عدن .

ونمت خدمة المصالح التجارية الامبراطورية من خلال إجراءات غير إلحاق الأراضي بالامبراطورية . ومن أهمها التشجيع البريطاني للثورات التي قامت في المستعمرات الإسبانية في العالم الجديد ، وتقديم المساعدات المكشوفة لها . وكما يتوضح في الفصل التالي ؛ فإن هذه الاستراتيجية حررت من قيود المركنتلية الإسبانية كل المناطق الممتدة من ريوجراندي إلى مضيق ماجلان . وبرهنت

* مصطلح أطلق تهماً أثناء حرب البوير للتديد بأنصار سياسة العزلة من الإنكليز .

تلك السلسلة من الدول، كما كان متوقفاً، على أنها معين لا ينضب بالنسبة لرجالات الصناعة والمستثمرين من الإنكليز طيلة القرن التالي .

وأما في أنحاء أخرى من العالم، فإن الإجراء المألوف والفعال لتنشيط التجارة تمثل بالمفاوضات وعقد معاهدات الصداقة والتجارة الحرة . وفي الفصول اللاحقة سنحلل طبيعة تلك المعاهدات وتأثيرها على العالم الثالث كالامبراطوريتين الصينية والعثمانية . وحددت تلك المعاهدات الرسوم التي يمكن فرضها على الواردات والصادرات إلى مستويات إسمية (من ٣٪ إلى ٥٪ مثلاً)، كما منحت التجار البريطانيين (وغيرهم من التجار الأجانب وفقاً لشرط الدولة الأكثر رعاية)، إعفاء من سلسلة واسعة من الضرائب الداخلية التي كان يخضع لها التجار الوطنيون . وأما التأثير الواضح لهذه المعاهدات، فهو تصغير حجم التجار الوطنيين المكلفين بدفع الضرائب قياساً إلى منافسيهم من التجار الأجانب المعفيين منها، وتعمير الحرف الوطنية التقليدية، (وهذا أهم من التأثير السابق)، إلى منافسة هدامة مع السلع الأوربية الفتية المصنعة آلياً . فأصاب الضرر الصناعات المحلية، وزال بعضها من الوجود نهائياً، لتدفع المستوردات الأوربية الرخيصة كالأقمشة والمعدات المعدنية والأسلحة والأواني الزجاجية والساعات .

ووصف المؤرخان البريطانيان « ج . كالاكر و ر . روبنسون » هذه المرحلة بأنها "أمبريالية التجارة الحرة" . ويؤكدان "أن الحكومة البريطانية كانت تسعى من خلال المعاهدات لتوطيد سيادتها والحفاظ عليها بأية وسيلة من الوسائل، التي تناسب أكثر من غيرها ظروف الميادين المختلفة" . ويكمن محور السيادة في دفع عجلة التجارة البريطانية واستثماراتها أشواطاً إلى الأمام، وفي سلامتها . وبدت الحكومات البريطانية على أتم استعداد، إذا اقتضت الضرورة، حفاظاً منها على ذلك الهدف باللجوء إلى الإلحاق الرسمي، على الرغم من أن هذا الإجراء لم يكن ضرورياً طيلة هذه العقود، لأن السيادة كان من الممكن إحرازها بذلك الإجراء البديل السهل، ألا وهو إقامة معاهدات الصداقة والتجارة الحرة . وهكذا يستنتج كالاكر وروبنسون "إن محصلة سياسة امبراطورية التجارة الحرة معناها التجارة لا الهيمنة، أو التجارة في ظل الهيمنة غير الرسمية أو التجارة مع الهيمنة في حال الضرورة" (14) .

الفصل التاسع

الاستعمارية الجديدة NEOCOLONIALISM في أمريكا اللاتينية

ها قد دق الإسفين واستقلت أمريكا الإسبانية، وإذا نحن أحسننا التصرف بقضايانا، فإنها ستصبح إنكليزية لا محالة .

وزير الخارجية اللورد كاتينغ (١٨٢٤)

إن التجارة بين البلدين [إنكلترا والبرازيل] تواصل مسيرتها برأسمال إنكليزي، وعلى سفن إنكليزية، ومن قبل شركات إنكليزية . المرباح وفائدة رأس المال والأموال المدفوعة لقاء التأمين، والعمولات، وأرباح أسهم النشاط التجاري، وكل شيء يجد سبيله إلى جيوب الإنكليز .

سيرجيو بيكسيرا دي ماسيدو

الوزير المفوض البرازيلي في لندن (١٨٥٤)

بعد مرور نصف قرن على حصول المستعمرات الأمريكية الشمالية الثلاث عشرة على استقلالها، أصبحت أمريكا اللاتينية مستقلة أيضاً، باستثناء بعض المستعمرات في حوض الكاريبي . ولكن الاستقلال السياسي لم يحمل معه التخلف الاقتصادي في البلدان الأمريكية اللاتينية الجديدة . وبينما نهضت الولايات المتحدة بمنتهى السرعة لتصبح القوة الصناعية الأولى في العالم قبل نهاية القرن التاسع عشر، بقيت أمريكا اللاتينية أحد أعضاء العالم الثالث، وأصبح مصطلح «الاستعمارية الجديدة» يستعمل اليوم، للإشارة إلى استمرار التبعية الاقتصادية بعد الحصول على

الاستقلال السياسي الإسمي وإلى البلاء الذي أصاب بلدان العالم الثالث اليوم، وبدأت في أمريكا اللاتينية في مطلع القرن التاسع عشر. وأما السبب الذي جعل الاستعمارية الجديدة قدر أمريكا اللاتينية بعد حروب الاستقلال المظفرة فهو موضوع الفصل الحالي. وإن هذا السؤال على صلة وثيقة بشعوب العالم الثالث التي تتساءل اليوم، وبعد أن نالت استقلالها السياسي منذ الحرب العالمية الثانية، عن السبيل الذي يجنبها المصير المشؤوم لأمريكا اللاتينية، مصير الاستعمارية الجديدة التي لا زالت تحافظ على بقائها، رغم مضي قرن ونصف على نهاية الاستعمارية COLONIALIEM.

١ — الظفر بكيان الدولة المستقلة

احتل البريطانيون في آب عام ١٧٦٢، مدينة هافانا الحصينة، واحتفظوا بها حتى شهر تموز عام ١٧٦٣. ولقد كان هذا الحدث صدمة مزدوجة للإسبان ولرعاياهم المستوطنين فيها. الأولى صدمة عسكرية لأن هافانا كانت تعتبر قلعة منيعة لحراسة طريق سفن الغليون الراحلة والمحملة بالكنوز والثانية صدمة اقتصادية بنفس المستوى أيضاً، لأن عدد السفن التي كانت تبحر إلى هافانا لم تتعد الإحدى عشرة سفينة سنوياً، في حين بلغ عدد السفن التي دخلت هافانا في غضون الأحد عشر شهراً إبان السيطرة الإنكليزية عليها، يزيد على السبعمئة سفينة تجارية، محملة بالعبود وبالمصنوعات الإنكليزية والمواد الغذائية، والأخشاب والمعدات الحديدية، من المستعمرات الثلاث عشرة الواقعة في الشمال.

إن هذا الحدث المفاجئ، سلط الضوء على شذوذ النظام المركبتي الامبراطوري الإسباني، الذي كان يستبعد المنتجات الأجنبية الرخيصة من أمريكا الإسبانية، كما كان يستبعد المنتجات الأمريكية الإسبانية الرخيصة من الأسواق الأجنبية. ومع ذلك تبقى حقيقة استمرار هذا النظام الاستعماري مدة ثلاثمائة سنة كاملة، ماثلة للعيان. وأما السبب الأساسي لاستمراره، فهو ضعفه لأنه نظرياً كان نظاماً احتكاريّاً صارماً، ولكنه عملياً قابلاً للاختراق بكل سهولة. فمجلس التجارة الذي عينته الحكومة وأنشأته في إشبيلية عام ١٥٠٣ وانتقل إلى قادش عام ١٧١٧ فرض نظاماً تجارياً جعلت من التجارة الاستعمارية حكراً على نقابة من التجار السرمديّة التي عينت نفسها بنفسها. ولكن التجار من غير الإسبان ومن المقيمين في إشبيلية، تمكنوا من السيطرة على التجارة، بتقديم السلف إلى الأعضاء الإسبان في نقابة التجار، ورشوتهم للتستر بأسمائهم فيما يتعلق بملكية الأجانب للسلع. خرق هذا الفساد التجارة الاستعمارية من أعلى مستوياتها إلى أدناها، بما في ذلك البحارة والحمالين والضباط البحريين، وضباط الجمارك والتجار، كما نفذ إلى أعلى مستويات البيروقراطية والوزراء في مدريد. وحرك انتشار الرشوة على هذا النطاق الكبير، الآلة الامبراطورية البطيئة تحريكاً جيداً لغاية القرن التاسع عشر.

إن هذا الفساد لم يحافظ على دوام النظام المركنتلي الاستعماري واستمراره، ولكنه أفضى إلى خلق مصالح راسخة قوية مناهضة لأي إصلاح جوهري، وذلك عندما حاول آل بوربون الإسبان تحييد بعض نتائج معاهدة «أوترخت» التي فرضها البريطانيون في عام ١٧١٣، والتي منحتهم امتيازات اقتصادية واسعة، بما فيها حق احتكار ASIENTO تجارة العبيد، وإرسال سفينة واحدة محملة بمختلف السلع مرة في العام، للمتاجرة مع الموانئ الأطلسية الواقعة في المستعمرات الإسبانية. ولكن البريطانيين، خرقوا هذه الامتيازات، عندما بدأوا يرسلون أعداداً كبيرة من السفن غير المتفق عليها، وإقامة المكاتب والمستودعات في مختلف الموانئ الاستعمارية نظرياً، لتنظيم واردات العبيد، وكانوا يسعون عملياً إلى توسيع إطار مساعيهم التجارية، إلى الحد الذي أتاح لهم الهيمنة على الكثير من الاقتصاد الأمريكي الإسباني.

وبذل آل بوربون في القرن الثامن عشر، جهوداً حثيثة لإصلاح هذا النظام، ابتغاء تعزيز الامتيازات الملكية، وتقليص الانتهاكات البريطانية، فألغوا الكثير من الامتيازات الممنوحة للبريطانيين، بما فيها احتكارهم تجارة العبيد، ووزعوا على مراكزهم عدداً من الضباط المدربين الذين تم انتقاء معظمهم من الأكفاء، وسمحوا لثلاثة عشر ميناء إسبانياً بالإتجار مع المستعمرات، مما وضع حداً لاحتكار قادش، وسمحوا بممارسة التجارة بين المستعمرات بمنتجات تلك المستعمرات، وليس بالواردات الأوربية التي أعيد تصديرها.

أعطت هذه التدابير بعض ثمارها، كزيادة إنتاجية المعامل الإسبانية وصادراتها، وزيادة مردود مناجم العالم الجديد، ثلاثة أضعافه بين عام ١٧٤٠ وعام ١٨٠٣، الأمر الذي حفز بدوره الغياض والمساعي التجارية العامة، وظهرت نتائجها في عائدات الحكومة المتزايدة، من رسوم الجمارك وضرائب المبيعات، ومع ذلك لم ترض تلك الإصلاحات المتذمرين في أمريكا الإسبانية؛ فالمصالح الراسخة التقليدية ضمن إسبانيا، أبطلت مفعول الكثير من الإصلاحات، واستعادت الأوليغارشية المركنتلية في قادش الهيمنة على ٨٥٪ من تجارة المستعمرات وعطلت التجارة بين المستعمرات، وفضلت التعامل مع أرباب الصناعة الإنكليز والفرنسيين الأكفاء، على التعامل مع أرباب الصناعة الإسبان الأقل كفاءة. ولقد كان موقفهم هذا بمثابة رد فعل نموذجي للمواطنين في مجتمع متخلف، الذين تكيفوا مع علاقة التبعية بالبلدان الأكثر تطوراً، وكانوا يفضلون استمرار العائدات المتواضعة على المغامرة، بالإقدام على التغييرات التي قد تقلب التدابير القائمة.

وفي داخل أمريكا الإسبانية، كان تأثير التحسن الاقتصادي الملحوظ، الذي تلا إصلاحات آل بوربون سيئاً، إذ رفع من حدة الصراع بين معسكرين متعارضين. ففي المعسكر الأول كانت تقوم

المصالح المستفيدة من النظام المركبتي القائم، والمؤيدة له كأصحاب المناجم، وتجار القصدير والبيروقراطيين الملكيين. وأما في المعسكر الثاني فقد كان يقف أولئك الناس، الذين يترقبون الكسب من تشجيع قيام سوق داخلية، بدلاً من التبعية الخارجية، كرجال الصناعة الناشئين والتجار الإقليميين وأصحاب الغياض والكنيسة. فالكنيسة تمثل القوة الاقتصادية الوحيدة الهامة في المستعمرات، باعتبارها تمتلك معظم الغياض المنتجة، وتقدم معظم القروض للملاكين العقاريين ورجال الصناعة وصغار التجار. وكلما تزايد تطور اقتصاد المستعمرات وتنوعه بمرور الزمن، تزايد معه سخط هذه المجموعة من القيود الملكية وابتزازها. وما حدث في هافانا عام ١٧٦٢/١٧٦٣ لم يكن صدمة للنظام القائم وحسب، إنما كان نعمة بالنسبة لاحتلالات المستقبل أيضاً.

وكانت صدمة ونعمة أخرى، تكمن في سلسلة الأحداث الثورية التي قامت في المستعمرات الإنكليزية الثلاث عشرة الواقعة إلى الشمال. فقد نجحت عدوى الثورين في الشمال مع فلسفتهم الهدامة، التي كانت تعرف في أمريكا اللاتينية باسم «فلسفة فيلادلفيا». وانتقلت بالعدوى أيضاً مبادئ حركة التنوير، التي انتشرت من فرنسا عبر جبال البيهنه وعبر الأطلسي. وأما الأمر الذي ينطوي على فتنه خاصة، فقد كان الفكر الاقتصادي الليبرالي للفيوزقراطيين الفرنسيين ولآدم سميث، مما أدى إلى قيام اثنتي عشرة جمعية اقتصادية في أمريكا اللاتينية بين الثمانينات (١٧٨٠) وعام ١٨١٢. ولقد كان أعضاء هذه الجمعيات من التجار ودعاة الإصلاح الزراعي والبيروقراطيين، ممن سيلعبون أدواراً رئيسية في حركات الاستقلال وفي الحكومات الجديدة.

إن السنوات الطويلة التي استغرقتها الثورة الفرنسية والحروب النابليونية، خلال انهماك اسبانيا في أوربة، فقد سادت الفوضى المستعمرات، مما حفزها إلى الأخذ بالأفكار والقوى الثورية. فاحتلال نابليون لإسبانيا وتنصيبه لأخيه جوزيف على عرش مدريد في عام ١٨٠٨، هما السببان المباشرين لقيام الثورة في أمريكا اللاتينية. فالموالون الإسبان والأمريكيون الإسبان، رفضوا الاعتراف بجوزيف، واعتبروا فرديناند المخلوع «العزيز» هو الحاكم الشرعي. ولكن المسألة المعقدة حول من يكون وصياً على العرش خلال فترة أسر فرديناند. أصر الموالون الإسبان، بأنهم وحدهم دون سواهم القادرون شرعياً على القيام بذلك في حين أصر أعضاء الحكومات المحلية CABILDOS في أمريكا الإسبانية على أن السيادة في حال غياب الملك يجب أن تعود إلى كل حكومة محلية إلى حين عودته. ومن الواضح أن المقدمة المنطقية في برهان أعضاء الحكومات المحلية هي أن أمريكا الإسبانية لم تكن مستعمرة لإسبانيا قط وإنما مجموعة من الولايات التي يحكمها نواب الملك الإسباني. وضمن هذا الإطار بدأ الليبراليون القاطنون في مناطق خارج المراكز الامبراطورية الرئيسية — كمدينة مكسيكو ولما — بالمطالبة بالاستقلال التام. وبحلول عام ١٨٠٩ نشب القتال على نطاق واسع بين الموالين والوطنيين.

وجاءت خطوة أخرى باتجاه الانفصال عن اسبانيا مع غزو نابليون للبرتغال في عام ١٨٠٧/١٨٠٨، حيث هربت السلالة الحاكمة البرتغالية والبلاط إلى ريو دي جانيرو، بحماية قافلة من السفن الحربية البريطانية. فأقدم الحاكم البرتغالي على تمزيق النظام المركنتلي الإيبيري الذي دام قروناً وذلك بفتح المرافئ البرازيلية كلها في وجه التجارة مع الأمم الصديقة أو الحيادية. وكان لهذا الإجراء تأثيراً مفاجئاً على أمريكا الإسبانية، إذ تدفق آلاف التجار الإنكليز إلى البرازيل ومنها بدأوا يتسللون إلى المستعمرات الإسبانية في مراكز عديدة. وتزايد الضغط في أمريكا اللاتينية لوضع حد للنظام المركنتلي الآخذ في التدهور والخياب للآمال.

وساهم الإنكليز بتلك الضغوط، ولكن بتحفظ كبير، لرغبتهم في المحافظة على صداقة اسبانيا لأسباب دبلوماسية، فدفعوا الحكومة الإسبانية إلى فتح مستعمراتها للتجارة في الوقت الذي رفضوا فيه مساعدة الحكومة على قمع حركات التمرد في المستعمرات، مقابل بعض الامتيازات التجارية، ومنعوا أي بلد آخر من مساعدة مدريد ضد المتمردين، في حين كانوا يساعدونهم بشكل غير مباشر من خلال التجار والممولين البريطانيين المستقلين، الذين قدموا القروض والذخائر. وبواسطة الأسطول البريطاني، الذي قام بشحن تلك الذخائر، ويحمي المنتجات والسبائك العائدة من المستعمرات الإسبانية والبرتغالية.

إن البيض ذوي المنشأ الأمريكي اللاتيني THE CREOLES، لم يندفعوا لحمل السلاح طلباً للاستقلال رغم الظروف المواتية لذلك، لأن خسارتهم في تلك المرحلة كانت جسيمة بقدر مكاسبهم، الأمر الذي يسلط النور على الفرق الأساسي بين الثورتين في أمريكا اللاتينية وفي المستعمرات الثلاث عشرة. فباستثناء العبيد في الجنوب، كانت غالبية الذكور البالغين في المستعمرات الثلاث عشرة، تحصل على الأملاك التي تمنحها الحقوق الانتخابية، ولربما كان المجتمع الأمريكي الشمالي خالياً من الفقر والفوارق الطبقية أكثر من أي مجتمع آخر في ذلك العصر. ولكن في أمريكا اللاتينية، على النقيض من ذلك، فكان غالبية المواطنين من البؤساء المعدمين من الطبقة الدنيا، التي تتألف من الهنود والعبيد الإفريقيين والمهجنين والخلاسيين. وإن النمو السكاني السريع في أواخر القرن الثامن عشر أدى إلى نقص العمالة في الريف والهجرة إلى المدن. ولكن العدد الذي تمكن من العثور على عمل منتج، كان ضئيلاً جداً حتى إن العالم الألماني «ألكساندر فون هامبولت» الذي سافر على نطاق واسع في أمريكا اللاتينية في أواخر القرن الثامن عشر، وجد ثلاثين ألف عاطل عن العمل من الساخطين وذوي الثياب الرثة في مدينة المكسيك وحدها. وخلص إلى القول بأنه لم يشاهد في أي مكان من العالم "مثل هذا التفاوت الهائل في توزيع الثروة والثقافة وحرارة الأرض، ومثل هذا الظلم بين الناس" ما شاهده في البرازيل وفي أمريكا الإسبانية.

وأدرك البيض THE CREOLES ، بأنهم يشكلون جزءاً من المؤسسة الاستعمارية رغم الضيق الذي ألحقه بهم النظام المركبتي الملكي ، ولا يتجرأون على إثارة الطبقة الدنيا على النظام الاجتماعي السائد ، ولذلك فضلوا البقاء ضمن الإطار الملكي ، لأنه أتاح لهم انتزاع بعض الامتيازات التي تلبى مطالبهم الأساسية . ولكن بدلاً من الامتيازات ، عمدت الحكومة الملكية إلى اعتقال عدد من قياداتهم في محاولة منها لتمزيق حركة المعارضة ، قبل استفحالها وانتشارها . وأدى هذا التصلب إلى الإسراع بقيام الزمر الثورية في مختلف المستعمرات ، ومن ثم إلى قيام الثورة المسلحة في أيلول / سبتمبر / عام ١٨١٠ في مدينة التعدين المكسيكية ، مدينة غواناجواتا .

فالثورة التي قادها « ميغول هيدالغو » ومن ثم « جوزيه ماريا مورالوس » كانت انتفاضة راديكالية ، قام بها الهنود الريفيون ، وعمال المناجم والعاملون عن العمل ، من أبناء المدن وقادها المثقفون الثوريون من أبناء الطبقة الوسطى . وجاءت مطالبهم هدامة للوضع القائم STATUS QUO ، فهي تتضمن إلغاء الاسترقاق ، والمساواة للهنود والعروق الخليطة ، وإعادة الأرض إلى الجماعات الهندية ومجلساً وحيداً لممثلي الشعب .

رفض البيض ذوي المنشأ الأمريكي اللاتيني ، مطالب هذه الجماعات الملونة . وتحالفوا مع طبقات « المهجنين والخلاسيين » ضد الإفريقيين المستعبدين والهنود المضطهدين ، مما أتاح لهم القوة البشرية المطلوبة ، لأن التوزيع العنصري في أمريكا الإسبانية كان في هذا الزمن ٣ مليون نسمة من البيض و ٥ مليون نسمة ، ممن ينتمون للطبقات المنغلقة مقابل ٧ مليون من الهنود و ٧٥٠ مليون من الإفريقيين . وهكذا تمت الغلبة للتحالف المحافظ . وما أن حل عام ١٨١٦ حتى أصبحت المرحلة الراديكالية الأولى من الثورة الأمريكية اللاتينية قد اندثرت وخبث .

وفي العام التالي بدأت المرحلة الثانية من الثورة ، وقد ساندتها الأوليغارشية البيضاء — الرهبان والملاكون العقاريون والطبقات الوسطى . وكانت القيادات العسكرية تتمثل بالجنرال « سيمون بوليفار » في شمال أمريكا الجنوبية ، والجنرال « جوزيه دي سان مارتين » في الجزء الجنوبي من القارة . وقد خلق الجنرال بوليفار ، بطل التحرير ، عملياً الدول المستقلة لكولومبيا وفنزويلا وباناما والإكوادور ، وبوليفيا التي سميت باسمه تخليداً له . وقام سان مارتين بعد تحرير الأرجنتين في عام ١٨١٦ ، بالعبور لجبال الأنديز ، وشارك في تحرير التشيلي والبيرو . وتمثلت العصيانات المسلحة في أمريكا الجنوبية ، بحركة سياسية وإقليمية أكثر من تمثيلها حركة اجتماعية . فمدن بونس آيرس وكاراكاس وسانتياغو ، كانت تسعى لدفع مصالحها إلى الأمام مقابل مصالح مدينة ليما . ولكن تلك

العصيانات المسلحة، اهتمت بالمسائل الاجتماعية. وحشد قادة المتمردين، لتجميع الجنود، عمال السخرة المثقلين بالديون والعبيد والبروليتاريا الرثة. وبعد الحصول على الاستقلال أصبح قمع الذبول الاجتماعية لهذا النوع من الحشد، من أولى مهام عمل الجمهوريات الجديدة.

وخيم الذعر على العناصر المحافظة في المكسيك من جراء ثورة عام ١٨٢٠ في إسبانيا وإقامة نظام جمهوري لفترة قصيرة، وعقدت عزمها على الانفصال عن إسبانيا الجمهورية، حفاظاً منها على امتيازاتها الطبقية، وامتيازات الكنيسة وخوفاً من تلوثها بالنظام الجديد، وهكذا تم إعلان استقلال المكسيك في ٢٤ شباط عام ١٨٢١، بزعامة «أوغسطين دي إتورييد» الضابط المهجن «الكريولي». وفي العام التالي، أُنقِعت إتورييد مجلساً تأسيسياً بانتخابه امبراطوراً وتم تنصيبه في ٢٥ تموز عام ١٨٢٢ باسم أوغسطين الأول. ولكن هذه الامبراطورية فشلت في غرس جذورها في الأرض، لصعوبة حكم شعب تمرس بالحرب الأهلية لزمان طويل، ولأن إتورييد كان في اعتبار المحافظين، مجرد عسكري مغرور، أكثر منه امبراطوراً حقيقياً، وأرغم في عام ١٨٢٣ على التنازل عن العرش وإقامة جمهورية تقودها الطبقة المستتيرة التقليدية بكل اطمئنان.

وتكشف الأمر في البرازيل، أن من الممكن الحصول على الاستقلال بدون إراقة الدماء. فالامبراطور جون السادس، الذي أقام حكومة برتغالية في المنفى في ريو دي جانيرو، وعاد إلى لشبونة في عام ١٨٢١، تاركاً المسؤولية في البرازيل لابنه «دوم بيدرو»، الذي اتخذ قراره بعدم اتباع والده إلى لشبونة، وبالتالي أعلن استقلال البرازيل. وبدلاً من أن يرسل جون السادس جيشاً لمحاربة ابنه، قبل إعلان الاستقلال وبذلك أصبحت البرازيل دولة مستقلة.

وعلى هذا الأساس نالت أمريكا اللاتينية كلها تقريباً الاستقلال عن الحكم الأوربي. عدا استثناءً وحيداً هو غويانا البريطانية والهولندية والفرنسية، الواقعة إلى الشمال من البرازيل، وبعض جزر الكاريبي مثل جامايكا التي بقيت بريطانية إلى أن نالت استقلالها عام ١٩٦٢، والجزر العذراء التي ظلت تحت سيادة الدانمارك حتى عام ١٩١٧، وكوبا التي بقيت تحت السيادة الإسبانية حتى عام ١٨٩٨.

إن ثورات أمريكا اللاتينية انتهت إلى الاستقلال السياسي، دون أن تحدث أي تغيير اجتماعي، فوضع الهنود والعبيد الأفارقة، الذين يشكلون نصف مجمل السكان، بقي على حاله. ولكن المهجنين والخلاسيين تحسنت أحوالهم في حقيقة الأمر، عندما تدفقوا من الغياض والمزارع، ليشغلوا في اقتصاد متنوع مهنيّاً على شكل حائكين وباعة صغار في الحوانيت وتجار متجولين وقساوسة وصغار كتبة. إن ارتفاع منزلتهم لم يكن يمثل تراجعاً من حيث التمييز العنصري، وإنما تقبلاً

لأمثال هذه الطبقات المغلقة كجماعة ضرورية وسطى بين الكريوليين والجماهير الإفريقية الهندية . وحافظ أفراد هذه الجماعة على بقائهم من خلال اللهات المستميت خلف مصالحهم الخاصة ، واستغلاهم من هم أدنى منهم اجتماعياً بشكل أشد من استغلال تلك الطبقة المستنيرة البيضاء والتقليدية .

إن مجتمع أمريكا اللاتينية ، لم يتبدل تبديلاً جذرياً من جراء حروب الاستقلال ، بل بقي مجتمعاً مترافق الطبقات ، الأمر الذي يفسر سبب بقاءه مجتمعاً تابعاً خارجياً . فالاستقلال السياسي لم يعقبه استقلال اقتصادي وإنما الاستعمارية الجديدة .

٢ — الاستعمارية الجديدة بعد الاستقلال

تنبأ اللورد كانينغ عام ١٨٢٤ قائلاً " ... لقد استقلت أمريكا الإسبانية ، وإذا نحن أحسنا التصرف بقضايانا ، فإنها ستصبح إنكليزية " . وكان تحقيق هذه النبوءة يعتمد على مدى قبول الحكام الكريوليين الجدد في أمريكا الإسبانية ، لتبعيتهم الاقتصادية التقليدية لأوربة ، أو على كفاحهم لنيل الاستقلال الاقتصادي إضافة إلى الاستقلال السياسي . ولكن حقيقة ترسيخ مختلف بلدان أمريكا اللاتينية على أسس استمرار التبعية الاقتصادية ، بشكل مقصود أو غير مقصود وطوعاً أو كرهاً ، قد حددت مسيرة تاريخ أمريكا اللاتينية حتى اليوم الراهن .

وحابت مصالح المزارع الجنوبية في الولايات المتحدة ، التجارة الحرة ، ابتغاء تسويق أقطانها وغيرها من محاصيل المزارع دون عقبات في الأسواق الأوربية ، ولكن معظم مؤسسي الجمهورية أصرّوا على ضرورة نيل الاستقلال الاقتصادي ، لصيانة استقلالهم السياسي . فجيمس ماديسون على سبيل المثال صرح قائلاً " إن وجودنا ذاته يستوجب منا ، تجاه هذه الأمور ، الدفاع عن أنفسنا عن ضروراتنا الأساسية على الأقل ، بالأبقى في حالة اعتماد لا ضرورة له على اللوازم الخارجية وإن أبطال الدفاع عن « سياسة عدم التدخل » ، يتناسون أن النظريات ليست إلا نتاج البرج العاجي ، في حين أن الاستثناءات والكفاءات نتاج الخبرة العملية " (١) .

وطرح ألكساندر هاملتون رائد الحمائية PROTECTIONISM والاعتماد على الذات في « تقريره المشهور عن الصناعات » إلى مجلس المندوبين عام ١٧٩١ والذي يؤكد فيه ضرورة قيام قاعدة صناعية من أجل مستقبل الأمة فقال :

" إن ثروة بلد من البلدان لا ترتبط وحدها مادياً بازدهار الصناعات فيه ، وإنما باستقلاله وأمنه أيضاً على أوثق ارتباط . فعلى كل أمة أن تحاول ، امتلاك كل اللوازم الوطنية الضرورية ضمن

حدودها بالذات . وتشتمل تلك اللوازم على وسائل المعيشة والسكن والملبس والدفاع والتي يمثل امتلاكها ضرورة لاستكمال الأمة ككيان سياسي ، وضرورة لأمن المجتمع ورفاهه على حد سواء وإن الوصول إلى هذا التغيير بالسرعة والحذر المطلوبين يستحق اهتمام مجالسنا العامة وحماسها كلها : إنه العمل العظيم التالي الذي يجب إنجازه” (2) .

وظهرت الحاجة لهذا العمل العظيم التالي خلال الحروب النابليونية ، عندما استخدمت بريطانيا قوتها البحرية المتفوقة لتجنيّد البحارة الأمريكيين ، وإيقاف التجارة البحرية الحيادية مع فرنسا . فامتثلت الولايات المتحدة لقانون الحظر التجاري الصادر في ٢٢ كانون الأول عام ١٨٠٧ ، ومنعت السفن الأمريكية من التوجه إلى الموانئ الغريبة . ولكن مصالح النقل البحري في نيو إنكلاند ومصدري الأقطان في الجنوب ، عارضوا قانون الحظر ووصل المأزق الأمريكي إلى ذروته في حرب عام ١٨١٢ . وبعد سنوات عديدة علق « جيفرسون » قائلاً “ أن الحظر كان إجراء شاقاً بيد أن نتائجه وضعتنا جميعاً على طريق التصنيع الوطني “ . لقد كان جيفرسون مصيباً في قوله ، فالحرب حفزت الصناعة الأمريكية وللسبب نفسه طالب « هنري بروغام » المتحدث الرسمي البرلماني باسم مصالح الصوف في يوركشاير ، بإغراق السوق الأمريكية ليخفق في المهّد تلك الصناعات الناشئة في الولايات المتحدة التي خلقتها الحرب إلى الوجود بشكل يناقض المسار الطبيعي للأُمور ” (3) .

لقد رفض دهاقنة السياسة الأمريكيون قبول الاعتماد على بريطانيا على أنه « المسار الطبيعي للأُمور » وطفّت المصالح الحمائية الصناعية في الشمال على أنصار التجارة الحرة في الجنوب وكانت حضيصة الحرب الأهلية ، تأكيد استمرار الحمائية والنمو الصناعي في الولايات المتحدة . وأشار الرئيس غرانت إلى أن التدابير المركنتلية القديمة ، مكنت الصناعة البريطانية من التطور إلى الحد الذي جعلها تؤثر في تلك الآونة بالتجارة الحرة ، وخلص إلى القول بأن الصناعة الأمريكية كانت مثلها ، بحاجة إلى فترة حماية قبل أن تتساهل بالتجارة الحرة :

” لقد اعتمدت بريطانيا على الحماية قروناً عديدة ، ودفعتها إلى أقصى الحدود وحصلت منها على نتائج طيبة . وما من شك في أن قوتها الحالية مدينة لهذا النظام . وبعد قرنين من الزمن وجدت بريطانيا ، أنه من الأنسب لها تبني التجارة الحرة ، لأن الحماية لم تعد تؤمن لها الفوائد المطلوبة . حسناً أيها السادة إن معرفتي ببلادي تقودني إلى الاعتقاد بأن أمريكا في غضون مائتي عام ، وبعد أن تحصل على كل ما تريده من الحماية ، سوف تبني أيضاً التجارة الحرة ” (4) .

إن مصداقية تحليل الرئيس غرانت ، قد برهن عليها التطور الاقتصادي في الولايات المتحدة .

ففي عام ١٨٦٠ كانت تلك البلاد الأمة الرابعة في العالم بين الأمم الصناعية. وفي عام ١٨٩٤، أصبحت الأمة الأولى وبين عامي ١٨٦٠ و ١٩٠٠ تزايد عدد المنشآت الصناعية ثلاث مرات، وعدد كسبة الأجور الصناعيين أربع مرات، كما تزايدت قيمة السلع المصنعة سبع مرات ورأس المال المستثمر في الصناعة تسع مرات.

وأما في أمريكا اللاتينية، فإن مسار تطورها الاقتصادي كان على العكس تماماً. فذلك المحط من الاعتماد على الأم الأوربية، والاستغلال من قبلها، في العصر الاستعماري بقي سائداً في المرحلة التي تلتها. السبب أن أمريكا اللاتينية كانت أشد اعتماداً على البلدين الإيبيريين الأم، وأكثر خضوعاً لهما، خلال القرون الاستعمارية، وبقي هذا التقليد سائداً بعد نيل الاستقلال السياسي. وأما السبب الآخر فهو أن حالة الفاقة التي تعيشها الجماهير الإفريقية / الهندية، ومعها معظم الطبقات المنغلقة الأخرى، جعلت القوة الشرائية الوطنية لا تنفي بغرض مؤازرة الصناعة المحلية. كما أن انعدام رأس المال كان عامل كبح آخر للتطور الاقتصادي ولندرة المؤسسات المصرفية وإحجام المصادر الغنية برأس المال — الكنيسة الكاثوليكية والتجار — عن الاستثمار في الصناعة. وأخيراً فإن مصالح المزارع في أمريكا اللاتينية كان أقوى نسبياً منها في الولايات المتحدة، يقابلها ضعف المصالح الصناعية الحمائية.

وتوضح هذه العوامل المختلفة سبب تحقيق توقعات اللورد كاتينغ. ففي ظل الهيمنة الإسبانية قيّد النظام التجاري الملكي المعمرين فيما يتعلق بمنشأ وطبيعة وارداتهم وصادراتهم، كما منع الأجانب من حيازة الملكية أو إقامة المنشآت الاقتصادية في المستعمرات. وتلاشت هذه القيود تدريجياً خلال حروب الاستقلال وبعدها، إذ بدأت السفن تبحر مباشرة من الموانئ الأوربية إلى أمريكا اللاتينية وهي محملة بمختلف السلع طبقاً لبلد المنشأ. وقُدّمت شبه جزيرة إيبريا الخمر وبعض الأطعمة الخاصة. في حين كانت فرنسا توفر منتوجات الرفاه من أمثال المشروبات الروحية والأقمشة الفاخرة والأواني الزجاجية والمجوهرات والأثاث. ونقيض ذلك بريطانيا، حيث كانت تقدم سلع الإنتاج بالجملة — كالمعدات الحديدية والفولاذية والأدوات المعدنية والأقمشة الصوفية والقطنية — بالإضافة إلى الخدمات المصرفية وشركات التأمين والشحن البحري التجاري وشركات المبيع بالجملة، الأمر الذي صرف اهتمام التجار الوطنيين بتجارة التجزئة دون غيرها.

إن المواجهة بين «المحافظين» و «الليبراليين» خلال القرن الأول من الاستقلال السياسي، كانت تعكس التصادم بين مصلحتين: فالمحافظون، الذين كانوا يمثلون الملاكين العقاريين بالدرجة الأولى، انصب اهتمامهم على تطوير السوق الداخلية، بينما سعى الليبراليون، الذين يستمدون ثروتهم

من التجارة ، لدمج اقتصاد أمريكا اللاتينية في السوق العالمي . وكانت الغلبة لاستراتيجيتهم في معظم الأحوال ، ونجحوا في تسخير نفوذ الدولة لبلوغ الاندماج المنشود في اقتصاد السوق العالمي من خلال مختلف التدابير .

فمنطقة « حوض النهر » الحالية في الأرجنتين ، كانت تعج بالتجار البريطانيين خلال حروب الاستقلال . وروى الممثلون البريطانيون نتائج عمل التجار على أرض الواقع ، فقد كتبت مجموعة منهم إلى وزير الخارجية اللورد « كاستيل ريغ » في ٢ تموز عام ١٨١٢ : ” إن استهلاك المصنوعات البريطانية زاد مؤخراً زيادة كبيرة ... وإن وفرة السلع ، وأسعارها الرهيبة ، وضعتها في متناول المواطنين وأن أسعارها الرخيصة دفعت المواطنين عليها وخلقت من اعتيادهم ، حاجات جديدة “ . وفي ٣٠ تموز عام ١٨٢٤ روى القنصل البريطاني العام : ” في فترة وجود النظام الاستعماري الإسباني كانت تباع المصنوعات وغيرها من السلع الأوروبية بثلاثة أضعاف أسعارها الحالية ، بينما تجري مقايضة إنتاج هذه المنطقة بربع ما يدفع مقابلها الآن “ . وعلى نحو مماثل تذكر القنصل البريطاني العام السير « وود باين باريش » في عام ١٨٥٢ ما مر معه من تجارب قبل أربعة عقود : ” إن انخفاض أسعار السلع البريطانية ، ولا سيما تلك السلع التي كانت تلامس استهلاك جماهير السكان في هذه البلدان ، قد ضمن الطلب عليها منذ بداية التجارة . وأصبحت هذه السلع بمثابة الضرورات الأولى للطبقات الدنيا في أمريكا الجنوبية ... وإن مجرد التحسين في آلات مصانعنا في الوطن الذي يفضي إلى تخفيض أسعار هذه المصنوعات ، يميل إلى المساهمة في وسائل ترفيه الطبقات الفقيرة في هذه البلدان البعيدة ، وفي دوام قبضتنا على أسواقها “ (٥) .

إن التقارير الهامة تكشف عن الأثر المباشر للتجارة غير المقيدة وفائدتها للمواطنين المحليين ، الذين كانوا يتلقون السلع الأجنبية المصنعة من الطراز الرفيع وذات الكلفة الرخيصة في الوقت الذي يبيعون فيه إنتاجهم بأسعار مرتفعة . ولكن النتيجة الحتمية ، كما بين السير وود باين كانت ” استمرار قبضتنا على أسواقهم “ . ولقد امتدت تلك القبضة إلى أمريكا اللاتينية بأجمعها . وكتب « ماريانو أوتيرو من مدينة غوادالاخارا » عام ١٨٤٢ : ” لقد كانت التجارة مجرد الأداة المستترة للصناعة والتجارة الأجنبيتين “ وأن ” المجالس الاستشارية لحكام الولايات ملتزمة بالمصالح المركنتلية التزاماً تاماً ومن هواجسها العميقة إبقاءنا في حالة من التأخر المفجع الذي تستمد منه التجارة الأجنبية كل المنافع ... “ . ونخلص إلى أن المخرج من ذلك يكمن في ” التغيير العام في الظروف المادية القائمة في مجتمعنا ... “ (٦) .

ولكن التغيير العام الذي يطالب به أوتيرو لم يكن وشيكاً في القرن التاسع عشر . ولقد شاركه

في الرأي كبار الساسة والشخصيات، مثل «تافاريس باستوس — ١٨٣٩ — ٧٥» السياسي البرازيلي الناطق الرسمي باسم مصالح القهوة في مجلس النواب، والذي أيد بقوة القروض الأجنبية والمرافق العامة التي تيسر الصادرات، وقاد الحملات الناجحة لفتح نهر الأمازون وتجارة الساحل البرازيلي في وجه سفن الأمم كلها، وبذل كل الجهود لاعتماد التعريفات الحمائية للبرازيل. وليس من الغرابة في شيء أن تنتهي البرازيل إلى شبه مستعمرة بريطانية يهيمن فيها البريطانيون على الواردات والصادرات ويشحنونها في عنابر المراكب البريطانية ويؤمنون عليها لدى شركات التأمين البريطانية، ويقدمون التسليف من البنوك البريطانية. اتبعت جميع هذه التسهيلات لإحباط نمو أية صناعة وطنية تهدد القبضة البريطانية الخانقة. إن أحد أقطاب القطن البرازيليين تذكر بعد سنوات عدة "حرب المنافسة الضارية التي تعرض لها في البداية على أيدي التجار الأجانب في ريو، ممثلو رجال الصناعة البريطانيين الذين كان همهم الوحيد خنق الصناعة الوطنية وإرباكها" (٧).

٣ — اقتصاد الاستعمارية الجديدة

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أدت القوة التكنولوجية والاقتصادية المتعاظمة لأوربة، إلى تزايد سيطرتها على اقتصاد أمريكا اللاتينية. فبعد عام ١٨٥٠ بدأت أوربة ببناء سفن ضخمة وسريعة، وشتق قناتي السويس وباناما ومد السكك الحديدية العابرة للقارات، وتطوير أنظمة النقل المبردة، وتصدير رأس المال المطلوب لهذه المشاريع العالمية النطاق. فارتفعت قيمة التجارة العالمية من ١٥ بليون دولار أمريكي (١٨٢٠) إلى ٣٥ بليون (١٨٤٠) وإلى ٤٠ بليون دولار في عام ١٩١٤.

وشعرت أمريكا اللاتينية، بوطأة هذه الموجة الجديدة من التوسع الأوربي؛ فتأسست الاستثمارات الأجنبية خلال مرحلتين أولاهما في العشرينيات (١٨٢٠) في مناطق الأرجنتين الحالية. حيث استثمر رأس المال في التعدين وفي الأرض وفي شركات الهجرة التي كانت تولي اهتمامها لفتح المناطق الداخلية أمام التطور الزراعي، كما تمّ ترويج القروض الحكومية لبناء المرافق الصحية والعامة والموانئ. وفي نهاية العشرينيات (١٨٢٠) ألغيت القروض الحكومية بسبب إخفاق الاستثمارات الخاصة. والمسؤول عن هذا الإخفاق هو عدم الاستقرار السياسي وفشل تطور تجارة الصادرات بالسرعة المطلوبة.

والثانية في الستينيات (١٨٦٠) حيث بدأت استثمارات رأس المال ثانية على نطاق واسع في أمريكا اللاتينية وذلك كنتيجة لحفز السفن البخارية الفولاذية السريعة ومرافق التبريد الفعالة وتقنيات التعدين الجديدة وغيرها من المنجزات التكنولوجية. وذهب معظم رأس المال إلى المناجم والمزارع

ومعدات السكك الحديدية والمرافء، التي تعود ملكيتها للقطاع الخاص والتي تنقل المواد الخام إلى السواحل بغية التصدير. وبحلول عام ١٩١٤ بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية في أمريكا اللاتينية ٨.٥ بليون دولاراً أمريكياً، أو خمس الاستثمارات الأجنبية الطويلة الأمد في طول العالم وعرضه. وكان مصدر رأس المال من الجهات التالية: المملكة المتحدة ٣.٧ بليون دولار أمريكي، الولايات المتحدة ١.٧ بليون، فرنسا ١.٢ بليون، ألمانيا ٠.٩ بليون وغيرها ١ بليون.

وأما أثر الاستثمارات على أمريكا اللاتينية فقد اختلف حسب طبيعة سلع التصدير للأسواق العالمية. ويمكن تقسيم هذه السلع إلى ثلاث فئات عامة: المنتجات الزراعية الخاصة بالمناطق المعتدلة (كالفحم والذرة واللحوم والكتان وبزر الكتان من الأرجنتين والأوروغواي)، والمنتجات الزراعية الخاصة بالمناطق المدارية (كالكسك والتبغ والقهوة والكافور والموز من البرازيل وكولومبيا والإكوادور وأمريكا الوسطى وحوض الكاريبي وبعض أنحاء المكسيك وفنزويلا)، والمنتجات المعدنية (كالفضة والنحاس والقصدير والذهب والنفط من المكسيك والتشيلي والبيرو وبوليفيا وفنزويلا).

ولم تكن المنتجات الزراعية في المناطق المعتدلة تنطوي على أي مقدار يذكر إلا بعد إنشاء السكك الحديدية في السهوب الشاسعة. ففي الأرجنتين لم يكن أكثر من ٢٥ ميلاً من السكك الحديدية في عام ١٨٦٠ بالمقارنة مع ٢٨٠٠ ميل في عام ١٨٨٥ و ٢١٠٠ ميل في عام ١٩١٤. وحولت السكك الحديدية شكل اقتصاد البلاد، من اقتصاد ضعيف يعتمد على اصطياد القطعان البرية من أجل جلودها، التي شكلت المصادر الرئيسي قبل عام ١٨٥٠. وبعضاً من الذرة والقمح الذي كان يجنى من أجل الاستهلاك المحلي إلى اقتصاد يعتمد على تصدير المواد بكميات هائلة، حيث ارتفعت المساحات المزروعة من مليون واحد من الأكرات في عام ١٨٧٠ إلى اثني عشر مليوناً في عام ١٨٩٥ وإلى ثلاثة وستين مليوناً في عام ١٩١٤. وارتفع متوسط صادرات الحبوب من ١٠٠.٠٠٠ طن سنوياً عام (١٨٨٠)، إلى مليون طن عام (١٨٩٠) وإلى ٢.٥ مليون طن عام ١٩١٤.

وارتفعت صادرات اللحوم مع ارتفاع إنتاج الحبوب، بفضل تطوير معامل التبريد FRIGORILFISCOS التي تجمّد اللحم للأسواق الواقعة عبر البحار. وسرعان ما تم استبدال قطعان الأبقار البرية بالأبقار القصيرة القرون والأبقار المرقطة المستوردة التي كانت تجري عملية تهجينها بواسطة الأبقار الوطنية، وبذلك ارتفعت صادرات اللحوم المثلجة من ٢٥.٠٠٠ طن في عام ١٩٠٠ إلى ٣٦٥.٠٠٠ طن في عام ١٩١٤. وبإتاحة معامل تعليب اللحوم أصبحت الصادرات تتألف من اللحوم المعلبة المثلجة على حد سواء.

ولما كان السكان الهنود على درجة كبيرة من التبعر والعناد فإن المهاجرين الأوربيين وفروا الطاقة البشرية لتأمين الإنتاج المتصاعد. ففي عام ١٨٨٩ دخل الأرجنتيين ٢٦٠.٠٠٠ مهاجر (ومعظمهم من الإسبان والإيطاليين) وبحلول عام ١٩١٢ ارتفع هذا الرقم إلى ٣٨٠.٠٠٠ مهاجر. وعلى الرغم من صحة المقولة التي مفادها أن نسبة ٤٥٪ من هؤلاء المهاجرين قد عادوا من حيث أتوا؛ فإنهم قدموا خلال فترات إقامتهم مساهمات جوهرية للاقتصاد الأرجنتيني. لقد عُرف هؤلاء العمال المهاجرون باسم الخطاطيف GOLONDRINAS، لأنهم كانوا يغادرون إيطاليا في شهر تشرين الأول أو تشرين الثاني ويبحرون بأرخص الأجور إلى الأرجنتين؛ فيبدأون بجني الكتان والقمح في القسم الشمالي من مناطق السهوب، ثم يتحركون جنوباً، سيراً على الأقدام، لجني المحاصيل المتعاقبة حتى يصلوا إلى حقول الذرة في شهر شباط. وبحلول شهر نيسان / أبريل / يعود هؤلاء الخطاطيف للزراعة الربيعية في موطنهم.

أدى التدفق الهائل من اليد العاملة ورأس المال والتكنولوجيا من أوربة إلى الأرجنتين، إلى زيادة الثروة القومية في الأرجنتين من بليون دولار في عام ١٨٨٦، إلى ١٥ بليون دولار في عام ١٩١٤. وبما أن عدد السكان لم يتضاعف أكثر من ثلاث مرات خلال الفترة نفسها، فإن الثروة القومية لكل فرد ارتفعت خمسة أضعاف خلال جيل واحد. ولكن أحوال جماهير الشعب لم تتحسن خمس مرات عما كانت عليه من قبل، وإنما تزايد السخط والصراع في السنوات التي سبقت عام ١٩١٤. والسبب الأول لهذا الصراع هو تفاوت الدخل بين الملاك العقاري والعمال الزراعي في الريف، وبين رب العمل والعمال في المدينة. والسبب الآخر هو استغلال المستثمرين الأجانب للاقتصاد الوطني استغلالاً فاحشاً، مما حدا بالزعيم العمالي الاشتراكي والسياسي «جوان ب. جوستو» إلى التذمر في عام ١٨٩٦ قائلاً "إن رأس المال الإنكليزي فعل ما فشلت الجيوش الإنكليزية من فعله. فبلادنا اليوم تدفع الجزية لبريطانيا... وإن الذهب الذي يحمله الرأسماليون الإنكليز من الأرجنتين، أو ينقلونه على شكل منتجات، لا يقدم لنا من الفائدة أكثر ما تقدمه عوائد الإيرلنديين والتي ينتزعها السادة الإنكليز من إيرلندا" (٨).

وإذا التفتنا إلى الصادرات الزراعية من المناطق المدارية، فنجدتها تتألف في معظمها، من السكر والتبغ. ثم تزايدت الصادرات في أواخر القرن التاسع عشر نوعاً وكماً. وأتاح الشحن البحري المبرد انتقال شحنات هائلة من الموز من أمريكا الوسطى في الوقت الذي أدى فيه ارتفاع مستويات المعيشة في الولايات المتحدة وأوربة إلى خلق أسواق جديدة واسعة. فصادرات القهوة من البرازيل، تزايدت ثلاثة أضعاف بين عامي ١٨٧٥ - ١٩٠٠ بحيث كان ثلثا إنتاج القهوة العالمي يصدر عن البرازيل في عام ١٩٠٠.

ساهمت الصادرات الزراعية المدارية في التطور الاقتصادي الشامل في البلدان المضيفة أقل من مساهمة صادرات الأرجنتين من حبوب ولحوم . والسبب هو أن زراعة المزارع ، انتشرت من أمريكا اللاتينية إلى آسيا ، سعياً وراء اليد العاملة الأوفر والأرخص . وأصبحت الأسعار العالمية للمنتجات المدارية زهيدة وانخفض دخل بلدان أمريكا اللاتينية ، على نحو مماثل ، انخفاضاً كبيراً . إضافة لذلك لم يستلزم إنتاج المنتجات الزراعية المدارية ونقلها الهيكل الأساسي الواسع ، الذي استلزمته حبوب الأرجنتين ولحومها . فلم تكن الحاجة تستدعي إلا القليل من السكك الحديدية والموانئ وليس من وجود (الأثر الانتشاري) للنهوض بالاقتصاد .

إن المؤسسات العالمية المالكة لمعظم المزارع ، التي تنتج المنتجات الزراعية المدارية ولدت نموذجاً من اقتصاد المزارع ، عوقته طبيعة التطور الاقتصادي الشامل . فالمؤسسات عبارة عن شركات احتكارية أفقياً وعمودياً في الوقت نفسه — عمودياً لأنها لم تكن تسيطر على إنتاج سلعة خاصة ، وإنما تسيطر على نقلها وتصنيعها وتسويقها أيضاً — وأفقياً لأنها تدير عدة مزارع في قارات مختلفة وأن توسع أو تقلص العمليات المحلية يكون حسب مردود الأرباح العائدة للمؤسسة الأم . وهكذا فإن تلك المؤسسات القليلة المسيطرة على مردود محصول زراعي معين في بلد من البلدان ، كانت تعمل كمنشآت مكتفية ذاتياً ومستقلة عن بقية قطاعات الاقتصاد المحلي . ولم يبق من « الأثر الانتشاري » أو التدفق النقدي الداخلي من الإنتاج الرئيسي ضمن البلد المضيف إلا القليل ، وأن الأرباح المتكدسة من إنتاج السلع الزراعية المدارية على النطاق العالمي وجدت سبيلها إلى المؤسسات الأم وليس إلى البلدان المضيفة ، مما حكم على هذه البلدان بالنتيجة أن تعيش حالة نمو اقتصادي بدلاً من التطور الاقتصادي (راجع الفصل الرابع — المقطع الرابع ، والفصل الثالث عشر — المقطعين الثاني والثالث) .

وإذا تأملنا أخيراً صادرات أمريكا اللاتينية من المعادن لوجدنا بأنها ارتفعت بشكل كبير في أواخر القرن التاسع عشر . فالصناعات الجديدة تطلبت كميات أكبر من المواد الخام ، كما أن التحسينات التي دخلت على النقل وعلى تقنيات استخراج المعادن أتاحت تلبية الطلب المتزايد عليها . فالتحاس كان يستخرج بكميات قليلة زمن العهود الاستعمارية ، لأن استخدامه لم يتعدّ الأواني المنزلية وهياكل السفن والزينة . وفي أواخر القرن التاسع عشر وقيام الصناعة الكهربائية ازداد الطلب على النحاس . فقد صدرت التشيلي من النحاس في عام ١٨٩٠ أكثر مما صدرته عام ١٨٥٠ .

ولم تستفد الدول المضيفة من الأرباح الناجمة عن ارتفاع صادرات المعادن إلا النذر اليسير . فالخبرة الفنية التكنولوجية ، واستثمارات رأس المال الضخمة ، وفرتها المؤسسات الأجنبية ، مما جعل

معظم الأرباح تجد سبيلها إلى مؤسستي «آنا كوندا» و «كانيكوت» بدلاً من التشيلي أو البيرو. ولم توظف المؤسسات من الأيدي العاملة إلا القليل، قياساً إلى قيمة المردود الإجمالي الذي تحصل عليه، الأمر الذي لم تجن منه القوة العاملة المحلية إلا بعض المنافع من حيث المال أو اكتساب المهارات التقنية. فالهيكل الأساسي للتعيين كان، بطبيعته، أمراً بالغ التخصص، لم يولد مع الاقتصاد المحلي.

بقيت الأرباح الضخمة تتدفق من المكسيك وبوليفيا والتشيلي والبيرو، وغيرها من بلدان أمريكا اللاتينية المنتجة للمعادن، إلى المراكز الأم مواطن إدارة تلك المؤسسات حتى الحرب العالمية الأولى. وخلال القرن العشرين بدأت الحكومات المضيفة تطالب بنسب أعلى من العائدات، وبشيء من التصنيع المحلي لبعض منتجاتها قبل تصديرها. وحتى عام ١٩٦٨ كان مردود رأس المال الأمريكي المستثمر في نحاس تشيلي لا يتجاوز ٢٦٪ قياساً إلى ١١٨٪ كمردود لإجمالي الاستثمارات الأمريكية في أمريكا اللاتينية، وقياساً إلى نسبة ٦٧٪ كمردود للاستثمارات في أوروغواي. فإذا كان هذا واقع الأمور في عام ١٩٦٨ فليس من الصعب أن نتخيل كيف كانت عليه مجريات الأمور في عام ١٨٩٨ أو عام ١٩٠٨.

ومهما كانت عليه الظروف، فإن أمريكا اللاتينية أصبحت مساهماً مهماً في أسواق السلع العالمية خلال القرن التاسع عشر. ففي عام ١٩١٣ صدرت أمريكا اللاتينية ٦٢٫١٪ من الكاوتشوك والجلود والفراء، ١٧٫٩٪ من الحبوب، ١٤٫٢٪ من الفواكه والخضروات، ١١٫٥٪ من منتجات الدواجن.

ومع ذلك فجميع مناطق أمريكا اللاتينية، كانت على علاقات اقتصادية غير متكافئة مع المراكز الميتروبوليتانية (الأمم)، وبدت عليها أعراضاً نموذجية من أعراض التخلف، وأحد تلك الأعراض: طغيان الملكيات العقارية الضخمة، سواء اتخذت لها شكل مزارع القطعان ومزارع القمح كما في الأرجنتين، أو مزارع القهوة كما في البرازيل، أو مزارع الموز كما في أمريكا الوسطى، أو مزارع السكر كما في الكاريبي. ولم تقم أية ثورة جماهيرية ضد هذا التفاوت الواضح إلا في عام ١٩١٠، حيث قامت الثورة في المكسيك التي ضُمَّت في ذلك الزمن، نسبة ٩٠٪ من المعدمين من الأسر الريفية.

وثمة مظهر آخر من مظاهر التخلف وهو إنتاج سلعة وحيدة لأسواق ما وراء البحار، وهذا يعني بالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية الكبيرة سلسلة من الاعتماد على زراعة المحصول الوحيد. ففي البرازيل كان المحصول الوحيد أولاً قصب السكر حتى أوائل القرن الثامن عشر، ثم الذهب والماس

حتى حوالي ١٨٣٠، ثم القهوة التي بقيت الصادر الرئيسي حتى الزمن الراهن، وأخيراً السائل المطاطي حتى زمن انهياره في عام ١٩١٤. وكذلك الأمر بالنسبة إلى التشيلي التي عانت من سلسلة الاعتماد على القمح والنترات والنحاس.

وآخر مظاهر هذا التخلف تمثل بطغيان العلاقات الاقتصادية العمودية مع المراكز الأم، بدلاً من قيام الروابط الاقتصادية الأفقية، التي تكفل التكامل بين مختلف قطاعات الاقتصادات الوطنية. فريو دي جانيرو التي تُشحن منها معظم صادرات البرازيل، صدرت في عام ١٨٤٨ - ١٨٤٩ ما قيمته ٢٧٣٢٩ كونتو إلى البلدان الأجنبية، مقابل ٧١٧ كونتو إلى المدن المحلية. ومثله فيما يتعلق بالطرق والسكك الحديدية والموانئ، التي أُقيمت كلها لتسريع التجارة مع بلدان ما وراء البحار، وليس لتنشيط التجارة الداخلية. وأصبحت الموانئ في أمريكا اللاتينية من أمثال ريو دي جانيرو وسان باولو ومونتيفيديو وأسانسيون قادرة على الاتصال بالعواصم الأوروبية بشكل أسرع وأيسر من اتصالها بأقاليمها الداخلية. وفي البرازيل تم تمديد خطوط السكك الحديدية برأسمال إنكليزي، واستخدام قياسات عرضية مختلفة، مما يجعل من تبديل القاطرات لخطوطها الداخلية مشكلة حقيقية حتى الوقت الراهن. وبما أن الاهتمام تركّز حول نقل السلع من الأماكن البعيدة إلى الموانئ، فلم تقم أية محاولة لربط مختلف أقاليم البرازيل بعضها ببعض وتكاملها.

بقي شاهد آخر على قيام العلاقات الاقتصادية العمودية وهو: طغيان المنشآت الأجنبية على الاقتصادات المحلية. فالمنشآت الأجنبية الإنتاجية والحديثة تحركت على شكل جيوب معزولة ذات آثار انتشارية قليلة. فمناجم القصدير في جبال الآندز البوليفية — ذات الأضواء الوهاجة والناقلات الميكانيكية المدفوعة بالطاقة العالية — كانت على تناقض صارخ مع رتابة الحياة التقليدية القديمة قدم التاريخ في القرى الهندية المحيطة بها. وكذلك الأمر بالنسبة إلى مزارع السكر في الجزء الجنوبي من بورتوريكو — بأنظمة الضخ فيها وآلات الحقول الميكانيكية — كانت أيضاً على تناقض صارخ مع المزارع الصغيرة لسكان الهضاب الذين يعتصرون الزهيد مما تزرعه أوديتهم في أتربتها المتآكلة.

ففي عام ١٧٢٣ أرسل تقرير هام إلى نائب الملك في المكسيك يتضمن الشكوى التالية: "إن التجارة العالمية تزدهر على حساب شعوب أمريكا، والأيدي العاملة الفقيرة فيها، وإن تلك الثروات المستمدة من قلب الأرض الخصبة لا تستعاد بتاتاً"^(٩). إن نفس صرخة التذمر هذه، بكل المبررات المماثلة للشكوى السابقة، من الممكن إطلاقها في نهاية القرن التاسع عشر — أو في نهاية القرن العشرين وللغرض نفسه.

٤ — حضارة الاستعمارية الجديدة

لم يكن لأمريكا اللاتينية بعد الاستقلال، بنية اقتصادية متخلفة وتبعية، بل بنية اجتماعية متخلفة وتبعية أيضاً. والعلاقة بين هاتين البنيتين علاقة سببية تعزز واحدتهما الأخرى.

فأحد مظاهر الاستعمارية الجديدة في ميدان العلاقات الاجتماعية توضّح بتقليد الطبقة المستنيرة المحلية للقيم الميثروبوليتانية وأزيائها ومنتجاتها، ومن هنا انطلق الاستهلاك الضخم للسلع والخدمات المستوردة من المراكز الأم، بما فيها الملابس والمشروبات والشؤون الفنية والمريات، والمعلمون الاختصاصيون والتربية المدرسية للأطفال. ونتج عن هذه الخدمات ارتشاح لرأس المال قلّص الفرص أمام التطور الاقتصادي المحلي تقليصاً جوهرياً، ولا سيما أن فقراء الناس سعوا لمنافسة طراز معيشة «البيت العظيم» بإنفاقهم أموالهم الهزيلة على المستوردات من الأثاث الصوفية، والقبعات والويسكي الاسكتلندي وما شابه ذلك.

وأصيب التطور الاقتصادي بشلل مماثل، نتيجة الموقف السلبي من العمل العضلي الذي اعتبر من الناحية الاجتماعية مجلبة للعار ولا يليق إلا بالعبيد أو الأيدي المأجورة. وهذا يتعارض مع المبادئ الأخلاقية البروتستانتية التي كانت سائدة في نيو إنكلاند. وروى أحد الرحالة الأمريكيين في البرازيل عام ١٨٥٦ أن الكريوليين "يفضلون التضور جوعاً على أن يعملوا ميكانيكيين" ولذلك أناطوا معظم المهن بعبيدهم. "لقد رأيت عبداً يعملون نجارين وبنائين وبلاطين وعمال مطابع ودهانين لافتات وتزيينات وصناع عربات وخزائن ومبتكرين لشارات الزيتة العسكرية، وصناع مصاييح وصائغين للفضة والجواهر وأرباب الطباعة الحجرية.... إن كل أنواع الحرف يمارسها السود من العمال المياومين والصبية"^(١٠). ولقد استمر هذا الموقف السلبي من الجهد العضلي حتى بعد إلغاء العبودية في عام ١٨٨٨. وأنشأت الحكومة عدة مدارس زراعية في عام ١٩١٤ ولكن الانتساب إليها، على الرغم من حملات التشجيع، بقي قليلاً، في الوقت الذي تدفقت فيه الحشود على المدارس ذوات الخطوة الاجتماعية كالحقوق والطب.

عرقل هذا النمط الصارم من الترافف الاجتماعي في أنحاء أمريكا اللاتينية التطور الاقتصادي. فالأرستقراطية العقارية، التي تنحدر معظمها من الكريوليين الاستعماريين، كانت تحتكر المناصب الرفيعة في مهنة القضاء وأعلى مراكز البيروقراطية وغير ذلك من الإدارات الحكومية. وكان المهاجرون الأوروبيون الذين وفدوا في أواخر القرن التاسع عشر يعملون كتجار أو أطباء أو مهندسين أو معلمين، ومهما كانت مهنتهم أو منزلتهم الاجتماعية، فقد كانوا ينظرون بعين الازدراء إلى الهنود والأفارقة ويعتبرونهم، بيولوجياً، أدنى مرتبة منهم وبحاجة للتوجيه والقيادة أكثر من حاجتهم

للثقافة وفرص الحياة . وإن اقتران الترافصف الاجتماعي بالعنصرية جعل مرونة الحركة الاجتماعية أمراً مستحيلاً لأنه لم يوفر من الفرص إلا أقلها أمام الأغلبية الساحقة من السكان لتحقيق طاقاتها الكامنة . وروى أحد الفرنسيين عام ١٨٦٠ أنه من اليسير على المرء في البرازيل ” أن يحدد الطبقة التي ينتمي إليها فرد من الأفراد تحديداً مباشراً حتى وسط غابة من الغابات “، بينما نوه أحد الإنكليز في العقد نفسه إلى أن ” البرازيليين يجولون فائق الإجلال منزلة المرء ورتبته، بحيث أن المرء لا يجد لهما مثل هذا التحديد الدقيق ولا في أية لغة أخرى “ (١١) .

إن الأثر المعوق الذي خلفه الترافصف الاجتماعي قد ازداد وبالأوتعزز بالنظام التربوي الذي يستبعد الغالبية العظمى من الأطفال . ففي الولايات المتحدة كان ثلث الأطفال في بعض الولايات ، يواظبون على المدارس الابتدائية عام ١٨٦٥ ولم يكن في محافظة بونس آيرس ، وهي أرقى المحافظات الأرجنتين ، أكثر من نسبة واحد إلى خمسة وعشرين ممن انتسبوا ذلك العام إلى المدارس الابتدائية . وكذلك الأمر بالنسبة للبرازيل التي بلغت فيها النسب المثوية لمن هم في سن التسجيل في المدارس الابتدائية لا تتجاوز ٢٠ر في عام ١٨٧٢ ، و ٨٠ر في عام ١٨٨٩ ، و ٩١ر في عام ١٩٠٧ . والجدير بالذكر أن نوع الثقافة المنقولة إلى الأطفال لم يكن يصب في اتجاه التطور الوطني ، لأنه لم يدرّب سوى صغار الكتبة ، حيث أن التقنيين والإداريين كانوا يستوردون من أوربة صانعة القرار . ويؤكد الاقتصادي الجامايكي « جورج ل . بكفورد » ” بأن النظام الثقافي في مجتمع المزارع متخلف تقنياً على العموم ويساهم في استمرار بقاء التخلف “ (١٢) . ويعزز هذا الاستنتاج الإحصاءات التالية عن النسبة المثوية للراشدين من غير المتخرجين الجامعيين في العلوم أو الهندسة في عام ١٩٥٨ — ١٩٥٩ : الصين والاتحاد السوفيتي ٤٧٪ ، أوربة الغربية ٣٤٪ ، إفريقية ١٩٪ ، أمريكا اللاتينية ١٦٪ “ (١٣) .

إن انخفاض نسبة التعليم كانت تسير جنباً إلى جنب مع انخفاض مماثل لحق الاقتراع . فخلال القرن التاسع عشر بلغت نسبة الذكور الذين يحق لهم الاقتراع بين ٢ و ٤٪ فقط في أمريكا اللاتينية . وفي البرازيل مثلاً بلغ عدد من يحق لهم الاقتراع لا يتجاوز ١٤٢٠٠٠ نسمة من أصل ١٥ مليون نسمة . وبقي أحفاد الكريوليين الاستعماريين يهيمنون على كل مجتمعات أمريكا اللاتينية والبنى السياسية فيها حتى القرن العشرين .

وبلى الطبقات المستنيرة الحاكمة من البيض أو أشباه البيض ، الطبقات المنغلقة كما أشير سابقاً ، التي ارتفعت إلى المرتبة الوسطى بعد الاستقلال . فالصراع من أجل البقاء ، أو الأمل بسرعة التسلق الاجتماعي ، جعل تلك الطبقات أشد قسوة في استغلال الجماهير الهندية وإفريقية أثناء تعاملها معها . وتركز رد فعل الهنود بالانكفاء إلى مجتمعاتهم القروية ، حيث ابتعدوا عن أحداث الحياة

الوطنية واقتصرت صلاتهم مع عالم الإنسان الأبيض على الزيارات العرضية التي يقوم بها التجار الجوالون والرهبان بين حين وآخر .

وكان العبيد الإفريقيون في وضع أسوأ، بعد اقتلاعهم من الجذور من مواطن أجدادهم، وتحريرهم من إحساسهم بهويتهم، بإلقائهم جميعاً في ظل ظروف منافية تماماً للظروف الإنسانية في الخليط القبلي المتباين لغوياً وحضارياً. وأصبح الادعاء الشائع الذي مفاده أن العبيد في أمريكا اللاتينية كانوا موضع معاملة أكثر اعتدالاً منها في أمريكا السكسونية، ما هو إلا ادعاء لا يقوم على أساس من الصحة حتى المعايير التي تسم العرقين، اختلفت في كلا الحضارتين اختلافاً حقيقياً. ففي الولايات المتحدة أصبح الفارق وراثياً، مما جعل آثار المورثات الإفريقية في المظهر الفيزيولوجي يعني أوتوماتيكياً الانحدار إلى منزلة السود الدنيا، بينما الفارق في أمريكا اللاتينية اجتماعياً يتضمن طريقة الحديث واللباس والثقافة والدخل والمهنة. وإن النتيجة الختامية لم تكن لتختلف اختلافاً هاماً بين هذين المجتمعين. ففي أمريكا اللاتينية، كما في أمريكا السكسونية، كانت « الطبقة العليا » قوقازية في مظهرها إلى حد بليغ، بينما تألفت « الطبقة العليا » من « الناس الملونين ».

إن عاملاً من العوامل التي حددت المواقف من السود والخلاسيين، يكمن في نسبة البيض بين مجمل السكان. فحيثما كانت النسبة ضئيلة جداً، ولا تفي بغرض توفير القوة البشرية لملء الأدوار الوسطى على شكل بيروقراطيين وحرفيين وكتبة وموظفين ورؤساء عمال وما شابه ذلك، كانت الحاجة تقضي بالسماح للخلاسيين بملء هذا الفراغ، الأمر الذي يؤدي تلقائياً إلى تحسين مرتبتهم الاجتماعية وحقوقهم. وإذا وُجد من البيض ما يكفي لملء هذه الأدوار الوسطى، فلن تستدعي الحاجة قيام التمييز بين السود والخلاسيين، ويقع الطرفان ضحية التمييز العنصري المطلق. وهذا ما يفسر اختلاف المواقف العنصرية في الولايات الجنوبية من الولايات المتحدة، قياساً إلى معظم بلدان أمريكا اللاتينية وضمنها كما في القسم الشمالي الشرقي من البرازيل، حيث كانت المواقف العنصرية فيه مواقف أمريكية لاتينية نموذجية، قياساً إلى القسم الجنوبي الشرقي حيث الأغلبية الساحقة من السكان من أصل أوروبي وحيث يخضع السود والخلاسيون إلى التمييز العنصري في الولايات المتحدة (14).

عامل آخر كان يُحدد اختلاف المواقف والتصرفات العنصرية وهو وضع السوق المتاح لتتوجات التصدير. فإذا أتاح هذا السوق فرصة للرياح الطائفة، فإنه يُخضع العبيد لاستغلال لا هوادة فيه، كما أن حياتهم لا تنال أدنى اعتبار طالما أن ارتفاع الأسعار كان يؤمن مزيداً من الأرباح، ويستدعي الوصول بالإنتاج إلى أقصى مداه، بإرهاق العبيد وإفنائهم في غضون بضع سنوات، وشراء

دفعة جديدة منهم من إفريقية . وروى الرحالة عن الاستغلال الفظيع في البرازيل ، إبان رواج السكر في القرن السابع عشر ، والتعدين في أوائل القرن الثامن عشر ، والقهوة في القرن التاسع عشر ، ولكنهم تحدثوا أيضاً عن تلك المعاملة الكريمة التي لقيها العبيد خلال فترات الركود الاقتصادي ، التي تخللت فترات الازدهار . فأثناء تلك الفترات العصيبة ، لم يكن لدى أصحاب المزارع من الحوافز إلا أقلها لزيادة مردودهم منها ، واتجهوا لتقليص منتوجها إلى مستوى الاكتفاء الذاتي بدلاً من اللجوء إلى عمليات التصدير .

وتحدث الرواة عن العلاقة السببية بين ظروف السوق ومعاملة العبيد في الولايات المتحدة أيضاً . حيث قامت المجتمعات المتسامحة في الولايات الساحلية أمثال : « ميرلاند ، وفرجينيا » ، قياساً إلى مجتمعات المزارع ذات القسوة المتناهية في أعماق الجنوب . وخلص « دافيد بريون دافيس » إلى الاستنتاج التالي :

” إذا ساد الاسترقاق الاستغلالي الرأسمالي البرازيل وأمريكا الإسبانية في بعض الأزمنة ، وإذا اعتمد الأمريكيون الشماليون النموذج الرحيم من الاستعباد ، واعترفوا جهاراً بإنسانية عبيدهم في بعض الأزمنة ، فإن الفوارق التي ظهرت بين الاسترقاق في أمريكا اللاتينية وفي الولايات المتحدة ، لم تكن أكثر من الفوارق الإقليمية أو المؤقتة التي ظهرت ضمن البلدان نفسها . ويقودنا مثل هذا الاستنتاج إلى الإتياب في أن استرقاق الزنوج هو تلك الظاهر الفريدة ، أو الصيغة GESTALT التي كانت متغيراتها أقل أهمية من نماذجها التوحيدية الضمنية .

الفصل العاشر

إفريقية : من تجارة الرقيق إلى التجارة المشروعة

إننا نسأل الله أن يسبغ بركاته على مشاريعنا ، لينشأ عنها جموع ضخمة من الوطنيين من زراع القطن والتجار الذين قد يشكلون في المجتمع كتلة كبيرة ، ويؤسسون مملكة تعود بالنفع العميم على إفريقية ، وتحتل مكانتها ضمن دول أوربة .

هـ . فين — السكرتير العام لجمعية الكنائس التبشيرية (١٨٥٧)

لم تدخل إفريقية قبل القرن التاسع عشر ، نطاق النظام العالمي المركب الأوربي . فالعمال العبيد الأفارقة . أصبحوا اللحمية التي تربط بين عناصر النظام العالمي وتشد بعضها بعضاً . ومع ذلك لم تندمج إفريقية ضمن هذا النظام ، كعنصر جوهري . وأما الأسباب لعدم الاندماج هذا ، كما أشير في الفصل الخامس ، هو أن بعض أنحاء إفريقية لم تتأثر بتجارة الرقيق ، وكان بعضها قد تأثر بتلك التجارة تأثيراً سطحياً . فجماهير الشعب الإفريقي لم تكن معنية بمراحل التصدير والاستيراد في هذه التجارة . ولكن هذا الواقع تغير بكامله خلال القرن التاسع عشر ، لأن الثورة الصناعية الأوربية ولدت رأسمالية صناعية ، أكثر ديناميكية وقوة من الرأسمالية التجارية السابقة . وأصبح الأوربيون في هذه الآونة قادرين على التغلغل في أعماق القارات واستغلال جماهيرها . حصل ذلك في إفريقية على مرحلتين . فالمرحلة الأولى توقف تجارة الرقيق التي مهدت الطريق أمام « التجارة المشروعة » بمختلف المواد الخام الإفريقية المطلوبة في أوربة . وأما المرحلة الثانية (التي سيعالجها الفصل الرابع عشر) هي تقسيم القارة سياسياً وأزالت العقبات التي يمثلها التجار والزعماء الوطنيين ، وأتاح قيام الحكم والاستغلال المباشر أيضاً .

١ — نهاية الاسترقاق في إفريقية وفي الأمريكيتين

إن تجارة الرقيق بحد ذاتها قد أُنحِرت انفتاح القارة الإفريقية ، فالوسطاء الأفارقة عقدوا العزم على الاحتفاظ باحتكار دورهم في تجارة الرقيق ، معارضين أية جهود أوربية ، للنفاذ إلى أعماق القارة لأنهم رأوا فيها تحديات لاحتكارهم . وعارض النخاسون الأوربيون بدورهم أي نوع من التجارة في إفريقية مخافة الحد من تحركاتهم . ومنع الأوربيون أيضاً ؛ أي دخلاء من العمل بذلك الميدان ، وكان خوفهم ظهور أي احتجاج علني في حالة افتضاح مخازي إحتجارهم بالكائنات البشرية . هذا السبب بالذات دفع البرتغاليين إلى منع البابوية من إرسال أية بعثات تبشيرية إلى إفريقية خارج إطار سيطرتهم ومراقبتهم المباشرة .

تصدت حركة حظر الرق لتجارة الرقيق ، فبدأت على أيدي زمرة صغيرة من المصلحين بقيادة « ويليام ولبرفورس ، وتوماس كلاركسون وغرانفيل شارب » ، الذين أسسوا في إنكلترا عام ١٧٨٧ جمعية حظر الإتجار بالرقيق ، وفي عام ١٨٢٣ قررت الجمعية المناهضة للاسترقاق إنهاء مؤسسة الاسترقاق وتجارة الرقيق . إن اعتقاد أنصار هذه الدعوة بحرية التجارة والضمير والعقود المأجورة ، جعلهم يناهضون الاسترقاق لمخالفة تعاليم الإنجيل وحقوق الفرد التي منحها له الله في استغلال جهده للصالح العام . وحظيت هذه الحجج بمساندة عدة مجموعات متدينة ، ولا سيما زهاد الكويكرز داخل الوطن وأعضاء البعثات التبشيرية خارجه ، الذين وجدوا في تجارة الرقيق عائقاً أمام انتشار المسيحية ، ولذلك فضلوا استبدالها « بالتجارة المشروعة » في المنتجات الزراعية . وآمنوا أيضاً بأن « التنصر والتجارة والتحضر » أمور متشابكة لا تنفصل .

إن الانتصار النهائي لدعاة إلغاء الرق لم يعتمد على هذه الحجج وحدها ، وإنما استند أيضاً إلى بعض الاتجاهات السياسية والاقتصادية في ذلك الزمن . فوثيقة الإصلاح لعام ١٨٣٢ منحت الطبقة الإنكليزية الوسطى حق الاقتراع ، وبذلك ألغت من مجلس العموم « مصالح الهند الغربية » القوية . كما أن تقدم الثورة الصناعية ألغى بحد ذاته العبودية ، فالتكنولوجيا الجديدة والمتسارعة النمو خلقت طلباً على الأسواق عبر البحار للسلع المصنعة ، وليس على الأيدي العاملة الرخيصة في المزارع . وفي الوقت نفسه تزايدت الأدلة على أن الأيدي العاملة الحرة في مزارع الكاريبي كانت أكثر إنتاجية من العمال العبيد ، بسبب ثورات العبيد المتكررة . خسرت المصالح البريطانية الهندية الغربية أخيراً عطف الجماهير ، لأنها لم تعد تستطيع إنتاج السكر الرخيص ، رخص السكر الكوبي في الجزيرة الإسبانية . وأصبحت تلك المصالح بحاجة إلى الإعانات المالية والمنح الحكومية لتحافظ على مواقع المنافسة ، الأمر الذي لقي معارضة عنيفة من المصالح الصناعية البريطانية ، لأنها طالبت بحرية

التجارة ليتسنى لها بلوغ الأسواق العالمية دونما عقبات . وشعر المستهلكون البريطانيون بالامتعاض ، لانفاقهم مزيداً من المال ثمناً للسكر الهندي الغربي المعزز فوق طاقتهم ، لو أنه يبع في سوق مفتوحة .

وقام جدل كبير حول الأهمية النسبية للعامل الاقتصادي كشيء مناقض للعامل الديني والخيري في تفسير انتصار حركة إلغاء الاسترقاق . فالمؤرخ « ك . أونوكا دايك » ، أصاب في توكيده أن كلا العاملين يكملان بعضهما بعضاً وأن التركيز على أي عامل منهما يفضي إلى الإفراط في التبسيط .

”حوّل هذا التغيير الاقتصادي الصاعد مصالح الاسترقاق إلى أحجام سهلة القياد ، ومكن دعاة الإلغاء من شن الهجوم الناجح عليها . ومن الناحية الأخرى لو لا الهجوم الجريء المفعم بالإلهام الذي شنّه الخيرون المسيحيون أمثال « ولبرفوس وكلاركسون » لحافظ كل من الاسترقاق وتجارة الرقيق على كيانه المتهاف — مثلما حافظت عدة نظم بالية على كياناتها المتهافة في واقع الأمور — على الرغم من انقضاء زمن طويل على عهد الإفادة منها“ (1) .

وما يتعلق بالإفريقيين كانت الحركة التوسعية المرافقة للثورة الصناعية الجديدة موجودة دوماً لصعوبة مقاومتها . ”إن الإنسان الأبيض يختلط بيننا بوجه جديد . ويتكلم تعابير صعبة الفهم ويجلب إلى بلادنا الأنهاء الجديدة والبنادق العظيمة والجنود“ (2) .

إن اقتران العوامل السياسية والاقتصادية والدينية والخيرية بعضها ببعض ، أدّى إلى صدور الوثيقة البرلمانية لعام ١٨٠٧ ، التي حظرت على السفن البريطانية المساهمة في تجارة الرقيق ، وإنزال العبيد في المستعمرات البريطانية . وفي عام ١٨٣٣ دفع البرلمان الأمور خطوة إلى الأمام ، بإلغائه مؤسسة الاسترقاق على الأرض البريطانية ومنحه مبلغ ٢٠ مليون جنيهًا على شكل تعويض لأصحاب الرقيق . وخلال السنوات التالية بدأت الوحدات البحرية البريطانية بممارسة الخفارة على سواحل إفريقية والبرازيل والكاريني ، ضد تجار الرقيق بنجاح محدود ، إلى أن عمدت بلدان العالم الجديد أنفسها إلى إلغاء الاسترقاق كمؤسسة . وهذا ما فعلته هايتي في عام ١٨٠٣ ، والولايات المتحدة في عام ١٨٦٣ ، والبرازيل وكوبا في عام ١٨٨٨ .

واختفت تجارة الرقيق من غربي إفريقية والأمريكيتين في نهاية القرن التاسع عشر ، غير أن النخاسين العرب ثابروا على ممارستها في إفريقية الشرقية وإفريقية الوسطى حتى الحرب العالمية الأولى . وفي واقع الحال تزايدت هذه التجارة العربية بالرقيق في أواخر القرن التاسع عشر من جراء تزايد الطلب الأوروبي على القرنفل من زنجبار والقرفة من سيشل والسكر من ريونيون وموريشس . وأصبحت مزارع هذه الجزر في المحيط الهندي بمثابة جزر الهند الغربية بالنسبة للعرب ، مما أدى إلى انتعاش تجارة

الرقيق (إما جهازاً أو بشيء من التستر تحت قناع « عقود العمل ») على الساحل الإفريقي الشرقي مثلما ازدهرت من قبل في الكاريبي .

٢ — استكشاف إفريقية

خلفت نهاية عمليات المتاجرة بالرقيق أسوأ الآثار في إفريقية . فأعماق القارة السوداء أصبحت سهلة المنال الآن وسارع مشاهير المستكشفين لتبديد الظلام . والحديث عن « الاكتشافات » التي قام بها الأوربيون يطفح بالتعصب العرقي ، لأن إفريقية كانت قد اكتُشفت وأصبحت مهداً لمستوطنها منذ عهد سحيق . ولم يته المستكشفون في الغابات والصحاري العديدة المسالك ، بل استفادوا من نظم الاتصالات الموجودة ، من أزقة داخل القرى ودروب القوافل ، ومسالك القوارب الخفيفة (الكانو) ، كما استخدموا المواطنين المحليين كأدلاء وحراس وحمالين . وعندما انطلق « هنري مورتن ستانلي » بحثاً عن دافيد ليفينغستون في عام ١٨٧٠ ، استخدم مجموعة من الإفريقيين والعرب للعمل برفقته كحمالين وأدلاء ورؤساء قوافل . فلا عجب إن التزمت البعثة الاسكتلندية الصمت ، لدى رؤيتها هذا الموكب المتناثر ، قال عنه ستانلي : ” أظنكم بعثة الدكتور ليفينغستون “ . وما الحديث عن تكرار حملات المستكشفين الجريئين الذين كانوا لا يهابون مواجهة الصعاب في المناطق البكر إلا حديث خرافة . ونقل الأوربيون موجودات حملاتهم إلى مختلف المناطق في القارة الإفريقية بقصد التكامل والإعلان عنها ، وجعلوا أعماق القارة معروفة للعالم الخارجي لمعرفة العالم الخارجي مثلما جرى بأعماق الأمريكيتين قبل قرنين من الزمان .

بدأ الاستكشاف المنهجي للقارة بتأسيس الجمعية الإفريقية في عام ١٧٨٨ التي ترأسها العالم البريطاني الشهير « جوزيف بانكس » ، والتي كان هدفها ” تنشيط مسألة العلم والإنسانية واستكشاف المناطق الجغرافية المجهولة ، ومصادر الثروات الطبيعية ، وتحسين ظروف القارة النعيسة “^(٣) . وانصب اهتمام الجمعية في البداية على مشكلة نهر النيجر . فحتى قبل بدء تجارة الرقيق الأوربية راجت الإشاعات عن وجود مدن خرافية على ضفتي نهر عظيم يدعى بنهر النيجر ، ولكن لم يكن أحد يعرف من أين ينبع هذا النهر ، ولا أين يصب . ولحل هذا اللغز أرسلت الجمعية في عام ١٧٩٥ طبيباً اسكتلندياً يدعى « مانغو بارك » الذي نجح في الوصول إلى النهر ، بعد أن قاسى القروح الجلدية والحرارة والمرض والأسر والجوع ، ولكن المرض أجبره على العودة إلى الساحل ، بدلاً من متابعة مجرى النهر حتى مصبه . وفي عام ١٨٠٥ عاد بارك على رأس حملة ضخمة ولكنه سقط صريع الحمى قبل أن يحقق هدفه^(٤) .

وحاول العديدون حل لغز النيجر . وتمكن في النهاية « ريتشارد لاندر » من حله . فقد تابعه

إلى مصبه في عام ١٨٣٠ ، وبرهن من خلال نجاحه على أن أنهار الزيت المزعومة ، التي كانت معروفة لدى الأوربيين من زمن بعيد بأنها منبع زيت النخيل والعبيد ، هي دلتا نهر النيجر . وهناك مستكشف فرنسي يدعى « رينيه كايليه » دخل غربي إفريقية قادماً من أقصى الجنوب الغربي متخفياً بثياب عربي . واجتاز الصحراء الكبرى إلى طنجة فكان أول إنسان أوروبي يدخل مدينة تمبوكتو في العصور الحديثة . وخاب أمله عندما وجد أن تلك المدينة الخرافية ذات الذهب الأسطوري ، لم تكن سوى « كتلة من البيوت البائسة المبنية من الطين » . وأما استكشاف غربي إفريقية فقد تمّ عام ١٨٥٠ على يد الدكتور « هنريتش بارث » . وزار هذا الإنسان الألماني الرائع أهم المدن في غربي السودان واجتاز الصحراء الكبرى ليعود إلى إنكلترا في عام ١٨٥٥ ، وتعد رحلته من أعظم الأعمال البطولية في تاريخ الأسفار الإفريقية ، وتعتبر يومياته من أهم ما كتب عن الرحلات بسبب شرحه التام للمواقع والمناطق الجغرافية التي زارها وتاريخها وعروقها البشرية .

وانتقل الاهتمام إلى إفريقية الشرقية بعد حملة تجارية أفضت إلى كارثة في أعالي النيجر ، مما أثبت عقم الفرص التجارية هناك . وكانت المشكلة الكبرى في شرقي إفريقية ، هي معرفة النيل . فالسكان المعادون ، والمستنقعات الواسعة ومنحدرات المياه التي لا تحصى ، أفشلت جميع المحاولات للملاحه في النهر بغية التوصل لمعرفة مصادر مياهه . وفي عام ١٨٥٦ بدأ رجلان إنكليزيان « جون سبيك وريتشارد بيرتن » رحلة برية من الساحل الإفريقي الشرقي إلى أن اكتشفا بحيرة تانجانيقا ، ولما أقعد المرض بيرتن تابع الرحلة سبيك ، بمفرده مائتي ميل أخرى واكتشف بحيرة فيكتوريا . وفي رحلة ثانية (١٨٦٠ - ١٨٦٣) شاهد سبيك النيل الأبيض يتدفق من بحيرة فيكتوريا عند شلالات « ربيون » ومن ثم تابع هذا النهر العظيم إلى الخرطوم ومنها عبر مصر إلى البحر المتوسط .

وفي غضون ذلك انطلق مستكشفون آخرون ، نحو جنوب إفريقية الوسطى من إقليم رأس الرجاء الصالح الواقع في جنوبها . وسمت على هؤلاء المستكشفين شخصية المستكشف العظيم دافيد ليفينغستون ، الذي أعد نفسه في الأصل ليرأس فريقاً طبياً إلى الصين ، ولكن نشوب حرب الأفيون حوله إلى إفريقية ، حيث حط رحاله في « كيب تاون » وشق طريقه باتجاه الشمال . وفي عام ١٨٤٩ عبر ليفينغستون نهر كالاهاري ، ليكتشف المناطق الصالحة للمشاريع التبشيرية خلف هذا النهر . فاكتشف بحيرة « انغامي » ، حيث علم أن المنطقة الواقعة خلفها ، منطقة مكظة بالسكان وغنية بالمياه ، مما يناقض الصحراء التي اجتازها قبلاً . وفي عام ١٨٥٢ انطلق برحلته العظيمة نحو الأطلسي ، ثم عاد إلى المحيط الهندي الذي بلغه في عام ١٨٥٦ . ووصل ليفينغستون إنكلترا وألقى خطابه التاريخي في جامعة كامبردج ، ذلك الخطاب الذي بعث الاهتمام بإفريقية في أنحاء العالم الغربي .

وبين عام ١٨٥٧ و عام ١٨٦٣ قاد ليفينغستون حملة اكتشاف بها منطقة زامبيزي، وفي عام ١٨٦٦ انطلق ثانية لحسم عدة تساؤلات حول منابع النيل . وقد اختفى في مجاهل الغابات الإفريقية ولم يعد قادراً على إرسال كلمة واحدة إلى العالم الخارجي طيلة خمس سنوات . وأخيراً أرسلت صحيفة « نيويورك هيرالد » هنري م . ستانلي، وكان مراسلاً مشهوراً عن الشؤون الخارجية، للتحقيق عن ليفينغستون . فوجده ستانلي في عام ١٨٧١ على ضفاف بحيرة تانجانيقا في حادثة لا تمحى من سجل الاستكشافات الإفريقية . فعلى الرغم من أن ليفينغستون كان مريضاً وضعيفاً جداً، « مجرد كومة من العظام » حسب أقواله، فإنه رفض العودة إلى الوطن مع ستانلي، وبدلاً من ذلك واصل استكشافاته حتى الأول من أيار عام ١٨٧٣، عندما وجده أصحابه ميتاً متخذاً وضعية الصلاة قرب كوخه .

كانت ردود أفعال هؤلاء المستكشفين متباينة حيال ما شاهدوه في إفريقية، فبعضهم حاول بكل شجاعة أن يتفهم القبائل والحضارات الغريبة التي واجهها، ويقف في مقدمة هذه المجموعة كل من « بارث وليفينغستون » . وبعضهم الآخر، فشل في خرق القوالب الجامدة لخلفيته ومداركة، وعجز الكثير منهم النفاذ بالبصرة إلى أعماق الإفريقيين، الذين كلّفوا يختلفون كل الاختلاف عن المواطنين الإنكليز . وأخيراً طاف المستكشفون قارة تعيش أزمة عميقة . فتجارة الرقيق تركت أقاليم بكاملها في حالة من التمزق والفوضى، يتصيد فيها الجار جاره . وزعم المستكشفون بأن « الحياة كانت دائماً هكذا » وهذا الزعم وفر المبررات لفكرة الوصاية . متوحشون جهلة، عاجزون عن صيانة أنفسهم، بأمس الحاجة لمن يأخذ بأيديهم ويرشدهم إلى طريق الحضارة . هذا الموقف وجد ما يعززه في العنصرية التي يشترك بها المستكشفون جميعهم في ذلك الزمن بنسب متفاوتة . ورغم نكران ليفينغستون لذاته وإحساسه العميق بالعدالة ونزعة الخيرة الأصيلة، كتب بكل يقين : ” إننا ندخل بينهم « الإفريقيين » كأفراد عرق سام، وخدم حكومة ترغب في رفع مستوى أكثر أفراد الأسرة البشرية انحطاطاً ” (٥) .

٣ — من تجارة الرقيق إلى التجارة المشروعة

لقد أتاح إلغاء تجارة الرقيق، للمستكشفين القيام بأعمالهم، ومَهَّد الطريق للمتاجرة بالسلع الأخرى — أي للتجارة المشروعة كما يسميها دعاة حركة إلغاء الرقيق . وازدهرت هذه التجارة في منطقة غربي إفريقية، التي تنتج مختلف السلع الرائجة في أوربة . ومن هذه السلع زيت النخيل لصنع الصابونة وتزييت المحركات وصنع الشموع، وبزر النخيل لصنع السمن النباتي « المرغرين » وعلفاً للقطعان، والفول السوداني لزيت الطبخ والصابون . وأما الصادرات الأخرى لغربي إفريقية في

القرن التاسع عشر فقد تضمنت الصمغ من السنغال والذهب من ساحل الذهب والأخشاب والعاج والقطن من منطقة الغابات. ومقابل هذه الصادرات يتلقى الإفريقيون الغربيون الأقمشة القطنية والصوفية والمشروبات الروحية والأواني المعدنية والملح والتبغ والبنادق والبارود. وحافظ الإفريقيون على أدوارهم كوسطاء في هذه التجارة المشروعة الجديدة، مثلما حفظوها في تجارة الرقيق السابقة. ولكن بعضهم انسحب من ممارساته الساحلية بإلغاء تجارة الرقيق، وعاد لمزاولة العمليات التجارية عبر الصحراء الكبرى. وهذا ما حدث بالنسبة لدولة «آشانتى» في القسم الأوسط من الأراضي التي تشكل غانا الحالية، حيث قلص زعمائها التجارة مع ساحل الذهب إلى الحد الأدنى الضروري — إذ اقتصر في معظمها على البنادق والبارود — والتفتوا إلى تجار قوافل الهوسا في الشمال الذين يحضرون الأقمشة القطنية والحريية وغيرها من السلع المصنعة ويبادلونها بالكولا — الشراب المنبه الذي استخدمه المسلمون عوضاً عن الكحول. وأصبحت «سلاغام» مركزاً لهذه التجارة وارتفع عدد سكانها من أربعين ألف نسمة إلى خمسين ألف نسمة في عام ١٨٧٤.

وبتأسيس شركة البواخر الإفريقية في عام ١٨٥٢ عادت الحياة لأولئك الإفريقيين الذين تابروا على الإتجار مع الأوربيين على الساحل. فالسفن الجديدة العاملة بالطاقة البخارية، قلصت زمن النقل بين بريطانيا وغربي إفريقيا من خمسة وثلاثين يوماً إلى واحد وعشرين يوماً. وكذلك كانت تعمل هذه السفن البخارية، وفق جداول زمنية محددة، لجميع التجار ومكنت التجار الوطنيين من منافسة الشركات الأوربية الراسخة. وبحلول عام ١٨٥٧، طبقاً لما قاله أحد المراقبين على ساحل الذهب، "تلاشت تلك الطبقة القديمة من كبار التجار الأوربيين الذين كانوا يحتكرون التجارة إلى حد كبير وانتقل العمل الذي كانت تمارسه زمرة قليلة إلى أيدي عدد كبير من صغار التجار ومعظمهم من الوطنيين" (٦).

وتمكنّت الشركات الأوربية على المدى الطويل من استعادة مركزها الرفيع في تجارة ما وراء البحار بسبب ضخامة مواردها المالية، وارتباطاتها المفيدة مع الشبكات التجارية الأوربية. وترك التجار الأوربيون سلعهم مرة أخرى، مثلما فعلوا أيام تجارة الرقيق، في عهدة الوسطاء الإفريقيين مدة تتراوح بين ستة أشهر والستين. وطاف هؤلاء الوسطاء في أعماق البلاد لمقايضة تلك السلع بالمنتجات الداخلية، وليسددوا إلى زبائنهم الأوربيين ما يعادل أثمان مبيعاتهم على شكل زيت نخيل وعاج وأخشاب وخلافها من مواد أخرى. وكما أشار آدم سميث كانت إفريقيا قبل قرن من الزمن "أكثر صعوبة" من الأمريكيتين فيما يتعلق بمضايقة سكانها الوطنيين وتوسيع المزارع الأوربية، وكتب القنصل «تشارلز ليفينغستون» في عام ١٨٧٢ إلى وزارة الخارجية: "إن السماسرة السود «الوسطاء» حريصون بشكل صارم ولا يسمحون بمرور أية تجارة مع البيض أو السود إلا من خلالهم وبأسعارهم

وأية قبيلة سواء أكانت تقطن على ضفة النهر أو ساحل البحر، تفعل الشيء نفسه مع جاراتها من القبائل الداخلية“ (7).

ومن أشهر أولئك المحافظين السود وأشدهم صرامة كان «جوبو جوبوغا»، مؤسس دولة «أوبوبو» وملكها والمعروف عموماً باسم «جاجا». فقد سيطر على كل طرق تجارة زيت النخيل الأساسية، كما أوضح للأوروبيين أن عليهم أن يمارسوا أعمالهم التجارية من خلاله فقط. وعندما ألح عليه القنصل البريطاني ليسمح للتجار البريطانيين بممارسة العمل داخل المملكة أجابه «جاجا»: “إن كلماتي الأولى والأخيرة هي أن بلادي تعود بملكيتها لي ولا أرغب برؤية التجار.... فيها”، وأضاف “إن كل من يريد التجارة... معي يتوجب عليه أن يفعل ذلك في أوبوبو وحدها دون سواها”. فكانت ردود أفعال القنصل والتجار البريطانيين أن حثوا الحكومة البريطانية على ضم أراضي جاجا المتصلب. وهكذا علق موظف مسؤول في وزارة الخارجية عام ١٨٨٦ بقوله “إن أمثال طلبات الضم هذه أصبحت كثيرة في الآونة الأخيرة، والمقصود بها تحطيم نظام الوساطة الذي يلعب فيه جاجا دور البطولة“ (8).

ولم تقتصر فاعلية التجار الوطنيين في غربي إفريقية، حيث مارسوا القسطنطين الأعظم من التجارة، وإنما تجاوزت عملياتهم حتى بالمطالبة بمنتجات أرفع مستوى مقابل منتجاتهم. وفي السابق لجأ الأوروبيون إلى الغش في العقود والوثائق المستعملة، وأقمشة الزينة الرخيصة، وتشكيلات رخيصة من الفرائب، ويدفعونها مقابل المواد الخام الإفريقية التي يبيعونها في الوطن مقابل أرباح مجزية. وفي عام ١٨٥٦ اعترف «جون توبن» — وقد كان المستورد الرئيسي لزيت النخيل في المملكة المتحدة — أمام لجنة برلمانية قائلاً “يتوهم الناس البيض عادة أن أي شيء يبدو حسناً جداً في عيني الإنسان الأسود، ولذلك يحاولون خداعه. أما الآن وقد أصبح السود قادرين على التمييز بين الأشياء الأصلية والتقليد كأني إنسان في هذه البلاد“ (9). قادت شهادة المؤرخ «دايك» إلى إبداء الملاحظة الهامة التالية:

”يقودنا التفكير العميق إلى الاعتقاد بأن الأشياء القيمة الحقيقية التي نالها غرب إفريقية من متاجرته مع أوربة طيلة ٤٠٠ عام كانت قليلة جداً. فمقابل الأيدي العاملة السامية وزيت النخيل والعاج والأخشاب والذهب وغيرها من السلع التي زودت وعززت التوجه الصناعي المساعد، تلقى الإفريقيون أسوأ أنواع المعاملة التجارية والمنتجات البراقة وعندما طالب زعماء كالابار القديمة بتجهيزات رأسمالية لتصنيع السكر وزراعة القطن، توفرت لدينا القناعة بشهادة «أومين»

— القبطان ويليام أووين الذي كان ضابطاً في البحرية الملكية والذي قام بمسح نموذجي للسواحل الإفريقية — أن مصالح الهند الغربية قاومت هذه «المطامح المشروعة» بمنتهى القوة والنجاح“.

وأما التجارة المشروعة الجديدة (نقيض تجارة الرقيق السابقة) كانت تجارة بالجملة، تؤمن مصالح جماهير الشعب. واحتكر كبار المقاولين تجارة الرقيق، الذين أصبح بعضهم حكاماً لمناطقهم وكبار المسؤولين فيها. ولكن التجارة الجديدة بالمواد الخام (كانت على نقيض سابقتها)، فقد اتصلت بصغار المزارعين الذين حصلوا على إنتاج محاصيل التصدير برأسمال طفيف وباستخدام جهد الأسرة، وبعض الأيدي المأجورة، واستعمال الأدوات التقليدية. ولم تعد المستوردات، كالصادرات، وقفاً على النخبة المستنيرة المحلية، وإنما أصبحت لمصلحة سوق محلية جماهيرية، أوجدها توزيع الدخل القريب إلى المساواة. فالطبيعة الجماهيرية للصادرات والواردات الجديدة تجلت في القيمة المتصاعدة للتجارة الخارجية تصاعداً حاداً. فتجارة الرقيق إبان ذروتها في نهاية القرن الثامن عشر ولدت لغربي إفريقية تجارة عبر البحار، بلغت قيمتها زهاء ٤ ملايين جنيه سنوياً، وبحلول عام ١٨٥٠ وصلت قيمة تجارة ما وراء البحار إلى أربعة أضعافها. فصادرات زيت النخيل إلى بريطانيا ارتفعت من ألف طن في عام ١٨١٠ إلى عشرة آلاف طن في عام ١٨٣٠ وإلى عشرين ألف طن في عام ١٨٤٢ وإلى ثلاثين ألف طن في عام ١٨٥٥ وإلى أربعين ألف طن في عام ١٨٨٥. كما ارتفعت صادرات الأقمشة القطنية البريطانية إلى غربي إفريقية ثلاثين ضعفاً خلال العقود الثلاثة الممتدة من عام ١٨١٦ — ١٨٢٠ إلى ١٨٤٦ — ١٨٥٠.

لقد كانت شروط التبادل التجاري خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر مواتية لغربي إفريقية على نحو استثنائي. فالأسعار التي كانت تعود من الصادرات كانت ترتفع بشكل ثابت بسبب توسع الأسواق في أوربة. ولكن الواردات المصنعة، على نقيض الصادرات، كانت كلفتها في عام ١٨٥٠ لا تتجاوز نصف أو ربع كلفتها في عام ١٨٠٠، والفضل بذلك يعود إلى الثورة الصناعية المتنامية باطراد ومكاسب الإنتاجية الناجمة عن ذلك.

وفي منتصف القرن التاسع عشر، أنجز غربي إفريقية انتقاله من اقتصاد قائم على بيع الرقيق، إلى اقتصاد قائم على بيع المنتجات الطبيعية، وبدأ التجار الإفريقيون يضاهون الزعماء التقليديين من حيث الثراء والنفوذ. وعلى الرغم من استمرار النقص الفاضح في المصارف والطرق، والنقد المتناسق فإن معيشة الناس أخذت بالاعتماد المتزايد على التجارة الخارجية المحلية. وأدخلت هذه النتيجة الرضى إلى نفوس كبار السياسة البريطانيين، الذين ركزوا جهودهم على التجارة والابتعاد عن عمليات ضم الأراضي. إن تقرير لجنة انتقاء المرشحين في عام ١٨٥٦، أوضح معارضته “لأي

توسع آخر عن طريق ضم الأراضي " وتوصيته بنقل الإدارة إلى السكان الوطنيين " بهدف الانسحاب النهائي من جميع المناطق " (10) .

وفي غضون عقد واحد اقترن تبدل الظروف الاقتصادية في غرب إفريقيا ، بتبدل ميزان القوى على الصعيد العالمي لقلب تلك السياسة المناهضة للنزعة الاستعمارية . واجتمعت القوى العظمى في أوربة وبدأت الزحف الكبير طلباً للأراضي الإفريقية . ذلك الزحف الذي بلغ ذروته في التقسيم العملي للقارة في نهاية القرن التاسع عشر .

الفصل الحادي عشر

الشرق الأوسط يدخل دائرة العالم الثالث

تألفت معظم صادرات تركيا في هذه الآونة من المواد الخام التي تصدرها إلى أوروپة ، والتي نعيدها إليها على شكل مصنعات ولذلك فإن واجب تركيا ، مؤقتاً ، الكف عن محاولات المنافسة مع أوروپة فيما يتعلق بتصنيع المواد الأساسية ، وأن تقيد نفسها باستخراج ثرواتها الطبيعية من تربتها

م . أ . أويسيني (١٨٥٦)

إن التجارة الحرة مع البلدان الغربية الرأسمالية تعني « إفلاس » الاقتصاد العثماني الأقل تطوراً من اقتصاد تلك البلدان ، كما تعني محاصرة الأسواق العثمانية بالسلع الغربية القليلة التكاليف . وتعتبر تقلبات هذا النظام من صلب نظرية التجارة العالمية الغربية ، كما أفصح عنها ريكاردو . وإن ممارسة سطوة قوى السوق المفتوحة على الاقتصاد المتخلف للامبراطورية العثمانية ، خلقت وضعاً من الازدواجية الإجبارية ، ولا سيما مع بريطانيا التي لم تبتعد عن ممارسة وصاية الأزمنة الاستعمارية .

أوها كوتمان (١٩٧١)

في بداية القرن التاسع عشر دخل الشرق الأوسط جزئياً في اقتصاد السوق العالمي . فنظام الامتيازات ، وتدفق سبائك العالم الجديد ، ومسااعي مختلف الشركات المشرقية وضغوط القوى الأوروپية التي كانت تقف خلفها ، كل ذلك اجتمع لإخضاع بعض المناطق المعينة من الشرق الأوسط لاقتصاد الغرب الرأسمالي الآخذ بالتوسع . وازدادت هذه العملية توسعاً في القرن التاسع عشر ، مما

جعل وضع الشرق الأوسط يتبدل كوضع إفريقية ، من منطقة على التخوم بالنسبة للنظام الرأسمالي العالمي إلى منطقة متكاملة معه . فقد ألحقت القوى الغربية بها معظم شمالي إفريقية بما فيها ، إقليم مصر الغني والتابع للسيادة الإسمية للقسطنطينية ، ولم يبق للإمبراطورية العثمانية إلا قلب آسيا الصغرى وما كان يقع جنوبها من الولايات العربية ، التي بقيت خارج التقسيم لاستحالة اتفاق القوى الأوربية على تقسيم هذه البلدان التي تحتل موقعاً استراتيجياً هاماً .

لقد انطوت الدينامية الاقتصادية للغرب على أهمية أكبر من نزعته التوسعية . وشعرت مناطق الشرق الأوسط ، المستعمرة منها والمستقلة إسمياً ، بوطأة الثورة الصناعية في أوربة . وارتفع فيض الواردات الرخيصة المصنوعة آلياً ، بفضل السفن البخارية والسكك الحديدية ، وقناة السويس التي اختصرت المسافات ، ونفذ رأس المال الغربي إلى الشرق الأوسط على شكل استثمارات خاصة وقروض حكومية . وفي نهاية القرن التاسع عشر خضعت بلدان الشرق الأوسط لسيطرة المصارف الغربية على قدر خضوعها لمعاملها . ورغم أن تلك الأجزاء من الامبراطورية العثمانية لم يتناولها الضم سياسياً على شكل مستعمرات ، لكنها ضُمت اقتصادياً كأشباه مستعمرات . وكانت النتيجة تكثيف سيطرة الغرب واستغلاله وانتقل الشرق الأوسط من منزلة التخوم إلى منزلة القلب ضمن دائرة العالم الثالث .

١ — «مانشستر وليدز التركيتان»

اختلفت طبيعة العلاقات بين الامبراطورية العثمانية والغرب من النواحي الثقافية والسياسية والاقتصادية . ففي العصور القديمة نظر المسلمون في الشرق الأوسط بعين الازدراء ، كالصينيين الكونفوشيوسيين ، إلى الغربيين كبرابرة وخوارج على المألوف . ويقال بأن الصدر الأعظم صرخ في وجه السفير الفرنسي عام ١٦٦٦ قائلاً "إنني أعلم بأنك كافر CIAOUR ، وحقير ومستكلب ومن أكلة الغائط" (١) . وفي عام ١٨٥٦ أعلن السفير الفرنسي عن قيام الاتحاد بين فرنسا والتمسا ، الذي كان نقطة انعطاف في تاريخ العلاقات الدبلوماسية في أوربة ، وأجابت عليه الحكومة العثمانية بكل بساطة ، أنه لا يشغلها قيام "اتحاد بين خنزير وخنزير آخر" (٢) .

وفي القرن التاسع عشر تحول الحقد والكراهية إلى احترام ورهبة ليس بين المواطنين في القرى ، بل ضمن رجالات السياسة المسؤولين ، والذين عليهم الصمود في وجه قوة الغرب وعدوانيته . وعزز هذا الموقف المتبدل ، سلسلة الهزائم العسكرية المتلاحقة ، وانتشار المؤسسات الثقافية الغربية . وأنشأ الأتراك بعضاً من هذه المؤسسات ، مثل كلية الطب (١٨٦٧) ، والثانوية الفرنسية الامبراطورية (١٨٦٨) ، وجامعة القسطنطينية (١٨٦٩) ، وكلية الحقوق (١٨٧٠) ، وكلية العلوم

السياسية (١٨٧٨). وساهم المبشرون الكاثوليك والبروتستانت مساهمة قيمة في نشر الأفكار الجديدة من خلال مدارسهم، وخدماتهم الصحية، وتنصيرهم بعض الناس بشكل سافر. وشكّل الخريجون من كلية روبرت في القسطنطينية (١٨٦٣)، ومن الجامعة الأمريكية في بيروت (١٨٦٦) ومن الجامعة الأمريكية في القاهرة (١٩١٩)، نسبة كبيرة بين القيادات السياسية والثقافية للشرق الأوسط خلال القرن الماضي.

وهكذا تم تدريجياً اختراق «الستار الحديدي» العثماني، الذي ظل منيعاً مدة من الزمن، مما أدى إلى قيام حركة إصلاحية أطلق عليها بالتركية اسم التنظيمات TANZIMAT. ومن أفكارها "أن المجتمع الأوربي الحديث أسمى من المجتمع العثماني من وجوه عديدة، وأن استمرار الامبراطورية يتطلب التكيف مع المجتمع الحديث بدلاً من الحنين إلى ماض لا سبيل لاسترداده". وكان الهدف الأساسي للمصلحين دعاة التنظيمات يكمن في الخلاص من الأعيان AYAN أو الوجهاء المحليين، وأنصارهم الذين يسيطرون على معظم الولايات (راجع الفصل السادس — المقطع الخامس). تم بلوغ هذا الهدف تدريجياً بالقوة المسلحة من جهة، حيث تحطم الحرس الامبراطوري الانكشاري (١٨٢٦) المعارض لأي تغيير جوهري، وبإصدار التشريعات والقوانين المتعاقبة من جهة ثانية.

شكل «دعاة التنظيمات» طبقة حاكمة جديدة من الأفراد ذوي الثقافة الحسنة والنوايا الطيبة وشكلوا هرمًا مركزيًا من الموظفين المدنيين، بدلاً من الأعيان السابقين ومزارعهم الخاضعة للضرائب. وتمتع مدراء الدوائر في القسطنطينية بقوة فعلية أكبر مما كانت لدى السلاطين، بفضل تنظيمهم الرواتب من خزانة الدولة وتحسين وسائل الاتصالات، سلكية ولاسلكية وسكك حديدية. ولم يمنع هذا الواقع الجديد نعمة خالصة لانعدام المساهمة الشعبية في الحكومة بمقارنتها مع أوربة في ذلك الوقت. وأدى فشل التنظيمات المطلق إلى استمرار تسمية الغربيين للامبراطورية العثمانية «بالرجل المريض لدى أوربة» إلى أن انهارت في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

أثبتت التدابير السياسية والاقتصادية لقادة الإصلاح، عقمها على المدى الطويل. ففي شؤون السياسة تمسك دعاة التنظيمات بأصولهم الطبقية، فمعظمهم ينحدر من سلالة الطبقة الحاكمة العثمانية القديمة، ولم يكن في نيتهم دفع الإصلاحات إلى نهاياتها المنطقية، الأمر الذي يتطلب تقويض الملكيات العقارية الكبيرة وتصغير إيرادات الآباء أو الأقارب. وظهر دعاة الإصلاح المثقفين بالثقافة الأوربية، بمظهر الأوربيين ملبساً ومسلحاً وروحاً، الأمر الذي دفعهم إلى احتقار أو تجاهل الجماهير القروية الأمية. لقد اعتبروا أنفسهم أسبداً عثمانيين، فارتدوا الثياب المختلفة عن ثياب الجماهير، واستخدموا بعض العادات السلوكية لهم، وتحدثوا بلهجة أدبية تركية بعيدة عن اللغة،

التي يتحدث بها الفلاح التركي الأناضولي النموذجي . ووصم السادة الموظفون في القسطنطينية، الفلاحين الأتراك بأنهم الأتراك الأجلاف KABA TURK أو الأتراك الحمير ESHEK TURK . جميع هذه المواقف سرعان ما ارتدت عليهم، الأمر الذي يفسر قدرة السلطان عبد الحميد الثاني على الإطاحة بالمصلحين ، دون مواجهة معارضة فعلية، في عام ١٨٧٧ والمحافظة على نظامه الأوتوقراطي حتى عام ١٩٠٩ .

وفي المسائل الاقتصادية، برهن دعاة التنظيمات عن عجز مماثل، لأنهم جسدوا الموقف العثماني التقليدي وهو النظر إلى المشاريع الاقتصادية، بأنها أدنى من أنفة الأسياد العثمانيين ويجب تركها بين أيدي رعاياهم من أرمن وإغريق ويهود وغيرهم، حتى قادة الإصلاح أنفسهم، فلم يكن واحداً منهم يعرف بالمسائل الاقتصادية أو ممن له اهتمام حقيقي بها . حتى عندما كانوا يرسمون بعض الخطط الاقتصادية أو البرامج، فإن الظروف لم تكن تسمح لهم استكمالها، بسبب الامتيازات والاتفاقات التي أصابت الاقتصاد العثماني بالشلل . (راجع الفصل السادس ، المقطع الثالث) .

إن الاتفاقية التجارية التركية / الإنكليزية المعقودة عام ١٨٣٨ كانت مثلاً نموذجياً للهيمنة الأجنبية والاستغلال الاقتصادي . فقبل تلك الاتفاقية، اعتمدت الحكومة العثمانية جملة من القيود المختلفة والمحظورات والاحتكارات، في جهد يائس إلى حد كبير، لتقليص صادرات المواد الخام بغية تأمين متطلبات المستهلكين المحليين والحرف والقوات المسلحة داخل البلاد . وإن ذلك القانون الذي يقضي بحظر تصدير السلع التي ينخفض مخزونها إلى درجة ارتفاع أسعارها، أو الحد الذي يحجز السوق السوداء بأسعار أعلى من المستويات الرسمية، بقي القانون النافذ عملياً . حتى الحكومة نفسها فرضت احتكاراتاً على السلع الاستراتيجية، أمثال النحاس والذهب والفضة، حيث كانت تشتري محصول هذه السلع بأكمله لمنع تصديرها عن الأجانب .

ولكن الاتفاقية التركية / الإنكليزية عام ١٨٣٨، قوضت بشكل فعال تلك الحماية البسيطة التي وفرتها لها التدابير القديمة للمستهلكين وللمشاريع المحلية . فألغت هذه الاتفاقية الاحتكارات الحكومية، أو المحظورات كلها على الصادرات، وسمحت للتجار البريطانيين بشراء السلع في أي مكان من الامبراطورية، وأعفتهم من مختلف أنواع الضرائب التي كان يخضع لها التجار العثمانيون (باستثناء رسم ٥٪ على الواردات، و ١٢٪ على الصادرات، و ٣٪ على الترانزيت) . وإن بند الأمة الأكثر رعاية، جعل هذه الشروط تسري على جميع التجار الأجانب الذين أصبح بإمكانهم ممارسة التجارة ضمن الامبراطورية بشروط أفضل من شروط المواطنين العثمانيين .

ونصّ البند السادس من هذه الاتفاقية على أن تلك "الأنظمة يجب أن تكون عامة في جميع أنحاء الامبراطورية التركية وفي تركيا الأوربية والآسيوية، وفي مصر أو في أية ممتلكات إفريقية أخرى...". ويبدو أن الهدف الحقيقي من هذا البند هو محمد علي حاكم مصر، عدو السلطان العثماني ومرعب BÊTE - NOIR الحكومة البريطانية. لقد قبض محمد علي على زمام السلطة في مصر في بداية القرن التاسع عشر، فانطلق لبناء أول جيش وأسطول حديثين في الشرق الأوسط. ولتعزيز مؤسسته العسكرية الحديثة، بدأ في بناء المصانع وأحواض السفن ومعامل الأسلحة، ولتأمين نفقات هذه المشاريع، فرض الاحتكارات الحكومية، على التجارة والصناعة وتنظيم الموارد المالية. ولكن كلمة الاحتكار كانت بمثابة الكابوس بالنسبة لإنكلترا، التي تعتنق مبدأ التجارة الحرة في منتصف القرن التاسع عشر، مثلما صارت كلمة «الشيوعية» بالنسبة للغرب الرأسمالي في منتصف القرن العشرين. ولذلك فإن البند المناقض للاحتكار في اتفاقية عام ١٨٣٨، تم استخدامه ضد محمد علي، وعزّمه — الذي ما كان بالإمكان التفاوضي عنه — على الاستقلال الاقتصادي. وقد تأثرت بريطانيا لنفسها من محمد علي، عندما طالبت بتحديد قوته العسكرية وأسطوله البحري في معاهدة لندن.

وفي تلك الأثناء حدث العكس ضمن الامبراطورية العثمانية — أي محاولة متواضعة للتصنيع، مع أنها كانت محاولة واحدة بالنجاح الكبير، في الأربعينيات (١٨٤٠). فقد أفشلت بريطانيا جهود محمد علي في تحديث دولته بسبب احتكاراته الحكومية غير المقبولة في الميدان الاقتصادي، وبسبب مطامحه السياسية — التي لم تكن مقبولة على قدم المساواة — للسيطرة على طرق الشرق الأوسط المؤدية إلى الهند، تلك الطرق التي يعتبرها البريطانيون قدس الأقداس بالنسبة لهم. ولهذا السبب اضطر محمد علي لتخفيض جيشه من ١٣٠.٠٠٠ جندي إلى ١٨.٠٠٠، فزال بذلك جميع مصانعه وانطفأت الشعلة المصرية للاستقلال السياسي والاقتصادي.

اختلفت السياسة البريطانية تجاه السلطان عبد المجيد في القسطنطينية عن سياستها نحو محمد علي. فالسلطان عبد المجيد كان ضعيفاً ومطواعاً في الوقت الذي كان فيه محمد علي قوياً ومعادياً. وتركزت استراتيجية «المروستون» وزير الخارجية البريطاني على مساندة الامبراطورية العثمانية الواهنة؛ فساهم في توسع الجيش العثماني وتحديثه، الأمر الذي استدعى بدوره مساندة الصناعات، وبدأ الأتراك من عام ١٨٤٠ حتى حرب القرم بعبء برنامج تصنيع أساسي.

أقيمت معظم المصانع على رقعة من الأرض، توسعت إلى أن أصبحت «رحبة صناعية» غرب القسطنطينية، تضم معامل الصلب بفرن عال ومصهرين، ومصنعاً لصنع الآلات المدفوعة بالطاقة البخارية، ومعملاً لنسيج ولغزل وحياكة وطباعة الخام، ومعامل نسيج أخرى لإنتاج الأقمشة

الحريرية والصوفية، وخصوصاً مجهزاً لبناء السفن البخارية الصغيرة. وتطلب الاستقلال الصناعي العثماني ذخيرة من المواد الخام فاستدعي الجيولوجيون الأجانب ومهندسو التعدين للبحث عن الموارد الأولية المحلية. وفي عام ١٨٤٥ تم استخراج الحديد الخام من «جزر الأمراء» في بحر مرمرة ومن اليابسة القريبة منه، واكتشف حجر الكلس غربي القسطنطينية ورواسب الفحم في «إرغلي». وتم إنشاء مزارع لتربية الماشية بخمسة عشر ألف رأس من غنم «المارينوس» قرب «بورسا» ومزرعة للقطن غربي القسطنطينية، حيث استورد أحد الخبراء الأمريكيين المحالج والعبيد من الولايات المتحدة. وأنشئت مزرعة نموذجية قرب «سان ستيفانو» بأجناس جديدة من الدواجن وأنواع مختلفة من المحاصيل التجريبية وآلاف الأشجار على شكل شتل صغيرة، وأرسل الطلاب في بعثات إلى مدرسة جديدة تعنى بالتقنيات الزراعية المتطورة وتقوم في المنطقة نفسها.

واستوردت الآلات الضرورية لهذه المشاريع من أوروبية، إضافة إلى الاستعانة برؤساء العمال والعمال المهرة أيضاً. وامتلأت شوارع القسطنطينية بمختلف أنواع الأجانب، من المصممين، وعمال التجهيزات والمخططين والسباكين وصانعي المراجل وعمال صيانة القرن العالي والطيارين وعمال لفائف القضبان الحديدية والحدادين والوقادين وصناع الطواحين وعمال لفائف الصفائح المعدنية وبنائي السفن. وتحت إشراف هذه الزمر الأجنبية يعمل زهاء خمسة آلاف من العمال غير المهرة من الإغريق والأرمن واليهود والبلغاريين والأتراك، الذين امتدت ساعات عملهم خلال تلك السنوات، كما في أوروبية، من الفجر حتى الغسق وعلى مدى ستة أيام أسبوعياً.

على أثر هذا النشاط المحموم، توهم بعض المراقبين الأجانب قيام «مانشستر وليدز التركيتين، وبيرونغهام وشيفيلد التركيتين أيضاً، جميع هذه المدن الأربع ضمن مدينة واحدة»⁽³⁾. ولكن هذا المشروع الطموح أصبح في غضون عقد واحد أثراً بعد عين. وسبب هذا الفشل يكمن في مشكلة عمال المصانع غير المهرة، وغير المنضبطين، على الرغم من طرد الآلاف من عمال الحرف المحنكين واستبدالهم بعمال تلك الموجة المتعاطمة من الوافدين الأوربيين. فقد كان الحرفيون والمزارعون، شأنهم شأن أقرانهم في إنكلترا وفرنسا قبل جيلين أو ثلاثة، يكرهون سمة التجرد والانضباط الصارم في عمل المصانع. ووجد المفتشون الأجانب، تدني مستوى الكفاءة وارتفاع نسبة الغياب عن العمل، ومثلها نسبة العمال المؤقتين بدل المتغيبين، كما وجدوا أن عدد أيام العطل الرسمية مرتفع إلى حد لا يصدق العقل. وأصبح الوضع محرّجاً جداً، حيث وردت تقارير عن إكراه العمال على العمل بالتهديد، وعن بناء المعامل بعمال السخرة CORVÉE وتقييد بعض العمال بالأصفاد.

ولم تكن المشكلة، مجرد تقويم المواقف التقليدية للعمال والفلاحين من العمل، بل في امتناع

الطواقم الأجنبية عن تدريب العمال الوطنيين للمراكز التي تستلزم الكفاءة العالية . فالخبراء الأجانب كانت تنقصهم الرغبة ، وبأعمق الإدراك لديهم ، للمغامرة بخسارة مواقعهم في العمل ، التي يتقاضون مقابلها ضعف الأجور الدارجة في أورة الغربية ، كما أن بعض الأجانب يتذمرون من « استغلال الأتراك وظائفهم للمكاسب الشخصية » أو من الرشوة ، والتدخل التخريبي الذي يمارسه المسؤولون العثمانيون وهو إجراء عريق عندهم ، « حلب البقرة العثمانية دون الاهتمام بعجلها » . ففي عام ١٨٤٨ وضعت تقارير تنذر بالشؤم عن معامل نصف كاملة أو معامل عثمانية متعطلة عن العمل ، وعن معدات أكلها الصدا . وبنشوب حرب القرم في عام ١٨٥٠ شعرت الحكومة العثمانية لأول مرة بالحاجة إلى القروض الأوربية . فكانت المصيبة الأولى لهذه المحنة المالية ، تداعي برنامج التصنيع . وبهذا التداعي يتبخر حلم قيام « مانشستر وليدز التركيتين » ولم يبق من الإنفاق الضخم لرأس المال والجهد إلا النزر اليسير .

٢ — تركيا تدخل دائرة العالم الثالث

إن حلم التصنيع الذي عاشته تركيا قد انهار بين عشية وضحاها ، ولم يكن هذا الحدث حاسماً في التاريخ العثماني ، مثل تلك الاتفاقية التجارية التركية / الإنكليزية لعام ١٨٣٨ التي ضمنت فشل أي برنامج للتصنيع . وقد أحكمت الاتفاقية طوق السيطرة الغربية على الاقتصاد التركي الذي انطلق في مسيرته منذ عدة قرون خلت . وبزوال مختلف العقبات من أمام التجارة الأجنبية ، فقد زادت قيمتها الإجمالية (أي الصادرات بالإضافة إلى الواردات) زيادات هائلة من ٣٢٠ مليون جنيه في عام ١٨٠٠ إلى ٥٦٠ مليون جنيه في عام ١٨٤٠ ، إلى ١٨٤٥ مليون جنيه في عام ١٨٦٠ ، إلى ٢٨٩ مليون جنيه في عام ١٨٧٢ وأخيراً إلى ٨٣٦ مليون في عام ١٩١٣ .

إن هذا التفجر التجاري في التجارة الأجنبية ، يعتبر نمواً اقتصادياً أكثر منه تطوراً اقتصادياً ضمن الامبراطورية العثمانية . وظلت قيمة الصادرات التركية إلى بريطانيا نصف قيمة الصادرات البريطانية إلى تركيا ، مما شكل استنزافاً خطيراً للخزينة الامبراطورية وبالتالي لإفلاسها ، استنزافاً ساهم في الإسراع بضرورة طلب القروض ضمن اتفاقيات مذلة . وتألفت الصادرات التركية الرئيسية إلى بريطانيا من المواد الخام (كالأصبغة والحبوب والقطن والصوف والحرير الطبيعي والزبيب) في حين تألفت الصادرات الإنكليزية من السلع المصنعة (كالسلع القطنية والصوفية والمنتجات الحديدية والفولاذية بالإضافة إلى بعض المنتجات نصف المصنعة من المستعمرات كالنوايل والقهوة والسكر) . وروى القناصل الغربيون في مختلف المدن العثمانية عن تقويض الحرف المحلية من جراء تدفق المصنوعات الأوربية الرخيصة والمصنوعة آلياً ، تدفقاً لا يعترض سبيله أي عائق . ففي إزمير مثلاً أغلق ستة عشر

معملاً من معاملها الثانية عشر بحلول عام ١٨٥٠، وفي حلب أغلق نصف أنوالها الأصلية التي بلغت عشرة آلاف بحلول عام ١٨٥٨، وتقلص عدد أنوال «بورسا» الأربعمائة في عام ١٨٢٠ إلى النصف بحلول عام ١٨٦٠، وكذلك مشاغل حريرها الألف إلى خمسة وسبعين بحلول عام ١٨٦٨^(٤).

إن العلاقة بين إقفال هذا العدد من المعامل، وبين الاتفاقية التجارية عام ١٨٣٨، عُرفت أسبابها من تقرير أحد القناصل الفرنسيين عام ١٨٤٥ الذي قال فيه: «إن دمشق وحلب، تستهلكان في الوقت الحاضر مقداراً من الثياب (البريطانية والسويسرية) أكثر مما تستهلكه بيروت نفسها، ولم يبق من الأنوال الإثني عشر ألفاً العاملة في هاتين المدينتين إلا أكثر من الألف بقليل في دمشق وألف وخمسمائة في حلب. وسددت معاهدة عام ١٨٣٨ ضريبة قاضية إلى هذه الصناعات....»^(٥). إن ما يؤكد هذه الحقيقة، هو أن التجارة الأجنبية قد تعطلت مؤقتاً خلال الأزمة السياسية في سورية عام ١٨٤٧، حيث أُعيد تشغيل بعض الأنوال المهجورة. وبعد انتهاء الأزمة وعودة العلاقات التجارية العادية إلى سيرتها الأولى أُقفلت الأنوال في تسارع يماثل تسارعه الأول. إن هذا الحدث يمثل نظرة تمهيدية عامة عما عانته أمريكا اللاتينية في القرن العشرين، حيث تسارع نمو الصناعات المحلية خلال فترات توقف التجارة الأجنبية، التي سببتها الحربان العالميتان ومرحلة الكساد الكبير، ولكنها عادت إلى الانحدار مرة أخرى بعودة مرحلة العلاقات المتبادلة.

إن خضوع الاقتصاد العثماني إلى الاقتصاد الأوربي الغربي في ذلك الزمن كان أمراً طبيعياً. فبعد مرور عقد واحد على رواية القنصل الفرنسي «للضريبة القاضية» التي سددتها الاتفاقية التجارية عام ١٨٣٨ إلى الصناعات العثمانية، أعلن الكاتب الفرنسي «م. أ. أوبيسيني» صراحة بأن استعمار الاقتصاد العثماني ينطوي على منفعة متبادلة!

«لقد انحدر جهد التصنيع عما كان عليه سابقاً في الامبراطورية العثمانية. فالقسط الأعظم من صادرات تركيا في هذه الآونة تألف من المواد الخام، التي ترسلها إلى أوربة والتي تعيدها أوربة بدورها إلى تركيا على شكل مصنعات..... وعلى تركيا أن تستخلص عبرتين من الماضي: أولاهما التوقف مؤقتاً عن جميع محاولاتها لمنافسة أوربة بشؤون التصنيع الأساسية، وثانيهما أن تقيد نفسها باستخراج ثرواتها الطبيعية من تربتها، والاعتماد على نوع من الصناعة المحلية التي لا يمكن لشيء سواها أن يمد تجارتها الداخلية بأسباب الحياة، من أمثال السجاجيد والشالات والجلد المراكشي والمطرزات الذهبية والسروج والأسلحة والصابون.... إلخ. وإذا كانت تركيا تخشى أن تصاب بالفقر من جراء استيرادها من البلدان الأجنبية أكثر مما تصدره إليها تلك البلدان. وأكرر القول بأنه يمكن للدولة العثمانية إعادة التوازن بتحويلها ثروات تربتها إلى حسابات. فالحبوب وبقية المحاصيل الزراعية الأخرى،

يمكن أن تمدها بمبلغ يعادل أكثر من مليون فرنك سنوياً . ويتوفر هذا المبلغ لن تجد صعوبة كبيرة في دفع ثمن الحديد والسكر ، والقماش والخام والموصلين»⁽⁶⁾ .

ومن البديهي حقاً أن بضعة بلدان أوربية يجب أن تصبح بمثابة « المشغل الصناعي للعالم » ، وأن تصبح بقية شعوب الدنيا ، أو تتحول إلى حطابين وسقائين ، وخص القدر بريطانيا عملياً في القرن التاسع عشر ، أن تحصد الأرباح الطائلة من جراء تخصصها الصناعي على مستوى العالم . والحقيقة أنه لم يصدر أي احتجاج عن الامبراطورية العثمانية ، لأن المصالح الراسخة القوية كانت قد ترعرعت في تجارة تصدير المواد الخام ، وأن العلاقة الاقتصادية شبه الاستعمارية مع الغرب بالنسبة لهذه المصالح علاقة مربحة ومستحبة .

وحدثت مساندة داخلية لهذه التبعية الاقتصادية العثمانية ، نتيجة التطور الاقتصادي لولاية العراق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . فالصادرات العراقية ارتفعت من ١٤٧٠٠٠ جنيه سنوياً في الفترة الممتدة من عام ١٨٦٤ إلى عام ١٨٧١ ، إلى ٢٠٠٠ ر. ٢٩٦٠ جنيه في عام ١٩١٢ - ١٩١٣ ، وهو ارتفاع يساوي عشرين ضعفاً بأقل من نصف قرن . والسبب الرئيسي لارتفاع الصادرات هو افتتاح قناة السويس التي جعلت مبيع الصادرات العراقية في أوربة الغربية مناسب مالياً . واغتنم الفرصة نخب من شيوخ القبائل وأعيان المدن والمسؤولين البيروقراطيين وضباط الجيش وأجبروا القبائل البدوية على الاستقرار وزراعة محاصيل التصدير ، مما أدى إلى هبوط العنصر البدوي بين سكان العراق من نسبة ٣٥٪ في عام ١٨٦٧ إلى ٧٪ في عام ١٩٣٠ . وفي الوقت نفسه حصلت الزمرة الحاكمة على الأراضي القبلية بأسعار رمزية ، وحولتها إلى ممتلكات عقارية خاصة . وبدأ أفرادها كسائر الملاكين العقاريين النموذجيين في الشرق الأوسط ، يصادرون محاصيل الفلاحين ويبيعونها إلى التجار لاستهلاكه في المدن أو لتصديره خارجياً .

لم يؤد تزايد الإنتاج الزراعي إلى تعزيز التطور الاقتصادي الإقليمي ؛ فالأرباح كانت تجد سبيلها إلى الملاكين العقاريين المتغيبين ، الذين سرعان ما اكتسبوا عادات الاستهلاك المكلف وخاصة الكماليات الأجنبية ، كالمشروبات الكحولية والأقمشة والملابس والأثاث . ولم ينفقوا من رأس المال الذين انتزعوه من الفلاحين على تطوير التقنيات الزراعية ، وتمويل المنشآت الصناعية . ونتيجة لذلك تدفقت المصنعات الغربية على العراق ، والولايات العثمانية الأخرى ، فانخفض عدد حائكي الأنوال اليدوية في بغداد من ٣٥٠٠ في عام ١٨٦٦ إلى ١٢٠ في عام ١٩٣٤ . وانقرضت المهن اليدوية في العراق بعد فتح قناة السويس ، مما قلل من قدرة العراق على تصدير السلع المصنعة البسيطة إلى

جيرانه في الشرق الأوسط من المصنوعات الحربية والأحذية الطويلة والأحذية العادية والصابون، وحلت محلها المواد الغذائية والمواد الخام، كالحبوب والتمور والأصواف والأقطان والجلود الطبيعية والجلود المدبوغة.

ولم تقتصر السيطرة الغربية على ميدان التجارة فحسب، بل دخلت في بناء الهيكل الأساسي في الشرق الأوسط أيضاً. فالمشاريع الأجنبية هي التي شقت قناة السويس وطورت موانئ بيروت والاسكندرية وبور سعيد، ومدت السكك الحديدية السورية والبلقانية والمصرية وسكة حديد برلين — بغداد، ووفرت الغاز والكهرباء والماء إلى المدن الرئيسية في الشرق الأوسط، كما قدمت الخدمات الملاحية بين موانئ شرق المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي وموانئ العالم.

وخضعت الموارد المالية العثمانية أيضاً إلى السيطرة الغربية المطلقة، وأبرم الأتراك اتفاقية عقد أول قرض أجنبي لهم في عام ١٨٥٤ أثناء حرب القرم، ولما كانت الخبرة تنقصهم في الشؤون المالية الرفيعة، فإنهم لم يعيروا مشكلة تسديد هذا القرض، والقروض العديدة الأخرى التي لحقته، ولم ينبه الصيارفة العالميون، علاوة على تغافلهم، عن تحذير الأتراك حيال هذا الموضوع وبدلاً من ذلك مارسوا الضغط عليهم لحملهم على مزيد من الاقتراض بنسب فائدة ضخمة. وبحلول عام ١٨٧٥ كانت الحكومة العثمانية قد وقعت عقود أربعة عشر قرضاً، الأمر الذي حملها عبء اثني عشر مليون جنيه استرليني لتسديد الفائدة واحتياطي استهلاك القرض — وهو مبلغ يزيد عن نصف مجمل الإيرادات السنوية للامبراطورية. وبعد مضي ست سنوات وجدت القسطنطينية نفسها مضطرة، وهي على حافة الإفلاس، للتنازل عن حقها في إدارة بعض الإيرادات الامبراطورية إلى هيئة دولية مؤلفة من ممثلي المقرضين الأجانب. وفي هذه الحالة انتهت الإدارة العامة العثمانية، عملياً الاقتصاد الامبراطوري بكامله عام ١٩١١، ووصل عدد الموظفين إلى ٨٩٣١ فرداً بالمقارنة مع عدد موظفي الامبراطورية في وزارة المالية البالغ ٥٤٧٢ فرداً. وعلق أحد التجار الإنكليز المقيمين في منتصف القرن التاسع عشر قائلاً "إن الامبراطورية العثمانية موجودة لهدفين اثنين أولهما: أن تلعب دور الكلب القابع في جحره لمنع أية قوة غريبة من امتلاك ولاية من الولايات التي لا تستطيع هي نفسها في وضعها الراهن، أن تحميها أو تحكمها. وثانيهما: منفعة ما يقارب الخمسين أو الستين من الصيارفة والمرايين، وما يقارب الثلاثين أو الأربعين من الباشوات، الذين يكسبون الثروات من جراء تبذيرها"^(٧). وفي نهاية القرن التاسع عشر علق أحد المراقبين الفرنسيين بشكل أبلغ من صاحبه الإنكليزي فقال "تمثل الامبراطورية العثمانية الوضع الراهن STATUS QUO ويمثل هذا الوضع الراهن تسيير دفة الأمور ودفع القسام"^(٨).

٣ — « لا يمكن لمصر أن تصبح بلداً صناعياً ... »

بذلت مصر جهوداً رائدة لنيل استقلالها الاقتصادي والسياسي ، وهذا ما جعل منها بلداً هاماً في تاريخ العالم الثالث ، وتجنب الوقوع في الوضع شبه الاستعماري الذي وقعت فيه الامبراطورية العثمانية . ويعتبر محمد علي الشخصية المحركة لهذه المغامرة التاريخية وهو مغامر ألباني أمي ، تمكن من استغلال حالة الفوضى التي أعقبت فشل حملة نابليون على مصر ، وجعل من نفسه الحاكم الفعلي DE FACTO لها في عام ١٨٠٥ . تمتع محمد علي بميزة أساسية كونه السيد المطاع في مملكته . وحقق هدفه بتصفية الممالك — تلك النخبة التركية الشركسية التي ثابرت على استغلال الولاية قروناً عديدة . بدأ سعيه منفرداً ، ووصل إلى قوة ضاهت قوة السلطان ، فهو كغيره من الباشوات الآخرين انصرف ، لجمع الثروة ، ولكنه كرسها إلى النضال لتطوير وطنه الثاني ، وأيقن محمد علي بأن مفتاح التطور يكمن في الغرب . فأخذ على عاتقه القيام بدور في مصر ، يماثل الدور الذي قام به بطرس الأكبر في روسيا . وأصبح رائد المجددين في الشرق الأوسط لأنه أدرك ، كبطرس الأكبر ، أن الاستقلال الأصيل بحاجة إلى جيش عصري قادر على مقاومة الغرب ، وإلى مؤسسة صناعية عصرية لتزويده بالمعدات العسكرية الضرورية . وبناء على تلك المتطلبات فقد شرع ، بهمة ومقدرة ، تعيدان إلى الأذهان ذكرى سلفه الروسي ، في فرض إعادة بناء المجتمع المصري بناء كاملاً .

لقد كانت القرى المصرية وعددها ثلاثاً وعشرين ألف قرية آنذاك ، تحت سيطرة ملتزمي الضرائب الذين احتفظوا لأنفسهم بالفرق بين جباياتهم وما تطلبه الخزينة . أقصى محمد علي هؤلاء الوسطاء ، وألزم الفلاحين بدفع ضرائبهم إلى الحكومة مباشرة ، فزادت إيراداته زيادات كبيرة جداً ، كما ارتفعت عائداته من خلال برنامج ري واسع ، أدى إلى زيادة الأراضي الصالحة للزراعة ورفع الإنتاجية في كل وحدة من الأرض . وحصل أعظم تقدم اقتصادي صدفة بفضل مهندس النسيج الفرنسي « لويس ألكسيس جومل » الذي لاحظ ، أثناء عمله في معمل الغزل والحياكة في القاهرة ، في حديقة مجاورة نوعاً من شتل القطن ، بتيل أطول وأقوى من تيل القطن المصري العادي المستخدم للتجارة . ومع ذلك النوع كان النوع موضع إغفال الجميع ما عدا بعض النسوة اللاتي كن يزرعنه للاستعمالات المنزلية . فزرع « جومل » في حديقته الخاصة ثلاث شتلات من هذا النوع الجديد ، واكتشف أن مواصفاته الممتازة عادت عليه بسعر يتراوح بين الضعفين والأربعة أضعاف سعر النوع القصير التيلة . فاقنص محمد علي الفرصة وزود الفلاحين بالبذار الجديد والتوجيهات لزراعتهم زراعة صحيحة وأقام محال القطن ومكاسه في القرى . وسرعان ما أصبح قطن جومل ، كما صار يدعى ، المحصول الأول الذي يقدم الإيرادات إلى الحكومة ، فاحتكره محمد علي رسمياً احتكاراً أتاح له أن يفرض الأسعار الدنيا الثابتة على الفلاحين والأسعار المرتفعة على مشتريه من الأجانب .

إن الأرباح المتراكمة من تصدير القطن وغيره من السلع الزراعية كقصب السكر والحبوب ، ساعدت محمد علي على استيراد الآلات الصناعية من أوريه ، واستقدام الطواقم التقنية الضرورية لها . وبحلول عام ١٨٣٠ كانت المصانع تنتج الأقمشة القطنية والصوفية والحريرية والكتانية ، بالإضافة إلى السكر والورق والزجاج والجلد وحمض الكبريتيك والبنادق والبارود ، كما زادت الاستثمارات في المشاريع الصناعية حتى بلغت قرابة ١٢ مليون جنياً استرلينياً في عام ١٨٣٨ ، وبلغ عدد العمال في هذه المصانع حوالي ستين إلى سبعين ألف عامل تقريباً — وهو رقم يشكل ٦ إلى ٧٪ من إجمالي عدد العمال وهي نفس النسبة المثوية للقوة العاملة اليوم في التصنيع « الحديث » في مصر^(٩) . وهدف ذلك إحلل العمال المحليين مكان الواردات الأجنبية . وفي واقع الأمور كانت مصر في الثلاثينيات (١٨٣٠) تصدر كمية هامة من السلع المصنعة ، ولا سيما الأقمشة ، إلى البلدان المجاورة .

سيطرت الاحتكارات الحكومية على الصناعة والزراعة أيضاً وكان علي محمد علي أن يؤمن الطواقم المدرية في هذين المضمارين وفي ميدان الجيش والأسطول الآخذين بالتوسع السريع واللذين يستنفذان معظم المردود الصناعي . فأوفد مايزيد على الثلاثمائة طالب إلى أوريه للتخصص في الشؤون الصناعية ، بينما أضعاف هذا العدد كانوا يدرسون في الكليات المفتوحة حديثاً ككلية الطب والهندسة والكيمياء والزراعة والمحاسبة واللغات .

وبوجيز العبارة وضع محمد علي خطة كاملة لبرنامج تصنيعي لبنني اقتصاداً متنوعاً ومستقلاً . وتجاوزت محاولته بأشواط كبيرة مجاًلاً ومنجزات ، محاولة السلطان عبد المجيد في خلق « مانشستر وليدز التركيتين » . لقد كان محمد علي أقوى من عبد المجيد وأكثر حيوية ، وتصرف بأموال الأرباح الناجمة عن احتكاراته في الزراعة والتجارة الخارجية ، وفرض الضرائب الثقيلة الوطأة على الأرض ، والقروض الإلزامية . وبعد أن أقصى الطبقة الحاكمة القديمة من المماليك ، أصبح سيد تلك الولاية بلا منازع ، حتى أن أوامره كانت تنفذ عملياً لدرجة لم يستطع أي سلطان القيام بها إلا من خلال طبقات البيروقراطيات الملكية ذات المصالح الشخصية الراسخة .

فشل محمد علي في خاتمة المطاف ، ولم تتمكن مصانعه من مواصلة العمل بعد موته عام ١٨٤٩ . ويعود بعض هذا الفشل لأسباب داخلية إلى حد ما — نواقصه ونواقص رعاياه — ولكن السبب الأساسي يعود لأمر خارجي — وهي المعارضة الشديدة التي أبدتها كبار السياسة البريطانيون الذين أصابوا في إدراكهم ، أن جهود محمد علي باتجاه التحديث ، كانت تحدياً مباشراً لسلطانهم على الشرق الأوسط واستغلالهم له .

شكل انتشار الأمية والخرافات بين السكان المصريين العقبة الأولى في طريق محمد علي .

ويشبه انتشار الأمية في مصر بنسبة ٥٠٪ التعليم في اليابان ، عندما فتحت تلك البلاد أبوابها أمام الغرب بعد وفاة محمد علي بعقد واحد . وحتى خلال قرون العزلة التي فرضتها قيادات « طوكوغاوا » على اليابان (راجع الفصل ١٧ ، المقطع ١) ، واكب اليابانيون بكل دقة الانتصارات العلمية الرائجة في الغرب ، وكانوا على استعداد فكري للتحديث السريع لدى ظهور الأميرال « باري » على سواحلهم . ولقد ساعدت الدول الأجنبية على بقاء مصر متخلفة ، لأنها سرقت منها حضارتها ومنعت عنها كل تفاعل حضاري وكل ما يساعد على نمو الحضارة . ولم يخل قول أحد المؤرخين المصريين ، وهو الأستاذ الشيال في جامعة الاسكندرية ، من تأثير بالعقيلة الاستعمارية عندما قال ”إننا لم نسمع بمصري واحد زار أوربة في القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر“ (١٠) .

إن مصر لم تكثف بعدم تعلمها شيئاً من أوربة ، ولم تكن لديها الرغبة بالتعلم وحسب ، وأنها نسيت الكثير مما كانت قد تعلمته في الماضي . فمكتبة جامعة الأزهر الشهيرة مثلاً لم تشكل وقتئذ إلا قسماً ضئيلاً مما كانت في العصور الوسطى . وأما بالنسبة للتعليم الابتدائي فقد اقتصر على تعلم أبجدية اللغة العربية من خلال حفظ القرآن عن ظهر قلب ، وتعلم الحساب كان يجري في الساحات العامة على أيدي أصحاب الموازين . ولذلك فإن ما نجم من هوة فكرية بين مصر والغرب يتجلى في الدهول التالي الذي عبر عنه أحد الدارسين العرب لدى زيارته مخبراً أقامه أحد العلماء المرافقين لحملة نابليون إلى مصر في عام ١٧٩٨ :

”من أغرب ما شاهدته ، أن أحدهم أخذ زجاجة مليئة بالمياه المقطرة ، وسكب قليلاً منها في أحد أنابيب الاختبار ، ثم سكب فوقه ماء آخر من زجاجة مختلفة . فارتفع السائلان وانطلقت سحابة ملونة تلاشت بعد قليل . ولما جفت محتويات الأنبوب استحالت إلى حجر أصفر حجر صلب لمسنه بأيدينا وتفحصناه . وأعاد التجربة مستخدماً مياهاً مختلفة ، نتج عنه حجراً أزرق . وكرر التجربة للمرة الثالثة بمياه أخرى ، فأنتج حجراً أحمر كالياقوت . وبعد ذلك أخذ مقداراً ضئيلاً من مسحوق أبيض ووضعه على سندان وطرقه بمطرقة طرقة خفيفاً ، فنجم عنه صوت مربع ، شبيه بصوت البندقية أخافنا جميعاً“ (١١) .

ولقد كان جهل محمد علي ، على الرغم من ذكائه الوقاد وبقينه المطلق بضرورة اكتساب التكنولوجيا الغربية ، ينطوي على قدر من الخطورة يكافئ ما ينطوي عليه ذلك المناخ الحضاري المجدب . فأميته ، وافتقاره لمستشار وطني مستنير ، كانت تعني وضوح الأمور أمام ناظره وضوح الخطوات المحترسة ، التي كان يسيرها في الظلام لتحقيق أهدافه ، الأمر الذي جعله عرضة للنصائح المغلوطة من قبل الأجانب الذين كانوا إما جهلة بحاجات مصر الضرورية وأن اهتمامهم لا يدور إلا

حول مكاسبهم الشخصية . وأما المسؤولون الوطنيون لدى محمد علي فهم مسؤولين أيضاً عن التمرق ، لأنهم تعلموا الفساد والابتزاز من الدولة العثمانية والمماليك .

وبالإضافة إلى الجشع البيروقراطي ، فإن دافع التحديث لدى محمد علي يقع كاهله على حساب الجماهير المصرية التي بقيت تعاني الأمرين زمناً طويلاً . فالخريفون يُجبرون على العمل في المعامل ، حيث ساعات العمل طويلة وظروف العمل في غاية المشقة ، مما جعل ردود أفعالهم تتمثل بالسلب والنهب اللذين تحولاً إلى مشكلتين خطيرتين أمام الحكومة . وأخطر من ذلك حالة الفلاحين الذين كان لزاماً على أربعمئة ألف فلاح منهم أن يعملوا ، محشورين كالماشية طيلة أربعة أشهر من كل عام ، في المرافق العامة الضخمة . وفي معظم الحالات عليهم أن يجلبوا معهم طعامهم وشرابهم وأدواتهم . وكره الفلاحون التطوع في الجيش مدى الحياة بأجور حقيرة وطعام رديء بأمره ضباط أترك يشتمونهم ويحتقرونهم . وتمرّد الفلاحون ولجأوا إلى المقاومة بطرق مختلفة — فبعضهم يشوهون أجسادهم ، وبعضهم يهرب إلى سوريا ، وبعضهم الآخر يقومون بالثورة .

ورغم هذه المصاعب الداخلية الحقيقية والمرعبة جداً ، حيث من المحتمل أن ينجح محمد علي نجاحاً جزئياً ، لو لم يكن عليه أن يكافح أيضاً ضد العداء المستحكم الذي يكنه له الموظفون البريطانيون ولا سيما اللورد « بالمرستون » وزير الخارجية المتغطرس الذي أعلن صراحة قوله : ” إنني أبغض محمد علي الذي لا أرى فيه إلا شخصاً بربرياً جاهلاً أوصله دهاؤه وجرأته وذكاؤه الفطري إلى النجاح في الثورة كما أنظر إلى تبحجه بمحضارة مصر بأنه من أمكر الخدع ، وأعتقد بأنه طاغية مستبد أوصل شعبه إلى حمأة البؤس “⁽¹²⁾ وهو قول ينطوي على حقد سياسي استعماري دفين .

وخلف هذا التصريح الحاقد بقيت قضيتان تثقلان كاهل بالمرستون ، أولاهما اقتصادية وثانيتهما استراتيجية . ففي عام ١٨٣٧ أوفد السير « جون باورينغ » إلى مصر لاستقصاء التدابير الاقتصادية التي يمارسها محمد علي ، والتي تلقى بالمرستون العديد من الشكاوي عنها من التجار والقناصل البريطانيين . فكتب « باورينغ » : ” لا يمكن لمصر أن تصبح بلداً صناعياً — أو قبل مضي قرون عديدة على الأقل ، ولكونها بلداً يسبب القلق الدائم للقوى الأوربية ، ولا يمكن السماح له بمواصلة مسيرته — ولكن التطور السلمي لقابليته الزراعية قد يعود بالنفع والفائدة على الجميع “⁽¹³⁾ .

وسرعان ما تقبل بالمرستون هذه النتيجة ، لأنها تؤكد الحكمة التقليدية الرائجة آنذاك ، فيما يتعلق بالدور الصحيح الطبيعي الذي وجب على غير الأوربيين أن يلعبوه ، ألا وهو دور موردي المواد الخام ومستهلكي السلع المصنعة . ولكن الصعوبة تكمن في رفض محمد علي تقبل هذا الدور المرسوم

من التبعية الاقتصادية ، وأنه ينجز تقدماً هاماً بسياسته التصنيعية واحتكاراته الحكومية في الزراعة والتجارة الخارجية . فالاحتكارات شكلت عبئاً على بريطانيا ، لأنها تعتقد بحرية وصولها إلى الأسواق الأجنبية ، فهي الحق المقدس الذي رسمه القدر عملياً للتجار وأرباب الصناعة البريطانيين . ومن هنا أطلق البريطانيون وصمة البربرية لمحمد علي والتباكي الصريح على رعاياه « البائسين » . وتجدر الإشارة إلى أن الاهتمام بأولئك البائسين لم يفصح عن نفسه مرة أخرى بعد الخلاص من ذلك « البربري » رغم توفر الفرص لإبداء ذلك الاهتمام بعد إنجاز الخلاص من محمد علي .

عامل هام يكمن في مذمة بالمرستون لمحمد علي ، وهو تهديده للاستراتيجية الامبراطورية البريطانية . فخلال عام ١٨٣٠ كان عدد من المساحين والعلماء الإنكليز يمارسون نشاطهم في الشرق الأوسط ، في محاولة منهم استقصاء الطرق الممكنة لتسريع وتيرة نقل السلع من أوربة إلى الهند والشرق الأقصى . فبعضهم كان يفضل وجود قناة في برزخ السويس ، وبعضهم يفضل سكة الحديد وفريق ثالث ينادي بتطوير طريق الفرات / الخليج العربي . ووجدوا محمد علي عقبة في كل طريق . واستطاع بقواته البرية والبحرية العصرية دحر زعيمه الإسمي ، السلطان محمود الثاني ، واجتاح شبه الجزيرة العربية والسودان وجزيرة كريت وكامل الساحل الشرقي الممتد بين آسيا الصغرى ومصر .

كان رد فعل بالمرستون على هذه الفتوحات صريحاً وعاجلاً وصريحاً في إحدى المناسبات بأن ” المخطط الحقيقي لمحمد علي هو بناء مملكة عربية ، تضم كل تلك البلدان التي يتكلم أهلها اللغة العربية . وإن قيام هذا الشيء بحد ذاته قد لا يسبب أي نوع من الأذى ، وباعتباره يعني ضمناً تمزيق تركيا ؛ فإننا لن نوافق عليه . فتركيا حارس أمين على الطريق إلى الهند كأية زعامة عربية فعالة قد تقوم في المستقبل “ . والتقليل من أهمية هذا الأمر يعني موقفاً بريطانياً نموذجياً . ومن الواضح أن بالمرستون يفضل وجود سلطان عثماني ضعيف وتابع ، يشرف على الطرق المؤدية إلى الهند بدلاً من قيام « زعامة عربية فعالة » . وخلص بالمرستون إلى القول : ” يجب علينا أن نساعد السلطان في تنظيم جيشه وأسطوله وموارده المالية . فإذا ما تمكن من حسن إدارة هذه القطاعات الثلاثة فإنه يستطيع أن يتشبث بمواقعه ويدفع الخطر العربي “ (١٤) .

وتلقى السلطان محمود مساعدة حقيقية لإعادة بناء قواته المسلحة ، وفي عام ١٨٣٩ هاجم المصريين في سورية ، أملاً منه في استعادة الولايات التي خسرها لذلك المغرور في القاهرة . ولكن في أسبوع واحد مشؤوم ، بين ٢٤ حزيران و ١ تموز عام ١٨٣٩ ، تم تمزيق الجيش التركي ، وأبحر الأسطول التركي إلى الاسكندرية واستسلم ومات السلطان العجوز في القسطنطينية بكل هدوء من

إفراطه الشراب قبل أن تصله أنباء الكوارث . فاستغل بالمرستون الأزمة للتخلص من ذلك « البربري » المزعج وأعلن أن " محمد علي سوف يرمى به في النيل " (15) ، وأرسل السفن الحربية لنقل المزيد من الجنود الأتراك ، كما أرسل البوارج البريطانية والتمساوية إلى سورية ، حيث تمكنت هذه القوات البرية من دحر جيش محمد علي ، بينما كانت البوارج البريطانية تمطر القنابل على المدن الساحلية وعلى الحشود العسكرية . ولما أخذت فلول جيش محمد علي تتقاطر إلى مصر في ذلك الوقت الذي عسكر فيه أسطول بريطاني أمام الاسكندرية ، اضطر محمد علي إلى التنازل عن معظم الولايات التي احتلها مقابل إقرار السلطان الجديد ، عبد المجيد ، بالحكم الوراثي له على مصر .

وتأثير هذا على مستقبل مصر يتمثل بالشرطين الآخرين المفروضين على محمد علي ، وأولهما : تخفيض عدد جيشه من ١٣٠.٠٠٠ إلى ١٨.٠٠٠ جندي ، الأمر الذي أزال تلقائياً معظم السوق الذي أقام المعامل من أجله ، والشرط الثاني لإلزام مصر بالاتفاقية التجارية التركية / الإنكليزية المعقودة عام ١٨٣٨ . وهذا الشرط أدى إلى إلغاء الاحتكارات الرسمية لمحمد علي وسمح للتجار الأجانب بممارسة البيع والشراء بكل حرية وفي أي مكان داخل مصر . وهكذا أصبحت المعامل الجديدة في مصر محرومة من سوقها العسكرية وعرضة لمزاحمة الصناعات الأوربية ، وأوصلها إلى مصيرها المحتوم .

كان تأثير محمد علي على الشرق الأوسط في زمانه مماثلاً لتأثير صاعقة هابطة من الفضاء الخارجي . فجهوده بين عام ١٨٢٠ وعام ١٨٤٠ تمثل محاولة لإنهاء تبعية الاقتصاد المصري التقليدي من خلال تطوير تجارة الصادرات واستخدام عوائدها لبناء الصناعات وتطوير اقتصاد وطني متوازن ومستقل . ويخلص عالم الاقتصاد ، الأستاذ تشارلز عيساوي ، إلى الاستنتاج التالي : " إن انهيار مخططات محمد علي يدل على إحدى العقبات الرئيسية أمام التطور الاقتصادي في مصر انعدام الاستقلال السياسي . فالتطور الاقتصادي يستوجب عادة مساعدة كبيرة على شكل تعرفة حمائية ، وإعفاءات ضريبية وحسم على أجور النقل ، وقوة شرائية رخيصة ، وتسهيلات خاصة لتسليف بعض القطاعات وإجراءات ثقافية إلخ الأمر الذي لا يستطيع الإقدام عليه ، إلا حكومة تتمتع بقسط وافر من الاستقلال السياسي والمالي " (16) . ولكن الاستقلال السياسي والمالي هو ما رفض بالمرستون التفاوضي عنه لأسباب اقتصادية واستراتيجية أيضاً ، ولذلك فإنه من خلال تفوق موارده الاقتصادية والعسكرية ، تمكن من نسف المحاولة التاريخية التي حاولها محمد علي للاستقلال عن الغرب . إن القول المأثور الذي أطلقه « باورينغ » — لا يمكن لمصر أن تصبح بلداً صناعياً — تكشف على أنه نبوءة تحققت وليس في ذلك ما يثير الدهشة .

٤ — مصر تدخل دائرة العالم الثالث

عندما فشل محمد علي في تطوير اقتصاد متنوع مستقل لم يكن من بديل أمام مصر إلا، كما قال باورنغ، «التطور السلمي لقابليتها الزراعية». وبالفعل حدث هذا التطور بحيث أصبحت مصر آنذاك، كتركيا، تابعة اقتصادية لأوربة. وبشكل أكثر تحديداً، تحولت مصر إلى مجتمع المحصول الوحيد المتكيف مع التصدير، مجتمع يعتمد إلى حد كبير على صادرات القطن الخام لتسديد أثمان وارداته المصنعة.

ومن مظاهر هذا التحول السماح للأجانب بامتلاك أي نوع من الأرض. فأسرعوا باغتنام الفرصة للحصول على الكثير من المملكتات الزراعية عن طريق الرهن والقروض. ولم يكن هؤلاء الأجانب من الغربيين فقط، بل كانوا من مختلف العناصر الشرقية الخليفة (كالسوريين واللبنانيين والأرمن واليهود واليونان)، ممن حصلوا على رأس المال، نتيجة قيامهم بدور وسطاء الشحن والمضاربين والسماسرة ومن ثم استثمروا رأسمالهم في الأرض. وفقد الفلاحون السيطرة على قسط ضخم من الأرض الصالحة للزراعة سواء يملكها الأجانب أم غيرهم. فمن بين ذلك العدد الإجمالي الذي يبلغ ٩١٤٠٠٠ ملاك في نهاية القرن التاسع عشر، كان ٧٦١٠٠٠ ملاك يملكون أقل من خمسة فدادين، وهو الحد الأدنى لزراعة الكفاف، (ويساوي الفدان ٢٠١٤م^٢ أو أكثر من الآكر الواحد بقليل). وكانت تعود ملكية خمسي الأرض في ذلك الزمن، أو ٢٢٤٣.٠٠٠ فداناً، إلى ١٢٠٠٠ فرد أو شركة.

ظلت السيطرة الأجنبية في التجارة موازية لاستثمارات رأس المال الأجنبي في ميدان الزراعة. وقد مكّن تطبيق الاتفاقية التجارية التركية/الإنكليزية عام ١٨٣٨ على مصر، البيوتات التجارية الغربية في الإسكندرية من إرسال وكلائها إلى القرى لممارسة البيع من الفلاحين مباشرة. وواجهوا مزاحمة لم تكن من المصريين الوطنيين وإنما مزاحمة التجار الشرقيين. وارتفعت كمية الأقطان المعدة للتصدير بسرعة، ولا سيما بنشوب الحرب الأهلية الأمريكية التي قطعت المصدر الرئيسي لصناعة الأقطان البريطانية. ففي عام ١٨٦١ تمت زراعة ٥٠٠.٠٠٠ قنطار من القطن (القنطار كان يساوي ٩٩ رطلاً إنكليزياً)، على ٢٥٠.٠٠٠ فدان من الأرض، وبحلول عام ١٨٦٦ زاد الإنتاج أربع مرات، كما زادت الأرض المزروعة خمس مرات. كما ازدادت المساحة الإجمالية للمنطقة المزروعة من ٤١٦.٠٠٠ فدان في عام ١٨٦٢ إلى ٢٨٣.٠٠٠ فدان في عام ١٩١٣.

إن المردود الزراعي المتزايد قد استلزم توسعاً مماثلاً في مرافق النقل. ومُدت أول سكة حديد في عام ١٨٥٣ وفي عام ١٩١٣ كان هنالك ٢٩٥٣ كم من سكك الحديد ذات العوارض النموذجية

بالإضافة إلى ١٣٧٦ كم من السكك الحديدية الخفيفة ، واستكملت شبكة النقل هذه بإنشاء شبكة الاتصالات المؤلفة من ٥٢٠٠ كم من خطوط الهاتف البرقي . وخضع ميناء الاسكندرية لعمليات التوسيع والتحسين وتمّ بناء مينائين جديدين هما السويس وبور سعيد على قناة السويس ، وشُقت قناة السويس واستقطبت تدفق فيض كبير من التجارة العالمية عبر مصر .

جميع هذه التطورات عكست التكامل السريع لمصر في اقتصاد السوق العالمي ، فارتفع نمو التجارة الأجنبية من مليوني جنيه مصري عام ١٧٩٨ إلى ١٥ مليون جنيه مصري في عام ١٨٦٠ ، وإلى ٢١٫٨ مليون جنيه مصري في عام ١٨٨٠ ، وإلى ٦٠ مليون جنيه مصري بحلول عام ١٩١٣ . وتبدو الأهمية البالغة لهذا النمو الاقتصادي الرائع بمحوده في بيئة تابعة من بيئات العالم الثالث ، ولذلك لم يرافقه تطور اقتصادي مماثل . فكل قطاعات الاقتصاد المصري — الزراعة والتجارة والتمويل والنقل — تم تكييفها لإنتاج القطن وتصديره إلى الصناعات الأوربية . والمستفيدون هم التجار والصيارفة الأجانب بالإضافة إلى حفنة من النخبة الوطنية ، في حين بقيت الجماهير الأمية من الفلاحين المتمرغين المتبالية بالأمراض على حدود الكفاف على ضفاف النيل ، كما كان أسلافهم من قبل طيلة آلاف السنين .

وتحت مظلة معاهدات الإذعان بقي الأوروبيون من مضاربين ومغامرين ، أحراراً في ممارسة نشاطهم في مصر خارج إطار تشريعات المحاكم الوطنية ، لا يخضعون لأية سلطة خلاف سلطة قنصلياتهم ، التي بلغ عددها سبعة عشر قنصلاً . فأثرى العديد منهم من تهريب الأفيون والتبغ . ومارس هؤلاء الأجانب ، المعفيين من الضرائب ، بأدوار الوسطاء لتأمين القروض والعقود بشروط ابتزازية . ففي عام ١٨٧٣ مثلاً قبل الخديوي قرصاً قيمته الظاهرية ٣٢ مليون جنياً بريطانياً ولكنه لم يستلم ، بعد اقتطاع العمولات والمبالغ المحسومة ، أكثر من تسعة ملايين جنيه ، معظمه على شكل سندات مستهلكة على الخزينة . إن رشاي هؤلاء « المختالين الماليين » ، كما يدعون في ذلك الزمن ، بالإضافة إلى تبذيرات البلاط وفساد المسؤولين الرسميين ، أغرقت مصر بصكوك ديون استنزفت في عام ١٨٧٧ مبلغ ٧٤٧٣٫٠٠٠ جنيه من مجمل إيراداتها الوطنية البالغة ٩٥٤٣٫٠٠٠ جنيه . وبعد دفع الإتاوة النظامية للسلطان ورسوم أسهم شركة قناة السويس التي بيعت إلى بريطانيا ، لم يبق للحكومة إلا حوالي المليون من الجنيهات لتغطية النفقات الإدارية ، وهو مبلغ لا يساوي عشر الإيرادات الأصلية .

نتيجة تراكم الديون كان لابد من تعيين « مراقبي الحسابات » من الأوربيين في عام ١٨٧٩ لإدارة الموارد المالية المصرية . وأدرك الضباط الوطنيون في الجيش المصري مغزى هذا الاستغلال الأجنبي الشره لمواردهم الوطنية وعبروا عن غضبتهم بثورة قادها أحمد عرابي عام ١٨٨١ على الخديوي ،

وساندهم اضطرابات جماهير الاسكندرية في عام ١٨٨٢ وَرَدَ البريطانيون على الثورة بقصف الاسكندرية واحتلال مصر بأكملها. وبقيت وزارة الخارجية البريطانية تعلن عن نيتها بسحب القوات البريطانية " حالما تسمح بذلك ظروف البلاد وتنظيم الوسائل الكفيلة بحفظ سلطة الخديوي" (١٧). وبحلول عام ١٩٢٢ بلغ عدد المرات التي كرر فيها البريطانيون وعدهم بالانسحاب ست وثلاثين مرة، ولكنهم واصلوا احتلالهم لمصر إلى أن اضطروا للانسحاب في النهاية بعد مضي ثلاثة أرباع القرن على يد جمال عبد الناصر في عام ١٩٥٦.

إن افتقار مصر إلى التطور الاقتصادي لا يمكن إرجاعه إلى الاستغلال الخارجي والقيود الخارجية. فاليد العاملة الوطنية فيها كانت تفتقر إلى الكفاءة، ولم يكن لدى مصر غير القطن والقليل من المواد الخام، في الوقت نفسه كانت محرومة من الوقود. واعترضت التطور عقبة هامة هي النفور المصري من المشاريع التجارية والصناعية، مما أدى إلى إهمالها، كما في تركيا، أو إيداعها بين أيدي الغربيين والمشرقيين. فالأثرياء المصريون اكتفوا بشراء الأراضي والتحق المثقفون المصريون بجهاز الخدمة المدنية الآخذ في التوسع السريع، الأمر الذي ترك الأجانب يسيطرون على دنيا المال والتجارة الكبيرة وحتى على التجارة الثانوية والحرف أيضاً. وعلق القنصل البريطاني العام، اللورد كرومر، في تقريره السنوي عن عام ١٩٠٥ قائلاً "إن حرفة النعال والسكاف كلها تقريباً بين أيدي اليونانيين والأرمن، وتجارة الألبسة والخياطة بين أيدي اليهود والأوربيين". وسرت تعليقات اللورد كرومر على بقية المهن الأخرى لأن الأطباء والصيدلة والمهندسين والمحامين جميعهم من الأجانب، وتشير التقديرات إلى أن الأجانب كانوا يملكون في عام ١٩١٤ بين ١٥ - ٢٠٪ من ثروة مصر ويستنزفون ما يزيد على نسبة ٢٠٪ من الدخل القومي.

ورغم تحميل فشل التطور الاقتصادي في مصر لأسباب داخلية، فإن الحقيقة الماثلة للعيان، تشير إلى أن العامل الأساسي الضمني لذلك الفشل — كما استنتج الأستاذ عيساوي — "افتقار مصر إلى الاستقلال السياسي". وأعلن اللورد كرومر في تقريره السنوي عام ١٨٩١ "أن تقديم أي تشجيع لصناعة القطن المحمية في مصر لن يعود إلا بالضرر على المصالح الإنكليزية والمصالح المصرية". ولكن الهواجس بدأت تساور اللورد كرومر في عام ١٩٠٥ حيال اعتماد مصر على الصادرات الزراعية وذلك من جراء تعاظم الضغط السكاني وارتفاع الإيجارات "ربما كان أكبر خطر يهدد مصر يكمن في حقيقة..... اعتماد هذه البلاد حصراً على محصول وحيد....." (١٨). ومع ذلك فإن العلاج الذي طرحه لدرء ذلك الخطر الكبير، لا يعدو في معظمه ضرباً من التخمينات البلاغية عن الحاجة لتفادي الإفراط في استثمار الأرض، وتقديم بذار أفضل وتوفير الثقافة التجارية والتقنية لذلك الفائض من السكان الريفيين.

ولكن ما هو أسوأ من ذلك: أنه عندما قُدِّم إلى اللورد كرومر عرضان في التسعينيات (١٨٩٠) لإقامة معملين من معامل القطن في مصر للإفادة من رخص اليد العاملة المحلية ورخص القطن الخام والاستفادة من الرسم المتواضع البالغ ٨٪ على واردات القطن، عارض هذين العرضين معارضة عنيفة، وهدد باللجوء لإلغاء الرسم المتواضع أو بفرض ضريبة إنتاج مكافئة على المنسوجات المصنوعة بيتياً. وفي شهر حزيران من عام ١٩٠٥ أرسل وزير الخارجية «كمبرلي» رسالة رسمية يساند فيها كرومر مساندة قوية وبرفقتها مذكرة سرية من مجلس التجارة، يؤكد فيها معارضة لانكاشاير لإنشاء أي معمل منافس «محمي» في القاهرة. وعلى هذا الأساس بدأ كرومر بحماية ضريبة الإنتاج البالغة ٨٪ على منتوجات معامل النسيج المحلية. ولكن المتعهدين واصلوا مخططاتهم وأسسوا المعملين اللذين أعلننا عن إفلاسهما فيما بعد. ورغم استمرار الجدل حول مدى معارضة كرومر ومسؤوليته عن الفشل الذي وصل إليه المعملان، فإن أحد المؤرخين المتعاطفين مع الموقف البريطاني الرسمي يخلص إلى الاستنتاج التالي: «مامن شك في أن موقف كرومر حيال هاتين القضيتين لم يقصد به إضعاف عزيمة المقاولين الذين راودت أذهانهم فكرة إنشاء معامل تصنيع من نوع آخر» (١٩).

وهذا الأسلوب أصبحت مصر بلداً من بلدان العالم الثالث خلال القرن التاسع عشر. ووصف الأستاذ «جاك بيرك» في تحليله السوسولوجي بعنوان «إرساء قواعد الاقتصاد الاستعماري»، وصفاً ممتعاً عما تعنيه منزلة العالم الثالث بالنسبة إلى مصر بالتحديد:

”بناء على أقوال هيرودوت «مصر هبة النيل»، وحظها السيء الوحيد أنها بقيت رديحاً من الزمن رهينة ضمان في خدمة الدين العام.... وإذا أردنا رسم مخطط بياني لأوضاع مصر في تلك الآونة (أواخر القرن التاسع عشر) فإننا نرسمه على الشكل التالي: تقوم في القاعدة الأرض المصرية العريقة والفلاح FALLAH الذي لا ينفصل عنها والتي ارتبطت بحياته. وفي المرتبة الثانية طبقة صغار الأعيان الذين يلازمهم حتى على مستوى القرية صغار التجار اليونانيون المسؤولون عن توزيع عدد قليل من منتوجات أوربة البعيدة ومنها الكحول الذي تزايد استهلاكه يوماً بعد يوم وأصبح أهم المستوردات. وفي المرتبة الثالثة طبقة الملاكين العقاريين والسماسرة — الذين لهم علاقة بالزراعة وبالتجارة — وفي المرتبة الرابعة، فروع البنوك في المدن الإقليمية وفي المدن الرئيسية الكبرى: مقرات BARCLAYS و CRÉDIT FONCIER و CRÉDIT LYONNAIS و D'ESCOMPTE و COMPTOIR NATIONAL وكل ما هو على علاقة بها. وعلى القمة تربعت السلطة المصرفية المركزية، التي تقاسمتها الأموال الفرنسية والبريطانية والميزانية والبيروقراطية الباستيلية، وضمير الدولة الجديدة — لأن كل شيء كان يجد سبيله إلى البنوك من خلال القطن. وكانت تقوم، بين الميزانية والبنك،

أكثر من حلقة اتصال، من خلال البشر بالدرجة الأولى ومن تبادل الموافقات العامة. وحول القمة حشود من حملة السندات والأسهم ورجال الأعمال المسيطرين وآل روتشيلد من فيينا ومن باريس ومن لندن، وذوي النفوذ القادمين من كل مكان أمثال «كاسيل». لقد كان الهرم المصري مبنياً على هذه الشاكلة مدة جيلين أو ثلاثة.

٥ — فارس تدخل دائرة العالم الثالث

إلى الشرق من الامبراطورية العثمانية كانت تقوم الامبراطورية الفارسية المتبعثرة، والممتدة من حوض دجلة والفرات إلى حدود الهند وأعماق آسيا الوسطى. وبقيت هذه الامبراطورية طيلة قرون عديدة. المنافس الكبير للامبراطورية العثمانية في الشرق الأوسط، فتوددت لها القوى الأوربية، ولا سيما في ظل حكم سلالة «سافافي» في القرنين السادس عشر والسابع عشر، كعامل ترجيح ضد السلاطين في القسطنطينية. ولكن قوة ومجد العصور الخوالي لم ينقذا الفرس من النزعة التوسعية للغرب المصنع، كما فشلا في إنقاذ الأتراك والمصريين. وخلال القرن التاسع عشر تم تدريجياً تكامل الامبراطورية الفارسية مع اقتصاد السوق العالمي، على الرغم من أن هذا التكامل سار بخطوات أبطأ وبدرجة أقل مما سار عليه في المناطق العثمانية. وبالمقارنة مع بلدان من أمثال سورية وتركيا ومصر، فإن فارس قد تأخرت عنها عقوداً عديدة في ميدان التطور الاقتصادي.

يعتبر الواقع الجغرافي للامبراطورية الفارسية أحد أسباب ذلك التأخير. فمساحتها الشاسعة (التي تبلغ ضعف نصف مساحة تكساس) وتداخل سلاسلها الجبلية المتعرجة جعلها من السيطرة المركزية أمراً شاقاً، ولا سيما افتقارها لأنهار كبيرة تصل بين مناطقها، أمثال النيل أو الدجلة والفرات أو نهر الهندوس أو الغانج. وإن الأثر الجغرافي المتمثل بالتشتت والبعد عن التركز، تعزز بوجود العدد الكبير من القبائل البدوية التي شكلت نصف السكان في عام ١٨٠٠ وربعهم إلى عهد قريب عام ١٩١٤. فكان هؤلاء البدو مستقلين عملياً عن الحكومة المركزية لأنهم يعيشون حياة الاكتفاء الذاتي ويشترون السلع القليلة التي يحتاجونها من القرى المجاورة. وأما الشاه! فقد كان له الحق نظرياً بتسمية زعماء تلك العشائر، أما زعماء الأسر العشائرية الحاكمة فلا سلطان له عليها.

وكان الحكام المحليون مستقلين إلى حد كبير أيضاً، ماداموا يدفعون الإيرادات ويقدمون الهبات المرتقة إلى البلاط، وتمتع القادة الدينيون المسلمون (العلماء) بقسط وافر جداً من الاستقلال اعتماداً على دخولهم من الطائفة الإسلامية وعلى ملكيتهم لمساحات واسعة من الأراضي، ونظراً لهيمنتهم على الثقافة وعلى الحكم الدينية وتقدير الشعب لهم واحترامهم. وخلت سلالة «قاجار»،

التي حكمت من عام ١٧٩٦ إلى عام ١٩٢٥ من أي زعيم يتحلى بمزايا محمد علي حاكم مصر ، وكانت سلالة ضعيفة ومتخلفة جداً . وجدت الرغبة كلاً من الطبقة الوطنية الحاكمة ، والقوى الأجنبية المستبدة لمنع الحكومة المركزية من بلوغ السلطان الحقيقي ، وبرهن القادة القاجاريون على أنهم أشد خبرة في تبديد الموارد المالية الوطنية ، منهم في توفير الزعامة الوطنية .

وعامل حاسم آخر يسلط الضوء على أسباب تخلف بلاد فارس ، هو ذلك الموقع الذي تحتله في قلب الأصقاع البرية التي تتألف منها شبه الجزيرة الأوربية / الآسيوية ، بين الهلال الخصيب وآسيا الوسطى والهند . وقد أعاد هذا الموقع في العصور الوسطى على فارس بالمنافع ، لأنه يعترض « طريق الحرير » المشهور الممتد من الصين إلى بلاد ما بين النهرين . ويتحول التجارة الدولية إلى الطرق البحرية في القرن السادس عشر وجدت فارس نفسها مهملة في طريق مسدودة CULDE – SAC على بعد أحد عشر ألف ميل عن أوربة الغربية في الفترة التي سبقت افتتاح قناة السويس . وأما ما زاد الطين بلة وزيادة على العزلة ، فإن بلاد فارس خالية من أية أقليات كبيرة غير إسلامية كالليونانيين واليهود والأرمن الذين يؤمنون بالاتصالات بين الغرب والبلدان العثمانية ، كما إن عدد الغربيين المقيمين في تلك البلاد كان في حدوده الدنيا (خمسة وعشرون من البريطانيين في عام ١٨٦٠ وخمسون فرنسياً في عام ١٨٦٣) بالمقارنة مع الآلاف منهم في مصر وسورية وتركيا .

وفي النهاية كانت بلاد فارس ضحية حالة من الضعف الناجم عن التنافس الإنكليزي / الروسي الذي بدت آثاره أشد سوءاً في تنافسهما مع العديد من القوى العظمى في الامبراطورية العثمانية . ولكن في فارس ، كانت كل من بريطانيا وروسيا تسد الطريق سداً محكماً في وجه المشاريع الاقتصادية للدولة الأخرى ، (وهذا أسوأ من سابقه) ، أو كانتا تقفان لاقتسام تلك البلاد إلى مناطق نفوذ لهما .

تزايدت التجارة الخارجية في فارس رغم هذه المعوقات إلى اثنتي عشرة مرة بين عام ١٨٠٠ وعام ١٩١٤ ، مع أن هذا الارتفاع المفاجيء أقل بكثير مما كان في مصر (من خمسين إلى ستين مرة) في تركيا (من خمس عشرة إلى عشرين مرة) . فإنه يعكس احتواء الرأسمالية العالمية للاقتصاد الفارسي تدريجياً . هذا الاحتواء رفع العزلة عن فارس لانتشار الأمن بفضل تحركات البحرية البريطانية ضد القراصنة في منطقة الخليج العربي وتحركات القوات الروسية المتواجدة في الأقاليم الشمالية . كما ساهم في تخفيف العزلة الفارسية افتتاح قناة السويس في عام ١٨٦٩ ، وإقامة الاتصالات التلغرافية أعوام (١٨٦٠ – ١٨٨٠) مع مختلف أرجاء العالم والمناطق الإقليمية داخل تلك البلاد ، وقيام الخدمات الملاحية مع روسيا عبر بحر قزوين ، ومع الهند عبر بحر العرب ثم مع البلدان الغربية .

والجدير بالذكر أن التنافس الإنكليزي / الروسي قد أفسد عدة مشاريع لمد السكك الحديدية بحيث لم يكن منها في عام ١٩١٤، إلا خط حديدي واحد وبطول ستة أميال يعمل من طهران إلى مزار ديني في إحدى ضواحيها .

وحفزت المعاهدات التجارية المفروضة من القوى الأوربية، التجارة الخارجية الفارسية، وهي مماثلة للمعاهدات التي فرضتها بريطانيا على الامبراطورية العثمانية في عام ١٨٣٨، وعلى الصين في عام ١٨٤٢. وبالنسبة إلى بلاد فارس فقد بادرت روسيا قبل غيرها بعقد معاهدتي «غولستان وتوركان شاي» في عامي ١٨١٣ و ١٨٢٨، ثم تبعتها بريطانيا بالاتفاقية التجارية الإنكليزية / الفارسية عام ١٨٤١، ثم قامت جماعات متنوعة من المضاربين والمغامرين اللاهثين خلف المرباح السريعة والذين تعاونوا مع رجال البلاط الخبثاء الذين كانوا يركضون، وراء الإثراء الشخصي دون الاهتمام بالمصالح الوطنية. وتضمنت الامتيازات الاقتصادية الضخمة: رسماً جمركياً حده الأعلى ٥٪ على السلع المستوردة (رسماً اتسع استعماله حتى شمل عدة بلدان أوربية في ظل بند «الدولة الأكثر رعاية»)، وحصانة للأجانب من دفع رسوم الطرق وضرائب التراخيص الداخلية التي كانت تجبى من التجار الوطنيين، وامتيازاً لبريطانيا لتنظيم البنك الامبراطوري الفارسي مع احتكار حق إصدار النقد، وامتيازاً آخر لروسيا لإقامة البنك الروسي / الفارسي، واحتكار إقامة المسمكات القروينية الممنوح لأحد رجال الأعمال الروس، وامتيازات التبغ والنفط لبعض الرعايا البريطانيين، وإبرام العقود على عدة قروض بشروط مجحفة جداً، وأخيراً التنازل عن بعض الحقوق والإذعان عنها للقوى الأجنبية، كما حصل للحكومة العثمانية (راجع الفصل السادس، المقطع الثالث).

أودت هذه الامتيازات إلى تحول في الاتجاه ونوع التجارة الخارجية الفارسية التي ظلت في معظمها حتى عام ١٨٠٠ ناشطة مع الدول المجاورة كتركيا وأفغانستان والهند وآسيا الوسطى، وتألقت الصادرات الفارسية من المنتجات الحرفية كالأقمشة. وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر أصبحت معظم التجارة مع بريطانيا من خلال تركيا أو من خلال الخليج العربي وفي النصف الثاني من ذلك القرن ارتفع نصيب روسيا ارتفاعاً مفاجئاً بفضل برنامج مغامر للتغلغل الاقتصادي، ذلك البرنامج الذي يشتمل على بناء الطرق والامتيازات البحرية وشركات النقل ومؤسسات التأمين ومصنعاً للسجائر وبناء مخازن السلع ومؤسسات المبيع بالجملة، وقروضاً بشروط مواتية أكثر من شروط البنك المنافس، وهو البنك الامبراطوري البريطاني لفارس. وبحلول عام ١٩١٤ كانت فارس تستورد سنوياً من روسيا سلعاً بقيمة ٦٤٠.٦٠.٠٠٠ روبل مقابل ٣٢.٠٣٢.٠٠٠ روبل من بريطانيا، وتصدر من السلع ما قيمته ٥٤.٣٧١.٠٠٠ روبل إلى روسيا مقابل ما قيمته ١٠.٢٨٠.٠٠٠ روبل إلى بريطانيا. إن التعليمات التالية إلى الوزير المفوض الروسي الجديد في فارس

في عام ١٩٠٤ توضح أن روسيا كانت تسعى وراء نفس الأهداف السياسية والاقتصادية (في فارس) التي سعت إليها بريطانيا في بقية أنحاء الشرق الأوسط . فكما حاولت بريطانيا الإبقاء على حياة « الرجل المريض لدى أوربة » على ضفاف البوسفور ، كانت روسيا تسعى لإطالة عمر « الرجل المريض » الآخر إلى الشرق من المريض الأول .

”إن الهدف الأساسي الذي كنا نسعى إليه خلال احتكاكنا الطويل بفارس يمكن تحديده على الشكل التالي : صيانة كمال ومنعة ممتلكات الشاه لأننا لانسعى وراء إضافات إقليمية لأراضينا ، ولا نسمح بهيمنة قوة ثالثة عليها . وإن مانسعى إليه هو إخضاع بلاد فارس لسيطرتنا تدريجياً دون المساس بالسمات الخارجية لاستقلال فارس وبنيتها الداخلية . وبعبير آخر فإن أهدافنا نلخصها بما يلي : سياسية هي أن نجعل فارس طيعة ومفيدة لنا ؛ أي قوية بما يكفي لجعلها أداة في أيدينا ، واقتصادياً : أن نحتفظ لأنفسنا بقسط كبير من السوق الفارسية لاستغلاله استغلالاً حراً من قبل المساعي الروسية ورأس المال الروسي حصراً“ (21) .

وتحققت هذه الأهداف بنجاح . فبين عامي ١٨٩٠ و ١٩١٣ لم ترسل روسيا من صادراتها إلى فارس إلا نسبة تتراوح من ٢١ إلى ٣٨ ٪ ، ولم تستورد منها إلا نسبة تتراوح بين ٣ و ٤ ٪ . ولكن فارس ، كانت تعتمد على روسيا بنسبة تتراوح بين ٥٨ — ٦٩ ٪ من صادراتها ، و ٣٨ — ٥٨ ٪ من وارداتها . كما إن بنية صادراتها و وارداتها معاً أصبحت تتألف في هذه الآونة من التشكيلة المألوفة لدولة من دول العالم الثالث . ففي الوقت الذي شكلت فيه الأقمشة عنصراً رئيسياً من وارداتها — علاوة على السكر والشاي والدقيق والمنتجات الحديدية والفولاذية — أصبحت في هذه الآونة بمثابة الواردات الرئيسية ، في حين أن صادراتها تتألف من السجاجيد ، وبعض المواد الأولية كالقطن الخام وجيوب الخبز والفواكه المجففة والجوز والرز والأفيون ومشتقات الحيوانات والأسماك . وباختصار أصبحت بلاد فارس معتمدة اقتصادياً على قوة عظمى ، اعتمدت بدورها اقتصادياً على الدول الغربية الأكثر تطوراً منها .

تركزت هذه التبعية الاقتصادية الصعوبات على المجتمع الفارسي وبلغت عمقها ، كما في المجتمعين العثماني والمصري ، حتى طاقم المستفيدين الأساسيين هو نفسه أيضاً ، من التجار والصيارفة الأجانب بالإضافة إلى الطبقة الوطنية الحاكمة ، تلك الطبقة التي تألفت من الملاكين العقاريين الذين انتزعوا من فلاحهم الحد الأقصى من الإنتاج لصالح الأسواق الأجنبية الجديدة ، ومن المرابين الذين استفادوا من عملية صك النقود MONETIZATION الذي بدأ المجتمع يعيشه على نحو متزايد ، ومن كبار التجار الذين انخرطوا في التجارة الجديدة ، والبيروقراطيين ورجال البلاط والعائلة

المالكة التي كانت تبدد القروض الأجنبية بشكل يتعارض مع الإنتاج والتي فاق تبديدها نظيرتها في القسطنطينية والقاهرة .

اتبعت الطبقة الحاكمة نفس الأساليب في جمع مكاسبها وتكديسها على حساب الجماهير الفلاحية . فاجتمعت تقارير الرحالة الغربيين على أن ظروف الفلاحين زادت سوءاً في غضون القرن التاسع عشر . « فجان تشاردي » ، وهو مراقب موثوق زار إيران في القرن السابع عشر ، كتب عن الوضع المريع للفلاحين الفرس والذي قارنه بشكل إيجابي بأوضاع الفلاحين في الغرب . وفي عام ١٨٣٣ روى المواطن الإنكليزي ، جيمس فريزر ، بأن الفلاحين ، رغم معاناتهم (من طغيان حكامهم) فإن بيوتهم كانت (مريحة ونظيفة) يتمتعون بالغذاء الصحي المؤلف من " خبز الخنطة الجيد وبعض البلوط واللبن الرائب والجبن — وحتى الفواكه كانت موجودة ، وتوفرت لهم وجبة من اللحم والحساء ، أو من الرز واللحم والتوابل PILAU " . وأما بالنسبة للملبس " فإنهم يرتدون ونسائهم وأولادهم الملابس اللائقة رغم خشونتها ، ولدى وصول ضيف إليهم فإن القليل منهم لا يفرشون لاستقباله بساطاً مزركشاً أو لباداً " (22) . وفي عام ١٩٠٥ يسأل المسافر الفارسي بين القرى القبلية عن غياب الزراعة وسبب عدم إقبال المواطنين على زراعة الخضروات ، التي يمكن أن يأكلوا منها ويبيعوا فائضها إلى المسافرين ؛ فأجابه أحد الناس الطاعنين في السن :

" إن ما نقوله صحيح لو أننا أحرار بأنفسنا . فأية فائدة تعود لي إذا أضنيت نفسي بالعمل الشاق طيلة حياتي كي تعود ثمرات جهدي بأكملها إلى الحكومة ، وإلى جاني الضرائب الذي يحرمني من التمتع بها . وحين أمارس هذا العمل يصبح مسؤولية وراثية على عائلتي ، لأن جباة الضرائب والحكام سوف يطلبونه مني سنوياً " (23) .

وقع عبء الضرائب بأكمله على كاهل الفلاحين بشكل مباشر أو غير مباشر ، وأما العشائر والحرفيون في المدن ؛ فقد ترتب عليهم دفع مقادير أقل من الفلاحين ، وكان البيروقراطيون والملاكون العقاريون وكبار العلماء ULEMA وتجار الجملة كلهم معفيين من الضرائب عملياً . وكلما تقدم القرن التاسع عشر كانت الحكومة تشعر بالحاجة لجمع المزيد من الإيرادات الكبيرة . والسبب الأول لتلك الحاجة هو قيام الحريين الفتاكين مع روسيا (١٨٢٨) ومع بريطانيا (١٨٥٦) وما أعقب ذلك من جهود ، أخفق معظمها ، لتحديث القوات المسلحة . وإسراف البلاط الملكي الذي بدد المبالغ الطائلة داخل الوطن وخارجه في مسيرة التضخم طيلة القرن التاسع عشر ، الذي يعود بعضه إلى سبك النقود من المعادن الثمينة ومعظمه الآخر يعود إلى انخفاض سعر الفضة عالمياً ، الفضة التي يعتمد عليها النقد الفارسي . وبحلول عام ١٩١٤ كانت قيمة مبادلة النقد الفارسي قد انخفضت إلى خمس قيمة مبادله في عام ١٨٠٠ بالنسبة إلى الجنيه الاسترليني .

وهكذا أجبرت المصاعب المالية حكومة طهران في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، على بيع المناصب الرفيعة بشكل منتظم إلى الأفراد الذين يقدمون أعلى العروض . وكان على الأفراد الذين احتلوا تلك المناصب بهذا الأسلوب أن يرفعوا مردود الضرائب ليحوا أقصى العائدات الممكنة من استثماراتهم . ووفق كبار المسؤولين يبيعون بدورهم المناصب الدنيا التي كانت ضمن مسؤولياتهم ، مما جعل الفلاحين في خاتمة المطاف مجبرين على إعالة مختلف مستويات المسؤولين المبتزين .

وتضرر الفلاحون أيضاً بأبلغ الضرر من جراء تفاقم (تنقيد) المجتمع . فالحكومة كانت تلح في مطالبتها لتسديد الضرائب نقداً ، بينما الملاكون العقاريون يلحون على استنابات المحاصيل القابلة للتصدير مقابل النقود ، كالحرير والأفيون والقطن والتبغ . وأما حاجة الفلاحين للاستئلاف فقد رمتهم بين برائن المرايين ، وأما عجزهم عن التسديد يعني فقدانهم الأرض . وقيدت الديون غير المدفوعة الفلاحين بتملكات المالك العقاري ، لأن المالك العقاري نفسه هو في معظم الأحوال المرابي أيضاً . وحفز هذا الإجراء استمرار توسع الأسواق الأجنبية أمام المواد الخام الفارسية ، الأمر الذي دفع الملاكين العقاريين على توسيع ممتلكاتهم من خلال حجز مرهونات الفلاحين أو شراء أراضي التاج من الحكومة . وساهم التجار والبيروقراطيون أيضاً في حيازة هذه الممتلكات العقارية باعتبارهم يفضلون استثمار فائض رأس المال في الأرض وليس في الصناعة — الأمر الذي كان سمة بارزة يتحلى بها عموماً نظرائهم في طول العالم الثالث وعرضه .

وفي الوقت الذي فقد فيه الفلاحون أراضيهم كان الحرفيون في المدن يفقدون ، كالفلاحين ، موارد رزقهم حسب تدفق المستوردات الأجنبية الرخيصة والمصنوعة آلياً . وأما التعريفات الحمائية من المستحيل تطبيقها بسبب قيود المعاهدات ، كما إن ندرة رأس المال المتاح وندرة المهارات التقنية ، أحبطتا كل المحاولات الرامية لإنشاء الصناعات المنافسة . وهكذا فإن جميع المهن اليدوية الفارسية ، إلا ذلك الاستثناء البارز المتمثل بحياكة السجاجيد ، قد انهارت . وروى عن ذلك القنصل البريطاني الواسع الاطلاع ، ك . أ . آبوت في عام ١٨٤٨ فقال ”إن مصنعات إنكلترا قد حلت محل استخدام الأقمشة القطنية والحريرية إلى حد كبير ، وذلك بسبب رخصتها وجودة زيتها وبراعة تنفيذ تصاميمها ، وبسبب التنوع الكبير لتماذجها ، الأمر الذي أتاح لعامة الناس بتبديل أثوابها مرات عديدة أكثر من ذي قبل ، كما لبس أذواقها بالنسبة لغرابة التماذج — وحتى الطبقات العليا صارت تفضل الشيت الأوربي على الثياب الحريرية الأعلى ثمتاً والمصنوعة داخل البلاد“ (24) .

والخلاصة أن الفلاحين والحرفيين الفارسيين عانوا الضيق والقسوة من جشع الصفوة الحاكمة

ومن تغلغل الرأسمالية الغربية والروسية . وعلى الرغم من إثراء مختلف عناصر الطبقة الحاكمة ، فإنها أثرت مثل جميع الطبقات المثيلة لها في العالم الثالث ، من العمل في مراكز خاضعة للمصالح الأجنبية . وروى « كيرزن » في التسعينيات (١٨٩٠) أن حجماً كبيراً من التجارة يمارسه الوطنيون ، ولكن القسط الأعظم من المبادلات التجارية المركنتلية كان يمر عبر أيدي ما يمكن وصفه بالشركات الإنكليزية (25) . وبعبارة أخرى قام التجار الفرس الأثرياء ، بأدوار العملاء للشركات التجارية الروسية والبريطانية . ولكن هذا الموقف كان أمراً لا مفرّاً منه ، إذا أخذنا بعين الاعتبار هيمنة المصارف البريطانية والروسية على سوق النقد الفارسية ، وشروط المعاهدات التجارية التي كانت تحايي المصالح الأجنبية وتفضيل الصفوة المحلية الاستثمار في الأرض ، تاركة الصناعة والتجارة الكبيرة بين أيدي الأجانب . ولذلك فإن تلك الزيادة التي بلغت أحد عشر ضعفاً في حجم التجارة الخارجية خلال القرن التاسع عشر ، بلغت ذروتها في خلق طبقة بورجوازية تابعة في فارس . وهي السمة الدالة على المنزلة التي يحتلها العالم الثالث .

الفصل الثاني عشر

الهند تدخل دائرة العالم الثالث

إن مصلحة الهند الكبرى هي أن تصبح بلداً زراعياً وليس بلداً صناعياً وميكانيكياً .

توماس بيزلي THOMAS BAZLEY

رئيس غرفة تجارة مانشستر (١٨٦٢)

ظل دخول الأوربيين إلى شبه القارة الهندية ممنوعاً طيلة قرنين ونصف من الزمن بعد وصول دو غاما . ولكن تفوقهم بالسفن والمدفعية البحرية مكنهم من السيطرة على المحيط الهندي وبقيت اليااسة محظورة عليهم ، عدا ممارسة التجارة في بعض المراكز القليلة بمحاذاة الساحل ، التي كان دخولهم إليها مشروطاً بسلوكهم القويم . وخلال هذه القرون القديمة كان حجم التجارة هزيباً ، لأن الغرب لم ينتج ما يثير اهتمام الآسيويين ، كما أن صادرات آسيا في معظمها تألفت من الكماليات التي لا يستطيع شراءها في الغرب إلا القليل . فالتجارة مع آسيا قبل منتصف القرن التاسع عشر لم تكن من نوع تجارة الجملة كما هي عليه التجارة مع الأمريكيتين . وأن واردات إنكلترا من جزيرة جامايكا ، جزيرة السكر ، وحدها تعادل ثلاثة أرباع وارداتها من آسيا في عام ١٧٥١ .

ولكن سرعان ما سار هذا الاستقلال السياسي والاقتصادي ، الذي كانت تعيشه الهند بطريق الانحلال خلال القرن التاسع عشر . فالغزو العسكري أحال امبراطورية المغول إلى مستعمرة بريطانية ، وفي الوقت نفسه تم دمج الهند ضمن اقتصاد السوق العالمي ، دمجاً كاملاً شأنها بذلك شأن الأمريكيتين وإفريقية قبلها بقرون عديدة . وأصبح الغرب بفضل الثورة الصناعية قادراً على إغراق

الهند بالسلع الرخيصة المصنوعة آلياً الأمر الذي ساهم في تمزيق الحرف الوطنية التقليدية . وأصبح المستهلكون الأوروبيون ، الذين لم يتمكنوا من شراء الصادرات الهندية ، يستوردون كميات ضخمة من الشاي ، في الوقت الذي أصبحت صناعاتهم أيضاً تستنفد الجوت والقطن والنيلة وجلود الحيوانات وبذور الزيوت . وتعرضت الطاقة البشرية الهندية للاستغلال ، حينما تحددت أماكن عمل الملايين من العمال العاديين ، بظروف تعيد إلى الأذهان ظروف تجارة الرقيق الإفريقية القديمة ، في المزارع والمناجم في جنوب شرقي آسيا وفيجي وشرقي إفريقية والكاريبي .

وهذا الأسلوب دخلت الهند دائرة العالم الثالث في القرن التاسع عشر . وسيكون موضوع هذا الفصل من دراستنا طبيعة دخول الهند العالم الثالث وما نجم عنها من تبعية وتكامل .

١ - فتح الهند

كان العامل الأساسي الذي يسلط الضوء على ذلك التحول المفاجيء في ميزان القوى على شبه القارة الهندية ، نظام الطبقات المنغلقة الذي ركز اهتمامه على الشؤون المحلية بدلاً من الشؤون الوطنية . وحددت ولادة المرء في إحدى الطبقات الخاصة من هذا النظام ، رعايته في طفولته وصباه وشريكه في الزواج والعمل الذي يجب أن يضطلع به والاحتفالات الدينية المناسبة ، ومكان إقامته ، وأسلوب ملبسه ومأكله ومعظم دقائق حياته اليومية . لقد أولت الطبقة اهتمامها عملياً لكل شيء على مستوى القرية وأسقطت من اعتبارها هيكل الدولة خارج هذا الإطار واعتبرته جهازاً تافهاً ، صفته النهب وهو من صنع الدخلاء . هذا الموقف يختلف عنه في الصين ، حيث وفرت البيروقراطية الامبراطورية التلاحم السياسي التين للمجتمع . فبينما كان الفلاحون في الصين يقومون بالثورات من حين إلى آخر لاستبدال حكومة « سيئة » بحكومة « جيدة » ، نجد أن الفلاحين في الهند يسعون للخلاص من الحكومة لأن طبقاتهم كانت تمارس معظم وظائف الحكومة . وهكذا فإن المجتمع الهندي غير المتبلور كان أشد تعرضاً للتغلغل والاستغلال الأجبيين من الامبراطورية الرفيعة التنظيم في الصين .

ازداد الضعف الكامن في المجتمع الهندي زيادة كبيرة خلال القرن الثامن عشر . وبينما كان الضعف يدب في السلالة المغولية كانت القوى الأوربية تتزايد قوة اقتصادياً وعسكرياً . ومن هذه الزاوية نجد التناقض الصارخ مع الصين ، حيث آلت السلطة إلى سلالة « مانشو تشينغ » في عام ١٦٤٤ ، التي حافظت على هيمنتها محافظة فعالة حتى القرن التاسع عشر . فالسلالة المغولية في الهند سبقت سلالة مانشو بقرن من الزمن وبلغت أوجها في ظل الامبراطور (أكبر) الذي اعتمد

مانشو . فالهند كانت أشد تعرضاً من الصين للتغلغل الغربي لأن الاقتصاد الوطني الهندي والإدارة الامبراطورية لم تكونا على مستوى التطور والتكامل، اللذين كان عليهما الاقتصاد والإدارة في الصين .

ونظراً لضعف البنية الاجتماعية والتفكك الامبراطوري وتعاون التجار الوطنيين، فقد تهيأت الفرصة لشركة الهند الشرقية البريطانية لبسط سلطانها على شبه القارة الهندية بعد أن كانت لقرون مضت تمارس أعمالها بصعوبة . وانتقل وكلاء الشركة إلى الهند لشراء البضائع والعودة بها إلى الوطن . وأيقنوا أن باستطاعتهم كسب المزيد من الأرباح لو استقروا في الهند فترات زمنية طويلة، واشتروا خلالها السلع، عندما تكون أسعارها مواتية جداً لهم، واختزنوها إلى حين وصول السفن من بريطانيا . وهذا ما أدى إلى بناء المستودعات والمقرات الدائمة لوكلاء الشركة أو الوسطاء التجاريين FACTORS الذين صارت مبانيهم تعرف باسم المحطات التجارية FACTORIES . وحالما انتشرت الفوضى في الحصون حول هذه المحطات التجارية واستُقيم الحراس الهنود أو السباهيون SEPOYS لتزويد الحصون بالجنود، عندما بدأت الفوضى الانتشار في البلاد .

وشرع التجار البريطانيون بتوسيع المحطات التجارية الحصينة والجنود السباهيون وبذلك امتد نفوذهم على المناطق المجاورة وبالتالي على البلاد بأكملها . لقد كانت عملية إنشاء أول ثغر إقليمي في البنغال عملية نموذجية . فالحاكم المحلي NAWAB وجد نفسه في مواجهة ثلاثة تحديات لسلطته : الأول كان من الماراتيين الذين هاجموا من الغرب، والثاني من الأعداء المحليين بقيادة « جاغات سيث » التاجر « الماروارى » الثري جداً، والثالث من شركة الهند الشرقية التي عززت تحصينات محطاتها التجارية في كالكوتا . فأمر حاكم الشركة بتوقيف عمليات البناء، وهاجمها لخطه رفضها، واحتل المحطة التجارية ومدينة كالكوتا . فسار إليه « روبرت كلايف » من مدراس بقوات النجدة، وتكشفت معركة « بلاسي » كما وصفها المؤرخون الهنود "بأنها صفقة أكثر منها معركة"⁽¹⁾ . لأن « جاغات سيث » تمكن من شراء تحالف قائد جند الحاكم الذي عبر النهر إلى الجانب البريطاني .

وُعَيِّنَ هذا الجنرال في منصب الحاكم الجديد للبنغال لقاء خيائه، وأصبح عملياً دمية لعب بيد الشركة التي اعتصر مسؤولوها الشبهون جميع أنواع الامتيازات . وحاول الامبراطور المغولي التدخل في تلك الآونة، ولكن قواته منيت بالهزيمة، واضطر أن يمنح الشركة حق جباية الإيرادات DIWANI . فاستخدمت الشركة هذا الحق لابتزاز المواطنين المحليين بلا شفقة . وعلاوة على اغتصاب الضرائب، أجبرت الشركة الحرفيين الهنود على العمل بأجور الكفاف، من خلال إنتاج السلع التي يشتريها عملاء الشركة بأبخس الأثمان الثابتة، ويبيعونها بأعلى الأسعار . وبقي مصدر آخر من مصادر السلب يتمثل بالهيمنة على التجارة الداخلية من قبل عملاء الشركة، اللذين يرفضون دفع الرسوم

الداخلية الأساسية، وبذلك أزاحوا من طريقهم خارج إطار العمل التجار الوطنيين المزمين بدفع تلك الرسوم.

وكما قال اثنان من المؤرخين الإنكليز أن "التخطيط للثورة قد تكشف على أنه أكبر لعبة سياسة التسامح الديني وفرض الضرائب الخفيفة. ولكن خلفاءه بعد موته في عام ١٦٠٥ كانوا أقل كفاءة منه وأقل تنوراً. وهذا القول يبقى صحيحاً، على وجه التخصيص، عن «أورانغزب» آخر أباطرة المغول الأقوياء، الذي ارتقى العرش في عام ١٦٥٨. كان أورانغزب مسلماً متعصباً، قاده تعصبه لاضطهاد ديني للأغلبية الساحقة الهندوسية من رعاياه، التي اضطرت إلى خوضها غمار الحرب معه، وهذا أدى بدوره إلى فرض مزيد من الضرائب الباهظة ومزيد من السخط الشعبي.

وبموته في عام ١٧٠٧ بدأ تفكك الامبراطورية المغولية. وحيث لم يكن هنالك قاعدة ثابتة لخلافته، فإن أبناءه تنازعوا العرش طيلة سنتين، بين عام ١٧١٢ وعام ١٧١٩ وبلغ عدد الأباطرة في دهمي وحدها خمسة أباطرة أشبه بالدمى. وتحت وطأة هذه الظروف بدأ الحكام الإقليميون يوطدون استقلالهم، ويؤسسون السلالات المحلية الوراثية كسلالة حيدر علي في ميسور، وسلالة نظام في حيدر آباد. وهكذا بدأت السلطة تخرج من أيدي أباطرة دهمي إلى الحكام الإقليميين وإلى «الماراثاوين» الذين يمثلون النزعة القومية الهندية تمثيلاً غامضاً وبدائياً. بسط الماراثاوين سيطرتهم على منطقة شاسعة مركزية تمتد من الساحل الغربي إلى قرابة مائتي ميل عن كالكوتا على الساحل الشرقي. وكانت هذه الامبراطورية الماراثاوية، التي عاصمتها بونا، القوة السياسية الديناميكية المحلية والوحيدة في الهند في منتصف القرن الثامن عشر.

أدرك القادة الماراثاوين أعباء الإرث المغولي. وفي غمرة إدراكهم أغفلوا الخطر المحدق الذي يمثلته التجار البريطانيون في بومباي ومدراس وكالكوتا، الذين اغتتموا الفرص السانحة لتنفيذ سياسة (فرق تسد) التي أتاحها التفكك الامبراطوري. فبدأوا يحرضون الهندوسيين على المسلمين، والحكام الإقليميين المتناحرين بعضهم على بعض وعلى الأباطرة المغوليين. وجاءهم العون على تنفيذ استراتيجيتهم هذه من الطبقة الرأسمالية الهندية الجديدة والقوية التي كانت على رباط وثيق مع التجار الأوربيين والتي استمدت المرباح الطائلة من المتاجرة معهم.

تأثر اقتصاد الهند بالتجارة الخارجية قبل ظهور الأوربيين تأثراً ضعيفاً. وبحلول القرن الثامن عشر تغيرت السلع التجارية من سلع كالبية إلى سلع تجارة الحملة، كالبيلة وبذور الخردل والقنب الهندي، والملح الصخري وأقمشة الخام والموصلين. وجميعها من إنتاج وادي الغانج. وتنصب في موانئ البنغال من خلال وكالة التجار «المارواريين». ولما انتشرت مكاتب هؤلاء التجار في شمال الهند

وربحوا الملايين ، كما غنمتها الطبقة الكومبرادورية في الصين في أواخر القرن التاسع عشر . واعتمد الرأسماليون الهنود ، كأقاربهم الصينيين ، على المصالح الأجنبية التي تعاونوا معها تعاوناً وثيقاً قياساً إلى تعاونهم مع السلالة المغولية التي يحملون لها الكره العميق وبالقدر الذي يكنه الكومبرادوريون لسلالة مُربحة في العالم ، فالشهوة للذهب ، أصبحت كالهستيريا التي طبعت بطابعها عصر الإسبانيين « كورتس وبيزارو » ، وذهبت بألباب البريطانيين ، ولم تعد البنغال على وجه التخصيص تعرف طعم السلم مرة أخرى إلا بعد أن غرقت في لجة من الدماء البريئة⁽²⁾ . وكتب « ريتشارد بيشر » أحد خدام الشركة ، إلى أسياده في لندن في ٢٤ أيار عام ١٧٦٩ ما يلي : ” يحز في نفس الإنكليزي أن يجد الميرر للاعتقاد بأن أحوال الشعب في هذه البلاد قد زادت سوءاً عما كانت عليه من قبل ، بعد وصول الشركة إلى حق جباية الإيرادات DIWANI هذه البلاد التي ازدهرت في ظل أكثر الحكومات طغياناً واستبداداً ، أصبحت الآن على حافة الدمار “⁽³⁾ .

اهتزت مشاعر البرلمان البريطاني لهذه التقارير التي تتحدث عن المظالم والآلام ، فسنَّ عدداً من التدابير التنظيمية بما فيها قانون « بيت » المتعلق بالهند في عام ١٧٨٤ ، ذلك القانون الذي أباح للشركة مواصلة التجارة ، ولكنه وضع الشؤون السياسية بإشراف لجنة الرقابة في بريطانيا . ونص القانون أيضاً على أن ” مخططات الغزو وتوسيع رقعة الأراضي في الهند أمور تتعارض مع أمان الأمة وشرفها وسياستها “ .

ورغم المعارضة الرسمية لأي توسيع آخر للممتلكات ، فإن المسؤولين في الشركة ثابروا في عمليات التوسيع ، بسبب أن كل منطقة جديدة ، كانت تدر فيضاً من الثروات للشركة وعملاتها . وكانت حكومة لندن عاجزة فعلاً عن فرض أوامرها ، لأن نقل الرسائل يستغرق عاماً كاملاً أو أكثر بين بريطانيا والهند ، الأمر الذي أتاح للمسؤولين في الشركة إقصاء منافسيهم الواحد تلو الآخر .

تمكن البريطانيون بادئ الأمر بدحر الفرنسيين في حرب السنوات السبع ، التي دارت رحاها في الهند وكما في أوربة وأمريكا . وكان « روبرت كلايف » ينقل قواته ، مستفيداً من تفوق البحرية البريطانية ، حسب مشيئته من مكان لآخر في الهند ، وفي الوقت نفسه عرقل الاتصالات بين المحطات التجارية الفرنسية بعضها ببعض ، كما عرقل اتصالاتها مع فرنسا أيضاً . فاستسلمت القاعدة الفرنسية الرئيسية في « بوندي شري » في عام ١٧٦١ . وبمعاهدة باريس عام ١٧٦٣ سمح للفرنسيين باستعادة محطاتهم التجارية ولكن للأغراض التجارية دون سواها ، وحظر عليهم إقامة التحصينات أو ممارسة المطامح السياسية .

وأما الخطوة التالية التي خطاها البريطانيون إلى الأمام ، فقد تمت خلال الثورة الأمريكية ، عندما اغتتم ثلاثة حكام وطنيين فرصة انهماك بريطانيا في العالم الجديد ، في محاولة منهم لطردها من

الهند . ولكن الحاكم العام « وارن هاستينغز » تمكن من الصمود واستلام زمام المبادرة منهم . وبحلول عام ١٨٠٠ لم يبق في الهند إلا البريطانيون والماراتاويون وبعد سنوات دبت التفرقة في صفوف الماراتاويين ، فأجهز البريطانيون عليهم وتمكنوا من بسط سيطرتهم على كامل الهند . وفي عام ١٨١٨ احتل البريطانيون « بونا » العاصمة الماراتاوية وأصبحت الشركة البريطانية « السلطة العليا » في الهند .

وبعد أن تمركز البريطانيون في قلب شبه القارة الهندية ، بدأوا يزحفون شمالاً سعيّاً وراء حدود طبيعية . وفي الشمال الشرقي ، في نيبال الواقعة على تخوم هيمالايا ، دحر البريطانيون قبائل « غوركا » التي خدم أفرادها في الجيش البريطاني كجنود مخلصين خارج الهند وداخلها . وفي الشمال الغربي تمكن البريطانيون بعد حملات عديدة من دحر « السيخ » المتعجرفين في البنجاب . وفي منتصف القرن التاسع عشر أصبح البريطانيون سادة الهند كلها ، من نهر السند غرباً إلى نهر براهماپوترا شرقاً ومن جبال الهيمالايا شمالاً إلى رأس كمورين جنوباً . وبقيت هنالك بعض الممالك الكبيرة المعزولة من أمثال « كشمير وحيدر آباد وبارودا وترافانكور » .

٢ — تقنيات الهيمنة البريطانية

شاعت المزاعم أن الثورات الفلاحية في الهند ضد السلطة البريطانية كانت قليلة وكانت ، على نقيض الصين . وما ثبت هذا الزعم هو السلبية الهندية التي تعود إلى نظام الطبقات المنغلقة بتقسيماته الهرمية بين القرويين ، وإلى تعاون الملاكين العقاريين والأمرأ مع الممثلين الذين حققوا نجاحاً عظيماً في ظل الحكم البريطاني ، وإلى التأثير السلمي « لغاندي » على الطبقة الفلاحية . إن الباحثة الأنتروبولوجية البريطانية « كاتلين غوف » دقت هذا الزعم التقليدي ، وخلصت إلى الاستنتاج الذي مفاده أن « الثورات الفلاحية كانت شائعة في حقيقة الأمر خلال المرحلة البريطانية ومنذ بدتها أيضاً . وأن كل ولاية من ولايات الهند المعاصرة عاشت عدة تجارب ثورية خلال المائتي سنة الماضية »^(٤) . وكشفت غوف النقاب عن سبع وسبعين ثورة ، شارك في أصغرها عدة آلاف من الفلاحين ، كما كشفت النقاب عن قيام زهاء ثلاثين ثورة شارك فيها عدة عشرات الآلاف منهم ، وحوالي اثنتي عشرة ثورة شارك فيها عدة مئات من آلاف الفلاحين .

واختلفت دوافع هذه الثورات . فبعضها كان عبارة عن حركات إحيائية تسعى لطرد البريطانيين ، وإعادة تنصيب العائلات الحاكمة القديمة ، وإحياء العلاقات الاجتماعية السابقة ، وبعضها الآخر عبارة عن حركات دينية أو سلفية ، ذات قيادات تبشيرية تصبو إلى دولة دنيوية يسودها الحق والعدل ، وفريق ثالث من قطاع الطرق يسعون لحماية الفقراء ، أو جنود مرتزقة عند الملاكين العقاريين والأمرأ وإرهابيين بدوافع الثأر أو القصاص . وأخيراً العصيانات الجماهيرية

المسلحة التي قامت رداً على بعض المظالم ، نذكر منها العصيان الذي قام به زراع النيلة في البنغال في عام ١٨٦٦ ضد الظلم والاستغلال الفاضح للمزارع الإنكليزية .

ورغم تعدد الثورات الهندية ومرامياها ، فإنها لم تكن بمجماهيرها وتنظيمها كثورات الصين . وسبب ذلك هو التمزق السياسي واللغوي والحضاري بين سكان الهند ، مما جعل ثوراتها عديمة التنسيق والتمركز المحلي ، كما أن الحكومة والجيش البريطانيين كانا أكثر كفاءة وأحسن استعداداً لقمع تلك الثورات ، من نظام سلالة مانشو في الصين . واتخذ «عصيان» عام ١٨٥٧ — ١٨٥٨ ضد الحكم البريطاني شكل ثورة قام بها الجنود الهندوس والمسلمون ضد العسكرية الطويلة الأمد ، وقلة الرواتب ودهن الطلقات بشحم البقر والخنازير ، مما كان يمس معتقدات الهندوس والمسلمين على حد سواء . وحظيت تلك الثورة بمساندة العناصر المحافظة التي أزعجت تدابير التفرنج الغربية ، كمد السكك الحديدية وخطوط التلغراف وافتتاح المدارس العصرية ، والتنصر الذي كانت تقوم به البعثات التبشيرية المسيحية وإباحة زواج الأرامل ، بالإضافة إلى حظر بعض الإجراءات كقتل الأطفال وإحراق الأرامل على المحارق الجنائزية لأزواجهن . وجاءت المساندة الجماهيرية لهذه الثورة من ملايين الفلاحين والحرفيين المعدمين والعمال المستغلين في المزارع والمصانع ، ومن قبائل سكان الهضاب الذين اضطرت في نفوسهم نار العداوة من جبايات الضرائب واستملاكات الأراضي .

لم تنجح تلك الثورة لأسباب عديدة منها : اشتعالها في منطقة واسعة تبلغ مساحتها خمسمائة ألف كيلومتراً مربعاً ولاستمرارها لمدة طويلة . ولأنها لم تشمل البلاد بأكملها ، وضعف التنسيق بين قطاعاتها . ولقي البريطانيون مساندة معظم الأمراء والتجار الأثرياء والمرايين وجباة الضرائب . وأما الجنود السباهيون فقد كانوا منقسمين على أنفسهم ، نصفهم ناثر والنصف الآخر متخاذل ومطواع بين أيدي الضباط البريطانيين . ونظراً لنشوب الثورة في أزمنة مختلفة وأمكنة متباعدة ، فقد تمكن البريطانيون من التقاط الأنفاس بعد المباغثة الأولى واكتساح معازل الثوار الواحد تلو الآخر .

ورافق انتهاء الحرب ، استحالة عودة الشركة إلى الحكم وقيام مشكلة في وجه الحكومة واستخدمت بريطانيا عدة طرق ومجموعة من الوسائل لإدارة الهند ولتوطيد الحكم البريطاني ومنع تكرار صدمة العصيان المسلح . وأعطى قانون الهند الصادر عام ١٨٥٨ وقانون المجالس الهندية الصادر عام ١٨٦١ طبيعة وشكل الإدارة الجديدة بالتاج . فعلى رأس السلطة كان وزير الدولة لشؤون الهند وهو عضو في الوزارة في لندن ، وأما المسؤول الرئيسي فهو الحاكم العام أو نائب الملك الممثل المباشر للتاج ، يساعده مجلس تنفيذي معين ومؤلف من خمسة أعضاء من غير الهنود . ولأغراض تشريعية تمّ تعيين عدد من الأعضاء الإضافيين في المجلس التنفيذي ، يتراوح عددهم بين الستة والإثني عشر ، وهذه الهيئة الموسعة كانت تمارس عملها كمجلس تشريعي . ولكن إجراءاتها

تخضع لحق النقض VETO من قبل نائب الملك ووزير الدولة. وتم تعيين ثلاثة هنود في أول مجلس تشريعي في عام ١٨٦١، ثم بدأ عددهم يتزايد تدريجياً في السنوات التالية.

وتحت هؤلاء المسؤولين الكبار كان جهاز الخدمة المدنية الهندي المعروف الذي يجمع الإيرادات ويحافظ على القانون والنظام ويراقب جهاز القضاء. وجميع أفراد هذا الجهاز تقريباً من الخريجين البريطانيين من أوكسفورد أو كامبردج حتى عام ١٩١٩، ويقع تحت إمرته جهاز ثانوي إقليمي عناصره من الهنود فقط. وهناك جهاز مماثل مزدوج المستوى بالنسبة للشرطة، منها القوة المركزية لعموم الهند، تتألف من البريطانيين، بينما عناصر الشرطة الإقليمية من المواطنين المحليين. إن كفاءة الحكم البريطاني تتجلى في حقيقة وجود ٤٠٠٠ موظف مدني بريطاني في عام ١٩٠٠ في الهند كلها بالمقارنة مع ٥٠٠٠٠ من الهنود.

هذا الجهاز الإداري يتلقى المساعدة من الجيش الهندي الذي ضمّ في عام ١٩٠٠ ٦٩٠٠٠ من البريطانيين و ١٣٠.٠٠٠ من الهنود. إن بعض الوحدات الأساسية في القوات المسلحة، كالمدفعية مثلاً، جميعها من البريطانيين، ومعظم المهندسين الهنود كانوا من الشعوب التي تتحلى بالشجاعة أكثر من غيرها « كالسيخ والبارتانيين » من سكان الشمال الغربي ومن « غوركا » النيبال، كما كانوا من أبناء الطبقات الفلاحية الصغيرة أو الوسطى الذين ينثق البريطانيون بصلابتهم والاعتماد عليهم. ويستهلك هذا الجيش الهندي من الإيرادات الوطنية قسماً أكبر مما تستهلكه المؤسسات العسكرية في البلدان ذوات الدخول الفردية العالية. إن الجدول التالي يبين حصة النفقات العسكرية الهندية في أوائل العشرينيات (١٩٢٠) بالمقارنة مع غيرها في بلدان أخرى:

البلد	إجمالي الإيرادات	إجمالي النفقات	نفقات الدفاع	نفقات الدفاع كسبة مئوية من البند (٣)	نفقات الدفاع كسبة مئوية من البند (٢)
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	من البند (٣)	من البند (٢)
الهند (روبيات)	١٣٣٢,٢	١٤٢٣,٩	٩١٩,٠	٧٠,٧	٦٣,٨
المملكة المتحدة (جنيهاً)	١٤٢٦,٩	١١٩٥,٤	٦٤٢,٠	٥٠,٠	٥٣,٧
أستراليا (جنيهاً)	٦١,٧٨	٦٤,٦٠	٣١,٢٠	٥٠,٠	٤٨,٣
كندا (جنيهاً)	٨٩,٣٨	٧٤,١٩	١٧,٩	٢٠,٠	٢٤,٢

٥٢٢	٤٥٢	١٣٤	٢٥٦٩	٢٩٦٧	جنوب إفريقية (جنهات)
١٧٦	٢٢٨	٤٥٠٣٦	٢٥٥٠٧٩	١٩٧٦٦٦	إسبانيا (بيزتا)
٢٠٠	٢٢٤	٥٠٢٧٠	٢٤٩٣٢٠	٢٢٤٥٠٩	فرنسا (فرنكات)
١٧٣	٢٠٠	٣٥٥٣٧٧	٢٠٤٥٤٨	١٧٦٠٣٠	إيطاليا (لير)
٣٨٢	٣٥٩	١٢٠١٤٤	٣١٤٣٤١	٣٣٤٥٠١٨	الولايات المتحدة (دولارات)
٤٦٢	٤٩٠	٦٤٦٤٠	١٣٩٩٢٩	١٣١٩٢٠	اليابان (ين)

المرجع: ك. ت. شاه و ك. هـ. خامباتا «ثروة الهند وطاقها الضريبية» — لندن وبومباي، ١٩٢٤، صفحة ٢٦٧ اقتبسها ف. كليرمونت «الليبرالية الاقتصادية والتخلف» — لندن: منشورات دار آسيا، ١٩٦٠، الصفحة ٨٣.

فبالنسبة لبلد منكوب بالفقر كاهند، لم يكن الجيش الهندي مؤسسة تبذر المال وإنما كان يجري استخدام المال على نطاق واسع لأغراض لا ترتبط بمصالح الهند. فاستخدم البريطانيون قديماً الأموال المسلوقة من كل ولاية، لغزو ولايات إضافية، كما أخذوا يستخدمون الجيش الذي تموله الهند، لأغراض امبراطوريتهم بهدف التوسع الإقليمي خارج الهند. فبين عام ١٨٣٨ وعام ١٩٢٠، كلفوا هذا الجيش في تسعة عشر مناسبة لشن الحملات على البلدان المجاورة من أمثال أفغانستان وبورما والملايو وسيام والتبت والشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الأولى.

واستخدم البريطانيون، علاوة على البيروقراطية والجيش، الأمراء الهنود الذين ظلوا على قيد الحياة لأغراض السيطرة ولا سيما أن معظمهم كان معارضاً للعصيان المسلح. وصرح اللورد كاتينغ، أول نائب للملك بعد العصيان، في عام ١٨٦٠ قائلاً: "إذا استطعنا إبقاء بعض الولايات الوطنية بدون سلطة سياسية، وكصنائع ملكية، فإننا سنبقى في الهند طيلة الزمن الذي نحافظ فيه على سيادتنا البحرية"^(٥). وانسجماً مع هذه الاستراتيجية تحلى البريطانيون عن العمل «بمبدأ سقوط الحق بالتقادم» الذي تبنته الشركة، حيث أن إدارة الولاية تعود إلى الشركة في حال انعدام وجود ورثة طبيعيين لها. سبب ذلك المبدأ سخطاً قوياً في الهند، مما حدا بالملكة فيكتوريا إلى الوعد رسمياً بعدم إلحاق ولايات الأمراء بالسلطة البريطانية. وحتى في حالة إساءة استخدام السلطة في ولاية ما، كان البريطانيون يضغطون لإصلاح الحكم أو، كما في حالات قليلة، يتخلصون من الحاكم دون أن يضموا ولايته إليهم. وبهذه الطريقة جمّد البريطانيون عمداً بساطاً مرقعاً يبلغ عدد رقعته زهاء

٥٥٠ ولاية وطنية، عدد سكان بعضها عشرات الملايين من البشر وبعضها ضئيل جداً وغير جدير بموقع على الخارطة. وبدت نجاح سياسة «فرق تسد» في المقولة التالية لماهراجا «ميمينسغ» في أحد مؤتمرات عام ١٩٣٨ حين قال: «إذا أردنا الحفاظ على وجودنا كطبقة، علينا تفتيت قبضة الحكومة»^(٦).

واستخدمت استراتيجية «فرق تسد» للإبقاء على التفرقة بين الهندوس والمسلمين، فنائب الملك اللورد منتو استغل هذه السياسة عندما استحدث نظام المناطق الانتخابية المنفصلة لكل من المسلمين والهندوس. فالمسلمون لا يمكنهم تمثيل إلا المسلمين ولا يجوز انتخابهم إلا من قبل الناجين المسلمين ولا يحق لهم تمثيل دائرة انتخابية هندوسية والعكس صحيح. وهذا الإجراء أصبحت الطائفتان الدينيتان وحدتين سياسيتين منفصلتين ومتصارعتين، لأنهما اضطرتا لمحاكمة جميع القضايا من منظور طائفي. علقت زوجة اللورد منتو قائلة «أن زوجها كفل بهذا الإجراء دوام الحكم البريطاني في الهند إلى زمن طويل»، وكان لقولها هذا كل المبررات لأن انفصال الدوائر الانتخابية كشف عن نظرية الأمتين، التي أفضت في خاتمة المطاف إلى الانقسام المفجع الباهظ التكاليف في شبه الجزيرة الهندية إلى دولتين كل منهما ذات سيادة مستقلة.

وأما الأداة الفعالة الأخرى لفرض السيطرة، فهي النظام الثقافي الذي تحول في خاتمة المطاف من أداة تعزيز السلطة البريطانية إلى أداة لمواجهة. ولم يحاول البريطانيون، لمدة تقارب النصف قرن بعد فتحهم الهند، فرض ثقافتهم على تلك البلاد لانشغالهم عنها في الأمور الإدارية والمالية والقضائية. وفي عام ١٨٢٣ تشكلت لجنة بريطانية هندية لبحث أمور التدريس العام، ولكنها انقسمت إلى فريقين، فريق المتفرنجين وفريق المستشرقين. وقد أيد الفريق الثاني الثقافة التقليدية القائمة على السنسكريتية والعربية والفارسية، بينما طالب الفريق الأول — التدريس باللغة الإنكليزية واعتناق العلم والفكر الغربيين. وتم الخروج من هذا المأزق في عام ١٨٣٥ على يد رئيس الجمعية الجديد «توماس بانغتون ماكولي» الذي أعد «مذكرة عن الثقافة» خلص بها إلى القول: «إن الإنكليزية جديرة بالمعرفة أكثر من السنسكريتية أو العربية..... ومن المستحيل بالنسبة لنا أن نحاول، بوسائلنا المحدودة، تعليم هذه الكتل البشرية من الناس. وواجبنا في هذه المرحلة الراهنة هو أن نبذل أقصى جهودنا لتكوين تلك الطبقة التي قد تصبح بمثابة المترجمين بيننا وبين الملايين التي نحكمها؛ أي مجموعة من الأفراد الهنود دماً ولونا، ولكنهم بريطانيون ذوقاً وآراء وأخلاقاً وتفكيراً»^(٧).

تم الأخذ بوصية ماكولي وتحقيقها وأنشئ في غضون العقود القليلة التالية جهاز وطني للثقافة، قوامه الجامعات وكليات التدريب للمعلمين، ومدارس ابتدائية لتعليم اللغات الإقليمية للجماهير. وبين عام ١٨٨٥ وعام ١٩٠٠ تزايد عدد الطلاب في الجامعات والكليات من ١١٠٠٠

إلى ٢٣.٠٠٠ وعدد الطلاب في المدارس الثانوية من ٤٢٩.٠٠٠ إلى ٦٣٣.٠٠٠ . وباستخدام الآلات المطبعة ازدهرت الحياة الثقافية ، فراجت الكتب السنسكريتية بين عامة الناس بعد أن كانت وقفاً على البراهميين الذين تكتنموا عليها بحذر شديد ، وصدرت الصحف بمختلف اللغات الهندية الحديثة وبالإنكليزية أيضاً .

كان لهذه التطورات أعمق الآثار على المناخ الفكري والسياسي في الهند . فالثقافة الإنكليزية الطراز خلقت طبقة جديدة من الهنود المطلعين على اللغات والثقافات الأجنبية ومن الملتزمين بالإيديولوجيات الليبرالية والعقلانية . ووفرت هذه الثقافة أيضاً لأول مرة في الهند لغة مشتركة ، وخلفية ثقافية مشتركة للنخبة المثقفة الجديدة على مستوى أرجاء الهند كافة ، هذه النخبة التي لا رابطة بينها من جراء الفوارق اللغوية والثقافية التي تم التغلب عليها الآن باللغة الإنكليزية وآدابها وفكرها . ولكن هذه الوحدة الجديدة على مستوى الهند بأكملها وضعت عقبات سياسية ، لأنها استثارت الشعور الوطني والمطالبة بالحكم الذاتي .

فالإنكليز نشروا لغتهم وثقافتهم في الهند لتدريب تلك الطبقة التي تساعدهم في حكم البلاد ، ومقابل تحقيق هذا الهدف ، فإنهم غرسوا أول مسمار في نعش سلطتهم ، لأن الطبقة المثقفة الهندية استخدمت الإيديولوجيا الأوربية لمهاجمة الحكم البريطاني ، ولتنظيم الحركة الوطنية للمطالبة باستقلال الهند .

لم يكن الشعور القومي الهندي وليد الثقافة الإنكليزية وحدها ، بل كان وليد الاستغلال الاقتصادي الإنكليزي (الذي سنعالجه في المقاطع التالية) والعنصرية الإنكليزية أيضاً . فالعصيان المسلح أيقظ العنصرية ضد البريطانيين ، الذين أثارت مخاوفهم إلى حد بعيد ، فسارعوا لوضع الأسس العقلانية التي تنظم العنصرية وتجعل منها سلاحاً خفيف الوطأة على حكمهم ، بدل أساليب القمع الإنسانية التي مارسوها ضد الشعب الهندي . وتزايد عدد النساء الإنكليزيات في الهند بعد العصيان وتزايدهن فقدت الزوجات أو المحظيات « الوطنيات » مركزهن كمعيار وحيد مقبول . وارتفعت حدة عقدة التفوق لدى البريطانيين وخاصة — في الحياة الاجتماعية ، فقد حظروا على الهنود ارتياد بعض الفنادق والنوادي والمنتزهات ، ووضعوا سُلماً وسقفاً لترفيهات الهنود في الجيش بغض النظر عن مؤهلاتهم العلمية . ووضع اللورد كيتشنر القائد الأعلى للقوات المسلحة تبريراً لهذا التمييز العنصري بقوله : ” إن هذا الوعي للتفوق الأوربي الكامن هو الذي أكسبنا الهند . فمهما كانت درجة ثقافة وذكاء المواطن المحلي ، ومهما برهن عن شجاعته ، فإن منحه رتبة أو مركز في القيادة لا يحيز اعتباره نداً للضابط البريطاني “ (8) .

وأظهر نائب الملك اللورد « كيرزن » تعصباً مساوياً ، فيما يتعلق بالتعيينات في دوائر البيروقراطية فكتب إلى أحد زملائه عام ١٩٠٠ : ” إن أعلى مناصب العمالة المدنية في الهند يجب أن يحتلها البريطانيون ، لأنهم يمتلكون هذه المناصب بالوراثة من جهة ويتمتعون بالتربية من جهة ثانية وبالثقافة من جهة ثالثة ، ومعرفة مبادئ الحكم وعادات الفكر وقوة الشخصية التي تمثل المنطلقات الجوهرية لأداء تلك المهام “ (٩) . إن انتشار العنصرية على كافة المستويات ، ساهم بقوة في إثارة المشاعر الوطنية بين المثقفين الهنود ، الذين بدونه لقبولوا بما يوفره لهم الحكم البريطاني من أمن ومكافآت مادية . وخلص المؤرخ والدبلوماسي الهندي « أ. ك. بانيكار » إلى الاستنتاج التالي : ” كنتيجة لهذا المذهب ، مذهب الكبرياء والتفوق العرقي ، فإن الأوربيين ، رغم طول إقامتهم في الهند ، فقد ظلوا غرباء عن البلاد . ونشأت هوة عميقة بينهم وبين الشعب ، لم يكن سبيل لردمها وبقيت هوة حقيقية لنهاية الحكم البريطاني في الهند “ (١٠) .

٣ _ الاقتصاد الهندي التقليدي

بينما كان المسؤولون البريطانيون يبحثون في نوع النظام الثقافي الواجب إرساؤه في الهند ، صرح « تشارلز غرانت » ، وهو أحد المديرين في شركة الهند الشرقية ، مدافعاً عن الثقافة الإنكليزية بأنها ” تخدم أيضاً ، المخطط الأصلي الذي دفعنا إلى استعمار الهند ألا وهو توسيع تجارتنا ومبادئنا ولغتنا “ (١١) . هذا التحليل البعيد الأهداف كان ثاقباً ، أثبتت الأيام صحته . فالمنشآت الجديدة ، من مدارس ودوائر حكومية وقوات مسلحة « خدمت المخطط الأصلي » الذي يمثل التغلغل الاقتصادي مخلفاً على الهند آثاراً لا تزال ماثلة للعيان حتى اليوم . ولفهم طبيعة الوطأة البريطانية ونتائجها تقضي الضرورة أولاً إمعان النظر في طبيعة الاقتصاد الهندي التقليدي .

تعتبر القرية الهندية كسائر قرى العالم قبل العصر الصناعي ، الوحدة الأساسية للاقتصاد الهندي طيلة آلاف السنين ، ولم يرق أي اعتبار ضمن القرية لغيابه عن العائلة الملتحمة والطبقة المنغلقة . كان هذا الشكل الجماعي من التنظيم مصدر استقرار اجتماعي ، وضعف للشعور الوطني . فالولاء للعائلة والطبقة والقرية منع تطور الروح الوطنية .

وكانت الأرض ملكاً للسيد الذي يملك حصّة من إجمالي الإنتاج الزراعي أو ما يعادلها . هذه الحصّة تتألف من ضريبة الأرض التي تعتبر المصدر الأساسي لواردات الدولة . وتبدّلت الحصّة المدفوعة للدولة من عصر إلى آخر ؛ فبلغت سدس أو ثلث المحصول وأحياناً نصفه ، تدفع نقداً أو عيناً ، وهي مسؤولية جماعية ملقاة على عاتق القرية كوحدة . وللفلاح حق استخدام الأرض وراثياً طالما يثابر على دفع نصيبه من الضرائب .

مالت القرى إلى الاكتفاء الذاتي اقتصادياً واجتماعياً لبدائية وسائل النقل . فكان لكل قرية تحزافها ونجارها وحدادها وكاهنها ومعلمها ومنجمها ، الذي يحدد لها الزمن الملائم للزراعة والحصاد والأعراس وغير ذلك من الأحداث الهامة . وقدّم الحرفيون والمهنيون الخدمات لقراهم على أساس شبيه بالمقايضة . فكانوا يأخذون مقابل خدماتهم ، الحبوب من العائلات الفلاحية أو بعض قطع أراضي القرية المعفاة من الضرائب ، كي يستثمروها وفق حاجاتهم . وأخذت هذه التقسيمات الموروثة والتقليدية للحرف والوظائف طابع الإلزام في نظام الطبقات المنغلقة . وأما البنية السياسية والاجتماعية للقرية ، فقد تألفت من مجلس منتخب سنوياً يضم خمسة أعضاء أو أكثر ويعرف هذا اليوم باسم PANCHAYAT = المجلس الخماسي لأن كلمة PANCA تعني خمسة .) . ويضم قيادات الطبقات شيوخ القرية ، يجتمع دورياً للمقاضاة محلياً وجباية الضرائب وترميم جدران القرية وإصلاح الطرقات وأنظمة الري ، وتثبيت التعويض على الحرفيين والمهنيين .

لم يكن للقرية أية علاقة بالعالم الخارجي باستثناء دفع ضريبة الأرض والطلبات غير المنتظمة لأداء العمل الإلزامي . وإن اقتران الزراعة بالصناعة البدوية ، جعل كل قرية مستقلة إلى حد كبير عن بقية البلاد باستثناء بعض الضرورات القليلة كالمالح والحديد . فالمدن التي قامت في الهند التقليدية لم تكن لها طبيعة صناعية ، بل كانت مراكز دينية من أمثال « بينارس وبيوري والله آباد » ، أو مراكز سياسية أمثال « بونا وتانجور ودلي » ، أو مراكز تجارية مثل « ميرزابور » على الطريق التجارية الممتدة من وسط الهند إلى البنغال . واشتهرت الهند ، بإنتاجها العالمي ، للمنسوجات القطنية حتى اختراع الغزل والحياكة الآليين في بريطانيا في أواخر القرن الثامن عشر . وتخصصت أربعة أقاليم هندية في إنتاج المنسوجات للتصدير : البنجاب إلى آسيا الوسطى والشرق الأوسط ، غوجرات إلى الشرق الأوسط ، وساحل « كورو ماندل » إلى جنوب شرقي آسيا ، والبنغال لبيعها في الهند العليا حتى أوائل القرن الثامن عشر ومن ثم تصدر إلى أوروبية . وإن رخص الأيدي العاملة ، والمهارات التقنية ، والمواد الخام الناتجة محلياً ، وفر للمنسوجات الهندية ميزة تنافسية كبرى ، حتى إن شركة الهند الشرقية كانت قادرة على بيعها في إنكلترا ، برفع نسبة الربح الإجمالي إلى مائة بالمائة على ثمن الوحدة . وقد دفعت الواردات الهندية الرخيصة برجال الصناعة الإنكليز للسعي وراء الأجهزة التي توفر الجهد وتخفض التكاليف ، مما أدى إلى حلول الثورة الصناعية في إنكلترا بدلاً من الهند .

وكثيراً ما أحاطت القصص الرومانتيكية باقتصاد الهند ومجتمعها التقليديين ، فالمنظمات الجماعية ، كالعائلة المتلاحمة ، والطبقة المنغلقة ، ومجلس القرية ، وفرت جميعها الطمأنينة النفسية والمادية للفلاحين ، وأقرت للفرد حقوقه وواجباته ومنزلته الاجتماعية ضمن إطار قريته وكان الفلاحون ينعمون بالعيش الرغيد والهدوء في ظل الحكومة المركزية القوية ، التي تحفظ لهم النظام وترفع عن

كاهلهم الضرائب الباهظة . وعندما كانت الحكومة تمر بلحظات الضعف الشديد — وهذا واقعها في معظم الأحوال — وتعجز فيها عن حفظ النظام يتعرض الفلاحون للقسوة والعنف على أيدي جباة الضرائب الجشعين ، أو للسلب من قبل عصابات اللصوص . وسادت هذه الظروف في القرن السابع عشر ، عندما كانت السلالة المغولية في طريقها إلى الانقراض . وفي عام ١٦٢٩ زار الهند مبعوثاً برتغالياً هو الأب « سيباستيان مالزريك » وزارها مرة أخرى في عام ١٦٤٠ — ١٦٤١ ولاحظ أن ضريبة الأرض في البنغال لم تكن تتزايد ، بل كانت تجبى مقدماً وقبل موعدها بأربعة شهور إلى ستة . بسبب كثرة استبدال المسؤولين وطردهم من الخدمة أو بتحويلهم إلى مناصب أخرى . ” ولهذا السبب اعتادوا دائماً على جباية الريع سلفاً ، وباستخدام القوة في أكثر الأحيان ، وعندما لا يجد الناس البؤساء وسيلة لدفع التزاماتهم ، كان الجباة يحتجزون نساءهم وأطفالهم ويسترقونهم ويبيعونهم بالمرزاد العلني إن كانوا كفاراً “ (١٢) (أي من الهندوس وليس من المسلمين على دين حكامهم المغول) .

لقد كانت دولة المغول طفيلية بالأساس حتى قبل بدء انحطاطها . فمعظم الفائض الذي يجري اغتصابه من الجماهير الفلاحية استخدم في تعزيز إسراف استهلاك البلاط والطبقة الأرستقراطية ، بدلاً من استخدامه لتنشيط أي تطور اقتصادي على المدى الطويل . إن النفقات الكمالية لعناصر الصفوة الحاكمة عززت فعلاً التحضر والتجارة والحرف اليدوية . والسؤال عما إذا كان هذا الحافز كافياً لقيام نقلة نهائية ومتوالدة ذاتياً باتجاه التصنيع الرأسمالي ، فإنه يبقى سؤالاً صعباً بسبب الجدل المستفيض حوله وعدم الإجابة عليه . وفي النهاية فإن اقتناص شركة الهند الشرقية السلطة السياسية ، قد أزال من الوجود كل فرصة سانحة لمسيرة التطور المستقل .

٤ — الوطأة البريطانية : الموارد المالية والزراعة

ما إن وطئت أقدام شركة الهند الشرقية البنغال ، حتى بدأت تمارس السلب ، بلا رحمة من خلال جباية الضرائب ، واستغلال الحرفيين والامتناع عن دفع الرسوم الداخلية المفروضة على التجار المحليين . واستمر النزف نفسه عندما انتقلت السلطة من الشركة إلى الحكومة البريطانية بفعل بعض التدابير التي كان لها طابع المؤسسات العامة . وأول تلك التدابير كان التلاعب بالموارد المالية العامة لمصلحة الخزينة البريطانية تحت ستار نفقات المؤسسة العسكرية الباهظة التي يبرزح بأعبائها المكلفون الهنود ، رغم أن استخدامهما في حالات عديدة كان لأغراض لا علاقة لها بالدفاع عن الهند . كما جاء في أقوال لجنة حكومية بريطانية في عام ١٨٩٠ : ” لقد تم إنفاق الملايين من النقود على توسيع الجيش في الهند والتسليح ، وبناء الحصون لضمان أمن الهند ، ليس ضد الأعداء المحليين أو

لصد غارات الأقوام العدوانية في البلدان المجاورة، وإنما حفاظاً على سمو السيادة البريطانية في الشرق“ (13).

وانعكس استعمال الأموال العسكرية على تقييد ديون الهند تقييداً منهجياً للنفقات التي اعتبرت نفقات بريطانية، الأمر الذي جعل أرقام صندوق «الدين العام على الهند» ترتفع إلى درجة خيالية من جراء ذلك التقييد الكاذب. ولخص «ليلاند جنكز» طبيعة هذه الفضيحة المالية ومداها فقال:

”بدا واضحاً أن تلك الأعباء التي حُمِلت للهند فوق العقل. فتكاليف العصيان المسلح، وثن انتقال حقوق الشركة إلى التاج، ونفقات حربين متزامتين في الصين والحبشة، وأي بند من بنود النفقات في لندن مما لا يمت بصلة إلى الهند حتى أجور الخادومات النهاريات في «مبنى الشؤون الهندية» ونفقات السفن التي تبحر ولا تسهم في الأعمال الحربية، وكلفة الفيالق الهندية مقابل تدريبها ستة أشهر في بريطانيا قبل عودتها — كل هذه النفقات كان يجري تحميلها إلى الرعية الهندية، التي لا يمثلها إنسان ما. فسلطان تركيا زار لندن في عام ١٨٦٨ زيارة رسمية، وجرى تنظيم حفلة استقباله في مبنى «دائرة الهند» وتحملت الهند نفقات هذه الزيارة. وإقامة مصح عقلي في «إيلينغ» والمنح الشخصية إلى أعضاء بعثة إلى زنجبار والمؤسسات القنصلية والدبلوماسية لبريطانيا العظمى في الصين وفارس، وقسط من النفقات الدائمة لأسطول البحر الأبيض المتوسط والكلفة الكاملة لخط تلغرافي من إنكلترا إلى الهند، تم تحميلها كلها إلى الخزينة الهندية قبل عام ١٨٧٠. فليس من المستغرب إذاً أن ترتفع الإيرادات من الهند من ٣٣ مليون جنيه إلى ٥٢ مليون جنيه في العام خلال السنوات الثلاث عشرة الأولى من إدارة التاج، وأن يترآك العجز من عام ١٨٦٦ إلى عام ١٨٧٠ ليصل إلى $١١\frac{1}{4}$ مليون جنيه. لقد برز إلى الوجود بين عام ١٨٥٧ وعام ١٨٦٠ دين وطني مقداره ٣٠٠.٠٠٠ ر. ٣٠٠.٠٠٠ جنيه وبدأ يتفاقم بشكل ثابت بينما الساسة البريطانيون ينالون التقديرات على حسن كفاءاتهم الاقتصادية والمالية الحصيفة في إدارة الحسابات الهندية“ (14).

وتحملت جماهير الفلاحين الذين يشكلون الغالبية العظمى من سكان الهند أشد الأعباء من الحكم البريطاني المتمثلة بنظامي ضريبة الأراضي اللذين فرضتهما عليهما. فالنظام الأول كان نظام الرعية RYOTWARI الذي نشأ في منطقتي بومباي ومدراس وجرى تطبيقه بعد ذلك في الشمال الغربي والشمال الشرقي. هذا النظام، يعتبر الفرد من الرعية بأنه مالك لقطعة الأرض التي يحرثها ملكية تامة، ولكنه يخضع لدفع إيجار سنوي باهظ إلى الحكومة مباشرة. وبإلغاء هذا النظام، لجباية الضرائب، زادت مقادير الإيرادات الوافدة إلى الخزينة المركزية. ومن جهة ثانية فإن المدفوعات

النقدية والمسؤولية الفردية عن دفعها بدلاً من المسؤولية الجماعية أدت إلى تنقيذ MONETIZATION الاقتصاد الزراعي ، مما أوقع المزارعين بأوخم العواقب .

وأما نظام الضرائب الثاني : فقد استخدم في حوض الفانج السفلي عام ١٧٩٣ تحت اسم « الاستيطان الدائم » . وكان جباة الضرائب من الموظفين الرسميين المسؤولين عن تأمين حصة الدولة من المحاصيل من أعيان القرى المحددة لهم . ثم تحول هؤلاء الجباة إلى نوع من الملاكين العقاريين على النمط الإنكليزي ZAMINDARS وأحال معظم القرويين ، الذين كانوا سابقاً يتمتعون بحق استخدام الأرض وراثياً ، إلى مرتبة الأجراء المأمورين . وتوجب على الملاكين العقاريين الجدد أن يبجوا ثلاثة ملايين جنيه سنوياً من أجرائهم ويدفعوا منها ^{١١} إلى السلطات البريطانية ويحتفظون بالباقي ^{١١} لأنفسهم وأما السمة « الدائمة » لهذا الإجراء فهو بقاء المقدار نفسه الذي يجب على الملاكين دفعه سنوياً ويحجم ثابت . وبما أن الأعيان ZAMINDARS أصبحوا كالملاكين العقاريين فهم أحرار إذا في رفع إيجاراتهم دوماً بسبب تزايد الكثافة البشرية . وفي مطلع الحرب العالمية الثانية بلغت جبايتهم من ١٢ — ٢٠ مليون جنيه سنوياً دفعوا منها حصة للدولة لم تتجاوز ٣ ملايين جنيه .

وقد أوضح نائب الملك اللورد « ويليام بنتينك » عام ١٨٢٩ الحافز الهام الذي يكمن خلف هذا العقد فقال ” إذا كان الأمن قليلاً حيال الاضطرابات أو الثورات الشعبية ، فإنني أقول أن الاستيطان الدائم ، الذي يمثل الفشل المطلق من عدة وجوه وفي معظم منطلقاته الأساسية ، كان له الفائدة الكبرى على الأقل ، وهي أنه خلق كتلة ضخمة من أغنياء ملاك الأراضي من الذين كان لهم أعمق الاهتمام باستمرار « الدومنيون البريطاني » ومن الذين كانت لهم سطوة مطلقة على جماهير الشعب “ (١٥) . لقد ثبتت مصداقية هذا القول بعد قرن من الزمن ، بينما كان أحد أولئك الأعيان يخطب في الجمعية التشريعية البنغالية في عام ١٩٢٩ إذ صرح قائلاً ” تحسن الحكومة البريطانية صنعاُ إن هي اتخذت جانب الحذر من الاشتراكية الزراعية . وبرهن الاستيطان الدائم عن نفسه ، على أنه السد المنيع الذي تقيمه الدولة في وجه البلشفية “ (١٦) .

أحدث البريطانيون ثورة في الريف نتيجة ولاء طبقة الأعيان لهم . فقد انهارت تدابير الأرض المشاعية القديمة ، وتحولت الأرض إلى ملكيات فردية من خلال العقود القانونية والرهن واحتجاز الأرض وفاء للديون والبيع القسري . وبينما كانت تجري قديماً عملية جباية ضرائب الأراضي بقدر معقول من المرونة ، فإن الضريبة في هذه الآونة أصبحت مبلغاً محدداً من المال يتوجب دفعه في يوم محدد ، وإلا تعرضت الملكية للبيع استيفاء للضريبة . هذه القوانين الجديدة العجيبة كان يفرضها

بالقوة موظفون غرباء يتحدثون لغة غريبة ويجهلون في العادة المشكلات والممارسات المحلية . وفي ظل هذه الظروف فقد الكثيرون من الفلاحين الهنود أراضيهم أو غاصوا في لجة الديون وغمرة اليأس . وهكذا فإن تلك الحياة التقليدية التي عاشتها القرية الهندية — كانت حياة الاكتفاء الذاتي والبعد عن الطابع التجاري ، وصلت إلى نهايتها المحتومة .

وتوجب على العديد من الفلاحين أن يقلعوا عن اقتصاد الكفاف الذي كانوا يعيشون في كنفه ، وأن يلتفتوا ، بدوافع الحاجة لأداء التزاماتهم المالية الجديدة ، لإنتاج السلع الصالحة للتسويق في الأسواق العالمية . وجرى نقل تلك السلع إلى الموانئ الساحلية من خلال شبكة من الخطوط الحديدية الممدودة حديثاً التي بلغ طولها ٤٠٠٠ ميل في عام ١٨٧٠ ، و ٧٠٠٠ ميل في عام ١٨٨٠ ، و ٤١٠٠٠ ميل بحلول عام ١٩٣٩ . وساهم فتح قناة السويس في تسهيل تصدير المواد الخام الهندية باختصاره المسافة التي تجتازها سفن الشحن بين لندن وكراتشي من ١٠٨٠٠ ميل إلى ٦١٠٠ ميل . وبذلك أصبحت الهند مصدراً من أهم المصادر العالمية للمواد الخام . إذ كان القمح ينال من البنجاب والقطن من بومباي والجوت من البنغال .

وتعود الخطوط الحديدية نفسها التي حملت المحاصيل التجارية إلى أمكنة بعيدة ، وإلى القرى محملة بالمنتجات الرخيصة المصنوعة آلياً ، التي أضعفت وضع الحرفيين القرويين (كما سوف نشير في المقطع التالي) ، الأمر الذي أدى إلى تنقيد MONETIZATION الريف في خاتمة المطاف وتسارع تساقط الفلاحين بين برائن المرابين . ولم يحسن الفلاحون التصرف بالأموال ، بل كانوا يبددونهم حينما تعود عليهم الأسعار العالمية العالية بمقادير وافية منها ، ولكنهم يضطرون في فترات هبوط الأسعار العالمية للاقتراض من المرابين بفوائد مرتفعة جداً . وفي النهاية كان المرابي إما أن يستولي على أرض الفلاح المفلس تاركاً إياه بلا أرض ، وإما أن يترك له الأرض باسمه ويستولي على معظم المحصول سنوياً ، منحدرًا بالفلاح إلى منزلة عبودية الدين الدائم .

وتفاقم مأزق الفلاحين من جراء التزايد السكاني الذي ولده ارتفاع الضمانات والتدابير الصحية ، وإجراءات مكافحة المجاعة التي وفرها النقل بالسكك الحديدية . وتزايد عدد السكان من ٢٥٥ مليون نسمة في عام ١٨٧٢ إلى ٣٠٢ مليون في عام ١٩٢١ . مثل هذه الزيادة في الغرب في القرون السابقة تم امتصاصها بالصناعات الجديدة في المدن وبالهجرة إلى الأمريكيتين وأستراليا ونيوزيلاندا ، وأما بالنسبة للفلاحين الهنود المتراحمين فلم يكن أمامهم العمل في المصانع داخل الوطن أو الأرض الشاغرة فيما وراء البحار . ومن المحتمل أن تكون الطريقة الوحيدة الممكنة لاستيعابهم هي تحسين التقنيات الزراعية ، لكي ترفع الإنتاجية كما في الغرب . ولكن الهند ، لم تفشل فقط في إحداث ثورة صناعية وإنما فشلت أيضاً في إحداث ثورة زراعية . وكان باستطاعة الهنود من ملاكين عقارين

ومرايين ، في ظل أنظمة الحياة العقارية وجباية ضرائب الأراضي ، اكتساب الأرباح من خلال الإيجار الباهظ والربا أكثر من الأرباح الناتجة عن الاستثمار في تحسين الأراضي والأسمدة والري وأصناف البذور الجديدة .

والنتيجة تبدو واضحة في معدل التزايد السكاني في كل عقد بين عام ١٩٠١ و ١٩٤١ حيث بلغ ٦٤٪ في حين أن معدل تزايد إنتاج المحصول خلال الفترة نفسها كان ٢٣٪ . وهكذا فإن عدد السكان زاد ثلاثة أضعاف ، بينما انخفض إنتاج المحصول لكل شخص ٢٠٪ خلال تلك العقود الأربعة . ولما كانت المحاصيل النقدية تتزايد بشكل أسرع من المحاصيل الغذائية (من جراء استخدام المزيد من الري) ، فإن غذاء كل شخص من إنتاج المحصول انخفض ٣٢٪ خلال الفترة نفسها . الأمر الذي انعكس سلباً على الطبقة الفلاحية في الهند وسبب شقاءها وسوء معيشتها . وقد أوضح ذلك المحاضر « ويليام ويلسون هنتر » في أدنبرغ عام ١٨٧٩ — ١٨٨٠ فقال :

” لدى مقارنة الهند الزراعية في هذا الوقت مقارنة دقيقة بالحقائق التي تفضحها سجلات المخطوطات ، أجد نفسي مضطراً إلى الاستنتاج بأن الصراع من أجل البقاء — ضمن مناطق شاسعة من الهند — أكثر صعوبة الآن عما كان عليه حينما آلت تلك البلاد إلى أيدينا وتتمثل النتيجة المخزنة على ما يبدو في أن الصراع من أجل البقاء يتزايد صعوبة بالنسبة لقطاعات واسعة من الشعب سواء سلمنا الأرض إلى طبقة الملاكين ، كما في البنغال ، أو أبقيناها بين أيدينا كما في جنوب الهند [نظام الرعايا] .

وفي الأقاليم التي كانت تضم ، قبل مائة عام ، فائضاً كبيراً من الأراضي لكل من يرغب في زراعتها تتكدس المخلوقات البشرية بعضها فوق بعض وتتهك الأرض ولكنها تخفق في أن تنتزع منها ما يقيم أودها . ومن صميم هذا الشعب الذي كانت الزراعة وسيلته المعاشية الوحيدة تنبثق الآن طبقة بروليتارية معدمة ، في الوقت الذي تشبث فيه الملايين الأخرى بقطع من الأرض لا تزيد مساحة واحدتها عن نصف الآكر ، ويرزح الجميع تحت عبء الإيجار الباهظ أو الربا ويجري الآن استجماع مقدار من الغذاء أكثر منه في أي وقت مضى ، ولكن السكان تزايدوا بنسبة أسرع حتى من نسبة ذخيرة الغذاء “ (١٧)

إن السبب الحقيقي لهذا البؤس الجماهيري المتفاقم منذ أيام « هنتر » لا يتمثل بنزعة المحافظة لدى الفلاح الهندي (كما تحاول بعض الجهات أن تؤكد من وقت لآخر) وإنما يتمثل بطبيعة السياسة البريطانية ، فيما يتعلق بالأرض — تلك السياسة التي نَقَدَت MONETIZED الزراعة الهندية بدون أن تزيد من إنتاجيتها لأسباب سياسية ومالية على حد سواء . وهكذا يخلص « دانيال

واليس ثورنر « إلى الاستنتاج التالي : ” عندما نستعرض أحداث الماضي نجد أن الأثر الخالص للحكم البريطاني هو تحويل بنية الزراعة الهندية تحويلاً مشوهاً وترك العملية الأساسية للإنتاج ومستوى التقنية على حالهما دون تعديل . فاستفادت الطبقات العليا لهذا المجتمع الزراعي الجديد في الوقت الذي لحق كل الضرر بالمزارعين . فرأس المال الضروري لتطوير الزراعة تسرب إلى اتجاه آخر ، ومثله مستوى المردود الإجمالي مال إلى الركود “ (18) .

٥ — الرطة البريطانية : الحرف

اتصفت العقيدة الرسمية البريطانية في العلاقات الاقتصادية العالمية في القرن التاسع عشر بعقيدة التجارة الحرة . وامتدح رجال الأعمال والسياسيون والشعراء التجارة العالمية التي لا يعوقها شيء والتي ستعود بالنفع العميم ، حسب ادعاءاتهم ، على كل بني البشر بشكل أكيد . ولم يتردد كبار رجال السياسة البريطانية في اللجوء إلى استعمال القوة في وجه الغرباء الذين يودي بهم جهلهم إلى إقامة العقبات أمام الواردات البريطانية . فاللورد « بالمرستون » على سبيل المثال وقف في وجه محمد علي حاكم مصر ، عندما حاول تطوير الصناعات المحلية ، كما حاول أيضاً تقويض « الزولفرين » ، عندما سعى هذا الاتحاد الجمركي الألماني لحماية الصناعات الألمانية الوليدة . وبينما أغفلت نظرية التجارة الحرة في حالة الصادرات الهندية من المنسوجات إلى بريطانيا لأنها تلحق الضرر بصناعة الأصواف البريطانية . ففي عام ١٨٦٢ صرح « توماس بيزلي » ، رئيس غرفة التجارة في مانشستر بقوله ” إن مصلحة الهند الكبرى تكمن في أن تصبح بلداً زراعياً وليس في أن تصبح بلداً صناعياً وميكانيكياً “ (19) . ولا حاجة لاستشارة الهنود فيما يتعلق « بمصلحتهم » . وانطلق البريطانيون معتمدين تنفيذ القول المأثور الذي أطلقه بيزلي . ولما كانوا حكاماً للهند فلن تقف في طريقهم أية عقبة تقوضت صناعات الهند وأصبحت البلاد زراعية .

وفي عام ١٨١٤ كانت تجبي التعريفات رسماً لا يتجاوز ٢٪ على الأصواف البريطانية ورسماً مقداره $\frac{1}{3}$ ٪ على السلع القطنية والحريرية البريطانية الواردة إلى الهند . وأما الرسم المستوفى عن القطن الهندي الخام المستورد إلى بريطانيا ، فكان إسمياً . وبلغت الرسوم على المنسوجات القطنية الهندية إلى بريطانيا بين ٧٠ إلى ٨٠٪ . ولذلك فخلال العقود الثلاثة الممتدة من عام ١٨١٤ إلى عام ١٨٤٤ هبط عدد السلع القطنية الهندية الواردة إلى بريطانيا من ١٢٥ مليون قطعة إلى ٦٣٠٠٠ قطعة ، بينما ارتفعت الصادرات القطنية البريطانية من المليون يارد إلى ما يزيد على ٥٣ مليون يارد .

ساهمت الضغوط البريطانية في تمزيق الحرف النسيجية القديمة في الهند . فروبرت كلايف

وصف مدينة داكا في عام ١٧٥٧ بأنها "واسعة ومكتظة بالسكان وغنية كمدينة لندن". ولكن السير «تشارلز تريفيليان» صادق أمام لجنة انتخابية في عام ١٨٤٠ على أن عدد سكانها "قد انخفض من ١٥٠٠٠٠ نسمة إلى ٣٠٠٠٠ نسمة وأن سياسة الغاب والملايا تنتهكان حرمة المدينة.... إن داكا، مانشستر الهند، قد انحدرت من مدينة مزدهرة جداً إلى مدينة صغيرة وبائسة جداً"⁽²⁰⁾. وعلى نحو مماثل أدلى «م. مارتن»، وهو مؤرخ بريطاني معاصر ومن إحدى المستعمرات، بشهادته أمام لجنة انتخابية في مجلس اللوردات أن صناعة النسيج الهندية كانت هدفاً للتقويض "بسبب ذلك الضجيج الصاخب حول التجارة الحرة من جانب إنكلترا التي لم تسمح للهند نفسها بممارسة التجارة الحرة. وإن هذا الكبت للصناعة الوطنية لصالح الصناعة البريطانية كثيراً ما يجري الاستشهاد به كمثال يحتذى عن انتصار الحنكة البريطانية، ولكنه مثل أقوى من سابقه عن الطغيان الإنكليزي وعن كيفية إفقار الهند من خلال أكثر نظم الرسوم الجمركية إثارة للغيظ، ذلك النظام الذي فرض على الهند بهدف واضح يتمثل بمحابة البلد الأم"⁽²¹⁾.

ومثال آخر عن التدخل الحكومي البريطاني في الشؤون الاقتصادية الهندية تدخلاً مناقضاً تماماً لمبدأ التجارة الحرة، هو الحملة من أجل زيادة إمدادات القطن الهندي الخام إبان الحرب الأهلية الأمريكية. لقد عرقلت هذه الحرب صادرات القطن من الجنوب الأمريكي إلى بريطانيا، ولذلك طالب رجال الصناعة في مانشستر بإمدادات من القطن البديل، ونظمو «نقابة إمدادات القطن» التي طالب رئيسها «جون تشيثام» في عام ١٨٦٣ "بأن على الحكومة البريطانية اتخاذ الإجراءات الضرورية لحفز إنتاج القطن في الهند. وعبر تشيثام عن أمله في سماع جواب أفضل من الجواب المبذل الذي مفاده أن ذلك التدخل يتنافى مع قوانين الاقتصاد السياسي"⁽²²⁾. وبكلمات أخرى كان تشيثام يرفض قبول مبدأ التجارة الحرة على أنه السبب الوحيد للحيلولة دون فعل شيء ما.

وعارض وزير الخارجية السير «تشارلز وود» تدخل الحكومة لزيادة إمدادات القطن الخام الهندي، وذكر المتحدث الرسمي باسم مانشستر بأنه يؤمن إيماناً حقيقياً بمبدأ حرية التجارة الذي يؤمنون به وأنه لن يتساهل في انتهاك حرمة ذلك المبدأ: "إن قناعتني هي أن طلباً مقبولاً — مفصلاً عن نفسه برفع السعر — يفرضي إلى عرض مقبول. ولقد كنت طيلة حياتي السياسية أتبنى هذه الآراء السياسية بثقة عمياء، وفي مناسبات سابقة كانت هذه الآراء موضع دفاع حماسي من قبل السادة الذين ينتمون إلى ما يدعى بمدرسة مانشستر، والذين صرحوا أن أفضل وأحسن ما يمكن عمله للتجارة والصناعة هو تركهما وشأنهما، كما صرحوا أن الإعانات الحكومية والحماية ليست مضرّة للمجتمع بشكل عام، بل وللتجارة نفسها أيضاً التي كانت موضع الحماية"⁽²³⁾. وطيلة الفترة التي احتفظ بها السير تشارلز وود بمنصبه فقد عائقاً في وجه التدخل الحكومي لزيادة إمدادات

القطن . وما أن استقال في عام ١٨٦٦ حتى ابتدأ العمل ببرنامج الإعانات الحكومية لإنشاء مزارع القطن النموذجية في الهند وتحسين نوعية القطن الهندي وتسهيل تسويق القطن إلى إنكلترا .

وعندما أصبحت منطقة دাকা حوضاً للقطن ، بدأ الاقتصاديون البريطانيون يحرضون على بناء السكك الحديدية ” التي ستعزز مبيع ونقل المنتجات الأولية والتي ستجبر الهنود على استرداد قطنهم بشكله المصنَّع “⁽²⁴⁾ . ومرة ثانية حصلت المصالح البريطانية على ما تريد ، فألغت حكومة الهند ضمان تكاليف البناء ودفع الفوائد على مشروع مكلف مخيب للآمال جرى التخطيط له بشكل متهور ، ومن أكثر المشاريع عمقاً — مشروع بناء الطرق والقنوات والموانئ . لقد كان هذا المشروع ، بكلمات «دانيال ثورنر» ، ” مغامرة خاصة على حساب تعريض المصلحة العامة للمخاطر “⁽²⁵⁾ . فكما حصل في المستعمرات وأشباه المستعمرات فإن التخطيط لمد السكك الحديدية كان تلبية لحاجات الوطن الأم وليس لتلبية الحاجات المحلية . وبحلول عام ١٩٠٠ ، فإن السكك الحديدية في الهند والتي يبلغ طولها خمسة وعشرين ألف ميل ، كانت لأغراض عسكرية أو لشحن السلع إلى الموانئ الساحلية ، مما جعل المناطق الداخلية غير مرتبطة بعضها ببعض إلى حد كبير .

في معظم البلدان الغربية أدى تمديد السكك الحديدية إلى نتيجة عرضية ألا وهي الحافز الذي وفرته لصناعات السلع الإنتاجية والابتكار التكنولوجي في الهندسة . فمصانع الحافلات في إنكلترا أطلق عليها اسم « جامعات الهندسة الميكانيكية »⁽²⁶⁾ . بينما لم تقم في الهند في القرن التاسع عشر أمثال هذه الجامعات ، لأن الشركات البريطانية احتكرت عملياً بناء السكك الحديدية وتوريد الحافلات . وظلت الأمور على هذه الحال إلى أن تقدمت بعض الشركات الألمانية والأمريكية بعروض أدنى سعراً وأسرع تسليماً ، رغم أن الإمكانيات متوفرة في الهند نفسها ” المهارات الضرورية لإنتاج الحافلات من زمن قديم جداً ، كانت مبعثرة على نطاق واسع “⁽²⁷⁾ .

ولم يقتصر التحيز للمصالح البريطانية على ميدان النقل . فالسير « راجندرا نات موخرجي » أصاب خطأ من الشهرة بإقامته محطات المياه لمدينة كالكوتا . ولكنه وجد أنه تحت اسم « ت . س . موخرجي وشركاه » . لم يتمكن من الحصول على العقود لبناء محطات المياه في الأقاليم المتحدة حتى عندما كانت عروضه تحمل أدنى الأسعار . ورأى من الضروري بالنسبة له ” ضم جهوده إلى جهود « آكوين مارتن » ويحمل اسم « مارتن وشركاه » كي يحصل على تلك العقود “⁽²⁸⁾ وعلى نحو مماثل في ميدان الشحن البحري فإن الشركات البريطانية وحدها كانت تنال الإعانات المالية الحكومية والمعونات البريدية ، كما إن عقود الجيش الهندي لتزويده بالأحذية والبطاطين وغيرها من المعدات

الخفيفة، جميعها أيضاً مقصورة على المؤسسات البريطانية، علماً بأن تكلفة تصنيع هذه السلع في الهند أقل بكثير من تصنيعها في بريطانيا.

ومحصلة ما أوردناه سابقاً، يجب ألا نستنتج أن الحرف الهندية برمتها كان مصيرها الدمار، فبعضها تدهور وبعضها خضع لتحولات هامة، في الوقت الذي ظهرت فيه إلى الوجود بعض الحرف الجديدة التي تعتمد على الآلات المصنوعة في المصانع. وهذه الحقيقة تبقى ماثلة للعيان، وهي أن الهند عندما نالت استقلالها السياسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية كانت بلداً متخلفاً وحافظت على تخلفها إلى يومنا هذا. فمراكز التصنيع الكبرى في عام ١٩١٤ لا تقوم إلا في كالكوتا وبومباي، ومعظم المشاريع البريطانية ومن نوعية «الجيوب»، مما جعل الناتج عنها الضروري لحفز الاقتصاد الوطني ناتجاً هزلاً. إن أكثر ما يسلط الضوء على هذا الواقع هو النتيجة التالية التي توصل إليها «بيان تشاندرا»:

”.... في الهند في عام ١٨٩٢، وبعد مضي مائة عام على «الحبّل» لم يكن أكثر من ٢٥٤.٠٠٠ نسمة يعملون في الإنتاج الصناعي الحديث في ظل قوانين المصانع. أضيف إليهم ١٠ مليون نسمة في عام ١٩٣١ و ١٨٠.٠٠٠ نسمة في عام ١٩٥١، في الوقت الذي ارتفع فيه عدد السكان من ٢٣٦ مليون في عام ١٨٩١ إلى ٢٧٥ مليون في عام ١٩٣١ وإلى ٣٥٧ مليون في عام ١٩٥١، كما ازدادت الأيدي العاملة من ٩٤ مليون إلى ١٤٢ مليون بين عام ١٨٩١ وعام ١٩٥١“ (٢٩).

وهذه النتيجة مخيبة للآمال لأن الهند، على وجه التخصيص، كانت تتمتع — على نقيض أمريكا اللاتينية — بشروط تجارية مواتية من الممكن استغلالها لتطوير اقتصاد مستقل. وإن «ب. م. باتيا» الذي بين أن شروط الهند التجارية كانت مواتية إلا في سنوات الحرب العالمية الأولى وإبان الكساد الكبير، يطرح الأسباب التالية للفشل في اغتنام الفرصة: “إن حرية التجارة وما كانت تنبأه الحكومة به من سياسة مالية وصناعية مناهضة للسياسة الوطنية هما المسؤولتان، أكثر من الولوج الشرقي بالذهب والشروط التجارية غير المواتية، عن الإبقاء على تخلف الهند وفقرها.....“ (٣٠).

وهكذا فإن المكاسب الجوهرية من التجارة العالمية قد تبددت في تسديد الأعباء السياسية والتجارية إلى بريطانيا وفي استيراد الذهب، لأن الصناعة المحلية التي كان الواجب يقضي باستثمار تلك المكاسب فيها كانت صناعة هزيلة. وبعد الحرب العالمية الأولى نالت الهند شيئاً من الاستقلال المالي، ولكن الكساد الكبير أصبح وشيكاً والشروط التجارية أصبحت أقل ملاءمة وضاعت الفرصة التاريخية على الهند وتلاشت.

٦ — الهند تدخل دائرة العالم الثالث

من أولى نتائج الحكم البريطاني على شبه القارة الهندية كان دمجها في اقتصاد السوق العالمي ، وتجلت في قيمة واردات المنسوجات القطنية التي قفزت من ٥٠.٠٠٠ روبية في عام ١٨١٤ إلى ٢٥ مليون روبية في عام ١٨٢٩ وإلى ٣٠ مليون روبية في عام ١٨٩٠ ، في حين أن قيمة صادرات القطن الخام قفزت من عشرة ملايين روبية في عام ١٨٤٩ إلى ستين مليون روبية في عام ١٨٦٠ وإلى أربعمئة وعشرة ملايين روبية في عام ١٩١٣ . وكذلك الأمر بالنسبة لقفزات صادرات المواد الخام الأخرى التي كانت كما يلي :

- ١ — الجوت : من ٥٠٠ طن في عام ١٨٣٠ إلى ٣٥٠٠٠ طن في عام ١٨٥٧ إلى ٧٦٥٠٠٠ طن في عام ١٩٠٩ .
- ٢ — القمح : من مقدار تافه في عام ١٨٧٠ إلى ١٣ مليون طن في عام ١٩١٤ .
- ٣ — بذور الزيوت : من مقدار تافه في عام ١٨٤٠ إلى ٢٠٠.٠٠٠ طن في عام ١٨٦٧ وإلى ١٥ مليون طن في عام ١٩١٣ .
- ٤ — الشاي : من ٥٠.٠٠٠ رطل في عام ١٨٥٤ إلى ٨٧ مليون طن في عام ١٨٨٥ — ١٨٨٩ (وسطياً) وإلى ١٩٢ مليون رطل إنكليزي في عام ١٩٠٠ .
- ٥ — الجلود العادية والجلود المدبوغة : من مقدار قيمته ٦٦ مليون روبية في عام ١٨٦٠ إلى ٥٤٦ مليون روبية في عام ١٨٩٨ وإلى ١٦٠ مليون روبية في عام ١٩١٣ .

تجارة الهند الخارجية بعشرات ملايين الروبيات

الأعوام	الواردات	الصادرات
١٨٤١	١٠	١٤
١٨٦٠	٢٣	٣٣
١٨٨٠	٥٠	٧٤
١٩٠٠	٨١	١٠٨
١٩١٣	١٩١	٢٤٩

المراجع: م. زنكين «آسيا والغرب» (لندن: تشاتو و ويندوس، ١٩٥١) الصفحات: ٢٦٧ - ٧١.

إذا كانت حقيقة دمج الهند في الاقتصاد العالمي ليست موضع تساؤل بتاتاً؛ فإن مغزى هذه الحقيقة يثير جدلاً مستفيضاً. فأنصار الحكم البريطاني يصرون على نتائجه الإيجابية كالحفاظ على القانون والنظام وبناء منظومتي النقل والري وتجير COMMERCIALIZATION الزراعة الذي أفضى إلى زيادة هائلة في الصادرات وزيادة مماثلة في الواردات.

ولا مجال هنا لنكران المنجزات المادية، ولكن المشكلة الحاسمة تكمن في النتائج الاقتصادية والاجتماعية لتلك المنجزات. فكم من الضرر ألحقت تلك المنجزات بالتطور الاقتصادي وبالحياة اليومية للجمهور الكبير من السكان الهنود؟ لا شك أنه تمت صيانة القانون والنظام، ولكن، كما علق بيان تشاندرا "ما الغرض من استخدام القانون والنظام... إن استخدام القانون والنظام يمثل ضرورة أساسية، للنمو والرفاه الاقتصاديين، بيد أن من الممكن استخدامهما لأي استغلال منهجي أيضاً"⁽³¹⁾. ففي الهند تشير السجلات إلى استخدام الاستغلال أكثر منه للنمو والرفاه. في عام ١٩٠٠ تم تمديد خمسة وعشرين ألف ميل من السكك الحديدية، ومما حمل الخزانة الهندية أعباء لا طاقة لها بها، والأمر نفسه لشبكات الري الجديدة التي جعلت من الزراعة المتسعة، بالإضافة إلى الطلب الخارجي على المواد الأولية الهندية، أمراً مربحاً لكبار الملاكين العقاريين، ولكن هذه الزراعة كانت تعني أيضاً إرهاب الأجراء بالعمل الزراعي وبالإيجار الباهظ. كما إن الزراعة التجارية لم تؤد إلى ارتفاع مستوى التكنولوجيا والإنتاجية، بل إلى مزيد من استغلال الفلاحين استغلالاً كثيفاً وإلى الإلقاء بهم بين برائن آلية السوق وتقلباته وجشع الملاكين العقاريين والسماسرة والمرايين.

وبوجيز العبارة فإن الهيكل الأساسي الذي خلقته بريطانيا كان موضع تخطيط، يهدف إلى خلق اقتصاد استعماري تابع وليس إلى خلق اقتصاد متطور مستقل. ولذلك فإن الدور الذي مارسته بريطانيا في الهند لم يكن «التقويض الإبداعي» كما وسم شومبر مهممة الرأسمالية وإنما كان، انتقاء واستبقاء بعض المؤسسات السابقة للمؤسسات الرأسمالية التي كانت تحايي المصالح الأبريالية. فلقد أكدت ذلك «باربارا وارد» عندما قالت أن بريطانيا أخفقت في الهند لأنها لم تستكمل عملية التحديث التي كانت بحاجة إلى «إصلاح زراعي حاسم»، ولكن بريطانيا كما تقول باربارا "لم تتمكن من أن تبني مثل هذا الحل في الهند لأنها قوة دخيلة"⁽³²⁾. إن القسم الأول من هذا التحليل صحيح ولكن القسم الثاني يبدو على غير ذلك حسب قول العرب. فلقد رأينا أن بريطانيا لم تتردد في التدخل تدخلاً صلباً لفرض نظامي الرعايا والأعيان في الأرض، ولتنشيط مد

السكك الحديدية ، وإنتاج المواد الخام التي تحتاجها الصناعات البريطانية . ولكن التدخل الحكومي كان معدوماً تماماً عندما تستدعي مصلحة المواطنين المحليين وليس المصالح البريطانية . وإن الأمثلة الدالة على عدم التدخل الانتقائي تتضمن رفض إقامة التعريفات الحمائية ، ورفض طرح نظام الضرائب التصاعدية ورفض حظر صادرات الحبوب في أزمدة المجاعة . فالمشكلة الرئيسية بالنسبة للهند لم تكن عدم التدخل البريطاني أو التدخل الواهي وإنما التدخل المفروض .

الجزء الثالث

العالم الثالث نظام عالمي

١٨٧٠ - ١٩١٤

كان الأمل يحدونا دائماً بألا تدفعنا الحاجة للتوسع أكثر من ذلك ، وقد اكتشفنا أن التوقف عن التوسع يعني التراجع . وحتى في عصرنا تبدو التحسينات والابتكارات تتوالى تباعاً الواحدة تلو الأخرى بسرعة مذهلة ، مما يدفعنا إلى التصور أن هذا القدر من الإنجاز ، هو القدر المطلوب وثنا بر على إنجازة . فعندما يتوقف صانع الفولاذ عن تطوير عمله ، فإنه يبدأ بالانهلال ، ولكي نتجنب هذا المصير علينا مواصلة التقدم والتوسع .

أندرو كارنجي (١٨٩٦)

في الربع الأخير من القرن التاسع عشر تراجعت الرأسمالية الصناعية التنافسية أمام الرأسمالية الاحتكارية ورافق ذلك التراجع تحول في الشؤون الدولية ، من أمبريالية التجارة الحرة إلى الاستعمارية العالمية . لقد كانت الأمبريالية الاحتكارية الجديدة تتوسع طويلاً وعرضاً في عملياتها في أنحاء العالم . فمن رموز أمبريالية التجارة الحرة القديمة كان ليفينغستون في إفريقية والحملات البحرية البريطانية في بحار الصين . وأما رموز العصر الجديد ، فقد كانت أشد من الأولى تغلغلاً وتمزيقاً بما لا يقاس — فقناتا السويس وبناما تصالان بين مختلف المحيطات ، والخطوط الحديدية العابرة للقارات ، تجتاز إفريقية وسيبيريا وشمال أمريكا ، وتنتشر شبكة الكابلات في أعماق المحيطات ، كما تنتشر شبكات التلغراف والهاتف فوق الأصقاع البهية لمختلف القارات ، وتنتصب البيوتات المصرفية الضخمة ، أمثال مصارف «لويدي وباركلي وروتشيلد» لتوفير السيولة النقدية لهذا الصرح الحضاري . هذه الدينامية للرأسمالية الاحتكارية أدت إلى اقتسام إفريقية في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر ، ودمج الصين وروسيا في اقتصاد السوق العالمي . ومن العجيب حقاً ، أنه لم يبق خارج هذه الهيمنة الأوربية ، سوى تلك الجزيرة الصغيرة الراسية في المحيط الهادي ، والتي بنيت عليها امبراطورية اليابان .

الفصل الثالث عشر

عصر الرأسمالية الاحتكارية والاستعمارية العالمية

علينا نحن معشر السياسيين الاستعماريين — لتجنب الأربعين مليون نسمة من سكان المملكة المتحدة، حرباً أهلية دموية — أن نجد بلداناً جديدة نوطن فيها فائض السكان ونوفر أسواقاً جديدة للسلع التي ينتجونها من المصانع والمناجم.

سيسيل رودس (١٨٨٢)

حوالي عام ١٨٧٠ انطلقت الثورة الصناعية الثانية المتميزة بتقنيات الإنتاج الجماعي الجديدة وتطبيق العلم في الصناعة تطبيقاً منهجياً. وفي الماضي وقعت الشركات الصناعية المستقلة أمثال شركة «واط» وشركة «بولتون» في قبضة الكارتلات الضخمة التي تحتزن من رأس المال ما يكفيها لاحتكار الصناعات على الصعيد الوطني أولاً، وعلى الصعيد العالمي ثانياً. وفي الوقت نفسه برزت دول مصنعة جديدة، تمكنت من تحدي أولوية بريطانيا باعتبارها «مشغل العالم». ولذلك فإن ما نجم من منافسات، بالإضافة إلى تزايد القوة العسكرية والاقتصادية للرأسمالية في طورها الاحتكاري، أدى إلى توسع استعماري لا مثيل له في الماضي. فأمبريالية التجارة الحرة نهضت في أوائل القرن التاسع عشر وتداغت أمام أمبريالية اكتساب البلدان بحق الشفعة. فجرى اقتسام العالم بأكمله، إما على شكل مستعمرات مباشرة كما حدث لإفريقية، وإما على شكل أشباه المستعمرات كما حدث لكل من الامبراطوريتين العثمانية والصينية. وهكذا فإن أكبر عملية اغتصاب للأراضي في تاريخ الجنس البشري قد خلصت إلى ذلك المشهد العجيب الذي تهيمن فيه شبه الجزيرة الأوربية / الآسيوية بمفردها على بقية أرجاء العالم.

١ — الثورة الصناعية الثانية والرأسمالية الاحتكارية في الغرب

إن الابتكارات الطليعية في صناعات النسيج والتعدين وعلم المعادن والنقل كانت جميعها، إبان الثورة الصناعية الأولى، من فعل الميكانيكيين الموهوبين أكثر مما كانت من فعل العلماء. ولكن العلم بدأ حوالي عام ١٨٧٥ يلعب دوراً أهم من السابق. فمخابر البحث الصناعي، المزودة بالأجهزة الباهظة الثمن والعلماء المدربين الذين كانوا ينفذون بحسب المنهج على مشكلات محددة، جميعها حلت محل مخاض أو مشاغل المبتكرين المنعزلين.

وسرعان ما أخذت الصناعات كلها تعيش تأثير العلم عليها. ففي علم المعادن مثلاً، تم تطوير عدد من العمليات «بسمبر وسيمنز مارتن وجيل كرايست — توماس» التي أتاحت استخراج الفولاذ من الصنف الأول وعلى نطاق واسع من خامات الحديد ذات الصنف الرديء. وتم إنتاج الطاقة بتسخير الكهرباء مع اختراع محرك الاحتراق الداخلي الذي يعمل بالزيت والبنزين بشكل رئيسي. كما كانت الاتصالات أيضاً عرضة للتحويل من خلال اختراع اللاسلكي أو الراديو. وأما صناعة النفط فقد تطورت تطوراً سريعاً بفضل عمل الجيولوجيين الذين كانوا يحددون مواضع آبار النفط بدقة فائقة، والكيميائيين الذين استنبطوا طرق تصفية النفط الخام وتكريره إلى نפט وغاز وكبروسين وإلى زيوت التشحيم الخفيفة منها والثقيلة. إن أحد الأمثلة الرائعة عن تأثير العلم على الصناعة يمكن مشاهدته في مثل مشتقات الفحم. فبالإضافة لاستخراج فحم الكوك من الفحم الحجري والغاز المستخدم في الإنارة كان الفحم يعطي أيضاً السائل المدعو «قطران الفحم». ولقد اكتشف الكيميائيون في هذه المادة كنزاً نفيساً حقيقياً، فالمشتقات تتضمن مئات الأصيغ ومجموعة من النواتج الثانوية الأخرى كالأسبيرين وما يطلق عليه علم النبات شاي كندا WINTERGREEN والسكرين والمطهرات والمسهلات، والعطور والمواد الكيماوية للتصوير الضوئي، والمتفجرات القوية، وعطر زهر البرتقال.

وفي الوقت نفسه كانت الصناعات تخضع للتحويل من جراء اعتماد تقنيات الإنتاج على نطاق واسع. ولقد كانت الولايات المتحدة البلد السباق في هذا الميدان، مثلما كانت ألمانيا البلد السباق في الميدان العلمي. ففي مضممار الإنتاج على نطاق واسع (الإنتاج بالجملة) تم تطوير طريقتين رئيسيتين: الأولى تتمثل بصنع الأجزاء القياسية الصالحة للتبديل ومن ثم تركيبها في الوحدة النهائية بأدنى درجات الجهد. ولقد طبق هذا الأسلوب مبتكر أمريكي يدعى «إيلي ويتني» في صنع بنادق «المسكيت» في أوائل القرن التاسع عشر. وبعد مضي قرن من الزمن جاء «هنري فورد» ليصيب حظاً كبيراً من الشهرة والثروة، بتكييف هذا الأسلوب وتطبيقه على حزام التوصيل الدوار إلى

مالا نهاية، بحيث كان يمر بأجزاء السيارة أمام صفوف من عمال التركيب. وأما الطريقة الثانية لإنتاج الجملة، فقد تمثلت باستخدام عدة صفوف مادية من خلال مبتكرات ميكانيكية متطورة. ولكن ماذا كان يعني هذا بلغة الدولارات والستنتات، إنها مباحاة ملك الفولاذ «أندرو كارنجي» فيقول:

”إن استخراج رطلين من فلز الحديد من أحد مناجم «ليك سوبيريار» ونقلهما إلى بيتسبيرغ على بعد تسعمائة ميل، واستخراج رطل ونصف من الفحم من المنجم وتصنيعهما إلى فحم الكوك ونقلهما إلى بيتسبيرغ، واستخراج نصف رطل من الكلس من أحد المناجم ونقله إلى بيتسبيرغ، وتعدين مقدار ضئيل من المنغنيز من فرجينيا وجلبه إلى بيتسبيرغ، وتصنيع هذه الأبطال الأربعة من المواد وتحويلها إلى رطل من الفولاذ يدفع المستهلك ثمناً له ستاً واحداً فقط“⁽¹⁾.

إن الثورة الصناعية الثانية هذه قد عجلت بالانتقال من الرأسمالية التنافسية إلى الرأسمالية الاحتكارية. فالاستثمار الرئيسي الضخم الضروري للمصانع العملاقة الجديدة، اكتسح في طريقه معظم المشاريع العائلية الصغيرة، وهكذا هبط عدد شركات الفولاذ الأمريكية من ٧٢٥ في عام ١٨٨٠ إلى ١٦ في عام ١٩٥٠. وكذلك الأمر بالنسبة للصناعات الجديدة، كصناعة الألمنيوم والصناعات الكيميائية والكهربائية، التي كانت تتطلب منذ البداية استثمارات رئيسية ضخمة، مما جعل مساهمة صغار رجال الأعمال أمراً مستحيلاً. كما إن الكساد الطويل خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر قد أجبر الرأسماليين على التخلي عن عقيدتهم التقليدية، عقيدة التنافس الحر، واللجوء إلى مختلف أنواع الكارتلات والدمج والاتحادات الاحتكارية «التروستات» وجمعيات لوائح الأسعار ابتغاء تعديل الهبوط في الأسعار والأرباح. وقد أوجز هذا الاتجاه في عام ١٩٠٣ أهم المصنّعين البريطانيين للصابون «و. ه. لفر» قائلاً:

”في قديم الزمان كان بمقدور صناعة واحدة أن تكون مؤسسة مستقلة. وفي الخطوة التالية شركة بسيطة ثم ترك الأمور خارج نطاق رأس المال المتوفر لدى مؤسستين أو ثلاث للتعاون معاً على شكل شركة بسيطة وبذلك أصبحت الشركات المحدودة ضرورة ... وها قد وصلنا الآن إلى مرحلة أخرى، حيث يتوجب فيها على عدد من الشركات المحدودة أن تتضافر جهودها معاً ضمن ما ندعوه باتحاد الشركات“⁽²⁾.

إن اتحاد الشركات، أو الكارتلات، الجديد هذا قد ولّد الأرباح الطائلة، كما سنشير فيما بعد، وفي الوقت نفسه كان لا يزال رأس المال يتدفق من وراء البحار ولا سيما من الهند⁽³⁾. وأصبح بمقدور بريطانيا أن تواصل استثماراتها خارج حدود الوطن، رغم أن هذه الاستثمارات في أواخر القرن

التاسع عشر لم تتجه صوب أوربة، بل إلى مستوطنات البيض في أمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلاندا. وهكذا فإن نسبة ٤٥٪ من الاستثمارات الأجنبية البريطانية خلال الفترة الممتدة من عام ١٨٦٥ إلى عام ١٩١٤ كانت تدفق إلى أمريكا الشمالية وأستراليا مقابل ١٣٪ إلى أوربة و ١٧٪ إلى أمريكا الجنوبية، وفي معظمها إلى البلدان التي يشكل فيها الأوربيون قسماً جوهرياً من عدد السكان. وإن الحركة الضخمة للشعوب الأوربية باتجاه البلدان «الخالية من السكان» فيما وراء البحار اقترنت على هذا المنوال بحركة ضخمة مماثلة لرأس المال الأوربي لتمويل استيطان الأوربيين وتطويرهم الاقتصادي. ولذلك فإن «باغشي» كان مصيباً حين خلص إلى الاستنتاج التالي: "إن المقدرة على سد العجز في منطقة ما من مناطق العالم بفوائض المناطق الأخرى هي التي أتاحت لبريطانيا أن تنقل، وفي منتهى الهدوء، الثروات الرئيسية من المستعمرات غير البيضاء إلى المستعمرات البيضاء وأن تعزز النمو الصناعي في هذه المستعمرات الأخيرة" (٤).

ففي الولايات المتحدة كان صافي الاستثمار الأجنبي يبلغ ٢٥٪ من الاستثمار المحلي بين الثلاثينيات والستينيات (١٨٣٠ - ١٨٦٠) حصراً، وأكثر من ١٥٪ خلال السبعينيات (١٨٧٠). وعلى نفس المنوال في أستراليا، حيث كان صافي تدفق رأس المال يبلغ ٣٥٪ من إجمالي الاستثمار الداخلي بين عام ١٨٦٨ وعام ١٩٠٠، بينما كانت النسبة المئوية في كندا ٢٦ بين ١٩٠٠ و ١٩٠٥، و ٣٨ بين عام ١٩٠٦ وعام ١٩١٠.

ولم يقتصر الأمر على نقل كميات ضخمة من رأس المال من المستعمرات غير البيضاء إلى المستعمرات البيضاء وحسب، وإنما كانت الاستثمارات في المستعمرات البيضاء مؤلفة من مجموعة السندات، التي يتعذر ضبطها، في حين كانت الاستثمارات في المستعمرات غير البيضاء، موضع مراقبة دقيقة وهدف مخطط مراده تشجيع الواردات المصنعة من البلدان الدائنة وإضعاف الصناعات المحلية. ففي الولايات المتحدة لم يكن للمستثمرين الأوربيين أي إشراف عملي على الأموال التي في عهدهم. وفي كندا لم يكن من غير المألوف بالنسبة للبريطانيين أن يقدموا رأس المال الذي كانت تنفقه وقتئذ مجالس الإدارات الكندية أو الأمريكية على شراء السلع من الولايات المتحدة لعملية التركيب الحقيقي. ولكن في البرازيل، من الناحية الأخرى، كانت المنشآت الصناعية موضع تفكير البريطانيين وتمويل المستثمرين منهم، كما كانت موضع تركيب المتعاقدين البريطانيين وبيع إنتاجية بريطانية وتباع في معظم الأحيان إلى الحكومة البرازيلية حين تتكشف تلك المشروعات على أنها غير مربحة. وما هو أدهى من ذلك أن البريطانيين نجحوا في تشكيل مجموعات الضغط (اللوبي) ضد تصنيع البرازيل حتى النهاية الحتمية للقرن التاسع عشر.

وأما فيما يتعلق بمركز بريطانيا في الاقتصاد العالمي ، فإن هذه الاستثمارات في أوروپة وبلدان ما وراء البحار ، كانت مجزية مالياً ، ولكنها كانت هدامة أيضاً بسبب الأولوية الأصلية لبريطانيا ، باعتبارها « المشغل الصناعي للعالم » . لقد رأينا أن ألمانيا كان لها قصب السبق في تطبيق العلم على الصناعة ، وللولايات المتحدة أيضاً في تطوير تقنيات إنتاج الجملة . ولذلك بدأت بريطانيا تدفع ثمن دورها الطليعي في الثورة الصناعية الأولى ، وثمن تركيزها على الاستثمارات الخارجية على حساب التحديث الصناعي المحلي . فمصانعها صارت تبدو أكثر قدماً كلما ظهرت على المسرح ، مصانع منافسة جديدة بتجهيزات أكثر كفاءة من التجهيزات البريطانية . لقد زاد الإنتاج الصناعي العالمي سبع مرات بين عام ١٨٦٠ وعام ١٩١٣ ، في الوقت الذي لم يتزايد فيه الإنتاج البريطاني أكثر من ثلاث مرات ، والفرنسي أربع مرات بالمقارنة مع تزايد الإنتاج الألماني ذي المرات السبع ، وتزايد إنتاج الولايات المتحدة اثنتي عشرة مرة . وهذا ما أحدث تبدلات سريعة في ترتيب أهمية البلدان الصناعية الرائدة (كما يدل على ذلك الجدول الوارد أدناه) ، دامت حتى يومنا هذا بديناميكية الرأس مالية الاحتكارية التي حافظت على حيويتها حتى الآن .

فجملة هذه التطورات كانت مسؤولة عن الانتقال من الاستعمارية الواهنة إلى الزحف الذي شمل العالم بأسره طلباً للمستعمرات . واللامبالاة بالمستعمرات كانت موقفاً طبيعياً في أوائل القرن التاسع عشر ، عندما كانت بريطانيا القوة الاقتصادية والعسكرية الوحيدة النامية . ولكن اللامبالاة استحوذت على موقف غير طبيعي ، حينما بدأ العديد من القوى الاقتصادية المختلفة يشكك واحداً بعد الآخر في ذلك العالم ، الذي أصبح على أشد ما يكون من التنافس بارتفاع حواجز التعريفات الجمركية . فلقد شعرت الحكومات البريطانية بوجوب إطلاق الحريات لمواطنيها من تجار ومستثمرين

ترتيب الدول الصناعية الرائدة من زاوية أهميتها

١٨٦٠	١٨٧٠	١٨٨٠	١٩٠٠	١٩٨٠
بريطانيا العظمى	بريطانيا العظمى	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة	
فرنسا	الولايات المتحدة	بريطانيا العظمى	ألمانيا	اليابان
الولايات المتحدة	فرنسا	ألمانيا	بريطانيا العظمى	الاتحاد السوفيتي
ألمانيا	ألمانيا	فرنسا	فرنسا	ألمانيا

للدفاع عن أنفسهم ، في الوقت الذي لم يكن أمامهم أي خصم من المنافسين الأمبراليين ، ولكن بعد اشتداد المنافسة أصبحت تلك الحكومات تشعر بضرورة الحفاظ على تكافؤ الفرص الاقتصادية لمواطنيها من خلال استباق الدول الأخرى بإلحاق بلدان ما وراء البحار ، أو من خلال تحديد مناطق التخوم . وكان حجم المبادلات التجارية ضئيلاً نسبياً بين بريطانيا ومستعمراتها الجديدة التي ضمتها إلى امبراطوريتها في أواخر القرن التاسع عشر ، ومع ذلك حققت الصادرات إلى المستعمرات عام ١٨٧٠ زيادة قدرها ٣ — ٥٪ وهذا معناه بالنسبة لبعض الصناعات إما الاستمرار أو الفناء .

لقد وصف « غونار ميردال » تلك المعاملة التفضيلية التي كانت تحظى بها منتجات مراكز الوطن الأم في مستعمراتها بأنها « ازدواجية قسرية » . وإن حقيقة مسح الأنماط الجغرافية للتجارة على أساس الروابط الاستعمارية تتجلى في الجدول الوارد أدناه ، الذي يقارن بين حصة المملكة المتحدة وحصة فرنسا من متاجرة كل منهما مع توابعه الإفريقية ومع توابع الدولة الأخرى في نهاية المرحلة الاستعمارية :

حصة المملكة المتحدة وفرنسا من المتاجرة مع توابعها الإفريقية ومع توابع الدولة الأخرى
(١٩٦٠ — ١٩٦٢)
(نسبة مئوية)

<div style="display: flex; justify-content: space-around; align-items: center;"> <div style="text-align: center;"> <p>واردات من</p> <div style="display: flex; justify-content: space-around;"> <p>فرنسا</p> <p>فرنسا</p> </div> </div> <div style="text-align: center;"> <p>صادرات إلى</p> <div style="display: flex; justify-content: space-around;"> <p>المملكة المتحدة</p> <p>المملكة المتحدة</p> </div> </div> </div>				
توابع المملكة المتحدة	٤١٦	١٧	٣٨٩	٢٣
التوابع الفرنسية	١٦	٥٢٧	٢٨	٦٠٥

المراجع : إ. كليمان « التجارة وأنحطاط الاستعمارية » — المجلة الاقتصادية عدد ٨٦ (أيلول ١٩٧٦) ٤٦٥ . تقدم هذه المقالة إحصاءات مفصلة عن مسح التجارة على يد البلد الأم والمستعمرة .

إن فرض « الازدواجية » ، المعكوسة في الإحصاءات الواردة أعلاه ، رافقه انخفاض حصة البلد الأم من تجارة المستعمرات لحظة بدء تفكك روابطها السياسية . وكلما طال الأمد على تصفية الاستعمار انخفضت معه حصة البلد الأم من التجارة الاستعمارية . وهكذا يخلص « إفرام كليمان »

إلى الاستنتاج أن " هذا الواقع يعبر عن شكل من الأنماط التجارية في المستعمرات ولا يعكس رغبة سكانها، وإن اعتبار الازدواجية التي كانت تطبع التجارة الاستعمارية بطابعها، ازدواجية مفروضة من قبل السلطة الاستعمارية، هو اعتبار له ما يبرره "،⁽⁵⁾.

ولقد ولدت الرأسمالية الاحتكارية أيضاً بناء الامبراطوريات من خلال تكديس المرباح الطائلة، التي كانت تنتظر وجود منافذ استثمارية. فالكارتلات حددت الأسعار لدرجة أتاحت لأفقر أعضائها كسب معدل متوسط من الربح، الأمر الذي مكن أقوى الشركات، المسيطرة على الأسواق، من تحقيق فيض من الأرباح. لقد حدث الأمر نفسه عندما كانت الشركات تسيطر سيطرة مطلقة تقريباً على سوق معينة. فبعد تأسيس شركة الفولاذ المساهمة في الولايات المتحدة، ارتفعت أسعار الفولاذ من ٢٠ إلى ٣٠٪، بينما شركة التعليب الأمريكية، التي كانت تسيطر وقت تأسيسها في عام ١٩٠١ على ٩٠٪ من إنتاج الشركة، سارعت لرفع أسعارها ٦٠٪. وأما في بريطانيا فإن مثل هذه الأرباح الاحتكارية أتاحت ارتفاعاً بمعدل الاستثمارات السنوية في الخارج من ٢٩ مليون جنيه بين عام ١٨٦٠ وعام ١٨٦٩ إلى ٥١ مليون جنيه بين عام ١٨٧٠ وعام ١٨٧٩، ومن ثم إلى ٦٨ مليون جنيه بين عام ١٨٨٠ وعام ١٨٨٩.

إن قيام علاقة بين هذا التراكم الرأسمالي في ظل الرأسمالية الاحتكارية. وذلك النهوض في بناء الامبراطوريات خلال العقد نفسه في أواخر القرن التاسع عشر، يفسره أن المستعمرات كانت تكلف البلدان الأم أكثر مما كانت تنال منها هذه البلدان. ومن الواضح حقاً أن التكاليف كانت تخرج من الإيرادات العامة في حين أن الأرباح كانت تجد سبيلها إلى المصالح الخاصة التي كان بمقدورها استغلال نفوذها السياسي — وقد استغلته فعلاً — لمصلحة الإجراءات الاستعمارية المغامرة بغض النظر عن تأثير تلك الإجراءات على خزائن الحكومة. وهكذا كانت الامبراطوريات الاستعمارية بمثابة الأدوات لإعادة توزيع الثروة بين المراكز الأم دون التأثير بالاعتبارات الوطنية حيال الموازنة العامة.

وثمة حجة أخرى تساق ضد الدوافع الاقتصادية في بناء الامبراطوريات هي أن نسبة ضئيلة جداً من استثمارات ما وراء البحار كانت تجد طريقها إلى المستعمرات الجديدة.. وهذه النسبة لم تكن تعني بالضرورة عدم انطوائها على أية أهمية، ولا سيما أن معدل نمو الاستثمارات البريطانية في الامبراطورية الجديدة كان أكبر منه في الامبراطورية القديمة. فبين عام ١٩٠٧ وعام ١٩١٣ كانت نسبة زيادة الاستثمارات البريطانية في الامبراطورية الجديدة ٥١٪ مقابل ١٧٫١٪ في الهند وسيلان، ١٦٫٣٪ في أستراليا ونيوزيلاندا، ٢١٫٧٪ في الولايات المتحدة.

إن هذه العقود كانت تمثل عقود الأمبريالية الاستعمارية بحق الشفعة PRE — EMPTIVE. ففي

مناخ التنافس آنذاك كان المسؤولون الأميرياليون وعملآؤهم في مراكز المسؤولية غير مكترئين بالأرباح الناتجة عن عملية الضم، ولكنهم حذرون جداً من خسارتهم في حال إقدام الآخرين على ممارسة الضم. وإن اهتمامهم ليس بالخسارة أو الربح قياساً إلى الوضع القائم وإنما بالسماح لمنافس آخر يسبقهم في تحركه. إن حدة المنافسة، ولا سيما إبان سنوات الكساد، وهبوط الأسعار وارتفاع التعريفات دفع دهاقنة السياسة إلى اعتبار المستعمرات ليس مجرد منافذ آنية للاستثمار وحسب وإنما كأسواق مستقبلية للسلع المصنعة وكمصادر للمواد الخام. ولقد كان هذا الموقف بالتحديد موضع تصريح أحد الكتاب البريطانيين وهو السير «جون كلتي» الذي كتب في عام ١٨٩٥: "لقد كان الرأسماليون البريطانيون يعيشون حالة من الرضا عن أنفسهم ولم تبدأ أعينهم بالدوران والتطلع إلى المستقبل إلا بعد ظهور ألمانيا على المسرح منذ عشر سنوات، حيث لم يبق في متناول الأيدي آنذاك سوى إفريقية التي تعرضت إلى زحف استعماري لا نظير له في تاريخ العالم" (٦).

إن الزحف على إفريقية وغيرها من القارات يعود إلى المراحل الطائفة التي كدستها الرأسمالية الاحتكارية التي كانت تَمُنُّ على جماهيرها المحلية ببعض من تلك المزايا، الأمر الذي حفز حاجات جديدة بالنسبة لجماهير المدن كالصاؤون، والمزارعين، والشوكولاته والكاكاو والعجلات الكاوتشوكية للدراجات. وكل هذه السلع كانت تتطلب الاستيراد على نطاق واسع من المناطق المدارية، الأمر الذي استدعى بناء الهياكل الأساسية المحلية كالموانئ والسكك الحديدية والبواخر والشاحنات والمستودعات والآلات والمنظومة التلغرافية والبريدية. وكانت هذه الهياكل الأساسية تستلزم توفر النظام والأمن لضمان حصص الربح المعقولة لحملة الأسهم. ولذلك كانت ترتفع جلبة الأصوات المطالبة بالضم حين تنشب النزاعات المحلية التي تعطل انتظام التجارة أو حين يلوح في الأفق شبح التهديد بالتوسع لقوة استعمارية مجاورة.

إن التدفق الهائل لرأس المال من أوربة على شكل قروض واستثمارات كان يفضي في غالب الأحوال إلى السيطرة الواقعية DE FACTO على البلدان المستفيدة منها. ولم يكن الحكام الأجانب يدركون أن قبول معاهدات الصداقة والتجارة الحرة سوف تؤدي إلى فقدان الاستقلال الاقتصادي والسياسي. ووصف اللورد كرومر، القنصل البريطاني العام في مصر من عام ١٨٨٣ إلى عام ١٩٠٧، كيف أن التسليف الأوربي مهّد الطريق للحكم الأوربي على نحو مباشر أو غير مباشر إلى تلك المنطقة فقال:

"إن أكبر قدر من الأذى يمكن إلحاقه حين يُسَلَّف حاكم شرقي لأول مرة على الطريقة الأوربية. فيجد أن بإمكانه الحصول على مقادير كبيرة من المال بمنتهى البساطة. فيستطيع إشباع

رغباته الشخصية بسهولة. وتخطف أبصاره المخططات البراقة، التي تطفح بالمغالطات في معظم الأحيان، والتي برع الأوربيون في عرضها أمام ناظره. فهو يفتقر إلى نفاذ البصيرة لاستجلاء طبيعة المصاعب المستقبلية التي يخلقها لنفسه. وأما المغريات التي قدّمت له لقطف الثمرات، فإنها مغريات مشوّقة جداً سهلة المنال. وسرعان ما يدفع بنفسه في ذلك الشرك المفتوح أمامه موقعا الأذى بوطنه، ذلك الأذى الذي سيعيش تحت وطأته أجيال الحاضر والمستقبل“ (7).

إن تداول الداروينية الاجتماعية، بمبادئ الصراع من أجل البقاء وبقاء الأصلح، وفر الأساس العقلاني المقنع لقوى التوسع التي ورد ذكرها أعلاه. فلقد بررت الداروينية اصطلياد واستغلال أكبر المناطق المتاحة في المستعمرات ليس بدافع الربح فقط، بل لتعزيز القوة الاستعمارية في صراعاتها المستقبلية مع القوى المنافسة. وكتب الأمبريالي البريطاني سيسيل رودس وأمثاله في كل من ألمانيا وفرنسا: ”أنا على ثقة بأننا أول شعب في العالم يسعى للسيطرة على أكبر رقعة من الأراضي وذلك لمصلحة الجنس البشري.... وإذا كان هنالك إله؛ فأعتقد أنه يطالبني بأن أصبغ باللون الأحمر البريطاني قدر ما أستطيع من خريطة إفريقية....“ (8).

فالنزعة التوسعية لدى رودس كانت موضع تقبل وتبرير الليبراليين الأوربيين الذين أصروا على حق تقرير المصير للشعوب الأوربية ولكنهم سرعان ما أداروا ظهورهم لهذا المبدأ، عندما يتعلق الأمر «بالعروق الأدنى مرتبة» فيما وراء البحار. فغلاستون أرغى وأزبد ضد «الفظائع البلغارية» التي كان يرتكبها جنود الباشبازوق وسلطانهم المجرم في استانبول، هو نفسه الذي وصم الثورة الشعبية العربية في مصر بأنها من فعل حفنة من ضباط الجيش المستفيدين ذاتياً ممن يحرضهم المثقفون المصريون الذين لا يمثلون إلا أنفسهم. كما إن البريطانيين في الهند وصفوا بكل ازدراء، وعلى نحو مماثل، أوائل الوطنيين بأنهم «هندوسيون بنغاليون مشاغبون» ورد هذا التأكيد على لسان نائب الملك «ديوفارين» بلهجة تعجرف في تشرين أول ١٨٨٨ عندما قال: ”إن الاهتمام الرئيسي لحكومة الهند يكمن في حماية ورعاية مصالح شعب الهند.... ولكن شعب الهند ليس أولئك السبعة أو الثانية آلاف طالب الذين تخرجوا من الجامعات أو المحامين منهم.... بل تلك الملايين الصامتة الذين لا ثقافة ولا حضارة لهم ولا تأثير للأفكار الأوربية أو الفكر المعاصر عليهم والذين حافظوا على خطى أجدادهم منذ آلاف السنوات“ (9).

لقد برر هذا القول بكل بساطة الهيمنة الأوربية على العالم بالادعاء؛ أن البلغاريين والمكدونيين مؤهلون لتقرير المصير وأن المصريين والهنود هم خلاف ذلك.

٢ — الاستعمارية العالمية في العالم الثالث

لقد كانت النتيجة الخالصة لتلك العوامل الاقتصادية والسياسية والفكرية والنفسية المذكورة أعلاه، هي فورة الأمبريالية الاستعمارية في أواخر القرن التاسع عشر. ففي الوقت الذي كان يجري حيازة ٨٣.٠٠٠ ميل مربع من أراضي المستعمرات وسطياً كل عام بين ١٨٠٠ و ١٨٧٥، قفز الرقم إلى ٢٤٠.٠٠٠ ميل مربع في الفترة الواقعة بين عام ١٨٧٥ وعام ١٩١٤. فبريطانيا أضافت إلى امبراطوريتها ٤,٢٥ مليون ميل مربع و ٦٦ مليون نسمة خلال الفترة بين عام ١٨٧١ وعام ١٩٠٠، وفرنسا ٣,٢٥ مليون ميل مربع و ٢٦ مليون نسمة، وأضافت روسيا ٥.٠ مليون ميل مربع و ٦.٥ مليون نسمة في آسيا، كما أضافت ألمانيا مليوناً واحداً من الأميال المربعة وثلاثة عشر مليون نسمة. وحتى بلجيكا الصغيرة تيسر لها أن تحصل على ٩٠.٠٠٠ ميل مربع و ٨.٥ مليون مواطن. فهذه الفتوحات، بالإضافة إلى الممتلكات، استعمارية، خلقت تقسيمياً متناقضاً للعالم، سيطر جزء صغير منه على بقية أرجائه الواسعة. والجدول التالي يوضح السيطرة في عام ١٩١٤ بالأرقام:

الامبراطوريات الاستعمارية فيما وراء البحار في عام ١٩١٤

البلدان	عدد المستعمرات	المساحة بالأميال المربعة		عدد السكان	
		البلد الأم	المستعمرات	البلد الأم	المستعمرات
المملكة المتحدة	٥٥	١٢٠,٩٥٣	١٢,٠٤٣,٨٠٦	٤٦,٠٥٢,٧٤١	٣٩١,٥٨٢,٥٢٨
فرنسا	٢٩	٢,٠٧,٠٧٦	٤,١١٠,٤٠٩	٣٩,٦٠٢,٢٥٨	٦٢,٣٥٠,٠٠٠
ألمانيا	١٠	٢,٠٨,٨٣٠	١,٢٣,٠٩٨,٩	٦٤,٩٢٥,٩٩٣	١٣,٠٧٤,٩٥٠
بلجيكا	١	١١,٣٧٣	٩١٠,٠٠٠	٧,٥٧١,٣٨٧	١٥,٠٠٠,٠٠٠
البرتغال	٨	٣٥,٥٠٠	٨٠,٤٤٤٠	٥,٩٦٠,٠٥٦	٩,٦٨٠,٠٠٠
البلدان المنخفضة	٨	١٢,٧٦١	٧,٦٢,٨٦٣	٦,١٠٢,٣٩٩	٣٧,٤١٠,٠٠٠
إيطاليا	٤	١١,٠٦٢٣	٥٩١,٢٥٠	٣٥,٢٣٨,٩٩٧	١,٣٩٦,١٧٦
المجموع العام	١١٥	٧,٠٧,١١٦	٢,٠٤,٥٣,٧٥٧	٢,٠٥,٤٥٣,٨٣١	٥٣,٠٤٩,٣٦٥

هذه اللائحة من جمعي ومنشورة في كتابي «العالم منذ عام ١٥٠٠» «إنكلود كليفس، ن. ج: برنتس هول، ١٩٦٦» صفحة ٢٣٦.

لم تكن الدول الأوربية الصناعية تملك المستعمرات الملكية مباشرة، بل كانت تسيطر على المناطق الضعيفة اقتصادياً وعسكرياً، دون أن تكون ملحقة أو تابعة لها.

فالامبراطورية العثمانية والصين وفارس، جميعها دول مستقلة إسمياً، أصبحت موضع مذلة وهيمنة استعمارية، حتى أمريكا اللاتينية، التي هزمت الغزاة وأحبطت عملياتهم العسكرية لم تنج من خطر الإلحاق الاقتصادي بالقوى الأمبريالية المسلّحة بمبدأ مونرو «التدخل لمنع التدخل» الذي بدوره لم يحل دون قيام تدخل مسلح من قبل رماة البحرية الأمريكية تحت غطاء قانوني «إعادة القانون والنظام».

وأما امبراطورية روسيا القيصرية العظيمة، فقد خضعت للهيمنة الاقتصادية لأوربة الغربية، ولكن القوة العسكرية للنظام القيصري، كانت كافية وقادرة على منع النفوذ الاقتصادي الأجنبي من التوغل والامتداد إلى سائر الميادين.

ولم تقتصر السيطرة الأوربية على الامبراطوريات البعيدة فحسب، ولكنها امتدت إلى المناطق التي اعتمدت على مساعداتها. وأصبح رأس المال الأوربي مُستثمر في البلاد التابعة أكثر منه في المستعمرات. وكانت حماية هذه الاستثمارات تؤمن من خلال عدد من التدابير المتنوعة، كالبعثات العسكرية المكلفة بتدريب القوات المسلحة المحلية، والبعثات المالية التي من أولى مهامها تدقيق الموارد المالية المحلية، ومن خلال تدابير الإذعان والتشريعات هذه، والخارجية عن موقف الهيآت الوطنية، حصل الأوربيون المقيمون على امتيازات خاصة مكنتهم من ممارسة أهم الأعمال التجارية والصناعية المؤثرة على الاقتصاد المحلي. وإذا تعرضت هذه المصالح للخطر، كانت المدافع والبوارج الحربية مستعدة لتقديم الدعم المناسب، تماماً كما يفعل اليوم رماة البحرية الأمريكية MARINES وكان من نتائج سلطة الغرب شبه المطلقة على العالم، ظهور العالم الثالث الذي شمل مجمل آسيا باستثناء اليابان. وتوضح الملاحظة الدقيقة للرفض العنيد والثابت للامبراطور الصيني عام ١٧٩٣ لإقامة علاقات دبلوماسية أو تجارية مع بريطانيا، كيف انقلب توازن القوى العالمي في القرن التاسع عشر.

ولخص «أومينيوس فامبري» الموقف الاستعماري، بينما كان يتجول في آسيا الوسطى وهو في عربة قطار وبعد قرن من الزمن بما يلي:

”وبعد أن جلسنا بكل ارتياح في عربة القطار ذات المقاعد الوثيرة بدأنا نحدق على سهوب هيركانيان وعلى الصحارى المرعبة، صحارى كاراكوم وكيسيلكوم، ولكن أنى لنا أن نتيقن من تلك المخاطر والآلام والحرمان التي كان يتعرض لها المسافرون قديماً..... وثمة تبدلات عميقة شبيهة لتلك التبدلات التي حدثت في آسيا الوسطى، يمكن ملاحظتها على درجة أقل أو أكثر في أنحاء ومناطق

أخرى من العالم الشرقي : فسيبيا وغربي الصين وشمالها ومنغوليا ومانشوريا واليابان كلها كانت في النادر معروفة لنا في النصف الأول من القرن التاسع عشر والآن (نجد أن القوة الفائقة للغرب قد بدأت تتجلى تدريجياً . ولقد تقوضت أسوار العزلة بلا هوادة كما إن المقاومة التي كانت تسببها الأوهام والتفرضات المستحبة والإغراق في الجهل لدى الإنسان الغالي واللامبالي في الشرق قد بدأت كلها تتلاشى تدريجياً وإن أوربة الراهنة تحسن صنعاً إن هي تمكنت ، من خلال فاعليتها الهادرة المتواصلة ، من منع الشرق من النكوص على عقبيه إلى خموله السابق . فنحن نجبره على فتح عينيه ، وندفعه ونقلقله ونشده ونهزه ونفرض عليه أن يستبدل أفكاره وعاداته البالية والمتوارثة بآرائنا المعاصرة عن الحياة . وليس هذا وحسب ولكننا نجحنا أيضاً إلى حد ما في إقناع جيراننا الشرقيين بأن حضارتنا ومعتقداتنا وعاداتنا وفلسفتنا هي الوسيلة الوحيدة التي يضمن بها الجنس البشري رفاهه وتقدمه وسعادته) .

وها قد مضت ثلاثمائة عام تقريباً ونحن نواصل النضال مع العالم الشرقي ونصر على زخم تدخلنا مقتفين آثار روما القديمة التي بدأت هذا الدأب بعناد مثار الإعجاب ولكنها لم تحظ بداهة بنجاح كبير بسبب عدم كفاية الوسائل التي كانت تحت تصرفها وقد يكون مثار إعجابنا عظيمة روما وجبروتها ومجدها وقد نجيز لها إثارة لألاء أسلحتها الرعب والهلع في أقاصي أرجاء آسيا ، ولكن على الرغم من ذلك كله من الصعب أن نعترف بأن التأثير الحضاري لروما كان أبداً أكثر من طلاء خارجي ، لمعان مؤقت . إن جهود روما ، بالمقارنة مع العمل الجاد الحقيقي الذي تقوم به القوى الغربية في أيامنا هذه ، لم تكن أكثر من وميض القنديل بالمقارنة مع وهج أشعة الشمس الساطعة . ولا يسعنا إلا أن نقول بدون أدنى مبالغة أن تاريخ العالم ما عرف قط أن مارست قارة واحدة تأثيراً على قارة أخرى كهذا التأثير الذي تمارسه أوربة على آسيا“ (10) .

وسواء أكانت مناطق العالم الثالث مستعمرات بالمعنى الكامل لهذه الكلمة أو أشباه مستعمرات ، فإن الفرق ضئيل بين هذين الوضعين وذلك لأنها كلها كانت ملحقات بالمراكز الأوربية الأم ، كما عانت كلها من عقايل التبعية التي تركت شروخاً عميقة في أنظمتها الاجتماعية . ولقد كان معظم الأوربيين المعاصرين لتلك المرحلة يعتبرون أن هذه الهيمنة الأوربية على العالم ما هي إلا خطوة عظيمة إلى الأمام باتجاه تطور الجنس البشري . فهذا « جون ستوارت ميل » يكتب قائلاً ”إن التجارة هي ما يقضي بشكل متسارع على فرص نشوب الحروب وذلك من خلال تعزيزها ومضاعفتها المصالح الشخصية التي هي بمثابة النقيض الطبيعي للحرب . ويمكن للمرء أن يقول بدون مبالغة أن الحجم الكبير للتجارة الدولية وتزايد السريع يشكل ، لكونه الضمانة الأساسية للسلم في العالم ، أعظم ضمانة دائمة لذلك التقدم الحر لأفكار الجنس البشري ومؤسساته وشخصيته“ (11) .

ولا نعدم في أيامنا هذه وجود بعض الدارسين ممن ينظرون إلى الأمور بحماسة مماثلة كالاقتصادي « جاكوب فاير » الذي يؤمن بأن " تدفق رأس المال العالمي في القرن التاسع عشر كان ، على الرغم من عدم انتظامه وعلى الرغم من أن اعتبارات الأرباح الخاصة كانت خلف كل دوافعه تقريباً ، نعمة من تلك النعم الكثيرة التي منَّ بها حب المال على الجنس البشري " (12).

لقد كان لهذه النشوة ، بمقدار ما يتعلق الأمر بالغرب ، كل المبررات بالتأكيد . فالغرب كان قد أصبح وقتها بمثابة القلب الصناعي للعالم ، كما زادت إنتاجيته الصناعية زيادة مذهلة . إذ زادت بين عام ١٨٦٠ و ١٩١٣ ثلاث مرات في بريطانيا وأربعاً في فرنسا وسبع مرات في ألمانيا . كما إن أرباح الرأسمالية الاحتكارية كانت من الوفرة والسخاء بما يكفي لتقطير بعض قطراتها إلى الجماهير بشكل لم يسبق له مثيل . ولكن الأجور الحقيقية للطبقة العاملة البريطانية سواء ارتفعت أو انخفضت خلال أوائل سنوات الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، فإنها تبقى مسألة مثار جدل كبير . وإن الجواب القاطع على هذه المسألة أمر عسير لأن التمدن الواسع الذي اقترن بالتصنيع غيّر بنية استهلاك العامل كطرح الإيجار مقابل المبيت على سبيل المثال . ولكن ارتفاع الأجور الحقيقية بشكل ثابت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أمر لا غبار عليه . وتبين الأرقام التالية أن الأجور الحقيقية في بريطانيا وفرنسا قد تضاعفت تقريباً بين عام ١٨٥٠ وعام ١٩١٣ .

ارتفاع الأجور الحقيقية (١٨٥٠ - ١٩١٣)

(١٠٠ = ١٩١٣)

العام	بريطانيا العظمى	فرنسا
١٨٥٠	٥٧	٥٩,٥
١٨٦٠	٦٤	٦٣
١٨٧٠	٧٠	٦٩
١٨٨٠	٨١	٧٤,٥
١٨٩٠	٩٠	٨٩,٥
١٩٠٠	١٠٠	١٠٠

المراجع: ف. ستيرنبرغ «الرأسمالية والاشتراكية في قفص الانهزام» (نيويورك: جون داى، ١٩٥١) صفحة ٢٧.

وأما بالنسبة لشعوب العالم الثالث، فإنها لم تنعم بتحسين مماثل في مستويات المعيشة لأن وطأة الغرب عليها كانت وخيمة جداً، بحيث انقلبت الأمور جميعها رأساً على عقب، الأمر الذي كان لا مناص منه لأن مجتمعات العالم الثالث كافة، بالتحديد، قد انخرطت باقتصاد السوق العالمي واندجمت فيه بكل مرافق ذلك الاندماج من تمزيقات وتشويهات محتومة لمؤسساتها التقليدية.

وإذا ما تأملنا في البداية التأثير السياسي الذي خلفه الغرب لوجدنا أنه كان بادئ ذي بدء مثل النسيم العليل المفاجيء بمبادئه عن السيادة الشعبية، تلك المبادئ المنبثقة عن الثورات الإنكليزية والأمريكية والفرنسية. فلقد كانت تلك المبادئ تمثل تحدياً لذلك الوهم القديم قدم الحياة البشرية على الأرض والمتمثل بالإيمان بأن الله قد قضى على الجنس البشري بالانقسام انقساماً مقدساً أبدياً ما بين حكام ومحكومين. فالثوري اليوناني «تيودور كولوكترناس» لاحظ أن هذا الأثر الهدام الذي تركته الإيديولوجيا الغربية على مواطنيه في أوائل القرن التاسع عشر، حينما كانوا تحت الهيمنة التركية، فكتب قائلاً "إن الثورة الفرنسية وأعمال نابليون قد فتحت عيون الناس في أرجاء الدنيا، فالأثم لم تكن تعرف شيئاً قبل ذلك وكانت الشعوب تظن أن الملوك هم الآلهة فوق هذه الأرض، كما كان على الشعوب أن تنثني على أفعال الملوك مهما كانت. ولكن من جراء هذا التبدل المعاصر أصبح حكم الشعب أمراً ينطوي على صعوبة أكبر من ذي قبل" (13). وبعد مضي قرن من الزمن كتب جواهر لال نهرو بنفس مماثل عن تأثير الغرب على بلاده: "إن وطأة الحضارة الغربية على الهند كانت بمثابة الأثر الذي يتركه مجتمع ديناميكي، مجتمع مسلح بوعي عصري، على مجتمع جامد ملتحم بعادات فكر القرون الوسطى..... لقد جاء إلينا البريطانيون على زبد موجة من الخوافز الجديدة في الدنيا وكانوا يمثلون قوى تاريخية عاتية كانوا هم أنفسهم في غفلة عنها" (14).

وإن إدراك نهرو إلى أن البريطانيين أنفسهم كانوا في غفلة عن طبيعة تأثيرهم لإدراك ينطوي على مغزى كبير. فالتأثير الثوري الذي تركه الغرب كان تأثيراً أوتوماتيكياً وعرضياً. ولذلك فإن القيادات الوطنية المتفرنجة، عندما بدأت بالعمل وفق مبادئ إعلان الاستقلال الأمريكي والإعلان الفرنسي عن حقوق الإنسان والمواطنة ووفق البيان الشيوعي فيما بعد، كانت ردود أفعال دهاقنة السياسة الغربيين تتمثل باتخاذ تلك الإجراءات الهادفة إلى تعزيز الأنظمة التقليدية التي كانوا يعتبرونها أنظمة لا غنى عنها بالنسبة لمصالحهم الأمبريالية. ولذلك قامت تلك المفارقة العجيبة بوقوف الغرب موقف الخصم العنيد للمتفرنجين في العالم الثالث سواء أكانوا «صن يات صن» في الصين أو

غاندي ونهرو في الهند أو كال أتاتورك في الامبراطورية العثمانية . ولذلك فلا عجب أن يتوصل « غونار ميردال » إلى الاستنتاج التالي :

” في نظام السلطة الاستعمارية على مدى العالم ، كما كان مسلكه حتى الحرب العالمية الثانية . كانت ثمة آلية في صلبه أفضت بشكل أوتوماتيكي تقريباً إلى التحام السلطة الاستعمارية بالمجموعات الممتازة . وكانت هذه المجموعات أهلاً للاعتماد عليها ابتغاء المصلحة المشتركة في « القانون والنظام » ، الأمر الذي كان يعني في جوهره الوضع الراهن اقتصادياً واجتماعياً وحتى أن السلطة الاستعمارية كانت تخلق في كثير من الأحيان الامتيازات الجديدة والمجموعات “ (15) .

وأما فيما يتعلق بالتأثير الحضاري الغربي على العالم الثالث ، فقد سار على المنوال السابق نفسه . إذ كان أيضاً للوهلة الأولى مقترناً بنشوة التحرر من قيود الأديان والعادات التقليدية . فعندما ظهر الأوروبيون لأول مرة على سواحل الامبراطوريات الآسيوية ، نظر الناس إليهم نظرة ازدراء كبربرة حمقى حالقهم الحظ بشيء من التفوق في السفن الشراعية والأسلحة النارية . ولكن ما إن قامت الثورة العلمية والثورة الصناعية حتى اضطرت تلك الشعوب غير الغربية إلى مهادنة أولئك الغرباء الذين كانوا يزدادون قوة وسمواً بشكل مضطرد اقتصادياً وعسكرياً أيضاً . وما كان نجاحهم في السيطرة على أسرار الطبيعة واستغلالها إلا لتحقيق المنفعة المادية لأفراد الجنس البشري .

ولقد أدرك أحد المفكرين الصينيين المدعو « هوتشيه » مغزى هذا الانتصار الغربي ، عندما كان في عام ١٩٢٦ يزور مدينة « هاربن » في تلك المنطقة التي كانت وقتها شمال منشوريا ، ولاحظ أن كل العربات المستعملة في الأحياء الوطنية من المدينة كانت عملياً عربات RICKSHAW ؛ أي العربات التي يجرها البشر بدلاً من حيوانات الجر في الوقت الذي كانت فيه محظورة أمثال هذه العربات في قطاع الامتياز الروسي ، الذي كان يستخدم خطوط الترام والسيارات . ولقد رأى هوتشيه في هذا التناقض رمزاً لتلك المساهمة الأساسية التي تساهم بها الحضارة الغربية في تقدم الإنسان :

” فليتأمل هذا كل أولئك المتحمسين للحضارة الروحية في الشرق . أية روحانية تقوم في حضارة تتساهل بوجود مثل هذا النوع المرعب من الاستعباد البشري كالكادحين COOLIE الذين يجرون تلك العربات ؟ وما أن يتأكد المرء مما يخلفه جر تلك العربات من شقاء ومعاناة مضنية ، ويتأكد من الآثار التي يتركها على الصحة الجسدية لحيوانات الجر البشرية تلك ، حتى تثيره المشاعر الدينية الصادقة لاستمطار الرحمة على أرواح « هارغريفس وكارترايت وواط وفولتون وستيفنسون وفورد » وأمثالهم الكثيرة ممن ابتكروا الآلات ، كي تقوم بالعمل بدلاً من الإنسان وتجنبه الكثير من

تلك المعاناة الحيوانية التي لا يزال يعيش في ظلها جاره الشرقي . ولذلك هنا تكمن الروحانية الحقيقية للحضارة المادية ، للتقدم الميكانيكي ذاته PERSE “ (16) .

ولكن هوتشيه لم يكن نسيج وحده في ردة فعله هذه على الحضارة الغربية الظافرة التي كانت ، ظاهرياً ، جارفة وعصية على المقاومة . وفي ذلك الوقت نفسه الذي كان فيه هوتشيه يدون انطباعاته عما شاهد في هارين ، كان القائد الوطني البنغالي « سوراندرانات بانارجي » يصل إلى نتيجة مماثلة حول الأثر الدولي الذي تركه البريطانيون على موطنه :

” لقد كان أجدادنا ، أول ثمار الثقافة الإنكليزية ، مناصرين للإنكليز إلى حد التعصب لأنه لم يكن بمقدورهم أن يجدوا عيباً في حضارة الغرب أو ثقافته ، كانوا مفتونين بجدته وغبائه . فإعتاق الفرد وإحلال حق المحاكمة الخاصة محل السلطة التقليدية ، وإعلاء كلمة الواجب على العادة ، كل ذلك هبط بزخم الوحي وفجائيته إلى شعب شرقي لا يعرف التزاماً أوثق من الأوامر الرسمية للأعراف القديمة قدم الدهر والتقاليد الميجلة فكل ما هو إنكليزي كان حسناً — حتى تعاطي شراب البراندي كان فضيلة من الفضائل — وكل ما هو غير إنكليزي يجب النظر إليه بعين الشك “ (17) .

لم يكن هوتشيه و سوراندرانات بانارجي إلا مفكرين ، يمثلان أقلية هزيلة من الشعبين الصيني والهندي . وأما تلك الفتنة التي كانا يجدانها في الإيديولوجيا والتكنولوجيا الغربيتين فلم تكن تشاركهما بها الجماهير التي كانت ، لكونها مغرقة بالأمية ، أكثر التصاقاً عملياً لا نظرياً بواقع الهيمنة الغربية . لقد كانت تلك الجماهير تذكر تجمعاتها القروية التقليدية التي كانت ، قبل الغزو الغربي ، توفر الأرض لكل أفرادها ، كما كانت تحافظ على استمرار الوشائج فيما بين الأفراد وتصور للفرد إحساسه بأهميته ومنزله الشخصية في المجتمع . وعلى الرغم من أن تلك القرى كانت عرضة للحرب والجماعة والوباء ، فإنها حافظت على كل ما تلاشى بقدوم الأوربيين من كمال عضوي وطمأنينة نفسية .

وأما الأوربيون فقد جاءوا بلغاتهم وحضاراتهم التي اقتبستها الزمر المحلية المستنيرة ، التي بدأت تقوم بأدوار الوسطاء فيما بين الجماهير والقوى الأجنبية . ولقد فرض الأوربيون أيضاً أنظمتهم هم في القانون والإدارة والأمن تلبية لمستلزمات تنقيد الاقتصادات وحاجات الدول الحديثة الأكثر فاعلية . وهذا كله كان يعني تشويهاً محزناً لكل جماعة الماضي المألوفة . فها قد أصبحت الأرض في هذه الآونة مجرد حيازة والطعام مجرد سلعة للمقايضة والجار مجرد ملاك عادي والعمل مجرد وسيلة للبقاء . وهكذا جرى تمزيق المؤسسات القديمة والعادات القديمة كما وصفه « تشايني آكيبي » في كتابه « تناثر الأشياء » عن إفريقية التقليدية والشيخ حميدو كاني في « مغامرة مبهم » عن إفريقية الإسلامية ،

و « سبرو آليجييا » ، لقد أصبح العالم عريضاً وغريباً ، عن سلسلة جبال سييرا في البيرو ، و « نينغ لآو تاي تاي » في « إحدى بنات هان : السيرة الذاتية لإحدى العاملات الصينيات » .

وأخيراً إذا التفتنا إلى التأثير الاقتصادي الذي تركه الغرب على العالم الثالث ، لوجدنا أنه كان على أبرز ما يكون في زيادة الإنتاجية زيادة لا مثيل لها سابقاً . فتلك التطورات التي قامت في ميدان التكنولوجيا وبناء مرافق الهيكل الأساسي جعلت بالإمكان لأول مرة تقسيم العمل عالمياً تقسيماً فعالاً ، الأمر الذي أتاح لاقتصاد السوق العالمي أن يسخر لصناعات أوربة مطاط الأمازون وقصدير الملايو وجوت الهند ونحاس روديسيا والكونغو ومنغنيز روسيا وزيت نخيل غربي إفريقيا وصوف أستراليا وقطن مصر وهكذا دواليك . وأدى هذا التكامل الاقتصادي العالمي إلى زيادة الإنتاج الصناعي العالمي ست مرات بين عام ١٨٦٠ وعام ١٩١٣ ، كما أدى إلى تضاعف حجم التجارة الدولية اثنتي عشرة مرة بين عام ١٨٥١ وعام ١٩١٣ .

وأدى تزايد الإنتاج إلى مضاعفة دخول العمال البريطانيين والفرنسيين بين أعوام ١٨٥٠ و ١٩١٣ ، لكن عمال العالم الثالث لم ينعموا بهذه الزيادة . وبينما كان الغرب يتمتع بمباهج الازدهار الاقتصادي ، كان العالم الثالث غارقاً في مشاكله الاقتصادية . حتى أن التأثير الاقتصادي الغربي كان يتفاوت من منطقة لأخرى ، فهو في جزيرة جاوا أشد منه في الهند وفي الهند كمستعمرة أشد منه في الصين كشيبة مستعمرة ، ورغم وجود هذه الفوارق في التأثير ؛ فإنه من الممكن تمييز بعض السمات المشتركة التي خلفها التأثير الاقتصادي الغربي في العالم الثالث .

ففي ميدان الصناعة كان النمط السائد يتمثل بمبادلة المواد الخام والمواد الغذائية من المستعمرات ، بالمصنعات الغربية التي فتكت بالعديد من الحرف المحلية . وبالإضافة إلى ذلك فإن القوى الغربية ثابرت على اعتماد إجراءاتها المركنتلية القديمة بقصد إحباط تطور الصناعات في مستعمراتها ومنع قيام احتمال المنافسة أمام المشاريع الصناعية الوطنية . فكما رأينا في الفصل الثاني عشر كيفية تقويض صناعة المنسوجات القطنية الوطنية المزدهرة ، تقويضاً مقصوداً بفرض الحماية الجمركية في بريطانيا ما دامت المنسوجات الهندية أرخص من المنسوجات البريطانية ومنع قيام الحماية الجمركية في الهند ، عندما أصبحت المنسوجات البريطانية أرخص في أعقاب ثورة الآلة .

وأما في ميدان الزراعة الذي كانت تنخرط فيه الغالبية الساحقة من شعوب العالم الثالث فإن تدابير الملكية الخاصة حلت محل الملكية المشاعية السابقة للأرض وحرثاتها . وبالإضافة إلى ذلك ، فقد استولى المستوطنون البيض على معظم الأراضي لإنشاء المزارع الضخمة . وحيثما كانت الحاجة تستدعي استخدام الطاقة البشرية الوطنية في مزارع المستوطنين البيض أو في المزارع الضخمة أو

المناجم، سرعان ما كان يجري تجنيدها، إما بشكل مباشر عن طريق مراسيم العمل القسري أو بشكل غير مباشر من خلال جباية ضرائب الرؤوس أو ضرائب الأراضي التي كانت تستلزم التفتيش عن العمل المأجور لتسديد تلك الضرائب. لقد كانت هذه التدابير تعني ضمناً التحول — بدرجات متفاوتة — من الإنتاج الزراعي الرامي لتلبية الحاجات المحلية إلى إنتاج محاصيل النقد أو الفلزات المعدنية للأسواق العالمية. وخير مثال على هذا التحول انتشار المزارع الضخمة من الأمريكيتين إلى آسيا وإفريقية.

وكما أشرنا في الفصل الرابع فإن المزارع الضخمة أول ما قامت في حوض البحر الأبيض المتوسط ونقلها البرتغاليون فيما بعد إلى البرازيل لزراعة قصب السكر. ومن البرازيل انتشرت إلى جزر الكاريبي وشمال أمريكا، مما جعل مركز هذا النوع من الزراعة يبقى في الأمريكيتين حتى منتصف القرن التاسع عشر. ولكن بحظر الاسترقاق عانت المزارع الضخمة في العالم الجديد من نقص الأيدي العاملة ولذلك انتقلت مرة أخرى إلى آسيا، حيث كانت احتياطات الأيدي العاملة وفيرة جداً. كما إن التحسينات في النقل البحري عبر المحيطات وشق قناة السويس (١٨٦٩) جعلت من الممكن شحن منتوج المزارع الضخمة من جنوب آسيا وجنوبها الشرقي إلى أوروبا الغربية — علماً بأن المسافة أطول بكثير من عبورها الأطلسي.

فكان يجري في بعض المناطق، كجاوا والفلبين، تأمين الأيدي العاملة للمزارع الضخمة بنزع ملكية صغار الملاكين وتحويلهم إلى محاصصين. أما في سيلان والملايو وفيجي وهاواي وجزر الهند الغربية، كان يتم استيراد الأيدي العاملة من بين صفوف الكادحين المعدمين COOLIE من الهند والصين واليابان بناء على «عقود»، تجبز الإلزام الطويل الأمد والعقوبات الجزائية في حال عدم تنفيذ الالتزامات. فقد كانت هذه العقود، (بالنسبة للعمال الكوليين الأسيين المنقولين من قراهم البعيدة في أوطانهم)، توفر مقداراً ضئيلاً من الحماية ضد الاستغلال لعدم تنفيذ أحكامها، أو لأن الوعود الشفوية التي كان يطلقها السماسرة جزافاً لم تكن لتنص عليها العقود ولذلك فلم تكن ملزمة لأرباب العمل. وما يفضح أسرار هذه الصفقات تلك الدراسة الحديثة بعنوان «تصدير اليد العاملة الهندية عبر البحار من عام ١٨٣٠ إلى عام ١٩٢٠» بما تحمله من عنوان فرعي كشاف «الأسلوب الجديد للاسترقاق»^(١٨). فبتلك الطريقة تم تجنيد عدد من العمال الكوليين لآسيا الاستوائية وجزر الكاريبي وجزر المحيطين الهندي والهادي، ينوف على عدد العمال العبيد الذين تم استقدامهم للأمريكيتين في القرون القديمة.

وفي بداية القرن العشرين خلق النمو السكاني في آسيا نقصاً في الأرض، كما أدى إلى سد

المنافذ أمام أي توسع جديد في المزارع الضخمة . ونظراً لهذا الواقع الجديد فقد انتقلت المزارع مرة أخرى إلى الأراضي الخالية من السكان نسبياً في إفريقية المدارية، حيث كانت تجري عملية تجنيد السكان المحليين للعمل، إما من خلال فرض ضرائب الرؤوس أو ضرائب الأراضي، أو من خلال مراسيم العمل القسري أو بالتعاقد مع اليد العاملة في المناطق المجاورة، كما كان يجري بالنسبة للمزارع الضخمة في جنوب إفريقية وروديسيا ومناجمهما من حيث استقدام العمال من المستعمرات البرتغالية المتاخمة .

وفي الوقت الذي كان فيه نظام المزارع ينتقل من الأمريكيتين إلى آسيا وإفريقية، فإن البنية الداخلية لذلك النظام كانت تتطور أيضاً تلبية للمتغيرات في التكنولوجيا والتسويق . ففي القرون القديمة كان المزارع الفرد قادراً على تشغيل المزرعة، لأن الأرض كانت رخيصة كما كانت النفقات الوحيدة التي يتكبدها، تتمثل بشراء العبيد . ولكنه في القرن التاسع عشر كان مضطراً للتنازل عن دوره إلى مشاريع الشركات التابعة للوطن الأم، فالحاجة قضت بوجود رأس المال الجاري لدفع الأجود بعد إلغاء الاسترقاق، والتطورات التكنولوجية كانت تستدعي قيام استثمارات رأسمالية ضخمة، كي تعالج الآلات محصول المزارع وتسوقه .

إن مشاريع الشركات المساهمة، المدفوعة بديناميكية اقتصاد السوق العالمي، كانت مضطرة لتوسيع نطاق عملياتها دائماً أفقياً (بتأسيس المزارع في كل أرجاء العالم) وعمودياً أيضاً (بمعالجة تصنيع المحصول ونقله وتسويقه) . وإن نمو الاحتكارات أفقياً وعمودياً ورط الشركات المساهمة في الوطن الأم ببناء الآلات والطرق والموانئ والمدارس والمشافي والسفن ومرافق التخزين وأنظمة التسويق على نطاق العالم، مما يسّر لتلك الشركات الهيمنة على اقتصاديات بلدان العالم الثالث، التي كانت تمارس نشاطها فيها . والجدول التالي يبين واقع الشركات الضخمة من حيث المبيعات وصافي الدخل .

وإن توفير الأساس المنطقي لزراعة المزارع الضخمة قد زاد من الإنتاجية إلى حدود هبطت فيه الأسعار هبوطاً حاداً، وأخذت معدلات التبادل تميل بشكل متزايد في غير صالح بلدان العالم الثالث . فخلال الستينيات والسبعينيات (١٨٦٠ ، ١٨٧٠) وصلت أسعار المواد الخام المستوردة إلى بريطانيا العظمى، أعلى مستوى لها منذ الحروب النابليونية . ولكن الأسعار بدأت تميل إلى الهبوط في عام ١٨٧٣ . وما إن حل عام ١٨٩٥ حتى كان المؤشر المتوسط لأسعار الواردات قد هبط بمعدل ٥٠ ٪ . ولقد أصيبت بلدان العالم الثالث منذ ذلك الحين وحتى اليوم الراهن، باستثناء بعض الفترات

غير الطبيعية كأوقات الحروب العامة ، بمعدلات تبادل في غير مصلحتها فيما يتعلق بصاردات معظم محاصيلها .

مقارنة بين معطيات عن نشاط الشركات وبين المجموعات الوطنية لبعض اقتصادات المزارع المختارة (١٩٦٧ - ١٩٦٨)

الشركة	المبيعات السنوية	صافي الدخل	الدخل القومي البلد	الصاردات	
				الإجمالي	المزارع (أ)
فايرستون ليبييا	٢١٣.١ر٤	١٢٧ر٠	١٧٥ر٠	٨٥ر٠	٣٨ر٠
بوكر غوايانا	١٩٨ر٦	١١ر٥	١٦٢ر٥	١٠٨ر٢	٣١ر٨
تيت ولايل جامايكا ترينيداد	٥٤٩ر٢	٢٧ر١	٧٨٧ر٢ ٥٦٩ر٠	٢١٩ر٥ ٤٦٦ر٢	٤٤ر٩ ٢٤ر٢
الفواكه المتحدة باناما هندوراس	٤٨٨ر٩	٥٣ر١	٦٣٤ر٠ ٦٤٩ر٠	٩٥ر٢ ١٨١ر٠	٥٥ر٦ ٨٥ر٤

المراجع : ج . إ . بكفورد « الفقر الدائم » (لندن : مطبعة جامعة أكسفورد ، ١٩٧٢) صفحة : ١٣١ .

إن تلك الاتجاهات في اقتصاديات العالم الثالث قد أفضت إلى صفتين مشتركتين في جميع بلدانه ، أولاهما كان تزايد استعمال النقود في جميع عناصر الإنتاج — الأرض واليد العاملة ورأس

(أ) تشير صاردات المزارع إلى صاردات السلعة المنتجة في بلد معين من قبل مشروع الوطن الأم الذي على علاقة بذلك البلد .

المال — استعمالاً فاق مثيله الذي كان سائداً في تلك المجتمعات التقليدية السابقة للمجتمعات الرأسمالية، إذ أصبح الجهد خاضعاً للبيع والأرض للإيجار، كما أصبح رأس المال خاضعاً للاستثمار. وقصارى القول أن مجتمعات العالم الثالث، أصبحت برمتها موضع التنقيذ MONETIZATION.

وأما الصفة المشتركة الثانية، فقد كانت إخضاع الاقتصادات المحلية لضرورات المركز الأوربي الأم إلى درجة أكبر بكثير مما كانت عليه في القرون المركنتلية السابقة. وهكذا أصبحت الرأسمالية الصناعية الأوربية في هذه الآونة، أقوى من السابق، قادرة على التغلغل والفتك بالاقتصادات المحلية إلى حد أوسع من قدرة الرأسمالية التجارية.

وأبرز مثال على مدى تغلغل الاقتصاد الغربي هو نشوء المدن الجديدة في بلدان العالم الثالث، تلك المدن التي كانت أدوارها مقصورة على القيام بأدوار المجمعات التجارية مع الغرب ولذلك، فإنها في تنفيذ مهامها هذه طمست شهرة المدن الرئيسية التقليدية التي كانت قائمة في الأعماق المنعزلة وتلعب أدوار المراكز الإدارية والدينية عوضاً عن المراكز التجارية. وأما الموانئ القليلة التي كانت موجودة في العصور القديمة، فقد كانت متباعدة ومتعددة وصغيرة ولا تلي إلا حاجات المناطق القريبة المحيطة بها مباشرة. وتبدل كل شيء اليوم؛ فإنشاء السكك الحديدية الجديدة ومسالك السفن البخارية، استدعى إقامة الموانئ الجديدة بكل التسهيلات الضرورية لمعالجة ذلك الحجم الضخم من التجارة مع الغرب. وهذا ما أدى في الهند إلى قيام بومباي وكالكوتا وكاراتشي ومادراس التي سرعان ما أصبحت كلها تشحن ٩٠٪ من تجارة الهند الخارجية. وفي الصين ظهرت شانغهاي وتينستين وديرين وهانكو وهونغ كونغ (كانتون) التي كانت تشحن أيضاً نسبة مئوية ماثلة من التجارة الخارجية. فلا عجب إذاً أن يخلص «رودس مورفي» إلى الاستنتاج بأن «تلك المدن الساحلية ومرافقها لم تكن أكثر من جيوب لتسريب المنتوجات والكنوز الأساسية إلى الغرب وتقرير السلع المصنعة إلى الصين، الأمر الذي كان لا يعود على المنتجين المحليين إلا بالضرر الكبير. والزيادات في المحاصيل التجارية كانت تقترن بتناقص في المحاصيل الغذائية، (كما في البنغال وسيلان والملايو والفلبين) وباقصاد متوازن توازناً محفوفاً بالمخاطر ومعتمد كلياً على الأسعار الغربية في تصدير منتوجين أساسيين أو ثلاثة» (19).

٣ — التطور الاقتصادي في الغرب مقابل النمو الاقتصادي في العالم الثالث

لقد اجتمعت هذه الاتجاهات الاقتصادية العالمية بعضها مع بعض، كي تفضي إلى هذا الانقسام الراهن في العالم ما بين الغرب المتطور، كنفيز للعالم الثالث المتخلف. ولكن التخلف في

ظل هذه الظروف لم يكن يعني انعدام التطور ، وإنما كان يعني التطور المشوّه — أي التخطيط لتطور لا ينتج إلا سلعة واحدة أو سلعتين مما تحتاجه الأسواق الغربية بدلاً من التطور الشامل لتلبية الحاجات المحلية . فالتطور هنا كان الابتلاء المألوف للعالم الثالث بالنمو الاقتصادي دون التطور الاقتصادي .

إن جوهر المصيبة يصبح واضحاً عند إجراء المقارنة بين نمط التطور الاقتصادي الغربي ونمط النمو الاقتصادي في العالم الثالث . فالثورة الصناعية في أوربة جاءت في أعقاب الثورة الزراعية التي هجرت الفلاحين من الأرض وعززت التقنيات الزراعية لاستزادة الإنتاجية ، وزادت المردود الزراعي بنسبة ٤٠٪ في غضون أربعين إلى ستين عام ووفرت فيضاً من الأيدي العاملة للصناعات الجديدة في المدن . وتوسعت هذه الصناعات ، نتيجة للأسواق الخارجية والداخلية التي ولدتها الإنتاجية الزراعية المتزايدة ، مما أفضى إلى وجود المستهلكين ورأس المال على حد سواء . إضافة لذلك كانت هجرة ماينوف على الخمسة والعشرين مليوناً من الأوربيين خلال نصف القرن السابق للحرب العالمية الأولى ، بمثابة الاستنزاف لاحتياطي الأيدي العاملة وسبباً في توفر الفرص لقيام النقابات العمالية والتزايد المضطرد للأجور الحقيقية .

هذا النمط للتطور الاقتصادي الغربي كان النقيض المباشر للنمو الاقتصادي في العالم الثالث ، حيث كان المواطنون موضع إكراه بشتى السبل المباشرة وغير المباشرة للعمل في المزارع والمزارع الضخمة ، وفي مزارع المستوطنين البيض مقابل أجور زهيدة ، وكانت الأرباح الناجمة لا يجري استخدامها لتمويل الصناعات المحلية ، كما في أوربة ، بل لدفع أرباح الأسهم المرتفعة لحملتها من الغربيين ، لكي تزيد في حوافز التطور الاقتصادي الغربي . وفي الوقت نفسه كان الضغط السكاني يتعاظم متسارعاً في المناطق الريفية من العالم الثالث لأسباب عديدة : كارتفاع نسبة المواليد بسبب تقدم الطب الغربي ، استحالة الهجرة خارج الوطن لأن مناطق العالم « الخالية » السكان كانت قد امتلأت بالمستوطنين الغربيين ، وانعدام فرص العمل في المدن لأن الواردات الغربية المصنوعة آلياً فتكت بالمهن التقليدية ، وسعي القوى الاستعمارية لإحباط الصناعات الحديثة . وهكذا فإن الانفجار السكاني في قرى العالم الثالث بلغ ذروته في نزوح قروي لا مثيل له باتجاه المدن والدساكر . وهذا النزوح ، في ظل الظروف السائدة ، كان يعني التمدن بمعزل عن التصنيع ، وعلى نحو أدق ، تفريغ مدن الصفيح في كالكوتا ولاغوس ومدينة مكسيكو العاجزة عن توفير أدنى مستلزمات المأوى والمشرّب ومجارير القاذورات .

وإن هذا التناقص بين التطور الاقتصادي في الغرب والنمو الاقتصادي في العالم الثالث ،

الصادرات البريطانية من قطع السلع القطنية — النسبة المئوية للإجمالي

العام	أوربة والولايات المتحدة الأمريكية	العالم المخلف	البلدان الأخرى
١٨٢٠	٦٠ر٤	٣١ر٨	٧ر٨
١٨٤٠	٢٩ر٥	٦٦ر٧	٣ر٨
١٨٦٠	١٩ر٠	٧٣ر٣	٧ر٧
١٨٨٠	٩ر٨	٨٢ر٠	٨ر٢
١٩٠٠	٧ر١	٨٦ر٣	٦ر٦

المراجع: إ. ج. هوبزبوم: «الصناعة والامبراطورية» (لندن: جورج ويدنفلد ونيكولسون، ١٩٦٨) صفحة ١٢١.

يفسر سبب بلوغ متوسط دخل الفرد في الغرب ستة أضعاف مثيله في العالم الثالث بحلول عام ١٩٠٠. كما يفسر السبب الذي جعل في عام ١٩١٣ ثمانية بلدان أوربية (بريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة وإيطاليا وكندا وبلجيكا والسويد) تنتج ٨٠٪ من مجمل المردود الصناعي العالمي، بخلفة وراءها جموع سكان العالم الثالث للعمل كحطابين وسقائين. إن العلاقة السببية بين التطور الاقتصادي الغربي وبين تخلف العالم الثالث، يتجلى في الارتفاع المضطرد للنسبة المئوية بين السكان الهنود المعتمدين على الزراعة: من ٦١٪ في عام ١٨٩١ إلى ٦٦ في عام ١٩٠١، وإلى ٧١ في عام ١٩١١ وإلى ٧٣ في عام ١٩٢١. وفي الوقت نفسه كانت بريطانيا تحول صادراتها من المنسوجات القطنية من الأسواق الأوربية والأمريكية إلى أسواق العالم الثالث.

إن هذا النمط لم يكن مقصوراً على بريطانيا والهند كما يدل على ذلك الجدول التالي :

البلد	السنة	نسبة القوى العاملة المنهكة في الزراعة
الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٢٩	١٩ر٩
كندا	١٩١١	٣٧ر٢
أستراليا	١٩٠١	٢٥ر١
نيوزيلاندا	١٨٩٦	٣٧ر٠
الأرجنتين	١٨٩٥	٣٩ر٦
التشيلي	١٩٢٠	٣٨ر٩
كولومبيا	١٩٢٥	٦٨ر٥
المكسيك	١٩١٠	٦٤ر٧
مصر	١٩٠٧	٧١ر٢

المراجع: س. كوزننس « نمو الأمم اقتصادياً » (كامبردج، ماس: مطبعة جامعة هارفارد، ١٩٧١)
— الجدول رقم ٣٨ .

وإننا لا نخرج عن صلب هذا الموضوع حين نضيف أن بعض المناطق في أورية الغربية التي حيل بينها وبين بلوغ التطور الاقتصادي من خلال اعتماد بعض التدابير المماثلة للتدابير المعتمدة في العالم الثالث، فإن تلك المناطق قد وصلت إلى ذلك المصير لأن المقصود بتلك التدابير كان إبقاءها ضمن قوقعة التخلف بالتحديد . فهذا البروفسور « آرنولد شراير » يكتب : ” حتى منذ عهد قديم يعود بقدمه إلى عام ١٨٢٤ سحب البرلمان البريطاني تحت ضغط رجال الصناعة الإنكليز تلك التعرفة الجمركية البالغة ١٠٪ على السلع المصنعة المستوردة إلى إيرلندا، وهي تعرفه كان معمولاً بها زمن الاتحاد مع بريطانيا في عام ١٨٠٠ . ولذلك فإن الصناعات الإيرلندية المحلية، بعد حرمانها من حماية أية تعرفه جمركية، تقوضت تقويضاً مطلقاً أمام منافسة الشركات الصناعية الضخمة في

بريطانيا»⁽²⁰⁾ . وهكذا أصبحت إيرلندا مستعمرة بريطانية «داخلية» تعيش مرارة التخلف ، شأنها بذلك شأن المستعمرات «الخارجية» في إفريقية وآسيا ، مع فارق وحيد هو أن إفراغ الريف الإيرلندي من سكانه ، قد تم بالهجرة إلى بلدان ما وراء البحار ، حيث تم استيعابهم بطيبة خاطر . في حين أن إفراغ المناطق الريفية من أهلها في العالم الثالث ، تم بالهجرة التي انصبت بحكم الظروف إلى المراكز الحضرية المحلية . وعلى الرغم من ذلك فلا يزال القرويون الإيرلنديون يروون الحكايات عن «قوارب الموت» التي كانت تعبر الأطلسي محملة باللاجئين الهاربين من محاصيل البطاطا التي فتكت بها الآفات ، كما يروون الحكايات عن «المجاعة الكبيرة» ، التي حلت بهم في الأربعينيات (١٨٤٠) وعن «السهرات الأمريكية الطوال» التي كان فيها الآباء يودعون أبناءهم الذين لن يكون بمقدورهم تأمين أجرة العودة .

وثمة قوى أوروبية أخرى استحدثت لها أيضاً مستعمرات «داخلية» من أمثال الفلاندر في بلجيكا والأقاليم الجنوبية في إيطاليا وجزيرتي كورسيكا وساردينيا . ولذلك لا عجب أن تطالب هذه المستعمرات «الداخلية» المتخلفة كلها اليوم بحق تقرير المصير الذي نالته قبلها المستعمرات «الخارجية» .

الفصل الرابع عشر

إفريقية تدخل دائرة العالم الثالث

إن اقتسام إفريقية يعود، كما نعلم جميعاً، بالأساس إلى الحاجة الاقتصادية للإمداد بالمواد الخام والمواد الغذائية لسد احتياجات الأمم المصنعة في أوربة .

لورد لوغار

وماذا قدمت الشركات الضخمة لهذه البلاد؟ لاشيء البتة . فلقد تم منحها الامتيازات بأمل أن تطور البلاد . ولكنها عمدت لاستغلالها . لقد أغرقتها بالدماء واعتصرتها ، كما تُعْتَصَر البتقالة التي لا بد من طرح قشرتها عاجلاً أم آجلاً .

أندره جيد

إن الانتقال من أمبريالية التجارة الحرة التي سادت أوائل القرن التاسع عشر إلى الاستعمارية العالمية التي أطلت برأسها في نهاية ذلك القرن ، قد تجلّى بشكل مسرحي أكثر ما تجلّى في قارة إفريقية ولا سيما في تحركات « هنري مورتن ستانلي » . ففي عام ١٨٧١ عثر ستانلي على « ليفينغستون » على ضفاف بحيرة تانجانيقا في حادثة من الحوادث التي لا تنسى عن الاستكشافات الإفريقية . وفي عام ١٨٧٩ ظهر ستانلي على الضفة نهر الكونغو ولكنه كان هذه المرة يمارس مهمته كعميل للملك بلجيكا « ليوبولد » أكثر مما كان يمارس مهمته الاستكشافية ، لأن عهد الاستكشاف قد ولى وأُخْلِ مكانه لعهد الاقتسام الإفريقي . وما أن نشبت الحرب العالمية الأولى إلا وكانت القوى العظمى في أوربة قد تقاسمت فيما بينها القارة بأكملها باستثناء دولتي ليبيا وإثيوبيا . فباقتسام إفريقية أصبحت الطريق ممهدة للتغلغل الاقتصادي في هذه القارة — أي لدمجها في اقتصاد السوق العالمي دمجاً كاملاً .

١ — اقتسام إفريقية

في أوائل القرن التاسع عشر بدأت تضمحل تجارة الرقيق تدريجياً لتحل محلها تلك التجارة المزدهرة بالموارد الطبيعية في غربي إفريقية — كزيت وبزر النخيل والفلو السوداني والذهب والخشب والعاج والقطن. وبقيت شروط التبادل لصالح غربي إفريقية حتى الخمسينيات (١٨٥٠) حينما تدهورت الظروف الاقتصادية تدهوراً خطيراً. فما نجم من توترات اقتصادية بين الشركات الأوربية وبين التجار المحليين وما اقترن بذلك من تغيير في التحالفات السياسية، فيما بين القوى العظمى، ذلك كله أطلق نوعاً من الزحف على البلدان الإفريقية وعجل باقتسام القارة.

وبعد الخمسينيات (١٨٥٠) هبطت أسعار زيت النخيل هبوطاً حاداً من جراء منافسة زيت الحقول المفتوحة في الولايات المتحدة في عام ١٨٦٠ ومن الفلو السوداني المستورد من الهند ومن الودك (الشحم الحيواني) الذي أصبح استيراده مربحاً بعد فتح قناة السويس في عام ١٨٦٩. وما زاد في تعميق أثر هذه المنافسة المتنامية، تقلص الطلب الأوربي على الزيوت والشحوم بسبب الكساد الكبير، الذي ساد الربع الأخير من القرن التاسع عشر. ولما صارت الشركات الأوربية في هذه الآونة تنال أسعاراً أدنى في أوربة مقابل سلعها الإفريقية الغربية، حاولت تحميل المنتجين الأفارقة عدم المصادقية، مما أطلق العنان لصراع القوى صراعاً اقتصادياً، مارسه جميع الأطراف بممارسة الغش، كخلط زيت النخيل بالماء، والتلاعب بنوعية النسيج وطوله. كما نشب النزاع بين الفريقين حول تحديد تخوم مهمة كل منهما ومنطقة تحركه. وعندما أقامت بعض الشركات الأوربية قواعدها في أعماق تلك المناطق بهدف شراء السلع من المنتجين بأسعار أدنى نظراً لإلغاء دور الوسطاء الأفارقة، عمد أولئك الوسطاء إلى تقويض تلك القواعد. في كثير من الأحيان. ولقد انعكست الآلة أيضاً بمحاولة بعض التجار الأفارقة تجاوز الشركات وممارسة البيع مباشرة في أوربة ومحاولة الإبقاء على ارتفاع الأسعار من خلال تقليص الإمدادات.

فناشدت الشركات الأوربية حكوماتها، استخدام القوة لتقويض ما اعتبرته نزعة تعويقية خالية من المنطق لدى المنتجين والتجار المحليين. وكثيراً ما كان الموظفون الاستعماريون يساندون مثل هذا المطلب — مطلب اعتماد «سياسة فعالة» — لأنهم كانوا يرون فيه وسيلة لترقيتهم في مناصبهم. وعلاوة على ذلك فإن القوة المتعاطمة الهائلة التي وفرتها الثورتان الصناعية والعلمية للأوربيين، جعلت النزعة المتصلبة ACTIVISM تزداد فتنة وقابلية للتطبيق في أعينهم.

وإن المنجزات في ميدان الأدوية المدارية، ولا سيما في استخدام الكينين للقضاء على الملاريا، خلّصت الأوربيين من نسب الوفيات المذهلة التي كانوا يعانون من وطأتها. كما إن ابتكار رشاشي

« غاتلينغ ومكسيم » قلب ميزان القوى عسكرياً ضد الإفريقيين بشكل حاسم . فبمقدار ما بقيت بنادق « المسكيت » هي الأسلحة النارية النموذجية ساد توازن عسكري معقول بين الفريقين لأن الإفريقيين كانوا يتعاون أعداداً ضخمة من هذه البنادق ، بل وبعض المدافع أيضاً . ولكن بابتكار البنادق السريعة الطلقات والرشاشات ، انحدر موقف الإفريقيين إلى الدرك الذي انحدرت إليه من قبل قبائل « الآرتيك والآنكا » أمام بنادق « المسكيت » الإسبانية . وما زاد في تسهيل التغلغل في أعماق القارة الإفريقية تلك المنجزات التكنولوجية خلال الثورة الصناعية كالقوارب البخارية النهرية والاتصالات التلغرافية والسكك الحديدية . فعندما ظهرت أول باخرة بريطانية في النيجر في عام ١٨٥٧ ، قدر سلفاً أن أول قنصل بريطاني يجب تعيينه بعد عقد واحد في قلب تلك المنطقة ، في لوكاجا .

إن ما أتيح للأوروبيين من قوة متزايدة حفز الطلب على استخدامها لتحقيق بعض الأغراض المعينة التي كان أولها تخفيض كلفة السلع الوافدة إلى الساحل وذلك باستبعاد الوسطاء الأفارقة وإلغاء الرسوم التي كانت تحصلها الحكومات الإفريقية . والثاني كان تمديد السكك الحديدية إلى أعماق القارة ، بأنه سيحول شكل الاقتصاد في إفريقية كما في أوربة . ولكن أبعد الأغراض أثراً كان الضم الصريح ، الذي كان يجري الحز عليه لضمان سيادة القانون والنظام ودفع فرص النشاط الاقتصادي إلى أقصى مدى واستبعاد المنافسين الأوروبيين . وأما أولئك التجار الجدد الذين كانوا يرغبون بالنفاذ إلى أعماق القارة (بالمقارنة مع التجار الذين كانوا يريدون ضمان عملياتهم التقليدية على الساحل) فقد بدأوا ، بغية توفير الأسس المنطقية لمطالبهم ، بإطلاق بعض العبارات من أمثال ” بعث إفريقية روحياً “ و ” إنقاذ المتوحشين من آثامهم “ و ” التبشير بالإنجيل على ضفاف النيجر “ . بيد أن المعركة كانت ، كما يشير (دايك) ، ” اقتصادية إلى حد قوي وليست إيديولوجية بين الفريقين “^(١) . وبمقدار ما كانت الحكومة البريطانية معنية بهذا الأمر ، فإنها كانت على أهبة الاستعداد لحماية التجار في أية منطقة تمتد عملياتهم إليها . فكما كتب « ويليام وايلد » ، وهو موظف مسؤول في وزارة الخارجية ، في عام ١٨٧٦ : ” إن من المؤكد أن تجارنا سوف يهرعون بأنفسهم إلى أي مكان يتوفر فيه ربح المال وعندما يقيمون تجارة رابحة فإن الرأي العام في هذه البلاد سوف يجبرنا عملياً على حمايتهم “^(٢) .

لقد كان السير « جورج غولداي » من أبرز النزاعين إلى منزع الضم في غربي إفريقية ، إذ كتب هذا المخطط البارع ذات مرة : ” كان يراودني في طفولتي حلم صبغ الخريطة بالأحمر القاني “ ، ووجد فرصته في وادي النيجر ، حيث أتاح التنافس بين الشركات البريطانية للزعماء الأفارقة من أمثال (جاجا) الحفاظ على استقلالهم . وفي عام ١٨٧٩ اتحدت هذه الشركات تحت

إشراف «غولداي» وشكلت الشركة الإفريقية المتحدة التي ابتلعت في وقت لاحق منافساتها الفرنسية في أعالي النيجر واتخذت لها اسماً جديداً هو الشركة الإفريقية الوطنية. ولقد كانت الأمور واضحة تمام الوضوح في ذهن «غولداي» فيما يتعلق بدور شركته في حوض النيجر: "بعد أن سدت الأسواق القديمة في وجه مصنعاتنا، وبعد أن صارت الهند تنتج المنسوجات القطنية ليس لاستخدامها هي وحدها وإنما للتصدير أيضاً، فإن من الانتحار أن نترك لقوة منافسة هذه الثغرة الوحيدة الباقية والمتأخرة للسلع البريطانية" (3).

وانطلق غولداي بقوته المألوفة للسيطرة على دلتا النيجر ووضع الحكومة البريطانية أمام الأمر الواقع FAIT ACCOMPLI، فأسس ماينوف على المائة مركز من المراكز التجارية في أعماق تلك المنطقة وعززها بـ ٢٣٧ معاهدة عقدها وكلاؤه مع الزعماء الأفارقة بحلول عام ١٨٨٦. فلقد تخلت هذه الوثائق بشكل ثابت للشركة الإفريقية الوطنية "عن كل تلك المناطق التي كانت تعود للموقعين" مع الحق باستبعاد الغرباء واحتكار تجارتها أيضاً. وبغية التعامل مع أولئك الزعماء الأفارقة المتمردين على الاستسلام بنت الشركة عشرين قارباً حريباً من القوارب التي تستطيع الإبحار في المياه الضحلة وذلك للملاحة في النيجر خلال فصل الجفاف وفصل الأمطار أيضاً. وهكذا صارت الغارات على مراكز الشركة تقابل بقصف بحري فتاك، مما جعل من الشركة الحكومة الواقعية DE FACTO للأصقاع الداخلية للنيجر قبل أن تطالب بها بريطانيا في مؤتمر برلين الذي انعقد حول إفريقيا في عام ١٨٨٤ - ١٨٨٥.

لم يكن غربي إفريقيا هو القسم الوحيد الذي تعرض للتقسيم بين عام ١٨٨٠ و ١٩٠٠ فهناك أنحاء أخرى من إفريقيا قد ضمت أيضاً خلال هذين العقدین على الرغم من خلوها من أي نوع من التجارة الواسعة النطاق. ومن الضرورة بمكان أن يأخذ المرء بحسبانته تلك القوى الخلفية التي ولدتها الثورة الصناعية وبلغت ذروتها في اقتسام العالم بأسره عملياً وليس في اقتسام إفريقيا وحسب. فلقد تم إخضاع قارات بأكملها، إما إلى منزلة المستعمرات المباشرة كما في إفريقيا والهند وجنوبي شرق آسيا، أو إلى منزلة أشباه المستعمرات كما في الامبراطوريات العثمانية والفارسية والصينية، بالإضافة إلى أمريكا اللاتينية بأكملها (التفاصيل في الفصل ١٣).

ففي إفريقيا بدأت عملية التقسيم تلك القوى الدخيلة الجديدة التي ضمت بعض المناطق الإفريقية بشكل اختياري، مما أطلق سلسلة من المطالبات بدأته القوى العظمى باقتطاع أقسام لها بحق الشفعة (4). فملك بلجيكا ليوبولد بدأ عملية الاقتسام في إفريقيا باستجاره المستكشف «هنري ستانلي» ليحصل له على بعض المناطق في حوض الكونغو الغني. وفي عام ١٨٧٩ - ١٨٨٠ صارت بحوزته سندات ملكية لمساحة تسعمائة ألف ميل مربع (وهي مساحة تساوي ستة وسبعين

ضعفاً من مساحة بلجيكا) من الزعماء المحليين الذين ما كانوا يدركون معنى الخريشة على الأوراق التي كانوا يوقعون عليها مقابل بعض الأشياء التافهة كصناديق مسكرات الجن والروم والملابس والقبعات والمناديل المزوقة البراقة. إن فكرة إقدام هؤلاء الزعماء، بتقاليد حيازتهم الأرض مشاعياً، على بيع سندات ملكية أراضي قبائلهم لمي فكرة حمقاء بمقدار إقدام أحد المحافظين الأمريكيين على بيع سند ملكية دار القضاء في محافظته أو دار الحكومة. ومع ذلك فقد تمت ممارسة هذه العملية في إفريقية كلها — ليس من قبل ستانلي وحده لحساب بلجيكا وحسب، وإنما من قبل «كونت دي برازا» لحساب فرنسا (شمال الكونغو) أيضاً ومن قبل الدكتور «كارل بيترس» لحساب ألمانيا (شرق إفريقية) ومن قبل بعض المغامرين الآخرين العاملين في خدمة قوى أخرى.

وفي ذروة التسابق لاكتساب المستعمرات عقد مؤتمر برلين حول إفريقية في عام ١٨٨٤ — ١٨٨٥ لإرساء القواعد النظامية فيما يتعلق بحيازة الأراضي الإفريقية مستقبلاً. وتم الاتفاق في ذلك المؤتمر على وجوب تقديم إشعار مسبق بذلك وعلى ضرورة توثيق المطالب بالاحتلال الفعلي وحل الخلافات بالتحكيم، فمهدت هذه المعاهدة الطريق أمام أكبر عملية نهب للأرض في التاريخ. وفي عام ١٨٧٩ كانت المستعمرات الوحيدة في إفريقية هي المستعمرتان الفرنسيتان في الجزائر والسنغال، ومستعمرات بريطانيا بمحاذاة ساحل الذهب ورأس الرجاء الصالح، والمستعمرتان البرتغاليتان في أنغولا وموزامبيق. وفي مطلع عام ١٩١٤ اكتمل اقتسام القارة الإفريقية برمتها، كما يدل على ذلك الجدول التالي باستثناء إثيوبيا وليبيريا:

التقسيمات السياسية في إفريقية في عام ١٩١٤

المساحة بالأميال المربعة

الممتلكات الفرنسية: (تونس — الجزائر — مراكش — غرب إفريقية الفرنسية — الكونغو الفرنسي — الصومال الفرنسي — مدغشقر) ٦,٠٨٦,٩٥٠

الممتلكات البريطانية: (اتحاد جنوبي إفريقية — باسوتالاند — بيشونالاند — نيازالاند — روديسيا — شرق إفريقية البريطانية — أوغندا — زنجبار — الصومال — نيجيريا — ساحل الذهب — سيراليون — غامبيا — مصر — السودان المصري الإنكليزي) ٣,٧٠١,٤١١

الممتلكات الألمانية: (شرق إفريقية — جنوب غرب إفريقية — الكاميرون — التوغو) ٩١٠,١٥٠

المتلكات البلجيكية : (دولة الكونغو)	٩٠٠ر٠٠٠
المتلكات البرتغالية : (غينيا — غرب إفريقية — شرق إفريقية)	٧٨٧ر٥٠٠
المتلكات الإيطالية : (أريتريا — الصومال الإيطالي — ليبيا)	٦٠٠ر٠٠٠
المتلكات الإسبانية : (رهو دي أورا — مستوطنات نهر ميوني)	٧٩ر٨٠٠
الدولة المستقلة : (ليبيريا — إثيوبيا)	٣٩٣ر٠٠٠
المجموع العام	١١ر٨١١ر٤٥٨

إن هذا الجدول من جمعي وقد نشرته في كتابي السابق « العالم منذ عام ١٥٠٠ » « إنغل وود كليفس ، ن . ج . برانتس هول — ١٩٧١ ، الصفحة ٣٨٠) .

٢ — المقاومة الإفريقية

قضت معاهدة برلين بوجوب تعزيز فكرة المطالبة بالأرض باحتلال فعلي وتم ذلك بقوات ضئيلة إلى حد يثير الدهول . « فكامبل » الاستعماري اجتاحت سوقاطرة بعدد من الرجال لا يتعدى الألف والمائتين مع أن المدافعين عنها كانوا يشكلون جيشاً من ثلاثين ألف رجل . وكانت الحملة البريطانية على « إجييو — أود » تتألف من ألف رجل ولكنها تغلبت على السرايا الوطنية التي كانت تبلغ عشرة أضعاف عدد البريطانيين . كما أن الجنرال « دوبر » قاد ألفين من الجنود وتمت له الغلبة على جيش داهومي الذي كان قوامه اثني عشر ألف رجل . ومن المثير في هذا أن القوات الأوربية المظفرة كانت تتألف في معظمها من الجنود العاديين الأفارقة الذين تدربوا على أيدي الضباط الأوربيين وصاروا تحت إمرتهم ، كما أن القسم الأكبر من الوحدات الفرنسية المقاتلة في إفريقية تألف من السنغاليين التيريلين ، بينما استخدم البريطانيون جنود غرب الهند في معظم حملاتهم الإفريقية .

لماذا تمكن الأوربيون من تمزيق أوصال إفريقية بصعوبة طفيفة ؟ السبب الرئيسي كان التفرقة بين الإفريقيين التي حالت دون توحيدهم لصالح الدفاع المشترك ، مما مكن الأوربيين من تحريض الإفريقيين على أنفسهم ، كما فعلوا سابقاً من تحريض بعض الهنود على بعضهم الآخر في الأمريكيتين .

١ — ريتشارد تشانسلور يرسو على ساحل البحر
الأيض في عام ١٥٥٣ مستهلاً بذلك طريقاً بحرية
مباشرة بين روسيا وأوربة الغربية .



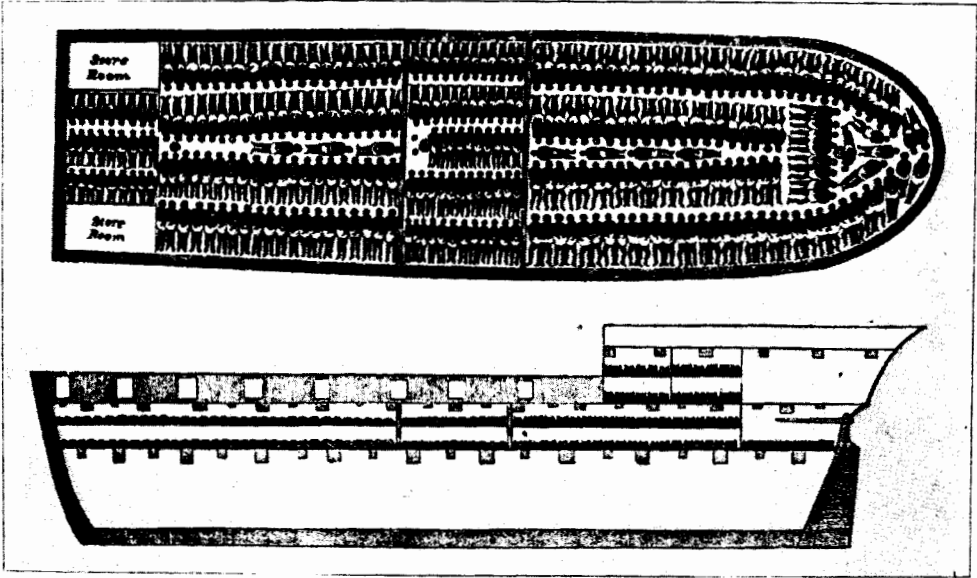
٢ — بعض الهنود الذين يسكنون الذهب المصهور في حلق أحد الإسبان ، بينما يتعرض غيره من الإسبان إلى بتر أطرافهم
والتهامها .



٣ — مشهد ميناء أكابولكو (في القرن السادس عشر) وقد كان الميناء الوحيد المسموح له بمزاولة التجارة مع الشرق مباشرة.



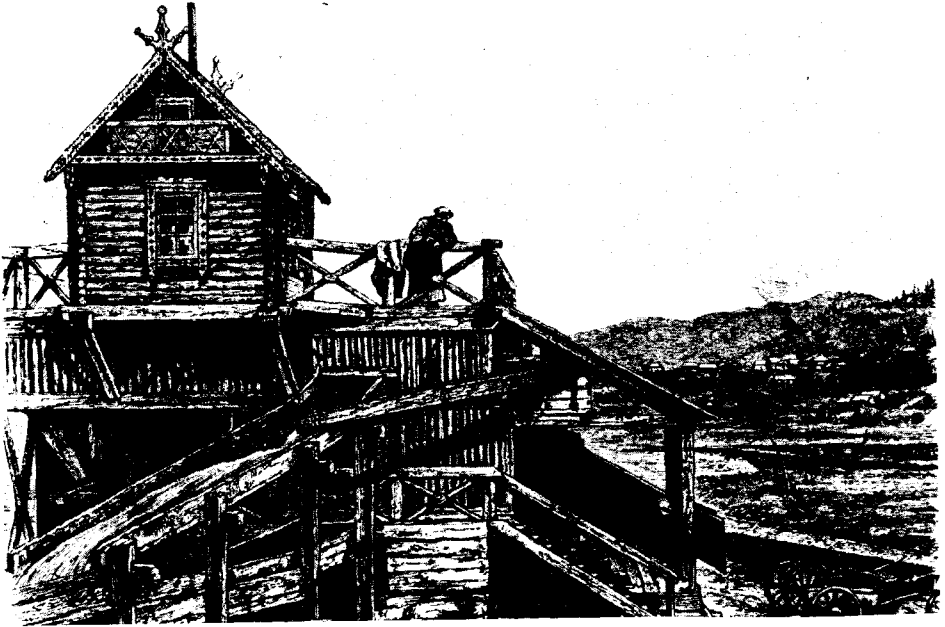
٤ — صورة على غرار صور الرسام الهولندي « باتش » تصور استخراج الفضة في « بوتوسي » الذي كان أغنى موقع بالفضة في البيرو (القرن السادس عشر).



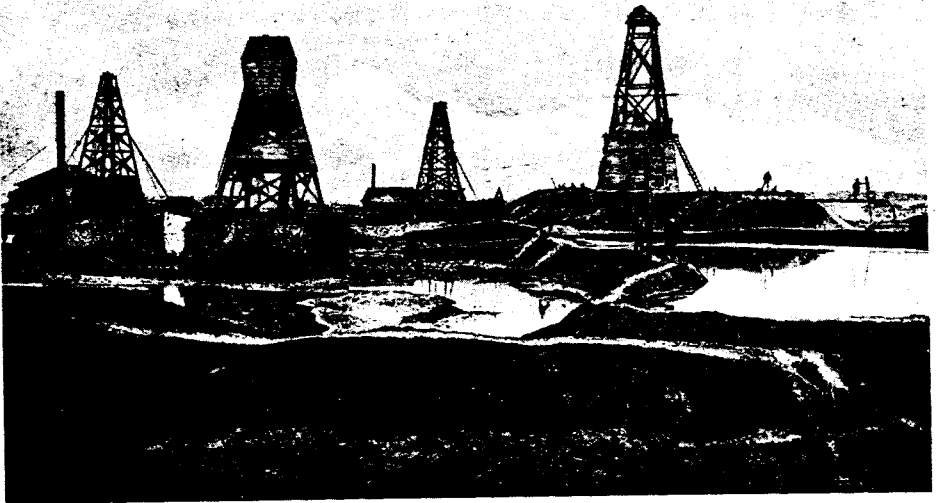
٥ — حشر العبيد في عام ١٧٨٦ في سفينة (بروكس) العائدة ملكيتها إلى ليفربول .



٦ — مصهر حديد في سانت بطرس بيرغ في نهاية القرن التاسع عشر .



٧ — منجم ذهب في سيبيريا (أواخر القرن التاسع عشر) .



٨ — حقل النفط في باكو الذي افتتحه في السبعينيات (١٨٧٠) الصناعي الروسي / السويدي ألفريد نوبل .



٩ — سانت بطرس بيرغ « النافذة المطلّة على الغرب » التي بناها بطرس الأكبر .



١٠ — أحد فرسان القوزاق على صهوة جواده .



١١ — إقدام امبراطور الحبشة « تيودور » على الانتحار ، لأنه حاول تحديث بلاده على غرار محمد علي حاكم مصر ولكنه لاقى المعارضة من بريطانيا . لقد أنهى حياته بحضور القائد البريطاني السير « روبرت نايمير » الذي كان يحيمه التحية الرسمية .



١٢ — رجال الأعمال الغربيين يستغلون جهد الفلاحين الصينيين الفقراء المعلمين في مصنع الروطان ، حوالي عام ١٨٧٥ .



١٣ — قاعات الامتحان في كانتون، وقد كانت أحد المراكز التي تجري فيها الحكومة الامتحانات للطلاب الطامحين بدخول البروقراطية .

١٤ — اللاجئين في شانغهاي خلال
الأيام الأخيرة للكمينتانغ ١٩٤٩.



١٥ — أول جنود شيوعيين في بكين، ١٩٤٩.

١٦ — زوجان بريطانيان يشهدان السباق في
الوادي السعيد (هونغ كونغ)، ١٩٤٩.



١٧ — جواهر لال نهرو بصحبة اللورد مونتباتن
وعقبيلته في عام ١٩٤٨.

فكورتس مثلاً تلقى العون من «التوتوناكيين» و «الثاكسكلانيين» ضد الآرتيكيين، كما أن بيزارو تلقى العون من الكنايين ومن المنشقين المؤيدين للسلطة الشرعية في البلاط ضد جماعة الآنكا. وهكذا تعاون الزعماء الأفارقة، كاهنود، مع الأوربيين ضد جيرانهم من أعدائهم التقليديين الذين كانوا يعتبرونهم، بمنتهى قصر النظر، أشد خطورة عليهم من الأوربيين، فحارب «أحمدو سيغو» مع الفرنسيين ضد «عمادو لامين»، كما حارب «طيبا سيكاسو» مع الفرنسيين ضد «ساموري» وحارب «عبدان» مع البريطانيين ضد «إجيبو».

ولقد عمد الأوربيون أيضاً إلى تجنيد العديد من الوطنيين للخدمة في جيوشهم. فكان الأفارقة من الموائء السنغالية يرتدون البذات العسكرية الفرنسية ويحاربون لتوطيد الحكم الفرنسي في أعماق البلاد. وفي موزامبيق حارب الأفارقة الخلاسيون وحتى الهنود مع البرتغاليين «لتأديب» مناطق واسعة في ذلك الإقليم. وأما البريطانيون فقد أكثروا في حملاتهم الإفريقية من اعتمادهم على من كانوا يدعونهم بالوديعين الذين كانوا حلفاء محليين يزودون البريطانيين بالمعلومات عن المناطق والزعامات المحلية، كما كانوا طاقة بشرية أساسية. لقد كان المجندون من المنبذين في مجتمعاتهم ولذلك اعتمدوا على الضباط البريطانيين الذين كانوا يلبسونهم ويطعمونهم ويدربونهم ويقودونهم ويدفعون لهم. ولقد كان البريطانيون في إفريقية، مثلما كانوا في الهند، حريصين على إرسال المتطوعة من منطقة معينة لقتال المواطنين القاطنين في المناطق البعيدة، فاستخدموا كتيبة غرب الهند للقتال ضد «باي بوريه» في سيراليون، ومجندي «يوروبا» للقتال ضد «الإيسو» وكتيبة وسط إفريقية للقتال ضد «الآشانتين». وبدافع سياسة «فرق تسد» نظم البريطانيون الجنود في كتيبة شمال نيجيريا بناء على الزمر اللغوية وكانوا يستخدمون كل جماعة على حدة وفق متطلبات الأوضاع. ولم يترك البريطانيون الوحدات تمكث طويلاً في مكان واحد خوفاً من نشوء التعاطف مع السكان المحليين، ولم يتساهلوا مع أي ولاء إلا الولاء للحكومة من خلال طاعة الضباط، ولم يقبلوا تجنيد الإفريقيين من صفوف المثقفين أو المتنورين سياسياً خوفاً من احتمال إفسادهم الجنود الأفارقة العاديين.

والسبب الآخر لسهولة اندحار الإفريقيين، يكمن في عجزهم عن تغيير تكتيكاتهم العسكرية تلبية لمستجدات نوع الصراع الجديد. فكانوا يواصلون معاركهم على أساس الهجوم الأمامي المباشر فيقومون فرائس سهلة لنيران الأوربيين الفتاكة، وعند هزيمتهم في ساحة القتال يلجأون إلى المدن المسورة، حيث يصبحون عرضة لنيران مدفعية الأوربيين. وكانوا يخوضون المعارك نهراً لأن معظمهم كان متطيراً جداً من التجول أثناء الليل. جميع هذه العوقات منعت الأفارقة من ممارسة حرب العصابات التي لو قدر قيامها، مع معرفتهم بمواقع الأرض والمساندة الجماهيرية، أن تمكنهم من الصمود فترة من الزمن طويلة بما يكفي لجعل ثمن الفتح باهظاً جداً، كان من المحتمل إلغاؤه.

وحيال مسألة التكيف هذه تجدر الإشارة إلى أن الضباط الأوربيين كانوا يتصرفون كالحمقى . ففي المناطق السهلة التي كانت ظروفها تقارب ظروف سهل « سالزبري » و « آدرشوت » ، حيث أثبتت المناورات المتسقة عن كفاءة ما تعلموه ، كانت المشكلات التي تعترضهم رغم ضعفها ، كانوا يمتنون بالفشل ضمن الأدغال ، حيث تضطردهم معداتهم للجوء إلى ممرات قليلة ، يصيحون فيها فرائس سهلة للكمان . وما قامت ثمة جهود لتكليف التكتيكات والمعدات وفق معارك الغابات إلى أن كانت الحرب العالمية الثانية ، عندما تعلم البريطانيون بعد دفع الثمن غالياً في بورما والملايو أن الخفة وسرعة الحركة أمران أساسيان للحفاظ على البقاء .

وثمة سبب ثالث لسرعة فتح إفريقية تمثل بعدوانية وقسوة الضباط الأوربيين الطموحين المتدفعين للبرهان على جَلَدِهِم واكتساب الترقيات . فرغم التهديم الذي مارسوه والمذابح التي ارتكبوها كان بمقدورهم الاعتماد على رؤسائهم لتبرئة ساحاتهم في تلك الحالات القليلة التي كانوا فيها موضع نقد في أوطانهم . فاللورد لوغاردي مثلاً وبمتهنى الوضوح وفّر الأساس العقلي لذلك التدمير الضخم ، الذي حل بمدن وقرى « مونشي » في نيجيريا خلال حملة عام ١٩٠٠ إذ قال :

” لا يسعني إلا أن أعبر عن عميق إحساسي بالأسى لتلك الخسائر البشرية الكبيرة التي نالت هؤلاء المتوحشين الجهلة ، ولحرق قراهم وغذاءهم . إن المونشين أقوام عنيدة ولا شيء غير العقاب الشديد من هذا النوع ، يردعهم عن ارتكاب الاغتيالات وسلب القوارب ، ولا شيء غير هذا العقاب يغيرهم بالسماح ببناء التلغراف في منطقتهم . إن وجهة نظري في غمرة هذه الأحداث هي أن نعلمهم درساً قاسياً لا يُنسى في البداية وإخضاع مثل هذا الشعب أمر أرحم من أنصاف الحلول التي لا بد من أن تقود فيما بعد إلى انفجار آخر وما ينجم عنه من خسائر بشرية أكبر “ (٥) .

ولكن مجلة « السجل الأسبوعي » في لاغوس قدمت تفسيراً آخر في عام ١٩٠٦ في تعليقها على المغريات (الرواتب العالية والخدمة الفعلية وإغداق الأوسمة والنياشين) التي قدمها لوغاردي في تجنيده الضباط الإنكليز للخدمة في فيلق جبهة إفريقية الغربية إذ يقول :

” إن التأثير الذي يتركه الأمل بالقتال والأوسمة على بعث الحملات العسكرية ضد الوطنيين لن يرى النور بتاتاً ، لأن ما هو منشور ومعروف عن هذا الأمر لا يتعدى الجانب الواحد فقط . فعندما ينوي أحد الناس على فعل شيء ما ، فإنه لن يتلصقاً في العثور على مبرر فعلته تلك ، كما لن تعوزه السبل والوسائل لتنفيذ مآربه . وإن معظم تلك الروايات المنمقة عن استقبال المواطنين للبعثات الرسمية بالرياحين لا تتكشف ، حين تتسلط عليها أضواء التقصي والواقع ، إلا عن الزيف . وأما الشيء الذي يوحي بتلك الروايات الملفقة ضد الوطنيين ويبعث بها إلى الوجود فهو امتناعها عن التمهيص .

وما من أمل في توقف أمثال هذه الروايات وما تنطوي عليه من نكبات إلا حينما تصبح اللعبة غاية في الخطورة ويتعذر الدخول بها “ (6).

والسبب الأخير للسهولة النسبية التي تم بها فتح إفريقية، يكمن في التفاوت الهائل فيما يتعلق بالتكنولوجيا العسكرية. فالقوات الأوربية كانت مسلحة بالبنادق الرشاشة من نوعي « غاتلينغ » ومكسيم » التي كانت تطلق أكثر من عشر طلقات في الثانية، في حين أن الأفارقة لم يكن بمقدورهم الحصول على أية بندقية من هذه البنادق، كما لم يكن لديهم ما يتصدون به للمدفعية البحرية من القوارب النهرية والبوارج الساحلية. وإن الميزة الهائلة التي كان يتمتع بها الغزاة الأوربيون هي التي دفعت مجلة « السجل الأسبوعي » « لاغوس » إلى التعليق على ما كانت تنطوي عليه من فسق وفجور تلك « الحملات التأديبية » في المناطق المستعمرة؛ فكتبت تقول :

”.... إن هذا الأسلوب من الأعمال الحربية الذي تم في ظرف من التفاوت في الأسلحة، يجعل من العسير أن نسميه حرباً على الإطلاق، وإنما غارة وحشية جبانة وغير محفوفة بالمخاطر على الحياة البشرية. إن هذا التفاوت الذي يطبع هذه الحروب ضد الوطنيين هو ما يثير المشاعر العامة للثورة على ذلك المشهد، الذي يطلق فيه النار رجل مسلح على رجل أعزل ويتباهى بفعلته هذه. وأما شعور الاشمئزاز الذي تستثيره أمثال هذه المشاهد؛ فإنه شعور لا يُدانيه الشك بأن انعدام المخاطر هو المحرض إلى حد كبير على تنفيذ أمثال هذه الحروب. ومهما كان الأمر فهناك قناعة راسخة، هي أن الوطنيين لو كانت بحوزتهم أسلحة ذات فاعلية محددة، لفرضوا مزيداً من الاحتراس في تقرير « ضرورة » أمثال هذه الحروب التي تعتمد في معظم الأحيان على التصورات الخاطئة المثيرة أو على المزايم المغلوطة والتي لا يحتاج تفاديها أو تصحيحها إلا لقدر ضئيل من الاستقصاء “ (7).

ولكن هذا كله لا يعني أن المقاومة الإفريقية للأوربيين كانت معدومة تماماً. لقد ترك التاريخ الرسمي التقليدي هذا الانطباع لأنه فسر « الزحف على إفريقية » كصراع بين القوى الأوربية فقط، كما صور الأفارقة بأنهم مجرد بيادق خائرة. وهكذا فإن وصف الحملات الاستعمارية قد تم من خلال السير الشخصية لقادة أوربيين من أمثال « لوغارد ودوبز وغاليني وأركينارد »، غير أن الدراسات التي تناولت أمثالهم من القادة الأفارقة « كساموري، وباي بوريه، ولات ديور، وبيهانزن، وعطاهير وأحمدو » لم تر النور إلا منذ عهد قريب. وبالإضافة إلى هذه السير الشخصية ظهرت أيضاً تحليلات حديثة لحركات المقاومة كحركات — لها أصولها وتركيبها وديناميكيتها ومنجزاتها.

وكشفت الكتابات الجديدة أن حركات المقاومة الإفريقية، رغم فشلها في خاتمة المطاف، لم تكن مجرد حركات عابرة، ففي بعض المناطق كانت عنيفة إلى درجة أعاققت تقدم القوات الأوربية،

وهذا هو السبب الذي جعل احتلال غرب إفريقية يستغرق خمسة وعشرين عاماً . وما أجّل تطويع بعض أرجاء ساحل العاج ومالي والنيجر وشرق نيجيريا وشمالها وموريتانيا حتى العقد الثاني من القرن العشرين . كما كانت أهمية المقاومة الإفريقية تكمن أيضاً في تحديد المراتب التي احتلتها مختلف البلدان الإفريقية ضمن البنى الأمبريالية فيما بعد — سواء أكانت مرتبة مستعمرة مباشرة أو محمية تتمتع بالاستقلال الذاتي أو مرتبة دولة مستقلة استقلالاً تاماً كإثيوبيا .

وأخيراً فإن قادة المقاومة الذين تجري الآن عملية إحياء مآثرهم وتدوينها يلعبون اليوم أدوار الأبطال الوطنيين في الدول الإفريقية الحديثة الاستقلال ، وأبرز مثل على ذلك يتمثل بساموري الذي تمكن بفضل موهبته العسكرية وحكمته السياسية وشخصيته الساحرة أن يحول العصابات الكينية المخاربة العتيقة إلى جيش حديث في ديولا ، تمكن من دحر الحملات الفرنسية والبريطانية على حد سواء قبل أن يستسلم في النهاية أمام التفوق التكنولوجي الطاغى . إن ساموري اليوم شخصية مهمة في غينيا مثلها مثل باي بوريه في سيراليون وماناليك في إثيوبيا وتشيليمبو في مالاوي وشخصية ميك واوا في تانزانيا .

٣ — تقنيات السيطرة

إن أول عمل سياسي قام به السادة الأمبرياليون الجدد هو رسم الحدود بين مختلف المستعمرات . وكان الاعتبار الأول في تنفيذ هذه المهمة هو توازن القوى الأوربية وليس الوقائع الجغرافية أو العرقية في إفريقية . ولذلك وجد الصوماليون أنفسهم موزعين بين أربع قوى : فرنسية وبريطانية وإيطالية وإثيوبية .

وما إن تم استقرار الحدود حتى ظهرت مشكلة الحاجة لشيء من التنظيم الإداري . لقد كان الهدف الأساسي للحكومات الأوربية يتمثل بضرورة الكفاية الذاتية التي يجب أن تبلغها المستعمرة في أسرع وقت ممكن ، ولذلك أوفدت الحكام وهم يحملون ميزانيات ضئيلة لاتصدق . فالسير هاري جونسون تكفل بتنظيم إدارة نياسالاند « مالاوي الآن » براتبه الشهري علاوة على ١٠٠٠٠ جنيه سنوياً ، حيث وظف بهذا المبلغ ضابطاً بريطانياً واحداً و ٧٥ عسكرياً هندياً . وأما اللورد لوغارد في شمال نيجيريا ؛ فلم تتجاوز ميزانيته السنوية ١٠٠٠٠٠ جنيه لمنطقة يقطنها عشرة ملايين نسمة ، وجهازه الإداري يتألف من خمسة موظفين إداريين وفيلق (حدود غربي إفريقية) يضم ٢٠٠٠ من الجنود الأفارقة و ١٢٠ من الضباط الأوربيين .

هذا النقص في الطاقة البشرية والمادية أجبر المسؤولين الاستعماريين على اللجوء إلى أشكال

متعددة من الحكم غير المباشر ، الذي سُمح فيه للزعماء القبليين بإبقاء شيء من سلطتهم . إن طبيعة الحكم الغير مباشر ذاتها كانت تعتمد على التقاليد السياسية السائدة في الوطن الأم . فالفرنسيون ، بتاريخهم العريق ، حيث تركزت البيروقراطية في باريس ، نظروا للزعماء كموظفين FONCTIONNAIRES ذوي سلطة حكومية ، بينما اعتبر البريطانيون الزعماء ، على نقيض الفرنسيين ، ممثلين حكوميين محليين ذوي مهمات تشريعية . لقد حشر الفرنسيون الزعماء في زاوية ضيقة وحرموهم من أي سلطان قضائي جزائي على قبائلهم ، كما حرموهم من أية سلطة بوليسية أيضاً ، ولم يتركوا في عهدهم إلا تلك المهمات المكروهة شعبياً كتحصيل الضرائب وتجنيد العمال للعمل القسري ومراقبتهم وانتقاء المجندين للخدمة العسكرية . وبوجه عام كان الفرنسيون ، بتقاليدهم الجمهورية ، يعتبرون الزعماء شراً لا بد منه لاستغلالهم ، طالما استدعت المصالح الاستعمارية ذلك .

ولكن البريطانيين كانوا أكثر رافة من الفرنسيين بمؤسسة الزعامة ، ولاعتيادهم على زخارف الملكية ، ولهذا حرصوا على تنصيب الزعماء على العروش « شرعياً » لأنهم كانوا سيحظون بداهة بالولاء الشعبي . ولم يتدخل البريطانيون في شؤون الزعماء إلا طفيفاً وبأقل الدرجات الممكنة ولكنهم حينما يشعرون بضرورة التدخل ؛ فيكون من خلف الستار ويحذر شديد . كما كانوا يلتزمون بالأوامر الصارمة التي تنص على ضرورة ظهور الزعماء بمظهر الرؤساء المستقلين وليس مجرد أدوات بإمرة السلطة الأجنبية .

لقد فقد الزعماء الأفارقة ، سواء أكانوا تحت غطاء البريطانيين أو الفرنسيين ، زعامتهم بشكل واضح ، وأصبح القول الفصل للضباط الاستعماريين في كل المسائل الأساسية ، كجمع الضرائب وإعلان التشريعات ، والتصرف بالأراضي وتجنيد العساكر . ومن المفارقات العجيبة أن الزعماء أصبحوا أكثر نفوذاً في العصر الاستعماري عما كانوا سابقاً . ففي المرحلة السابقة كان عليهم مفاوضة زعامات محلية عديدة خلال عملية صنع القرار ، ولكنهم إبان الحكم الاستعماري ، تمكنوا من إزالة كل تلك القيود التي كانت تحد من سلطتهم . وطالما كان الزعماء على علاقات طيبة مع الضباط الاستعماريين ؛ فيمكنهم تسفيه أي ناقد أو معارض لإدارتهم ووصمه بالساخت الذي يشكل خطراً على النظام الأمبريالي .

وعلاوة على الموظفين الأوربيين هنالك المبشرون المسيحيون ، الذين كان لهم تأثير عميق على الحضارة الإفريقية ، لأنهم من أوائل الأوربيين الساعين لتغييرها بكل إدراك . لقد أثر الأوربيون الآخرون على الحضارة الإفريقية بشكل عرضي وغير مباشر ، عندما كانوا يجبرون الوطنيين على النزوح من قرى أجدادهم للعمل في المدن والمناجم والمزارع التي يمتلكها الأوربيون . ولكن المبشرين جاءوا يحملون

ذلك الهدف الصريح الرامي إلى تغيير الطريقة الإفريقية في الحياة، مستخدمين ثلاث وسائل أساسية لتحقيق غاياتهم: الدين والطب والثقافة.

لقد كان الهدف الأساسي لكل المبشرين اكتساب المنتصرين للكنائس التي كانوا هم ينتمون إليها. فخلال العقود الثلاثة التي سبقت الحرب العالمية الأولى عرفت كل المنظمات التبشيرية ومن كل الطوائف، فترة ازدهار في عدد المنتسبين إليها وفي الدعم المالي. ففي نيجيريا وحدها مثلاً، كان المرء يجد في نهاية القرن التاسع عشر، ممثلين للبعثة التبشيرية للكنيسة الإنكليزية وللميثوديين والويزلانيين وللكنيسة المشيخية الاسكتلندية ولجمعية المعمدانين الجنوبيين وللجمعية الكاثوليكية للمبشرين الأفارقة. لقد كانت الاستجابة للمبشرين المسيحيين في إفريقية أكبر مما كانت عليه في الشرق الأوسط أو في الهند أو في الصين. فالوثنيون الأفارقة لم يكتفوا بالالتحاق بالكنائس المسيحية وحسب وإنما عملوا أيضاً كمعلمين في المدارس والكليات وكمبشرين جوالين في القرى وكمبشرين بكامل المرتبة في المراكز الأساسية وكلفويين، حولوا اللهجات الشفوية المتعددة إلى لغات كتابية وترجموا إليها الإنجيل. ولقد عمل هؤلاء المنتصرون بمجد ونشاط ضد تجارة الرقيق وشجعوا التجارة المشروعة وساندوا التدخلات العسكرية البريطانية ضد الحكام المحليين، الذين كانوا يصرون على ممارسة تجارة الرقيق.

وأما النكسات الوحيدة، فكانت في المناطق التي غرس الإسلام فيها جذوره والذي انتشر من المدن إلى المناطق الريفية المحيطة بها. كما في السنغال وغينيا وتشاد وشمال نيجيريا وشمال السودان وفي منطقة القلب من شرقي إفريقية. لقد انتشر الإسلام في هذه المناطق من خلال العمل التبشيري الهادئ الذي مارسه التجار والدعاة المسلمون. وغالباً ما كان التاجر يظهر أولاً موحداً بين دعوته للإسلام وبيع سلعه. لقد كان هذا التاجر حال وصوله إلى قرية وثنية يستقطب انتباه الناس إليه بصلواته اليومية المتعددة وبسجوده الذي كان يبدو فيه وكأنه يحدث كائناً غير منظور. وغالباً ما كان يتخذ له زوجة من النساء المحليات، مما كان يفضي إلى اعتناق أفراد عائلتها الدين الإسلامي، وسرعان ما كانت تبرز الحاجة لتلقي الأطفال المبادئ الدينية، الأمر الذي استدعى تأسيس المدارس ومواظبة الأطفال، من وثنيين ومسلمين، على الدوام فيها، حتى إن بعض أولئك الأطفال كانوا يذهبون إلى مراكز تعليمية أعلى ليعودوا بعد ذلك وعاظاً بين الوثنيين من أبناء وطنهم.

”وما ساعد جهود الرعايا، الاندماج السهل للعادات والمعتقدات الدينية القبلية بالعقيدة الإسلامية وطقوسها، فاقترن الله بمونغو وهو الخالق في دين قبيلة البانتو، كما إن الملائكة والقديسين الذين يلعبون دوراً هاماً في الدين الإسلامي في الشرق الأوسط، سرعان ما تشبهوا بتلك الأرواح في

الديانة القبلية ونالوا أسماء إفريقية . إن هذا التوافق الفريد بين الإسلام والثقافات المحلية يفسر سبب نجاح الإسلام في أكثر من مجرد الصمود بوجه المسيحية في إفريقية “ .

لقد جلب المبشرون معهم إلى إفريقية ، علاوة على رسالتهم الدينية ، معرفتهم الطبية والتسهيلات الصحية ، التي أنقذت حياة العديد من الأفارقة . فالمساعدات الطبية عززت بدورها تقبل المسيحية كنفىض للمعتقدات الوثنية . فالطب الغربي ، علاوة على إنقاذه حياة الكثيرين ، أجبر الإفريقيين على وضع مزاعمهم التقليدية فيما يتعلق بسبب المرض والموت موضع التساؤل . فالإنسان الأبيض أصبح قادراً على مساعدة الناس للشفاء من عللهم حتى بعد فشل التضرع التقليدي للأرواح المحلية ، وهكذا لم يعد بالإمكان الركون إلى الأديان القبلية في توفير العلاج لكل الحالات الطارئة ولا في الإجابة على كل التساؤلات . وبقيت الغالبية العظمى من الإفريقيين المجاورين للصحراء الكبرى متشبثة بمعتقداتها القديمة ، خلال القرن التاسع عشر ، وبقي الدين التقليدي عاجزاً عن الصمود كرابطة لتلاحم مختلف نواحي الحياة الإفريقية .

إن شبكة المدارس القروية التي يمكن للأطفال من مختلف الأعمار أن يتعلموا فيها مبادئ القراءة والكتابة والحساب علاوة على الوعظ الديني ، كانت من أكثر الوسائل فاعلية في نشر الرسالة المسيحية ومن ثم المعمودية واكتساب عضوية الكنيسة . كانت هذه المدارس تنطوي على تأثير متميز لأن معظم الحكومات الاستعمارية تركت التعليم إلى المبشرين . فبالإضافة إلى التعليم الجامعي والديني كان بعض المعلمين يعلمون تلاميذهم كيفية بناء بيوت أفضل وكيفية تحسين طرقهم الزراعية ومراعاة القواعد الأساسية للصحة الشخصية العامة ، كما طبقوا الكتابة على اللغات الإفريقية ؛ فأرسوا بذلك الأسس لنشوء الأدب الإفريقي المحلي .

ولكن هذه المدارس كانت كالحنجر في قلب الحضارة الإفريقية التقليدية ، لأن التلاميذ طفقوا يعيرون اهتمامهم لمعلمهم أكثر من آباؤهم الذين صاروا يظهرون لهم في تلك الآونة من ذوي الطراز القديم والمخطئين في مسائل عديدة . إن التثقيف التبشيري شجع نمو الروح الفردية ، التي تناقض حياة القرية الجماعية . وبعد مرور بضع سنوات على هذا النوع من التثقيف رفض العديد من التلاميذ العودة إلى القرية وحياتها المتواضعة . فبعضهم وجد لنفسه عملاً لدى الشركات التجارية الخاصة أو في الإدارة الاستعمارية ، في حين بقى آخرون في المدارس التبشيرية لتلقي المزيد من التدريب كمحاورين شفويين CATECHISTS أو معلمين . وسرعان ما اقتصرتهم مهام المبشرين الأجانب على الإشراف ، ليحل محلهم الإفريقيون في المراكز التعليمية والتبشيرية . ولكن نظام المدارس التبشيرية والمدارس الرسمية الذي ترعاه الحكومة لم يستوعب أكثر من نسبة ضئيلة ممن كانوا في سن

التلمذة من السكان . ففي عام ١٩١٠ لم يكن سوى قرابة خمسة عشر ألف طفل في المدارس الفرنسية في كل الغرب الإفريقي الفرنسي ، أو أقل من ٢٪ من مجمل المؤهلين للانتساب إلى المدارس ، وفي عام ١٩٢١ لم يكن إلا حوالي ٩٪ ممن هم في سن التلمذة يواظبون على الصفوف في جنوبي نيجيريا .

وتدرجياً أصبحت هذه الأقلية المتعلمة تشكل تحدياً خطيراً للسلطات القبلية التقليدية وللموظفين الأوربيين أيضاً . ولقد تشربت هذه الأقلية ، من خلال تعليمها ، بعض المفاهيم السياسية كالحرية الفردية والحرية السياسية وبدأت تتساءل عن سبب عدم تطبيق هذه المبادئ عملياً على الأفارقة ، مثلما تطبق على الأوربيين . إضافة إلى التساؤل حول التحيز الذي يتعرض له أفراد تلك الأقلية في العمالة الحكومية والخاصة . وبغض النظر عن تعليمهم وخبرتهم وكفاءاتهم ما كان باستطاعتهم أن يصلوا إلا إلى مراتب صفار الكتبة ذوي الأجور البائسة في الشركات الأوربية أو إلى مراتب صفار الموظفين في الإدارة .

وحتى في عهد قديم يعود بقدمه إلى عام ١٩١١ كتب أحد أفارقة « نياسالاند » هذا النقد المرير عن رياء المسيحيين الأوربيين :

” ثمة قصور كبير يعيشه الأوربيون في نياسالاند . فنلك الهيئات المتكاثفة الثلاث — البعثات التبشيرية ، الحكومة ، الشركات أو كسبة النقود — يستخدمون المنظار نفسه للنظر إلى المواطنين المحليين نظرة الاستهزاء . وما يثير دهشتنا أحياناً أن الهيئات المتكاثفة الثلاث كلها من أوربة وتحمل لقب النصرانية . وإن المقارنة بين سيد هذا اللقب وخدمه تمنع أي إفريقي من تصديق سيد اللقب . ولو كان لنا سبيل للاتصال بأوربة لأسدينا النصح للأوربيين بألا يسموا أنفسهم نصرانيين ، بل أوربيين . ولذلك فإن حياة هذه الهيئات المتكاثفة الثلاث ليست إلا حياة تطفح بالخداع واللصوصية والسخرية . فهي بدلاً من « إعط » تقول « اسلب » . فهناك ابتعاد مطلق عن شريعة الله الصافية كما تبدو في إنجيل « جيمس » في الفصل الخامس الآية الرابعة “ (٨) .

ويوضح هذا التفجع كيف حفزت المسيحية التفكير المستقل بخصوص العلاقات مع الأوربيين . فأحد الكتاب الأنغوليين تنبه إلى المضامين السياسية للكنائس الأوربية ولا سيما البروتستانتية : ” قولك لامرئ أن بإمكانه أن يفسر الإنجيل بملء حرية ، يعني أن تلمح إليه بالاستقلال الفردي قبل الأوان وتحوله إلى نائر فالتوجيه الذي يتلقاه الوطني البروتستانتي يدفعه للاتجاه للثورة على الشعوب المتمدنة ولا نقول إلى الانخراط بالثورة انخراطاً فعالاً “ (٩) .

وفي البداية كان الموظفون الأوربيون والزعماء المحليون ينظرون إلى هؤلاء الخوارج الأفارقة

المتعلمين ، نظرة استخفاف ويعتبرونهم شبيبة ناشئة ولا يمثلون غير أنفسهم . فالإداري الاستعماري المشهور اللورد لوغارد كان يُشير إليهم بكل ازدراء ويصفهم « بالسود الذين يلبسون البنطلونات » ، ولكنهم من خلال ثقافتهم تمكنوا من ترجمة الاستياء القبلي من الأوربيين إلى مقاومة وطنية . وإذا عدنا إليهم اليوم بأذهاننا نراهم يبرزون كرواد وطنيين أعدهم القدر ليكونوا قادة سياسيين لشعوبهم بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية .

لقد كانت الحركة الوطنية الإفريقية تكتسب الأنصار من بين صفوف خريجي المدارس الساخطين ومن صفوف الفلاحين المقيمين ، الذين كانوا يعيشون وطأة التمزق الاجتماعي والاستغلال الاقتصادي في ظل الحكم الاستعماري . إن استغلال زراعة المحاصيل النقدية أفضى إلى تحويل ملكية الأراضي المشاع على حساب أولئك الناس الذين هاجروا إلى المدن ، وأن تزايد نفوذ الزعماء المحليين ترك القرويين عرضة للاستغلال البشع . ففي شمال نيجيريا مثلاً استخدم الأمراء المسلمون الإقطاعيون ، نفوذهم الواسع لوضع أقربائهم وأصدقائهم على جداول الرواتب العامة ، ولذلك فقد كانوا يسيطرون على جباية الضرائب وعلى بناء الطرق والجسور وعلى الخدمات الصحية والشرطة والسجون وغير ذلك . فهذا أحد المسؤولين البريطانيين في شمال نيجيريا يكتب في عام ١٩٢٤ الاتهام التالي للحكم غير المباشر في تلك المستعمرة :

”إن العمل مدة سبعة عشر عاماً في الجهاز السياسي ، والخبرة الشخصية بخبايا الإدارة الوطنية على أوسع نطاق ، قد ثبتا لدي القناعة بأن الإدارة الوطنية تضطهد الإنسان الفقير فالابتزاز بكل أصنافه وفير وأما مظاهره العامة فهي :

- أ — جباية الضرائب مرتين .
- ب — إن الناس الذين يساقون بالجملة EN MASSE لتنظيف طريق ما أو لبناء البيوت أو غير ذلك من الأعمال ، لا يتقاضون أي مبلغ مقابل أعمالهم أو يتقاضون مبلغاً تافهاً ، على الرغم من رصد الخزنة للأموال الكافية ودفعها عملياً لتوزيعها على العمال .
- ج — تأمين المؤن الضرورية قسراً لاستضافة الأمير وحاشيته وحيوله وأتباعه دون مقابل .
- د — وجوب تقديم الهدايا DASHES لزوجات الأمير وأقربائه ومن يعيشون على أطباقه ، حين الطلب ، وطبعاً دون أي مقابل QUID PRO QUO .
- هـ — «إعارة» الخيول والدواجن والنساء والحبوب والنقود وغير ذلك إلى أجهزة الإدارة الوطنية (10) .

وختاماً فإن تقنيات السيطرة التي اعتمدتها القوى الاستعمارية كانت مثمرة وناجحة ولكنها

أفضت إلى جملة من الحوادث، التي وجدت متنفساً لها في الحركة الوطنية الإفريقية التي كانت تتألف من عنصرين أساسيين أولهما عناصر الطبقة الوسطى في المدن، التي تريد السيطرة على جهاز الدولة وتسخيرها لمصلحتها. وأما العنصر الثاني فقد كان يشتمل على جماهير الفلاحين، التي كانت تصبو إما إلى طرد الأوربيين والمتعاونين معهم من الأفارقة أو الارتفاع إلى منزلة الطبقة الوسطى من خلال الثقافة ومزاولة الأعمال المربحة.

٤ — الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي

بانتهاء تجارة الرقيق واقتسام القارة بأكملها أصبحت الطريق ممهدة لبلوغ الهدف الاقتصادي الذي برهن عن امتناع بلوغه حتى هذه المرحلة — أي الاندماج الكامل لإفريقية في الاقتصاد العالمي للرأسمالية الصناعية. وأما المظهر العام لعملية الاندماج هذه؛ فقد لخصه «عمانويل وولرستين» بقوله: "لقد بدأت ممارسة النشاط التجاري الآن ضمن اقتصاد سياسي وحيد بدلاً منه بين اقتصاديين سياسيين" (11).

إن بروز «اقتصاد سياسي وحيد» يعني سيادة بعض المعالم الاقتصادية ضمن القارة. وأول تلك المعالم تقليص أدوار التجار الأفارقة والعرب كوسطاء، أو إلغائها تماماً وإبدالهم بالشركات التجارية الأوربية، التي تتمتع بمزايا الأموال الضخمة لرؤوس أموالها العاملة واعتمادات هائلة لها في البنوك الاستعمارية الأوربية وسهولة اختراق الشبكات التجارية الأوربية. وأما ثاني تلك المعالم الاقتصادية العامة؛ فقد كانت تتمثل بتطور أو توسع صادرات السلع التي كان أوفائها ربحاً، الصادرات المعدنية من جنوب إفريقية والكونغو البلجيكي وشمال روديسيا، والتي كانت تشكل ثلثي المردود الإجمالي لإفريقية كلها خلال العصر الاستعماري. كما زاد حجم الصادرات الزراعية أيضاً زيادة سريعة، لأنها صارت موضع اهتمام المزارعين الوطنيين في غربي إفريقية والمستوطنين البيض في شرق إفريقية وجنوبها أيضاً. وثالث المعالم العامة لاقتصاد إفريقية في ظل الاستعمارية، فقد كان حشد اليد العاملة الوطنية إما بشكل مباشر من خلال السخرة CORVÉE أو بشكل غير مباشر من خلال ضريبة الأكواخ أو ضريبة الرؤوس. فالعمال الريفيون والعمال الحضريون كانوا يتقاضون على حد سواء أدنى الأجور لأسباب مختلفة منها: احتكار السلطة السياسية من قبل السلطات الاستعمارية، والفائض العمالي الكبير في المناطق الريفية، وفشل العمال المهاجرين مؤقتاً في تنظيم أنفسهم، والمبرر العنصري لانخفاض الأجور دون الحد القياسي للعمال ذوي الكفاءات القيمة.

وعلى الرغم من هذه السمات الاقتصادية العامة في طول إفريقية وعرضها، فإن الأسلوب نفسه الذي تم به دمج إفريقية في اقتصاد السوق العالمي كان يعتمد على الظروف والمنتجات المحلية.

فلقد حلل الاقتصادي الإفريقي «سمير أمين» ثلاثة أنماط إقليمية لذلك الدمج الاقتصادي⁽¹²⁾. وهذه الأنماط هي أولاً: المزارعون الوطنيون في غربي إفريقيا الذين كانوا يعنون بمحاصيل النقود للسوق العالمي. وثانياً: الشركات الأوربية ذوات الامتيازات في حوض الكونغو والتي كانت تنتزع أقصى مردود من القبائل المقيمين ضمن الغابات. وثالثاً: المستوطنون الأوربيون وشركات التعدين في شرق إفريقيا وجنوبها عن طريق إكراه اليد العاملة الوطنية على العمل في المزارع والمناجم.

فإذا التفتنا أولاً إلى ميدان نشاط الفلاحين المتحجج في غربي إفريقيا، لوجدنا أن البريطانيين والفرنسيين على السواء، كانوا يشجعونهم على زراعة محاصيل التصدير ليس لتلبية حاجة السوق البريطاني والفرنسي وحسب، وإنما لتزويدها الفلاحين بالأجور، التي تمكنهم من دفع ضريبة الرؤوس التي كانت الدعامة المالية الأساسية للإدارتين الاستعماريتين. لقد بدأ الفرنسيون بتسهيل زراعة الفول السوداني في السنغال وفور بسطهم سلطانهم على داخل البلاد، دفعوا بغيره من المحاصيل الأخرى الملزمة للظروف المحلية، ولا سيما القطن الذي أفضى بدوره إلى تمديد السكك الحديدية لشحن المحصول إلى الموانئ الساحلية مثل داكار.

اتبع الفرنسيون والبريطانيون السياسة نفسها في المناطق الجنوبية البعيدة، من ساحل غينيا إلى نيجيريا، حيث كانت محاصيل التصدير الأساسية تتألف من زيت النخيل والكافور والمطاط ومنتجات الغابات، إضافة إلى الذهب. وتم تمديد السكك الحديدية من الداخل إلى الموانئ، أمثال كوناكري وأبيجان ولاغوس وبورت هاركورت.

هذا النشاط التجاري في الحاصلات الزراعية في إفريقيا الغربية كان خاضعاً لسيطرة شبكة تجارية هرمية، مؤلفة من شركات الاستيراد والتصدير الأوربية ومن الوسطاء اللبنانيين وغيرهم من الجاليات الأخرى. وأما أقواهم فكانت الشركات الأوربية التي تتمتع بالمزايا الاحتكارية. لقد سيطرت هذه الشركات على تخزين السلع وشحنها بحرياً وتسويقها وفرض الأسعار على صغار الفلاحين السائبين. ومن أهم تلك الشركات «الشركة الفرنسية لإفريقية الغربية»، و «الشركة التجارية في غرب إفريقيا» و «الشركة الوطنية الإفريقية». جميع هذه الشركات تتمتع بميزة مزدوجة في تعاملها مع فلاحي إفريقيا الغربية، فكانت قادرة على تحديد الأسعار المنخفضة للمحاصيل التي تشتريها من المزارع العائلية التي تنتج قسماً وافراً، مما تحتاجه هذه الشركات وأنها مضطرة لبيعه بغية الحصول على النقد لدفع ضريبة الرؤوس، وفرضت هذه الشركات الأجنبية، على نحو مناقض، الأسعار المرتفعة على ما تستورده من السلع كالأدوات والملابس والدراجات لانعدام وجود الشركات المنافسة. وليس من المستغرب أن يكون لهذه الشركات القدرة على دفع حصة الربح بنسبة ٢٥٪ على الأسهم العادية

خلال السنوات العجاف ونسبة مرتفعة تبلغ حتى ٩٠٪ خلال سنوات الازدهار . وأما شركات الشحن البحري فكانت استغلالية على قدم المساواة ، لأنها فرضت ٣٥ شلناً أجرة نقل الطن الواحد من الدقيق من ليفربول إلى إفريقيا الغربية مقابل $٧\frac{1}{٢}$ شلناً لنفس المسافة من ليفربول إلى نيويورك .

وأما تجارة التجزئة فقد كانت تحت هيمنة الوسطاء من أبناء الجاليات ، الذين معظمهم من اللبنانيين والسيوريين واليونانيين في غرب إفريقية ، ومن الهنود واليونانيين في شرق إفريقية ، ومن العرب في زنجبار وفي الموانئ الإفريقية الشرقية . لقد كانت هذه الجاليات تمارس نشاطها في القرى والمدن وتوجه أرباحها ، على غرار الشركات الكبرى ، في أقية تفضي إلى بلدان ما وراء البحار . ونظراً لما للأقليات من معرفة في الصناعة والاقتصاد في الإنفاق وروح المبادرة ، فقد كان لها قصب السبق في افتتاح الأسواق الجديدة في أعماق البلاد ، ولكنها وُصمت بتعاملها في القروض ، بفوائد الربا العالية ويخداع الإفريقيين الأميين من خلال الغش بالأوزان والمقاييس .

إن الفلاحين الإفريقيين الغربيين كانوا ينتجون محاصيل صادراتهم في ظل عدد مختلف من التدابير . ففي المناطق الساحلية كان الفلاحون يمتلكون بقاعهم ويشغلون فيها ولكنهم يستأجرون في ذروة الموسم بعض العمال المهاجرين من المستعمرات المجاورة كمنطقة « التوغو » وفولتا العليا اللتين كانتا تطفحان بالفائض العمالي لانعدام زراعة المحاصيل النقدية فيهما . وفي تلك البطاح الممتدة من السنغال مروراً بشمال نيجيريا إلى السودان ، كان ينظم إنتاج الفول السوداني والقطن تلك السلطة السياسية الثيوقراطية لعدد مختلف من جمعيات الإخوان المسلمين ، التي كانت تفرض الإتاوات على المجموعات القروية وتسوق العائدات الناجمة عنها إلى السوق العالمي .

ومهما كانت تدابير الإنتاج ؛ فإن تجارة غرب إفريقية ازدهرت في العقدين السابقين للحرب العالمية الأولى .

وإذا انتقلنا من ميدان نشاط الفلاحين الإفريقيين الغربيين إلى ميدان الامتيازات في حوض الكونغو لوجدنا هنا منطقة مختلفة من الغابات المطيرة الاستوائية . فظروف البيئة حالت دون ما حدث في إفريقيا الغربية من كثافة سكانية ومحاصيل تصديرية ، وحالت دون قيام قاعدة اقتصادية لجباية عائدات الضرائب والجمارك ومد السكك الحديدية ، مما كان يعزز الإدارة الاستعمارية في إفريقيا الغربية . ولذلك لجأ الملك « ليوبولد » إلى منح الامتيازات لأول الشركات في عام ١٨٨٦ وهي (شركة الكونغو للتجارة والصناعة) . لقد تعهدت هذه الشركة بتمديد سكة حديدية حول المنحدرات السريعة في أسفل نهر الكونغو من « ماتادي » إلى « ليوبولدفيل » مقابل ١٥٠٠ هكتار (أي حوالي خمسة أميال مربعة ونصف) لكل ميل واحد بناء من السكة الحديدية . وبذلك تم تحويل

ملكية ٣٠٠٠ ميل مربع لتوقيع عقدين مماثلين ، مع شركتين أخريين باكتمال تمديد السكة الحديدية في عام ١٨٩٨ .

التجارة الإجمالية : الواردات و الصادرات

الأعوام	إفريقية الغربية البريطانية (الجنيه)	إفريقية الغربية الفرنسية (الجنيه)
١٨٩٥	٤٦٨٢,٠٠٠	٣,١٤٨,٠٠٠
١٩٠٠	٧,٦٢٠,٠٠٠	٥,١٩٢,٠٠٠
١٩٠٥	١٠,٨١٠,٠٠٠	٦,١٢٠,٠٠٠
١٩١٠	٢٠,٨٢٦,٠٠٠	١١,١٣٢,٠٠٠
١٩١٢	٢٥,٣٠٩,٠٠٠	١٠,١٢٨,٠٠٠

المراجع : م. كراودر « غربي إفريقية في ظل الحكم الاستعماري » (إفانستون ٣ : مطبعة الجامعة الشمالية الغربية ١٩٦٨) الصفحة ٢٨٨ .

فنظرياً كانت « الأراضي البور » وحدها هي المقصودة في هذه الصفقات ، التي كانت تستثني عملياً كل الأراضي المزروعة حصراً . وبما أن الأرض الموات كانت تعتبر من الأراضي البور ، ولم تكن هنالك مراقبة على الشركات أو على وكلائها ، فإن المحصلة كانت قصة مرعبة من قصص طيش الاستغلال والهمجية تزيد وحشية على أسوأ أشكال التطرف في تجارة الرقيق القديمة . إن أشد التعسفات إثارة ، حدثت بين عام ١٨٩٥ وعام ١٩٠٥ ، عندما أدى ابتكار العجلات الكاوتشوكية للدراجات والسيارات إلى طلب شديد على الكاوتشوك . فارتفع الأسعار الجامح حفز وكلاء الشركات لاتخاذ أشد التدابير الوحشية لإجبار الوطنيين على العمل في عصارة الكاوتشوك البري .

لقد كانت طرق العمل القسري بمنتهى الوحشية ، مما أدى إلى انخفاض عدد سكان الكونغو بمقدار النصف (من عشرين مليون نسمة إلى عشرة ملايين) بين عام ١٨٨٥ وعام ١٩٠٨ في ظل حكم « ليوبولد » . وكان الأفارقة الذين يفشلون في تقديم كمية الكاوتشوك أو العاج المتفق عليها ، يتعرضون للقتل أو بتر الأطراف (يد الإفريقي أو قدمه أو كليهما معاً) . وأما رؤساء الزمر العاملة ؛ فقد كانوا يحملون معهم إلى رؤسائهم سلالاً مليئة بالأيدي البشرية دليل إخلاصهم بعملهم . ولما كان المناخ حاراً ورطباً ؛ فقد تعرضت الأيدي للتدخين في كثير من الأحيان لثلا تصاب بالعفونة .

فهذا أحد الرحالة في دولة الكونغو الحرة يدون ملاحظاته على الشكل التالي : لقد اختفى المواطنون . وتعرضت بيوتهم للحرق ، وتقوم أكوام ضخمة من الرماد وسط أسيجة النخيل المهمة والحقول المهجورة التالفة . ممارسات لا إنسانية تنطوي على الجلد والقتل والسلب والسطو وبهم الناس على وجوههم في العراء أو يبحثون عن الحماية في المناطق الفرنسية أو البرتغالية “ (13) . وما كان مثل هذا الهروب يفضي إلا إلى شيء يسير من العزاء ، لأن نظام الامتيازات كان سائداً أيضاً في المستعمرات المتاخمة ، حيث السكان يتعرضون أيضاً إلى الاستغلال على نحو مماثل إن لم يكن بالمقدار نفسه من الوحشية .

وإذا تأملنا في النهاية منطقة المستوطنين الأوربيين وشركات التعدين ، لوجدنا أنها تتشكل من المرتفعات الممتدة من نجد كينيا جنوباً إلى رأس الرجاء الصالح . ولما كان المناخ هنا مشمساً وبارداً في الوقت نفسه ، بسبب ارتفاعها الكبير عن مستوى سطح البحر ، فإن الأوربيين اعتبروها « منطقة مناسبة لاستيطان الإنسان الأبيض » ولا سيما أنها لم تكن آهلة بالسكان الوطنيين بتلك الكثافة البشرية التي كانت عليها غربي إفريقية .

والأرض هنا ، كما في الكونغو ، عديمة الجدوى إذا لم تتوفر لها الأيدي العاملة ولذلك فقد تم اللجوء إلى اعتماد عدد مختلف من الإجراءات لإكراه الإفريقيين على العمل لحساب الأوربيين في المناجم والمزارع بأجور الأجر . ومن هذه الإجراءات فرض ضريبة الرؤوس وضريبة العمل على كل الذكور البالغين الذين اضطروا للعمل ، إما على النقود لتسديد الضريبة ، أو للوفاء بالتزام العمل القسري عدداً من الأيام المتفق عليها سنوياً . وهناك إجراء احتجاز معظم الأراضي الصالحة للزراعة لمستوطنات البيض ، مما حرم الأفارقة من الأرض وأجبرهم على العمل في المزارع التي يمتلكها الأوربيون مقابل أجور الكفاف . لقد حُلَّت هذه الإجراءات مشكلة الافتقار إلى اليد العاملة ليس بالنسبة لملاك الأراضي الأوربيين وحسب وإنما بالنسبة أيضاً إلى ملاك المناجم الأوربيين ، الذين كانوا يديرون مناجم الذهب والنحاس المدارة للربح بالإضافة إلى مناجم الماس . وفي مرحلة لاحقة تم تشغيل الأيدي العاملة الوطنية ، ممن حرمت من الملكية ، في تلك الصناعات التي نشأت في كينيا وروديسيا وجنوب إفريقية .

لقد كانت الحكومة الألمانية أكثر الحكومات منهجية في جهودها لتوطين رعاياها في إفريقية . حيث كان ملايين الألمان يهاجرون منذ زمن بعيد إلى أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة ، فإن جهوداً حثيثة قامت في هذه الآونة للإفادة من هذه الطاقة البشرية في إعمار المستعمرات الألمانية فيما وراء البحار ، فاستوطن معظم المهاجرين في تانجانيقا وجنوبي غربي إفريقية ، كما ذهب بعضهم إلى

الكامبرون والتوغولاند. ولكن بريطانيا كانت أقل منهجية بتركها اتخاذ معظم التدابير المناسبة للسلطات المحلية. وعلى الرغم من أن الزعماء الأوغنديين تمكنوا من الحصول على تلك الاتفاقات الخاصة التي تستبعد المستوطنين البيض استبعاداً فعالاً، فإن المهاجرين البريطانيين كانوا موضع تشجيع حتى صار لهم وجود حقيقي في كينيا ونياسالاند وروديسيا.

ومن أنغولا إلى موزامبيق ثم «الزحف إلى إفريقية» الذي قام في أواخر القرن التاسع عشر، قد أغرى المسؤولين في لشبونة على تشجيع المهاجرين البرتغاليين على الإقامة في أعماق هاتين المنطقتين، بغية إحكام السيطرة عليهما. ولكن المستوطن البرتغالي العادي يختلف عن نظيره الألماني أو البريطاني، فهو يشبه شركة ممتازة برجل واحد في القرن التاسع عشر، لأنه كان على أملاكه يعمد إلى جباية الضرائب وإدارة الأعمال القضائية العاجلة بالنسبة لأجرائه الأفارقة، الذين كان يجند من ضمنهم عماله وشرطته الخاصة. فهذه التدابير شبه الإقطاعية كانت تعكس تأخر البلد الأم كمنطقة من المناطق الأوربية المتخلفة والتابعة أيضاً. ولذلك ففي وادي زامبيزي، الذي تبلغ مساحته ضعف مساحة البرتغال، لم يكن عدد المستوطنين البرتغاليين بمجملهم يتجاوز ١٧٨ نسمة فقط. وأما مساهمتهم في تطوير تلك المستعمرة؛ فلم تكن تخرج عن إطار تحصيل الضرائب وتطوير الأيدي العاملة قسراً للعمل في مناجم روديسيا وجنوبي إفريقية، حيث كان يعود عليهم هذا العمل بعشرة شلنات مقابل كل عامل.

وخلاصة القول أن الحكم الاستعماري قد زاد إنتاجية البلدان الإفريقية، غير أن أرباح الشركات الأوربية والمستوطنون والوسطاء كانت تجد سبيلها إلى خارج تلك البلدان. فالروابط الاقتصادية الجديدة في أمريكا اللاتينية، كانت عمودية مع المراكز الأوربية الأم، أكثر مما كانت أفقية مع البلدان أو المناطق المجاورة، الأمر الذي أفضى إلى المآزق القديم — مآزق النمو الاقتصادي بدلاً من التطور الاقتصادي. فلزات النحاس والحديد مثلاً، تستخرج من المناجم ولكن عملية تنقيتها لم تحدث في مصاهر إفريقية، ومثله القطن والفسق السوداني الذي تنتجه الحقول؛ لم تكن عملية تصنيعه لتقوم في معاصر أو مصانع إفريقية. فعندما عمد بعض المقاولين في السنغال إلى محاولة عصر الفسق السوداني واستخراج الزيت منه أوقفت الحكومة الفرنسية محاولاتهم حماية منها لمصالح زيت الزيتون في فرنسا. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الوسطاء من أبناء الجاليات الذين حاولوا في مستعمرات إفريقية غربية أخرى أن يصنعوا بعض المنتجات المحلية فباعت محاولاتهم بالفشل من خلال الأوامر الأمبريالية.

وأما المشايعون لتلك السياسة الاقتصادية التي فرضتها الاستعمارية على إفريقية، فإنهم

يجزمون بأن المستوطنين البيض جلبوا معهم بعض التقنيات الزراعية التي لم يكن بوسع المواطنين المحليين أن يتعاملوا معها. "فأقران تخفيف التبغ الروديسي، على سبيل المثال، تتطلب مهارة في التنظيم ورأس المال، مما لم يكن الفلاح العادي يمتلك منهما شيئاً" (14). ولكن السؤال الحقيقي يبقى: هل أن ذلك يعود إلى انعدام المهارة ورأس المال أم إلى انعدام الحافز والفرصة. فلتأمل هذا المدخ الصادر عن مسؤول بريطاني، هو السير «هيوكليف فورد»، إلى أصالة ومبادرة الفلاحين الإفريقيين الغربيين في صناعة الكاكاو، عندما كانت أراضيهم لهم يعملون بها وعندما كان هنالك سوق لمنتجاتهم:

"إن هذا الإنسان المعروف بخموله لدى الباعة الجوالين أو لدى أنصار افتتاح المدارس الزنجية البغيضة، قد اقتطع لنفسه قطعة كبيرة من الغابة العذراء واحتطب أشجارها وغطاها بغراس الكاكاو اليانعة وسلاحه الوحيد، فأس ومنجل مستوردان ومجرقة محلية الصنع. وهذه الأدوات البسيطة تمكن من قطع الأشجار العملاقة واستئصال الشجيرات الصغيرة المدارية وإعداد أرضها للزراعة. وبدون أن يستعمل حيوانات النقل أو السكك الحديدية، تمكن من إيصال منتوجه إلى البحر عبر الدروب القليلة وذلك بتعبثها بالبراميل الخشبية ودرجة البراميل أميلاً عديدة وحملها على جمجمته الصلبة. فهذه النتيجة تدفعنا للتريث في إصدار أحكامنا على العرق الزنجي " (15).

علاوة على كون المزارعين الأوربيين أشد كفاءة وإنتاجية، كمجموعة، من المزارعين الوطنيين فإن بعض الناس يحاولون توفير الأدلة على أن المزارع الأوربية ما كانت لتجد الازدهار لولا المعاملة التفضيلية القصوى التي لاقتها من السلطات الاستعمارية، كإقامتها في أحصص الأراضي وبالأسعار المناسبة، وتوفير اليد العاملة المطلوبة كلها بأسعار مناسبة أيضاً، وتقديم الإعانات المالية الحكومية والامتيازات الخاصة في ميادين التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، علاوة على تأمين الحماية لها من المزاومة الإفريقية من خلال فرض مختلف القيود على الإفريقيين دون البيض. وأما تلك الدراسات الحديثة عن المزارعين البريطانيين في كينيا؛ فتشير إلى أنهم كانوا عملياً ينالون وبأسعار إسمية كل ما يرغبونه بما في ذلك «نحود الإنسان الأبيض» والأسعار التفضيلية لنقل منتوجاتهم على سكة حديد كينيا/أوغندا، وفيضاً من اليد العاملة التي قيل عنها رسمياً بأنها "ربما كانت أرخص يد عاملة في العالم" واحتكارها الإفادة من خدمات مكاتب البحوث الزراعية الحكومية. ولكن مزارع المستوطنين على الرغم من هذه الامتيازات كلها بقيت "هزيلة وموضع صيانة مصطنعة كما كانت، بلغة الأرقام الحسابية بالتحديد، خاسرة حتى من زاوية الأرباح الشخصية لتبديدها الموارد المالية" (16).

وفي الوقت نفسه كان الفلاحون الإفريقيون الكينيون يبرهنون عن نجاحهم، حين نتاح لهم الفرصة، في زراعة القطن والقهوة والذرة، ويبدون رغبتهم ومقدرتهم على الاستفادة من نصائح الخبراء. ولكن هذا الواقع وصل إلى نهايته بحلول عام ١٩٠٥ والسبب هو كما عبر عنه صراحة أحد كبار المسؤولين البريطانيين جون إينزوروث، بقوله في عام ١٩٠٦: "بقدره الناس البيض أن يقطنوا ولسوف يقطنون هنا ليس كمعمرين يمارسون الجهد العضلي، كما هي عليه الحال في كندا أو نيوزيلندا، بل كمزارعين يشرفون على أعمال المزارعين الوطنيين وهم يطورون الزراعة" (١٧). ولكن الصعوبة التي كانت تنطوي عليها هذه الاستراتيجية هي أن هؤلاء «المشرفين» سرعان ما أثروا حياة الدعة والبطالة الفارغة على حياة الجهد والوصول بإنتاجيتهم إلى أقصى مداها. وهكذا فإن ما يتعلق بتلك الحجة التي تدور حول «المثل المفيد» الذي ضرته الزراعة الأوربية للأفارقة؛ فإن الحقيقة كانت أن المساحات الواسعة لوحيدات الاستيطان، هي التي حالت دون انتقال التكنولوجيا الأوربية إلى تلك البقع الإفريقية التي كانت أصغر من سابقتها صغراً نموذجياً.

وبغض النظر عن المزايا النسبية التي كان يتمتع بها الفلاحون الأفارقة والفلاحون البيض؛ فإن الاعتبار الأهم هو أن الحكم الاستعماري والاندماج في اقتصاد السوق العالمي، قد أنزلا بالعديد من البلدان الإفريقية داء زراعة المحصول الوحيد: الكاكاو في ساحل الذهب والنخيل في داهومي وفي جنوب شرق نيجيريا والقطن في السودان وليف السيزال في تانجانيقا والقطن في أوغندا والفستق السوداني في السنغال وغامبيا. ولقد كانت الزراعة ذات المحصول الوحيد تعني، كما أشرنا من قبل عن أمريكا اللاتينية، المبالغة في التخصص والاعتماد على استيرادات الأغذية في تلك المناطق التي كانت تتمتع في الماضي بالكفالية الذاتية. فغامبيا والسنغال، مثلاً كانتا تنتجان أيضاً من الرز ولكن زراعة المحصول الوحيد قضت على ذلك وأدت إلى قيام المجاعات بشكل دوري. وكذلك الأمر بالنسبة لآشانتى الشهيرة سابقاً بإنتاج بطاطا «اليام» وغيرها من المواد الغذائية، تعرضت أيضاً إلى المجاعات الدورية حين بالغت في التخصص بزراعة الكاكاو. وأما الضرر الآخر البالغ لزراعة المحصول الواحد، هو تعرضه الشديد لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، وللآفات الزراعية التي قضت على مواسم برمتها ومن ثم على اقتصاديات بأكملها أيضاً.

وفيما يتعلق بعمليات التعدين، فإن المدافعين عن المؤسسات الأوربية يؤكدون بأن الإمكانات الضخمة الموضوعة تحت تصرف تلك المؤسسات، من رأسمال وتكنولوجيا، أتاحت الوصول إلى الموارد الطبيعية الإفريقية التي لم يكن بمقدور المواطنين الإفريقيين الاستفادة منها. "إن المستثمرين الأجانب لم يحرموا القبائل الإفريقية من الثروة التي كانوا يتمتعون بها من قبل فشركات التعدين خلقت نوعاً جديداً من المنشآت الصناعية باستخراجها الفلزات التي لم تستطع

التجمعات القبلية « كقبيلتي لامبا ولالا » أن تستغلها بوسائلها التكنولوجية المتوفرة لأي تجمع قبلي « (18) . إن هذا القول صحيح ولكن المشكلة تقوم في الشروط التي كانت تعمل وفقها شركات التعدين هذه وفي النتائج الختامية لعملياتها . فالجواب الشافي يقدمه أحد علماء الاقتصاد البريطانيين ، الذي تفصّل دراسته بنود النفقات والأرباح لشركات تعدين النحاس العاملة في شمال روديسيا في عام ١٩٤٩ .

نفقات صناعة التعدين ومردودها في شمال روديسيا (بآلاف الجنيهات)

١ — الرواتب والأجور والعلاوات الأوربية	٤١٠٠ جنيه
٢ — الأجور والعلاوات الإفريقية	١٤٠٠ جنيه
٣ — الجرايات الإفريقية	٦٠٠ جنيه
٤ — مدفوعات إلى المتعاقدين	١٠٠٠ جنيه
٥ — مدفوعات إلى السكك الحديدية الروديسية	١٨٠٠ جنيه
٦ — ضريبة الدخل والجمارك	٣٦٠٠ جنيه
الإنفاق العام	١٢٥٠٠ جنيه
إجمالي قيمة المردود	٣٦٧٤٢ جنيه

المرجع : ب . دين « الحسابات الاجتماعية الاستعمارية » (كامبردج : مطبعة الجامعة ، ١٩٥٣)
الصفحة : ٣٧ .

وتدل هذه الإحصاءات على أن مبلغاً قدره ١٢ر٥ مليون جنيه فقط ، قد تم إنفاقه في روديسيا من كل ذلك المبلغ المحقق والبالغ ٣٦ر٧ مليون جنيه والباقي ومقداره الثلثان جرى تحويله إلى حملة الأسهم من الأجانب . وعلاوة على ذلك فإن مبلغاً مقداره (٢ مليون جنيه) فقط من المبلغ المصروف في روديسيا والبالغ ١٢ر٥ مليون جنيه ، كان يصل إلى الأفارقة العاملين في المناجم مقابل مبلغ مقداره (٤١ مليون جنيه) كان يتم دفعه إلى الأوربيين العاملين هناك والذين لا يشكلون على الأرجح إلا أقلية ضئيلة ، قياساً إلى عدد الإفريقيين العاملين في المناجم .

والقول بأن العاملين الأوربيين كانوا يتلقون سنوياً مبلغاً مقداره وسطياً ٤١ جنيه ، قياساً إلى ما يتلقاه الأفارقة البالغون ومقداره ٢٧ جنيه ، يبدو صحيحاً . ولكن السؤال الهام : هل المحاباة تبرز

عمليات التعدين التي لو استمرت في ظل هذه الشروط ، لاستنفذت الموارد المعدنية المحدودة في روديسيا وخلقت للمواطنين الأصليين ، فوهات المناجم المحفورة في الأرض . وهل من المعقول أن يتوقع المرء من تلك الشركات ، بأرباحها ، أن تساهم في التطوير الشامل للبلد المضيف من خلال دفع رسوم العائدات ، التي تكفي لتمويل المدارس والطرق والخدمات الصحية ، وذلك بمعالجة المواد الخام ضمن روديسيا ، لكي تولد « أثراً انتشارياً ما » من عمليات تعدينها على شكل صناعات جديدة وأعمال جديدة ، وتدريب العمال الوطنيين على الأعمال التي تستوجب كفاءات أرقى ، مما يفضي إلى تزايد « الأثر الانتشاري » ؟ . طبعاً لا شيء إلا هذه التدابير التي من المحتمل أن تساعد روديسيا ، وغيرها من البلدان الإفريقية ، على تفادي فخ النمو الاقتصادي عوضاً عن التطور الاقتصادي ووضع حد لانزلاقها في مرتبة دول العالم الثالث التابعة والمتخلفة .

وأمثال هذه التدابير كانت معدومة نهائياً والدليل يتمثل في أن شمال روديسيا ، بعد مرور خمسين عاماً على الحكم الأوربي ، لم ينجب إلا خريجين اثنين في الآداب ولم ينجب أي خريج بشهادة علمية أو أي محام إفريقي أو طبيب واحد إفريقي . فلقد أصدر مكتب العمل الدولي تقريره عن عام ١٩٧٨ وأورد فيه الدليل الإحصائي التالي عن الكيفية التي تمت بها الحيلة بين الأغلبية الإفريقية وبين منافع استغلال موارد بلدانها الطبيعية ، وعن كيفية الانحدار بها دائماً إلى مرتبة الخطابين والسقائين :

— البيض الذين كانوا يشكلون ٥٪ من مجمل السكان كانوا يتلقون مانسبته ٦٢٪ من مجمل الأجور .

— البيض يكسبون معدلاً وسطياً يوازي إحدى عشرة مرة ما يكسبه الأفارقة ، يعملون ساعات أقل ويتمتعون بمزايا إضافية أخرى لا يتمتع بها الأفارقة .

— النفقات التعليمية السنوية في عام ١٩٧٦ — ١٩٧٧ توازي ٤٥٩٠ جنيه لكل طالب إفريقي مقابل ٥٣١ جنيه لكل طالب أبيض .

— كانت الاتحادات العمالية محظورة في القطاع الصناعي بينما كان عمال البيوت والمزارع ، خاضعين لقانون (الأسياذ والخدم) الصادر عام ١٨٠١ والذي تم إلغاؤه في بريطانيا في عام ١٨٧٢ (19) .

يضاف لذلك الهوة الاقتصادية المشار إليها أعلاه بين السود والبيض من الروديسيين ، التي كانت في اتساع دائم . فلقد فضح عدد تشرين الثاني عام ١٩٧٧ من مجلة الاقتصاد الروديسية ، متوسط الرواتب للبيض ، بحيث زادت في كل قطاعات الاقتصاد ١٠٣٪ ، قياساً إلى زيادة رواتب

السود بنسبة ٨٩٪ بين عام ١٩٦٤ وعام ١٩٧٥. "إن الهوة بين مكتسبات الأفارقة ومكتسبات الناس غير الأفارقة آخذة في الاتساع وإنها تتعمق منذ عام ١٩٧٠".

إن المساهمة الاقتصادية الوحيدة من الحكم الاستعماري كانت تنطوي على قدر من الأهمية كبناء الطرق والسكك الحديدية ومرافق الاتصالات. ولكن هذه المنجزات كلها كانت عملياً تمتد من أعماق البلاد إلى الموانئ الساحلية، لكي تسد حاجات تجارة التصدير مع أوربة. وإن الاتصالات فيما بين المناطق الداخلية كانت عملياً، ولا تزال معدومة تماماً. هذه القصة التي تناقلتها الألسن عن الاتصال الهاتفى من آكرا في ساحل الذهب البيطاني إلى أبيجان في ساحل العاج الفرنسي المجاور. فالواجب يقضي بضرورة الاتصال أولاً بلندن ومن ثم بباريس حتى يتم الاتصال بأبيجان. واستمر هذا النمط حتى بعد إنشاء نظم النقل الجوي. فالمسافرون الذين يودون الطيران من النيجر إلى التشاد المجاورة لا يمكنهم بلوغ غايتهم إلا بعد طيران مئات الأميال إلى باريس والعودة منها إلى التشاد. وكذلك الأمر فيما يتعلق بخدمات البريد التي تنحو المنحى نفسه، بحيث أن أي إضراب بريدي في فرنسا يشل خدمات البريد بين المستعمرات السابقة. هذا هو الإرث الذي تركه الاستعمارية خلفها في إفريقية المعاصرة.

الفصل الخامس عشر

الصين تدخل دائرة العالم الثالث

لقد خضعنا قسراً حين لم تكن قوة عسكرية . ولكن هل تعتقدون أن إحساسنا بالعدالة لم يُثار ؟ وهل تعتقدون ، أنه عندما اندفعت القوى الأوربية إلى احتلال جزء من أرضنا والتشيث بها تحت ستار ذريعة ما بأننا لا نشعر بالخزي ، إذ لا سبيل لنا إلى المقاومة ؟ الأمم المسيحية هي التي جاءت إلينا كي تعلمنا بالحدديد والنار ، أن الحق في هذه الدنيا يبقى مهيض الجناح إن لم تعززه القوة . ويحكم إياكم أن يساوركم الشك بأننا لم نحفظ هذا الدرس ! والويل كل الويل لأوربة بعد أن نتقنه .

مسؤول صيني كبير (١٩٠٦)

يشبه تاريخ الصين في القرن التاسع عشر ، تاريخ الامبراطورية العثمانية . فكما ضمت القوى الأوربية إليها المناطق التي كانت من قبل بمثابة الولايات التركية ، أمثال البلدان الواقعة خلف الدانوب وجنوبي روسيا ومصر وشمال إفريقيا ، كذلك ضمت القوى العظمى إليها تلك المناطق التي كانت تابعة للصين ، أمثال الهند الصينية وبورما وكوريا ووادي آمو . وفي الأقاليم المتبقية من الامبراطورية الصينية كان النفوذ الغربي أكثر وضوحاً واتساعاً عما كان عليه في الأقاليم المتبقية من الامبراطورية العثمانية . وبينما كانت القوارب الأوربية المسلحة تخفر الأنهار الصينية الداخلية ، كانت المضائق التركية لا تزال تحت سيطرة الأتراك . وحينما كان الأوربيون يتمتعون فعلاً بامتيازات خارج التشريعات الوطنية في الامبراطورية العثمانية ، فإنهم لم يقرهوا السيادة التركية إلى الحد الذي مساوا به السيادة الصينية في مختلف الامتيازات التي نالوها في الصين ، ولا سيما معاهدة شانغهاي الدولية . وبالنسبة للمبشرين

من تلك الحضارات العظيمة ، التي قامت في شبه الجزيرة الأوربية / الآسيوية . وتظهر في طراز الهندسة المعمارية والنظام الديني الفريد والمواقف وفي شكل الرموز الكتابية واستخدام العידان للطعام وعدم استعمال الحليب ومشتقاته .

كذلك فإن الحجم السكاني الهائل في الصين ساهم أيضاً في استمرار الحضارة . فمنذ فجر تاريخها كانت الصين ، ولا تزال ، قادرة على إعالة السكان الكثر بفضل الظروف الطبيعية الملائمة في شمالها وجنوبها . ففي الشمال قام نظام زراعي اعتمد الاكتفاء الذاتي في حوض نهر « واي » منذ عهد قديم يعود إلى عام ٥٠٠٠ ق.م وذلك بسبب الرواسب الترابية التي حملتها الرياح من أعماق البلاد . وهذه الرواسب سدت الحاجة لإراحة الأرض فترة طويلة ابتغاء استعادة خصوبتها ، كما أتاحت إعالة كثافة بشرية كبيرة . وفي الجنوب تهطل الأمطار الموسمية في الأشهر الحارة ، مما يتيح زراعة موسمين في العام على نقيض الشرق الأوسط وأوربة . وأن إنتاج الآكر الواحد من الرز يدر غللاً أوفى بكثير من إنتاج الحنطة أو الشعير ، مما يزرع في معظم أرجاء شبه الجزيرة الأوربية / الآسيوية ^(١) .

ويدل إحصاء القرن الثاني بعد الميلاد أن عدد سكان الصين كانوا ٥٩ر٥ مليون نسمة — وهو عدد يضاهي سكان الامبراطورية الرومانية في أوج تألقها . ولقد تزايد هذا العدد سريعاً في العصور الوسطى بسبب ثورة زراعية حقيقية ، نتيجة تحسن الأدوات والسماذ العضوي وأصناف البذار وشبكات الري والتخصص في الإنتاج ، مما زاد في كفاءة استغلال مختلف الموارد الطبيعية . ولذلك فإن الصين ، كما يستنتج « مارك إلفن » « صار لها في القرن الثالث عشر ما كان لأرقى زراعة في العالم » ^(٢) . إن هذه التكنولوجيا الرفيعة ، علاوة على طرح محاصيل العالم الجديد أمثال الفستق السوداني والذرة والبطاطا الحلوة ، جعلت الصين قادرة على إعالة عدد من السكان يزيد على ٢٠٠ مليون نسمة بحلول عام ١٥٨٠ و ٤١٠ ملايين نسمة بحلول عام ١٨٥٠ . وهكذا فإن هذا الكنز الثمين والهائل من الطاقة البشرية أتاح للصينيين الحفاظ على هويتهم القومية بغض النظر عن مجريات الأحداث . لقد غزتهم وحكمتهم قبائل المغول والمانشو ، كما سحقهم الغرب ودمرهم ولكنهم في النتيجة وبفضل تفوقهم العددي ، تمكنوا من استيعاب الغزاة وطردهم . ولم تخضع الصين لعملية التحول الشامل المفروض من الخارج ، كما حدث في أوربة من جراء الغزوات الجرمانية أو في الشرق الأوسط والهند بسبب الغزوات الإسلامية .

وثمة عامل آخر من العوامل الهامة التي ساهمت في تواصل حضارة الصين ، يتمثل في الكتابة المميزة للغة التي تعود إلى عدة آلاف من السنين ولأقدم سلالة حاكمة من سلالات « شانغ » . وتنطوي اللغة المكتوبة على أهمية خاصة ، لأنها موضع فهم الصينيين الذين يقطنون في كل المناطق

الغربيين الذين لم يتسنى لهم إطلاق أيديهم في الامبراطورية العثمانية ، فإنهم مارسوا حريتهم في الامبراطورية الصينية . إن أوربة هيمنت على الصين وعلى تركيا ولكن الهيمنة على الصين كانت أكثر وضوحاً واتساعاً من تركيا . ولكن الصين أيضاً ، تجنبت الغزو المباشر والحكم الأجنبي الصريح نقيض ما تعرضت له الهند . والسبب الرئيسي لهذا الفرق هو أن الصين في الوقت الذي تكشف فيه ضعفها العسكري للعيان بدأت أكثر من قوة غربية تولي اهتمامها لتلك البلاد ، حيث لم يُسمح لأية قوة بمفردها ما سُمح لبريطانيا من حرية الحركة والاستغلال في الهند في مطلع القرن التاسع عشر .

لقد دفعت الإهانات والكوارث ، التي حلت بالصين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، بتلك المملكة الوسطى المتقوية على نفسها تقليدياً إلى الاضطلاع بععبء البحث عن الحلول الذاتية وإعادة التقويم والتنظيم من جديد . وسوف نتابع في هذا الفصل خطوات هذا النهج بالتفصيل لنوضح الكيفية ، التي حاول بها الصينيون أن يقلدوا ، بكل تحفظ وضغينة ، النموذج الغربي وكيف انتهوا بالنتيجة إلى احتلال مرتبة العضو التابع ضمن زمرة العالم الثالث .

١ — تواصل الحضارة الصينية

إن الحضارة الصينية أقدم حضارة في العالم . ففي الوقت الذي تقوضت فيه الحضارة الرومانية الكلاسيكية بسبب غزوات القبائل الجرمانية وقبائل الهون ، وزوال حضارة « غوتا » الهندية العريقة بسبب الغزوات التركية الإسلامية ؛ فإن الصين حافظت على استمرار سلالاتها الحاكمة التي صانت الحضارة الصينية العريقة حتى القرن العشرين .

إن أحد أسباب هذا الاستمرار هو عزلة الصين عن بقية الحضارات العظيمة للجنس البشري . فليس لدى الصين ما يشبه البحر الأبيض المتوسط الذي يصل بين بلاد ما بين النهرين ومصر واليونان وروما ، أو ما يشبه المحيط الهندي الذي أتاح للهند الاحتكاك بالشرق الأوسط وإفريقية وجنوبي شرق آسيا . ولكن الصين بقيت طيلة معظم تاريخها معزولة من كل الجهات عزلة حقيقية . فعلى تخومها الجنوبية الغربية تنتصب أعلى السلاسل الجبلية في العالم ، ومن الشرق يقوم المحيط الهادي الذي كان عبوره مستحيلاً . وعلى تخومها الشمالية والشمالية الغربية ، تمتد الصحارى والسهوب والتي عززها الصينيون بإقامة سورهم العظيم الذي يبلغ طوله ألف وأربعمائة ميل ، كي يقيهم شر غزوات القبائل البدوية وتهديداتها . وتكمن أهمية هذه العزلة في أنها أتاححت للشعب الصيني أن يطور حضارته بأقل ما يمكن من التدخلات الخارجية على نقيض ما واجهته شعوب الشرق الأوسط والهند . وبالنتيجة فإن حضارة الصينيين كانت أكثر تواصلاً وأشد تميزاً — تنطوي على فوارق جوهرية أعمق

والذين يتحدثون لهجات منها مختلفة اختلاف الإيطالية عن الفرنسية أو الهولندية عن الألمانية . ويعود فهمهم إلى اللغة ، لأنها تتألف من رموز تمثل الأفكار أو الأشياء ، وتلفظ بطرق مختلفة في أرجاء الصين . غير أن معنى أي رمز من رموزها هو نفسه مهما كان لفظه . ويمكن تشبيهه بنظر إنسان برتغالي وسويدي وإنكليزي إلى الرقم (٦) ولفظه بمختلف لغاتهم الثلاث وبقاء معناه واضحاً لكل منهم . لقد كانت هذه اللغة المكتوبة المشتركة عاملاً هاماً من عوامل توفير الوحدة والتواصل التاريخي لشعب يتحدث لهجات متعددة كل لهجة منها مبهمة بالنسبة للآخرى .

يرتبط بتلك اللغة المكتوبة المشتركة ، النظام العجيب للامتحانات العامة التي ظلت الصين تختار بواسطتها جهاز خدمتها المدنية بناء على أساس الكفاءة قرابة ألفي عام . فكانت الامتحانات شاملة تقريباً تتمركز حول المأثورات الكونفوشيوسية ، إضافة إلى بعض الموضوعات الأخرى كالحقوق والرياضيات والمسائل السياسية . ثم أصبحت تميل تدريجياً للتركيز على الأسلوب الأدبي والعقيدة الكونفوشيوسية . وكانت النتيجة الختامية إقامة نظام فتح أبواب المكاتب على مصارعها أمام كل الناس ذوي المواهب نظرياً ، لكنه عملياً كان يحايي تلك الطبقات الثرية التي تستطيع تحمل نفقات سنوات الدراسة والتحضير . ولم يكن معنى هذا قيام أرستقراطية وراثية تحكم الصين ، بل على الأرجح كان بمثابة تسلسل هرمي من المتعلمين — طبقة من المتأدبين — يمد الصين بالجهاز الإداري الكفء والراسخ الذي نال احترام الأوربيين وإعجابهم . ومن مساوئه خنق الأصالة وتشجيع الخنوع ، ورغم ذلك كان يوفر للصين في عزلتها النسبية في شرقي آسيا ، الاستقرار والاستمرار وتغلغل الغرب الديناميكي أصبح لهذا الجهاز دور المعوق لمنع التكيف الفعال وتم إلغاؤه أخيراً في عام ١٩٠٥ .

ومن أهم العوامل التي ساهمت في تلاحم الحضارة الصينية ، الشرائع الأخلاقية والتراث الأدبي والفكري المعروف باسم الكونفوشيوسية . وتدل التقارير التقليدية أن كونفوشيوس (٥٥١ — ٤٧٩ ق.م) هو الصيغة اللاتينية لاسمه الحقيقي « كونغ فو — تزو أو السيد كونغ » وأنه كان موظفاً صغيراً ، فشل في أداء الدور الذي اختير له كسياسي عملي ولكنه نجح في إحداث تحول تاريخي ، بعد مماته في مهنته العرضية كمعلم من المعلمين .

كان كونفوشيوس ، كمعظم المفكرين الصينيين ، يولي اهتمامه لإقامة مجتمع منظم تنظيمياً حسناً ترفرف عليه السعادة . وأول مبدأ من مبادئه " وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب " — " ليكن السيد سيداً والمسود مسوداً ، وليكن الأب أباً والابن ابناً " . وحين يتصرف الفرد وفق موقعه في الأسرة ، فإن الأسرة ستكون منتظمة ، وحين تكون الأسرة منتظمة تكون الدولة

خالية من الاضطرابات وتكون الأمور كلها على أحسن ما يكون الانساق تحت قبة السماء . فكما يجب أن يكون الفرد خاضعاً للأسرة كذلك الأسرة ، يجب أن تكون خاضعة للإمبراطور . ولكن يجب على الإمبراطور بالمقابل أن يكون مثلاً يحتذى للأخوة الكريمة ، الأمر الذي لن ييسر إلا باتباع الشرائع الأخلاقية للكونفوشيوسية وليس باتباع نهج قانوني ما .

إن أحد الأسباب لتأثير كونفوشيوس الفعال ، يكمن في مبادئه الأخلاقية السامية التي وفرت للوضع الراهن STATUS QUO ، أساساً أشد رسوخاً من أساس الحق الوراثي ، والتي كانت بمثابة الحافز الدائم لتحسين الحكومة والعلاقات الاجتماعية . لقد وفر كونفوشيوس الأساس الاجتماعي لسلطة وامتيازات الثالث المؤلف من الملاكين العقاريين والمتقنين الحكماء والمسؤولين الرسميين الذين كانوا يشكلون الطبقة الحاكمة ، أو الطبقة الأرستقراطية ، في الصين . فالملاكون العقاريون كانوا وحدهم القادرين في العادة على تحمل عبء نفقات أبنائهم في المدارس ، يرسلونهم إليها استعداداً للامتحانات العامة ليصبحوا من عداد الموظفين المسؤولين . وعند استلام الأبناء مناصبهم يولون اهتمامهم لمصالح طبقتهم العقارية ويدفعون بها إلى الإثام ولا سيما من خلال منشآت الري التي كانت ترفع من قيمة الأرض . وحسب قول «أووين لايمور» " كان خلف كل مشروع ضخّم وزهر متنفذ وخلف كل وزهر كتلة قوية من الملاكين العقاريين " .

وأخيراً فإن ما عزز رسوخ الحضارة الصينية كان غياب الطبقة الوسطى المستقلة ، التي كان من المحتمل أن تتحدى هيمنة الطبقة الحاكمة . فقد وجد في الصين إبان القرون الوسطى عدد من التجار أكثر عدداً وثراءً من تجار أي بلد أوروبي ، ولكنهم يفتقرون إلى المنزلة الاجتماعية والنفوذ السياسي . وقد خضع التجار الصينيون في أزمنة مختلفة إلى قيود شتى فيما يتعلق بالمبليس وحمل الأسلحة وركوب العربات وامتلاك الأرض . وأما مهمتهم المتمثلة في نقل السلع ؛ فكانت تعتبر مهمة طفيلية وغير منتجة وأصحابها يحتلون أدنى مراتب السلم الاجتماعي . وكان التجار يفتقرون إلى النفوذ السياسي الذي كان وفقاً على ثالث (الملاك — المثقف — المسؤول) والذي تسانده القوات المسلحة الإمبراطورية . فالمدن كانت تحت الهيمنة التامة للنخبة الحاكمة وليس تحت هيمنة التجار في الغرب . وإن طموح التجار لم يكن يستهدف دفع أبنائهم لمناصب تابعة أعمال آبائهم وإنما دفعهم للاشتراك في الامتحانات ودخول البيروقراطية وشراء الأرض ومن ثم الالتحاق بالطبقة الأرستقراطية .

وقد ضُيق المسؤولون الحكوميون الخناق على التجار من خلال الهيمنة على نقاباتهم وتنظيم مساعيهم التجارية وفرض الضرائب عليها ، ومن خلال إقامة المؤسسات الاحتكارية الحكومية لإنتاج وتوزيع عدد كبير من السلع ، التي كان يستهلكها البلاط والإدارة كالأسلحة والمنسوجات والخزف

والسلع الجلدية والملابس والخمور . وامتدت هيمنة الحكومة إلى إنتاج وتوزيع السلع الأساسية ، أمثال الملح والحديد اللذين كانا يمثلان حاجتين ضروريتين للشعب . وفي ظل هذه الظروف لم تكن الفرص سانحة أمام التجار الصينيين ليصبحوا محافظين كما أصبحوا في لندن ، ولا أعضاء في مجالس الشيوخ كما في المدن الألمانية الحرة الضخمة ، ولا من كبار المتقاعدين كما في هولندا ، إضافة لمشاركتهم مشاركة فعالة في الحركات الثورية كتلك الحركات التي اجتاحت إنكلترا في القرن السابع عشر وفرنسا في القرن الثامن عشر .

٢ — عصيانات ولا ثورات

علّق « ت . ت . ميدوز » القنصل البريطاني الواسع الاطلاع في الصين في منتصف القرن التاسع عشر بقوله : ” إن الصينيين ، من بين تلك الأمم التي أصابت حظاً معيناً من الحضارة ، وأقل الأمم ثورية وأكثرها عصيانياً “ . وكان بقوله هذا يشير إلى قيام السلالات الحاكمة وسقوطها طيلة آلاف السنين ، الأمر الذي كان لا يفضي إلا إلى استبدال الأسر الحاكمة دون الارتقاء إلى مستوى الثورة . فالتحليل الوارد أعلاه لأسباب « تواصل الحضارة الصينية » يلقي الضوء على سبب بقاء الصين حتى القرن العشرين مهدياً « للعصيانات التي لا ترتفع إلى مصاف الثورات » . وسوف نتال هذه الظاهرة قدرأ من الوضوح أكبر حين نغتنم النظر بنوع العصيانات ، بدءاً من القلاقل الأولى التي كان يمارسها الفلاحون الساخطون مروراً بالعصيان الكامل ومن ثم إلى الخيار الذي اعتمدته قيادة العصيان وبروز السلالات الحاكمة الجديدة ، بدلاً من قيام الأنظمة الاجتماعية الجديدة .

وكانت كل سلالة جديدة تثبت جدارتها بحكم البلاد باستهلاكها مرحلة تنصف بالاستقرار والازدهار ، كما كانت ترعى الحياة الفكرية والثقافية وتدافع عن البلاد بإيفاد الحملات العسكرية ضد القبائل البدوية ، وتعمل على توسيع حدود الامبراطورية . ولكن سرعان ما كان يتسلل الضعف إلى هذه السلالة تدريجياً ، نتيجة الانحلال الشخصي لبعض الحكام ومن المنازعات التي كانت تنشب في البلاط بين الزمر الحاكمة وخصيان القصر . وكان مثل هذا الانحلال والتحرُّب يقوض السلطة المركزية ويشجع الفساد في صفوف البيروقراطية . فانتشار الفساد والبذخ في حياة البلاط استدعى فرض المزيد من الضرائب على الجماهير الفلاحية التي كانت وحدها تنتج الفائض الذي يعزز بنية الامبراطورية . وكان من أسباب تزايد الضرائب الحروب الخارجية المكلفة والإعفاءات الضريبية التي يمن بها الأباطرة على العديدين من أفراد الطبقة الحاكمة وعلى المعابد والأديرة البوذية . وقد تسرب الإهمال إلى نظام الري وغيره من المرافق العامة الضرورية للزراعة ، بينما الوهن يدب في أوصال الحكومة .

وتحملت الجماهير الفلاحية، التي صارت موضع إفقار متزايد، وطأة الضرائب المتزايدة. وعندما يقترب هذا الواقع الفاسد مع رداءة الموسم والمجاعات كانت تقترب لحظة الانفجار ويحدث التمرد ضد الملاكين العقاريين وجباة الضرائب الحكوميين. وكثيراً ما كانت تتسع رقعة هذا التمرد وتأخذ في الوقت المناسب، طابع العصيان الذي يصبح بدوره بمثابة الدعوة للعشائر البدوية كي تشن غزواتها، ولا سيما حين تكون الجيوش الامبراطورية في أسوأ حالات الجاهزية. وإن اقتران العصيان الداخلي بالغزو الخارجي كان نذيراً ببداية دورة جديدة — أي اقتراب نهاية السلالة الحاكمة القديمة وقدم سلالة جديدة. وأما الانتقال إلى سلالة جديدة، فقد كان يحظى بالعقلنة بمفهوم «التقدير الإلهي» أي أن لله قدرة لكل سلالة لأجل محتم، ولذلك فإن استبدال سلالة من السلالات سرعان ما يجري قبله على أنه دلالة على انقضاء تقدير إلهي وبداية تقدير آخر.

وتتطوي هذه العملية من وجهة نظر الفلاحين، (إن اتخذت أبعادها كاملة ونجحت في الإطاحة بسلالة ما)، على أربع مراحل مع التنويه إلى قلة عدد العصيانات التي بلغت ذلك الهدف. ففي المرحلة الأولى يتحول عدد من الفلاحين، لأسباب عديدة وجبة، لقطاع طرق يسلبون المسافرين أو الملاكين الأغنياء، وفي المرحلة الثانية توسع هذه العصابة إطار عملياتها وتنتهك تخوم غيرها من العصابات وينشب الصراع الذي يفضي إلى هيمنة العصابة الأقوى التي تصبح مؤهلة لتوسيع رقعة عملياتها أكثر.

وفي المرحلة الثالثة كانت العصابة تواجه مقاومة الملاكين العقاريين المحليين، الذين كانوا يستنجدون بالقوات الحكومية المتواجدة في أقرب المدن إليهم. وفي حال انتصار الجنود كانت العصابة تتفكك وتبدأ الدورة من جديد، وفي ذروة التفسخ الامبراطوري ينتصر الجنود للثوار ويساعدونهم على احتلال المدينة. وفي المرحلة الختامية كانت العصابة تكتسح مدناً أخرى وتسيطر على منطقة واسعة. ولكن هذا الانتصار كان يستدعي قيام التعاون مع طبقة المثقفين المتبحرين في تلك المنطقة، بغية الإفادة من مهاراتهم البيروقراطية لإدارة المنطقة. وسرعان ما كانت القيادات الثائرة تتقبل تدريجياً أعراف ومؤسسات النظام الراسخ القديم وتغدق على أنفسها الألقاب، أمثال الجنرال والدوق وحتى لقب الامبراطور في الحالات القليلة التي كانت تحظى فيها بالانتصار المطلق. وهكذا كان العصيان يتكيس ويختار قياداته الانضواء تحت لواء المجتمع القديم كأعمدة جديدة له. لقد كانت العصيانات الفلاحية المتعاقبة هي الأدوات التي تبرز من خلالها الزمر الحاكمة الجديدة من حين إلى آخر لتعيد التكامل والتضامن للنظام الاجتماعي الراسخ، بدلاً من إزاحته وإحلال نظام جديد، الأمر الذي تكرر طيلة قرون عديدة حتى انقضت عليه الرأسمالية الغربية ومزقت المجتمع التقليدي، مقوضة بذلك عملية العصيانات التقليدية.

٣ — الحروب والمعاهدات غير المتكافئة

ظل الصينيون يحافظون، طيلة القرون الثلاثة على الظهور الأولي الذي ظهره البرتغاليون في عام ١٥١٤، باستعلائهم على «برابرة الغرب ذوي الأنوف الطويلة»، فحصرُوا العلاقات التجارية في عدد محدود من الموانئ، كما رفضوا إقامة العلاقات الدبلوماسية الطبيعية على أساس من التكافؤ. لقد كانوا في غفلة عما يدور في العالم الخارجي وغير مهتمين به، كما أوضح الامبراطور «تشوئن — لونج» في رسالته إلى «جورج الثالث» في عام ١٧٩٣ (تلك الرسالة التي وردت في الفصل السابع). ولكنهم اضطروا خلال القرن التاسع عشر إلى الخروج من عزلتهم وغرورهم من خلال احتكاكهم بالقوى الغربية التي أصبحت في ذلك العصر قوى هائلة من جراء الثورة الصناعية. وعرفت الصين، تلك المملكة السماوية المهيبة الجانب، مرارة الذل من خلال هزائم ثلاث: الأولى أمام بريطانيا في عام ١٨٣٩ — ١٨٤٢ والثانية أمام بريطانيا وفرنسا في عام ١٨٥٦ — ١٨٥٨ والثالثة أمام اليابان في عام ١٨٩٥. وكانت النتيجة قيام تفاضل متسلسل من الغارات والتصدّي لها، أدى إلى ولادة صين جديدة كما خلف المشاكل التي ما برحت تزلزل شرقي آسيا والعالم أجمع حتى اليوم.

إن أول هزيمة مُنيت بها الصين على أيدي القوى الغربية كانت في حرب الأفيون عام ١٨٣٩ — ١٨٤٢ وأسباب هذه الحرب تضرب مثلاً حياً عن «أمبريالية التجارة الحرة» إبان ممارستها دورها، ولكن جذورها تعود إلى المتاجرة التي كانت تقوم بها شركة الهند الشرقية مع الهند والصين. فواردات الشركة من الصين قفزت من ٨٤٧ر٣٦٥ جنيه في العقد الممتد من عام ١٧٦١ — ١٧٧٠ إلى ١٩ر٠٩٨ر٣٢٦ جنيه في عام ١٨٢١ — ١٨٣٠، وكانت نسبة تزيد على ٩٠٪ من هذه الإنفاقات تُمنأ للشاي ومعظم الباقي تُمنأ للحرير والخزف. ووقعت الشركة في معضلة تتمثل بكيفية دفع أثمان هذه الواردات في وقت منعت فيه بريطانيا من تصدير السبائك. والصين لا تُبدي اهتماماً بالمنتجات الغربية. إن الجدول التالي يبين كيف حل البريطانيون هذه المعضلة كما يعرض منشأ حرب الأفيون.

الواردات الهندية/البريطانية إلى الصين
(١٧٦١ - ١٨٣٣)

العقد	الفضة البريطانية جنيه %	السلع البريطانية جنيه %	السلع الهندية جنيه %
١٧٦١-٧٠	٢٤٩٣,١٩٠	٢٣,٣	١,١١٣,٩٥١
١٧٧١-٨٠	٧٥٠,٣٦٣	١٤,٠	١,٤٨٢,٩٦٧
١٧٨١-٩٠	٣,١٦٨,٦٦٦	٢٤,٣	٢,٨٦٥,٣٩٢
١٧٩١-٩٩	١,٦٠٩,٧٤٣	٨,٧	٦,٨٥٢,٨٥٨
١٨٠١-١٠	مبلغ ناه	٣٣,٣	١١,٠٠٠,٠٠٠
١٨١١-٢٠	مبلغ ناه	٢٨,٣	٨,٥٠٠,٠٠٠
١٨٢١-٣٠	مبلغ ناه	١٦,٤	٧,٦٠٤,١٢٦
١٨٣١-٣٣	مبلغ ناه	١٦,٠	٢,٦٠١,٢٨٩

المراجع : تان تشونغ و التجارة الثلاثية فيما بين بريطانيا والصين والهند ١٧٧١ - ١٨٤٠ ، مجلة الاقتصاد الهندي والتاريخ الاجتماعي - العدد الثاني (كانون أول - ١٩٧٤) : ٤١٣ .

ويبين هذا الجدول أن شركة الهند الشرقية كانت في القرن الثامن عشر تدفع مقابل الشاي الصيني ، الذي أصبح مشروباً رائجاً في الوطن ثلاث سلع : الفضة والبضائع البريطانية والبضائع الهندية . وبعد عام ١٨٠٠ توقفت صادرات الفضة البريطانية واستمر تصدير البضائع فقط ؛ ولكن تصدير البضائع الهندية أربع مرات من العقد الممتد من عام ١٧٩١ - ١٧٩٩ إلى العقد ١٨٢١ - ١٨٣٠ . وأما سبب هذه القفزة المثيرة ؛ فقد كان الأفيون الهندي الذي طرحه الملاحون الأوروبيون في الموانئ الصينية لأول مرة في القرن السابع عشر . وللمحافظة على التجارة الفنية والمدرارة للربح كان ممثلو الشركة يطرحون الحجة التالية : إذا توقف تصدير الأفيون الهندي إلى الصين ؛ فيجب أن تحمل محله الفضة البريطانية . ولكن هذا التبرير لم يستند إلى أي واقع والجدول التالي يبين

أن الصادرات الهندية إلى الصين التي كانت تتألف في معظمها من القطن الهندي كانت كافية، بغض النظر عن الأفيون، لتسديد كلفة الواردات الصينية إلى بريطانيا.

الميزان التجاري البريطاني/ الصيني (١٧٩٢ - ١٧٩٥)
(بالجنيحات)

الميزان التجاري لصالح بريطانيا	الصادرات الهندية البريطانية إلى الصين باستثناء الأفيون	الاستثمار البريطاني في السلع الصينية	العام
٦٠٨٧٩ -	١٨٤٦١٢٢١	١٥٢٢١٠٠	١٧٩٢
٧٣٣٩٤٧ +	٢٠١٣٥٧٠	١٢٧٩٦٢٣	١٧٩٣
١٠٣٦٦٩ -	١٨٤٦٤٢٧	١٥٦٦١٩٦	١٧٩٤
٢٣٨٤٨١ + ٨٠٧٧٨٠ +	١٨٤٠٤٧٦١ الرصيد الإجمالي	١٨١٦٦٢٨٠	١٧٩٥

المراجع: المصدر السابق ٤٢٠

إن حجة الشركة في الدفاع عن تجارة المخدرات لم تكن الأمر الوحيد الذي ينطوي على التضليل وإنما سفنها التي كانت تبخر بصناديق الأفيون تحت ستار رسمي، بأنها شحنات «الملح الصخري». وبينما تسير هذه العملية على قدم وساق، صرح مجلس مديري الشركة في عام ١٨١٧: "لو كان لدينا إمكانية لمنع استعمال هذا العقار منعاً باتاً، إلا لغرض الدواء لفعلنا ذلك عن طيبة خاطر منا رافة بالجنس البشري" (٣). وفي ظل هذه الظروف زاد متوسط العدد السنوي للصناديق المصدرة، الذي يزن كل منها بين $\frac{1}{3}$ و ١٣٣ رطلاً من الأفيون و ١٤٩ رطلاً، و ٢٠٤٣ في الفترة الممتدة من ١٧٩٥ - ١٨٠٠ إلى ٢٤٣٥٥ في العقد ١٨٣١ - ١٨٤٠.

لم يكن الإتجار بهذا العقار يعود بالأرباح الضخمة المباشرة على شركة الهند الشرقية وحسب ولكنه زاد في الأرباح غير المباشرة من خلال حفزه القوة الشرائية الهندية على السلع القطنية البريطانية. ودب الذعر في صفوف رجال الصناعة في مانشستر، عندما بدأت الحكومة الصينية باتخاذ التدابير

الفعالة ضد واردات الأفيون، وقدموا بسخاء وحماس المساعدات المالية لحرب الأفيون. وضعت بكين في عام ١٧٢٩ وعام ١٧٩٩ القوانين التي تحظر واردات الأفيون، فزادوا التهريب غير المشروع (الذي يفسر نموه الملح الصخري) بصورة متسارعة خلال القرن التاسع عشر. وأما آثار هذه التجارة على المجتمع الصيني؛ فقد كانت هدامة: تزايد الإدمان والمضار الصحية، انتشر الوباء للأسر، وتسربت الموارد المالية الامبراطورية وعمّ فساد المسؤولين المتواطئين مع المهريين.

في عام ١٨٣٩ أوفد الامبراطور الصيني إلى كانتون رجلاً موثقاً يتصف بالاستقامة والحزم ويدعى «لين تسي هسو» ويتمتع بالصلاحيات اللازمة لفرض الحظر على واردات الأفيون. ضبط لين عشرين ألف صندوقاً من الأفيون وأتلفها في احتفال جماهيري. ولكن البريطانيين في هذه المرحلة من مراحل أمبريالية التجارة الحرة، اعتبروا هذا التصرف تعدياً لا يمكن التغاضي عنه على حقهم في التجارة بمنتهى الحرية في أية بقعة من بقاع الأرض. فبمعزل عن المبادئ النظرية قام «ويليام جاردن»، التاجر البريطاني السباق إلى الاتجار بالأفيون ومؤسس تلك الشركة التجارية العظيمة التي تحمل اسمه، وندب الصين في هذا الزمن: "استحالة رؤية غليون يشتعل فيه الأفيون، وانعدام أي بائع تجزئة.... وكف البحث عن هذا العقار"^(٤). وتمكن جاردن من عرض هواجسه في مقابلة طويلة مع وزير الخارجية البريطاني اللورد بالمستون. ولذلك فليس من المستغرب أن تسارع السفن الحربية البريطانية لملاقاة السفن الشراعية الصينية ومحاربتها من أجل تلك القضية التي صورتها لندن بأنها حرية التجارة.

بدأت الحرب الشاملة في تشرين الثاني / نوفمبر / عام ١٨٣٩، ولكن مجرى العمليات سرعان ما كشف عن ضعف القوات الصينية بشكل مطلق ووجود فوارق أساسية بين الطرفين، نتيجة تقدم التكنولوجيا العسكرية الأوربية، بشكل أفضل عما كانت عليه بين الغزاة الإسبان والآرتيك، وهذا ماظهر في الخطة الصينية التي كانت تقضي بربط المفرقات النارية على ظهور عدد من القروء وقذفها على سطوح السفن البريطانية. وكانت الفرضية أن ألسنة اللهب سوف تنتشر في كل الاتجاهات وقد تصل، إن حالها الحظ، إلى مستودعات البارود وتفجير السفن. وهكذا تم استخدام تسعة عشر قرداً إلى هيئة الأركان بشكل فعلي وكما قال ضابط صيني: "لم يتجرأ أحد الاقتراب من السفن إلى مسافة تكفي لقذف القروء على سطوحها وفشلت الخطة"^(٥). وعندها تمكن البريطانيون بعمارة من السفن وبضعة آلاف من الجنود، أن يحتلوا الموانئ الصينية الواحدة تلو الأخرى حسب مشيئتهم. وفي عام ١٨٤٢ استسلمت حكومة بكين وقبلت معاهدة «نانكينغ» التي كانت الأولى بين سلسلة من المعاهدات غير المتكافئة التي نالت من سيادة الصين إلى حد كبير.

في معاهدة نانكينغ، تنازلت الصين عن جزيرة هونغ كونغ وفتحت خمسة موانئ أمام التجارة الخارجية وهي كانتون، فوشو، نينغبو، آموي وشانغهاي. وفي هذه الموانئ سُمح للقناصل البريطانيين أن يتركزوا فيها وللتجار البريطانيين استئجار الأراضي لغرض البناء والعمل. ووافقت الصين أيضاً على تعرفه نظامية مقدارها ٥٪ حسب قيمة الفاتورة AD VALOREM غير خاضعة للتبديل إلا باتفاق الطرفين. هذا البند حرم الصين من استقلالها بفرض التعرفة الجمركية وحرمها بالنتيجة من السيطرة على إيراداتها الوطني. وما هو أشد من ذلك المعاهدة التكميلية التي وقعت الصين في العام التالي مُنحت بريطانيا بموجبها معاملة خارج إطار التشريعات الوطنية فيما يتعلق بالقضايا الجزائية، كما مُنحت حق معاملتها كأكثر الدول رعاية، مما ضمن لبريطانيا امتيازات إضافية لم تكن تمنحها الصين لأية قوى أخرى.

إن معاهدة نانكينغ لم تخفف التوتر بين الصين والأوربيين، لأن الأوربيين خاب أملهم في انفتاح تلك المعاهدة، الأمر الذي لم يفض إلى توسع كبير للتجارة، كما كانوا يأملون. ولذلك فقد كان العلاج، حسب ظنهم تأمين تنازلات أكثر. وأما الصينيون فقد شعروا، من الناحية الأخرى، أن المعاهدات قَدّمت من الامتيازات أكثر مما يجب وأن الفرقاء الآخرين يتملصون دائماً من تنفيذ التزاماتهم التي وردت في المعاهدات. إضافة لذلك فإن الأوربيين من تجار ومغامرين أثاروا بسلوكهم الماخن السخط من الجماهير الصينية بعد أن وصلوا إلى الموانئ الصينية بأعداد كبيرة.

وبسيطرة هذه المشاعر على الفريقين فلم يعد من المستغرب أن نشوب الأعمال العدوانية في عام ١٨٥٦ مرة ثانية، حيث انضمت فرنسا إلى بريطانيا ضد الصين. ولقد برهنت القوات الغربية عن سطوتها، كما في الحرب الأولى وفي حزيران عام ١٨٥٨، اضطر الصينيون للتوقيع على معاهدة «تيان تسين». ولكن التلكؤ في تنفيذ شروط هاتين المعاهدتين أدى إلى تجدد الأعمال الحربية، حيث احتلت القوات الفرنسية/البريطانية، العاصمة وأجبرت الصين على توقيع معاهدة بكين في عام ١٨٦٠. لقد فتحت معاهدات تيان تسين وبكين عدداً أكثر من الموانئ على ساحل الصين وفي عمقها، كما وسعت وحددت من جديد التشريعات الخارجة عن إطار التشريعات الوطنية وسمحت بتأسيس المفروضيات الأجنبية في بكين وإقامة البعثات التبشيرية المسيحية في أنحاء الصين.

وأما الهزيمة الثالثة التي عاشت الصين مراتها؛ فقد كانت من أكثر الهزائم إذلالاً، لأنها تمّت على أيدي امبراطورية اليابان الصغيرة المجاورة. وسوف نرى في الفصل السابع عشر أن اليابانيين، على نقيض الصينيين، تمكنوا من تكييف التكنولوجيا الغربية وفق حاجاتهم واستخدموها لبناء مؤسسة عسكرية فعالة. فبعد أن أنجزت اليابان ما عجزت أية دولة شرقية عن إنجازه بدأت

تطالب بحقها في كوريا من خلال مزاعم مبهمة . فتقليدياً كان الكوريون يعترفون بالسيادة الصينية ، كما كانوا يدفعون الجزية دورياً لليابان . ولذلك فعندما أرسلت الصين قوة صغيرة إلى كوريا في عام ١٨٩٤ ، استجابة منها لطلب العون على قمع ثورة داخلية ، أرسى اليابانيون على الساحل عدداً من السفن الحربية . فتصادمت القوتان وأعلنتا الحرب بين الصين واليابان في آب عام ١٨٩٤ . ومرة ثانية اندحرت الجيوش الصينية بسهولة أمام القوات اليابانية الحديثة . وفي نيسان / ابريل / عام ١٨٩٥ ، اضطرت الصين لقبول معاهدة « شيمونوسيكي » التي فرضت على الصين بدفع التعويض عن الأضرار والاعتراف باستقلال كوريا وأن تتنازل لليابان عن جزيرة فورموزا وجزر « البسكادور » وشبه جزيرة « لياوتونغ » وأن تفتح أربعة موانئ جديدة أمام التجارة الخارجية . وجزعت القوى الأوربية من ظهور منافس جديد على الامتيازات في الصين ، فتقدمت روسيا وفرنسا وألمانيا بطلب مشترك لإعادة شبه جزيرة لياوتونغ الاستراتيجية إلى الصين ؛ فقبلت اليابان الطلب عن طيبة خاطر .

وهكذا تكشفت الامبراطورية الصينية العظيمة عن دولة في متهى الضعف أمام جار ضعيف مزود بأحدث آلات الحرب . ويضاف إلى ذلك أن القوى الأوربية كانت طيلة السنوات السابقة تستغل ضعف الصين وتضم المناطق البعيدة التي كانت قد اعترفت تقليدياً بسيادة بكين عليها منذ عهد بعيد . فروسيا أخذت وادي أمور والمناطق المجاورة للبحر واحتلت لفترة محدودة من الزمن منطقة « إيلي » في وسط آسيا . وأما فرنسا فقد وضعت يدها على الهند الصينية ، كما أخذت بريطانيا بورما وبسطت اليابان ، بعد هزيمة الصين سيطرتها على كوريا ، وضمت هذه المنطقة إليها صراحة في عام ١٩١٠ . وقامت الدول الغربية بتقسيم الصين إلى مناطق نفوذ ، مما اضطرت الصين إلى الاعتراف بالأولوية السياسية والاقتصادية لهذه الدولة أو تلك في مختلف المناطق . وهكذا أصبحت منطقة يونان والمنطقة المتاخمة للهند الصينية ضمن النفوذ الفرنسي ، ومنطقة كانتون ووادي يانغتزي والمنطقة الواقعة بينهما ضمن النفوذ البريطاني ومنشوريا ضمن النفوذ الروسي وشانتونغ ضمن النفوذ الألماني وفيوكين ضمن النفوذ الياباني .

٤ — عصيانات جديدة ولا ثورات

هزّت الإهانات والنكبات مركز سلالة تشينغ أو مانشو الحاكمة وبدأ الكثيرون من الصينيين يحملونها مسؤولية الكارثة القومية . وأصبحت موضع السخط العام للشعب ولا سيما أنها كانت ذات منشأ غريب عنه . فلو قام مثل هذا الموقف العصيب في الماضي لكان تفسيره بأنه دلالة على انقضاء عهد التقدير الإلهي وأصبح بمقدور العصيانات الجماهيرية فرز سلالة جديدة وإحلالها محل سلالة مانشو ، ولكن تدخل القوى الكبرى سدّ كل المنافذ أمام هذا النهج التقليدي .

ونشبت عصيانات عديدة في منتصف القرن التاسع عشر منها عصيان « نين » في عام

١٨٥١ - ١٨٦٨ في قرى شمالي الصين ومدنها الصغرى، والثورات الإسلامية في عام ١٨٥٥ - ١٨٧٣ في شمالي غربي الصين وجنوبها الغربي، وتمرد جالية مياو في الجنوب في عام ١٨٥٥ - ١٨٧٢. ولكن هذه الحركات جميعها كانت تفتقر إلى الوعي الإيديولوجي والتنظيم السياسي؛ فجاءت بمثابة ردود أفعال على مظالم محلية معينة ودونما أية أهداف لقيام نظام اجتماعي جديد. وأما عصيان «تاينغ»؛ فقد كان يختلف عن غيره في انتشاره وجوهره. إذ سيطر على ضفتي يانغتزي وانتشر شمالاً حتى كاد يصل إلى بكين وغرباً إلى تشيشوان وجنوباً إلى كوانغ تونغ. ونظراً لتأثره بالغرب، والتعاليم المسيحية، على نقيض غيره من العصيانات الفلاحية، ومن أهدافه قيام الإصلاح الاجتماعي. ولكن حركات الإصلاح الاجتماعي في الصين، كانت كالحركات المماثلة في العالم الثالث، جابهت معارضة المصالح الراسخة الغربية القوية التي كانت ستفقد الكثير فيما لو أعيد بناء النظام القديم على أساس جوهرى. ولذلك فإن عصيان تاينغ الذي أوْشك على النجاح تم قمعه من خلال التعزيز الغربى القوي للسلالة الحاكمة بالدرجة الأولى.

ينتسب قائد عصيان التاينغ المدعو «هونغ هسيوشوان» لأحد أفراد الأقلية اللغوية HAKKA في جنوب الصين وهو من الذين لازمهم الفشل في أن يصبح مثقفاً متبحراً، بسبب عجزه عن النجاح في الامتحانات الدورية التي كان يقدمها في كانتون. لقد كان صوفياً لقناعته بأنه مدعو أن يكون المسيح الجديد — المفهوم الذي تأثر به من المسيحية التي تعلمها من احتكاكه بالبعثات التبشيرية البروتستانتية في كانتون. وكانت تراود هونغ بعض التخييلات في أنه الإبن الثاني لله، أخ يسوع، مرسل من الله للقضاء على آثام هذه الدنيا، الأمر الذي أفضى إلى مدركات الإصلاح الاجتماعي القائمة على الموروثات الصينية القديمة من أمثال شعائر «تشو» (في القرن الثاني قبل الميلاد) التي كانت تجسد الطوباوية في الفكر الصينى العريق. لقد تصور هونغ، وسعى إلى تحقيق مجتمع المساواة الفاضل الذي تلغى فيه طبقة المتبحرين الحاكمة والذي تنال فيه كل أسرة الأرض للعمل بها وليس لامتلاكها، كما يجد الفائض فيه عن حاجات كل أسرة سبيله إلى مخازن الدولة.

تنطح عصاة التاينغ لمحاولة إجراء تلك التحولات الاجتماعية الأساسية التي استلهمتها الحركات الثورية في القرن العشرين والتي كانت مثار إعجاب الشيوعيين الصينيين المعاصرين. ومن بين تلك التحولات خلع سلالة مانشو الحاكمة وحظر الأفيون والتبغ والكحول ومعارضة مخطوطات الأجداد ورموز البوذية والتاوية والكونفوشيوسية. وأهم ما يلفت النظر في تلك التحولات، إصرار العصاة على تحرير المرأة ومساواتها بالرجل ومنعوا التسري وتقييد القدمين وتعدد الزوجات والبغاء وصفقات الزواج، وتأكيدهم على حق النساء في تسليم المناصب القيادية أسوة بالرجال.

أيد الغربيون عصاة التاينغ لتصورهم أن التوجه المسيحي لدى هونغ، سوف يقوده إلى إقامة

أوثق العلاقات الدبلوماسية والروابط التجارية مع الدول المسيحية . وكتبت صحيفة هيرالد في شمال الصين في ٧ كانون الثاني من عام ١٨٥٤ قائلة "إننا نعتبر هونغ وهو يسرع الخطى إلى الأمام ، بأنه المفتاح الحقيقي للصين واتحادها مع العالم الغربي . وإننا واثقون بأن تجارنا في ظل نفوذه الأكثر تنوراً ، سوف يستبدلون المصاعب والعقبات الحالية بتلك المنافع التي تعود بها التجارة الحرة المتبادلة والنقية" (٦) . ولقد تأثر الغربيون في بداية الأمر بالتقارير الواردة حول حسن تنظيم وترتيب التايينغ واستبشروا خيراً لتحسين العلاقات التجارية . فالقبطان «باري» الذي أمضى أسبوعين في شانغهاي في أيار عام ١٨٥٣ روى أن عصاة التايينغ منظّمون تنظيم جماعة «المورمون MORMONS» * وأثنى عليهم بقوله "إنهم جيش ثوري منظّم يخوض معركة نبيلة دفاعاً عن عقيدة دينية ونظام سياسي أكثر تحراً وتنوراً" (٧) .

وسرعان ما بدأ هذا الموقف المتعاطف يتحول تدريجياً ، لأن التجار والدبلوماسيون الأوروبيون الذين قدروا أن مصالحهم ستكون في حال أفضل إن هم حافظوا على بقاء سلالة مانشو في الحكم وسحقوا الثوار . وبما أن الانتصار المرتقب السريع لعصاة «التايينغ» لم ير النور فإن الحرب الأهلية المتطاولة كانت تقلص حجم التجارة تقليصاً خطيراً . ففي عام ١٨٥٣ مثلاً صدرت الولايات المتحدة من السلع القطنية إلى الصين ما قيمته ٢٣١,٣٥٤ دولاراً ، ولكن متوسط تلك الصادرات في عامي ١٨٥٤ و ١٨٥٥ لم يكن أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ دولار . كما إن اتفاقيات بكين (١٨٦٠) التي تم التوقيع عليها في غمرة ذلك العصيان ، فتحت عدداً من الموانئ على الساحل وفي الداخل أيضاً في وجه التجارة . وبما أن عصاة التايينغ كانوا يسيطرون على معظم مناطق الداخل ؛ فقد حرّموا الأوروبيين الاستفادة من هذه الامتيازات الجديدة الفائدة الكاملة المرجوة . وأخيراً فإن الحظر الذي فرضه العصاة على الأفيون ، أغضب البريطانيين الذين حاولوا عبثاً الدفاع عن حريتهم في تلبية طلب الأفيون في حال قيامه .

ونظراً لهذه الظروف فإن صحيفة هيرالد في شمال الصين ، انقلبت على موقفها السابق وبدأت تُشهر بعصاة التايينغ وتصفهم بأنهم «لصوص وقطاع طرق» كما كتبت : "إن القليل من الصينيين يهتمون بالوسيلة ، التي تضع حداً سريعاً لهذه الفوضى التي طال عليها الزمن والتي ألحقت أمدح الأضرار بالتجارة" (٨) . وأما المبعوث البريطاني المطلق الصلاحية «السير جون باورينغ» الذي كتب سابقاً إلى اللورد بالمرستون "لا يمكن لمصر أن تصبح بلداً صناعياً" (راجع الفصل الثاني ، المقطع الثالث) ، كتب الآن إلى لندن أن من الأفضل تعزيز "الحكومة الامبراطورية القائمة على الرغم من أنها قد تكون سيئة وفاسدة وجاهلة" (٩) ، كما إن المبعوث الأمريكي «ويليام ب . ريد»

* طائفة دينية أمريكية أنشأها جوزيف سميث في عام ١٨٣٠ .

كتب على نحو مماثل إلى واشنطن : "إن العصيان الذي كان يرتقب منه الخير العميم فيما مضى أصبح الآن مجرد فوضى عارمة على نحو ضار يستوجب وضع حد له ومؤازرة السلطة الامبراطورية " (10) .

وعملت الحكومات الغربية وفق هذه النصائح ؛ فجعلت إيرادات الجمارك البحرية في متناول يد الحكومة الامبراطورية وزودتها بالأسلحة والسفن البخارية والتقنيين . كما زودت الغارات الأجنبية الحكومة بالمرتزقة الأجانب — رجالاً وعتاداً — منهم المغامر الأمريكي «فردريك تاونسند وورد» والضابط البريطاني «تشارلز جورج غوردن» من سلاح الهندسة البريطاني الملكي الذي استلم قيادة «الجيش الذي لا يقهر» وصار يعرف باسم «غوردن الصيني» وبالإضافة إلى ذلك ، قامت قوة صينية فرنسية مشتركة باستعادة المدينة الأساسية هانغتشو من أيدي العصاة .

وأما الحد الذي ساهم فيه التدخل الأجنبي بالهزيمة النهائية التي لحقت بعصاة التاينغ ؛ فإنه لا يزال مثار قدر كبير من الجدل ؛ فليس بوسع أحد أن يبرهن على حتمية سقوط السلالة الحاكمة في حال انعدام المساعدات الغربية ، ولكن من الواضح فعلاً أن المساعدات الغربية ساهمت مساهمة أساسية في استمرار السلالة الحاكمة على رأس السلطة ، مثلما ساهمت بعض التكتلات الجديدة ضمن العصاة في تلك النتيجة ، إضافة إلى موقف الطبقة المثقفة موقفاً ليس غريباً عليها ، ألا وهو إحجامها عن التعاون مع العصاة تعاوناً مخفوفاً بالمخاطر .

ومهما كانت الأسباب التي أدت إلى هزيمة العصاة في خاتمة المطاف ؛ فإن تأثيرهم العميق على صين القرن التاسع عشر ليس موضع سؤال على الإطلاق . إن عقداً ونصف من القتال الضاري ألحق قدراً عظيماً من الدمار بالبلاد . وقدر المراقبون الغربيون الخسائر البشرية من ٢٠ إلى ٣٠ مليون نسمة غير أن استقصاءات المؤرخ «هو بنغ — تي» تشير إلى رقم أكبر من هذا في مقاطعات يانغتزي الأربع وحدها . كما إن العصيان قد أضعف السلالة الحاكمة على نحو مستديم ؛ إذ أجبرها على قبول إنشاء الجيوش الإقليمية بقيادة الأقوياء من مسؤولين وحكام في المقاطعات . وأصبح هؤلاء القادة يمولون مساعيهم بجباية ضرائب الأرض التقليدية ويفرض رسوم جديدة على التجارة ، وبدلاً من تحويل هذه الإيرادات إلى الخزانة الامبراطورية عمدوا إلى استخدامها لشراء الأسلحة من الغرب وتعزيز جيوشهم الشخصية ، ولذلك حدث تحول أساسي للسلطة العسكرية والسياسية من الحكومة الامبراطورية إلى القيادات الإقليمية ، التي لم تعد وقتها تتردد في التعبير عن آرائها حيال المسائل الوطنية وفي إجراء المفاوضات المباشرة مع الحكومات الأجنبية .

ونتيجة لذلك فقد لحق الضعف بالسلالة الامبراطورية في علاقاتها مع الحكومات الأجنبية

وبرعاياها الصينيين . وهكذا أصبح بمقدور القوى العظمى أن تتدخل في الشؤون الصينية على نحو أعمق من تدخلها في الزمن القديم ، فأجبرت الحكومة الامبراطورية على طرد المسؤولين الذين كانوا في اعتبارها أعداء لمصالحها ، وهيمنت على جباية وإدارة الرسوم الجمركية البحرية واستبعدت الصينيين من المناصب العليا في إدارة الجمارك وقدروا بآلاف المستخدمين . وأما « مؤسسة الإنعاش العالمية » التي قامت في شانغهاي ؛ فقد وسعت حدودها بمختلف الوسائل اللامشروعة ، مما أدى إلى انعدام السلطة القضائية للحكومة الامبراطورية على رعاياها الصينيين وعلى الأجانب المقيمين ضمن حدود تلك المؤسسة . ولقد كان السبب الرئيسي لضعف السلطات الامبراطورية في وجه مثل هذا الانتهاك الأجنبي هو خوفها ، بعد محنة التاينغ من قيام عصيان فلاحي جديد . فمسؤولو سلالة مانشو كانوا يفضلون الإذعان للأجانب بدلاً من تعبئة رعاياهم الصينيين والتضامن معهم .

وأخيراً فإن عصاة التاينغ ، خلفوا وراءهم ذلك الإرث الثوري الذي بقي حياً حتى الأزمنة الحديثة ، فالشعارات التي رفعوها من أمثال « الأرض للعاملين بها » و « لنسقط سلالة مانشو الشريرة » ومطالبتهم بالمساواة بين المرأة والرجل وإصرارهم على الاستقلال عن السيطرة الأجنبية ، ذلك كله ترك أعماق الآثار على القيادات الوطنية من أمثال « صن يات سن » وحتى على الشيوعيين الذين جاءوا بعده . إن هذا الموروث الثوري القومي الذي خلفه أولئك العصاة يساعد في تفسير تلك المعاملة المفضضة السلبية والمفضوحة التي لا زال يتعرض لها عصاة « التاينغ » حتى يومنا هذا من قبل معظم المؤرخين الغربيين . فلقد تنبه في النهاية مؤرخ أمريكي هو « ستيفان أوهالي جيروم » إلى هذا « التاريخ الرسمي المغلوط لذلك الموروث » فقال :

” كان تأثير عصيان التاينغ مهماً وعظيماً جداً بالنسبة للتاريخ الحديث ، مما يتيح إثارة أسئلة خطيرة عن سبب عدم حصوله الاهتمام الجاد المنصف طيلة هذه السنين فمال المؤرخون إلى الاعتماد كلياً على وثائق مزيفة تزيفاً فاضحاً وأحياناً على وثائق مضللة فيما يتعلق بعصيان التاينغ ، كما اعتمدوا على تقارير الشرطة السرية لسلالة تشينغ ، وعلى فيض كبير من الدعايات المناهضة للتاينغ ، مما ورد على ألسنة الأجانب الذين كانوا يساندون قضية سلالة تشينغ ولا بد من قيام موقف افتراضي مماثل ، حيال كتابة معظم تواريخ حرب الهند الصينية في الخمسينيات والسبعينيات (١٩٥٠ / ١٩٧٠) ، والتي سوف تكتب للقرن القادم اعتماداً أساسياً على البيانات الرسمية لحكومة سايفون ولدائرة البنتاغون الرسمية ، إضافة إلى اعتمادها على بعض الوثائق المختارة من قبل بعض المناصرين لتدابير يمثلونها هم أنفسهم .

ومع ذلك فمثلما يوجد فيض من الأدب الذي يلقي ضوءاً مختلفاً على حرب الهند الصينية

— بما في ذلك وثائق البنتاغون وغيرها من التقارير المستقلة الوفيرة الخيرة — كذلك وجدت أيضاً أدلة قيمة معاصرة لأحداث ١٨٥٠ — ١٨٦٠، بحيث ألفت نوراً أفضل على عصاة التاينغ. فالسؤال هو لماذا لم تستخدم هذه الأدلة الاستخدام المناسب؟....

يجب أن نتذكر ونتحدث عن ثورين صينيين، حاولوا أن يكونوا مسيحيين ويصادقوا الغربيين، كما كان لهم أنصار مفوهون في الغرب، ولكنهم على الرغم من ذلك كله انسحقوا من جراء التواطؤ الغربي إلى حد كبير — لأنهم كانوا يهددون تجارة الأفيون المدارة للربح، كما كانت حكومة تشينغ قد برهنت عن نفسها (في اتفاقية بكين لعام ١٨٦٠) على أنها مطواعة سهلة الانقياد“(١١).

إن التشبيه الذي يسوقه «أوهالي» بين عصيان التاينغ وحرب الهند الصينية الحديثة، وارد أيضاً في التقرير التالي على لسان «غوردن الصيني» الذي عاش، بكل وضوح، في الصين مرارة ذلك الإحباط الذي عاشه الجنود الأمريكيون في الهند الصينية ولأسباب نفسها أيضاً:

”إن خدمة زهاء أربع سنوات في هذه البلاد أوصلتني إلى القناعة التامة بأن كلا الفريقين فاسدان. ولكن على المرء أن يعترف بأن لدى فريق التاينغ على الأقل شيئاً من التجديد وإمهالاً للكثير من العادات التافهة والوثنية على نقيض ما هو موجود لدى سلالة مانشو. وفي الوقت الذي فيه عيناى مفتوحتان تماماً على عيوب شخصية العصاة، من خلال مراقبتي لهم عن كتب طيلة أشهر ثلاثة، فإنني ألمس بعض المزايا التي تبشر بالخير والتي أَلَمَسَهَا حتى الآن لدى الامبراطوريين. إن ثوار «الماندرين» رجال شجعان ونبلاء بلا استثناء، فما أن تلمح «تشونغ وانغ» — الذي هو معنا الآن — حتى تقول مباشرة إن مثل هذا الرجل جدير بالنجاح. ولا يمكن مقارنته مع «فوتاي»، أو الأمير كونغ، أو أي ضابط آخر من ضباط سلالة مانشو.

من المستحيل إذاً إلقاء القبض على واحد من هؤلاء الدعاة القساة الجبناء «التاينغ» في متاهات أقنية الدلتا. لقد بثوا جواسيسهم على تحركاتنا في كل المناطق التي حولنا ويعرفون، كما نعرف نحن، أي نوع من الجواسيس هم. ولذلك فإنهم يواصلون تكتيكاتهم المثيرة باطمئنان نسبي على بعد بضعة مئات من الأميال من صفوفنا، ومن ثم يهربون ويتوارون عن الأنظار عبر الخنادق وفي الحقول، حيث يستحيل الوصول إليهم، الأمر الذي يدركه هؤلاء الأشرار أتم الإدراك ولا سيما حين يحاول اقتفاء آثارهم الجنود الأجانب الذين تعوقهم معداتهم الثقيلة. إن اصطياذ الجنادب في حقل من القش اليابس باستخدام كلاب الصيد هو أمر معقول أكثر من إرسال الجنود ليجوبوا منطقة تمزقها الأقنية المتعرجة والمتداخلة، أملاً بالإمساك بهؤلاء العصاة ذوي الأقدام الخفيفة والبشرة الملساء“(١٢).

٥ - الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي

لقد كانت المعاهدات غير المتكافئة بمثابة الأساس المشروع للتغلغل الاقتصادي الغربي في الصين ، تغلغلاً تسارعت خطاه بعد قمع عصاة التايينغ . لقد مهدت تلك المعاهدات السبيل أمام فتح زهاء التسعين ميناء على شاكلة موانئ المعاهدات التي كان يتحرك فيها رجال الأعمال الغربيون خارج إطار التشريعات الوطنية الصينية . وفي ظل قوانين التعاقد والمسؤولية الشخصية المعمول بموجبها في الغرب . ففي هذه الموانئ تمكّن الغربيون حيازة الملكية بعقود إيجار ، مدتها تسع وتسعون عام ، تجيز لهم إقامة المصانع والبنوك والشركات التجارية . وكانت هنالك مناطق نفوذ للأجانب مدوا إليها السكك الحديدية وحصلوا على امتيازات التعدين وأقاموا قوات الشرطة الخاصة بهم ، الأمر الذي جعلهم يحكمون سيطرتهم على أقاليم بأكملها أمثال منشوريا « الروسية » وشانتونغ « الألمانية » وفيوكين « اليابانية » .

وأما إدارة الجمارك البحرية وإدارة المواصلات البريية ؛ فقد كانتا تقنياً مؤسستين صينيتين ولكنهما بإدارة الأجانب الذين تسلموا فيهما المراكز الرفيعة ، فكانت عائدات الجمارك تجد سبيلها مباشرة لتسديد الديون الأجنبية التي كان معظمها تعويضات مفروضة على الصين إثر الحروب الثلاث وتقدم المصارعين (١٩٠٠) ، حيث حاصرت الجماهير الصينية الغاضبة ، المفاوضات الأجنبية حتى جاءت قوات دولية في حملة على بكين وأنقذت المفاوضات . وبغية دفع تعويض الثلاثين مليوناً من الجنيئات الإنكليزية في أعقاب هزيمة الصينيين أمام اليابان اضطروا للحصول على القروض التي كلفتهم إعادة تسديدها مائة مليون حنيه ، وكذلك الأمر بالنسبة لدفع غرامة ثورة المصارعين التي كانت ٣٣٣ مليون دولار أمريكي ، حيث اضطرت الحكومة الامبراطورية إلى دفعها على شكل أقساط سنوية استنفذت معظم دخل الحكومة .

وأخيراً فإن الشركات الغربية لم تكتفي باستغلال الأيدي العاملة الصينية في مصانع النسيج والمناجم وأحواض السفن وحسب ، وإنما كانت تستغلها أيضاً في « تجارة الخنازير » الشنيعة التي كانت على غرار تجارة الرقيق الإفريقية القديمة (راجع الفصل الخامس ، المقطع الثاني) . فعلى الرغم من احتجاجات الحكومة الامبراطورية كان العمال الصينيون منذ عام ١٨٤٧ يُشحنون بحراً بشكل غير مشروع إلى بلدان ما وراء البحار للعمل في المناجم والمزارع ومشاريع الإنشاءات كمد السكك الحديدية وغيرها . وتعاظمت هذه التجارة بالعمال الكوليين COOLIE من الهند واليابان ومن الصين أيضاً ، حتى فاقت في أعداد العمال المشحونين أعداد تجارة الرقيق القديمة ، لأن المقاولين الصينيين كانوا يتلقون رسوماً عن كل رأس يأتون به إلى محطات الشحن البحري .

لقد كان هذا العمل نظرياً عملاً تعاقدياً طوعياً (مع أن الطوعية لم تكن أكثر من أسطورة، عندما كان العمال الكوليون الجهلة يقبلون العقود المكتوبة التي لا يفقهون منها شيئاً) أما عمليات القنص والخطف، فلم تكن غريبة على هذا العمل أيضاً. وكانت عملية شحن الكوليين بحراً إلى ما وراء البحار، تجري على سفن يطلق على واحدتها اسم «الجحيم العائم» بسبب ارتفاع معدلات الوفيات، ارتفاعاً يعيد إلى الأذهان ذكريات معدلات الوفيات في سفن الرقيق القديمة. وعندما حاولت السلطات الصينية تنظيم هذه التجارة، نقل المقاولون مساعيهم إلى ماكاو، حيث شحنوا منها في عام واحد ٥٢٠٧ من العمال إلى كويا و٨٤١٧ عاملاً إلى البيرو. فسان فرانسيسكو وحدها استقبلت ١٠٨٤٧١ عاملاً قبل عام ١٨٦٣، اشتغل معظمهم في المناجم ومد السكك الحديدية، كما تم شحن غيرهم من العمال إلى جزر الهند الغربية وهاواي وسومطرة والملايو. لقد كانت «تجارة الخنازير»، كما صارت تدعى، هي السبب الرئيسي في انتعاش الجاليات الصينية فيما وراء البحار هذه الأيام في الأمكنة المذكورة آنفاً.

أدت هذه الانتهاكات المختلفة لحرمة الاقتصاد الصيني أوسع المضاعفات ومن أكثرها وضوحاً، التزايد السريع في حجم التجارة بين الصين والغرب. فبين عام ١٨٦٨ وعام ١٩١٣ زادت واردات الصين تسعة أضعاف وصادراتها سبع مرات تقريباً. ورغم القيود على الحرف الصينية التي فرضتها المعاهدات غير المتكافئة كتمرفة جمركية على الواردات والذي كان بنسبة ٥٪، لم تتأثر بالشكل الذي كان منتظراً لها. فهذا التحديد منع الحكومة الامبراطورية من الحصول على الإيرادات وعن حماية الصناعات الوليدة، ولكن نظام الإنتاج والتسويق الرفيعين في الصين برهن عن جدارته في الصمود وحال دون طغيان المتوجات الغربية المصنوعة آلياً في الأرجنتين ومصر وأندونيسيا واهند وفي معظم البلدان الأخرى من العالم الثالث. فالحائكون الوطنيون مثلاً، تمكنوا من الاستمرار في أعمالهم باستعمال الغزل الأجنبي والغزل المحلي على السواء. ولقد تجلت تلك المنعة النسبية للاقتصاد الصيني أمام الرأسمالية الغربية، أن صادرات الصين عام ١٩٠٠ لم ترتفع إلا بنسبة ٣٠٪ من الدولار لكل شخص قياساً إلى نسبة ١٢٠ دولاراً في الهند و ٣٧٠ دولاراً في بقية بلدان العالم الثالث. وحتى لعهد يعود إلى عام ١٩٣٣ كانت حصة الحرف اليدوية في مجمل التصنيع من صافي الإنتاج لا تزال وسطياً ٧٢٪، كما كانت حصة المنسوجات حوالي ٦٣٪.

وأما المعدّل الآخر لهذا الواقع؛ فيتمثل بالطبيعة الساذجة للمصادر الصينية الرئيسية: كلحم الخنزير والبيض والأعضاء الدقيقة للنقانق وزيت التانغ والأنثيمون (الإثمد) والحريز والشاي والصوف وجلود الحيوانات والقش المجدول والمفرقات النارية. إن أمثال هذه الصادرات، كما يستنتج «رودز مورفي» «لا يمكن اعتبارها في أي تقييم أكثر من نسبة هزيلة من الإنتاج التقليدي» وهكذا

فإن معاهدات الموانئ لم تتمكن من إعادة تركيب الاقتصاد الوطني في الصين بالعمق والشمول اللذين فعلتهما في اقتصاد الهند وجنوبي شرق آسيا. "إن منظور الصين المعاصرة أظهر حقيقة معاهدات الموانئ ووصفها بالجزر المعزولة في خضم بحر صيني غريب، تتلاطم أمواجه لمقاومتها في البداية ومن ثم لنبذها جملة وتفصيلاً" (15).

رغم ذلك، فإن معظم الأعراض التي تبدو على الاقتصاد المتخلف والتابع كانت جلية في اقتصاد الصين في القرن التاسع عشر، إذ تراجع غزل القطن الوطني وتبعه معظم إنتاج الحديد والفولاذ أيضاً، وحل زيت الكاز القياسي محل الزيوت النباتية في «مصاييح الصين»، وحصلت الشركات الفرنسية على امتيازات التنقيب عن المعادن في (يونان وكوانغسي وكوانتونغ)، كما حصلت الشركات الروسية واليابانية على امتيازات لها في منشوريا، والشركات الألمانية في شانتونغ والبريطانية في هونان وشانسي. وبحلول عام ١٩٢٠ كان الأجانب يسيطرون على ٩٩٪ من الحديد الخام وكتله المصنّعة في قوالب بالطرق الحديثة، وعلى ٧٦٪ من الفحم و ٩٣٪ من السكك الحديدية، و ٨٣٪ من محولات السفن البخارية الخارجة من الجمارك البحرية، وعلى ٧٣٪ من محولات السفن البخارية على نهر يانغتزي. وأما الصناعات الحديثة الموجودة فهي الصناعات الاستهلاكية (كالمسوجات وتصنيع الأغذية والسجائر) وجميعها مع السكك الحديدية، توضع قرب الساحل. وكان الاهتمام ينصب حول تلبية الحاجات الاقتصادية للغرب أكثر مما كان يدور حول التطور الاقتصادي الشامل للصين. فالخط الحديدي الصيني الشرقي الذي بناه الروس ليخترق منشوريا إلى بورت آرثر، بُني بالعوارض الروسية العريضة بهدف اتصاله بالخط الحديدي الروسي، الذي يخترق سيبيريا ومنع اتصاله بالسكك الحديدية الصينية. لقد كان متوسط المدفوعات الصينية الخارجية سنوياً في عام ١٩٠٢ - ١٩١٣ يبلغ ٣١٫٨ مليون دولار أمريكي، كما كان في عام ١٩١٤ - ١٩٣٠ يبلغ ٧٢٫٣ مليون دولاراً أمريكياً. ففي الفترة الممتدة من عام ١٩٠٢ إلى عام ١٩٣٠ كانت نسبة الداخل/الخارج ٥٧٪. وأما شركات التأمين الأجنبية التي رفضت تأمين السفن الصينية؛ فأطلق لها المجال لمنافسة السفن الأجنبية. وخلفت الرأسمالية الأجنبية الكساد في اقتصاد الصين بعد ازدهار صناعتها (شأنها شأن صناعة أمريكا اللاتينية) خلال الحرب العالمية الأولى وفي الفترة التالية لها مباشرة، عندما كانت الصناعة الغربية منهكة بإنتاج الحرب وإعادة البناء.

لقد خضعت صين القرن التاسع عشر لأمبريالية الغرب الثقافية، مثلما خضعت لأمبرياليته الاقتصادية فالمبشرون المسيحيون كانوا يتمتعون بالحرية المطلقة في التنقل في مختلف أرجاء الصين ومارسوا مهامهم في معظم الأقاليم الصينية. واستمر المبشرون في تنصير السكان المحليين، والتأثير الثقافي عليهم، من خلال مدارسهم ومشافهم، كما حدث لبلدان العالم الثالث، ولكنهم أصبحوا

موضع كراهية الشعب الصيني الذي كان يعزى إليهم الهزائم العسكرية التي ألحقها الغرب بالصين، والتكسيكات غير المتكافئة التي اشترطت دخول المبشرين. ولذلك فقد كان الصينيون ينظرون بازدراء إلى تلك الحفنة القليلة نسبياً التي تنصرت منهم وأطلقوا على أفرادها، تمكماً، اسم «التكسين بالمسيحية». وفي إحدى المناسبات طارت الجماهير أحد المبشرين وهي تصرخ خلفه في إحدى المدن قائلة «أنت الذي أحرق قصرنا وقتل امبراطورنا وباع السم لشعبنا وتأتي الآن لتتظاهر بتعليمنا الفضيلة» (16).

لم يكن الصينيون ينفرون من المبشرين ويحقدون عليهم وحسب، بل يحقدون على الغربيين ويحتقرونهم. ففي القرنين السابع عشر والثامن عشر كان الأوروبيون يُجلّون الحضارة الصينية، لتشريعاتها الأخلاقية الكونفوشيوسية، ولنظام امتحاناتها للعمل في الدوائر الحكومية، ولإحترامها التعليم أكثر من العنجهية العسكرية وللحرف اليدوية الرائعة فيها. ولكن بحلول القرن التاسع عشر انقلب الفخر إلى احتقار بسبب ضعف الصينيين في ساحات المعارك، إضافة إلى امتناعهم عن تقبل المسيحية والسلع الغربية المصنعة. إن القصيدة التالية المنشورة في المجلة الهزلية البريطانية PUNCH زمن عصيان «التاينغ» كانت تمثل الاحتقار الأوربي وتحمل الأسى العميق لشعب فخور بماضيه التليد كالشعب الصيني :

بعيونهم الصغيرة صغر عيون الخنازير وبأذيالهم الطويلة طول أذيال الخنازير ،
وبغذائهم المؤلف من الفئران والكلاب والرخويات والحلزونات
ذلك كله يبدو في المقلاة مزاحاً من مزاح
الآكل للتن (جون الصيني) .
هيا غنّ واسترخ واشرب الشاي يا صاحبي الخبيث (جون الصيني) ،
حذار أن تحارب يا صاحبي الجبان (جون الصيني) :
ثمّة فرصة أمام (جون بول) — فليحاول ، إن استطاع ،
أن يفتح ولو قليلاً عيني (جون الصيني) (17) .

حتى الصحفي الأمريكي «إدغار سنو» وجد نفس مشاعر الاستعلاء لدى الأوربيين ، عندما زار شانغهاي بعد الحرب العالمية الأولى ؛ إذ يقول : «إن رجال الأعمال الأوربيين الذين كانوا يعيشون في شانغهاي حين وصلتها في عام ١٩٢٨ يتصرفون وكأن «مؤسسة الإنعاش» موجود حقيقي باق إلى الأبد . وإنهم أنفسهم سكان القارة الصينية ، وأن الأربعمائة مليون صيني من حولهم ليسوا إلا سكان ضاحية صغيرة خلقها الله هناك لأغراض تجارية فقط» (18) .

٦ — التفسخ الامبراطوري

طفت على اقتصاد الصين سمة مميزة اتسم بها كل اقتصاد تابع ومتخلف ألا وهي سمة النمو الاقتصادي، بدلاً من التطور الاقتصادي — نمو في حجم المواد الخام المصدرة وفي حجم السلع المصنعة المستوردة بمعزل عن أي تطور اقتصادي وطني متكامل. فبدلاً من الوحدة الاقتصادية كان هنالك تفرقة اقتصادية زادت في تفكك البنية الامبراطورية. والتصنيع الضئيل الذي مارسه الصينيون انفردت به الطبقات النيلية والحكام الإقليميين الذين اغتصبوا السلطة الامبراطورية إبان عصيان التاينغ والذين اضطلعوا في العقود التالية بأعباء المشروعات الصناعية والتجارية لتعزيز نفوذهم وثرواتهم الشخصية. ونظراً لجذورهم الاجتماعية؛ فقد كانوا يفتقرون إلى الخبرة التقنية في إدارة الصناعة الحديثة ويعتبرون مشروعاتهم الصناعية أمراً ثانوياً بالنسبة للحيازة التقليدية للأراضي. وعلى الرغم من وقوعهم في حبالئ الرأسمالية الغربية؛ فقد كانوا طبقة أرستقراطية أولاً ومقاولين ثانياً.

وأما الفئات الصينية الأخرى المهتمة في التطور الاقتصادي فهم الكومبرادور (وهي كلمة مشتقة من الكلمة البرتغالية COMPRA بمعنى يشتري) كانوا مدراء الصينيين للشركات الأجنبية العاملة في الصين، يقومون بأدوار الوسطاء بين الشركات والجماعات المحلية. ويشرفون على العاملين الصينيين، ويعملون كدائرة استخبارات على السوق، ويتحملون مسؤولية تحويلات البنوك الوطنية، إضافة لعملهم كمترجمين للإنكليزية بلغة عبارة عن خليط لغوي من الصينية ولغة الملايو واللغة الإنكليزية والبرتغالية. ففي حادثة من حوادث التسمم مثلاً، سأل تاجر إنكليزي: ما سبب كل هذه الجلبة أيها الكومبرادور؟ فأجابه الكومبرادور قائلاً "لا أعلم. يقولون أن الخبز فاسد. وكل ما أعلمه أن الخبز الذي يبيتنا خبز جيد" (19) "MY NO SAVEY. TALKEE THAT BLEAD GOT".
"SPILUM. MY SAVEY THIS HOUSE BLEAD ALL LIGHT"

لقد كان الكومبرادور يختلفون تماماً عن الطبقات الأرستقراطية الإقليمية التي كانت تدير المؤسسات التجارية ضمن بيئة كونفوشيوسية، تجل الزراعة المحيطة بها على حساب التجارة. فالكومبرادور الذين يمارسون نشاطهم في موانئ المعاهدات كانوا على نقیض تلك الطبقات الإقليمية، خارج إطار القيم الكونفوشيوسية وفي مأمن من سطوات المسؤولين الامبراطوريين، وهم من أوائل التجار الصينيين في التاريخ الذين تمكنوا من تكديس الثروة والنفوذ العظيمين دون الخضوع إلى اعتصار المسؤولين الحكوميين أو ابتزازهم لهم. فبينما كان التجار يحتلون أدنى مراتب السلم الاجتماعي في هرم القيم الكونفوشيوسية السائد في الصين، كان التجار العاملون في موانئ المعاهدات يحتلون مرتبة رفيعة كوسطاء أغنياء لا يمكن الاستغناء عن خدماتهم. واختلف

الكومبرادور عن تلك الطبقات التجارية الإقليمية بعدم إرسال أبنائهم لحضور الامتحانات الرسمية التي كانت تدور حول الكونفوشيوسية والالتحاق بجهاز الخدمة المدنية، بل كانوا يرسلونهم إلى مدارس البعثات التبشيرية ضمن الصين وإلى الجامعات الأجنبية خارج الوطن، بغية إعدادهم لتوسيع منشآت الأسرة بدلاً من الالتحاق بالبيروقراطية الحكومية.

لقد شهّر الوطنيون الصينيون بالكومبرادور، ووصموهم بأنهم خونة حقيقيين، لأنهم أدوات بأيدي الأجانب، كدّسوا الثروات الشخصية على حساب مواطنيهم. ولقد كانت هذه التهمة صحيحة إلى حد ما لأن الكومبرادور يَسْرُوا فعلاً التغلغل الاقتصادي الأجنبي في الصين، وكانوا من أشد المنافسين التجاريين للأجانب؛ فقد فرضوا العملات الباهظة وفتحوا المصالح الخاصة بهم ونافسوا المصالح الأجنبية. ولعب بعضهم أدواراً قيادية في حركات الإصلاح، والحركات الثورية، المناهضة للمؤسسة الامبراطورية، عندما تأكد لهم من خلال تجاربهم الشخصية، أن كلاً من السلالة الحاكمة والمؤسسات الأجنبية مضرّة بالمصالح الوطنية الصينية، وسعوا بطرق شتى وبدرجات متفاوتة إلى تعزيز تلك المنظمات التي كانت تركز نفسها إلى الانقلاب على الواقع الراهن انقلاباً جذرياً. مما تقدم فإن الكومبرادور، كطبقة، كانوا منقسمين ما بين أبطال وطنيين أوفياء، ومتعاونين مع الأجانب بنفس القدر من الوفاء أيضاً.

إن الأدوار التي مارسها النبلاء الإقليميون والكومبرادور لم تكن وحدها العوامل التي عجلت بالتفسيخ الامبراطوري، إنما البؤس المتفاقم الذي رزحت تحت وطأته الجماهير الفلاحية خلال القرن التاسع عشر، بسبب التزايد السكاني الذي ارتفع من ٤٣٠ مليون نسمة تقريباً في عام ١٨٥٠ إلى ٦٠٠ مليون نسمة في عام ١٩٥٠. كما إن التفسيخ الامبراطوري ذاته أدى إلى إهمال درء الفيضانات والتحكم بمصادر الري، العجز عن بناء منشآت ري جديدة وفداحة الجبايات التي كانت تجبها القيادات العسكرية الإقليمية. وقد عزّز التغلغل الغربي تجارية الزراعة بمعنى إنتاج السلع الغالية في السوق، كالشاي والأفيون والحبر والتبغ. أما النتيجة الحتمية لمختلف هذه النزعات فهو تزايد التفاوت في ملكية الأرض واللهات المستमित وراءها. وتشير التقديرات إلى أن نسبة تتراوح بين ٤٠ إلى ٥٠٪ من مجمل العائلات الفلاحية لم تكن تمتلك من الأرض في عام ١٩٣٢ ما يكفي بتأمين الحاجات الضرورية لعائلاتهم. والجدير بالذكر أن الظروف المعاشية والملكية كانت تختلف اختلافاً كبيراً من إقليم إلى آخر، وأن معظم الفلاحين كانوا يملكون حيزاً من الأرض لم يكن كافياً لتأمين ضروراتهم الأساسية.

وأما العمال الصناعيون، فقد كانوا طبقة محاصرة في الصين في أواخر القرن التاسع عشر،

لأنهم يعيشون على الصناعات وما فيها من مفاسد واستغلال . وبحلول عام ١٩١٩ كان عددهم ١٥ مليون عامل يشتغل ثلاثة أرباعهم في صناعة النقل أو الصناعة الخفيفة ولاسيما صناعة المنسوجات . وكانت ثلاثة أخماس هذه القوة العاملة تشتغل في المصانع الصينية ويشتغل الباقي في مصانع تعود ملكيتها للغربيين . ويتواجد معظم العمال في عدة مدن كبيرة في الأقاليم الشرقية ، ثلاثمائة ألف عامل في شانغهاي وخمسون ألفاً في هونغ كونغ . ونظراً لتركز هؤلاء العمال في المدن ولمراة الضغوط التي يعيشونها في ظل النظام الصناعي الذي استحدثه الغرب ؛ فقد تحولوا إلى أكثر العناصر تفجراً في المجتمع الصيني ، ولأشد الناس تأهباً لموازة الطلاب الذين كانوا طلائع المقاومة والثورة .

وبانهيار نظام الامتحانات المتمركز حول الكونفوشيوسية في عام ١٩٠٥ فَقَدَ التبحر التقليدي مقامه وبدأ الطلاب ينصرفون إلى المزيد من المعرفة الغربية وإلى المؤسسات التعليمية الغربية . ففي الوقت الذي لم يكن فيه أكثر من تسعة طلاب صينيين يدرسون في اليابان عام ١٨٩٦ ارتفع هذا العدد بعد عشر سنوات إلى خمسة عشر ألف طالب . وبين عام ١٨٧٢ وعام ١٩٤٩ كان عدد الطلاب الصينيين الذين يدرسون في مختلف البلدان الأجنبية ينوف على مائة ألف طالب . ورغم أن معظم هؤلاء الطلاب من الأسر المسورة ؛ فقد أصبحوا من أشد العناصر هيجاناً في المجتمع الصيني . لقد تأثروا بالأفكار والقيم الجديدة ، فأدركوا حجم استغلال الغرب واحتقاره لوطنهم ، وتسلموا قيادة تنظيم الاحتجاجات والمقاومة . وفي عام ١٩٠٥ قاد الطلاب موجة المقاطعة ضد الأمريكيين في كانتون ، نظراً لسوء معاملة المهاجرين الصينيين في الولايات المتحدة ، كما نظموا في عام ١٩٠٨ مقاطعة البضائع اليابانية أشد من المقاطعة السابقة . وفي عام ١٩١٥ قام « شو إن تو — هسيو » ، وهو أستاذ في جامعة بكين ومؤسس الحزب الشيوعي الصيني فيما بعد ، وألهب مشاعر الطلاب في قصيدته « صيحة إلى الشباب » :

كونو أحراراً لا أرقاء
تقدميين لا رجعيين
مناضلين لا متقوقعين
أعميين لا انعزاليين
منفعيين لا شكليين
علميين لا خياليين⁽²⁰⁾

هذه الشعارات كانت تمثل وجهة نظر مختلفة عن وجهة النظر القديمة التي كانت تمثلها حركة

« التعزيز الذاتي » وتعتبر أول رد فعل عفوي على التحدي الغربي . إن تعبير « التعزيز الذاتي » نفسه كان مستمداً من الموروثات الكونفوشيوسية ، استخدم في الستينيات (١٨٦٠) ، كي يشير إلى التثبيت بالحضارة الصينية بتطعيمها بالتكنولوجيا الغربية على سبيل الوقاية ، كما ورد على لسان أحد المصلحين في هذه الفترة : ” يجب على الصين أن تكتسب التفوق الغربي في الأسلحة والآلات ، وأن تثبت بالتفوق الصيني المتمثل بالفضيلة الكونفوشيوسية “ (21) . إن حركة « التعزيز الذاتي » هذه تحمل في طياتها بذور فشلها لكون المزاعم الأساسية التي اعتمدتها كانت تنطوي على الأضاليل . فعملية التفرنج لا يمكن أن تكون عملية مبتورة ، فإما الأخذ بكل شيء أو نبذ كل شيء . إن التفرنج بالآلات ، أدى إلى التفرنج في الأفكار وفي المؤسسات . وهكذا فإن العلم الغربي لا يمكن استخدامه لصيانة الحضارة الكونفوشيوسية ، بل لتقويضها .

إن إدراك حاجات الصين ، شهد تحولاً نحو المطالب المتكررة بقصد المشاركة الجماهيرية في الحكم ، فحتى هذه المرحلة بقيت المفاهيم الغربية فيما يتعلق بالديمقراطية والوطنية ، غائبة تماماً عن الساحة وكان التركيز يتمحور حول الأسرة ، متخذاً طابع المنزع الحضاري والولاء للأسرة ، بدل الولاء الوطني . إن المقصود بالمنزع الحضاري هو الالتحام بالموروث الحضاري الوطني الذي كان يرى فيه ، بكل بساطة ، البديل عن البربرية الأجنبية . لقد كانت البيروقراطية المتبحرة الحاكمة في الصين ، منغمسة في هذا الموروث كما جاهر العديد من أفرادها بقولهم : ” إننا نفضل أن نرى الأمة وهي تحتضر من أن نشاهد طريقتها في الحياة تتبدل “ (22) . ولكن قادة الإصلاح أكدوا على ترسيخ المفاهيم الثورية الغربية ، رداً على رجعية المنزع الحضاري الموروث ، وتسائل أحد هؤلاء المصلحين : ” ما معنى الوطنية ؟ إنها تعني أن الشعب في كل مكان ومن نفس العرق واللغة والدين والعادات ، يجب أن يعتبر أفرادهم بعضهم بعضاً أخوة فيما بينهم ويعملون معاً ، طلباً للاستقلال والحكم الذاتي ، وينظمون حكومة أحسن كلاً ، تعمل للصالح العام ، وتقاوم تعدييات العروق الأخرى على عرقها فإذا كنا نريد تنشيط النزعة الوطنية في الصين ، فلا سبيل لنا إلا من خلال تجديد الشعب “ (23) .

وبدا أن الفرصة أصبحت سانحة أمام ممثلي الإصلاح الجدد في الصين في صيف عام ١٨٩٨ ، عندما أقنعوا الامبراطور الشاب « كوانغ - هسو » بالتخلص من نفوذ الامبراطورة الماكرة « تزو - هسي » ، وإصدار سلسلة من المراسيم الإصلاحية التي يعرف مجموعها باسم « إصلاحات المائة يوم » . ولكن الامبراطورة الماكرة تمكنت ، بمساعدة القيادات العسكرية ، من خلع الامبراطور عن العرش ونقض مراسيم الإصلاح ، مما أدى إلى رد فعل الجماهير بشوكة المصارعين وحصار

المفاوضات الأجنبية في بكين . وفي غضون بضعة أشهر تمكنت الجيوش الأجنبية من رفع الحصار عن المفاوضات وإجبار الصين على التنازل عن امتيازات تجارية جديدة ودفع المزيد من التعويضات .

أصبحت « إصلاحات المائة يوم » بالفشل المطلق وكشفت ثورة المزارعين أيضاً عقم محاولة تغيير الصين من الأعلى ، وكان البديل الوحيد يتمثل بالثورة الشعبية ، قاعدة المجتمع الصيني تلك العناصر المستعدة لإجراء المعالجة الثورية . وفي الوقت نفسه تلاشى الدعم للسلالة الحاكمة عام ١٩١١ وكان مصيرها الانهيار بسبب الضعف الداخلي وليس بالإطاحة بها على يد قوة ثورية . وبما أن تلك السلالة كانت مسيرة من الغرب فإن انهيارها يمثل بداية النهاية للسيطرة الغربية على الصين .

الفصل السادس عشر

روسيا تدخل دائرة العالم الثالث

إن النقود الألمانية والفرنسية تنهال على بطرس بيرج كي تمد بأسباب الحياة ذلك النظام الذي بدونها للفظ أنفاسه الأخيرة منذ عهد بعيد . فالنظام القيصري لم يعد اليوم نتاج الظروف الروسية ، بل إن جذوره تضرب أعماق الظروف الرأسمالية السائدة في أوربة الغربية .

روزا لوكسمبورغ : « أزمة الديمقراطية الاجتماعية — ١٩١٦ — »

إن روسيا ، كالصين ، لم تُحشر ضمن اقتصاد السوق العالمي في عهد سابق للقرن التاسع عشر (راجع الفصل الثالث ، المقطع الثالث) . لأنها تتمتع ، بفضل أبعادها القارية ، بتعدد مواردها الطبيعية وأسواقها التي أتاحت لها التطور المستقل وعدم الخضوع للاقتصاد الغربي ، كما خضعت له الدول الأوربية الشرقية كهنغاريا وبولندا / ليتوانيا . وخلال القرن الثامن عشر عرفت روسيا ، وباستبداد بطرس الأكبر ، أول قفزة اقتصادية عظيمة — تلك القفزة التي كانت بمثابة السلف لما تلاها من خطط السنوات الخمس السوفيتية ، التي جعلت من روسيا قوة صناعية هامة . ونتيجة اعتماد الصناعة على العمل القسري وانعدام التكنولوجيا ومرافق النقل ، فقد تخلفت روسيا عن اللحاق بركب الثورة الصناعية التي انطلقت من إنكلترا في أواخر القرن الثامن عشر .

إن التخلف الاقتصادي تجلى واضحاً ومفجعاً في حرب القرم ، عندما فاقت السفن البخارية الغربية السفن الشراعية الروسية في براعة المناورات وللمدى المجدي لقذائف المدفعية وطلقات البنادق الغربية أبعد من مدى ما كان بحوزة الروس من مدافع وبنادق المسكيت . إن تلك الهزيمة المنكرة في

حرب القرم كانت الصدمة الضرورية لاستشارة الإصلاح في المؤسسات، إصلاحاً ساهم بدفع عجلات النمو الاقتصادي الروسي في مراحله الأخيرة المتلاحقة. وبعد مضي ستة عقود فقط كانت بنادق الحرب العالمية الأولى بمثابة وفاة الرأسمالية الروسية، كما كانت بنادق حرب القرم بشير ولادتها. إن هذا الفصل يحلل الأسباب التي حدثت ببروسيا لاستلام قيادة الدور التاريخي في أول انفصال عظيم عن النظام العالمي الذي يسيّره الغرب — انفصلاً قلده الآخرون خلال العقود اللاحقة.

١ — أنصار السلافية ضد أنصار الغرب

فشلت روسيا في الحصول على دور قيادي في الثورة الصناعية من جراء العوائق الجغرافية. فبطرس الأكبر وجد أن الضرورة تقضي بمسير ألف ميل من موسكو إلى الأورال، بحثاً عن خامات الحديد. لقد كانت عملية صهر هذه الخامات تجري بالفحم الخشبي خلال القرن الثامن عشر وعندما بدأت الغابات بالنفاد اكتشف الروس أنه لم يعد يوسعهم الاعتماد على الفحم أو على فحم الكوك، كما كان يفعل البريطانيون منذ عهد بعيد، حيث إن أقرب تراكم طبيعي للفحم كان في حوض فحم «دونتس» في أوكرانيا، ذلك الحوض البعيد الذي لا يرتبط بالعاصمة بأية وسيلة نقل نهريّة. وبينما كان البريطانيون يزيّدون إنتاجهم من الحديد، بصهر فلزات حديدهم بفحم الكوك، ثلاثين ضعفاً في النصف الأول من القرن التاسع عشر، كان الروس عاجزون عن الوصول بمردودهم منه حتى إلى الضعف.

ولكن العوامل الجغرافية لم تكن العقبة الوحيدة أمام التطور الاقتصادي في روسيا، فهناك كابوس القنانة التي تقيد الفلاحين بالأرض تقييداً يسد المنافذ أمام تزويد الصناعة بالأيدي العاملة وتؤدي إلى تضيق السوق المحلية، فالقوة الشرائية للأقنان كانت محدودة جداً. وإن ازدهار الرأسمالية الصناعية في الغرب كان مرده الفصل بين العامل الزراعي — سواء أكان فلاحاً عبداً أو قناً أو مالكاً صغيراً — وبين الأرض التي تعتبر مصدر رزقه وسبب تأخره الاقتصادي في الوقت نفسه أيضاً. فاقتراع الفلاحين من الأرض تم في أعقاب إدخال التحسينات التكنولوجية على ميدان الزراعة، مما أدى إلى إمكانية إطعام أعداد غفيرة من الناس ممن لم يعد لهم علاقة بالزراعة. فمثل هذا التجديد التكنولوجي في الغرب خلق، في حقيقة الأمر، طبقة من الفلاحين العاطلين عن العمل، اضطروا لكسب قوتهم إلى بيع عملهم إلى المقاولين المزودين برأس المال والمستعدين للاضطلاع بعبء إنتاج السلع سعياً وراء الأرباح.

هذا النمط من التطور الاقتصادي الرأسمالي لم يوجد في روسيا طالما كانت الأغلبية الساحقة

من رعايا القيصر ، مرتبطة بالأرض ارتباط الأبقان بها . فبعض رجال الصناعة الروس كانوا ينتجون لصالح الدولة فعلاً ، ولا سيما اللوازم العسكرية ، بينما كان غيرهم ينتج السلع الكمالية لأفراد الطبقة الحاكمة من ملاكين عقارين وبيروقراطيين . ولكن هذه السوق لم تكن لتعوض غياب السوق الوطنية الجماهيرية التي اعتبرت الحافز الأساسي للنمو الصناعي الغربي .

ومع استمرار وجود القنانة بالإضافة إلى انعدام وجود أية مؤسسات تمثيلية في النظام القيصري الأوتوقراطي ، بدأ انقسام المفكرين الروس إلى فريقين : أنصار الغرب وأنصار السلافية . لقد كان أنصار الغرب يرثون للفوارق بين روسيا الأوتوقراطية الفلاحية الإقطاعية وبين المجتمعات الغربية المصنعة بمؤسساتها السياسية التمثيلية . وكانوا يعززون تلك الفوارق إلى بطء التطور في روسيا وبيرون في بطرس الأكبر مثلهم الأعلى والبطل الذي يجب على كل الحكام الآخرين أن يحذوا حذو جهوده البطولية لحفر روسيا على مواكبة الغرب .

وأما أنصار السلافية ، فقد رفضوا الافتراض الأساسي الذي يتشبه به أنصار الغرب حول وحدة الحضارة البشرية . ويعتقدون بأن كل دولة تجسد الروح القومية الخاصة لشعبها وتعتبر عنها ، ويعتقدون أيضاً بأن محاولة دولة ما أن تتشبه بدولة أخرى ؛ فالنتيجة عكسية تتمثل بالتناقض والتنافر . ويؤمنون بأن الفوارق بين روسيا والغرب ، فوارق جوهرية ومتأصلة تعكس أوجه التباين العميقة في الروح القومية أكثر مما تعكس أوجه الاختلاف في مستويات التقدم . ولقد كان أنصار السلافية على قناعة مطلقة ، ولا سيما بعد الانتصار الروسي على نابليون في عام ١٨١٢ ، بأن مؤسساتهم أسمى من مؤسسات الغرب . كتب أحد أنصار السلافية آنذاك : " ليس لدى الغرب ، على نقيض ما لدى الروس من قوة ووحدة وانسجام ، إلا المنازعات والانقسامات والضعف ، مما يجعل عظمتنا تبدو أشد توهجاً — كتوهج النور إزاء الظلمة " (١) .

إن مقاومة الصين ضد تغلغل الرأسمالية الغربية قد وصلت إلى نهايتها في حرب الأفيون (١٨٣٩ — ١٨٤٢) ، وكذلك مقاومة روسيا بعد عقد من الزمن في حرب القرم (١٨٥٤ — ١٨٥٦) . كانت هزيمة روسيا في حرب القرم صدمة عنيفة لأنصار السلافية ، الذين كانوا يتنبأون بأن سمو المؤسسات الأوتوقراطية الروسية ، سيؤدي إلى نصر مماثل لنصر عام ١٨١٢ على نابليون ، وبدلاً من ذلك مُنيت روسيا بهزيمة على أرضها وتعرى فساد النظام القديم وتأخره . لقد حارب الجنود الروس في عام ١٨٥٥ بتلك البسالة التي حاربوا بها في عام ١٨١٢ ، ولكن فرص الانتصار أمامهم كانت معاكسة لهم . فالمدى المجدي لبنادقهم لم يكن أكثر من ثلث المدى المجدي لبنادق الجيوش الغربية ، كما لم يكن لديهم إلا السفن الشراعية لاستخدامها ضد السفن البخارية ،

التي كانت لدى البريطانيين والفرنسيين . وأما الخدمات الطبية وخدمات الميرة عند الروس ، فلم تكن جديرة حتى بهذه الأسماء ، وأن انعدام الخطوط الحديدية في شبه جزيرة القرم أجبر الروس على تحميل عتادهم العسكري في العربات والسير على الأقدام مئات الأميال قبل وصولهم إلى الجبهة . وباختصار تعود أسباب الهزيمة في الحرب ، كما قال أنصار الغرب : ” أن أوربة كانت تسير في طريقها بخطى سريعة على طريق التقدم ، بينما نعيش نحن حالة من الجمود “ .

٢ — الطور الثاني من أطوار النمو الاقتصادي في روسيا (١٨٥٦ — ٩١)

لقد كانت الهزيمة في حرب القرم صدمة عنيفة للنظام القيصري ، الذي اضطر في أعقابها لإجراء بعض التبديلات التي فتحت أبواب روسيا على مصاريحها أمام الرأسمالية الغربية وأدخلتها ضمن اقتصاد السوق العالمي . وأول تلك التبديلات تحرير الأتقان ، الذين كانوا مصدر الاضطرابات قبل نشوب الحرب . وإن خمسمائة من الاضطرابات الفلاحية قامت خلال العقود الثلاثة من حكم نقولا الأول بين عام ١٨٢٥ وعام ١٨٥٥ . وبحلول كارثة حرب القرم تصاعد ضغط الأتقان تصاعداً لا سبيل لمقاومته ، مما اضطر القيصر الجديد ، الاسكندر الثاني ، لقبول تحريرهم باعتباره البديل الوحيد للثورة .

ولاقى قرار القيصر التشجيع من النبلاء ، ولا سيما في الجنوب ، حيث كانت الأرض أكثر خصباً وإنتاجية منها في بقية المناطق . والغرض من التحرير يهدف لكسب الفلاحين ، بسبب تعاظم الطلب على القمح في أوربة السائرة على طريق التصنيع . لقد اكتشفوا أنه لم يكن بمقدورهم إنتاج فائض حقيقي يستحق التصدير طالما بقيت الأرض كلها موزعة بين الأتقان الذين لا ينتجون إلا ما يسد حاجاتهم الضرورية ، إضافة إلى قدر زهيد من الفائض للملاكين النبلاء . ولذلك فإن أكثر النبلاء استشرافاً لآفاق المستقبل يجذبون تحرير الأتقان من القيود التي تقيدهم في بقعة من الأرض . وبهذا الشكل كان النبلاء يخططون لضم البقاع الصغيرة بعضها إلى بعض ، واعتماد أرقى التقنيات الزراعية على أوسع نطاق ، وعدم استخدام العمال المياومين إلا من صفوف الأتقان السابقين ، الذين كان النبلاء بحاجة لجهودهم — حصراً — بغية التحرر من تبعية إعالة أعداد متزايدة من السكان الأتقان . وبكلمات أخرى كان النبلاء التقدميون الروس في الجنوب مع تحرير الأتقان ، مما حدا بالنبلاء الإنكليز إلى مساندة إجراءات الاستملاكات العامة ووضعها موضع التنفيذ خلال القرون الثلاثة السابقة .

اجتمعت هذه الظروف كلها لتتيح إصدار مرسوم التحرير في ٣ آذار عام ١٨٦١ ، ذلك المرسوم الذي منحت بنوده الأتقان ، حريتهم الشخصية والذي كان يسري مفعوله على قرابة

الخمسين مليون نسمة من أصل ستين مليون، يشكلون عدد السكان في روسيا الأوربية. وهكذا احتفظ الملاكون العقاريون بالأقسام الضخمة من ممتلكاتهم التي كان يحرثها لهم أقنانهم السابقون وطفقوا يديرونها باستئجار الأيدي العاملة لها، ممن كانوا أقناناً. جرى تقسيم هذه الحقول الجماعية العامة بين الأقنان السابقين، سواء منهم أقنان الملاكين العقاريين أو أقنان الدولة (الذين كانت أعدادهم متقاربة). وكان الملاكون العقاريون يقبضون التعويضات مقابل حقوقهم الجماعية من الدولة على شكل سندات على الخزينة، وتوجب على الفلاحين بالمقابل أن يمولوا الخزينة بأقساط سنوية، معروفة بتعويضات الإعتاق، على مدى تسع وأربعين عاماً. ولكن الأرض لم تكن تعطى مباشرة إلى الفلاحين كأفراد، وإنما إلى الجمعيات الفلاحية MIRS في قراهم، توزعها على أعضائها طبقاً لحجم العائلة الفلاحية. ولضمان عدالة التوزيع كانت الجمعيات الفلاحية تعيد توزيع الأرض مرة كل عشرة أعوام أو اثني عشر عام، وكان أعضاء الجمعية مسؤولين جماعياً عن تعويضات الإعتاق.

في ظل القنانة كان الفلاحون يقولون لسادتهم: "نحن ملككم ولكن الأرض لنا" وبعد التحرير لم يعودوا ملكاً لسادتهم، بيد أن الأرض لم تكن ملكاً لهم ملكية تامة. ولذلك فإن الكثير من الفلاحين استقبلوا بالهزء والسخرية وذلك بدفع تعويضات الإعتاق على مدى تسع وأربعين عاماً، أو على مدى «جيلين اثنين»، كما توفرت لديهم القناعة التامة بأن «التحرير الحقيقي» كان موضع تزييف الملاكين العقاريين والمسؤولين حينما أخبر القيصر «الاسكندر» وفداً من الفلاحين في آب من عام ١٨٦١ قائلاً "لن يكون هنالك تحرير إلا التحرير الذي منحتكم إياه. أطيعوا القانون والتشريعات. هيا اعملوا واكدهوا وكونوا رهن مشيئة السلطات والملاكين العقاريين النبلاء"⁽²⁾.

هذه الأوامر لم تترك في النفوس أثراً مستحياً وجرت أحداث تمرد ضدها عام ١٨٦١ في ١١٧٦ ملكية عقارية. غير أن جنود الحكومة كانوا على أهبة الاستعداد وقمعوا تلك الاضطرابات، وما أن حل عام ١٨٦٥ حتى كان قد استتب الأمن والنظام مؤقتاً على الأقل. ولكن مظالم الفلاحين كانت مظالم حقيقية وتفاقت بمرور الزمن. ففي المقام الأول تسلم الفلاحون نظرياً تلك الحقول، التي يشتغلون بها من قبل. ونظراً للتدابير المتخذة لمصلحة الملاكين العقاريين فيما يتعلق بالمراعي والمروج والغابات، فإن حقوق حيازات الفلاحين وحقوق معاشهم صارت موضع انتقاص إلى حد خطير. ولما كانت الحكومة قد اشترت كامل أراضي الملاكين العقاريين بأسعار أعلى وسطياً بكثير من أسعار السوق؛ فإن أقساط الإعتاق السنوية «السنهيات» كانت عالية بالمقابل. إضافة لما تقدم كان الفلاحون مطالبين بدفع ضريبة الملح وضريبة الرؤوس بالإضافة إلى تلك الأقساط، كما كانت الجمعيات الفلاحية مسؤولة مسؤولية جماعية عن الفلاحين.

وأخيراً تجدر الملاحظة إلى أن الحصص التي تقاسمها الفلاحون قبل الإصلاح، كان الغرض منها توفير العمل للأقنان مدة لا تزيد على نصف أوقاتهم، لأن النصف الآخر يجب قضاؤه في العمل على الأراضي المتبقية لأسيادهم. وهكذا عانى الفلاحون من نقص العمل نقصاً خطيراً بعد تحريرهم حتى حينما كانوا يعملون كعمال مأجورين لدى أسيادهم السابقين وذلك لأن استغلالهم، في حالة العمل المأجور، بلغ الذروة بحيث استدعت الحاجة إلى عدد قليل منهم. تزايد الضغط الناجم عن نقص العمل في الريف تزايداً ثابتاً، نظراً لارتفاع معدل الولادات، مما أدى إلى انتشار المجاعات المتواترة كمجاعة عام ١٨٩١ - ١٨٩٢ التي كانت على نطاق يماثل نطاق أوخم المجاعات الهندية كمجاعة عام ١٨٧٦ - ١٨٧٨ ومجاعة عام ١٨٩٩ - ١٩٠٠. واستجابت الحكومة بإلغاء ضريبة الملح في عام ١٨٨٠ وضريبة الرؤوس في عام ١٨٨٦، إضافة إلى تخفيض رسوم الإعتاق، أو تأجيلها من حين لآخر. ورغم ذلك بقي الفلاحون غارقين في زحمة الديون المتزايدة والتي تزايدت معها أعمال العنف والاضطرابات الفلاحية، بحيث بلغت ذروتها في الثورة الفلاحية الكبرى عام ١٩٠٥ التي أدت إلى البدء بدورة جديدة لإصلاح المؤسسات، شبيهة بتلك الإصلاحات التي أعقبت حرب القرم.

وبما أن الأمر يتعلق بالتطور الاقتصادي الشامل في روسيا؛ فإن تحرير الأقنان ساهم في تعزيز تطور المشاريع الرأسمالية. وقد أصبح الأقنان، المكبلين بالأرض، في متناول يد العمل الصناعي، لأن ربحهم عام ١٨٦١ لم يكن يملك من الأرض ما يكفي لتأمين قوتهم. وفي مطلع عام ١٩١٣ تضاعفت هذه النسبة إلى النصف. كما إن رسوم الإعتاق وغيرها من الالتزامات المالية أجبرت الفلاحين على زيادة إنتاجهم، سعياً وراء النقود المطلوبة. وبسبب التصنيع في أوربة الغربية، فتحت الأسواق الأجنبية مصاربعها أمام المواد الخام والمواد الغذائية الروسية، كما إن إلغاء قوانين القمح في عام ١٨٤٦ أدى إلى نمو صادرات القمح الروسي إلى بريطانيا نمواً متسارعاً. وإن مدد الخطوط الحديدية لربط أعماق أوكرانيا الغنية بموانئ البحر الأسود، زاد من المعدل السنوي لصادرات القمح والجاوذار والشعير والشوفان من ٦٩ مليون بود روسي (البود = ٣٦ رطلاً تقريباً) في عام ١٨٥٦ - ١٨٦٠ إلى ١٢٠ مليون في عام ١٨٦٦ - ١٨٧٠ وإلى ٢٥٧ مليون في عام ١٨٧٦ - ١٨٨٠.

وما يعادل أهمية مرسوم تحرير الأقنان ونمو الصادرات الزراعية، هو تلك الإجراءات الحكومية التي حفزت الصناعة. وأحد تلك الإجراءات، بناء السكك الحديدية التي لم يكن منها لدى روسيا في عام ١٨٥٥ إلا ١٠٠٠ فرست (الفرست = ٠.٦٦ ميلاً)، وبحلول عام ١٨٨١ زادت هذه المسافة إلى ٢١٠٠٠ فرست وفي عام ١٨٩٥ وصلت إلى ٣٣٠٠٠ فرست، واعتبر هذا البناء ماثرة عظيمة،

مدت يد العون إلى مختلف الصناعات التي كانت في مرحلة التركيب ، كما أنه وفّر مرافق النقل التي عززت الاقتصاد بأكمله .

مما ساعد مسيرة التصنيع في روسيا ، اعتماد تعرفه حماية عالية في عام ١٨٢٢ (على الرغم من أن الهدف الرئيسي من ذلك كان استزادة الإيرادات) وبالتشجيع الذي حظي به رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا الأجنبية . فالصناعي الروسي / السويدي « ألفريد نوبل » ، بدأ صناعة البترول في باكو في أواخر السبعينيات (١٨٧٠) وبحلول عام ١٩٠٠ كانت روسيا أكبر منتج للنفط في العالم . كما إن رجلاً من ويلز يدعى « جون جيمس هيوز » استثمر خامات الحديد في « كريغوري روغ » والفحم في حوض « دونتس » ، فأرسى الأساس لصناعة الفولاذ الأوكرانية ، مما حدا بالروس إلى إضفاء اسمه على مدينة « يوجوفكا » تخليداً لذكوره . وعلى نحو مماثل عمد مقالو بريطاني / ألماني يدعى « لودفيغ نوب » ، إلى إرساء المصانع الضخمة للمنسوجات القطنية باستيراده الآلات والغزل من بريطانيا . كما أنشأت بعض الشركات الغربية والوطنية أيضاً ، صناعة بناء الآلات في منطقتي موسكو وسانت بطرس بروج .

فإذا عرفنا « المصنع » بأنه تلك المنشأة التي تستخدم ستة عشر عاملاً على الأقل ، فقد كان لدى روسيا من هذه المنشآت عدد يتراوح بين ٢٥٠٠ و ٣٠٠٠ في عام ١٨٦٦ ، و ٤٥٠٠ في عام ١٨٧٩ ، و ٦٠٠٠ في عام ١٨٩٠ ، و ٩٠٠٠ في عام ١٩٠٣ . وارتفع عدد سكان المدن الروسية من نسبة ٦٢٦ في عام ١٨١١ إلى نسبة ١٠٪ في عام ١٨٦٣ وإلى ١٥٫٣٪ في عام ١٩١٣ . أتاح هذا التوسع الصناعي ، بالإضافة إلى شبكة السكك الحديدية الجديدة ، قيام التخصص الاقتصادي الإقليمي : فزراعة الحاصلات الزراعية المعدة للتصدير كانت تقوم في أوكرانيا ، وصناعة النفط في منطقة بحر قزوين ، والتعدين وصناعة المعادن في المنطقة الجنوبية من أوكرانيا ، أما موسكو وسانت بطرس بروج وهولندا ، فكانت تقوم معامل النسيج التي تتلقى ثلث احتياجاتها من القطن الخام من الأقاليم الواقعة في وسط آسيا .

إن التغييرات التي تناولت المؤسسات والسياسة في أعقاب حرب القرم ، قد عجلت في نمو الاقتصاد الروسي ، وجعلته في إطار النظام الرأسمالي العالمي والدولي . وإن اعتماد الزراعة والصناعة على الأسواق الغربية ورأس المال الغربي والتكنولوجيا الغربية ، يعبران عن توسع العالم الثالث ، ليشمل الأصقاع البنية الهائلة الواقعة في شبه الجزيرة الأوربية / الآسيوية الواقعة بين بحر البلطيق وبين المحيط الهادي . لقد تعرض الاقتصاد الروسي إلى أزمات اقتصادية لاعتماده على الغرب . وحلل عالم الاقتصاد الروسي « س . ستروميلين » آثار هذا التعرض خلال العقود التي أعقبت حرب القرم . فبعد أن أبدى

أسفه بفشل زملائه السوفيت في ملاحظة وطأة الأزمات الاقتصادية العالمية على روسيا خلال القرن التاسع عشر ، خلص إلى النتيجة التالية :

” بمقدورنا القول وبشكل قاطع أن الأزمات الدورية العالمية وصولاً حتى عام ١٩٠٧ قد تركت آثارها كلها ، وبدون استثناء ، على الصناعات الروسية . وليس في هذا الأمر ما يثير الاستغراب ومهما كان التقدم الذي بلغه بلد من البلدان في تطوره الصناعي ، وما أن يجذب إلى فلك التجارة العالمية ، حتى لا يستطيع النجاة بنفسه من وطأة الأزمات العالمية الأساسية والشاملة وتشير إحصاءات التجارة مع البلدان الأجنبية إلى أن التجارة الخارجية الروسية كانت بمجموعها تنحصر ، في كل أزمة من الأزمات الدولية إلى الهبوط . ولقد أجريت تقديراً لمدى هذا الهبوط خلال الأزمات الست التي تلت تحرير الأفنان في عام ١٨٦١ ؛ أي منذ عام ١٨٦٧ إلى عام ١٩٠٨ ، وجدت بأن ذلك الهبوط لا يقل عن ٢٠٠٠ مليون روبل . فالهبوط في الصادرات وحدها بلغ أكثر من ١١١٢ مليون روبل . وإن انخفاض أسعار حاصلات الزراعة الروسية ، كالقمح والزبدة والبيض والكتان وجلود الحيوانات ، هو سبب الهبوط المريع في قيمة الصادرات . وقد أدى هذا الوضع إلى نقصان في الدخل الرفيعة ، فألقي بالملايين العديدة من العمال الروس فرائس سهلة بين أنياب الرأسمالية العالمية ، مما أثر على السوق الداخلية الروسية . ففي زمن الركود الاقتصادي العالمي ، فشل الفلاحون في بيع قسط هام من منتوجهم الصالح للتسويق ، وأما القسط الضئيل الذي يمكن بيعه ؛ فكان يباع بأقل الأسعار . ونتيجة لذلك كانت القرية الروسية تقلص طلبها وتقيد بالمنتوجات الصناعية المحلية كالمنسوجات والسكر والكبروسين والمصنعات المعدنية . وإذا تذكرنا أيضاً ذلك الاعتماد المباشر الذي كانت تعتمد صناعات عديدة في روسيا على السلع المستوردة (كالآلات والقطن الخام والأصبغة والمواد الكيماوية إلخ) لأمكننا حينئذ أن نقدر تأثير هبوط عالمي ما على صناعة روسيا تقديراً واضحاً جداً “ (٣) .

٣ — الطور الثالث من أطوار النمو الاقتصادي في روسيا (١٨٩٢ — ١٩١٤)

إن تلك الجماعة الفظيعة التي حدثت في عام ١٨٩١ — ١٨٩٢ وسمت نهاية التقدم الصناعي الذي استلته حرب القرم . ولكن فترة التوقف برهنت عن أمدها القصير بتعيين « سرجي ويت » ، وزيراً للمالية في عام ١٨٩٢ ، ذلك المنصب الذي بقي يشغله حتى عام ١٩٠٣ والذي استخدمه لقيادة الاقتصاد الروسي والارتقاء به إلى ذرى جديدة . كان ويت إنساناً صلباً وشريفاً ومحنكاً — وهي صفات قلما اجتمعت لدى مسؤول قيصري — كما كان رجلاً واسع الأفق ، تورقه مشكلة التخلف الاقتصادي في روسيا بالمقارنة مع الغرب ، مما حدا به إلى تكثيف مطالعته بحثاً عن مخرج لبلاده من

تلك المشكلة . وخلال مطالعته وقع مصادفة على كتاب «فردريك ليست» الذي يحمل عنوان «النظام الوطني للاقتصاد السياسي» (١٨٤١) والذي ترك في نفسه أعمق الآثار لأن «ليست» كان رسول البلدان المتخلفة في ذلك الزمن . يدعو برنامج ليست إلى تطوير الصناعة الوطنية القائمة ، ويجزم ليست بأن الوسيلة الوحيدة لتقليل الاعتماد على الأسواق الأجنبية وتعزيز الزراعة وتثبيت النقد وتقدم الريف ، يتم من خلال تشجيع الانضباط وتبادل الأفكار عالمياً .

وكيف «ويت» أفكار «ليست» وفق الظروف الروسية بتشجيعه بناء السكك الحديدية على نطاق واسع — وهو المشروع الذي سهّله التحالف الروسي الفرنسي في عام ١٨٩١ ، حيث تدفق رأس المال الفرنسي على روسيا بشكل غزير . فلقد كان لبرنامج ويت أثراً وحافزاً قوياً في حقيقة الأمر ، لاستهلاكه ما يمكن الاصطلاح على دعوته بالطور الثالث من أطوار النمو الاقتصادي في روسيا . ذلك النمو الذي دام حتى نشوب الحرب العالمية الأولى ، مع فترة انقطاع قصيرة إبان الحرب الروسية / اليابانية المدمرة والثورة الروسية التي نجمت عنها في عام ١٩٠٥ .

ارتفع عدد أميال السكك الحديدية في روسيا بنسبة ٤٢٪ بين عام ١٨٩٢ و ١٩٠٢ فاكتمل المخطط الأساسي لشبكة السكك الحديدية الوطنية ، وارتبطت المناطق المنتجة للحبوب بالموانئ ومناطق استهلاك الحبوب ، واتصلت الشرايين الاستراتيجية شمالاً وجنوباً بعضها ببعض ، كما تم تمديد خطوط حديدية جديدة في أعماق آسيا الوسطى لخدمة المناطق المنتجة للقطن ولحجابه البريطانيين في الهند . وإن طفرة السكك الحديدية حفزت في الواقع صناعات أخرى ؛ فارتفع مردود الفحم خلال وزارة ويت إلى الضعف وإنتاج تماسيح الحديد في أوكرانيا إلى خمسة أضعاف ومردود الصناعات المعدنية بنسبة ١٧٥٪ بين عام ١٨٨٧ وعام ١٨٩٧ . وبشكل عام تضاعف مجمل الإنتاج الصناعي في روسيا خلال الأحد عشر عام من وزارة ويت — وهو إنجاز يرقى إلى مستوى المآثر العظيمة على ضوء أي معيار من المعايير .

ولكن السنوات الممتدة من عام ١٩٠٠ إلى عام ١٩٠٩ ، وبسبب الانكماش العالمي ، كانت فترة كساد أصابت روسيا من جراء حربها مع اليابان وثورة عام ١٩٠٥ التي كادت تقوض الأوتوقراطية القيصرية . وليس من حاجة تدعو لإقامة الدليل على اندماج روسيا في النظام الرأسمالي العالمي . فالدليل يتجسد بالسرعة التي اندفعت بها القوى بمساعدتها السياسية والمالية لنجدة النظام القيصري الذي كانت تربطها به أوثق الروابط التجارية والمالية والدبلوماسية في تلك الفترة (انظر الفصل الثامن عشر ، المقطع الرابع) .

وبحلول عام ١٩٠٩ انتهت فترة الكساد وبدأت مرحلة ازدهار جديدة، استمرت حتى نشوب الحرب العالمية الأولى. ولكن النمو الاقتصادي في هذه السنوات يختلف عن النمو الذي رافق وزارة «ويت»، لأنه يعتمد على الطلب الاستهلاكي أكثر منه على حافز الإجراءات والاستثمارات الحكومية له. فلقد تزعزع الطلب الاستهلاكي على تلك التنازلات التي قدمتها الحكومة مكرهة في الأزمة الثورية، فألغت رسوم الإعتماد في عام ١٩٠٥، كما ألغت من قبل ضريتي الملح والرؤوس، وشجعت الهجرة الفلاحية إلى المناطق الواقعة خلف جبال الأورال، مما حوّل غربي سيبيريا إلى منطقة هامة لإنتاج الحليب ومشتقاته، وغنية بجمعيات التسويق الفلاحية. وقدمت الحكومة الإعانات المالية السخية لمصرف الفلاحين الزراعي، مما جعله قادراً على شراء ما يزيد عن ٤ ملايين «ديسياتين» من الأراضي (الديسياتين = ٢٧٠ أكر)، التي تم توزيعها من جديد بين عام ١٩٠٦ وعام ١٩١٥، قياساً إلى مليون واحد في العقد السابق. وأخيراً عمد «بيتر ستولييڤين»، الذي برز كشخصية قوية لدى النظام القيصري بعد ثورة عام ١٩٠٥، إلى طرح الإصلاح الزراعي في عام ١٩٠٦ وعام ١٩١٠ الذي أجاز حل الجمعيات الفلاحية طوعاً، فألغى الحيازة الجماعية للأرض، كما ألغى المسؤولية الجماعية فيما يتعلق بدفع الضرائب. ولقد كان الإصلاح الزراعي هو «الرهان العاجل» بالنسبة إلى «ستولييڤين» الذي كانت استراتيجيته ترمي إلى خلق طبقة ميسورة من الفلاحين، تكون قاعدة سياسية للقيصرية في الريف.

إن تلك الإجراءات الواردة أعلاه، مقرونة بفيض الرساميل الغربية، قد مكنت الصناعة الروسية من مضاعفة قيمة مردودها وأكثر، بين عام ١٩٠٠ وعام ١٩١٣. فالمعدل السنوي للنمو الصناعي، الذي كان ٨.٠٣٪ بين عام ١٨٩٠ وعام ١٨٩٩ والذي انخفض إلى ١.٤٥٪ بين عام ١٩٠٠ وعام ١٩٠٦، ارتفع الآن من جديد إلى ٦.٢٥٪ بين عام ١٩٠٧ وعام ١٩١٣.

٤ — «أضعف الحلقات في السلسلة الأمبريالية»

على الرغم من تسارع التصنيع في روسيا خلال العقود الستة التي أعقبت حرب القرم؛ فالحقيقة تبقى ماثلة للعيان في أن هذه المرحلة قد انتهت إلى ثورة عارمة أطاحت بالسلالة القيصرية وبالنظام القيصري معاً. والسبب الرئيسي لذلك هو أن روسيا أصبحت، من خلال عملية التصنيع، جزءاً من العالم الثالث وعرفت، مثلما عرفت بلدان العالم الثالث، النمو الاقتصادي بدلاً من التطور الاقتصادي. ورأينا أن مثل هذا النوع من التصنيع كان يعني ضمناً الهيمنة الأجنبية على القطاعات الأساسية في الاقتصاد الوطني وإغناء المستثمرين الأجانب وبعض الزمر المحلية الصغيرة على حساب جماهير المواطنين المحليين.

إن هذا النمط من النمو بدا واضحاً في أمريكا اللاتينية، حيث سار الاستقلال السياسي، كما في روسيا، جنباً إلى جنب مع التبعية الاقتصادية. ومع ذلك استمر هذا التوافق في أمريكا اللاتينية طيلة قرن كامل قبل الحرب العالمية الأولى دون أية ثورات اجتماعية بحجم وعمق الثورة الروسية عام ١٩١٧. ويبرز التساؤل عن السبب الذي جعل روسيا أول بلد يحرر نفسه من برائن العالم الثالث وليس الصين أو الهند أو بلد ما من بلدان الشرق الأوسط، أو إفريقية أو أمريكا اللاتينية. ولماذا برهنت روسيا عن نفسها أيضاً بأنها كانت، خلال ذلك الامتحان العصيب في الحرب العالمية الأولى، «أضعف الحلقات في السلسلة الأمبريالية» كما وصفها لينين؟

أولاً: وجود الحقيقة الثابتة والمتمثلة بالهيمنة الأجنبية على الاقتصاد الروسي. فالمستثمرون الأجانب كانوا بحلول عام ١٩١٤ يملكون ما نسبته ٤٠٪ من أميال السكك الحديدية، و ٤٠٪ من المصانع الهندسية و ٤٢٪ من الأسهم المصرفية و ٥٠٪ من الصناعة الكيماوية و ٥٠٪ من مردود الفحم والبترو و ٦٠٪ من مردود خامات النحاس والحديد و ٨٠٪ من مردود فحم الكوك. فمن مجمل الاستثمارات التي بلغت ٥٠٠ مليون جنيه في الصناعة الروسية كان أكثر من الثلث، يشكل الاستثمارات الأجنبية. وبلغت ديون الأجانب ما نسبته ٥٠٪ تقريباً من الدين القومي الروسي الذي قدر بـ ٨٨١١ مليون روبل في عام ١٩١٤، وأصبحت روسيا أكبر المدينين لأوربة.

وثانياً: نشأت الطبقة الوسطى بنشوء التصنيع وسرعان ما بدأت تتذمر من الأوتوقراطية القيصرية التي حالت بين تلك الطبقة وبلوغها الدور السياسي المتكافئ مع نفوذها الاقتصادي. وأما المنظمة السياسية التي كانت تعكس آراء هذه المجموعة؛ فقد تمثلت بالحزب الديمقراطي الدستوري المعروف عموماً باسمه المختصر «الكاديت». كان برنامج هذا الحزب، الذي تأسس عام ١٩٠٥، يشبه برنامج الليبراليين الإنكليز؛ أي ملكية دستورية توازنها هيئة برلمانية شبيهة بمجلس العموم البريطاني. وكان حزب الكاديت يضم بين صفوفه الكثيرين من المفكرين ورجال الأعمال الروس. وعندما اضطر القيصر لقبول جمعية تشريعية منتخبة (مجلس الدوما) في أعقاب ثورة عام ١٩٠٥ لعب الكاديت دوراً بارزاً في المشاورات بسبب فصاحتهم ومعرفتهم بالأصول البرلمانية، إلا أنهم لم يتمكنوا من استقطاب كتلة جماهيرية ضخمة حولهم، مشابهة لكتلة الديمقراطيين الاشتراكيين، أو حول الثوريين الاشتراكيين، لسبب أن الطبقة الوسطى كانت صغيرة نسبياً في روسيا، بفضل التطور المتخلف الذي كانت تتطوره التجارة والصناعة. وما زاد في ضعف الطبقة الوسطى، سيطرة المصالح الأجنبية على قسط كبير جداً من الاقتصاد الوطني. وتعرض أعضاء الكاديت لضغوط الأوتوقراطية القيصرية على وجه التخصيص، لأنهم نظراً لأصولهم الاجتماعية كطبقة وسطى، كانوا عازفين عن استخدام القوة بالمثل. وقد حلل مراقب إنكليزي معاصر تلك

المرحلة وضعف مركزهم على النحو التالي فقال "إن أعضاء حزب الكاديت ، الذين يستحقون تلك السمعة الحسنة مع أنهم أفضل الأحزاب تنظيمًا في الامبراطورية ، كانوا من ذوي السيطرة الضعيفة على الأمة ، لأنهم ليسوا منها . لقد فشلوا في وضع أنفسهم ضمن زاوية رؤية الأمة وأخفقوا في تقدير فلسفتها الدنيوية ، ولم تكن جذورهم تمتد في أعماق الشعب . فلم يقبلوا انضمام العامل والفلاح إلى حزبهم ولم يدافعوا إلا عن مصالحهم" (4) .

وأما الجماهير الفلاحية ؛ فقد كانت أشد تضرراً وأكثر عنفاً من الطبقة الوسطى ، والسبب الرئيسي لذلك يعود إلى أن التصنيع في البلاد كان على حسابها إلى حد كبير . فعلاوة على دفع رسوم الإعتاق وضريتي الملح والرؤوس وغيرها من المكوس المحلية المختلفة ، كان على الجماهير أن تدفع أسعاراً باهظة مقابل السلع المصنعة ، نتيجة التعرفة العالية لحماية الصناعة الوطنية ، وفي الوقت نفسه وجب عليها أن تباع منتوجها بأسعار ضعيفة ، لأن عائد الصادرات الزراعية الرخيصة يستخدم لتغطية تكاليف التصنيع . ولقد عبر وزير المالية « إ. أ. فيشنيرادسكي » في الثمانينيات (١٨٨٠) عن المبدأ الذي كان يسير النظام على هديه حين صرح : " يجب علينا أن نصدر حتى ولو هلكنا " .

إن حدوث المجاعات الدورية خير دليل على الحقيقة المرة لأتباع ذلك المبدأ ، إذ تم اعتماد التدابير الوحشية لإجبار الفلاحين على تأدية ضرائبهم كاملة دون نقصان ، وعلى بيع محاصيلهم بأسعار المواسم الرخيصة ، حتى ولو لم يبق معهم إلا النذر اليسير احتياطاً لأشهر الربيع القاسية ، كما جرى تخفيض فئات أجور الشحن بالنسبة لصادرات القمح ، ودفع المكافآت لمصدري السكر ، مما جعل السكر يغرق سوق لندن ، بسعر لا يتجاوز ثلث سعره في السوق الوطني ، في الوقت الذي كان فيه الفلاحون الروس يشربون الشاي المر . والشيء المثير في هذه التدابير ذلك الجوع المتعظم على الأرض ، عندما تضاعف عدد السكان ، مما جعل نصف الفلاحين بحلول الحرب العالمية الأولى ، لا يملكون كفايتهم من الأرض . ولكن المشكلة لم تتمثل بقله حيازات الأرض ، بمقدار ما كانت تتمثل ببداية التقنيات الزراعية التي كانت تجعل الوحدة من الأرض تغل كثيراً عما تغله في أوربة الغربية ، مع الأخذ بعين الاعتبار قسوة المناخ الروسي . ومن سوء حظ الحكومة القيصرية أنها فشلت في معالجة هذه المشكلة ، المعالجة الناجعة لعدم إقدامها على إنشاء المراكز الاختبارية وعدم تأهيل الخبراء الزراعيين .

وعن مدى تضرر الفلاحين وعمقه ؛ فقد كانا يتجليان في تكرار الانفجارات الفلاحية العنيفة في وجه الملاكين العقاريين والمسؤولين الحكوميين المكروهين . وهذه الغضبة الفلاحية وجدت متنفساً

لها في الحزب الثوري الاشتراكي الذي جرى تنظيمه في عام ١٨٩٨ . وبما أن الأحزاب السياسية كانت محظورة في روسيا قبل ثورة ١٩٠٥ ؛ فقد كان على الثوريين الاشتراكيين أن يتحركوا في الخفاء كمجموعة غير مشروعة . كان منطلق برنامجهم توزيع أراضي الدولة وأراضي النبلاء على الفلاحين . ولقد كان الثوريون الاشتراكيون يختلفون عن غيرهم من المنظمات الاشتراكية الماركسية العديدة في أمرين هامين ؛ فأولاً : كانوا يعتبرون البروليتاريا الفلاحية ، وليس البروليتاريا الحضرية ، هي القوة الثورية الأساسية في روسيا . وثانياً : كانوا يدافعون عن الأعمال الإرهابية الفردية ويمارسونها أيضاً بدلاً من الاعتماد على التنظيم الجماهيري والضغط الشعبية وفي قلب الحزب الثوري الاشتراكي كانت منظمته المقاتلة والبالغة السرية توجه الممارسات الإرهابية . ويمكن تقدير نجاحها من تلك اللائحة الطويلة لضحاياها المشهورين بما فيهم من محافظين لبعض الأقاليم ووزراء الدولة وحتى عم القيصر الدوق الكبير سيرجي^(٥) . وكانت هذه المنظمة المقاتلة تصدر ، على أثر كل عملية ناجحة ، بياناً تشرح فيه أسباب العملية وتشيد بها ، فبعد اغتيالها وزير الداخلية « د . س . سيباجين » أعلنت في بيانها قائلة ” إن الرصاص هو الوسيلة الوحيدة للتخاطب مع وزرائنا ليتعلموا إدراك مغزى الحديث الإنساني ويصغوا إلى صوت الوطن . ولا نرى من حاجة تدعونا لشرح أسباب تنفيذ حكم الإعدام بسيباجين . فجرائمه كانت مشينة أكثر مما يجب ، وحياته جديرة باللعنة ، وموته لاقى ترحيباً كبيراً “ ،^(٦) .

وأما العمال في المصانع والمناجم ؛ فقد كانوا على تدمير وعنف الفلاحين . فبدايات التصنيع في روسيا ، كما في أي مكان آخر في أوربة ، كانت تعني الاستغلال المفضوح لليد العاملة : ست عشرة ساعة من العمل يومياً ، انخفاض الأجور ، عمل الأطفال ، وأردأ ظروف عمل ومعيشة . ونورد وصفاً لأحد التقارير عن ظروف المبيت في بيوت العمال في موسكو عام ١٨٩٥ : ” إن هذه الأمكنة لا يمكن مقارنتها بدون أية مبالغة ، إلا بزرائب المواشي . حتى في الصيف ، وعندما تشرع الأبواب والنوافذ تفتح مصاريعها ، يكون الهواء خانقاً فيها . فالجدران ومقاعد المبيت مليئة بالعفن ، وأرض الغرف لا يمكن تمييزها لأنها مطمورة بالأوساخ “^(٧) .

والظلم الكبير يتمثل بعادة دفع أجور العمال ثلاث أو أربع مرات في العام ، بل مرتين فقط ، في عيد الفصح وفي عيد ميلاد السيد المسيح ، الأمر الذي أتاح لإدارة المصنع تحديد الأجور على هواها . وأما الظلم الآخر هو فرض الغرامات على مخالفات سلسلة كبيرة من قوانين المصنع . ففي مصنع الحديد لصاحبه « جون هيوز » في أوكرانيا ، ارتفعت الغرامات إلى حد حسم أجور أشهر ثلاثة . وحتى عام ١٩٠٦ كانت الاتحادات العمالية تخضع للقانون الجنائي ، حيث تعتبر الإضرابات أمراً يعاقب عليه القانون بالاعتقال والحبس حتى ثلاثة أشهر . لقد ارتفعت الأجور النقدية في معظم

الصناعات بين الستينيات والتسعينيات (١٨٦٠ - ١٨٩٠)، بيد أن الأجور الفعلية انخفضت إلى نسبة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠٪، بسبب حلول المصنعات الآلية الرخيصة محل الصناعات الحرفية الريفية، مما زحم صفوف العاطلين عن العمل بالرجال والنساء الباحثين عن العمل في المصانع. وبما أن الصناعة لم تتوسع بتلك السرعة الكفيلة باستيعاب الطاقة البشرية المتاحة؛ فإن الأجور انخفضت بالمقابل باستثناء بعض المهن القليلة التي كانت تستدعي وجود الكفاءات الريفية فيها. وما هو أشد من ذلك، أن معظم العمال الصناعيين هم من الفلاحين الذين حافظوا على علاقاتهم بقراهم الأصلية، حيث كانت تعيش عائلاتهم وتسئى لأرباب العمل دفع أجور للعمال أدنى بكثير مما لو كانوا يعيشون وعائلاتهم في أماكن قريبة من أمكنة عملهم.

وبالرغم من قوانين العمل القمعية ووفرة فائض عمالي كانت تقوم الإضرابات بشكل عفوي ضد ظروف القمع على وجه التخصيص. فهذه الاضطرابات، بالإضافة إلى ضغط الرأي العام الذي أصبح يدرك بشكل واضح استغلال العمال، دفعت بالحكومة إلى اعتماد بعض التشريعات العمالية بحدودها الدنيا. فصدر قانون في ١ حزيران عام ١٨٨٢، حظّر تشغيل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن اثني عشر عام، وحدّد ساعات العمل بثماني ساعات يومياً لمن هم في سن تتراوح بين الثانية عشرة والخامسة عشرة، ومنع تشغيل الأحداث في أيام الآحاد والعطل الرسمية واشترط تشغيلهم في أوقات تُتيح لهم الدوام في المدارس. كما صدر قانون آخر في ٣ حزيران عام ١٨٨٥، حظر العمل الليلي في مصانع النسيج بالنسبة للنساء وللشباب الذين هم دون السابعة عشرة. وبعد سنة من ذلك التاريخ فرضت الحكومة وجوب تسديد الأجور للعمال شهرياً على الأقل، ومنعت المدفوعات العينية وحظرت فرض الفوائد على استلافات العمال. وأما التقيد بتنفيذ هذه التعليمات؛ فقد أُنيط بمفتشي المصانع الذين كان عددهم قليلاً وحماستهم تعتمد على الأهواء المتقلبة لوزراء الحكومة.

ففي ظل هذه الظروف وقع العمال الروس، مثلما وقع عمال وسط أوربة وأوربة الغربية، تحت تأثير المبادئ الماركسية، وهكذا تم تنظيم حزب ديمقراطي اشتراكي في عام ١٨٩٨ على غرار غيره من الأحزاب الاشتراكية التي نشأت من قبل في أوربة. وانقسم الحزب الاشتراكي الروسي، كما انقسمت الأحزاب الاشتراكية الأخرى، إلى فريقين: فريق التعديليين وفريق المتشبهين بالأصول أو كما تمت تسميتهما بهذا الخصوص المنشفيك والبولشفيك.

وقع الانقسام في المؤتمر الثاني للحزب، الذي انعقد في لندن في عام ١٩٠٣ وكانت مسائل الخلاف تتعلق بعضوية الحزب ونظامه. في جدلية نيقولا لينين، زعيم فريق المتشبهين بالأصول، يقول "بأن الحزب الديمقراطي الاشتراكي يجب عليه أن يتحرك بشكل مغاير تماماً لغيره من

الأحزاب الاشتراكية نظراً للأوتوقراطية القيصرية القمعية ، وأن عضوية الحزب يجب ألا تكون مفتوحة لأي متعاطف مع الحزب يكتفي بتسديد اشتراكاته ، بل يجب أن تكون مقصورة على جماعة صغيرة من الثوريين المحترفين المتفرغين تماماً ، ويجب على الأعضاء المختارين أن يتصرفوا وفق مبدأ « المركزية الديمقراطية » وأية مسألة كبرى تواجه الحزب يجب على الأعضاء مناقشتها بمنتهى الحرية إلى أن يصلوا إلى قرار ديمقراطي بشأنها من خلال التصويت ، وعندها فقط يأتي دور ذلك القسم من مبدأ « المركزية » في التحرك . وكان على كل فرد من أعضاء الحزب ، بغض النظر عن نزعاته الشخصية ، أن يعزز ما يسمى آنذاك « بخط الحزب » دونما انحراف وإلا تعرض لعقوبة الفصل .

لم يكن بمقدور الاشتراكيين الروس أن يمارسوا عملياتهم السرية بشكل مجد إلا ، كما جزم لينين ، من خلال مثل هذا النظام الصارم . ولقد حظي لينين بتأييد معظم المندوبين إلى مؤتمر عام ١٩٠٣ ولذلك عرف أتباعه فيما بعد باسم البولشفيك (اشتقاقاً من الكلمة الروسية التي تعني الأغلبية) ، كما عرف معارضوه باسم المنشفيك (أو الأقلية) . وما هو جدير بالملاحظة أن البولشفيك ظلوا مجموعة صغيرة حتى انفجار ثورة عام ١٩٠٥ التي لعبوا فيها دوراً قيادياً من خلال مجالسهم العمالية أو « السوفييت » . وعندما أتمدت الثورة هبط عدد الإضرابات إلى ما لا يزيد عن ٢٠٠ في عام ١٩١٠ وكان العمال المشاركون ٤٧٠٠٠ عامل ، وفي عام ١٩١٢ كان الرقمان على التوالي ٢٠٠٠ و ٧٢٥٠٠٠ ، وبين كانون الثاني وتموز من عام ١٩١٤ كانا ٤٠٠٠ و ١٤٤٩٠٠٠ .

إن تأجج الروح النضالية لدى الأيدي العاملة الروسية ، رغم التدابير والممارسات القمعية الحكومية ، يعود إلى عاملين أساسيين . أولهما : انخفاض مستوى الأجور . ففي عام ١٩١٣ كان متوسط الأجر الشهري في كل الصناعات ٢٢ روبلاً ، وكان يتراوح بين ١٦ و ١٧ روبلاً في صناعة النسيج ، ومن ٣٣ إلى ٣٤ روبلاً في الصناعات المعدنية . وأما الدراسات التي تناولت ميزانيات العمال ؛ فتشير إلى أن دخولهم بأكملها كانت تنفق على الضرورات — المأوى والمأكل والملبس ، إضافة إلى استبقاء نصف روبل وسطياً كل شهر لأغراض (الاستجمام والحاجات الثقافية) التي كانت تتضمن الطوايع البهيدية وأجور النقل في السيارات والزيارات إلى الحمامات العامة .

وأما السبب الأساسي الآخر لتأجج الروح النضالية لدى الأيدي العاملة هو التركز العالي للعمال في المصانع الكبيرة ، تركزاً استثنائياً ، مما سهّل التنظيم والتحريك الجماعيين . وبما أن الصناعة الآلية الحديثة وصلت إلى روسيا بشكل متأخر ؛ فإنها بدأت بمستوى متطور وواسع النطاق أيضاً . ففي عام ١٨٦٦ كانت نسبة العمال الذين يشتغلون في المصانع التي يضم واحداً أكثر من ١٠٠ عامل تزيد على ٢٧٪ و ١٠٠٠ عامل و ٤٠٪ في عام ١٨٧٩ وفي عام ١٨٩٠ بلغت ٤٦٪ . وفي العام

نفسه كان متوسط عدد المستخدمين في كل مؤسسة من مؤسسات المصانع والمناجم الروسية التي يضم واحدها ١٠٠٠ مستخدم أو أكثر، متوسطاً يزيد على متوسط أمثاله في ألمانيا عام ١٨٩٥ بأكثر من ٦٠٠ عامل. وهكذا فإن اقتران الإفراط في انخفاض الأجور والمبالغة في تمركز العمال في المصانع والمناجم الضخمة، ساهم في تأجيج الروح النضالية لدى العمال في ثورة عام ١٩٠٥ وثورة عام ١٩١٧ على حد سواء.

وفي الوقت الذي تم فيه إخماد ثورة عام ١٩٠٥؛ فإن ثورة عام ١٩١٧ قوضت النظام القيصري. وقد أدت كل من هاتين الثورتين إلى الحرب العالمية الأولى. فكما ساهمت الحرب العالمية الثانية في نجاح الثورة الصينية الأخيرة عام ١٩٤٨؛ فإن الحرب العالمية الأولى ساعدت في نجاح الثورة الروسية عام ١٩١٧. لقد عرّت بنية الجيشين الألماني والمهنگاري/التمساوي في عام ١٩١٤ و ١٩١٥، البنية المتخلفة الضعيفة التي كانت عليها روسيا، قياساً إلى مجتمعات أوربة الغربية. ففي شباط ١٩٠٠ حذّر «سيرجي ويت» الامبراطور من المخاطر المحيطة بروسيا في حال فشلها في مواكبة القوى العظمى الأخرى:

”إن المنافسة العالمية لا تنتظر أحداً. فإذا نحن فشلنا في اتخاذ التدابير الفعالة والحاسمة التي تتيح لصناعتنا خلال العقود التالية أن تلبى احتياجات روسيا والبلدان الآسيوية التي تحت نفوذنا — أو التي يجب أن تكون تحت نفوذنا — فإن الصناعات الأجنبية المتنامية على نحو سريع سوف تقتحم أسوار تعرفتنا الجمركية وتوطد أنفسها في أرض أجدادنا وفي البلدان الآسيوية المذكورة أعلاه، وتضرب جذورها في أعماق اقتصادنا..... وإن تأخرنا الاقتصادي قد يؤدي إلى تأخر سياسي وحضاري أيضاً“ (8).

ورغم خطوات التقدم التي خطتها روسيا في نهاية ذلك القرن؛ فإنها بقيت عاجزة عن التغلب على «التأخر الاقتصادي» النسبي الذي حذر منه ويت. فعشية الحرب العالمية الأولى كان الدخل الفردي، بقيمة الروبلات الذهبية في عام ١٩١٣، في الولايات المتحدة ٦٨٢٫٢ وفي بريطانيا ٦٤٦٫٦ وفي فرنسا ٣٥٤٫٧ وفي ألمانيا ٣٠٠٫١ وفي إيطاليا ٢٠٩٫٩ وفي روسيا ١٠١٫٤ وفي بلغاريا ورومانيا ٩٧٫٢. وبكلمات أخرى فإن روسيا كانت عملياً متخلفة تخلف بلغاريا ورومانيا، وكان غناها سدس غنى الولايات المتحدة وثلث ألمانيا. وفي مصطلحات أخرى كان نصيب كل فرد من الطاقة في روسيا كما يلي:

— في الطاقة الكهربائية: $\frac{1}{5}$ ألمانيا $\frac{1}{7}$ الولايات المتحدة.

— في تماسيح الحديد والفولاذ : $\frac{1}{8}$ ألمانيا $\frac{1}{11}$ الولايات المتحدة .

— في الفحم : $\frac{1}{15}$ من ألمانيا و $\frac{1}{26}$ من أمريكا وجزءاً من ستة وعشرين جزءاً في الولايات المتحدة .

ويحاول البعض الدفاع عن أن روسيا كان بمقدورها في خاتمة المطاف ، بعد الأخذ بعين الاعتبار سرعة تصنيعها خلال العقود السابقة للحرب العالمية الأولى ، أن تواكب الغرب وأن تبلغ مستوى تحضره لو لم تقاطعها الحرب . ولكن الحقيقة تكمن في أن معدل النمو الاقتصادي في روسيا ، حتى في أعلى مستوياته ، لم يكن في مستوى أمثاله في البلدان الغربية . فمردود إنتاج تماسيح الحديد لكل فرد في روسيا كان $\frac{1}{8}$ ما كان عليه في الولايات المتحدة في عام ١٩٠٠ ولكنه لم يكن أكثر من جزء من $\frac{1}{11}$ بحلول عام ١٩١٣ ، ولقد كان يساوي أيضاً $\frac{1}{4}$ ما كان عليه في ألمانيا في عام ١٩٠٠ ولكنه صار في عام ١٩١٣ لا يعدو $\frac{1}{8}$. فكلما كانت روسيا تحت خطها مواكبة الغرب كان يزداد تأخرها عنه .

إن أحد الأسباب لهذا الإخفاق الاقتصادي النسبي هو أن روسيا ، شأنها شأن بقية بلدان العالم الثالث ، لم تكن تستغل مواردها الطبيعية والبشرية على أساس وطني متكامل . فقبل القرن التاسع عشر ، كما أشرنا سابقاً في الفصل الثالث ، تمكنت روسيا من صيانة استقلالها الاقتصادي بمتاجرتها مع أقاليمها الشرقية وجاراتها الشرقيات أكثر من متاجرتها مع الغرب . ولكن التغلغل الاقتصادي للغرب خلال القرن التاسع عشر ، أفضى إلى ذلك التطور الاقتصادي المشوه الذي اتصفت به كل مجتمعات التبعية في بلدان العالم الثالث . فاقتصاد روسيا انحرف باتجاه الغرب من خلال احتياجات الأسواق الغربية واستثمارات المقاولين الغربيين ومستلزمات التحالفات الغربية . فاقصر التصنيع على روسيا الأوربية إلى حد كبير وبحلول عام ١٩١٣ لم تزد نسبة مجمل المردود الصناعي الوافد من الأورال عن ٤٧٪ ، و ٢٤٪ من سيبيريا و ١٨٪ من تركستان ، قياساً إلى نسبة ٥٠٪ من الأقاليم الوسطى و ٢٠٪ من أوكرانيا . إن اختلال التوازن هذا قد لاقى التشجيع من أجور الشحن بالسكك الحديدية التي سهلت صادرات القطن الخام من آسيا الوسطى إلى معامل النسيج في روسيا الأوربية . وعلى النقيض من هذا فقد ارتفعت الأجور أمام صادرات القمح من سيبيريا ، حماية للملاكين العقاريين في الأقاليم الوسطى^(٩) .

يضاف إلى العقبات الخطيرة أمام التطور في روسيا ، عقبات حضارية لاتقل خطورة عن سابقتها . فالتصنيع لم يلق المعارضة من الفلاحين وحدهم ، الذين تحملوا معظم العبء ، بل ومن

الأرستقراطيين العقاريين أيضاً ، ممن كانوا يفضلون بشكل غريزي المحافظة على مؤسساتهم الريفية التقليدية ، كما كانوا يقاتلون أولئك الرأسماليين الصاعدين من وطنيين وأجانب . وهذا ما جعل ویت عقبة سياسية بالنسبة للقيصر وأدى إلى عزله في آب عام ١٩٠٣ . واستناداً إلى هذه الحقيقة فإن : هـ . كار « يدحض الفرضية المعاصرة التي تدعي بأن ” روسيا بدأت تصنع نفسها قبل عام ١٩١٤ وأن كل ما فعلته الثورة لا يعدو استكمال تلك العملية — وربما تأجيلها مؤقتاً — “ ويدمغها بأنها ” هراء يناقض مجريات الأحداث التاريخية “ . وبدلاً عنها يخلص إلى التأكيد بأن ” عداء المصالح العقارية في الأرض ، الذي أدى إلى سقوط ویت ، كان بمقدوره أن يفتك بأي تطور صناعي واسع النطاق ، ذلك التطور الذي تمّ على حساب طريقة أصحاب تلك المصالح في الحياة وعلى حساب المجتمع شبه الإقطاعي ، الذي كانوا يمثلونه . ومن غير الممكن الاضطلاع بعبء تحديث الاقتصاد الروسي ، إلا بعد إطاحتهم من قبل الثورة “ (١٠)

الفصل السابع عشر

الاستثناء الياباني

إن السياسة اليابانية، حسب اعتقادي، يجب أن تكون سياسة استبعاد الأمريكيين والأوروبيين قدر المستطاع.... فعليك أن تتخذ الاحتياطات كافة قبل أن تعطي الأجانب أي موطن، قدم مهما قل شأنه..... ولكن من الواضح أنك تقترح انفتاح الامبراطورية بأكملها أمام الأجانب وأمام رأس المال الأجنبي. إني أشعر بالأسى حيال هذه السياسة المشؤومة. فإذا أردت بأن ترى ما سيحدث لكم فواجبكم دراسة تاريخ الهند.

هربرت سبنسر إلى البارون كاتيكو كيتاهو (١٨٩٢)

عندما ألقى الأميرال « ماثيو باري » بمرسة سفينته في خليج « إيدو » في ٨ تموز عام ١٨٥٣، بدا وكأن الفرصة ضئيلة أمام جزيرة الامبراطورية اليابانية لتفادي ذلك المصير الذي حل بغيرها من البلدان غير الغربية، ألا وهو السقوط في أحضان العالم الثالث. فبعد قرنين من العزلة التي فرضتها اليابان على نفسها وجدت أنها قد تخلفت عن أوربة في ميدان التكنولوجيا الصناعية والعسكرية، ذلك التخلف الذي سبقها إليه امبراطوريات العثمانيين والمغول وسلالة مانشو. وكانت اليابان تفتقر إلى وفرة الموارد الطبيعية والمتوفرة لدى الامبراطوريات، مما جعلها تبدو مقيّدة مادياً وتكنولوجياً، على درب تطورها الاقتصادي واستقلالها الوطني. ولكن اليابانيين أثبتوا، على الرغم من ذلك كله، بأنهم الشعب الوحيد الذي نجح بدخول السوق العالمي في القرن التاسع عشر دخول الند للند، والشعب الوحيد الذي أفاد من هذا التكافؤ لبلوغ معارج القوة والاستقلال، بدلاً من الانحدار إلى مراتب الاستغلال والتبعية. وأما البلدان الوحيدة الأخرى التي تمكنت من بلوغ مثل هذا الهدف؛ فهي

الملحقات الأوربية فيما وراء البحار — أمثال الولايات المتحدة والدومينيون البريطاني التي كانت تتمتع بمزايا استثنائية كبلدان مفتوحة للاستيطان وقيام الوشائج العرقية مع البلد الأم . ولكن كل تلك المناطق الأخرى فيما وراء البحار والمأهولة بالسكان المحليين من غير الغربيين وقعت تحت هيمنة القوى الأوربية بشكل مباشر أو غير مباشر . فاليابانيون وحدهم ، دون سواهم ، تمكنوا من الإفلات من السيطرة ، وأما الأسباب لهذا الاستثناء المصري ؛ فإنها تنطوي على مغزى واضح بالنسبة للعالم الثالث بأكمله في القرن التاسع عشر .

١ — اليابان في عزلتها

لقد طرح المؤرخون عدة عوامل لتفسير رد الفعل القوي لليابانيين على تغلغل الغرب ، وأحد تلك العوامل هو بعد الجزر اليابانية عن البلدان الغربية المصنعة ، مما وفر لهم فرصة أكبر ليوجهوا قدرهم الاقتصادي وفق تقاليدهم . فلو كان موطنهم يقع على مقربة كافية من الغرب المصنع لشعروا بوطأة الغرب عليهم في القرن الخامس عشر كما شعرت بها أوربة الشرقية ، أو كما شعرت بها الأمريكيتان في القرن السادس عشر ، ولاستبدل اليابانيون فحمهم وحريرهم الطبيعي ومنتجاتهم البحرية وغيرها من المواد بالسلع الغربية المصنعة ، ولانحدروا بالنتيجة إلى مصاف العالم الثالث منذ زمن بعيد . ولكن البعد الهائل للجزر اليابانية في الشمال الشرقي من الباسيفيكي ، وسياسة العزلة الصارمة التي انتهجتها قيادات سلالة « طوكوغاوا » الحاكمة ، جعلتا اليابانيين بمعزل عن أي تأثير حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وعندما ظهر الغربيون لأول مرة في اليابان ؛ فإنهم لم يظهروا بضغطهم التي ظهروا بها في بقية أرجاء العالم الثالث ، بسبب بعدها و فقرها النسبي .

وبالإضافة إلى ذلك فإن التلاحم الطبيعي للجزر اليابانية سهّل قيام الوحدة الوطنية ، كما سهل انتشار القيم الجديدة والتعليم الجديد ، ولكنه جعل البلاد عرضة للضغط الأجنبي . فعندما أبحرت سفن باري على مرأى العاصمة إيدو ، عرفت اليابان كلها هذا الحدث في غضون أسابيع قليلة . وتظهر أهمية التلاحم لدى مقارنة ظروف اليابان مع الصين المناقضة . فتلك الأصقاع المترامية الأطراف والمكتظة بالسكان في أعماق الامبراطورية الصينية ، بقيت رداً طويلاً من الزمن بمثابة السد المنيع في وجه التأثيرات الغربية والينابيع الاحتياطية لتلك المواقف والقوى التقليدية التي كانت تعترض وتسد المنافذ أمام محاولات التكيف مع ما يحمله الغرب في تغلغله .

ولكن اليابان أيضاً كانت تتمتع بمستوى رفيع استثنائي من التجانس الثقافي . فشعبها كان عالي الثقافة إلى حد كبير ، معتاداً على طاعة زعامة الصفوة الحاكمة فيه ، وبفضل قرون العزلة عن

العالم الخارجي لم يكن في اليابان تجار أو أسياذ محليون ممن يقيمون أوثق العلاقات ، كما كان الأمر في الهند ، مع التجار الغربيين بدلاً من إقامتها مع حكامهم .

وهناك عامل آخر سهّل التكيف الياباني الناجح مع الغرب وهو تقليدها العريق المتمثل بالاقتراس من العالم الحضاري العظيم في الصين ، ومن العالم الغربي . فاليابان كانت قد اصطفت لنفسها بعض جوانب الحضارة الصينية من خلال شعارها « الروح اليابانية والمعرفة الصينية » ، واقتبست ما رغبت فيه من الغرب تحت شعار « المناقب الشرقية والمهارات الغربية » . وكان القادة اليابانيون ، حتى خلال قرون عزلتهم ، يعتمدون تقصي المعلومات عن التطورات الجارية في أوربة ، فسمحوا للهولنديين بمواصلة التجارة في جزيرة « داشيما » الصغيرة بقصد سؤالهم عما يحدث في العالم الخارجي . ويتجلى التقدير الياباني الرفيع للمنجزات التكنولوجية الغربية في المديح الذي كتبه أحد اليابانيين المطلعين ، عندما كان امبراطور الصين يخبر الملك جورج الثالث بكل ازدهار أن الصين ليست بحاجة لمنتجات الغرب البربري ؛ إذ جاء فيه :

” عندما يتعلق الأمر ببناء الصروح فليس في العالم بلاد تضاهي إنكلترا ، في صنع الأشياء البالغة الدقة . فمن بين تلك السلع التي استوردها الهولنديون إلى اليابان كانت الساعات الغالية الثمن . حيث أن بعضها كان في غاية الروعة ، مما يدل على العناء الكبير والدقة المتناهية في صناعتها . وتعتبر لندن أبرز مكان في العالم لصناعة أمثال هذه البراعات الدقيقة ، وتحتل باريس في فرنسا المركز الثاني ، بينما تحتل أمستردام في هولندا المركز الثالث . ففي هذه العواصم الثلاث يعيش أناس لا نظير لهم في العالم عملياً ، ومن أبرع أفراد الجنس البشري فلماذا تمكن هؤلاء في هذه المدن الثلاث ، وهم بشر لا يختلفون عن غيرهم من بلوغ مثل هذه الرفعة ؟ “ (١) .

استفاد اليابانيون من الفرص المواتية . فالقوى الأوربية كانت خلال الخمسينيات والستينيات (١٨٥٠ و ١٨٦٠) مشغولة في مناطق من العالم ، مما جعلها في غنى عن سيطرتها على مجموعة من الجزر الفقيرة والنائية في الشمال الشرقي من المحيط الهادي . فالصين غنيمة أدهم بالنسبة للأوروبيين بعد حرب الأفيون ، حيث أجبرتها على فتح أبوابها في الأربعينيات (١٨٤٠) للغرب ، بينما استقطبت حرب القرم (١٨٥٤ - ١٨٥٦) والعصيان الهندي (١٨٥٧ - ١٨٥٩) اهتمام أكثر الغربيين قوة وعدوانية . ولذا كان اليابانيون أسعد حظاً من الإفريقيين الذين اندحروا في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر أمام القوى الأوربية واستفادت من النزاعات خلال العقدين ولذلك تمكنت من اقتسام قارة بأكملها .

ومن أهم العوامل التي تفسر ظهور اليابان على المسرح العالمي هو النشوء الطافح بالحياة .

لقد كان مقصد قيادات سلالة طوكوغاوا، الإبقاء على عزلة اليابان واستقرارها ليستمر نظامهم . ولكن على الرغم من جهودهم ، فقد حدثت تطورات قلبت تدريجياً ميزان القوى في البلاد ولغمت النظام القائم .

إن قوة تلك السلسلة الطويلة من القادة العسكريين SHOGUNS من سلالة طوكوغاوا ، التي تعود بقدمها إلى عام ١٦٠٣ ، كانت قائمة على أملاكهم العديدة المنتشرة استراتيجياً في طول البلاد وعرضها والتي تشكل مساحتها من خمس إلى ربع مجمل مساحة الأرض الوطنية . وكانت المناصب الحكومية الرفيعة تسند ، إما لأفراد السلالة الحاكمة ، أو لأتباعهم الشخصيين . وكان هم السلالة الحاكمة منع قيام أي تغيير قد يؤثر على حكمها . أوجدت بنية طبقية وراثية ، صارمة وأبدية . وكان يتربع على عرش السلطة الامبراطور ، الحاكم الذي لا سلطان له ، والقائد العسكري الذي يُعتبر الحاكم الفعلي DE FACTO . ولقد كان الحاكم العسكري يدعي حقه بممارسة الحكم من خلال السلطة المخولة له من الامبراطور ولكنه كان يمارسها عملياً باستغلاله السلطة الروحية الامبراطورية واستبقائه الامبراطور معزولاً خائراً القوى في بلاطه في كيوتو . وكان مقر قيادة الحاكم العسكري في إيدو ، حيث توجب على الأسياد الإقطاعيين أو DAIMYO* الإقامة فيها في فترات منتظمة وإبقاء زوجاتهم وورثتهم على شكل رهائن لدى عودتهم إلى مناطقهم .

وبعد القائد العسكري كانت تأتي الطبقة الأرستقراطية التي تشكل ٦٪ من مجمل السكان ، وتضم هذه الطبقة نبلاء البلاط الذين كان لهم نفوذ اجتماعي ولكنهم بدون أية سلطة أو ملكية ، فاعتمدوا في إعالتهم على القواد العسكريين . ولكن البارونات أهم أفراد هذه الطبقة ، ازداد عددهم ٢٦٦ قبل إعادة الملكية مباشرة في عام ١٨٦٨ . وكانوا بمعونة أتباعهم العديدين من محاربي الساموراي SAMURAI يتمركزون في حصونهم ، حيث يسيطرون على إقطاعاتهم HAN ويحبون الخراج على حبوب الأرز من الطبقة الفلاحية المحيطة بهم .

وبلى الأرستقراطيين في السلم الاجتماعي الفلاحون ، الأجراء منهم أو الملاكون الذين كانت تتراوح بقعة واحد منهم من $\frac{1}{4}$ آكر إلى ٨٥ آكر . ورغم حيازتهم على مساحة من الأرض . فهم لا يتمتعون بأي نفوذ سياسي كما كانوا مجبرين على أداء قسط كبير من محاصيلهم لتسديد الإيجارات والضرائب التي تعيل الأرستقراطية والبلاط . واستمرت الثورات الفلاحية في تزايد طيلة عصر الأسرة الحاكمة « طوكوغاوا » ، مما كان يزيد في عمق التوترات الاجتماعية التي بلغت أوجها في إعادة حكم الامبراطور « موتسوهيتو » عام ١٨٦٨ MEJI RESTORATION .

★ بارونات البلاط الياباني .

وأقرت السلالة الحاكمة بوجود فئتين في سلم الترتيب الاجتماعي ، هما الحرفيين والتجار . وبفضل السلام الطويل الذي فرضته السلالة الحاكمة ، تمكن هؤلاء من النمو الضخم من حيث الثروة والعدد . وقفز عدد المواطنين من ١٨ مليون في عام ١٦٠٠ إلى ٢٦ مليون في عام ١٧٢٥ . وأما المدن فقد نمت نمواً غير متكافئ ؛ إذ بلغ عدد سكان إيدو المليون نسمة بحلول عام ١٧٠٠ . إن هذا التفجر السكاني زاد من طلب السلع ، كما شجع التجار وأغنياء الفلاحين على استثمار رأس المال الفائض في أشكال إنتاجية جديدة كالصناعة البيئية أو الإنتاج المنزلي ، إذ كانوا يزودون الفلاحين والحرفيين بالمواد والأدوات ويسوقون المنتجات الجاهزة .

وهكذا فإن الإنتاج المتزايد أدى إلى تبادل السلع على نطاق واسع ، الأمر الذي حفز بدوره قيام اقتصاد النقد . فسماسة الأرز والصفارة أصبحوا من أهم التجار ؛ إذ كانوا يبيعون فائض إنتاج الطبقة الأرستقراطية الإقطاعية وتقديم التسليفات بفوائد مرتفعة . وكثيراً ما يصبح العديد من البارونات ، وحتى القائد العسكري نفسه ، مدينين لهؤلاء التجار / الصفارة . ويتمثل ذلك بالنفقات الضخمة التي تستدعيها صيانة المؤسسات الكبيرة اللازمة وفقاً لنظام رهائن القائد العسكري . كما إن الأرستقراطيين تطورت لديهم حلالة الكماليات وبدأوا يتنافسون فيما بين بعضهم بعضاً في حياة الترف الملفت للأنظار . وفي عشية إعادة حكم الامبراطور موتسوهيتو ، كانت نسبة تنوف على ٩٠٪ من الثروة القومية قد وقعت بين أيدي المقاتلين . ولكن أصبح الخروج على المألوف المتمثل باستبقاء السلطة السياسية حكراً على القواد العسكريين والأرستقراطيين في حين اقتنص الصفارة / التجار السلطة الاقتصادية فقط وأصبح مصدراً من مصادر التوتر الاجتماعي .

وإن أحد الأسباب لعدم تصعيد هذا التوتر إلى مستوى الثورة من قبل البورجوازية المطوعة ، كما حدث من قبل في بريطانيا وفرنسا ، هو أن ممارسة التجارة عبر البحار كانت أمراً محظوراً على التجار اليابانيين ، مما تركهم عزلاً من أي مصدر من مصادر القوة الخارجية . واعتمد التجار على البنية الاقتصادية المحلية التي كانت تؤدي مهمتها في مناخ سياسي تقوده الطبقة الأرستقراطية . ففي أواخر القرن الثامن عشر كانت إيدو أكبر مدينة في العالم ، ترزح تحت السلطة المطلقة للقادة العسكريين والبارونات والساموراي . وبدا التجار رغم سلطانهم الاقتصادي ، لا يتمتعون بأية ضمانات قانونية تحميهم الإعفاء من ديونهم أو من الجبايات القسرية ، بل والمصادرة الصريحة . ولذلك فالبورجوازية اليابانية لم تبلغ من القوة والثقة بالنفس ما يؤهلها للإطاحة بالنظام القديم ، وبدلاً من ذلك دأبت على تحسين موقعها ضمن ذلك النظام حتى نجحت فيه ببراعة . ولقد شقت البورجوازية طريقها إلى قلب الطبقة الأرستقراطية بالرشوة عن طريق التزواج أو التبني ، وفي نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر أصبحت تسيطر على الاقتصاد والفن والأدب في اليابان .

وبقيت البنية الاجتماعية مشحونة بالتوتر والضغائن من جراء استقطاب النفوذ الاقتصادي والسياسي . وكان عساكر الساموراي مصدراً آخر من مصادر التوتر الاجتماعي ؛ فعانوا فساداً يندلج على أغرب المفارقات التاريخية ، في ظل قرون السلم التي حكمت فيها سلالة « طوكوغاوا » . وأما الجماهير الفلاحية ، فقد أرهقت بأعباء ضخمة من الضرائب التي فرضتها الطبقة الأرستقراطية ، ونظراً لعدم ارتفاع أسعار الأرز بما يتناسب مع ارتفاع أسعار السلع الأخرى . فقد هاجر العديد من الفلاحين إلى المدن دون أن يتمكن الجميع من العثور على عمل ، لأن نمو الاقتصاد الوطني لم يواكب نمو السكان ، ولذلك تزايدت ثورات الفلاحين في أواخر عهد السلالة الحاكمة طوكوغاوا .

وهكذا فإن المجتمع الياباني كان يعيش مرحلة انتقالية في القرن التاسع عشر ويخضع اقتصادياً واجتماعياً لتحولات عميقة أدت إلى ظهور التوترات السياسية ، مما هيا الفرصة لتمزق ذلك المجتمع وانتكاسته في الفوضى الإقطاعية ، كالتي حصلت في اليابان في العصور القديمة . ولكن فقد حال ظهور الأيميرال باري إلى هذه النتيجة وإجباره اليابان على الخروج من عزلتها والإسهام في اقتصاد السوق العالمي . برهن اليابانيون عن جدارة في إعادة تنظيم مجتمعهم لمجابهة تغلغل الغرب لقناعة العديد منهم بحاجة مجتمعهم لإعادة التنظيم . وهذه القناعة ، بالإضافة إلى تقاليدهم العريقة المتمثلة بالاعتباس من الأجانب ، جعلتهم مؤهلين للتكيف مع أسباب البقاء أكثر من الصينيين . وقد وصف اللورد البريطاني « ألجين » التناقض بين الشعبين في هذا النص الرائع التالي :

”إن إحدى نتائج الاختلاف بين عادات ومشاعر الصينيين واليابانيين هي بكل تأكيد أن الصينيين يتراجعون دوماً ، ويثابرون على التراجع ، حتى تنهار الامبراطورية وتمزق إلى دويلات صغيرة ، في الوقت الذي يبدو فيه اليابانيون على أهة الاستعداد ، حتى ولو كانوا يعيشون عملياً حالة من عدم التقدم إلى الأمام ، للإفادة من بريق الحضارة المسلط عليهم ولاستغلال التحسينات والمبتكرات التي نظر إليها الصينيون بازدراء . وسوف يتمكن اليابانيون بكل الاحتمالات أيضاً ، بعد أن تزداد معرفتهم بنا ، من اقتباسها بكل لهفة “ (2) .

٢ — التدخل الغربي وعودة موتسوهيتو « ميجي » إلى السلطة

تعاظم الضغط الأجنبي على اليابان منذ مطلع القرن التاسع عشر ، نظراً لتزايد النشاط التجاري في المياه الشمالية من الباسيفيكي . فالسفن التي كانت تتعاطى صيد الحيتان وتجارة الفراء كانت بأمس الحاجة للموانئ اليابانية للتزود بالمؤن وإجراء الإصلاحات الضرورية ، ولكنها فشلت في محاولاتها الاقتراب من تلك الموانئ ، وأساء اليابانيون معاملة البحارة الأجانب الذين كانت سفنهم

تجنب إلى الشواطئ اليابانية. وتفاقت الأوضاع لدرجة مؤسفة لدى استخدام السفن البخارية لحاجتها إلى محطات التبريد. وأخيراً قررت حكومة الولايات المتحدة أن تأخذ زمام المبادرة لحسم هذه المسألة. في ٨ تموز من عام ١٨٥٣ ألقى الأميرال ماثيو باري بمرساته في خليج إيدو وقام بتسليم رسالة من الرئيس «ميلارد فيلمور» يطلب فيها امتيازات تجارية ومحطات تبريد وحماية بحارة السفن الأمريكية الجائحة. وبعد أسبوع أقلع باري من الخليج بعد أن قدم إنذاراً بأنه عائد في الربيع التالي لاستلام الجواب. ولدى عودته في شباط من عام ١٨٥٤ أفصح عن نواياه بأن لا بديل لطلبه؟ المعاهدة أو الحرب؛ فأذعن اليابانيون. وفي ٣١ آذار وقعوا معاهدة «كاناغاوا». سمحت المعاهدة بفتح موانئ «هاكوديت وشيمودا» أمام إصلاح السفن الأمريكية وتزويدها بالمؤن، كما أقرت بإعادة السفن الأمريكية لأصحابها عند جنوحها ومعاملة بحارتها المعاملة الحسنة، وأجازت تعيين القناصل بين الدولتين، ووعدت اليابان بمعاملة الولايات المتحدة بأنها ستكون الدولة الأكثر رعاية.

وطبقاً لبنود هذه المعاهدة أوفدت الولايات المتحدة «تاونسند هاريس» وقد كان رجلاً ينطوي على كفاءات خارقة، كأول قنصل لها إلى اليابان. وتمكن هاريس بلباقته وطول أناته من كسب ثقة اليابانيين تدريجياً وتأمين المعاهدة التجارية في عام ١٨٥٨. التي فتحت أربعة موانئ إضافية أمام التجارة وأقرت إقامة التمثيل الدبلوماسي المتبادل ومنحت الأمريكيين حقوق التقاضي مدنياً وجنائياً خارج إطار التشريعات اليابانية، كما حظرت تجارة الأفيون وسمحت بحرية المعتقدات الدينية للأجانب. وقبل نهاية عام ١٨٥٨ وجدت اليابان لزاماً عليها توقيع معاهدات مماثلة مع هولندا وروسيا وبريطانيا وفرنسا.

إن هذه السلسلة من المعاهدات لم تكن تُشير مزيداً من الاهتمام في العالم الغربي، بيد أنها كانت تمثل بالنسبة لليابان الحد الفاصل بين تاريخها القديم والحديث، لأنها وضعت حداً نهائياً لعزلة دامت ثلاثة قرون تقريباً، كما جعلت اليابان تشعر بشكل مباشر بوطأة تلك الصدمة العنيفة التي صدمتها بها الرأسمالية الغربية. فبدأ التجار الأجانب بشراء كميات ضخمة من الذهب الذي جمعته سلالة طوكوغاوا بسعر أدنى من نصف سعره العالمي، وانتهالت المستوردات على البلاد؛ فارتفعت الواردات في التجارة الكلية عام ١٨٦٣، من ٣٤٪ إلى ٦١٪ في عام ١٨٦٧ وإلى ٧١٪ بحلول عام ١٨٧٠. فالتسوجات البريطانية الرخيصة غمرت الأسواق وزاحمت الصناعة المحلية، وتدهورت الصناعة الريفية بسبب ارتفاع الضريبة، كما أدى هروب العملات من الريف إلى نوع من الفوضى النقدية، فشح التضحخم وخفضت الحكومة قيمة النقد وعانت أسعار الأرز الأمرين من التقلبات العنيفة.

أوقعت الفوضى الاقتصادية المؤسسة العسكرية الحاكمة في مأزق الجماهير الشعبية الساخطة على الأجانب، موجّهة الانتقادات للمعاهدات الجديدة في وقت كانت القوى الغربية، تطالب بالتقيد المطلق بكل بنود المعاهدات. هذه الغضبة الشعبية العارمة كانت موضع استغلال العشائر المعادية لسلالة طوكوغاوا، ولا سيما عشائر «ساتسوما وكوشو وهايزن وتوسا» التي تعرف باسم مجموعة «ساتشو — هيتو». وبين عام ١٨٥٨ وعام ١٨٦٥ شُنّت الهجمات على الأوربيين وأرباب أعمالهم تحت شعاري «المجد للإمبراطور، والطرْد للبرابرة»؛ فردت القوى الأجنبية بقصف الموانئ والتحصينات الساحلية، مما حدا بزعماء العشائر في ذلك الحين إلى نبذ فكرة معاداة التفرنج والتصميم على إضفاء الأولوية على اقتناء الأسلحة الغربية.

وبدل ذلك التصميم على التناقض بين الصفوة الحاكمة اليابانية وبين زميلتها الصينية. ففي الوقت الذي كان فيه الصينيون، باعتبارهم من رجالات الطبقة المثقفة، يبدون جهلهم واحتقارهم للتكنولوجيا العسكرية الغربية، كان القادة العشائريون اليابانيون، نظراً لخلفيتهم العسكرية وحفاظاً منهم على مصالحهم، في غاية التأثر والاستجابة على مرأى السفن الحربية الأجنبية وهي تمطر موطنهم بوابل من القذائف. وبينما ترك رجالات الثقافة الصينيون بلادهم، تنجرف في حرب مدمرة وميتوس منها مع البرابرة الغربيين المحقرين، شرع القادة اليابانيون في التعلم من البرابرة، كي يحسنوا مقاومتهم.

وموت الإمبراطور والقائد العسكري لسلالة طوكوغاوا في عام ١٨٨٦ أصبح الطريق ممهداً لإعادة تنظيم شامل يعرف بعودة «ميجي» إلى السلطة. وما إن حل كانون الثاني من عام ١٨٦٦، حتى تم طرد عساكر طوكوغاوا من العاصمة الإمبراطورية كيوتو وإعلان إيدو كعاصمة قومية وإعادة تسميتها باسم طوكيو «العاصمة الشرقية». وهكذا تم تجريد سلالة طوكوغاوا من سلطتها وإقطاعاتها واحتلال مركزها من قبل عشائر «ساتشو — هيتو» التي سيطرت على الحكومة باسم إمبراطور ميجي الجديد. لقد فرّ عساكر الساموراي الشباب، وانخرطوا في خدمة هذه القبائل الجديدة في تلك الآونة وشكلوا القيادة الفذة التي جعلت «الاستثناء الياباني» أمراً ممكناً.

٣ — الثورة من الأعلى : سياسياً

لقد كان إنشاء جهاز الدولة الجديد والقادر على التصدي للتهديدات الأجنبية والتوترات السياسية الداخلية، من أهم المنجزات السياسية التي أنجزها الساموراي وتعتبر هادفة، تم تنفيذها بكل إتقان من الأعلى. وأما البنية الطبقية للنخبة الحاكمة الجديدة على رأس هيكل الدولة الجديد؛ فقد كانت على غرار بنية الطبقة القديمة مع اختلاف في الملاك الفعلي. وكان الغرض من المحافظة

على البنية الاجتماعية للوضع القائم، إحداث ثورة تكنولوجية، باختيار بروسيا مثلاً سياسياً أعلى . فعندما ذهب « إيتو هيروبوومي »، المسؤول الرسمي من عشيرة « كوشو » والعقل المدبر للنظام السياسي الجديد، في زيارة طويلة إلى أوربة لدراسة الخيارات الدستورية كتب إلى اليابان في شهر آب عام ١٨٨٢ بأنه يرفض "تصرفات الراديكاليين الليبراليين المتطرفين في إنكلترا وأمريكة وفرنسا" ويأخذ بتعاليم المتبحرين البروسيين ويقول: "أعتقد بأنني قد أدت خدمة جليلة لبلادي (وساهمت في) الهدف العظيم المتمثل بتعزيز أساس السيادة الامبراطورية" (3).

لقد استغرق بناء دولة «ميجي» الجديدة مدة تنوف على العشرين عام، منذ الإطاحة بسلالة طوكوغاوا في عام ١٨٦٧ - ١٨٦٨ وحتى إقرار الدستور في عام ١٨٨٩، وتم تكريس السنوات الأولى لترسيخ النظام الجديد وإزالة العقبات عن طريق الثورة من الأعلى. ففي البداية فسنت الضرورة بسحق العصيانات الفلاحية المسلحة التي ساهمت في إسقاط المؤسسة العسكرية القديمة، وهذه الثورات أدت في بعض المناطق، كجزر «أوكي»، إلى إقامة مؤسسات الحكم الذاتي المحلي. وقمعت هذه الثورات بمساعدة المسؤولين من سلالة طوكوغاوا السابقة، كما إن فرض التجنيد الإجباري في عام ١٨٧٣ قد عجل بنهاية المقاومة الفلاحية وضمن مستقبل النظام الجديد.

وبعد القضاء على شبح تهديد الثورة من الأسفل واجه المسؤولون في طوكيو شبح تهديد الثورة المضادة الإقطاعية على أيدي البارونات والساموراي. فعهد المسؤولون إلى ضم البارونات لصفوفهم من خلال استعراض القوة أولاً والتعويض المالي ثانياً، مقابل تنازل البارونات عن إقطاعاتهم. وأصبح الأقطاب العقاريون الإقطاعيون السابقون، الذين كانوا يستمدون دخولهم من فلاحهم، أقطاباً ماليين يستثمرون ثرواتهم النقدية الجديدة في الصرافة والمشاريع الصناعية والتجارية. وهكذا فإن المصالح العقارية الإقطاعية القديمة قد اندمجت في أوليغارشية الماويلين الجدد وشكلت مجموعة متجانسة حكمت البلاد منذ ذلك التاريخ حتى اليوم دون معارضة تذكر.

وقد ضمَّ المسؤولون جميع عساكر الساموراي إلى صفوفهم مع قياداتهم. وسنت الحكومة قانوناً في كانون الأول من عام ١٨٧١ يميز للساموراي العمل في مناصب أخرى غير سلكهم العسكري التقليدي، ووفرت لهم فرص العمل في الإدارة المدنية وغيرها من الأعمال. ففي بيروقراطية الحكومة المركزية بلغت نسبة الساموراي ٧٨,٣٪ من النسبة الإجمالية للموظفين في تلك السنوات التي تلت عام ١٨٦٨ مباشرة. وفي الحكومة المحلية كان جنود الساموراي السابقون يشغلون نسبة ٧٠٪ من كل المناصب بين عام ١٨٧٢ وعام ١٨٧٧. وأما قوات الشرطة في المدن؛ فتألقت من عناصر الساموراي السابقة، وكذلك الأمر بالنسبة لثلاثة أرباع الإداريين والمعلمين في ذلك النظام

الوطني الجديد للمدارس . وفي ميدان الأعمال الحرة أيضاً ؛ فإن الحكومة عمدت بين عام ١٨٧٦ وعام ١٨٨٢ لتوفير الأموال لزهاء ٢٠٠ مشروع للساموراي في ميادين بناء السفن والبناء وأعمال الإسمنت ومصالح الأسمدة ومنشآت الملح وفي المشاريع الحرفية .

وبعد أن أصبحت الأسس الطبقية للدولة الجديدة في وضع جيد ، اندفع المسؤولون في طوكيو لتنظيم جهاز بيروقراطي تحكم بكل مفاتيح النفوذ الأساسية قبل إقرار الدستور في عام ١٨٨٩ وانتخاب أول مجلس تشريعي DIET في عام ١٨٩٠ . وعلى رأس النظام الجديد كانت المؤسسة الامبراطورية وأصبح « هيرابومي » يرى فيها محور عقيدة الدولة والسلطة البيروقراطية ، ومن هنا جاء التقديس لعقيدة « الشنتو SHINTO » باعتبارها دين الدولة الذي يعظم مقام الامبراطور كسليل لإلهة الشمس وتجسيد للوحدة القومية والمشارع الوطنية .

وأما النظام الثقافي فقد تم تنظيمه لخدمة الأهداف السياسية نفسها . فأول وزير للثقافة كان « موري أننوري » ، الذي اختاره هيرابومي ، لأنه متأثر مثله بالنظريات الألمانية . فأرسي أننوري نظاماً ثقافياً يتألف من مرحلتين ، المرحلة الدنيا ، لتوفير التعليم الإلزامي العام الذي كانت تكتنفه روح الخضوع الذاتي للدولة . والمرحلة العليا ، إنها لتدريب — على نقيض سابقتها — النخبة الحاكمة مستقبلاً في مناخ من النزعة العقلانية الثاقبة . وكانت مدرسة إعداد المعلمين تصل بين هاتين المرحلتين ويخضع فيها الطلاب إلى التلقين الوطني والعسكري ، بمعدل ست حصص أسبوعية للتدريب العسكري . وصدر المرسوم الثقافي في عام ١٨٩٠ الذي حض الطلاب على " أن يهبوا أنفسهم للدولة بكل بسالة لحماية وصيانة ازدهار عرشنا الامبراطوري العريق عراقة السماء والأرض " (٤) .

وتمشياً مع هدف إبعاد كل مراكز السلطة عن متناول المجلس التشريعي المنتخب . كانت القوات المسلحة تتمتع بحق النقض VETO لتعيين وزراء الدفاع في أية وزارة من الوزارات ، ولو استطاعت الحكومة الحصول على مساندة الأغلبية في المجلس التشريعي ؛ فإن بقدرة القوات المسلحة ، وحتى في عام يعود بقدمه إلى ١٨٩١ ، انتهاك قرار الأغلبية برفضها المصادقة على وزراء الدفاع . وفيما يتعلق بالتنظيم التقني ؛ فقد تم استبدال نظام التجنيد الإقطاعي القديم بمؤسسة عسكرية حديثة ، تعتمد نظام التجنيد الإجباري ، كما ساهمت بعثة عسكرية ألمانية في بناء القوات البرية وأخرى بريطانية في بناء القوات البحرية .

وبعد اتخاذ جملة التدابير الاحتياطية اعتبر الأوليغارشيون أن الوقت مناسب لهم لطرح المتطلبات البرلمانية . إن دستور عام ١٨٨٩ وعد المواطنين بعدم الاعتقال التعسفي وحماية حقوق

الملكية وحرية العبادة والكلام والاجتماع . ولكن في جميع هذه الحالات ، كانت الحكومة تحتفظ بسلطة لجم هذه الحقوق كلما وجدت ضرورة لذلك . ولم يكن المجلس الشعبي ، القائم على أساس دستوري دقيق ، يتمتع بأية سلطة على الوزارة ، كما لم يكن مجلس الأعيان خاضعاً للانتخاب أو عرضة للحل ، وكان الامبراطور هو الذي يختار رؤساء الوزارات بناء على ترشيحات عظماء رجال السياسة GENRO ، ممن يرتفع مقامهم على الأطر الدستورية ، لأولئك الرؤساء ، وكان للقوات المسلحة حق الفيتو على الوزارات كلها . وبذلك وفر الدستور لليابان ، واجهة ديمقراطية ولكنه حافظ على حكم الأوليغارشية وعبادة الامبراطور ، إذ نصت المادة الأولى منه على أن "امبراطورية اليابان سوف تبقى أبد الدهر تحت سلطان وحكم سلسلة لا تنفصم عراها من الأباطرة" ، كم اشترطت المادة الثالثة على أن "الامبراطور مقدس ولا يجوز انتهاك حرمة" .

وبعد إقرار الدستور في عام ١٨٨٩ واعتماد التشريعات القانونية الحديثة في العقد السابق للدستور ، أصبح اليابانيون في موقع يؤهلهم للضغط ، لإلغاء المعاهدات غير المتكافئة ، كما أصبح بمقدورهم حينذاك أن يناقشوا بجدارة أن اليابان قد احتلت مكانها في مصاف الأمم المتحضرة ، ولم يعد هناك حاجة تستدعي مقاضاة الأجانب في اليابان وفق قوانين بلادهم ، كما لم تعد هناك ضرورة للانتهاكات التي تمس السيادة اليابانية . وبعد جهود دبلوماسية مضنية ، تمكنوا في عام ١٨٩٤ من إقناع بريطانيا والولايات المتحدة على إنهاء العمل بقوانين البلدين في اليابان وإلغاء المحاكم القنصلية في غضون خمس سنوات . وفي العام نفسه انتصر اليابانيون انتصاراً ساحقاً ومفاجئاً على الامبراطورية الصينية ولم يبق هنالك مجال لمعاملة اليابان كبلد أدنى مرتبة ، مما حدا بالقوى الأخرى أن تحذو حذو بريطانيا والولايات المتحدة وتتنازل عن امتيازاتها الخاصة . وبحلول عام ١٨٩٩ كان لليابان حق مقاضاة كل الأجانب على أرضها وفق تشريعاتها القضائية ، وبذلك أصبحت أول أمة آسيوية تكسر أغلال الهيمنة الغربية .

٤ — الثورة من الأعلى : اقتصادياً

لم تبرهن الدولة اليابانية الجديدة عن مقدرتها على إنهاء القيود الأجنبية فقط ، وإنما برهنت أيضاً عن جدارتها في تحديث الاقتصاد وزيادة الإنتاجية الوطنية . فمع التسليم بالناخ السياسي المحافظ الذي تمت فيه إعادة تنظيم الاقتصاد ؛ فإن الفائض الاقتصادي تم تخصيصه أساساً لمصلحة القوات المسلحة والنخبة الحاكمة . فالقوة الشرائية للفلاحين والعمال تم تضيقها إلى أبلغ الحدود مع بقاء الخدمات الاجتماعية الحكومية في حدودها الدنيا ووقف إنتاج الصناعات الخفيفة للأسواق الأجنبية ، بينما ارتفع إنتاج الصناعة الثقيلة لتلبية الحاجات العسكرية .

وأما رأس المال الضروري لتحديث الاقتصاد فكان مصدره محصول الزراعة، لذلك ازداد المردود الزراعي مقابل تكلفة بسيطة نسبياً باستخدام أنواع من البذار أفضل من الأنواع السابقة، ولتحسين استغلال الأرض والتوسع في أعمال الري والصرف. فبين عام ١٨٧٨ وعام ١٨٩٢ زادت مساحة الأرض المزروعة بنسب ٧٪ والمردود الزراعي بنسبة ٢١٪، كما زادت نسبة السكان ١٥٪. وأما الفائض الناجم عن الزراعة فقد كان يجري تسيله بواسطة الضرائب التي كانت توفر رأس المال المطلوب للتصنيع. فبين عام ١٨٧١ وعام ١٨٧٥ كانت ضرائب الأراضي تشكل نسبة تتراوح بين ٨٥٪ و ٩٣٪ من مجمل عائدات الحكومة، وما انخفضت إلى أقل ٥٠٪ من ذلك الإجمالي إلا في عام ١٨٩٦. لقد كانت الضرائب ثقيلة الوطأة وأن انتزاع الفائض أدى إلى انخفاض إيرادات المزارع انخفاضاً مريعاً. فبين عام ١٨٨٣ وعام ١٨٩٠ فقد زهاء ٣٦٨.٠٠٠ فلاح مالك حيازاتهم من الأراضي لإخفاقهم في دفع الضرائب.

على الرغم من نزع الملكية على هذا النطاق الواسع، فلم تقم هجرة جماعية إلى المدن على غرار ما حدث في بريطانيا زمن استملاكات الأراضي العامة. السبب الأول لأن الملاكين العقاريين الجدد كانوا في مواقع تسمح لهم بانتزاع أعلى الإيجارات، مما يجعل بقاءهم في الأرض كأجراء أوفى ورحماً من تهجيرهم منها. وأما السبب الثاني فهو التوسع السريع لصناعة النسيج التي يقوم معظمها في المناطق الريفية والتي كانت تستخدم الأيدي العاملة من القرى، ومعظمها من الإناث. فالتساء في العادة تخضع للتأجير إلى أرباب العمل والإكراه على إرسال معظم أجورهم إلى عائلاتهم.

لقد كانت صناعة النسيج صناعة مربحة وبقيت رديحاً طويلاً من الزمن بمثابة الصادرات الرئيسية لليابان، ولكن الحاجة كانت تستدعي أيضاً قيام الصناعة الثقيلة لتعزيز الجيش والأسطول الجديدين. ولقد أسست الحكومة، من خلال منحها الإعانات المالية أو أسهم المشتريات، المؤسسات المالية وبورصة السلع وشركات النقل البحري والخطوط الحديدية والأسلاك البرقية، وذلك بشكل مباشر أو غير مباشر. وبعد تأمين هذا الهيكل الأساسي، التفتت الحكومة إلى الصناعات الثقيلة كالتعدين وأعمال الصلب وبناء السفن، مما كانت تحتاجه المؤسسة العسكرية. ولكن معظم هذه المنشآت التي تم تأسيسها بهذا الأسلوب بيع بالنتيجة إلى مختلف المصالح الخاصة ذات الخطوة بأسعار منخفضة غاية الانخفاض. وبهذه الطريقة تمكنت بضعة عائلات غنية، ممن تعرف جماعياً باسم العائلات الوجيهة ZAIBATSU، من الإطباق على الاقتصاد الوطني حتى يومنا هذا.

وأهم شيء بالنسبة لتاريخ العالم الثالث يكمن بالحقيقة التي مفادها، أن التصنيع الياباني قد

تم إنجازه بشكل مستقل مع شيء يسير من الاستثمار الأجنبي . فالفارق الجوهرى بين تطور اليابان وغيرها من البلدان غير الغربية كان مرده ، إلى قرون العزلة التى عاشت بها فى ظل سلاله طوكوغاوا ، تلك القرون التى لم تتمكن خلالها أية زمرة تجارية من إرساء ذلك النمط التجارى الشامل لبلدان العالم الثالث عموماً والمتمثل باستيراد السلع الكمالية والسلع الاستهلاكية الرخيصة . وهذا ما أتاح الحرية للحكومة طوكيو فى أن تسيطر على التجارة الخارجية بمنتهى السهولة وأن تراقب دخول المستوردات التى حددتها بالمواد الأساسية والضرورية للتطور الاقتصادى كالمواد الخام والسلع الإنتاجية للصناعة . كما إن الحكومة اليابانية عمدت منذ أوائل السبعينيات ، وببصر ثاقب ، إلى إحباط الاستثمارات الأجنبية فى البلاد ، كما إنها استردت عن طريق الشراء تلك المنشآت القليلة التى كان يملكها الأجانب والتى كانت تعمل فى اليابان منذ عهد بعيد مضى ، أمثال منجم فحم « تاكاشيما » (برأسمال بريطانى وهولندى) وشركة الملاحة البحرية الأمريكية عبر المحيط الهادى ، والخدمات البريدية التى كانت ذات ملكية بريطانية / فرنسية مشتركة .

وفى مطلع الثمانينيات (١٨٨٠) خلصت اليابان نفسها من كل الاستثمارات الأجنبية ، كما تخلصت من رأس المال الأجنبى بفضل التعويضات الضخمة التى دفعها الصين لليابان بعد الحرب اليابانية / الصينية (٣٦٩ مليون ين) وبعد ثورة المصارعين (٣٨ مليون ين) . وهكذا فالنتيجة الختامية لهذه الظروف المالية المواتية — الاستثمار الأجنبى الهزيل ، وتدفع تعويضات أضرار الحرب إلى اليابان بدلاً من خروجها منها ، وإجراء المفاوضات للحصول على القروض الأجنبية بفوائد أقل من فوائد القروض التى أخذها الصينيون — أدت إلى تدفق صاف كبير لرأس المال الأجنبى إلى اليابان على نقيض تدفقه الصافى الكبير خارج الصين ^(٥) .

وعلاوة على هذه الظروف المفيدة ؛ فإن من أهم العوامل الكامنة خلف التراكم السريع لرأس المال فى اليابان كان نجاح أرباب العمل ، بمعونة جهاز الدولة بأكمله ، بالإبقاء على انخفاض الأجور . فندرة الخدمات الاجتماعية العامة تركت المستخدمين تحت رحمة أرباب العمل ، كما إن النسبة العالية من الأيدي العاملة النسائية فى صناعة النسيج وغيرها من الصناعات الخفيفة ، ساهمت أيضاً فى الحفاظ على انخفاض الأجور . وثمة عامل آخر ساهم فى هذا الاتجاه كان انتشار الأخلاق العائلية فى الثقافة العامة . فالأمة برمتها كان ينظر إليها وكأنها عائلة واحدة يدين أفرادها بالولاء إلى الامبراطور مثلما يدين العمال بالولاء لأرباب أعمالهم .

وبالمقابل كان أرباب العمل يوفرون للعمال « نظام العمل مدى العمر » على نحو أبوى ، ولكن هذا النظام لم يكن سمحاً وخيراً بالشكل الذى يبدو عليه فى ظاهر الأمر . فما أن ينتقل العامل إلى

شركة أخرى حتى يتلقى بشكل عادي أدنى الأجور بصرف النظر عن كفاءته — لقد استخدم هذا الإجراء لتعويق سهولة انتقال الأيدي العاملة، كما إن الضمانات لاستمرار العمل لم تتوفر إلا للعمال الذين بين الأربعين والخامسة والأربعين من العمر. وكشف استقصاء عن ظروف العمل في المنشأة الضخمة للحديد والصلب في «ياواتا» على أن نسبة ٧٠٪ من عمالها البالغ عددهم واحداً وعشرين ألف عامل كانوا يعملون بعقود «مؤقتة» رغم انقضاء خمسة عشر عام على عمل بعضهم لدى تلك الشركة.

وكانت العلاقة بين رب العمل والعمال علاقة «إحسان» «يتصدق» فيها رب العمل على مستخدمه بأسباب البقاء. وأما الأجور فلم تكن تدفع إلا مرة واحدة كل ثلاثة أشهر أو ستة، وتدفع على شكل «بطاقات» لا يمكن استعمالها إلا في مخازن الشركة. وعلاوة على ذلك كانت الشركة تقطع النقود من الأجور على شكل مدخرات قسرية لا تعاد إلى صاحبها عند تركه عمله أو طرده منه. كما إن استعمال التيار الكهربائي لأول مرة في السبعينيات (١٨٧٠) والثمانينيات (١٨٨٠) لم يكن عاملاً في تحسين ظروف العمل وإنما كان سبباً في إطالة يوم العمل. فالفتيات المستخدمات في مصانع البكرات في التسعينيات (١٨٩٠) كن يعملن يومياً من خمس عشرة ساعة إلى ست عشرة. وعندما صدر أول قانون للعمل في النهاية عام ١٩١١ أعطى أرباب العمل مهلة خمسة عشر عام لتنفيذ التزاماتهم تجاه العمال، فالتلاعب بالألفاظ والنصوص تفسر دائماً لمصلحة الشركات. وأما شركات التعدين، وهي موطن أسوأ التعسفات، حتى عام ١٩٣٣ فلم تسمح للعاملين فيها من نساء وصبية ممن هم دون السادسة عشرة من العمر إلا باستراحة يومين في الشهر^(٦).

ومهما كانت الوسائل والنقائص الاجتماعية فإن اليابان وحدها، دون سواها من البلدان غير البلدان الغربية، تمكنت من بلوغ التطور الاقتصادي بشكل مستقل في القرن التاسع عشر، وهذا يعني أن اليابان قد أصبحت قوة صناعية عظمى مع أنها كانت تفتقر إلى المواد الأولية الصناعية كلها تقريباً؛ فأرست أساس الصناعة الخفيفة بشكل رئيسي فقط، في الوقت الذي بقيت فيه الغالبية العظمى من السكان تعمل في ميدان الزراعة. وفي عام ١٩٠٠ كان أقل من نصف مليون نسمة يعملون في المنشآت الصناعية التي بلغ عددها ٧١٧١ منشأة والتي لم يكن يستعمل منها الطاقة الميكانيكية إلا ٢٣٨٨ منشأة فقط. وأما المنجزات الصناعية الضخمة فقد تم إنجازها خلال الحرب اليابانية الروسية والحرب العالمية الأولى. فعدد عمال المصانع ارتفع إلى ٨٥٤٠٠٠ مستخدم بحلول عام ١٩١٤ وإلى ١٨١٧٠٠٠ بحلول عام ١٩١٩، بينما زاد عدد المصانع المزودة بالمحركات مقدار ٣٦٦ مرات بين عام ١٩٠٥ وعام ١٩١٨.

٥ — الأمبرالية اليابانية

إن التصنيع الياباني قد حفزته الحرب، ولكنه كان بدوره باعثاً على الحرب أيضاً. وأن انخفاض التصنيع معناه كساد الأسواق المحلية، فيضطر جهابذة السياسة اليابانيون للتفتيش عن الأسواق خارج وطنهم. وإن افتقار اليابان إلى المواد الخام الصناعية دفع بهم إلى التوسع في البر الآسيوي. وقد عززت الإيديولوجيا الأسروية المتمثلة بالولاء للإمبراطور التوسع في البلدان الأجنبية؛ فالولاء أصبح في منزلة النزعة القومية والجهد الوطني المشترك للوصول باليابان إلى مرتبة القوة العظمى. فرجال الأعمال على سبيل المثال كان يحض بعضهم بعضاً على بذل المزيد من الجهود "في تنافسهم على التجارة الخارجية ذلك التنافس الذي هو بمثابة الحرب في زمن السلم" (٧). وأخيراً اغتتم اليابانيون انهماك القوى الغربية في أواخر القرن التاسع عشر؛ فسيطروا على الأراضي في كل أرجاء العالم بشكل لم يسبق له مثيل. وتوصل القادة اليابانيين ذوي التفكير العملي إلى الاستنتاج بأن على كل شعب أن يقتنص أرضاً لنفسه من العالم الواسع، الذي لم يبق منه شيء للضعفاء والمتخاذلين. وعبر أحد الموظفين المدنيين عن وجهة النظر هذه على النحو التالي: "إن هذا الأمر يشبه الركوب في حافلة قطار من الدرجة الثالثة. ففي البداية يكون هنالك فراغ كبير ولكن ما إن يبدأ مزيد من المسافرين بالدخول إلى تلك الحافلة حتى تغص بالركاب ولا يبقى فيها مكان فارغ لجلوس أحد فيه. فإذا فقد إنسان ما مقعده خلال التدافع بالمناكب، فلن تتمكن من استعادته..... فمنطق الحاجة يفرض على الركاب أن يشبوا أقدامهم ويمدوا أذرعتهم في أية فرجة ممكنة، لأنهم إن لم يفعلوا ذلك، سيجدون الآخرين سبقوهم إليها وسدوا في وجوههم كافة المنافذ" (٨).

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة «فتحت» اليابان؛ فإن روسيا مارست ضغوطها على اليابان من الشمال طيلة عقود كثيرة. فمعادتي آيغون وبكين في عامي ١٨٥٨ و ١٨٦٠ على التوالي حصلت روسيا من الصين على الأراضي الواقعة شمال نهر أمور ومناطق ساحل الباسيفيكي جنوباً إلى الحدود الكورية، بما في ذلك ميناء «فلاديفوستوك» الرائع. وفي الخطوة التالية أخذوا منشوريا في عام ١٨٥٩ وجنوبي سخالين في عام ١٨٧٠ وأنشأوا في التسعينيات (١٨٩٠) سكة حديدية عبر سيبريا. ولوقف الزحف الروسي اتجه اليابانيون أولاً إلى كوريا، حيث للصين حقوق سيادة غامضة عليها. وكما أشرنا في الفصل الخامس عشر، المقطع الثالث؛ فإن الحرب اليابانية الصينية (١٨٩٤ — ١٨٩٥) ومعاهدة شيمونوسكي في عام ١٨٩٥ أتاحت لليابان الحصول على فورموزا والبسكادورز وشبه جزيرة لياوتونغ، بالإضافة إلى تعويض أضرار الحرب تعويضاً ضخماً بلغ ٣٦٠ مليون ين. وبما أن اليابان لم تنفق على الحرب أكثر من ٢٠٠ مليون ين؛ فقد ساعدها ذلك المبلغ

الفائض على التحول من المعيار الفضي إلى المعيار الذهبي ، الأمر الذي سهّل تدفق القروض الأجنبية .

ولكن اليابان حرمت من الاحتفاظ بشبه جزيرة لياوتونغ الاستراتيجية ، لأن الثلاثي الروسي الألماني الفرنسي أجبرها على إعادتها إلى الصين . وما أسوأ من ذلك ، من وجهة نظر اليابان ، أن القوى الأوروبية استغلت في هذه الفترة ضعف الصين وحصلت كل منها على موطئ قدم استراتيجي على البر الصيني قبالة اليابان . فبريطانيا أخذت « المناطق الجديدة » في عام ١٨٩٩ وسيطرت ألمانيا على شبه جزيرة لياوتونغ وفرنسا على إقليم يونان . وأما روسيا فقد حصلت على عقد إيجار لشبه جزيرة لياوتونغ ، مدته خمس وعشرون سنة في عام ١٨٩٨ ، ثم حصلت على منطقة منشوريا خلال ثورة المصارعين . قاوم الملك الكوري الجهود اليابانية الرامية إلى السيطرة على بلاده واندفع في مقاومته إلى حد استبدال مستشاريه اليابانيين بالمستشارين الروس وإعطاء امتياز قطع الأخشاب إلى شركة روسية .

أدت هذه المكتسبات الروسية إلى قيام المجاذلات الحادة بين أعضاء المجموعة الحاكمة في طوكيو ، الذين يفضل بعضهم التوصل إلى اتفاق مع روسيا ، يقوم على اقتسام الغنائم ، في حين كان البعض الآخر يفضل قيام تحالف مع بريطانيا العظمى باعتبارها أكثر البلدان التي تربطها باليابان قضية مشتركة تقريباً . فإذا حدث مثل هذا التحالف أصبح بقدرة اليابان التصدي للتوسع الروسي .

أرسلت اليابان المبعوثين إلى العاصمتين البريطانية والروسية بهدف جس النبض فيهما معاً وسرعان ما تبين أن لندن كانت إيجابية بمقدار ما كانت سانت بطرس بيج سلبية . وبالنسبة للبريطانيين ، فإن سياسة العزلة الأنيقة القديمة فقدت بريقها لديهم وبدأت تواجههم مشكلة القوة الألمانية الصاعدة والنزعة العدوانية الروسية ، فرحبوا بقيام تحالف لهم في الشرق الأقصى ضد روسيا . وفي ٣٠ كانون الثاني من عام ١٩٠٢ تم التوقيع على التحالف الياباني الإنكليزي الذي اعترف باستقلال الصين وكوريا وأقر بالمصالح الخاصة لبريطانيا في الصين الوسطى وبالمصالح اليابانية الخاصة في كوريا . وإذا اشتبكت اليابان أو بريطانيا في حرب مع قوة ثالثة يبقى الطرف الآخر على الحياد ، أما إذا تدخلت قوة أخرى في الحرب فإن الطرف الآخر ملزم بتقديم العون لحليفه . وبما أن روسيا وفرنسا كانتا ترتبطان بخلف منذ ثمانين سنوات ؛ فإن الحلف الياباني الإنكليزي كان المقصود به منع فرنسا من تقديم العون إلى روسيا عند نشوب الحرب .

وهكذا أصبحت اليابان في مركز يؤهلها لحسم الموضوع مع روسيا . وفي منتصف عام ١٩٠٣ تقدمت اليابان بعرض إلى روسيا تعترف فيه بأولوية روسيا في منشوريا على أن تعترف روسيا

بوضع ماثل لليابان في كوريا. وامتدت المفاوضات من جراء ملاحظة الروس المفرطين بالثقة بأنفسهم. فاستنتج اليابانيون، أن الروس لا يفاوضون بنية حسنة وقطعوا العلاقات الدبلوماسية في ٦ شباط عام ١٩٠٤. وبعد يومين اثنين هاجم اليابانيون، دون سابق إنذار أو إعلان الحرب، القاعدة الروسية في «بورت آرثر» في شبه جزيرة لياوتونغ.

وفي المعارك التي حدثت انتصر «داوود» الياباني على «جوليات» الروسي*. وبرهنت السكة الحديدية الوحيدة الاتجاه عبر سيبيريا عجزها عن تلبية احتياجات الجيوش الروسية التي كانت تحارب على بعد آلاف الأميال عن مراكز تموينها الصناعية في روسيا الأوربية. وفي المرحلة الأولى من الحرب حاصر اليابانيون «بورت آرثر» وبعد حصارهم الذي دام ١٤٨ يوماً احتلوا القلعة في ١٩ كانون الأول عام ١٩٠٤. وأما المرحلة الثانية؛ فتألفت من سلسلة من المعارك على سهول منشوريا، حيث كان الانتصار حليف اليابانيين هنا أيضاً، إذ دحروا الروس إلى شمال «موكدن». ولكن هذه المعارك لم تكن حاسمة لأن الجيوش الروسية بقيت سليمة من الأذى كما تم تعزيزها وتقويتها بعد تحسن وسائل الاتصال. وأما في المعارك البحرية؛ فقد انتصر اليابانيون، مما أدى إلى بدء مفاوضات السلام. ولكن الروس بنوع من قصر النظر الذي لا يصدق أعادوا على عجل تجهيز أسطولهم في بحر البلطيق وأرسلوه ليحرق عباب البحار، نزولاً بمحاذاة سواحل أوربة وإفريقية وحول رأس الرجاء الصالح، ومن ثم عبر المحيط الهندي وشمالاً بمحاذاة ساحل شرقي آسيا وصولاً إلى اليابان — وهي مسافة تزيد على ثلثي محيط الكرة الأرضية. وفي ٢٧ أيار عام ١٩٠٥ وصل الأسطول الروسي في خاتمة المطاف إلى مضيق «تسوشيما» بين اليابان وكوريا. وسرعان ما هاجمه الأسطول الياباني الذي كان يفوقه عدداً وعدة، وفي غضون ساعات قليلة كان الفرق أو الأسر مصير كل الوحدات البحرية الروسية عملياً، في حين لم يفقد اليابانيون إلا عدداً قليلاً من المدمرات.

وعلى أثر هذه الكارثة أصبح الروس على استعداد لمباحثات السلام، ولا سيما أن هذه الحرب أصبحت موضع الانتقادات داخل الوطن وعجلت في ثورة عام ١٩٠٥. أما اليابانيون فكانوا يريدون مفاوضات السلام لأنهم، رغم انتصاراتهم في المعارك، كانوا يشعرون بوطأة الحرب على مواردهم المالية الهزيلة. وفي ٥ أيلول من عام ١٩٠٥ تم التوقيع على معاهدة «بورتسموث» التي اعترفت روسيا بموجها لليابان “بأولوية مصالحها السياسية والعسكرية والاقتصادية” في كوريا،

* وفق رواية العهد القديم كان غولايت أحد العمالقة الفلسطينيين الذين يدخلون الذعر في نفوس اليهود إلى أن قتله داوود بحجر من مقلعه.

وتنازلت لليابان عن كل امتيازاتها الخاصة في منشوريا، كما تخلت لها عن النصف الجنوبي من جزيرة سخالين وعن عقد إيجار شبه جزيرة لياوتونغ.

لقد وطدت هزيمة روسيا مركز اليابان كقوة عالمية عظمى وقلبت ميزان القوى في الشرق الأقصى. إن النتيجة الأساسية للحرب أظهرت الحقيقة التي مفادها أن دولة آسيوية قد هزمت دولة أوربية، وتشكل امبراطورية عظمى وظهرت بارقة الأمل في نفوس الشعوب للتخلص من السيطرة الأجنبية. إن الحرب اليابانية الروسية لم تكن أكثر من مقدمة لتلك اليقظة الكبرى التي استيقظتها الشعوب غير الأوربية والتي تزلزل العالم بأسره في هذه الأيام.

٦ — مغزى الاستثناء الياباني

بعد مضي نصف قرن على عودة ميجي إلى السلطة دخلت اليابان اقتصاد السوق العالمي، وحدثت القفزة المفاجئة في الصادرات اليابانية من ١٥٠ مليون ين إلى ٣٧٨ مليون ين بين عام ١٨٦٨ وعام ١٩٠٨، والواردات اليابانية من ١٠٠ مليون ين إلى ٥٩٥ مليون ين. إن مثل هذه القفزة في التجارة الخارجية لم تكن تمثل أمراً فريداً بالنسبة لليابان. وإنما لطبيعة الاندماج — حيث أن اليابان بعد انقضاء السنوات القليلة الأولى على تلك الصدمة الأولى والتمزق تمكنت من شق طريق تقدمها بشكل منهجي لإلغاء المعاهدات غير المتكافئة ومن ثم للتحكم بتجارها الخارجية بنسبة تعزيز التطور الاقتصادي المستقل. فلو أن اليابان سلكت ذلك المسلك المألوف الذي يفضي إلى الانحدار إلى مرتبة العالم الثالث لصدرت عدداً قليلاً من المواد الخام كالقمح والشاي والمنتجات البحرية والحديد الخام، ولاستلمت بالمقابل السلع الكمالية لمصلحة الطبقة العالية فيها والسلع الاستهلاكية الرخيصة لجماهيرها، وسوف يؤدي بها هذا السلوك إلى النمو الاقتصادي بدلاً من التطور الاقتصادي، ولكان يعني وصولها إلى حالة دائمة من التبعية والاستغلال الناجم عنها.

إن المغزى التاريخي لمأثرة اليابان واضح تمام الوضوح في ذلك التحذير الذي حذره هربرت سبنسر في عام ١٨٩٢ لصديقه البارون كانيكو كنتارو الذي كان وقتها سفيراً في الولايات المتحدة:

”وأما بخصوص السؤال الآخر الذي تطرحه؛ فاسمح لي في البداية أن أجب على العموم بأن السياسة اليابانية، على ما أتصور، يجب أن تكون سياسة استبعاد الأمريكيين والأوربيين قدر المستطاع. فعندما توجد عروق أقوى منكم يصبح موقفكم موقفاً تحف به المخاطر بشكل مزمن، وعليكم أن تتخذوا الاحتياطات اللازمة قبل أن تعطوا الأجانب أي موطئ قدم مهما قل شأنه. ويبدو لي أن أشكال الاتصالات الوحيدة التي يمكن أن تسمحوا بقيامها وتعود عليكم بالنفع هي

تلك الاتصالات التي لا مندوحة عنها لتبادل السلع — استيراد وتصدير المنتجات المادية والفكرية . ويجب عدم السماح بامتيازات أخرى لشعب من الشعوب أكثر مما هو ضروري بشكل مطلق لتحقيق الغايتين السابقتين . ومن الواضح أنك تقترح إعادة النظر في المعاهدات مع القوى الأوربية والأمريكية وهذا يعني انفتاح الامبراطورية بأكملها أمام الأجانب ورأس المال الأجنبي . وكما أشعر بالأسى تجاه هذه السياسة المشؤومة . وإذا أردت بأن ترى ما قد يحدث لكم فما عليك إلا أن تدرس تاريخ الهند “ (٩) .

وسرعان ما أثبت التاريخ مصداقية نصيحة سينسر . فعندما استبعدت اليابان الغربيين كانت النتيجة حصولها على الاستقلال الاقتصادي الذي كان يتناقض تناقضاً صارخاً مع انحدار الهند إلى ذلك المأزق الذي يسم منزلة العالم الثالث ، وحسب نبوءة سينسر . ففي عام ١٩١٣ كان ثلثا واردات اليابان تقريباً من المواد الخام (٤٩٪) ومن السلع نصف الجاهزة (١٧٪) ، في الوقت الذي لم تكن فيه نسبة واردات السلع الجاهزة تتعدى (١٧٪) من مجمل الواردات . فإن صناعات اليابان كان بمقدورها حتى قبل الحرب العالمية الأولى أن تعالج قسماً ضخماً من السلع التي تستوردها اليابان . أما مستوردات الهند من المواد الأولية والسلع نصف الجاهزة ، ترتفع إلى أكثر من ٦٪ من مجمل الواردات في عام ١٩١٣ ، بينما وارداتها من السلع الجاهزة لم تقل عن نسبة ٨٠٪ من الواردات بمجموعها . والقول نفسه يصح على الصادرات : فالسلع نصف الجاهزة في اليابان ارتفعت إلى نسبة ٥٢٪ من مجمل الصادرات في عام ١٩١٣ ، والسلع الجاهزة كانت تشكل ما نسبته ٢٩٪ ، بينما المواد الخام لم تكن تمثل أكثر من نسبة ٨٪ من مجمل الصادرات . ولكن صادرات الهند بدت ، على نحو مناقض ، تتألف في العام نفسه من ٥٠٪ تقريباً من المواد الخام وما نسبته ٢٣٪ فقط من السلع الجاهزة . ولدى مقارنة نصيب كل فرد من الإنتاج الصناعي في كل من اليابان والهند ، يتبين لنا النمط السابق نفسه . فخلال الفترة الممتدة من عام ١٨٩٦ إلى عام ١٩٠٠ كان نصيب الفرد في اليابان من الإنتاج الصناعي أكبر من نصيب الفرد في الهند بأربع مرات (٧٠٠ دولار مقابل ١٥٠ دولار) ، ولكنه في الفترة الممتدة من عام ١٩٣٦ إلى عام ١٩٣٨ أصبح أكبر من نظيره الهندي بثلاث عشرة مرة ، (٦٥٠ دولار مقابل ٤٩٠ دولار) .

إن الفجوة القائمة بين الهند واليابان حافظت على وجودها واتسعت مع مرور الزمن نظراً لفشل الهند ، بعد حصولها على الاستقلال السياسي وقبله أيضاً ، في إقامة تلك العلاقة « البعيدة بعض الشيء » مع الأمم المتطورة . ولكن اليابان ، ونظراً لمجمل العوامل المذكورة آنفاً — مصادفات حسن الحظ والتقاليد الحضارية وقرون العزلة السابقة والقيادة المؤهلة بشكل فذ ، والتوترات الاجتماعية

التي فرضت إعادة التنظيم بشكل متطرف وإن لم يكن بشكل جذري ، وفرص التوسع الأسيوي ،
— كانت قادرة على العمل وفق نصيحة سينسر وإعطاء الأجانب « موطىء قدم ضئيل الشأن قدر
المستطاع » . وهذا يعتبر السبب الأساسي الذي أتاح لليابان الحصول على ما كانت ترغبه عدة بلدان
ليست غربية في القرن التاسع عشر ولكنها فشلت في ذلك .

إن مجرد تعداد العوامل التي جعلت « الاستثناء الياباني » أمراً ممكناً يضيف أهمية على السبب
الذي يجعل النموذج الياباني نموذجاً لا يمت بأية صلة إلى بلدان العالم الثالث . فلك البلدان لم تعرف
قرون العزلة وإنما عرفت عهوداً من الحكم الاستعماري واستغلال الاستعمارية الجديدة . كما إن مهمة
تطوير صناعاتها لتلبية حاجاتها الوطنية أصبحت تنطوي على صعوبة في العصر الراهن أكبر بكثير
منها في العصور القديمة ، لأن التكنولوجيا زادت تعقيداً وتكلفة ولأن اتحادات العمال الغربية تعارض
معارضة عنيفة المستوردات المصنعة الرخيصة ، ولأن معارضة تلك المجموعات المتعددة الجنسيات التي
تساندها اللجان الثلاثة ومجموعات BILDERBERG ، لها معارضة أكبر بما لا يقاس من كل ما واجهه
اليابانيون منذ قرن مضى .

الفصل الثامن عشر

بدايات المقاومة في العالم الثالث وصولاً حتى عام ١٩١٤

إن القرن القديم على وشك الانقضاء مخلفاً العالم وراءه في وضعية رائعة... ولكن العرق الأبيض منهك صراحة في العنف وكأنه لم يتظاهر بالمسيحية. ألا لعنة الله عليهم جميعهم بالتساوي! هكذا ينتهي القرن التاسع عشر الذي كنا نتباهى جداً بولادتنا فيه.

و. س. بلانت - ٢٢ كانون الأول - ١٩٠٠

(دبلوماسي وكاتب بريطاني)

إن جميع الطاقات والأرباح بين أيدي الأسياد ذوي العيون الزرق من البرابرة الشقر. وأما نحن، العرق الأصفر، فإننا بالقوة موضع إفساد خلقي وإغلال مطلق.... وهذا هو السبب الذي دفعنا لتأسيس منظمة.... ففي هذا الوقت يوجد ستائة طالب من الهند الصينية في اليابان. وهدفنا الوحيد هو إعداد الشعب للمستقبل..... فهل أستم أنتم أية منظمة لهذا الغرض في منطقتكم؟

دعوة طالب من آنام (إحدى مناطق فيتنام)

كانون الأول - ١٩٠٥ -

لقد كان القرن التاسع عشر عصر الهيمنة الغربية على العالم بأكمله. ولكن عندما ينظر المرء إليه من زاوية مختلفة؛ فإنه يدعى العصر الذي تحول به العالم الثالث إلى نظام عالمي. ففي نهاية ذلك القرن بدأ الانقسام في العالم، ما بين سيد ومسود، ومستغل ومستغل وأصبح انقساماً أبدياً منيعاً، وذلك لأن عدة شعوب من العالم الثالث كانت على قناعة تامة بهذا الوضع. ففي الهند نادى الهنود

أسيادهم الأوربيين بلفظة سيّد SAHIB وفي الشرق الأوسط بلفظة أفندي وفي إفريقية بلفظة أينا BWANA وفي أمريكا اللاتينية بلفظة الظهير PATRON. فليس من المستغرب في ظل هذه الظروف أن يخالج الأوربيين شعورهم الفطري بتفوق حضارتهم « عرقهم » أيضاً . وباستثناء بعض الخوارج أمثال « و . س . بلانت » فإن الأوربيين على قناعة بأن امبراطورياتهم العالمية ماهي إلا رائدة الحضارة التي تحمل الخير لكل أفراد الجنس البشري .

ففي نهاية القرن تطلع رجال الأعمال الغربيون بملء الثقة إلى ميادين جديدة ، كأهداف لغزواتهم القادمة . فسيسيل رودس لم يكن إلا أكثرهم حيوية ، عندما كان يحلم ، قبل الأوان ، بغزوات الفضاء الخارجي : ” ها قد اكتمل احتواء العالم تقريباً ، وأما القسم الباقي منه فهو موضع تقسيم وغزو واستعمار . ما أجمل التفكير بالنجوم التي تتلألأ فوق رؤوسنا ليلاً ، هذه العوالم الفسيحة التي لن نستطيع الوصول إليها البتة . وكثيراً ما يراودني التفكير بضم تلك الكواكب إلينا ، ولكن هيهات لي ما أتمنى . ولشد ما يخزني رؤيتها بهذا الوضوح والبعد أيضاً “ (1) . وأما الأكاديمي ، البروفسور (و . ر . شبرد) ؛ فقد عبّر بمزيد من الواقعية عن الآراء المشتركة لجمهور رجال الأعمال عندما صرح في عام ١٩١٥ :

” إن عالم هذا اليوم لا يشتمل إلا على منطقتين فسيحتين مليئتين بالأراضي البكر التي تستدعي الاستغلال . وسواء قبل سكان هاتين المنطقتين باستغلال أراضيهم لمصلحة الأجنبي أم لم يقبلوا فتلك مسألة مختلفة تماماً . وجل ما أخشاه فيما يتعلق بمواضيع العمل ، ألا يكون دائماً بالإمكان مراعاة مشاعر وأمنيات أولئك الناس الذين يقطنون الأرض عملياً . فالعالم ككل تقدم إلى وضعه المادي الراهن بشكل أساسي من خلال استغلال تلك المناطق الآهلة بالسكان ممن كانوا لا يحسنون تطوير مواردهم الطبيعية بأنفسهم إن المنطقتين اللتين أشير إليهما هما أمريكا الجنوبية والصين . فهاتان المنطقتان فيما يتعلق بامتلاكهما الموارد الطبيعية الضخمة التي لما تقم بعد عملية تطويرها بما يتناسب مع حجمها ، متشابهتان تماماً “ (2) .

وبالإضافة إلى أمريكا الجنوبية والصين ثمة منطقتان أخريان مليئتان « بالأراضي البكر » جذبتا اهتمام رجال الأعمال المعاصرين وهما : روسيا وإفريقية . وعلى مر السنين كانت هذه المناطق الأربع — أمريكا الجنوبية والصين وروسيا وإفريقية — موضع الآمال المرتقبة للتجارة والاستثمار في المستقبل .

ولكن هذه المناطق « البكر » أصبحت ، على نقيض الآمال المرتقبة ، مراكز الثورات العظيمة التي زلزلت العالم بأسره . فالعملية الثورية انطلقت قبل الحرب العالمية الأولى ، بدأت في القرن الثامن

عشر بثورات الرقيق السود في الأمريكيتين، حيث بدأ الاستغلال وكان أشده وحشية. وعندما وسعت الأمبريالية الغربية نطاق سيطرتها إلى شبه الجزيرة الأوربية/ الآسيوية انتشرت معها حركات المقاومة في جنوبي آسيا وشرقي آسيا وفي الشرق الأوسط وإفريقية.

وهذه الاضطرابات لم تكن حركات ثورية بالمعنى الدقيق لأن قياداتها لم تكن تسعى لإعادة تركيب العلاقات الطبقية، أو لقلب اقتصاد السوق العالمي رأساً على عقب، ولكن القيادات كانت من التقليديين المحافظين التواقين بالعودة «الأيام الخوالي» أو من المتفرنجين المتكيفين مع الغرب الذين يحاولون مقاومته من خلال تقليده. غير أن هذا القول لا يعني أن مقاومة الهيمنة الغربية قبل عام ١٩١٤ كانت مقاومة تافهة، بل كانت في حقيقة الأمر أوسع انتشاراً وأكثر تصميماً على عدم الاعتراف بما يجري من استغلال، كما أنها لم تمثل تحدياً ثورياً للنظام الرأسمالي العالمي السائد، ومثل هذا التحدي عليه الانتظار حتى زمن الحرب العالمية الأولى والثورة الروسية المرافقة لها، والحرب العالمية الثانية والثورة الصينية المرافقة لها أيضاً.

١ — المقاومة السوداء في الأمريكيتين

انطلقت المقاومة المسلحة للأرقاء السود ضد الأسياد البيض في العالم الجديد من المناطق التي كانت تقوم فيها المزارع الضخمة. وكما أشرنا سابقاً (في الفصل التاسع، المقطع الرابع)، حيث درجة الاستغلال تتفاوت طبقاً لحجم السوق المتاح لمنتجات التصدير. فعندما يأخذ السوق في التوسع فإن الملاكين في كل من أمريكا اللاتينية وأمريكا الإنكليزية لا يسمحون لشيء يحول دون وصولهم بالإنتاج والأرباح إلى أقصى مدى. وبهذا الصدد قال أحد أصحاب المزارع في أنتيغوا عام ١٧٥١ إلى جون نيوتن قبطان أحد سفن الرقيق أن استغلال العبيد حتى الموت واستبداهم بعبيد جدد هو إجراء أرخص: "وذلك بقليل من الراحة وبالإزداء السيء وبالإستخدام الشديد إلى حد الإنهاك قبل أن يشيخوا وتخور قواهم ويعجزوا عن أداء خدماتهم، ومن ثم بشراء عبيد جدد ليحلوا محلهم" (٣).

إن مثل هذا الاستغلال القاسي أثار الاضطرابات بين صفوف الأرقاء، واختلفت شدتها وأعدادها من منطقة إلى أخرى وذلك اعتماداً على مدى ماتقدمه الظروف الموضوعية من احتمالات النجاح. ولذلك فالثورات أكثر احتمالاً في مناطق جزر الهند الغربية — حيث يشكل الأرقاء الأغلبية الساحقة — منها في مناطق (الجنوب القديم)، حيث يشكل الأرقاء الأقلية في معظم الأماكن باستثناء عدد قليل منها. وكانت الثورات أكثر احتمالاً في حوض الكاريبي، حيث عدد الأرقاء

العاملين في كل مزرعة من المزارع يتراوح بين المائة والمائتين وسطياً ، منها في الولايات المتحدة حيث العدد المماثل من الأرقاء لا يتجاوز العشرين وسطياً . وبالعكس فإن الثورات أقل حدوثاً في الجنوب القديم ، حيث النخبة البيضاء الحاكمة متأسكة) — منها في جزر الهند الغربية ، حيث النخبة منقسمة على نفسها حول بعض المسائل المحلية وممزقة بالحروب بين القوى التي تملك الأرقاء .

وعلاوة على الفرق في تواتر تلك الثورات ، هنالك فرق آخر أيضاً يتمثل في أهدافها الموضوعية . فأولى الثورات لم تكن تتوجه ضد العبودية كنظام ، وإنما ضد بعض المظالم الشنيعة الخاصة ضمن النظام . ويصح هذا القول أيضاً في الحروب التي خاضها العبيد الآبقون MAROONS الذين كانوا يسعون للخلاص من رقة الرق من خلال بعث النظم الاجتماعية الإفريقية العتيقة وإقامتها في المناطق النائية . وفي نهاية القرن الثامن عشر كان الأرقاء الثوار يحاربون العبودية كنظام اجتماعي ، وأبرز مثل على ذلك كان «توسيه لوفرتيور» من سانت دومينيك ، الذي تزعم أول ثورة عبيد ناجحة في التاريخ وأسس دولة مستقلة سوداء . وسبب ماثرة توسيه يعود جزئياً إلى مواهبه الفذة وإلى ما يطلق عليه يوجين جينوفيز بأنه "توفر له أمثل الشروط الأساسية لثورة الرقيق" (4) .

وأول الشروط الأساسية المثل هو الصراع الطبقي المعقد في سانت دومينيك ، ذلك الصراع الذي استغله توسيه أبرع استغلال . فالبيروقراطيون الوافدون من باريس كانوا على خصومة مع أصحاب المزارع البيض CALONS الذين يطالبون بمزيد من الاستقلال الذاتي وبالخلاص من القيود المفروضة على التجارة . وكان أولئك المزارعون بدورهم موضع بغض الملونين الأحرار (كالتزوج والخلاسين) الذين باستطاعتهم ممارسة شتى الأعمال التجارية كبيع الملكيات وشراؤها بما في ذلك الرقيق . ولما انتعش الملونون من الأرباح ؛ فقد أصبحوا يمتلكون ثلث الممتلكات العقارية في الجزيرة بحلول عام ١٧٨٩ . ولكنهم عبّروا عن سخطهم لأنهم كانوا منبوذين اجتماعياً من قبل المزارعين البيض ، وممنوعين من الوصول إلى المراكز الرسمية ومن ممارسة بعض الحرف كما حُظر عليهم بلوغ مراتب النبالة . ولذلك فإن مطلب الملونين الأحرار بتساوي الحقوق كان يلقي أشرس المقاومة من فقراء البيض الذين يعتبرون حصولهم على المنزلة العنصرية في جزيرة تقطنها أغلبية ساحقة سوداء المصدر الوحيد لقوتهم . وأخيراً فإن الأغلبية الساحقة من المواطنين هم من العبيد السود الذين كانوا ينشدون الحرية ولكنهم يلقون المعارضة على أيدي المزارعين المحليين البيض والفقراء البيض ، بالإضافة إلى معارضتهم من قبل تلك المصالح الراسخة في فرنسا ممن اعتمد أصحابها على تجارة السكر .

وصلت تلك التناقضات إلى ذروتها بفعل الثورة الفرنسية . ورغم الجهود التي بذلتها جمعية إلغاء الرق SOCIÉTÉ DES AMIS DED NOIRS ، فإن الجمعية الوطنية رفضت أن تضحى بالازدهار

التجاري في سبيل المبدأ، وصوتت على مواصلة تجارة العبيد والعبودية أيضاً. ولكن العبيد والمملوكين الأحرار في سانت دومينيك عمدوا إلى حمل السلاح، مستلهمين البلاغة الثورية من باريس، لتحقيق مبادئ الحرية والمساواة والأخوة. وسرعان ما ارتقى عبد أسود يدعى توسيه لوفرتيور إلى قيادة هذه الثورة بفضل ذكائه وقدراته التنظيمية. وصل الجنود الفرنسيون إلى سانت دومينيك في الوقت الذي بلغ النبا إلى الجزيرة باستبدال الملكية بالجمهورية؛ فانقسم المزارعون البيض إلى فريقين متخاصمين ملكيين وجمهوريين. فاستغل الإسبان تلك الفرصة وقدموا للعبيد عرضاً للتحالف، في القسم الذي يسيطر عليه الإسبان من الجزيرة، ضد الفرنسيين. فقبل توسيه العرض وهيمن على الأقاليم الشمالية. ولما خشي المزارعون البيض فقدان كل شيء أوقفوا الاقتتال فيما بينهم وقدموا الجزيرة للبريطانيين الذين سارعوا لإرسال جيش إلى الجزيرة، مما جعل الحكومة الفرنسية تواجه تحالف الإسبان والعبيد من جهة أولى، وتحالف المزارعين البيض والبريطانيين من جهة أخرى.

وفي هذا الوقت، تسلم الراديكالي «روبيير» سدة السلطة في باريس ووقع في شباط عام ١٧٩٤ مرسوم حظر العبودية في المستعمرات الفرنسية كلها فكانت ردة فعل توسيه، أن التحق بالفرنسيين ضد الإسبان والبريطانيين معاً، وخاض جنوده السود المعارك وهم يرتدون الزي الرسمي الجمهوري وينشدون النشيد الوطني الفرنسي MARSEILLAISE. وهكذا أصبح توسيه سيد الجزيرة بكاملها في شهر أيار عام ١٨٠٠. ولكن الزعيم الفرنسي الجديد، نابليون بونابرت رفض قبول استقلال الأمر الواقع DE FACTO في سانت دومينيك، وأرسل جيشاً لاستعادة الجزيرة النائرة ولكن توسيه حاربه حتى تمكن من تجميده في خاتمة المطاف. ووقع الفرنسيون هدنة وعفواً عاماً عن كل السود، وتكفلوا بعدم تبديل الوضع الجديد لمن كانوا سابقاً من الأرقاء. أعطى توسيه الضمانة الفرنسية ثقته وألقى سلاحه. وفي تلك الثقة لقي مصرعه، إذ سرعان ما أُلقي القبض عليه وأرسل سجيناً إلى فرنسا، حيث لقي حتفه في ٧ نيسان عام ١٨٠٣ في أحد السجون الواقعة في جبال الألب.

وعندما تمكن نابليون من إزاحة «زعيم السود» أوفد قوات إضافية لتشديد قبضته على الجزيرة ولإعادة بناء الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية. ولكن السود في سانت دومينيك أظهروا مقاومة ضارية تحت قيادة زعماء جدد منهم، وأصيب الجيش الفرنسي بالخسائر الفادحة، نتيجة قدرة الثوار والحمل الصغراء التي فتكت به وأبحر من بقي منه على قيد الحياة، عائداً إلى موطنه في شهر تشرين الثاني عام ١٨٠٣. وبعد نضال دام خمسة عشر عاماً أصبحت سانت دومينيك ملكاً للسود. وفي رأس السنة الجديدة من عام ١٨٠٤ أعادوا تسمية الجزيرة باسم «هايتي» الذي يعني الجبل في مصطلحات الكاريبي.

إن هذه الثورة الناجحة الوحيدة في تاريخ الرق كان لها أعمق الآثار حتى خارج حوض الكاريبي . فقد عززت الحركة المناهضة للعبودية في إنكلترا وألحقت بالبريطانيين مائة ألف إصابة ، مما أضعفهم في حربهم ضد فرنسا الثورية . وأشاد أحد المؤرخين العسكريين البريطانيين وهو السير « جون فورترسكيو » إلى سر فشل بريطانيا في سحق الثورة الفرنسية فقال ” إنه يكمن في هاتين الكلمتين المشؤومتين ، سانت دومينيك “⁽⁵⁾ . كما إن هاتين الكلمتين كانتا السبب في تبخر ذلك الحلم الذي يراود نابليون عن بناء إمبراطورية أمريكية عندما اضطر لبيع لويزيانا التي تبلغ مساحتها ضعف مساحة الولايات المتحدة . ومن آثار تلك الثورة أيضاً أن تجار العبيد في الولايات المتحدة أصبحوا يخشون انتشار المثل الثوري الدومينيكي إلى تلك البلاد ، الأمر الذي ساهم مساهمة أساسية في قرارهم إقفال تجارة العبيد الإفريقية .

إن أبلى دليل على أهمية هايتي الثورية كان يتمثل بإثارتها العداوة لها في تلك الجمهورية الأمريكية الأخرى ألا وهي الولايات المتحدة . وبخالف المرء أن ولادة أمة مستقلة جديدة في العالم الجديد كان أمراً لا بد من أن يلاقي الترحيب في واشنطن . ولكن هايتي وهي جمهورية من نوع آخر ، كانت جمهورية سوداء من الأرقاء السابقين المطوقين بمجتمعات العبيد ، ووجود هايتي أصبح يشكل تهديداً لتلك المجتمعات . وعلى الرغم من اعتراف بريطانيا بهايتي في عام ١٨٢٥ واعتراف فرنسا في عام ١٨٣٨ ؛ فإن الولايات المتحدة رفضت أن تحذو حذوها . وأما السبب لذلك فقد أوضحه توماس بنكني من كارولينا الجنوبية بكل صراحة من أن الاعتراف بهايتي قد يثير المشاعر المعادية بين العبيد في الولايات المتحدة . ولذلك فإن واشنطن لم تكتف بحجب اعترافها فقط ، بل حاولت أيضاً تجويع أختها الجمهورية الجديدة ، ففي ٢٨ شباط عام ١٨٠٦ وقع الرئيس جيفرسون مرسوماً يقضي بحظر التجارة مع هايتي . ومثلما كان هذا الحظر يرمي إلى تقويض المثل المشحون بالوعيد لقيام جمهورية حرة سوداء ، فإن الحظر الذي تلاه والذي فرض كوبا كان يرمي أيضاً إلى تدمير مثل مماثل مشحون بالوعيد لقيام دولة اشتراكية .

٢ — ردود الأفعال المحافظة في آسيا

عندما تغلغت الرأسمالية الغربية في آسيا استثارت ردود أفعال ذات طبيعة محافظة . وعكست ردود الأفعال هذه التأثيرات العميقة لحضارات عريقة تبلغ أعمارها آلاف السنوات . ومن هنا نجد ميلاً « للعودة إلى العصر الذهبي القديم » ولكنه عجز عن الاقتراب الكافي من المثل الأعلى ذي الصبغة الرومانسية . وقامت في القرن التاسع عشر حالات عديدة تمثل المهرب المحافظ ، ومن أشهرها

العصيان الهندي في عام ١٨٥٧ - ١٨٥٨ ثورة المصارعين في عام ١٩٠٠ ، وحركة المقاومة الكورية في عام ١٩٠٦ - ١٩١٠ .

فالعصيان الهندي ، كما أشير إليه سابقاً ، بدأه السباهيون SEPOYS الساخطون الذين حصلوا على مساندة بعض العناصر المحافظة التي كانت تتذمر من الإجراءات البريطانية الهادفة للتحديث . وثورة المصارعين وهي على نحو مماثل جداً ، ثورة الجمعيات السرية الصينية المعادية للأجانب بدعم مستور من المسؤولين الرجعيين في البلاط وحكام الأقاليم . وقبل ثورة المصارعين حصلت الهزيمة النكراء للصين أمام اليابان في عام ١٨٩٥ . أهابت هذه الكارثة بالامبراطور الشاب « كوانغ - هسو » أن يعير أذنأ صاغية للمصلحين الصينيين ويصدر في عام ١٨٩٨ سلسلة من مراسيم الإصلاح المعروفة جماعياً باسم « إصلاحات المائة يوم » . ولكن الامبراطورة الأمثلة عارضت تلك الإصلاحات معارضة عنيفة وتمكنت ، بمساندة البيروقراطية المحافظة من خلع الامبراطور ونقض مراسيم الإصلاح كلها . وبتداعي برنامج الإصلاح بدأت العناصر المحافظة في بث النقمة الاجتماعية والسياسية على الأجانب . فقامت الجمعيات السرية المعادية لهم ، وبدعم من دوائر البلاط وحكام الأقاليم ، قامت المليشيات المحلية بالتصدي للتأثيرات الغربية . ومن أبرز تلك الجمعيات جمعية « إ . هو توان » أو « تآلف القبضات القوية » المعروفة عموماً باسم المصارعين .

بدأ المصارعون بمهاجمة الأجانب وصنائعهم من الصينيين المنتصرين ولا سيما في شمالي الصين ، حيث قتلوا منهم عدداً كبيراً . وأعلن المصارعون الحرب على كل الأجانب وحاصروا المفوضيات الأجنبية في بكين ورسد القطع البحرية الأوربية في « تينستين » . وخلال شهرين فككت القوات الدولية الحصار المضروب على المفوضيات الأجنبية وهرب البلاط الامبراطوري من العاصمة . واضطرت الصين مرة أخرى إلى التوقيع على « معاهدة غير متكافئة » وإعطاء المزيد من الامتيازات التجارية ودفع التعويضات المالية الضخمة . وهكذا فشلت ثورة المصارعين فشلاً ذريعاً ومعها الحركات المماثلة التي قاومت التغلغل الغربي والتي اتسمت بالمحافظة والحرب إلى الماضي .

وللسبب الأساسي نفسه أصاب الفشل المقاومة الكورية للعدوان الياباني . فكوريا ، مثل الصين واليابان ، كان رد فعلها الأولي على الغرب هو انتهاج سياسة العزلة الصارمة حتى لقبت « بالمملكة المتنسكة » . ونظراً لافتقار الكوريين إلى موارد الصينيين وطاقات التحديث لدى اليابانيين ، فقد وقعوا في فخ الخضوع نظراً للضغط الروسي التي احتلت إقليم منشوريا الصيني المجاور إبان اضطرابات المصارعين ، والضغط اليابانية التي خططت لاحتلال كوريا كإجراء مضاد للنزعة التوسعية الروسية وكخطوة أولى في برنامج الغزو القاري .

وفي عام ١٩٠٣ اقترح اليابانيون على الروس «الإقرار بالمصالح اليابانية» في كوريا مقابل إقرار اليابان «بخصوصية المصالح الروسية في منشآت السكك الحديدية في منشوريا». ولكن الرفض الروسي لهذا العرض أدى إلى الحرب اليابانية الروسية في عام ١٩٠٤ وإلى معاهدة پورتسموث في عام ١٩٠٥ التي من أهم بنودها INTER ALIA، إقرار المصالح السياسية والعسكرية والاقتصادية لليابان في كوريا. وسرعان ما اغتنم اليابانيون هذا المكسب، وعينوا «إيتو هيروبوومي» مندوباً سامياً في كوريا في شباط ١٩٠٦ بمطلق الصلاحيات لمعالجة شؤونها الداخلية وعلاقاتها الدولية أيضاً. فألقى جميع البعثات الدبلوماسية الأجنبية؛ فغادر سيؤول في آذار عام ١٩٠٦ الوزراء المفوضون البريطانيون والأمريكي والصيني والألماني والفرنسي والبلجيكي، وأصبحت كوريا عملياً جزءاً من اليابان. ولم تبد القوى العظمى دهشتها حول قبول السيادة اليابانية المطلقة في كوريا، لأن الرئيس تيودور روزفلت عقد صفقة مع اليابانيين في تموز عام ١٩٠٥، اعترف فيها بوضع كوريا تحت الحماية اليابانية مقابل اعتراف اليابانيين بإطلاق أيدي الأمريكيين في الفلبين. ولقد أعيد تأكيد هذا التدبير باتفاقية «روتا كاهيرا» في ٣٠ تشرين الثاني عام ١٩٠٨ التي صادقت بالمحافظة على «الحالة الراهنة السائدة» في آسيا والتي تعهدت باحترام كل طرف للممتلكات الإقليمية للطرف الآخر.

ولكن الكوريين لم يتقبلوا الحكم الياباني بالسلبية. ففي حزيران عام ١٩٠٧ أوفد الامبراطور الكوري رسولاً سرياً إلى «مؤتمر السلام العالمي» المعقود في مدينة هينغ بهولندا. وأوضح الرسول في المؤتمر معاناة الكوريين في ظل حكم اليابانيين وناشد المؤتمرين بممارسة الضغط الدولي ضد الاحتلال الياباني. ورغم مشاعر الود التي أبدتها المؤتمر نحو الكوريين فإن المعونة الدولية لم تتخذ لها شكلاً مادياً ملموساً لهم واتخذ اليابانيون من ذلك الحدث ذريعة لتجريد الجيش الكوري من أسلحته وإجبار الامبراطور الكوري على التنازل عن العرش. وأخيراً في آب عام ١٩١٠ ضم اليابانيون كوريا إليهم بشكل رسمي. وظلت كذلك حتى عام ١٩٤٥، حيث حصلت على الاستقلال.

واعتقد بعض الكوريين بأن ظروف كوريا الداخلية تجعلها راضية بالسيادة اليابانية دون مقاومة ما. فنظموا هؤلاء جمعية «إشن هو»، التي ضار عدد أعضائها يربو على المليون والتي أسلمت مستقبل الأمة الكورية إلى عطف الامبراطور الياباني. وحصلت هذه الجمعية على مساندة العناصر السياسية التي كانت تحموها الآمال بالخطوة عند اليابانيين، كما حصلت على دعم العديد من الفلاحين الذين كانوا في عطالة سياسية والذين تقبلوا الخضوع كمسلك حكيم لهم.

استاءت غالبية الشعب الكوري من الهيمنة اليابانية على موطنه وعبر عن مقاومته من خلال

ثلاث جماعات رئيسية. فالجماعة الأولى، وهي أقل الجماعات فاعلية، تكونت من المسؤولين السابقين الذين يرفضون المذلة أمام اليابانيين وينشدون عودة الاستقلال إلى كوريا تحت ظل حكم سلالة ٢١، والجماعة الثانية، وهي أنشط قليلاً، تشكلت من المثقفين ذوي الثقافة الغربية الذين أسسوا «نادي الاستقلال» في التسعينيات (١٨٩٠). ولقد روجت هذه الجماعة مبادئ الحرية والحقوق المدنية والاستقلال من الهيمنة الاقتصادية والسياسية، وأصدرت النشرات الدورية والصحف لترويج هذه المفاهيم في أوساط الجماهير وثابتت على أداء تلك المهمة طالما سمح لها الحكم الياباني بذلك. ولكن اليابانيين صادروا تلك المنشورات المعادية وخنقوها؛ فانتقل الكوريون لإصدار أمثالها في فلاديفوستوك وهاواي والولايات المتحدة.

ولكن أخطر أنواع المقاومة كانت على أيدي جنود الجيش الكوري، الذين جردهم اليابانيون من أسلحتهم وسرحوهم من الخدمة. فقد رفض هؤلاء الجنود المسرحون الخضوع لمشيشة اليابانيين لأسباب وطنية من جهة ولأن المقاومة كانت بمثابة السبيل الوحيد أمامهم لكسب الرزق من جهة أخرى. فنظم أولئك الجنود ما يسمى «جيش الحق» الذي بدأ يمارس نشاطه في مناطق الجبال وفي القرى، حيث يرتدي المتطوعون أزياء الفلاحين. وكانوا يشنون هجماتهم على شكل جماعات تضم الواحدة مائة إلى ألف رجل ثم ينسحبون إلى الجبال بعد كل عملية. ردّ اليابانيون على تلك الهجمات بحرق القرى بأكملها، ولا سيما المتعاطفة مع الثوار. ولكن هذا القمع الوحشي ساهم في دعم صفوف المقاومة بالرجال. وطبقاً للإحصاءات اليابانية الواردة في الجدول التالي؛ فإن عدد الاشتباكات والعصاة في كل منها وصل إلى الذروة في عام ١٩٠٨.

تعرضت المقاومة الكورية للاخلال السريع بعد عام ١٩٠٨، لأنها عجزت عن تطوير عملها ومفاهيمها خارج إطار مفهوم عودة الحكم التقليدي للإمبراطور والطبقة المثقفة. ولذلك ليس من المستغرب أن يلتحق العدد الغفير من الفلاحين بجمعية «إشن هو» المتعاطفة مع اليابانيين. وامتلك المثقفون من نادي الاستقلال، الرؤيا الشاملة لمستقبل كوريا، ولكنهم لم يكونوا على أية صلة بالجنود المقاتلين في الجبال. وأخيراً فإن انعدام العقيدة الثورية والتنظيم جعلتا استمرار المقاومة الطويلة الأمد ضد اليابانيين أمراً مستحيلاً. ففي كوريا، شأنها كالهند والصين، برهن رد الفعل المحافظ عن انطوائه وعجزه المتأصل عن تعبئة الجماهير للمقاومة ونجابهة العدوان الأمبريالي غربياً أو يابانياً.

عدد الاشتباكات بين القوات اليابانية والمتمردين الكوريين (١٩٠٧ - ١١)

الفترة	عدد المرات	عدد المتمردين
١٩٠٧ (آب — كانون أول)	٣٢٣	٤٤١١٦
١٩٠٨	١٤٥١	٦٩٨٣٢
١٩٠٩	٨٩٨	٢٥٧٦٣
١٩١٠	١٤٧	١٨٩١
١٩١١ (كانون الثاني — حزيران)	٣٣	٢١٦
العدد الإجمالي	٢٨٥٢	١٤١٨١٥

المراجع: مركز القيادة، الحامية اليابانية في كوريا BO TA TO BATSUSHI «سجل الحملات على العصاة» سيؤول ١٩١٣، الملحق: الجدول رقم ٢. اقتبسه «تشونغ — سيك لي»: «سياسة القومية الكورية» (بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٦٣) صفحة ٨١.

٣ — المقاومة في كوريا وفي الفلبين

هناك مثلان آخران بارزان عن فشل حركات المقاومة في العالم الثالث في نهاية القرن التاسع عشر، حدثا في كوريا والفلبين، ولم يكن سبب الفشل النزعة التقليدية المحافظة، لأن كوريا والفلبين لم يكن لهما الماضي الذهبي العريق الثقيل الوطأة على الهند والصين وكوريا، وإنما الفوارق الهائلة التي واجهت الوطنيين الكوريين والفلبينيين عندما حاولوا مقاومة الأمبريالية الاسبانية والأمريكية معاً.

لقد أطلق على الأعمال الحربية في كوريا والفلبين اسم الحرب الأمريكية الاسبانية، غير أن هذه التسمية بعيدة عن الدقة تاريخياً ومضللة، لأنها تحجب النضال الوطني التحرري العظيم للشعبين الكوري والفلبيني على حد سواء. فعملياً حدثت حربان منفصلتان في كوريا والفلبين ومرت كلتاهما في طورين اثنين من جراء التدخل الأمريكي. فالحرب الكورية الاسبانية الأصلية تحولت إلى حرب

أمريكية كويبة إسبانية، كما تحولت الحرب الفلبينية الإسبانية إلى حرب أمريكية فلبينية إسبانية. إن أساس هذه الأعمال الحربية ومنحها يوضحان ضرورة هذه التسمية الجديدة.

وعانت إسبانيا في الفلبين من صعوبة تهدئة الأرخيل خلال الثلاثة قرون من حكمها له. فالثورات تنشب سنوياً تقريباً ضد عمل السخرة CORVÉE والاحتكارات التجارية، وإيجار الأرض المفرط، ومصادرة الأراضي، وفرض المذهب الكاثوليكي. وفشلت معظم تلك الثورات نظراً لطبيعة تعدد جزر تلك البلاد وتفرق المواطنين طائفيًا وعرقياً في مختلف المناطق المتباعدة بعضها عن بعض، الأمر الذي حال دون وجود حركة وطنية متراسة. ولكن قيام طبقة محلية ميسورة في أواخر القرن التاسع عشر، مؤلفة بشكل رئيسي من العناصر المهجنة الصينية/ المحلية (أو من الهنود الصينيين) أدى إلى قيام حركة إصلاحية ليبرالية، تناضل لاستعادة الامتيازات السياسية والاقتصادية من إسبانيا. غير أن «حركة الدعاية» هذه، حسب تسميتها لم تكن حركة ثورية لسعي أنصارها لتحسين مركزهم ضمن البنية الاستعمارية الإسبانية.

إن فشل «الدعاة» ضد السلطة الإسبانية الراسخة أدى في عام ١٨٩٢ إلى تشكيل جمعية سرية هي KATIPUNAN التي أقرت وبشيء من التردد عقم المحاولات الإصلاحية السابقة واعتماد المنحى الثوري. إن تواتر النضال الثوري في كوبا أعاق جهود القمع الإسبانية تعويقاً ناجحاً، ولذلك فما إن حل عام ١٨٩٦ حتى كان في ساحة النضال ما يقارب الثلاثين ألف مقاتل تحت لواء تلك الجمعية. لقد كان مؤسس الجمعية حرقياً يدعى «أندريه بونيفاشيو»، ولكنه استبدل في آذار من عام ١٨٩٧ بملاك عقاري يدعى «إميليو آغوينالدو». وفي تشرين الثاني عام ١٨٩٧ تم إرساء الأساس لجمهورية فلبينية باعتماد دستور مؤقت، مما حفز السلطات الإسبانية على فتح المفاوضات التي أقتع فيها الأغنياء الفلبينيون آغوينالدو على قبول اتفاقية تسوية. ووعد الإسبانيون قبول مطالب الجمعية مقابل استسلام جيش الثوار وسافر آغوينالدو إلى المنفى في هونغ كونغ بعد أن قبض أربعمئة ألف ييزو. لم يوقف هذا التدبير القتال، لأن الإسبانيين لم يواصلوا إصلاحاتهم كما رفض القادة المناضلون لجمعية «كاتيب يونان» إلقاء السلاح إلا بعد الحصول على الاستقلال. ونجح الثوريون بالسيطرة على الجزر باستثناء العاصمة مانिला، حيث طوقها الإسبان. وفي ١٤ كانون الأول عام ١٨٩٧ أرسل القنصل الأمريكي تقريره التالي: «.... ليس هنالك سلام.... والمعارك متواصلة يومياً وسيارات الإسعاف تأتي بالعديد من الجرحى الذين يزحمون المشافي. السجناء يؤتى بهم إلى هنا ويعمدون رمياً بالرصاص وبلا محاكمة.... وفشلت قوات التاج في زحزحة جيش من الثوار على بعد ١٤ ميلاً من مانिला»^(٦). ولقد فضح هذا الوضع التحليل الذي قدمه وزير الخارجية الألماني «برنارد فون بيولو» في ١٤ أيار عام ١٨٩٨: «القول بأن النظام الإسباني في وضعه الحالي لا يمكن

الحفاظ عليه في الفلبين لقول صحيح . ولكن السؤال المطروح ما إذا كان الأرخيل سيؤول إلى قوة وحيدة أو سيصبح محمية أجنبية وإذا حاول الأمريكيون أو البريطانيون ذلك فقد تفاجئهم مفاجآت بغضة كالتي عاش مرارتها الفرنسيون في المكسيك أو الإيطاليون في أريتريا^(٧) .

وسرعان ما برهنت الأيام عن صحة هواجس فون بيولو ، إذ عاش الأمريكيون مرارة العديد من المفاجآت البغيضة بعد أن أرسى الأدميرال « جورج ديوي » مرسة سفينته في خليج مانيل في شهر أيار من عام ١٨٩٨ ، بعد أن كان قد دبر عودة آغوينالدو من هونغ كونغ ، بغية قيادة الفلبينيين ضد الإسبان . وفي الوقت نفسه أبرق وزير البحرية « جون د. لونغ » إلى ديوي ” بعدم إجراء التحالفات السياسية مع العصاة حتى لا تثار مساندة قضيتهم مستقبلاً “ . كما أصدر الرئيس « ماك كيني » أوامره أيضاً إلى قائد القوات البرية الجنرال « ويزلي ماريت » للمحافظة على « القانون والنظام » والسهر على ” بقاء القوات العسكرية المحتلة على أهبة الاستعداد المطلق والتفوق ، كي تسارع للتحرك وفق ماتلميه الظروف السياسية للمواطنين “^(٨) . هذه التعليمات كانت لجيش احتلال وليس لجيش تحرير .

قدّر القادة الفلبينيون الدوافع الأمريكية تقديراً صحيحاً ، وأن جهودهم للحصول على ضمانات الاستقلال بعد الحرب ، نصيبها الماطلة والتسويق . ومع ذلك قرروا التعاون مع الأمريكيين للحصول على الأسلحة . وفي الوقت نفسه أصدر آغوينالدو وثيقة إعلان الاستقلال في ١٢ حزيران عام ١٨٩٨ وجاء فيها : ” باسم المواطنين في جميع الجزر الفلبينية واستناداً إلى مبدأ السيادة نعلن حريتهم واستقلالهم كما نعلن حقهم بذلك “ وفي ٢٣ حزيران قامت حكومة ثورية على رأسها آغوينالدو ، لها مؤسسات إدارية محلياً وقومياً . وفي ١ آب انعقد مؤتمر يضم ١٩٠ رئيساً من رؤساء البلديات من ١٦ مقاطعة صادق على إعلان الاستقلال . وعندما وصل الجنود الأمريكيون في ٣٠ حزيران كان يدير جمهورية الفلبين حكومة وطنية ، تساندها الأغلبية الساحقة من المواطنين ، باستثناء مدينة مانيل ، وكان على قادة الجنود الأمريكيين الذين وصلوا حديثاً أن يستأذنوا ضباط الجيش الفلبيني لإزالة بعض خنادقهم التي كانت تطوق مانيل ، ليتمكن من المساهمة في معركة تحرير المدينة . وبذلك تم إعداد المسرح « للمفاجآت المؤسفة » التي أدت إلى تحويل الحرب الفلبينية الإسبانية الأصلية إلى حرب أمريكية فلبينية إسبانية .

وتطورت في كوريا مجابهة مماثلة بين الوطنيين المحليين والأمريكيين حملة لواء سياسة التدخل . فقد ظهرت هذه الجزيرة كأعظم منتج للسكر في العالم أثر تقويض اقتصاد السكر في سانت دومينيك (هايتي) . فالزيادة في مردود السكر كانت تعني ضمناً زيادة في عدد المواطنين الزوج ،

وفي عام ١٨٤٢ أورد الإحصاء الرسمي أن عدد المواطنين البيض بلغ ٤٤٨٢٩١ نسمة وأن عدد الملونين الأحرار كان ١٥٢٨٣٨ نسمة وعدد العبيد الزوج ٤٣٦٤٩٥ نسمة . وكان البيض بدورهم مقسمين إلى فريقين : الكريوليون CREOLES ، الذين ولدوا في العالم الجديد ، والوافدون من شبه الجزيرة الذين ولدوا في إسبانيا . فالكريوليون كانوا في معظمهم من الملاكين العقاريين والحرفيين ، بينما الوافدون يسيطرون على التجارة والإدارة ، ونظراً للمنافع التي حصلوا عليها من الحكم الإسباني ، فإنهم ساندوا فكرة الاتحاد بمدريد ، بينما امتعض الكريوليون من القيود التي سُدَّت المنافذ على مطامعهم السياسية وتسويق منتوجاتهم . ولذلك فإن حركات الاستقلال تأخرت بسبب الانقسام بين البيض والخوف من قيام العبيد بخصيان مسلح . وبتزايد أعداد السود فإن البيض يتقبلون للسلطة العسكرية الإسبانية كدروع واق لاغنى لهم عنه .

وفي الستينيات (١٨٦٠) حل الوهن بتساعح الكريولين مع الحكم الإسباني بعد فشل بعثة إصلاحية في التوصل إلى أية نتائج ، ونظراً لفرض ضريبة جديدة في عام ١٨٦٧ تتراوح بين ٦٪ و ١٢٪ على الدخل الفعلية والممتلكات وكل أنواع الأعمال الأخرى . ولما كانت الضرائب القديمة ثقيلة الوطأة أصلاً ؛ فإن الضرائب الجديدة ، ولاسيما في مرحلة من مراحل الكساد الاقتصادي ، أدت إلى تفاقم المظالم وإيقاظها من سباتها الطويل ، وخاصة في الشرق ORIENTE ؛ أي القسم الشرقي من الجزيرة ، حيث بدأ صغار المزارعين يبرزون تحت عبء الحكم الإسباني أكثر من غيرهم ومن الرق ، انطلقت حروب الاستقلال في شهر تشرين الأول عام ١٨٦٨ . استمرت الحرب عشرة أعوام وانتهت بالفشل لجملة أسباب ، منها الفقرة بين الثوار البيض والثوار السود والبغض والحسد بين قيادات الفريقين وافتقارهم المزمّن للعتاد والذخيرة ، بالإضافة إلى إحجام المزارعين الميسورين في القسم الغربي OCCIDENTE عن تقديم يد المساعدة .

ولم تكن معاهدة زانجون التي عقدت عام ١٨٧٨ لإنهاء الثورة سوى هدنة مؤقتة . فقد واصلت بعض الفصائل الثورية خوض غمار الحرب بفضل ما كسبته من متطوعين جدد على إثر إلغاء العبودية في كوبا عام ١٨٨٠ . ولم تعد من أهمية للعروة الوثقى مع مدريد ، التي تعد بمثابة الدرع الواقي من العبيد ، إذ بدأت منافع الاستقلال ، ولاسيما حرية التجارة مع السوق الأمريكي الغني الذي لا يبعد إلا بضعة أميال عن كوبا ، تستقطب اهتمام العديد من الكوبيين . ومن أبرز قادة الحركة الثورية في الحرب الثانية من أجل الاستقلال « جوزيه مارتية » ، الرسول . كان كاتباً وشاعراً ومنظماً سياسياً بارعاً ، زج به في السجن خلال حرب الاستقلال الأولى ، وفي عام ١٨٨٠ هرب إلى نيويورك وكرس نفسه لتثوير المهاجرين الكوبيين وإحقاقهم بالعمل الثوري . ففي ٥ حزيران عام ١٨٩٢ عمد إلى تنظيم « الحزب الثوري الكوبي » وضم إلى صفوفه ذنك القائدين البارزين للحرب الأولى وهما

« مكسيمو غومز وأنطونيو ماسيو ». وفي نيسان عام ١٨٩٥ حط رحاله في كوبا ووضع ترتيبات دقيقة للقيام بثورة متناسقة . ومنذ بدء عمله أوضح مارتية أنه ليس بحاجة إلى أية معونة خارجية ، ولا سيما من الأمريكيين لأنهم موضع شكوكه نظراً لتصريحاتهم المتواترة الرسمية منها وغير الرسمية التي تؤكد أن مصير كوبا لن يكون إلا كمصير تكساس وكاليفورنيا . وتساءل مارتية قائلاً ” في حال دخول الولايات المتحدة إلى كوبا فمن الذي سيخرجها منها ؟ .. إن الحرب الكوبية اندلعت في الوقت المناسب لتمتع إلحاق كوبا بالولايات المتحدة “ (٩) .

وبدأت الثورة في مأساة بمقتل مارتية في ١٩ أيار في أول مجابهة له مع الإسبانين ، فتسلم غومز القيادة العسكرية يعاونه ماسيو ، فأرسلت مدريد الجنرال « مارتينيز كامبوش » ، بطل الانتصار في الحرب الأولى ، بقوات وصل عددها في خاتمة المطاف إلى ٢٤٠٠٠ جندي نظامي و ٦٠٠٠٠ جندي غير نظامي ، بينما كان عدد الثوار ، لا يزيد عن ٥٤٠٠٠ مقاتل يعانون من نقص الأعتدة والذخائر ، ولكنهم مدربين على القتال وحرب العصابات ويحافظون على مواقعهم ولأن غومز وماسيو كانا بارعين في تكتيكات حرب العصابات بخبرتهما التي كسبها طيلة عشر سنوات من الحرب الأولى . وكانا يتمتعان بمساعدة الفلاحين الذين يزودونهما بالأغذية وبالمعلومات عن تحصينات العدو وتحركاته ، وكانت الاستراتيجية الثورية الأساسية التي اتبعها هي استراتيجية الأرض المحروقة — أي حرق محاصيل قصب السكر وتقويض الأبنية والآليات ومرافق النقل . والغرض من ذلك هو القضاء على الأرباح الناجمة عن السكر وباستنزاف الخزينة الإسبانية بالنفقات العسكرية إلى أن اضطرت مدريد إلى التخلي عن كوبا تحت ضغط الأعباء المالية .

برهنت تلك السياسة عن نجاحها لأن ماسيو خاض — في تلك الحملة التي تطبع إحدى مراحل الحرب الثورية في المناطق الواقعة غربي الساحل — سبعاً وعشرين معركة في غضون تسعين يوماً واستعاد اثنتين وعشرين مدينة من عدو يتفوق عليه عدداً وعدة تفوقاً هائلاً . وفي كانون الثاني عام ١٨٩٦ استبدلت الحكومة الإسبانية الجنرال « كامبوش » بالجنرال « فالاريانو ويلر » الذي سارع لإصدار أمره القاسي بإعادة حشر الناس في المعسكرات ، حيث ألزم الفلاحين القرويين أن ينتقلوا بقطعاتهم في غضون ثمانية أيام إلى المناطق المحصنة التي يحتلها الجنود ، بيد أن ظروف معاشهم كانت في غاية السوء ، مما حدا بالقنصل الأمريكي في هافانا إلى تقدير عدد الذين فتك بهم المرض أو الجوع بنصف أولئك الفلاحين المحشورين RECONCENTRADOS الذين كان عددهم ٤٠٠٠٠٠ نسمة . وفي النهاية كلما ازدادت سلطة القمع على الجماهير الفلاحية ، ازداد معها عنفوان المقاومة .

فسياسة الحشر التي اعتمدها ويلر ما كانت لتترك تحت سيطرته إلا عدداً قليلاً من كبريات

المدن ، وأما الريف فقد كان للثوار فيه من السيطرة ما أتاح لهم إجراء الانتخابات للجمعية التشريعية في صيف عام ١٨٩٧ . وأعطت استراتيجية الاستنزاف أكلها ؛ إذ هبط محصول السكر من ١٠٥٤٠٠٠ طن إنكليزي في عام ١٨٩٤ إلى ٢٢٠٠٠٠ طن في عام ١٨٩٦ . وفي هذا اندلع القتال العنيف في الفلبين ، مما جعل استنزاف حربين بعيدتين عن الوطن أمراً أكبر مما تستطيع أن تحمل أعباءه الموارد المتواضعة في إسبانيا . ولذلك عمدت حكومة جديدة من حزب الأحرار إلى استدعاء ويلر وعرض الحكم الذاتي على الثوريين الكوبيين ، ولكن الجنرال غومز رفض ذلك العرض بكل ازدراء ووصفه بأنه ” آخر إهانة تحاول تدنيس كبرياء وشرف الشعب الكوبي “ . وفي ١ آذار عام ١٨٩٨ قدرت وزارة الخارجية الأمريكية الموقف الكوبي على الشكل التالي : ” لا زال الكوبيون يهيمنون على النصف الشرقي من الجزيرة ، كما إن قواتهم تمارس عملياتهم في الأقاليم الغربية دون أن يتمكن الإسبانيون من وضع حد لهم . (فاقترح الاستقلال الذاتي) أمر مآله الفشل الذريع المطلق .

وبدل هذا التقدير على أن الادعاء الشائع من أن التدخل الأمريكي أتاح تحرير كوبا ما هو إلا ادعاء زائف وأن عرض الاستقلال الذاتي عُرض في وقت أكدت فيه التقارير الواردة عن قرب الانتصار المؤزر ، مما حدا بالرئيس ماك كينلي إلى التعجيل بالتدخل قبل إنجاز الانتصار وتحويل كوبا إلى دولة مستقلة عن الولايات المتحدة وإسبانيا . وهكذا عرض سفير الولايات المتحدة في مدريد ، « ستيوارت ل . وودفورد » ، شراء كوبا من الملكة الوصية على العرش ومن رئيس الوزراء « براكسيدز ساغاستا » ، ولكن عرضه قوبل بالرفض . وعندما استحالت التسوية المالية بدأ الرئيس ماك كينلي استعداده للتدخل ، وهكذا تحولت الحرب الكوبية الإسبانية إلى حرب أمريكية كوبية إسبانية ، مثلما تحولت الحرب الفلبينية الإسبانية إلى حرب أمريكية فلبينية إسبانية .

إن ما سهّل التدخل الأمريكي كان تحول الولايات المتحدة إلى أول قوة صناعية في العالم بحلول عام ١٨٩٤ . فارتفعت صادراتها المصنعة من ١٣٠.٣ مليون دولار في عام ١٨٨٨ إلى ٣٠٨ ملايين دولار في عام ١٨٩٨ . وأصبح الذين يصنعون المنتجات أمثال العتاد العسكري والأقمشة والخردوات الحديدية ومعدات السكك الحديدية ، يولون اهتمامهم في هذه الآونة لإمكانية بلوغ الأسواق الأجنبية ، مع الموجة الأمبريالية الضخمة باقتناص الأراضي في أواخر القرن التاسع عشر . ففي أعقاب الهزيمة الصينية أمام اليابان في عام ١٨٩٥ مثلاً سارعت روسيا وألمانيا وبريطانيا وفرنسا لاكتساب قواعد جديدة لها ومناطق نفوذ في الشرق الأقصى . وبعد ثلاث سنوات عرض السيناتور « ألبرت ج . بافاريديج » الذريعة الكلاسيكية للإيديولوجيا الأمبريالية في عصره فقال :

” إن المصانع الأمريكية تنتج أكثر مما يستطيع الشعب الأمريكي استعماله ، كما إن التربة

الأمريكية تغل أكثر مما يستطيع استهلاكه أيضاً. لقد رسم القدر سياستنا، فتجارة العالم يجب أن تكون لنا. ولسوف نفتنصها بالشكل الذي علمتنا أمنا «إنكلترا» كيفية اقتناصه. ونشر المراكز التجارية في طول العالم وعرضه كمراكز توزيع للمنتوجات الأمريكية وسنغطي المحيط بسفننا التجارية وسنبني أسطولاً حجمه بحجم عظمتنا وسنقيم المستعمرات العظيمة التي تحكم نفسها بنفسها والتي ترفع علمنا وتزاول التجارة معنا، حول مراكزنا التجارية. كما إن مؤسساتنا ستطير خلف علمنا على أجنحة التجارة. وإن القانون والنظام والمدنية الأمريكية والعلم الأمريكي جميعها ستضرب جذورها في أعماق تلك الشيطان التي ظلت جاهلة ومتخلفة حتى اليوم والتي ستصبح، من خلال هذه الوكالات التي يسرها لها الله، بلداناً جميلة وبهية ولذا فإن جزر الفلبين منطقياً هي الهدف الأول لنا،» (10).

ولحسن حظ بافاريدج وأمثاله من حملة هذا الرأي، فإن انفجار العصيان المسلح ضد الحكم الإسباني في كل من كوبا والفلبين، وفر لهم فرصة مثالية لتحقيق مطامعهم. ويصح هذا القول في استراتيجية الجنرال ويلر التي أعاد بها حشر الناس في المعسكرات في كوبا، مما أدى إلى إثارة الحماسة للتدخل الأمريكي في الأوساط المناهضة للزعرة الأمبريالية كاتحادات العمال والكنائس والجامعات. وأبرزت «الصحف الصفراء» من أمثال «مجلة نيويورك» التي يملكها «ويليام ر. هيرست» و «عالم نيويورك» لصاحبها «جوزيف بيوليتزر» الجنرال ويلر للقراء الأمريكيين بأنه «السفاح والذئب والكلب والضبع البشري». كما عزز شناعة الذنب الذي اقترفته إسبانيا والحاجة هو غرق البارجة «مين» في مرفأ هافانا. وعلى الرغم من انعدام أي دليل حيال مسؤولية الانفجار في البارجة فإن شعار صحيفة هيرست كان «تذكروا البارجة مين، الويل لاسبانيا». وهكذا أصبح التدخل مطلباً جماهيرياً للانتقام للكرامة الوطنية ولإنقاذ الشعب الكوبي الذي طال عناؤه.

إن العديد من عمالقة النشاط الاقتصادي الأمريكيين، ولا سيما في الشرق، كانوا يعارضون التدخل في الأشهر الأولى من عام ١٨٩٨، لخشيته أن يؤدي ذلك التدخل إلى إلحاق المخاطر بشبات قيمة العملة وإلى اعتراض التجارة. وفي منتصف آذار أعلن أولئك العمالقة، أمثال «جون جاكوب آستور و ويليام روكفلر و ج. ب. مورغان»، أنهم مع سياسة المغامرة للإسراع بإنهاء تلك الحالة المعلقة وغير المستقرة. وكسب الرئيس ماك كينلي دعم معظم جماعة النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى دعم الرأي العام المتأجج حماسة. وبعث بمشروعه الحربي إلى مجلس الكونغرس في ١١ نيسان عام ١٨٩٨ طالباً فيه تحويله السلطة «لاتخاذ التدابير الضرورية للوصول إلى إنهاء الأعمال العدوانية القائمة بين حكومة إسبانيا وشعب كوبا» وذلك «لأن تصرفاتنا ستخضع، في مثل هذا الاعتراف،

لموافقة تلك الحكومة أو رفضها“ وأوضح ماك كينلي أن الولايات المتحدة وحدها هي التي يجب أن تقرر مستقبل كوبا .

وبعد إعلان الحرب كان الجنود الكوبيون ، طبقاً لما قاله الأدميرال « ويليام سامسون » ” ذوي عون كبير “ في احتلال غوانتانامو ؛ فهاجموا الوحدات الإسبانية في الداخل ، مما أتاح للقوات الأمريكية أن ترسو في سانتياغو دون أن تواجه اسبانيا واحداً . ومع ذلك لم يُسمح لأي كوبي بالمشاركة في المفاوضات التي انتهت باستسلام سانتياغو ، كما لم يُسمح لأي كوبي بدخول المدينة وهو يحمل السلاح . وأما آخر الإهانات فهي الأمر الأمريكي الذي استبقى السلطات المدنية الإسبانية مسؤولة عن الإدارات البلدية . ففي سانتياغو ، كما في مانيلا ، أقصى الثوريون بذريعة احتمال تورطهم في ممارسة أعمال السلب والنار ضد الإسبانين . وعندما لجأ جمهور كبير من المواطنين في سانتياغو للتوقيع على عريضة إلى الرئيس ماك كينلي ، احتجاجاً على إقصاء الجنود الكوبيين والاحتفاظ بالقوانين الإسبانية والمسؤولين الإسبان ، لم يتلقوا أية إجابة لأن الرئيس نفسه هو الذي تعهد ذلك المسلك .

وتعزز إقصاء الكوبيين أيضاً ، من خلال الأمر الذي أصدره الجنرال الكوبي « كاليكستو غارشيا » بإجراء الانتخابات لانتخاب المحافظين ومجالس الإدارة المحلية في تلك المدن والقرى التي حررتها القوات الكوبية . فالجنرال الأمريكي ويليام شافتر منع تلك الانتخابات ، بناء على أوامر الرئيس ماك كينلي : ” لا يمكن أن تقوم سلطة مزدوجة في كوبا . يجب أن يكون لنا سلطان مطلق على الكوبيين “ . ولكن غارشيا نسف القضية الكوبية في وقت لاحق ، عندما قبل ثلاثة ملايين دولار للتعويض على القوات الثورية رغم معارضة العديدين لمثل هذه التسوية . وهكذا فإن مانجم عن تلك التسوية ، وحل للحزب الثوري الكوبي الذي أنشأه مارتية وحل فروعه المحلية ، قد دمر المقاومة للحكم الأمريكي تدميراً فعالاً .

وفي غضون ذلك كانت السياسة الأمريكية في الفلبين هي نفسها في كوبا ؛ إذ لم تعترف بالجمهورية الفلبينية القائمة بغية إحراز السيطرة التامة بعد طرد الإسبان . ففي الوقت الذي استسلمت فيه مانيلا ، كان الفلبينيون يسيطرون على سبعة أميال من خطوط الحصار ، بينما يسيطر الأمريكيون على القسم الباقي البالغ ثلاثة أرباع الميل فقط . ومع ذلك فقد تم استبعاد الفلبينيين من مفاوضات استسلام العاصمة ، كما إن الشروط التي اتفقت عليها إسبانيا والولايات المتحدة أتاح انتقال المدينة من هذه السلطة إلى تلك دون إغارة أي اهتمام لأماني سكانها . وبدأت الولايات المتحدة

بعد أن أصبحت العاصمة الاستراتيجية في قبضتها ، تعزز قوتها العسكرية استعداداً للمجابهة المقبلة مع القوات الوطنية .

وفي ظل التطورات التي حدثت في كوبا والفلبين ، كان لابد من توقع شروط معاهدة باريس في ١٨ كانون الأول عام ١٨٩٨ . ففي المفاوضات التي دارت حول تلك الشروط ، اقترحت الولايات المتحدة إقصاء الممثلين الكوبيين والفلبينيين الذين وصلوا إلى باريس . فوافقت اسبانيا على هذا المطلب بابتهاج كبير انتقاماً منها لرعاياها السابقين . ولكن الإسبانين ، بعد إفلاسهم وهزيمتهم ، لم يكن أمامهم إلا الموافقة على المطالب الأمريكية ، فتنازلوا عن بورتوريكو والفلبين للولايات المتحدة . وأما فيما يتعلق بكوبا لقد رغبت إسبانيا إما الاستقلال أو الحماية الأمريكية أو الإلحاق بالولايات المتحدة ، والاتجاه الأخير كان بمثابة الحل المفضل بالنسبة لها ، لأنه سيحرر إسبانيا من الدين الكوبي الذي بلغ أربع مائة مليون دولار .

ولكن الولايات المتحدة كانت ضد الإلحاق ، نظراً للتبعية المالية من جهة ولأنه قد يعرض المعاهدة لخطر مصادقة مجلس الشيوخ عليها من جهة أخرى . وهكذا فإن الإجراء الأخير نص على تنازل إسبانيا عن كل مزاعمها في كوبا ، واحتلال الولايات المتحدة لها ، والاضطلاع بعبء مسؤولية صيانة الحياة والممتلكات خلال فترة الاحتلال . وأما الخوف من مصادقة مجلس الشيوخ ؛ فقد كان له ما يبرره وذلك لأن المعاهدة نالت صوتاً واحداً فقط فوق أغلبية الثلثين المطلوبة حين صادق عليها مجلس الشيوخ في ٦ شباط عام ١٨٩٩ .

إن المعارضة الحادة التي واجهت تثبيت أقدام الولايات المتحدة في كوبا كانت طفيفة ، لأن حل الجيش الثوري الكوبي والحزب الثوري قصما ظهور الوطنيين . إضافة لذلك فإن قائد قوات الاحتلال ، الجنرال «ليوناردو وود» ، قد حظي ببعض المساندة الشعبية ، لأنه قضى على الحمى الصفراء وأصلح نظام السجون ، وأعاد تنظيم الإدارة المحلية ووسع برامج التعليم وبنى الطرق والمرافئ والمجاري والشوارع . وشجع الاحتلال الأمريكي للجزيرة وبناء مرافق الهيكل الأساسي ، تدفق المستثمرين الأمريكيين إليها . وفي نهاية فترة الاحتلال عام ١٩٠٢ كان أولئك المستثمرون يسيطرون على ٨٠٪ من الصادرات المعدنية وعلى ٩٠٪ من صادرات السيجار ، كما اشترى الكثير من الأراضي الزراعية بأسعار مناسبة لأن الفلاحين تعرضوا للدمار والحرب الذين خلفتهما الحرب ولأن الجنرال وود كان يرفض توسيع المساعدة الحكومية لتشمل صغار المزارعين . كما إن الجنرال كان يشجع المستثمرين الأجانب من خلال القمع الوحشي للجهود التي بذلتها الطبقة العاملة الكوبية سعياً وراء التنظيم والمطالبة برفع الأجور وتخفيض ساعات العمل .

اتسمت الهيمنة الأمريكية على كوبا بسمة المؤسسة بعد إقرار مشروع «تعديل بلات» في عام ١٩٠١ الذي وافق على ضرورة تدخل الولايات المتحدة عسكرياً في كل الظروف، وإشرافها فعلياً على الشؤون الكوبية الدبلوماسية منها والنقدية، وعلى إقامة قاعدة بحرية ضخمة في غوانتانامو. ولقد تم إقناع مؤتمر دستوري كوبي بقبول ذلك التعديل بحجة أن قبوله أفضل من استمرار الاحتلال والمعاملة بالمثل فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية على السكر والتبغ.

وفي ٢٠ أيار عام ١٩٠٢ أعلن عن مولد جمهورية كوبا وهو اليوم الذي يصادف فيه تولي «استرادا بالما» مهام منصبه كأول رئيس لها. ونجحت الولايات المتحدة في فرض التبعية السياسية والاقتصادية على كوبا خلف واجهة الاستقلال.

وارتفعت الأصوات بين القوى الأمبريالية مطالبةً بتطبيق النموذج الكوبي، نموذج الاستعمارية الجديدة، على الفلبين. ولكن الأمر سرعان ما تكشف على أنه كان ينطوي في تلك الجزر على صعوبة أكثر من كوبا، لأن السلاح ما يزال في أيدي الوطنيين. ونشب القتال بين الأمريكيين والفلبينيين في شباط عام ١٨٩٩. ولكن استمرار الحملات اللاحقة وطبيعتها تعيدان إلى الأذهان سيرة الحرب الفيتنامية التي لم تكن إلا تكراراً لصورة تلك الحرب السابقة. ففي البداية جعل التفوق العسكري الأمريكي ورغبة الفلبينيين في القتال المحدود، تلك الحرب تبدو بمظهر «اصطياد طائر السمائي» كما يسميها الجنود الأمريكيون. غير أن الفلبينيين سرعان ما أتقنوا تكتيك «القتال المعتقل» التي كانوا يستفيدون فيها من معرفتهم بالأرض ودعم الشعب لهم. ولذلك اعترف الجنرال «آرثر ماك آرثر»، والد دوغلاس، والقائد العام لجيش الولايات المتحدة في الباسيفيكي في الحرب العالمية الثانية، بقوله أنه كان يظن في البداية «أن جنود آغوينالدو لا يمثلون إلا فصيلاً واحداً» ولكنه (اضطر طوعاً) للتراجع عن ظنه لأن ذلك الأسلوب الفريد لفن الحرب الذي اعتمده الفلبينيون «كان يستند إلى وحدة العمل والمقاومة لعموم الشعب» (11).

وفي نيسان عام ١٨٩٩ أعطى الجنرال ويليام شافتر، الذي خاض حرب العصابات في كوبا، صورة قائمة تنذر بالشؤم عن مسيرة الحرب في المستقبل حين قال «قد تقضي الضرورة قتل نصف الفلبينيين ليتسنى للنصف الباقي من السكان أن يرقى إلى مستوى من الحياة أعلى مما تقدمه له حالته الراهنة شبه البربرية» (12).

وكان الأمريكيون كلما أوغلوا في مطاردة رجال العصابات كان القتال ينتشر إلى جزر أخرى، حيث يجابه الأمريكيون نفس الغارات ونفس العداء الجماهيري. فالجنود الأمريكيون الساخطون

اعتمدوا في حربهم التكتيكات التقليدية للجيش النظامي ، فكانوا يحرقون القرى ويقتلون الشعب بدون استثناء ويعذبون الفلاحين لانتزاع المعلومات منهم ، منخرطين في عنصرية لا حدود لها ضد أولئك « البرابرة ، المتوحشين ، الزنوج ، الزط » .

وكانت أمريكا قلقة من انتشار المعارك الحربية وخاصة بالنسبة للرئيس ماك كينلي ، الذي كان يواجه معركة انتخابية في شهر تشرين الثاني عام ١٩٠٠ ، ولذلك أوفد قاضياً فيدرالياً ، يدعى « ويليام هاوارد تافت » إلى مانيتا وزوده بالتعليمات لإقامة حكومة « مدنية » بحلول الأول من أيلول عام ١٩٠٠ ، وكان الهدف الصريح من ذلك إرضاء المقتربين الأمريكيين الذين يتكاثرون بكل هدوء في الفلبين ، فرّق « تافت » حكومة تتألف من هجاء الملاكين العقاريين والتجار الذين استلمهم بوعده معاملتهم صادراتهم الزراعية معاملة تفضيلية في السوق الغني للولايات المتحدة . وبعد إقامة هذه الدمى شاعت الحجة التي مفادها أن الواجب يقضي بحماية " المنحازين إلى الأمريكيين انخيازاً مخلصاً من قطاع الطرق LADRONES " . وحاول المرشح الديمقراطي لمنصب الرئاسة « ويليام جانيغز باريان » أن يجعل من الاستعمارية مسألة كبرى في حملته الانتخابية ولكن الجمهور لم يستجب له . فالرقابة الشديدة على الصحف ، وإقامة حكومة مدنية بشكل مؤقت ، وانعدام التغطية التلفزيونية كلها عناصر منعت إجراء المناقشات الجادة عما كان يدور في الفلبين .

وبعد فوز ماك كينلي البسيط وتجاوزه عقبة الانتخابات ؛ التفت « لتهدئة » الفلبينيين بلا هوادة . ففي الحملة المعروفة باسم « حملة سامار » أمر الجنرال « جاكوب سميث » رجاله أن يقتلوا " أي شيء حي تجاوز عمره العشر وأن يحولوا بلدة سامار إلى دمار تعوي به الرياح مما جعل حتى الطيور لا تجد ما تقتات به هناك " ، وأطلق على الجنرال بعد هذه الحملة اسم « العواء جاك سميث » . لقد حشر الفلاحين في معسكرات للاعتقال ، مماثلة تماماً للمحاشر RECONCENTRADOS التي استعملها ويلر في كوبا . فكما اكتشف القادة العسكريون الأمريكيون مجدداً بعد عدة عقود في فييتنام ، أنه لا بد من لمذبحة سامار أو مذبحه ماي لاي ، عندما كانت الأوامر تقضي بإخضاع جماهير فلاحية مسيّسة .

وأخيراً أُلقي القبض على آغوينالدو في نيسان عام ١٩٠١ ، وزعم الأمريكيون أن الحرب قد انتهت عملياً ولا سيما بعد إقناعهم آغوينالدو بتوقيع قسم الولاء وتوقيع تصريح ينشد فيه رفاقه الكف عن النضال . وأعلن الرئيس روزفلت انتهاء الحرب في ٤ تموز عام ١٩٠٢ وسط صخب الموسيقى العسكرية واستعراض الجنود . ولكن العديد من الفلبينيين رفضوا الكف عن النضال وواصلوا

مقاومتهم طيلة ثلاث سنوات ونصف ضد عدو يتفوق عليهم تفوقاً هائلاً. ففي آذار عام ١٩٠٣ وصلت هجمات رجال العصابات إلى الحد الذي جعل معسكرات الاعتقال تحتوي أعداداً من الفلاحين أكبر منها في أي وقت مضى .

وبدأت قيادات المقاومة آنذاك تظهر من بين صفوف الجماهير ومعظمها من الطبقات الفقيرة على نقيض القيادات السابقة من أبناء الطبقة الوسطى ، واستعر النضال من جديد لسماح أبناء انتصارات اليابانيين على الروس ، مما شدد من عزائم الفلبينيين ، وبدأت المنشورات الملونة الرخيصة التي تحمل صور الرجال السمر الصغار وهم يذبحون البيض الكبار ، تتسرب إلى أقاصي أرجاء الفلبين . ولم يستسلم القادة الفلبينيون إلا في عام ١٩٠٦ ، وحتى بعد هذا التاريخ استمر لهيب المقاومة في بعض المناطق المتفرقة ولا سيما في « مينداناو » الإسلامية ، حيث وصلت منها التقارير عن المقاومة لغاية عام ١٩١٦ .

ورغم التضحية الكبيرة بالدماء والمعاناة القاسية ؛ فإن الشعب الفلبيني لم ينجح في كفاحه من أجل الاستقلال . فعلى ضوء أواخر حركات المقاومة تبدو أسباب الفشل ماثلة للعيان . فقد افتقر الفلبينيون وهم طلائع العصاة المسلحين في العالم الثالث إلى النظرية الثورية حول طبيعة الأمبريالية ، كما افتقروا إلى العامل الطبقي في مقاومتهم ، وضعف معرفتهم في استراتيجية حرب العصابات . وإضافة إلى ذلك لم يكن آنذاك دولا اشتراكية ومنظمات ثورية عالمية تساعدهم ولذلك فإن الفلبينيين لم يتلقوا أي عون خارجي على نقيض المساعدات الخاصة والرسمية ، التي كان يتلقاها الفيتناميون على الصعيد العالمي . وأخيراً كانت العصبة الأمريكية المناهضة للأمبريالية تعارض الحرب الفلبينية معارضة جادة ولكنها لم تكن بفاعلية تلك الحركة المناهضة للحرب التي ساهمت في انسحاب الرئيس « ليندون جونسون » .

وفي زمن توقيع معاهدة باريس كان صيرفي من وول ستريت ، هو السيناتور « تشونسي م . ديبو » ، يتطلع إلى المستقبل بنظرة عارمة بالثقة حين قال ” إن الشعب الأمريكي ينتج الآن أكثر مما يستطيع استهلاكه وما يساوي ثمنه مليارين من الدولارات ، وقد تصدينا لهذه الأزمة ؛ وبمشيئة الله وحنكة ويليام ماك كينلي الإدارية ، وبسالة روزفلت وأقرانه فإن أسواقنا تقوم في كوبا وبورتوريكو والفلبين ، ونتصّب في وجوه ثمانمائة مليون نسمة من البشر وأصبح الباسيفيكي بحيرة أمريكية ها قد أصبح العالم بين أيدينا “ (13) .

لقد كان لهذه النشوة ما يبررها بالنسبة للمستقبل المنظور على الأقل ، فالاستعمارية الجديدة

التي سمها تعديل بلات بسمه المؤسسة كانت تعمل عملاً طيباً جداً في كوبا، مما ساعد على المصادقة على مشروع قانون جونز في عام ١٩١٦ والقاضي "بإقامة حكومة مستقلة شرعية للفلبينيين وتحديد الموعد الذي يصبح فيه الاستقلال المشروع تاماً وناجزاً". ومنح الاستقلال في عام ١٩٤٦ ولكن قبل هذا التاريخ وبعده عملت الاستعمارية الجديدة لمصلحة الأمبريالية الأمريكية في القرن العشرين، يماثل العمل الذي قامت به أمبريالية التجارة الحرة لمصلحة الأمبريالية البريطانية في القرن التاسع عشر.

٤ — الانتصار الياباني والثورة الروسية

من أهم الحوافز التي استثارت حركات المقاومة في العالم الثالث في مطلع القرن التاسع عشر، هو الاقتران العاصف للانتصار الياباني على الامبراطورية الروسية وللثورة الروسية في أعقابه عام ١٩٠٥. فقد بدأت سلسلة التفاعلات المشؤومة، عندما اقترح اليابانيون على الروس في تموز عام ١٩٠٣ الاعتراف المتبادل بينهما، كل بمصالح الطرف الآخر في كوريا ومنشوريا. فوزير المال الروسي، الكونت ويت كان يجذب قبول ذلك العرض لأن اهتمامه انصب على التغلغل الاقتصادي أكثر منه على التوسع السياسي لما يكتنفه من مخاطر الحرب. ولكن معارضيهِ من المغامرين الروس أصحاب امتيازات الأخشاب في كوريا ومن الدوائر العسكرية الروسية التي كانت تتطلع لإقامة قاعدة لها على الساحل الكوري، منعت ويت من تحقيق أفكاره. وكان بعض الساسة الروس الذين يتخوفون من تفاقم المشاكل المحلية، يفضلون قيام «حرب محدودة مظفرة» لتحويل الأنظار عن المشاكل الداخلية. ولم يكن الشك يتطرق إلى نفوسهم، ولا إلى نفوس القيادات العسكرية، بقدره روسيا على كسب حرب مع اليابان. وكانوا يطلقون، تهكماً، على اليابانيين نعت «القردة الصغار MAKAKI» ويتناقشون فيما إذا كان الجندي الروسي يعادل جندياً ونصف، بل وجنديين، من الجنود اليابانيين.

صممت تلك الزمرة من المغامرين والعسكريين والسياسيين الروس على ما كان يدور في رأسها ورفضت العرض الياباني. وفرحت طوكيو لهذا الرفض وشددت من عزميتها تحالفها مع بريطانيا، الذي وقعته في ٣٠ كانون الثاني ١٩٠٥، ولذلك هاجم اليابانيون الأسطول الروسي في بورت آرثر في ٨ شباط عام ١٩٠٤ دون إعلان الحرب رسمياً عليهم. وكما أشرنا في الفصل السابع عشر، المقطع الخامس، وفاجأت اليابان العالم بهزيمة الامبراطورية الروسية العظيمة. فالهزيمة العسكرية النكراء أجبرت الحكومة القيصريّة على بحث شروط السلم ولا سيما أن الحرب كانت تفتقر إلى المساندة

الجماهيرية داخل الوطن، كما إن الثورة الروسية عام ١٩٠٥ كانت قد بدأت أيضاً. وفي معاهدة بورتسموث في ٥ أيلول عام ١٩٠٥ اعترفت روسيا "بأولوية مصالح اليابان السياسية والعسكرية والاقتصادية" في كوريا، كما تنازلت عن كل امتيازاتها الخاصة في منشوريا وتنازلت لليابان عن النصف الجنوبي من جزيرة سخالين وعن عقد إيجار شبه جزيرة لياوتونغ.

وبينا الحرب اليابانية الروسية مستعرة في الشرق الأقصى كانت الثورة الروسية تنتشر خلف الخطوط. وأما السبب الرئيسي فيمكن العثور عليه في السخط المزمن لدى الفلاحين وعمال المدن والطبقة الوسطى أيضاً. (راجع الفصل السادس عشر، المقطع الرابع). ونتيجة الحرب مع اليابان، التي تحولت من «الحرب المحدودة المظفرة» إلى هزيمة منكرة على يد دولة آسيوية صغيرة. وأخيراً فإن «الأحد الدامي» في ٢٢ كانون الثاني عام ١٩٠٥ كان بمثابة الشرارة التي اندلعت منها أول ثورة روسية.

في ذلك اليوم انطلق جمهور يشتمل على عدة آلاف من الرجال والنساء والأطفال العزل برئاسة قس يدعى الأب «جورجي غابون»، في مسيرة سلمية نحو قصر الشتاء في سانت بطرس بيرج. كان «غابون» قسيساً هم السعي لتخفيف بؤس فقراء المدن من خلال الإصلاحات السلمية التي كان يرى فيها أمراً جوهرياً بالنسبة لمستقبل كل من التاج والكنيسة معاً. وأطلق غابون تحذيره قائلاً "يجب أن أقول بمتى الصراحة إذا لم تلتحم الكنيسة بالشعب؛ فسيجد الراعي نفسه بلا رعية على الإطلاق" (14).

وعلى ضوء هذه الاستراتيجية الإصلاحية، فإن مظاهرة سانت بطرس بيرج التي ترأسها غابون لم تكن عملياً أكثر من مسيرة دينية يحمل المشاركون فيها الإيقونات وينشدون الترانيم الدينية. وأما المطالب التي بحوزتهم هي الطلب بكل احترام لبعض الإصلاحات، أمثال مجلس تمثيلي وثقافة حرة وتقليص يوم العمل إلى ثماني ساعات وتحسين ظروف العمل. ولو أن القيصر أو ممثله استلم المطالب ووعد بالاهتمام الكافي بها لتفرق الجمهور سلمياً على نحو مؤكد تقريباً. ولكن عم القيصر أعطى أوامره، ولأسباب غامضة، إلى الحرس الامبراطوري بإطلاق النار بدلاً من استلام المطالب. فقتل من جراء ذلك عدد من الناس يتراوح بين السادسة والتسعين والألف، كما جرح ما بين المائتين والألفين، والسبب بالفوارق بين هذه الأرقام مرده في الحقيقة إلى أن بعض الشهود لم يحصوا إلا خسائر يوم الأحد، في حين أن الاضطرابات في العاصمة دامت طيلة يومين آخرين.

وفي مساء ذلك الأحد الدامي وقف «غابون» يحض الناس قائلاً: "هيا ننتقم منه (من

القيصر) ومن عائلته برمتها. هيا ننتقم من وزرائه كلهم ومن كل أولئك المستغلين الذين يستغلون الأرض الروسية. هيا انهبوا القصور الامبراطورية“ (15). وما يثير السخرية أن ذلك القس ذو العقلية الإصلاحية هو الذي أشعل الشرارة الأولى للثورة العظيمة في عام ١٩٠٥. ولكن غابون ضاع وغاب عن الأذهان في زحمة تلك الأحداث العنيفة التي أوشكت على الإطاحة بالأنوتوقراطية القيصرية. لقد مر الهيجان الأساسي في مرحلتين اثنتين قبل أن تتمكن الحكومة القيصرية من إعادة توطيد سلطتها*.

فالمحلة الأولى، بين كانون الثاني وتشرين أول من عام ١٩٠٥، كانت موجة المد الثوري وفيها خرجت كل الطبقات والمصالح ضد الأنوتوقراطية: فالقوميات المقهورة تطالب بالاستقلال الذاتي، ونخارة أسطول البحر الأسود قاموا بالعصيان واحتلوا سفنهم، وخرج الطلاب في كل مكان من صفوفهم، وسلب الفلاحون القصور ووضعوا أيديهم على الممتلكات العقارية، وقام العمال بالإضرابات في المدن. وطفق العمال بغية تنسيق جهودهم يتخبون المجالس أو (السوفيت). وهذه الحركة العنيفة المتمثلة بانتخاب المجالس انتشرت من العمال إلى الفلاحين في الريف وإلى الجنود في الخيش. وقبل أن تصل ثورة عام ١٩٠٥ إلى خاتمها تم انتخاب مجالس العمال في أربعين موقعاً ومجالس الجنود في خمسة والمجالس المشتركة العمالية العسكرية في موقعين.

وهكذا كان العالم بأسره يراقب مشهداً فريداً ألا وهو مشهد إضراب أمة بأكملها. فأخبر الكونت «ويت» القيصر بأن عليه الاختيار بين بديلين — إما نظام دستوري جديد أو دكتاتورية قادرة على سحق المعارضة بالقوة. ولكن القيادات العسكرية نصحت الامبراطور «نيقولا» بأن من مستحيل الاعتماد على القوات المسلحة لفرض إجراءات القمع، فقبل طوعاً المنحى الدستوري، أصدر بيان (أكتوبر/تشرين الأول — ٣٠، ١٩٠٥) الذي وعد فيه بحرية الكلام والصحافة، واحتجاج، ومنح روسيا دستوراً ومجلساً وطنياً منتخباً، أو مجلس الدوما.

* كان لينين يتخيل الثورة كأنها سلسلة من المعارك المختلفة الأساليب والأشكال. تزداد عنفاً، تبدأ بالاضراب الجزئي ثم العام قبل أن تنتهي بالثورة الشاملة، وكاد تطور أحداث عام ١٩٠٥ يثبت صحة هذا الرأي. فالأحداث التي وقعت كانت متفرقة لا ترابط بينها ولا تلاحم، وعندما انضمت إليها فئات معارضة كثيرة أحدثت تأثيراً على الجنود والفلاحين، عندئذ دعا لينين العمال إلى الثورة ورغم إخفاقها لم يأس لينين، ولم يكن غابون بقائد الثورة، بل قاد جماهير مندفعة بمعاطفة دينية فقط وتفرقت هذه الجماهير من الصدام الأول.

وخلال مرحلة الثورة الثانية، بين تشرين أول عام ١٩٠٥ وكانون الثاني ١٩٠٦، استمر سعي
الثورة ولكن المعارضة لم تعد على اتحادها السابق. فالمعتدلون، وهم من عناصر الطبقة الوسطى،
قبلوا بيان (تشرين الأول/أكتوبر)، في حين أن الراديكاليين، وهم من الديمقراطيين الاشتراكيين
والثوريين الاشتراكيين، كانوا يطالبون بانتخاب مجلس تأسيسي لوضع الدستور الجديد بدلاً من أن
يضعه وزراء القيصر. وحاول الراديكاليون شقَّ طريقهم بأنفسهم من خلال تنظيم المزيد من
الإضرابات والقلاقل، بينما الحكومة أصبحت في هذه الآونة من القوة بما يكفي لاتخاذ الإجراءات
الصارمة. فإثناء الحرب مع اليابان في ٥ أيلول عام ١٩٠٥ حرر العديد من الجنود الذين أعيدها إلى
الوطن لتثبيت النظام، كما إن القرض الضخم ٢٥ بليون من الفرنكات والذي حصل عليه «ويت»
في ١٢ نيسان عام ١٩٠٦ من البنوك الفرنسية والإنكليزية والبلجيكية، كان ينطوي على أهمية مماثلة
أيضاً.

اصطدم هذا القرض بمعارضة عنيفة من الدوائر الليبرالية والراديكالية في الغرب، كما اصطدم
بالمعارضة داخل روسيا، تلك المعارضة التي حذرت من أن هذا القرض غير مشروع ومصيره رفض
الاعتراف به وعدم تسديده لدى أول فرصة سانحة. ولكن (ويت) ظفر بمبتغاه من خلال رشوة
الصحافة في باريس للتكتم على القرض ومن خلال تحذيره الحكومات الغربية بأن الثورة تشكل خطراً
عليها كالخطر الذي تشكله على القيصر. وقدمت فرنسا معظم أموال القرض لأنها كانت عرضة
لخسارة حليف عسكري بالإضافة إلى خسارة العديد من بلايين الفرنكات التي كان النظام
القيصري قد استلفها من قبل من المستثمرين الفرنسيين المستقلين ومن الحكومة الفرنسية أيضاً.
وأثنى القيصر، في رسالته بتاريخ ١٥ نيسان، على «ويت» لحصوله على القرض الذي كان يمثل
”انتصاراً معنوياً كبيراً للحكومة وضمانة لمستقبل التطور السلمي في روسيا تطوراً لا تشوبه
شائبة“ (16).

كان لهذا الشاء ما يبرره. فقد مكنها رفع الضغوط المالية عن الحكومة القيصرية من سحق
الإضراب الذي شل الحياة في موسكو بين ٢٢ كانون أول عام ١٩٠٥ وبين ١ كانون الثاني عام
١٩٠٦. وبإنهاء الإضراب وضعت الأموال الضرورية تحت تصرف وزراء القيصر تحسباً للانتخابات
القادمة لمجلس «الدوما»، وزال خطر الثورة.

إن حولية السلالات الحاكمة في أوربة (ALMANACH DE GOTHA)، صنفت روسيا قبل عام
١٩٠٦ بأنها ملكية مطلقة، ولكن التصنيف تحول بعد عام ١٩٠٦ إلى ملكية دستورية يحكمها

أوتوقراطي، الأمر الذي كان يعكس بشكل دقيق الحصيلة الغامضة للثورة. وبانتخاب مجلس الدوما أصبح لروسيا نظام دستوري ولكن القوانين الصادرة في ٦ أيار عام ١٩٠٦ والمدعوة باسم (القوانين الأساسية) نصت على أن القيصر حاكم أوتوقراطي يتمتع بمطلق الصلاحية على السلطة التنفيذية والقوات المسلحة والسياسة الخارجية، ومنحت العمال حق التنظيم والإضراب، بصورة سلمية، وأعفت الفلاحين من مدفوعات ضرائب الإعتاق وسمحت لهم بشراء وبيع حصص من الأرض في الكومونات. وكان الغرض من هذا التجديد هو تشجيع نمو طبقة من الفلاحين الأغنياء ليكونوا دعائم النظام القيصري في الريف. وكان المأمول أن ينتصب هذا المسخ الريفي المرغوب، على قدميه في غضون عشرين عام ابتغاء تعزيز موقع القيصر تعزيزاً حقيقياً. ولكن مهلة العقدين تبخرت، وكانت النتيجة الحتمية قيام الثورة البلشفية بدلاً من إحياء القيصرية.

أثرت ثورة عام ١٩٠٥ في روسيا تأثيراً عميقاً على الكثير من بلدان العالم الثالث كالأثر الذي خلفته الحرب اليابانية الروسية. ففي الوقت الذي بينت فيه هذه الحرب إمكانية تقويض الأمبريالية الغربية، دلت الثورة الروسية عام ١٩٠٥ على إمكانية تحدي الأوتوقراطية المحلية وإقامة نظام دستوري. وبما أن معظم بلدان العالم الثالث كانت رازحة تحت نير الأمبريالية الأجنبية والاستبداد الوطني، فإن التأثير الذي تركه الانتصار الياباني مقروناً بالثورة في روسيا، كان عميقاً وثابتاً.

إن انتصار مملكة آسيوية صغيرة على قوة أوربية عملاقة بعث رعشة من الأمل والإثارة في طول العالم المستعمر وعرضه. (دبلوماسي بريطاني في القسطنطينية بعث آنذاك بتقريره إلى حكومته يقول: "إن انتصار اليابان على روسيا، العدو التقليدي للأتراك، جعل كل خلايا الأتراك ترقص طرباً" (17)). وفي الطرف الآخر من آسيا صرح (صن - يات - سن) قائلاً: "لقد اعتبرنا هزيمة روسيا أمام اليابان بمثابة هزيمة الغرب أمام الشرق، كما اعتبرنا الانتصار الياباني انتصارنا نحن" (18). ودون «ياماو» رئيس وزراء بورما إبان الحرب العالمية الثانية في مذكراته سريان الانتصار الياباني على أبناء جيله سريان الكهرباء، كما أشار إلى أنه هو نفسه وزملاءه في المدرسة كانوا يريدون لعب دور اليابانيين في ألعابهم الحربية، كما كان البريطانيون يشجعون حماسهم هذه من خلال توزيع الصور المؤيدة لليابانيين. وقال «جواهر لال نهرو» الذي مر في تجارب مماثلة في حياته الدراسية في الهند: "لقد هزت الانتصارات اليابانية حماسي... وملأت الأفكار الوطنية عقلي. وبدأت أستغرق في تأملاتي حرية الهند... وطفقت أحلم بالأعمال البطولية التي سأقوم بها وسيفي في يدي دفاعاً عن الهند وإسهاماً في تحريرها" (19).

لقد كان مشهد القيصر الجبار مترنحاً على وشك السقوط بفعل الثورة العفوية للجماهير

الروسية مشهداً ألهب حماسة شعوب العالم الثالث. ولقد تعمق ذلك التأثير من خلال الحدود المشتركة للامبراطورية الروسية مع عدة بلدان آسيوية، ومن خلال الجماعات العرقية التي تتداخل فيما بينها على جانبي الحدود وما ينجم من تفاعل هنا وهناك. وعلاوة على ذلك كانت أعداداً كبيرة من الفرس والصينيين والأتراك ممن يقيمون أو يدرسون أو يعملون في روسيا، يتلقون الأفكار الثورية من المنظمات الطلابية أو العمالية. وأخيراً هنالك الأقلية الإسلامية ذات العشرين مليون نسمة في روسيا عام ١٩٠٥ والتي كانت ساخطة أشد السخط على العموم. فقد شاركت في ثورة عام ١٩٠٥ وعقدت ثلاثة مؤتمرات إسلامية بين عام ١٩٠٥ وعام ١٩٠٧ بهدف تشجيع الثقافة الإسلامية والدين الإسلامي. إن لهذا الميكان السياسي والثقافي بين المسلمين الروس أبعد الآثار على إخوانهم المسلمين خارج الحدود الروسية ولا سيما في فارس وتركيا. مواطن بريطاني كان في فارس آنذاك وشعر بالتيار الخفي من العواطف الملتهبة والآمال المرتقبة في كل البلدان المستعمرة، وأورد في رسالة له بتاريخ شهر آب عام ١٩٠٦ :

” يبدو لي أن تياراً من التغيير زاحف باتجاه الشرق. إن انتصار اليابان، كان له تأثير عميق على الشرق بأكمله. وحتى فارس هنا لا تخلو من التأثير وللثورة الروسية هنا تأثير الصاعقة. فالأحداث في روسيا موضع الاهتمام الدقيق من الشعب الذي يبدو وكأن روحاً جديدة سيطرت عليه. فالتناس هنا متعبون من حكامهم وبدأوا يفكرون، متخذين من روسيا مثلاً لهم، من الممكن الحصول على شكل جديد من الحكم وأفضل من الشكل القائم ويبدو لي أن الشرق يتململ في سباته. ففي الصين حركة واضحة ضد الأجانب واتجاه نحو فكرة « الصين للصينيين ». وفي فارس، لقربها من روسيا، يبدو أن اليقظة فيها ستتحرك باتجاه الإصلاح الديمقراطي. وأما اليقظة في مصر وشمال إفريقية؛ فإنها تتسم بتزايد التعصب المقرون بانتشار حركة توحيد المسلمين برمتهم. إن تزامن أعراض هذا التذمر يلفت الأنظار ويستحيل رده إلى مجرد الصدفة. فمن يدري؟ لربما الشرق يستفيق من سباته الدنيوي، وسوف نشهد عما قريب نهوض هذه الملايين الصابرة ضد استقلال الغرب المعدوم الضمير “ (20).

٥ — « تضيق القبضة على عنق فارس »

لقد كانت فارس أكثر البلدان تأثراً بالثورة الروسية في عام ١٩٠٥، ولسبب جوهري يتمثل بالعدد الكبير من الصلات العريقة بين الروس والفرس. فعدد كبير من الطلاب الفرس التحق بالجامعات الروسية وتأثر بعضهم بالمجموعات الطلابية الراديكالية. كما إن الروابط الاقتصادية القديمة

العهد بين البلدين كانت تعني ضمناً قيام عدد كبير من التعاملات بين التجار الروس والفرس . وأهم من هذا كله تواجد العدد الكبير من العمال الفرس العاملين في حقول النفط وفي باكو وغروزني وفي مصانع تفليس ويريفان وفلاديقفكاس ونوفوروسيسك وديريانت وفي تامر — خان — شورو . فطبقاً للإحصاءات الروسية الرسمية عبر الحدود من فارس اثنان وستون ألف عامل في عام ١٩٠٥ وحده ، علاوة على الآلاف المؤلفة من العمال الذين كانوا يدخلون خلصة دون جوازات مرور وبزي العمال المكسيكيين العابرين إلى الولايات المتحدة . وفي عام ١٩١٠ كان عدد العمال الفرس الذين يدخلون روسيا سنوياً يصل إلى مائتي ألف عامل تقريباً .

وأما السبب الرئيسي الآخر لتأثير الثورة الروسية ، تعاظم درجة الفساد والتعتم في ظل حكم سلالة « قاجار » الفارسية والملتفتين حولها من النخبة الحاكمة . فجهل أفرادها واكتنازهم المال وبخلهم ترك البلاد عرضة للاستغلال الاقتصادي الأجنبي (كما أشرنا إلى ذلك في الفصل الحادي عشر ، المقطع الخامس) . وفي شهر نيسان / إبريل / عام ١٩٠٢ مثلاً استدان الشاه « مظفر الدين » عشرة ملايين روبلاً من روسيا ، علاوة على مبلغ آخر استدانته من قبل في عام ١٩٠٠ وقيمتها ٢٢ر٥ مليون ، وبدأ ينفق تلك المبالغ الطائلة في رحلته إلى أوربة في صيف عام ١٩٠٢ ، مما أدى إلى فراغ الخزينة من المال وبدء المفاوضات في عام ١٩٠٣ بغية الحصول على قرض آخر .

وفي العام نفسه أمر الشاه بدفع مبلغ مقطوع ضخيم من المال وتقاعد يبلغ ثلاثة آلاف جنيه استرليني إلى منجمه الأثير لديه ، لأن جلالته حلم بأن ذلك المنجم أنقذه من العرق . ولكن وزيره الأعظم ، المسؤول عن تأمين الأموال لمثل هذه الهبات ، ضاق ذرعاً وقال بأن لديه ما يكفي من الصعوبات في جمع المال لرحلات الشاه وعيته فما بالك بدفع الأموال لقاء أحلامه . هذه الصراحة كلفت الوزير الأعظم منصبه الذي احتله إنسان مغمور يدعى « عين الدولة » الإنسان الفظ والجاهل والمتعصب والقاسي . ففي إحدى المرات استثار الشفقة في قلب القائد القاسي لفيلق القوزاق الفارسي عندما أمر بمعاقبة أحد المجرمين ” بتنجيل قدميه ، كالحصان ، بحدوتين جديدتين حيث جرى غرز المسامير في قدميه العاريتين ، أي في لحمه “⁽²¹⁾ .

وأدى انتشار الفوضى والفساد الأخلاقي في فارس إلى استجابة الشعب للأحداث الثورية عبر الحدود في روسيا . ففي كانون الأول عام ١٩٠٥ ، بعد مضي شهرين فقط على صدور بيان القيصر في تشرين الأول / أكتوبر / ، حصل إضراب في طهران احتجاجاً على ارتفاع أسعار السكر وعلى الوزير الأعظم عين الدولة المفلس شعبياً . فوعد الشاه بإجراء الإصلاحات ولكنه لم يف بوعده بتاتاً .

وأما الإضراب الثاني، في تموز عام ١٩٠٦؛ فقد أجبر الشاه على طرد الوزير الأعظم ولكن الجماهير كانت تطالب بالدستور. وعندما دعم العلماء ULEMA، رجال الدين، وبعض وحدات القوات المسلحة المضربين وافق الشاه، مقلداً القيصر، في ٥ آب على منح الدستور. وعقدت الجمعية التأسيسية، أو المجلس MAJLIS اجتماعاً، برئاسة الشاه في ٧ تشرين الأول. ونظراً لتقييد حق الاقتراع فقد جاء المجلس ليضم الأرستقراطيين والملاكين العقاريين والتجار الأغنياء والعلماء وبعض الحرفيين المهرة.

اقتربت هذه الخطوة التشريعية بعمل مباشر على المستوى الشعبي. إذ قامت المجالس المحلية ANJOMANS، على غرار سوفيتات الثوريين الروس، التي تم انتخابها بشكل مستقل عن حكومة الشاه، والتي كانت تضم، علاوة على المسلمين، الزرادشتيين والمسيحيين واليهود. وانتشرت هذه الوحدات المحلية انتشاراً سريعاً، ولا سيما في شمال فارس، بحيث أضحت دولة ضمن دولة. وعندما تداعت السلطة المركزية خلال الثورة ادعت هذه المجالس مسؤولية حفظ النظام والإشراف على أسعار الخبز وتوزيعه. وفي منتصف عام ١٩٠٧ تحول نطاق هذه المجالس إلى نطاق قومي. إذ صار لها ٤٠ وحدة في طهران وتزايدت إلى أن بلغت ١٨٠ وحدة في شهر حزيران عام ١٩٠٨. وفي الوقت الذي كانت فيه السوفيتات الروسية مقصورة على الراديكاليين (الثوريين الاشتراكيين، والمنشفيك والبولشفيك)، كانت المجالس الفارسية تضم كل الانتماءات السياسية بقيادة الملاكين العقاريين الليبراليين والتجار، وعلى وجه التخصيص بقيادة رجال الدين الذين كانوا لا يزالون أفضل قطاعات الشعب ثقافة بمعزل عن البيروقراطيين.

في شهر أيار عام ١٩٠٧ وصف السفير البريطاني السير «سيسيل سبرينغ - رايس» نمو هذه المجالس في إحدى رسائله إلى لندن:

”تقوم في كل مدينة جمعية تأسيسية تتصرف لنفسها دون استشارة الحاكم أو الجمعية التأسيسية المركزية في طهران. لقد طُرد الحكام المكروهون شعبياً واحداً إثر الآخر، ووجدت الحكومة المركزية نفسها — وكذلك الجمعية التأسيسية — في طهران عاجزة عن المقاومة. إن خطر العصيان العام يبدو خطراً حقيقياً. وإن روح المقاومة للقمع، وحتى للسلطة، آخذة برمتها بالانتشار في جميع أنحاء فارس.... إن مشاعر الاستقلال بأوسع معانيه، ومشاعر القومية والحق بمقاومة القمع وإدارة الشعب لقضاياه، مشاعر آخذة بالثمو سريعاً بين أوساط الشعب“ (22).

وأما «نيقولاى هارت وينغ» السفير الروسي في طهران الذي كان معارضاً للثورة في فارس

معارضته لها في بلاده، فقد كشف عن اهتمامه بتلك المجالس المحلية في رسالة له بتاريخ ٢٤ نيسان عام ١٩٠٨، إذ أشار إلى «نفوذها الواسع» مضيفاً بأنها «بدأت منذ عهد قريب تصدر أوامرها إلى ممثلي الحكومة وكأنهم ممثلون لها، وتعطيهم التعليمات وتتدخل تدخلاً مباشراً في شؤون جميع الدوائر»⁽²³⁾.

وفي غضون ذلك كانت الجمعية التأسيسية المركزية توالي اجتماعاتها في طهران ومنهمكة في إعداد دستور ليبرالي بعض الشيء، ذلك الدستور الذي وقع عليه الشاه في ١ كانون الثاني عام ١٩٠٧ ولكنه توفي بعد أسبوع لسوء الحظ — حدث مشؤوم وسم بداية المرحلة الثانية العاصفة للثورة الفارسية. توالى المجاهبات وبلغت ذروتها بالاحتلال الروسي و (شنق فارس) كما وصفه «و. مورغان شاستر» ذلك المستشار المالي الأمريكي الذي كان يقود المقاومة ضد كل المصالح الراسخة، والمتكاثفة على مألوف عاداتها، المحلية منها والأجنبية.

وأما الحاكم الجديد، محمد علي، الغارق في رجعيته عارض جميع الإصلاحات التي اقترحها المجلس، وصمم على الخلاص من الجمعية التأسيسية والدستور على حد سواء. ولما كان «هارت ويغ» ملتزماً، بالخبرة والفطرة، أعمق الالتزام بمبدأ السلطة الامبراطورية المطلقة؛ فقد عزز ذلك الاتجاه لدى محمد علي تعزيزاً قوياً. وكان على الشاه والسفير الروسي في تلك الآونة مجابهة كتل جماهيرية ثائرة. إذ لأول مرة في التاريخ الحديث تضطرم فارس بحركة إصلاحية تساندها الجماهير مساندة فعالة. وهذه الحركة قومية عنيفة ومعادية للغرب نظراً لما لاقته تلك الجماهير من ضروب المذلة والاستغلال على أيدي الأجانب⁽²⁴⁾.

ورغم جميع الوقائع الموضوعية التي اكتنفت المسألة الوطنية، فإن الوطنيين كانوا على قسط كبير من الضعف نظراً لتلك الانقسامات العميقة فيما بينهم في الجمعية التأسيسية وفي المجالس المحلية أيضاً، إذ عصفت بهم المطامح السياسية الشخصية، والخلافات العميقة في الرأي بين كبار رجال الدين وصغارهم، والصراع حول صلاحية وسلطة الجمعية التشريعية قبالة صلاحية وسلطة المجالس المحلية. فعندما اتسعت رقعة المجالس المحلية في البلاد بدأت تميل لمعاملة الجمعية التشريعية وكأنها مجلس محلي آخر. وهذه المعاملة قوضت هبة الجمعية التشريعية التي وجب عليها مصارعة البلاط والبيروقراطية في غمرة الصراع المتفاقم على السلطة.

وأما الأمر الأكثر خطورة بالنسبة للمسألة الوطنية، فهو الفرقة الداخلية والتهديد الخارجي الذي نشأ على أثر توقيع الحلف ENTENTE الروسي الإنكليزي في آب عام ١٩٠٧. فقد تضمنت

مقدمة الحلف الاحترام المألوف « لوحدة واستقلال فارس » ولكن نصوصه حددت القسمين الشمالي والأوسط كمنطقة نفوذ روسية كما حددت القسم الجنوبي منها كمنطقة نفوذ بريطانية ، وأما الأراضي الواقعة بين هاتين المنطقتين فقد أشارت إليها تلك النصوص بأنها المنطقة الفاصلة الحيادية . استقبل الوطنيون أنباء هذا الحلف بخيبة أمل مريرة وغضب عارم وذلك لأن لندن أكدت لهم من قبل بأن الإشاعات عن إقامة هذا الحلف « لا تستند إلى أي أساس » وأكدت لهم أيضاً أنه على الرغم من تحسن العلاقات الروسية الإنكليزية في أعقاب الحرب اليابانية الروسية فإن « الحكومة الفارسية يجب أن تظمن إلى أننا لا ننوي إطلاقاً ، وبأي شكل من الأشكال ، انتهاك وحدة واستقلال فارس »⁽²⁵⁾ . وسبب هذا المكر صدمة عنيفة للفرس الذين كانوا يتوقعون دائماً أسوأ الأمور من حكومة روسية أوتوقراطية منهكة في سحق ثورة شعبها هي ، ولكنهم كانوا يتوقعون من (أم البلاطات في العالم) أن تقدم العون لمطامحهم الديمقراطية ، ولا سيما أن المندوبين البريطانيين لم يكفوا عن إلقاء المحاضرات عليهم حول الأمانة والشرف .

وكان السفير البريطاني في طهران ، « السير سيسيل سبرينغ رايس » ، يشاطر الوطنيين مشاعرهم ، فكتب إلى رئيسه وزير الخارجية « السير إدوارد غري » بكل صراحة قائلاً : ” ينظر الفرس إلينا بأننا ارتكبنا خيانة بحقهم “ وأضاف بشكل يتنافى مع الأصول الدبلوماسية : ” إن تعاونك مع سلطة أوتوقراطية أو معارضتك حريات الأمم الصغيرة يوفران ، بداهة ، كل المبررات لمن يريد توجيه النقد إلى تصرفاتك كلها “ . وفي نهاية الرسالة ساق السير سيسيل تحذيره من أن تعتمد روسيا إلى استغلال ذلك الحلف لمواصلة مخططاتها القديمة في فارس فقال : ” إن مواصلة السياسة القديمة تحت ستار الميثاق الجديد ستكون ، من وجهة نظر الرأي العام ، أمراً ينطوي على أفدح المخاطر “⁽²⁶⁾ .

وكشفت الأيام صحة توقعات السفير وتحذيره ، ورغم ماورد في مقدمة المعاهدة فإن « هارت وونغ » واصل مساعيه لإلغاء الدستور وتقويض الجمعية التأسيسية . وأما وزير الخارجية « إزفولسكي » ؛ فقد أصرَّ على الاحتراس لأنه كان بأمس الحاجة لمساندة بريطانيا له في تحقيق أغراضه في البلقان ولذلك فإن التدخل المكشوف في الشؤون الفارسية بالنسبة إليه أمراً غير وارد مطلقاً ، ولكنه وافق على التدخل المستور وصادق عليه طالما بقي مستوراً ، الأمر الذي أطلق العنان لنزوات « هارت وونغ » بالتعاون مع الكولونيل « فلاديمير لياكوف » قائد الفيلق القوزاقي ، ذلك الفيلق الذي كان القوة العسكرية الضاربة الوحيدة في فارس .

فنصح « هارت وونغ و لياكوف » الشاه ” بنقض الدستور وحل المجلس “ . ولما كانت هذه

النصيحة تتفق وآراء الشاه نفسه ؛ فقد وقعت في نفسه موقعاً حسناً وعين لياكوف حاكماً على طهران في ٢٢ حزيران عام ١٩٠٨ . وسرعان ما فرض هذا الحاكم الروسي الأحكام العرفية وطوق مبنى المجلس بفيلقه القوزاقي وأمطره بوابل من قذائف المدفعية ، التي قتلت عدة مئات ممن كانوا داخل المجلس . وفي هذه الأثناء انتقل مركز الأزمة إلى تبريز ، حيث أعلن الوطنيون براءتهم من الشاه ، بعد أن حل المجلس في ٢٣ حزيران عام ١٩٠٨ ، كحاكم شرعي للبلاد واستلمت السوفييتات الفارسية أو المجالس المحلية زمام المبادرة وناشدت الثوريين من القوزاقي الروس أن يهبوا لنجدتها ضد قوات الشاه الزاحفة على المدينة ، التي تدفق إليها مئات الثوريين الجورجيين والأرمن والأذربيجانيين قبل أن تتمكن قوات الشاه من تطويقها وعزلها عن بقية البلاد .

لقد كان جيش الشاه ذو الآلاف الستة من الرجال يتألف في معظمه من البدو السفاكين الفوضويين الذين كانت تدغدغ أحلامهم فكرة الاستيلاء على مدينة تبريز المزدهرة ونهبها . ولما بدأت المؤن الغذائية تقل في المدينة وبدأ الروس يخافون على مصير العدد الكبير المحجوز في المدينة من المواطنين الروس أرسلوا — ويا للمفارقة العجيبة — الجنود لفك الحصار عن المدينة ، وبذلك أنقذوا الوطنيين كما أنقذوا مواطنهم أيضاً . وفي غضون ذلك قام أفراد قبيلة « بختياري » والمناضلون الوطنيون المعروفين باسم الفدائيين FEDAYEEN باحتلال طهران في ١٣ تموز ، مما اضطر الشاه للهرب إلى المفوضية الروسية . وفي ١٦ تموز عام ١٩٠٩ تمت عملية خلع محمد علي عن العرش وتنصيب ابنه البدين ذي الاثني عشر عاماً ، أحمد مرزا ، كشاه بديل .

انصر الوطنيون بينما هم مفلسين مالياً والجنود الروس يحتلون القسم الشمالي من بلادهم . ولذلك فإن طلباتهم المتكررة ابتغاء الحصول على القروض وسحب الجنود ما كانت لتوفر إلا الأسس المنطقية لتبرير عدم استجابة الروس الذين أصبحوا ، على الرغم من طرد أداتهم المطواعة « محمد علي » ، أكثر عداء لفارس من ذي قبل نظراً لتغير الموقف العالمي . وبعد عزل إزفولسكي من وزارة الخارجية بدأت القوى الروسية ذات النفوذ تسعى لنقض تحالفه مع إنكلترا لصالح اتفاق مع ألمانيا . وكان وزير الخارجية البريطانية السير إدوارد غري الشديد العداء للألمان ، راغباً بالموافقة على أشد التصرفات الروسية تعسفاً في فارس ، بغية الحفاظ على حلف عام ١٩٠٧ ، الأمر الذي كان واضحاً إبان الأزمة المراكشية الألمانية / الفرنسية في عام ١٩١١ ، عندما ساندت بريطانيا فرنسا ضد ألمانيا مساندة قوية . وحسب الروس حسابات دقيقة مفادها أن بريطانيا لن تتجرأ على مواجهة ألمانيا وروسيا في الوقت نفسه ولذلك عمدوا بكل عجرفة لفرض « محمد علي » على الشعب الفارسي التعميس الحظ .

عاش محمد علي في منفاه في أوديسا، حيث سمحت له روسيا، على نحو يناقض القانون الدولي ويناقض الاتفاق الخاص المبرم مع الحكومة الفارسية الوطنية، بإرسال الأموال والعملاء لإثارة قبائل التركان ضد طهران. وسمحت له بمغادرة أوديسا إلى فيينا، حيث قام بشراء الأسلحة والذخائر، ثم سافر إلى ميناء «بتروفسك» الروسي على بحر قزوين ومنه عبر إلى الساحل الفارسي قرب «آستار آباد» في ١٧ تموز عام ١٩١١. وفي وقت سابق من الشهر تنبأ الوزير المفوض الروسي في حفلة عشاء ضخمة أن الحكومة الفارسية راحلة في غضون أسابيع قليلة.

وتبين في هذه المرحلة أن للنبوءة ما يبررها؛ فقد زحفت قبائل التركان خلف «محمد علي» والقنصل الروسي والمسؤولين العسكريين الروس المتواجدين في فارس. فوقعت حكومة طهران في فوضى وارتباك وفقدت السيطرة على عدة مناطق من جراء عجزها المالي والدسائس التي كان يمحكها «محمد علي» وحماته الروس. وأنقذ الموقف على يد «و. مورغان شاستر»، الأمريكي الذي استخدمه المجلس، رغم الاعتراضات الروسية، ليعيد تنظيم الموارد المالية الوطنية. وعمل «شاستر» كأمين عام للخزانة، مؤدياً واجبه بكل نشاط وجرأة مما أكسبه عداوة الروس الذين بذلوا أقصى جهودهم لإقصائه عن مركزه. وخلال هذه الأزمة في عام ١٩١١ استلم «شاستر» القيادة وبدأ ينظم ويسير الوحدات المقاتلة لتتصدى لقوات الفرسان الزاحفة بقيادة محمد علي. وفي ٥ أيلول عام ١٩١١ هُزمت فرسان الشاه وتسنى بذلك للحكومة الوطنية مهلة أخرى لالتقاط أنفاسها.

وتكشفت تلك المهلة على أنها قصيرة الأجل. فالروس كانوا هذه المرة أكثر تصميماً منهم في أي وقت مضى على الخلاص من المجلس ومن شاستر المزعج، بينما لم يبد البريطانيون (بصرف النظر عن بعض الاحتجاجات الفاترة) أي اعتراض على الانتهاكات للسيادة الفارسية. فعندما اقترحت حكومة طهران استخدام عدد من الضباط السويديين لتدريب جيشها وإعادة الأمن إلى البلاد، كان رد فعل سانت بطرس بيرج سلبياً وردُّ فعل القيصر واضحاً حين قال: "بما أن هذا الأمر يحمل في طياته الضرر لروسيا فلا يمكن السماح به، لأننا نحن سادة شمال فارس" (27).

وعارض الروس بعض الأعمال والتعيينات، التي أقدم عليها شاستر والمخالفة للأصول الدبلوماسية. وفي ١١ تشرين الثاني عام ١٩١١ قدم السفير الروسي إنذاراً للحكومة مدته ٤٨ ساعة، يطالبها فيه بتقديم الاعتذار عن تلك التصرفات وإلغاء التعيينات. وعندما استقالت الوزارة في طهران احتجاجاً على الإنذار، أصدر السفير أوامره إلى الجنود الروس في شمال فارس بالزحف باتجاه الجنوب. ولما وصلوا العاصمة في ٢٠ كانون الأول عام ١٩١١، حاصروا المجلس وأجبروه على قبول

الإنداز . وفي ٢٤ كانون الأول تم حل المجلس وإقصاء شاستر عن منصبه ، حيث رحل إلى الولايات المتحدة بعد بضعة أيام . وأما السفير البريطاني الجديد ، « السير جورج باركلي » الذي كان ينفذ بكل أمانة سياسة السير إدوارد غري الرامية إلى تقويض مركز شاستر ، فقد طفق الآن ، بعد ظهور النتائج ، يراجع حساباته ويقول : ” من المحزن جداً أن يرى المرء ديناميكية شاستر تؤل إلى بعض الأيدي الخائرة لقد كنت فعلاً أكن الحب لذلك الإنسان “⁽²⁸⁾ .

وبانحلال المجلس ورحيل شاستر لم تعد فارس كدولة عملياً ، تقف على قدميها . وبدأ عهد من الإرهاب وصل إلى الحد الذي صار فيه القناصل الروس يعتقلون المواطنين الفرس بشكل فعلي وينقلونهم بحراً إلى باكو ، مما حدا بالقنصل الروسي « نيكراسوف » في مدينة « راشت » إلى الكتابة : ” في الوقت الذي لا يسعني فيه إلا الاعتراف بأن المعايير القضائية الموجودة خالية فعلاً من كل ما يشير إلى احتراسها حيال مثل هذا الإجراء ، فإنني أعتقد أن الواجب يدفعني إلى لفت نظر المفوضية الامبراطورية إلى الحقيقة التي مفادها أن الظروف القائمة تحول نهائياً ، من زاوية العلاقات الدولية السوية ، دون تطبيق أمثال هذه الممارسات “⁽²⁹⁾ . وتناقلت الأوساط الرسمية الروسية الطرفة التالية : ” إن فارس لا تمت بصلة إلى البلدان الأجنبية ، ومثلها مثل الدجاجة التي لا تمت بصلة إلى جنس الطيور عملياً “.

إن الأوضاع المحلية الضعيفة والهزيلة أصلاً زادت تفاقماً بالتدخل الأجنبي وكانت ، في الوقت نفسه ، عاملاً مشجعاً على التدخل . فالقبائل العديدة كانت لا تزال مستقلة إلى حد كبير عن أية سلطة في طهران ، ولا سيما في نهاية القرن التاسع عشر ، حيث كانت مزودة بالبنادق الحديثة ، التي يتم تلقيمها من الخلف . ففي عام ١٩١٠ تسلح أفراد القبائل بنفس أسلحة الجيش الوطني . وأما رجال الدين فقد كانوا يتمتعون بنفوذ شعبي واسع ويلعبون دوراً هاماً في الأحداث ، ولكنهم يفتقرون إلى الإجابات على المشكلات الأساسية التي تواجه إيران إبان عملية تحديثها . وكان لرجال الدين الدور الفعال في تعبئة الرأي العام لإحراز بعض الأغراض السياسية العاجلة أو للخلاص من بعض المظالم المحددة ، ولم يدركوا على المدى البعيد ، النتائج التي تترتب على تصرفاتهم ، وافتقارهم إلى الاستراتيجية الشاملة التي توجه تدخلاتهم في الشؤون السياسية بين حين وآخر .

وأما الدستوريون الوطنيون في كل من الجمعية التأسيسية والمجالس المحلية ؛ فقد كانوا على درجة كبيرة من الضعف بسبب الخلافات الإيديولوجية المشابهة للخلافات التي دبت في صفوف العناصر المعادية للقيصرية في روسيا . فهناك أفراد الطبقة الوسطى من تجار ومثقفين من ذوي التوجه

الغربي، يطالبون بالفصل بين الدين والدولة وتطبيق الجندية الإجبارية وتوزيع الأراضي ونشر التعليم العام على نطاق جماهيري. وأطلق على هذه المجموعة اسم «الديمقراطيين الاشتراكيين»، تمييزاً لها عن مجموعة «الاشتراكيين المعتدلين»، التي كانت تضم معظم رجال الدين والملاكين العقاريين والعسكريين والتي همها الوحيد الحد من تصرفات الشاه. ففي طهران نفسها تناحرت ثلاث مجموعات على السلطة: الشاه وبلاطه، الأحزاب في الجمعية التأسيسية، البيروقراطيين في الوزارات. وخلال الاضطرابات تزايدت عزلة المجموعات الثلاث بعضها عن بعض في طهران، وبدأ الفلاحون يرفضون دفع الضرائب وفشل أصحاب امتيازات الطرق في تحصيل الرسوم، كما تحدى المهريون جباة الرسوم الجمركية ورفع التجار أسعار المواد حسب أهوائهم.

٦ — ثورة تركيا الفتاة

إن الثورة العظيمة التي تلت الثورتين الروسية والفارسية كانت ثورة تركيا الفتاة عام ١٨٠٢، كانت الإقصاء الذي اجتاحت الامبراطورية العثمانية. فالأتراك، على نقيض الروس والفرس، كان لهم إرث دستوري باعتماد دستور «مدحت باشا» عام ١٨٧٦. ولكن هذه التجربة كانت قصيرة الأجل لأن السلطان عبد الحميد علق اجتماعات أول برلمان تم انتخابه في آذار عام ١٨٧٧، ولم يجتمع ثانية إلا بثورة عام ١٩٠٨. وبينما كان المصلحون الروس والفرس يناضلون لإحراز دستور ما، كان المصلحون الأتراك يسعون لإحياء دستور «مدحت باشا» من جديد.

ولإنجاز تلك المهمة كان على الأتراك وسواهم من الرعايا العثمانيين، مقاومة جهاز القمع الحميدي الواسع الانتشار؛ فهناك آلاف من المخبرين السريين ممن يعملون في الإدارة والجيش والمدارس، بل وفي أوساط العائلات أيضاً. وتمكن الرقابة الصارمة على الصحف من عزل الشعب عن التأثيرات الغربية؛ فكان التطرق إلى كلمات من أمثال (جمهورية، دستور، حرية، مساواة، طغيان.... إلخ) من الأمور المحظورة، كما حظرت مؤلفات فولتير وتولستوي وبايرون، وحتى تمثيل مسرحية «هاملت» على المسرح كان أمراً ممنوعاً حتى لا يرى النظارة مشهد مقتل ملك من الملوك.

ودفع القمع المعارضين إلى الرحيل خارج الوطن، حيث بدأوا يخوضون، على غرار المنفيين الروس، حرباً صحفية ضد الأوتوقراطية داخل الوطن. ولجأت القيادات الثورية، بما فيها الأتراك، للشعوب المغلوبة على أمرها وإلى العواصم الأجنبية وخاصة باريس وعقد هؤلاء المنفيون — من ترك وعرب ويونان وأرمين وألبانيين وأكراد ويهود — مؤتمراً في باريس في شباط عام ١٩٠٢ بغية تنظيم جبهة

مشتركة ضد الأوتوقراطية ، ولكنهم سرعان ما اكتشفوا اختلافهم حول كافة الأمور واتفاقهم على خلع السلطان فقط . فبينما هذه المجموعة تريد السيادة التركية والحكم المركزي كانت غيرها تحبذ قيام امبراطورية لا مركزية تتمتع فيها كل الأقليات غير التركية بالاستقلال الذاتي التام .

وبينما كان المنفيون يتناحرون في باريس كان الثوريون المناضلون ينتظمون داخل الوطن . فالثورة الروسية عام ١٩٠٥ قدمت تشجيعاً كبيراً لحركة المعارضة في تركيا ، وسرعان ما شعر السلطان عبد الحميد بالمضامين الخطيرة لهذه الثورة على أوتوقراطيته . وعندما جاءه أحد ضباطه مهتئاً بإياه باندحار روسيا ، العدو التقليدي لتركيا ، أمام اليابان في عام ١٩٠٥ ، أجابه قائلاً : ” أن هزيمة القيصر ما هي إلا هزيمة الأوتوقراطية في كل مكان “ . وأثار عصيان بحارة البارجة POTEMKIN في الأسطول الروسي العامل في البحر الأسود ، الخوف لدى السلطان عبد الحميد . ودفعه الخوف من عصيان مماثل في القوات المسلحة التركية إلى تعزيز مواقعه الدفاعية في المضائق تحسباً لمحاولة إبحار عصاة تلك البارجة فيها . ودهش السلطان من مناشدة القيصر له اعتراض سبيل البارجة POTEMKIN في حالة عبورها المضائق ، ولم يهدأ روع السلطان إلا بعد أن التجأ بحارة البارجة المذكورة إلى رومانيا ، حيث عمدوا لإغراق سفينتهم بفتح صنادير مياه البحر فيها .

ومع ذلك فلم يكن عبد الحميد قادراً على عزل امبراطوريته عن الوباء القادم من روسيا . فالعديد من الفلاحين في شرقي الأناضول كانوا يعبرون الحدود الروسية سعياً وراء العمل ، وعندما منع عبد الحميد هذه الهجرات لمنع تكرار ما حدث في فارس ، ثارت حفيظة الفلاحين لحرمانهم من سُبل معاشهم . ومثلهم كان اللاجئين المسلمون من القفقاس الروسية وجزيرة القرم وآسيا الوسطى ، يهاجرون منذ سنين إلى الامبراطورية العثمانية التي رحبت بالعديد من منهم وجندتهم في قواتها المسلحة ، نظراً لمشاعر العداء العميقة للروس . ولكنهم بعد ثورة عام ١٩٠٥ وجدوا أنفسهم فجأة موضع شك ومعاملة قاسية ، مما حدا ببعضهم أن ينضم إلى صفوف الثوريين الأتراك .

وفي هذه الأثناء كان الثوريون يمارسون التنظيم سراً في المعهد الطبي العسكري ، وفي الأكاديمية العسكرية وكلية الطب البيطري ، وفي كلية الإدارة والأكاديمية البحرية والمدفعية وفي المعهد الهندسي . ففي هذه المعاهد المهنية الحديثة أرسى الأتراك الشباب ، أسس حركتهم الثورية السرية . وفي عام ١٩٠٨ اضطروا للتحرك في زمن أبكر مما خططوا له وذلك لأن جواسيس السلطان بدأوا يتسللون إلى صفوفهم ، ولأن القوى العظمى أيضاً كانت تتحدث . علناً عن التدخل في مكدونيا . وإلحباط هذين التهديدين ، قرر قادة تركيا الفتاة بدء حركتهم الأولى في مدينة سالونيك المكدونية باعتبارها مركز حركتهم .

ورفع لواء الثورة في ٣ تموز عام ١٩٠٨ ضباط من ضباط تركيا الفتاة التجأ إلى جبال
الكرديان بأسلحتهما ومعداتها بصحبة مائتين من الأتباع. وسرعان ما انتشرت الثورة بين صفوف
القبائل الثالث من الجيش، وأبرقا إلى السلطان بالإندازر متوعدين بالزحف على استانبول إذا لم يتم
إحياء دستور عام ١٨٧٦ في غضون أربع وعشرين ساعة. فنصح مجلس الدولة السلطان عبد الحميد
بقبول الإندازر في الوقت الذي رفض فيه مفتي الامبراطورية إصدار الفتوى بالموافقة على قمع الثوار.
ولم يكن أمام السلطان إلا الانصياع وأعلن في ٢٤ تموز إحياء الدستور.

استقبلت جماهير الشعب أنباء استسلام السلطان بالفرح العارم، وبدأ في الأفق أن العهد
الطويل من القمع شارف على نهايته، وبدأ المسيحيون والمسلمون يعانقون بعضهم بعضاً في
الشوارع. وصرح أنور باشا، أحد قادة تركيا الفتاة قائلاً: "لم يعد هنالك بلغاريون ويونان ورومان
ويهود ومسلمون، فنحن جميعاً أخوة تحت قبة هذه السماء الزرقاء، نحن جميعاً سواسية ونفخر في
كوننا عثمانيين"،⁽³⁰⁾. ولكن هذه النشوة لم تدم طويلاً لأن المسائل التي فرقت بين المنفيين في باريس
برزت الآن كمسائل سياسية ملحة أكثر منها مسائل خلافات نظرية، مما أدى إلى ظهور ثلاث
مجموعات سياسية.

وأهم هذه المجموعات تلك التي كانت على وفاق مع الزمرة الباريسية التي تحبذ السيادة التركية
والحكم المركزي. نظمت هذه المجموعة نفسها تحت اسم «جمعية الاتحاد والترقي» وكانت مسؤولة عن
الشبكة السرية التي أطاحت بالسلطان عبد الحميد. ولدى بروز أعضائها على السطح بعد
الانقلاب الذي نفذوه تبين أنهم يختلفون تمام الاختلاف عن أولئك المصلحين الذين ظهروا في
منتصف القرن التاسع عشر والذين انبثقوا من صفوف النخبة العثمانية القديمة الحاكمة. لقد كان
هؤلاء الأتراك الشباب، أعضاء جمعية الاتحاد والترقي، على نقیض المصلحين السابقين، أصغر سناً
بكثير من صفوف البورجوازية الصغيرة، من المحامين والصحفيين والمحاضرين في الكليات ومن أدنى
مراتب البيروقراطيين وصغار ضباط الجيش. وعلى الرغم من أن السلطة كانت بيد هؤلاء الأتراك
الشباب إلا أنهم عملياً لم يتسلموا المراكز الحكومية الرفيعة إلا في عام ١٩١٣. وأول سبب لذلك
معارضة البيروقراطية العثمانية والعلماء الذين كانوا يعتبرونهم من الناشئة الفتية، وأما السبب الآخر
فهو قناعتهم بما يشاع عنهم من أنهم يفتقرون إلى المهارات والخبرة الضرورية لتسيير دفة الأمور في
الامبراطورية. وبما أنهم كانوا يفتقرون إلى الثقة بأنفسهم؛ فقد بدأوا عهدهم بممارسة الحكم من وراء
الستار من خلال سيطرتهم على القوات المسلحة وعلى الأغلبية التي كسبوا في انتخابات البرلمان
عام ١٩٠٨.

وأما المجموعة السياسية الثانية، التي برزت في هذه الآونة فهي «الاتحاد الليبرالي» بزعامة الأمير «صباح الدين»، والتي من مبادئها الرئيسية أن الامبراطورية لا يمكنها استعادة مساندة شعوبها لها إلا من خلال الحكم الذاتي وتطوير الحياة المشتركة لتلك الشعوب. ولا يُعرف مدى صلاحية هذه المقولة لأنها لم توضع موضع التطبيق، كما إن الفرصة لم تسمح لأعضاء هذه المجموعة باستلام زمام الأمور بسبب شكوك الكثيرين من الأتراك نظراً للدعم الذي كانوا يحظون به من الأقليات، وخاصة أن صباح الدين تعوزه القوة العسكرية التي كان يسيطر عليها الأتراك الشباب. وأخيراً ارتكبوا خطيئة مميّنة لمساندتهم محاولة فاشلة لاستلام السلطة من قبل المجموعة السياسية الثالثة.

والمجموعة السياسية الأخيرة هي العصبة المحمدية المحافظة، التي كانت تقر الدستور وتطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية تطبيقاً صارماً. وعارضت هذه العصبة الأتراك الشباب بدعوى أن قادتهم من اليهود أو من ذري التفكير الحر أو من الأتراك المتفرنجين، الذين لا يأبهون بتعاليم القرآن. ولقد كانت هذه الحجة ناجعة جداً في صفوف السكان المسلمين المتعصبين، كما تجلّى ذلك في ١٢ نيسان عام ١٩٠٩ حينما قامت ثورة مضادة في القسطنطينية على نحو مفاجيء وتركت العاصمة بين أيدي القوى الإسلامية المتعصبة. ولكن الأتراك الشباب سرعان ما أرسلوا جيشاً من معقلهم في مكدونيا واستعادوا القسطنطينية بعد معركة دامت عدة ساعات فقط. وأجبروا السلطان عبد الحميد على التنازل عن العرش مع أنه لم يكن متورطاً في الثورة المضادة، ونصبوا مكانه محمد الخامس المطوع.

وهكذا أصبح الأتراك الشباب «حزب تركيا الفتاة» سادة الامبراطورية بلا منازع وحافظوا على وضعهم في السلطة خلال الحرب العالمية الأولى. وأما فيما يتعلق بتطور تفكيرهم ومناهجهم السياسية فيمكن تمييز مرحلتين: المرحلة الإصلاحية من عام ١٩٠٨ إلى عام ١٩١٣ والمرحلة الثورية من عام ١٩١٣ إلى عام ١٩١٨. ففي المرحلة الإصلاحية كان هؤلاء الشباب في غاية السذاجة في معالجتهم المشكلات الداخلية والخارجية على حد سواء.

ففي الشؤون الداخلية كانوا يعتقدون أن إنهاء النزعة الاستبدادية وإحياء الدستور كفيلاً بضمان قيام حكم فعال واستقطاب تعاون الأقليات. ولكن الحكم بقي خائراً، كما كان من قبل، بسبب بقاء البيروقراطية العثمانية القديمة في مركز المسؤولية. وأما فيما يتعلق بالأقليات فإن جماعة تركيا الفتاة سمحوا لها بالمشاركة في انتخابات عام ١٩٠٨ بمنتهى الحرية وجاء البرلمان ليعكس دقة التركيب العرقي للامبراطورية إلى حد كبير فقد ضمّ البرلمان: ١٤٧ نائباً تركياً و ٦٠ عربياً و ٢٧ ألبانياً و ١٤ أرمينياً و ١٠ نواب من السلاف و ٤ من اليهود. ولكن التصور أن هذا التمثيل العادل سوف يضمن ولاء الأقليات تبين أنه كان تصوراً لا يقوم على أي أساس، ولربما كان هذا التصور صحيحاً

قبل قرن من الزمان ، ولكن ما أن حل القرن العشرون حتى كانت النزعة القومية قد انتشرت بالعدوى على أوسع نطاق .

ففي الأيام الأولى للثورة رفع العديد من الإغريق في آسيا الوسطى العلم الأبيض والأزرق ، علم المملكة الهيلينية ، بدلاً من أن يرفعوا علم الهلال والنجمة العائد لامبراطوريتهم . وعلى منوالهم أيضاً تصرف أفراد الجنسيات الأخرى ، إذ كانوا يعتبرون أنفسهم أولاً سلافيين أو ألبانيين أو عرباً وثانياً عثمانيين . وكانت هذه النزعة الانفصالية لدى الأقليات موضع تشجيع القوى العظمى . فروسيا كانت تحرض السلافيين البلقان على الانفصال وفرنسا وإنكلترا حرصتا الإغريق والأرمن والعرب لاتخاذ الموقف نفسه . وهكذا فإن جماعة تركيا الفتاة ، بدلاً من عملهم على تعزيز وحدة الامبراطورية العثمانية ، فقد انقضوا على الدول البلقانية في حروب البلقان التي نشبت في عام ١٩١٢ - ١٩١٣ والتي خسروا على إثرها كل مناطقهم البلقانية تقريباً .

ولقد تكشف جماعة تركيا الفتاة في علاقاتها مع القوى العظمى عن مقدار كبير من السذاجة والفسل . فتقبلت دون روية وسابق تفكير مبادئ حرية التجارة السائدة في تلك المرحلة ، فهذا « كافيت بيك » ، وزير المالية في المستقبل ، يكتب في عام ١٩٠٩ :

” بغية توطيد الكفاءة الإدارية وعقلانيتها ، أرى من الضروري قبول الأجانب في المشاريع للاستفادة من خبراتهم . وأما الأشغال العامة الهامة فلا يمكن إنجازها إلا بواسطة رأس المال الأجنبي فجميع البلدان المنفتحة على الحضارة سوف تتعثر وتتخبط بشكل لا مناص منه في طريقها الجديدة حينما تحاول التقدم من خلال قواها الذاتية وحدها وجميع تلك البلدان الجديدة لم تتمكن من التقدم إلا بمساعدة رأس المال الأجنبي “ (٣١) .

وانسجاماً مع هذا النمط من التفكير كان الأتراك الشباب يعتقدون بأن القوى العظمى لا بد من أن تتنازل عن كل الامتيازات التي تعوقهم باعتبار أن ذلك التنازل سيكون للمصلحة المشتركة لكل الأطراف . فلقد كان يؤرقهم خلاصهم من تلك الامتيازات التي نمت في ظلها طبقة كومبرادورية من التجار الإغريق والأرمن واليهود الذين هيمنوا ، مع الشركات الغربية ، على الاقتصاد الوطني (راجع الفصل السادس المقطع الثالث) . وبناء على ذلك فإن المصلحين الأتراك اعتمدوا القانون الحديث المدني والتجاري ، اعتقاداً منهم بأن هذا الأمر سيمهد أمامهم الطريق لإنهاء الامتيازات . ولكن إيمانهم الساذج « بالحضارة » و « برأس المال الأجنبي » سرعان ما تلاشى لأن القوى العظمى ، على الرغم من الطلبات المتكررة ، رفضت إلغاء الامتيازات ، كما رفضت قبول أية زيادة في

الرسوم الجمركية وعدم منح أية قروض للحكومة التركية الجديدة أو جباية أية ضرائب من التجار الأجانب كالتي تجبى من التجار المحليين .

حررت التجارب المريرة في داخل الوطن وخارجه أعضاء حزب تركيا الفتاة من أوهامهم في المرحلة الثانية، مرحلة القومية الثورية، التي وصلت ذروتها بانضمامهم إلى قوى المحور في عام ١٩١٤ . ففي الميدان السياسي كانت هذه المرحلة تنطوي على عدة تبدلات حادة، فقانون الجمعيات حظر تشكيل الجمعيات السياسية على أساس المجموعات العرقية، وبعد إعلان هذا القانون تم حظر كل التنظيمات العرقية . فالانتخابات العامة التي جرت عام ١٩١٢ صارت تعرف، على نقيض انتخابات عام ١٩٠٨، باسم « انتخابات العصا الغليظة » التي أدت فيها ضغوط حزب تركيا الفتاة إلى تقليص عدد الممثلين اليونانيين من ٢٦ إلى ١٥ والألبانيين من ٢٧ إلى ١٨، كما أدت إلى زيادة عدد الممثلين الأتراك من ١٤٧ إلى ١٥٧ والعرب من ٦٠ إلى ٦٨ .

اتخذ حزب تركيا الفتاة الإجراءات الصارمة ضد المؤسسة العثمانية القديمة وضد الأقليات أيضاً؛ فأسسوا الإدارات الجديدة إقليمياً ومحلياً وقوات الشرطة الوطنية الجديدة، كما اعتمدوا نظاماً جديداً للتعليم في المدارس الابتدائية والثانوية . ووسعوا الفرص الثقافية أمام الإناث إعداداً لمن لدخول مجالات المهن والحياة العامة . وتمشياً مع هذا النهج قلصوا دور العلماء في الجهاز القضائي وجهاز الدولة وقوضوا لهم استقلالهم الاقتصادي بتحويل إدارة مؤسساتهم وأوقافهم إلى وزارة حكومية . وأخيراً طوّر هذا الحزب إيديولوجيته التوسعية المتمثلة بسياسة التتريك، كردة فعل على الهزائم في ليبيا ودول البلقان، والتي لم تكن تعني مجرد طرد الأمبريالية الغربية من الامبراطورية العثمانية، بل وتحرير الشعوب التركية في آسيا الوسطى من الحكم الروسي والشعوب المسلمة في شمالي إفريقيا والهند من الاستعمارية الغربية . إن سياسة التتريك هذه لم تكن في جوهرها إلا مذهباً يستحيل تحقيقه استحالة تحقيق النزعة العثمانية السابقة .

وأما فيما يتعلق بالشؤون الاقتصادية فإن حزب تركيا الفتاة وقف موقفاً معادياً، في المرحلة الثانية، من القوى الأجنبية وعناصر الكومبرادور التي كانت على ارتباط وثيق بالقوى من أبناء الأقليات . وقامت هذه العناصر بأدوار الممثلين لرجال الصناعة الأوربية، يشرفون على تدفق المواد الخام من الامبراطورية إلى أوربة . وزادت المشاعر الشعبية التركية المعادية للجالية اليونانية تأججاً على أثر استعادة اليونان لكريت في عام ١٩٠٨، ولمايتيلين وكيبوس في عام ١٩٠٩، بالإضافة لاستعادة إيبيروس وثيسالي وثرس الغربية في عام ١٩١٣ . ومما زاد من حدة المشاعر القومية، تدفق اللاجئين الأتراك من المناطق المفقودة .

ثار الأتراك لأبناء جلدتهم بتنظيم المقاطعة الاقتصادية ضد التجار اليونانيين، وتجنيد العصابات شبه العسكرية من بين صفوف اللاجئين، والأتراك المحليين لشن الغارات المتواصلة على الجاليات اليونانية المقيمة في آسيا الوسطى منذ عهد بعيد. وأصبح « تأميم لإزمير، مدينة الكفرة » مطلباً جماهيرياً، مما دفع الحكومة إلى تنفيذه بمنتهى القسوة، حيث جرت عملية ترحيل ما يقارب ١٣٠٠٠٠ يوناني عن المدينة في عام ١٩١٤. وتواصلت عمليات الترحيل المتبادل للأتراك واليونانيين طيلة الحرب العالمية الأولى حتى إنها تناولت في خاتمة المطاف زهاء ٤٠٠٠٠٠ تركي و ١٣ مليون يوناني. وفي الوقت نفسه رزح الأمن تحت وطأة الغضب القومية التركية، ولما كان الكثيرون منهم يقيمون في أعماق الأقاليم النائية من الامبراطورية؛ فقد تعرضوا للاضطهاد الذي اتخذ أبعاد الإبادة الجماعية.

وفي تلك الأثناء انتقد الأتراك الشباب الامتيازات الاقتصادية التي كانت تتمتع بها القوى العظمى وبذلوا الجهود الحثيثة عام ١٩١٣ و ١٩١٤. ففي محاولة منهم لإنهاء الامتيازات عن طريق المفاوضات. ولما باءت محاولات الأتراك بالفشل، قبلوا العرض الذي تقدمت به ألمانيا سرّاً في ٢ آب عام ١٩١٤ لقيام حلف بين الطرفين على أساس من التكافؤ الذي رفضت القوى الأخرى التعامل به مع تركيا. وبحلول شهر تشرين الثاني من العام نفسه وجد الأتراك أنفسهم متورطين في الحرب التي كانت ضربة قاضية لهم.

وفي النهاية امتاز الأتراك الشباب في نضالهم عن الوطنيين الفرس بميزتين اثنتين: الأولى أن « العلماء ULEMA » كانوا يتمتعون في الامبراطورية العثمانية بنفوذ أقل منه في فارس، فالأتراك الشباب، بعد سحقهم العصبة المحمدية في عام ١٩٠٩، كان بمقدورهم دفع خطاهم إلى الأمام بلا معارضة تقريباً. وأما الميزة الثانية؛ فهي صراع القوى العظمى على النفوذ في القسطنطينية، مما أتاح للأتراك تأليب القوى على بعضها، وهذا يناهض هيمنة الحلف الروسي الإنكليزي على فارس⁽³²⁾.

والنتيجة النهائية لثورة تركيا الفتاة كانت اختفاء وانقراض الامبراطورية العثمانية، كانقراض امبراطورية متعددة الجنسيات في الزمن نفسه أيضاً، ألا وهي امبراطورية آل هابسبورغ. ولو أن الأتراك الشباب دفعوا بثورتهم إلى مرحلة أخرى لكان من المحتمل ألا يصل الانهيار إلى الدمار الذي وصلت إليه. فقد نبذوا أوهامهم الأولى فيما يتعلق بحرية التجارة والحضارة الغربية. وسرعان ما أدركوا أن الاستقلال الاقتصادي كان الشرط اللازم لأي استقلال سياسي ولذلك انقلبوا على النظام الذي تسربت إلى داخله الامتيازات، وسعوا لخلق بورجوازية وطنية تحل محل الكومبرادوريين من أبناء الأقليات.

وفي تلك العملية ربط الأتراك الشباب أنفسهم بالملاكين العقاريين الإقطاعيين في شرقي الأناضول ووسطه . ففي عام ١٩١٣ كان كبار الملاكين العقاريين يشكلون نسبة ٥٪ من الأسر المملوكة في الامبراطورية العثمانية يملكون ٦٠٪ من الأراضي الصالحة للزراعة . وأما الفلاحون ذوو الممتلكات المتوسطة أو الصغيرة ؛ فقد كانوا يشكلون ٨٧٪ بين الأسر المملوكة ، في حين أنه لم يكن هنالك إلا نسبة ٨٪ فقط ممن هم محرومون نهائياً من الأرض^(٣٣) . ولما كانت الغالبية العظمى من النسبة البالغة ٨٧٪ لا تملك من الأرض ما يكفي لسد رمق عائلاتها كانت تضطر للعمل الإضافي في ممتلكات كبار الملاكين . ولذا فإن تحالف ثوار تركيا الفتاة مع الملاكين العقاريين يعتبر زواج مصلحة يزودهم بالمتطوعين من صفوف الفلاحين لخوض غمار الحروب المتعاقبة ضد إيطاليا ودول البلقان والبلدان الغربية المتحالفة . ولكن النتيجة الختامية كانت استبقاء الجماهير الفلاحية العريضة في الامبراطورية العثمانية في واد سحيق من الفساد والعزلة .

إن هذا الفشل في حشد الطاقات البشرية الوطنية يشرح إلى حد ما نزعة الهروب إلى سياسة التتريك والاعتماد على قوة امبراطورية واحدة لمحاربة بقية القوى ، مما أدى إلى تفكك الامبراطورية وإضعاف الجيوش التركية بإرسالها إلى بولندا وروسيا ورومانيا وإلى عدة جبهات أخرى في الشرق الأوسط . ولم تجر عملية تعبئة الجماهير الفلاحية تعبئة فعالة لخوض غمار النضال المبرر من أجل التحرر الوطني إلا بعد ظهور مصطفى كمال باشا .

٧ — الثورة الصينية

إن الثورة الصينية في عام ١٩١١ كانت ، طبقاً لما تقوله الأسطورة الوطنية ، من عمل « صن » — يات — سن » ورفاقه الثوريين الجمهوريين المخلصين . ولكن تطور الأحداث دلت على أن « صن » — يات — سن » لم يرق إلا بدور بسيط نسبياً في تفجير الثورة . فسقوط سلالة مانشو يعود بالدرجة الأولى إلى اختلال شرعية وجودها — هذا الاختلال بدأ في مطلع القرن التاسع عشر بالهزائم التي مُنيت بها في حرب الأفيون وما تلاها من اعتداءات القوى الغربية واليابان . وبحلول عام ١٩١١ كانت عملية الاختلال قد قطعت شوطاً كبيراً جداً ، مما جعل الهجوم البسيط الذي قام به رجال « صن » الجمهوريون كافياً لإنهاء حكم تلك السلالة . ولكن الحصيلة الختامية للثورة لم تكن من صنع الجمهوريين ، الذين تكشفوا عن عجز عسكري مطلق ، وإنما من صنع الذين يسكنون بزمام السلطة الحقيقية وهم : قادة القوات المسلحة والطبقة الأرستقراطية في الأقاليم .

لقد بدأ الوهن يدب في نظام سلالة « مانشو » بسبب التغلغل الرأسمالي الغربي ومن مظاهر

ذلك التغلغل، كما أُشير إليه في الفصل الخامس عشر — المقطع الرابع، الفلاحون المعدمون والعمال المستغلون في ميدان الصناعة والتجار الكومبرادوريون في موانئ المعاهدات، بالإضافة إلى الطبقة الأرستقراطية التي تزايدت قوتها في الأقاليم، والطلبة المتمردون الذين طفقوا يضعون الفلسفة الكونفوشيوسية وحكم سلالة مانشو موضع الشك والتساؤل. وفي السنوات السابقة لثورة عام ١٩١١ مباشرة زاد في وهن تلك السلالة هزيمة روسيا أمام اليابان وما نجم عنها من ثورة روسية. فالانتصار الياباني على الامبراطورية القيصريّة، جعل من ضعف الصين أموراً لا تطاق، كما إن الثورة الروسية دلت على إمكانية الإطاحة بنظام قديم واه داخل الوطن.

فالصين، مثل فارس، كانت تربطها بروسيا علاقات قديمة العهد ولذلك تأثرت بثورة عام ١٩٠٥. واحتل الروس منشوريا كما احتلوا شمال فارس، كما نشبت الحرب اليابانية الروسية على الأرض الصينية. ولذلك فإن العمال الصينيين شاركوا العمال الروس إضراباتهم في عام ١٩٠٦ — ١٩٠٧ في (سكة حديد شرقي الصين) خلال الثورة الروسية. وفي كانون الثاني عام ١٩٠٧ التحم العمال الصينيون والروس مرة ثانية وخاضوا معركة الإضراب «السياسي» إحياء للذكرى الثانية «للأحد الدامي». وتدعي المصادر السوفيتية أن ثلاثة آلاف وخمسمائة عضو في الحزب البلشفي كانوا ناشطين في منشوريا، كما إن الجنرال «لاين فيتش» وصف مدينة هاربين في عام ١٩٠٥ بأنها «عش يعج بمختلف أنواع الثوريين والمحرضين»⁽³⁴⁾.

حاولت سلالة مانشو إنقاذ نفسها بإجراء بعض الإصلاحات ولكن بعد فوات الأوان، وزاد فشل جهودها في تفاقم الأوضاع. فالتحديث في ظل تلك الظروف حرض النزعة القومية الصينية وزاد في تأجيج المشاعر الشعبية المعادية لسلالة مانشو الأجنبية. فأحد الأمثلة عن تلك الإصلاحات التي عادت بالضرر على السلالة الحاكمة كان في ميدان التعليم. ففي عام ١٩٠٦ جرى إلغاء نظام الامتحانات القديم الذي يدور حول الكونفوشيوسية وأدبياتها الكلاسيكية، وتم إنشاء المدارس الجديدة بإشراف وزارة جديدة للتربية عوضاً عن النظام القديم. وكانت طوكيو محط أنظار أولئك الطلاب الراغبين بالتحصيل الجامعي في البلدان الأجنبية، مما جعل عددهم يتزايد من ثمانية عشر طالباً في عام ١٨٩٨ إلى مائتين في عام ١٨٩٩ وإلى ألف طالب في عام ١٩٠٣ ومن ثم إلى ألف وثلاثمائة طالب في عام ١٩٠٤ وإلى ثلاثة عشر ألف في عام ١٩٠٦ حين تم إلغاء نظام الامتحانات القديم. ولكن طلب العلم في طوكيو معناه النزوع نحو الراديكالية، حيث يتعرض الطلاب فيها إلى الواقعية الأدبية لديكنز وبلزاك، وإلى الداروينية الاجتماعية لهربرت سبنسر، وإلى علم الاقتصاد الكلاسيكي لآدم سميث وإلى النظريات السياسية لمونتيسكيو و ج. س. ميل. فبعد هذا التعمق

الفكري بدا النظام القديم ، نظاماً بالياً في طريقه إلى الهاوية ، ولا بد لأولئك الطلاب من أن يتحولوا إلى ثوريين .

إن تحديث القوات المسلحة وضع بدوره السم بالدسم بالنسبة لسلالة مانشو . فخلال ثورة «التاينغ TAIPING» لجأت القيادات الإقليمية إلى تنظيم الجيوش الشخصية المؤلفة من مقاتلين محترفين ، بدلاً من المتطوعين الفلاحين الذين يقضون شطراً من حياتهم في الخدمة العسكرية ، وبذلك جاء ولاء تلك الجيوش للمؤسسات الإقليمية بدلاً من الحكومة المركزية . وعندما كلفت الحكومة مسؤولاً كبيراً ، هو «يوان شيه كاي» ، بتدريب جيش حديث بمعونة الخبراء الألمان ، نجح في تنظيم أكبر قوة انضباطية ضاربة في الصين . وعرفت هذه القوة الجديدة باسم جيش PEIYANG وتم توظيفها للخدمة وترقية حياة يوان الوظيفية ، بدلاً من تعزيز نظام السلالة الحاكمة .

وتكشفت محاولة الإصلاح الدستوري ، كغيرها من المحاولات الأخرى ، عن مقدار كبير من خيبة الأمل . فعندما تأثرت أعداد غفيرة من الصينيين بانتصار الملكية الدستورية اليابانية على الأوتوقراطية القيصرية وما نجم عن ذلك في روسيا من نزوع نحو الدستورية ، أعلنت الامبراطورة الأرملة في عام ١٩٠٨ أنها ستقيم حكماً دستورياً بالتدرج في غضون السنوات التسع التالية . في المرحلة الأولى جرى انتخاب مجالس إقليمية استشارية ولكن الأرستقراطيين المحليين في هذه المجالس سرعان ما اغتصبوا المهام التشريعية وأجبروا الحكام الإقليميين ، تحت ضغط التهديد بالاستقالات الجماعية ، وعلى قبول وتنفيذ توصياتهم . وهكذا لم يكفل الإصلاح الدستوري مساندة الأرستقراطيين للسلالة الحاكمة ، بل خلق مراكز قوى إقليمية أرستقراطية منافسة لها .

وتجلت حقيقة القوة المنافسة خلال الصراع من أجل السيطرة على شبكة السكك الحديدية المتنامية في الصين . فالارستقراطية الإقليمية استثمرت استثماراً كثيفاً في بناء الخطوط الحديدية المحلية ولكن الحكومة المركزية سعت بكل دراية منها لخلق شبكة من الخطوط المركزية ، وعندما أعلنت عن تأميم جميع الخطوط الحديدية المحلية في عام ١٩١١ ، اجتاحت الصين حركة «حماية السكك الحديدية» دفاعاً عن أولوية مصالح النخبة الحاكمة في كل إقليم وتحولت إلى حركة معادية للسلالة الحاكمة قولاً وعملاً . وفي نهاية ذلك القرن انتقل ميزان القوى في الصين من بكين إلى الأرستقراطيين الإقليميين ، الذين أخذوا يسيطرون على القوات المسلحة وعلى مختلف مشاريع المؤسسات ، ويوفدون الطلاب إلى خارج الصين لاكتساب المعارف الجديدة الضرورية لممارسة سلطتهم .

هذا التفسخ الذي وصلت إليه سلالة مانشو ، يفسر سبب انهيارها بهذه البساطة في عام ١٩١١ . وبمقارنة الدكتور «صن - يات - سن ١٨٦٦ - ١٩٢٥» ، زعيم الجمهوريين ، وأول

ثوري محترف في الصين، مع غيره من قادة الإصلاح المشهورين، اعتبر شخصية غريبة وشاذة. كانت ثقافته متواضعة ومعرفة بالكلاسيكيات الصينية التقليدية ناقصة. ولد في «دلنا كانتون» التي خضعت للنفوذ الأجنبي مدة أطول من أية منطقة أخرى في الصين، وعندما بلغ الثالثة عشرة من العمر التحق بأخيه في «هونولولو»، حيث مكث فيها «صن» خمس سنوات وأنهى تعليمه الثانوي في مدرسة داخلية تابعة للكنيسة الإنكليزية، والتحق بعد ذلك بكلية الملكة في هونغ كونغ وبعد تخرجه منها انتسب إلى كلية الطب في هونغ كونغ ونال شهادته الطبية في عام ١٨٩٢.

حصل «صن» على شهادة علمية ممتازة كان من الممكن أن تحوله اكتساب الثروة والجاء، ولكن هزيمة الصين أمام اليابان في عام ١٨٩٥ أظهرت له الضعف المتأصل في حكومة بلاده وأقنعتة بأن العلاج الناجع الوحيد هو الثورة، فاخط لنفسه منهجاً ثورياً وبدأ ينظم الجمعيات المناهضة لسلالة مانشو بين الصينيين المقيمين فيما وراء البحار في أوربة وأمريكا وجنوبي شرق آسيا. وفي طوكيو، حيث يتواجد أكبر تجمع طلابي صيني، وأسس «العصبة المتحدة T'UNGMEHNGHUI» في عام ١٩٠٥، التي تشبه في إطارها الواسع جمعية «تركيا الفتاة». وختمت هذه العصبة فئات عديدة ذات أفكار متباينة تتأرجح بين الفوضوية والبوذية، وليس من قاسم مشترك بينها إلا معارضة سلالة مانشو، كما كانت معارضة السلطان عبد الحميد بمثابة القاسم المشترك الوحيد بين جماعات «تركيا الفتاة».

ونظراً للمشكلات التي كانت تواجه الصين فقد انصب اللوم على آل مانشو وتصور الجمهوريون بكل سذاجة أن استبدال تلك السلالة بحكم جمهوري سوف يحل تلك المشكلات بطريقة من الطرق. فأتباع «صن» من الجمهوريين يعتقدون اعتقاداً ساذجاً، كالأتراك الشباب، بأن الحكم الدستوري وغيره من المؤسسات الغربية، قادر على شفاء جميع العلل الوطنية. فالطلاب الصينيون، كالطلاب الأتراك، ينحدرون من الأسر الوجيبة ويتسمون بالجهل المطلق حيال مآزق الجماهير الفلاحية التي تشكل الغالبية الساحقة من مجمل المواطنين: فهؤلاء الطلاب يتحدثون حديثاً غامضاً عن الإصلاح الاجتماعي وعن المساواة ولكنهم يفتقرون إلى أية خطط جادة، بل وإلى أية نوايا تستهدف الانقلاب على البنية الاجتماعية وتركيبها من جديد. وهكذا فإن حقيقة انعدام أية جذور لأولئك الطلاب في الواقع الصيني توضح سبب الفشل الذريع الذي خلصت إليه كل محاولاتهم الثورية في الصين.

وأخيراً في عام ١٩١١ تمت الإطاحة بالسلالة الحاكمة بمحض الصدفة، حيث لم يكن «صن» يمت إليها بصلة. ففي ١٠ تشرين الأول عام ١٩١١ وقع انفجار عرضي في أحد الخنائع السرية لصنع القنابل في «ويوهان» وعثرت الشرطة فيه على سجل بأسماء أعضاء الجماعة الثورية

المحلية . وعندما بدأت السلطات بالاعتقالات ، قرر المتآمرون التعجيل بالثورة والقيام بها مباشرة ؛ فأجبروا الكولونيل الشهير « لي يوان — هانغ » على قيادتهم وبدأت البيانات الثورية تصل إلى بقية أرجاء البلاد مذيلة باسمه .

نجح الثوار العرضيون نجاحاً باهراً ، لأن الحظ حالفهم في أمرين اثنين . أولهما هرب الحاكم المحلي والقائد العسكري ، مما وفر لهم فرصة ثمينة لحشد التأييد اللازم لهم ، وأما الأمر الثاني فهو استخدامهم للكولونيل « لي » الذي لم يكن من الثوريين الجمهوريين والذي جذبت شهرته تأييد العناصر المحافظة . وينطبق هذا القول على الأرستقراطيين في مختلف الأقاليم ممن استجابوا لنداءات الثورة ، بعد مضي أكثر من أسبوع على استمرارها بقيادة الكولونيل « لي » ، بإعلان انفصالهم عن بكين . وبدأ إقليم إثر آخر يعلن استقلاله عن الحكومة المركزية إلى أن أصبحت كل الأقاليم منفصلة عملياً عنها . وأما سلالة « مانشو » ؛ فقد كانت تعول على « يوان » وجيشه « PEIYANG » لسحق الثوار ولكن يوان الذي كان واقعياً وانتهازياً ، بادر إلى المفاوضات مع الثوار بدلاً من سحقهم . وعندما عرضوا عليه منصب رئاسة الجمهورية الجديدة قبل العرض ، وفي آذار عام ١٩١٢ تم تقليده المنصب بدلاً من سلالة مانشو ، التي حكمت مدة تنوف على القرنين ونصف القرن .

وأما النتائج الوخيمة للثورة الصينية ؛ فقد عبّرت عنها أصولها ، نظراً لأصول الثورة وطبيعتها . فالجماهير الفلاحية كانت ، بالإضافة إلى عطالتها ، موضع إهمال الثورة في الوقت الذي كان فيه الجمهوريون من رفاق « صن » يعيشون غبطة الانتصار المفاجيء ، ذلك الانتصار الذي كشف عورتهم من عجز وضحل . فالأحزاب السياسية التي نظموها بعد الثورة كانت تفتقر إلى اتصال بالجماهير وإلى مساندة القوة العسكرية . وما إن توصلوا إلى ذلك العلاج السحري ، الجمهوري الذي طال انتظارهم له ، حتى وقفوا حائرين لا يعرفون ماذا يفعلون بعد ذلك . فانهدرت طاقاتهم في التحاسد الشخصي والتناحر الحزبي ، بينما كان الأرستقراطيون والعسكريون الذين يسيطرون على الأقاليم يدأبون على تحقيق هدفهم المشترك المتمثل بإحكام سيطرتهم على السلطة . وأوضح الأرستقراطيون في « شانسي » بمنتهى الصراحة ” أن أعضاء الحكومة الإقليمية لا يأبهون بمن يستقر على العرش مادام الاستقلال الذاتي مصوناً وذلك لأن رجل العرش في ظل شكل الحكم الجديد ستكون علاقته طفيفة بشؤونهم المحلية “ (35) .

وبناء على هذا التوجه فإن الأرستقراطية الإقليمية ، ساندت دائماً « يوان » المحافظ ضد « صن » الجمهوري ، كما ساندته القوى العظمى للسبب نفسه ، كما ساندت من قبل القيصر في روسيا والشاه في فارس . وفي شهري تشرين الثاني وكانون الأول أرسل الوزير الأمريكي المفوض في

الصين عدة رسائل متلاحقة إلى وزير الخارجية، يؤكد فيها حاجة يووآن إلى المال ويلج على مساعدة الوزارة في تأمين قرض له.

وتمكن يووآن بدعم من القوى العظمى ومساندة العسكريين والبيروقراطيين له داخل الصين، من تنحية الجمهوريين. وبانتخاب الجمعية التأسيسية الوطنية في نيسان عام ١٩١٣ احتل حزب «صن»، حزب الشعب الوطني أو الكوميتانغ، معظم المقاعد فيها بدلاً من حزب يووآن، الحزب التقدمي أو CHINPUTANG. ولكن هذه النتيجة لم تعوق يووآن الذي التفت إلى القوى العظمى، طالباً قروضاً بقيمة ٢٥ مليون جنيه. وحذّر قادة الكوميتانغ القوى العظمى بأن الدستور ينص على ضرورة المصادقة البرلمانية على طلب القروض، وبما أن الجمعية التأسيسية لن تمنح مصادقتها على هذا القرض؛ فإنه لن يكون شرعياً ملزماً للصين. ولكن القوى العظمى لم تأبه للتحذير ومنحت القرض، لصنيعتها في ٢٦ نيسان عام ١٩١٣ بالشروط التي ألزمت الصين باستلام مبلغ صاف من القرض لا يتجاوز ٢١ مليون جنيه، كما ألزمتها بتسديد المبلغ الأصلي بفائدة قدرها ٥٪ في حدود نهاية عام ١٩٦٠. وبذلك وصل المبلغ الإجمالي إلى ٦٧٨٩٣٠٥٩٧ جنهماً. استخدم يووآن القرض لتعزيز موقعه من خلال التدابير التي لجأ إليها بما فيها الرشاوى والاعتقالات السياسية وممارسة التهديد اللا مشروع على الجمعية التأسيسية الوطنية وتنقلات الحكام الإقليميين. وفي النهاية أصدر أمراً بحل حزب الأكثرية «الكوميتانغ» وتعليق اجتماعات الجمعية التأسيسية وانفرد بالحكم كديكتاتور فعلي لتلك البلاد.

قبلت أغلبية الشعب الصيني حكم يووآن، درعاً لمزيد من عدوان القوى العظمى على الصين. وبعد مدة وجادت نفسها مطية للديكتاتور وللعُدوان الدائم على السواء. ولكي يضمن يووآن الاعتراف الروسي بنظام حكمه، وافق على منح منغوليا البعيدة استقلالها الذاتي والسيطرة الروسية عليها. وللغرض نفسه، وافق على منح التبت استقلالها الذاتي، حيث خضعت للسيطرة البريطانية مقابل اعتراف بريطانيا بنظام حكمه. وأسوأ من هذا كله تقدمت اليابان بمطالبها الواحد والعشرين في كانون الثاني عام ١٩١٥، بينا القوى العظمى الأخرى متورطة بالحرب العالمية الأولى. ولم تساند يووآن أية دولة غربية مع أذن الوزير المفوض البريطاني السير «هنري جوردان» بين أن «تصرف اليابان تجاه الصين لأسوأ من تصرف ألمانيا في مسألة بلجيكا». وفي أيار عام ١٩١٥ اضطر يووآن قبول معظم المطالب اليابانية «الواحد والعشرين، بما في ذلك السيطرة اليابانية على «شاتونغ» وجنوب منشوريا وشرقي أعماق منغوليا وعلى القاعدة الصناعية «هان يه بنغ» في وسط الصين. واستعملت اليابان هذه الاتفاقيات المعقودة مع يووآن، دون مصادقة الجمعية التأسيسية الصينية عليها، كأساس لتوسيعها القاري فيما بعد.

وأما آخر الأعمال التي خلفتها ثورة عام ١٩١١ فقد كان إعلان يوان عن عزمه على اتخاذ لقب الامبراطور في أول كانون الثاني عام ١٩١٦ وذلك استجابةً منه للرجبة الجماهيرية التي أحسن تلفيقها. ولكن المعارضة لهذه العزيمة تكشف عن قوة وانتشار فجائيين بما فيها المقاومة المسلحة في «يونان». ولكن تقديرات هذا السياسي كانت وبالأعلى عليه، اضطرت به إلى نبذ أحلامه الامبراطورية في آذار عام ١٩١٦ ومات مرذولاً مذموماً في حزيران من العام نفسه. وبعد موته اقتسم قادة جيشه البلاد بين بعضهم بعضاً وسلبوا الريف بلا شفقة أو رحمة، متجاهلين وجود الحكومة الاسمية في بكين. واستمرت مرحلة هؤلاء الطغاة العسكريين حتى عام ١٩٢٦ وأعتبرت من أسوأ المراحل في تاريخ الصين الطويل.

دلت البحوث الحديثة على تعقيد الثورة الصينية وحذرت من مخاطرها بسبب الفشل الذي منيت به، وخاصة فيما يتعلق بالفوارق الإقليمية العديدة في تلك البلاد الشاسعة. وإن إحدى الدراسات الأدبية الحديثة تلك الفوارق التي خلصت إلى الاستنتاج بأن "حدود مشاركة مختلف زمر الصفوة متفاوتة في العديد من المناطق التي تمت دراسة الثورة في أوساطها. ففي كانتون تبين أن الأرستقراطية والتجار كانوا في معسكرين منفصلين، بينما في شانغهاي على أحسن ما يكون التلاحم، علماً بأن البورجوازية فيها كانت تجارية. ولكن الأرستقراطية الحضرية داخل الصين هي الشريك الأقوى في التحالف بين التجار والأرستقراطية. وأما في الشمال، حين يتعد المرء عن المراكز التجارية الصينية الكبرى، تتوضح سيطرة كبار الموظفين والأرستقراطية"⁽³⁶⁾.

وعلى الرغم من تفاوت العلاقات بين التجار والأرستقراطية من منطقة إلى أخرى، حيث أن التجار في تلك البلاد لا يشكلون إلا عدداً قليلاً جداً، تتعذر معه ممارستهم لأي دور قيادي في مرحلة الثورة. وبرهن الثوريون عن ضعفهم في الوقت الذي تعززت فيه الثورة الفجائية عام ١٩١١ لأن العديد من منهم كانوا يعبرون في كتاباتهم عن موقف راديكالي خلال وجودهم في البلاد الأجنبية، ويعودتهم إلى الصين تكشف رغبتهم في المساومة على مبادئهم. وكانوا يفتقرون إلى القوة العسكرية على نقيض جماعة تركيا الفتاة، ليفرضوا إرادتهم على أعدائهم الأجانب منهم أو المحليين، بيد أنهم كانوا كجماعة تركيا الفتاة عرضة لأضغاث الأحلام فيما يتعلق بإمكانية تطبيق المؤسسات الغربية وجدارتها في كل مكان من العالم. حاولوا أن يقيموا في الصين هياكل كرتونية عما كانوا قد شاهدوه في البلدان الأجنبية دون أن يأخذوا بعين الاعتبار حاجات الكتل الجماهيرية من الفلاحين. وأما صلتهم بالجماهير الفلاحية، وفهمهم لها، فقد كانا أوهى بكثير مما كان لدى من سبقهم من ثوار التايينغ والشيوعيين من بعدهم، ولذلك فإن ما أقاموه في الصين لم يكن له أي مغزى بالنسبة للشعب الصيني وسرعان ما تداعى أمام وقائع السياسة الصينية والضغط الأجنبية.

٨ — الثورة المكسيكية

إن حرب الاستقلال التي قامت في مطلع القرن التاسع عشر في المكسيك، أدت إلى تغيير سياسي فقط (مثل المكسيك بذلك مثل بقية بلدان أمريكا الإسبانية). فلقد انقطعت الروابط مع إسبانيا بيد أن العلاقات الاجتماعية المحلية بقيت على حالها. ففي المرحلة الأولى من حرب الاستقلال قام راهب في إحدى القرى يدعى «جوزيه موريلوس» ونادى بشعارات ثورية اجتماعية منها إلغاء التمييز ضد الهنود وغيرهم من الفئات الاجتماعية المنبوذة وإعادة الأرض إلى الجماعات الهندية. فما كان من رجال الكنيسة والملاكين العقاريين والجيش إلا أن اتحدوا ضد هذا التهديد لامتيازاتهم وسحقوا التمرد وأعدموا «موريلوس» في عام ١٨١٥. وبحصول المكسيك على استقلالها عن إسبانيا عام ١٨٢١ طوت زمرة الصفوة التقليدية سيطرتها، التي حافظت عليها طيلة ذلك القرن.

إن تاريخ المكسيك كان مماثلاً بشكل أساسي لتاريخ بقية بلدان أمريكا اللاتينية — استغلال نفس الغياض والانقلابات العسكرية، والقروض الأجنبية الابتزازية التي تخلص في العادة إلى الإفلاس المالي. فالمكسيك كان لها، في الأعوام الخمسين الأولى من تاريخها كأمة مستقلة، من الرؤساء ماينوف على الثلاثين ومن الحكومات مايربو على الخمسين، وثمة رجل واحد منها يدعى «سانتا آنا» احتل منصب رئاسة الجمهورية تسع مرات. وكانت المكسيك تعيش ورطة إضافية تتمثل بمتاخمتها الولايات المتحدة، فأضاعت عام ١٨٤٨ مايزيد على نصف أقاليمها الوطنية كتكساس ونيومكسيكو وكاليفورنيا. وما زاد في إنهاكها، الثورات الهندية المتلاحقة على الحدود الشمالية. وفي عام ١٨٦١ قامت حملة مشتركة من القوات البريطانية والفرنسية والإسبانية وحطت رحالها في المكسيك لجاية الديون المستحقة، ولكن البريطانيين والاسبان انسحبوا فيما بعد. بينما سعى «لويس نابليون» إلى خلق دولة مطواعة تدور في الفلك الفرنسي تحت رعاية الامبراطور «ماكسيميليان». قاوم المكسيكيون هذا المسعى بقيادة «بانيتو خواريس» وأجبروا الفرنسيين على الانسحاب، تاركين وراءهم «ماكسيميليان» المنحوس يواجه الإعدام بالرصاص في عام ١٨٦٧.

تناسق النضال ضد التدخل مع الصراع الداخلي الذي نشب بين الأحرار والمحافظين. ودب الضعف في صفوف المحافظين لسوء إدارتهم الحرب مع الولايات المتحدة، مما هيا الفرصة للأحرار أن يفرضوا بالقوة عام ١٨٥٥ تشريعاتهم الإصلاحية REFORMA الهادفة لتحويل المكسيك إلى دولة دنيوية وتقدمية، فألغت التشريعات المحاكم الخاصة الكنسية منها والعسكرية وخصصت الأراضي الهندية للأجراء العاملين بها على شكل ملكيات فردية، وصادرت أراضي الكنيسة وحظرت الأوامر الرهبانية وأقرت قانون الزواج المدني. ولكن المحافظين حاولوا مقاومة الإصلاحات بحملهم السلاح

وقتلهم إلى جانب الفرنسيين ضد «خواريس»، غير أن هزيمة «ماكسيميليان» وحلفائه المكسيكيين مهدت الطريق أمام الأحرار لمواصلة بناء مجتمع جديد يعتمد على حرية الفرد وليس على أساس شراكة الجماعات التقليدية ذوات الامتيازات الخاصة.

وما إن وضعت حرب الاستقلال أوزارها حتى فشل الحكم الإسباني في تحقيق المساواة التي نادى بها «موريلوس». فالإصلاحات التي وضعت حداً للعقبات التقليدية المتحالفة، خلصت إلى فرض أشكال جديدة من العبودية. فحرية المالك العقاري كانت تعني إتاحة الفرصة له للحصول على أراض جديدة وإضافتها إلى أطيانه الموجودة أصلاً، كما إن حرية الهندي كانت تعني تحرره من قيود الجماعة وحقه في بيع أرضه والالتحاق بصنف المعدمين العاطلين عن العمل. لقد انهارت القيود التقليدية لتحل محلها الفوضى الاجتماعية، مما هيا لقيام الثورة العظيمة في عام ١٩١٠.

إن المضامين الاجتماعية للنظام الجديد القائم على أساس حرية الفرد، قد تكشف مساوئها خلال ديكتاتورية الجنرال «بورفيريو دياز» الذي خلف «خواريس» في عام ١٨٧٦ والذي أخضع المكسيك طيلة ربع قرن إلى قبضته الحديدية تحت ستار الحرية والتقدم والنظام. فالحرية كانت تعني حرية المقاتل المستقل، والتقدم يعني سرعة النمو الصناعي والتجاري، والنظام يفرضه المركب الخبيث، مركب الرشاوى والقمع أو الخبز والعصا PAN Y PALO.

وأما بالنسبة لمعظم المكسيكيين؛ فقد كان انتقال مساحات شاسعة من الأرض إلى الأيدي الخاصة، يمثل تغييراً بارزاً في ظل حكم «دياز». فقد تم تحويل ملكية زهاء ٤٠٠٠٠٠٠ عقار من العقارات الكنسية التي قيمتها تقارب ١٠٠ مليون دولار من الكنيسة إلى ملكيات خاصة. كما تم بيع حوالي ٢ مليون آكر من الأراضي الهندية المشاعية سابقاً، أو رهنها إلى المزارع الضخمة وشركات الأراضي استيفاء لديون مستحقة. كما عمدت الحكومة أيضاً لبيع الأراضي الحكومية إلى شركات التنمية وسمحت لها بمسح الأراضي وتقسيمها والاحتفاظ بثلاثها على شكل تعويضات مقابل خدماتها. وأخيراً عومل الفلاحون الذين لم تكن لديهم ثبوتيات قاطعة تثبت ملكيتهم لأراضيهم، معاملة واضعي اليد وتمت عملية نزع ملكيتهم عن تلك الأراضي.

وهكذا فإن الحلم الأصلي بخلق أمة من صغار الفلاحين، تلاشى بانتصار كبار الملاكين من أصحاب المزارع الشاسعة انتصاراً تاماً. فبحلول عام ١٩١٠ كان هنالك ١١٠٠٠ من الملاكين HACENDADOS الكبار الذين يملكون نسبة ٥٧٪ من الأرض في حين كانت نسبة ٩٦٫٦٪ من العائلات الفلاحية لا تملك شبراً من الأرض على الإطلاق. وكان بعض الملاكين الكبار يمتلك واحد منهم ٢ إلى ١٥ مزرعة ضخمة (عزبة). واحد من كبار الملاكين ويدعى «لويس تيرازاس»

من «تشي هوا هوا» بلغت المساحة الإجمالية لمزارعه وضياعه ٢ مليون هكتار وكان يملك ٥٠٠٠٠٠ رأس من الأبقار و ٢٥٠٠٠٠ رأس من المواشي. لم يفرض نمو المزارع الضخمة إلى نمو مماثل في مجمل الإنتاج الزراعي، فمردود القطن ازداد تلبية لحاجات صناعة النسيج المكسيكية، كما تزايدت محاصيل التصدير الصناعية كالقهوة والحمص والفانيليا VANILLA وليف السيزال. وأما الأبقار فقد كانت في تزايد دائم لسد حاجات السوق العالمية وانخفض إنتاج المحاصيل الغذائية اللازمة للاستهلاك المحلي، فنصيب الفرد الواحد من محصول الذرة هبط من ٢٨٢ كغ في عام ١٨٧٧ إلى ١٥٤ في عام ١٨٩٤ وإلى ١١٤ في عام ١٩٠٧. ورافق هبوط إنتاج الذرة ارتفاع أسعار هذا الغذاء الرئيسي، في الوقت الذي بقيت فيه الأجور ثابتة على وضعها السابق. كما إن نصيب الفرد من محصول بعض الأغذية الأساسية الأخرى، كالفاصولياء وصلصة اللحم والفلفل CHILE، قد خضع لهبوط مماثل أيضاً.

فالمشكلة كانت تكمن في أن عدداً قليلاً من الغياض تأثر بسوانح السوق العالمية وزاد مردوده من السلع التصديرية زيادات ضخمة في حين أن الغالبية العظمى من المواطنين كانت تكتفي بتوريد العبارة التي سادت في القرن التاسع عشر وهي HACIENDA NO ES NEGOCIO ومفادها أن «العمل في هذه المزارع لا يسير على مايرام»⁽³⁷⁾. وهكذا ففي الوقت الذي كان يتزايد فيه إنتاج المواد الأولية التصديرية سنوياً بنسبة ٦٠٪ بين عام ١٨٧٧ وعام ١٩٠٧، كان إنتاج المواد الغذائية للاستهلاك المحلي يتناقص سنوياً بمعدل ٠٫٠٪. ولذلك فإن هذا الاتجاه دفع العديد من المراقبين إلى التحذير بأن الفلاح المكسيكي CAMPESINO يتضور جوعاً، إذ ارتفع معدل الوفيات من ٣١ بالألف إلى ٣٣٫٢ بين عامي ١٨٩٥ و ١٩١٠، كما ارتفعت نسبة الوفيات بين الأطفال أيضاً.

والسمة الرئيسية الأخرى للاقتصاد المكسيكي في ظل حكم «دياز» كانت تدفق رأس المال الأجنبي إلى الحد الذي فاق فيه الاستثمار المكسيكي. فالمستثمرون الأجانب، ومعظمهم من الأمريكيين، ركزوا استثماراتهم أولاً في ميداني السكك الحديدية وتعدين الفلزات المعدنية الثمينة، ولكنهم بعد عام ١٩٠٠ اتجهوا نحو الاستثمار في البترول والنحاس والقصدير والرصاص والمطاط والقهوة وليف السيزال. ودلت إحصاءات النمو الاقتصادي على أرقام مذهلة: فعدد أميال السكك الحديدية ارتفع من ٤٠٠ كم في عام ١٨٧٦ إلى ١٢٠٠٠ كم في عام ١٩٠٠، كما إن قيمة التجارة الخارجية خلال الفترة نفسها ارتفعت من ٨٩٫٥ مليون بيزو إلى ٥٠٢ مليون بيزو. وأما صادرات المعادن الثمينة، التي تشكل ٧٩٪ من قيمة الصادرات كلها في عام ١٨٧٧ - ١٨٧٨، فقد انخفضت إلى ٦٣٪ في عام ١٨٩٠ - ١٨٩١ وإلى ٥٨٪ في عام ١٩٠٠ - ١٩٠١ ومن ثم إلى ٤٦٪ في عام ١٩١٠ - ١٩١١. وفي الوقت الذي زاد فيه مردود المعادن الصناعية خمسة أضعاف بين عام ١٨٩١ وعام ١٩١٠ فإن القوة العاملة الصناعية لم تتزايد بنسبة تزايد المردود الصناعي، إذ بين

عام ١٨٩٥ وعام ١٩١٠ كان عدد العمال لا يتزايد أكثر من ٠.٦٪ سنوياً بالمقارنة مع النمو السنوي للإنتاج الصناعي الذي كانت نسبته ٣.٦٪.

وخضع العمال الصناعيون لساعات عمل تتراوح بين ١٢ و ١٤ ساعة يومياً وأعطيت أجورهم على شكل فواتير لا يمكن تحويلها إلى نقد إلا في مخازن الشركة، حيث كانت الأسعار باهظة والجودة رديئة. وكان أرباب العمل يجبون الغرامات اعتباطاً على شكل عقوبات، ويقتطعون من شيكات الرواتب استحقاقات الكنيسة ونفقات المناسبات الدينية. وسبب آخر من أسباب التذمر هو الأجور المرتفعة التي يتقاضاها العمال الأمريكيون الذين يحتكرون الأعمال الفنية، الأمر الذي أشعل شرارة الإضراب في «كاناني» ضد «ويليام س. غرين» الملك الأمريكي للنحاس. ولكن الحاكم المحلي «رافائيل إيزابال» استخدم الجنود المكسيكيين الفيدراليين والجنود الأمريكيين الجوالين RANGERS من أريزونا لسحق الإضراب وسقط ستة قتلى في صفوف الأمريكيين وثلاثين قتيلاً في صفوف المكسيكيين. وزادت هذه الحادثة من التوتر والإضرابات حتى بلغ عددها الإجمالي ٢٥٠ إضراباً بين عام ١٨٨١ وعام ١٩١١ منها ٧٥ في معامل النسيج و ٦٠ في السكك الحديدية و ٣٥ في معامل التبغ. ولكن العمال كانوا أحسن حالاً من الفلاحين؛ فعامل النسيج في «كاناني» يتقاضى يومياً ٢ بيزو فقط، بينما الفلاح الذي يستعمل الثيران لفلاحة الأرض لا يتقاضى أكثر من ٥٠ أو ٦٠ سنتافو يومياً.

ودعي المثقفون الذين كانوا يوفرون الأساس المنطقي لهذه الاستراتيجية الاقتصادية التي تعتمد الطغمة الحاكمة باسم «العلماء CIENTIFICOS»، لأنهم كانوا يبررون ثراء الأوليغارشية المكسيكية وامتيازاتها بناء على أسس عنصرية، ويتصورون أن مستقبل المكسيك يعتمد، (بعد صرف النظر عن الهنود باعتبارهم وراثياً عرقاً أدنى) على القيادة البيضاء داخلياً وعالمياً أيضاً. ويرون أن المثل العليا للمكسيك يجب أن تتمثل بالولايات المتحدة والبلدان الغربية المصنعة ويعتبرون رأس المال الأجنبي وحتى المستوطنين الأجانب بمثابة العناصر الضرورية لمستقبل التطور. ولكن هذه الآراء لم تكن موضع تقبل عام، فالكاتب ومدير المكتبة الوطنية «روغيليو فرناندز كوال» كتب عن خوفه قائلاً: "أن المكسيك تحولت إلى سوق ضخمة زحف الناس إليه من كل الجنسيات ليكتسروا الثروات، فحولوا المكسيك إلى موطن للمغامرين بلا شعب ولا دين ولا أسرة يعبد إلهاً يتجسد بالذهب"⁽³⁸⁾. ويدل على مصداقية هذا التقدير التلاحم الوثيق بين موضع الاستثمارات الأمريكية الضخمة ومقدار مساندة الثورة.

ففي ظل حكم «دياز» كانت عملية إقحام المكسيك في اقتصاد السوق العالمي في مطلع

القرن العشرين ، أشد وطأة مما كانت عليه في مطلع القرن التاسع عشر ، حيث معظم الصادرات تتألف من المعادن الثمينة . وسارت عملية التكامل هذه على منهج بلدان العالم الثالث الأخرى المتمثل بالتمو الاقتصادي وليس بالتطور الاقتصادي . ومن هنا جاء استغلال الفلاحين في الضياع الكبيرة ، وتمزيق الزراعة لغايات التصدير وتهجير ملايين القرويين ، الذين فشلوا في تأمين العمالة لأنفسهم في المدن ، بالإضافة إلى السيطرة الأجنبية على الصناعات والموارد الطبيعية ، والاعتماد على رأس المال الأجنبي والأسواق الأجنبية . إن محصلة ربع قرن لنظام الطغمة كانت مهد بذور الثورة في عام ١٩١٠ .

إن الشرارة التي فجرت الثورة كانت الكساد الاقتصادي العالمي في عام ١٩٠٧ ، الذي قضى على أربعة عشر عاماً من الأزدهار . فالصادرات المكسيكية إلى السوق الرئيسية في الولايات المتحدة انخفضت انخفاضاً حاداً بما فيها المعادن والفواكه والخضروات من «سونورا» والأبقار من «تشي هوا» والقطن والمطاط من «كوهويلا» وليف السيزال من «يوكاتان» . وانخفضت قيمة الأراضي ، مما أدى إلى إفلاس البنوك التي أفرطت بمنح القروض إلى المزارع الشاسعة أو إلى كبار الملاكين العقاريين . وأصاب الانقطاع المفاجيء للتسليفات أفدح الأضرار بالتجار وأصحاب المناجم ومرابي القطعان والمزارعين الذين أنخوا باللائمة على العلماء وما ألحقوه بهم من خسائر .

أصبح دياز في السبعينيات من عمره وأضحى فظاً ، صعب المراس على نحو متزايد ، فأحاط نفسه بالرفاق القدامى الذين شكلوا زمرة من الشيوخ الفاسدين المهيمنين على الإدارة والقضاء والجيش ، فسارع إلى تعيين الملاك الشمالي الشاب «فرانيسكو ماديرو» الذي يمثل أصحاب الضياع التقدميين الراغبين بالمشاركة في الحياة الاقتصادية ولكن السيطرة الأجنبية على الاقتصاد وقفت سداً منيعاً في وجه تلك الرغبة . وبما أن ماديرو كان سليل إحدى أغنى العائلات ، فلم يكن باستطاعته إلا أن يكون ثائراً اجتماعياً . وأما الأشياء التي تنطوي على أهمية قصوى ، من وجهة نظر الشعب المكسيكي ، فهي الحقوق الشخصية و «حرية الفكر» . ولذلك فاجأ «ماديرو» عمال النسيج في «أوريزايا» حينما أخبرهم بخطاب موجه لهم " لا أريد استشارة المشاعر أو رفع الأجور أو تخفيض ساعات العمل ، لأن ذلك ليس مبتغاكم . إنكم تنشدون الحرية فالحرية هي التي ستوفر لكم الخبز " . وفي مشروعه الذي أطلق عليه اسم «PLAN DE SAN LUIS POTOSI» كان يعارض إعادة توزيع الأرض ويبيعها بالجملة لأنه كان ملتزماً «بمبدأ الملكية الخاصة» : — "إن خلق الملكيات الصغيرة بفضل الجهد المضني أمر يختلف عن خلقها من خلال إعادة توزيع الملكيات الكبيرة — وهو أمر لم يخطر ببالي ولم أتعرض إليه في خطاباتي أو برامجي " (39) .

إن هذه النزعة الإصلاحية الخجولة لدى «ماديرو» جذبت إليه الأحرار من رجال الأعمال والملاكين العقاريين ، الذين أخافهم قيام ثورة تطيح بكل شيء ولذلك فقد كانوا على استعداد لقبول بعض الإصلاحات المعتدلة ، واستبدال الديكتاتور العجوز بقائد أكثر مرونة . وعندما أعلن ماديرو صراحة لمنازلة دياز في معركة رئاسة الجمهورية ، شد إليه قطاعات عريضة من الجماهير المتحمسة في طول البلاد وعرضها . فما كان من دياز إلى أن اعتقل ماديرو ونال يوم الانتخاب ، حسب التقدير الرسمي ، ١٩٦ صوتاً فقط من كل البلاد ؛ فأطلق سراح ماديرو بكفالة ، وهرب الأخير إلى تكساس حيث أصدر مشروعه المدعو «PLAN DE SAN LUIS POTOSI» ، الذي يدعو فيه للثورة على دياز وإجراء انتخابات حرة وإعادة النظر قانونياً بالأراضي المغتصبة .

وعندما نشبت الثورة وامت البلاد كلها ، أصيبت الأوليغارشية بالذهول والتردد في معالجة الأزمة ، مما جعل الثورة تزداد ضراوة وتمكن الثوار في عام ١٩١١ من احتلال مدينة «خواريس» ، فوافقت الأوليغارشية على نفي دياز وإجراء انتخابات جديدة أتاحت لماديرو النجاح فيها بعد أن اشترطت سراً عليه استمرارها في السيطرة على المسائل الوطنية من خلف الستار . وتم تنفيذ هذا التدبير ونُصّب ماديرو رئيساً للجمهورية بعد انتصاره في شهر تشرين الثاني عام ١٩١١ .

وسرعان ما خاب فأل الأوليغارشية حينما اكتشفت أنها عاجزة عن مواصلة ألأعيها التقليدية بالسهولة السابقة . فبعد أن تراخت القيود القديمة قام العمال بالإضرابات في المدن والفلاحون بالثورات المسلحة في عدة ولايات جنوبية . ودفع هذا الانحلال المرعب الذي دب في النظام الاجتماعي ببعض الأغنياء المتنفذين «البلوتوقراطيين» والجنرالات إلى القيام بانقلاب عسكري في شباط عام ١٩١٣ . فاستقال «ماديرو» من رئاسة الجمهورية . وبعد مرحلة انتقالية من الفوضى أمسك الجنرال «فيكتوريانو هيورتا» بزمام السلطة ، ونظراً لافتقاره إلى الدعم الشعبي ، أقام ديكتاتورية لسحق المعارضة التي تزايدت قوة كلما ازدادت شدة القمع ، وفي النهاية سيطرت القوى الثورية على معظم البلاد ولاذ «هيورتا» بالفرار إلى أوربي في تموز عام ١٩١٤ . وبحلول شهر آب فقدت الأوليغارشية سيطرتها على البلاد وهربت عناصرها الأساسية إلى البلدان الأجنبية وتداعى النظام القديم الفاسد . ولحسن طالع الثوريين ، عوق نشوب الحرب العالمية الأولى التدخل الأجنبي وترك مسؤولية إقامة النظام الجديد على عاتق المكسيكيين أنفسهم .

وخلال العقد التالي الذي ضربت فيه الحرب الأهلية الدموية أطناها برزت ثلاث مجموعات رئيسية . ففي الجنوب قام الثوريون الريفيون بقيادة «إميليانو زاباتا» ، الشخصية الثورية النابضة بالحياة ، نظراً لكونه سليل أسرة مناضلة ، خاض حرب الاستقلال تحت راية «موريلوس» وحارب

جده وأبوه مع دياز ضد الفرنسيين . فبنطاله الضيق ومهمازاه الكبيران وصدارته القصيرة وقبعته الواسعة المزركشة بالذهب وجواده الأبيض القهور ونزعة المساواة المتأصلة في نفسه . كل ذلك جعله الممثل الطبيعي لأماني الجماهير الخرساء ورمز الروح الثورية في المكسيك حتى الأيام الراهنة . لقد بدأ « زاباتا » بقيادة منطقته في مقاومتها ضد أصحاب المزارع الضخمة الذين كانوا ينتهكون الأراضي المشاع على نحو مستمر . وفي تشرين الثاني عام ١٩١١ صدرت خطته PLAN DE AYALA التي أعلن فيها أن " الأراضي والغابات والمياه التي اغتصبها أصحاب المزارع الضخمة والعلماء وشيوخ القبائل من خلال السطو والرشوة ستعاد عما قريب إلى المواطنين الذين سوف يحتفظون بهذه الممتلكات بقوة السلاح مهما كان الثمن " (40) .

ومكنت قوة الزاباتيين في اتساع قاعدتهم في القرى التي كانوا يعودون إليها بعد حملاتهم وفيها تكمن نقطة ضعفهم أيضاً ، لأن خلفيتهم القروية حذت من سعة أفقهم ومنعتهم من ممارسة دورهم كقوة وطنية . وانصب اهتمامهم الوحيد بالحصول على الأرض ولا شيء سواه ولم يكن لهم اهتمام بالمسائل الأخرى يرفضون القتال خارج مناطقهم . وأما اتصالحهم بعمال المدن فقد كان طفيفاً ، على عكس اتصالحهم بالمصالح والقوى الأجنبية أيضاً .

وفي الشمال اشتهر « فرانسيسكو — بانشو — فيلا » الذي كان قاطع طريق ثم تحول إلى زعيم ثوري ذائع الصيت ، بأنه اقتنص المال والحبوب والماشية من أصحاب المزارع الضخمة ووزع أسلابه على الفقراء على طريقة « روبن هود » ، وحشد حوله دعماً جماهيرياً كبيراً في منطقته « تشي هوا هوا » ، حيث كان سبعة عشر شخصاً يمتلكون خمسي الولاية . وبحلول عام ١٩١٤ جمع « فيلا » حوله أربعون ألف مقاتل معظمهم من رعاة الأبقار ومرعي القطعان وعمال المناجم والمهريين ، ولكنهم فشلوا ، كما فشل « الزاباتيون » في تنظيم حركة وطنية فعالة . ولم يكن لديهم أي اهتمام بالمسائل الاجتماعية ، لأنهم لم يوزعوا المزارع الضخمة التي استولوا عليها ، كما كان يفعل الفلاحون في الجنوب ، بل كانوا يسلمون تلك الأطنان إلى « الولاية » مشترطين استخدام ريعها لإطعام أرامل ويتامي الحرب . ولكن جنرالات « فيلا » كانوا يسلبون معظم تلك الأطنان لأنفسهم ويتحولوا إلى زمرة ملاكية جديدة .

وأما المجموعة الثورية الثالثة ؛ فقد كانت تتألف من الدستوريين وهم تحالف بين فريقين : الأحرار بقيادة « فينوستيانا كارانزا » والراديكاليون بقيادة « ألفارو أوبريغون » . وكان كارانزا سياسياً سابقاً في عهد دياز ويرغب بإعادة القانون والنظام وإحداث التغييرات الاجتماعية في أقل الحدود الممكنة ، بينما كان أوبريغون يجذب قيام التشريع الوطني والإصلاحات الزراعية التي تكبح جماح

التغلغل الاقتصادي الأمريكي وتحطم نفوذ العائلات الملاكية الكبيرة وتوفر فرصاً أكبر للأيدي العاملة الريفية والطبقة الوسطى . ففي البداية كان أوبريغون و فيلا جنرالين في خدمة الزعيم المدني كارانزا . ولكن خلاف فيلا و كارانزا جعل من الثاني أن يوحد قواته وقوات أوبريغون لسحق فيلا ، الذي اضطر للتحالف مع زاباتا بحكم الحاجة ، غير أن التحالف الفعال لم يكن ممكناً نظراً لإقليمية الجنوبي وبداية الشمالي .

وبدا قصور الرجلين واضحاً ، عندما احتل « مكسيكو سيتي » ولم يدركا ماذا يجب عليهما فعله بهذه الغنيمة الثمينة . فلم يقوموا بأية خطوات لحل الجهاز الإداري القديم أو لمعالجة المصالح الاقتصادية الأجنبية منها والمحلية المسيطرة . فبدلاً من الإقدام على ذلك ظهرا مترددين وأخيراً عقدا العزم على مغادرة العاصمة والالتحاق بمعاقلهما . وأوضح فيلا أسباب تركه العاصمة والسبب الذي أودى بالثورة المكسيكية وعدم جدارتها في الواقع على حمل تسمية الثورة حين قال : ” إن هذه الزريبة واسعة جداً علينا والأفضل لنا العودة من حيث جئنا ... “ (41) .

وأما الدستوريون فقد كانوا أكثر صقلاً ودراية بالشؤون الوطنية والعالمية أيضاً . وتمتعوا بالتأييد الشعبي الذي كان متاحاً لزاباتا وفيلا ووجهوا اهتمامهم إلى الإصلاح الاجتماعي على الرغم من نزعتهم المحافظة ، وعندما غنموا مدينة يوكاتان بمزارعها من ليف السيزال أثروا على العمال والفلاحين بالغاء ديون السخرة ومساعدة اتحادات العمال وإصدار تشريعات العمل .

وبمساعدة عمال المدينة تمكن الدستوريون من تحطيم قوات الخصمين غير المتلاحمين ، كلاً على حدة . فأوبريغون هاجم في البداية فيلا ، الذي استمر على شن هجماته بالفرسان رغم تحصن قوات أوبريغون بالحنادق وتسليحها بالبنادق الأوتوماتيكية . وفي شهر تشرين الأول عام ١٩١٥ تمزق الفيلق الشمالي التابع لفيلا وأصبح أوبريغون سيد شمال المكسيك . وفي هذه الأثناء كان زاباتا في قاعدته في موريلوس ، ينفذ خطته PLAN DE AYALA بمصادرة المزارع الضخمة بدون تعويضات . فذبّ الذعر في قلوب أصحاب المزارع وهجروا معامل السكر والكحول العائدة لهم ، علاوة على أراضيهم ، مما أتاح للزاباتيين اقتناص هذه الصناعات الريفية واستغلال أرباحها لدفع النفقات العسكرية وإعالة أرامل الحرب . هذه الإجراءات كانت نوعاً بدائياً من « الاشتراكية » المرتجلة لتلبية مقتضيات مؤقتة ، ولكنها لم تكن كافية لمعالجة المشكلات التي واجهت الزاباتيين . وشورتهم المكسيكية . وشنّ « زاباتا » الحملات على أصحاب المزارع الضخمة دون سواهم في الوقت الذي رحب فيه ” برجال الصناعة والتجار وأصحاب المناجم ورجال الأعمال ، والعناصر الفاعلة والمغامرة التي تفتح دروباً جديدة أمام الصناعة وتوفر العمل لمجموعات كبيرة من العمال “ (42) . وعجز

زاباتا عن الإدراك بأن أخطر أعداء الثورة ليسوا أصحاب المزارع الرجعيين الذين كانوا هدفاً لهجومه، وإنما «العناصر المغامرة» التي كان يتودد إليها.

ورغم استراتيجية زاباتا غير المعلنة والواضحة، فقد استقطب موقفه حماسة ودعم ومساندة الجماهير الفلاحية في موريلوس استقطاباً فعلياً. وبفضل دعم الوطنيين الذين زودوه بالموثوقين والمناضلين، تمكن من صد الهجمات المتتالية التي شنها عليه جيش من الدستوريين قوامه ثلاثون ألف رجل. وبقي الزاباتيون في عزلة رغم انتصاراتهم، بينما ثابر الدستوريون، الذين ما كانوا يستطيعون التغافل عن التناقض الصارخ بين موريلوس المدينة الثورية وبين بقية البلاد، على ممارسة الضغوط بتكرار هجماتهم؛ فانحدر الصراع إلى نوع من حرب الإبادة، التي انطوت بشكل هجمي على حرق القرى وقطع الأشجار المثمرة وإتلاف المحاصيل وحشر النساء والأطفال في المعسكرات كالقطعان. وقتل في هذه العملية ما يقارب ثلث المواطنين في موريلوس. وفي عام ١٩١٩ استعاد الدستوريون كل المدن والمزارع الضخمة، كما استعاد الملاكون العقاريون السابقون أراضيهم القديمة؛ فاضطر ما تبقى من الزاباتيون للالتجاء إلى الجبال. واتضح في النهاية لزاباتا شخصية وطبيعة العدو أكثر من ذي قبل؛ فوجه رسالة مفتوحة إلى كارانزا في آذار عام ١٩١٩ يؤكد فيها:

”بما أنك أول من راودت ذهنه فكرة الثورة.... وأول من تصور نفسه زعيماً ومدبراً زوراً وهتافاً لما يدعى بالمسألة «الدستورية».... فقد حاولت أن تحول الثورة إلى حركة لخدمة أغراضه الخاصة وأغراض الزمرة الصغيرة من أصدقائك..... الذين ساعدوك على الارتقاء والاستمتاع بغنائم الحرب: من الثروات وألقاب الشرف ومآدب العمل مروراً بالمهرجانات والمليشيات الباخوسية وانتهاء بإشباع شهوات الجنس والطموح والسلطة والدم. ولم يخطر لك قط أن الثورة لمصلحة الجماهير، وآلاف المسحوقين الذين نفخت خطتلك فيهم روح الثورة....“.

ففي الإصلاح الزراعي (خنت الأمانة). ومنحت أو أجرت المزارع الكبيرة لجنرالانتك المقربين، واستبدلت في حالات كثيرة الملاكين القدامى بالملاكين الجدد، ممن يلبسون البراز الرمادية ويعتزمون القبعات العسكرية ويتسلحون بالمسدسات، فيا لخيبة آمال الشعب بك“⁽⁴³⁾.

وبعد مرور أقل من شهر على كتابة هذه الرسالة لقي زاباتا مصرعه ضحية كمين نصبه له الكولونيل «يسوع غوجاردو» الذي تظاهر بالهرب من الجندية ونال مكافأة على فعلته، ميدالية وخمسين ألف بيزو ذهباً ورتبة جنرال. وبعد إزاحة زاباتا الخطير والبغيض، برهن كارانزا عن نفسه على أنه محافظ متطرف وليس في نيته إجراء أي إصلاح، حتى ولو كان ممسوحاً من الإصلاحات التي تحتاجها البلاد بعد محتتها القومية. وقبل انتخابات الرئاسة في عام ١٩٢٠ تمت الإطاحة بكارانزا على

يد أوبريغون الحازم والماكر وأصبح رئيساً للجمهورية ، وفي عهد رئاسته يمكن القول أن الثورة قد شقت طريقها ، لأنه عزز سلطة الحكومة المركزية وسن القوانين التي تصون المكتسبات التي أحرزتها الثورة من قبل .

ولكن الثمن كان غالياً . إذ قتل أكثر من مليون نسمة من سكان البلاد ، كما كانت الأضرار المادية فادحة ولا سيما في ميدان السكك الحديدية التي خربتها القوات المهزومة عمداً لتعويق حركة القوات المعادية ، وانخفض مردود المناجم بنسبة ٤٠٪ والمردود الصناعي بنسبة ٩٪ بين عام ١٩١٠ وعام ١٩٢٠ .

وتعويضاً عن الخسارة ، سُنّت بعض القوانين التي تصون حقوق اليد العاملة وأنشئت أول منظمة عمالية وطنية عام ١٩١٨ وهي الاتحاد الكونفيدرالي الإقليمي للعمال المكسيكيين CROM ، التي استمرت حتى اليوم وهي أداة طيعة في يد الحكومة لتشدّد قبضتها على حركة اتحاد العمال الناشطة بشكل متزايد . وحظي التعليم بمزيد من الاهتمام بإشراف الفيلسوف الوطني « جوزيه فاسكون سيلوس » ؛ فزاد الإنفاق على المدارس من ٤٪ من الميزانية العامة إلى ١٣٪ بين عام ١٩٢١ وعام ١٩٣١ . وأما في الشؤون الخارجية فقد اعترف أوبريغون بالاتحاد السوفيتي في عام ١٩٢٤ وكان أول من يقدم على هذه الخطوة في أمريكا اللاتينية . وأهم من هذا كله الفشل في تغيير بنية الملكية القديمة الموروثة عن عهد دياز . إذ كانت نسبة الأرض التي تم توزيعها في عهد أوبريغون لا تتجاوز ٠٦٪ . وأما القيادات الفلاحية التي أصرت على ضرورة إعادة توزيع الأرض ؛ فقد تعرضت للاغتيالات من قبل الملاكين العقاريين أو من قبل عملاء الحكومة كما كانت موضع الاتهام بأنها من قطاع الطرق BANDIDOS . وفي عام ١٩٢٩ نظم « بلوتاركو الياس كولز » ، خليفة « أوبريغون » ، الحزب الثوري الوطني ، الذي تشبّث بالسلطة منذ ذلك التاريخ حتى الوقت الراهن . وظهر هذا الحزب كتحالف بين السياسيين والجنرالات الذين كان مهمهم الوحيد الحفاظ على حياتهم ، ولكنه تطور تدريجياً ليصبح بمرور الزمن أداة سياسية تتمتع بالمرونة وتمثل جماعات على قدر معقول من التنظيم والموارد التي تضمن لها اهتمام مجالس الدولة بها .

وأُنجزت إدارة أوبريغون عملياً برنامج الثوريين ، وانصرفت إلى بناء القصور ، ولم تلغ الملكية الخاصة ، بل ألغت نظام الامتيازات التقليدية التي حالت دون تطور المشاريع الخاصة والمنافسة الحرة تطوراً كاملاً . وكان أنصار كل من فيلا وزاباتا أعداء للمزارع وأصحابها ولم يكونوا أعداء للرأسمالية ، فالحركة التي قاموا بها كانت أشبه بالحركات الفلاحية التقليدية ، والثورات الفرنسية في العصور الوسطى وأوائل العصور الحديثة ، وثورات القرن العشرين في روسيا والصين وكوبا وجنوبي شرقي آسيا

وأفريقية البرتغالية وبعض بلدان العالم الثالث الأخرى . ولهذا السبب فإن التسمية الدارجة لها باسم « الثورة المكسيكية » هي تسمية مغلوطة أساساً ويمكن أن يقال عنها أنها « التمرد المكسيكي العظيم » وهو وصف اختاره المؤرخ « رامون ريز » عنواناً لدراسته عن المكسيك بين عام ١٩٠٥ وعام ١٩٢٤ .

إن عظمة التمرد بالأعداد البشرية ، التي قامت به ودرجة العنف الذي بلغته أمران واضحان . فالتغلغل الرأسمالي واستغلاله البلاد وما أفضى إليه من تمزق اجتماعي وآلام وانعدام التدخل الأجنبي بسبب نشوب الحرب العالمية الأولى ، يوضح عظمة ومدى التمرد وديمومته وعنفه . ولم يخلق التمرد من البغض الطبقي ، الذي يتضح من المحادثة التالية بين زاباتا وفيللا ، عندما اجتمعا في ٤ كانون الأول عام ١٩١٤ للتوقيع على التحالف بينهما :

زاباتا : لقد أخبرك الرفاق . وكنت أنا أقول دائماً ، وأخبرتكم أن كارانزا ابن عاهرة .

فيللا : إنه وجماعته أناس اعتادوا النوم على الوسائد الناعمة . فمن أين لهم أن يكونوا أصدقاء لجماهير الشعب التي قضت حياتها كلها في معترك الآلام ؟

زاباتا : من الزاوية الأخرى فقد اعتادوا أن يكونوا دائماً سيّاطاً على الشعب

فيللا : سيعرف السياسيون عما قريب أن الشعب هو الذي يصدر الأوامر ومن هم أصدقاؤه

زاباتا : أولئك السياسيون أبناء العاهرات ، ما إن يجدوا مناسبة طفيفة حتى يسارعوا إلى دس أنوفهم لشق طريقهم واقتناص تلك المناسبة . وكثيراً ما يشمخ واحد منهم بأنفه ، كأخي ابن عاهرة ، مدعياً بأنه المسؤول الكبير الثاني في حركة الثورة . وهذا هو السبب الذي يجعلني أحتقر كل أبناء أولئك العاهرات . إنني أضيق ذرعاً بهم لأنهم زمرة من أبناء الزنى كم أحب مصادفتهم ولو مرة واحدة⁽⁴⁴⁾ .

ولكن الحق الطبقي والعنف لا يشكّلان وحدهما ثورة مهما بلغ حجمهما ، كما يتضح من التقريرين التاليين : الأول منهما عبارة عن وصف للتردد والارتباك اللذين وقع بهما رفاق زاباتا ، عندما احتلوا مكسيكو سيتي ، والثاني تقرير من لينين في ٢٥ تشرين الأول عام ١٩١٧ يعلن فيه انتصار الثورة البلشفية والخطط لبناء دولة اشتراكية في روسيا وعالم اشتراكي :

رفاق زاباتا

لقد تسربوا بهدوء إلى العاصمة وبارتباك كبير . فلم يكونوا واثقين من دورهم هناك ، ولم يمارسوا السلب أو السطو ، بل تجولوا في الشوارع كالصبية التائهين يقرعون الأبواب طلباً

للأكل . ففي إحدى الليالي سمعوا جلبة وضوضاء في الشارع — كانت سيارة لإطفاء الحريق وطاقتها . وكان هذا الجهاز الغربي بالنسبة لهم أشبه بمدفعية الخصوم ولذلك أطلقوا الرصاص عليه وقتلوا اثني عشر من رجال الإطفاء . وحتى زاباتا نفسه لم يكن أكثر رصانة من رفاقه لقد توقع على نفسه في فندق صغير بائس وكهيب ودعي إلى (القصر الوطني) لإقامة الاحتفال على شرف قدومه ولكنه لم يحضر . وقابله المراسلون الصحفيون ولكنه لم ينطق بالجميل المفيدة . وعندما تحرك رفاق فيلا ودخلوا الضواحي الجنوبية لكي يوحدا بين قواتهم وقواته في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر / انسحب زاباتا منكفئاً على نفسه في موريلوس⁽⁴⁵⁾ .

لينين

سوف نكسب ثقة الفلاحين بمرسوم وحيد نلغي فيه ملكية الملاكين العقاريين . ولسوف يدرك الفلاحون أن وسيلة النجاح بالنسبة للجماهير الفلاحية تكمن في اتحادهم مع العمال إن قوتنا تقوم في تنظيم الجماهير تنظيمياً يكفل الانتصار على كل شيء ويقود الثورة العالمية البروليتارية⁽⁴⁶⁾ .

إن الفرق بين الزاباتيين والبلاشفة هو الفرق بين الثوار الفلاحين التقليديين ، الذين يناضلون ضد مضطهديهم المباشرين وغير مدركين لجذور المؤسسات التي تستغلهم وأن تصورهم لإقامة مجتمع بديل حقيقي تصور بسيط ، وبين الثوار العصريين الذين لديهم نظرية شاملة عن المؤسسات الاجتماعية والقوى الاجتماعية الفاعلة ، ولديهم استراتيجية لتقويض الماضي وبناء المستقبل ضمن إطار تلك النظرية .

٩ — المقاومة الإفريقية

قامت في إفريقية حركات عديدة من حركات المقاومة ضد الغزو والحكم الأوربي ، باءت جميعها بالفشل لأسباب متعددة : منها انعدام الوحدة الإقليمية والقارية ضد العدوان الأوربي ، وتقسيم القارة الإفريقية إلى عدد كبير من المستعمرات المنفصلة واحدها عن الأخرى ، وما نجم عن ذلك من انعدام التنسيق بين حركات المقاومة أثناء قيامها ، بالإضافة إلى ما كان يتمتع به الأوروبيون من تفوق تكنولوجي عسكري . وإن تباين أصول حركات المقاومة الإفريقية ودوافعها لأمر جدير بالاهتمام أيضاً ، فبعض تلك الحركات كان دينياً في جوهره كالحركة المهدية الإسلامية ، التي حكمت السودان في الثمانينيات والتسعينيات (١٨٨٠ و ١٨٩٠) ، وطائفة «نيابنجي» المتمزعة التي شلت الإدارة

الاستعمارية في أوغندا البريطانية و «رواندا» الألمانية بين عام ١٩٠٨ وعام ١٩٢٨ . وانطلقت بعض حركات المقاومة ، عندما اتضح أن الأوربيين يسعون للتواجد التجاري والهيمنة السياسية الدائمة ، كما حدث بالنسبة «لأبي شيري» الذي نجح في التصدي للألمان في المنطقة الساحلية من «تانجانيقا» بين عام ١٨٨١ و ١٨٩١ ، و «ساموري توريه» الذي نجح في حربه ضد الفرنسيين غربي إفريقيا بين عام ١٨٧٠ وعام ١٨٨٧ . والنوع الآخر من المقاومة هو النضال الذي خاضه الأفارقة لوقف انتهاكات المستوطنين الأوربيين لأراضيهم وطردهم منها واستغلال الأيدي العاملة . وصمود الزعيم «موروسي» في «باسوتولاند» البريطانية من عام ١٨٧٩ حصار مدته ثمانية أشهر في قلعة الجبلية قبل مقتله وتبعثر عشيرته ، وثورة الزولو في «ناتال» عام ١٩٠٦ ، التي أثارها فرض ضريبة الرؤوس بشكل وحشي على قبيلة تنوء أصلاً بأعباء نظام استيطاني بريطاني يسعى إلى إفقارها .

وأما الاستثناء البارز الوحيد لهذا النمط من المقاومة العقيمة ؛ فقد كان انتصار «ماناليك» امبراطور الحبشة على الإيطاليين في «آدوا» عام ١٨٩٦ في المعركة التي وقعت في مرتفعات «التايفر» والتي كانت ، على نقيض كل المجاہبات الأخرى بين الأوربيين والإفريقيين في إفريقيا ، وهي عبارة عن التحام موضعي بين جيشين جرائين انهزم فيه الإيطاليون هزيمة نكراء بسبب عجز الجنرال «باراتيري» والمعلومات المغلوطة التي زوده بها جواسيسه الإفريقيون ، وأطلق على المعركة اسم «أسخف معركة لا يصدقها العقل جرت في التاريخ الحديث»⁽⁴⁷⁾ . كانت ردود أفعال العواصم الأوربية هي الدهشة والذعر من هذه الانتفاضة «الهمجية الإفريقية» التي جاءت رداً على وحشية العدوان الإيطالي . وانطلق تعبير التضامن الأوربي ضد البربرية في باريس بالقول : ” مامن إنسان هنا — ولا أقصد بذلك هذا المغفل أو ذاك أو بعض القلة من أصحاب العقول الخاقدة — يرغب بانتصار الحبشيين على أمة متحضرة تختلف عنهم في مقاصدها وآرائها ، وتجاهه عدواً شجاعاً ولكنه بربري ، إلا إذا كان من ذوي النوايا الحبيثة “⁽⁴⁸⁾ .

وقيل بأن تأثير انتصار «آدوا» على الإفريقيين كانتصار اليابان على روسيا بالنسبة للآسيويين⁽⁴⁹⁾ . ومنعت العزلة التقليدية التي تعيشها إثيوبيا عن باقي إفريقيا ، وتقسيم القارة إلى عدة مستعمرات منفصلة ؛ أي نوع من التعبئة في إفريقيا السوداء لاستثمار ذلك الانتصار الفريد ، ولكن معركة آدوا ، عززت الرمز السياسي للتضامن مع إثيوبيا . وأرسى ذلك الرمز جذوره في أعماق النصوص الإنجيلية ولا سيما في المزمور الثامن والستين الذائع الصيت : ” لقد شئت الله شمل الشعوب التي تستمتع بالحرب . والأمراء يولدون من مصر ، وأما إثيوبيا فسوف تسارع لمد أيديها تضرعاً إلى الله “ . وبقيت هذه الكلمات الثورية أمداً طويلاً من الزمن بمثابة رسالة الأمل والتعبير عن

المطامح الإفريقية . وطفحت كتابات المؤيدين لوحدة الإفريقيين ، أمثال (إدوارد ويلموت بلايدن ، و
و . ل . ب . ديوبوا ، وماركوس غارفي ، وج . أ . روجرز) بالإشارات إلى التراث الإثيوبي .

واستخدم مصطلح « النزعة الإثيوبية » للدلالة على حركة الكنيسة الإثيوبية ، التي تضم عدداً
من الكنائس الوطنية المستقلة والانفصالية في جنوب إفريقية في التسعينيات (١٨٩٠) . ووجد
الأوروبيون في تلك الحركة مؤامرة إفريقية شاملة تتقنع بقناع الدين ، وكان لريبتهم هذه شيء من المبررات
لأن تفشي العنصرية في جنوب إفريقية جعل من الكنائس الانفصالية وسيلة للقوى المعادية للبيض .

وعزز انتصار آدوا هذا الرمز السياسي لإثيوبيا ووجد الإفريقيون أن انتصارهم على الإيطاليين
دليل البسالة والمقاومة الإفريقيتين ومثار اعتزازهم بالقيم والموروثات الإفريقية . فقد تحدى الوطني
السيرالانكي المبجل « أوريشاتوك فادوما » ، أن تحضر الإفريقي وتنصيره يستوجب « فرنجته » . وفي
المؤتمر الإفريقي في أطلانتا عام ١٨٩٦ أبدى أسفه الشديد على أولئك المنتصرين « الوطنيين » الذين
يميلون إلى تبديل أسمائهم وثيابهم ومآكلهم المحلية . كما إن القائد الوطني في ساحل الذهب ، كاسلي
هيفورد ، كتب في افتتاحية صحيفته عام ١٩٢٤ : ” عندما نتحدث اليوم عن تطلعاتنا فإننا نتحدث
عن تطلعات العرق الإثيوبي برمته . ونعني بالعرق الإثيوبي كل أبناء وبنات إفريقية المشتتين في أنحاء
العالم “ ، (٥٠) .

استعمل مصطلح « الإثيوبية » في نهاية القرن ليشير إلى مختلف المنظمات التي تشكلت
داخل الوطن وخارجه على أيدي الوطنيين الإفريقيين . ففي عام ١٩٠٥ شكل الطلاب من غربي
إفريقية وجزر الهند الغربية « الجمعية التقدمية الإثيوبية » في ليفربول بهدف صياغة ميثاق بين كل
” أفراد العرق الإثيوبي في الوطن والخارج “ . وفي الولايات المتحدة عمد « ماركوس غارفي » ، وهو
قائد إفريقي جامايكي المولد ، إلى ترويج شعارات أمثال « إفريقية للإفريقيين » و « استيقظي
يا إثيوبيا » ، وأما نشيده الوطني « يا إثيوبيا يا أرض آبائنا » ؛ فقد خلق شعوراً عالمياً بالتضامن بين كل
الشعوب المنحدرة من أصل إفريقي والمشتتة في أنحاء الأرض .

وبالإضافة إلى انتصار آدوا كانت هنالك بعض المقاومة الناجحة على القوى الأوربية ، ألا
وهي ثورة « البوير » في جنوب إفريقية . ففي عام ١٥٦٢ وضعت شركة الهند الشرقية الهولندية هذه
الجماعة في رأس الرجاء الصالح لتوفير الوقود والماء والمؤن الجديدة للسفن المبحرة باتجاه الشرق .
وانصف « البوير » بالشدة والعناد . كان طموحهم هو استقلالهم في رعاية مواشهم في المراعي
الداخلية الفسيحة والإشراف على عائلاتهم وعبيدهم من الوطنيين على غرار ما كان عليه آباء الجنس
البشري القدماء . وعندما سيطر البريطانيون على تلك المستعمرة في عام ١٨١٤ وبدأوا يتدخلون في

موضوع معاملة العبيد ، هاجر البوير شمالاً وراء « نهر أورانج » واندفع بعضهم خلف حدود « فال » . ولكن البريطانيين استمروا في ادعاء سلطانهم القضائي عليهم ، مما أدى إلى قيام الاحتكاك الدائم بين هذين الشعبين من البيض . وفي عام ١٨٥٤ بدا وكأن هذه المشكلة قد وجدت طريقها إلى الحل في معاهدة « بلوم فونتين » ، التي قبل البريطانيون بموجبها نهر أورانج كحد شمالي لهم واعترفوا باستقلال جمهوريتي البوير (دولة أورانج الحرة) و (ترانسفال) . وإن اكتشاف الماس والذهب شمال نهر الأورانج جعل معاهدة « بلوم فونتين » ملغاة حكماً .

إن مصالح التعدين التي كان يقودها « سيسيل رودس » الأسطوري ، ضغطت على الحكومة البريطانية لضم مناطق المعادن الغنية . ولم تكن الثروة غاية في حد ذاتها بالنسبة إلى رودس وإنما الوسيلة إلى هدف أكبر — ألا وهو توسيع الامبراطورية البريطانية . ” إن الحلم الذي يراودني — هو أن تصبح إفريقية كلها بريطانية “ هكذا يقول عندما كان لا يزال يافعاً في كيمبرلي وهو يدفع بيده شمالاً ، كي تضم أعماق إفريقية كلها إليها . وعندما أصبح رودس رئيساً لوزراء مستعمرة رأس الرجاء الصالح عمل على تحقيق حلمه رغم تردد الحكومات في لندن . وفي عام ١٨٩٥ قرر إقحام هذه المسألة بتمويل ثورة ضد « بول كروجر » رئيس جمهورية ترانسفال وتنظيم غارة على الجمهورية بقيادة صديقه الدكتور « ل . س . جيمسون » . وفشلت الثورة والغارة معاً وأجبر رودس على الاستقالة من رئاسة الوزارة . وزاد هذين الحدثين من تفاقم حدة العلاقات بين البريطانيين والبوير إلى أن نشبت الحرب بينهما على نطاق واسع في عام ١٨٩٩ .

لجأ البوير إلى تكتيك حرب العصابات ، مما جعل الحرب تطول مدة ثلاث سنوات . واضطر البريطانيون إلى حشد ثلاثمائة ألف جندي ضد جيش البوير ، الذي بلغ عدده بين ستين ألف إلى خمسة وسبعين ألف جندي . ودلّ مجرى الحرب على تفشي العنصرية في علاقات الأوربيين بالأفارقة ، قياساً إلى علاقات بعضهم ببعض . فخلال حصار مدن كيمبرلي وليدي سميث ومافكينغ ، كانت حصص الطعام تعطى للسكان البريطانيين فقط ، وترك للأفارقة أو الملونين أو الآسيويين الذين يموتون بالعشرات من الجوع والمرض . وكان يقال للناس من غير الأوربيين أنهم أحرار في مغادرة المدن وأن تزويدهم بالأطعمة نوع من الهدر . ولم يجد المغادرون من ملجأ لهم إلا لدى البوير الذين كانوا يرفضونهم بدورهم أيضاً . وكتب أحد البريطانيين عن الوضع المحزن الذي كانت تعيشه الضحايا : ” رأيتهم بأعين عيني يتداعون على المرح ويتساقطون ، حيث لا طاقة لهم على متابعة طريقهم . وكان أكثر الناس بؤساً الصبيان الصغار — والأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الرابعة أو الخامسة “ وكتب مراقب في مذكراته : ” من المثير للشفقة حقاً أن ترى في الشهر الماضي موت أحد الناس في ساحة مبنى المفوض المدني العام . كان مشهداً مرعباً أن تجد نفسك وسط خمسين

جائعاً من الكائنات البشرية التي تستثير شفقتك وأن ترى واحداً منها يستسلم لآلامه ويتداعى إلى الخلف مرتطمًا بالأرض وهو يفارق الحياة“ (51).

ولكن البريطانيين كانوا يستخدمون (ويطعمون) فعلاً عدداً ضئيلاً من الإفريقيين خلال الحرب بدرجات متفاوتة: الذين يسوقون الثيران التي تجر المدافع البحرية والذين يحرسون المخافر التي ابتليت لتعويق رجال العصابات، الذين يعملون كشافين لتحديد أماكن معسكرات LAAGERS البوير. فالدكتور الأمريكي «جون إ. داير» الذي كان بصحبة البوير كتب إلى القائد البريطاني معبراً عن سخطه على تسليح السود: “لقد ارتكبت خطأ كبيراً، إنَّه أمر مؤكد ولكن نهايته لا يستطيع أي إنسان أن يتنبأ بها.... إنه لا يزال حتى هذه الأيام إنمأً كبيراً في معايير الأخلاق الإفريقية الجنوبية، البريطانية منها والهولندية على السواء، أن تسليح الأسود ضد الأبيض. فها هول هذه الفكرة ولذلك أسألك أن..... تنتزع سلاح السود وأن تلعب دور الإنسان الأبيض في حرب الإنسان الأبيض“ (52).

وعندما بدأت مفاوضات السلام في ٢٨ شباط / فبراير / عام ١٩٠١، احتج جنرال البوير «لويس بوثا» بكل صرامة على تسليح السود وعبر عن مخاوفه من إعتاقهم بعد الحرب، ولكن القائد العام البريطاني «اللورد كيتشنر» أكد له أنه “ليس في نية حكومة صاحب الجلالة أن تمنح مثل هذا الإعتاق قبل أن تحصل هذه المستعمرات على حكومات تمثيلية، وحتى إذا تم الإعتاق؛ فسيكون محدوداً جداً ليضمن السيادة التامة للعرق الأبيض“ (53). وأما السود الذين لم يعرفوا بهذا الحديث؛ فقد ظنوا بأنهم في أعقاب الانتصار البريطاني لن يبقوا موضع معاملة الأتباع من الدرجة الثانية. ولكن لم يحدث شيء من هذا القبيل ولم تتحسن أوضاعهم في أعقاب الحرب إلا قليلاً. وعبرت مجلة «تاريخ الأزمنة» عن هذا الأمر بمنتهى الصراحة إذ كتبت (54):

”بدأ المواطنون يتصرفون بنوع من الغطرسة في أمثلة عديدة وذلك نظراً للأجور العالية التي لا مبرر لها ولمشاعر الود التي كانت تنطوي عليها معاملة الجنود لهم. وتوقع المواطنون أن يصبح البوير موضع معاملة عرق مهزوم وألا يضطروا للوقوف أمامهم موقف التبعية. ولكنهم سرعان ما اكتشفوا أن الغزو البريطاني، قد زود الإنسان الأسود بقدر أكبر من الضمانات ضد القمع وبيع بعض الحقوق المحددة، ولم يكن يشتمل ضمناً على أي تبديل جوهري فيما يتعلق بسمو منزلة الإنسان الأبيض سواء أكان بريطانياً أو من البوير“.

وبعد معاهدة السلم (١٩٠٢) حصلت كل من ترانسفال ودولة أورانج الحرة على دستور لها. وفي عام ١٩٠٩ اتحدتا مع مستعمرة رأس الرجاء الصالح ونااتال وقام اتحاد جنوبي إفريقيا المتمتع

بالاستقلال الذاتي . وبقيت الأغلبية الساحقة الإفريقية منذ ذلك التاريخ حتى اليوم محرومة سياسياً من حق الاقتراع ومستغلة اقتصادياً . وأما البوير ، الذين اندحروا في المعركة ، أصبحوا الأسياد السياسيين لجنوبي إفريقيا بعد انتخابات عام ١٩٢٤ . وهم يمارسون اليوم نظام الاستعباد والاستغلال العنصري المعروف بسياسة التمييز العنصري APARTHEID .

١٠ — بيعة الحركات السابقة لعام ١٩١٤

إن الثورات وحركات المقاومة السابقة لعام ١٩١٤ كانت جميعها ردوداً على النزعة التوسعية التي اتسمت بها القوى الأمبريالية في نهاية القرن والتي شملت كل أرجاء العالم . ففي تلك السنوات سُرقت قناة باناما (بكل أمانة) ، وأقيمت سكة حديد برلين — بغداد ، لتفتح الشرق الأوسط أمام التغلغل الاقتصادي الألماني ، واقتسمت إفريقيا كلها وانتزعت امتيازات إضافية من الصين ، كما انضمت الولايات المتحدة رسمياً إلى صفوف القوى الرأسمالية ، بوضع يدها على كوبا وبورتوريكو والفلبين .

إن الجهود التي بذلت لوقف الاعتداءات الأمبريالية ، قد أثبتت عقمها كما أشرنا من قبل . وأما اليابان فقد كانت تمثل الاستثناء الوحيد لأنها تمكنت ، لأسباب أتينا على تحليلها في الفصل السابع عشر ، من الحصول على التكنولوجيا العسكرية والاقتصادية الغربية وتطويرها والالتحاق بركب القوى الأمبريالية ، في الوقت الذي برهنت فيه بقية شعوب العالم الثالث عن عجزها على مقاومة الانقراض الأمبريالي عليها لأسباب خارجية وداخلية .

فالسبب الخارجي يتمثل في المرحلة الباكورة ، بعدم وجود أية منظمة للتعاون المتبادل فيما بين شعوب العالم الثالث على نطاق عالمي ، والاستثناء الوحيد هو المساعدة التي قدمتها بضعة مئات من الثوريين من القوقازيين الروس ، الذين عبروا الحدود للحرب جنباً إلى جنب مع الدستوريين الفرس في تبريز . ولكن القوى الأمبريالية كانت ، على النقيض من ذلك ، تتعاون مع بعضها على نحو دائم وفي جميع أنحاء العالم . فالحكومات الغربية ساندت القيصر بقرض جاء في وقته المناسب ، وبريطانيا وروسيا (علقتا على حبل المشنقة) الدستوريين الفرس ، وتعاونت الولايات المتحدة وإسبانيا معاً ضد الوطنيين الكوريين والفلبين ، كما عارضت القوى الغربية معارضة جماعية قيام أي تغيير في الصين من خلال مساندتها سلالة مانشو في البداية ومن ثم مساندة يوان شيه كاي فيما بعد ، وجرى في إفريقيا سحق حركات المقاومة المنفصلة ، الواحدة منها تلو الأخرى ، واتفق البريطانيون والبوير ، رغم شدة خلافتهما ، على استبقاء الغالبية الإفريقية في وضعية تبعية لهما معاً .

والسبب الداخلي لفشل حركات المقاومة السابقة لعام ١٩١٤ فهو النقص الذي يكتنف النظرية والممارسة لدى الحركات جميعها. والضغط السياسية والاقتصادية والثقافية على المعارضين للعدوان الأمبريالي. ويمكن تصنيف المعارضين في فئتين اثنتين: التقليديين المحافظين، والمتفريجين الطيعيين. ففي الوقت الذي أصاب فيه الفشل الفئة الأولى منذ بدء انطلاقهم، نظراً لسبب تأثرهم بماض وردي يصعب استرداده، وتقبل المتفريجون الطيعيون بدرجات متفاوتة، وعلى نقيص أصحاب الفئة الأولى، قيام العلاقات السياسية والاقتصادية مع النظام الرأسمالي العالمي. ولكنهم سرعان ما اكتشفوا التباين بين الدعاوى الغربية وممارستها. فالأترك الشباب «تركيا الفتاة» أدركوا ذلك التباين، عندما حاولوا التخلص من الامتيازات الجائرة، كما أدركه الجمهوريون الصينيون عندما حاولوا أيضاً تعديل الاتفاقيات غير المتكافئة. وأما الفرس فإنهم استفادوا من أوهامهم عندما ناشدوا الدولتين الديمقراطيةين بريطانيا والولايات المتحدة العمل على مساندة دستورهم، وكذلك الكوبيون والفلبينيون حينما ناشدوا «قوى العالم المتحضر» الاعتراف بالحكومتين الثوريتين المدعومتين شعبياً. وسواء لجأ المتفريجون الطيعيون في النهاية إلى المقاومة المسلحة أم لم يلجؤوا، فقد حشروا كلهم في خاتمة المطاف في منزلة العالم الثالث — منزلة التبعية والاستغلال.

وحتى لو كان المتفريجون الطيعيون أكثر واقعية في تقديرهم للقوى الأمبريالية؛ فإن نجاحهم كان مثار الشك، نظراً للظروف الموضوعية غير المواتية في بلدانهم. ففي الصين كان عدد الثوار في صفوف التجار والطلاب ضئيلاً جداً، بالإضافة إلى افتقارهم للخبرة والحزم في اتخاذ القرارات. وفي الشرق الأوسط اعتمد الأترك الشباب على الملاكين العقاريين الإقطاعيين في شرقي الأناضول ووسطه اعتماداً أدى إلى إعاقة حرية حركتهم، وقد أعاقا الدستوريين الفرس، أكثر من الأترك، سطوة العشائر ورجال الدين والمصالح التقليدية الراسخة، علاوة على أوهامهم ونزاعاتهم. وأما الأماكن التي انتهت فيها مشاعر الجماهير من جراء الغزو الأجنبي، كما في الفلبين، فإن الوهن القاتل تسرب إلى النهوض الجماهيري من خلال قيادة الصفوة، التي كانت على أهبة الاستعداد للمساومة والتعاون. وحتى في الثورة الروسية الجماهيرية عام ١٩٠٥ والثورة المكسيكية عام ١٩١٠، انصب اهتمام معظم العمال والفلاحين على الأرض والأعمال والأجور أكثر منه على إعادة تنظيم البنية الاجتماعية من جديد.

وظهر بديل لأولئك الخائرين من تقليديين محافظين ومتفريجين طيعيين، وهم: المتفريجون الخوارج الذين كانوا يتصورون، بدلاً من قبولهم الرأسمالية الغربية واقتصاد سوقها العالمي، نظاماً اشتراكياً عالمياً جديداً. وأدار الخوارج ظهورهم إلى «آدم سميث» و «جون ستيوارت مل» واتجهوا صوب كارل ماركس ومن خلفه من الماركسيين المتجانسين، ولكنهم كانوا في المرحلة السابقة لعام

١٩١٤ لا يشكلون إلا حفنة قليلة عاجزة عن القيام بأي تأثير، وخاصة فإن المنظرين الماركسيين لم يشغلوا أنفسهم بشكل جاد في المسائل الاستعمارية خلال تلك السنوات القديمة .

وادعى ماركس أن الاشتراكية ستقوم في أوربة المصنعة أولاً، وعبر عن مخاوفه من أن تجد أوربة الاشتراكية الجديدة نفسها مطوقة بتخوم رأسمالية. ولكن من تلاح من الماركسيين، أمثال «إدوارد بيرنشتاين»، تقبلوا الأمبريالية كمرحلة لا مناص منها يتمتع فيها الغرب بمزية بلوغه المواد الخام الضرورية له. وأما بالنسبة لسكان المستعمرات فقد دافع بيرنشتاين عن الرأي القائل أن الأمبريالية خلعت عليهم بركات الحضارة الغربية. "إن المستعمرات موجودة هناك وجديرة بالرعاية ولذلك فإنني أعتبر أن أي نوع من الوصاية التي تمارسها الشعوب المتحضرة على الشعوب غير المتحضرة هو ضرورة ملحة" (55).

وأما لينين الذي عُرس جذور تعاليمه في أعماق روسيا الأوربية / الآسيوية؛ فإنه كان ينظر إلى الأمبريالية من زاوية مختلفة تماماً. فقد هلل للانتصار الياباني على روسيا ولثورتين التاليتين له في فارس وتركيا وكتب في عام ١٩٠٨: "إن العامل الأوربي الواعي سياسياً له رفاق آسيويون سوف تتزايد أعدادهم، ليس يوماً إثر يوم، وإنما ساعة فساعة" (56). ودفع لينين بهذا الخط الفكري خطوة إلى الأمام في عام ١٩١٣ بمقالة تحمل عنوان «أوربة المتأخرة وآسيا المتطورة» قال فيه:

"ليس بوسع المرء أن يقدم دليلاً على عفونة البورجوازية الأوربية برمتها، أسطع من الدليل الذي يتجلى في مساعدة الرجعية في آسيا، عوناً منها للمصالح الأنانية العائدة للصرافين والمحتالين الرأسماليين.

إن حركة ديمقراطية عاتية تنمو وتنتشر وتزداد قوة في أنحاء آسيا فمئات الملايين من البشر تفتح عيونها الآن على الحياة والنور والحرية

ولكن ما الذي يدور في أوربة «المتطورة»؟ إنها تمارس سلب الصين وتساعد أعداء الديمقراطية، أعداء حرية الصين! ...

إن آسيا الفتية بمجموعها — أي مئات ملايين الناس العاملين في آسيا — لها حليف ثقة في بروليتاريا البلدان المتحضرة كلها. وليس هنالك قوة على وجه الأرض تستطيع أن تحول دون انتصارها الذي سيحرر شعوب أوربة وآسيا" (57).

ومع أن لينين كان يهتم بمشكلات العالم الثالث وكوامنه أكثر من معظم رفاقه الماركسيين؛ فقد كان معزولاً ومهبط الجناح نسبياً، خلال السنوات التي سبقت عام ١٩١٤. فالحقير تجاوز محنة

ثورة عام ١٩٠٥ وبدأ يتخذ الإجراءات الصارمة ضد الخوارج الذين رفضوا قبول دستوره المشوه، ووجد لينين نفسه ضمن الأقلية حتى بين الماركسيين الروس وفي أوربة الغربية. وبالنتيجة كان على المتفرنجين الخوارج في العالم الثالث الانتظار إلى الحرب العالمية الأولى، التي أتاحت للينين إقامة أول دولة اشتراكية وأول أممية شيوعية. ونظراً لهذه التطورات؛ فقد أصبح المتفرنجون الخوارج قوة في العالم الثالث، بيد أن استلامهم مقاليد الأمور بشكل فعلي خارج حدود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، كان عليه انتظار نضج الظروف في الحرب العالمية الثانية.

فإذا كانت الثورة تعني التشبث بآلية الدولة وبالسلطة السياسية لإقحام إعادة بناء المؤسسات الاجتماعية والعلاقات الطبقية بشكل جذري، فإن ما يدعى بالثورات الصينية والتركية والمكسيكية كانت كلها انتفاضات أكثر منها ثورات. فالثورة بمعناها الحقيقي لم تظهر في حقيقة الأمر في أي مكان إلا بعد أن مزقت الحرب العالمية الأولى النظام الرأسمالي العالمي وأتاحت انفراط «أضعف الحلقات في السلسلة الأمبريالية». إن من المناسب جداً أن يكون لينين نفسه هو صاحب هذه العبارة وذلك لأن لينين نفسه أيضاً هو الذي كان يؤكد باستمرار عدم إمكانية قيام الثورة بدون نظرية.

إن الفارق الجوهرى بين الانتفاضة والثورة هو السبب الذي حدا بنا لإعطاء هذا الفصل الثامن عشر، الذي يعالج تلك المرحلة وصولاً إلى عام ١٩١٤، عنوان «بدايات المقاومة في العالم الثالث»، كما حدا بنا لإعطاء الفصل العشرين، الذي يعالج المرحلة الممتدة من عام ١٩١٤ إلى عام ١٩٣٩، عنوان «أولى الموجات الثورية العالمية».

المصادر

مدخل

1. Cited by D. Moberg, "Labor's Strategies for the Future," *In These Times* (Jan. 30-Feb. 5, 1980), p. 2.
2. *Los Angeles Times* (Oct. 19, 1980).
3. *Ibid.* (Sept. 25, 1980).
4. *New York Times* (July 13, 1978).
5. Cited in column by William Raspberry, in *Los Angeles Times* (Jan. 4, 1977).
6. K. B. Clark, *Dark Ghetto* (New York: Harper & Row, 1965), p. 28.
7. *Los Angeles Times* (Nov. 27, 1974).
8. Cited by *Washington Spectator* (Sept. 1, 1980).

الجزء الأول

الفصل الأول

1. G. Chaliand, *Revolution in the Third World* (New York: Viking Press, 1977), p. 12. Emphasis in original.
2. W. L. Langer, *Diplomacy of Imperialism, 1890-1902*, 2nd ed. (New York: Alfred A. Knopf, 1935), p. 67.
3. H. S. Maine, *Village-Communities in the East and West* (New York: Henry Holt, 1880), pp. 237, 238.
4. J. Schumpeter, *The Theory of Economic Development* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1949), p. 63.
5. G. Myrdal, *Rich Lands and Poor* (New York: Harper & Brothers, 1957), p. 26.
6. *New York Times* (January 10, 1981).

الفصل الثاني

1. Cited by C. M. Cipolla, *Before the Industrial Revolution* (New York: W. W. Norton, 1976), p. 209.
2. E. Hobsbawm, "From Feudalism to Capitalism" in R. Hilton, ed., *The Transition from Feudalism to Capitalism* (London: NLB, 1976), p. 162.
3. R. H. Bautier, *The Economic Development of Medieval Europe* (New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1971), p. 228.
4. Cited by H. Pfeffermann, *Die Zusammenarbeit der Renaissancepäpste mit den Türken* (Winterthur, Switzerland, 1946), p. 14.
5. Cited in *Encyclopaedia of Islam*, Vol. III, p. 1187.
6. Cited by J. Needham, *Science and Civilization in China*, Vol. 4, Pt. III: *Civil Engineering and Nautics* (New York: Cambridge University Press, 1971), p. 533.
7. *Ibid.*, p. 534.
8. A. Smith, *The Wealth of Nations* (New York: Everyman's Library, 1910), Vol. I, pp. 393-94; Vol. II, pp. 121-22.
9. *Ibid.*, Vol. I, p. 394; Vol. II, pp. 121-22.
10. B. Spencer, *Native Tribes of the Northern Territory of Australia* (New York: Macmillan, 1914), p. 36.
11. Lewis Morgan, *Houses and House-Life of the American Aborigines* (New York, 1881), p. 45.
12. Cited by C. S. Coon, *A Reader in General Anthropology* (New York: Henry Holt, 1940), pp. 65, 77, 78.
13. F. Boas, "Racial Purity," *Asia* XL (May 1940):231.
14. *New York Times* (Jan. 22, 1980, and Oct. 18, 1980).
15. V. Gordon Childe, *Man Makes Himself* (New York: Mentor Books, 1951), p. 149.
16. S. Avineri, ed., *Karl Marx on Colonialism and Modernization* (Garden City, N.Y.: Anchor Books, 1969), pp. 89, 94.
17. *Ibid.*, p. 90.

الفصل الثالث

1. M. M. Postan, *Eastern and Western Europe in the Middle Ages* (New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1970), p. 127.
2. J. Blum, "The Rise of Serfdom in Eastern Europe," *American Historical Review* LXII (July 1957):826.
3. I. Wallerstein, "Three Paths of National Development in Sixteenth-century Europe," *Studies in Comparative International Development* VII (Summer 1972):98.
4. S. P. Pach, "Favourable and Unfavourable Conditions for Capitalist Growth: The Shift of International Trade Routes in the 15th to 17th Centuries," *Fourth International Conference of Economic History* (1968), p. 68.

5. P. I. Lyashchenko, *History of the National Economy of Russia to the 1917 Revolution* (New York: Macmillan, 1949), p. 227.
6. Cited by J. Blum, *Lord and Peasant in Russia* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1961), p. 129.
7. Cited by L. J. Olivea, *Russia in the Era of Peter the Great* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1969), p. 115.
8. W. L. Blackwell, *Beginnings of Russian Industrialization* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1968), pp. 37-38.

الفصل الرابع

1. Los Angeles Times (Oct. 31, 1974).
2. H. Konig, *Columbus: His Enterprise* (New York: Monthly Review Press, 1976), p. 53.
3. Cited by A. W. Crosby, Jr., *The Columbian Exchange: Biological and Cultural Consequences of 1492* (Westport, Conn.: Greenwood, 1972), p. 57.
4. Cited *ibid.*, p. 41.
5. M. Leon-Portilla, ed., *The Broken Spears: The Aztec Account of the Conquest of Mexico* (Boston: Beacon Press, 1969), p. 64.
6. Cited by L. Hanke, *The Spanish Struggle for Justice in the Conquest of America* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1949), pp. 1-13.
7. Cited *ibid.*, p. 8.
8. Cited by N. Wachtel, *The Vision of the Vanquished* (New York: Barnes & Noble, 1977), p. 154.
9. *Ibid.*, pp. 31, 32.
10. *The Broken Spears*, pp. 137-38.
11. Cited by A. G. Frank, *Lumpenbourgeoisie, Lumpendevlopment* (New York: Monthly Review Press, 1972), p. 24.
12. Instructions to Governor Murray (Dec. 7, 1763), in W. P. M. Kennedy, ed., *Statutes, Treaties and Documents of the Canadian Constitution 1713-1929* (London: Oxford University Press, 1930), pp. 421-22.
13. E. D. Genovese, *The World the Slaveholders Made* (New York: Pantheon Books, 1969), pp. 57, 58.
14. Cited by J. C. Vives, "The Decline of Spain in the Seventeenth Century," in C. M. Cipolla, ed., *The Economic Decline of Empires* (New York: Methuen, 1970), p. 144.
15. Cited in *New Cambridge Modern History* (Cambridge: Cambridge University Press, 1957), Vol. I, p. 454.
16. Cited by S. Sideri, *Trade and Power: Informal Colonialism in Anglo-Portuguese Relations* (Rotterdam: Rotterdam University Press, 1970), p. 21.
17. *Sugar and Society in the Caribbean: An Economic History of Cuban Agriculture* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1964), p. 86.
18. David Macpherson, *Annals of Commerce* (London, 1805), Vol. III, p. 568.

19. Cited by R. Davis, *The Rise of the Atlantic Economies* (London: George Weidenfeld & Nicolson, 1973), p. 43.
20. Cited by Salvador de Madariaga, *The Rise of the Spanish American Empire* (New York: Macmillan, 1947), pp. 90-91.
21. Cited in *The Cambridge History of the British Empire* (Cambridge: Cambridge University Press, 1960), Vol. I, p. 437.
22. R. B. Sheridan, *Sugar and Slavery: An Economic History of the British West Indies, 1623-1775* (Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1974), p. 475.
23. Cited by J. B. Williams, *British Commercial Policy and Trade Expansion 1750-1850* (London: Oxford University Press, 1972), pp. 9-10.
24. *Ibid.*, p. 7.
25. W. Cunningham, *The Growth of English Industry and Commerce* (Cambridge: Cambridge University Press, 1925), p. 342.

الفصل الخامس

1. Cited by J. H. Plumb, "The Niger Quest," *History Today* II (Apr. 1952):247.
2. P. Bohannon, *Africa and Africans* (New York: Natural History Press, 1964), pp. 67, 68.
3. Cited by C. M. Cipolla, *European Culture and Overseas Expansion* (Harmondsworth, Middlesex: Pelican Books, 1970), p. 105.
4. Cited by B. Davidson, *The African Slave Trade* (Boston: Little, Brown, 1961), p. 10.
5. Cited by K. O. Dike, *Trade and Politics in the Niger Delta 1830-1885* (New York: Oxford University Press, 1956), p. 7.
6. Cited by Davidson, *op. cit.*, p. 10.
7. P. D. Curtin, *The Atlantic Slave Trade: A Census* (Madison: University of Wisconsin Press, 1969), p. 87.
8. R. Anstey, *The Atlantic Slave Trade and British Abolition, 1760-1810* (London: Macmillan, 1975); J. E. Inikori, "Measuring the Atlantic Slave Trade: An Assessment of Curtin and Anstey," *Journal of African History* XVII (1976):197-223; "Discussion: Measuring the Atlantic Slave Trade," *Journal of African History* XVII (1976):595-627; and E. Reynolds, *Stand the Storm: African Slavery and the Slave Trade* (London: Oxford University Press, forthcoming), Ch. XII. This chapter estimates that over a period of thirteen centuries, the trans-Saharan and East African slave traders bled Africa to the tune of another 14 million persons.
9. *The Life of Olaudah Equiano, or Gustavus Vassa, Written by Himself* (Boston: Beacon Press, 1969), pp. 27-32.
10. Cited by H. Russell, *Human Cargoes* (London: Longman, 1948), p. 36.
11. Cited by Davidson, *op. cit.*, pp. 147, 148. Emphasis in the original.
12. P. D. Curtin, "The Slave Trade and the Atlantic: Intercontinental Perspectives," in N. Huggins et al., eds., *Key Issues in the Afro-*

- American Experience* (New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1971), Vol. I, p. 89.
13. Davidson, op. cit., p. 172.
 14. Cited by R. M. Beachey, *The Slave Trade of Eastern Africa* (London: Rex Collings, 1976), p. 186.
 15. Ibid., p. 95.
 16. Cited by T. Jeal, *Livingstone* (London: William Heinemann, 1977), p. 304.
 17. Cited by E. A. Alpers, *The East African Slave Trade* [Historical Association of Tanzania Paper, No. 3] (Nairobi: East African Publishing House, 1967), p. 19.
 18. E. A. Alpers, *Ivory and Slaves: Changing Patterns of International Trade in East Central Africa to the Later Nineteenth Century* (Berkeley: University of California Press, 1975), pp. 266, 267.
 19. Reynolds, op. cit.
 20. E. Reynolds, *Trade and Economic Change on the Gold Coast 1807-1874* (London: Longman, 1974), p. 13.
 21. Cited by W. Rodney, *How Europe Underdeveloped Africa* (Washington, D.C.: Howard University Press, 1974), p. 107.
 22. Ibid., p. 108.
 23. Cited by A. Adu Boahen, *Topics in West African History* (London: Longman, 1966), p. 113.
 24. M. Postlethwayt, *The African Trade* (1745), cited by Rodney, op. cit., p. 75.

الفصل السادس

1. Cited by H. Inalcik, *The Ottoman Empire: The Classical Age 1300-1600* (New York: Praeger, 1973), p. 41.
2. C. T. Forster and F. H. B. Daniell, eds., *The Life and Letters of Ogier Ghiselin de Busbecq* (London, 1881), pp. 221-22.
3. Cited by Mehmed Pasha, *Ottoman Statecraft: The Book of Counsel for Vezirs and Governors*, ed. and tr. by W. L. Wright (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1935), p. 21.
4. Cited by N. Steensgaard, *The Asian Trade Revolution of the Seventeenth Century* (Chicago: University of Chicago Press, 1974), p. 75.
5. Cited by Inalcik, op. cit., p. 46.
6. Cited by Steensgaard, loc. cit.
7. Cited by E. Kuran, "The Impact of Nationalism on the Turkish Elite in the Nineteenth Century," in W. R. Polk and R. L. Chambers, eds., *Beginnings of Modernization in the Middle East* (Chicago: University of Chicago Press, 1968), p. 109.
8. E. D. Clarke, *Travels in Various Countries of Europe, Asia and Africa* (Cambridge, England, 1810), Vol. I, pp. 689-91.
9. Cited by Inalcik, op. cit., p. 49.
10. O. L. Barkan, "The Price Revolution of the Sixteenth Century: A

Turning Point in the Economic History of the Near East," *International Journal of Middle East Studies* VI (1975):7.

11. Cited by Steensgaard, op. cit., p. 79.
12. B. Braude, "International Competition and Domestic Cloth in the Ottoman Empire, 1500-1650: A Study in Underdevelopment," *Review* II (Winter 1979):442-51.
13. Barkan, op. cit., pp. 5, 7.
14. C. F. Volney, *Travels Through Syria and Egypt* (London, 1787), Vol. II, p. 431.
15. Cited by *Encyclopaedia of Islam*, Vol. III, p. 1187.

الفصل السابع

- 1 Cited by G. B. Sansom, *The Western World and Japan* (New York: Alfred A. Knopf, 1950), p. 91.
2. Cited by M. N. Pearson, *Merchants and Rulers in Gujarat* (Berkeley: University of California Press, 1976), p. 91.
3. Cited *ibid.*, p. 31, fn. 3.
4. Cited by Pearson, op. cit., p. 96.
5. Cited by K. M. Panikkar, *Asia and Western Dominance* (New York: John Day, 1953), p. 42.
6. *Ibid.*
7. Cited by J. B. Harrison, "Europe and Asia," *The New Cambridge Modern History* (Cambridge: Cambridge University Press, 1970), Vol. IV, p. 646.
8. Cited by Pearson, op. cit., p. 40.
9. Cited *ibid.*, p. 173.
10. *Ibid.*, pp. 7, 10.
11. Cited *ibid.*, p. 115.
12. Cited by Panikkar, op. cit., p. 111.
13. Cited by R. Pearson, *Eastern Interlude: A Social History of the European Community in Calcutta* (Calcutta: Thacker, 1954), p. 64.
14. Cited by G. F. Hudson, *Europe & China* (Boston: Beacon Press, 1961), p. 234.
15. B. H. M. Vlekke, *Nusantara: A History of the East Indian Archipelago* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1943), p. 198.
16. Cited by F. Whyte, *China and Foreign Powers* (London: Oxford University Press, 1927), p. 38.

الجزء الثاني

الفصل الثامن

1. Cited by F. Whyte, *China and Foreign Powers* (London: Oxford University Press, 1927), p. 38.
2. E. Mandel, *Marxist Economic Theory* (London: Merlin Press, 1962), Vol. II, p. 445.
3. R. B. Sheridan, *Sugar and Slavery: An Economic History of the Brit-*

- ish West Indies, 1623-1775 (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1974), p. 475.
4. C. M. Cipolla, *European Culture and Overseas Expansion* (Harmondsworth, Middlesex: Penguin Books, 1970), p. 108.
 5. Cited by T. M. Devine, *The Tobacco Lords* (Edinburgh: John Donald, 1975), p. 34.
 6. A. K. Bagchi, "Some International Foundations of Capitalist Growth and Underdevelopment," *Economic and Political Weekly* (Aug. 1972): 1561.
 7. L. H. Jenks, *The Migration of British Capital to 1875*, cited by Bagchi, *ibid.*: 1563.
 8. W. Lippmann, *Preface to Morals* (New York: Macmillan, 1929), p. 235.
 9. Cited by S. Zavala, "The Frontiers of Hispanic America," in *The Frontier in Perspective*, ed. W. D. Wyman and C. B. Kroeber (Madison: University of Wisconsin Press, 1957), p. 40.
 10. Cited by B. Porter, *The Lion's Share: A Short History of British Imperialism 1850-1970* (London: Longman, 1975), p. 6.
 11. Cited by L. C. A. Knowles, *The Industrial and Commercial Revolution in Britain During the Nineteenth Century* (London: Routledge & Kegan Paul, 1921), p. 128.
 12. Cited by B. Semmel, *The Rise of Free Trade Imperialism* (Cambridge: Cambridge University Press, 1970), p. 8.
 13. Hansard, Third Series, CXXIV, 1036 (Mar. 3, 1853). Cited by F. Clairmonte, *Economic Liberalism and Underdevelopment* (London: Asia Publishing House, 1960), p. 21.
 14. J. Gallagher and R. Robinson, "The Imperialism of Free Trade," *Economic History Review* VI (1953): 1-15.

الفصل التاسع

1. Cited by F. Clairmonte, *Economic Liberalism and Underdevelopment* (London: Asia Publishing House, 1960), p. 27.
2. *Ibid.*, p. 26.
3. *Ibid.*, p. 31.
4. Cited by A. G. Frank, *Lumpenbourgeoisie, Lumpendevelopment* (New York: Monthly Review Press, 1972), p. 59.
5. Cited by H. S. Ferns, *Britain and Argentina in the Nineteenth Century* (Oxford: Clarendon Press, 1960), pp. 79-80.
6. Cited by Frank, *op. cit.*, p. 57.
7. R. Graham, *Britain and the Onset of Modernization in Brazil 1850-1914* (Cambridge: Cambridge University Press, 1968), p. 68.
8. Cited by S. J. Stein and B. H. Stein, *The Colonial Heritage of Latin America* (London: Oxford University Press, 1970), p. 151.
9. *Ibid.*, p. 86.
10. Cited by Graham, *op. cit.*, p. 16.
11. *Ibid.*, p. 16.

12. G. L. Beckford, *Persistent Poverty* (London: Oxford University Press, 1972), p. 208.
13. B. R. Wolf and E. C. Hansen, *The Human Condition in Latin America* (London: Oxford University Press, 1972), p. 198.
14. C. Degler, *Neither White nor Black* (New York: Macmillan, 1971).
- * 15. D. B. Davis, *The Problem of Slavery in Western Culture* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1966), p. 229.

الفصل العاشر

1. K. Onwuka Dike, *Trade and Politics in the Niger Delta 1830-1885* (Oxford: Clarendon Press, 1956), p. 12.
2. J. Corry, *Observations upon the Windward Coast* (London, 1807), p. 127, cited *ibid.*, p. 15.
3. Cited by T. W. Wallbank, *Contemporary Africa* (Princeton, N.J.: D. Van Nostrand, 1956), p. 25.
4. J. H. Plumb, "The Niger Quest," *History Today* II (Apr. 1952):247.
5. *The Zambesi Doctors: David Livingstone's Letters to John Kirk, 1858-1872*, ed. R. Foskett (Edinburgh: Edinburgh University Press, 1964), p. 45.
6. Cited by E. Reynolds, *Trade and Economic Change on the Gold Coast, 1807-1874* (London: Longman, 1974), p. 119.
7. Cited by Dike, *op. cit.*, p. 103.
8. *Ibid.*, pp. 215, 216.
9. *Ibid.*, pp. 113, 114.
10. Cited by Reynolds, *op. cit.*, p. 167.

الفصل الحادي عشر

1. Cited by A. C. Wood, *A History of the Levant Company* (London: Oxford University Press, 1935), p. 230.
2. Cited by W. Eton, *A Survey of the Turkish Empire . . .* (London, 1809), p. 109.
3. Cited by E. C. Clark, "The Ottoman Industrial Revolution," *International Journal of Middle East Studies* V (1974):68.
4. O. Köymen, "The Advent and Consequences of Free Trade in the Ottoman Empire," *Études balkaniques* 2 (1971):53.
5. Cited by D. Chevallier, "Western Development and Eastern Crisis in the Mid-Nineteenth Century: Syria Confronted with the European Economy," in W. R. Polk and R. L. Chambers, eds., *Beginnings of Modernization in the Middle East* (Chicago: University of Chicago Press, 1968), p. 218.
6. M. A. Ubicini, *Letters on Turkey* (London, 1856), Vol. II, pp. 339-44.
7. N. W. Senior, *A Journal Kept in Turkey and Greece* (London, 1859), p. 84.
8. C. Loiseau, *Le Balkan slave et la crise autrichienne* (Paris, 1888), pp. 275-76.

9. R. Mabro and S. Radwan, *The Industrialization of Egypt 1939-1973* (Oxford: Clarendon Press, 1976), p. 16.
10. Cited by G. el-Din el-Shayyal, "Historiography in Egypt in the Nineteenth Century," in B. Lewis and P. M. Holt, eds., *Historians of the Middle East* (London: Oxford University Press, 1962), p. 410.
11. Cited by A. Abdel-Meguid, "The Impact of Western Culture and Civilization on the Arab World," *Islamic Quarterly* II (December 1955):289.
12. Cited by H. Temperly, *England and the Near East: The Crimea* (London: Longman, 1936), p. 89.
13. Cited by J. B. Williams, *British Commercial Policy and Trade Expansion 1750-1850* (London: Oxford University Press, 1972), p. 300.
14. H. L. Bulwer, *The Life of . . . Viscount Palmerston* (London, 1870), Vol. II, p. 145.
15. Cited by W. L. Langer, *Political and Social Upheaval 1832-1852* (New York: Harper & Row, 1969), p. 303.
16. C. Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East 1800-1914* (Chicago: University of Chicago Press, 1966), p. 363.
17. Cited by W. L. Langer, *European Alliances and Alignments 1871-1890* (New York: Alfred A. Knopf, 1956), p. 281.
18. Cited by E. R. J. Owen, "The Attitudes of British Officials to the Development of the Egyptian Economy, 1882-1922," in Cook, op. cit., p. 490.
19. E. R. J. Owen, "Lord Cromer and the Development of Egyptian Industry 1883-1907," *Middle Eastern Studies* II (Apr. 1966):293.
20. J. Berque, "The Establishment of the Colonial Economy," in Polk and Chambers, op. cit., pp. 223, 242-43.
21. Cited by M. L. Entner, *Russo-Persian Commercial Relations, 1828-1914* (Gainesville: University of Florida Press, 1965), pp. 41-42.
22. Cited by N. R. Keddie, "Historical Obstacles to Agrarian Change in Iran," *Claremont Asian Studies* 8 (Sept. 1960):4.
23. Cited by A. K. S. Lambton, *Landlord and Peasant in Persia* (London: Oxford University Press, 1953), p. 162.
24. Cited by C. Issawi, ed., *The Economic History of Iran, 1800-1914* (Chicago: University of Chicago Press, 1971), p. 258.
25. G. N. Curzon, *Persia and the Persian Question* (London: Longman, 1892), Vol. II, p. 41.

الفصل الثاني عشر

1. K. M. Panikkar, *Asia and Western Dominance* (New York: John Day, 1954), p. 100.
2. E. J. Thompson and G. T. Garratt, *Rise and Fulfillment of British Rule in India* (New York: Macmillan, 1934), pp. 91-92.
3. Cited by Panikkar, op. cit., p. 101.
4. K. Gough, "Indian Peasant Uprisings," *Bulletin of Concerned Asian Scholars* (July-Sept. 1976):3.

5. Cited by K. Goshal, *The People of India* (New York: Sheridan, 1944), p. 129.
6. Cited by F. Clairmonte, *Economic Liberalism and Underdevelopment*, op. cit., p. 116.
7. Cited by W. T. de Bary et al., *Sources of Indian Tradition* (New York: Columbia University Press, 1958), p. 601.
8. Cited by Panikkar, op. cit., p. 150.
9. Cited by J. McLane, "The Drain of Wealth and Indian Nationalism," *Contributions to Indian Economic History* (Calcutta, 1963) II:38.
10. Panikkar, op. cit., p. 153.
11. Cited by R. Mukherjee, *The Rise and Fall of the East India Company*, new ed. (New York: Monthly Review Press, 1974), p. 421.
12. Cited by L. S. S. O'Malley, ed., *Modern India and the West* (London: Oxford University Press, 1941), p. 14.
13. Cited by McLane, op. cit.:32.
14. L. Jenks, *The Migration of British Capital to 1875* (London: Thomas Nelson, 1938), pp. 223-24.
15. Cited by A. B. Keith, *Speeches & Documents on Indian Policy 1750-1921* (London: Oxford University Press, 1922), Vol. I, p. 209.
16. Cited by Clairmonte, op. cit., p. 116.
17. Cited by D. Thorner and A. Thorner, *Land and Labour in India* (London: Asia Publishing House, 1962), p. 110.
18. Ibid., p. 111.
19. Cited by P. Harnetty, *Imperialism and Free Trade: Lancashire and India in the Mid-Nineteenth Century* (Vancouver: University of British Columbia Press, 1972), p. 6.
20. Cited by Clairmonte, op. cit., p. 86.
21. Cited ibid., pp. 86, 90.
22. Cited by Harnetty, op. cit., p. 125.
23. Cited ibid., p. 51.
24. Cited by T. Raychaudhuri, "Some Recent Writings on the Economic History of British India," *Contributions to Indian Economic History* (Calcutta, 1960) I:147.
25. D. Thorner, *Investment in Empire* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1950), Ch. 7.
26. Cited by A. K. Bagchi, "Foreign Capital in India," in K. Gough and H. P. Sharma, eds., *Imperialism and Revolution in South Asia* (New York: Monthly Review Press, 1973), p. 49.
27. F. Lehmann, "Great Britain and the Supply of Railway Locomotives of India: A Case Study of 'Economic Imperialism,'" *Indian Economic and Social History Review* II (Oct. 1965):299.
28. A. K. Bagchi, "European and Indian Entrepreneurship in India 1900-1930," in E. Leach and S. N. Mukherjee, eds., *Elites in South Asia* (Cambridge: Cambridge University Press, 1970), p. 227.
29. B. Chandra, "Reinterpretations of Nineteenth Century Indian Economic History," *Indian Economic and Social History Review* V (Mar. 1968):61-62.

30. B. M. Bhatia, "Terms of Trade and Economic Development: A Case Study of India-1861-1939," *Indian Economic Journal* XVI (Apr.-June 1949):433.
31. Chandra, op. cit.:46.
32. B. Ward, *India and the West* (New York: W. W. Norton, 1961), p. 129.

الجزء الثالث

الفصل الثالث عشر

1. Cited by L. Huberman, *We, the People*, rev. ed. (New York: Harper & Brothers, 1947), p. 218.
2. Cited by E. Mandel, *Marxist Economic Theory* (London: Merlin Press, 1962), Vol. II, p. 399.
3. S. B. Saul, *Studies in British Overseas Trade* (Liverpool: Liverpool University Press, 1960).
4. A. K. Bagchi, "Some International Foundations of Capitalist Growth and Underdevelopment," *Economic and Political Weekly* (Aug. 1972): 1565.
5. E. Kleiman, "Trade and the Decline of Colonialism," *Economic Journal* 86 (Sept. 1976):478.
6. Cited by O. C. Cox, *Capitalism as a System* (New York: Monthly Review Press, 1964), p. 173.
7. Lord Cromer, *Modern Egypt* (London: Macmillan, 1908), Vol. I, 58-59.
8. Cited by Huberman, op. cit., p. 263.
9. Cited by A. Seal, *The Emergence of Indian Nationalism* (Cambridge: Cambridge University Press, 1968), pp. 198-99.
10. A. Vambéry, *Western Culture in Eastern Lands* (London: John Murray, 1906), pp. 1-14.
11. Cited by F. Clairmonte, *Economic Liberalism and Underdevelopment* (London: Asia Publishing House, 1960), p. 161.
12. Cited *ibid.*, p. 140.
13. T. Kolokotronis and E. M. Edmonds, *Kolokotronis: Klepht and Warrior* (London, 1892), pp. 127-28.
14. J. Nehru, *The Discovery of India* (New York: John Day, 1946), p. 290, and *Toward Freedom: The Autobiography of Jawaharlal Nehru* (Boston: Beacon Press, 1958), p. 285.
15. G. Myrdal, *The Challenge of World Poverty* (London: Allen Lane, 1970), p. 72. Emphasis in original.
16. H. Shih, "The Civilizations of the East and the West," in *Whither Mankind*, ed. C. A. Beard (London: Longmans, 1928), pp. 28-29.
17. Cited by L. S. S. O'Malley, *Modern India and the West* (London: Oxford University Press, 1941), p. 766.
18. By Hugh Tinker (London: Oxford University Press, 1974).
19. R. Murphey, "Traditionalism and Colonialism: Changing Urban

- Roles in Asia," *Journal of Asian Studies* (Nov. 1969):84.
20. A. Schrier, *Ireland and the American Emigration 1850-1900* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1958), p. 13.

الفصل الرابع عشر

1. K. Onwuka Dike, *Trade and Politics in the Niger Delta 1830-1885* (Oxford: Clarendon Press, 1956), p. 171.
2. Cited *ibid.*, p. 205.
3. *Ibid.*, p. 211.
4. I. Wallerstein, "The Colonial Era in Africa: Changes in the Social Structure," in L. H. Gann and P. Duignan, eds., *Colonialism in Africa 1870-1960; Vol. 2, The History and Politics of Colonialism 1914-1960* (Cambridge: Cambridge University Press, 1970), pp. 403, 404.
5. Cited by S. C. Ukpabi, "British Colonial Wars in West Africa: Image and Reality," *Civilisations XX* (1970):396.
6. *Ibid.*:383.
7. *Ibid.*, pp. 383, 384.
8. Cited by R. Oliver and A. Atmore, *Africa Since 1800* (Cambridge: Cambridge University Press, 1967), p. 158.
9. Cited by T. Hodgkin, *Nationalism in Colonial Africa* (New York: New York University Press, 1957), p. 98.
10. J. F. J. Fitzpatrick, "Nigeria's Curse-The Native Administration," *The National Review LXXXIV* (1924):623.
11. Wallerstein, *op. cit.*, p. 405.
12. S. Amin, "Underdevelopment and Dependence in Black Africa," *Journal of Modern African Studies X* (1972):503-24.
13. Cited by L. Bauer, *Leopold the Unloved* (Boston: Little, Brown, 1935), p. 264.
14. L. H. Gann and P. Duignan, *White Settlers in Tropical Africa* (Harmondsworth, Middlesex: Penguin Books, 1962), p. 117.
15. Cited by Crowder, *op. cit.*, p. 349.
16. R. D. Wolff, *The Economics of Colonialism: Britain and Kenya, 1870-1930* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1974), p. 146.
17. Cited *ibid.*, p. 54.
18. L. H. Gann and P. Duignan, *The Burden of Empire* (New York: Praeger, 1967), p. 236.
19. *International Labour Office, Labour Conditions and Discrimination in Southern Rhodesia (Zimbabwe)* (Geneva, 1978).

الفصل الخامس عشر

1. Ping-ti Ho, "The Chinese Civilization: A Search for the Roots of Its Longevity," *Journal of Asian Studies XXXV* (Aug. 1976):549.
2. M. Elvin, *The Pattern of the Chinese Past* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1973), p. 129.
3. Cited by Tan Chung, "The Britain-China-India Trade Triangle

- (1771-1840)," *Indian Economic and Social History Review* 11 (Dec. 1974):421.
4. Ibid.:425.
 5. Cited by A. Waley, *The Opium War Through Chinese Eyes* (London: George Allen & Unwin, 1958), p. 170.
 6. Cited by Yuan Chung Teng, "American-China Trade, American-Chinese Relations and the Taiping Rebellion, 1853-1858," *Journal of Asian History* III (1969):100.
 7. Cited *ibid.*:101.
 8. Cited by S. Y. Teng, *The Taiping Rebellion and the Western Powers* (London: Oxford University Press, 1971), p. 214.
 9. Ibid., p. 230.
 10. Ibid., p. 116.
 11. S. Uhalley, Jr., "The Significance of Jen Yu-wen's Magnum Opus on the Taipings," *Journal of Asian Studies* XXXIII (Aug. 1974):679; and "Correspondence: Stephen Uhalley, Jr., and Westerners in China: A Commentary," *Journal of Asian Studies* XXXIV (May 1975):870.
 12. Cited by J. Spence, *To Change China: Western Advisers in China 1620-1960* (Boston: Little, Brown, 1969), pp. 87, 92.
 13. P. Bairoch, *The Economic Development of the Third World Since 1900* (Berkeley: University of California Press, 1975), p. 109.
 14. F. V. Moulder, *Japan, China, and the Modern World Economy: Toward a Reinterpretation of East Asian Development ca. 1600 to ca. 1918* (Cambridge: Cambridge University Press, 1977), p. 107.
 15. R. Murphey, *The Outsiders: The Western Experience in India and China* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1977), pp. 225-27.
 16. Cited by K. M. Panikkar, *Asia and Western Dominance* (New York: John Day, 1954), p. 434.
 17. Cited by Spence, *op. cit.*, p. 78.
 18. E. Snow, *Journey to the Beginning* (London: Victor Gollancz, 1960), p. 5.
 19. Cited by Hao Yen-p'ing, *The Comprador in Nineteenth-Century China: Bridge Between East and West* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1970), p. 182.
 20. Cited by E. R. Wolf, *Peasant Wars of the Twentieth Century* (New York: Harper & Row, 1969), p. 138.
 21. Cited by E. Swisher, "Chinese Intellectuals and the Western Impact, 1838-1900," *Comparative Studies in Society and History* I (Oct. 1958): 35.
 22. Cited by J. R. Levenson, *Confucian China and Its Modern Fate* (Berkeley: University of California Press, 1958), p. 105.
 23. Cited by J. K. Fairbank, "China's Response to the West: Problems and Suggestions," *Journal of World History* III (1956):403.

الفصل السادس عشر

1. Cited by H. Kohn, *The Mind of Modern Russia* (New Brunswick, N.J.: Rutgers University Press, 1955), p. 64.

2. Cited by M. T. Florinsky, *Russia: A History and an Interpretation* (New York: Macmillan, 1958), Vol. II, p. 922.
3. S. Strumilin, "Industrial Crises in Russia 1847-1867," in *Essays in European History 1789-1914*, ed. F. Crouzet, W. H. Chaloner and W. M. Stern (London: Edward Arnold, 1969), pp. 157-58.
4. E. J. Dillon, cited in M. Hindus, *The Russian Peasant and the Revolution* (New York: Holt, 1920), p. 214.
5. G. T. Robinson, *Rural Russia Under the Old Regime* (New York: Macmillan, 1932), p. 64.
6. Cited by J. Mavor, *An Economic History of Russia* (New York: E. P. Dutton, 1925), Vol. II, p. 49.
7. Cited *ibid.*, p. 402.
8. Cited by T. H. Von Laue, *Why Lenin? Why Stalin?* (Philadelphia: J. B. Lippincott, 1964), pp. 53-54.
9. S. S. Balzak et al., eds., *Economic Geography of the USSR* (New York: Macmillan, 1961), pp. 130-31.
10. E. H. Carr, *1917: Before and After* (New York: Macmillan, 1969), p. 168.

الفصل السابع عشر

1. Cited by C. R. Boxer, "Sakoku, or the Closed Country, 1640-1854," *History Today* VII (Feb. 1957):85.
2. Cited by K. M. Panikkar, *Asia and Western Dominance* (New York: John Day, 1953), p. 133.
3. Cited by J. Halliday, *A Political History of Japanese Capitalism* (New York: Pantheon, 1975), p. 37.
4. *The Japan Year Book, 1937-1940* (Tokyo: Foreign Affairs Association of Japan, 1939), p. 633.
5. Hou Chi-ming, *Foreign Investment and Economic Development in China, 1840-1937*. (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1965), p. 101.
6. Halliday, *op. cit.*, p. 62.
7. *Ibid.*, p. 111.
8. Cited by R. F. Hackett, "Nishi Aurane—A Tokugawa—Meiji Bureaucrat," *Journal of Asian Studies* XVII (Feb. 1959):224.
9. D. Duncan, *Life and Letters of Herbert Spencer* (London: Williams and Norgate, 1911), p. 319.

الفصل الثامن عشر

1. W. T. Stead, *The Last Will and Testament of Cecil John Rhodes* (London: Review of Reviews Office, 1902), p. 190.
2. Cited by O. C. Cox, *Capitalism as a System* (New York: Monthly Review Press, 1964), p. 174.

3. Cited by P. S. Foner, *History of Black Americans* (Westport, Conn.: Greenwood Press, 1975), p. 140.
4. E. Genovese, *From Rebellion to Revolution* (Baton Rouge: Louisiana State University Press, 1979), p. 87.
5. Cited by Foner, op. cit., p. 436.
6. Cited by P. S. Foner, *The Spanish-Cuban-American War and the Birth of American Imperialism 1895-1902* (New York: Monthly Review Press, 1972), Vol. I, p. 125.
7. Cited by W. J. Pomeroy, *American Neo-Colonialism* (New York: International Publishers, 1970), p. 42.
8. Ibid., p. 44.
9. Cited by Foner, op. cit., Vol. I, pp. xxx, xxxiv.
10. Cited by W. J. Pomeroy, op. cit., pp. 28, 33, 34.
11. Cited by L. Francisco, "The First Vietnam: The Philippine-American War of 1899," *Bulletin of Concerned Asian Scholars* V (Dec. 1973):5.
12. Ibid.:4.
13. Foner, op. cit., Vol. II, p. 672.
14. Cited by I. Spector, *The First Russian Revolution* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1962), p. 8.
15. Cited ibid., p. 1.
16. Cited by H. D. Mehlinger and J. M. Thompson, *Count Witte and the Tsarist Government in the 1905 Revolution* (Bloomington: Indiana University Press, 1972), p. 237.
17. G. H. Fitzmaurice to Mr. Tyrell (Aug. 25, 1908), in G. P. Gooch and H. Temperley, eds., *British Documents on the Origins of the War 1898-1914*, Vol. X, No. 210 (London: H.M.S.O., 1936), p. 268.
18. Cited by Spector, op. cit., p. 81.
19. *Toward Freedom: The Autobiography of Jawaharlal Nehru* (Boston: Beacon Press, 1958), pp. 29, 30.
20. E. G. Browne, *The Persian Revolution of 1905-1909* (Cambridge: Cambridge University Press, 1910), pp. 120, 122, 123.
21. Cited by F. Kazemzadeh, *Russia and Britain in Persia, 1864-1914: A Study in Imperialism* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1968), p. 457.
22. Cited by A. K. S. Lambton, "Persian Political Societies 1906-11," *St. Anthony's Papers*, No. 16, *Middle Eastern Affairs*, No. 3 (Carbondale: Southern Illinois University Press, n.d.), p. 54.
23. Cited by I. Spector, *The First Russian Revolution: Its Impact on Asia* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1962), p. 46.
24. Browne, op. cit., pp. xix-xx.
25. Cited by Kazemzadeh, op. cit., pp. 497, 498.
26. Ibid., pp. 500, 501.
27. Ibid., p. 613.
28. Ibid., p. 645.
29. Ibid.
30. Cited by H. Temperley, "British Policy Towards Parliamentary Rule

- and Constitutionalism in Turkey (1830-1914)," *Cambridge Historical Journal* IV (1932):186.
31. Cited by D. Ergil, "A Reassessment: The Young Turks, Their Politics and Anti-colonial Struggle," *Balkan Studies* XVI (2) (1975):54.
 32. *Ibid.*, p. 69.
 33. D. Ergil and R. I. Rhodes, "Western Capitalism and the Disintegration of the Ottoman Empire," *Economy and History* XVIII (1975):49.
 34. Cited by Spector, *op. cit.*, p. 78.
 35. Cited by J. E. Sheridan, *China in Disintegration: The Republican Era in Chinese History, 1912-1949* (New York: The Free Press, 1975), p. 44.
 36. J. W. Esherick, "1911: A Review," *Modern China* II* (Apr. 1976): 169-70.
 37. Cited by R. D. Hansen, *The Politics of Mexican Development* (Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1971), p. 24.
 38. Cited by R. E. Ruiz, *The Great Rebellion: Mexico 1905-1924* (New York: W. W. Norton, 1980), p. 109.
 39. Cited *ibid.*, p. 147.
 40. Cited by E. R. Wolf, *Peasant Wars of the Twentieth Century* (New York: Harper & Row, 1969), p. 31.
 41. Cited by P. Russell, *Mexico in Transition* (Austin, Texas: Colorado River Press, 1977), p. 30.
 42. *Ibid.*, p. 33.
 43. *Ibid.*, p. 38.
 44. J. Womack, Jr., "The Mexican Revolution, 1910-1940: Genesis of a Modern State," in F. B. Pike, ed., *Latin American History: Select Problems* (New York: Harcourt, Brace & World, 1969), pp. 312, 313.
 45. J. Womack, Jr., *Zapata and the Mexican Revolution* (New York: Alfred A. Knopf, 1968), p. 219.
 46. Cited by E. H. Carr, *The Bolshevik Revolution 1917-1923* (New York: Macmillan, 1951), Vol. I, pp. 106, 107.
 47. Cited by S. Rubenson, "Adowa 1896: The Resounding Protest," in R. L. Rothberg and A. A. Mazrui, eds., *Protest and Power in Black Africa* (London: Oxford University Press, 1970), p. 121.
 48. *Ibid.*, p. 128.
 49. S. K. B. Asante, *Pan-African Protest: West Africa and the Italo-Ethiopian Crisis, 1934-1941* (London: Longman, 1977), p. 11.
 50. Cited *ibid.*, p. 14.
 51. Cited by B. Farwell, *The Great Anglo-Boer War* (New York: Harper & Row, 1976), pp. 281, 282.
 52. *Ibid.*, p. 282.
 53. *Ibid.*, p. 395.
 54. *Ibid.*, p. 449.
 55. Cited by H. C. d'Encausse and S. R. Schram, *Marxism and Asia* (London: Allen Lane, Penguin Books, 1969), p. 130.
 56. *Ibid.*, p. 136.
 57. *Ibid.*, pp. 138-39.

فهرس المجلد الأول

المؤلف في سطور.....	٩
مدخل.....	١١

الجزء الأول ظهور العالم الثالث ١٤٠٠ - ١٧٧٠

□ الفصل الأول

المقدمة.....	٢١
--------------	----

□ الفصل الثاني

عصور الرأسمالية التجارية ، واستعمال العالم الجديد.....	٣٣
١ — الثورة التجارية الرأسمالية التجارية في الغرب.....	٣٥
٢ — المركنتلية والاستعمارية في العالم الثالث.....	٤٢

□ الفصل الثالث

بدايات العالم الثالث في أوربة الشرقية.....	٥٣
١ — شمال غربي أوربة يحتل مركز الصدارة.....	٥٤
٢ — أوربة الشرقية منطقة من مناطق العالم الثالث.....	٥٦
٣ — روسيا تبقى خارج العالم الثالث.....	٦٠

□ الفصل الرابع

- ٦٧..... بدايات العالم الثالث في أمريكا اللاتينية
- ٦٨..... ١ — الفتوحات^٤
- ٧١..... ٢ — المنتصرون والمنهزمون
- ٧٩..... ٣ — أمريكا اللاتينية تجاه أمريكا الأنكلو — سكسونية
- ٨٦..... ٤ — جذور التخلف في أمريكا اللاتينية
- ٩١..... ٥ — الاقتصاد المتخلف في أمريكا اللاتينية

□ الفصل الخامس

- ٩٥..... إفريقية : منطقة على التخوم
- ٩٦..... ١ — إفريقية في المرحلة السابقة لظهور البرتغاليين
- ١٠٢..... ٢ — تجارة الرقيق والاقتصاد الأطلسي
- ١٠٧..... ٣ — ردود الأفعال الإفريقية على تجارة الرقيق الأطلسية
- ١٠٩..... ٤ — تجارة الرقيق في شرقي إفريقية
- ١١٤..... ٥ — الآثار السلبية لتجارة الرقيق الإفريقية
- ١١٧..... ٦ — إفريقية كمنطقة على التخوم

□ الفصل السادس

- ١١٩..... الشرق الأوسط : منطقة على التخوم
- ١٢٠..... ١ — منطقة حباها الله بكل بركائه
- ١٢٢..... ٢ — التنكر للنظام القديم والاتساق
- ١٢٦..... ٣ — مخاطر التجاور
- ١٢٨..... ٤ — تحول الطرق التجارية
- ١٣٠..... ٥ — الشركات الشرقية
- ١٣٦..... ٦ — المنزلة الهامشية العثمانية

□ الفصل السابع

- ١٣٩..... آسيا كمنطقة خارجية

- ١ — آسيا قبل رحلة دو غاما ١٤٠
- ٢ — امبراطورية البرتغال البحرية ١٤٢
- ٣ — حلول شركات جزر الهند الشرقية محل البرتغاليين ١٥٢
- ٤ — الأوروبيون في شرقي آسيا ١٥٧
- ٥ — آسيا كم منطقة خارجية ١٦٢

الجزء الثاني العالم الثالث نظام عالمي ١٨٧٠ — ١٧٧٠

□ الفصل الثامن

- عصر الرأسمالية الصناعية والاستعمارية الواهية ١٦٩
- ١ — الثورة الصناعية الأولى والرأسمالية الصناعية في الغرب ١٧٠
 - ٢ — الاستعمارية الواهية في العالم الثالث ١٧١

□ الفصل التاسع

- الاستعمارية الجديدة في أمريكا اللاتينية ١٧٧
- ١ — الظفر بكيان الدولة المستقلة ١٧٨
 - ٢ — الاستعمارية الجديدة بعد الاستقلال ١٨٤
 - ٣ — اقتصاد الاستعمارية الجديدة ١٨٨
 - ٤ — حضارة الاستعمارية الجديدة ١٩٤

□ الفصل العاشر

- إفريقية : من تجارة الرقيق إلى التجارة المشروعة ١٩٩
- ١ — نهاية الاسترقاق في إفريقية وفي الأمريكيتين ٢٠٠
 - ٢ — استكشاف إفريقية ٢٠٢
 - ٣ — من تجارة الرقيق إلى التجارة المشروعة ٢٠٤

□ الفصل الحادي عشر

- الشرق الأوسط يدخل دائرة العالم الثالث ٢٠٩
- ١ — مانشستر وليدز التركيتان ٢١٠
- ٢ — تركيا تدخل دائرة العالم الثالث ٢١٥
- ٣ — لا يمكن لمصر أن تصبح بلداً صناعياً ٢١٩
- ٤ — مصر تدخل دول العالم الثالث ٢٢٥
- ٥ — فارس تدخل دائرة العالم الثالث ٢٢٩

□ الفصل الثاني عشر

- الهند تدخل دائرة العالم الثالث ٢٣٧
- ١ — فتح الهند ٢٣٨
- ٢ — تقنيات الهيمنة البريطانية ٢٤٢
- ٣ — الاقتصاد الهندي التقليدي ٢٤٨
- ٤ — الوطأة البريطانية : الموارد المالية والزراعية ٢٥٠
- ٥ — الوطأة البريطانية : الحرف ٢٥٥
- ٦ — الهند تدخل دائرة العالم الثالث ٢٥٩

الجزء الثالث
العالم الثالث نظام عالمي
١٨٧٠ — ١٩١٤

□ الفصل الثالث عشر

- عصر الرأسمالية الاحتكارية والاستعمارية العالمية ٢٦٧
- ١ — الثورة الصناعية والرأسمالية الاحتكارية في الغرب ٢٦٨
- ٢ — الاستعمارية العالمية في العالم الثالث ٢٧٦
- ٣ — التطور الاقتصادي في الغرب مقابل النمو الاقتصادي في العالم الثالث ٢٨٧

□ الفصل الرابع عشر

إفريقية تدخل دائرة العالم الثالث..... ٢٩٣

- ١ — اقتسام إفريقية..... ٢٩٤
- ٢ — المقاومة الإفريقية..... ٢٩٨
- ٣ — تقنيات السيطرة..... ٣١٠
- ٤ — الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي..... ٣١٦

□ الفصل الخامس عشر

الصين تدخل دائرة العالم الثالث..... ٣٢٧

- ١ — تواصل الحضارة الصينية..... ٣٢٩
- ٢ — عصيانات ولا ثورات..... ٣٣٢
- ٣ — الحروب والمعاهدات غير المتكافئة..... ٣٣٤
- ٤ — عصيانات جديدة ولا ثورات..... ٣٣٩
- ٥ — الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي..... ٣٤٥
- ٦ — التفسخ الامبراطوري..... ٣٤٩

□ الفصل السادس عشر

روسيا تدخل دائرة العالم الثالث..... ٣٥٥

- ١ — أنصار السلافية ضد أنصار الغرب..... ٣٥٦
- ٢ — الطور الثاني من أطوار النمو الاقتصادي في روسيا (١٨٥٦ — ١٨٩١)..... ٣٥٨
- ٣ — الطور الثالث من أطوار النمو الاقتصادي في روسيا (١٨٩٢ — ١٩١٤)..... ٣٦٢
- ٤ — أضعف الحلقات في السلسلة الأمبريالية..... ٣٦٤

□ الفصل السابع عشر

الاستثناء الياباني..... ٣٧٣

- ١ — اليابان في عزلتها..... ٣٧٤
- ٢ — التدخل الغربي وعودة مونتسوهيتو « ميجي » إلى السلطة..... ٣٧٨
- ٣ — الثورة من الأعلى : سياسياً..... ٣٨٠

- ٤ — الثورة من الأعلى : اقتصادياً ٣٨٣
- ٥ — الأمبريالية اليابانية ٣٨٧
- ٦ — مغزى الاستثناء الياباني ٣٩٠

□ الفصل الثامن عشر

- بدايات المقاومة في العالم الثالث وصولاً حتى عام ١٩١٤ ٣٩٣
- ١ — المقاومة السوداء في الأمريكيتين ٣٩٥
- ٢ — ردود الأفعال المحافظة في آسيا ٣٩٨
- ٣ — المقاومة في كوبا وفي الفلبين ٤٠٢
- ٤ — الانتصار الياباني والثورة الروسية ٤١٤
- ٥ — «تضييق القبضة على عنق فارس» ٤١٩
- ٦ — ثورة تركيا الفتاة ٤٢٧
- ٧ — الثورة الصينية ٤٣٤
- ٨ — الثورة المكسيكية ٤٤١
- ٩ — المقاومة الإفريقية ٤٥٢
- ١٠ — بيعة الحركات السابقة لعام ١٩١٤ ٤٥٧
- مراجع المجلد الأول ٤٦١

انتهى المجلد الأول
ويليه المجلد الثاني والأخير

التصدع العالمي = GLOBAL RIFT : العالم الثالث يشب عن الطوق / تأليف ل. س. ستافريانوس ؛
ترجمة موسى الزعبي ، عبد الكريم محفوض . - ط. ١ . - دمشق : دار طلاس ، ١٩٨٨ . - ٢ مج
(٩٧٦ ص.) ؛ ٢٥ سم .

١ - ٩٠٩٠٩٧٢ س ت أ ت ٢ - العنوان
٣ - ستافريانوس ٤ - الزعبي ٥ - محفوض

مكتبة الأسد

رقم الإيداع / ١٩٨٨/٧/٥٩٧

رقم الاصدار ٣٥٠

التصدع العالمي

يعتبر هذا الكتاب موسوعة كبرى لتاريخ «العالم الثالث». وقد استغرق المؤلف في إنجازها ما يزيد على خمس سنوات.

في أثناء الحرب الباردة، وبعد عام ١٩٤٥، أقيم خط منيع بين العالم الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والعالم الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي. وفي ذروة عملية التجاذب والتدافع الدبلوماسيين أصبح من المفروض أن تنحاز باقي البلدان إلى أحد الجانبين، الأمر الذي نفذه العديد من الدول، باستثناء دول عبّرت عن نفسها بشكل جماعي باسم «العالم الثالث» وهي: «يوغسلافيا - تيتو» و «مصر - ناصر» و «هند - نهرو» و «غانا - نكروما» و «أندونيسيا - سوكارنو»، تمييزاً لها عن العالم الأول الذي يمثل دول الكتلة الرأسمالية الغربية، والعالم الثاني الذي يمثل دول الكتلة الاشتراكية الشرقية.

وعندما خفت الحرب الباردة في الخمسينيات، فقدت عبارة «العالم الثالث» مدلولها المنطقي سياسياً، وتحولت تدريجياً نحو المضمون الاقتصادي، لتشير إلى القطاع الأقل تقدماً من الكرة الأرضية، قياساً إلى العالمين الأول والثاني المتطورين.

إن التغيير الذي لحق بمعنى عبارة «العالم الثالث»، جعلها مقولة أشد حصرًا من ذي قبل، وينضوي تحت شعارها أكثر من مائة دولة، يقطنها ثلاثة أرباع سكان العالم.

ويشمل «العالم الثالث» اليوم: أمريكا اللاتينية بكاملها، وعموم إفريقيا عدا دولة جنوب إفريقيا، وآسيا بكاملها باستثناء اليابان و«الكيان الإسرائيلي».

والكتاب يتضمن تحليلاً تاريخياً هاماً، ودراسة اقتصادية وسياسية معمقة لكل بلد من بلدان العالم الثالث. إنه بحث تاريخي اقتصادي سياسي رائع، قدّمه المؤلف خدمة للحضارة والفكر الإنسانيين.

— لا يوجد كتاب يتحدث عن العالم الثالث، يضاهي كتاب ل.س ستافريانوس على مدى أربعة قرون. إنه كتاب قيم ومفيد، واختصاراً إنه كتاب رائع جداً وممتاز.

— شكراً للأستاذ ل.س ستافريانوس الذي جعل من الممكن تدريس تاريخ العالم الثالث بطريقة ذات معنى ومغزى. ومن يرغب فهم أزمنة العالم في الوقت الحاضر، عليه العودة إلى هذا الكتاب، وقراءته بدقة وإمعان.





ل. س. ستافريانوس

التصديق العالمي

العالم الثالث
يشب
عن الطوق

المجلد الثاني

ترجمه عن الانكليزية

موسى الزعبي
عبد الكريم محفوظ



دمشق - أوتوستراد المزة

هاتف

٢٤٤١٢٦ - ٢٤٣٩٥١ - ٢١٣٨٢١

تلكس: ٤١٢٠٥٠

ص.ب: ١٦٠٣٥

العنوان البرقي

تلاسدار

TLASDAR

ربع الدار مخصص

لصالح مدارس ابناء الشهداء في القطر العربي السوري

النصير العاطي

العالم الثالث يشب عن الطوق

جميع الحقوق محفوظة
لدار طلاس للدراسات والترجمة والنشر

الطبعة الأولى

١٩٨٨

ل. س. ستافريانوس

أستاذ التاريخ في جامعة كاليفورنيا

النصير^٣ العالمي

العالم الثالث
يشب عن الطوق

ترجمه عن الانكليزية

عبد الكريم محفوض

موسى الزعبي

في مجلدين

المجلد الثاني

الآراء الواردة في كتب الدار تعبر عن فكر مؤلفيها
ولا تعبر بالضرورة عن رأي الدار

الجزء الرابع

نضال العالم الثالث طلباً للاستقلال : القرن العشرون

صادف حدوث الاكتشافات ، رجحان قوة الأوربيين ، فاقترفوا الجرائم في البلدان النائية وبعد مدة من الزمن ، حصلت شعوب تلك البلدان على القوة ، بينما انحدرت أوربة إلى الضعف وقد يصل الناس في مختلف أرجاء العالم إلى نوع من التكافؤ في الشجاعة والقوة ، مما يثير المخاوف المتبادلة — ويكبح جماح آثام الأمم المستقلة ويحيلها إلى نوع من الاحترام المتبادل بين الشعوب لحقوق بعضها .

آدم سميت — ١٧٧٦ —

إن الشيء الذي يغيب عن أذهان معظم المراقبين هو أننا لا نعيش حالة تحول بسيط ، بل نمزق مطلق ، وانهدام يفصل ٥٠٠ عام عن مسيرة التاريخ .

فيمز فييرا ، أسقف أوپورتو — ١٩٧٥ —

دعى أحد المؤرخين الدبلوماسيين الهنود، وهو ك. م. بانيكار، القرون التي تلت وصول «فاسكو دو غاما» إلى كالكوتا عام ١٤٩٨ «بحقبة دو غاما» في التاريخ العالمي. ولقد كانت السمة البارزة لهذه الحقبة، كما يقول بانيكار، تكمن في ”هيمنة القوة البحرية (الغربية) على المناطق البرية في آسيا“^(١)، والعالم غير الغربي.

ومن المناسب جداً أن يدرك مواطن برتغالي آخر، وهو فييرا (أسقف أوبورتو)، بعد مضي زهاء قرون خمسة على مأثرة دو غاما، نهاية حقبة دو غاما وسط أشلاء الامبراطورية البرتغالية الإفريقية وحطام الديكتاتورية البرتغالية داخل الوطن. فالأمر لم يتوقف عند تمزيق الهيمنة الغربية، فيما وراء البحار، بل تجاوزه من قيام الثورة في مستعمرات البرتغال إلى قيام الثورة في البرتغال نفسها وتقويض أقدم الديكتاتوريات في أوربة.

فالعلامة الفارقة للعالم الثالث في القرن التاسع عشر، هو مداه العالمي لأن المناطق الوحيدة، التي تفادت الهيمنة والاستغلال فيما وراء البحار كانت الدومينيون البريطاني بسكانه البيض والولايات المتحدة. أما الامبراطورية اليابانية — فهي البلد الوحيد، خارج إطار البلدان الغربية، الذي تمكن من بلوغ التصنيع والاحتفاظ باستقلاله الاقتصادي والسياسي — ولكن العلامة الفارقة للعالم الثالث في القرن العشرين كانت، على نقيض سابقتها، وهي تفسخه بدلاً من نموه المضطرد، وذلك لأن العالم الثالث المتخلف برهن على أنه بؤرة المبادهة الثورية العالمية، مما يناقض المذهب الماركسي —. ولكن المراكز الميتروبوليتانية، سعت لإيقاف التفكك الأمبريالي باعتبارها استراتيجية

الثورة المضادة بشكل شامل — سياسياً واقتصادياً وثقافياً (انظر الفصل التاسع عشر). ورغم هذه الاستراتيجية؛ فإن المؤسسات الاستعمارية ثابرت على تداعبها، مما أتاح تمييز ثلاث مراحل في عملية التفتت.

المرحلة الأولى، وصولاً إلى عام ١٩١٤، التي تم تحليلها في الفصل السابق، كانت مرحلة الحمل التي بدأت فيها حركات المقاومة غير المتناسقة، تمارس نضالها ضد انتهاكات الرأسمالية الغربية، مع التنويه إلى أن تلك الحركات لم تبلغ مستوى الحركات الثورية. **والمرحلة الثانية،** من عام ١٩١٤ إلى عام ١٩٣٩، شهدت أولى الموجات الثورية العالمية التي أطلقت شرارتها الثورة الروسية عام ١٩١٧ (انظر الفصل العشرين). ولكن الثورة، خلافاً لتوقعات البولشفيك، لم تنتشر خارج حدود روسيا، مما جعل السنوات الفاصلة بين الحريين تتسم في العالم الثالث بالحركات الوطنية الثورية بدلاً من الحركات الاجتماعية الثورية (انظر الفصل الحادي والعشرين). وأما **المرحلة الثالثة،** بدءاً من عام ١٩٣٩، فقد كانت بشائرها الثورة الصينية عام ١٩٤٩ (انظر الفصل الثاني والعشرين). وعلى الرغم من أن الماركسيين الصينيين لم ينطرقوا إلى الثورة العالمية كأوائل البلشفيين؛ فإن الامبراطوريات الأوربية بدأت، تنفكك خلال العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. فبعض المستعمرات القديمة نالت استقلالها التام من خلال ثورة اجتماعية، وبعضها الآخر حظي بالحرية السياسية ولكنه بقي رهن الهيمنة الاقتصادية الأجنبية وخضع إلى نوع من الاستعمارية الجديدة في أمريكا اللاتينية منذ مطلع القرن التاسع عشر (انظر الفصل الثالث والعشرين).

إن مستقبل العالم الثالث يعتمد على طبيعة وقوة وتفاعل قوى الثورة، والثورة المضادة أيضاً، على المستوى العالمي. ولذلك فإن الحصيلة هي التي ستقرر ما إذا كانت حركات التحرر الوطني الحالية، تمثل مرحلة من مراحل التحول الاشتراكي العالمي، أو من مراحل التطور الرأسمالي العالمي (انظر الفصل الرابع والعشرين). وهكذا فإن أسقف أوبورتو كان مصيباً في إشارته إلى أن النضال الراهن الذي "ينفصل ٥٠٠ عام عن مسيرة التاريخ" ما هو إلا «انهدام» ستנוء بعبئه لا محالة مسيرة التاريخ العالمي طيلة العقود القادمة.

الفصل التاسع عشر

عصر الرأسمالية الاحتكارية الدفاعية والثورة والاستعمارية الجديدة

إن الابتكرات الرائنة تمثل أكبر ثورة تقنية عرفها البشر في تاريخهم، وهي على تماس مباشر بمجائتنا اليومية، إنها أسرع من التحول الزراعي في العصر الحجري الحديث «النيوليثيك» ومن أول ثورة صناعية.....

س. ب. سنو (١٩٦٦)

في الوقت الذي كان فيه الميكانيكيون مسؤولين عن الثورة الصناعية الأولى، وعلماء الصناعة مسؤولين أيضاً عن الثورة الصناعية الثانية، فإن القوات المسلحة أطلقت شرارة الثورة الصناعية الثالثة في أواخر القرن العشرين.

لقد كان الاستعداد للحرب، طيلة مسيرة التاريخ، محرضاً للابتكارات التكنولوجية. وعزف قدماء الإغريق في بادئ الأمر عن استخدام آرائهم العلمية في ميدان التطبيق العملي ولكنهم، نتيجة الظروف اخترعوا قاذفات اللهب والمنجنوقات. وفي العصور الوسطى استخدم البارود للأغراض العسكرية وتطورت المدافع ذات المواسير المساء وقذائفها المناسبة، كما تطورت بنادق المسكيت ذات الزناد والصوان. وفي مطلع العصور الحديثة منح نابليون جائزة إلى حلواني باريسى لاختراعه طريقة لتعليب المواد الغذائية لتموين الجيوش الفرنسية الثورية. وفي الحرب العالمية الأولى عمدت الأجهزة العسكرية أيضاً إلى تكييف الابتكرات الحديثة، بغية تطوير أسلحة جديدة كالطائرات الحربية والدبابات والغازات السامة، وخلال الحرب العالمية الثانية حدث تبدل نوعي على الآلة الحربية،

وأصبحت التكنولوجيا العسكرية بمثابة الشريك الأكبر . واعتمدت الصناعة على النواتج العرضية من المعدات العسكرية وأخذت نتائج الثورة الصناعية الثالثة تؤثر في مراكز العالم وتخومه بشكل أسرع وأعمق من تأثير الثورتين الصناعيتين السابقتين .

١ — الثورة الصناعية الثالثة والرأسمالية الاحتكارية الدفاعية في الغرب

أثرت تكنولوجيا الحرب العالمية الثانية على الصناعة تأثيراً مباشراً وواضحاً . وبدأت أول تجربة نووية في صحراء نيومكسيكو في ١٦ تموز عام ١٩٤٥ ، إيذاناً ببدء العصر الذري . وتعرض سكان بريطانيا وخاصة لندن خلال الحرب الثالثة للقصف بالقذائف الذاتية الحركة (2- ٧) ، من القوات الألمانية ، وشهدوا بداية الصواريخ الطائرة التي أدت إلى ولادة عصر الفضاء . واضطرت بريطانيا لتزويد المدافع المضادة للطائرات على الساحل البريطاني بأجهزة الكشف والتوجه والتلقيح ، مبتدئة انطلاقة العصر الإلكتروني ، ثم عصر السبرانية CYBERNETICS AGE . فهذه التطورات الثلاثة زمن الحرب — الطاقة الذرية والسبرانية وعلم الصواريخ واكتشاف الفضاء — شكلت أساس « التكنولوجيا العالية » الجديدة للثورة الصناعية الثالثة .

إن تسخير الطاقة الذرية يعيد إلى الأذهان ذكرى تسخير النار والإفادة منها . فعندما تعلم البشر استخدام النار منذ قرابة نصف مليون عام ، طبقوها على مجالات عادية جداً في حياتهم كتأمين الدفء في الأيام الباردة وتأمين النور في الليالي المظلمة ، ولم يتعلموا فوائدها الأخرى ، لظهور الأطعمة ، وصهر المعادن وشمي الفخار ، ودفع المحركات البخارية ، إلا بشكل تدريجي . وبشكل مماثل يجري اليوم تكييف الطاقة النووية والابتعاد بها عن غرضها العسكري الأصلي واستخدامها في محطات الطاقة النووية وفي تسيير السفن بالطاقة النووية وبحوث الطب البيولوجي والتشخيص المرضي والمعالجة .

وأما العنصر الأساسي الثاني في التكنولوجيا المعاصرة ؛ فقد تم استهلاكه في ٤ تشرين الأول عام ١٩٥٧ عند إطلاق القمر الصناعي الأول « سبوتنيك ١ » في مدار له حول الأرض . إن حلول عصر الفضاء يمكن مقارنته بمغامرة أوائل الحيوانات البرمائية ، حين خرجت من الماء إلى اليابسة قبل أكثر من ثلاثمائة مليون عام . ويغامر البشر اليوم ، كذلك الحيوانات القديمة ، بالخروج من كوكب الأرض الذي وهبهم الحياة . وبينما احتاجت الأسماك آلاف السنين ، كي تطور ما يشبه الأقدام من زعانف سفلية وتطور الرئات ، التي كانت تؤدي وظائفها بمعزل عن الخياشيم ؛ فإن الكائنات البشرية اليوم تستخدم الآلات ، كي تحافظ على حياتها في بيئتها الجديدة وتتمكن بذلك من الاستغناء عن نشوئها

الفيزيولوجي المتناول . ومن هنا قامت الخطط الحالية لبناء المكوك الفضائي، والمعامل الفضائية الصيدلانية الذاتية الحركة لإنتاج اللقاحات ومستنبات الأنسجة النقية للخمائر ENZYMES، والمعامل الفضائية الذاتية الحركة لخلق البلورات شبه التامة لاستخدامها في الدارات الالكترونية، واللاقطات الضخمة لأشعة الشمس لتوجيه الطاقة من الشمس إلى المحطات الأرضية من خلال الموجات الكهرطيسية المتناهية الصغر، بالإضافة إلى إقامة المستعمرات الفضائية لتقوم بأدوار المنصّات لإطلاق القذائف لمهمات استكشافية جديدة في أعماق الفضاء .

إن بعض العلماء من أمثال الفيزيائي الأمريكي «جيرالد ك. أونيل» والفيزيائي الفلكي السوفييتي «يوسف س. شكولوفسكي» يتنبأان ببناء «محيط حيوي اصطناعي» فسيح في الفضاء الخارجي في الوقت المناسب لاستيعاب عشرة بلايين إنسان، أو ضعف سكان الأرض الحاليين، ويتصوران أن استعمار الفضاء أمر لا مفر منه، في حقيقة الأمر، نظراً للتزايد السكاني والضغط البيئي على الأرض، كما يفترض أن انتشار الإنسان في الفضاء سوف يتكشف على أنه شيء بتلك البساطة والحتمية اللتين كان عليهما اكتشاف بلدان ما وراء البحار واستعمارها في أعقاب رحلتي دو غاما وكولومبوس .

وأما العنصر الرئيسي الثالث من مكونات الثورة التكنولوجية الراهنة؛ فهو السبرانية (علم الضبط)، وهي التسمية التي يتسمى بها مركب الآلات الحاسبة والأتمتة AUTOMATION التي تشتغل آلياً . فالآلات الحاسبة تتألف من بعض الأدوات، التي تؤدي المهمات الروتينية، أو مهمات اتخاذ القرارات المنطقية المعقدة، بسرعة لم يسبق لها مثيل . وذلك لإدخال التحسين على القدرات البشرية أثناء أدائها هذه المهمات، أو للحلول محلها نهائياً . و"الأتمتة تعني ضمناً استخدام بعض الآلات، أو العمليات الأوتوماتيكية الرفيعة لتقليل الجهد البشري، أو تفصيلات الإشراف البشري إلى حد كبير" . فلقد تطور هذا الميدان الالكتروني العام تطوراً سريعاً في السنوات الحديثة بتطور القاطعات الكهربائية المتناهية الصغر وهي رقاقات من السيليكون والتي يمكنها رد الآلات بوصل التيار الكهربائي أو بقطعه، مما يجعلها عناصر مثالية في تكوين الآلات الحاسبة التي تعمل بتناوب التيار الكهربائي من خلال وصله وقطعه . وبوضع مزيد من هذه الدارات على رقائق السيليكون، تحولت تلك الدارات إلى (حاسبات فوق الرقائق) وتعرف باسم MICROPROCESSORS؛ أي «الوحدات المركزية الدقيقة لإجراء العمليات الحاسوبية» . ولقد انتشر استعمال هذه الحاسبات الالكترونية في كل ميدان التكنولوجيا الحديثة، إذ تم استعمالها في عمليات محطات الطاقة، والمكاتب التجارية وعدادات متاجر الخدمة الذاتية، ومصانع النسيج، وشبكات تحويل المكالمات الهاتفية، وخطوط إنتاج المعامل . فهناك فعلاً ما يرر إحدى الدعايات التلفزيونية لشركة «فيات»

وهي تباهي أن سياراتها "مصممة بواسطة الحاسبات الالكترونية وتتوقف عن الحركة بواسطة أشعة ليزر ومصنوعة يدوياً من قبل الناس الآلين على أنغام ألحان فيغارو".

وإذا انتقلنا من الصناعة إلى الزراعة، لوجدنا أن الثورة الصناعية الثالثة كانت ذات تأثير واسع النطاق عليها أيضاً. فالولايات المتحدة تقدمت في تطوير الأجهزة الالكترونية الدقيقة وتطوير تقنية المؤسسة الزراعية الكثيفة لإنتاج رأس المال CAPITAL - INTENSIVE. بعد الحرب العالمية الثانية وقبل الحرب كانت المزارع الأمريكية محدودة النطاق، يجري العمل بها دون اللجوء لاستخدام العمال المتنقلين والآلات الضخمة ومختلف أنواع الأسمدة الكيميائية ومبيدات الحشرات والأعشاب. وأما تأثير الحرب؛ فقد ظهر في زيادة الطلب على منتجات المزارع، ورفع أسعارها التشجيعية، زيادات هائلة، وخلال سنوات قلائل تطورت الزراعة الأمريكية تطوراً مناسباً تحت إشراف هيئات المؤسسة الزراعية.

وساعد على قيام ذلك التحول طرفين ملائمين أولهما: الحصول على الوقود في الخمسينيات والستينيات (١٩٥٠، ١٩٦٠) بأبخس الأسعار لتشغيل الآلات ولتصنيع المواد الكيميائية التي تساعد إنتاجها. وثانيهما: كان الدعم الفيدرالي السخي الذي بدأ ينهمر على المؤسسة الزراعية على شكل إعانات حكومية مباشرة ومعاملة ضرائبية تفضيلية، وبرامج بحوث رصيدها بليون من الدولارات لمساعدة المؤسسات الزراعية.

سيطرت المؤسسة الزراعية على النشاط الزراعي لارتفاع إنتاجها. فأحد الإحصاءات التي ذاع صيتها في تلك الآونة أن فلاحاً أمريكياً واحداً كان مسؤولاً عن إطعام ٤٨ شخصاً؛ فانخفض عدد سكان المزارع من نسبة ٣٠.١٪ من مجمل سكان الولايات المتحدة في عام ١٩٢٠ إلى نسبة ٤.٨٪ في عام ١٩٧٠، ولكن هذه الأرقام مضللة، لأنها تعكس الكفاءة الرفيعة للقوة العاملة، في الوقت الذي تتغاضى فيه عن الاستهلاك الرفيع للطاقة وتتجاهل الهدر أيضاً. فيذور القمح المهجنة الجديدة هي المسؤولة عن زيادة تتراوح بين ٢٠٪ و ٤٠٪ في غلة الآكر الواحد، في حين أن الزيادة الباقية مردّها إلى الطاقة التي تتضمن الوقود للآلات الجديدة، والمشتقات البتروكيميائية من أسمدة ومبيدات حشرات وأعشاب. فالنتيجة هي أن استهلاك ٨٠ غالون من البنزين، يعادل إنتاج آكر واحد من القمح. فهذه النسبة، نسبة الطاقة/الإنتاج، تجعل النظام الزراعي الغربي الرفيع استهلاك الطاقة، من أقل الأنظمة كفاية في التاريخ. فزراعة الأرز المروية في آسيا تغل من ٥ إلى ٥٠ وحدة حرارية غذائية، مقابل استثمار كل وحدة حرارية من الطاقة؛ في حين أن النظام الغربي يتطلب من ٥ إلى ١٠ وحدات حرارية للحصول على وحدة حرارية غذائية واحدة. وما تجدر الإشارة إليه هو تلك

الدراسة التي أجرتها إحدى مديريات الزراعة في الولايات المتحدة والتي تخلص إلى القول بأن "المزرعة الممكنة جيداً وتدار بشخص واحد هي مزرعة فعالة تقنياً على العموم" وأن الحافز على المزارع الضخمة "ليس تخفيض التكاليف في كل وحدة من وحدات الإنتاج وإنما زيادة حجم المؤسسة والمحصول والدخل الإجمالي" (1).

ومع ذلك فقد ثابر عدد المزارع العائلية الأمريكية الصغيرة على انخفاضه، من ذروته ٦.٨ مليون وحدة في منتصف الثلاثينيات (١٩٣٠) إلى ٢.٨ مليون في عام ١٩٨٠ وإلى ما يقارب المليون في عام ١٩٨٥. وإن نسبة ٦٪ من المزارع الحالية تنتج في هذه الأيام ما يزيد على ٥٠٪ من إجمالي المحصول الزراعي، ولكن معظم هذه المزارع لا تعود ملكيتها إلى الشركات المساهمة بشكل مباشر، كما إنها لا تشرف على تشغيلها. وعلق بعض المتحدثين الرسميين من تانيكو قائلاً "إن الزراعة عمل ينطوي على أعظم المخاطر من أجل الربح، إن كان ثمة ربح، طفيف جداً للشركات المساهمة الضخمة" (2). وعلى الرغم من وجود بعض المشاريع الزراعية المشتركة التي تثير الإعجاب، كمشروع زراعة البطاطا العائد إلى BOEING في شمالي غربي الباسيفيكي، فإن الاتجاه السائد يميل إلى الزراعة التعاقدية. فالشركات تتعاقد مع المزارعين وتطلب منهم ما يجب عليهم فعله. ففي الوقت الذي تم فيه إنتاج ٢٢٪ من مجمل المؤن الغذائية للولايات المتحدة من خلال العقود في عام ١٩٧٠، فإن هذه النسبة قد ارتفعت إلى ٥٠٪ في عام ١٩٨٠، ومن المقدّر لها أن تبلغ نسبة ٨٥٪ بحلول عام ١٩٨٥. إن الطاقة الكبرى في نظام المؤسسات الزراعية الغذائية لا تكمن في امتلاك المزرعة، بل امتلاك المزارع. فالمزارع لا يمكن الامتلاك من خلال العقود الفردية وإنما يمكن امتلاكه من قبل الاحتكارات المشاركة في المفاصل الأساسية لتلك السلسلة الغذائية، التي تتضمن الوقود والمعدات والأسمدة والعلف الحيواني وتصنيع الغذاء وتسويقه.

«فالشبكة الغذائية» الواردة أعلاه لم يكن لها من العلاقة «بالزراعة» السابقة للحرب العالمية الثانية إلا علاقة طفيفة، ولكنها بعد الحرب اقتلعت من الجذور معظم المزارعين العاملين في المزارع العائلية ومزقت البنية الاجتماعية الريفية في أمريكا. وأن قسماً ضخماً من ميزانية «مصلحة الزراعة» يجد سبيله لإطعام فقراء المدن الداخلية ممن اقتلعتهم من مزارعهم، برامج بحوث تلك المصلحة التي كانت لصالح تكنولوجيا المؤسسة الزراعية أكثر مما كانت لصالح تكنولوجيا المزارع العائلية. وأما المجموعات المتبقية في الريف الأمريكي؛ فقد تعرضت للإفقار اجتماعياً واقتصادياً من جراء النزوح إلى المدن. دراسة واحدة في عام ١٩٧٤، حللت وضع مجموعتين (في الوادي المركزي) في كاليفورنيا. أولاهما كانت أصحاب المزارع الضخمة المشاركة والثانية مجموعة من ذوي المزارع الصغيرة. فالمجموعة الثانية كانت تتمتع بمستوى معاشي أعلى ومزيد من الحدائق والمخازن وحوانيت

مبيع التجزئة، وتتمتع أيضاً بمرافق مادية أرقى كالشوارع والأرصفة، ويعدد من المنظمات العاملة، لتحسين المدينة والإنعاش الاجتماعي ضعف العدد الموجود لدى المجموعة الأولى بالإضافة إلى صحيفتين مقابل صحيفة واحدة للمجموعة الأولى. وباختصار فإن نوعية الحياة لدى المجموعة ذات المزارع الصغيرة كانت أفضل منها مما لدى المجموعة الأخرى.

لقد كان للثورة الصناعية الثالثة تأثير في الحياة اليومية أعمق وأسرع مما كان لأي من الثورتين التقنيتين السابقتين لها، كما إن وطأتها لم تقتصر على البلدان المصنعة التي استهلت رقائق السيليكون وتقنية المؤسسة الزراعية وإنما تجاوزتها. وفي الزمن نفسه تقريباً إلى ما عداها من بقية المناطق، حيث كانت مشاكلها أشد تمزيقاً. فهي تتضمن اقتلاع مئات ملايين المزارعين من جذورهم والتحضر مع انعدام التصنيع، والتفسخ البيئي، وتوسيع هوة الدخل بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة وبين المواطنين الأغنياء والفقراء، ضمن مجتمعات العالم الثالث. فكانت النتيجة أن أصبح العالم الثالث بؤرة النشاط الثوري العالمي في القرن العشرين. وأما المفارقة الكبيرة التي ينطوي عليها زمننا هذا؛ فهي أن قصب السبق نفسه، الذي تمتعت به الرأسمالية الاحتكارية تقنياً وحيوياً، قد أجبرها على اتخاذ الموقف الدفاعي. فبدلاً من نزعة التوسع الاستعماري العدواني في القرن التاسع عشر المنصرم، تعتمد الرأسمالية الاحتكارية في هذه الأيام إلى التنازل رسمياً عن امبراطورياتها فيما وراء البحار، ولكنها تسعى جاهدة للحفاظ على سيطرتها اللامباشرة من خلال استراتيجية الاستعمارية الجديدة ومختلف أنواع المساعي لتعزيز الثورة المضادة سرّاً وعلناً على قدم المساواة.

٢ — انقلاب على مقولات ماركس

لم تنطلق الثورة الصناعية الثالثة في مسيرتها إلا في الحرب العالمية الثانية، بينما بدأت انطلاقة العالم الثالث في حركته الثورية (كشيء مناقض لحركات المقاومة السابقة فيه) خلال الحرب العالمية الأولى. وإن تحليل قيام الانتفاضة الثورية في زمن أقدم من الثورة الصناعية الثالثة يكمن في توافق الظروف التي قلبت تنبؤات كارل ماركس التي كانت تقضي بمبادرة الغرب المصنع إلى الثورة العالمية. واعتقد ماركس، كغيره من المنظرين الاشتراكيين في القرن التاسع عشر، بوجود قانون يميل إلى إحداث توازن عالمي بين مستويات التطور الاقتصادي. ونظراً لبقاء الأجور في البلدان المصنعة ضمن الحدود الضئيلة الضرورية للبقاء الفيزيولوجي والتجدد البيولوجي لدى الطبقة العاملة، فإن الأسواق المحلية بقيت محدودة جداً. ومالت الأرباح للهبوط وأصبحت الاستثمارات الرئيسية داخل الوطن استثمارات غير مربحة أيضاً، وتدفع رأس المال آلياً — وكذلك التكنولوجيا من البلدان المتطورة إلى البلدان المتخلفة، الأمر الذي عاد بمعدل ربح أعلى في بداية مراحل تطورها. وتوقع ماركس أن الثورة

ستقوم أولاً، في المراكز السائرة في طريق الانحطاط التي عرفت التصنيع الأصلي في أوربة قبل غيرها من العالم. وخشي ماركس من احتمال تطويق أوربة الاشتراكية وتهديدها مستقبلاً من قبل العالم الخارجي الذي سيبقى رأسمالياً. ففي ٨ تشرين الأول عام ١٨٥٨ كتب ماركس إلى إنغلز: "إن السؤال العويص الذي أمامنا هو السؤال التالي: إن قارة أوربة على أبواب ثورة اشتراكية. ولكن هذه الثورة ستبقى في مهدها، فالانسحاق محتوماً عليها في هذه الزاوية الضيقة إذا أخذنا بعين الاعتبار حركة المجتمع البورجوازي المتصاعد في أنحاء أوربة؟"^(٣).

وأشارت روزا لوكسمبورغ إلى أن فائض رأس المال في المدن الإيطالية الشمالية قد مؤل تطور هولندا في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وأن رأس المال الهولندي أسهم بدوره في تصنيع إنكلترا في القرن الثامن عشر، وعبر لينين عن الشيء نفسه أيضاً في الأمبرالية: أعلى مراحل الرأسمالية (١٩١٧). إذ يقول: "إن تصدير رأس المال يؤثر ويسرع بخطوات تطور الرأسمالية في البلدان التي تم تصديره إليها. وفي الوقت الذي قد يميل فيه تصدير رأس المال إلى تعويق التطور في البلدان المصدرة لرأس المال، فإنه لن يتمكن من الوصول إلى هذه النتيجة إلا من خلال نشره وتعميقه تطور الرأسمالية على نحو أشد في العالم". وهكذا تنبأ لينين، على غرار ماركس، بتصدير الدول الغربية المتطورة رأسمالها وتقنياتها إلى المراكز الجديدة الناهضة، وبالنسبة قيام الثورة الاشتراكية في المركز القديم المصنع السائر في طريق الانحطاط.

ولكن لينين، وقبل وفاته بزمان قصير توصل إلى القناعة بأن دعواه الأصلية عن قيام الثورة في المركز قد فقدت مبرراتها. ولذلك تساءل في آخر مقال له أملاه في شباط عام ١٩٢٣: ".... ترى أياكون بمقدورنا الصمود (في الاتحاد السوفيتي) بإطارنا الضيق وإنتاجنا الفلاحي المحدود جداً، وبلادنا على ما هي عليه من دمار، إلى أن تستكمل البلدان الرأسمالية الأوربية الغربية تطورها نحو الاشتراكية؟"، فكان جوابه سلبياً: "ولكن تلك البلدان ليست بصدد استكمال تطورها كما توقعنا لها أن تفعل من قبل. بل تسير نحو استكمالها دون التوجه الثابت بقصد (إنضاج) الاشتراكية، ومن خلال استغلال بعض الدول بقصد اندحارها في الحرب الأمبرالية واقتران ذلك كله باستغلال الشرق بأكمله". ومن ثم توصل لينين، بتبصر فريد، إلى النتيجة التالية:

"في النهاية سوف تتحدد نتيجة الصراع على ضوء الحقيقة التي مفادها أن روسيا والهند والصين.... إلخ تشكل الأغلبية الساحقة من سكان العالم. وخلال السنوات القليلة الماضية انجرت الأغلبية السكانية إلى حلبة الصراع من أجل التحرر بسرعة لا مثيل لها، وتكون النتيجة الختامية للصراع العالمي معروفة. ولذلك فإن الانتصار التام للاشتراكية لأمر مؤكد على نحو مطلق"^(٤).

وجاء تاريخ العالم الثالث في القرن العشرين تأكيداً للشكوك التي تكتنف هذا الحدس . هناك عاملان هاما مسؤولان أساساً عن تحول توقع قيام الثورات في المركز إلى قيامها بشكل فعلي على التخوم . فالعامل الأول يكمن في تزايد قوة العمال في البلدان المصنعة الغربية بعد اكتسابهم حقوق الاقتراع في الانتخابات وتنظيم الاتحادات العمالية . وهذا ما أتاح للعمال الفرنسيين والبريطانيين على سبيل المثال مضاعفة دخلهم خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وعندما لم تعد الأجور في مستويات التجدد البيولوجي ، توسعت الأسواق المحلية في المراكز الميتروبوليتانية (الأم) ، توسعاً هائلاً وأصبح العمال أكثر اهتماماً بالاقتراع منهم بالسخط والإضراب .

وتعمق هذا الاتجاه من خلال تعاظم أهمية الدور الذي حملت عباه الدول الغربية وطرحها مشاريع الرفاه الشاملة . ففي ظل هذه الظروف عمدت الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية قبل الحرب العالمية الثانية ، وحتى الأحزاب الشيوعية بعد الحرب العالمية الثانية ، إلى نبذ تصورهما الأصلي المتمثل بقيام مجتمع جديد مختلف نوعياً تمام الاختلاف . وبدلاً من التشبث بذلك التصور تبنت الأحزاب الاستراتيجية الإصلاحية تحسين وضع اليد العاملة ضمن إطار النظام الاجتماعي القائم ، وقبلت تقسيم العالم بين مركز مستغل وتخم مُستغل ، ذلك التقسيم الذي أتاح للقوة العاملة في المركز حالة من الثراء النسبي .

والعامل الثاني يكمن بالمنحى الثوري للعالم الثالث ، ألا وهو تدني الدخل ومستويات المعيشة في التخوم وارتفاعها في المركز . ولكن هذين الاتجاهين المتناقضين كانا متداخلين . فرأس المال الاحتكاري كان قادراً على دفع أجور أعلى داخل الوطن ، نظراً لإمكانية زيادة الاستغلال وتصاعد الأرباح في التخوم . ولذلك مالت معدلات التبادل الدولي حوالي عام ١٨٧٣ ضد منتجي المواد الخام في العالم الثالث ولصالح منتجي السلع المصنعة في المركز الميتروبوليتاني . إن استخدام رأس المال والتقنية الغريبيين قد زادا زيادة كبيرة في إنتاجية مزارع ومناجم ما وراء البحار ، بيد أن انعدام الحقوق السياسية والتنظيمات النقابية ، علاوة على سرعة تعاظم الضغط السكاني والبطالة ، أدى إلى حرمان عمال العالم الثالث من التحسن الجوهري في مستويات المعيشة ، أسوة بأمثالهم في المركز ، ووقعهم ضحية مطرقة الأجور الجامدة وسندان تصاعد كلفة الواردات المصنعة . وتصاعد الاحتكارات في المركز ارتفعت أسعار السلع المصنعة ، ارتفاعاً سريعاً باعتبار أنها لم تعد مقيدة بالمزاحمة .

والإحصاءات التالية تشير إلى مدى تدهور العلاقات التجارية التي عاشت مرارتها بلدان العالم الثالث . فبين عام ١٨٠٠ وعام ١٨٨٠ كانت معدلات التبادل تتزايد سوءاً بالنسبة لبريطانيا ؛ إذ انخفضت من رقم قياسي مقداره (٢٤٥) في عام ١٨٠١ - ١٨٠٣ إلى (١١٨) في عام

١٨٤٣ - ١٨٤٦ وإلى (١١٠) في عام ١٨٤٨ - ١٨٥٦ ومن ثم إلى (١٠٠) في عام ١٨٨٠. وهكذا ارتفع تصدير السلع المصنعة في بريطانيا عام ١٨٨٠ إلى ضعفين ونصف عن عام ١٨٠٠، كي تحصل على نفس كمية المواد الخام من العالم الثالث. وبعد عام ١٨٨٠ انقلبت الآلة. إذ هبطت صادرات العالم الثالث من المواد الخام من رقم قياسي مقداره (١٦٣) في عام ١٨٩٦ - ١٩٠٠ إلى (١٢٠) في عام ١٩٢٦ - ١٩٣٠ ومن ثم إلى (١٠٠) في عام ١٩٣٨. ولم يعد باستطاعة بلدان العالم الثالث أن تشتري، من خلال تصديرها نفس الكمية من المواد الخام، إلا ما نسبته ٦٠٪ مما كانت تناله من السلع المصنعة في عام ١٨٨٠. وتوصلت إحدى دراسات الأمم المتحدة - الأسعار النسبية لصادرات وواردات البلدان المتخلفة - إلى النتيجة التي مفادها أن معدلات التبادل قد تدهورت بين عام ١٨٧٦ وعام ١٩٤٨ إلى نسبة تتراوح بين ٣٥ و ٥٠٪ على حساب البلدان المصدرة للمواد الخام.

٣ - الشركات متعددة الجنسيات في العالم الثالث

إن اختلال التوازن المزمع بين البلدان المتطورة والبلدان المتخلفة قد زاد تفاقماً منذ الحرب العالمية الثانية، بسبب الثورة الصناعية الثالثة، ودور الشركات متعددة الجنسيات MNCS التي نقلت التقنية الرفيعة الجديدة في الزراعة والصناعة من العالم الأول إلى العالم الثالث.

ففي ميدان الزراعة لاحظنا من قبل (راجع المقطع الأول) كيف أن الزراعة الأمريكية قد انقلبت، خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، من مزارع عائلية معتمدة على نفسها إلى نظام غذائي كثيف الطاقة، رفيع التقنية، هيمنت فيه شركات المؤسسات الزراعية على كل مفاصل سلسلة الإنتاج - بدءاً من البذور والأسمدة، مروراً بمبيدات الأعشاب والآلات وصولاً إلى تصنيع الأغذية وتسويقها. وبعد الحرب العالمية الثانية سرعان ما انتشر النظام الجديد لإنتاج الغذاء إلى ما وراء البحار وحل محل الزراعة العائلية التقليدية، كما حدث في الولايات المتحدة. وأما المشايخون لهذا النوع الجديد من الزراعة، زراعة المؤسسات الزراعية، فقد كانوا يؤكدون أنها الطريقة الوحيدة للفوز بالسباق العالمي القائم بين إنتاج الغذاء ونمو السكان.

إن انتقال غمط الزراعة الأمريكية إلى ما وراء البحار اشتهر باسم الثورة الخضراء. فأتناء تصدير الثورة الخضراء كانت مصالح الفلاحين في العالم الثالث موضع إهمال مطلق، شأنها شأن مصالح الأمريكيين من أصحاب المزارع العائلية. ففي المكسيك مثلاً بلغت نسبة الأراضي المزروعة بالذرة ٩٧٪ ونسبة هائلة من الأراضي المزروعة بالقمح أراضي بعلية. وعندما قامت مجموعة من

الباحثين المكسيكيين في (مؤسسة الاستقصاء الزراعي) بوضع برنامج لتحسين بذار الذرة والقمح للمزارع البعلية الصغيرة، ذهبت جهودها أدراج الرياح وحلت مكانها مساعي علماء «مؤسسة روكفلر» الذين أخذوا يركزون على زيادة الغلال من خلال تغيير التركيب الوراثي الذي يستدعي السقاية والأسمدة. ولكن على الرغم من نجاح هذه «المعجزة» الجديدة التي مكنت المكسيك من الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي بالقمح، فإن المستفيدين منها كانوا من أثرياء الملاكين العقاريين الذين بإمكانهم تحمل نفقات الأسمدة والسقاية. وأما الجماهير الفلاحية المكسيكية؛ فقد أخذت تنوء بعبء زيادة البطالة، أو نقص العمالة، بسبب تعاظم مكننة الملكيات العقارية الكبيرة.

ومع ذلك فإن البهجة خيمت على «مؤسسة روكفلر» لنجاح مشروعها التجريبي المكسيكي وأقامت «المركز العالمي لتطوير الذرة والقمح» بفروعه الإقليمية الثانية لإجراء البحوث. وعاد هذا التدبير بالنفع على الشركات الأمريكية، لأنه فتح أسواقاً عالمية جديدة أمام آلاها وموادها الكيميائية في الوقت الذي وصلت فيه سوق الولايات المتحدة إلى مرحلة الإشباع وتعاظم فيه الاهتمام بمسألة تخريب البيئة. ففي الفلبين على سبيل المثال كانت «شركة إسو للأسمدة والزراعة النموذجية» تدير بموظفيها ٤٠٠ مخزن من مخازن الخدمة الزراعية في مطلع الستينيات (١٩٦٠). وكانت الحكومة الفلبينية تمد الفلاحين بالاعتمادات لشراء البذار والأسمدة والمواد الكيميائية وطاقل المبيعات. وأما أرباح مغامرة «إسو» في مضمار التطوير الزراعي فقد كانت مكفولة من خلال ضمانات الحكومة بتقديم الإعانات المالية للمزارعين الراغبين بشراء منتجات إسو.

أما النتائج الختامية في الفلبين فكانت، كما في الهند والباكستان — لأن هذه البلدان الثلاثة كانت سباقة إلى اكتساب الثورة الخضراء — مخيبة للآمال. فالمشكلة الأساسية نفسها التي برزت في المكسيك: إن نسبة تتراوح بين ٧٠ و ٩٠٪ من الفلاحين في هذه البلدان كانت تفتقر إلى الري والنقود لشراء الأسمدة. ولخص وزير الزراعة في الهند، موهان رام، الوضع في عام ١٩٦٩ على النحو التالي:

”إن المستفيدين من الثورة الخضراء هم الأقلية الممتازة من المزارعين ذوي الملكيات الوسطى والكبرى..... فمن بين ٣٪ و ٤٪ من كبار المزارعين يمتلكون السلطة السياسية ويمارسون نفوذهم ويتخذون القرارات بالتعاون مع جهاز الدولة الإداري ويأخذون لأنفسهم كل الموارد والخبرة التقنية من الخبراء الحكوميين، في حين أن الفقراء لا ينالون إلا القليل..... إن المركز الاقتصادي والسياسي لأغنياء الفلاحين تعزز وتلاحم إلى الحد الذي جعل..... كبار الملاكين يحاولون الخلاص — بالقوة

إن اقتضت الضرورة — من شركائهم المحاصصين ومن أجرائهم الفلاحين السابقين وذلك بهدف استغلالهم الأرض بأنفسهم أو بمساعدة العمال الزراعيين⁽⁵⁾.

والنتيجة الختامية للثورة الزراعية كانت خلق ظروف في الريف مناقضة . لقد أهملت الإصلاح الزراعي الذي يعتبر الشرط اللازم لأي تحسن جوهري دائم ، ولم تشمل بكرمها إلا قلة من الفلاحين القادرين على تحمل نفقات التقنية الزراعية الجديدة التي تعتمد المكننة الموفرة للعمالة . وهذه المكننة أجبرت الطبقة الفلاحية الدنيا ، على الهرب إلى زرائب المدن ، حيث وجدت نفسها على الهامش ، كما كانت في الريف . فهذه الطبقة الجديدة الدنيا من أبناء المدن هي الآن في طريق التحول ، لتصبح الأغلبية الساحقة من سكان مدن العالم الثالث ، الأمر الذي سيؤدي بالنتيجة إلى تفاقم التفاوت الاقتصادي والتوترات الاجتماعية ، مما جعل بعض المراقبين يتنبأون أن الثورة الخضراء لن تتكشف إلا على أنها بوابة للثورة الحمراء .

إن برنامج (الغذاء من أجل السلام) كان ذا أثر تحريبي على زراعة العالم الثالث وتخريب الثورة الخضراء أيضاً . فقد تم توزيع ما قيمته ٣٠ بليون دولار من الأغذية من خلال هذا البرنامج على ١٣٠ بلداً بين عام ١٩٥٤ وعام ١٩٨٠ . ويدعي معظم الأمريكيين أن هذه المعونة تمثل مشروعاً خيراً لمساعدة الشعوب الفقيرة ، بينما كانت الغاية من (قانون التطوير الزراعي والتجارة الزراعية) أو مما دعي بالقانون العام ٤٨٠ «PL 480» الصادر عام ١٩٥٤ لتتجاوز تحديداً "تحسين العلاقات الخارجية للولايات المتحدة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي للزراعة الأمريكية والرفاه الوطني" ، ولم يجر تعديل الغاية من هذا القانون وإضافة نص يفيد في مقاومة الجوع العالمي إلا في عام ١٩٦١ .

وكانت الحاجة ملحة لتعزيز (استقرار الزراعة الأمريكية) بعد الحرب الكورية حتى إن رئيس (إدارة المزرعة الأمريكية) حذر من أن تكديس الفوائض الغذائية "سوف يدمر اقتصادنا ما لم نتمكن من العثور على كفايتنا من الأسواق لتعزيز حجم الإنتاج"⁽⁶⁾ . لقد كان برنامج الغذاء من أجل السلام «PL 480» في غاية النجاح بعثوره على الأسواق المطلوبة ، وذلك لأن ربع مجمل الصادرات الزراعية للولايات المتحدة تم تمويله بشروط التسليف السهلة لهذا البرنامج خلال سنواته الاثنتي عشرة الأولى . ولكن تدفق الأغذية الأمريكية أدى إلى تخفيض أسعار المواد الغذائية في البلدان المضيفة إلى الحد الذي لم يكن بمقدور الفلاحين المحليين منافسته . فكانت النتيجة تقويض إنتاج الأغذية المحلية وتزايد الاعتماد على استيراد الأغذية من الولايات المتحدة . وتبرز هذا النمط بمساعي الهيئات التجارية التي تمثل صناعة الأغذية في الولايات المتحدة من خلال تشجيعها السكان المحليين على اقتباس الطراز الأمريكي في تناول الأطعمة واستخدامها الأموال المحلية من برنامج «PL 480» لتنشيط حملاتها ،

ولذلك تنامي الاتجاه للانتقال من أكل السمك إلى (الهامبيرغر) ومن الأرز إلى الخبز ومن تناول المشروبات المحلية غير الروحية إلى المشروبات الأمريكية .

إن نجاح برنامج المعونة الغذائية لم يتمثل بتوسيع الأسواق أمام الولايات المتحدة على حساب الكفاية الغذائية الذاتية في العالم الثالث وحسب ، بل حقق أيضاً الهدف الآخر لذلك القانون — أي (تحسين العلاقات الخارجية للولايات المتحدة) . فالسيناتور «هيوبرت هامفري» ، وهو من أقدم أبطال برنامج المساعدة الغذائية من أجل السلام ، اعترف صراحة وهلل لهذه المأثرة أمام إحدى لجان مجلس الشيوخ بقوله عام ١٩٥٧ :

”لقد تناهى إلى مسمعي أن الشعوب قد تصبح معتمدة في غذائها علينا . وأعلم أن هذا النبا ليس من المفروض أن يكون نبأ ساراً ، ولكنه بالنسبة لي فهو نبأ سار لأن الشعوب ، قبل أن تفعل أي شيء ، يجب أن تأكل . وإذا كنتم تبحثون عن طريقة تجعل الشعوب تعتمد عليكم وتتبعكم ، في ضوء تعاونها معكم ، يبدو لي عندها أن تبعية الغذاء ستكون أمراً مرغباً“ (٧) .

وأفصح «جون بلوك» ، وزير الزراعة في إدارة ريغان ، عن وجهة النظر نفسها أثناء إدلائه بشهادته أمام إحدى اللجان البرلمانية (١٩٨٠) عندما قال : ”إن الغذاء سلاح من الأسلحة ولكن طريقة استخدامه تتمثل بربط البلدان بنا . وتلك الطريقة ستصبح تلك البلدان أقل إحكاماً عن إزعاجنا“ (٨) . ونظراً للمعارضة الشديدة لهذا الرأي اضطر بلوك بعد عدة أيام لتغيير مصطلحه ، إن لم يكن رأيه ، ونعت الغذاء بأنه «أداة من أجل السلم» .

وغني عن القول أن زراعة العالم الثالث لم تصبح أكثر إنتاجية لاستعمال كل ما هو جديد من بذور وأسمدة وآلات . ولكن المستفيدين من زيادة الإنتاجية ، في حال حصولها ، فهم ليسوا الفلاحين الذين يجدون أنفسهم في الواقع اليوم في حال أسوأ من قبل ، وذلك لأن إنتاج المحاصيل التصديرية قد زاد زيادة هائلة في حين أن المحاصيل التي يجب أن يعيش بها الفلاحون بقيت على حالها أو انخفضت . ففي أمريكا اللاتينية زاد مردود كل فرد من حاصلات التصدير نسبة ٢٧٪ بين عام ١٩٦٤ وعام ١٩٧٤ ، بينما هبط مردود الفرد من حاصلات القوت نسبة ١٠٪ في الفترة نفسها . ويعود هذا النمط من الإنتاج إلى القرن التاسع عشر ، عندما شجع المستعمرون زراعة المحاصيل الصالحة للتصدير لجني الأرباح بدلاً من المحاصيل الضرورية لحياة السكان المحليين . ففي مستعمرة فييتنام الفرنسية تم تحويل ٤٠٪ من الأرض الصالحة للزراعة لإنتاج حاصلات التصدير كالقهوة والشاي والمطاط وأرز التصدير ؛ فكانت النتيجة هبوط نسبة ٤٠٪ من الغذاء اللازم للفييتناميين . وأما الانتشار الحالي لعمليات المؤسسات الزراعية في طول العالم الثالث وعرضه فقد اقترن بانتشار مماثل

لزيادة الإنتاجية الزراعية المصحوبة، خلافاً للقياس، بتزايد سوء التغذية. ففي عام ١٩٧٨ تقدمت (منظمة الأغذية والزراعة) التابعة للأمم المتحدة بتقرير يتحدث عن ارتفاع حاد في عدد سكان العالم ممن يعانون نقص التغذية بشكل مزمن إذ كان العدد الإجمالي ٤٥٠ مليون إنساناً. وفي العام نفسه قدمت (مديرية الزراعة) في الولايات المتحدة تقريراً يتحدث على أن نصيب كل فرد من إنتاج الغذاء في العالم بلغ في ذلك العام أعلى مما هو عليه في مطلع الستينيات (١٩٦٠) بنسبة ٢٧٪، وأن نسبة الزيادة الغذائية لكل فرد في البلدان التسع والأربعين من ذوي أخفض دخل فردي في العالم كانت ٤٠٪.

إن المكسيك تقدم المثل النموذجي عن تأثير الانتشار العالمي لتقنية المؤسسة الزراعية الأمريكية. فأثرياء المزارعين في المكسيك يستعملون نفس تقنيات الإنتاج التي يستعملها أقرانهم الأمريكيين ويزرعون نفس البذور المهجنة، ويستخدمون نفس الآلات والأسمدة ومبيدات الأعشاب، ويستقروضون رأس المال من البنوك نفسها ويبيعون محاصيلهم للمؤسسات نفسها. إن صادراتهم من الخضروات تزود سوق الولايات المتحدة بنسبة ٦٠٪ من حاجته. ولكن عدد الفلاحين المكسيكيين الذين لا يملكون شيراً من الأرض، ارتفع من ١٥ مليون في عام ١٩٥٠ إلى خمسة ملايين في عام ١٩٨٠. وفي الوقت الذي يتلذذ فيه الأمريكيون بطعم ماتنتجه المكسيك من فريز وخضروات شتوية، يعبرُ الفلاحون المكسيكيون المقتلعون من الجذور حدود الولايات المتحدة ويهاجرون إليها بطرق مشروعة وغير مشروعة سعيًا وراء العمل. وفي الطرف الآخر من العالم يتجلى التخط نفسه في الهند، فبين عام ١٩٥٦ و ١٩٧٨ زاد إنتاج الغذاء في تلك البلاد ١٠٠٪ في حين أن الزيادة السكانية كانت ٥٠٪، ولكن استهلاك الفرد من القمح تناقص لدرجة بقاء ٣١٥ مليون إنسان في الفقر — أي بدخول عائلية أدنى من ٨ دولارات شهرياً في الريف وأدنى من ٩ دولارات شهرياً في المدن.

فاقتران المزيد من الجوع بمناخ المزيد من الأغذية، يفسر سبب الهجرة إلى مدن العالم الثالث بشكل لم يسبق له مثيل. فعدد سكان جاكركتا ارتفع من ١٧ مليون نسمة في عام ١٩٥٠ إلى ٥٥ مليون في عام ١٩٧٥، ونيروبي كانت في عام ١٩٠٠ قرية ذات ٢٠٠٠ نسمة ولكنها تزايدت إلى المليون الواحد بحلول عام ١٩٨٠ ومن المرتقب أن يرتفع عدد سكانها إلى ٤ ملايين نسمة في عام ٢٠٠٠. وفي عام ١٩٨٠ كانت مكسيكو سيتي ذات الأربعة عشر مليوناً من الناس مدينة مزدحمة، ومن المتوقع لها أن تضم أربعة عشر مليوناً أخرى خلال العقدين القادمين. وبما أن هذا التحضر لا يلائمه قدر مواز من التصنيع، فإن الوافدين الجدد إلى المدن يجدون أنفسهم مضطرين لممارسة العمالة التي تدرأ عنهم غائلة الجوع والتي لا تساهم بأي قسط في الاقتصاد الوطني. فهم يمارسون

إما البيع على الأرصفة أو في الطرقات العامة ، وإما مسح الأحذية أو نقل الأغراض من الحوانيت إلى بيوت الزبائن أو دفع عربة ما أو جر الجرنكشة * JIRNIKISHA .

إن نقص التصنيع يدل على أن الثورة الصناعية الثالثة قد أفسدت التطور الصناعي في العالم الثالث ، مثلما أفسدت تطوره الزراعي . فالتصنيع ، كما أشرنا في الفصل الثالث عشر ، كان موضع تعويق فعال في العصر الاستعماري ، وأما عقلنة هذه السياسية فهي في استمرار تصدير المواد الخام الذي يوسع اقتصادات العالم الثالث المتكيفة مع التصدير ، الأمر الذي سيزيد بدوره من دخل الفرد ويولد الأموال الضرورية للتعليم والخدمات الاجتماعية ومن ثم إلى تطوير مجتمعات حديثة على التخوم تماثل مجتمعات المركز .

ولكن الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية دفعا الأمور باتجاه إعادة تقييم هذا الادعاء التقليدي . فالكساد أفضى إلى تخفيض مستوى أسعار المواد الخام تخفيضاً أودى بها إلى موارد التهلكة . وجعل من المحال بالنسبة لبلدان العالم الثالث استيراد المواد المصنعة بسبب نقص القطوع النادرة ، وزاد الوضع تفاقمًا إبان الحرب العالمية الثانية ، عندما لم تعد المصنعات الاستهلاكية متاحة من القوى العظمى بسبب انشغالها جميعاً بالإنتاج الحربي . ولذلك اضطرت حكومات العالم الثالث لتكميل تصديرها للمواد الخام بالتصنيع البديل للاستيراد . وتمت هذه الخطوة باعتماد بعض التدابير ، كتعريفات الحماية ضد الواردات المصنعة ، والتسليف الرخيص للصناعات المحلية ، وإقامة الحكومة الهيكل الأساسي الصناعي ، ومساهمتها في التصنيع من خلال مؤسسات وهيئات التطوير .

إن الازدهار الاقتصادي الذي ولدته إعادة البناء في أعقاب الحرب العالمية الثانية ومتطلبات الحرب الكورية ، أدى إلى قيام الاعتقاد بأن التصنيع البديل للاستيراد كان استراتيجية اقتصادية ، قابلة للتطبيق على المدى الطويل . فأمريكا اللاتينية ، التي كانت السبابة إلى هذه الاستراتيجية ، ظهرت في غضون سنوات قليلة ، أنها على وشك تطوير الصناعات التي ستعالج المواد الخام المحلية وحياسة الاستقلال الاقتصادي — الضروري لتكميل الاستقلال السياسي الذي حصلت عليه في مطلع القرن التاسع عشر .

ولكن هذا الحلم بدأ يتبخر حوالي عام ١٩٥٥ ، لأن الصناعات التي قامت خلف أسوار التعرفة الحمائية تكشف ضعفها ، لأنها تتطلب استيراد الآلات الكثيفة من إنتاج رأس المال ، الأمر الذي زاد من تفاقم مشكلات القطع النادر وارتفاع البطالة . وأهم من كل شيء آخر هو عدم كفاية

* الجرنكشة : عربة صغيرة ذات دولابين ، تتسع لشخص واحد ، ويجرها رجل واحد (تستعمل في اليابان) .

السوق الداخلية للصناعات المحلية . فبمقدار ما كان يجري اجتناب الإصلاحات الزراعية التي تأخر تنفيذها أكثر مما يجب ، كان يبقى توزيع الدخل متفاوتاً بشكل فاضح ، كما كانت القوة الشرائية تبقى طبقاً لذلك ، خائرة جداً . ولذلك اضطرت الصناعات الجديدة بالنتيجة إلى التركيز على إنتاج السلع الكيماوية وشبه الكيماوية كالبرادات وغسالات الأطباق وآلات غسيل الثياب وأجهزة التلفزيون لصالح النخبة المحلية ، التي كانت من قبل تستورد أمثال هذه الأشياء من خارج الوطن . ولكن المقادير التي كان من الممكن بيعها داخل الوطن من تلك المصنعات كانت محدودة جداً ، لأنها كانت خارج متناول جماهير السكان المحليين ، كما لم يكن بالإمكان تصدير هذه السلع ، لأنها كانت موضع تصنيع البلدان المتطورة لها على نحو أكفأ وأرخص أيضاً . وهكذا فسرعان ما وصل التصنيع البديل للاستيراد إلى الطريق المسدود في ذلك الوقت الذي بقيت فيه بلدان العالم الثالث مبتليه بأعراض التخلف المعتادة : كاستمرار التبعية الاقتصادية والبطالة الهيكلية الضخمة والهجرة الجاحمة من الريف إلى المدن ، وما نجم عن ذلك من بلوى التمدن بلا تصنيع .

أدّى فشل استراتيجية التصنيع البديل للاستيراد إلى اعتماد استراتيجية اقتصادية جديدة ، اقترحتها الشركات المتعددة الجنسيات MNCs التي تسارع نموها تسارعاً مذهلاً بعد الحرب العالمية الثانية ، بسبب عوامل متعددة أتاحت لها ذلك النمو . فالعامل الأول كان التقدم التقني الثابت في المركز ، وهو الشرط اللازم الكامن خلف كل موجة من موجات التوسع عبر البحار ، بدءاً من أيام الغزاة الإسبان إلى أيام الموظفين التنفيذيين المشاركين ممن يركبون الطائرات النفاثة . ولم يكن بالإمكان إدارة عمليات تلك الشركات في هذه الأيام بشكل مركزي مباشر على نطاق عالمي لولا بعض المبتكرات التقنية التي جاءت بها الثورة الصناعية الثالثة ، كالشحن البحري على شكل عبوات قياسية ، والاتصالات بواسطة الأقمار الصناعية ، واستعمال الآلات الحاسبة الالكترونية في نظم إدارة النقد ، بالإضافة إلى تقسيم عملية الإنتاج إلى فروع رئيسية وثانوية إلى الحد الذي يجعل ممارسة العمليات الثانوية لا يستلزم إلا شيئاً يسيراً من المهارة ، التي يمكن تعلمها خلال فترة وجيزة جداً . وأما آخر العوامل التي سهلت نمو الشركات متعددة الجنسيات ، فهو قيام الحواجز الجمركية لحماية الصناعات البديلة للاستيراد . ولكن عندما اكتشفت تلك الشركات أن التعريفات الجمركية تعرق تصدير منتوجاتها إلى بلدان العالم الثالث ، عمدت إلى إقامة مصانعها خلف أسوار التعريفات ، وبدأت بالإنتاج مباشرة للأسواق المحلية وللأسواق الخارجية ، التي كان بمقدور تلك الشركات أن تنفذ إليها ، نظراً لانخفاض تكاليف الأيدي العاملة وبراعة العمليات . ويجدر بنا في خاتمة المطاف ألا نتغافل عن الدور الذي لعبته حكومات بلدان العالم الثالث لتشجيع نمو الشركات متعددة الجنسيات ، لأنها متحفزة لاجتذاب رأس المال الأجنبي والصناعة الأجنبية لتخفيف حدة البطالة في

بلدانها، وحل مشكلات القطع النادر. ونالت تلك الشركات الامتيازات السخية كحيازة المواقع بأسعار رخيصة أو مجاناً وحقوق استخدام مرافق الهيكل الأساسي والمعاملة الضريبية التفضيلية وإباحة رد الأرباح إلى أوطانها بالإضافة إلى تأمين فيض من الأيدي العاملة الرخيصة. جميع التسهيلات أُناحت للشركات إقامة «منصّات التصدير»، حيث تستخدم فيها الأيدي العاملة المحلية الرخيصة لمعالجة المواد والمكونات المستوردة وتحويلها إلى منتجات صناعية معقدة تبيعها بربح وفير في أسواق البلدان المتطورة.

وليس من المستغرب إذاً أن تنمو الشركات متعددة الجنسيات، بدءاً من عام ١٩٥٠ فصاعداً، بمعدل ١٠٪ وسطياً في العام، قياساً إلى نسبة ٤٪ التي تنمو بها الشركات الأخرى. إن الشركة المتوسطة من الشركات متعددة الجنسيات تنتج (٢٢) نوعاً في أحد عشر بلداً مختلفاً في هذه الأيام. ففي عام ١٩٨٠ عمدت المنظمة التجارية المدعوة «هيئة المؤتمر CONFERENCE BOARD» إلى تصنيف أكبر الوحدات الاقتصادية المائة في العالم، واحتلت المقدمة — كما هو منتظر — الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي واليابان وألمانيا الغربية وفرنسا والصين. وتبيّن من التصنيف أن ٣٩ وحدة من الوحدات المائة لم تكن دولاً وإنما شركات متعددة الجنسيات، كما تبين أن كبرى تلك الشركات، وهي شركة «إكسكسون EXXON»، لها من المبيعات ما يزيد على منتج كل البلدان إلا البلدان الخمسة عشر التي تحتل طليعة ذلك التصنيف، وتبين أيضاً أن ثلاثة بلدان اشتراكية فقط هي (الاتحاد السوفيتي والصين وبولندا) تتفوق على شركة إكسون، كما أن بلدين فقط من بلدان العالم الثالث يتفوقان على تلك الشركة وهما (البرازيل والهند).

إن تكاثر الشركات متعددة الجنسيات كان موضع تحجيم الناطقين الرسميين الغربيين عام ١٩٧٥ أمثال الدكتور «دانيال مونيهان» ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة سابقاً؛ فقال "إن الشركة متعددة الجنسيات، بما تنطوي عليه من إدارة عضرية وإجراءات تجارية حرة، هي من أعظم المؤسسات العالمية الخلاقة في القرن العشرين، ويجب الدفاع عنها على هذا الأساس"^(٩). وإن إفادة مونيهان شبيهة بإفادة الناطق الرسمي باسم مدرسة مانشستر الاقتصادية في القرن التاسع عشر، الذي أكد على أن حرية التجارة العالمية تعود بالخير العميم على كل من له علاقة بها، ورغم هذا الادعاء بقيت صناعة النسيج الهندية، هدفاً للتقويض المقصود وبقي الفلاحون في جاوا والهند عرضة للقسر لزراعة الجوت والقطن والنيلة، بدلاً من زراعة المواد الغذائية التي كانوا يأمن الحاجة إليها لمكافحة المجاعات المتواترة، إضافة إلى أن الصين تعرضت للعقوبة بقوة السلاح، لأنها تجرأت على خطر استيراد الأفيون البريطاني من الهند، تحدياً منها لقدسية مبدأ حرية التجارة.

وما أشبه اليوم بالبارحة . فبغض النظر عن التصريحات التي أطلقتها مدرسة مانشستر في القرن التاسع عشر وأمثال مونيهان في القرن العشرين ؛ فإن المعاملة كانت بالمثل . وهكذا فإن « إجراءات التجارة الحرة » المحمودة عادت بالخير العميم على مانشستر وليس على الهند ، كما تعود اليوم بالخير العميم على الشركات متعددة الجنسيات وليس على بلدان العالم الثالث .

والقول بأن الشركات متعددة الجنسيات تتيح فرص العمل للبلدان التي هي بأمس الحاجة إليها ، ينطوي على تجاهل مطلق تماماً . فعدة شركات أمريكية أقامت معاملها في هونغ كونغ ، حيث أن نسبة ٦٠٪ من القوة العاملة تمارس أعمالها فيها طيلة سبعة أيام أسبوعياً ، وأن ٣٤٠٠٠ طفل ممن أعمارهم لا تتجاوز الرابعة عشرة يعمل نصفهم يومياً ١٠ ساعات أو أكثر . وإن العدد الأكبر من المعامل الأمريكية في الخارج موجود في المكسيك بسبب الحد الأدنى للأجور ، الذي لا يتعدى الخمسين سنتاً في الساعة للشباب اليافعين . ونتيجة ضغوط اتحاد العمال ارتفعت الأجور إلى دولار وثلاثة عشر سنتاً ، ثم انتقلت الشركات إلى هايتي ، حيث الحد الأدنى للأجور فيها دولار وثلثون سنتاً مقابل عمل يوم كامل .

قد يكون انخفاض الأجور إلى هذا المستوى له ما يبرره ، لو أن تلك الأعمال تتطلب المهارات التقنية الضرورية للتطور المحلي . ولكن تركيب المعدات الالكترونية والألعاب والسيارات الرياضية ليست بحاجة إلى مهارة فائقة ، فالمهارات التي يكسبها العمال لا علاقة لها بالاحتياجات المحلية . ولكن الأمر الذي ينطوي على خطورة أكبر هو أن الرسوم المدفوعة مقابل انتقال التكنولوجيا ، من إحدى الشركات متعددة الجنسيات إلى حكومات العالم الثالث ، رسوم مرتفعة جداً . فالمكسيك على سبيل المثال ، تدفع الآن رسوماً تكنولوجية لا تقل عن ١٥٩٪ من قيمة صادراتها . وبالإضافة إلى ذلك فإن ٨٠٪ من تلك العقود تحظر ، (وفق ما جاء في إحدى دراسات الأمم المتحدة) ، استخدام التكنولوجيا لإنتاج الصادرات . وهنا تظهر بوضوح رغبة الشركات متعددة الجنسيات في تقليص المنافسة ، وما هو أخطر من ذلك أن هذا الخطر يمنع بلدان العالم الثالث من الحصول على القطع الأجنبي من خلال الصادرات . حتى أن التكنولوجيا المنقولة هي من النوع الموفر للجهد والإنتاج الكثيف ورأس المال ، مما يزيد في تفاقم حدة المشكلات الخطيرة المتمثلة بنقص رأس المال والبطالة المزمنة ، وغير ذلك من مشاكل البلدان المتخلفة .

ولقد قيل أيضاً بأن الشركات متعددة الجنسيات ، تؤمن رأس المال الضروري لتصنيع العالم الثالث ، ورغم دعم هذا القول بالحجج ، فإن الواقع ظل مناقضاً لذلك ، فرأس المال المتدفق من المناطق المتخلفة إلى المناطق المتقدمة أكبر بكثير من رأس المال الذي يتخذ وجهة معاكسة .

وكشفت إحدى دراسات الأمم المتحدة عام ١٩٧٠ أن الشركات متعددة الجنسيات ذات الأساس الأمريكي، مولت بين عام ١٩٥٧ وعام ١٩٦٥ ٨٣٪ من استثماراتها الأمريكية اللاتينية تمويلاً محلياً، إما من إعادة استثمار العوائد أو من المدخرات الأمريكية اللاتينية. وإن الطابع العالمي لعمليات الشركات متعددة الجنسيات MNCs أتاح لها أن تمارس البيع والشراء مع فروعها الثانوية، وتصدير سلع العالم الثالث بأسعار مناسبة، وتفرض الأسعار الخيالية على استيرادات بلدان العالم الثالث. والنتيجة الختامية هي تدفق صاف لرأس المال كل عام من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية، وهو الاتجاه الذي ضاعف عبء الديون المتصاعدة على البلدان الفقيرة، تلك الديون التي ارتفعت من ١٩ بليون دولار في عام ١٩٦٠ إلى ٦٤ بليون دولار في عام ١٩٧٠ ومن ثم إلى ٣٧٦ بليون دولار في عام ١٩٧٩. وفي عملية تسديد رسوم هذه الديون؛ فإن البلدان المتخلفة تدفع اليوم إلى البلدان المتطورة أكثر مما تستلم منها المعونات.

وبرهنت الشركات متعددة الجنسيات على أنها لا تقل فشلاً عن التصنيع البديل للاستيراد في تصديدها لمشكلات البلدان المتخلفة. فبدلاً من إنهاؤها التبعية الاقتصادية، التي يعيشها العالم الثالث للعالم الأول؛ فقد ضاعفت تلك الشركات من تعميق التبعية، لأن معظم رأس المال كان يصدر في الماضي من المركز إلى التخوم لتمويل المشاريع المحلية، التي تهدف إلى إنتاج المواد الخام التي يحتاجها المركز، وأما اليوم فإن الشركات متعددة الجنسيات تقيم مشاريعها وتشرف على تشغيلها ضمن بلدان العالم الثالث، مما يتيح لها قدراً من السيطرة على اقتصاد تلك البلدان، لم تستطع الوصول له في مرحلة استثمار السندات. وبينما كانت ثلاثة أرباع الاستثمارات الأجنبية في العالم الثالث قبل الحرب العالمية الأولى من نوعية استثمارات السندات، وربعها الآخر فقط من نوعية الاستثمارات المباشرة والسيطرة؛ فقد انقلبت الآية تماماً بهذه النسبة في الزمن الراهن. ووصف مدير أكبر البنوك التجارية في ألمانيا الغربية ضعف مواقف الدول المتخلفة أمام سطوته المالية فيقول:

”إن الحاجة الملحة.... هي تحسين مناخ الاستثمار في البلدان السائرة على دروب التطور علاوة على قيام التحسن في الموقف العام حيال النشاط التجاري.... وعلى المدى الطويل ستفضي الظروف القاهرة وحدها إلى خلق المناخ الضروري للاستثمار، لأن رأس المال المستثمر سوف يتدفق بشكل طبيعي إلى تلك البلدان في حال قيام الظروف الضرورية لذلك — وأما البلدان الأخرى فإنها ستقتن هذا الدرس بلا جدال وتحذو حذو البلدان الأولى، سعياً وراء مصالحها“^(١٠).

إن مثل هذا اليقين يوحي بأن الأمم ذات السيادة سوف ”تقتن الدرس وتسير على نحو“ غيرها، كما يوحي بأن البلدان المستقلة إسمياً ما هي في حقيقة الأمر إلا «بلدان شركات» تعيد إلى

الأذهان ذكريات مثيلاتها من «مدن الشركات» في الولايات المتحدة من أمثال بيت لحم وبانسلفانيا (شركة فولاذ بيت لحم)، وبنزي وأريزونا (شركة نحاس فيليبس — دودج)، وبوت ومونتانا (شركة نحاس آنا كوندرا).

أما السبب الثاني الكامن وراء عدم إتاحة الشركات متعددة الجنسيات أي منفذ أمام بلدان العالم الثالث، فهو أن هذه الشركات عمّقت درجة الاستغلال والتبعية على حد سواء، ولم يكن الغرض من تعميق مستوى التبعية إلا، تعميق المستوى الأول كما دلّت الإفادة السابقة للصراف الألماني الغربي. وإن درجة الاستغلال تبدو واضحة في معدل أرباح الأسهم الأجنبية العائدة لتلك الشركات، والذي يزيد بشكل ثابت زيادة جوهرية عن معدل عائداتها المحلية. وتبرز هذه الحقيقة في تفاصيل الرسالة التي أرسلها «س. س. فريد بيرغستون»، السكرتير المساعد للشؤون الداخلية في وزارة الخزانة في الولايات المتحدة، إلى صحيفة نيويورك تايمز في ١٢ كانون الثاني عام ١٩٧٧، حيث يقول فيها:

”.... إن معدل عائدات استثمارات الولايات المتحدة في البلدان السائرة على طريق التطور كان ٢٥٪ في عام ١٩٧٦ — أي ضعف معدل عائدات استثمارتنا المباشرة في البلدان المتطورة —.... ففي عام ١٩٧٦ بلغت عائدات استثمارتنا المباشرة في تلك البلدان (٧) بلايين دولار، قياساً إلى العائدات المتدفقة من الاستثمارات الداخلية والتي كانت ٢٨ بليون دولار فقط. إن هذه الاستثمارات توسع إنتاج المواد الأولية التي يحتاجها اقتصادنا، وترفع من صادراتنا بالطلب المتزايد عليها من البلدان المضيفة وطلب التكنولوجيا والمهارات الإدارية أيضاً. وتبلغ مبيعات الولايات المتحدة في البلدان غير المنتجة للبتروول والسائرة على طريق التطور في هذا الوقت، ٢٥٪ من مجمل صادرات الولايات المتحدة وتخلق مئات الآلاف من الأعمال في هذا البلد“.

وتزداد أهمية شهادة بيرغستون بأن الأرباح الوفيرة المأخوذة من العالم الثالث يعاد استثمار معظمها في البلدان المتطورة. وبذلك نشهد اليوم تكراراً لثمة القرن التاسع عشر، عندما كانت بريطانيا تستثمر الأموال القادمة من الهند في الولايات المتحدة والدومينيون (راجع الفصل الثالث عشر، المقطع الأول). ولقد أشار إلى تكرار هذا النمط، الذي يأخذ من الفقراء ليعطي إلى الأغنياء (جيرار تشالياند):

”في الوقت الذي تتلقى فيه أوربة الغربية نصف استثمارات الولايات المتحدة في الخارج عام ١٩٦٥؛ فإنها لم تساهم بأكثر من خمس الأرباح التي استعادتتها الولايات المتحدة من بقية بلدان العالم. فأمريكا اللاتينية حصلت على ١١ بليون دولار ودفعت مقدار ٤ بليون دولار على شكل

أرباح بخسارة إجمالية مقدارها ٤٣ بليون دولار، وبالنسبة لأوربة فإن الأرقام ترتفع لتشير إلى ربح مقداره (٨٠٠) بليون دولار. وهكذا باختصار وكأن البلدان الفقيرة تمول، من خلال وساطة الولايات المتحدة، قسماً من تطور أوربة الغربية والولايات المتحدة نفسها،⁽¹¹⁾.

إن بلدان العالم الثالث تخضع لعملية تفريغ لا تقف عند حدود موادها الأولية ورأسامها فقط، وإنما تتعداها إلى طاقاتها العلمية أيضاً. فإحدى دراسات الأمم المتحدة تفصح أن ماينوف على ٥٣٠٠٠ عالم قد هاجروا من العالم الثالث إلى الولايات المتحدة، معظمهم من المهندسين والأطباء، في العقد الممتد من ١٩٦١ — ١٩٧١. وإضافة إلى عدد العلماء المستخدمين في الولايات المتحدة خلال ١٩٦٥ — ١٩٧٠، جاء أكثر من ٢٠٪ من الخارج. وتشير الدراسة أيضاً إلى أن العلماء المهاجرين في عام ١٩٧٠ أضافوا مبلغ ٣٧ بليون دولار إلى الدخل القومي في الولايات المتحدة، بالمقارنة مع مبلغ ٣١ بليون دولار من معونة التطور الأمريكية الرسمية المدفوعة إلى العالم الثالث في العام نفسه⁽¹²⁾.

وهذا يعني توسيعاً دائماً للهوة القائمة بين البلدان الغنية والفقيرة. إن حصة البلدان المتخلفة من الدخل العالمي هبطت من ٦٥٪ في عام ١٨٥٠ إلى ٢٢٪ في عام ١٩٦٠. وتنبأ «روبرت س. ماك نامارا» رئيس البنك الدولي في خطابه الوداعي (في ٣٠ أيلول عام ١٩٨٠) بتواصل هذا النمط القديم. فعلى مدى السنوات الخمس التالية من المحتمل أن تتكشف البلدان المتخلفة عن متوسط نمو سنوي بنسبة ١٫٨٪، قياساً إلى نسبة ٢٫٧٪ خلال العقد الماضي ونسبة ٣٫١٪ في الستينيات (١٩٦٠) وإن التقرير السنوي (١٩٨٠) للبنك الدولي يخلص إلى النتيجة التالية: "إن الأمم الغنية والأمم الفقيرة تشكل على السواء أسرة عالمية..... ولسوف تضطر هذه الأسرة العالمية عما قريب لتجاوز عقود مليئة بالهزات والاضطرابات بدون انتفاضات اجتماعية"⁽¹³⁾.

ولكن الانتفاضة الاجتماعية هي بحذ ذاتها ما يتكهن بها التحليل السابق للقوى التاريخية الناشطة في العالم الثالث في هذه الأيام. ومن المحتمل أن تكون تلك الانتفاضة أكثر تواتراً وأشد راديكالية، مما كانت عليه في الماضي.

٤ — الحركات الثورية في العالم الثالث

إن الهوة الآخذة بالاتساع بين العالم الأول والعالم الثالث لم تفض إلى نشوب الثورة العالمية أوتوماتيكياً، ولكنها خلقت لأول مرة في التاريخ كمن الثورة على نطاق عالمي. ولكن الإقدام على تلك الخطوة من الكمون الثوري إلى الفعل الثوري أمر في غاية المشقة وقلما يأخذ أبعاد التنفيذ.

فثمة عقبات عديدة تحول دون القفز من السخط إلى الثورة المسلحة المكشوفة . فبعض تلك العقبات اقتصادي من أمثال استقلال الوحدات الإنتاجية الفلاحية ، واستبداد روتين عمل الفلاحين الذي لا منجاة منه إلا بالوصول إلى حافة القبر بالنسبة للعائلة الفلاحية ، وإغراء الانسحاب من الصراع والانخراط في إنتاج الكفاف المستقل . وعلاوة على ذلك فهناك عوامل اجتماعية قوية تعمل ضد اللجوء إلى الثورة . فالقرية هي مركز الاستمرار والأمن وهي المكان الذي يتمتع فيه كل فلاح بموقع معترف به ضمن نظام الأشياء . وروابط الأسرة والكنيسة والجماعة روابط قوية ، بينما المعروف عن حياة حرب العصابات أنها شاقة ومحفوفة بالمخاطر . وأخيراً هنالك الكوابح النفسية التي مبعثها الخنوع والطاعة طيلة آلاف السنين . ولما كان الفلاحون مستبعدين تقليدياً من عملية صنع القرار على نطاق العالم بأسره؛ فإنهم يفتقرون إلى معرفة مطامعهم وإلى الثقة بأنفسهم للإفصاح عنها والتصرف وفق ما تمليه عليهم تلك المطامع .

ونظراً لهذه الأسباب فإن الثورات حدثت في معظمها في تلك الفترات الانتقالية الصعبة ، التي كانت تشهد حالة تفسخ الأنظمة الاجتماعية القديمة وعدم تبلور الأنظمة الجديدة . وإحدى أمثال تلك الفترات في الماضي كانت في مطلع العصور الوسطى حينما أثارت عملية الاسترقاق ثورات متفرقة هنا وهناك في أرجاء الامبراطورية الرومانية المقدسة خلال القرنين التاسع والعاشر . وأما الفترة الانتقالية الأخرى؛ فقد كانت في أواخر العصور الوسطى حين انتفض الفلاحون الأوربيون ضد تنقيذ MONETIZATION النظام الإقطاعي الذي كان وقتها وطيد الأركان (راجع الفصل الثاني ، المقطع الأول) . واليوم ، نظراً لتغلغل الرأسمالية في أرياف المعمورة كافة ، يخضع الفلاحون في أي مكان لعملية تجريدتهم من ممتلكاتهم وحشرهم في المراكز الحضرية ، التي تتزايد فيها الظروف المعاشية سوءاً ، وذلك من خلال أكبر نزوح جماعي عرفته الدهور .

وحتى اقتلاع عشرات ملايين العائلات الفلاحية من الجذور لم يفض إلى الانفجارات الثورية على نطاق عالمي . فالشرارة التي أشعلت فتيل الكمون الثوري كانت بحاجة لقيام تانك الحريين العالميتين اللتين أضعفتا القوى الاستعمارية في ذلك الوقت الذي حفزتا فيه المطامح الوطنية والتصورات الاجتماعية لدى الشعوب المستعمرة والمغلوبة على أمرها .

وكل ما نتج عن الحروب العالمية من تمزق وتشويه للبنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، لا يمكنه أن يؤدي إلى قيام الثورات الاجتماعية الأساسية بمعزل عن الدعاوى الوطنية . فإعادة تركيب البنية الاجتماعية تستدعي وجود تصور ما لنظام جديد بديل إلى الحد الذي يكفل إثارة المقاتل في حرب العصابات ، كي يعرض نفسه وأسرته إلى المخاطر . ومثل هذا التصور لم ينشأ لدى الفلاحين

الذين يشكلون الأغلبية الساحقة بين صفوف من يخوضون حروب العصابات في العالم الثالث .
فالفلاحون يوفرون الطاقة البشرية وعلى غيرهم تقع مسؤولية توفير الإيديولوجيا والقيادة . ولذلك فإن
مسار ثورات القرن العشرين قد يحدده نجاح إيديولوجية من الإيديولوجيات الثلاث التالية في
استقطاب مساندة الفلاحين : إيديولوجيا الإحياء الديني أو الإصلاح أو الثورة .

فالإحياء الديني يعزى إلى «رد الفعل المحافظ» الذي ساد الفترة السابقة للقرن العشرين ،
وقد أشرنا إليه في الفصل الثامن عشر ، المقطع الثاني . ولكن في الوقت الذي كانت تقتزن فيه هذه
الحركة في الماضي بالمصالح السلالية العتيقة والمصالح العقارية في الأرض ، أصبحت اليوم تستقطب
حولها الجماهير في بعض المناطق وتجدد ، علاوة على المعتقدات التقليدية ، المذاهب التقدمية ، بل
والثورية أيضاً . وما الإحياء الديني إلا رد فعل على نكسات وأزمات النظامين الإصلاحي منهما
والثوري على قدم المساواة . فالضغوط الداخلية والخارجية التي تكتنف هذين النظامين هي التي تدفع
المواطنين فيهما إلى اللجوء إلى الدين باعتباره يمثل الحقيقة المطلقة الوحيدة في بحار الشكوك
المتلاطمة . وأفاد الصحفي المصري محمد حسنين هيكل "أن الدين أضحي وسيلة للتعبير عن
السياسة والإيمان أضحي القلعة التي تحصن بها الدعوات القومية المحاصرة كخندق أخير لها في
معركتها دفاعاً عن مستقبلها لا عن ماضيها" (14) .

ولكن الإحياء الديني لا يقتصر اليوم على العالم الثالث . فعندما يشعر الناس في أي مجتمع
من المجتمعات ، المتطورة أو المتخلفة ، بفقدان التحكم والتوجيه يتمثل رد فعلهم غالباً بنشيدان
شخصيتهم التاريخية والوحدوية من خلال الدين . وبما أن الدين أصبح «وسيلة للتعبير عن السياسة»
فإن استخدامه يكون للأغراض المحافظة والثورية على حد سواء . إن واحدة من استطلاعات الرأي
أجراها معهد غالوب في الولايات المتحدة عام ١٩٧٦ كشفت أن خمسين مليون نسمة تقريباً من
الأمريكيين الشباب ، أو ثلث من تؤولهم أعمارهم للاقتراع ، قد عاشوا تجربة «الولادة من جديد»
بعد الهداية الدينية . وينهل هؤلاء الإنجيليون من جميع الينابيع السياسية ، فيساند بعضهم القضايا
المتطرفة ويعيشون طرازاً مغايراً من الحياة على شكل عائلات وكومونات واسعة . وأما المتطرفون من
البروتستانت الناصريين — الويزليين ومن المنهجيين الأحرار والوزيريين ، وجيش النجاة من الآثام
وحركة كنيسة الإصلاح البروتستانتي — فكلهم يستوحون تصميم «جون ويزلي» على تطبيق أخلاق
«الحب المطلق» على الشرور الاجتماعية كالفقر وأما الأصوليون FUNDAMENTALISTS الذين
يتخذون مواقف «التأييد لكيان الأسرة» في بعض المسائل كالإجهاض واللواط والصلاة في المدارس ،
فإنهم يتزايدون حيناً بعد حين ، كما إنهم يميلون لاعتبار العقيدة التوراتية تقف على قدم المساواة مع
الرأسمالية المظلمة والتراكم المادي اللا محدود والجماهيرية العسكرية لمقارعة «الشيوعية الملحدة» .

إن هذه الاتجاهات المتصارعة في الإحيائية الأمريكية لها نظائرها في العالم الثالث . ففي الشرق الأوسط على سبيل المثال يتم تسخير الإسلام من قبل معظم الزمر السياسية المتناحرة لتحقيق أغراضها السياسية . فالعقيد القذافي ، الذي يشير إليه « سادات » مصر وشاه إيران السابق وهما عدوين لدودين لا نظير لهما ، يجاهد لتحويل بلاده إلى جماهيرية JAMAHIRIYA أو « دولة الجماهير » . فقد طرح في كتابه الأخضر مبادئ تعيد إلى الأذهان ذكرى الثورة الثقافية لماو . فأضواء النيون المنتشرة في كل الأمكنة تتلأأ بشعارات من أمثال « شركاء ولا أجراء » و « الثورة إلى الأبد » و « لا ديمقراطية بدون لجان شعبية » . إن العقيد القذافي قد اختار لنفسه دور « المحرض الثوري » الذي يكرسه لإيقاظ ليبيا والعالم كله ، لقيام نظام اجتماعي جديد « تسيطر فيه الجماهير على قدرها وثروتها » (15) .

ويجري التأكيد على ما في القرآن من مبادئ العدالة والمساواة الاجتماعية في بلدان إسلامية راديكالية أخرى ، من أمثال الجزائر واليمن الجنوبي ؛ إضافة إلى بعض حركات التحرر الوطني أمثال حركة « المورو » في الفلبين والبوليساريو في الصحراء الإفريقية . وفي الطرف المقابل من هذا المشهد السياسي تقوم الأنظمة الإسلامية الخالصة ، كنظامي باكستان والعربية السعودية . ففي هذا البلد الأخير توجه التعاليم القرآنية جميع المؤسسات والممارسات الفردية . فالمعايير الدينية المطلقة دقيقة جداً والانزلاق إلى مهاوي الإثم ينطوي على أعظم المخاطر ، ومن هنا كان رد الفعل القوي للحكومة السعودية ضد المسلسل الوثائقي التلفزيوني البريطاني المدعو « موت أميرة » ، بتلميحاته إلى استثناء الفساد والزنى في أوساط الأسرة المالكة . ومن هنا أيضاً جاء الملح الذي خيم على النظام السعودي ، عندما احتل المناضلون المسلمون المسجد الحرام في مكة (تشرين الثاني ١٩٧٩) ، يطالبون بالإطاحة بالسلالة الحاكمة التي اتهموها باستخدام ستار الدين لإخفاء فسادها وانحلالها .

إن تصارع تأويلات الإسلام واستغلاله أمر ملفت للنظر في إيران على وجه الخصوص . فرجال العصابات المسلمون اليساريون ، « المجاهدون » ، أصدروا البيان التالي في عام ١٩٧٣ ، عندما كانوا يشكلون إحدى المنظمات السرية المناضلة ضد الشاه :

” ليست الماركسية والإسلام أمرين متماثلين ، ولكن الإسلام على الرغم من ذلك أقرب إلى الماركسية منه إلى البهلوية قطعاً . فمن ياترى أقرب إلى الإسلام : الفيتناميون الذين يحاربون ضد الأمبريالية الأمريكية أم الشاه الذي يساعد الصهيونية ؟ إن الشاه مصاب بالذعر من الإسلام الثوري وهذا هو السبب الذي يجعله دائم الصراخ بأعلى صوته أن المسلم لا يمكن أن يكون ثورياً . ففي رأيه أن الإنسان إما مسلم وإما ثوري ولا يمكنه أن يكون هذا وذاك في وقت واحد ، ولكن وقائع

الحياة تدل على أن نقيض هذا القول هو الصحيح ، فالمسلم إما أن يكون ثورياً أو لا يكون مسلماً حقيقياً^(١٥) .

وليس من قبيل الصدفة أن يتجلى هذا الموقف نفسه في الشعار الأمريكي اللاتيني المعروف « بلاهوت التحرر » الذي مفاده أن المسيحي إما أن يكون ثورياً أو لا يكون مسيحياً (انظر الفصل الثالث والعشرين — المقطع الثاني) . وكما اضطلعده الشاه المجاهدين فإن « ستروسنر وبينوشيه » وأمثالهما يتصيدون القساوسة الراديكاليين الذين يرون في المسيح قائداً ثورياً ويحاولون السير على خطاه .

وإذا انتقلنا من الإحياء الديني إلى المنزع الإصلاحي لوجدنا فيه حركة مبعثها النزعة الوطنية أصلاً ودعائمها الأساسية تتمثل بالمتفرجين من تجار ومعلمين وكتبة وموظفين وقادة عسكريين . ولكن على الرغم من الجعجعة الثورية لهؤلاء الناس ؛ فإن أهدافهم الموضوعية أهداف إصلاحية على وجه الحصر . وبما أنهم يتحاشون التغيير الاجتماعي الجذري ؛ فإنهم يبنذون جوهر الماركسية ألا وهو الصراع الطبقي . ولذلك فإنهم يدفعون التعويض عن الأراضي المصادرة ، ويشجعون قيام طبقة فلاحية جديدة وسطى لكي تكون إحدى دعائم النظام الاجتماعي الجديد . وأما التغييرات الرئيسية فلا تقوم إلا في المدن ، حيث تظهر ثورة البورجوازية في مساعيها الصناعية والتجارية الجديدة وفي استثماراتها للممتلكات الريفية .

ومن أقدم الأمثلة عن هذه البورجوازيات الوطنية ، الجمهوريون الصينيون الذين أطاحوا بسلالة مانشو ، والأتراك الشباب « جمعية تركيا الفتاة » الذين خلعوا السلطان عبد الحميد عن العرش ، والدستوريون الذين تغلبوا على الثوار « الزاباتيين والفلبين » في الثورة المكسيكية ، وحزب الوفد الذي انتزع الامتيازات من البريطانيين في مصر ، وحزب المؤتمر الهندي الذي فعل الشيء نفسه في الهند . وأما الأمثلة عن الأنظمة الإصلاحية فيما بعد الحرب العالمية الثانية ؛ فهي مصر في ظل حكم ناصر وغينيا في ظل حكم سيكوتوري ومالي زمن موديبوكتا وغانا في ظل حكم كوامي نكروما وأندونيسيا في ظل حكم سوكارنو والبيرو في ظل حكم الجنرال فيلاسكو والجزائر زمن بن بيل ويومدين .

وأما الإيديولوجيا الثالثة ؛ أي إيديولوجيا الثورة أو الاشتراكية ، فقد برزت كبديل عملي في العالم الثالث مع انتصار الثورة البلشفية عام ١٩١٧ . ولم يكن من قبيل المصادفة قيام هذه الثورة في بلد كانت فيه الجماهير الفلاحية المدقعة ، هدفاً للتشبع بالمبادئ الراديكالية نتيجة لاستغلال النظام القيصري ، وكارثة الحرب ، أدى بها إلى الالتحاق بالقيادة الاشتراكية للينين ، بدلاً من الالتحاق بالقيادة البورجوازية لكيرنسكي . وليس من قبيل المصادفة أيضاً فشل الثورة البلشفية في الانتشار إلى

ألمانيا، حيث كان الفلاحون يتمتعون برخاء نسبي دفعهم لمساندة الديمقراطيين الاشتراكيين الإصلاحيين، بدلاً من مساندة السبارتاكوسيين الثوريين. ونظراً لفشل الثورة الاشتراكية في أوروبا الوسطى والغربية، تمكنت القوى الاستعمارية من إحباط الحركات الثورية في العالم الثالث في السنوات الفاصلة بين الحربين.

وأطلقت الحرب العالمية الثانية العنان لموجة جديدة من الثورة الاشتراكية، استهلتها الصين وانتقلت بعد ذلك إلى جنوب شرق آسيا وكوبا وإفريقية البرتغالية. وقامت الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية وأمسك بعضها بزمام الأمور من خلال جهوده الخاصة، كما في يوغسلافيا وألبانيا، وبعضها تسلم السلطة بمساعدة القوات السوفيتية.

هكذا كانت الظروف التي قامت في ظلها — خلافاً لتوقعات ماركس — ثورات القرن العشرين العظيمة في بلدان العالم الثالث — ولا زالت تقوم. وهناك سمة بارزة تطفئ على هذه الثورات التي قامت في المستعمرات وهي السرعة التي بلغت بها المستوى الرفيع من الحنكة والفاعلية. وحدثت قديماً ثورات عدة قبل الحرب العالمية الأولى، كما أشرنا في الفصل السابق، ومعظمها كان انتفاضات طليعية أو حركات للمقاومة، نشبت في الفلبين والمكسيك وفارس وكوبا وكوريا وإفريقية وفي مناطق أخرى من العالم، لم يكن أمامها سوابق تاريخية تستطيع الاسترشاد بها، واقتصرت إلى النظرية الثورية فيما يتعلق بطبيعة الأمبريالية والحاجة لخوض غمار حرب العصابات الطويلة الأمد، ولم تستطيع الاعتماد على دعم المنظمات الثورية العالمية أو من جمعيات السلم وزمر الإصلاح الاجتماعي المتعاطفة معها.

ولم يعد ثوار العالم الثالث اليوم بحاجة للتحرك على أرضية من العزلة والجهالة. فالفيتناميون كانوا خلال نضالهم ضد الفرنسيين واليابانيين والأمريكيين، يتلقون الدعم العالمي الرسمي منه وغير الرسمي على قدم المساواة. فأنشأوا استراتيجية عملية ناجحة من خلال التجربة والخطأ ومن دراسة الحركات الثورية الأخرى. وصرح أحد القادة الفيتناميين البارزين قائلاً: "على درب الاشتراكية والشيوعية لا يمكن لبلد أن يكون دائماً مصيباً. وكل بلد لا بد له من ارتكاب الأخطاء ولكن يجب عليه تصحيحها. فلا شيء ثابت — ولا بد من قيام التغييرات وذلك لأن الدرب جديد، وعلينا أن نتعلم من تجارب الآخرين ومن تجاربنا نحن أيضاً، من عملنا ومن واقعنا. ويجب أن نكون دائماً بصدد تصحيح أنفسنا؛ فالطريق من الاشتراكية إلى الشيوعية طريق وعرة وليست ممهدة، كما إن المسير عليها ليس كمتعة النزهة البحرية"⁽¹⁷⁾.

إن كتابات «ماو و هو و كابرال و غويفار» أصبحت اليوم موضع الدراسة في أنحاء العالم

الثالث ، كما إن تعاليمهم أصبحت موضع التكيف وفق الظروف المحلية . فالقيادات الثورية اكتسبت حظاً كبيراً من الثقة بالنفس والاستقلالية خلال العقود القليلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية . فأول منظمة للمقاومة تصدت لتحدي الثورة المضادة الغربية بعد الحرب كانت « جبهة التحرير الوطني » في اليونان EAM التي تمتعت بتأييد شعبي كاسح ، نظراً لقيادتها النضال ضد احتلال قوات المحور AXIS . ولكن القيادات الشيوعية في تلك الجبهة ، التزمت بخط الكرملين ، وممحت لحلفاء ستالين البريطانيين بإنزال قواتهم في اليونان ، حيث استخدمت فيما بعد لسحق قوات EAM في الوقت الذي بقي فيه ستالين على صمته الدبلوماسي ، ملتزماً باتفاقية تشرشل لتقسيم شبه جزيرة البلقان إلى منطقتي نفوذ : سوفيتية وبريطانية .

ولكن ثوار العالم الثالث يقبلون اليوم ، (على نقيض جبهة التحرير اليونانية) ، المساعدة من الاتحاد السوفيتي والصين ولكنهم يرفضون قبول الأوامر منهما . وحض « ماو » ذات مرة قيادات العالم الثالث بالإصرار على مسيرتهما الثورية بمعزل عن السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي ، ويجري الآن العمل بنصيحة ماو في العالم الثالث ولكن ليس على حساب موسكو وحدها وإنما على حساب بكين وأية دولة أخرى تصبو إلى الهيمنة . ويجسد الرئيس « سيمورا ماشل » في موزامبيق هذه الاستقلالية والثقة بالنفس ؛ فيقول :

” لقد ارتكبنا الأخطاء وعملنا على إصلاحها ، وظفرنا ببعض الانتصارات وعرفنا كيف ندخل عليها التحسينات . وبفعلنا هذا تمكنا من إنشاء نظرية من خلال ممارستنا ، ومن ثم اكتشفنا أن نظريتنا هذه التي انبثقت عن ممارستنا ، اكتسبت طابع النظرية من قبل في ظل ظروف مغايرة في أزمنة وأمكنت مختلفة من مناطق العالم . فهذه النظرية وهذا التصور هما الماركسية اللينينية فالماركسية — اللينينية ليست شيئاً التقطناه من الكتب ولكن من خلال مسيرة النضال عمداً إلى تركيب دروس تجاربنا بعضها مع بعض وصغنا إيديولوجيتنا وبنينا الأدوات النظرية لنضالنا “ (18) .

اكتسبت الحركات الثورية خلال هذا القرن مكاسب جوهرية من خلال التقدم والتقهر . ومنذ عام ١٩١٧ قامت مجموعة من الأنظمة اللارأسمالية في الاتحاد السوفيتي والصين وكوريا الشمالية والهند الصينية وكوبا وفي المستعمرات الإفريقية البرتغالية السابقة وفي اليمن الجنوبي وإثيوبيا والصومال . وتشكل هذه المناطق نسبة ٢٨٪ من مساحة اليابسة في العالم وثلث سكان المعمورة . ومن المحتمل استمرار هذا النمط من الأنظمة ، مما يفتح باب الاحتمال أمام العقدين الآخرين من القرن العشرين أن يشهدا موجة ثورية ، تماثل الموجة التي تخللت العقدين اللذين أعقبا الحرب العالمية

الثانية. ولكن في الوقت الذي كان يطغى فيه الطابع القومي على تلك الثورات القديمة؛ فإن الطابع الاشتراكي الثوري، الدنيوي والديني، سوف يطغى على ثورات المستقبل، نظراً لانجلاء عدم قابلية الاستعمارية الجديدة للحياة.

٥ — استراتيجيات العالم الأول المضادة للثورة

دأبت القوى الغربية منذ البدء على مقاومة الحركات الثورية في العالم الثالث بشكل مباشر وغير مباشر أيضاً. ففي القرن التاسع عشر ساندت سلالة «مانشو» في الصين، والأمرء والملاكين العقارين في الهند والزعماء العشائريين في إفريقيا، والشاهات والسلطين في الشرق الأوسط، كلاً ضد خصومه من الوطنيين أو الدستوريين. ومن هنا كانت المفارقة العجيبة حول كون الغرب معادياً للمتفرجين في العالم الثالث. وساد هذا النمط في القرن العشرين أيضاً، عندما ساندت القوى الغربية تشان كاي شيك وسينغمان ري وثيو وماركوس وشاه رضا وموبوتو ضد القادة الثوريين من مستوى ماو وهو وكابرال وماشيل وكاسترو. وأما النهج الذي كان سائداً فقد أوضح ماو بعد أن عاش معه تجربة مباشرة:

”منذ اندحار الصين في حرب الأفيون عام ١٨٤٠ صادف الصينيون التقدميون مصاعب جمّة في سعيهم طلباً للفكر من البلدان الغربية.... فلم يدخروا جهداً إلا واستخدموه لذلك. وأنا نفسي في سنوات شبائي انخرطت في هذه الدراسات التي كانت تمثل ثقافة الديمقراطية البورجوازية الغربية بما فيها النظريات الاجتماعية والعلوم الطبيعية لمرحلة مما كنا ندعوه «بالعلم الجديد» وهو على نقيض الثقافة الإقطاعية الصينية التي كنا نطلق عليها «العلم القديم».

ولكن العدوان الأمبريالي مزق الأحلام الوردية التي راودت الصينيين عن التعلم من الغرب. ويا للعجب — لماذا كان المعلمون دائماً يقتربون إثم العدوان على تلامذتهم؟“^(١٩)

ولم يكن استمرار الاستراتيجية المضادة للثورة ناجماً عن أي خطأ حسابي أو نزعة اعتراضية آتمة من جانب كبار السياسة الغربيين، وأن تواصلها عبر القرون يدل على عمق جذورها في صلب المؤسسات الوطنية. وقد ولدت إمبراطورية التجارة الحرة من القوى الفاعلة في الرأسمالية الصناعية في مطلع القرن التاسع عشر وهي التي شنت حرب الأفيون وأحبطت ثوار التاينغ وقضت على مساعي محمد علي لتطوير مصر إلى بلد مستقل اقتصادياً. ومثلها الرأسمالية الاحتكارية في نهاية القرن التاسع عشر، أوجدت الأمبريالية الاستعمارية التي قسمت معظم بلدان العالم الثالث إلى ممتلكات آلت بحق الشفاعة إلى حفنة ضئيلة من القوى الأوربية.

فالرأسمالية الاحتكارية ما زالت نشطة حتى اليوم ، مع فارق وحيد هو أن واجبها يحتم عليها اليوم مقارعة الحركات الثورية الاشتراكية والوطنية، التي تعصف ببلدان التخوم. ولما أصبح الحكم الاستعماري المباشر أمراً مستحيلاً، لإفلامه عسكرياً أو مالياً، قامت موجة منح الاستقلال للمستعمرات بشكل جماعي، كما أدت إلى النقلة من الاستعمارية إلى الاستعمارية الجديدة. فإذا كانت الاستعمارية تمثل نظام السيطرة المباشرة، باستخدام القوة؛ فإن الاستعمارية الجديدة تمثل نظام السيطرة غير المباشرة من خلال منح الاستقلال السياسي مع الحفاظ على التبعية الاقتصادية والاستغلال الاقتصادي.

وفي الوقت الذي اعتمدت فيه الاستعمارية على الإداريين الوافدين من المراكز الأم، مدنيين وعسكريين، ممن كانوا يساندون الشخصيات المرموقة شبه الإقطاعية والعشائرية في المجتمع المحلي؛ فإن الاستعمارية الجديدة، على النقيض من ذلك، اتجهت نحو العناصر البورجوازية التي كانت سابقاً ألد خصوم الاستعمارية وأصبحت اليوم الحليف الرئيسي لها. وقد حدد «أميلكار كابرال» بشكل دقيق جوهر هدف الاستعمارية الجديدة على أنه "خلق بورجوازية مزيفة لكبح جماح الثورة وتوسيع باب الاحتمالات أمام البورجوازية الصغيرة لتقف موقف الحياد من الثورة"⁽²⁰⁾. وعلى نحو مماثل حدد «غونار ميردال» جذور الاستعمارية الجديدة وطبيعتها:

"هناك محرك يكمن في صلب النظام الاستعماري، الذي مارس جيروته على نطاق العالم حتى الحرب العالمية الثانية، محرك كامن يدفع السلطة الاستعمارية بشكل أوتوماتيكي إلى التحالف مع الزمر الاجتماعية صاحبة الامتيازات. لقد كان بالإمكان الاعتماد على تلك الزمر للإفادة من المصلحة المشتركة في سيادة «القانون والنظام»، مما يعني ضمناً وفي معظم الأحوال استمرار الوضع القائم STATUS QUO اقتصادياً واجتماعياً.

فالسلطة الاستعمارية تشعر على العموم أنه لتثبيت حكمها، يجب عليها مساندة وتعزيز البنية الاجتماعية والاقتصادية الجائرة في إحدى المستعمرات..... وما يثير السخط هو منح السلطة الاستعمارية بعض الامتيازات الجديدة. وخلق زمر جديدة من أصحاب الامتيازات لتوطيد سلطتها على مستعمرة من المستعمرات.

وثابت هذه الآلية على فاعليتها بعد تصفية الاستعمارية نظيرتها الناشطة الاستعمارية الجديدة — وما أشبه اليوم بالبارحة — فيما يتعلق بالبلدان المتخلفة المستقلة حديثاً، ولا سيما في أمريكا اللاتينية. وكان هو المبرر الأساسي لاستعمال نعت «الاستعمارية الجديدة»⁽²¹⁾.

ومن الجدير بالذكر أن نظام الاستعمارية الجديدة، نظام السيطرة غير المباشرة، لا يمكن تطبيقه إلا إذا كانت الأنظمة الحديثة العهد بالاستقلال، أنظمة قومية في طبيعتها وأهدافها. ولكن عندما تكون الأنظمة اجتماعية ثورية، تسعى لإعادة بناء المؤسسات والعلاقات مع المركز الأم، يصبح من الواضح أن نظام الاستعمارية الجديدة نظام مستحيل. وأن الثوريين الذين يجهدون لإحراز الاستقلال الاقتصادي علاوة على الاستقلال السياسي من خلال تعميق الروابط الاقتصادية الأفقية، بدلاً من الروابط العمودية، سوف يضطهدون لا محالة، بنظام الاستعمارية الجديدة، الذي تم تصميمه للحفاظ على التبعية.

وهذا ما يفسر لماذا كان إعطاء الاستقلال السياسي لعشرات المستعمرات بعد الحرب العالمية الثانية يعتبر أمراً غير عشوائي، ولماذا وصل الاستقلال على جناح السرعة إلى القيادات أو الأحزاب القومية عدا بعض المناطق القليلة من ذوات المستعمرات البيضاء كالجنازير وكينيا وروديسيا. ولكن الموقف من الاستقلال كان، على نقيض الموقف السابق، يتسم بالعناد عندما كان يلوح في الأفق خطر قيام نظام ثوري اجتماعي. ففي أمثال هذه الحالات تمثلت ردود الأفعال بالقمع المسلح أو باللجوء إلى «زعزعة استقرار» الأنظمة من خلف الستار أو اعتماد تكتيك يكفل استبعاد الثوريين عن السلطة أو الإطاحة بهم. فتباين ردود الأفعال لا يعود إلى المصادفة أو النزوات الشخصية وإنما كانت تملية مستلزمات الرأسمالية الاحتكارية، التي تغطي فيها الشركات متعددة الجنسيات، كما في العقود القديمة التي كانت تغطي فيها اتحادات المنتجين العالميين CARTELS.

إن حافز الرأسمالية الاحتكارية — وبلاءها — يتمثل اليوم، مثلما كان في القرن التاسع عشر، بسوء توزيع الدخل والثروة، مما يؤدي إلى طلب استهلاكي غير قادر على استيعاب مردود المرافق الإنتاجية القائمة وتوفير فرص الاستثمارات المربحة لفائض رأس المال. فالجهود المحلية لحل هذه المعضلة في الولايات المتحدة كانت تتضمن شتى التدابير الحكومية لفرض ثبات الأسعار والتكامل إبان المرحلة التقدمية والبرامج الجديد NEW DEAL بالإضافة إلى الإنفاق العسكري الضخم في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. ولكن لم يؤد أحد هذين الإجراءين إلى النتيجة المرجوة وتشهد على ذلك البطالة الكبيرة التي استمرت حتى نشوب الحرب العالمية الثانية وتعايش الكساد مع التضخم STAGFLATION حتى اليوم. ومن هنا تزايدت أهمية العالم الثالث كمصدر من مصادر المواد الخام وكسوق لفائض رأس المال، وكمستهلك — في الزمن الحديث — للصناعات الهاربة، بحثاً عن الأيدي العاملة الرخيصة. ولا يمكن تحقيق هذه الأدوار إلا إذا بقي العالم الثالث يشكل قسماً متمملاً لاقتصاد السوق العالمي. وإن ضمان استبقاء العالم الثالث ضمن حدود هذه المهمة

لهو مبرر بقاء RAISON D'ÊTRE استراتيجية الغرب المضادة للثورة على حالها اليوم، كما كانت في الماضي.

فخلال القرن التاسع عشر كانت بريطانيا هي القوة الأمبريالية الرئيسية وفي الوقت نفسه هي القوة الرئيسية المضادة للثورة في العالم، سواء أكان تسخير القوة ضد ثورة التاينينغ أو العصيان الهندي، أو ضد الانتفاضات الدورية في إفريقية. وبعد الحرب العالمية الأولى، حلت الولايات المتحدة تدريجياً محل بريطانيا ولا سيما في النصف الغربي من الكرة الأرضية. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية، برزت الولايات المتحدة بلباس البطل الصنديد للعالم الرأسمالي؛ إذ خرجت منها، على نقيض غيرها من الدول المحاربة، بأراض سليمة لم تمس، وصناعات ذات شأن كبير وتقنية لاتضاهى. ففي عام ١٩٤٨ كان الإنتاج القومي الإجمالي GNP للولايات المتحدة ثلاثة أضعاف الإنتاج القومي الإجمالي لبريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا معاً (إذ كان ٢٦٠ بليون دولار مقابل ٨٨ بليون دولار). وسبب ذلك أن الاقتصاد الأمريكي لم يعرف مرارة الكساد الاقتصادي الذي يعقب الحرب عادة، كما كان يخشى بعض المسؤولين. فالطلبات الاستهلاكية الحبيسة داخل الوطن والحاجة للأموال الأمريكية لإعادة البناء والتأهيل خارج الوطن، ضمنت الرخاء الاقتصادي في سنوات «ترومان». وبشيء من التباطؤ النسبي خلال عهد أيزنهاور، ثم قام زخم قوي آخر باستهلال عهد «كيندي». ويسر هذا الزخم الزيادة الثابتة في النفقات العسكرية، مما وفر بدوره الدعم لسياسة خارجية عدوانية إلى الحد الذي جعل «هنري لوس» يتطلع إلى المستقبل بملء الثقة وبهلال لمقدم «القرن الأمريكي».

وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية، بدأ جهابذة السياسة الأمريكية يتصورون الأمور على ضوء «القرن الأمريكي» وعلى ضوء الاستراتيجية الضرورية لتحقيقه. فمجلس «العلاقات الخارجية»، المتخصص في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية وتنفيذها، تقدم بمذكرة في ٢٤ تموز عام ١٩٤١ إلى رئيس الجمهورية ووزير الخارجية، يوجز فيها الخطوط العريضة لآراء المجلس "في السياسة الأمريكية ودورها في الحرب الراهنة واحتمالات هذا الدور فيما بعد الحرب". وبدأت المذكرة بالتوكيد على أن "اقتصاد الولايات المتحدة متكيف مع تصدير بعض المنتجات الصناعية والزراعية، ومع استيراد العديد من المواد الخام والمواد الغذائية"، واعتبرت المذكرة أن استمرار هذا النمط من التبادل التجاري ينطوي على أهمية قصوى إذا أريد للاقتصاد الأمريكي تفادي "بعض الضغوط الهادفة إلى تحطيمه كجموح تصدير الفوائض أو نقصان السلع الاستهلاكية إلى حد خطير".

وحددت تلك المذكرة «المنطقة الضخمة» التي كان الاقتصاد الأمريكي بحاجة إليها "كمي يتابع مسيرته دون الحاجة للإقدام على إجراء تعديلات أساسية". وكانت تلك المنطقة تتألف عملياً

من عالم خارج إطار أوربة الواقعة تحت السيطرة الألمانية؛ أي النصف الغربي من الكرة الأرضية والمملكة المتحدة وبقية الكومنولث البريطاني والإمبراطورية البريطانية، ومن جزر الهند الشرقية الهولندية والصين واليابان. والفشل في حماية هذه «المنطقة الضخمة» عسكرياً، والعمل على دمجها اقتصادياً، سيعود بأفدح الأضرار على الاقتصاد الأمريكي من جراء انقطاع الواردات الحيوية، وتضييق الصادرات الأمريكية من الفوائض الزراعية والصناعية. ولذلك فإن هدف السياسة الخارجية الأمريكية، يجب أن يكون، بالنسبة للمستقبل القريب، احتواء الخطر الألماني والياباني على «المنطقة الضخمة». وأما بعد الحرب «فإن الواجب يقضي بقيام جهود حثيثة باتجاه إعادة صياغة شكل العالم، ولا سيما أوربة». ولذلك طرحت المذكورة أيضاً عدداً من الموضوعات بقصد الدراسة المستفيضة، كإحداث المؤسسات المالية العالمية لتثبيت قيمة العملات والمؤسسات المصرفية العالمية لتسهيل الاستثمار في المناطق المتأخرة وتطورها⁽²²⁾.

ولما كانت إدارة «روزفلت» على علاقة حميمة بالمجلس، فقد قبلت تلك التوصيات مثلما قبلتها الإدارات اللاحقة لها، الأمر الذي يتجلى في التدابير الأمريكية زمن الحرب، كمساعدة بريطانيا واحتواء اليابان. وفي إجراءاتها الاقتصادية والسياسية بعد الحرب، كتأسيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وخوض غمار الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي وتعبئة كل الحركات المضادة للثورة في العالم الثالث. فكل هذه الإجراءات كان المقصود بها مواصلة الهيمنة على تلك «المنطقة الضخمة» ومن ثم إتاحة الفرصة أمام استمرار الرأسمالية الأمريكية دون اللجوء إلى إعادة تركيب البنية الاجتماعية تركيباً جذرياً.

وعلى مدى عقدين من الزمن بعد الحرب العالمية الثانية، تمكنت الولايات المتحدة من إحكام قبضتها على «منطقتها الضخمة»، وظهر في أواخر الستينيات (١٩٦٠) أن «القرن الأمريكي» كان يدنو من نهايته العاجلة، نظراً للورطة الفيتنامية وتزايد المنافسة الاقتصادية من قبل الدول التي حافظت على استقلالها في أوربة الغربية واليابان، علاوة على غرابة واستعصاء مشكلة تعايش الكساد والتضخم داخل الولايات المتحدة وتواتر الانفجارات في العالم الثالث. ولذلك فإن «الجدل المستفيض» حول الكيفية التي يجب بها على الولايات المتحدة أن تواجه هذا العالم الجديد المتلاطم، أدى إلى قيام ثلاث مدارس فكرية رئيسية. فالمدرسة الأولى هي مدرسة «كيسنجر»، مدرسة السياسة الواقعية REALPOLITIK أو منحى توازن القوى، التي تؤكد أهمية القوة العسكرية والاستقرار العالمي، والتحركات الأحادية الجانب، مما أصاب حلفاء أمريكا بالارتباك في بعض المناسبات (كالانفتاح على الصين وإحراجه اليابان)، كما وضع الولايات المتحدة في مناسبات أخرى موضع المسؤولية المنفردة كحربها في فيتنام. وأما المدرسة الثانية فهي مدرسة «أصحاب الثالث

TRILATERALISTS» الذين يسعون لتوحيد الولايات المتحدة واليابان والبلدان الأوربية الغربية ، لتكون بمثابة الجبهة المشتركة في وجه الكتلة السوفيتية والأنظمة الراديكالية في العالم الثالث . وأخيراً هنالك مدرسة الجناح اليميني ، التي يمثلها الناطقون الرسميون في إدارة ريغان والتي تؤمن بأن الولايات المتحدة ، تفسح المجال أمام الاتحاد السوفيتي الأمبريالي الذي يتزايد قوة حيناً بعد حين ، ولذلك فإنها تحبذ الجاهزية العسكرية المطلقة والمجابهة الصارمة لأي عدوان سوفيتي أو لأية ثورة في العالم الثالث — لأن الاتحاد السوفيتي والعالم الثالث في اعتبارها عالمان متفاعلان لا انفصال بينهما .

إن المدارس الثلاث السابقة تختلف اختلافات حادة فيما بينها تجاه مسائل محددة ، أمثال مسألة «سالت SALT» ، والانفراج ، وقناة باناما ، والجاهزية العسكرية . ولكن هذه الاختلافات ليست إلا اختلافات حول التكتيكات الضرورية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الأساسية التي لا خلاف عليها بين جميع الفرقاء وهي : حرية الوصول إلى أسواق العالم الثالث ومواده الخام ، والحفاظ على هيمنة الغرب العالمية ، والمظالم السائدة فيما يتعلق بتوزيع الثروة والقوة على نطاق العالم . فهذا الهدف المحافظ الأسمى يبدو واضحاً في كل جوانب السياسة الخارجية للولايات المتحدة — سياسياً واقتصادياً وحضارياً — مما سنعمد إلى تحليله تباعاً .

— أ —

الاستراتيجية السياسية للثورة المضادة

أشرنا من قبل إلى منطلق الاستراتيجية السياسية للثورة المضادة — ألا وهو منح الاستقلال شكلياً وخصاصاً إلى القيادات أو الحركات ، التي كانت قومية أكثر منها ثورية اجتماعية . ومن هنا جاء الظفر بالاستقلال بشكل سلمي نسبياً في الهند وسيلان وبورما وفي معظم المستعمرات البريطانية والفرنسية في إفريقية . وفي هذه الحالات حلت الاستعمارية الجديدة محل الاستعمارية ، وخالط لون البشرة لدى زمر الصفوة الحاكمة شيء من السمرة . ولم تقم هنالك أية محاولة لقلب المؤسسات المحلية أو العلاقات الاقتصادية مع المركز الأم قلباً جذرياً . ويبين التقرير التالي مدى السهولة والبساطة والتفاهم الذي تم به الانتقال إلى الاستقلال في ظل تلك الظروف وعن الحياة الاجتماعية في منتجع «دار جيلينغ» الجبلي الهندي ، تلك الحياة التي ثابرت على نخطها في عام ١٩٧٧ دون أي تبدل عملي يذكر منذ أيام الحكم البريطاني :

عندما يزحف فصل الصيف المحرق على وادي نهر الغانج المنبسط العريض ويدفع درجة

الحرارة إلى ١٢٠°، يشق آلاف الهنود دربهم إلى الجبال في هذه المناسبة. وتوَّج البريطانيون دار جيلينغ ملكة على المنتجعات الجبلية في وقت غير فصل الصيف. "الأمور في هذا المنتجع تختلف عنه في السنين الخوالي عندما كان جمهور المصطافين يعيش حالة من الفرح والسعادة وسط اللمعان الخاطف لمجوهراته وحليّه" قال ماهراجا (بوردوان) الذي قضى معظم سني حياته الواحدة والسبعين مصطافاً في هذا المنتجع الجبلي الذي يقع على مسافة ٣٠٠ ميل شمال كالكوٲا. "ولكن لا يزال بإمكان الإنسان العودة إلى هذا المكان والاستمتاع به"

والسواح اليوم في هذا المنتجع، هنوداً وليسوا بريطانيين، وما عدا ذلك فلم يتبدل إلا القليل. فالمصطافون (كما يطلق عليهم)، لا يزالون يجدون المتعة في الفرصة المتاحة لهم لارتداء ثيابهم الصوفية الخشنة TWEEDS وربطات العنق العريضة وهم يسرون متشاقلين بعكازهم على الدرب الظليل في دار جيلينغ الذي يشبه الشاطئ الرملي العريض باستثناء أن المنظر الذي يحيط به هو منظر أعلى بعض القمم الجبلية في العالم

والسواح أيضاً يقيمون في الفنادق التي يتوفر فيها كعك الزنجبيل المثلث الأضلاع والتي تحمل أسماء من أمثال EINDAMERE SNUGGERY و THE EVERGREEN و SUMMER BOON، وتشبهاً بالمصطافين الهاريين إلى «ميشيغان أو مين» يجدون متعة كبرى حين يقرأون في صحف كالكوٲا عن القبط في بلدانهم

ويجلس المصطافون على الشرفة خلف العوارض الخضراء المتداعية يرتشفون شاي دار جيلينغ الثقيل الخمير من أوراق الشاي التي تنبت على المصاطب الشديدة الانحدار حولهم.

ولكن «ماريغولد ويزدن»، وهي سيدة إنكليزية تدبر المكان، تقول بأن الأمور مختلفة عما كانت عليه في السنين الخوالي، عندما كان العزاب من الشباب، ومعظمهم من زراع الشاي، يلبسون الجوارب الطويلة البيضاء والنعال ذات الشرائط الفضية للمشاركة في حفلات الرقص السنوية الصاخبة «تطواف الفارس KNIGHT - ERRANTS». وأما الآن فأكثر أشكال الحياة الليلية صخباً في قاعات طعام بعض الفنادق لا يتعدى الرقصات الرسمية المعروفة باسم «خبب الثعلب FOX TROT» كالتي يمارسها أغنياء رجال الأعمال من كالكوٲا ونسائهم اللواتي يتزَّين بالمجوهرات وأثواب «الساري» المذهبة.

"إن هذه السهرات تمثل شيئاً من الهند القديمة" قالت ربة بيت من بومباي جاءت ليلة

البارحة لتعاطي الشراب، ”وأما الشيء الذي يجعلنا نحب دار جيلينغ، أنها تذكرنا بالماضي السعيد للطفولة والشيخوخة“.

هذا التقرير عن الحياة الاجتماعية في دار جيلينغ يوضح السبب الذي جعل الحكومات الغربية تتبنى سياسة معينة نحو القوميين في العالم الثالث، وسياسة مغايرة تجاه الثوريين فيه. فالقمع المسلح وسنوات النضال الدامي من نصيب المستعمرات التي تصبو لإحراز الاستقلال الاقتصادي مع الاستقلال السياسي. وإن تجارب البلدان التي كانت مستعمراتها سابقة والتي اختارت منحى الاستعمارية الجديدة، أو اضطرت لذلك الاختيار، لم تبرهن أن تجاربها بعيدة عن الاضطراب والعنف، وكثيراً ما يتكشف أن العواصف في انتظاراتها ولو بعد حين. وأما السبب فهو أن القيادات القومية واجهت مأزقاً مستعصياً على الحل، حيث من المنتظر منها مراعاة مصالح الأجانب من حكومات ومستثمرين، وفي الوقت نفسه مراعاة مصالح زمر النخبة المحلية الحاكمة، الأمر الذي قلص أمامها فرص الوفاء بوعودها فيما يتعلق بالتنشيط الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة.

فهذا التعارض حمل في داخله الضعف وعدم الاستقرار وهي أمور تتخطى بها حكومات العالم الثالث، وحمل معه سيادة الزمر العسكرية محل الزمر المدنية التي اضطلعت بعبء المسؤولية إثر منح الاستقلال. إن بلدان العالم الثالث عانت الأمرين من دورة زمر النخبة بدءاً من الإداريين الاستعماريين في العهد السابق للاستقلال مروراً بالقادة السياسيين القوميين وانتهاء بالزمرة البيروقراطية العسكرية. ولما كانت هذه الزمر الثلاث قد تدرت في ظل الرعاية الاستعمارية أو تحت تأثيراتها فإن منازعتها الإيديولوجية كانت متماثلة على العموم.

وإن مختلف القيود المفروضة والمفروسة تبدو من صلب الوقائع المحلية وجعلت من العسير على تلك الزمر، التي كانت مضطرة للتحرك من خلال القيود، إلى معالجة المشكلات الأساسية التي كانت في مواجهة جميع بلدان العالم الثالث في العهد اللاحق للاستقلال. ولهذا السبب زاد تواتر الانتفاضات المسلحة، مما حدا بتقرير البنك الدولي عام ١٩٨٠ أن يتكهن باستمرار تلك الزيادة في الثمانينيات (١٩٨٠). ولما واجه كبار السياسة الغربيون هذه المعضلة عمدوا إلى التكتيك الثاني في استراتيجيتهم السياسية للثورة المضادة، ألا وهو مختلف أنواع التدابير القمعية التي كانت تشتمل على التدخل السافر، والتدخل السري لزعزعة استقرار تلك الأنظمة، ومساندة القوى المحافظة «الأمبالية الفرعية» لتكون بمثابة الشريك الصغير في الحفاظ على الأوضاع السائدة في المناطق الاستراتيجية.

فالتدخل الأمريكي المسلح تم تسخيره إلى درجة أثار سخط وثقة معظم شعوب العالم.

وهناك تقرير يحمل عنوان «أمثلة عن استخدام القوات المسلحة للولايات المتحدة في الخارج، ١٧٩٨ - ١٩٤٥» تم إعداده بناء على طلب السيناتور «إفريت ماك كينلي ديركسن» ونشر في «محاضر الكونغرس CONGRESSIONAL RECORD» في ٢٣ حزيران عام ١٩٦٩، يعدد ١٦٠ مناسبة أوفدت فيها القوات الأمريكية لاستخدامها خارج الوطن ومعظمها في بلدان العالم الثالث. فبين عامي ١٩٠٠ و ١٩٢٥ مثلاً تدخل الجنود الأمريكيون ٧ مرات في الصين وهندوراس، ٦ مرات في باناما، و٤ مرات في الدومينيكان و٣ مرات في كولومبيا والمكسيك وكوبا، ومرتين في غواتيمالا وهايتي وكوبا ونيكاراغوا وتركيا، ومرة واحدة في مراكش والفلبين وسورية. ومن التدخلات الطويلة الأمد احتلال الجنود الأمريكيون هايتي من عام ١٩١٥ إلى عام ١٩٣٤ "للمحافظة على النظام خلال مرحلة طويلة يلوح في أفقها خطر قيام انتفاضة مسلحة" كما احتلوا كوبا من عام ١٩١٧ إلى عام ١٩٣٣ "لحماية المصالح الأمريكية من جراء انتفاضة مسلحة وظروف غير مستقرة" (24).

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية تسارعت خطوات نزعة التدخل الأمريكية لمجابهة تزايد تواتر الانتفاضات المسلحة. ففي عام ١٩٧٦ أصدرت «مؤسسة بروكينغز» تقريراً من ٧٠٠ صفحة تكلف بإعداده «قسم الدفاع» ويأتي على ذكر ٢١٥ مناسبة تم فيها استخدام القوات المسلحة للولايات المتحدة خارج الوطن لأغراض سياسية بين ١ كانون الثاني عام ١٩٤٦ و ٣١ تشرين الأول عام ١٩٧٥. وتتراوح هذه المناسبات ما بين إيفاد البارجة الحربية U.S.S MISSOURI لنقل جثمان السفير التركي من واشنطن إلى استانبول في عام ١٩٤٦ وبين الحرب الفيتنامية.

ورغم أن استخدام القوات المسلحة خارج الوطن لأغراض سياسية قد وصل إلى درجة مذهلة؛ فإن بعض أعظم الجهود في التدخل المسلح باءت بفشل ذريع. فمن الأمثلة البارزة عن هذا الفشل كان حملة قوات الحلفاء المشتركة ضد الثورة البلشفية، والدعم الأمريكي لتشان كاي شيك ضد الشيوعيين الصينيين، والتدخل الفرنسي والأمريكي في فيتنام.

وبعد الكارثة التي مُنيت بها الولايات المتحدة في فيتنام، طوت صفحة مساعيها المضادة للثورة في بلدان العالم الثالث، وكرست اهتمامها لإحياء حلف الناتو NATO. وبانقضاء ست سنوات على حرب فيتنام قال وزير الخارجية ألكساندر هيغ أن «الإرهاب العالمي» — وهو العبارة التي تستخدمها الإدارة الأمريكية كناية عن الثورة في العالم الثالث — «سوف يحتل في اهتمامنا محل حقوق الإنسان».

ولم يكن هذا الكلام مجرد تصريح فارغ، إذ تم بناء أو توسيع سلسلة من القواعد العسكرية في الشرق الأوسط من الميناء المصري (لاس بناس) إلى جزيرة «ديغو غارشيا» في المحيط الهندي، كما

تم وضع برنامج المعونة العسكرية بمقدار (٩٨٢) مليون دولاراً في آذار عام ١٩٨١ لتأمين الأسلحة والتدريب للدكتاتوريات اليمينية لمواجهة حركات العصابات المحلية — في تركيا ومراكش وعمان والخليج العربي وبلدان جنوب شرق آسيا.... إلخ، كما تم على جناح السرعة توسيع «قوات التدخل السريع»، مما أتاح للولايات المتحدة القوة للتدخل في أنحاء العالم لأول مرة منذ حرب فيتنام. وأهم من هذا كله في مطلع عام ١٩٨١ هو إيفاد بضعة عشرات من المدربين العسكريين الأمريكيين إلى السلفادور، ولكن القليل من الأمريكيين من يطلع على خطط البنتاغون، حيث أن هؤلاء جزء من فرق «المساعدة على حفظ الأمن» البالغة ٣٢٣ فريقاً والتي وصل طاقمها إلى ١٦٧٧ رجلاً في ثلاثة وخمسين بلداً.

ولكن التدخل السري «لزعزعة» استقرار الأنظمة الراديكالية وإلحباط الانتفاضات المسلحة كان أقوى وأشد أثراً من التدخل المسلح. ولكن هذا التكتيك لم يظهر إلى العيان إلا بعد فوات الأوان ومن خلال إفشاء الأسرار تدريجياً من قبل بعض العملاء السابقين لوكالة الاستخبارات الأمريكية CIA أمثال فيليب آغي (في قلب الشركة: مذكرات عميل في CIA) وفيكتور مارشيتي (وكالة الاستخبارات الأمريكية وشريعة تبادل المعلومات) وجون ستوك وال (بحثاً عن الأعداء: قصة CIA) وويلبور إيفلاند (حبال من رمال) وكيرميت روزفلت (انقلاب مضاد: الصراع للسيطرة على إيران)، كما فضحت تلك الأسرار تقارير مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة أمثال (مؤامرات مزعومة لاغتيال القيادات الأجنبية، ١٩٧٥) و العمل السري في التشيلي ١٩٦٣ — ١٩٧٣، (١٩٧٥)، كما ساهمت الدراسات التفصيلية التي قدمها (ميشال ت. كلير: ممارسة القمع — الدعم الأمريكي للأنظمة الدكتاتورية في الخارج)، في كشف الأسرار و (نورام تشومسكي وإدوارد هيومان: الاقتصاد السياسي لحقوق الإنسان — ويقع في مجلدين، ١٩٧٩).

ويتجلى الحجم الكبير للعمليات السرية في التقدير الذي أورده مارشيتي من أن ١١٠٠٠ عنصر من مجمل جهاز CIA البالغ ١٦٥٠٠ عنصر، ومبلغ ٥٥٠ مليون دولار من ميزانيتها السنوية البالغة ٧٥٠ مليون دولار، كان موقوفاً على «الخدمات السرية». فمن هذه الخدمات كانت CIA متورطة باغتيال القيادات الأجنبية من أمثال «ديم ولومومبا وتروجيلو وشنايدر» وفي عدة محاولات عقيمة لاغتيال كاسترو. ولقد كان الاسم الرسمي لوحدة CIA المعنية بمحاولات اغتيال القيادات الأجنبية هو «جمعية مراقبة الصحة». ولقد كانت CIA على علاقة بدرجات متفاوتة بالإطاحة بالحكومات التي كان يرأسها مصدق في إيران وآرنز في غواتيمالا والندي في التشيلي وسوكارنو في أندونيسيا وغولار في البرازيل. وتوصل أحد العلماء السياسيين الأمريكيين وهو «هانز مورغان ثاو» في عام ١٩٧٤ إلى النتيجة التالية:

”لقد تدخلنا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بإصرار لا يعرف الكلل لصالح القمع المحافظ والفاشي ضد الثورة والأنظمة الثورية. ففي عصر تتسم فيه مجتمعاته بالثورة أو بالإعداد لها أصبحنا نحن فيه بمثابة أكبر قوة ضاربة على وجه الأرض والمضادة للثورة. وإن مثل هذه السياسة لا يمكنها أن تفضي إلا إلى كارثة أخلاقية وسياسية“ (25).

وعلاوة على ذلك فإن CIA، وفقاً لما جاء في صحيفة « وول ستريت جورنال » في ١ آذار عام ١٩٧٧، (كانت تعلم وربما كانت تشجع) دفع المكافآت من قبل الشركات الأمريكية إلى الشخصيات السياسية الأجنبية. فبعض ملايين الدولارات التي وزعتها الشركات سرّاً ”كان المقصود بها ابتياع المعلومات السرية لحكومة الولايات المتحدة أو لمكافأة السياسيين المناصرين لأمريكا“. وكانت CIA تستخدم المبرشرين لجمع المعلومات. ففي رسالة إلى السيناتور «مارك هاتفيلد» تقدم «ويليام إ. كولبي»، مدير المخابرات المركزية الأمريكية، بالتوضيح التالي — علماً بأن القيادات الكنسية في الولايات المتحدة لم تتلقاه بحماس كبير: ”إن أمثال هذه العلاقات بين المبرشرين و CIA، هي محض اختيارية ولا تسيء بشكل من الأشكال إلى أمانة أو مهمة الكاهن صاحب العلاقة“ (26).

ولقد سخرت وكالة الاستخبارات المركزية CIA الاتحادات العمالية والشركات الأمريكية والبعثات التبشيرية لتوسيع تحركاتها السرية في الخارج. وإن عهد التعاون بين الحكومة والاتحادات العمالية في الولايات المتحدة يعود إلى الحرب العالمية الأولى، عندما تعاون «صاموئيل غومبرز و ويليام غرين» وهما من الزعماء العماليين الفيدراليين، تعاوناً وثيقاً مع الرئيس ويلسون، كما يعود ذلك التعاون إلى الحرب العالمية الثانية، عندما تعاون ويليام غرين وفيليب موري وهما من زعماء «مؤتمر الهيئات الصناعية CIO» مع الرئيس روزفلت. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية زاد تورط الهيئات العمالية الأمريكية لأول مرة في التحركات السرية CLANDESTINE التي تمولها الوكالات الحكومية. فلقد بدأت تلك التحركات بداية متواضعة بتأسيس الاتحاد الذي قام بين اتحاد العمال الأمريكيين AFL وبين مؤتمر الهيئات الصناعية CIO تحت رعاية AFL وباسم لجنة النقابات العمالية الحرة FTUC وذلك لمساعدة الاتحادات العمالية العاملة في الخفاء في كل من أوروبا واليابان. لقد كان «جي لوفستون»، وهو أمين السر التنفيذي للجنة النقابات العمالية الحرة، أحد القادة السابقين للحزب الشيوعي الأمريكي وأضحى بعد طرده من الحزب، نظراً لرجعيته من ألد الخصوم للشيوعيين مع زميله الحميم «آيرفينغ براون». وسرعان ما صار لوفستون وبراون ينالان مليوني دولار سنوياً من وكالة الاستخبارات المركزية CIA. وأما السبب في تقديم هذه الأموال فقد أوضحه «توماس بريدن» الموظف المسؤول في وكالة الاستخبارات المركزية عن الجبهات المناهضة للشيوعية بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥٤ إذ قال:

”كان لوفستون ومساعدته آيرفينغ براون بحاجة للمال لمكافحة الأشرار المجرمين في موانئ المتوسط بغية تسهيل إفراغ السفن الأمريكية من حمولاتها في وجه معارضة عمال الموانئ الشيوعيين وتمكن بهذه الأموال من اتحاد DUBINSKY — الاتحاد العالمي للعاملين بالأثواب النسائية — من إقامة منظمة معادية للشيوعية هي «القوة العمالية FORCE OUVRIÈRE». وعندما فضبت النقود بين أيديهما افتتحتا لمنشدة CIA. وهكذا بدأت المساعدات السرية تنهال على الاتحادات العمالية الحرة ولو لا تلك المساعدات لكان من المحتمل أن تتغير مسيرة التاريخ بعد الحرب تغيراً كبيراً“،⁽²⁷⁾.

فأموال CIA بعد أن أدت مهمتها في العمل على انقسام الاتحادات العمالية الراديكالية في فرنسا وألمانيا وإيطاليا واليونان وغير ذلك من البلدان الأوربية، وجهتها الوكالة نحو هدف التطور العالمي للقيام بتحركات مماثلة في العالم الثالث. فأقيمت منظمات خاصة لهذا الغرض من أمثال «المركز العمالي الأمريكي — الإفريقي ١٩٦٦» و «مؤسسة العمال الحرة الأمريكية — الآسيوية ١٩٦٨» و «المؤسسة الأمريكية لتطوير المنظمات العمالية الحرة ١٩٦٢». وكانت هذه المؤسسة الأخيرة تركز جهودها لأمركية اللاتينية. وإن تحركات المنظمين الأولتين لاتزال مجهولة إلى حد كبير، أما إفشاء الحديث عن تحركات المنظمة الثالثة — THE AIFLD — يوحى بممارسة نفس النهج لخلق واستغلال الهيئات العمالية «الحرة» (أي المعادية للشيوعية) ابتغاء تنشيط المصالح الاقتصادية للشركات الأمريكية والأهداف المضادة للثورة التي تتبناها الحكومة الأمريكية.

إن أحد المدراء المنفذين في هيئة مديري منظمة AIFLD كان «ج. بيتر غريس»، مدير للشركة التي تحمل اسمه والتي لها استثمارات ضخمة في أمريكا اللاتينية، قد حدد غرض المنظمة في أنه ”التبشير لقيام التعاون بين العمال والإدارة وإنهاء الصراع الطبقي“ وكان هذا المدير يحض الاتحاديين ”على المساهمة في زيادة عمل الشركة وفي منع التسرب الشيوعي والقضاء عليه في حال وجوده“،⁽²⁸⁾.

وفي طول أمريكا اللاتينية وعرضها كان ممثلو منظمة AIFLD ينجزون هذه التوصيات بمنتهى الحماسة. ففي غواتيمالا ساندوا قائد «جيش التحرير» العقيد «كارلوس كاستيلو» الذي أطاح بحكومة آربن والذي كان موضع ثناء «جورج مينني» لتقويضه «نظاماً يهيمن عليه الشيوعيون». وفي جمهورية الدومينيكان مولت المنظمة قيام الاتحاد الصغير CONATRAL وهو الهيئة العمالية الوحيدة التي كانت تطالب بالعمل العسكري ضد حكومة بوش والتي ساندت التدخل المسلح للرئيس جونسون. وفي غويانة مولت المنظمة أيضاً الإضرابات السياسية وإغلاق المتاجر، مما أدى إلى الإطاحة بـ «شادي جاغان» الذي انتخب مرتين رئيساً للجمهورية.

وفي التشيلي اعترف «ويليام كولبي» مدير الاستخبارات المركزية بإنفاق «ثمانية ملايين دولار على الأقل» (وهو مبلغ يساوي أكثر من ٤٠ مليون دولار في السوق السوداء) لزعزعة استقرار نظام اللندي. ولقد دربت منظمة AIFLD ٨٨٣٧ مواطناً تشيلياً في حلقات دراسية في التشيلي وفي مدرسة خاصة في «الكلية الملكية FRONT ROYAL» فرجينيا، حيث زاد عددهم زيادة مفاجئة في عام ١٩٧٢ - ١٩٧٣، وكان لهؤلاء المدربين أدوار بارزة في توزيع الملايين الثمانية من الدولارات لتمويل إضرابات عمال المناجم وسائقي الشاحنات وأصحاب الحوانيت وسائقي السيارات الصغيرة، مما شل نظام اللندي ومهد الطريق للانقلاب العسكري. ففي شباط ١٩٧٣ قال مسؤول في مخابرات الولايات المتحدة، هو العقيد «جيرالد سيلز»، للجنرال التشيلي «بينوشيه» بأن الجنرال «يعوم على سفينة آخذة بالفرق» وسأله: «متى ستبدأ عملك؟» فأجابه بينوشيه: «لن أعمل قبل أن تتبلل ساقاي.....» فالقوات المسلحة لا يمكن أن تتحرك ضد اللندي ما لم يخرج الشعب إلى الشوارع متوسلاً إلينا القيام بعملنا»⁽²⁹⁾. وبذلك كانت مهمة منظمة AIFLD تسخير أموال وكالة الاستخبارات المركزية لإخراج الشعب إلى الشوارع، وبعدئذ أتاحت الحرية لـ بينوشيه أن يوسع شق «السفينة الغارقة».

وبالأسلوب نفسه في البرازيل تباهى «ويليام دورتي»، وهو أحد المدراء في منظمة AIFLD، بالدور الذي لعبه في الإطاحة بنظام غولار وحلول الدكتاتورية العسكرية محله حتى الأيام الراهنة. فبعد الانقلاب العسكري بوقت قصير صرح دورتي: «إن ما حدث في البرازيل لم يكن مجرد حدث عابر، بل كانت نتيجة تخطيط — وتخطيط شهور عديدة من قبل. فعدد كبير من زعماء اتحاد العمال — وبعضهم تدرّب عملياً في مؤسستنا — انخرط في الثورة وفي الإطاحة بنظام غولار»⁽³⁰⁾. وبعد مضي عدة سنين على الانقلاب تكشف أن أحد الزعماء العماليين البرازيليين ممن تدربوا لدى منظمة AIFLD كان يدير الحلقات الدراسية المناهضة للشيوعية بالنسبة لعمال البرق. وبعد كل محاضرة يحذر العمال الرئيسيين بكل هدوء من القلاقل القادمة ويحضهم على مواصلة عمل الأسلاك السلوكية مهما كانت الظروف. وعندما أعدت القيادات العسكرية المسرح للانقلاب في نيسان ١٩٦٤ قام إضراب عام ونادى «هيا إلى العمل أيها الشيوعيون....» وكان هذا النداء تأكيد خاص على عمال المواصلات السلوكية. ولكن يا لحية الأمل حين بقيت الأسلاك في شلل تام، مما أتاح للجيش القضاء على الانقلاب...»⁽³¹⁾.

فهذا التدخل المستور لزعزعة استقرار الأنظمة الراديكالية يجد استكمالاً بالتدخل السافر لتعزيز استقرار الأنظمة الرجعية، ولا سيما الأنظمة القائمة في المناطق الاستراتيجية من العالم الثالث. فاندلاع الثورات في المستعمرات بعد الحرب العالمية الثانية كان هدفاً لتدخل الجيوش البرية

الغربية — كالتدخل الفرنسي في جنوب شرقي آسيا والجزائر ، والأمريكي في فييتنام وأمريكا اللاتينية ، والتدخل البرتغالي في إفريقيا . ولكن كيد هذه الاستراتيجية ارتد إلى نحر أصحابها ، لأنها أدت إلى تزايد المعارضة داخل تلك البلدان أنفسها وإلى تصاعد المقاومة في المستعمرات ، مما جعل القيادات السياسية والعسكرية الغربية تعتمد لإنشاء منهج جديد للثورة المضادة أكثر قابلية للحياة .

فهناك أنواع مختلفة من التقنيات هي اليوم موضع الاختبار في أنحاء العالم الثالث ؛ فعلاوة على الإجراءات الاقتصادية ، التي سنحللها في المقطع القادم ، هنالك تدريب وتسليح قوات الشرطة والمؤسسات العسكرية العائدة للأنظمة صاحبة الخطوة . فلقد أسس الرئيس كيندي في عام ١٩٦٢ ، رداً منه على ثورة كاسترو ، مديرية الأمن العام OPS في « وكالة التطوير العالمي » بغية توسيع تدريب وتسليح هيئات الشرطة الأجنبية . إن أكاديمية الشرطة العالمية في واشنطن ، (D.C.) ، قد درست عشرة آلاف شرطي من اثنين وسبعين بلداً على محاضرات عن « الاستخبارات الداخلية » و « بناء المستوطنات الاستراتيجية » و « القنابل ١ ، ٢ ، ٣ » . وبعد عودة أولئك الشرطة إلى أوطانهم ، تم تزويدهم بالأدوات الضرورية لاستخدام خبرتهم الجديدة المكتسبة ، بما في ذلك العربات المصفحة والبنادق والرشاشات ووسائل التفجير والقنابل المسيلة للدموع وأدوات التعذيب من أمثال لولاب الإبهام والأصفاد وأغلال الساقين الحديدية والهرافات . فمساعد وزير الخارجية « يو . ألكسيس جونسون » ساند مساعي OPS ودافع عنها أثناء إدلائه بشهادته أمام الكونغرس في عام ١٩٧١ وقال ” إن إجراءات الأمن الفعالة تشبه العلاج الوقائي . فقوات الشرطة بإمكانها معالجة تهديدات الأمن الداخلي حتى عندما تكون تلك التهديدات في طور التكوين . وإذا لم تكن الشرطة على أهبة الاستعداد للقيام بذلك يجب عندها إجراء « عملية جراحية كبيرة » — التدخل العسكري — للخلاص من هذه التهديدات “ . وبعد أحداث فييتنام والتشيلي أصبحت مساعي تلك المديرية OPS تسبب الإحراج ، مما حدا بالكونغرس إلى إلغائها في عام ١٩٧٤ ، بيد أن هذا الإلغاء برهن عن عقمه لوجود ثغرات عديدة عرضة لتمرير المعونات منها إلى وسائل القمع ، وإحدى تلك الثغرات هي ما يدعى « البرنامج العالمي لضبط المخدرات » ، الذي تسرب من خلاله مبلغ ١٤٢ مليون دولار إلى قوات الشرطة الأجنبية في غضون السنوات الأربع الأولى ، التي انقضت على إلغاء OPS وحظر نشاطها . وحتى بعض بلدان أمريكا اللاتينية مثل نيكاراغوا والأوروغواي ، اللتين حرمتا من أية معونة عسكرية بسبب خرقهما الفاضح لحقوق الإنسان ، تمكنتا من الاستمرار في ابتياع الأسلحة وأدوات التعذيب من صناعاتها الأمريكية الخصوصيين . وما هو جدير بالإشارة إليه ، تدريب ما يزيد على المليون شرطي في أربعين بلداً على أيدي المستشارين الأمريكيين من خبراء « الأمن العام » المزروعين في تلك البلدان .

إن بعض المؤسسات العسكرية والقوات البوليسية الأجنبية المختارة قد نالت الأسلحة الأمريكية ، بالإضافة إلى الخبرة الفنية . فالرئيس كارتر وجه انتقاده ، خلال حملته الرئاسية الأولى ، إلى ” دور أمتنا باعتبارها من أبرز باعة الأسلحة في العالم “ وقطع على نفسه عهداً ” بزيادة التوكيد على السلم وتقليص الإلتجار بالأسلحة “ ، ومع ذلك ارتفعت مبيعات الأسلحة إلى الدول الأجنبية ارتفاعاً حاداً في زمن إدارته . وعلى الرغم من إطنابه « بحقوق الإنسان » فقد وجدت معظم الأسلحة سبيلها : الأرجنتين والبرازيل والتشيلي وأندونيسيا وإثيوبيا وإيران وتايلاند والأوروغواي وجنوب كوريا والفلبين .

كما إن تدريب الضباط العسكريين الأجانب أمر وثيق الصلة بمبيعات الأسلحة . فبين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٧ بلغ عدد الضباط الذين انتسبوا إلى الكليات العسكرية الأمريكية ، من البلدان العشرة المذكورة أعلاه ، ١٢٧٢٣ ضابطاً . وعلى الرغم من أن معظم أولئك الضباط قد خضعوا للتدريب على الموضوعات العسكرية التقليدية ؛ فإن قسماً أساسياً منهم كان يتلقى المحاضرات عن كيفية مقاومة الاندفاعات الثورية والاستجابات العسكري في دوائر الاستخبارات والإدارة الأمنية وأمثال هذه الموضوعات ، الوثيقة الصلة بالأمن الداخلي أكثر من الدفاع الخارجي . ومن أبرز المؤسسات في هذا الميدان كانت « مدرسة الأمريكيتين » بإشراف جيش الولايات المتحدة في منطقة قناة باناما ، إذ خضع للتدريب فيها ما ينوف على ثلاثة وثلاثين ألف ضابط من الضباط العسكريين من أمريكا اللاتينية بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٧٦ . فهذا هو « تشارلز إ. ماو » مساعد وزير الخارجية في إدارة « المساعدة الأمنية » يأتي على توضيح الهدف من هذا التدريب أثناء إدلائه بشهادته أمام جمعية العلاقات الدولية في مجلس الشيوخ (في ٢٣ آذار عام ١٩٧٦) فيقول ” إن وقائع الحياة تدل على أن الهياكل العسكرية في العديد من بلدان العالم هي القوى المحافظة العاملة على تثبيت الاستقرار في بلدانها “ . وإن ما يعزز مصداقية هذه الشهادة يتجلى باللوحة الجدارية التي تتدلى على أحد جدران « مدرسة الأمريكيتين » والتي تحمل تاريخ ٦ تشرين الثاني عام ١٩٧٣ وتوقيع الدكتاتور التشيلي الجنرال «أوغوستو بينوشيه» ، الذي يعبر فيها عن شكره الشخصي وشكر الجيش التشيلي للمجهود الذي تبذله تلك المدارس . إذ قبل ذلك التاريخ بشهرين ، في أيلول عام ١٩٧٣ ، كان بينوشيه قد أطاح بالنظام الدستوري للرئيس سلفادور اللندي .

ولكن ما هو أهم من مدرسة الأمريكيتين والمؤسسات العديدة المماثلة يكمن في « كلية الدفاع الأمريكي المتبادل IADC » الموجودة في (فورت ليزلي ج ماك ناير على نهر بوتوماك) . وتعمل هذه الكلية ، التي أقيمت عام ١٩٦٢ بمعونة مالية من واشنطن مقدارها مليون دولار ، كمدرسة حقيقية لتخريج زمر الحكومات العسكرية JUNTAS . وبحلول عام ١٩٧٦ كانت هذه الكلية قد خرّجت ٤٩٧ طالباً من ١٨ بلداً من بلدان أمريكا اللاتينية ، ممن أصبحوا أعضاء بارزين في

الدكتاتوريات العسكرية المسككة الآن بزماء الأمور . وأما محاضرات هذه الكلية فتدور حول الوضع العالمي والنظم الأمريكية المشتركة والأمن القاري الأمريكي وإدارة الشؤون الصناعية والمالية والزراعة والطاقة وشبكات الاتصالات . كما أن الهدف المعلن عن هذا البرنامج فهو ” تطوير تقنيات للتخطيط الجماعي على أعلى المستويات العالمية بغية إحراز قدر أكبر من الوحدة في شؤون المبادئ المتعلقة بأمن القارة“،⁽³²⁾ .

فالأدميرال المتقاعد «جين لا روك» الذي كان مدير كلية IADC من عام ١٩٦٩ إلى عام ١٩٧٢ يوضح ذلك قائلاً ”إن الكلية تدرب أناساً لإدارة الحكم على نحو أكفأ ولكن دون تشجيعهم على الوثوب إلى السلطة“ ، بيد أن «لا روك» ، الذي أضحي الآن مديراً «لمركز المعلومات الدفاعية» وهو مشروع من مشاريع «صندوق السلم» في واشنطن — يرى في مثل هذا التدريب بعض المضامين التي تثير الشكوك :

”ليس من الأمور الصحيحة أن نمارس بناء كادر من الحكام العسكريين في كل أرجاء العالم . لقد ساهمنا في إبقاء العسكريين في السلطة من خلال زيادتنا كفاءة الأفراد فقد أصبحوا أكثر الإداريين حنكة .

ولكن هواجسي تتعدى ذلك . فهي تدور حول تعزيز القوات العسكرية عموماً . ففي أمريكا اللاتينية كلما زادت كفاءة العسكريين زادت قوة العسكريين عندنا

بيد أن هذه المشكلة لم تكن كبيرة في الماضي لأن الدكتاتوريات العسكرية ، من الزاوية التاريخية ، كانت محدودة الأجل . لقد كان العسكريون يقفزون إلى السلطة لإعادة النظام والسلطة إلى المدنيين بعد فترة قصيرة . وكنا نؤثر ذلك على الشيوعية ولكن التطور الجديد يتمثل باستمرار تشبث العسكريين بالسلطة . ولذلك يجب علينا أن نتعظ مما يجري الآن في أمريكا اللاتينية .

فالسطوة العسكرية في تعاظم هناك — وهنا أيضاً“،⁽³³⁾ .

وختاماً إذا فشلت كل الإجراءات المضادة للثورة والمذكورة سابقاً ، يبقى هنالك ملاذ أخير : ألا وهو منح اللجوء السياسي للاجئين واستكمال حملة حقوق الإنسان . فالأمريكيون يتباهون بالتقاليد السمحة لأمتهم التي يجسدها «تمثال الحرية» . ولكن أصبح من الواضح منذ أمد بعيد أن الترحيب لا يكون إلا من نصيب بعض «المتعبين والفقراء» في حين أن المنح يكون نصيب البعض الآخر وذلك استناداً إلى علاقات واشنطن بالوطن المهجور . فإذا كان اللاجئون هاريين من بلد موسوم بالعداء (وعادة من بلد اشتراكي) فسرعان ما يتم قبولهم لأن الحكومة موسومة بالقمع . ولكن

حين يكون ذلك البلد من فئة البلدان الصديقة فإن الرفض مآل طلب اللجوء السياسي لأن القمع في أمثال هذه الحالات موضع تجاهل أو استنفاص في أكثر الأحيان .

مثال : تم استيعاب ٨٠٠٠٠٠ مهاجر من الأوربيين الشرقيين بعد الحرب العالمية الثانية لكونهم هاربين من الأنظمة الشيوعية . ولكن في عام ١٩٣٨ ، عندما كان عظماء السياسة الأمريكيون في غاية الاحتراس مخافة إثارة حفيظة هتلر ، كانت الموافقة على منح حق اللجوء السياسي من نصيب ١٩٥٠٠ نسمة فقط من مجمل عدد الطلبات ، التي تقدم بها ١٣٩٠٠٠ نسمة من اليهود والنقائين الألمان للدخول إلى الولايات المتحدة . ولقد كان ذلك الرقم يقل ١٠٠٠٠ عن الحصة المخصصة للمهاجرين الألمان . وعندما تم تقديم مشروع قانون إلى الكونغرس في عام ١٩٣٩ لقبول ٢٠٠٠٠ طفل من أطفال اليهود الألمان على مدى السنتين التاليتين بقي هذا المشروع في أدراج اللجان المختصة .

مثال : لقد منح اللجوء السياسي إلى ٧٢٥٠٠٠ لاجيء من كوبا في عهد كاسترو وإلى ٢٥٠٠٠٠ لاجيء من البلدان الشيوعية في جنوب شرقي آسيا . ولكن « أهل الزوارق » من هايتي كانوا يعادون من حيث أتوا من قبل « إدارة الهجرة والتجنيس » بحجة أنهم لاجئون اقتصاديون أكثر مما هم لاجئون سياسيون . هذا الموقف الأمريكي كان موضع استنكار سيناتور فلوريدا « ريتشارد ستون » وحاكم فلوريدا « بوب غراهام » ، كما كان موضع استهجان « مؤتمر السود الحزبي لاختيار المرشحين للكونغرس » ، الذي دمج الموقف بالعنصرية ، كما اتهم واشنطن بالتحيز للديكتاتور « جان كلود دو فالبيه » ضد كاسترو الشيوعي . ولكن باقتراب موعد انتخابات عام ١٩٨٠ بدلت واشنطن موقفها وبدأت تقبل المهاجرين من هايتي إلى الولايات المتحدة بنفس الشروط التي كانت تقبل بها الكوبيين .

مثال : لقد تم السماح لأقل من عشرة آلاف لاجيء من التشيلي بالدخول إلى الولايات المتحدة بالمقارنة مع ٧٢٥٠٠٠ لاجيء كوبي . السبب كما أوضحه « مصدر » مسؤول في واشنطن : " مع الأخذ بعين الاعتبار مصلحة الولايات المتحدة بالإطاحة بنظام اللندي فإن من الواضح أنها لن تفتح أبوابها في وجه الناس الذين ساهمت في إسقاطهم عن الحكم " (٣٤) .

مثال : لقد منح اللجوء المؤقت لمواطنين من نيكاراغوا بعد سقوط ديكتاتورية سوموزا ، بينما أعيد اللاجئين من السلفادور إلى وطنهم على الرغم من التقرير الذي قدمه البروفسور « بليس بونيان » ، الخبير بشؤون أمريكا اللاتينية ، والذي مفاده " أن نسبة مئوية تتراوح بين ٥ و ١٠٪ من المرفوضين كان مصيرهم الإعدام " . إن اقتراحاً بمنح اللجوء المؤقت للارسمي للسلفادوريين قد تم

رفضه لأن ذلك قد يوحى ، طبقاً لما قاله مسؤول سابق في تلك المديرية الرسمية ، ” بأن الولايات المتحدة ، التي كانت تسعى لتسوية سياسية للصراع السلفادوري ، تفتقر إلى الإيمان بقدرة السلفادورين على حل مشكلاتهم بأنفسهم“ (35) .

إن الولايات المتحدة ليست هي القوة العالمية الوحيدة ، التي تركز جهودها للثورة المضادة ، مع أنها تلعب الدور الرئيسي في ذلك المضمار ، بما يتناسب مع سيادتها في العالم الغربي . ففرنسا ، على وجه التخصيص ، نشطت في إفريقية ، حيث بقيت مستعمراتها السابقة على صلة وثيقة بباريس ، اقتصادياً وسياسياً على الأقل ، مثلما كانت قبل الحرب العالمية الثانية . فعسكرياً تتمتع فرنسا في إفريقية بمركز أقوى من أية قوة غربية أخرى . ففي الجزر المتناثرة في المحيط الهندي ، كجزر « ريونيون » وجزر « كومورو » وجمهورية « مالاغاسي » ، إلى جيبوتي الحديثة العهد بالاستقلال في القرن الإفريقي ، مروراً بالكامبيون والغابون والنيجر والتشاد في وسط إفريقية ، إلى ساحل العاج والسنغال وموريتانيا في غربي إفريقية ، يتمركز بشكل دائم أكثر من عشرين ألف جندي فرنسي لمجابهة الجهود الثورية في أي مكان من إفريقية . ولقد تم استخدام هؤلاء الجنود لمساندة الأنظمة المتخاذلة في الكامبيون (١٩٥٩ — ١٩٦٤) وفي السنغال (١٩٥٩ — ١٩٦٠) وساحل العاج (١٩٦٣) والغابون (١٩٦٤ — ١٩٦٦) . كما إن فرنسا لم تتردد في استخدام قوتها « حفاظاً على النظام » خارج مجال نفوذها كمحاولتها الفاشلة في سحق حركة المقاومة في أنغولا MPLA وتدخلاتها الناجحة في زائير لدعم نظام موبوتو الفاسد والمتداعي . ولهذا السبب اقتبست صحيفة « أنترناشيونال هيرالد تريبيون » في ٢ آب عام ١٩٧٧ ذلك التعليق الصادر عن دبلوماسي أمريكي مجهول ومفاده أن ” فرنسا الآن هي أفضل حلفائنا خارج أوربة “ .

— ب —

الاستراتيجية الاقتصادية للثورة المضادة

أكد الجنرال « سمادلي بطر » أنه وجنوده من رماة البحرية MARINES كانوا في مطلع القرن العشرين ” يبتزون المال من قارات ثلاث لمصلحة الرأسمالية “ . والآن ، في أواخر القرن العشرين ، حل الصيافة بمقائهم محل رماة البحرية برشاشاتهم . وتدل الوقائع على أن حكومات العالم الثالث التي أطاح بها « صندوق النقد الدولي » أكثر عدداً من الحكومات التي أطاح بها رماة البحرية .

فالكساح المالي الذي تعيشه البلدان الأقل تقدماً LESS — DEVLOPED COUNTRIES

«LDCs» نابع من نقص القطع الأجنبي لديها نقصاً مزمناً. فبلدان العالم الثالث كلها عملياً مبتلية بهذا النقص إلا تلك القلة التي حالفها الحظ والتي حبتها الطبيعة بالموارد البترولية. وسبب النقص ما هو إلا النتيجة الحتمية للعجز المزمّن في شروط التبادل وتحويلات الأرباح على نطاق واسع من قبل الشركات متعددة الجنسيات، وتسارع أعباء الديون المتنامية التي يمتص تسديدها حتى نسبة ٤٠٪ من مكتسبات القطع الأجنبي في بعض البلدان الأقل تقدماً.

إن الرسميين والمصرفيين الغربيين كانوا ولا زالوا يرغبون، بل ويتمنون، تقدم القروض إلى حد التبذير، نظراً للأسباب التي بسطها وزير الخارجية «ويليام روجرز» أمام لجنة الشؤون الخارجية التابعة للكونغرس أثناء مناقشتها موضوع المعونات الأجنبية في عام ١٩٧٣ :

”إن الولايات المتحدة التي يشكل سكانها نسبة ٦٪ من سكان العالم تستهلك زهاء ٤٠٪ من المردود السنوي، الذي ينتجه العالم من المواد الخام والطاقة. وإن اعتمادنا على البلدان النامية في تزايد مستمر لتأمين هذه الموارد.

ويدل السجل التجاري، من الزاوية الأخرى، إلى أن البلدان النامية تتزايد أهمية كأسواق لسلع الولايات المتحدة. ففي عام ١٩٧٠ تلقت تلك الدول ٣٠٪ من مجمل صادرات الولايات المتحدة. كما إن استثمارات شركات الولايات المتحدة في البلدان النامية تساوي الآن قرابة ٣٠ بليون دولار وتتصاعد سنوياً حوالي ١٠٪، علاوة على أن خمسين بالمائة من دخل استثمارنا الأجنبي يأتي إلينا من البلدان النامية.

إن برنامج المعونة للبلدان النامية يشتمل على منافع مباشرة بالنسبة للولايات المتحدة. فنسبة ثمانين بالمائة من الأموال يجري إنفاقها في هذه البلاد، مما يؤدي إلى وجود أعمال ودخول إضافية للأمريكيين. وهذا ما يدل عليه قيام المزارع أو المصانع أو الجامعات في كل دائرة انتخابية تستفيد من هذا البرنامج فائدة مباشرة.

ونظراً لجملة هذه الأسباب الاقتصادية والسياسية والأخلاقية فإن رد الفعل القوي الذي تبديه الولايات المتحدة تجاه تحدي التخلف هو في صالحنا بمقدار ما هو في صالح البلدان النامية“⁽³⁶⁾.

ونظراً للأسباب الواردة أعلاه فإن المعونة الأجنبية لم تكن لها جماهيرها في أوساط الواهين وحسب وإنما في أوساط المهووبين أيضاً، الذين كانوا يرحبون بها كبديل لزيادات الضرائب وإصلاحات التركيب الطبقي. وهكذا فإن الديون الأجنبية التي ترتبت على البلدان الأقل تقدماً بلغت ٥٤٩ بليون دولار في نهاية عام ١٩٧٠. ولكن وطأة هذا الدين زادت تفاقمًا خلال السنوات

التالية بسبب تعايش الكساد والتضخم في عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ ، تعايشاً فتك بالبلدان الأقل تقدماً ، التي لا تصدر نفطاً من جراء تقليص مبيعات المواد الخام ومستوى أسعار صادراتها ، وارتفاع كلفة وارداتها من النفط والسلع المصنعة . ولذلك فإن العجز التجاري لتلك البلدان قد ارتفع من ١٢ بليون دولار في عام ١٩٧٣ إلى ٣٤ بليوناً في عام ١٩٧٤ وإلى ٤١ بليوناً في عام ١٩٧٥ . وأدى تعايش الكساد والتضخم إلى نقص نقدي للبلدان الأقل تقدماً ، وإغراق نقدي للمصارف الغربية ، التي سارعت لتقديم المزيد من الاعتمادات إلى تلك البلدان . لقد ارتفعت القروض الصافية ، الذي أقرضته البنوك المتمركزة في الولايات المتحدة إلى البلدان الأقل تقدماً ، من ٨٨٢ مليون دولار عام ١٩٧١ إلى ٢١٣١ بليوناً في عام ١٩٧٣ وإلى ٦٦٤٨ بليوناً في عام ١٩٧٤ . ومن ثم إلى ٦٨٧٨ بليوناً في عام ١٩٧٥ .

وثمة مصدر آخر من مصادر القروض ، غير البنوك الأمريكية ، يتمثل « بسوق النقود الأوربية EUROCURRENCY MARKET » ، التي أصدرت الدولارات الأوربية EURODOLLARS واستخدمت هذه الدولارات لتغطية النقص الكبير ، الذي عانته الولايات المتحدة في الستينيات (١٩٦٠) وجرى تمويله من خلال قبول الأجانب بقبض هذه الدولارات ، مقابل صادراتهم إلى الولايات المتحدة . ولما زاد مخزون الدولارات الأوربية ، اتجه أصحابها إلى البلدان الأقل تطوراً وأخذوا يقرضونها البلايين بأسعار أعلى بكثير من أسعار القروض المتاحة في بلدانهم ذاتها . وهكذا ارتفعت اعتمادات النقود الأوربية المعلنة إلى البلدان الأقل تقدماً ، من ١٤٧٥ بليون دولار في عام ١٩٧١ إلى ٤٠٨٠ بليوناً في عام ١٩٧٢ وإلى ٩١١٦ بليوناً في عام ١٩٧٣ وإلى ٩٦٠٥ بليوناً في عام ١٩٧٤ ومن ثم إلى ١١٥٣٠ بليوناً في عام ١٩٧٥ . وبما أن الحاجة لا تستدعي الإعلان عن هذه الاعتمادات فإن التقدير الحقيقي لاعتمادات النقود الأوربية هو ضعف الأرقام المذكورة أعلاه .

إن مجمل ديون البلدان الأقل تقدماً إلى الحكومات الوطنية وإلى الوكالات العالمية والبنوك الخاصة ، ارتفع إلى ٤٠٠ بليون دولار في نهاية عام ١٩٨٠⁽³⁷⁾ . نصف هذه المبالغ تقريباً يعود إلى البنوك الخاصة وثلثا القروض الخاصة من البنوك الأمريكية . وأما الأرباح التي جنتها البنوك من هذه القروض كانت مرتفعة جداً حتى إن « و . ب . رستون » ، رئيس مجلس إدارة « ستيانك » ، مولع بترديد قوله المأثور : « إن جاكركتا هي التي تسدد قيمة الشيكات في أحد البنوك القريبة منا »⁽³⁸⁾ . وفي الوقت نفسه تطلع أحد أصحاب المصارف المتمركزين في جاكركتا إلى ماحوله من بنايات مزودة بأجهزة تكييف الهواء وإلى الشوارع الصاخبة وقال « من الواضح أن الناس هنا يكسبون الكثير من النقود ولكن بمقدور كل أصحاب البنوك في هذه المدينة أن يستشهدوا بالأرقام التي تدل على قرب حلول الكارثة ، ولكن لا أحد يعرف بالضبط متى يكون ذلك الموعد »⁽³⁹⁾ .

إن تسوية هذه الديون الضخمة تزداد استحالة يوماً بعد يوم بالنسبة للبلدان المدينة، التي تحصل على تمديد مواعيد تسديدها بين فترة وأخرى. وخير مثال على ذلك البيرو، التي كانت مدينة بمبلغ ٧٠٠ مليون دولار كرسوم على ديونها الأجنبية، التي بلغت خمسة بلاين دولار في نهاية عام ١٩٧٧ في الوقت الذي لم يكن يجوزتها من احتياطات النقد الأجنبي إلا زهاء ٣٣ مليون دولار. ولذلك ولأول مرة في التاريخ أصرت مؤسسة النقد العالمية والبنوك الخاصة على مراقبة الإجراءات الاقتصادية للبيرو على نحو مستمر كشرط لإعادة جدولة تسديدات الدين، وطلبت من البيرو تنفيذ خطة تقشف صارم، يتضمن تجميد الأجور وإلغاء ضوابط الأسعار وتقليص الواردات ووضع القيود على إنفاق الحكومة واستقراضها، واتخاذ التدابير الكفيلة بتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتقليص نفقات الخدمات الصحية والتعليم والإسكان وغير ذلك من الضرورات الاجتماعية.

فهذه الخطة التي تمثل نموذجاً للخطط المماثلة المفروضة على البلدان الأقل تقدماً والمخنوقة مالياً، لا تساهم في قيام اقتصاد مستقل متنوع، الأمر الذي يمثل الحاجة الملحة لجميع هذه البلدان، ولكنها بدلاً من ذلك تقدم علاجاً مؤقتاً لأزمات القطع الأجنبي العاجلة. وأما الثمن فهو تعزيز الاعتماد على الصادرات التقليدية والأسواق الأجنبية ورأس المال الأجنبي، التي هي جميعاً من أسباب عدم التوازن الاقتصادي. ففي البيرو كانت ردود أفعال الاتحادات النقابية تنفيذ إضراب شل المدن بأكملها وأعلن خمسة من الرهبان التشهير علناً "أن حفنة من أصحاب الامتيازات تعمل على إلقاء عبء الأزمة الاقتصادية على كاهل القطاعات الشعبية"،⁽⁴⁰⁾. وتنصّل أصحاب المصارف الأمريكيون من الاتهامات ومن أية مسؤولية تجاه الضغوط، وأجابوا بأنهم يضيّقون الخناق على حكومة البيرو:

"إننا لم نشترط نحن تلك الشروط. فحكومة البيرو كانت بأمر الحاجة لاستقراض المزيد من النقود. فقلنا لها، بأننا لا نستطيع تقديم القرض لأننا لسنا واثقين من قدرتها على تسديده، فعادت إلينا ببرنامج صارم وقالت بأنها ستفرضه على الشعب. وعندما أجبناها بأننا لا نعتقد بأنه واف بالغرض، عادت إلينا بمقترحات جديدة. وإننا لم نشر على حكومة البيرو بما يجب عليها فعلة وإنما هي أرادت الظهور أمامنا بمظهر من يحمل مشكلات ديونه على محمل الجد"،⁽⁴¹⁾.

إن جشع أصحاب المصارف لا يثير أي نوع من الاستغراب، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن حقيقة وجودهم في العالم الثالث كانت تملّح اعتبارات الربح أكثر مما كانت تملّح مصلحة الشعب ورفاهه العام. ولكن البنك الدولي أيضاً لعب دوراً مشابهاً في بعض المناسبات الحادة. ولقد أشار «روبرت ماك نامارا»، رئيس البنك الدولي، في تقريره السنوي الصادر في ٢٥ أيلول عام ١٩٧٢، إلى

أن "الفقر المدقع الذي يحيم على العالم النامي" هو المشكلة الصعبة المطروحة على عصرنا، وحدد «السبين الرئيسيين» لهذا الفقر بقوله "أن الأمم الغنية لا تتحرك بالفاعلية الكامنة لمساعدة الأمم الفقيرة، كما إن الأمم الفقيرة لا تتحرك بالفاعلية الكامنة أيضاً لمساعدة الأربعين بالمائة من أفقر الفقراء بين شعوبها هي". وذهب في تحليله إلى حد أبعد فأشار إلى أن: "مشكلات الفقر دفينية في أعماق أطر المؤسسات، ولا سيما في توزيع السلطة الاقتصادية والسياسية داخل النظام نفسه.... وإن الحكومات هي المسؤولة تحديداً عن الإصلاحات المحلية الجوهرية، وليس لها من عذر للتملص من تلك المسؤولية..... ومن الواضح جداً أن الإقدام على ذلك يستلزم قدراً عظيماً من التصميم والشجاعة، كما إن دور القيادة السياسية في عالم الثراء، يتطلب التصميم والشجاعة، مع قدر أكبر من الالتزام لإقامة نوع من التوازن بين الأمم الغنية والأمم النامية المنكوبة".

وبالنتيجة فقد حضّ «ماك نامارا» زمر الصفوة الحاكمة في العالم الثالث والأمم الغنية على التعاون للخلاص من نظام يحقق الربح للفريقين معاً، ومنطق ماك نامارا يسمو على الجدل ولا علاقة له بجوهر الموضوع ذلك عند معرفة إطار تحرك البنك الدولي، ولهذا السبب نجد التناقض الصارخ بين حديث ماك نامارا وتصرفاته، في الدور الذي لعبه البنك الدولي في تقويض نظام اللندي في التشيلي وفي تعزيز الطغمة العسكرية التي أعقبته.

لقد كان الرئيس اللندي هدفاً للمعارضة العنيفة من قبل الحكومة الأمريكية ورجال الأعمال التنفيذيين قبل انتخابه وبعده. "إنني لأعرف السبب الذي يدفعنا إلى الوقوف متفرجين على بلد في طريقه إلى الشيوعية من جراء انعدام مسؤولية شعبه بالذات"، كما صرح بذلك وزير الخارجية «هنري كيسينجر» ولقد كان الرئيس «نيكسون» لا يقل قسوة حين أعلن: "يجب ألا تصل التشيلي أية صامولة أو لولب. ويجب أن نجعل اقتصادها يصرخ طلباً للنجدة". والجدول التالي يبين كيف كرس جهوده «ماك نامارا» للتعاون على استبقاء الصامولات واللوالب خارج متناول التشيلي على الرغم من الحقيقة التي تفيد، بأن اللندي كان واحداً من تلك الفئة القليلة جداً من قيادات العالم الثالث، التي نفذت ذلك الإصلاح الذي كان ماك نامارا نفسه يحض على إجرائه.

إن ما يلفت في هذه الإحصاءات هو زيادة المعونة العسكرية الأمريكية خلال سنوات اللندي وهي البند السخي الوحيد، والاستثمار الماكر النموذجي الذي كانت تمارسه واشنطن والتي سارعت لدفع حصص الأرباح بعد أن أطاح الضباط التشيليون من أصحاب الحظوة باللندي وأقاموا نظاماً جديداً؛ الأمر الذي دعا ماك نامارا إلى اتخاذ قراره العاجل بأهلية هذا النظام للدعم المباشر. وقد أثار

معمونة حكومة الولايات المتحدة والبنك الدولي إلى التشيلي

كل الأرقام تشير إلى ملايين الدولارات

٧٦ - ١٩٧٤ (الطفمة العسكرية)	٧٣ - ١٩٧١ (اللندي)	٧٠ - ١٩٦٨ (فرج)	الأعوام أنواع المساعدات
١٨	٣٣	٢٠	المساعدة العسكرية
٤١	٣	١١١	وكالة التنمية الدولية A.I.D.
١٠٧	٠٠	٢٥	الغذاء من أجل السلم (١)
١٦	١٥	٢٠	الغذاء من أجل السلم (٢)
٥٥	٠٠	٠٠	ضمانات استثمار الإسكان
٧٩	٥	٤٢	قروض التصدير / الاستيراد والضمانات
٥٠	٣	٠٠	قروض التسليف المشترك لتصرف السلع
٦٦	٠٠	٤٢	البنك الدولي
٢٩٧	٠٠	٠٠	إعادة جدولة الديون
١٦٨	١٩	٩٤	بنك التطوير الأمريكي الداخلي

إن أرقام هيئة الدفاع الأمريكي المشترك IADB تعود إلى السنوات الشمسية، بينما تعود الأرقام الأخرى إلى السنوات المالية التي تنتهي في ٣٠ حزيران. كما إن كل الأرقام، عدا أرقام البنك الدولي وهيئة الدفاع الأمريكي المشترك، تشير إلى معمونة حكومة الولايات المتحدة وحدها دون سواها.

المراجع: «الدولارات ومغزاها» — كانون الأول ١٩٧٦، الصفحة ١٢.

هذا الموقف أغضب النائب «هنري س. روس»، رئيس اللجنة الفرعية الاقتصادية العالمية وأحد أكثر أعضاء الكونغرس دراية بالشؤون الاقتصادية، فأرسل في ١٩ آذار عام ١٩٧٦ رسالة من

ثماني صفحات إلى ماك نامارا يتحدثاه فيها أن يواصل البنك الدولي معونته للتشيلي بعد الإطاحة باللندي :

”.... إن الوضع الاقتصادي في التشيلي الآن ، أسوأ بكثير عما كان عليه في أي وقت مضى في ظل حكم اللندي ، كما إنه أسوأ منذ الوقت الذي علق فيه البنك اعتمادات التشيلي في عام ١٩٧١ إن المعطيات الاقتصادية لا تعزز أبداً فكرة أن التشيلي الآن أكثر جدارة بالاعتمادات مما كانت عليه في ظل مؤسستها الديمقراطية الأخيرة . فالآية معكوسة تماماً .

ومما يحز في نفس المرء الاستنتاج أن البنك الدولي قد أذعن للضغط السياسي لمساندة ديكتاتورية يمينية وحشية ، تترنخ على حافة الإفلاس وأن يعلم أن تسعة من مدراء البنك العشرين ، وهم يمثلون نسبة ٤١٪ من هيئة التصويت في البنك ، يمثلون عملياً بلدان أوربة الغربية كلها — بريطانيا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا وهولندا والنمسا واللوكسمبورغ وإسرائيل وقبرص والدانمارك والنرويج والسويد وفنلندا وإيسلندا — علاوة على رومانيا ويوغسلافيا وعدة أمم أخرى من الشرق الأوسط ، قد صوت بعضهم سلباً أو امتنعوا عن التصويت على هذا القرض . فموقف هؤلاء المدراء يدل على أن أناساً آخرين يساورهم القلق الذي يساورني أنا أيضاً“ (43) .

والخلاصة فإن الاستراتيجية الاقتصادية للثورة المضادة ، تعيد إلى الأذهان الملاحظة التي أبدتها « جوان روبنسون » عالمة الاقتصاد في جامعة كامبردج والتي مغزاها أن الهدف من المساعدة الاقتصادية الغربية إلى العالم الثالث ، هو تخليد المؤسسات التي جعلت من المساعدة ضرورة ملحة في الدرجة الأولى . وإن تقلبات مساعدة البنك الدولي للتشيلي تؤيد هذه المقولة مثلما يؤيدها مبلغ — ٢٨٣ مليون دولار — الذي أنفقته « وكالة التطور العالمي » بين عام ١٩٦١ و ١٩٧١ على تعزيز قوات الشرطة في العالم الثالث . فقد مولت تلك الوكالة هذا الإنفاق تحت عنوان « معونة التطور » . وعندما جرت مناقشة المبررات المنطقية لهذا التمويل أثناء مناقشة الاعتمادات ، أجاب نائب معاون وزير الخارجية لشؤون أمريكا اللاتينية « جون هيو كريمينز » قائلاً ” هذه البرامج — الأمنية — تصبو إلى التطوير في جوهرها أساساً ، فهي مكرسة لمشكلات تحديث مؤسسة عامة رئيسية ، مؤسسة الشرطة“ (44) .

— ج —

الاستراتيجية الحضارية للثورة المضادة

إن الأمبريالية تعني ضمناً الهيمنة الحضارية بالإضافة إلى الهيمنة السياسية والاقتصادية ، التي

مر ذكرها من قبل . ولكن الأمبريالية الحضارية ليست مقصورة على الأزمنة الحديثة . ففي عصر الامبراطورية الرومانية كانت المدن الإقليمية عبارة عن جيوب رومانية لنشر كل ما يتعلق بالحضارة الرومانية من لغة ودين وفن معماري وتمدد بين السوريين والمصريين والإفريقيين الشماليين والغالين ، (الفرنسيين) والبريطونيين (البريطانيين القدماء) وغيرهم من الشعوب المقهورة . ويسقوط روما حلت مختلف الحضارات المحلية محل الحضارة الأمبريالية . ونظراً لمستلزمات السلالات الحاكمة والتجار ومقتضيات قوى الاستيعاب من آلات طابعة ونظم مدرسية ، فإن الحضارات المحلية تمكنت تدريجياً من التماسك والظهور بمظهر حضارات قومية — كالفرنسية والإسبانية والإيطالية والإنكليزية وغير ذلك .

وعندما توسعت الدويلات القومية فيما وراء البحار ، وظهر الأمبريالية التوسعية سرعان ما تجلبت في المضمار الحضاري منذ بدايتها الأولى . وكشف الأوربيون من مستكشفين وغزاة بمنتهى الوضوح أن هدفهم هو تنصير الكفار وتجريدهم من ذهبيهم وأراضيهم ومن الأشياء الثمينة الأخرى التي يحوزتهم . وعلى مدى القرون التالية نشأ نموذجان من الأمبريالية الحضارية ، أولهما النموذج الرسمي الذي كان الغرض منه تسهيل السلطة الأمبريالية وتعزيزها في عصر الامبراطوريات الاستعمارية . وثانيهما النموذج غير الرسمي الذي نشأ في مرحلة تصفية الاستعمار وقيام الاستعمارية الجديدة ، مقترناً بالتحركات العالمية للشركات متعددة الجنسيات ولا سيما صناعة الاتصالات العامة التي تهيمن عليها الولايات المتحدة .

والأمثلة عن الأمبريالية الحضارية الرسمية كثيرة عبر القرون في جميع أنحاء العالم الثالث . ففي إفريقية على سبيل المثال كان تلاميذ المدارس في المستعمرات الفرنسية يقرأون الكتب المدرسية ، التي تبدأ بالكلمات التالية : ” إن أجدادنا ، الغالين “ . كما إن التجار البريطانيين في ساحل العاج في القرن التاسع عشر ، أشاروا إلى أن العديد من الأفارقة كانوا يعتقدون بأن ” المدرسة شيء مناسب تماماً للناس البيض ولكنها ليست كذلك للسود “ . وشرح أحد التجار المولدين السبب الذي جعل الشك يحيط بنظام التعليم الإنكليزي :

” إن كل الشبان الذين يتخرجون من المدارس يصبحون تجاراً ، لأنهم يرون أن الأوربيين عن بكرة أبيهم تجاراً . ولأنني لا أعتقد أن شاباً واحداً ممن يحسنون القراءة أو الكتابة قد أصبح نوبياً لأحد القوارب أو زارعاً من زراع القمح . فجميع المتعلمين من الشباب يمارسون صناعة واحدة ألا وهي الاتجار والتجوال في أنحاء البلاد لبيع البضائع ومن المؤسف جداً ألا تعتمد المدارس لفعل أي شيء يغري بعض أولئك الشبان ليصبحوا نجارين أو بنائين “⁽⁴⁵⁾ .

وبالطريقة نفسها في الهند أفصح «بابنتون ماكولي» عام ١٨٣٥ عن نواياه في تشكيل «طبقة من الأفراد الهنود دماً ولوناً ولكنهم بريطانيون في أذواقهم وآرائهم ومنطلقاتهم الأخلاقية وتفكيرهم أيضاً». وقامت فعلاً مثل هذه الطبقة من الناس باعتراف «جواهر لال نهرو» بمنتهى الأسى:

”لقد نشأت لدينا ذهنية الخادم المذهب في المنتجعات الريفية. وفي بعض الأحيان كنا موضع حفاوة نادرة وشرف رفيع — عندما كانوا يقدمون لنا قدحاً من الشاي نختسيه في غرفة الاستقبال. وكانت ذروة طموحنا أن نصبح أناساً محترمين وأن نرق فردياً إلى الطبقات العليا. وإن هذا الانتصار النفسي الذي حققه البريطانيون في الهند هو أعظم من انتصار السلاح أو الدبلوماسية“ (46).

إن المركز الديناميكي أو اللارسمي من شكلي الأمبريالية الحضارية هو الولايات المتحدة، بسبب توسعها في التجارة الخارجية والاستثمارات في البلدان الأجنبية منذ الحرب العالمية الثانية، توسعاً لا مثيل له. فبين عام ١٩٥٥ و ١٩٧٥ تضاعفت قيمة صادرات الولايات المتحدة خمسة أضعاف حتى بلغت سنوياً ١٠٧ بليون دولار، في حين أن القيمة الإسمية لاستثمارات الولايات المتحدة في البلدان الأجنبية قفزت بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٧٣ من ١٦,٣ بليون دولار إلى ١٠٧,٣ بليون دولار. فهذا التوسع العالمي الهائل ترك بصماته على العالم الثالث على شكل آثار حضارية عميقة. وأدت إقامة المشاريع الصناعية ضمن بلدان العالم الثالث إلى تغلغل حضاري أعمق مما كان عليه قديماً، أيام استثمارات مجموعة السندات، أو الانهماك المباشر بشكل أساسي في الصناعات المحصورة والمعزولة عن المجتمعات المحيطة بها. وأشار العالم الهندي (أ. ك. ن. رادي) أن لنقل التقنية عدة مضامين حضارية عميقة لأن التقنية «تشبه المادة المورثة»:

”إنها تحمل معها قوانين المجتمع الذي ولدت فيه وأمدته بأسباب الحياة، وتحاول نسخ صورة ذلك المجتمع.... في بنيته الطبقيّة وقيمه الاجتماعية. فاقتراس الهند لحضارة غربية ذات توجه مترف وإنتاج كثيف لرأس المال، أدى إلى قيام مجتمع ثنائي — مجتمع المدن المتفرّجة ذات التوجه الغربي المترف ضمن القطاعات الهائلة ذات الفقر القروي، والبطالة الجماعية والهجرات الكبيرة إلى المدن وتفاوت الدخول تفاوتاً كبيراً“ (47).

إن المؤسسات الفرعية التابعة للشركات متعددة الجنسيات، نسخت صور مجتمعاتها الأصلية في البلدان المضيفة. فهي التي تقرر ما يجب تصنيعه، وهي التي تحفز الطلب الاستهلاكي لامتناس الإنتاج المصنوع من خلال حملات الدعاية المألوفة. وهكذا فإن نشوء الشركات العالمية

والبنوك العالمية أفضى بشكل لا مناص منه إلى تعميم تحركات شارع «ماديسون MADISON» — مركز الدعاية في مدينة نيويورك — على مستوى العالم بأكمله. ففي عام ١٩٥٤ كانت وكالات الإعلان الثلاثون الأولى في الولايات المتحدة لا تستمد إلا ٥٪ من مجمل إيراداتها من تحركاتها فيما وراء البحار. وفي عام ١٩٧٢ زادت هذه النسبة المثوية سبعة أضعاف تقريباً، مما جعل ثلث إيراداتها الإجمالية البالغة ٧ بلايين دولار يأتي من الخارج. ففي عام ١٩٧٤ أنفقت شركة COLGATE — PALMOLIVE ٥٧٪ من مجمل ميزانية إعلاناتها خارج الولايات المتحدة، بينما أنفقت كل من شركتي PROCTER & GAMBLE و AMERICAN HOME PRODUCTS نسبة ٣٠٪، وأنفقت شركة GENERAL MOTORS نسبة ٢٧٪ وكل من شركتي FORD MOTOR COMPANY و BRISTOL — MYERS نسبة ٢٤٪. وفي عام ١٩٧٥ أفادت عشرة وكالات، أكبر وكالات الإعلان في الولايات المتحدة، أن الحسابات الأجنبية كانت تمثل النسب التالية لمجمل أعمالها: لشركة McCANN — ERICKSON ٧٠٪ وكل من شركتي TED BATES & COMPANY و OGILBY & MATHER INTERNATIONAL ٥٤٪، وشركة J. WALTER THOMPSON ٥٢٪، وشركة YOUNG & RUBICAM INTERNATIONAL ٤٠٪، وشركة LEO BURNETT COMPANY ٣٦٪ وشركة FOOTE CONE & BELDING ٣١٪، وكل من شركتي BBDO AND D'ARCY و MacMANUS AND MASIU ٣٠٪ وشركة CREY ADVERTISING ٢٨٪.

إن الأثر الاجتماعي لتخصيص أمثال هذه المبالغ الطائلة لبلدان العالم الثالث، يمكن تقديره من خلال إنفاقات الإعلانات في البرازيل للفروع الصناعية الأمريكية، التي تشكل أكثر من ثلث الإنفاقات العامة على كل الأشكال الثقافية الأخرى. ففي البرازيل استجابت المجموعات ذوات الدخل المرتفعة والمتوسطة إلى تلك الإعلانات تقليدياً، في حين أن الطبقات العاملة لم تدخل المجتمع الاستهلاكي إلا منذ عهد قريب. وبما أن الأجور الفعلية للعمال البرازيليين كانت في تناقص مستمر طيلة السنوات الماضية، فإن شراء أجهزة المذياع والتلفزيون والسيارات كان على حساب الوقوع تحت وطأة الديون الباهظة ونقص التغذية. فهناك دراسة عن التغذية في أمريكا اللاتينية أجرتها (منظمة الأغذية والزراعة) التابعة للأمم المتحدة، توصلت إلى الاستنتاج بأن "توفر الحريرات للفرد الواحد والبروتينات العادية والحيوانية، تبقى كلها في عدد كبير من البلدان أدنى من المعايير العالمية وقد يكون هنالك نقص غذائي فيما يتعلق باستهلاك النباتات والخضار المزروعة محلياً إلخ في الوقت الذي يتم فيه توجيه الإنفاقات العائلية بشكل جزئي نحو زجاجات المربطات وأغذية المعلبات ذوات الرواتب الغذائية المنخفضة نسبياً" (48).

فشارع «ماديسون» رغم تأثيره على المعايير الغذائية، كان له أمدح الأضرار على منظومات

القيم في مجتمعات العالم الثالث ، حيث النسب العالية من الأمية تترك أبواب ميادين الإعلام مفتوحة على مصراعها أمام شبكات الإذاعة والتلفزة الأمريكية . فشبكة «تلفزة كولومبيا CBS» وزعت برامجها إلى مائة بلد من البلدان المختلفة ، كما تم التقاط نشراتها الإخبارية المصورة عن طريق القمر الاصطناعي ، وفق ما جاء في تقريرها عام ١٩٦٨ ، " في ٩٥٪ من بيوتات العالم الحر " ، وتم تسجيل فيلم O - HAWAII FIVE بست لغات وبيع في ٤٧ بلداً ، كما تمت مشاهدة فيلم BONANZA في ٦٠ بلداً من قبل جمهور من المتفرجين يقدر عدده بـ ٣٥٠ مليون مشاهد أسبوعياً . وإن وسائل الإعلام الأخرى تنحو هذا المنحى نفسه ، فشبكة CBS مثلاً ، باعت ١٠٠ مليون أسطوانة مسجلة في البلدان الأجنبية عام ١٩٧٠ ، ومجلة READER'S DIGEST تُنشر في ١٠١ بلداً حتى إن تداولها الإجمالي خارج الولايات المتحدة يبلغ ١١٥ مليون نسخة . وأما بالنسبة للملايين الناس من أشباه الأميين ومن يجدون صعوبة باللغة في قراءة READER'S DIGEST ؛ فهناك طبعات أجنبية عن SUPERMAN و BATMAN وعن TERRY AND THE PIRATES .

إن «ريتشارد بارنيت و رونالد ميولر» كاتبا «الباع العالمي : نفوذ الشركات متعددة الجنسيات» ، إنهما يخلصان إلى الاستنتاج المهدئ التالي فيما يتعلق بتأثير الشركات متعددة الجنسيات على عقول أغلبية الجنس البشري في العالم الثالث :

"إن نفس الدور الذي تلعبه «وزارة الدعاية» في خلق القيم والأذواق والمواقف في المجتمعات التي تفضل حكومة الولايات المتحدة دعوتها «بالمجتمعات المغلقة» ، تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في العديد من أرجاء «العالم الحر» . فمن خلال أجهزة التلفزيون وإعلانات أفلام السينما المنزلية والكتب الهزلية وإعلانات المجلات ، تمارس الشركات الأجنبية تأثيراً على عقول النصف الجنوبي من الشعب المكسيكي ، أكثر استمراراً من التأثير الذي تمارسه الحكومة المكسيكية أو البرنامج الثقافي المكسيكي أيضاً . فالنسبة التي تواظب على المدرسة بعد الصف الثالث لا تشكل إلا حفنة ضئيلة من الشعب المكسيكي . ونسبة الأمية التي تعترف بها الحكومة رسمياً تزيد على ٢٧٪ . فالاحتكاك بالمدرسة بالنسبة للأغلبية الساحقة من الشعب ما هو إلا احتكاك عرضي في حين أن المواظبة على برامج التلفزة ورايو الترانزستور هي مواظبة أبدية

وعلاوة على ذلك فإن دعاية الحكومة لا تستطيع أن تضاهي نفوذ الإعلانات . ففي أحد الشوارع الرئيسية في مدينة مكسيكو سيتي ، تتنافس لافتات الحكومة ، التي تحض المواطنين على النظافة ، لاستقطاب انتباه الجمهور مع لوحات الإعلانات الضخمة عن البيرة وأدوات التجميل والثياب الأنيقة وغير ذلك من مظاهر الحياة الهنية . فهذه اللوحات ، التي تم إعدادها بأحدث

تقنيات الإعلان الحديث، تعرض صوراً زاهية بمختلف الألوان عن الترف والحب والقوة بحيث أن دعايات مديرية الصحة لا تستطيع، مهما كانت مشجعة، أن تسيء إلى معروضات هذه اللوحات“ (49).

فهذه الأشياء كلها ترقى إلى مستوى الأمبريالية الفكرية، أو استعمار العقول، حتى لو كان هذان التعبيران لا يقعان الموقع الحسن في الغرب، حكومات وأوساط تجارية. وإذا أدخلنا في اعتبارنا مضامين الموقف المتمثل بممارسة الشركات متعددة الجنسيات، قدراً من التأثير على عقول المواطنين أكبر من تأثير حكوماتهم ومدارسهم، فإن النتيجة الوحيدة لن تكون إلا عرقية خبيثة تدفع شعوب العالم الثالث إلى الإساءة لتاريخها بأنفسها. فلوحات الإعلانات والمجلات وشاشات التلفزة تواصل رسم الناس الشقر زرق العيون من رجال ونساء، على أنهم هم من يتكرون الحياة السعيدة وهم من يعيشونها أيضاً. إن إعلاناً كإعلان «الأبيض هو الجميل» يعزز لا محالة مشاعر عقد النقص، التي هي جوهر الذهنية الاستعمارية. فلقد وصف «فرانز فانون» الاغتراب ومركب النقص اللذين طبعتهما الاستعمارية على أذهان الهنود الغربيين الفرنسيين :

”إن الإنسان المستعمر لا يتال شرف الارتقاء إلى مرتبة أعلى من مرتبته البربرية، إلا بمقدار اقتباسه المعايير الحضارية للبلد الأم. فهو يتحول إلى إنسان أبيض حالما ينتقص من سواده ومن غابه.... فمن أعمق أغوار روحي وأشدّها سواداً، تحدوني هذه الرغبة وتحطّر في ذهني المشوش، تشويش ألوان جلد الحمار الوحشي، في أن أتحوّل فجأة إلى إنسان أبيض. لكم أتوق للاعتراف بي، ليس كإنسان أسود وإنما كإنسان أبيض“ (50).

ونتيجة أخرى تنجم عن تعميم دعايات شارع ماديسون على نطاق عالمي، ألا وهي تفشي النزعة الاستهلاكية. فحيث كانت الكنائس في قديم الزمان تشبع رغبة الفقراء، بزرع الأمل فيهم بحياة النعيم في الدنيا الآخرة، فإن وكالات الإعلان في هذه الأيام تتملقهم بطرح المغريات المادية في الحياة، وبذلك يتنكر الناس للقيم التقليدية ويعتمدون احترام الذات على المقتنيات المادية. لقد أوفدت الأمم المتحدة لجنة لاستقصاء واقع الأحياء القذرة في كاراكاس؛ فاكشفت هذه اللجنة وجود أجهزة التلفزة الملونة ذات الأربع والعشرين إنشاً في أكواخ يتألف واحداً من غرفتين من الصفيح والكرتون ويخلو من مرافق المياه والحمامات وتنتشر القذارة في داخل الغرف. وعندما سئل القاطنون عن سبب ابتاعهم أمثال هذه الأجهزة الغالية في الوقت الذي يمكن فيه للأجهزة الصغيرة ذات الأبيض والأسود أن تفي بالغرض تماماً، أجابوا بأن الأجهزة الغالية أفضل من الرخيصة لمجرد أن الفنزويليين البيض الأثرياء يقتنون أمثالها. إن إجاباتهم هذه تعيد إلى الأذهان صور مزارع الأرقاء

وقصور الملاكين أو المشرفين عليها ، هي التي تحدد طراز الأشياء الثمينة من أثواب صوفية وقبعات ومعاقر الويسكي الاسكتلندي . ويصف « جورج بكفورد » ، وهو أحد علماء الاقتصاد في جامايكا ، كيف أن أمثال هذه الأنماط الاستهلاكية لا تزال ماثلة للعيان حتى اليوم : ” إن الأثواب والبيزات والقبعات التي يلبسها فقراء الناس في قرى المزارع الضخمة عصر أيام الآحاد ، تضرب ستاراً كثيفاً من الغش حول انخفاض مستويات معاشهم . وإن أي زائر يشاهد هذا المشهد لا بد له من الخروج بانطباع الثراء من جراء هذه الدلائل الواضحة “⁽⁵¹⁾ .

وإن النزعة الاستهلاكية تقف عائقاً في سبيل الإقدام على أي تغيير اجتماعي ، لأنها تدفع الفرد إلى التوقع ضمن ذاته ، مما يعزز استمرار الحالة الراهنة STATUS QUO . فالحكومات الراغبة بمعالجة المسائل الاجتماعية والاقتصادية الأساسية ، تجد من العسير عليها تعبئة المساندة الشعبية لتقليص لوازم السلع الاستهلاكية المألوفة ، والاتجاه نحو الأمور الرخيصة التكلفة من إسكان وتعليم جماهيري ومرافق صحية وتطور اقتصادي طويل الأمد .

وتتلخص الدراسات التي تم إعدادها (لمديرية البحوث) في الكونغرس إلى القول بأن ” علينا أن ندرك أن تدفق الإعلام يعاني من الخلل على المستوى العالمي ، كما يجب أن ندرك أن الولايات المتحدة هي المصدر الرئيسي لنشوء ذلك الإعلام . وإن هذه الظاهرة ، مقرونة بغيرها من المساعي الضخمة والمتنوعة التي تنهك بها الولايات المتحدة ضمن إطار عالمي ، وتؤكد صحة الانطباع الآن عن قيام حضارة عالمية مدموغة بعبارة ” صنع في أمريكا “⁽⁵²⁾ . وإن هذه الحضارة العالمية ، « حضارة المصنوع في أمريكا » ، الناجمة عن عدم توازن تدفق الإعلام تتعرض اليوم لتحديات متزايدة من قبل بلدان العالم الثالث . وأما الأسباب ؛ فإنها واضحة وقاهرة وذلك لأن « الخلل » المشار إليه يمثل تهديداً مباشراً وخطيراً لتطور الحضارة القومية والاقتصاد الوطني . ودرءاً لهذا الخطر انعقدت مؤتمرات عالمية في الجزائر (١٩٧٣) وفي الكويت ولما (١٩٧٥) وفي سان خوسيه ونيودلهي وكولومبو ونيروبي (١٩٧٦) وفي فلورنسا (١٩٧٧) وباريس (١٩٧٨) وكوالالمبور (١٩٧٩) وبلغراد (١٩٨٠) . ولقد كان الموقف العام لمعظم حكومات العالم الثالث في هذه المؤتمرات هو ضرورة « قيام نظام إعلامي عالمي جديد » كشرط مسبق « لقيام نظام اقتصادي عالمي جديد » .

وكثيراً ما ترد في هذه الأيام عبارة « السيادة الإعلامية » التي تعني ضمناً أن الأمم لها الحق الطبيعي في استخدام أية معلومات تتعلق بمواطنيها أو بلدانها بالشكل الذي تراه مناسباً . وثمة عبارة رائجة أخرى هي « الصحافة المعنية بشؤون التطور » أي الصحافة التي تؤكد ، كما جاء على لسان الصحفي الهندي « نارندار آغار والا » ، أولوية ” الأخبار المتكيفة وفق مجريات التطور “ ، بدلاً من

تزويد الصحافة بالمألوف عن أنباء « الحروب والكوارث والمجاعات والقتل والدسائس السياسية والعسكرية » التي تجعل الصحف الغربية أكثر رواجاً. ويعتقد آغار والا " أن إلحاح العالم الثالث على مطلب الأخبار المتكيفة وفق مجريات التطور " قد وضع خطأ على قدم المساواة مع البيانات الإعلامية والأخبار التي تشرف عليها وتوزعها الحكومات. " ويضيف قائلاً " إن الصحافة المتكيفة وفق مجريات التطور ، وهي جنس جديد نسبياً من الإعلام في العالم الثالث ، لا تختلف اختلافاً كبيراً عما يظهر عادة في الصحف الغربية في أقسام الأخبار المحلية أو العامة . غير أن شيئاً عالمياً مماثلاً لقسم الأخبار مفقود في وسائل الإعلام الغربية " (53).

وقد ورد مثل حي عن تدمير آغار والا في عدد نيسان عام ١٩٧٧ من دورية اليونيسكو المدعوة UNESCO COURIER التي كانت مكرسة لـ « مناقشة عالمية حول الإعلام ». فالمستعمرة الهولندية السابقة « غويانا » أصبحت دولة مستقلة باسم SURINAM في ٢٥ تشرين الثاني عام ١٩٧٥ . ومع ذلك فإن هذا الحدث لم يحظ ، بين ٢٤ و ٢٧ تشرين الثاني ، بأكثر من ٣٪ من المساحة المخصصة للأخبار الأجنبية في ست عشرة صحيفة يومية رئيسية في ثلاثة عشر بلداً من بلدان أمريكا اللاتينية . فهذه النسبة المئوية الضئيلة — ٣٪ — جاءت كلها من وكالات الأنباء العالمية في البلدان المصنعة على الرغم من حقيقة كون SURINAM أكبر مساحة من إنكلترا وثالثة أكبر البلدان المنتجة للبوكسيت في العالم . وخلال الأيام الأربعة نفسها ، كانت نسبة ٧٠٪ من الأنباء الأجنبية المنشورة في الصحف الست عشرة تدور حول البلدان المصنعة ، كما إن أربعة أخماس الأنباء كان مصدرها وكالات الأنباء في البلدان أنفسها .

ولذلك كان من البديهي أن تخلص المناقشة ، رداً على المعاملة المتبدلة ، إلى النتيجة التالية وهي أن " البلدان النامية تجد من العسير عليها أن تتقبل وضعاً لا تلعب فيه إلا دور المستهلك لمنتوج الإعلام في الوقت الذي لا تشرف فيه على تصنيعه وتوزيعه وأما اليونيسكو فإنها ، من جانبها ، لا تنوي بعد الآن أن تقيد نفسها بالحديث عن « حرية التعبير وحرية الإعلام » ، بل تنوي أيضاً أن تتحدث عن سهولة بلوغ الإعلام والمساهمة فيه علاوة على التحدث عن « تدفق الإعلام بشكل متوازن » (54).

وأحد التدابير الهادفة لتأمين « سهولة بلوغ الإعلام والمساهمة فيه » كان تأسيس وكالة أنباء جماعية POOL ، تسهم فيها وكالات الأنباء التابعة لأربعين بلداً من البلدان غير المنحازة . ولما كانت وكالة POOL تعمل بالتنسيق مع وكالة الأنباء اليوغسلافية TANJUG فقد وصفها مديرها « بيرو إيفاسيك » بقوله : " إنها لا تمثل تحدياً أو تنافساً لشبكات الأخبار الإعلامية الموجودة ، بل تكملها ملء الفراغ الموجود في شبكة الإعلام العالمية " (55).

ولكن الأوساط الأمريكية المسؤولة لا تنظر إلى هذه التطمينات إلا بعين الشك. فهذا «ليونارد ر. سوسمان»، الصحفي السابق في «اليوناييد برس» والمدير التنفيذي لـ FREEDOM HOUSE، يخلص إلى النتيجة التالية: "ليس هنالك خيار إلا بين شبكة تديرها الحكومة وشبكة مستقلة عن الحكومة. وليس هنالك من بدائل حقيقية أخرى، وشبكات بين بين فالمؤسسة الصحفية الحرة تخدم شعبها، (ولو كان أداؤها لمهمتها سيئاً)، على نحو أفضل بكثير مما تخدمه المؤسسة الصحفية الجديدة بمهمتها والمرهونة بمشيئة الحكومة" (56).

إن هذا الفصل القاطع بين صحافة مستقلة «حرة» وبين «مؤسسة رهن مشيئة الحكومة» كان موضع اعتراض «عباس سايكس»، سفير تانزانيا في فرنسا، حين قال "إن صحافتكم مستقلة ضمن الولايات المتحدة ولكنها خارج الولايات المتحدة تمثل، مع وزارة الخارجية والشركات متعددة الجنسيات، المصالح القومية". إن سايكس متنبه، كغيره من المسؤولين في العالم الثالث، للسر الذي أفشاه مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة والذي مفاده أن وكالة الاستخبارات المركزية CIA قد دفعت أموالاً طائلة للصحافة التشيلية لتعارض اللندي، كما إنه متنبه للسر الذي أفشته «لجنة البرلمان» من أن "نسبة ٢٩٪ على الأقل من النشاط السري الذي تمارسه وكالة الاستخبارات المركزية عبر السنين كانت على مشاريع الدعاية ووسائل الإعلام".

وعلاوة على مشكلة «التدفق الإعلامي الحر» مقابل «التدفق المتوازن» تبرز مشكلة تتزايد إلحاحاً وتمثل «بالتدفق السائب» للوقائع خارج الحدود القومية، إضافة إلى معرفة بعض الوقائع الأخرى من خلال التجسس عليها من أماكن نائية. فالوقائع الثانية يجري جمعها من المنصات الفضائية التي تقوم بالمسح الشامل للمعالم الطبيعية لأية أمة من الأمم (كمخزونات النفط والترسبات المعدنية ونماذج التربة وظروف المحاصيل إلخ) بغض النظر عن رغبة الدولة في انكشاف مقطعها الجغرافي/الاقتصادي. وأما الوقائع الأولى المتعلقة بالموارد المالية والتأمين والتصنيع والتجارة والنقل والتعليم، فإنها تدور ضمن البنى التجارية المشتركة خارج الحدود القومية بعد تسربها عبر الحدود القومية. وعلى الرغم من الأهمية القصوى التي تنطوي عليها هذه الوقائع؛ فإنها يجب أن تبقى، جملة وتفصيلاً، خاصة جداً وخارج إطار الانتشار أو التدقيق العلني. وإن ما ينجم عن الانتشار من تهديد للدول ذات السيادة كان موضع تأكيد «تقرير كلاين CLYNE REPORT» الذي وضعت له لجنة كندية، عينتها الحكومة لاستقصاء أبعاد التهديد الذي تنطوي عليه الاتصالات البعيدة المدى على السيادة الكندية. فقد حث ذلك التقرير حكومة أوتاوا على ضرورة "تحذير الشعب الكندي من المخاطر التي تحف بسيادته الجماعية من جراء التقنيات الجديدة المستخدمة في الاتصالات البعيدة المدى والأجهزة الالكترونية الحديثة INFORMATICS، كما حثها على إقامة نظام معقول للاتصالات

البعيدة المدى في كندا كإجراء دفاعي ضد فقدان المزيد من السيادة الكندية في جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية⁽⁵⁷⁾. ومن أعظم التعليقات كشفاً لحقيقة النظام الإعلامي العالمي ماورد عرضاً في الرسالة الإخبارية الواردة إلى صحيفة «نيويورك تايمز» في الأول من آب عام ١٩٨٠ من نيكاراغوا في العهد التالي لعهد سوموزا. فالوصف للدفاع الثقافية المحلية منذ الثورة يطرح بديلاً هادفاً للثقافة الأمبريالية، التي تخيم الآن على العالم الثالث.

”لقد أدت ثورة العام الماضي إلى موجة من النشاط الثقافي، حيث أصبح أهالي نيكاراغوا العاديون، لأول مرة، موضع تشجيع للتعبير عن أنفسهم فنياً بالرسم والرقص والغناء والكتابة والبراعات اليدوية.

«في هذه الآونة تتفجر الطاقات والحماسة» قال أحد المطربين الشعبيين، «وهناك بعض المنجزات الجيدة والريفة، ولكن أهم ما في الأمر أن الشعب لم يعد يصاب بالذعر من الثقافة».

إن سقوط نظام سوموزا هو الموضوع الرئيسي للشعر الجديد واللوحات الزيتية والمسرح، ولكن الحكومة تحاول أيضاً إنقاذ التقاليد الثقافية لنيكاراغوا، تلك التقاليد التي طال اختناقها بالمستوردات من موسيقى وأفلام سينمائية وأوبرات تلفزيونية معروضة بالرشوة.

«يجب مصادرة الثقافة لصالح الشعب، كي يتمكن من إنتاج الفن واستهلاكه أيضاً» قال وزير الثقافة والشاعر المشهور «إرنستو كاردينال» الموقر «إننا نرغب بنقل رسالة الثورة بيد أن النشاط الثقافي نشاط عفوي، ونحن لا نصر على تسييس الفن، فالفنان يجب أن يتمتع بمطلق الحرية كي يتسنى له الإبداع....»

فالحملة الراهنة لمحو الأمية بين صفوف الكبار تترافق مع تنظيم برنامج لإتاحة الفرصة لأطفال الأحياء الفقيرة أن يتعلموا الرقص والرسم، حيث قدم الكثيرون منهم لوحات لمشاهد من ثورة العام الماضي، كما يلقي الفنانون الهنود الدعم في حرفهم اليدوية ورسومهم البدائية، بالإضافة لاكتشاف بعض النحاتين الموهوبين.

وأعظم التجارب نجاحاً حتى اليوم كانت تجربة الندوات الشعرية. فمنذ أن نال الشاعر النيكاراغوي «روين داريو» حظاً كبيراً من الشهرة في عالم الناطقين بالإسبانية في مطلع هذا القرن، أصبح الشعر الشكل الأدبي الأمثل بين مثقفي نيكاراغوا حتى صار لمعظم العائلات والأحياء والقرى شعراؤها أيضاً.....

وأما الطامحون لنظم الشعر من الشباب فإنهم يتلقنون جملة من «القواعد» — التي تم

تعديلها، ويا للعجب، وفق ما جاء في التوجيه الذي أعده «إزرا باوند» قديماً — عن كيفية نظم الشعر. وتتضمن تلك القواعد بعض الاقتراحات كابتعاد أبيات الشعر عن القافية ووجوب التزام الشعراء بالوصف قدر الإمكان ووجوب تفاديهم، مهما كان الثمن، العبارات المبتذلة CLICHÉS مثل «الطاغية المستبد». وأما الثورة، وقد شاع ترداد ذكرها، فيمكن أن تودي، بالتمرين، غرض القرينة للتجارب الشخصية والطبيعية والعاطفية“.

الفصل العشرون

أولى الموجات الثورية العالمية

١٩١٤ - ١٩٣٩

مبادهة الثورة الروسية عام ١٩١٧

إن الفشل في خنق البلشفية في مهدها، واجتذاب روسيا، المنهكة في حينه، بوسيلة أو بأخرى، إلى قلب المنظومة الديمقراطية العامة، أضحي حملاً ثقيلاً علينا في الوقت الحاضر.

ونسون تشرشل - ١ نيسان، ١٩٤٩

لقد كانت الثورة الروسية هي الثورة العظيمة الأولى في التاريخ التي تم التخطيط لها والقيام بها بشكل متعمد..... ومن الخطأ أن نتغاضى أو نضرب صفحاً عن الآلام والمخاوف، التي أحقت بقطاعات كبيرة من الشعب الروسي إبان عملية التحول، وسيبقى ذلك المأساة التاريخية للعالم الحر. ولكن من التفاهة بمكان أيضاً ألا نصدق أن محصلة الرفاه البشري والفرص الإنسانية في روسيا، هي أكبر اليوم بكثير عما كانت عليه قبل خمسين سنة خلت. فهذه الماثرة تركت بصماتها، أكثر من سواها، على بقية أرجاء العالم وأهبت الطموح في البلدان المتخلفة صناعياً لتقليد تلك الثورة.

!. هـ. كار E.H. CARR (١٩٦٩)

في خريف عام ١٩١٢، حينما كانت البلدان الأوربية تبحر واحدة إثر أخرى إلى أتون الحرب العالمية الأولى، علق وزير الخارجية البريطانية، «إيرل غراي ERAL GREY»، قائلاً "إن المصاييح

تنطفيء في أوربة كلها“. لقد كان لهذا التعليق ما يبرره في حقيقة الأمر، وإلى درجة أكبر ما يمكن توقعه في ذلك الزمن. فالحرب جلبت الدمار على أوربة، وتركبتها أنقاضاً، وتهاوت تلك السلالات التي أمهلها الزمن قروناً عديدة أمثال «آل هابسبيرغ وهوهنزولرن ورومانوف وآل عثمان»، وأتاحت الفرصة لانتصار الثورة البلشفية — وهي الانتفاضة الأولى التي بشرت بفجر عصر جديد. وانطلق سكان بركان الثورة في روسيا التي كانت سياسياً وعسكرياً قوة أوربية عظيمة تقوم على التخوم، بينما تعتبر اقتصادياً بلداً تابعاً من بلدان العالم الثالث. إن هذه السمة الأخيرة توضح إلى حد كبير، كما سنرى بعد حين، السبب الذي أدى إلى قيام الثورة في روسيا واستمرارها وبقاءها إثر انطلاقها الأولى.

أعلن لينين في ليلة ٧ تشرين الثاني عام ١٩١٧، انتصار الثورة وتوقع انتشارها وقال ”إن بحوزتنا قوة التنظيم الجماهيري، الذي سيسحق كل الأعداء ويقود البروليتاريا إلى الثورة العالمية.... فلتحيا الثورة الاشتراكية العالمية“^(١). فلو تحقق توقع لينين لتلاشى العالم الثالث نظرياً على نحو مفاجيء وذلك لأن «لينين» بيّن بمتى الوضوح أن الثورة البروليتارية العالمية تعني حكماً، تقرير مصير الشعوب ووضع حد لاستغلالها. ولكن في ذلك الوقت نفسه الذي كان فيه لينين يدلي بآرائه كان قائد عالمي آخر، هو «ودرو ويلسون WOODROW WILSON» رئيس الولايات المتحدة، يقترح نظاماً عالمياً آخر، مختلفاً تماماً لمستقبل البشرية. كان هذا النظام العالمي هو الدولية INTERNATIONALISM الرأسمالية الليبرالية، التي تقف على طرفي نقيض مع كل من الثورة البلشفية على اليسار والأمبريالية الأوربية التقليدية على اليمين. فهذا الموقع القائم في قلب الهيكل الإيديولوجي العالمي كان يلأم المصالح الأمريكية، كما كانت أمبريالية التجارة الحرة تلائم المصالح البريطانية في منتصف القرن التاسع عشر. ومن البديهي أن تجذب القوة الرأسمالية الطاغية، في كل عصر، إزالة كل العقبات التي تعترض سبيلها إلى الأسواق العالمية، وإقصاء كل التهديدات الثورية التي تعرض سلامة اقتصاد السوق العالمي السائد للخطر.

وعلى الرغم من أن ويلسون قد مني بالفشل السياسي في وطنه، فإن تصوره كان التصور السائد خلال سنوات الحرب إلى حد كبير، في حين أن تصور لينين عن «الثورة الاشتراكية العالمية» كان مصيره الركود. ولكن موطن الثورة تمكن من الصمود والتطور حتى أضحت القوة العظمى الثانية في العالم تحت اسم «اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية». إن عام ١٩١٧، وعلى ضوء المنظور التاريخي، يسجل بداية الحرب الأهلية العالمية، التي حافظت على بقائها حتى اليوم الراهن، والتي تسارعت خطاها منذ الحرب العالمية الثانية.

١ — الثورة في روسيا

إن الثورة الروسية التي كانت فاتحة عصر جديد والتي غابت أهميتها إلى حد كبير عن أذهان المراقبين المعاصرين لها خارج روسيا وعن أذهان قادة الحركة العمالية الثورية، هي الآن موضع اعتراف كافة القوى العالمية بأنها من أعظم النتائج، التي تمخضت عنها الحرب العالمية الأولى. ولا يزال العالم حتى اليوم يعيش وطأة آثارها كما يتجلى ذلك في عبارة الحسرة التي أطلقها تشرشل بعد مضي أكثر من ثلاثة عقود على فشل قوى التدخل — التي كان تشرشل العقل المدبر لها — في «خنق البلشفية في مهدها». فلماذا تمكنت حفنة من البلاشفة من الإطاحة بالنظام القيصري الوطيد الأركان، ولماذا تمكنت أيضاً من الصمود — وهذا أمر يصعب تصديقه أكثر من سابقه — في وجه الجهود المعلنه لخنقها من قبل تشرشل وحلفائه الأقوياء في الولايات المتحدة والقارة الأوربية؟

فالحرب بين روسيا وألمانيا، جوهت بتأييد شعبي واسع في أوساط المواطنين الروس، الذين اقتنعوا بأنها حرب دفاعية ضد أعدائهم التوتونيين التقليديين. وأما الاستثناء الوحيد لهذا الحشد الوطني خلف القيصر، يعود إلى البلاشفة وزعيمهم لينين، الذي وصف الحرب بأنها صراع أمبريالي على الأسواق والمستعمرات، وليس ثمة ما يبرر تضحية العمال بأنفسهم وزجها في مثل هذا الصراع. وهكذا دأب لينين بلا كلل على ترديد شعاره التالي: "فلتتحول هذه الحرب الأمبريالية إلى حرب طبقية". بيد أن هذه اللهجة الناشزة الوحيدة لم تكن أكثر من صرخة في واد لأن البلاشفة كانوا، وقت اندلاع الحرب، مجرد زمرة صغيرة داخل روسيا، كما كان قادتهم البارزون، بمن فيهم لينين وتروتسكي، خارج الوطن.

فالروس لم يعمدوا إلى الاتحاد في حربهم ضد الألمان وحسب وإنما كانوا على قناعة أيضاً بأنهم سوف يكسبون الحرب بعد جولة قصيرة. ولكنهم بدلاً من إحراز النصر الحاسم منوا بالهزائم النكراء، فالجيشان الروسيان اللذان توغلا في بروسيا الشرقية في عام ١٩١٤ تم ردهما على أعقابهما بعد أن تكبدا خسائر فادحة، وفي العام التالي حلت الكارثة الكبرى حين أفلح هجوم نمساوي ألماني مشترك في اختراق الجبهة الروسية واكتساح أكثر المناطق الامبراطورية كثافة بشرية وتصنيعاً رفيعاً. ورغم الكارثة فإن النظام القيصري لم ينهض من كبوته وتم طرحه بعد سنتين على «مزلة التاريخ» حسب ما جاء في العبارة الزاخرة بالازدراء التي أطلقها تروتسكي.

وأما أسباب الانهيار فتعود لأسباب عديدة متنوعة تتخطى هزائم الجبهة (راجع الفصل السادس عشر، المقطع الرابع). وأما السبب الجوهرى فهو تدمير أكتية الشعب من العمال والفلاحين الروس، الذين شكلوا الكمون الثوري المفقود في مجتمعات أوربة الوسطى والغربية، الأكثر

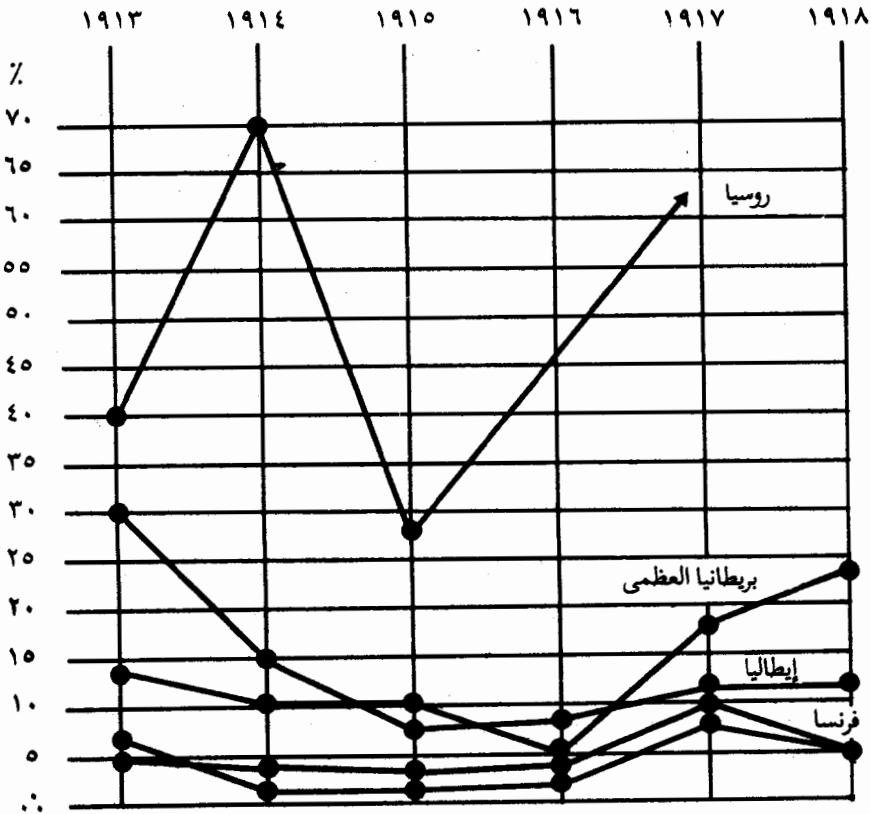
ثراء واستقراراً من المجتمع الروسي . فالفلاحون طردوا من الأرض ، نتيجة قانون الإصلاح الزراعي الجائر . وقاموا بالانتفاضات على نطاق واسع للتعبير عن خيبة آمالهم . وكان الثوريون الاشتراكيون هم الممثلون الحقيقيون للفلاحين ، ولكنهم حيناً تقاعسوا عن الحل الجذري في عام ١٩١٧ ، هرع البلاشفة لاستغلال النفحة الثورية في الريف وركزوا دعايتهم ، التي صادفت نجاحاً خاصاً ، إثر الخسائر الفادحة في الحرب والتي بلغ عدد ضحاياها في شهر شباط عام ١٩١٧ ، ٨ ملايين ضحية بين قتيل وجريح ومفقود ، وتحمل الفلاحون عبء هذا النزف الدموي رهيب . وانتقل التذمر إلى عمال المصانع والمناجم المحرومين من الحقوق الأولية ، التي حصل عليها العمال الغربيون في القرن التاسع عشر . وجاءت تشريعات القيصر التي تلت بيان أكتوبر ١٩٠٥ بحرية التنظيم والاجتماع ، تناقض الوعود من أساسها . فكان من الصعب قيام اتحادات عمالية إلا بعد الحصول على الموافقة الرسمية التي كان مصيرها الرفض التعسفي في معظم الحالات ، كما إن المنظمات المركزية التي تتألف من عدة اتحادات عمالية أصبحت موضع رفض مطلق . جميع أمثال هذه القيود ، بالإضافة إلى تدخل الموظفين الروس تدخلاً مبتذلاً لمصلحة أرباب العمل ، حولت المنازعات العمالية إلى معارك سياسية . وما زاد حدة التوتر وتفاقم الأمور ، التضخم الناتج عن الحرب ونقص في الأغذية والوقود وسط مظاهر الثراء الاستفزازية ، التي كان يعرضها المضاربون والاستغلاليون . إن مستوى الحركات والتظاهرات العمالية في روسيا ، قبل الحرب وزمن الحرب أعلى منه في أي بلد آخر ، والجدولين التاليين يوضحان ذلك .

وارتبط ضعف الصناعة الروسية بسخط العمال والفلاحين . فالنظام القيصري كان يفتقر إلى القوة الاقتصادية التي تؤهله لشن حرب عصرية على قوى صناعية من الطراز الأول . فالجنود الروس لم يحصلوا على حاجاتهم من الأسلحة والأعتدة ، وحتى الأحذية والبطانيات في بعض الحالات . وتزايد هذا الضعف الاقتصادي بفقدان المناطق المصنعة في الامبراطورية عام ١٩١٥ وإغلاق الأتراك المضائق التي كان الحلفاء يشحنون المؤن إلى روسيا الجنوبية من خلالها .

ومن العوامل التي ساهمت في هزيمة روسيا هي عدم كفاءة القيادة العسكرية والتمرق السياسي في الجبهة الداخلية . فالدوما والبيروقراطية الامبراطورية كانا في تناحر دائم حول السلطات التشريعية والامتيازات التي يتمتع بها كل من الفريقين ، ونشب النزاع بينهما والقيادة العسكرية حيال تحديد مسؤولية نقص الإمدادات الحربية والهزائم على الجبهة . كان من الممكن تضيق شقة الخلاف إلى الحد الأدنى وتطويقه لو أن هنالك في القمة سلطة قوية تمسك بزمام الأمور ، ولكن القيصر نيقولا ولسوء الحظ ، وعلى الرغم من حسن نيته ، كان حاكماً ضعيفاً متردداً محدود الذكاء والخيال . وأما ذروة

أخطائه فكانت تكمن في قراره الذي اتخذ في آب عام ١٩١٥، في قلب الكارثة التي حلت بالجبهة، بإقصاء عمه الدوق الكبير نيقلوا من القيادة العامة للجيش واضطلامه شخصياً بأعباء قيادة التحركات العسكرية. وبرهن القيصر نيقلوا بأنه أقل جدارة من عمه في أداء تلك المهمة وأنه عنصر إرباك في القيادة العامة. ورغم ذلك كان يخالجه إيمان صوفي بأن تضحيته بنفسه قد تنقذ الموقف. "نحن بحاجة للتكفير عن الإثم لإنقاذ روسيا. وسأكون أنا ذلك القران. فلتكن مشيئة الله". وفي النهاية كان هو الضحية فعلاً، لأنه بدأ يتحمل تبعه الهزائم العسكرية وكانت النتيجة الحتمية تدمير عائلته وتقويض النظام القيصري على يد البلاشفة.

النسبة المئوية للإضرابات بالنسبة إلى عدد عمال المصانع



المصدر: م. فيرو «الحرب العظمى» ١٩١٤ - ١٩١٨ (لندن: روت ليدج وكيفان بول، ١٩٦٩).

حركة الإضرابات

١٩١٨	١٩١٧	١٩١٦	١٩١٥	١٩١٤	١٩١٣	
	١٩٣٨	١٤١٠ ١٠٨٦٣٨٤	٩٢٨ ٥٣٩٥٢٨	٣٥٣٤ ١٣٣٧٤٥٨	٢٤٠٤ ٨٨٧٠٩٦	روسيا
١١٦٥ ١١١٦٠٠٠	٧٣٠ ٨٧٢٠٠٠	٥٣٢ ٢٧٦٠٠٠	٦٧٢ ٤٤٨٠٠٠	٩٧٢ ٤٤٧٠٠٠	١٤٥٩ ٦٦٤٠٠٠	بريطانيا العظمى
٤٩٩ ١٧٦٠٠٠	٦٩٧ ٢٩٤٠٠٠	٣١٤ ٤١٠٠٠	٩٨ ٩٠٠٠	٦٩٠ ١٦٢٠٠٠	١٠٧٣ ٢٢٠٠٠٠	فرنسا
٥٣١ ٣٩٢٠٠٠	٥٦١ ٦٦٧٠٠٠	٢٤٠ ١٢٩٠٠٠	١٣٧ ١٤٠٠٠	١١١٥ ٦١٠٠٠	٢١٢٧ ٢٦٦٠٠٠	ألمانيا
٣٠٣ ١٥٨٠٠٠	٤٤٣ ١٦٤٠٠٠	٥١٦ ١٢١٠٠٠	٥٣٩ ١٣٢٠٠٠	٧٨٢ ١٧٣٠٠٠	٨١٠ ٣٨٥٠٠٠	إيطاليا

ملاحظة: يشير الرقم العلوي إلى عدد الإضرابات بينما يشير الرقم السفلي إلى عدد المضربين.

المصدر: م. فيرو «الحرب العظمى: ١٩١٤ - ١٩١٨» (لندن: روبرت لدج وكيغان بول، ١٩٦٩، الصفحة ١٧٨).

لقد نشبت ثورتان في روسيا في عام ١٩١٧: الأولى في آذار وقد أنهت النظام القيصري وأقامت الحكومة المؤقتة، والثانية في نوفمبر وقد أطاحت بالحكومة المؤقتة واستبدلتها بالنظام السوفييتي. قامت الثورة الأولى بدون تخطيط وفاجأت الناس كافة، عندما نشبت الإضرابات وأعمال الشغب في ٨ آذار احتجاجاً على النقص الكبير في الغذاء والوقود والنقص في مرافق النقل. فأمرت السلطات الجيش بإعادة النظام ولكن الجنود بدلاً من قمع المضربين انضموا إليهم وأعلنوا العصيان. فعمد القيصر إلى اتهام مجلس (الدوما)*، الذي كان يشك دائماً بولائه، بالاشتراك في تلك المؤامرة

* دوما — دوما الدولة: مؤسسة تمثيلية في روسيا القيصرية، دُعيت إلى الانعقاد نتيجة للأحداث الثورية عام ١٩٠٥. كانت شكلاً هيئة تشريعية، ولكنها فعلاً مجردة من أي سلطة. انتخب الدوما بالاقتراع غير المتساوي وغير المباشر، وغير العام. فقد

وأمر بحله في ١١ آذار . ولكن قيادات الدوما رفضت الامتثال لأمر القيصر الذي اكتشف حينئذ أنه لم يعد قادراً على فرض الطاعة . إن هذا اليقين ويقين الوهن وهو الثورة بحد ذاتها . وفجأة تكشف الحكومة القيصرية على أنها ليست أكثر من حكومة إسمية . فتنازل القيصر نيقلولا عن العرش في ١٥ آذار لأخيه « ميكائيل » . ولكن ميكائيل تخلى عن العرش في اليوم التالي ولم يعد لروسيا حكومة تدير شؤونها ، عندئذ تحرك ممثلو الدوما وعلى وجه السرعة لمنع العناصر الراديكالية من اقتناص السلطة ، وعينوا في ١٢ آذار حكومة مؤقتة لإدارة البلاد إلى أن تمنح الفرصة لانتخاب جمعية تأسيسية . لقد كان رئيس الحكومة الجديدة الأمير المتحرر « جيورجي لفوف GEORGI LVOV » وزعيم الكاديت* ، البروفسور « بول مليوكوف PAUL MILUKOV » ، وزيراً للخارجية و « ألكساندر كيرنسكي ALEXANDER KERENSKY » ، الاشتراكي الوحيد ، وزيراً للعدل . لقد كانت هذه الوزارة لليبيرالية بورجوازية جاءت لتنفيذ الإصلاحات البورجوازية الليبرالية النموذجية التي تتضمن حرية الكلام والصحافة والاجتماع ، والعفو عن الارتكابات السياسية والدينية ، ومساواة المواطنين أمام القانون بمعزل عن التمييز الديني أو العنصري ، والإصلاحات العمالية ومنها تحديد يوم العمل بثلاث ساعات .

وعلى الرغم من هذه التدابير التقدمية لم تتمكن الحكومة المؤقتة ، من ضرب جذورها في أعماق البلاد . والسبب الرئيسي لذلك رفضها قبول مطلبين كان معظم الروس يرغبون فيهما ، وهما

كانت حقوق الطبقات الكادحة والسكان غير الروس في الانتخابات مقيدة بقيود كثيرة ، بل كان قسم كبير جداً من العمال والفلاحين لا يتمتعون بها إطلاقاً . وقد حلت الحكومة القيصرية دوما الدولة الأولى (نيسان — تموز عام ١٩٠٦) ودوما الدولة الثاني (شباط — حزيران عام ١٩٠٧) .

في ٣ حزيران عام ١٩٠٧ جرى حل مجلس الدوما الثاني ، وسن قانون جديد للانتخابات إلى دوما الدولة الثالث . وقد جاء هذا القانون الجديد ليزيد عدد ممثلي الملاكين العقاريين والبورجوازية التجارية والصناعية في الدوما ، ويقلل عدد ممثلي العمال والفلاحين . وحرّم القانون معظم سكان روسيا الآسيوية من حق الانتخاب ، وخفض إلى النصف ممثلي سكان بولونيا والقفقاس .

★ الكاديت : اسم موجز للحزب الديمقراطي الدستوري ، الحزب الرئيسي للبورجوازية الليبرالية الروسية . تأسس عام ١٩٠٥ . كان الكاديت أنصار الملكية الدستورية . إبان الثورة الروسية الأولى عام ١٩٠٥ — ١٩٠٧ ، سمى الكاديت أنفسهم بحزب « حرية الشعب » ، ولكنهم بالفعل خاتوا مصالح الشعب وأجروا مفاوضات سرية مع الحكومة القيصرية لأجل خنق الثورة .

إبان الحرب العالمية الأولى من (١٩١٤ — ١٩١٨) ، كان زعماء الكاديت إيديولوجيي الأُميرالية الروسية ، وأنصار السياسة اغتصابية القيصرية . بعد ثورة شباط / فبراير / البورجوازية الديمقراطية عام ١٩١٧ اشترك الكاديت في الحكومة البورجوازية المؤقتة ، وناضلوا ضد حركة العمال والفلاحين الثورة . بعد انتصار ثورة تشرين الأول / أكتوبر / الاشتراكية عام ١٩١٧ ، اشترك الكاديت في نضال الثورة المضادة المسلح ضد روسيا السوفيتية .

الأرض والسلم. فلقد أصر الأمير لفوف ووزارؤه أن أمثال القضايا الجمهورية كتوزيع الأرض والانسحاب من الحرب يجب تأجيلها إلى حين انتخاب الجمعية التأسيسية، التي ستكون الممثل الحقيقي للشعب. وتعتبر هذه الحجة منطقية ولكنها سياسياً كانت خطوة انتحارية. فالجماهير المتعبة من الحرب والمتعلقة بالأرض بدأت تنفض على نحو متزايد من حول الحكومة المؤقتة وتلتفت صوب السوفييتات، التي كانت تنادي بشعارات السلام الفوري والتوزيع الفوري للأرض أيضاً.

تعود جذور السوفييتات إلى ثورة عام ١٩٠٥، عندما انتخب العمال هذه المجالس، أو السوفييتات، لتنسيق نضالهم ضد القيصرية (راجع الفصل الثامن عشر، المقطع الرابع). وأثبتت هذه السوفييتات، رغم تعرضها للقمع آنذاك، على أنها أدوات فعالة للتحريض والعمل المباشر، ولذلك ظهرت مرة أخرى بظهور تلك الأزمة، التي سمّتها الحرب العالمية الأولى. ونظراً لجذورها العميقة الأصيلة؛ فإنها أفلحت في تجسيد مطامح الشعب والانتشار السريع في جميع أنحاء البلاد. فسوفييتات القرى كانت تحض الفلاحين على استملاك ممتلكات النبلاء، وسوفييتات المدن كانت تنظم الإضرابات وأعمال الشغب في الشوارع بلا كلل، بينما اغتصب سوفييتات الجنود تدريجياً صلاحية الضباط إلى حد الإشراف على الأسلحة وتصديق الأوامر قبل تنفيذها. وباختصار بدأت سلطة السوفييتات الواقعية DE FACTO تحل تدريجياً محل السلطة الشرعية DE JURE للحكومة المؤقتة ومخطوات ثابتة.

وبينما كانت سلطة السوفييتات تنتشر في كل أرجاء البلاد، كانت السمة الراديكالية تتزايد على عناصر تلك السوفييتات. ففي البداية كانت أغلبية المبعوثين المنتخبين إلى السوفييتات، من الثوريين الاشتراكيين والمناشفيك. وبقي البلاشفة من ذوي الشأن الضئيل حتى عودة لينين من الخارج في نيسان ١٩١٧. وسرعان ما أصدر أطروحاته المشهورة، «أطروحات نيسان»، مطالباً فيها بالسلم والأرض للفلاحين وبكل السلطات للسوفييتات. ولكن هذه المطالب في حينه بدت مستحيلة ولا مسؤولة حتى للعديد من البلشفيك. لقد كان معظم المبعوثين إلى السوفييتات ماركسيين، يعتبرون ثورة آذار انتفاضة بورجوازية ويعتقدون أن ثورة ثانية، أو ثورة اشتراكية، ليست موضع بحث إلا بعد أن تستكمل روسيا تطورها الاقتصادي الرأسمالي. ويؤكدون بالنتيجة على ضرورة بقاء الحكومة المؤقتة في سدة الحكم وإبرأها على الدوام بالإصلاحات المرغوبة.

كان لينين وحيداً تقريباً في تحديه هذه الاستراتيجية، ومطالبته بإنجاز الثورة الاشتراكية الثانية فوراً، وكان الزمن في صالحه، لأنه كلما طالَّت الحرب تزايد السخط الشعبي وتزايدت معه معقولة «أطروحات نيسان». وبحلول شهر تموز / يوليو / عام ١٩١٧، عندما شكل كيرنسكي حكومة

جديدة كان الرأي العام قد تزايد جنوباً إلى اليسار ، مما جعل الوزارة تتألف في معظمها من الثوريين الاشتراكيين والمناشفة MENSHEVIRS . وولت الأيام التي يتدخل فيها الكاديت الراديكاليين في الشؤون السياسية الروسية . وينتقل كيرنسكي إلى التعاون مع المناشفة والثوريين الاشتراكيين للوقوف بوجه لينين والبلاشفة .

وصرح كيرنسكي بأن همه الوحيد هو "إنقاذ الثورة من المتطرفين" ، ولكنه أخفق في استقطاب الدعم الجماهيري لإصراره على مواصلة الحرب ، كما أخفق في اكتساب العسكريين إلى جانبه لأنهم يعتبرونه سياسياً ضعيفاً ثرثاراً . وتصدر الجنرال « لافر كورنيلوف »* ثورة عسكرية ضد « كيرنسكي » ، ولكن نتيجتها جاءت مناقضة لما هو مخطط لها ، لأن السوفييتات سارعت لتنظيم المقاومة ضد كورنيلوف وتمكنت من دحره وهزيمته . وهكذا وجد كيرنسكي نفسه معتمداً على السوفييتات الذين أصبحوا تحت سلطة البلاشفة . وفي مطلع شهر تشرين الأول عام ١٩١٧ كانت أغلبية مجلسي موسكو وبتروغراد من العناصر البلشفية . وجد لينين أن الفرصة قد حانت لقيام الثورة الثانية أو الاشتراكية . ورداً على شكوك أتباعه قال أن حزباً بلشفياً يضم ٢٤٠.٠٠٠ عضواً قادراً على حكم روسيا لمصلحة الفقراء ضد الأغنياء بتلك البساطة التي كان فيها ١٣٠.٠٠٠ من الملاكين العقاريين يحكمون في الماضي لمصلحة الأغنياء ضد الفقراء .

وأقنع لينين اللجنة المركزية لحزبه ، بعد التهديد بالاستقالة ، بالتصويت لصالح الثورة ، وتم تحديد يوم ٧ تشرين الثاني / نوفمبر / موعداً لذلك ، وأما إنجازها ؛ فقد حصل بسهولة لأن القوى البلشفية احتلت المباني الرئيسية والجسور ومحطات السكك الحديدية في بتروغراد دون مقاومة تذكر تقريباً ، كما إن الخسائر الإجمالية لم تكن أكثر من جندي واحد وخمسة بحارة أيضاً . وتمكن كيرنسكي من الإفلات والهرب خارج الوطن ليعيش هناك حياة المنفى ، وتداعت الحكومة المؤقتة تلقائياً ، تداعياً مخزياً بائساً مثلما تداعى النظام القيصري قبلها في آذار وللسبب الرئيسي نفسه أيضاً : ألا وهو فقدان مساندة الشعب الروسي .

* انتفاضة كورنيلوف : فتنه معادية للثورة ، قامت بها البورجوازية والملاكون العقاريون في آب / أغسطس / عام ١٩١٧ برئاسة القائد الأعلى للقوات المسلحة ، الجنرال القيصري كورنيلوف . استهدف المتآمرون الاستيلاء على بتروغراد وتطعيم الحزب البلشفي وحل السوفييتات وإقامة الدكتاتورية العسكرية ونهضة إعادة الملكية .

قمع العمال والفلاحون بقيادة البلاشفة فتنه كورنيلوف . وتمت ضغط الجماهير اضطرت الحكومة المؤقتة إلى إصدار أمر باعتقال كورنيلوف وأعوانه وإحالتهم إلى المحاكمة بتهمة العصيان .

٢ — « الاشتراكية في بلد واحد »

كان لينين في منتهى الجذ حينما صرح بعد الثورة مباشرة بأن هذه الثورة ليست إلا مقدمة « للثورة الاشتراكية العالمية »، ويعتبر، كسائر رفاقه، مسألة انتشار الثورة البلشفية إلى ألمانيا وماعداها أو اختناقها على يد القوى الأمبريالية، أمراً من المسلمات. فهذا تروتسكي يصرح في ذلك الزمن قائلاً "إذا لم يثر الشعب في أوربة ويسحق الأمبريالية فسنكون نحن عرضة للفناء فهذا أمر لا ريب فيه. فإما أن تثير الثورة الروسية إعصار الكفاح في الغرب أو سيقيد الرأسماليون نضالنا في كل بلدان العالم" (2).

وظهر في البداية أن نبوءة لينين عن الثورة العالمية على وشك التحقيق. فالقيصر الألماني اضططر للتنازل عن العرش في ٩ تشرين الثاني عام ١٩١٨، نتيجة لعصيان الأسطول وانتشار الانتفاضات من موانئ البلطيق إلى أعماق ألمانيا، وقيام مجالس العمال والجنود، على غرار السوفييتات الروسية، في كل المدن الكبرى بما في ذلك برلين. وهكذا دخلت القناعة إلى ذهن لينين، إثر أنباء الثورة الألمانية، أن الثورة العالمية وشيكة، مما دفعه إلى الكتابة: "إن الثورة العالمية قد انتقلت إلى مكان قريب جداً في أسبوع واحد وما أمر انتقالها إلى أمكنة أخرى إلا مسألة أيام قلائل قادمة". ولكن لينين نوه أيضاً إلى تلك الغيمة المشؤومة التي تجلج بسوادها الأفق البراق فقال "إن أكبر المخاطر والمصائب التي تواجه أوربة هي انعدام الحزب الثوري" (3). وفي غياب الحزب الثوري تكون الثورة مستحيلة كما أكد لينين.

ولإزالة هذا المحذور من طريق القضية الثورية نظم لينين في آذار ١٩١٩ (الأممية الشيوعية) التي وصفها بأنها "الحزب العالمي للثورة". وفي اختتام المؤتمر الأول «للكومينتين COMINTERN» تحدث لينين عن المستقبل بملء الثقة قائلاً "إن انتصار الثورة البروليتارية على نطاق عالمي أمر مؤكد... فالرفاق الحاضرون في هذه القاعة شهدوا تأسيس أول جمهورية سوفييتية من قبل، والآن يشهدون تأسيس الجمهورية الثالثة، الأممية الشيوعية، وسوف يشهدون عما قريب تأسيس «جمهورية السوفييت الفيدرالية العالمية»" (4).

وفي الوقت نفسه كان قائد آخر من قادة الحرب يعد خططاً مختلفة لمستقبل مسيرة التاريخ العالمي. فرئيس الولايات المتحدة، «ودرو ويلسون» بدأ، على غرار رئيس مجلس مفوضي الشعب، نيقولاي لينين، يعير اهتمامه لتعزيز قاعدة منطلقه الوطني. فمثلما كان لينين يعتبر أن الثورة العالمية هي الشرط اللازم لديمومة الثورة البلشفية، كان ويلسون يرى أن الحفاظ على اقتصاد السوق العالمي هو الشرط اللازم للحفاظ على الرأسمالية الأمريكية. فعشية الحملة لانتخاباته الرئاسية الأولى، خاطب

ويلسون الجمعية العامة في ولاية فرجينيا قائلاً "إننا نتج من السلع المصنعة أكثر مما نستطيع استهلاكه والآن إذا كنا لا نريد الاختناق اقتصادياً؛ فعلينا أن نجد في شق طريقنا إلى الخارج لخوض غمار المبادلات التجارية الأمية على نطاق العالم". وكان ويلسون على ثقة تامة بأن الكفاءة التقنية الرفيعة تكفل النجاح الأمريكي في المنافسة العالمية، وعلى يقين "بأن مهارة العمال الأمريكيين، في حال إتاحة الفرصة المتكافئة لهم، ستغطي أسواق العالم أجمع"،⁽⁵⁾.

وكما تصوّر لينين أن الثورة العالمية ستعود بالخير العميم على الشعب الروسي، وعلى بقية شعوب العالم، كان ويلسون يتصور أيضاً، أن انفتاح الأسواق العالمية بعضها على بعض سيعود بالخير على شعب الولايات المتحدة وعلى بقية شعوب العالم بأسره على قدم المساواة. إن الهدف القومي الأمريكي، وفقاً لما جاء على لسان ويلسون، يتمثل "بالسعي لإغناء تجارة ولاياتنا نحن وتجارة العالم بمنتجات مناخنا ومزارعنا ومصانعنا، ولإغنائها بمبتكرات عقولنا وثمرات شخصيتنا". إن هذه الصورة الطوباوية لأمريكا كبلد ذي رسالة مزدوجة معنوية ومادية نحو البشرية، تتجلى في الخطاب التالي الذي ألقاه ويلسون في مؤتمر انعقد في ديترويت حول فن البيع:

"هذه هي أيها الأصدقاء الرسالة البسيطة التي أطرحها عليكم. افتحوا عيونكم على آفاق العمل واسمحوا لأفكاركم وأخيلتكم أن تنطلق خارج الوطن وفي العالم، وبوحي تلك الفكرة التي مؤداها أنكم أمريكيون وعليكم أن تحملوا الحرية والعدالة والمبادئ الإنسانية حيثما ذهبتم، انطلقوا وبيعوا تلك السلع التي ستجعل العالم أكثر راحة وسعادة وحولوا شعوبه لاعتناق مبادئ أمريكا"،⁽⁶⁾.

لقد كان ويلسون يدرك تمام الإدراك أن الحرب العالمية الأولى، ستحول الولايات المتحدة إلى قوة رائدة عسكرياً واقتصادياً. "لم نعد المقترضين في العالم بل المقرضين" وخاطب حشداً من الناس في اليوم السابق لانتخاباته الرئاسية عام ١٩١٦ قائلاً "ونحن بإمكاننا أن نقرر إلى حد كبير من يستحق التمويل ومن لا يستحقه وإننا في قلب تلك المسيرة العظيمة، التي تسيرها البشرية والتي ستقرر الأمور السياسية في كافة بلدان العالم"،⁽⁷⁾. ويأمل ويلسون أيضاً أن يستخدم هذه القوة بنفس الأسلوب الذي استخدمه الأمبرياليون البريطانيون من دعاة التجارة الحرة في منتصف القرن التاسع عشر. ولكون هذا الهدف يدور في ذهنه أوفد الكولونيل «هاوس HOUSE» في مهمات رسمية متكررة لإقناع قادة أوربة، أن من المفيد للطرفين العمل على خلق نظام عالمي سياسي واقتصادي جديد، يتم فيه استبدال الأمبريالية التقليدية المنفردة ببحار منفتحة وأسواق حرة وانتشار مالي تعاوني في المناطق المتخلفة. ووصف الكولونيل هاوس هذا النظام العالمي الجديد لمحدثيه البريطانيين قائلاً:

”إن مشروعى هو أنه إذا توصلت بريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا إلى تفاهم حول ممارسة مواطني هذه البلدان الاستثمار في البلدان المتخلفة، فسيعود الاستثمار بالخير العميم والأرباح الطائلة على أولئك المواطنين وعلى تلك البلدان التي تفتقر إلى التطور. وفي هذه الحال سوف يسود الاستقرار وتصبح الاستثمارات في وضع أمين وترسخ معدلات منخفضة للفائدة“ (8).

ليس من المعقول الادعاء بأن أفكاراً راودت ويلسون، تتعلق بإعادة بناء العلاقات غير المتكافئة والقائمة بين القطاعات المتطورة والقطاعات المتخلفة في أرجاء الأرض، وإنما الذي تزايد في ذهنه رسوخاً هو الانطباع عما جاء في كلمات وزير الخارجية «روبرت لانسينغ» ROBERT LANSING: ”أن حضارة البيض وسيادتها على العالم، تعتمد إلى حد كبير على مدى قدرتنا على صيانة سلامة هذا البلد في الوقت الذي يجب أن نطور فيه تلك الأمم التي مزقتها الحرب“ (9).

فنظام الانتداب الذي أدخله ويلسون في صلب اتفاقية السلم، يعتبر المثل الحي عن تصوره للمستقبل بشكل أبوي مشايخ لاستمرار الوضع الراهن. لقد كان نظاماً ينكر على رعايا المستعمرات غير الأوربيين حق تقرير المصير الذي منح تلقائياً للجاليات الأوربية — الأمر الذي لم يكن سوى استمرار لممارسة الليبراليين الأوربيين في القرن التاسع عشر (انظر الفصل الثالث عشر، المقطع الأول). فرعايا المستعمرات تم وصفهم بأنهم ”أناس ليسوا أهلاً بعد لتدبير شؤونهم في ظل الظروف المتشابكة للعالم الحديث“. ولذلك فقد عُهد ”بالوصاية على أمثال تلك الشعوب إلى الأمم المتقدمة“ التي ستقرر في المستقبل زمن بلوغ أولئك القُصّر سن الرشد، كي تناط بهم مسؤوليات الحرية وحكم أنفسهم بأنفسهم.

من الواضح أن هذا التصور «الويلسوني» لنظام عالمي رأسمالي حر مختلف ومتناقض مع آمال لينين «بجمهورية السوفييتات الفيدرالية العالمية». وبمجيء موعد مؤتمر الكومينتين الثاني (١٩٢٠) تبين أن الثورة العالمية، التي توقع لينين نشوبها في غضون أيام قلائل، قد ضلت طريقها نهائياً. وفي مؤتمر الكومينتين الثالث في صيف عام ١٩٢١ أعلن عن تأجيل «المعركة الحاسمة».

فالتناقض الصارخ — حسب قول المؤلف — بين التنبؤات الخارقة في المؤتمر الأول والحقائق المرة في المؤتمر الثالث، يعود بعضه إلى الإجراءات المضادة التي اعتمدها ويلسون، والبعض الآخر إلى عدم دقة لينين في تقدير الوضع. فويلسون يريد تطهير ألمانيا من القيصر والأوتوقراطية العسكرية التي يمثلها، ولكنه في الوقت نفسه يدرك الخطر القادم من اليسار. ولقد كان وزير الخارجية لانسينغ، يعتبر الخطر الثاني أهدح من الأول حينما صرح قائلاً ”هنالك شران مستطيران يندران بالخطر في عالم اليوم، الاستبدادية ABSOLUTISM التي أصيبت قوتها بالضعف والبلشفية التي قوتها

آخذة بالازدياد. ولقد شاهدنا الآثار الضارة علينا من الحكم البلشفي في روسيا، ونعلم أن هذا المذهب بدأ بالانتشار غرباً. وإن فكرة احتمال قيام ديكتاتورية بروليتارية في أوربة الوسطى فكرة تثير الرعب في قلوب حلفائنا“⁽¹⁰⁾.

أيّد ويلسون هذا التشخيص وبدأ في تشرين الثاني ١٩١٨ يساند العناصر المعتدلة في ألمانيا، مساندة فعالة ضد «السابارتاكوسيين» النظائر الألمانية للبلاشفة. وأعاد وصف لانسينغ للاستراتيجية المعتمدة في ألمانيا ضد البلشفية، إلى الأذهان تلك اللغة التي تحدث بها الرئيس «هاري ترومان HARRY TRUMAN» ووزير الخارجية «جورج مارشال GEORGES MARSHAL» بعد الحرب العالمية الثانية. ”كي تصبح ألمانيا قادرة على مقاومة الفوضوية والديكتاتورية الخبيثة للإرهاب الأحمر، يجب السماح لألمانيا بابتياح الغذاء، ولابتياح المواد الأولية التي تعين الصناعة الألمانية من خلال معاهدة السلم. وعندما نقول أن الواجب يقضي فعل هذا الأمر، وبدون تباطؤ، فنحن لا نقوله من باب الرأفة بالشعب الألماني، بل، لأننا نحن المنتصرين في هذه الحرب، سنكون من أول ضحايا الإلحاجام عن فعل هذا الأمر“⁽¹¹⁾.

وانسجاماً مع هذه الاستراتيجية عمد «هربرت هوفر ROBERT HOOVER»، مدير الإغاثة، إلى استعمال الغذاء كسلاح فعال ضد الشيوعية في أوربة الوسطى والشرقية؛ فاصطدم مع الفرنسيين الذين يريدون استمرار حصار ألمانيا. وكتب الكولونيل هاوس: ”إن الطبقات الحاكمة هي آخر من يلاحظ العبارات المكتوبة على الجدران. ويبدو أنها لا تدرك أن الحكم الذي يتسم اليوم بالهدوء والطمأنينة النسبية قد ينقلب غداً، بفعل نفسية الغوغاء التي تحمل أفكار عدوانية ضدنا، ويتغير الموقف بكامله لغير مصلحتنا“⁽¹²⁾.

إن ويلسون بطريقته المعهودة في توفير الأساس المنطقي، سعى لتحقيق الهدفين المعنوي منهما والمادي في آن واحد، وأشار إلى فائدة الخلاص من فائض منتوجات المزارع الأمريكية وفي الوقت نفسه ترويج ما أطلق عليه مصطلح ”الرسالة النبيلة للشعب الأمريكي في العثور على علاج لمكافحة التضور جوعاً والفوضوية المطلقة“. كما إن اللجنة الموفدة إلى مفاوضات السلام، أرسلت البرقية التالية إلى واشنطن في كانون الثاني عام ١٩١٩، وبلغت تعيد إلى الأذهان مرة أخرى مشروع مارشال بعد الحرب العالمية الثانية:

”من المفيد إقناع الكونغرس أن في الولايات المتحدة حالياً مخزوناً هائلاً من فائض الأغذية ولا سيما القمح ولحم الخنزير، ولقد تم تكديس ذلك المخزون أساساً لإمداد الحلفاء، الذين لو طالت الحرب لاحتاجوا إليه، ولكن الواجب الآن يقضي بالخلاص منه درءاً لمشكلات الخزن والأعباء المالية

في الولايات المتحدة ولكن في الوقت الذي ينطوي فيه الخلاص من هذا الفائض على أهمية قصوى لنا تفادياً للمآزق في الولايات المتحدة، فإن وجوده لدينا الآن ينطوي على أهمية ماثلة لضرورة استخدامه لإنقاذ حياة ملايين البشر في أوربة وكبح جماح المد البلشفي فيها“ (13).

عزز ويلسون مواقع العناصر المناوئة للبلشفية في ألمانيا بتوفير الغذاء وتعديل المطالب الفرنسية المتطرفة أمثال التعويضات والحدود. بيد أن العامل الأهم الذي حدد المحصلة النهائية في ألمانيا كان ميزان القوى في تلك البلاد، وهو يختلف عما يدور في مخيلة لينين بناء على تجربته في روسيا. وأما الخطأ الحسائي الأساسي، الذي ارتكبه لينين فقد كان يتمثل بافترضه بحدوث الثورة العالمية المتواصلة، التي حدثت في روسيا بين آذار وتشيرين الثاني عام ١٩١٧ وأنها سوف تتكرر في أي مكان آخر من العالم: ”إن المنحى العام للثورة البروليتارية هو نفسه في أنحاء العالم. فأولاً يبدأ تشكيل السوفييتات بشكل عفوي، ومن ثم تنتشر هذه المجالس وتتطور، وتبرز بعد ذلك المشكلات العملية: السوفييتات أو جمعية وطنية أو جمعية تأسيسية أو نظام برلماني بورجوازي، ومن ثم تعم الفوضى بين القيادات وفي خاتمة المطاف — تنشب الثورة البروليتارية“ (14).

من الواضح أن اعتقاد لينين بوجود نهج ثوري عام لكل البلدان كان اعتقاداً غير عملي. فالثورة البلشفية برهنت على أنها النتيجة الحتمية في روسيا من جراء اقتران عدد من العوامل بشكل استثنائي. ومنها تدمير العمال والفلاحين، وضعف الصناعة الروسية وضعف الطبقة الوسطى الروسية، والهزائم العسكرية النكراء التي تركت الجيش الروسي ميالاً إلى التمرد، وما نجم عن ذلك كله من صخب شعبي طلباً للسلام الفوري، الذي لم يعد أحد بتحقيقه إلا البلاشفة.

ولكن العمال والفلاحين في ألمانيا، على نقيضهم في روسيا، كانوا على شيء نسبي من الرخاء والرضى في السنوات السابقة للحرب. لأن الحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني كان أساساً حزباً محافظاً ملتزماً بالإصلاح الاجتماعي، بدلاً من التزامه بالثورة رغم أنه كان أقوى حزب عمالي في أوربة في عام ١٩١٤. ولم يتعرض الفلاحون الألمان خلال سنوات الحرب إلى النكبات، التي تعرض لها الفلاحون الروس، ولم يحظ الشعار البلشفي «الأرض للفلاحين» في ألمانيا بالصدى الواسع، الذي حظي به في روسيا. إضافة لذلك فإن الحرب قد وضعت أوزارها وقت نشوب الثورة الألمانية تقريباً، مما جعل مطلب السلم وكان من أهم العوامل المساعدة للبلشفية، مطلباً لا يمت بصلة إلى الألمان. وأخيراً فإن أوساط الجيش الألماني لم تكن كالجيش الروسي، من ضعف معنوي وتفشي روح التمرد عام ١٩١٧، ولذلك فإن المناوئين للثورة في ألمانيا كان باستطاعتهم، في لحظة المواجهة، الاعتماد على قوات مسلحة مؤهلة لتنفيذ المهمة، مما أدى إلى اندحار السبارتاكوسيين وتأسيس جمهورية «فايمار»، التي دامت عقداً ونصف من الزمن قبل أن يقوضها هتلر.

وبعدم تحقق مقولة افتراض لينين عن اقتراب موعد الثورة العالمية ، أصبحت المسألة الحساسة تتمثل بمصادقية افتراض الآخر والذي مفاده أن الثورة في روسيا لا يمكنها الحفاظ على بقائها في ظروف العزلة. ففي ٣ آذار عام ١٩١٨ عقد لينين معاهدة «بريست — ليتوفسك»* مع القوى المركزية أملاً بكسب الوقت والتصدي للمشكلات الداخلية. ولكنه بدلاً من ذلك وجد نفسه مضطراً لمواصلة الحرب ثلاث سنوات أخرى ضد الثورة المضادة والتدخل الأجنبي .

لقد كانت الثورة المضادة إلى حد ما من فعل عناصر الطبقات الملاكية — كضباط الجيش والمسؤولين الرسميين والملاكين العقاريين ورجال الأعمال — ممن كانوا يرغبون بالخلاص من البلاشفة لأسباب في غاية الوضوح. وعلى قدر حماسة هذه العناصر للثورة المضادة كانت حماسة مختلف العناصر اليسارية الأخرى غير البلشفية وأغلبيتها من بين صفوف الثوريين الاشتراكيين ، الذين اتفقوا مع البلاشفة على ضرورة قيام الثورة الاشتراكية، ولكن احتكار الثورة من قبل البلاشفة تركهم في حالة من الاستياء العميق. فلقد اعتبروا أن الانقلاب البلشفي في ٧ تشرين الثاني عام ١٩١٧ بمثابة الخيانة الصريحة ولا سيما أن انتخاب الجمعية التأسيسية في ٢٥ تشرين الثاني عام ١٩١٧ جاء به ١٧٥ بلشفياً فقط، مقابل ٣٧٠ من العناصر الثورية الاشتراكية و ١٥٩ من مختلف الممثلين. ولما كان البلاشفة في سدة الحكم، فقد سارعوا إلى حل الجمعية التأسيسية، الأمر الذي برره لينين بمنتهى الوضوح وإلى حد القول: ”كان البلاشفة يتحدثون عن الثورة الديمقراطية البورجوازية في عام ١٩٠٥، ولكن اليوم والسوفييتات تمسك بزمام الأمور..... فإن ثورة ديمقراطية بورجوازية ليست موضع بحث على الإطلاق“^(١٥). ورداً على هذا الموقف عمدت العناصر اليسارية غير البلشفية إلى تنظيم المعارضة السرية في حين أن العناصر اليمينية لجأت إلى استخدام السلاح في ثورة مكشوفة.

ونظراً لما يتميز به ويلسون من منطلقات فكرية، فقد عارض كلاً من البلاشفة واليمينيين الروس، الذين كانوا يحظون بدعم غيره من الحلفاء. لقد كان ويلسون يعتبر ليبراليي الحكومة المؤقتة خير من يمثل «روسيا الحقيقية»، كما يأمل بقيام مصالحة بين جميع الفرقاء الروس واجتماعهم

* معاهدة بريست: عقدت في بريست — ليتوفسك في آذار عام ١٩١٨ بين روسيا السوفيتية وألمانيا بشروط قاسية فوق العادة بالنسبة لروسيا. اضطرت الحكومة السوفيتية إلى التوقيع على معاهدة بريست لأن الجيش القيصري القديم تفسخ، بينما الجيش الأحمر بدأ يتشكل للتو. إن معاهدة بريست رغم كل إرهابها، أعطت البلاد السوفيتية فترة استراحة ضرورية، وأتاحت لها الخروج لبعض الوقت من الحرب وتكديس القوى لأجل تحطيم البرجوازية العادية للثورة والمتدخلين في الحرب الأهلية التي بدأت بعد فترة وجيزة. وقد ألغيت معاهدة صلح بريست بعد الثورة في ألمانيا في تشرين الثاني /نوفمبر/ عام ١٩١٨.

ضمن مركب ليبيرالي ما . ولكن بعد أن حل البلاشفة الجمعية التأسيسية أيقن ويلسون من تعذر إشراك البلاشفة في مثل ذلك المركب ، كما تيقن من حملهم على محمل الجد مسألة الثورة في كل أرجاء العالم ، بما في ذلك الولايات المتحدة ، الأمر الذي حدا به إلى المساهمة في ذلك التدخل المسلح الذي نفذته الحلفاء في روسيا ، علماً بأن تلك المساهمة كانت على شيء من الضيق والتردد ، لأنه تنبأ وبشكل مصيب ، أن تطرف التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية الروسية يعود على البلاشفة بعكس النتائج المرجوة .

إن اقتران التدخل الخارجي بالثورة المضادة الداخلي ، أتاح قيام سلسلة من الحكومات المناوئة للبلاشفة بمحاذاة كل حدود روسيا — فقامت حكومة في منطقة «آرك أنجل — مورمانسك ARCHANGEL — MURMANSK» الشمالية ، وحكومات في أقاليم البلطيق ، وفي أوكرانيا ، وعلى سهوب الدون ، وعبر القوقاز وسيبيريا . وزودت القوى الغريبة هذه الحكومات بالأموال والأعتدة الحربية بالإضافة إلى توفير المستشارين العسكريين وبعض القطعات العسكرية على بعض الجهات . وحارب البلاشفة في مرحلة من المراحل على عشرات الجبهات ضمن ذلك الطوق دفاعاً عن بقائهم ، ولذلك عانوا في البداية من بعض النكسات بسبب التفكك ، الذي حلّ بالجيش الروسي ولم يكن بمحوزتهم عمل أي شيء . وفي نهاية عام ١٩١٨ كانت «الجمهورية السوفيتية الفيدرالية الاشتراكية الروسية» قد تقلصت إلى حدود الولاية الموسكوفية في القرون الوسطى قبل فتوحات إيفان الرهيب .

. IVAN THE TERRIBLE

آمن عدد قليل من الناس بقدرة البلاشفة على الصمود والبقاء ، لقد صمدوا فعلاً في النهاية كما يدل على ذلك غمط الحملات العسكرية . فالجنرالات الروس البيض ، أمسكوا بزمام المبادرة بشن الهجمات المفاجئة من قواعدهم المتمركزة على تخوم البلاد . وحصدوا الانتصارات السهلة في بداية الأمر وأصبح النصر الحاسم قريباً منهم . وأعد «ليون تروتسكي» ، مفوض الدفاع ، جيشاً أحمر جديداً تمكن بواسطته البلاشفة من وقف قوات الروس البيض وتمكنوا تدريجياً من صدها وألحقوا بهم في النهاية هزيمة نكراء . وفي نهاية عام ١٩١٩ أبعد الجنرال «دانيكين DANIKIN» إلى القرم والجنرال «يودانيش YUDENICH» إلى البلطيق والأميرال «كولشاك KOLCHAK» إلى الأورال ومن ثم إلى سيبيريا ، حيث اعتقل وأطلق عليه الرصاص . وفي بداية عام ١٩٢٠ بدا وكأن الحرب على وشك الانتهاء ، ولكن سنة كاملة من الحروب كانت في انتظار البلاشفة ، نظراً للمساعدة الفرنسية السخية التي تلقاها البولنديون المهاجمون من الغرب ، والجنرال «رانغل WRANGEL» الزاحف من القرم . ولقد نال الغزاة في البداية الانتصارات السهلة ، ولكن في نهاية العام طُرد البولنديون إلى حدودهم واضطر رانغل إلى الهرب من القرم في بوارج فرنسية . وفي العام نفسه أجلى الجنود البريطانيون والأمريكيون عن

فلاديفوستوك، تاركين القوات اليابانية وحدها في شرقي سيبيريا. وبقي اليابانيون هناك أملاً باستعادة سيطرتهم من خلال نظام شبه دمية، ولكن المقاومة المحلية والضغط الدبلوماسي الأمريكي أقتعا اليابانيين أخيراً بالانسحاب في عام ١٩٢٢.

وأخيراً تمكن حزب لينين الشيوعي من بسط سيطرته على البلاد بأكملها. وأما هذه المحصلة المذهلة فتعود إلى عوامل عديدة منها: الانقسام والتردد في صفوف قوى التدخل، وتضارب المطامح والأهواء السياسية لدى قيادات الروس البيض، وتلاحم وانضباط الحزب الشيوعي، والقيادة الفذة لتروتسكي كمفوض دفاع. والأكثر أهمية من ذلك هو نجاح البلاشفة في كسب مساندة الجماهير الفلاحية، الذي لم يكن مرده لأسباب الإيديولوجيا، بل للمصلحة الذاتية. تنبأ لينين منذ البداية الأولى. ففي ٧ تشرين الثاني عام ١٩١٧ شرح لينين أمام سوفيتات بتروغراد الاستراتيجية الضرورية للحفاظ على السلطة فقال "إن مرسوماً واحداً يضع حداً لملك الأرض سوف يكسبنا ثقة الفلاحين، وسيدرك الفلاحون أن مستقبل الجماهير الفلاحية لا تقوم إلا بالتحالف مع العمال" (١٦).

وأثبتت الأحداث أن تحليل لينين يرقى إلى مستوى النبوة؛ فأغلبية الفلاحين ولا سيما فقراء الفلاحين، عززت الجيش الأحمر، لأنها كانت تريد بمنتهى البساطة، الحفاظ على الأراضي التي استولت عليها من الملاكين العقاريين ومن الدولة والكنيسة. وإن المساحات الشاسعة لهذه الأراضي تبدو في ممتلكات الملاكين العقاريين التي كانت تشكل نسبة ٤٠٪ من الأراضي الصالحة للزراعة في روسيا في عام ١٩١٦. وأدرك الفلاحون أن الجيش الأحمر أتاح لهم امتلاك الأرض، وأن الملاكين العقاريين هم العناصر البارزة في قوات الروس البيض وهكذا فإن ذلك التحالف العمالي / الفلاحي الذي تنبأ به لينين تجسد على أرض الواقع وكان، أكثر من أي عامل آخر، الوسيلة التي مكنت البلاشفة من التغلب على تلك المظالم التي بدت ظاهرياً، مستعصية الحل.

وباندحار الثورة في أوربة وانتصارها في روسيا، أصبح لزاماً على البلاشفة تعديل استراتيجيتهم التي ارتكزت على الافتراض بأن مصير الثورة في المنطقتين، مصير واحد لا سبيل لفصله. ففي مؤتمر الكومينتين الرابع (١٩٢٢)، وهو آخر مؤتمر شارك فيه لينين، ظل المنطلق العقائدي التقليدي: "إن الثورة البروليتارية لا يمكن أن تنتصر انتصاراً كاملاً ضمن بلد واحد، بل يجب أن تنتصر عالمياً، كتورة عالمية" (١٧). وكان ستالين يؤمن بهذه الفكرة أيضاً حين أكد في أيار من العام نفسه: "أنه من أجل انتصار الاشتراكية الحاسم وتنظيم الإنتاج الاشتراكي، فإن جهود بلد واحد، مثل جهود فلاحي روسيا، تبقى جهوداً قاصرة، ويستلزم تحقيقها حشد جهود كافة الفصائل البروليتارية في عدة بلدان متقدمة" (١٨).

وفي عام ١٩٢٤ بدأ ستالين بتغيير موقفه بسبب خصومته مع تروتسكي على زعامة الحزب . وعندما انعقد مؤتمر الكومينتين السادس (١٩٢٨) ، بزعامة ستالين ، أصبحت نظرية الاشتراكية في بلد واحد هي العقيدة الرسمية للمؤتمر : ”إن الإحلال بتوازن التطور الاقتصادي والسياسي هو أحد القوانين الناتجة للرأسمالية ، وهو القانون الذي يشتد بروزاً في عصر الأمبريالية . ولذلك فإن الثورة البروليتارية العالمية لا يمكن تصورها على أنها ذلك الفعل الوحيد الذي يحدث في كل الأمكنة في وقت واحد معاً“ (١٩) .

ويقول احتمال قيام الاشتراكية في بلد واحد ، أصبحت المسألة تتمثل بنوع المجتمع القادم ، إذا أصبح البلد مهد الاشتراكية المنعزل . وهنا تبرز أمانا التوجهات المصيرية الثلاثة ، التي تركت بصماتها الدامغة على العالم الثالث . أولها : « نزع السمة البروليتارية » عن الحزب الشيوعي والنظام السوفييتي ، وثانيها مواصلة خطط السنوات الخمس التي عجلت بتصنيع الاتحاد السوفييتي الذي ظهر من جرائها بمظهر المثل المحتذى أمام البلدان المتخلفة . وأما التوجه الأخير فقد كان تحويل الكومينتين من مقر عام لقيادة الثورة العالمية إلى ألعوبة . بيد أن السياسة الخارجية السوفييتية التي كانت تسعى في العادة لإخماد الثورة العالمية ، بدلاً من تأجيجها . هذه التطورات سوف تكون موضوعات المقاطع الثلاثة التالية .

٣ — « خليط بورجوازي قيصري »

عندما شرع البلاشفة في بناء « الاشتراكية في بلد واحد » كانوا يدركون غياب أية تجربة سبقتهم . فالأدب الماركسي كان ضئيل الشأن في هذه المضمار ، لأنه لمقتصر تقريباً على كيفية استلام السلطة بدلاً من إسهابه عما يجب فعله بعدها . فالتعريف التقليدي للمجتمع الاشتراكي — وهو المجتمع الذي تمتلك فيه الدولة وسائل الإنتاج — لم يكن دليلاً عملياً لتأطير المجتمع تأطيراً مادياً . فهذا لينين نفسه يعترف بما يلي : ” لقد كنا ندرك عندما آلت السلطة إلينا أن ليس هنالك أية أشكال جاهزة نقتدي بها لتحويل النظام الرأسمالي إلى نظام اشتراكي بشكل ملموس وأنا نفسي لا أعرف أي اشتراكي عاجل هذه المشكلات وليس علينا إلا أن نخوض غمار التجارب “ (٢٠) .

لم يكن بمقدور لينين أن يشرف على « تجارب » بناء الاشتراكية إلا سنوات قليلة قبل وفاته عام ١٩٢٤ . وقبل مرضه الأخير بزمان قصير بدأ الندم يتسرب إلى نفسه وهو يتأمل المجتمع السوفييتي الناشئ ويستنتج أنه كان مجتمعا اشتراكياً في مظهره أكثر منه في مضمونه . وإنه لم يكن ، كما قال ،

أكثر من تلك الآلة ” التي اقتنصناها من القيصرية ومسحناها مسحاً خفيفاً بزيت سوفيتي “. وأضاف : ” أن الجهاز الذي نسميه جهازنا نحن لا يزال ، في حقيقة الأمر ، غريباً علينا ، إنه خليط بورجوازي قيصري “،⁽²¹⁾ .

فلو قبض للينين أن يبعث اليوم حياً في الاتحاد السوفيتي ، لما رأى مايوتق له عكس استنتاجه القديم إلا القليل . فأحد الصحفيين السوفيت شخّص مكمن الداء بدقة بالغة حين علق أمام زملائه الغربيين في عام ١٩٧٢ بأن المشكلة الرئيسية التي تعاني منها روسيا ، ليست بنقص السلع الاستهلاكية ، كما كان المراسلون الغربيون يؤكدون في تقاريرهم ، وإنما في تبرّجـ BOURGEOISIFICATION المجتمع السوفيتي⁽²²⁾ . وبهذا التعليق ألمح الصحفي إلى نمو القيم البورجوازية وإلى تأكيد الفرد على ترقيته الخاصة وإماتعه الذاتي بمعزل عن الاعتبارات الاجتماعية ، وأشار إلى رواج الضمير (هم) على ألسنة المواطنين السوفيت العاديين ، كناية عن قواد الحزب والدولة وكأنهم غرباء حظوا عليهم من كوكب آخر . ولذلك فإن هذا كله يمثل التناقض الصارخ مع المجتمع الاشتراكي الجديد ، كما تصورها ماركس في منتصف القرن التاسع عشر والبلاشفة في عام ١٩١٧ .

فعلى ضوء تداعي الذكريات تبرز بعض سمات المجتمع الروسي والحزب البلشفي ، بمثابة العوامل التي ساهمت في تبخر الأحلام القديمة وتبديدها . وأحد تلك العوامل قلة عدد البلاشفة الذين لم يتجاوز عددهم أكثر من أربعة وعشرين ألفاً في كانون الثاني عام ١٩١٧ وبلغوا مائة ألف في شهر تشرين الثاني . وكانوا يشكلون عصبه حضرية من أبناء المدن ممن لا تربطهم إلا بعض الروابط القليلة مع الأغلبية الساحقة ، التي يشكلها الفلاحون من سكان روسيا . وأما ثورتهم في تشرين الثاني فلم تكن عملياً أكثر من انقلاب غايته الإطاحة بسلطة كيرنسكي المتداعية أصلاً في مدينتي موسكو وبتروغراد . فلم تقم عندهم أية حرب على غرار حرب العصابات الطويلة الأمد ولا ثمة تطور تدريجي للتعليم من أسلوب التجربة والخطأ ، كما لم يقم أي جهاز من منبت فلاحية لإدارة المناطق المحررة ، كما حدث بعد الحرب العالمية الثانية في الصين وفييتنام ويوغسلافيا وألبانيا . وبدلاً من ذلك كان البلاشفة ذوو الجذور الحضرية ، على جهل مطلق بالكتل الفلاحية في موطنهم .

إن هذا النقص المتأصل ، زاد تفاقماً بتلك الخسائر الجسيمة التي تكبدتها الأيدي العاملة إبان الحرب الأهلية والتدخل الأجنبي . وبما أن البلاشفة كانوا طلائع المقاتلين فقد تعرضوا لخسائر بشرية لا طاقة لأعدادهم بتحملها ، كما إن ضباط الجيش الروسي الأبيض كانوا يغربلون أسرارهم غربة منهجية لاستئصال عناصر الحزب الشيوعي من بينهم وإعدامهم على الشبهة . والعديد من العمال ، شيوعيين وغير شيوعيين ، عادوا أدراجهم إلى قراهم الأصلية من جراء البطالة ونقص الأغذية في

المدن ، وفي عام ١٩٢٢ تقلص عدد العمال العاملين إلى أقل من نصف عددهم قبل الحرب — ٤٦ مليون عامل مقابل ١١ مليوناً في عام ١٩١٣ .

إن هذا الاستنزاف أدى إلى تقليص تمثيل الطبقة العاملة في صفوف الحزب والدولة والنقابات العمالية ، وامتلاء الفراغ بالعناصر البورجوازية ، رجالاً ونساءً ، ممن كانت تحدوها الرغبة للتستر على منبتها الطبقي . وأدرك لينين مخاطر تدفق تلك العناصر إلى الحزب وحض على تطهيره من « أبناء الذوات » وبعدم قبول الناس كعمال إلا من قضى منهم عشر سنوات على الأقل بالعمل في المشاريع الصناعية الكبرى . ونظراً لفداحة نقص الأيدي العاملة وضغطه لم تنتفذ هذه التدابير وبقي الباب مفتوحاً لتسرب العناصر والمبادئ البورجوازية إلى مختلف زوايا الاقتصاد والحزب والدولة .

وأما في ميدان الصناعة ، سار التأميم بخطوات أسرع مما كان مخططاً له ، لفرار العديد من أصحاب المصانع ، بيد أن ترسيخ السلطة العمالية أدى إلى النشاط الفوضوي على أيدي آلاف لجان المصانع المحلية ، التي كانت كل واحدة منها تدعي استقلال مصنعها الخاص ، كوحدة إنتاجية وملكية عماله له ملكية جماعية . وكانت كل لجنة من تلك اللجان تعمل بشكل مستقل ، فتقرر ما يجب إنتاجه وأين يجب تسويقه والسعر الذي يجب أن يباع به . وبأت بالفشل كل محاولات التنسيق ، بين عمليات المصانع ، والحاجات العسكرية والمدنية ، نتيجة لرفض العمال لها واعتبارها محاولات ترمي « لمصادرة » السلطة ، التي كانوا هم قد انتزعوها من أصحاب المصانع الأصليين الرأسماليين . فعمد البلاشفة في خاتمة المطاف إلى إقامة الإدارة الفردية في المصانع وأن نسبة تتراوح بين ٨٠ و ٩٠٪ من تلك المصانع ، كانت تُدار على هذا الأساس في نهاية عام ١٩٢٠ . وتمتع « المدير الفرد » في معظم الأحوال ، مهندساً أو تقنياً بورجوازياً ، بكل الكفاءات المطلوبة . وأما المضامين الاجتماعية والسياسية لهذا الإجراء ؛ فقد انعكست في نتائج الاستفتاء الذي جرى في صيف ١٩٢٢ بين المسؤولين الحائزين على دبلوم الهندسة ، حيث تبين أن نسبة لا تتعدى ٩٪ من المسؤولين « القدامى » و ١٣٪ من « الجدد » وحسب هي النسبة الوحيدة التي تميل إلى النظام السوفييتي بشكل إيجابي وتعمل لمصلحته .

وظهر اتجاه مماثل في « السوفخوزات SOVKHOZY » أو مزارع الدولة . ففي المؤتمر السابع للسوفييت في كانون الأول عام ١٩١٩ ، توجهت الاتهامات إلى السوفخوزات ، بأنها تجتذب إليها المدراء الخبراء بدفع الرواتب المرتفعة لهم وإيوائهم في بيوت الدولة ، من التي كانت فيما مضى ملكاً للملاكين العقاريين ، الذين التجأوا إلى جميع السبل للعودة إلى بيوتهم تحت ستار « مدراء مزارع الدولة » . وإن أحد المندوبين إلى المؤتمر السابع قد وجه الاتهام إلى مزارع الدولة بأنها « تحولت إلى أوكار للثورة المضادة لبث دعاياتها منها ضد السلطة السوفييتية »⁽²³⁾

وفي نظام التعليم، لم يكن المعلمون البورجوازيون بحاجة للبحث عن وسيلة تعيدهم إلى مواقعهم، لأنهم ظلوا يسيطرون على هذا النظام في جميع مستوياته. ورغم قيام الثورة البلشفية بقي التعليم الابتدائي خاضعاً (لنقابة معلمي المدارس الابتدائية)، التي كان يقودها المناشفة والثوريون الاشتراكيون. وأما المدارس الثانوية والجامعات فقد كان معظم المدرسين على ارتباط بحزب الكاديت. ولم تثمر محاولات التجديد هذه. وظل النظام التعليمي السوفييتي في العشرينيات (١٩٢٠) لا يختلف اختلافاً جوهرياً عن سلفه القيصري. فطلاب المدارس الثانوية ظلوا يواجهون المصاعب في الالتحاق بالجامعات والتخرج منها، وأما العدد القليل الذي تمكن من التخرج بطريقة ما؛ فإنه تشرب بالأيديولوجيا البورجوازية التي كانت لدى أساتذته.

وحتى الحزب الشيوعي نفسه لم يتمكن من الإفلات ومن التسرب البورجوازي إليه. ففي عام ١٩١٩ لم تكن نسبة العاملين من أعضائه في المعامل تزيد على ١١٪، وذلك لاستنزاف البقية في مراكز الجيش والدولة والحزب. وأشار لينين إلى خطورة "تجريد الحزب من سمته البروليتارية" هذه حتى إن المؤتمر الثامن للحزب (١٩١٩) فرض على أعضائه المتفرغين للعمل الإداري ضرورة العودة إلى العمل في المصانع شهراً واحداً على الأقل كل أربعة أشهر، ولكن ضغوط الحرب الأهلية كانت من الشدة، بحيث أدت إلى تجاهل توصية المؤتمر ومن ثم إلى نسيانها. وبما أن هؤلاء الإداريين الشيوعيين كانوا يعملون جنباً إلى جنب مع المسؤولين القيصرين السابقين، فإنهم أصبحوا عرضة إلى التأثير بالأيديولوجيا والمواقف البورجوازية بدرجات متفاوتة. وهكذا فإن تجريد الحزب من سمته البروليتارية أدى إلى تنشيط العملية، التي اصطلاح على دعوتها «بالتبرجز أو البيروقراطية BUREAUCRATIZATION». وقد أشار إلى تلك النزعة صحفي سوفييتي في السبعينيات ونعتها بالروسية «MESHCHANTSVO التبرجز»، والتي تمتد جذورها إلى نصف قرن خلا من الزمن.

إن هذه التطورات التي قامت في أوائل سنوات النظام السوفييتي، تعادل إلغاء الدولة البورجوازية الخاصة القديمة، لمصلحة نشوء دولة بورجوازية جديدة. وأحد أعراض هذا التحول تزايد تفاوت الدخل. فمدراء ومهندسو المصانع، حصلوا على رواتب مرتفعة نسبياً مقابل خدماتهم. فلقد صدر مرسوم في ٢١ شباط عام ١٩١٩، يحدد الحد الأدنى للراتب الشهري بستمئة روبل والحد الأعلى بثلاثة آلاف روبل — ومن الممكن دفع رواتب تربو على الثلاثة آلاف روبل للجهاز الإداري والتقني «ذي الكفاءة الرفيعة». وهذا كان أكبر بكثير مما كان يعتبر مقبولاً في المرحلة التالية مباشرة لشهر تشرين الثاني عام ١٩١٧.

وعلاوة على اتساع هوة الدخل؛ فقد شهدت تلك السنوات ظهور أسلوب جديد لأداء

العمل الحزبي — ألا وهو الانتقال من الانضباط البروليتاري الأصلي إلى الانضباط البيروقراطي الجديد. وعُرف لينين الانضباط البروليتاري بعبارة مماثلة، تشبه التي استعملها «ماو» لوصف ما سماه «بالخط الجماهيري». فالانضباط البروليتاري كان يعني، وفقاً لتعريف لينين «القدرة على الاتصال بأعرض قطاعات الجماهير العاملة والحفاظ على أوثق الروابط معها، والاندماج بها إلى حد معين في حال توفر الرغبة، سواء منها الفئات البروليتارية — التي هي الأساس — وفئات الجماهير العاملة غير البروليتارية أيضاً». وكان دور الحزب يتمثل بإقناع تلك الفئات بصحة هذا الخط بالتنويه إلى «تجربة الحزب الخاصة». كما أضاف لينين، أنه ضمن هذه الشروط، يمكن بلوغ الانضباط البروليتاري، ولكن «بمعزل عنها فإن كل المحاولات الرامية لترسيخ الانضباط تذهب هباء وتخلص إلى نوع من المزايدة الكلامية المبتذلة»⁽²⁴⁾.

فهذه الشروط التي طرحها لينين على أنها المستلزمات الأساسية للانضباط البروليتاري، غابت من المجتمع السوفييتي غياباً ملحوظاً جداً. لقد توصل لينين، في أحد أعماله الأخيرة، إلى الاستنتاج التالي: «إن البيروقراطيين يعيشون في مؤسساتنا الحزبية وفي المؤسسات السوفييتية»⁽²⁵⁾. وكان يقصد بهذا القول أن المسؤولين الحزبيين والمسؤولين الحكوميين آخذون بالابتعاد تدريجياً عن القواعد الحزبية؛ أي آخذون بالتحول إلى «موظفين»، إلى «أدوات تنفيذية للجهاز»، أو إلى «جهاز قائم بذاته APPARATCHIKI»، كما كان يشار إليهم. ولقد كان «المارشال بودني MARSHAL BUDENNY» وهو أحد القادة البارزين في الجيش الأحمر، يدرك أتم الإدراك «أشكال الإكراه» و «الأساليب البيروقراطية» التي كان يتذمر منها مجندوه الفلاحون:

«هنالك إجراءات تأديبية أكثر مما يجب، ومحاولات أقل من القليل لتسييس الفلاحين أنفسهم. وهذا النوع من الإكراه يجب استئصاله بالسرعة الممكنة، لأنه لا يمثل إلا البيروقراطية في أعنى أشكالها، وهو نوع من أنواع العنف والسلطة المتوجه ضد الفلاحين الذين حتى لا يعرفون، في معظم الحالات، ما المطلوب منهم..... فالسكان أنفسهم (في القرى) الذين يتألفون من العمال الزراعيين المأجورين BATRAKS ومن الفلاحين الفقراء BEDNYAKS ومن الفلاحين المتوسطين SEREDNYAKS، يعيشون في عزلة بعضهم عن بعض..... ولا تجري محاولة للاحتكاك بهم في عملهم لتكون بمثابة التوجيه لهم في مضمار البناء الاشتراكي»⁽²⁶⁾.

وحاول لينين أن يتصدى لهذا المتزعج البيروقراطي بفصل البيروقراطيين من الحزب. فالسلطة والظفر أديا إلى تضخم عدد الأعضاء في الحزب من ٢٤٠٠٠ ألف عضو في عام ١٩١٧ إلى ٦١٢٠٠٠ عضو في آذار عام ١٩٢٠ ومن ثم إلى ٧٣٢٠٠٠ في آذار عام ١٩٢١. وعندها شن لينين

حملة تطهير للخلاص من «العناصر غير الشيوعية» و «بلثة» الحزب . وهكذا ففي كانون الثاني عام ١٩٢٣ هبط عدد الأعضاء إلى أقل من ٥٠٠٠٠٠ عضو، ولكن عملية الفصل لم تتناول بالضرورة «العناصر غير الشيوعية»، لأن حملة التطهير تمت بإشراف الجهاز الوطيد الأركان، الذي وجدها فرصة سانحة له للتخلص من العناصر التي توجه الانتقادات إلى الأسلوب البيروقراطي، الذي يمارسه الجهاز في عمله، أو لكم أفواهاها مخافة أن تطالها حملة التطهير .

ولذلك عبر لينين عن شكوكه في أن يكون الشيوعيون هم الذين «يوجهون الأمور» مشيراً بذلك إلى أنهم كانوا أنفسهم "تحت تأثير توجيه جهة ما". فانطلاقاً من هذه الزاوية وصف لينين، قبل وفاته بزم قصير، النظام السوفييتي بأنه "خليط بورجوازي قصيري"، واقترح منهاج عمل يعيد إلى الأذهان صورة «الثورة الثقافية» التي شنها ماو بعد عقود عديدة لمعالجة معضلة مماثلة. "إن مهمة الحكومة السوفييتية تقويض هيكل الدولة القديم تقويضاً تاماً على غرار ما حدث في تشرين الأول وتحويل السلطة إلى السوفييتات"،⁽²⁷⁾ .

فماذا، ترى من الممكن أن ينجز لينين لو أنه عاش ربع قرن بعد الثورة الروسية، مثلما عاش ماو بعد الثورة الصينية؟ وماذا كان من الممكن أن يحدث لو أن القدر قيض للينين أن يشرف على بناء المجتمع الجديد؟ هل من المحتمل أن تقوم ثورة ثقافية روسية للإطاحة بالجهاز APPARATCHIKI وتحويل السلطة إلى السوفييتات؟ السؤال الأخير سيبقى «لغزاً» من ألغاز التاريخ الكبرى التي لن نجد له الجواب أبداً؛ فكل ما هو معروف أن الطريق، بعد وفات لينين، أصبحت ممهدة للجهاز السيد المطاع ليحشد ويسخر الأدوات البيروقراطية الهائلة، التي ما فتئت تكون «اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية» حتى هذه الأيام .

٤ — خطط السنوات الخمس

إن التحالف الفعلي DE FACTO بين العمال والفلاحين، الذي أنقذ الثورة البلشفية من قبل، بدأ يتفكك بعد زوال خطر عودة الملاكين العقاريين إثر هزيمة الجيوش الروسية البيضاء. وبدأ الخلاف بين الفلاحين والبلاشفة وتفاقم حتى قبل انتهاء المعارك، وتزايد بعد انتهائها بمخططات مضطردة إلى أن اتخذ أبعاد الأزمة .

والسبب الأساسي، كما أشار لينين، هو قيام «ثورة بروليتارية» في المدن مقابل قيام «ثورة بورجوازية» في الريف . وهذا الموقف يعني أن البلاشفة، كإركسين، يريدون إرساء قواعد نظام اجتماعي يتحول فيه الفلاحون إلى عمال ويدوبون في طبقة البروليتاريا، في حين أن الفلاحين،

كعناصر خارج الإطار الماركسي، يفضلون البقاء كفلاحين والمحافظة على العلاقات الاجتماعية القروية التقليدية باستثناء انتقال ملكية الأرض إليهم.

لم تكن المخاطر تحف بالمسائل الإيديولوجية وحسب، وإنما بالمسائل الملحة المتعلقة (بالخبز والملح) أيضاً. فالبلاشفة لم يكن أمامهم متسع من الوقت في البداية للقيام بالتجريب الاجتماعي، لأن النضال المسلح للمحافظة على البقاء كان له الأرجحية فوق أي اعتبار آخر. فشعار «شيوعية الحرب» بين عام ١٩١٧ و ١٩٢١ برز من خلال تلك الإجراءات اليائسة التي اتخذها البلاشفة لتزويد الجيش الأحمر بمتطلباته المادية والبشرية. فالأراضي والبنوك والتجارة الخارجية والصناعة الثقيلة كلها خضعت للتأميم، كما خضع فائض الإنتاج الزراعي للمصادرة بالقوة بغية إطعام الجنود وسكان المدن. وكانت الخطة الأصلية تقضي بالتعويض على الفلاحين بالسلع المصنعة، ولكن ثبت فيما بعد أن من المستحيل تنفيذ هذا الأمر، لأن المصانع كلها كرسست إنتاجها للعبة.

وبانتهاء الحرب الأهلية والتدخل، شعر الفلاحون السلاح ضد مصادرة إنتاجهم بدون تعويض. وعبر أحد الفلاحين عن ذلك بقوله: ”الأرض لنا والخبز لكم، الماء لنا والسمك لكم، الغابة لنا والخشب لكم“⁽²⁸⁾. وأصيب اقتصاد البلاد بالشلل نتيجة المعارك الحربية من جهة، وإضراب الفلاحين من جهة ثانية. ورداً على المصادرة بلا تعويض، عمد الفلاحون إلى تقليص إنتاجهم إلى الحد الذي لا يزيد عن حاجاتهم إلا قليلاً، ولا سيما أن التضخم السائب أتاح لهم دفع ضرائبهم بكل سهولة. وهكذا انخفض إنتاج الحبوب من معدله الذي كان وسطياً ٧٢ر٥ مليون طن متري بين عامي ١٩٠٩ و ١٩١٣ إلى أقل من ٣٠ مليون طن في عام ١٩١٩. وانخفض المردود الصناعي إلى حد أخطر بكثير، إذ هبطت مستوياته إلى ١٠٪ عما كانت عليه قبل الحرب. وجاءت الطاقة الكبرى إثر انتشار الجفاف على نطاق واسع في عامي ١٩٢٠ و ١٩٢١، الأمر الذي ساهم في تفاقم مجاعة أودت بحياة ملايين الناس. وحتى بحارة «كرانشات»، أشد الناس ولاءً للبلاشفة، ثاروا تحت شعار ”فلتحميا المجالس السوفيتية وليسقط البلاشفة“.

تأكد للينين ذي العقل العملي، أن الامتيازات أمور لا مفر منها — ولهذا السبب تم اعتماد (الإجراءات الاقتصادية الجديدة NEP) في عام ١٩٢١، مما أدى إلى عودة الرأسمالية بشكل جزئي ولا سيما في الزراعة والتجارة. وأجازت تلك الإجراءات للفلاحين بيع محصولهم في الأسواق العامة، بعد دفع ضريبة عينية للدولة تبلغ حوالي ١٢٪ من منتوجهم، كما أجازت للأفراد المستقلين تشغيل المخازن والمصانع الصغيرة. وهكذا صار بمقدور كل من الفلاحين ورجال الأعمال الجدد (أو المستفيدين من الإجراءات الاقتصادية الجديدة NEPMEN) استخدام الأيدي العاملة والاحتفاظ

بالأرباح التي يجنونها من أعمالهم مهما بلغت . وتغاضى لينين عن هذا الأمر باعتبار أن الدولة كانت لا تزال تهيمن على حق ملكية الأرض وعلى ماسماه « بالقسم الشاهقة » ؛ أي الصرافة والتجارة الخارجية والصناعة الثقيلة والنقل . فبالنسبة إلى لينين لم تكن « الإجراءات الاقتصادية الجديدة » تعني نهاية الاشتراكية في روسيا ، وإنما تراجع مؤقت : ” خطوة إلى الخلف في سبيل خطوتين إلى الأمام “ .

وأما السؤال العويص في السنوات التالية ؛ فقد كان يتمثل بكيفية الإقدام على تنفيذ هاتين « الخطوتين إلى الأمام » (فالإجراءات الاقتصادية الجديدة NEP) أعطت متنفساً للشعب في حقيقة الأمر وسنحت للاقتصاد بفرصة الانتعاش بعد ذلك الانهيار المطلق ، الذي كان عليه في عام ١٩٢١ . وبحلول عام ١٩٢٦ وصل المردودان الصناعي والزراعي إلى المستويين ، اللذين كانا عليهما قبل عام ١٩١٤ ، بيد أن الانتعاش لم يفض إلى حل معضلة الاستراتيجية الاقتصادية البعيدة المدى ، بل على العكس من ذلك ، أدى إلى طريق مسدود لأن الفلاحين كانوا يؤخرون وصول الإمدادات الغذائية والمواد الخام إلى المدن . ولما كانوا قد تحرروا من دفع الأجور الباهظة للملاكين العقاريين ؛ فإنهم دأبوا على التهام المزيد من منتوجهم في مآكلهم وإطعام دواجنهم مزيداً من الحبوب . وهبطت إنتاجيتهم نظراً لافتقارهم إلى الأدوات والمعدات ، كما حل الوهن بخوافزهم لبيع أية فوائض متاحة من جراء ندرة السلع الاستهلاكية أيضاً .

ففي عام ١٩٢٦ لم تستلم الدولة من الحبوب إلا ٤٢٨ مليون بود في الوقت الذي كان فيه الحفاظ على مستوى الاحتياطي المأمون ، يستدعي ٥٠٠ مليون بود . وفي العام التالي كان تدفق الإمدادات من الريف أقل مما كان عليه في العام الفائت ، وما حل شهر كانون الثاني عام ١٩٢٨ حتى اقترب الوضع من أبعاد الأزمة . فأوزبكستان التي كان يجب أن تتلقى ٣٨٨ مليون بود من القمح في ذلك الشهر ، تلقت عملياً ما نسبته ٤٠٪ من تلك الكمية . وفي ١٥ آذار عام ١٩٢٨ أفادت أذربيجان أنها لم تستلم إلا ٢٧٧٠٠٠ بود من مخصصاتها البالغة ١٣٠١٠٠٠ بود من القمح . وهكذا فإن قيادة الحزب وجدت نفسها ، حيال هذه الحالة الطارئة ، معزولة وعلى شيء كبير من الارتباك من جراء تبرجزها طيلة السنوات السابقة . فكما قال المؤرخ « م . لوفين » : ” لقد فشل النظام أن يتعلم طيلة سنوات رجال الأعمال الجدد NEP – MEN كم كان من الأفضل له لو توصل إلى تفاهم مع الفلاحين ، وعزز موقفه في الريف وأقام حركة تعاونية قوية لامت بصلة إلى الدولة ، واستنبط هياكل تعاونية فعالة . وهكذا فإن النظام هدر وقته وفشل في الانتباه إلى إعداد الأدوات الحكومية النشيطة التي كان سيحتاجها ، قبل مضي زمن طويل ، وما أن اشتدت الأزمات حول النظام السوفيتي ، حتى أخذ يظهر في القرى بمظهر القوة الدخيلة إلى حد كبير “ (29) .

كان رد الفعل الطبيعي لبيروقراطية محاصرة في وجه هذا الخطر الداهم ، هو النظر إلى الجماهير

الفلاحية نظرتها إلى عدو يجب وضعه تحت إشراف الدولة وإجباره على تقديم كل ما تتطلبه الدولة . فكان القائد الذي برز لتفصيل استراتيجية القوة هذه وتنفيذها هو جوزيف ستالين ، " سيد من بنى الهياكل البيروقراطية " (30) . ففي الوقت الذي تشبث فيه « شيوخ البلاشفة » بالمنطلقات الفياضة بالمساواة ، كان ستالين يرى بوضوح أن القوة الحقيقية الوحيدة في البلاد تكمن في الحزب ، وأن أساس قوة الحزب هي انضباطه ، وكان ستالين نفسه مسؤولاً عنه إلى حد كبير . لقد جعل ستالين من نفسه ، باعتباره الأمين العام للحزب ، مفتاح الأدوات المطلق في حزب كان في طريق التحول إلى أدوات تنفيذية . ففي مجرى عملية التحول ، كما وصفها تروتسكي ، وضع الحزب نفسه محل الطبقة العاملة والستالينية محل الحزب وأمينه العام محل المجتمع .

وبعد مناقشات مستفيضة بين مختلف الكتل الحزبية ، حسم ستالين المناقشات لصالح سلسلة من خطط السنوات الخمس ، التي يجب أن تعدها (لجنة تخطيط الدولة — GOSPLAN) والتي تتضمن فرض تشريك الأرض COLLECTIVIZATION والتعجيل بتسارع التصنيع . وأثار القرار المتعلق بالأرض جدلاً عنيفاً ومساجلة عاصفة ؛ إذ كان يستند إلى افتراضين بديهيين ، كما بدا في أعين بيروقراطيي الحزب . فأولهما الافتراض الاقتصادي ومفاده أن الحيازات الفلاحية الصغيرة بلغت حدود طاقتها الإنتاجية ، مما يستوجب التحول إلى العمليات الزراعية الواسعة النطاق ، التي تستدعي استخدام الجرارات وغيرها من الآلات الحديثة . وأما الافتراض السياسي فهو أن « الكولاك KULAKS » أو المزارعين الأغنياء هم الأعداء الألداء للنظام السوفييتي والمسؤولون عن احتباس المؤن الغذائية إلى حد كبير ، وإن الإجهاز عليهم يمثل حاجة أساسية لإنهاء خطر الثورة المضادة وعودة الرأسمالية . وهكذا فإن تشريك الأرض بالجملة قصد به حل المشكلتين في آن واحد — المشكلة الاقتصادية المتمثلة بقصور الإمدادات الغذائية وعدم الركون إليها ، والمشكلة السياسية المتمثلة بالخطر الداهم من الثورة المضادة .

انبرى « تشارلز بيتلهم CHARLES BETTELHEIM » ، وهو أحد الفرنسيين المتعمقين بالماركسية ، لتفنيد هذين الافتراضين (31) ، اللذين كانا موضع قبول عام خارج الاتحاد السوفييتي وضمنه أيضاً . فيما يتعلق بالكولاك ، فإن الخطر الذي يجسدهونه أمراً مبالغاً به على نحو واضح ، لأنهم يشكلون في ١٩٢٦ — ٢٧ نسبة ٣١٪ من مجمل عدد السكان الفلاحين ، مقابل ٦٧٫٥٪ من الفلاحين المتوسطين و ٢٩٫٤٪ من فقراء الفلاحين . وسوق الكولاك نسبة من الغلال الزراعية أعلى من نسبة تسويق غيرهم ولم تتجاوز نسبة ١٨٫٨٪ من المجموع العام . ومعنى هذا أن الكولاك لم يشكلوا قوة ضئيلة الشأن في الريف ، ولا يمكن تحميلهم أيضاً المسؤولية الأساسية عن الأزمة الاقتصادية في منتصف العشرينيات (١٩٢٠) . واعترف « أ. ميكويان » ، مفوض التجارة ، بهذا

الأمر في عام ١٩٢٨: "إن القسط الكبير من فائض القمح كان بحوزة الفلاحين المتوسطين SEREDNYAKS، الذين لم يكونوا في معظم الأحوال في عجلة من أمرهم لبيع فوائضهم إلا إذا توفرت المقادير المناسبة من السلع الاستهلاكية لشراؤها، أو إذا اضطروا لتسديد الديون إلى الدولة أو الحركة التعاونية" (32).

والأمر نفسه بالنسبة لانخفاض مستوى إنتاجية الممتلكات الفلاحية الصغيرة، فالسبب على ما يبدو لا يعود إلى صغر مساحتها، بل إلى انعدام المواد والأدوات اللازمة، كالبيادر والخيول. وهذا ما يفسر سبب بقاء قسط هام من الأراضي الفلاحية بوراً على الرغم من وجود الكثير من البطالة أو نقص العمالة في الريف. ففي عام ١٩٢٨ كان ٥٠ مليون عائلة فلاحية لا تملك واحدة إلا محراثاً خشبية بدائياً — قديماً قدم الفراعنة على الأقل —، وأن ربع المزارع تفتقر إلى وجود حتى الحصان الواحد، وليس من الغريب هنا أن يرى المرء «محراثاً SOKHA» خشبياً بالياً يعود تاريخه إلى زمن طوفان نوح يجره ثوران هزيلان، أو الفلاح نفسه وحتى زوجته أحياناً» (33).

وفي صيف عام ١٩٢٩ انطلقت مسيرة إقامة «الكولخوزات KOLKHOZES» أو المزارع الجماعية. فبين تموز وتشرين الأول تضاعف عدد أعضائها ومعظمهم من الفلاحين الفقراء، الذين لا يملكون إلا القليل للإسهام به. ولذلك افتقرت الكولخوزات الجديدة إلى الموارد المالية وواجهت في النهاية شبح الركود أو الإفلاس. فبدون مساهمة الفلاحين المتوسطين، الذين يشكلون أكثر من ثلثي الجماهير الفلاحية، أصبح برنامج الكولخوزات وخططه الطموحة للتصنيع، معرضة للانحيار. وهكذا فإن مصير خطة السنوات الخمس برمتها كان على كف عفريت.

كان رد فعل ستالين باستخدام السلطان القمعي للحزب والدولة لإجبار الفلاحين المتوسطين على الدخول في الكولخوزات، فقفر عدد الأعضاء قفزة هائلة في عام ١٩٢٩. ففي منطقة الأرض السوداء المركزية لم تكن نسبة الأسر الفلاحية، التي تم تشريكها إلا ٨٣٪ فقط في شهر تشرين الأول من عام ١٩٢٩، ولكن في نهاية كانون الثاني وصلت النسبة إلى ٥٠٪. وفي أول آذار أصبحت النسبة لا تقل عن ٨١٪. وأما في البلاد؛ فقد خضعت نسبة ٦٠٪ من الفلاحين للاضطهاد والانضمام إلى الكولخوزات، بيد أن الثمن كان باهظاً جداً، وذلك لأن العديد من الفلاحين صمموا على الانضمام وواحد «أجرد من صخرة»، هذا إذا استعرنا العبارة التي كانوا يطلقونها هم. ولذلك فقد كانوا قبل الانضمام يحطمون أدواتهم ويذبحون دواجنهم، وعندما وصلت غضبتهم حد الانفجار تراجع ستالين ونشر مقاله الشهير «خيلاء الظفر» في صحيفة «البرافدا» في ٢ آذار عام ١٩٣٠، تميز هذا بانزعاج ستالين ورفاقه من النتيجة التي وصلت إليها الكولخوزات، ومنع فيه الفلاحين حرية الانسحاب.

وفي غضون أسابيع قليلة انسحبت من الكولخوزات تسعة ملايين أسرة من الأسر الفلاحية وهبطت نسبة التشريك من ٥٩,٣٪ إلى ٢٣٪. وبقي في الكولخوزات ربع الأسر الفلاحية تقريباً، وبعد فترة ركود قصيرة، استعادت عملية التشريك نشاطها في عام ١٩٣١ وفي عام ١٩٣٨، اندمجت جميع الأراضي الفلاحية تقريباً في ٢٤٢٤٠٠ كولخوزاً وفي ٤٠٠٠ سوفخوز SOVKHOZES أو مزارع دولة. واعترف ستالين بضرارة المقاومة، عندما سأله تشرشل في عام ١٩٤٢ في غمرة الحرب العالمية الثانية: "قل لي بربك، هل أعباء هذه الحرب وخيمة عليك شخصياً وخاصة تنفيذك سياسة المزارع الجماعية؟" فأجابه ستالين: "لا، طبعاً، لقد كانت سياسة المزارع الجماعية نضالاً شاقاً.... ومرعباً دام أربع سنوات" (34).

ولقد كانت في الواقع «أمراً مرعباً»؛ إذ انطوت على اقتلاع مئات آلاف الأسر الفلاحية من الجذور وشحنها إلى السجون أو إلى معسكرات العمل في سيبيريا. وحتى بعد إنجاز عملية التشريك، كان على الزراعة السوفيتية أن تنتظر سنوات عديدة، كي تستعيد نشاطها وتتخطى أزمة الفتك الجماعي بالدواب والدواجن. وأهم من كل شيء الانهيار النهائي القاطع، الذي حل بالتحالف بين البلاشفة والفلاحين — والقطيعة التي أضافت قادة البلاشفة والنتيجة المفجعة، التي يجب تفاديها مهما كان الثمن على الإطلاق.

إن نتائج انفرط الحلف، الذي يعود إلى أيام الحرب الأهلية كانت خطيرة وبعيدة الأثر، وأولها المقاومة السلبية، التي أبداها الفلاحون — الذين كانوا حتى هذه المرحلة يتبطلون في إنجاز أعمالهم عمداً — نظراً لاعتبارهم الكولخوزات أشياء دخيلة عليهم ومفروضة قسراً. وهذا هو السبب الذي أدى إلى قيام التناقض بين إنتاجيتهم العالية في بقاعهم الصغيرة، حيث كانوا يجتهدون في أعمالهم ويبيعون المحصول في الأسواق العامة لكسب المرباح الشخصية، وبين إنتاجيتهم المنخفضة باستمرار في الحقول الجماعية، حيث كان يباع المحصول وفق الأسعار المنخفضة التي تحددها الدولة. وحتى في عام ١٩٥٣، عام وفاة ستالين، تدنى مردود الفرد الروسي من إنتاج المواد الغذائية، ولم يكن خلفاء ستالين أكثر نجاحاً منه، بدليل شراء المقادير الضخمة من الحبوب الأجنبية والاستثمارات الضخمة المتزايدة في مضممار الزراعة.

وأما النتيجة الثانية للقطيعة بين الفلاحين والبلاشفة، فهي انخفاض الإنتاجية في الزراعة، التي لم يخلف وراءه كثيراً من الفائض المطلوب لتعزيز تسارع خطوات التصنيع وفق الخطة الموضوعية. وبالتالي خضع عمال المصانع للضغوط بغية تأمين رأس المال الضروري لمتابعة خطط السنوات الخمس. وسحبت الحكومة السوفيتية قرابة ٤٠٪ من الدخل القومي سنوياً لصالح إعادة

الاستثمار ، بالمقارنة مع نسبة ٢٠٪ في الولايات المتحدة . إن معدل الأجر المنخفض ، علاوة على ندرة السلع الاستهلاكية ، وقلة المشاركة العمالية الحقيقية في عملية صنع القرار في المصانع ، وكل ذلك جعل العمال السوفييت يشعرون بنفس اغتراب الفلاحين الروس تقريباً . فالنقابات العمالية تحولت إلى أدوات لخدمة أغراض الدولة ، بدلاً من حماية مصلحة العمال . وكما صرح أحد العمال السوفييت بقوله عام ١٩٧٥ : ”إنهم يتظاهرون بدفع الأجور لنا ونحن نتظاهر بالعمل بالمقابل“^(٣٥) . إن العمال الروس يرددون اليوم ، بعد مضي أكثر من نصف قرن عليهم في ظل النظام السوفيتي ، الشعار النقابي الذي كان سائداً في القرن التاسع عشر : ”عمل ضئيل مقابل أجر ضئيل“ .

وبالنتيجة فإن النظام الاقتصادي السوفيتي ، يفتقر اليوم إلى المبادأة والإبداع في جميع جوانبه . وشعاره « اللحاق بأمرىكة وتجاوزها » وأن الخطط أصبحت هدفاً قابلاً للتطبيق ، كما بدا في حينه . ولكن معدل النمو الصناعي بدأ يتراجع تدريجياً على نحو ثابت من حوالي ٦٪ في الخمسينيات (١٩٥٠) إلى ٥٪ في الستينيات (١٩٦٠) وإلى أدنى من ٤٪ في السبعينيات (١٩٧٠) . كما إن الاتحاد السوفيتي متأخر عن العالم الرأسمالي والتكنولوجيا الضرورية للصناعة الحديثة . فالسلطات السوفيتية ترى أن الضرورة تقتضي ابتياع الحبوب الأجنبية للتعويض عن قصورها الزراعي ، فإنها تجد نفسها مضطرة أيضاً لابتياع التكنولوجيا الأجنبية واستقراض رأس المال الأجنبي لمساندة صناعاتها المتصلة .

إن تنفير العمال والفلاحين معاً ترك الحزب الشيوعي بدون قاعدة شعبية ، اللهم إلا تلك العناصر البيروقراطية الصاعدة . وهكذا فإن النتيجة الثالثة لانقسام عرى التحالف الفلاحي الحزبي بقيام التحالف البيروقراطي بين الحزب والدولة . ويرقى هذا التحالف إلى مستوى الطبقة الحاكمة الاستغلالية الجديدة ، التي لا تمتلك المادة ولكنها تمتلك السلطة السياسية القادرة على توزيع السلع والخدمات . فالنتيجة الختامية تشابه مثلتها في ظل الرأسمالية وإن لم تكن عنها تماماً . إن ما يحدث عادة من دوران لفضل القيمة في اقتصاد رأسمالي يخضع هنا لعملية بسيطة لا تتعدى إعادة توزيع فضل القيمة بشكل منظم ، تحت إشراف البيروقراطيين التقنيين في الحزب والدولة والصناعة ولنفعهم هم أيضاً .

إن ظهور هذه الصفوة الحاكمة الجديدة يعلل سبب عدم « اضمحلال » الدولة السوفيتية . فطبقاً للنظرية الماركسية يجب أن تكون الدولة ، قد تلاشت تدريجياً في روسيا ، باعتبارها أداة من أدوات القمع الطبقي ، بعد إلغاء الرأسمالية بطبقاتها المستغلة والمستغلة . ولكن أدوات القسر تكاثرت في الدولة السوفيتية ، بدلاً من أن تتلاشى . وتعليل ستالين لذلك هو أن العالم الرأسمالي ،

الذي يحيط بالاتحاد السوفييتي ويناصبه العداء ، استوجب بقاء أدوات القمع الحكومية لحماية البلاد من الأجانب من جواسيس ومخربين وقتلة . ولكن لماذا لا يمكن ، وبعد مرور أكثر من ستة عقود على قيام النظام السوفييتي ، إحالة مسؤولية مجابهة هذا التهديد الأجنبي إلى الجماهير ، التي يجب أن تكون على استعداد لمقاومة الدسائس والتدخلات الأجنبية ، يماثل على الأقل الاستعداد الذي كانت عليه بعد تشرين الثاني / نوفمبر / ١٩١٧ ؟ ولماذا ينحو جهاز الدولة الضخم ، على عكس ما ينبغي ، منحى التوسع الدائم بدلاً من منحى التقلص ؟ فالجواب على ما يبدو يكمن في أن التناقضات الداخلية أشد وطأة من الضغوط الأجنبية . فالجهاز APPARATICHKI بالتحديد هو الذي يتوجب عليه استبقاء أدواته لصيانة سلطانه وامتيازه .

٥ — الثورة الروسية والعالم الثالث

قلما يجسد المجتمع السوفييتي اليوم صورة الاشتراكية ، التي تصورها ماركس في منتصف القرن التاسع عشر و « البلاشفة القدماء » في مطلع العشرين ، ولكنه يمثل من وجهة نظر البيروقراطية الحاكمة ، النصر المبين ، لأنه أصبح قوة اقتصادية وعسكرية ضاربة في العالم المعاصر . فمن الواضح أن الكولخوزات لم تنهض مواطن الإبداع عند الجماهير الفلاحية السوفييتية ، ولكنها مكنت الدولة من استجماع فائض الإنتاج المطلوب لتعزيز برنامج التصنيع ، وكانت بمثابة الأدوات بيد الدولة لبسط سلطتها السياسية على الريف . وفي مضمار الصناعة حملت السلطات السوفييتية المعارضين لها مسؤولية القمار ومعارقة الخمرة والسطو على ممتلكات الدولة ، ومع ذلك وفي نهاية أول خطة خمسية في عام ١٩٣٢ ، قفزت روسيا أشواطاً إلى الأمام من مرتبة القوة الصناعية الخامسة في العالم إلى المرتبة الثانية . ويعود مرد هذه القفزة الهائلة جزئياً إلى الخطاط الإنتاجية في الغرب إبان سنوات « الكساد الكبير » ، وإلى تعبئة الطاقات البشرية والطبيعية ، تعبئة لم يسبق لها مثيل وذلك بفضل الخطط الخمسية ، التي كانت البرنامج والهدف القومي في آن واحد في سنواتها الأولى ، مما استثار حماسة ومساندة الجماهير بشكل قوي وفعال .

ارتفعت الحصة السوفييتية من مجمل الإنتاج الصناعي العالمي من نسبة ١٥٪ في عام ١٩٢١ إلى نسبة ١٠٪ في عام ١٩٣٩ وإلى ٢٠٪ في هذه الأيام . ويدعي الاقتصاديون السوفييت تزايد نصيب الفرد من الدخل القومي واحداً وعشرين ضعفاً بين عامي ١٩٢٨ و ١٩٦٦ ؛ بينما تشير الحسابات الغربية ، التي تعتمد موازين ومنطلقات سنوية مختلفة ، إلى أن الزيادة لم تكن أكثر من ٣٥ مرات فقط . ويخلص أحد الاقتصاديين الأمريكيين إلى القول بأن ” الواجب يقضي ، حتى في حال قبول التقدير الغربي ، التأكيد على أن هذه الزيادة قد تم إحرازها في غضون فترة لا تزيد على ٣٧ عام

فقط ، تخللتها سنوات الحرب الهدامة في حين أن مردود الفرد من السلع والخدمات في الولايات المتحدة كان ، بالمقارنة في عام ١٩٦٨ أكبر أربع مرات عما كان عليه في عام ١٨٩٠ (وهي فترة تمتد إلى ٧٨ عام) ، كما كان الدخل المتاح للفرد أكبر ثلاث مرات في عام ١٩٦٨ عما كان عليه عام ١٨٩٩^(٣٦) .

ومن الناحية الاجتماعية ، حولت خطط السنوات الخمس روسيا من مجتمع بدائي إلى مجتمع حديث . ففي ميدان التعليم ارتفعت نسبة محو الأمية من ٢٨٫٤٪ في عام ١٨٩٧ إلى نسبة ٥٦٫٦ في عام ١٩٢٦ وإلى نسبة ٨٧٫٤ في عام ١٩٣٩ وإلى نسبة ٩٨٫٥ في عام ١٩٥٩ . وفي مجال العناية الصحية زاد عدد الأطباء من ٢٣٢٠٠ طبيب إلى ٤٢٥٧٠٠ طبيب بين عامي ١٩١٣ و ١٩٦١ ، كما ارتفع متوسط العمر المرتقب من ٣٢ سنة إلى ٧٠ سنة ، وانخفض معدل وفيات الأطفال من ٢٧٣ بالألف إلى ٣٢ . وفي مجال الخدمات الاجتماعية أصبح المواطنون السوفييت يتمتعون بالعناية الصحية المجانية وبالرواتب التقاعدية لدى بلوغهم سن الشيخوخة والإعانات المالية في حالات المرض والعجز وإجازات الأمومة والعطل المأجورة والتعويضات العائلية عن الأطفال .

وكتب أحد علماء الاقتصاد السوفييت ، البروفسور « ألكساندر بيرمان » ، في إحياء الذكرى الخمسين لتأسيس لجنة تخطيط الدولة في « اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية » فقال : " يجب على الجنس البشري تقدير هذه المناسبة كما قدّر أول رحلة حول العالم أو الاكتشاف الذي اكتشفه « كوبرنيك » ، ففي الحدث التاريخي الذي يدل على بلوغ الإنسان مرحلة جديدة في تاريخ التطور البشري^(٣٧) . ولو أن لينين بقي حياً ، لكان من المشكوك فيه إقرار تباهي البروفسور « بيرمان » فالعيوب التي تفشت في مطلع العشرينيات (١٩٢٠) شملت جميع مؤسسات المجتمع السوفييتي الحالي . ورغم التحفظات التي يجب إبدائها بهذا الخصوص تبقى الحقيقة الماثلة للعيان ، التي مفادها أن الثورة الروسية وخطط السنوات الخمس كان لها أعمق الآثار على مسيرة التاريخ المعاصر . فقد أعطت السوفييت القدرة على المساهمة الفعالة في دحر ألمانيا النازية ، كما إن النظام السوفييتي يمثل بالنسبة للعالم الثالث أول انفصال عن اقتصاد السوق العالمي وأول نموذج بديل للرأسمالية الغربية التقليدية ، ونموذج صالح للحياة .

إن النموذج السوفييتي أرسى بعض قواعد استراتيجيات التطور ، التي تبدو اليوم من الأمور العادية ولكنها في السنوات الفاصلة بين الحربين ، ظهرت كأنها أمور لا تصدق وهي أولاً : إنجاز الثورة الاجتماعية باعتبارها الشرط اللازم لتغيير الواقع السياسي والاجتماعي بأكمله وإعادة تركيبه بالشكل الضروري لحشد الطاقات البشرية والمادية . وثانياً قطع الروابط الاقتصادية الوطيدة مع

المراكز الميترولوجية بما يتيح استغلال الموارد المحلية لتلبية الحاجات المحلية ، بدلاً من تلبية الحاجات الأمبريالية . وثالثاً قيام حملات متتالية على نطاق الأمة لتطوير رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب التقني والخدمات الصحية العامة .

أثرت المنجزات السوفيتية أثراً عميقاً في العالم الثالث وذلك لأن «اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية» دولة عظمى آسيوية وأوروبية في آن واحد . فحدوده تمتد من كوريا مروراً بمنغوليا وسينكيانغ وأفغانستان وإيران إلى تركيا . ففي جميع هذه البلدان تقريباً يعيش شعب واحد على جانبي الحدود ، مما سهّل عملية التفاعل وإجراء المقارنات بين الظروف . وفي معظم الحالات يكون قصب السبق للاتحاد السوفيتي من خلال المقارنات ، والفضل يعود إلى نتائج خطط السنوات الخمس في إحياء أقاليمه الشرقية . وأما الجانب الآخر من الحدود الطويلة فإن تطوراتها المادية الجوهرية ، التي قامت في الجمهوريات السوفيتية في آسيا الوسطى كانت ضعيفة : كقناة ري «فرغانا» التي طولها ١٨٥ ميلاً وسكة حديد «تيركسيب» التي طولها ٩٠٠ ميل ومصانع النسيج والسجاد والآلات الزراعية الجديدة ، علاوة على المنجزات الرائعة في نشر التعليم وقواعد الصحة العامة على نطاق واسع .

ولم تكن التدابير السوفيتية في آسيا الوسطى موضع التأييد المطلق ، فآلاف القوزاق هربوا إلى سينكيانغ الصينية لتفادي القمع الذي طغى على الأيام الأولى للخطط الخمسية ، كما إن العديد من سكان آسيا الوسطى عارضوا «روسيّة RUSSIFICATION» جمهورياتهم بشكل متزايد — نتيجة سياسة حكومية متعمدة وهجرة سلافية على نطاق واسع إلى المراكز الصناعية الجديدة . ولم يكن لهذا السخط الداخلي التأثير العميق على جذب النموذج السوفيتي لسكان البلدان المستعمرة أو شبه المستعمرة ، وهذا ما يوضحه الإحصاء في الجدول المبين على الصفحة التالية .

إن تأثير هذه الإحصاءات على شعوب العالم الثالث يبرز بوضوح في النص التالي من السيرة الذاتية لجواهر لال نهرو :

”في الوقت الذي كان فيه العالم يقع في مصيدة الكساد ويتراجع إلى الوراء ، كان يحدث في البلاد السوفيتية بناء عالم جديد عظيم أمام أعيننا . إن روسيا ، بقيادة لينين العظيم ، كانت تتطلع إلى المستقبل ولا تفكر إلا بما سوف يحدث ، بينما كانت بلدان أخرى تستغرق في سبات عميق تحت وطأة يد الماضي الثقيلة وتهدر طاقاتها في المحافظة على بقايا عقيمة من مخلفات عصر مضى . ولشد ما كان تأثيري عميقاً بالتقارير التي تتحدث ، بشكل خاص ، عن التقدم العظيم في المناطق المتأخرة من آسيا الوسطى في ظل النظام السوفيتي . ومن باب المقارنة كنت ميلاً إلى روسيا لأن وجود

المجالس « السوفييتات » ، بالمثل الذي تضربه ، كان ظاهرة مشرقة تبعث على التفاؤل في عالم مظلم كتيب ، (38) .

مؤشرات لا مالية عن التطور الاقتصادي في آسيا الوسطى السوفيتية وفي بعض البلدان المتخلفة المتخلفة المختارة : قبل وبعد التطور السوفيتي

البلد	نسبة البالغين المتعلمين	نسبة السكان في مدن تربو على ٢٠.٠٠٠ نسمة	نسبة السكان في المدارس الثانوية والمعاهد العليا	نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية (كيلوواط/ساعة)	نسبة الأطباء لكل ١٠.٠٠٠ نسمة
آسيا الوسطى السوفيتية قبل (١٩٢٦ - ٢٨) بعد (١٩٦٠ - ٦٢)	١٦ ٨٧	٩٣ ٢٧٨	٠.١٦ ٥٤٦	٤ ٨٢٠	١٧ر٤ ١٣٩ر١
كولومبيا (١٩٦٠ - ٦٢)	٦٢	٢٢ر٤	١٨٨٨	٢٥٩	٤١ر٣
الهند (١٩٦٠ - ٦٢)	٢٤	١١ر٩	٢٣٤	٥١	١٧ر٤
تركيا (١٩٦٠ - ٦٢)	٣٠	١٤ر٥	٢٠٠	٩٩	٣٤ر٤
إيران (١٩٦٠ - ٦٢)	١٥	١٥	١٥٣	٤٤	٢٥ر٤

المراجع : س . ك . ويلبر « النموذج السوفيتي والبلدان المتخلفة » (تشايل هيل : مطبعة جامعة شمال كارولينا ، ١٩٦٩) ، الصفحات : ١٤٨ وما يليها .

كُتب هذا المديح الحماسي للاتحاد السوفيتي في منتصف الثلاثينيات (١٩٣٠) حينما كان التناقض صارخاً ومرعباً بين (خطط السنوات الخمس) الفتية وبين (الكساد الكبير) الرأسمالي المدمر . وقلة من قادة العالم الثالث اليوم ممن هم على مثل هذه الحماسة في مدحهم للمجتمع السوفيتي ، لأنه لم يعد البديل الوحيد للرأسمالية الغربية . وما تجدر الإشارة إليه أن الثورة الإيرانية

(١٩٧٨ - ١٩٧٩) التي قذفت بالشاه إلى المنفى لم تكن لها أصداء واضحة بين الستة ملايين مواطن في جمهورية أذربيجان السوفيتية ممن يشتركون في التاريخ والديانة واللغة مع خمسة ملايين أذربيجاني يقطنون في القسم الشمالي الغربي الإيراني، المتاخم للاتحاد السوفيتي. وأما السبب هو أن أذربيجان السوفيتية عالم مختلف ولا يمت بصلة ما لمعظم تلك المسائل، التي تزلزل إيران، كما إن العدد الهزيل الباقي من المشايخ (الملا) يفتقر إلى النفوذ، الذي يتمتع به المشايخ في إيران. وإن ما ينطوي على أهمية مماثلة هو أن الإحصاءات الواردة أعلاه فيما يتعلق بالتطور الاقتصادي النسبي في إيران وفي آسيا الوسطى السوفيتية، تشير إلى أن خطط السنوات الخمس السوفيتية قد حلت الكثير من المظالم الاقتصادية / الاجتماعية، التي تكمن خلف الثورة الجماهيرية العارمة ضد الشاه. وهكذا ففي الوقت الذي ساهمت فيه الثورة الروسية عام ١٩٠٥ في قيام الثورة الدستورية عام ١٩٠٦ ضد سلالة «قاجار»، فإن ثورة عام ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ضد سلالة «بهلوي» لم تتر معارضة للحكم السوفيتي في جمهورية أذربيجان على نقيض ما فعلت الثورة الروسية عام ١٩٠٥.

الفصل الواحد والعشرون

أولى الموجات الثورية العالمية

١٩١٤ - ٣٩

المظاهر العالمية للثورة

ليست هذه الحرب إلا النهاية والبداية في آن واحد. ولن يحتل السود من سكان العالم المكان نفسه الذي احتلوه قديماً. فمن قلب هذا المكان سوف تنبثق، عاجلاً أم آجلاً، الصين المستقلة والهند التي تحكم نفسها بنفسها، ومصر ذات المؤسسات التمثيلية، وإفريقية المقصورة على الإفريقيين، ولن يكون مرد ذلك للاستغلال الاقتصادي دون سواه. كما إن هذه الحرب سوف تتمخض عن حق الاقتراع للزنجي الأمريكي صاحب حق العمل وصاحب حق الحياة دون التعرض للمهانة.

W. E. B. DUBOIS - و. إ. ب. دوبوا، ١٩١٨

كلما أمعنت التفكير بتصريح الرئيس عن حق «تقرير المصير» ازدادت قناعتني رسوخاً بخطور غرس أمثال هذه الأفكار في أذهان بعض العروق البشرية. ومن المؤكد أن هذا التصريح سيكون منطلق المطالب المستحيلة، التي تنهال على مؤتمر السلم، ويفضي إلى إحداث عدم الاستقرار في بلدان عديدة. فما هو التأثير الذي سيركه، على الإيرلنديين والهنود والمصريين، وعلى الأقليات العرقية الموجودة عند البوير؟ هل سيتيح الفرصة لشؤون الغضب والاضطراب والثورة؟ وهل يستند إليه العرب في سورية وفلسطين وربما في مراكش وطرابلس؟ وما السبيل إلى التوفيق بينه وبين الصهيونية التي يلتزم بها الرئيس التزاماً عملياً؟ إن هذه العبارة مشحونة، وبكل بساطة بالمواد المتفجرة.

وزير الخارجية روبرت لانسينغ ROBERT LANSING ١٩١٨

لقد تمكنت القوى الأوربية من الحفاظ على سلامة امبراطورياتها طيلة السنوات التي أعقبت

الحرب العالمية الأولى، رغم ضعفها ورغم النزف الدموي الكبير الذي تعرضت له إبان الحرب . وسبب الحفاظ هذا هو أن الحركات الثورية في العالم الثالث، باستثناء الصين كانت حركات قومية في جوهرها . وقادتها من منبت بورجوازي : تجاراً ومحامين كما في الهند، أو ضباطاً عسكريين كما في تركيا وإيران، أو معلمين وكتبة كما في إفريقية . جميع هذه العناصر كان يجمع بينها قاسم مشترك كونها تريد الاستقلال، ولكنها ترفض مقولة الصراع الطبقي والانقلاب الاجتماعي العميق، ولأن أحزابها وبرامجها كانت قومية أكثر منها ثورية اجتماعية . وفي فترة ما بين الحربين عانت حركات العالم الثالث القهر والتنكيل والتشردم بفعل سياسات القوى العظمى، وخاصة أن الالتزام السوفيتي بمسألة الثورة العالمية تكشف على أنه أقل عزيمة من الالتزام الغربي بصيانة الامبراطوريات الاستعمارية . وهكذا فإن الحدود السياسية للعالم الثالث في عام ١٩٣٩ بقيت على ما هي عليه قبل ربع قرن مضى، في عام ١٩١٤ . ولئن حدث شيء يستحق الذكر فهو أن الامبراطوريات في عام ١٩٣٩ كانت أكبر فيما مضى، لأنها ضمت إليها الأقاليم العثمانية السابقة تحت قناع الانتداب .

١ — القوى الفاعلة في سياسة العالم الثالث

إن مشهد المسيحيين الأوربيين يذخون بعضهم في الحرب العالمية الأولى، دفاعاً عن الله والوطن، أدى إلى سقوط هيئة القوى الاستعمارية، وزوال حالة القداسة عن حكمها من أعين الآسيويين والأفارقة . وإن مساهمة الطاقة البشرية من سكان المستعمرات وأشباه المستعمرات في الحرب كانت عاملاً أيضاً من عوامل تقويض السلطان الأوربي، فالهند وحدها قدمت ٨٠٠٠٠٠ جندي و ٤١٤٠٠٠ عاملاً للخدمة على الجبهة الغربية وفي (بلاد ما بين النهرين)، كما إن زهاء ٢٠٠٠٠٠ صيني وأعداداً غفيرة من سكان الهند الصينية مارسوا الخدمة في كتائب العمل خلف خطوط الجبهة، وحارب في شمال فرنسا ١٧٥٠٠٠ إفريقي يرتدون البزات العسكرية الفرنسية .

وأما الجنود الذين عادوا إلى أوطانهم بعد خوض الحروب الفاشية؛ فلم يبقوا مكتوفي الأيدي عند الامتثال أمام أسيادهم الأوربيين . وعلق أحد الإداريين الفرنسيين أن ” أولئك الجنود الذين اكتسبوا خلال السنوات (١٩١٤ — ١٩١٨) وعددهم ١٧٥٠٠٠ جندي، حفروا قبر إفريقية العتيقة ودفنوها في خنادق فرنسا ومنطقة الفلاندر “^(١) . وكتب الحاكم العام الفرنسي في الهند الصينية في عام ١٩٢٦ : ” إن الحرب التي أغرقت أوربة بالدماء قد أيقظت مشاعر الاستقلال في بلدان نائية عنا ... لقد تغير كل شيء خلال السنوات القليلة الماضية . فالرجال والأفكار وحتى آسيا نفسها كلهم قدر التحول الآن “^(٢) . وأما مقدار هذا التحول؛ فيبدو في الملاحظة اللاذعة، التي أبدتها « هوت شي منه » حين استخدمت فرنسا الجنود الأفارقة لاحتلال حوض الرور في عام ١٩٢٣ : ” لقد بلغت

الألمانية الآن حد الكمال العلمي تقريباً. فهي تستخدم البروليتاريين البيض لسحق بروليتاريي المستعمرات، ثم تقذف بروليتاريي هذه المستعمرة ضد بروليتاريي تلك. وأخيراً فإنها تعتمد على بروليتاريي المستعمرات لحكم البروليتاريين البيض فمنذ عهد قريب طوق الجنود الأفارقة الجنود الفرنسيين في حوض الرور وتم إرسال كتبية المشاة الخفيفة الإفريقية لقمع المتظاهرين الألمان⁽³⁾.

لقد انتشرت الأفكار الثورية في المستعمرات من خلال الدعاية التي ارتبطت بمجريات الحرب. ورغم أن مبادئ ويلسون الأربعة عشر، اكتفت بالإشارة إلى «مصلحة» الشعوب المستعمرة دون التنويه إلى «رغبات» تلك الشعوب، فإن التمييز في ظروف الحرب كان نوعاً من أنواع المبالغة بالدقة، كما وإن العبارة الثورية، عبارة حق الشعوب بتقرير المصير، تركت بصماتها على العالم المستعمر وأوربة، مثلما تركت الإيديولوجية الاشتراكية والشيوعية بصماتها أيضاً. فقبل الحرب العالمية الأولى كان المثقفون الآسيويون يستلهمون النزعتين الليبرالية والقومية الغريبتين إذ كانوا يستشهدون بأقوال «فولتير ومازيني وجون ستوارت مل VOLTAIRE MAZZINI JOHN STUAR MILL». أما أبنائهم اليوم بدأوا يستشهدون بأقوال «ماركس أو لينين أو هارولد لاسكي HAROLD - LASKY». فالدكتور «سن يات سن» أعطى الدليل على هذا التحول حينما صرح في ٢٥ تموز عام ١٩١٩ قائلاً "إذا كان الشعب الصيني يصبوا إلى الحرية فليس له من حليف وأخ في نضاله من أجل تحرره الوطني إلا العمال والفلاحين الروس في الجيش الأحمر"⁽⁴⁾.

ولكن حلم الدكتور صن بقيام تحالف بين الجيش الأحمر الروسي وبين الثوريين في المستعمرات لم يتحقق أبداً. وأحد الأسباب لذلك هو الظروف المحلية غير المواتية، وموازن القوى المتباينة من منطقة إلى أخرى في بلدان العالم الثالث. فالموقع الجغرافي مثلاً يفرض تأثيراً يمكن تقديره، فمتاخمة الصين لروسيا البلشفية، ساهمت في التعجيل بانتشار الإيديولوجيا الشيوعية خلال العشرينيات (١٩٢٠)، بينما لم يتأثر الثوريون في المكسيك قبل بضعة سنوات إلا تأثراً طفيفاً بالشيوعية، نظراً لعزلتهم النسبية. فلو أن روسيا البلشفية كانت تتاخم المكسيك، بدلاً من الولايات المتحدة لتغيرت طبيعة الثورة المكسيكية ومسيرتها تغيراً هاماً. والسبب الآخر هو التفاوت الكبير في مستويات التطور الاقتصادي بين مختلف بلدان العالم الثالث، بل من منطقة إلى أخرى وحتى ضمن البلد الواحد — كالفارق مثلاً بين الصين واليمن في العالم الإسلامي، وبين التشاد وساحل العاج في إفريقية السوداء، وبين المكسيك وهايتي في أمريكا اللاتينية.

إن القيادة البورجوازية للنضال المعادي للاستعمار كانت الموجه الأساسي والهام في تحديد مسيرة الأحداث في العالم الثالث بين الحريين العالميتين. ولم يحظ أي من الأحزاب الشيوعية المحلية

بالتأييد الجماهيري، الذي حظي به الحزب الشيوعي الصيني. فمعظم المستعمرات أو أشباهها بقي هادئاً أو أحداث حركات قومية، تطالب بترتيبات سياسية معتدلة مع الإبقاء على علاقات التبعية سليمة مع المراكز الميتروبوليتانية (الأم).

وأخيراً فإن الامبراطوريات الاستعمارية حافظت على بقائها، لأن المساعي المضادة للثورة من القوى الأمبريالية كانت أصعب عوداً وأشدّ مضاء من الجهود الثورية للاتحاد السوفيتي. فمبادئ ويلسون الأربعة عشر، حددت بوضوح كيفية تلبية آماني مختلف الشعوب الأوربية على وجه الحصر، وأما المستعمرات فيما وراء البحار؛ فقد جاء صراحة في البند الخامس أن "مصلحة السكان المعنيين يجب أن تنطوي على أهمية مماثلة للمطالب المنصفة العائدة للحكومة التي سيؤول حق ملكية بلادهم لها"؛ فالأمر الجوهري هنا يتمثل بالإشارة إلى «مصالح» الشعوب المستعمرة بدلاً من الإشارة إلى «رغباتها». وغني عن القول أن الأوربيين أنفسهم هم الذين قرروا ماذا كانت «المصلحة»، والنتيجة شكلاً ملطفاً من أشكال السيطرة الاستعمارية تحت ستار نظام الانتداب.

ونصت الفقرة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم إلى أن سكان المستعمرات المحتلة من (القوى المركزية) هم "أناس لا يحسنون تدبير شؤونهم بعد في ظل الظروف المعقدة للعالم المعاصر"، كما نصت الفقرة على أن "رعاية أمثال هؤلاء الناس يجب أن تناط بالأمم المتقدمة التي تحسن، نظراً لمواردها أو خبرتها أو موقعها الجغرافي، إدراك مسؤوليتها أكثر من غيرها..... والتي يجب أن تمارس وصايتها كدول منتدبة نيابة عن عصبة الأمم".

وقسّمت فقرة الانتداب ما كانت تمتلكه ألمانيا والامبراطورية العثمانية من مستعمرات أجنبية وفيما وراء البحار إلى فئات (أ، ب، ج). وكانت كل فئة منها تتفاوت اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، وفقاً لمستوى تطور المنطقة المعنية. وعلى هذا الأساس تم وضع ممتلكات الامبراطورية العثمانية في الفئة (أ) والمستعمرات الألمانية في (ب و ج). فالمناطق العثمانية وهي المنطقة آ وتشمل بلاد ما بين النهرين وفلسطين، كانت من نصيب بريطانيا، وسورية ولبنان من نصيب فرنسا. وأما المستعمرات الألمانية فقد ذهب القسم الأعظم من تانجانيقا إلى بريطانيا والباقي إلى بلجيكا، وتم اقتسام توغولاند والكاميرون بين بريطانيا وفرنسا. وأما جنوب غرب إفريقيا فقد كان من نصيب اتحاد جنوبي إفريقيا، في حين أن الجزر الألمانية الواقعة في المحيط الهادي شمال خط الاستواء، قد آلت إلى اليابان، بينما آلت الجزر الواقعة جنوب خط الاستواء إلى أستراليا ونيوزيلندا.

وكانت قوى الانتداب تضطلع بعبء التزامات محددة حيال سكان المناطق الخاضعة للانتداب، ولإنجازها تلك الالتزامات وجب عليها لإخطار (اللجنة الدائمة للانتداب) وأن تقدم

التقارير السنوية إلى مجلس عصبة الأمم . وكانت التزامات القوى المنتدبة تتفاوت وفقاً لخطط الانتداب . ففي حالة الفئة (أ) كانت الفقرة المتعلقة بالانتداب تنشد تحديداً منح الاستقلال ، حينما يصبح ذلك ممكناً . ولذلك فقد كان واجب القوة المنتدبة ينحصر في ” تقديم المشورة الإدارية والمساعدة إلى أن يحين الزمن الذي يتمكن فيه الناس — سكان المنطقة الخاضعة للانتداب — من تصريف شؤونهم بأنفسهم هم . وإن رغبات هذه المجموعات يجب أن تحتل المقام الأول في اختيار القوة المنتدبة “ . وأما فيما يتعلق بالانتداب على مناطق الفئتين (ب و ج) فلم يكن من إشارة لمنح الاستقلال مستقبلاً ، بل كان الالتزام مقصوراً على ممارسة الإدارة وفقاً لمصلحة السكان .

ولكن « اللجنة الدائمة للانتداب » وعصبة الأمم نفسها ، افتقرتا إلى السلطة لكبح جماح قوة منتدبة عنيدة . وأن القوة المتعلقة « بالوصاية » التي مارستها القوى المنتدبة لم تتوسع لتشمل مستعمرات (الحلفاء) المنتصرين ، التي كان سكانها في حالات عديدة على درجة من التخلف ، تماثل الدرجة التي كان عليها سكان المستعمرات التي وضعت تحت إشراف الانتداب . ولم تراع عصبة الأمم رغبات الشعوب المعنية وأمانها في اختيار القوى التي ستؤول الوصاية إليها . وحتى في حالة الفئة (ب) في إفريقية كان هنالك سخط كبير على التدابير المتخذة ، وخاصة في الولايات العربية من الممتلكات العثمانية كان السخط أشد عنفاً وجزماً من السخط الإفريقي . فالسوريون واللبنانيون مثلاً لم يرغبوا بوضعهم تحت سلطة الانتداب ، كما كانوا من المعارضين لانتداب فرنسا بالتحديد عليهم ، وبالطبع فإن مصير رغبتهم هو التجاهل المطلق ، بينما تم في الوقت نفسه إعفاء سكان شبه الجزيرة العربية الأقل تطوراً من الوصاية الأجنبية ، نظراً للتسليم بداهة بخلو أراضيهم الصحراوية من أية قيمة اقتصادية . ولو كان هنالك معرفة بالثروات النفطية الهائلة تحت تلك الأراضي الصحراوية لاعتبر السكان المحليون بالتأكيد ” أنهم أناس لا يحسنون تدبير شؤونهم بعد “ ولتخصصت بحكمهم قوى أجنبية وكان مصيرهم كالسوريين واللبنانيين والفلسطينيين والعراقيين .

وكان ساسة الحلفاء سراً ، إن لم يكن علناً ، على تفاهم صريح حيال تطبيق مبدأ تقرير المصير بشكل انتقائي . فهذا وزير الخارجية البريطانية ، أ . ج . بلفور ، يحذر في كانون الأول عام ١٩١٨ من مغبة تطبيق حق تقرير المصير ” تطبيقاً عشوائياً في الأمكنة التي يتعذر تطبيقه فيها ؛ أي في كل المناطق التي تقطنها السوداء البربرية غير المتطورة وغير المنظمة سواء في الباسيفيكي أو في إفريقية فليس بوسع المرء نقل الصيغ الصالحة للتطبيق بشكل أو بآخر على شعوب أوربة إلى مختلف العروق البشرية “^(٥) . فهذا الموقف ليس غريباً على إنسان يمثل المصالح الأمبريالية البريطانية ، إلا أن التقييد نفسه ورد في التأويل الذي أطلقه وزير الخارجية الأمريكية « روبرت لانسينغ » والذي عبر فيه عن

رفضه تطبيق حق تقرير المصير ، تطبيقاً سائباً باعتباره يلعب دور « الديناميت » السياسي (إن نص البيان الذي أطلقه لانسينغ يتصدر هذا الفصل) .

إن منح حق تقرير المصير لشعوب العالم الثالث يتبع بداهة النظر إلى الثورة الاجتماعية ، نظرة ضيقة . ولذا عمدت القوى الغربية في العالم الثالث إلى مساندة أكثر عناصره محافظة ، مثل تشان كاي شيك ضد الشيوعيين أو بالسلالة العثمانية ضد أتاتورك أو بالزعماء العشائريين الإفريقيين ضد القيادات الوطنية المحلية . وفي بعض الحالات التي تعذر فيها على القوى الغربية ممارسة هذا المسلك كانت النتيجة استبدال نظام إقطاعي أو محافظ بنظام قومي بورجوازي ، بدلاً من نظام اشتراكي . وتمكن كبار السياسة الغربيون من التوصل إلى تسويات مقبولة مع حكام العالم الثالث من أتاتوركين وبهلويين وغانديين وباتستيين .

ورداً على الإجراءات الصارمة التي اعتمدتها القوى الاستعمارية ضد الثورة ، فإن البلاشفة ، على الرغم من بلاغتهم الحماسية ، اعتمدوا مبدأ سياسة المنزلة بين المنزلتين . فقد نظموا الأمية الشيوعية في آذار عام ١٩١٩ لتكون « المقر العام للثورة العالمية » ، وأكد البيان الرسمي الصادر عن المؤتمر الأول للكومينتين أن ” هدف برنامج ويلسون ، حتى إذا أحسننا النية بتفسيره ، لا يصبو إلا إلى تبديل يافطة الاسترقاق الاستعماري “ ، وخلص إلى الاستنتاج بأن ” تحرير المستعمرات لا يمكن تحقيقه إلا من خلال اقترانه بتحرير الطبقة العاملة في البلدان الميتروبوليتانية “^(٦) . وفي الشهر نفسه من ذلك العام أيضاً أدلى « نيقولاي بوخارين » ببيانه الرسمي أمام المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي الروسي وأوضح فيه أن الثورة العالمية سوف تساعد الدولة السوفيتية المحاصرة ، كما تساعد رعايا المستعمرات أيضاً :

” إذا اقترحنا حل مسألة حق تقرير المصير بالنسبة للمستعمرات في أمريكا اللاتينية والزنوج والهنود وغيرهم فإننا لن نخسر شيئاً بهذا الاقتراح ، بل على العكس سنكسب من ورائه لأن المكتسبات الوطنية ستدمر الأمبريالية الأجنبية فأكثر الحركات الوطنية كالألمانية ، حركة الهندوس مثلاً ليست بالنسبة لنا إلا كالماء لطاحونة الماء باعتبارها تساهم في تدمير الأمبريالية الإنكليزية “^(٧) .

وهكذا فإن النضال البروليتاري الأممي من أجل الثورة العالمية والنضال السوفيتي من أجل البقاء الوطني كانا متشابكان منذ البداية ، تشابكاً وثيقاً لا انفصام له . ومع مرور الزمن طغت مصلحة الدولة السوفيتية على الاعتبارات البروليتارية الأممية أثناء صياغة سياسات الكومينتين . فانتقل التركيز من تشجيع الثورة العالمية إلى استغلال المنافسات الرأسمالية ، ابتغاء إحباط التحالفات المعادية للسوفييت . والمؤثر لهذا الانتقال تجلى في رد الفعل السوفيتي على التطورات في تركيا . ففي

١٣ أيلول عام ١٩١٩ أذاع مفوض الشعب للشؤون الخارجية، جورج شيشيرين، نداء من « حكومة العمال والفلاحين في روسيا السوفيتية » إلى « العمال والفلاحين في تركيا » لمد يد الأخوة لطردهم للصيادين الأوربيين بقوة مشتركة متزامنة (8)

وفي هذا الوقت بالذات كان القائد العسكري التركي، مصطفى كمال، يحول ولائه عن الدولة العثمانية الخنوع، ويبدأ بتنظيم حركة مقاومة في القسطنطينية ضد القوى الغربية الظافرة. كان مصطفى كمال قومياً ولم يكن اشتراكياً ولذلك وقع نداء « شيشيرين » إلى « العمال والفلاحين في تركيا » من نفسه موقع السوء. فصرح في أواخر عام ١٩١٩ قائلاً "وأما بالنسبة للبلاشفة فلا مكان في بلادنا لهذا المذهب لأن ديانتنا وعاداتنا وبنيتنا الاجتماعية أيضاً كلها غير مواتية لغرسه" (9). ومع ذلك كان مصطفى كمال، بأمر الحاجة للمساعدة، فأرسل مذكرة إلى الحكومة السوفيتية في ٢٦ نيسان عام ١٩٢٠ يعبر فيها عن "رغبته بالدخول في علاقات منتظمة معها للمساهمة في النضال ضد الأمبريالية الأجنبية التي تهدد كلا البلدين" (10)، فاستجاب شيشيرين استجابة إيجابية وتم توقيع معاهدة صداقة وتعاون في آذار عام ١٩٢١ بين السوفييت والأتراك. وعلى الرغم من المشكلات الاقتصادية والعسكرية المربكة التي كانت تواجه البلاشفة في ذلك الزمن؛ فقد زدودوا كمالاً بعشرة ملايين روبل ذهبي وكميات كبيرة من الأسلحة.

لعبت هذه المساعدة دوراً أساسياً في المقاومة المظفرة التي قادها كمال ضد من احتلوا آسيا الصغرى من قوات الحلفاء والجيش اليوناني. ولكن في الوقت الذي كان فيه كمال يستجدي المساعدة السوفيتية ويقبلها، كان يلاحق أفراد الحزب الشيوعي التركي الوليد الذي تم تأسيسه في عام ١٩٢٠ بقيادة مصطفى صبحي والذي تشكل من جهات ثلاثة: أسرى الحرب في روسيا ممن تم إقناعهم بالشيوعية خلال فترة سجنهم، وأعضاء استانبول الذين تأثروا بالشيوعية خلال فترة احتلال الحلفاء بعد الحرب العالمية الأولى، ومن زمرة محلية برزت ضمن الأناضول. وفي مرحلة من المراحل تمكن صبحي من كسب مساندة وحدات الأنصار المعروفة باسم « الجيش الأخضر » والتي كانت تقاتل أساساً من أجل الإصلاح الزراعي، فالشيوعيون والجيش الأخضر كانوا يمثلون عقبة قوية في وجه كمال الذي فاق خصومه براعة سياسية ودحرهم عسكرياً في كانون الثاني ١٩٢٢. واعتيل صبحي مع أربعة عشر عنصراً من رفاقه وحشروا في قارب في « طرابزون » على البحر الأسود، وبعد خنقهم تم إلقاء جثثهم في البحر. وخضع بقية القادة الشيوعيين للمحاكمة بتهمة « الخيانة العظمى ». ومنذ ذلك التاريخ لم يعد الحزب الشيوعي يشكل قوة سياسية في تركيا بعد تعرضه لحملة القمع هذه.

فهل كان على الحكومة السوفيتية أن تساعد حركة وطنية، تقاوم القوى الأمبريالية مقاومة

ناجحة من ناحية أولى ، وتذبح الشيوعيين وتقمع المطالبين بالإصلاح الزراعي من ناحية ثانية ؟ لقد كان الجواب بالإيجاب ، كما يدل على ذلك توقيع المعاهدة مع كمال بعد مرور أسابيع قليلة على المذبحة ، التي تعرض لها الشيوعيون الأتراك . فالقادة السوفييت كانوا بكل وضوح يعطون الأولوية لتحالف يعزز أمن حدودهم الجنوبية وأمن حقول نفطهم في القوقاز . وعلى هذا النحو تجاهل مؤتمر الكومينتين الثالث مصير الرفاق الأتراك ، مخافة أن يفضي ذلك إلى الخصومة مع « كمال » . وتبنى المؤتمر قراراً يشجب فيه إجراءات القمع ، التي يتعرف لها الشيوعيون الألمان ولكنه لم يبد أي احتجاج على مذابح طرايزون .

وما يكشف عن الموقف نفسه هو توقيع المعاهدة التجارية في ١٦ آذار عام ١٩٢١ بين الروس وبريطانيا . وتضمنت هذه المعاهدة فقرة تشترط « امتناع كل من الطرفين عن الإقدام على ارتكاب الأعمال أو الممارسات العدوانية ضد الطرف الآخر ، وعن بث الدعاية الرسمية خارج حدوده بشكل مباشر أو غير مباشر » ويجب على الحكومة السوفيتية الروسية على وجه الحصر أن تمتنع عن أية محاولة عسكرية أو دبلوماسية ، أو أي شكل آخر من أشكال الفعل أو الدعاية ، مما يشجع أي شعب من شعوب آسيا على ارتكاب العمل العدواني ضد المصلحة البريطانية أو الامبراطورية البريطانية ، ولا سيما في الهند وفي دولة أفغانستان المستقلة « (١١) » .

إن إخضاع الثورة العالمية لمصلحة الدولة السوفيتية حدث في زمن لينين ، وزاد وضوحاً لدى تسلم ستالين السلطة وقبوله مبدأ « الاشتراكية في بلد واحد » . فبعد ذلك التاريخ تم اعتبار أي شيء آخر بأنه يحتل المرتبة الثانية من الأهمية بالنسبة لأمن ومصصلحة « البلد الواحد » . وإن إخضاع الكومينتين إلى مرتبة الأدلة بيد السياسة الخارجية السوفيتية ، يستند إلى افتراضين ضمنيين . أولهما مصلحة الدولة السوفيتية ومصصلحة الثورة العالمية شيء واحد لا ينفصل . والثاني أن « بناء الاشتراكية في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية » سوف يخطو إلى الأمام خطوات متسارعة ، تتيح عما قريب للمجتمع السوفيتي أن يسبق الرأسمالية العالمية التي ترى بأنها تحتضر . وعلى الرغم من الأهداف غير الواضحة ، التي ينطوي عليها هذان الافتراضان ؛ فإن وضع مصداقيتهما موضع الشك كان أمراً مرفوضاً ، قطعت باعتباره انتهاكاً لا يمكن التفاوضي عنه . وإن الشكوك التي ساورت بعض الأفراد أو الأحزاب الشيوعية الوطنية كان حظها من الاهتمام الجاد معدوماً على الإطلاق . فالكومينتين وهو منظمة بالغة التمرکز يتشبه فيها بكل خيوط السلطة زعماء الحزب الشيوعي في المنبع — في الاتحاد السوفيتي .

وأما أداة سلطة الكومينتين فهي لجنته التنفيذية ، التي كان لتوصياتها « قوة القانون » على كل

الأحزاب الوطنية . فباستطاعتها فصل أعضاء معينين أو تكتلات حزبية برمتها ضد مشيئة أغلبية الأعضاء المحليين . ولما كان مقر اللجنة التنفيذية في موسكو كان أعضاؤها موضع اعتماد الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي واستغلاله لهم . عندما تفصلون الجناح الإصلاحي من حزبكم ، كما قال لينين للمندوبين الإيطاليين إلى مؤتمر الكومينتين الثالث ، فإن أغلبية العمال سوف تساندنا . لقد كانت هذه الاستراتيجية مجدية فعلاً في روسيا ، نظراً للظروف الفريدة ، التي سادت فيها خلال الحرب العالمية الأولى وفيما بعدها ، ولكنها في بقية أنحاء العالم أدت إلى عزلة الأحزاب الشيوعية إبان السنوات الفاصلة بين الحربين . ولذلك فإن العضوية في الكومينتين ، بمعزل عن عضوية الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي ، على تناقص مضطرد ، إذ هبطت من ٨٨٧٧٤٥ عضو في عام ١٩٢١ إلى ٦٤٨٠٩٠ في عام ١٩٢٤ ، وإلى ٤٤٥٣٠٠ في عام ١٩٢٨ وإلى ٣٢٨٧١٦ في عام ١٩٣١ أو إلى أكثر من ثلث ما كانت عليه قبل عقد واحد بقليل⁽¹²⁾ .

وشجب تروتسكي بكل مرارة هذا «التحجر الأصم» ، هذا «الإجماع الهدام»⁽¹³⁾ . ولكن هذا التحجر كان ، على ضوء استرجاع شريط الذكريات ، بمثابة التجسيد الخارجي ، الذي لا مناص منه لسطوة ذلك المنزع البيروقراطي الداخلي . «فالحجر» ضمن الاتحاد السوفيتي ما كان من المتوقع منه أن يتساهل بقيام التعدد ضمن الأحزاب الأجنبية المستقلة . وأما مقدار «الهدم» ، الذي انطوى عليه ذلك «التحجر» فقد تجلى في الصين ، وهي أول بلد من بلدان العالم الثالث ، الذي حصلت فيها الثورة الاجتماعية على نقیض الحركات الثورية القومية ، التي سادت كل أرجاء الدنيا باستثناء الصين . ومع ذلك فقد كانت الثورة الصينية ، كما أولتها قيادة الكومينتين ، ضحية على مذبح المصلحة الشخصية .

٢ — الكومينتين والثورة الصينية

اعتنق المثقفون في الصين الماركسية إلى درجة ليس لها مثيل في بقية أنحاء العالم الثالث . فبعد الإطاحة بسلالة مانشو (راجع الفصل الثامن عشر ، المقطع السابع) لم يعد لديهم كبش فداء يحملونه مسؤولية السلسلة المربعة من النكبات القومية ، ولذلك اضطروا لإعادة تقييم الحضارة الصينية التقليدية وتوصلوا إلى الإجماع تقريباً على أنها لم تعد كافية للعالم الحديث وليست على أية علاقة به . ولكنهم بدلاً من التوجه صوب المجتمع الرأسمالي الغربي ، على نمط التوجهات في معظم بلدان العالم الثالث ، اعتنق الصينيون المبادئ الماركسية ، متأثرين في روسيا الاشتراكية المتاخمة .

وإن السبب الأول لهذا الاعتناق هو أن الطراز السوفيتي بدا وكأنه يوفر منهجاً أفضل لتنظيم

حزبي ، وأسلوباً أسهل للوصول إلى السلطة والتشبث بها ، واستراتيجية للتصنيع السريع والتحديث العام . وأما السبب الآخر لاعتناق الماركسية ، فهو تخلف الصين المهيمن واستغلال الأمبريالية الغربية ، التي هاجمتها وأجبرتها على الدخول في التبعية وشبه الاستعمارية . وكانت الماركسية في أعين المؤمنين بها تهدياً للنفس وهدفاً للحياة ، ورمزاً للتفاؤل والثقة بالنفس بسبب حتمية انهيار الرأسمالية الغربية ، ومحركاً لمشاعر الأخوة حيال بقية الرفاق في أنحاء الصين والعالم .

إن توجه القيادات الصينية نحو الماركسية لا يعود لسحرها الحقيقي ، وإنما في التجارب المريرة التي عاشها الصينيون مع القوى الأمبريالية ، بما فيها اليابان ، والتي ساهمت في تفتح أبصارهم . ففي بداية الحرب العالمية الأولى ، أعلنت الحكومة الصينية عن حيادها ، بيد أن هذا الإعلان لم يجنبها تجدد العدوان الأجنبي عليها . فعندما أعلنت اليابان الحرب على ألمانيا أنزلت جنودها في الممتلكات الألمانية في شانتونغ وانطلقت منها لاحتلال المقاطعة بأكملها . واستكمل اليابانيون خطوتهم بتقديم مذكرة سرية إلى الرئيس « يوان شي كاي » في ١٨ كانون الثاني عام ١٩١٥ حددوا فيها مطالبهم الواحد والعشرين ، التي ستمنحهم السيطرة الكاملة على الحكومة الصينية من خلال هيئة من المستشارين والإشراف الخاص على قوات الشرطة ومشتريات الأسلحة ومستودعاتها . فسُرّب يوان هذه المطالب إلى الصحافة الأجنبية أملاً باستشارة المساعدة من قوة ما . ولكن أحداً لم ينهض بمساعدته على الرغم من أن الزنهر البيطاني في بكين ، السير جون جوردان ، عبّر عن الموقف بقوله ” إن تصرف اليابان مع الصين أسوأ من تصرف ألمانيا مع بلجيكا “^(١٤) .

أثارت المطالب اليابانية الواحد والعشرون نقمة وطنية عارمة أخذت تتفاقم حتى وصلت حد المجابهة المكشوفة في نهاية الحرب . ودخلت الصين الحرب في آب عام ١٩١٧ ، بغية إحباط المخططات اليابانية لضم مقاطعة شانتونغ إليها . ولكن اليابان في ذلك الوقت توصلت إلى اتفاقات سرية مع بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ، تعترف فيها هذه الدول بحق اليابان في الممتلكات الألمانية في شانتونغ . وما هو أسوأ من ذلك أن اليابان أجبرت حكومة بكين في عام ١٩١٨ بالتوقيع على مذكرة سرية توافق فيها على حق اليابان المشار إليه . وبالنتيجة فإن البعثة الصينية إلى مؤتمر السلم في باريس ، اكتشفت أن مبدأ حق تقرير المصير الذي طرحه الرئيس ويلسون لا ينطبق على الشرق الأقصى . فانفجرت المظاهرات الطلابية في ٤ أيار عام ١٩١٨ ، احتجاجاً على العدوان الياباني وعلى الخيانة السرية ، التي ارتكبتها حكومة بكين . ورفعوا الشعار التالي : ” يمكن اكتساح أراضي الصين ولكن لا يمكن التنازل عنها . يمكن ذبح الشعب الصيني ولكنه لن يستسلم . إن وطننا على وشك الإبادة ، هبوا أيها الأخوة “^(١٥) .

ولكن الحكومة العسكرية في بكين اتخذت الإجراءات الصارمة بحق الطلاب المضربين . إذ سجنّت ما ينوف على ألف طالب ، فاندفعت الطالبات إلى الشوارع ، تأييداً للطلاب ، كما تعاطف معهم التجار وأغلقوا مخازنهم في الوقت الذي قام به العمال بالإضراب أيضاً . وانفجرت حركة وطنية حقيقية أجبرت الوزارة على الاستقالة كما أجبرت الوزارة اللاحقة على رفض توقيع معاهدة « فرساي » للصلح مع ألمانيا ، وتكشفت هذه الحركة — حركة ٤ أيار كما صارت تدعى — على أنها نقطة انعطاف كبير في التاريخ الصيني الحديث . ووجد المؤرخون الشيوعيون الصينيون أن عام ١٩١٩ ينطوي على مغزى أكبر من عام ١٩١١ لدى الإطاحة بسلالة مانشو . فأحداث ٤ أيار أطلقت الثورة الثقافية ، التي أجاد التعبير عنها البورفسور « تشو إن تو — هسيو » من جامعة بكين ، ومؤسس الحزب الشيوعي الصيني فيما بعد . ففي هذه الأسطر التالية نحدي أسس المجتمع الكونفوشيوسي فقال :

”إننا لا نعرف فعلاً ماهي تلك المؤسسة من مؤسساتنا التقليدية ، التي تتقبل التكيف من أجل بقائها في العالم الحديث ، يمكن الشك حتى بوجود واحدة منها . لكم أفضل أن أرى تقويض « جوهرنا القومي » لأنه عاجز عن التكيف ، بدلاً من أن أرى انقراض عرقنا الصيني انقراضاً نهائياً . لقد انقرض البابليون فما نفع حضارتهم لهم اليوم ؟ وكما يقول أحد الأمثلة الصينية : ’ في حال انعدام فروة الرأس فماذا يلصق الشعر ؟ ‘ إن العالم سائر إلى الأمام باضطراب ولن ينتظرنا “ (١٦) .

وفي غضون السنوات العشرين التي انقضت بين أحداث ٤ أيار والحرب العالمية الثانية كانت الطبقة المثقفة الصينية تتجه إلى اليسار على نحو الماركسية . وأهم الكتاب الأجانب ، الذين نالت مؤلفاتهم حظاً من الترجمة إلى الصينية حسب ترتيبهم : ماركس ، أنغلز ، لينين وبوخارين . وطبقاً لإحصاء جرى في عدة جامعات مسيحية قبل الحرب العالمية الثانية بأشهر قليلة ، أن الطلاب الصينيون يتزايدون تخصصاً في العلوم الاجتماعية ويفضلون الكتب الماركسية ويديرون ظهورهم للدين ويتطلعون إلى الانقلاب الاجتماعي الجذري كحل وحيد للمشكلات الوطنية . فالليبرالي « هو شيه » ، الذي حافظ على ولائه للإيديولوجيات الغربية كتب بمرارة التعليق التالي : ” بما أن عبيد كونفوشيوس و « تشو هسي » — وهو فيلسوف الكونفوشيوسية الجديدة في القرن العشرين — يتناقصون عددياً فإن عبيد ماركس و « كروبوتكين » يحتلون مكانهم “ (١٧) .

تأسس الحزب الشيوعي الصيني في شانغهاي عام ١٩٢١ على أيدي اثني عشر رجلاً ، منهم ممثل مقاطعة هونان « ماوتسي تونغ » الذي كان من أشد أفراد تلك الزمرة غموضاً . لقد كان « ماو » ابناً لأحد الفلاحين الميسورين ، قرأ أول صحيفة في حياته ، عندما كان في الثامنة عشرة من عمره ،

وتخرج في الخامسة والعشرين من إحدى دور المعلمين الابتدائية المتواضعة. فهذا الأساس المتواضع جنب «ماو» ومضات الثقافة الكونفوشيوسية التقليدية والثقافة الجامعية الغربية. ونجم عن ذلك تحرر ذهن ماو من أغلال العقائد الجلييلة وهي السمة المميزة له والمصدر الرئيسي لقوته، مما أتاح له استخدام الماركسية كأداة مفيدة بدلاً من التعامل معها كعقيدة تخديرية. ومن أهم منجزاته الفذة كان (إيجاد الماركسية الصينية SINICIZE) الوثيقة الصلة بالواقع الصيني. "ليس في الماركسية — اللينية أي عنصر من عناصر الجمال ولا تنطوي على أية قيمة صوفية" ولكنها بكل بساطة مفيدة جداً. وأضاف قائلاً لمصلحة أولئك الذين يعتبرون الماركسية — اللينية كعقيدة دينية: "إن عقيدتكم أقل نفعاً من البراز. إننا نعلم أن براز الكلب يمكنه تسميد الحقول كما يمكن لبراز الإنسان إطعام الكلاب. ولكن ما فائدة العقائد؟ إنها لا يمكن أن تسمد الحقول ولا أن تطعم الكلب أيضاً. فما نفعها إذا؟" (18).

وعلى الرغم من مواهب ماو؛ فإنه كان والحزب الشيوعي مجهولين وليس لهما ذكر في مطلع العشرينيات (١٩٢٠)، ولذلك فإن «صن يات سن» ناشد القوى الغربية أن تساعد ضد القادة العسكريين ولكن لا حياة لمن تنادي. فالتفت عندئذ إلى عميل سوفيتي، «أدولف جوفي»، وفي ٢٦ كانون الثاني عام ١٩٢٣، عقد الرجلان صفقة ضخمة اعترف فيها جوفي "بأن النظام السوفيتي لا يمكن طرحه عملياً في الصين" لأن الظروف الموضوعية غير مواتية. وبدلاً من ذلك فإن روسيا ستساعد الصين "على بلوغ التوحيد القومي وإحراز الاستقلال الوطني الناجز". ولتنفيذ هذه الاستراتيجية أوفد الروس رقيقهم الكفاء «ميخائيل بورودين» إلى بكين، حيث أصبح بمثابة المساعد الأمين لـ «صن» وساهم ثلاث مساهمات أساسية في حزب «صن» — حزب الكوميتانغ.

كانت المساهمة الأولى في تنظيم جيش حديث فعال، أضحى فيما بعد أداة لدحر القادة العسكريين، وتوحيد الصين ومقاومة القوى الأمبريالية. ولقد تم إنجاز هذا الأمر بافتتاح الأكاديمية العسكرية في «وامبوا» في حزيران ١٩٢٤ وعلى رأسها «تشان كاي شيك» الذي تلقى تدريبه العسكري في الاتحاد السوفيتي. وبحلول عام ١٩٢٥ أصبح هنالك زهاء الألف من المشغلين العسكريين الروس في الصين علاوة على الأسلحة السوفيتية لتجهيز طلاب الأكاديمية العسكرية في «وامبوا». وبهذه الطريقة تم إنشاء «جيش الحزب — KMT» الحديث الذي كان القوة العسكرية الضرورية لتحقيق الطموح الأبدي لدى «صن»، ألا وهو توحيد الصين.

وكانت المساهمة الثانية للروس هي إنشاء «معهد تدريب المزارعين» في عام ١٩٢٤، الذي بدأ

عمله بين عامي ١٩٢٤ و ١٩٢٦ . واهتم بتدريب القادة الريفيين ، الذين كانوا يعودون إلى قراهم لتنظيم الجماهير الفلاحية المحلية . وبرهن هذا المعهد عن جدواه عالية ، لأن معظم المنتسبين إليه كانوا من المناطق القريبة من المدن الكبرى وعلى خطوط المواصلات الرئيسية ، وإن جهودهم التحضيرية مهدت الطريق أمام حملات الشمال المظفرة الرائعة ، التي شنتها جيوش KMT في ١٩٢٦ - ١٩٢٧ .

وأما المساهمة الأخيرة للروس ، فهي تطوير منظمة حزب الكوميتانغ KMT . فقد وضع « صن » إيديولوجية حزبية أطلق عليها اسم « المبادئ الثلاثة للشعب » وكانت الوطنية (حق تقرير المصير والديمقراطية أو حقوق الشعب) واكتساب الرزق (أو تحسين الوضع الاقتصادي للشعب) ، وتعتبر هذه المبادئ أفكاراً اصطفاية ، تنكر بالتحديد لمقولة الصراع الطبقي في الماركسية . ولكن ما هو أهم من إيديولوجيا صن ، كان اعتماد منظمة الحزب الجديدة على المبدأ الشيوعي القاضي بالمركزية الديمقراطية . وأعيد بناء الهيكل التنظيمي لحزب الكوميتانغ بإقامة العديد من الخلايا المحلية ، التي تنتخب ممثلها إلى المؤتمرات على مستوى المحافظة أو المقاطعة ، حيث ينتخب كل مؤتمر بدوره لجنته التنفيذية . وأما المؤتمر القومي للحزب فكان يختار لجنته التنفيذية المركزية ، التي بمقدورها من خلال هذه البنية الهرمية ، أن تحقق الانضباط في الحزب على نمط الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي .

وعملياً قدم الروس خدمة رابعة إلى « صن » وحزبه بتقديمهم الحزب الشيوعي الصيني إليهما كرهينة فعلية . فانسجاماً مع السياسة الراسخة القاضية بإخضاع مصالح الأحزاب الشيوعية الوطنية إلى مصالح الدولة السوفيتية ، فرض « الكوميتانغ » على الحزب الشيوعي الصيني سياسة لا سابق عهد بها للحركة الشيوعية العالمية ، وذلك في شهر آب عام ١٩٢٢ . وطُلب من أعضاء الحزب الشيوعي الصيني الانضمام كأفراد إلى حزب الكوميتانغ وقبول نظامه الداخلي والحفاظ ، في الوقت نفسه ، على منظمتهم الحزبية الخاصة . وأما « صن » فقد أيد هذا الإجراء ، لأنه اختبر فاعلية الشيوعيين في تنظيم العمال والفلاحين ، ولم يخالجه الشك في قدرته على ضبطهم نظراً لقلّة عددهم .

ورأى الكوميتانغ في تعزيز مواقع « صن » وسيلة ناجحة لكبح جماح الأمبريالية في شرقي آسيا ودفع المصالح السوفيتية ، أشواطاً إلى الأمام . ولقد وفر الأساس المنطقي لهذه السياسة بالقول بأنها لا تلحق الضرر بالمسألة الثورية في الصين ، وأن ظروف تلك المرحلة لا تتيح إلا قيام ثورة وطنية بوجوازية ، ولذلك فليس على الثورة الاجتماعية إلا الانتظار حتى تسنح لها الفرصة بعد انقضاء المرحلة البورجوازية . ولكن المؤتمر الأول للحزب الشيوعي الصيني (تموز ١٩٢١) اتخذ موقفاً مناقضاً . إذ جاء في أحد قراراته " أن الحزب يجب أن يدافع عن مصلحة البروليتاريا ، وأن يقطع

صلاته بأية أحزاب أو مجموعات أخرى“^(١٩). كما عبر ماو عن معارضته للاستراتيجية القاضية بتأجيل الثورة الاجتماعية إلى ما بعد انقضاء مرحلة بورجوازية تمهيدية. ”كيف بوسعنا أن نتحمل هذا التأجيل؟“ تساءل بلهجة تطفح بالتذمر. ”إن هذا التأجيل لا يعني إلا إبقاء ثلثي الجنس البشري طيلة قرن كامل عرضة للاستغلال الفظ الذي تمارسه القوى الأمبريالية“^(٢٠) ولكن «الكومينتينغ» ضرب عرض الحائط بالاعتراضات الصينية واستهله بالتحالف الغريب بين حزب الكومينتانغ والحزب الشيوعي الصيني.

وظهر هذا التحالف ضعيفاً في عام ١٩٢٥، عندما قامت النقابات العمالية المنظمة شيوعياً في شانغهاي بالإضراب وساندها رجال الصناعة الصينيون، الذين يعيشون تحت وطأة مزاحمة المستوردات الأجنبية. وفي ٣٠ أيار قتلت الشرطة، التي كانت بإمرة ضباط بريطانيين، ثلاثة عشر متظاهراً، فعمت البلاد بأسرها موجة من المظاهرات والإضرابات ومقاطعة البضائع الأجنبية على نطاق الأمة. إن «حركة ٣٠ أيار» هذه أدت إلى تزايد أعضاء الحزب الشيوعي الصيني من ألف عضو في ربيع ١٩٢٥ إلى الثلاثين ألفاً في تموز ١٩٢٦ وإلى ٥٨ ألفاً بحلول ربيع ١٩٢٧. وبدا واضحاً أن الحزب الشيوعي الصيني يتسرع في كسب التأييد الجماهيري في المدن، وفي الوقت نفسه يستعجل في تنظيم الفلاحين في الريف.

إن المكاسب الشيوعية أدت إلى قيام حالة من التوتر ضمن حزب الكومينتانغ بين ثلاثة تكتلات: أولها المحافظون بقيادة الجنرال «تشان كاي شيك» وضباطه العسكريين من أكاديمية «وامبوا» ومعظمهم من أبناء الطبقة العليا، وثانيها الشيوعيون الذين اضطروا لقبول الانتساب الفردي إلى الحزب. وبين هاتين الكتلتين تقف الكتلة الثالثة، التي تؤلف الجناح اليساري في حزب الكومينتانغ. وارتفعت حدة الانقسامات بانتصارات جيوش الكومينتانغ في الحملات الشمالية.

وبدأت ست جيوش بقيادة تشان كاي شيك في تموز ١٩٢٦ زحفها شمالاً من كانتون، بغية تحطيم القادة العسكريين وتوحيد الصين. وكانت الدعاية الشيوعية بين الفلاحين عوناً كبيراً للقوميين، الذين تقدموا بسرعة، فوصلوا «يانغتزي» قبل نهاية العام. وفي ربيع العام التالي تابعوا هجومهم في أواسط الصين بنجاح متواصل. وكانت كلما اقتربت قوات الكومينتانغ من النصر التام كانت تتفاقم التناقضات الداخلية. فوقع الشيوعيون بين ضغط الحركة الثورية الجماهيرية المتنامية في كل من المدن والريف، وبين التزامهم بالخضوع للنظام الداخلي لحزب الكومينتانغ. وكان الكثيرون منهم يريدون استعادة حرية العمل بترك الكومينتانغ، ولكن ستالين رفض ذلك الاقتراح رفضاً قاطعاً لدى طرحه في اجتماع اللجنة التنفيذية للكومينتينغ في تشرين الثاني / كانون الأول عام ١٩٢٦.

فكان قرار ستالين بالنسبة للشيوعيين الصينيين، الذين اضطروا للإذعان إليه بحكم الظروف، بمثابة إصدار حكم الإعدام عليهم عملياً. فلم يكن هنالك ثورة صينية واحدة وإنما ثورتان: الثورة الأولى بورجوازية برئاسة «تشان كاي شيك»، والثانية اشتراكية بقيادة الشيوعيين. وساند تشان كاي شيك الملاكون العقاريون والتجار والصيارفة وضباط الجيش، وأما الشيوعيين فكان خلفهم الدعم الشعبي الخفيف؛ إذ تمكنوا خلال حملة عام ١٩٢٦ أن يحشدوا ١٢ مليون من العمال و ٨٠٠٠٠٠ من الفلاحين — في وقت كان فيه الشيوعيون لا يزالون تحت رحمة أوامر الكومينتين، التي كانت تفرض عليهم التمهّل ومنع الانتفاضات البروليتارية في المدن والثورات الفلاحية في الريف. وكان الفريقان ندين متكافئين، غير أن أوامر ستالين أتاحا لتشان كاي شيك حرية التصرف دون خشية رد فعل معارضيّه.

وتجلى هذا الموقف بشكل مثير، عندما أعلن العمال بقيادة الشيوعيين الإضراب العام في ٢١ آذار عام ١٩٢٧ وسيطروا في اليوم التالي على مدينة شانغهاي. وانسجماً مع سياسة الكومينتين القاضية بالحفاظ على «التحالف المعادي للأمبريالية» مع الكومينتانغ، استخدم قادة العمال نفوذهم لنزع الأسلحة من العمال والسماح لـ تشان كاي شيك وجنوده بدخول المدينة في ٢٦ آذار. بيد أن شيك لم يكن ليسمح لهذا «التحالف المعادي للأمبريالية» أن يحد من حرية تصرفه. فبعد أن رأى بأم عينه التهديد الذي تنطوي عليه الحركة الجماهيرية الفتية، هباً نفسه للقضاء عليها في الوقت الذي كانت فيه ضحاياه المستهدفة تقف موقفاً سلبياً بحكم الضرورة. ولذلك وبدعم عسكري من جيش «كونغسي» الحاقق على الشيوعيين، وبدعم مالي من صياقة شانغهاي ومعنوي — من القوى الأجنبية، قام شيك بانقلابه العسكري المعادي للثورة في شانغهاي في ساعات الصباح الباكر من يوم ١٢ نيسان ١٩٢٧. وعشرات الآلاف من العمال والفلاحين تعرضوا للمذابح خلال الأشهر القليلة التالية في عهد إرهابي تطاول حتى تجاوز حدود شانغهاي إلى مسافات بعيدة.

فعلى أثر هذه الصدمة الماحقة أمضى الشيوعيون الصينيون السنوات العديدة حتى أفاقوا من كبوتهم، فجذور هذه الكارثة تعود إلى العزلة الداخلية والخارجية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي، الذي كان يسخر الكومينتين وفق مصالح أمن الدولة السوفيتية، تلك المصالح التي تقتضي — من منظور الكرملين — التعاون مع شيك لدفع خطر التدخل الأمبريالي عن روسيا في حال وصول الشيوعيين الصينيين إلى السلطة. فهذا المنظور وهذه السياسة بقيا كما كانا عملياً دون أي تعديل إلى أن تم إنجاز الثورة الصينية، التي بقي ستالين أيضاً على خوفه منها ومعارضته لها، في خاتمة المطاف بعد الحرب العالمية الثانية على أيدي القادة الجدد من الشيوعيين الصينيين الذين لم

يعودوا يرون في الماركسية — اللينينية « مذهباً دينياً » والذين لم يعودوا يخضعون لمشيفة « الكومينتين » .

لا يمكن للمرء أن يستنتج مما ورد أعلاه أن قيادة الحزب الشيوعي الصيني كان بمقدورها ، لو اعتمدت مزيداً من الاستقلال عن موسكو ، أن تحول الصين من دولة جنرالات إلى دولة اشتراكية في العشرينيات (١٩٢٠) ، ولكن يمكنه الاستنتاج فعلاً أن الفرصة كانت سانحة لقيام التحول (علماً بأن عمق ذلك التحول يبقى مثار الجدل) ، وأن الفرصة السانحة رهن استراتيجية ستالين العالمية وإحجام قيادة الحزب الشيوعي الصيني عن مقاومتها .

٣ — غاندي يكبح جهاج التطرف في الهند

بقيت الهند في الفترة الفاصلة بين الحربين ، مثلما كانت في القرن التاسع عشر ، مضرب الأمثال للنتائج التي تفضي إليها الأمبريالية . فالهند كانت تتمتع من بعض الوجوه بشروط مواتية للتطور الاقتصادي أكثر من معظم البلدان المستعمرة . وأتاح لها حجمها القاري احتمال سوق داخلية هائلة وتنوعاً كبيراً في مواردها الطبيعية ، كما زودها الحكم البريطاني بهيكل أساسي ضخم من السكك الحديدية والموانئ ومنشآت الري وطرق المواصلات ، وساهمت السياسة التربوية البريطانية بإنشاء المعاهد ، التي دربت عدداً كبيراً من المهنيين والإداريين الوطنيين للاضطلاع بأعباء الأدوار الثانوية في النظام الأمبريالي .

ورغم هذه المزايا بقيت الهند طيلة ربع القرن الفاصل بين الحربين العالميتين تعيش مرارة الركود كبقية بلدان العالم الثالث . فهبطت النسبة المئوية لحمل السكان العاملين في الصناعة من ٥.٥ عام ١٩١١ إلى ٤.٩ في عام ١٩٢١ وإلى ٤.٣ في عام ١٩٣١ . وعلى العكس من ذلك ارتفعت نسبة السكان العاملين في الزراعة من ٦١٪ في عام ١٨٩١ إلى ٧٣ في عام ١٩٢١ وإلى ٦٥.٦ في عام ١٩٣١ . وعكست التجارة الخارجية للهند الركود الاقتصادي العام ، فالواردات ارتفعت من ١٨٣٣ مليون روبية في عام ١٩١٣ إلى ٢٤٠٨ بلايين في عام ١٩٢٩ ، بينما زادت الصادرات في الفترة نفسها من ٢٤٤٢ مليون روبية إلى ٣١٠٨ بلايين . ولكن الأسعار ارتفعت حوالي ٥٠٪ بين عام ١٩١٣ وعام ١٩٢٩ ، مما أدى إلى انخفاض الحجم الفعلي للتجارة .

وأما السبب الأساسي لهذا الشلل في الهند ، هو نفسه في بقية المستعمرات — قد نتج عن عدم إعادة البنية الاجتماعية بالشكل الضروري لإطلاق الاحتمالات الإنتاجية في الطاقات البشرية والموارد الطبيعية . فالقوى والظروف المعيقة للمجتمع الهندي في القرن التاسع عشر ، بقيت تمارس

دورها في القرن العشرين. وبقي الإيجار الباهظ، الذي استنزف رأس المال من الريف وأدى إلى تخلف الزراعة، والإلحاح على زراعة المحاصيل النقدية بغية التصدير، مما أدى إلى هبوط إنتاج المحاصيل الغذائية.

تقديرات المحاصيل الغذائية والمحاصيل التجارية وإنتاج المحاصيل الكلي في عموم الهند في الفترة الممتدة من (١٨٩٣ - ٩٤) إلى (١٩٤٥ - ٤٦)

نسبة مردود المحصول غير الغذائي إلى المحصول الغذائي	مؤشرات المردود الوسطي للمحاصيل السنوية			السنوات
	الغذائية	التجارية	الكلي	
٠.٢٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	من (١٨٩٣-٩٤) إلى (١٨٩٥-٩٦)
٠.٢٤	٩٦	١٠٥	٩٨	من (١٨٩٦-٩٧) إلى (١٩٠٥-٠٦)
٠.٢٨	٩٩	١٢٦	١٠٤	من (١٩٠٦-٠٧) إلى (١٩١٥-١٦)
٠.٣٢	٩٨	١٤٢	١٠٦	من (١٩١٦-١٧) إلى (١٩٢٥-٢٦)
٠.٤١	٩٤	١٧١	١٠٨	من (١٩٢٦-٢٧) إلى (١٩٣٥-٣٦)
٠.٤٤	٩٣	١٨٥	١١٠	من (١٩٣٦-٣٧) إلى (١٩٤٥-٤٦)

المصدر: ف. كنيرمونت - «الليبرالية الاقتصادية والتخلف» (لندن: دار آسيا للنشر، ١٩٦٠) صفحة ١٠٦.

تناقص نصيب كل فرد من استهلاك الحبوب الغذائية من ٢٤ أونصة في اليوم الواحد في عام ١٨٨٠ إلى ١٤ أونصة في عام ١٩٣٦ - ١٩٣٨⁽²¹⁾. وتوصل البروفسور «توماس ويسكوف» إلى القول التالي: «أستنتج أن الفقر كان واسعاً في الهند زمن الاستقلال (١٩٤٧)، وأن تخفيفه من الاستقلال وصاعداً لم يكن إلا في أضيق الحدود الهامشية»⁽²²⁾. وتم إيفاد البعثات الملكية بعد

المجاعات المتوارة «لاستقصاء» أسباب هذه المصائب. فالبعثة التي جاءت في إثر جماعة ١٨٧٧ - ١٨٧٨ التي كانت ضحاياها تسعة ملايين أشارت إلى "الظرف التعيس الذي تشكل فيه الزراعة المهنة الوحيدة لجماهير الناس" وأوصت "بطرح التنوع المهني الذي يمكن أن ينتزع الفائض السكاني من المساعي الزراعية ويدفعه للثور على سبيل المعيشة في الصناعات"، (23). ولقد تم طرح هذا التحليل والتوصية بانتظام لا يعرف الكلل، طيلة العقود التالية دون أن يكون لهما أي أثر يذكر على سياسة الحكومة. فميزانية الهند في عام ١٩٣٥ - ١٩٣٦ خصصت مثلاً مبلغ ٥٠٠ مليون روبية للخدمات العسكرية و ٢٠٣ مليون روبية لإدارة القضاء والسجون والشرطة، مقابل ٢٧ مليون روبية للزراعة و ٩ ملايين روبية للصناعة.

ولم يحرك الركود والقصور الخانقين في الهند تلك العقود أي انتفاضات شعبية كالتي زلزلت الصين. وتعليل هذه السلبية لا يمكن رده إلى القمع البريطاني، الفعلي أو المحتمل، لأن البريطانيين المسؤولين عن ٣٠٠ مليون هندي لم يكونوا في عام ١٩١٤ أكثر من ٤٠٠٠ موظف مدني و ٦٩٠٠٠ عسكري. بل يعود إلى البنية الطبقية وعلاقاتها داخل الهند.

ففي الريف تعيش الصفوة التقليدية من الأمراء المحليين والملاكين العقاريين المتغيبين عن أملاكهم مع بعض المزارعين، وهؤلاء الناس مدينون بثروتهم ونفوذهم إلى البريطانيين الذين يتعاونون معهم لحفظ النظام في المناطق الريفية. وتحت هذه الطبقة الحاكمة الصغيرة والطفيلية تقوم عدة طبقات وسيطة من المزارعين، الذين يمتلك بعضهم أراضي كبيرة وغالبيتهم يمتلك بقاعاً صغيرة، تكفي واحداً لإعالة أسرة واحدة. وفي أسفل الهرم الطبقي الريفي تقوم طبقة العمال الزراعيين الأجراء ويشكلون زهاء ربع السكان الريفيين ويرسفون، نظراً لأعباء الديون، تحت قيود تماثل قيود الأتقان.

وفي المراكز الحضرية يقوم هيكل طبقي مماثل، ترتفع على عرشه حفنة فاحشة الثراء من الرأسماليين الهنود، الذين ترعرعوا على نحو بطيء خلال القرن التاسع عشر ومن ثم تسارع ثراؤهم ونفوذهم إبان الحربين العالميتين. وتحت هذه الطبقة تقوم نخبة من المهنيين والمسؤولين الإداريين ممن تمكن كل منهم تدريجياً من شق طريقه الخاص أثناء عملية «تهنيد INDIANIZATION» الإدارة العامة. وأما الطبقة الثالثة في السلم الاقتصادي؛ فهي الطبقة التي يتألف قليلها من العمال الصناعيين المنظمين وكثيرها من ذوي الياقات البيضاء العاملين في الخدمات الحكومية. وفي الدرك الأسفل كانت طبقة الغالبية الساحقة من العمال الحضريين وحفنة من البورجوازيين الصغار المستقلين، الذين اختاروا لأنفسهم العمل في حرف خاصة بهم أو العمل في المشاغل المنزلية،

ويتألفون من صغار البروليتاريا ومن العاطلين عن العمل أو ناقصو العمالة، كباعة جوالين أو متسولين أو عتالين، ومن يمارسون المهن المتواضعة جداً.

وفي عام ١٨٨٥ تأسس «حزب المؤتمر الهندي» من جماعة صغيرة معتدلة من المهنيين الهنود والبريطانيين. وكان هدفه الأساسي القيام بالإصلاحات، التي تساعد على تحسين وضع الطبقة الهندية العليا ضمن الإطار الأمبريالي البريطاني. وبقي حزب المؤتمر حتى عام ١٩٣٠، مقتصرًا على فئة قليلة من المحامين والتجار في كل مدينة. وكان المهندس غاندي هو المسؤول أساساً عن تحويل هذه الجماعة الواهية والمعزولة إلى حركة جماهيرية في المناطق الريفية والمراكز الحضرية، ولكن الأساس الجوهري لهذه الحركة هي تركيبها الطبقي المؤلف من البورجوازية الهندية، التي تحاول دائماً تفضيل مصالحها الطبقة.

إن أحد الأسباب التي أدت إلى رص صفوف حزب المؤتمر ونجاح مناوراته هي انعدام البدائل القابلة للنمو، ولا سيما أن الحزب الشيوعي، كان حزباً ضعيفاً قليل الأنصار، والسبب الآخر يكمن في مكر الاستراتيجية البريطانية، التي كانت تستغل مركب القمع والاسترضاء استغلالاً حاذقاً وتخرض في الوقت نفسه الهندوس ضد المسلمين. والسبب الأخير الأهم هو الدور الذي لعبه الرأسماليون الهنود، الذين تعاونوا بكل دهاء مع القائدين المبجلين «غاندي وجواهر لال نهرو» من بين قادة حزب المؤتمر. ولقد كان هذا التعاون تحالفاً طبيعياً وواقعياً DE FACTO ناجحاً، لأن جميع الأطراف المعنية في هذا التحالف كانت مهتمة بإحراز الاستقلال السياسي وإحباط الثورة الاجتماعية.

فالرأسماليون الهنود، من أمثال بيوتات «آل بيرلا وآل ضلميا جين وآل سينغانيا وآل مودي» وغيرها من البيوتات الشهيرة أيضاً، يفضلون الاستقلال السياسي لبلوغ بعض الأهداف الاقتصادية، التي تتضمن الحماية الجمركية وتهنيد الصرافة والصناعات الثقيلة والشحن البحري، والمساعدات الضخمة من الدولة لتطوير الاقتصاد الوطني وتعيين الهنود في المراكز الإدارية، التي تتخذ فيها القرارات الاقتصادية الحساسة. جميع هذه الأهداف وضعت الرأسماليين لدعم «حزب المؤتمر» واستخدموا نفوذهم فيه لتفادي المجاهبات الطويلة الأمد، التي قد تفضي إلى تسييس الجماهير ودفعها باتجاه التطرف. ولذلك فإن «ج. د. بيرلا» مثلاً وصف انخراط الجماهير بالعمل السياسي المباشر بأنه نوع من «الفوضى»، كما إن التاريخ الرسمي لحزب المؤتمر الذي كتبه أحد القادة من جناح غاندي يفضح نفسه بالنص التالي حول ممارسات المنظمات الفلاحية أو

: KISAN SABHAS

” كانت هنالك فصائل الفلاحين KISANS ، التي نظمت نفسها على شكل حشود استعراضية ضخمة ، قاطعة مئات الأميال من قرية إلى أخرى في محاولة منها لبناء حزب سلطة ، أو قوة ما ، منافسة إلى حد ما (للمؤتمر) ورفع أصحاب هذه المسيرات العلم السوفيتي ذو اللون الأحمر والمطرقة والمنجل . باعتباره علم « الكيسانيين » والشيوعيين . ورغم النضائح العلنية المتكررة ، التي أطلقها « جواهر لال نهرو » للإستبدال ولكن دون جدوى . ونشبت المنازعات في كل مكان بين جماعة المؤتمر والكيسانيين حول مسألة طول العلم وروزه ، وما محاولة الفئة الثانية استبدال العلم المثلث الألوان إلا تجسداً عملياً للصراع بين الاشتراكية و « الغاندية » “ (24) .

خاف الرأسماليون الهنود من « الفوضى والشيوعية » . فساندوا الجناح اليميني في حزب « المؤتمر » ضد الجناح اليساري ، وعززوا مواقع « غاندي » قطب الرحي في عملية توجيه حزب المؤتمر على المسير في درب غير درب الثورة الاجتماعية . وتكمن عبقرية غاندي في يقينه أن حزباً كحزب المؤتمر يتألف من عدد ضئيل من المحامين والتجار لا يمكنه أن ينجح في التصدي للحكم البريطاني ، وأن الواجب يقضي بتعبئة الجماهير . ورغم تدريب غاندي على الحمامة في لندن ؛ فإنه بقي في أعماقه هندياً ، مما يسر له الاتصال بالقرويين وكسب تأييدهم . وأكثر حملاته شهرة كانت تلك الحملات ، التي ينادي فيها بعدم اللجوء إلى العنف وإبداء المقاومة السلبية SATYAGRAHA ومقاطعة البضائع البريطانية HARTAL وارتداء النسيج الوطني المغزول ، بدلاً من النسيج المستورد المصنوع آلياً . إن اقتران المقاومة السلبية بمقاطعة البضائع البريطانية سيحقق ، حسب رأي غاندي ، الحكم الذاتي SWARAJ .

وثق غاندي صلاته بجميع الحركات التقدمية في عصره عملياً ، واستخدم حالة القداسة حوله لإبعاد هذه الحركات عن التطرف . فساهم في إنشاء نقابة عمالية في « أحمد آباد » وألح على ضرورة التآلف الطبقي ورفض انضمام هذه النقابة إلى الاتحادات العمالية لعموم الهند . وحشد الفلاحين في القرى وبذلك أكمل تشكيل هيكله التنظيمي من الأعلى ، نزولاً إلى القاعدة ، على نقيض الشيوعيين الصينيين ، الذين نظموا الفلاحين من القاعدة صعوداً إلى الأعلى ، بحيث اعتمدت قاعدة هيكلهم التنظيمي على فقراء الفلاحين . فالعناصر الغاندية المسيّسة تألفت في العادة من طبقتي « البراهما » والتجار ومن أغنياء المزارعين ، وكان من الطبيعي أن تعارض جميع هذه العناصر أية ثورة اجتماعية ، سواء على صعيد القرية أو على الصعيد الوطني العام . وقاد غاندي حملات الامتناع عن دفع الضرائب إلى الحكومة البريطانية ، ولكنه رفض أن تتحول هذه الحملات إلى الامتناع عن دفع الإيجارات إلى الملاكين العقاريين الهنود ، كما عارض إنشاء المنظمات الفلاحية . وعندما فلتت الحركات السياسية من عقابها وقف غاندي أصلب المواقف ضد « الفوضى » ، فخلال حملة عام ١٩٢٤ ، التي كانت ترفع

شعار «ارحلوا عن الهند» قامت ثورة كاملة في بعض المناطق تم فيها قطع خطوط الهاتف ونهب القطارات وحرق الأبنية الحكومية، كما جرى تشكيل «حكومة موازية» تحدياً للحكومة الواقعية. وأما غاندي الذي كان وقتها نزيل السجن؛ فقد صدمته أنباء العنف وبدأ إضراباً عن الطعام مدته واحد وعشرون يوماً، احتجاجاً منه على الاتهامات البريطانية التي حملته مسؤولية الانفجار.

وعلى الرغم من مناداة غاندي بإلغاء التفرقة وتحسين وضع المنبوذين، كان في الوقت نفسه يجسّد في شخصه مرتكزات نظام طبقي آخر تجسّداً مثالياً، كما كان يقاوم بكل ضراوة التحركات المستقلة التي تصدر عن المنبوذين. وكان غاندي بطل تحرير المرأة الهندية المكبوتة من قيودها التقليدية، المتضمنة تزويج الفتاة القاصر والتحيز ضد الأرمال وتقليد حرقهن SATI ونظام الحريم، ولكنه اتخذ من «سيتا»، زوجة «راما» الوحيدة العفيفة التي أنكرت ذاتها تضحية لزوجها، مثلاً أعلى للمرأة المثالية. فوفقاً لثمودج العلاقة بين «سيتا وراما» كان يجب أن تكون علاقة الزوجة بزوجها علاقة عبادة وتضحية بالذات وإضفاء الطابع الروحاني على ما تدعى بالغرائر الحيوانية وعلى الدوافع الجنسية قبل كل شيء.

ولكن نهرو، على النقيض من غاندي، كانت لديه ميول اشتراكية من النوع «الغامي»، كما كان مؤمناً إيماناً راسخاً بالعلم والتكنولوجيا والنزعة الدنيوية، ويختلف عن «غاندي» في بعض الأمور المحددة، انطلاقاً من إيمانه بالمنزع الإصلاحية كشيء مناقض للثورة. وشكل هذان الرجلان مركباً فعالاً كان غاندي يناشد فيه الجماهير الفلاحية على وجه التحديد، بينما كان نهرو يتوجه إلى العناصر الحضرية وإلى الجناح اليساري من حزب المؤتمر.

وفي الختام فإن الدور التاريخي الذي لعبه غاندي في الهند كان توجيه الثورة الوطنية ضد المؤسسة البريطانية، وأما الثورة الاجتماعية ضد المؤسسة المحلية فهي أمراً مستحيلًا. وبعد الحصول على الاستقلال في عام ١٩٤٧، لعب نهرو وبعده أنديرا، دوراً مماثلاً في جوهره — ألا وهو إحباط الثورة الاجتماعية وتسهيل الإصلاح الاجتماعي، الأمر الذي تكشف، في ظل ظروف الهند، بأنه ضرب من الأوهام إلى حد كبير.

٤ — الانتدابات في الشرق الأوسط

إن التطورات السياسية في الشرق الأوسط خلال السنوات الفاصلة بين الحربين كانت مختلفة عن التطورات السياسية في الهند، في حين تشابهت التطورات الاقتصادية بشكل أساسي. فقبل الحرب العالمية الأولى كان الشرق الأوسط يشكل الامبراطورية العثمانية المستقلة، وباندحار هذه

الامبراطورية في الحرب واقتسامها أصبح الواجب يستدعي وضع ترتيبات سياسية جديدة. وأما اقتصادياً فقد بقيت سلسلة دولة الشرق الأوسط جزءاً من العالم الثالث بما فيه الامبراطورية العثمانية، كما بقيت تلك الدول أيضاً رهن التبعية للقوى الأمبريالية الغربية واستغلالها.

فأولى الترتيبات السياسية الجديدة، بدت الامبراطورية العثمانية برمتها، بما فيها موطنها الأصلي في الأناضول، وكأن القدر يفرض عليها، من زاوية ما، أن تتحول إلى تابع لقوى الحلفاء الظافرة. خضعت المنطقة كلها عملياً للتقسيم إلى مناطق نفوذ من خلال سلسلة المعاهدات السرية الأربع المعقودة بين بريطانيا وفرنسا وروسيا وإيطاليا (معاهدة القسطنطينية في آذار/نيسان ١٩١٥، ومعاهدة لندن في ٢٦ نيسان ١٩١٥، واتفاقية سايكس بيكو في ٢٦ نيسان ١٩١٦، ومعاهدة سان جان دي موريان في نيسان ١٩١٧). ولم تكن هذه المعاهدات تعني سلخ الولايات العربية وحدها، وإنما تعني أيضاً سلخ معظم الأناضول وحصر الأتراك في مساحة لا تزيد على العشرين ألف ميل مربع فقط في القسم الشمالي من موطنهم الأصلي.

اصطدمت بنود تلك المعاهدات السرية مباشرة مع بعض الاتفاقات، التي عقدتها بريطانيا في الوقت نفسه مع الممثلين العرب. وفور انضمام تركيا إلى قوات الحلفاء في تشرين الثاني عام ١٩١٤، باشرت بريطانيا المفاوضات مع أصحاب المقامات الرفيعة من العرب — كالشريف حسين حامي حمى الحرمين الشريفين وأمير مكة — بواسطة المراسلات المطولة بين الحسين والسير «هنري ماكماهون» HENRY MACMAHON، المندوب السامي البريطاني في مصر بين تموز عام ١٩١٥ وآذار عام ١٩١٦، انتهت إلى تحالف عسكري، وتفاهم سياسي غامض جر الولايات على الشرق الأوسط عقوداً طويلة. ومقابل ثورة عربية ضد الأتراك، أقر البريطانيون باستقلال الولايات العربية عن الامبراطورية العثمانية، الأمر الذي يعني انفصال كل ولايات الامبراطورية الواقعة جنوبي آسيا الصغرى. ولكن ماكماهون أبدى تحفظاً مفاده، أن هذه الاتفاقية يجب أن لا تقر بالمصالح الفرنسية غير المحددة في سورية. فأجاب الحسين بأنه لا يوافق على أن تصبح أية أرض عربية ملكاً لأية قوة، ويعني بذلك فرنسا. وبقيت هذه النقطة المستعصية مثار جدل طويل وأدت إلى أسوأ النتائج بعد بضعة سنوات.

وبينا كانت وزارة الخارجية البريطانية تعقد الصفقات مع الحسين، كانت وزارة الهند تتفاوض مع ابن سعود، سلطان نجد، الذي كانت أملاكه أقرب إلى الخليج العربي. وفي ٢٦ كانون الأول عام ١٩١٥، انتهت تلك المفاوضات بتوقيع اتفاق مع ابن سعود تعترف بموجبه وزارة الهند باستقلاله، مقابل حياده الودي أثناء الحرب. إن التزام الحكومة البريطانية بتجاهين متناقضين تجاه ابن سعود

والحسين لم يكن مرده مشترك أكثر من طرف بريطاني في المفاوضات وإنما لأن الحكومة البريطانية كانت غارقة في المعاهدات السرية مع أطراف أخرى .

وأما الالتزام المتناقض الآخر الذي كان ينذر بخطر أكبر في المستقبل، فهو وعد بلفور (٢ تشرين الثاني عام ١٩١٧)، الذي أكد أن الحكومة البريطانية "تنظر بعين العطف لإقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ويجب أن يكون من الواضح تماماً عدم الإقدام على ما قد يسيء للحقوق المدنية والدينية لتلك الجماعات غير اليهودية التي تعيش في فلسطين" (التفاصيل الواردة في المقطع القادم) . ومن الواضح أن وعد بلفور هذا كان يتناقض مع التزام ماكماهون تجاه الحسين، ويتناقض مع المعاهدات السرية المعقودة بين الحلفاء لاقتسام الامبراطورية العثمانية .

إن جملة هذه المتناقضات أدت إلى قيام نزاعات لا تزال على سيرتها الأولى حتى هذه الأيام . فبعد انكفاء الولايات المتحدة في عزلتها وانهماك روسيا بزلزال الثورة والحرب الأهلية كانت بريطانيا وفرنسا هما المسؤولتان أساساً عن معاهدة « سيفر SÈVRES — في ١٠ آب عام ١٩٢٠)، التي فرضت على الأتراك المدحورين . ففرنسا حصلت على حق الانتداب على سورية ولبنان، كما ضمنت بريطانيا حق الانتداب على ميسوبوتاميا (بلاد ما بين النهرين) وفلسطين بالإضافة إلى وصايتها على محمية مصر، وحصلت إيطاليا على جزر «دوديكانيز»، بينما غنمت اليونان عدة جزر في بحر إيجه و«ثريس» الشرقية، وحق إدارة منطقة «سميرنا» مدة خمس سنوات تخضع بعدها لاستفتاء لتحديد مصيرها النهائي .

تناقضت هذه البنود، مع الوعود المقطوعة للعرب ومع المبدأ المعلن للحلفاء عن تقرير المصير، وأثارت موجة من المقاومة المسلحة في أنحاء الشرق الأوسط . وخاض الأتراك معارك ناجحة، بقيادة كمال أتاتورك، كما خاضوا نضالاً وطنياً تحريراً مظفراً وفرضوا تعديل معاهدة سيفر التي تم استبدالها بعد مباحثات مستفيضة بمعاهدة «لوزان — ٢٤ تموز عام ١٩٢٣)، التي استعادت بها الأتراك «ثريس» الشرقية وبعض جزر بحر إيجه، كما نصت المعاهدة على عدم دفع تركيا أية تعويضات وإلغاء الامتيازات مقابل الوعد بالإصلاح القضائي . وأما المضائق فقد بقيت منزوعة السلاح ومفتوحة أمام سفن الأمم كلها في زمن السلم، وفي زمن الحرب أيضاً إذا ظلت تركيا على الحياد، أما إذا اشتركت تركيا في الحرب؛ فيمكن استثناء سفن العدو من حق العبور ولا يمكن استثناء السفن الحيدانية . وأخيراً تم التوصل إلى اتفاق منفرد يقضي بإجراء التبادل القسري بين الجالية اليونانية المقيمة في القسطنطينية والجالية التركية المقيمة في ثريس الغربية وماكدونيا .

وثار الأتراك ضد معاهدة سيفر، بينما هبَّ العرب يقاومون قوى الانتداب التي بدأت باحتلال أرضهم. فسُلخ بعض المناطق العربية يعتبر خرقاً لاتفاق الحسين ماكماهون وامتثالاً لمشاعر العرب القومية، كما إن دعاية الخلفاء فيما يتعلق بتقرير المصير استثارت العواطف العربية نحو الاستقلال الوطني. وساهمت العمليات الناجحة، التي نفذتها الوحدات العسكرية العربية في تعميق الوعي والكبرياء القوميين؛ فقد حارب العرب إلى جانب البريطانيين وساعدوهم على تحرير دمشق وحلب وبعض المدن العربية التاريخية الأخرى. وقد عاشت البلاد العربية تحت كابوس من البؤس والشقاء على نطاق واسع، والمجاعة الحقيقية من جراء تعطل التجارة والزراعة خلال الحرب. وبلغ عدد الذين ماتوا جوعاً، أو من الأمراض الناجمة عن سوء التغذية حوالي ٣٠٠.٠٠٠ نسمة على الأقل. وأخيراً كان هنالك ذلك الاعتبار الديني، الذي ينطوي على مطلق الأهمية ولا سيما بالنسبة للفلاحين في القرى. ففي الخمسينيات (١٩٥٠) توصل أحد علماء الاجتماع المصريين بعد بحث مباشر إلى نتيجة مفادها أن "العالم بالنسبة للقروي مقسّم إلى مؤمنين وغير مؤمنين بناء على تعاليم العقيدة الإسلامية، وأن القرويين قلما يدركون معنى مفاهيم العرق أو الطبقة"⁽²⁵⁾. فهذه النظرة المختلطة بالدين كانت أشد وضوحاً في أعقاب الحرب العالمية الأولى مباشرة، ومما يدل على هذا الواقع هو أن القيادات الوطنية العربية في المدن كانت تصاب بالدهشة من شدة الدعم الذي تجده لها في الأوساط الفلاحية، التي لا ترتبط بها إلا بأوهى الروابط، الأمر الذي يفضي إلى الاستنتاج بأن الثورات القروية كانت حركات عفوية مصدرها المشاعر الدينية ضد الحكام الأجانب المشركين.

إن جملة هذه العوامل هي التي أدت إلى قيام النضال العربي بعد الحرب، طلباً للاستقلال. وهأم الخط العام للموس لتطور ذلك النضال: ففي البداية كانت تقوم الانفجارات الشعبية المسلحة من باب التحدي (كما حدث في مصر في عام ١٩١٨ - ١٩١٩ وفي العراق في عام ١٩٢٠ وفي سورية/لبنان في عام ١٩٢٥ - ١٩٢٦) وبعد ذلك تعتمد بريطانيا وفرنسا إلى حفظ النظام وتوطيد سلطتهما تدريجياً من جديد، وفي النهاية كانت كل منهما تمنح الاستقلال الذاتي بدرجات متفاوتة، الأمر الذي لم يكن ليحوز على رضى الوطنيين بشكل مطلق ولكنه حافظ فعلاً على الأمن غير المستقر حتى الحرب العالمية الثانية.

ففي العراق نصَّب البريطانيون الابن الثالث للشريف حسين ملكاً عليه وهو الأمير فيصل، وتم التوصل إلى تسوية في عام ١٩٣٠؛ حيث وافقت بريطانيا على إنهاء الانتداب ودعم طلب العراق الانضمام إلى عصبة الأمم، وبالمقابل وافق العراق على أن تحتفظ بريطانيا فيه بثلاث قواعد جوية، كما وأن تستخدم أنهاره وسككه الحديدية وموانئه استخداماً كاملاً في زمن الحرب. وفي مصر وقع البريطانيون في عام ١٩٣٦ معاهدة تحالف مدتها عشرون عاماً مع الوطنيين الذين يمثلهم حزب

الوفد . نصت المعاهدة على وجوب إنهاء بريطانيا احتلالها العسكري لمصر واتخاذ التدابير اللازمة لانضمامها إلى عصبة الأمم ، وبالمقابل وافقت مصر على وجوب وقوفها إلى جانب بريطانيا في زمن الحرب ، كما وافقت على وجود فيلق بريطاني بمحاذاة قناة السويس وعلى استمرار الإدارة المصرية / البريطانية المشتركة للسودان .

وأما في سورية ولبنان ؛ فقد تكشف الفرنسيون عن مرونة أقل من البريطانيين وبالتالي كانوا أقل نجاحاً منهم . فقد نشبت الثورات الوطنية بشكل متواتر أخطرها ثورة عام ١٩٢٥ ، حيث اضطر الفرنسيون لقصف دمشق لاستعادة سيطرتهم عليها . وأخيراً في عام ١٩٣٦ وقعت الحكومة الفرنسية معاهدتين مع سورية ولبنان على غرار المعاهدة العراقية / البريطانية عام ١٩٣٠ . ولكن مجلس النواب الفرنسي لم يصادق على أية معاهدة من هاتين المعاهدتين ، مما جعل الصراع بعيداً عن الحسم إلى أن نشبت الحرب العالمية الثانية .

فالخلاصة النهائية هي أنه في أنحاء العالم العربي كان يوجد هناك ما يسمى تحالف الأمر الواقع DE FACTO بين قوى الانتداب وزمر الصفوة الحاكمة محلياً ، التي يمكن الاعتماد على احترامها المصالح الأمبريالية ، لأنها نفسها تعتمد على المساندة الأمبريالية لها . وإن وضع العراق يلقي الكثير من الأضواء لتوضيح هذه العلاقة في السلطة بين الفريقين ، ولو تم استبدال العراق بأي بلد عربي آخر فالمؤسسات التبعية تبقى متماثلة أساساً في كل البلدان العربية .

والدافع الكامن حول اختيار فيصل ملكاً كما جاء في تصريح مسؤول في وزارة الخارجية : ” إن المطلوب وجود ملك يقبل بأن يملك ولا يحكم ... “⁽²⁶⁾ . وجاء البيان الرسمي على قدر من الصراحة : ” إن مانريده هو إدارة ما ذات مؤسسات عربية نطمئن إلى ترك الحرية لها في الوقت الذي نقبض فيه أنفسنا على زمام الأمور . نريد شيئاً لا يكلفنا غالياً شيئاً في ظله مصالحنا الاقتصادية والسياسية في أمان “⁽²⁷⁾ .

هذا هو تحديد نوع الإدارة الذي تم إرساؤه خلال سنوات الانتداب . الاعتماد على حفنة من شيوخ القبائل والملاكين العقاريين الذين تعززت سلطتهم وثروتهم تعزيزاً كبيراً إبان الاحتلال البريطاني . وفي المناسبات التي كان الخطر يحيق فيها بسلاطان هذه الصفوة كانت (القوة الجوية الملكية) على أهبة الاستعداد لقصف الساحطين وإرجاعهم إلى جادة الصواب . ففي تقرير وزير الدولة لشؤون المستعمرات « ل . س . آميري » ورد ما يلي : ” إذا كانت الأوامر الملكية التي يصدرها الملك فيصل نافذة في أنحاء مملكته ؛ فيعود الفضل في ذلك للطائرات البريطانية . فلو رحلت الطائرات غداً فإن البنيان يتقوض ويتهاوى ويصبح أثراً بعد عين “⁽²⁸⁾ . كان هنالك ثلاثة أحزاب

تتنافس على المقاعد النيابية، تشكل الوزارات وتسقط، بيد أن هذا الاضطراب السياسي لم يكن يعني شيئاً، باستثناء انتقال التحالفات بين الأحزاب الحاكمة ضمن المؤسسة الملكية. فلم يعد أي حزب إلى تحدي الأمر الواقع القائم داخلياً على هيمنة الملاكين العقاريين والبيروقراطيين الجدد، وخارجياً على علاقة بريطانيا بالعراق كدولة تابعة. يخلص المؤرخ البريطاني «بيتر سلغليت» إلى النتيجة التالية التي تلخص المضامين السياسية لحكم الانتداب ليس في العراق وحده وإنما كل الشرق الأوسط:

”في أية ميزانية عمومية للانتداب كان العراقيون، خارج إطار تلك الفئة القليلة الحاكمة،.... هم الخاسرون. فالحكومة لم تكن تسهر على مصلحتهم وإنما على مصلحة الطبقة السياسية في المدن ضمن الإطار الذي خلقته السلطات البريطانية وعززته..... وعندما اتضح أن الخطر لم يعد يهدد المصالح البريطانية، واكتمل بناء الآلية الضرورية لحمايتها، يحين وقت الانسحاب.... إن شروط معاهدة عام ١٩٣٠.... أتاحت لبريطانيا أن تقوم بانسحابها رسمياً..... فليس من المفيد أن يصب المرء لومه على سلطات الانتداب البريطانية لفشلها في حمل الحكومة العراقية على تكريس اهتمامها لأوسع مصالح الأمة، أو لحملها على بذل الجهود لتخفيف التوترات بدلاً من تصعيدها ضمن الدول: فمثل ذلك اللوم لا يعني إلا فهم جوهر الأمبريالية بشكل مغلوط“،⁽²⁹⁾.

وإذا انتقلنا من التطور السياسي إلى التطور الاقتصادي الذي سار عليه الشرق الأوسط في الفترة الفاصلة بين الحربين لوجدنا أن السمة البارزة فيه هي استمرار تبعيته، نظراً للتحجر السياسي الذي سبق ذكره والذي حال دون أية إمكانية لإعادة البنية الاجتماعية في الشرق الأوسط بأكمله. فاستغلال الفلاحين عطل لدى الجماهير نمو القوة الشرائية الضرورية للتطور الاقتصادي المستقل كشيء مناقض تماماً للنمو الاقتصادي التبعي. فهذه السمة الجهورية الفاضحة لبنية مجتمعات العالم الثالث سوف تتضح من خلال تحليل التطورات الاقتصادية والمؤسسات في فارس المستقلة وفي مصر شبه المستقلة وفي العراق في ظل الانتداب.

فخلال الحربين العالميتين كانت الشخصية الطاغية في فارس تتمثل «برضا خان» الضابط في الفيلق القوزاقي الفارسي، الذي نظمه الروس قبل الحرب العالمية الأولى. وعندما نشبت تلك الحرب أعلن الشاه حياد بلاده، بيد أنه كان يفتقر إلى القوة لفرض قراره، فاكسح الجنود الروس والأتراك الأقاليم الشمالية، كما اكسح الجنود البريطانيون الأقاليم الجنوبية، حتى إن سلطة الشاه صارت بالكاد تتعدى تخوم عاصمته. وحصل فراغ سياسي نتيجة استمرار الفوضى بعد الحرب حتى سارع رضا إلى ملئه مباشرة. ففي شباط عام ١٩٢١ قاد انقلاباً عسكرياً ضد الحكومة المدنية

وبدأت المناصب بعد ذلك تنهال عليه : فمن منصب القائد العام للجيش ، إلى منصب وزير الحربية ، وانتهاء بمنصب رئيس الوزراء . وفي ٢٥ كانون الأول عام ١٩٢٥ خلع الشاه عن العرش وأسس سلالة البهلوية ، التي حافظت على بقائها من جراء المساعدة الغربية المتواترة إلى أن أطاحت بها ثورة عام ١٩٧٨ — ١٩٧٩ .

لقد كان رضا يؤمن إيماناً ساذجاً بتفوق المؤسسات الغربية وصلاحيات انتقاليها ، ولذلك شرع بفرجة كل مظاهر الحياة الخاصة والعامة تقريباً . وأما النهج الذي اعتمده لتحريك الأمور هو بدء العمل من القمة نزولاً إلى القاعدة وأدت استراتيجيته هذه إلى الكثير من الهدر والعديد من النكسات . فأحد الأمثلة كان بناء مشفى حديث ، مجهز بأحدث المعدات وبطاقم من الأطباء المديرين في فيينا ونيويورك ، ولكن هذا المشفى فشل في أداء مهمته من جراء نقص الممرضات المدرجات والممرضين المديرين ، علاوة على جهل المرضى بأبسط القواعد الصحية . فلو قام بدلاً من ذلك برنامج من الطب الوقائي والصحة العامة في القرى لساهم قطعاً مساهمة أجدى في رفع سوية المعايير الصحية على المستوى الوطني .

لم يكن رضا رجلاً لديه متسع من الوقت للنظريات ، بل كان رجلاً عملياً ، متسرعاً ، يعيد إلى الأذهان ذكرى بطرس الأكبر قبصر روسيا . شجع الصناعة الخفيفة بغية تقليص الواردات من الغرب والاعتماد عليه . فتم بناء عدد كبير من المصانع ، كمصانع النسيج والإسمنت وتكرير السكر والسجائر والتقطير ، والمعاصر . ولكن جميع هذه المعامل تقريباً كانت خاسرة على الرغم من ارتفاع تعرفات الحماية الجمركية وذلك لانعدام الخطة المتسقة وعدم أخذ المشروعات الخاصة بعين الاعتبار في ضوء الحاجات الاقتصادية الشاملة للأمة . فالحقصور كان واضحاً في تخطيط وتنفيذ الخط الحديدي ، الذي يمتد من الجنوب إلى الشمال والذي يمتد من الخليج العربي إلى بحر قزوين . وقد حدد رضا مسار هذا الخط بنفسه ، ضارباً عرض الحائط بنصائح الخبراء ، وكان مشروعه مذهلاً يستلزم — مع أنه لم يكن عملياً من الزاوية الاقتصادية — إقامة ما يزيد على ٤٧٠٠ جسر وشق ٢٢٤ نفقاً على مسافة تبلغ ٨٧٠ ميلاً . وكان هذا الخط يحاذي كل المدن الكبرى باستثناء طهران والأهواز ، والعجيب أنه لم يصل إلى أي بلد مجاور ، كالعراق وتركيا وروسيا وأفغانستان والهند .

لقد استخدم «رضا» جيشه الحديث لتوطيد سلطته على منطقة خوزستان النفطية . ولكنه فشل في جهوده لتأمين شروط أفضل من «شركة النفط الإيرانية الإنكليزية» ، التي كانت تشغل حقول النفط منذ عام ١٩٠٩ . وفي أيار عام ١٩١٤ أصبحت «أميرالية الأسطول البريطاني» ، الشريك الأقوى في تلك الشركة ، وبدأ الأسطول البريطاني يتزود بالنفط بأسعار زهيدة جداً أو مجاناً

كما يُظن، لأن دفاتر حسابات الشركة كانت مغلقة في وجه أي دخيل. وفي تشرين الثاني عام ١٩٣٣ ألغى رضا العقد الأصلي مع الشركة وأمر بإجراء المفاوضات للوصول إلى شروط أفضل. وقادته سرعته إلى الاضطلاع بعبء المفاوضات وعجل بتوقيع اتفاق جديد. وبموجبه تقلصت مساحة امتياز التنقيب عن النفط إلى ١٠٠٠٠٠ ميل مربع، وبما أن الجيولوجيين في الشركة يعرفون على الأرجح مواقع احتياطي النفط؛ فقد ضَمَّنوا الامتياز الجديد تلك المواقع. وحدد الاتفاق الجديد نسبة العائدات لتضمن لإيران دخلاً ثابتاً، عاد بالنفع عليها خلال سنوات الكساد، وأما في سنوات الرخاء فلم يعد عليها إلا بنسبة ٢٠٪ من أرباح الأسهم وهي النسبة التي كان يجري توزيعها على المساهمين العاديين. إضافة لذلك فإن الشركة حصلت على أرباح طائلة، لأنها كانت معفاة من دفع الضرائب، ومددت فترة الامتياز إلى ستين عام بدءاً من عام ١٩٣٣. وعموماً خسرت الحكومة خسارة جسيمة وبقيت الشركة في منجاة من الاندماج في الاقتصاد الوطني.

ومن أكثر الأمور كشفاً للوقائع، الخلاصة التالية المقتبسة من «د. ن. ويلبر» كاتب السيرة الذاتية للشاه والتي تحاول بشتى السبل تقديمه بأبهى حلة:

”لقد تركزت الثورة في طهران، وتركز أكبر قسط منها بين أيدي المقاولين والتجار الأفراد، الذين هم على علاقة بالاحتكارات. وأما التصنيع فلم يقدم الفائدة للطبقة المتنامية من العمال الصناعيين، إذ بقيت الأجور على انخفاضها، كما أن القانون البدائي، قانون العمل عام ١٩٣٢، لم يحم العمال من الاستغلال إلا بقدر ضئيل. وإن انعدام نظام فرض الضرائب على الدخل بشكل شامل ونزيه أدى إلى توسيع الهوة بين الموسرين والمعدمين.

ولم تتحسن أحوال الفلاحين على الأرض خلال تلك الفترة، بل تزايد إفقارهم من خلال فرض الضرائب على ضرورات الحياة ومن خلال فشل النظام في كبح جماح استغلالهم من قبل الملاكين العقاريين الإقطاعيين. فكان «رضا شاه» يهاجم في الواقع الملاكين العقاريين كأفراد لإقدامهم على شراء وامتلاك كل ما كانت تشتبه نفوسهم ولكنه لم ينفذ أية حملة ضد أسس الإقطاعية.

”وأخيراً فإن آثار الكساد العالمي في الثلاثينيات (١٩٣٠) ضربت بنيان الدولة الرأسمالية بقوة مدمرة. ووجد «رضا شاه» نفسه مضطراً إلى القول في عام ١٩٣٩: ‘إنني غير راض عن الطريق الذي تسير عليه الأمور الآن، وإنه طريق غير صالح على الإطلاق‘،⁽³⁰⁾

إذا كان هذا المأزق هو الذي كانت تعيشه إيران المستقلة فليس من المستغرب أن تفشل مصر والعراق التابعان في محاولة التصدي لمعالجة مشكلة التخلف العميقة الجذور. فمصر تحولت

بعد سقوط محمد علي إلى مجتمع زراعي ذي محصول وحيد بقصد التصدير، مجتمع يعتمد معظم الاعتماد على صادرات القطن الخام لتسديد أثمان وارداته المصنعة (راجع الفصل الحادي عشر، المقطع الرابع). وبعد الحرب العالمية الأولى أصبح هذا النظام الاقتصادي غير قابل للحياة بسبب الخوف، الذي أدت إليه معدلات التبادل والتزايد السكاني المتسارع الذي لم تعد الزراعة وحدها كافية لإعالاته.

مؤشر قيمة معدلات التبادل في مصر، (١٩١٣ = ١٠٠)

السنوات	معدلات التبادل	السنوات	معدلات التبادل	السنوات	معدلات التبادل
١٨٨٥ - ٨٩	٨٢ر٥	١٩١٠ - ١٤	٩٦ر٦	١٩٣٥ - ٣٩	٥٠ر٤
١٨٩٠ - ٩٤	٦٣ر٣	١٩١٥ - ١٩	٦١ر٦	١٩٤٠ - ٤٤	٢٩ر٢
١٨٩٥ - ٩٩	٥٨ر٥	١٩٢٠ - ٢٤	٨٦ر٥	١٩٤٥ - ٤٩	٤٦ر٨
١٩٠٠ - ٠٤	٧٤ر٨	١٩٢٥ - ٢٩	٩٢ر١	١٩٥٠ - ٥٤	٦٦ر٦
١٩٠٥ - ٠٩	٨٣ر٤	١٩٣٠ - ٣٤	٥٥ر٦	١٩٥٥ - ٥٩	٥٦ر٢

المصدر: س. رضوان «تكوين رأس المال في الصناعة والزراعة المصريتين» ١٨٨٢ - ١٩٦٧، (لندن: مطبعة إيثيكا، ١٩٧٤)، الصفحة ٢٤٣.

ورداً على هذه المصاعب شنت مصر حملة تصنيع، ولا سيما بعد عام ١٩٣٠ بعد حصولها على استقلالها المالي عن بريطانيا. وأحرزت بعض التقدم بالمساعدة الفعالة من «بنك مصر» الذي تأسس عام ١٩٢٠ برأسمال مصري. «فحزب الوفد» الوطني؛ حث أتباعه على وضع أموالهم في هذا البنك الذي ارتفعت ودائعه من ٢٠١.٠٠٠ جنهماً مصرياً في عام ١٩٢٠ إلى ٣١٩.٠٠٠ جنهماً في عام ١٩٢٥ وإلى ٧٢٥.٠٠٠ جنهماً في عام ١٩٢٩. وبدأ هذا البنك يمول المشاريع الوطنية في مواد البناء والمسمكات والنقل الجوي والبحري والتأمين والسياحة والتعدين والمواد الصيدلانية. وحفزت الحرب العالمية الثانية بدورها الصناعات المصرية لتلبية المتطلبات العسكرية والمدنية التي كانت آخذة بالتوسع الكبير. وما إن حلت نهاية الحرب حتى كانت الصناعة المصرية تلي ٨٦٪ من الحاجات

المحلية للسلع الاستهلاكية، والمسؤولة عن ٨٤٪ من مجمل العمالة. ورغم هذا التقدم بقيت مصر بعيدة عن الاستقلال الاقتصادي خلال العقود التالية للحرب العالمية الثانية. فالزراعة بقيت تؤمن العمال إلى ٧٠٪ من السكان وتعطي ٣٠٪ من الدخل القومي و ٩٠٪ من الصادرات. ومع ذلك بقي الاقتصاد المصري عرضة لتقلبات السعر العالمي ولمعدلات التبادل غير المواتية، كما يتضح من

مصر: تزايد السكان (١٨٠٠ - ١٩٦٠)

السنوات	السكان	نسبة الزيادة المثوية في العقد الواحد
١٨٠٠	٢ر٤ - ٣ مليون	
١٨٣٦	٣ - ٣ر٥ مليون	
١٨٧١	٥٢٥٠ر٠٠٠ مليون	
١٨٨٢	٦٨٠٤ر٠٠٠ مليون	
١٨٩٧	٩٧١٥ر٠٠٠ مليون	
١٩٠٧	١١٢٨٧ر٠٠٠ مليون	١٦ر٢
١٩١٧	١٢٧٥١ر٠٠٠ مليون	١٣ر٠
١٩٢٧	١٤٢١٨ر٠٠٠ مليون	١١ر٥
١٩٣٧	١٥٩٣٣ر٠٠٠ مليون	١٢ر١
١٩٤٧	١٨٩٤٧ر٠٠٠ مليون	١٨ر٩
١٩٦٠	٢٦ر٠٨٠ر٠٠٠	٣٦ر٨ [زيادة في ١٣ عام]

المصدر: س. عيساوي «تاريخ الشرق الأوسط ١٨٠٠ - ١٩١٤» (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، ١٩٦٦) الصفحة ٣٧٣.

الجدول السابق. وأما الصناعة فلم تتطور أكثر من المستوى البسيط، وهو مستوى التصنيع البديل

للاستيراد، الذي أعطى أرباحاً احتكارية خلف أسوار التعرفة الجمركية. وأما التطور الإضافي الحاسم باتجاه الصناعات الوسيطة وصناعات السلع الإنتاجية؛ فلم تتمكن الصناعة المصرية من بلوغه. وبذلك هبط نصيب كل فرد من الإنتاج القومي الإجمالي (GNP) بنسبة ٢٠٪ بين عام ١٩١٣ وعام ١٩٣٩، كما هبط إنتاج كل عامل في الزراعة بمقدار الثلث خلال الفترة نفسها.

وأما التخط الاقتصادي في العراق؛ فقد كان مماثلاً للنمط المصري أساساً، باستثناء وضوح تدخل بريطانيا كقوة متتدبة. فالتطورات الاقتصادية/الاجتماعية التي طرأت على مصر بعد سقوط محمد علي، انتقلت إلى العراق وطرحت فيه بمزيد من السرعة والتخريب. وفي عام ١٩١٦ أصدرت قوات الاحتلال البريطاني (قانون فض المنازعات العشائرية)، الذي يهدف إلى قيام الاستقرار في المناطق، التي تركز فيها الجنود البريطانيون، ونال شيوخ العشائر المهادين في نظر السلطات شرف الاعتراف بهم كشيوخ بارزين، أنيطت بهم السلطة القضائية المطلقة على عشائريهم، فعملوا كقضاة ومحلفين للنظر في القضايا المدنية والجناائية، ومارسوا أدوار العملاء الموثوقين للسلطة المركزية.

ونظراً لاعتماد الحكومة المركزية على الزعماء المحليين، فإنها لم تأخذ منهم ضريبة الأرض رغم سطوهم على الأراضي التي يستعملها أفراد القبيلة، ويحولونها إلى ملكيات خاصة. وبالنسبة هبط الدخل القومي من ضرائب الأرض من ٤٢٪ في عام ١٩١١ إلى ١٤٪ في عام ١٩٣٣، وجرت تغطية هذا الفرق بزيادة عائدات النفط تدريجياً، وبفرض مختلف الرسوم والضرائب الجمركية، التي كانت تنازلية في جوهرها. وبعد انتهاء الانتداب البريطاني اكتسبت السلطات المطلقة الجديدة، التي كان يتمتع بها الملاكون العقاريون، طابع المؤسسات من خلال التشريعات القانونية. فقانون «حقوق وواجبات المزارعين»، الذي صدر في عام ١٩٣٣ كان يحمل الفلاحين مسؤولية الإهمال لأي نقص في المحصول بغض النظر عن السبب الفعلي للنقص، حتى لو كان الفيضان أو الجفاف أو الحشرات أو أي سبب طبيعي آخر. هذه المعاملة زادت من وطأة الديون على الفلاحين الذين انحدرت أوضاعهم إلى مستوى القنانة العملية، نظراً لعجزهم عن إنقاذ أنفسهم من شرك الديون. وإذا ما حاولوا ترك الأرض، كان الملاك مخولاً باللجوء إلى جنود الحكومة لردهم إليها. ورغم القساوة الشديدة، تمكنت أعداد كبيرة من الفلاحين من الهروب والالتجاء إلى الأحياء القذرة في بغداد، التي سرعان ما صارت تعج بالبروليتاريين العاطلين عن العمل أو ذوي العمالة الناقصة.

ويخلص المؤرخ البريطاني «بيتر سلغلتي PETER SLUGLETT» إلى الاستنتاج التالي: "في هذا الزمن تم تحويل مجتمع من رجال العشائر الأحرار على العموم إلى مجتمع يتألف من زمر من أشباه الأقتان المقيدون بالأرض، يتمتع فيه الزعماء التقليديون والملاكون العقاريون «الجدد» بسلطات قضائية واقتصادية لا سابق عهد لهم بها، على فلاحهم» (32-31).

٥ — الثالث الفلسطينى

كانت فلسطين تختلف عن غيرها من بلدان العالم العربى بانعدام أي تحرك باتجاه إعطاء الاستقلال أو الحكم الذاتي للسكان العرب المحليين، بل على العكس كان تاريخ فلسطين يتسم بالمآزق والأزمات الدائمة، التي ما فتئت ماثلة حتى اليوم. وكان سبب ذلك الاختلاف، يكمن في اقترام المسرح من قبل عنصر ثالث — الصهاينة — بين العرب الفلسطينيين وقوة الانتداب البريطانى. وكان الصهاينة (وبدعم من الانتداب) أكثر فاعلية من العرب وأطول باعاً منهم قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها. ومع أنهم كانوا أقلية محددة من مجمل السكان؛ فقد نجحوا في إحباط مطالب العرب بحكومة تمثيلية ووقف الهجرة اليهودية. وتعاظمت المقاومة العربية ضد اليهود والبريطانيين وأدت لقيام الصراع الثلاثي، الذي بقي يزلزل فلسطين حتى تأسيس دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨.

إن الصهيونية المسؤولة عن معظم الهجرة اليهودية، حركة معقدة تتألف من ثلاثة عناصر أساسية على الأقل: السياسة اللاهوتية والاستعمارية والازدواجية القومية.

فالسياسة اللاهوتية تعتمد على الكتاب المقدس (العهد القديم)، الذي تستقي منه اعتقادها الأساسي؛ بأن اليهود شعب خاص ومستقل ومختار، وقع اختيار ربهم عليهم لاستعادة أرض كنعان (فلسطين) كإرث من أجدادهم، قدماء بني إسرائيل. ولذلك فإن واجبهم وقدرهم التاريخي يتمثل باحتلال الأرض والاستيطان بها وتوريثها لأحفادهم من بعدهم إلى أبد الدهر. «فدافيد بن غوريون» أشار إلى الكتاب المقدس بأنه «أقدس صك لتمليك فلسطين» للشعب اليهودي. وبناء على ذلك فإن الاستعمار الصهيوني لفلسطين ينقض حقوق سكانها الحاليين. وصرح بن غوريون بأن «حقوق ملكية فلسطين لا تعود للمستوطنين الحاليين، عرباً كانوا أم يهوداً، فجوهر الموضوع يكمن في حق عودة اليهود المشتتين»⁽³³⁾. حتى «مناحيم بيغن» كان يضرب على وتر هذا الموروث نفسه، عندما أصر على دعوة «الضفة الغربية» بالاسمين التوراتيين «السامراء ويهوذا» وادعى حق ملكية إسرائيل لها من منظور الحق التاريخي. وبعد اجتماع عاصف مع الرئيس «كارتر» في واشنطن في آذار عام ١٩٧٨ عاد ليعلن أمام «الكنيست»: «إن استيطان اليهود في ERETZ ISRAEL — أرض الميعاد — هو استيطان أبدي وعلى أتم الانسجام مع القانون الدولي»⁽³⁴⁾.

لقد كانت الصهيونية تعني ضمناً الاستعمارية، أو كانت تعني بشكل أكثر تحديداً نزعة قومية ظهرت بمظهر الاستعمارية، نظراً لظروف نشأتها التاريخية. فالصهاينة، رداً منهم على التمييز والاضطهاد والمصاعب الاقتصادية وغير ذلك مما عانوه في أوربة، نشروا فكرة الوطن اليهودي في

فلسطين، الذي سيوفر لهم الأمن والرزق. ولكن فلسطين كانت من قبل مأهولة بسكانها العرب الدائمين الذين عددهم قرابة خمسمائة ألف نسمة في منتصف القرن التاسع عشر وأكثر من ستائة ألف في عام ١٩١٤، وكانوا يقيمون فيها منذ القرن السابع بعد الميلاد أو منذ أكثر من ألف عام*. فهذه الحقيقة جعلت الصهيونية تلقائياً، أمراً مختلفاً عن الحركات القومية المعاصرة لها في أوربة الشرقية وآسيا وإفريقية. ففي الوقت الذي سعت فيه تلك الحركات إلى الخلاص من الهيمنة الأجنبية كان الصهاينة مضطرين، لاختيارهم الاستيطان في فلسطين، أن يتصرفوا كمستعمرين في طردهم شعباً محلياً راسخ الجذور منذ أمد بعيد. وما كان بمقدور أحد أن يحل هذا المأزق إلا القوميين دعاة تعايش القوميتين، ولكنهم ظلوا أقلية تعيش بجانب العرب.

إن الجوهر الاستيطاني للصهيونية كان منذ البدء واضحاً على ألسنة الرواد الأوائل من أمثال موسى هيس (١٨١٢ - ٧٥) وتيودور هرزل (١٨٦٠ - ١٩٠٤). هذان الرائدان عاشا في العصر الذهبي للأمبريالية الأوربية ومن الطبيعي أن يسيرا بسعيهما خلف مساندة وحماية قوة عظمى من خلال تصوير فلسطين اليهودية كحلقة استراتيجية في المشروع الاستعماري فيما وراء البحار. وصرح هيس بعد استكمال العمل في قناة السويس "بأن مصالح التجارة الدولية ستكون بحاجة ولا شك لإقامة المخافر والمستوطنات على طول الطريق المؤدية إلى الهند والصين، هذه مستوطنات من الطراز الذي سيحول الدول البالية العتيقة والقائمة في المناطق الممتدة في محاذاتها إلى دول شرعية ومتحضرة". فهذا التحول الضروري للدول البالية رأى فيه بأنه المساهمة التاريخية للشعب اليهودي، الذي نبه أفراداه لاقتناص الفرص: "إن مهمة عظمى في انتظاركم: ألا وهي أن تكونوا وسيلة الاتصال الحية بالشعب البدائي في آسيا..... فهيا شقوا الدروب التي تفضي إلى الهند والصين. — تلك المناطق المجهولة يجب أن تفتح مصاريعها في خاتمة المطاف أمام الحضارة"⁽³⁵⁾.

وأما هرزل فقد كان أكثر وضوحاً واجتهاداً في ترويج المقولة، التي مفادها، أن للصهاينة والقوى الأمبريالية مصالح مشتركة فيما وراء البحار، إذ ناقش الموضوع في كتابه العتيد «الدولة

* في أواخر الألف الرابع ق.م تعرضت فلسطين لموجة عربية سامية معروفة باسم الكنعانيين، واستوطن الكنعانيون فلسطين، وسميت بأرض كنعان، واستمرت سيادة الكنعانيين عليها مدة ١٥٠٠ سنة لغاية ١٠٠٠ ق.م، حيث أعلن اليهود ملكهم فيها التي دامت لعام ٧٢٢ ق.م حيث انتهت على يد الآشوريين، ونقلوا إلى القرن وحررهم كورش ملك الفرس عام ٥٣٩ ق.م وعادوا إلى القدس وبنو هيكل بهمان من جديد عام ٥١٦ ق.م بعد أن تهدم عام ٥٨٦ ق.م وامتد عهد الفرس في فلسطين من عام ٥٣٨ - ٣٣٢ ق.م، حيث كانت نهايتهم على يد الاسكندر المكدوني ثم احتل الرومان فلسطين عام ٧٤ ق.م. وخضعت للعرب عام ٦٣٦ ق.م.

اليهودية» (١٨٩٦) على النحو التالي: "في حال موافقة جلالة السلطان على إعطائنا فلسطين؛ فإننا بالمقابل نستطيع أن نتكفل بتسوية جميع المشاكل المالية في تركيا تسوية تامة. وسوف نضع هناك لبنة في جدار الدفاع عن أوربة في آسيا، مخفراً أمامياً للحضارة ضد البربرية. وسوف نبقي، كدولة محايدة، على اتصال بأوربة كلها التي سيكون عليها أن تضمن وجودنا هناك" (36).

وبعد انتخاب هرزل رئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية من قبل المؤتمر الصهيوني الأول في بازل في آب عام ١٨٩٧، قرر أن القيصر الألماني هو (أكثر إنسان ملائم) للقيام بدور الحامي والكفيل "لقيام موطن موضع الاعتراف العلني والأمن المشروع في فلسطين". فالتقى هرزل بالقيصر أثناء زيارة الأخير إلى القسطنطينية في تشرين الأول عام ١٨٩٨، ورافق البعثة الملكية في الحج إلى الديار المقدسة في فلسطين. وسرعان ما تبين أن القيصر تعوزه الإزادة أو القوة لدعم القضية الصهيونية، دعماً فعالاً، مما جعل هرزل يلتفت صوب بريطانيا العظمى. فكتب إلى اللورد «روتشيلد»: "يمكنكم مطالبة حكومتكم باعتماد ضخم إذا عزّتم النفوذ البريطاني في الشرق الأدنى من خلال استعمار شعبنا استعماراً حقيقياً لتلك البقعة الاستراتيجية، التي تتقاطع فيها المصالح المصرية الفارسية/ الهندية" (37).

واتصل هرزل أيضاً بوزير المستعمرات «جوزيف تشمبرلن» وبحث معه مناطق متعددة لاحتلال قيام الاستيطان اليهودي فيها. وقال في أثر المقابلة "لقد أحب الفكرة الصهيونية، ولو تمكنت من أن أريه بقعة واحدة بين الممتلكات البريطانية تخلو من المستوطنين البيض لأمكننا عندها أن نبدأ الحديث" (38). إذاً تحدث هرزل فعلاً عن مواقع عديدة منها أوغندا وقبرص وسيناء. وبالإضافة إلى ذلك راسل هرزل الإيطاليين فيما يتعلق بطرابلس، كما راسل البرتغاليين بخصوص موزامبيق والبلجيكيين حيال الكونغو. ولقد كان هرزل يتصور احتمال استيطان اليهود خارج فلسطين بأنه NACHTASYL أو ملجأ مؤقت يستطيع فيه اليهود المحاصرون أن يجدوا السلوان العاجل، علاوة على التدريب، بغية العودة النهائية إلى «الأرض المقدسة». "إنني لا أعتقد أن الواجب يقضي علينا بحرمان التعساء من السلوان انتظاراً منا لتحقيق حلم وردّي أو رفع علم شرعي" (39).

كما إن «حاييم وايزمن»، الذي أصبح أبرز الصهاينة في إنكلترا بعد موت هرزل، استعمل الحجج نفسها بالتحديد لصالح إقامة الوطن اليهودي. ففي تموز عام ١٩٢١ كتب إلى «وينستون تشرشل» وزير المستعمرات البريطاني آنذاك قائلاً بأن:

"وجود فلسطين يهودية يترك لكم مطلق الحرية في انتهاز السياسة التي ترونها مناسبة لكم

أكثر من غيرها، كما يتيح لكم، إن رغبت، الجلاء التام عن مصر والتركيز على « منطقة القناة » بتمركز جيشكم في فلسطين إن كل من يرى الحركات العربية ويسمع بها يخلص إلى الإيمان بمعاداتها للأوربيين . فالسياسة الصهيونية تجاه فلسطين، وهي ليست باهظة التكاليف، تصبح ضماناً ضرورية نقترحها عليكم لقاء ضريبة أقل مما يحلم بها أي إنسان آخر»⁽⁴⁰⁾.

فالصهيونية أساساً كانت، بالنسبة إلى هرزل ووايزمن وخلفائهما، حركة استيطان طال بها الزمن أكثر مما يجب، بحثاً منها عن نصير . وبعثورها على النصير، وهي كما أسلفنا، حتى نال منها جزيل العطاء لقاء مساهمته في ذلك المشروع : فبريطانيا العظمى كانت النصير وصاحبة وعد بلفور ودولة الانتداب على فلسطين، كما كانت الولايات المتحدة النصير الآخر وهي الدولة التي كفلت تأسيس دولة إسرائيل المستقلة وبقاتها على قيد الحياة . ورغم ذلك تبقى الحقيقة الواضحة أن الصهيونية حركة استيطانية فاعها قطار الزمن، ابتليت بهذه الدفعة التي ولدت فيها منذ بداياتها الأولى حتى الأيام الراهنة . وأما الشيء الضمني، الذي يكمن في صلب استراتيجية وموقف هذا العنصر الصهيوني الغالب، فهو إمكانية تجاهل وجود السكان العرب في فلسطين، الأمر الذي يعكس البديهة الأوربية السائدة، وهي أن بلدان ما وراء البحار، على الرغم من وجود مواطنيها المحليين، تعتبر بنظرهم مناطق خالية من السكان وخاضعة لاستملاكها بحق الشفعة .

ومن هذا المنطلق رأت اللازمة الصهيونية المتواصلة، من أن أفراد الشعب اليهودي سيؤدون خدمة نشر الحضارة بين البرابرة، في نفس الوقت الذي يحققون فيه قدرهم التاريخي المتمثل باستعادة موطن أجدادهم . ومن هذا المنطلق أيضاً نجد تعليقاً لأحد القادة الصهاينة في فلسطين، وهو « آهارون كوهين »، من أن "إحدى المفاجآت الضخمة التي فاجأت — أوائل المهاجرين — اليهود إلى فلسطين كانت حقيقة وجود سكانها فيها . لقد كانوا تحت تأثير الادعاء بأنها فارغة وخالية من السكان، وحتى لو وُجد فيها بعض المستوطنين المحليين؛ فإنهم بدائيين جداً؛ بحيث من الممكن تجاهلهم تماماً . ولكنهم لدى وصولهم وجدوا فيها عرباً بعضهم من القرويين الأذكياء، الذين يتحكمون بمعظم تجارة البلد ومبادلاته التجارية، في حين كانت غالبيتهم من الفلاحين المنتشرين في أنحاء فلسطين" ⁽⁴¹⁾.

ولو أن اليهود ظهروا في فلسطين قبل نصف قرن من الزمن لكان من المحتمل أن ينالوا « غلتهم » بمعارضة أقل نسبياً . فالحكومة العثمانية في الواقع أصدرت عام ١٨٥٧ مرسوم الاستيطان، الذي منحت بموجبه المهاجرين الأرض المجانية وحرية العبادة والإعفاء من الضرائب والخدمة العسكرية مدة ست سنوات في الولايات الأوربية ومدة اثنتي عشرة عام في الولايات الآسيوية، الأمر الذي أغرق

الممثلين العثمانيين في الخارج بسيل من الاستفسارات الواردة من المهاجرين المحتملين من كل أنحاء أوربة وحتى من الولايات المتحدة أيضاً. ولكن الملفت للنظر في هذه الموجة كان غياب الطلبات اليهودية. فالمؤرخ التركي «ك. هـ. كاريات» يشرح أن "قصر روسيا ألكساندر الثاني، وبعد بإجراء الإصلاحات التي يمكن أن تفضي إلى تحسين أحوال الأقليات ولا سيما اليهود، ولكن رغبة العديدين من التجار اليهود الموسرين في روسيا بالذوبان في الحضارة الروسية، ربما تمثل بعض الأسباب التي منعت قيام هجرة يهودية جماعية إلى فلسطين في الخمسينيات والستينيات (١٨٥٠)، (١٨٦٠)،" (٤٢).

ولكن في نهاية ذلك القرن، عندما تعرض اليهود في أوربة للمذابح والاضغوط الاقتصادية، اضطروا للتفكير من جرائها بوطن قومي فلسطيني، نظراً لتبدل جميع الظروف في الشرق الأوسط. ففي ذلك الوقت لم تكن لدى السلطات العثمانية أية رغبة في احتضان أية جالية ساخطة أخرى، فكانت على استعداد لقبول هجرة اليهود إلى أية ولاية باستثناء فلسطين. وما هو أهم من ذلك انتقال عدوى القومية وانتشارها بين العرب خلال العقود الفاصلة بين الوعدين، ولذلك فات قطار الزمن حركة الاستيطان اليهودية وعليها أن تقارع يقظة القومية العربية المتزامنة معها. وخلافاً للاعتقاد الرائج فإن تلك الفئة القليلة من المهاجرين اليهود قبل الحرب العالمية الأولى لم تكن موضع ترحيب العرب المحليين وتقبلهم. فهذا «ن. ماندل» يكتب قائلاً "وسرعان ما أدرك الأتراك والعرب مقاصد اليهود الذين جاؤوا إلى فلسطين والذين تحركهم الأهداف القومية منذ عام ١٨٨٢ فصاعداً..... وما إن حل عام ١٩١٤ حتى بدأت المسألة الصهيونية تحتل شيئاً من الاهتمام في السياسة العثمانية كقضية فرعية"، (٤٣).

بدأ العداء العربي يتزايد ضراوة خلال العقود التالية مع ارتفاع حجم الهجرة اليهودية. وهكذا فإن الصهاينة، على الرغم من انتصاراتهم المذهلة والمتكررة، مازالوا موضع الرفض ليس من قبل العرب الفلسطينيين المهجرين وحسب، بل ومن قبل معظم الدول العربية المحيطة بهم، ومن قبل العالم الثالث عموماً، الذي ينفر من أي أثر يشتم منه رائحة الاستعمارية. ففي كانون الثاني عام ١٩٧٨ كتب «آبا إيبان»، وزير الخارجية السابق، أن هناك «إحساساً بالقصة والاحتقان» في حياة الإسرائيلي على الرغم من أنها مفعمة بالحياة. "إن الإحساس المرضي برعب الاستبعاد من أي تواصل إنساني إيجابي، قد أثقل معنويات وعواطف الإسرائيلي بشكل أعمق بكثير مما كنا نريد الاعتراف به"، (٤٤).

إن الصدع الكامن في الاستراتيجية الصهيونية واعتبار فلسطين بلداً «خالياً» والعرب الفلسطينيين شعباً لا وجود له — هو زعم تكرر الإفصاح عنه، وما زال، على ألسنة قيادات

الأحزاب السياسية المختلفة. وقد أدرك هذا الصدع منذ البداية، العنصر الثالث في الحركة الصهيونية، بالإضافة إلى الساسة اللاهوتيين والمعمرين؛ أي دعاة تعايش القوميتين، الذين يشكلون مجموعة متنافرة — مع أن معظمها من اليساريين — تشترك عموماً بالقناعة أن حركتي التحرر الوطني العربية واليهودية هما حركتان متسقتان وتكملان بعضهما بعضاً ويمكن تحقيقهما معاً بدون أي تنافر، كما كان أفراد هذه المجموعة ينطلقون إلى قيام «كومنولث» فلسطيني متحرر يضم كلا الشعبين اليهودي والعربي.

كان الفشل من نصيب دعاة تعايش القوميتين، والتاريخ يكتبه المنتصرون وليس المهزومون، فقد طواهم النسيان، ولكنهم مع ذلك يجمعون في صفوفهم، على نسق رائع، الفلاسفة والسياسيين والقيادات العمالية. وأما أفق نهجهم وتفكيرهم فقد جاء على توضيحه «أهارون كوهين» في أطروحته لنيل شهادة الماجستير التي تحمل عنوان «إسرائيل والعالم العربي» والتي هلل لها الفيلسوف البارز «مارتن بوبر» بنعتها بأنها «عمل علمي ذو أهمية قصوى»⁽⁴⁵⁾. وحتى بوبر نفسه كان قدوة لمجموعة من المفكرين المشهورين، الذين يجاهرون بآراء التعايش بكل صلابة وكان من أقدمهم ما يسمى القائد الروحي «آحاد هاعوم: ١٨٥٦ — ١٩٢٧» الذي زار فلسطين في عام ١٨٩١ وكتب مقالاً شهيراً بعنوان «الحقيقة من أرض إسرائيل» ونشره في حزيران ١٨٩١. وأشار فيه إلى «أننا اعتدنا الاعتقاد بأن العرب كلهم وحوش كاسرة تعيش في الصحراء، وأنهم شعب من المغفلين كالحمير» وأضاف محذراً «إن هذا الاعتقاد ينطوي على مغالطة كبرى وفخ يجب أن لانقع في شراكه». وقد اشتم رائحة المخاطر التي تحيق بالمستقبل وأضاف في مقاله: «إذا حان الوقت الذي تتطور فيه حياة إخواننا اليهود تطوراً متطرفاً يصل بهم إلى حد طرد سكان تلك البلاد على نطاق ضيق أو واسع، فإن المطرودين لن يتنازلوا عن أماكنهم»⁽⁴⁶⁾. وفي نفس عام ١٨٩١، كتب عن أهمية الحفاظ على علاقات حسن الجوار مع العرب وأطلق تحذيره الذي تغافل عنه الجميع لسوء الحظ:

”يمكننا بالتأكيد أن نتعلم من تاريخنا في الماضي والحاضر مقدار الاحتراس الذي يجب أن نكون عليه في سلوكنا تجاه شعب غير يهودي سنعيش بين ظهرائه مرة أخرى، إذ يقضي الواجب أن نعامل هؤلاء الناس بالحب والاحترام — وغني عن القول — بالعدل واحترام القانون. ولكن ماذا يفعل إخواننا في فلسطين؟ إنهم يمارسون نقيض ذلك تماماً. لقد كان إخواننا أرقاء في مناهم وفجأة وجدوا أنفسهم في بحر من الحرية المتناهية هذا التغير المفاجيء خلق في نفوسهم ميلاً إلى الاستبداد، الأمر الذي يحدث دائماً عندما يصبح «العبد ملكاً». فهم يعاملون العرب بالعداء والقسوة وينتهكون ممتلكاتهم ظلماً وعدواناً، ويضربونهم بشكل معيب دون مبرر وجيه ومن ثم يتباهون بذلك. إنني لا أناشدهم الإقلاع عن هذا الاتجاه الحقيير الخطير. لقد كان إخواننا على حق حين قالوا

أن العرب لا يحترمون إلا الناس الذين يظهرون لهم الجرأة والشجاعة. ولكن هذا القول لا يصح إلا حين يشعر العربي أن خصمه على حق، وليس عندما يتوفر له المبرر الصحيح للاعتقاد بأن أفعال خصمه قذرية وجائرة. وأما حينما تكون الحالة، كما أسلفنا فإن العربي قد يخلد إلى الصمت ويمارس ضبط النفس زمناً طويلاً، ولكنه في قرارة نفسه يغذي نار الحقد ويضمر الثأر⁽⁴⁷⁾.

وعلى هذا النحو كتب «مارتن بوبر» في آذار عام ١٩١٩، حينما كانت الترتيبات السياسية في أعقاب الحرب موضع نقاش، عن الدور التوفيقي المفتوح أمام اليهود: "بما أن المجتمعين الآن من الشرق والغرب علينا أن نؤكد بواسطتهم بأننا عازمون على الإقلاع عن أية سياسة خارجية — إلا السياسة الضرورية التي تفضي مناهجها ومساعيها إلى إرساء اتفاق ودي ودائم مع العرب في ميادين الحياة كافة، لخلق كيان أخوي شامل"⁽⁴⁸⁾. وفي المؤتمر الصهيوني الثاني عشر المعقد في «كارلز باد» في أيلول عام ١٩٢١، أصر بوبر على الدراسة الجادة «لمشكلة العرب»، وأكد أن "كتلة متراصة من الشعب اليهودي قررت العودة إلى موطنها القديم لبناء حياة جديدة فيه قائمة على الجهد المستقل" ولكنه أضاف قائلاً:

"إن استيطاننا، الذي ليس له من هدف سوى إنقاذ شعبنا وتجديد حيويته، لا يهدف إلى استغلال البلاد استغلالاً رأسمالياً ولا خدمة أية أغراض أمبريالية ثمة تضامن عميق ودائم بين المصالح الحقيقية سيقوم بيننا وبين الشعب العربي العامل، وسوف يتغلب على أية معارضة قد تنشأ عن التعقيدات العابرة. وعندما يدرك الشعبان هذا الرابط فإن كلاً منهما سيحترم الآخر ويسعى لخير الطرف الآخر في الحياة الخاصة والعامة"⁽⁴⁹⁾.

إن ذلك النوع من الإيديولوجيا الصهيونية، الذي كان ينادي به بوبر، جاء على تفسيره تلميذه الموهوب «حاييم آرلوسوروف» الذي حذر قائلاً "إن الحركة العربية موجودة فعلاً، وليس المهم نوعية هذه الحركة، بل المهم هو أن إنكارنا لأهميتها أو اعتمادنا على الحراب، البريطانية أو اليهودية، سيكون من فواجع الأمور. فمثل هذا الدعم مفيد مدة ساعة واحدة، ولكنه لن يكون مفيداً على مدى عقود طويلة فليس أماننا سوى سبيل واحد: سبيل السلم — وسياسة واحدة فقط: سياسة التفاهم المتبادل"⁽⁵⁰⁾. وهناك آراء توفيقية مماثلة يؤمن بها الحاخام الدكتور «ج. ل. ماغنز»، الذي كان أميناً عاماً للمنظمة الصهيونية في أمريكا بين عام ١٩٠٥ و ١٩٠٨، والذي كرس جهوده لتأسيس الجامعة العبرية، التي ترأسها حتى مماته. فطيلة حياته كان بارزاً في دعوته للتعاون اليهودي العربي وفي العمل لتلك القضية.

وأما المجموعة الأخرى التي تساند سياسة الوفاق الإسرائيلي العربي فهم بعض المفكرين اليهود

«السيفارديين — SEPHARADIC» ذوي الأصول المشرقية، الذين تختلف وجهة نظرهم عن وجهة نظر صهاينة أوربة الشرقية. لقد كان لليهود السيفارديين جذور عميقة في العالم الثقافي العربي وباستطاعتهم أن يقوموا بدور الوسيط بين الحركتين القوميتين اليهودية منها والعربية. فكما يكتب «آهارون كوهين»: «إن رجالاً من أمثال البروفسور آ. س. يهودا ودافيد يالين، ورالي ناحوم من مصر، وعدة يهود سيفارديين بارزين في فلسطين، كان بإمكانهم أن يساهموا مساهمة كبرى في خلق علاقة تفاهم وتعاون بين الشعبين، ولكن حيل بينهم وبين فرصة فعل ذلك، والنتيجة أنهم استقالوا في جو من المرارة حتى إن بعضهم أصبح من أكثر المعارضين لكل ما يرتبط بالقيادة الصهيونية وسياستها»⁽⁵¹⁾.

وكان العدد الأكبر من رواد الثنائي القومية من صفوف المجموعات الصهيونية اليسارية من أمثال «العصبة الاشتراكية» و «الحراس الشباب» ولا سيما الحزب البارز «الماباي» أو حزب العمال اليهود وقرينه المستدروت أو الاتحاد العام للعمال اليهود في فلسطين. فالمنظمتان الأخيرتان، اللتان كانتا أوسع نفوذاً من المنظمات الأخرى، كانتا منظمتين ديمقراطيتين اجتماعيتين وإصلاحيتين، وكانتا صهيونيتين وقوميتين، ومع ذلك كان هنالك تناقض حاد بين أقوالهما وأفعالهما. فجميع هذه المنظمات التي تدعي اليسارية، تعتنق الاشتراكية وتنادي بأخوة الإنسان، ولا سيما بين اليهود والعرب، ولكنها في الوقت نفسه تطالب بإصرار بالهجرة اليهودية المفتوحة وبالحرية المطلقة لإقامة المستوطنات اليهودية. وأما العرب الفلسطينيون فقد رفضوا قبول الشروط، التي ستحولهم في خاتمة المطاف إلى أقلية في بلدهم. وأدى الصراع بين العرب واليهود على إجبار الصهاينة اليساريين إلى التنكر عملياً لمبادئ الثنائية القومية التي يؤيدونها نظرياً.

وقد جسّد هذا التناقض الصهيوني اليساري تجسيداً نموذجياً «دافيد بن غوريون» رئيس حزب الماباي وأول رئيس للوزارة في إسرائيل، فكانت تصريحاته لمصلحة الشراكة العربية اليهودية تتردد أصداؤها بشكل متواصل. ففي عام ١٩٢٥ صرح: «إن المجموعة العربية في فلسطين تمثل جزءاً عضوياً منها لا سبيل لانفصاله.... فالصهيونية لم تأت كي ترث مكانها أو تقوم على أنقاضها.... هذا الأمر مستحيل بمنتهى البساطة». وبعد سنتين أضاف قائلاً «ليس لنا الحق، انطلاقاً من مبادئنا الأخلاقية، أن نتحيز ضد طفل عربي واحد، حتى لو كنا بذلك نحقق كل ما نرغب فيه». وعلى هذا النحو صرح بن غوريون في عام ١٩٣٠: «أن على النظام في فلسطين أن يضمن في كل الأوقات ويتيح لكل من اليهود والعرب فرصة التطور والاستقلال القومي التام دون أي عائق بالشكل الذي ينفي أية هيمنة للعرب على اليهود أو لليهود على العرب». وفي عام ١٩٣١ عبر عن هذه الآراء نفسها أمام المؤتمر الصهيوني السابع قائلاً «إننا نصرح على مسمع من الرأي العام العالمي وأمام

الحركة العمالية وأمام العالم العربي ، بأننا لن نقبل فكرة الدولة اليهودية التي لاتعني في نهاية الأمر إلا الهيمنة اليهودية على العرب في فلسطين“ (52).

ولكن رد فعل بن غوريون كان مختلفاً تماماً في عام ١٩٤١ حينما جابه «عادل جبر» ، الذي كان عضواً عربياً مثقفاً جداً في مجلس بلدية القدس ، باقتراح محدد حول تعايش ثنائية قومية في فلسطين تعتمد على المساواة التامة بين الشعبين . لقد كان رد فعل بن غوريون ، كما نقله مسؤول صهيوني : ” ماسمح لنفسه حتى أن ينظر إلى اقتراح «جبر» بل استشاط غضباً ودفع به جانباً وقال : ” لا أريد التعامل مع هذه الوثيقة بتاتا ، إنها شيء يثير التفرز في النفس“ (53).

إن هذا الحدث ليس إلا حدثاً وحيداً في سلسلة طويلة من الأحداث المماثلة ، التي كان بها القادة الصهاينة يجاهرون نظرياً على مر السنين بتشبيهم بالثنائية القومية ويتكبرون لها أو يتملصون منها عملياً . وأما تلك الفرصة التي كان من المحتمل أن تحول القول إلى واقع ، فقد كانت رغم ضيقها ، عرضة للنسف من الجذور بفعل إصدار السياسة البريطانية على محاباة اليهود ضد العرب لتؤمن السيطرة البريطانية باعتمادها التكنيك الأبريالي التقليدي المتمثل بسياسة (فرق تسد) . وعلاوة على ذلك فإن الإجراءات البربرية النازية في الثلاثينيات (١٩٣٠) عززت بدورها موقع الصهاينة ، الذين كانوا يعارضون أية قيود على الهجرة والاستيطان . وتجدر الإشارة ، إلى أن السلبية الصهيونية حيال الثنائية القومية ، على مستوى صنع القرار ، كانت سلبية جازمة .

ويشير « جوزيف غورني » ، في دراسته الدقيقة « الاشتراكية الصهيونية والمسألة العربية » ، إلى أن حزب « AHDUT HA - AVODAH = وحدة اليد العاملة » كان أهم حزب اشتراكي لدى الجماعة اليهودية الفلسطينية . ومن صفوف هذا الحزب خرج عدد من رؤساء الجمهوريات ورؤساء الوزارات في دولة إسرائيل المستقلة ، ومنذ مطلع العشرينيات (١٩٢٠) ، عندما كان اليهود يشكلون أقل من ١٠٪ من مجموع سكان فلسطين ، كانت هذه الهيئة تصرح بأن ” اليهود يتمتعون بالحقوق القومية في فلسطين بما يتناقض مع حقوق الإقامة للسكان العرب “ . ويخلص غورني إلى النتيجة التالية أن ” الإصرار على مطلب توطيد أغلبية يهودية بشكل لامهادنة فيه قد أحبط الآمال بقيام اتفاق يهودي عربي إلى حد كبير“ (54).

ويوثق « آهارون كوهين » حالات عديدة ، خلال العهد ، عن الرفض الصهيوني لاقتراحات عربية محددة حول قيام دولة ثنائية القومية ويستنتج مايلي : ” إن مبدأ عدم الهيمنة لا يمتد إلا قليلاً جداً عن إطار الأمنية الزائفة ، ولم يتخذ له شكلاً ملموساً على شكل مقترحات سياسية يمكن أن تلعب دور المنطلق لمفاوضات عربية يهودية ، ويعزو هذا الفشل في وضع الأقوال الصهيونية عن

الثائفة القومية موضع التطبيق إلى "الصراع العنيف ضمن مختلف الأحزاب الصهيونية بين دعاة المساواة ومعارضيه... ففي هذه الظروف لم يكن بوسع أية هيئة صهيونية مسؤولة أن تفعل أكثر من طرح ذلك الشعار الغامض، شعار عدم الهيمنة" (55).

وفي وقت لاحق اعترف «غاد فرومكين»، رئيس المحكمة العليا في منتهى الصراحة بمبررات السياسة الصهيونية الرسمية ونتائجها خلال عهد الانتداب فقال:

"إن من يستعرض في ذهنه اليوم أحداث ذلك العهد لا بد له من أن يكشف أن شرتوك (موشي شاريت لاحقاً ورئيس وزراء إسرائيل من عام ١٩٥٣ إلى عام ١٩٥٥) وزملاءه كانوا في منتهى الحكمة والتبصر في حفاظهم على موقفهم، الذي أثبتت صحته دولة إسرائيل والأكثرية العديدة التي كانت تساندنا فيها. فالاتفاق مع العرب سيؤخر النتيجة، وليس في قدرته أن يوصلنا إلى ما وصلنا إليه في حرب الاستقلال بفضل السلاح والهداية الربانية" (56).

وإذا نظرنا إلى ديناميكية الصهيونية وسيرورتها التاريخية؛ فعلينا أن نشير إلى مظهر الغرابة والدونيكيشوتية الذي تظهر به المثوية القومية اليوم، كما ظهرت فيه الدعوة الصهيونية أيام نشأتها الأولى. فمؤسسها «تيودور هرزل» نشر عام ١٨٩٦ كتابه «الدولة اليهودية»، الذي أثار المزيد من الاهتمام في أوربة ومهد الطريق أمام انعقاد أول مؤتمر صهيوني عالمي في «بازل» عام ١٨٩٧، ذلك المؤتمر الذي أنشأ (المنظمة الصهيونية العالمية) وأناط بها مسؤولية "خلق موطن للشعب اليهودي في فلسطين بضمانة القانون المدني". ولكن الدعوة الصهيونية لم تحصل في البداية على تأييد يهود العالم. فاليهود المتدينون، الذين يقيمون في فلسطين منذ زمن بعيد عارض معظمهم الصهيونية السياسية، اعتقاداً منهم بأن الله هو الذي سيعيد إسرائيل إلى صهيون متى شاء وأن استباق إرادته المقدسة نوع من التجديف. حتى اليهود الأوربيين الغربيين كان حماسهم فاتراً، لأنهم على قناعة نسيية بالوضع في مكان الاستيطان، كما تعوزهم الرغبة بالهجرة إلى فلسطين أو بمساندة فكرة «الوطن القومي». وبالنتيجة فإن الدعوة الصهيونية لم تستقطب إلا اهتمام اليهود المضطهدين في أوربة الشرقية، بالإضافة إلى حفنة من اليهود الأوربيين الغربيين من أمثال الدكتور «حاييم وايزمن» الذي كان يرى الذوبان في المجتمعات الأوربية بمثابة «تفسخ تدريجي وتمزق تحت ستار التحرر». وحتى ضمن اليهود الأوربيين الشرقيين لم تحظ الصهيونية إلا بمساندة الأقلية، لأن البقية إما أنها خاملة أو هاجرت إلى أمريكا أو انضمت إلى الحركات الثورية الوطنية مع عناصر من غير اليهود ممن كان لهم نفس المنزع السياسي، أو أنها انضمت إلى البوند «الاتحاد العام للعمال اليهود في ليتوانيا وبولندا وروسيا»، الذي كان ينحو المنحى الثوري أيضاً باستثناء أن عضويته كانت وفقاً على اليهود. فهذه

العزلة النسبية التي يعيشها الصهاينة هي التي دفعت بالدكتور وايزمن إلى إجراء التقدير الفاضح للواقع الصهيوني إزاء وعد بلفور لإنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين :

”لقد كان وعد بلفور عام ١٩١٧ صرخة في واد ، لأن تحقيقه يستدعي إرساء منظمة خلال سنوات عديدة من الجهد المضني . ولكنني كنت في كل يوم ، بل وفي كل ساعة ، من السنوات العشر التي مضت أتساءل وأنا أقلب الصحف الصباحية : من أين ستأتيني الصفعة التالية ؟ لقد كانت تمتلكني قشعريرة ، خوفاً أن تستدعيني الحكومة البريطانية وتساألني : قل لنا بريك ما هي هذه المنظمة الصهيونية ؟ وأين هم جماعتكم الصهاينة ؟ فهؤلاء الناس يفكرون بطريقة مختلفة عنا ، وهم يعلمون أن اليهود ضدنا في هذه الدعوة“ (57) .

ورغم زعر الدكتور وايزمن ؛ فإن إصدار وعد بلفور (راجع الفصل السابق) يمثل نصراً مؤزراً للصهيونية . إنه لم يوفر السبل لخلق دولة يهودية ، فعبارة «الوطن القومي» كانت تنطوي على المتناقضات ، بيد أن الدكتور وايزمن أعلن جهاراً : ”إنها لن تعني إلا ما نريد لها بالضبط — لا أكثر ولا أقل“ (58) . ولذلك توجهت الجهود الصهيونية في السنوات التي أعقبت الوعد لضمان تفسير وعد بلفور بالشكل الذي كانت تريد تفسيره به .

كان الرئيس «وودرو ويلسون» يشكل تهديداً ، بإصراره على تقرير المصير في تلك المستوطنة القائمة في الشرق الأدنى وإيفاده لجنة «كينغ — كراين» للتأكد من آراء السكان المحليين . فأفادت اللجنة بأن الذين يؤيدون إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين هم اليهود الصهاينة فقط ويشكلون نسبة حوالي عشر مجمل السكان ، وأما النسبة الباقية ، وهي تسعون بالمائة من مجمل السكان ، فإنها معارضة لذلك نهائياً . واختتمت اللجنة تقريرها بالقول التالي : ”إن إخضاع شعب لهذا النزوع السياسي إلى هجرة يهودية لا محدودة وإلى ضغط مالي واجتماعي دائم لتسليم الأرض ، سيكون خرقاً فاضحاً لحقوق الشعب ، وأنه تم وفق الصيغ القانونية“ . ولقد عبر كاتبها التقرير عن ”التعاطف العميق مع المسألة اليهودية“ وأوصيا ”بتنفيذ برنامج صهيوني في غاية التضيق وضرورة إلغاء مشروع تحويل فلسطين إلى كومنولث يهودي صريح“ (59) .

وهناك تهديد مماثل يكمن في البند ٢٢ من «ميثاق عصبة الأمم» ويشير تحديداً إلى ”بعض الجماعات التي كانت منضوية تحت لواء الامبراطورية التركية“ ويشترط أن ”رغبات هذه الجماعات يجب أن تحتل الاعتبار الأساسي في اختيار القوى المنتدبة عليها“ (60) . ولكن رغبات تلك الجماعات كانت موضع تجاهل مطلق نتيجة عجز ويلسون ، الذي أقعده المرض والمصالح الراسخة لبريطانيا وفرنسا اللتين جسدتا تلك المصالح في اتفاقاتهما السرية إبان الحرب لاقتسام الامبراطورية العثمانية

فيما بينهما . وهكذا كانت فلسطين من نصيب بريطانيا كقوة انتداب مع التلميح إلى أن وعد بلفور سيكون الإطار الذي تتحرك ضمنه الإدارة . وبناء على ذلك عينت حكومة لندن يهودياً بريطانياً هو السير « هربرت صاموئيل » كأول مفوض سام في فلسطين ، كما اختارت زعيمين صهيونيين هما « نورمان بنتوتيتش وألبرت هيامسون » لمنصبي النائب العام ومدير الهجرة على التوالي .

لقد كان ربع القرن الذي استغرقه حكم الانتداب البريطاني عهداً خطيراً ، حصل فيه إرساء الأسس لقيام المجتمع الإسرائيلي والدولة الإسرائيلية في المستقبل . وعلى الرغم من أن العرب كانوا يشكلون الأغلبية الساحقة طيلة هذا العهد ؛ فإن مناوراتهم كانت أقل براعة من المناورات الصهيونية على الدوام ، الأمر الذي جعل الصهاينة في نهاية الانتداب في وضع أقوى مما كانوا عليه في بدايته . وأما السبب الرئيسي فهو انعدام الاستراتيجية العربية المشتركة ومنهج العمل المشترك ، مما كان يعكس تفرق المجتمع العربي خلال قرون الحكم العثماني . فالتحالفات والنشاطات السياسية لم تكن تحدد على ضوء البرامج أو الإيديولوجيات وإنما على ضوء مصالح حفنة من العائلات المملكية ، التي كان لكل منها أتباعها بين عشائر المنطقة وختاتير القرى . فالخطوط العمودية التي أظهرت هذه التبعية كانت السمة المميزة لهذا النمط من العمالة التقليدية في الكيان السياسي .

لقد كان العرب منقسمين على أنفسهم نتيجة الخلافات الطبقية السياسية على حد سواء . فالزمرة الاجتماعية الاقتصادية المهيمنة كانت عبارة عن نخبة حضرية صغيرة ، تتألف من الملاكين العقاريين والمقامات الدينية والمهنيين والتجار . فهذه الأوليغارشية لم تكن تولي اهتمامها للطبقة العاملة الحضرية من صناع مهرة وعمال غير مهرة ، وتستخف بالمزارعين والعمال الزراعيين في الريف ممن يشكلون ٨٠٪ من السكان العرب . ولقد كان المزارعون والعمال الزراعيون موضع استغلال لا يعرف الرحمة من قبل الملاكين العقاريين ، في جميع أنحاء العالم العربي . فالعائلات الوجبة — آل الخالدي وآل النشاشيبي وآل الحسيني وأمثالهم — كانت تقرض الفلاحين النقود بأسعار الربا الفاحش وتستترهن أراضيهم وتحتبسها لعجزهم عن تسديد الديون الباهظة . ولما كان هؤلاء الملاكون الجدد على معرفة دقيقة بالهوية القومية الجديدة لفلسطين ، فإنهم سارعوا إلى بيع ممتلكاتهم الشاسعة إلى الصهاينة . وبهذه الطريقة حصل (الصندوق القومي اليهودي) في صفقة واحدة عام ١٩٢٠ على مرج ابن عامر بكامله بما فيه من ضياع عربية تربو على العشرين . إن نقطة الضعف القاتلة التي كانت لدى الفلاحين الفلسطينيين في العشرينيات والثلاثينيات (١٩٢٠ ، ١٩٣٠) هي أنهم كانوا كتلة جماهيرية أمية خالية من التنظيم وتفتقر إلى الطبقة الوسطى الواسعة والحسنة الثقافة والواقعة بنفسها والموجودة الآن في الضفة الغربية .

وأخيراً كان الضعف يلحق الفلسطينيين إلى حد خطير من جراء عزلتهم النسبية عن بقية أرجاء العالم العربي إبان عهد الانتداب . إن تفكك الكتلة العربية المتراسة وتفرقها في هذا العهد ، تناقضت مع الوحدة النسبية في ظل الأتراك . لقد شكل العرب قبل عام ١٩١٤ عدة منظمات ضد الحكم العثماني ، وكانت مفتوحة لكل العرب بمعزل عن أصولهم الجغرافية . ولكن تبشير هذه القومية العربية التوحيدية انهارت أمام النزعة الإقليمية ، عندما عزز البريطانيون والفرنسيون قيام الزمر المحلية المستقلة من شيوخ البدو والملاكين العقاريين ، كل في منطقة انتدابه في الشرق الأوسط . ولاحظنا في القسم السابق كيف تم تطبيق هذه الاستراتيجية في العراق وكيف حولت هذا البلد القومي المتمرد لصالح جميع العرب إلى دولة مطواعة ربيبة لبريطانيا العظمى ، مرغاء في إقليمية بلهاء ، مثلها مثل سورية المتاخمة في ظل الانتداب الفرنسي . وإن تلك السلالات الحاكمة الدمى التي تم انتقاؤها بمنتهى الدقة ، أدت دورها في عملية التطويق هذه ، فالفيصل الذي نصب ملكاً على العراق كان نفسه الفيصل الذي عقد اتفاقاً مع الدكتور وايزمن في عام ١٩١٩ نص على أن "إرساء أسس الدستور والإدارة في فلسطين وما يماثلها من إجراءات أخرى يجب اختيارها بالشكل الذي يوفر أكبر الضمانات لوضع تصريح الحكومة البريطانية الصادر في تشرين الثاني عام ١٩١٧ (وعد بلفور) موضع التطبيق شريطة أن يحصل العرب على استقلالهم ، كما طلبته في مذكرتي المؤرخة في ٤ كانون الثاني عام ١٩١٩ إلى وزارة الخارجية في حكومة بريطانيا العظمى وبكلمات أخرى تمت التضحية بفلسطين مقابل تحقيق مصالح الأسرة الهاشمية في بقية المنطقة . فزمر النخبة والسلالات العميلة في العالم العربي ما اكتفت بالإحجام عن مساندة الوطنيين الفلسطينيين وحسب وإنما ، كما سنرى ، أحبطت لهم جهودهم حينما لجأوا إلى المقاومة المسلحة .

وكان اليهود أيضاً منقسمين على أنفسهم حيال الاستراتيجية البعيدة المدى والتكتيكات المؤقتة . بينهم من يوصف « بالصهاينة الروحيين » أمثال « آحاد هاعوم ومارتن بوير والدكتور ج . ل . ماغنيز » الذين يؤيدون الثنائية القومية قولاً وفعلاً . وبينهم أولئك الصهاينة ذوو الأدوار الرسمية الأهم من أمثال الدكتور « حاييم وايزمن ودافيد بن غوريون وموشي شاريت » الذين استغلوا الدعوة نظرياً لفكرة التعاون العربي اليهودي ولكنهم أصرروا عملياً على الهجرة اليهودية المفتوحة والاستيطان ، الأمر الذي ينفي تصريحاتهم نفياً قاطعاً . وأخيراً كان بينهم التعديليون بقيادة « فلاديمير جابوتينسكي » — ويعتبر منحيم بيغن أحد حواريه — الذي يصر على أنه " لم يحدث في التاريخ قط أن وافق السكان الوطنيين لبلد ما من تلقاء أنفسهم على ضرورة استعمار وطنهم من قبل الأجانب " (61) . ولذلك فإن جابوتينسكي ، طالب في النهاية بضرورة قيام فيلق يهودي لتلبية الحاجات اليهودية التي حددها بأنها دولة مستقلة كبيرة تمتد على كلا ضفتي نهر الأردن .

وعلى الرغم من انقسام اليهود على أنفسهم ، فإنهم كانوا يشكلون جبهة مترابطة ضد العرب ويستفيدون بكل مهارة من الخلافات القائمة فيما بينهم . لقد كانوا يقيمون التحالفات التكتيكية مع الأغلبية العربية المسلمة ، كما يؤكد « ن . كابلان » ، وبذلك ” يثيرون شكوك المسلمين بكل مكر حيال النفوذ الذي تتمتع به الأقلية العربية المسيحية . كما كان اليهود يعززون العلاقات الودية مع طوائف الأقليات غير المسلمة كالسامريين والدروز والشراس . وأخيراً كانوا يغذون استياء وجهاء الريف ضد عرب المدن “⁽⁶²⁾ . ولعبت دولة الانتداب في ذلك دوراً كبيراً .

وأهم من كل ما سبق إقدام اليهود على تنظيم مختلف المؤسسات لتنسيق أعمالهم وبلوغها أقصى درجات الفاعلية ، ومن أهمها كان « الصندوق القومي اليهودي » الذي تأسس في المؤتمر الصهيوني الأول في عام ١٩٠١ . وقد حُدد الغرض من هذا الصندوق بأنه ” العمل بغية الوصول إلى غالبية يهودية “ . ولكن الصندوق في مسعاه لتحقيق ذلك الغرض وجد المساعدة المواتية لاستملاك مساحات شاسعة من الأرض في أواخر القرن التاسع عشر من قبل تجار المدن المحليين وجباة الضرائب من الفلاحين . ففي فلسطين ، كما في بقية الولايات العثمانية ، اغتنم هؤلاء المقاولين فرصة صدور « قانون الأرض العثماني » الصادر عام ١٨٥٨ الذي استهل الملكية الخاصة وتسجيل الأراضي ، ولجأوا إلى مختلف الأساليب المشروعة وغير المشروعة وحصلوا على تلك الأراضي التي كان يحرثها الفلاحون تقليدياً بشكل مشاعي ، الأمر الذي أدى إلى خلق طبقة جديدة من الملاكين الغيايين ، الذين يحصلون بكل لطفة على الأثمان المرتفعة التي يقدمها « الصندوق القومي اليهودي » . وهكذا ارتفعت حيازات هذا الصندوق من ١٢٤٠٠ دونم في عام ١٩٠٧ (الدونم يساوي ٢٤٧١ ر . آكر) إلى ١٦٠٠٠ دونم في عام ١٩١٤ وإلى ١٩٧٠٠٠ في عام ١٩٢٧ وإلى ٣٧٠٠٠٠ في عام ١٩٣٦ . وفشلت محاولة الحكومة البريطانية أن تحدد من شراء اليهود للأراضي في « كتابها الأبيض » عام ١٩٣٩ ، وثابتت حيازات « الصندوق » العقارية على ارتفاعها فبلغت ٤٧٣٠٠٠ دونم في شهر أيلول عام ١٩٣٩ و ٨٣٥٠٠٠ في أيلول عام ١٩٣٦ .

وأما حق الملكية في أراضي الصندوق ، فقد وصف بأنه ” حق للشعب اليهودي إلى الأبد وغير قابل للتحويل “ ، فكان من المستحيل تأجير الأرض أكثر من فترتين متتاليتين طول الواحدة منهما ٤٩ عام ، وأن الواجب يقضي أن يكون المستأجر يهودياً دون سواه . وهكذا فإن ارتفاع الحيازات العقارية اليهودية أدى إلى ارتفاع مماثل في أعداد المهاجرين والمستوطنين ؛ فارتفع عدد السكان اليهود في فلسطين من زهاء ٦٠٠٠٠ نسمة في عام ١٩١٤ إلى ٨٣٧٩٤ في عام ١٩٢٢ ، عندما قام البريطانيون بأول إحصاء حديث ، وارتفع إلى ١٧٤٠٠٠ نسمة في عام ١٩٣١ زمن الإحصاء البريطاني الثاني .

إن تدفق الأموال اليهودية والحاذقين من المهاجرين اليهود أدى إلى تحسين مستويات معاش العرب الفلسطينيين تحسناً جوهرياً. ففي الوقت الذي كانت فيه الخمسة قروش كأجرة يومية موضع اعتبار الأجر العالي في معظم أرجاء العالم العربي، كان العامل العادي الفلسطيني يتقاضى من ١٥ قرشاً إلى ٢٠ قرشاً، والعامل الماهر يتقاضى ضعف هذا المقدار أو ثلاثة أضعافه. وارتفعت أجور عمال المزارع من العرب ارتفاعاً حاداً، إذ بلغت من ١٤ إلى ١٦ قرشاً في مواسم العمل في بيارات الحمضيات. كما إن الفوائد غير المباشرة التي صار يتمتع بها العرب كانت فوائد هائلة على قدم المساواة. فالعرب الفلسطينيون لم يدفعوا من الضرائب إلى حكومة الانتداب البريطانية أكثر مما كانوا يدفعون للحكومة العثمانية، ولا أكثر مما كان يدفعه العرب في البلدان المجاورة. ونظراً للإيرادات الضريبية من المستوطنين اليهود فإن الخدمات الصحية والتعليمية التي أُتيحت للعرب الفلسطينيين كانت فريدة من نوعها في الشرق الأوسط، كما تدل على ذلك الأرقام التالية التي تمثل الإنفاقات الحكومية (بالمثل لكل فرد واحد) — المثل = ٠.٠٠١ ر. من الجنيه الإنكليزي:

الأقطار	مصر	العراق	شرقي الأردن	سورية ولبنان	عرب فلسطين
الخدمات					
الصحة	١٥٣	١٠٨	٤٢	٢٣	١٥٦
التعليم	٢٨٤	٢١٧	٧٣ (١٩٣٥)	٩٦	٢٥٩

المصدر: أ. كوهين: «إسرائيل والعالم العربي» (نيويورك: فونك و واغنالز، ١٩٧٠): الصفحة ٢٢٧.

فالتحسن الطارئ على المستويات الصحية للفلسطينيين يتجلى بارتفاع معدل الولادات على معدل الوفيات في كل ألف واحدة من عدد السكان بين ١٩١٧ و ١٩٣٧. ففي مصر كان هذا الارتفاع ١١، وفي سورية ولبنان ١٤، وفي شرقي الأردن ٩، وفي العراق ٩، وأما في فلسطين فقد كان ٢٥ (في الفترة الممتدة من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٤١).

إن كل هذه التحسينات الجوهرية الناجمة عن الطاقات اليهودية البشرية منها والمادية لم تحفز قيام تفاهم عربي يهودي في فلسطين، وذلك تماثل الحقيقة التي مؤداها أن حصول العمال الأفارقة في جنوبي إفريقية على أجور أعلى من أجور العمال في إفريقية السوداء، لم يفض بدوره إلى تحبيب سكان جنوبي إفريقية الأوربيين إلى قلوب الإفريقيين. وهناك حقيقة تبقى ماثلة للعيان وهي تعرض العرب

للتهجير من فلسطين . وأحد الأمثلة على ذلك هو جهد حزب الماباي لجعل الجماعة اليهودية جماعة مستقلة قدر المستطاع من خلال حملته الثلاثية الجوانب : « غزو الأرض » (بترسيخ الحد الأقصى من الملكية اليهودية للأرض الفلسطينية وزراعتها) ، و « غزو اليد العاملة » (بإجبار أرباب العمل اليهود على استئجار العمال اليهود فقط ، بدلاً من استئجار اليد العاملة العربية حتى لو كانت أرخص) ، و « متوج الأرض » (بمقاطعة السلع العربية الأخص بغية حفز الزراعة والصناعة اليهوديتين) .

هذه الإجراءات التمييزية كانت على تناقض فاضح مع ما أعلنه حزب « الماباي » من مبدأ اشتراكي عن التضامن الطبقي ، غير أن المبررات التي كانت تساق دفاعاً عنها تمثلت بتوكيد استثنائية الوضع اليهودي وكان الاستثناء يلغي جميع المبادئ . ومع ذلك فإن « دافيد هاكوهين » ، الذي ظل زمناً طويلاً قائداً من قواد حزب الماباي ، يتالك نفسه عن المجاهرة بشكوكه حيال هذا التناقض الدائم المفصوح بين المبدأ والتطبيق :

” أتذكر أنني كنت واحداً من أوائل رفاقنا من حزب AHDUT HA — AVODAH ، الذين ذهبوا إلى لندن بعد الحرب العالمية الأولى وهناك أصبحت اشتراكياً وعندما انضمت إلى الطلاب الاشتراكيين — من بريطانيين وإيرلنديين ويهود وهنود وأفارقة — اكتشفنا جميعنا أننا كلنا نعيش تحت ظل الهيمنة البريطانية أو الحكم البريطاني . وحتى هنا ، في هذا المناخ من الإلفة ، كان علي أن أجادل أصدقائي حول مسألة الاشتراكية اليهودية ، دفاعاً عن حقيقة عدم قبولي دخول العرب في اتحادي العمالي ، « المستدروت » ، ودفاعاً عن إسداء النصح لريات البيوت بعدم الشراء من الحوانيت العربية ، ودفاعاً عن حراستنا البيارات لمنع العمال العرب من العمل هناك وعن صب الكيروسين على البندورة التي كان يزرعها العرب ، وعن مهاجمة ربات البيوت اليهوديات في الأسواق وتكسير البيض العربي الذي عمدن لشرائه ، وعن توجيه الحمد إلى الله الذي ألهم « الصندوق القومي اليهودي — KEREN KAYEMET » بإيفاد « هانكن » إلى بيروت لاقتياع الأراضي من الذوات EFFENDI الغيايين (الملاكين العقاريين) وطرد الفلاحين من الأرض — إن ابتياع عشرات الدونمات من إنسان عربي أمر مباح ، ولكن بيع دوئم يهودي واحد — معاذ الله — إلى إنسان عربي أمر محظور . كما إن اعتبار روتشليد ، الذي تتجسد به الرأسمالية ، إنساناً اشتراكياً وتلقيه « بالחסن » كان من الأمور التي يتوجب علينا الدفاع عنها — إن الإقدام على ممارسة ذلك كله لم يكن سهلاً . وعلى الرغم من إقدامنا على ممارسته ؛ فإنني لم أكن راضياً عنه . تلك سياسة الصهاينة الاستعماريين ، دهاء ومكر ، والتظاهر بالشفقة على العرب وعدم الرضى على ما يفعلون » ،⁽⁶³⁾ .

جاء هذا التحيز الشامل ضد العرب في التقرير الرسمي الذي قدمه السير « جون هوب سيمبسون » تعقيباً على اضطرابات عام ١٩٢٩ :

”.... إن نتيجة ابتياع الأرض في فلسطين من قبل «الصندوق القومي اليهودي» هي أن الأرض أصبحت محتبة وخارج إطار القانون المحلي EXTRA - TERRITORIALISED . إنها لم تعد الأرض التي يستطيع العربي أن يجني منها أية فائدة لا الآن ولا في المستقبل . فهو لم يحرم من الحلم باستجارها وفلاحتها وحسب ، وإنما حرم إلى الأبد من أمل العمل في تلك الأرض ، نظراً للشروط الصارمة التي فرضها «الصندوق القومي اليهودي» على استجارها . فالأرض موقوفة وغير قابلة للتحويل . وهذا هو السبب الذي يجعل العرب يرتابون في دعاوي الصداقة والإرادة الطيبة الصادرة عن الصهاينة ، نظراً للسياسة التي فرضتها «المنظمة الصهيونية» عن عمد وسابق تصميم⁽⁶⁴⁾ .

واستعادة منا لشريط أحداث الماضي يظهر لنا صعود هتلر وما تلاه من أعمال قتل ضد اليهود الأوربيين بمظهر الشرخ العميق في التاريخ الفلسطيني المعاصر . فعلى الرغم من جهود «المنظمة الصهيونية» فإن الهجرة اليهودية قد تناقصت في أواخر العشرينيات (١٩٢٠) إلى تدفق صاف لا يتجاوز بضعة آلاف سنوياً ، وكان من الممكن أن تبقى على ذلك المعدل المتواضع لو توفرت الظروف الطبيعية . ولكن في عام ١٩٣٢ وعام ١٩٣٦ ، بدأ يتدفق سيل المهاجرين ، هرباً من الاضطهاد النازي ، إذ وصل إلى فلسطين بين هذين العامين زهاء ١٧٤٠٠٠ لاجئ يهودي ، فهذا العدد ضاعف عدد السكان اليهود في فلسطين لأنهم لم يكونوا أكثر من ١٧٤٠٠٠ نسمة زمن الإحصاء الرسمي عام ١٩٣١ .

إن آثار هذه الثورة الديموغرافية كانت مدمرة . فذكريات «الأتون» المربعة وتلك دعاية صهيونية ، دفعت معظم اليهود إلى الامتناع حتى عن الكلام فيما يتعلق بمبدأ الثنائية القومية . في هذه المرحلة رفض فيها بن غوريون عرضاً عربياً في أن تكون فلسطين بلداً يتمتع فيه كلا الشعبين بالمساواة التامة ، ووصف العرض بأنه يثير الاشمئزاز في النفس . وأما العرب فقد أفصحوا بأنهم لا يجدون أي مبرر يدفعهم لفقدان بلادهم بسبب الحملة الغريبة المعادية للسامية . ”إن معاداة السامية داء غربي يستحق الرثاء..... ولكننا نحن لسنا معادين للسامية لأننا نحن أنفسنا ساميون . ومع ذلك فإن هذه المشكلة الغريبة هي قيد الحل على حسابنا . فهل هذا تصوركم عن الإنصاف؟“⁽⁶⁵⁾ . فكان الإضراب العربي والثورة المسلحة في عام ١٩٣٦ بمثابة الذروة التي خلصت إليها تلك المرارة وذلك الذعر .

ردت السلطات البريطانية بزيادة جيش احتلالها إلى ٢٠.٠٠٠ جندي واللجوء إلى الاعتقالات والغرامات الجماعية ، وإجبار العرب على افتتاح مراكز أعمالهم المقفلة خلال الإضراب وتدمير القرى والمدن المجاورة المشتبه بإيوائها رجال الثورة . ولكن المقاومة استمرت وبدأ الحكام العرب المجاورون

— من أمثال عبد الله في شرقي الأردن وغازي في العراق وابن سعود في العربية السعودية — يتهيون تصاعد الروح النضالية الجماهيرية التي تهدد بانتقال عدواها إلى رعاياهم . ولذلك ففي ٨ تشرين الأول عام ١٩٣٦ ، أصدر نداء إلى ”أبنائنا عرب فلسطين أن يخلدوا إلى الهدوء لمنع سفك الدماء ، وأن يثقوا بالنوايا الطيبة لحليفنا ، الحكومة البريطانية ، التي عبرت عن رغبتها في إقامة العدل فارتاحوا وتأكدوا أننا سنتابع جهودنا بغية مساعدتكم “^(٦٥) .

وفي ١١ تشرين الأول انتهى الإضراب الذي دام ستة أشهر وأوفدت الحكومة البريطانية لجنة « بيل PEEL » لاستقصاء واقع المشكلة الفلسطينية وتقديم التوصيات . فكان تقريرها الذي رفعته عام ١٩٣٧ في منتهى البساطة : إن التزامات بريطانيا تجاه اليهود لا يمكن الوفاء بها إزاء هذه المعارضة العربية العنيدة ، ولذلك فإن اللجنة لم تقترح الحكم الذاتي ، الذي كان العرب يطالبون به ، وإنما اقترحت تقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية . ولكن العرب رفضوا التقسيم لأنهم كانوا يخشون صعوبة منع اليهود من التوسع في المستقبل حتى لو كانت حدود دولتهم المقترحة بالغة الدقة .

واندلعت الثورة من جديد في أيلول ١٩٣٧ . وفي منتصف عام ١٩٣٨ كان الثوار يسيطرون على ٨٠٪ من الريف ، حيث أخذوا يجبون الضرائب ويطبقون العدل بين الناس . فأطلقت بريطانيا « القوة الجوية الملكية » بالإضافة إلى قوة الاحتلال المؤلفة من ٢٠٠٠٠ رجل ، كما تم تسليم ١٤٥٠٠٠ نسمة من المستوطنين اليهود وتنظيمهم على شكل « فرق ليلية » واستخدام بعضهم في بناء حاجز من الأسلاك الشائكة في شمال فلسطين ، للحيلولة دون دخول المتطوعين العرب من سورية ولبنان . وفي عام ١٩٣٩ انهارت المقاومة العربية وأعيد توطيد السلطة البريطانية . وأما الخسائر البشرية والمادية ؛ فكانت جسيمة وعانت القضية العربية نكسة خطيرة بمقتل ٥٠٠٠ عربي ، مقابل ٤٦٣ يهودي و ١٠١ بريطاني . وهكذا عززت بريطانيا موقع اليهود في فلسطين وبدأوا يعدون المسرح للأحداث المصيرية ، التي قامت عام ١٩٤٨ حين تمكن الصهاينة في خاتمة المطاف من تفسير وعد بلفور بالشكل الذي يريدون تفسيره به ، كما جاء على لسان الدكتور وايزمن .

٦ — إفريقية الاستوائية

خضعت إفريقية الاستوائية لسيطرة واستغلال القوى الغربية خلال الحرب العالمية الأولى والسنوات الفاصلة بين الحربين إلى حد فاقت عليه الشرق الأوسط . فالمواد الخام الإفريقية عززت اقتصاد الحرب لدى الحلفاء ، كما تم استغلال الطاقة البشرية الإفريقية لأغراض العمل والمعارك . فأكثر من ١٨٠.٠٠٠ من إفريقية الغربية خدموا في الجيوش الفرنسية إبان الحرب ضد الألمان في

أوربة، والتوغولاند والكاميرون، كما استخدم البريطانيون المجندين الأفارقة، علاوة على المجندين السيخ والبنجابيين في حملاتهم على شرقي إفريقية. ومقابل ذلك كان لدى الألمان في بداية الحرب في تانجانيقا، قوة نظامية قوامها ٢١٦ أوربياً و ٢٥٤٠ عسكرياً إفريقياً. وعلى غرار هذه النسبة تقريباً كانت نسب الإفرقيين والأوربيين المقاتلين في صفوف الأفواج البريطانية في غربي وشرقي إفريقية.

فهذه المساهمات الحربية، وماتلاها من مقاطع رائعة لمبدأ ويلسون حول تقرير المصير، شجعت الإفرقيين من ذوي الوعي السياسي على التطلع نحو نظام جديد في أعقاب الحرب. ولكن الأنظمة الأمبريالية تضامنت، بدلاً من التفكك، وامتدت تحت ستار ورقة الانتداب، كما جرى في الشرق الأوسط. وفي الوقت الذي تم فيه اقتسام البلدان العربية كمناطق انتداب من الفئة (أ)، تم توزيع المستعمرات الإفريقية لألمانيا كمناطق انتداب من الفئة (ب) والفئة (ج). فبريطانيا نالت معظم المستعمرات الألمانية السابقة في شرقي إفريقية تحت اسم «إقليم تانجانيقا»، بينما نالت بلجيكا القسم الباقي تحت اسم «رواندا أوروندي». وأما جنوب إفريقية فقد حصلت على المستعمرة الألمانية السابقة في جنوب غرب إفريقية، كما حظيت كل من فرنسا وبريطانيا بأجزاء من الكاميرون والتوغولاند.

وانطلق الحلفاء المنتصرون، بعد إسباغ السمة الشرعية لسيطرتهم على القارة الإفريقية بأكملها، إلى توطيد سلطتهم من خلال الزعماء المحليين، الذين كانوا نظراء الشيوخ في الشرق الأوسط. ولكن سواء أكان الحكم حكماً غير مباشر كالذي يمارسه البريطانيون، أو مباشراً كالذي يمارسه الفرنسيون والبلجيكيون والبرتغاليون، فإن السلطة الفعلية ظلت تحت سيطرة الحكومات الأم التي تدفع الرواتب للزعماء وتقدمهم بالمستشارين الاستعماريين لإسداء النصيحة لهم عن كيفية تأدية مهامهم التي أثارت النفور في الأوساط الشعبية وهي لا تتعدى جباية الضرائب وتجنيد العمال والمجندين. ومن البديهي أن أولئك المستشارين الأوربيين ينحازون إلى جانب أولئك الزعماء ضد قلة من الشبان الإفرقيين، الذين أصابوا حظاً من الثقافة الغربية، والذين كانوا عرضة للاتهام بأنهم يفتقرون إلى احترام شعوبهم لهم، إضافة إلى محاربة الموظفين الاستعماريين لهم. ويعقب على تلك المرحلة اثنان من أخلص دعاة الحكم الاستعماري وهما «رولاند أوليفر و آنتوني أثور» قائلين "لم تكن القرارات الهامة من مهام الأفارقة، وكان المتنفذون من الأفارقة في هذه الآونة أقل عدداً من المرحلة السابقة لعام ١٩١٤"،⁽⁶⁷⁾.

فالقوى الاستعمارية كانت تستخدم سلطتها القوية بين الحريين لبلوغ الأهداف الاستراتيجية نفسها، رغم اختلاف أساليبها التكتيكية. فالهدف الأول أوضحه «إيرل غراي» عام ١٨٥٢ عندما

قال : " إن أوثق اختبار لمدى صلاح الإجراءات المعتمدة لتطوير قوم من الهمج هو وجوب بلوغهم مرحلة الاكتفاء الذاتي " (68) ! ولذلك فإن الحكومات الأوربية كلها ، التزاماً منها بهذا القول المأثور ، كانت ترى أن بلوغ تلك المرحلة يتطلب من رعاياها المستعمرين ضرورة تحمل النفقات التي تقيم موضع السيطرة ، بما في ذلك نفقات الجهاز البيروقراطي والقضائي وقوات الشرطة والجيش .

وأما الهدف الثاني المشترك بين كافة القوى الأوربية ، فهو توجه اقتصاد البلدان المستعمرة نحو التصدير لتوريد المواد الخام الضرورية وامتصاص السلع المصنعة . فالرسميون البريطانيون ، يدعون أن واجب المستعمرات هو استيرادها المصنعات البريطانية ، حتى لو كانت أعلى ثمناً من المصنعات اليابانية . ففي حزيران عام ١٩٢٠ دعت الحكومة البريطانية مستعمراتها لمنح الأفضليات للسلع ذات المنشأ الامبراطوري . وفي عام ١٩٢٢ أقدمت ست وعشرون حكومة على التنفيذ ، ولم تكن جميعها من تلقاء نفسها . هذه «الأفضلية الامبراطورية» برهنت على أنها هبة من الله للصناعات البريطانية في وجه المنافسة الشديدة زمن سنوات «الكساد الكبير» . وأوضح هذه الحقيقة السير «فيليب كان ليف — ليستر» من «إدارة المستعمرات» في مجلس العموم في ٢٢ نيسان عام ١٩٣٩ حين قال :

"إنني لست على ثقة من معرفة البريطانيين للعون الكبير الذي كانت عليه «التجارة مع المستعمرات» في السنوات الصعبة الماضية ففي عام ١٩٢٤ لم تكن أكثر من نسبة ٦.٨٪ من صادراتنا تجد طريقها إلى «الامبراطورية الاستعمارية» . وفي عام ١٩٣١ ارتفعت النسبة إلى ما يزيد على ١٠٪ في زمن كانت فيه الأسعار تتداعى في المستعمرات التي تقلصت قدراتها الشرائية ، تقلصاً كبيراً . ويبين ذلك قيمة التجارة ويؤكد مدى اتساع وأهمية الأفضليات التي منحناها للمستعمرات لهذا البلد طيلة السنوات الماضية . وبما أن هذا المجلس قد اتخذ قراره — عن الأفضلية الامبراطورية — في شباط ، فقد تم منحنا أفضليات جديدة وخلاصة القول أن كل مستعمرة من المستعمرات التي تعتمد التعرفة الجمركية على المصنعات والتي تتمتع بالحرية في إقدامها على ذلك ، تمنح الآن أفضلية جوهرية لهذا البلد " (69) .

وعلى الرغم من الاعتراف الصريح بالمنافع التي عادت بها الأفضلية الامبراطورية على الوطن الأم ، فقد ظل الاعتقاد السائد بأنها كانت مفيدة للمستعمرات أيضاً على قدم المساواة ، لأن القدر منحها دور المنتج للمواد الخام . وطبقاً لما قاله (و . ج . أورمزي — غور) مساعد وزير الخارجية لشؤون المستعمرات في ١٣ نيسان عام ١٩٢٩ :

"إنني لا أتصور اليوم وجود الكثير من التطورات الصناعية ، ولا أتصور احتمال قيامها في

المستقبل ، في الكتلة الهائلة التي تتألف منها امبراطوريتنا الاستعمارية . وإذا نظرنا إلى المستقبل فلن يكون في أي مكان من امبراطوريتنا الاستعمارية فحم أو حديد ، وأنتم تتعاملون مع البشر ومع الظروف المالية التي لا يمكن أن تسلم نفسها لإنتاج المصنع ، بل بتوجيه الاهتمام الكبير نحو تطور الغابات والحيوانات والزراعة“ (70) .

هذه العقلنة تعيد إلى الأذهان القرار الذي أعلنه « جون براونينغ » قبل قرن من الزمن وأعلن فيه ” من المستحيل أن تصبح مصر بلداً صناعياً “ (راجع الفصل الثاني ، المقطع الثالث) ، كانت موضع تقبل أوساط (حزب العمال البريطاني) . فالناتبة العمالية « مارغريت بوندفيلد » طرحت عقلنتها ، التي تفتق عنها ذهنها والتي تقضي بإجهاض الصناعات في المستعمرات من خلال صبغ طريقة حياة الإفريقيين التقليدية بالصبغة المثالية كنعقوض للآفات الاجتماعية الناجمة عن التصنيع : ” إننا نريد أن نجنب هذه المستعمرات — كما صرحت أمام مجلس العموم — خوض غمار المحنة القاسية ، محنة البلدان الصناعية العادية ، محنة عهد من العبودية الاقتصادية ، العهد الذي عاد بأونخم العواقب على أجيال برمتها من الشعب “ (71) .

واتخذ المسؤولون الأوروبيون ، علاوة على التشريعات الأمبريالية ، الإجراءات المباشرة ضمن المستعمرات بما يكفل الحد الأعلى من المنافع لتعزيز الاقتصاد في بلدانهم الأصلية . ومن تلك الإجراءات كان جباية الضرائب — على الأرض والماشية والبيوت وحتى على الناس نفسها — كوسيلة لإجبار الإفريقيين المتصلبين ، على زراعة المحاصيل النقدية أو على العمل في المناجم والزراع الضخمة . ولكن هذا الضغط لم يكن ضرورة لاستعماله في مناطق مثل غربي إفريقية ، حيث كان الاحتكاك الطويل مع أوربة قد حفز مطلب المستوردات المصنعة على نطاق شعبي واسع ، وأما في إفريقية فقد كانت الحاجة تدعو لوجود الحافز بشكل متواصل ، كما اعترف بذلك صراحة أحد المستوطنين البيض في كينيا وهو « الكولونيل كروغان » الذي قال : ” لقد سلبناه أرضه KIKUYU وعلينا الآن أن نسلبه أطرافه وما العمل القسري إلا النتيجة الطبيعية لاحتلالنا هذه البلاد “ (72) .

وفي الأمكنة التي فشلت فيها الضرائب في إيجاد القوة العاملة المطلوبة ، عمد المسؤولون الاستعماريون إلى أسلوب العمل القسري المكشوف ، فقد فرضوا على الناس مزاوله العمل المجاني عدة أيام من العام لتنفيذ « الأشغال العامة » كالقلاع للحكام ، والمساكن للموظفين الرسميين والثكنات للجنود ، وشق الطرق ومد السكك الحديدية والموانئ لتصدير المحاصيل النقدية . ومما يدل على مدى استغلال الطاقة البشرية الإفريقية ، التقرير الذي أوردته الحاكّم العام « ديلافينييه » وجاء فيه ” أن إفريقية الغربية الفرنسية كانت تقدم ، عشية الحرب العالمية الثانية ، سنوياً (١٧٥) مليون فرنك فرنسي

كضريبة على الأفراد وعلى القطاع، و (٢١) مليون يوم عمل قسري و (١٢٠٠٠) جندي. ولكن هذا التقدير كان ناقصاً؛ فعلاوة على الجبايات الرسمية، كانت تضاف مجموعة من الأعباء الثقيلة، من أمثال المدفوعات «العرفية» التي يجمعها الزعماء و «الهدايا» للمتنفذين في مصانع الصناعات التحويلية ومبيعات المحاصيل قسراً بأقل من أسعار الكلفة ودفع الديون والسلع الموسمية بمعدلات الفوائد الابتزازية باعتبارها «ضرورات أساسية» لاستضافة المديرين والزعماء وأزلامهم الطفيليين أثناء قيامهم بجولات تفقد العمل.

فمن وجهة نظر القوى الاستعمارية برهنت الأساليب الإدارية المذكورة أعلاه عن نجاحها الباهر، لأنها أنجزت التكامل المرغوب بين اقتصادات المستعمرات واقتصادات البلدان الأم، كما دلت الإحصاءات التجارية الواردة في جدول الصفحة التالية.

وحدثت منجزات رائعة في بناء مرافق الهيكل الأساسي الضرورية للتجارة المتنامية. فأنشئت السكك الحديدية من المناطق الواقعة في أعماق البلاد إلى الموانئ الساحلية الجديدة، وأسس المبشرون المخلصون المدارس، وقدموا الخدمات الصحية الأولية، كما جعلت المناجل الفولاذية الجديدة العمل في تنظيف الأدغال، سهلاً ومريحاً. حتى «الجنائن النباتية الملكية» في «كيو» استنبتت أنواعاً جديدة من القهوة والكافا والكولا والذرة وزيت النخيل والحمضيات وغير ذلك من الفواكه، التي كانت تعود بالفائدة على الأطعمة المحلية وعلى منتوجات التصدير أيضاً. وكذلك الأمر فيما يتعلق بالمحمية الجنوبية من نيجيريا، التي استطاعت تقديم المحاصيل الجديدة، كالمانغا والتبغ والكافا والقبك LAPOK والقرفة وليف الرافية والكولا. وأما العينة عن هذه العملية «التحديثية»؛ فقد كانت تتمثل بالتفرنج السكاني في مراكز المدن الجديدة. فأكرا اكتظت بالسكان من ٤٠٠٠٠ نسمة في عام ١٩٢١ إلى ١٣٨٠٠٠ في عام ١٩٤٨، وأبيجان من ٥٠٠٠ في عام ١٩٢١ إلى ٤٥٠٠٠ في عام ١٩٤٥، ونيروبي من ١٤٠٠٠ في عام ١٩٠٦ إلى ٢٥٠٠٠٠ في عام ١٩٦٢.

إن هذه المنجزات تعزز النتيجة، التي توصل إليها المؤرخان «بيتر دوينان و ل. ه. غان» ومفادها "أن المرحلة القصيرة بين بداية أمبريالية أواخر العصر الفيكتوري وبين نزع الصبغة الاستعمارية عن إفريقية، اتسمت بتقدم مذهل في عدة ميادين" (٧٣). ولكن مثل هذا التقدير سواء أكان عن إفريقية آنذاك أو عنها اليوم يستتبع بالضرورة التساؤل التالي: "ما الغرض من ذلك التقدم ولمصلحة من؟" هنالك عدة حالات معروفة عن بلدان العالم الثالث من التي اختبرت المعدلات المذهلة من النمو وما تبعها من قمع جماهيري واستغلال، وانحدار فعلي في مستويات المعيشة، مما أفضى إلى الغليان الاجتماعي ومن ثم إلى الثورة. ولذلك تقتضي الضرورة إعان النظر

نمو التجارة الخارجية في بعض المناطق المختارة من إفريقيا
(بالجنيه الاسترليني)

٣٩ — ١٩٣٨ ١٠٦٢٦٢٨٤ ١٦٢٣٥٢٨٨	١٩١٣ ٢٩٥٢٤٩٤ ٤٢٧١٠٦	صاحل العاج الواردات الصادرات
١٩٣٨ ١١٥٦٧١٠٤ ١٤٣٩٠٧٠٠	١٩١٣ ٧٢٠١٨١٩ ٧٣٥٢٣٧٧	نيجيريا الواردات الصادرات
١٩٣٨ ٨٠٠٦٩٠ ٨٥٠٤٦٥٠	١٤ — ١٩١٣ ٢١٤٧٩٣٧ ١٤٨٢٨٧٦	كينيا الواردات الصادرات
١٩٣٩ ٣٠٣٩٦٧٣ ٤٥٨٥٦٥٨	١٩١٣ ٢٦٦٧٩٢٥ ١٧٧٧٥٥٢	فانجوانقا الواردات الصادرات
١٩٣٩ ٤٥٢١٠٨٢ ١٠٢٢٠١٨٢	١٩١٩ ٤٣٤٣٥٤ ٤٥٤٣٦٦	شمال روديسيا الواردات الصادرات
١٩٣٩ ٩٠٥٤٣٥٩ ١٠١٦٨١٥٢	١٩١٠ ٢٧٨٦٣٢١ ٣١٩٩٩٥٦	جنوب روديسيا الواردات الصادرات
١٩٣٦ ١٧٨٤١٩٩٥٠ ١٦١٧٦١٢٥١	(بالفرنكات) ١٩١٣ ٢١١٨٢٠٠٠ ٣٦٨٦٥٠٠٠	إفريقية الاستوائية الفرنسية الواردات الصادرات
١٩٣٦ ٩٦٨١١٢٠٠٠ ٩٧٨٤٣١٠٠٠	١٩١٢ ١٣٤٧٨١٨٩٢ ١١٨٥٦٧٢٣١	إفريقية الغربية الفرنسية الواردات الصادرات

<p>١٩٣٨</p> <p>١٠٢٢٦٣٩٩٣٠</p> <p>١٨٩٧١٥٣٨١١</p>	<p>١٩١٢</p> <p>٦١٨٦٤٠٠٠</p> <p>٨٣٤٦٥٠٠٠</p>	<p>الكونغرس البلجيكي</p> <p>الواردات</p> <p>الصادرات</p>
---	---	--

المراجع: الناشران (ل. هـ. غان و ب. دوينان) — «الاستعمارية في إفريقيا ١٨٧٠ — ١٩٦٠» المجلد الثاني: «تاريخ الاستعمارية وسياساتها ١٩١٤ — ١٩٦٠» (كامبردج: مطبعة جامعة كامبردج، ١٩٧٠)، الصفحتان ١٥ و ١٦.

خلف المظاهر السطحية وتحليل مردود «التقدم المذهل» في ضوء حياة البشر وسلامة العلاقات الاجتماعية. فعندما ينظر المرء بهذا المنظار سرعان ما يتضح له أن دفع كلفة إنشاء الطرقات والسكك الحديدية والموانئ والمدن والتجارة الخارجية المتنامية كان الاضطرابات الاجتماعية والمعاناة الجماهيرية الخطيرة. وأما الرد بأن «الثورة الصناعية» الأصلية في أوربة قد تطلبت مثل هذه الضريبة هو رد غير مناسب، لأن التعويض في أوربة هو ما نجم عن تلك الثورة من نمو متولد ذاتياً ومجتمعات صناعية متطورة مع كل المنافع الواسعة الانتشار، في حين أن التعويض في المستعمرات كان، على النقيض من ذلك، يكمن في تواصل التبعية الاقتصادية ونقص العمالة مع كل مرافقه من اضطرابات اجتماعية وبؤس لا يزال قدر الأغلبية الساحقة من الجنس البشري الحبيسة في شرك العالم الثالث.

فالعمل القسري على سبيل المثال كان نظرياً مقصوداً على عدد محدود من الأيام كل عام، ولكنه عملياً كان موضع التعسف إلى حد خطير في غالب الأحيان. فحياة الكثيرين من البشر كانت ضحية تهميد السكة الحديدية في المستعمرة البريطانية «سيراليون» في نهاية القرن التاسع عشر، كما سحّر الفرنسيون في مطلع القرن العشرين قرابة عشرة آلاف عامل سنوياً لبناء سكة الحديد من «برازافيل» إلى «بويت نوار»، وقد هلك ربع هذه القوة العاملة سنوياً على الأقل من الجوع والأوبئة. وحتى في حالة العمال المأجورين الذين استأجرتهم «مديرية النقل» في ساحل الذهب، فإن سجلات عام ١٩٠٠ تعكس تلك الظروف المرعبة:

”..... كان السير متواصلًا مدة اثني عشر شهراً بمعدل ٤٠٠ ميل في الشهر الواحد،

والعمل هذا العام أصعب من سائر الأعوام، ولقد أصاب الضعف والوهن عدداً كبيراً من الحمالين لتشقق أقدامهم، نتيجة السير الطويل على أرصفة الطرقات الجديدة المفروشة بشظايا الحجارة الصلبة.... وتمزقت نعال الأغلبية. فخطرت فكرة وضع القير على أقدام الحمالين وتم تطبيق هذه التجربة، وتبين أن قير الفحم مناسب أكثر من غيره لهذه التجربة، لأنه يملأ الشقوق ويؤدي مهمة

المطهر الجيد . وعلاوة على الوقاية البسيطة ، التي يؤمنها للأقدام ؛ فإنه يلتصق التصاقاً محكماً بها . كانت النتائج مرضية وما زال الحمالون يمارسون أعمالهم على الطريق بفضل هذا الإجراء الذي لولاه لاضطروا لملازمة الفراش “ (74) .

إن التعليق الذي أورده « أ. ج. هوبكنز » حول الحادثة المذكورة أعلاه هو تعليق جدير بالاهتمام : ” في تلك المناسبات التي ينال العمال فيها أجوراً عالية في غربي إفريقيا كانت الأيدي العاملة تتهاوت على العمل فمبرر العمل القسري واغتصاب الضرائب كان مبرراً زائفاً ، فلم تعد الحاجة تدعو لتوفير الأفارقة في أساليب اقتصاد النقد الحديث ، وحتى لو تم الادعاء بقيام مثل هذه الحاجة تدعو لتوفير الأفارقة في أساليب أجدى لمباشرة ذلك الثقيف “ (75) .

ففي المستعمرات البريطانية (وقد كانت الظروف فيها على أقل ما يكون من سوء) انتشر التعسف في حق استعمال العمل القسري ، مما استدعى « السلطات المحلية » لاستصدار قرار تنظيم استعمال العمل الإلزامي في عام ١٩٢٣ . وتبعه توقيع « ميثاق العمل القسري » من قبل القوى الاستعمارية عام ١٩٣٠ . وبرهن تطبيق بنود هذه التدابير التنظيمية عن صعوبته في المستعمرات النائية ، حتى أثناء توفر الرغبة الصادقة لدى المسؤولين في تنفيذه بنوده رغم افتقارهم لهذه الرغبة في معظم الأحيان ، فالإداريون الفرنسيون مثلاً خرقوا جميع اللوائح التنظيمية بتجنيد الذكور القادحين جسدياً لاستخدامهم كعمال غير مأجورين .

وأما الخطر الذي انطوى عليه العمل القسري ؛ فهو أن الأيدي العاملة النازحة إلى المناجم والمزارع كانت بدافع الحاجة لتسديد الضرائب المختلفة المفروضة عليها . فالنازحون من الذكور البالغين الذين يضطرون لترك زوجاتهم وأطفالهم خلفهم في القرى أو في مجتمعات الاحتياط ، ظلوا يزاولون العمل وفق فترات محدودة — من ستة أشهر إلى سنتين . ومعظمهم يكرر نفس العمل المحدد ، ولذلك فإن حياتهم عبارة عن دورات متناوبة من العمالة خارج البيت ومن البقاء فيه . فهذا النظام الدوري من العمالة جعل من الصعب عليهم اكتساب المهارات وتنظيم النقابات العمالية ، مما أبقى الأجور على انخفاض شديد . والشئ المهم أن الغياب المتواصل لنسبة كبيرة من الرجال خلف وراءه مشاكل اجتماعية خطيرة على الوحدة العائلية ، كما ورد في تقرير رسمي من نياسالاند « مالاوي » عام ١٩٣٥ : ” لقد تقوضت مجمل البنية في النظام القديم للمجتمع ، نظراً لغياب نسبة من الرجال القادحين جسدياً تتراوح بين ٣٠٪ و ٦٠٪ في وقت واحد إن الوحدة العائلية مهددة بالانهيار الكامل “ (76) .

فليس من المستغرب في ظل هذه الظروف أن تكون أجور العمال الأفارقة ، البيض والسود ،

من بين أخفض الأجور في العالم . فشركة FARRELL الأمريكية للنقل البحري كانت تدفع أجرة تفريغ وتحميل السفينة في الموانئ الإفريقية عام ١٩٦٥ سدس ماتدفعه مقابل العمل نفسه في الموانئ الأمريكية . وكان عمال مناجم الفحم النيجريون في «إنوغو» ينالون من الأجور ، عشية الحرب العالمية الثانية ، مقابل عمل ستة أيام في الأسبوع ، مقدار مايناله العامل الاسكتلندي والألماني مقابل عمل ساعة واحدة . وفي مناجم شمال روديسيا كان سائق الشاحنة الأوربي ينال ثلاثين جنياً شهرياً بالمقارنة مع سبعة شلنات يتقاضاها السائقون الأفارقة في العمل نفسه . كما إن مناجم الذهب الشهيرة في جنوب إفريقية تحتوي عملياً نوعاً قليلاً من هذا الفلز وعلى عمق كبير ، ولو أنها في الولايات المتحدة لم الاستغناء عنها ولكانت ضمن اهتمامات طلاب الجيولوجيا فقط ، ومع ذلك فإنها اليوم ، ومنذ زمن بعيد ، من أوائل مناجم الذهب في العالم الرأسمالي شهرة — والتي أتيحت لها شهرتها بفضل الفيض الكبير من الأيدي العاملة الرخيصة من الدول الإفريقية المحيطة بها ومن جنوب إفريقية أيضاً .

وفي جنوبي إفريقية في عام ١٩٤٩ كان العمال الأفارقة المستخدمون في الخدمات البلدية يتقاضون حداً أدنى من الأجور يتراوح بين ٣٥ و ٧٥ شلناً شهرياً ، في حين يتقاضى العمال البيض (الذين كانوا يعملون ٨ ساعات يومياً ، مقابل ما كان يعملهم الأفارقة من ١٠ إلى ١٤ ساعة) حداً أدنى من الأجور مقداره عشرون شلناً يومياً بالإضافة إلى المساكن المجانية وغيرها من المنافع . وبقي هذا السلم التمييزي للأجور معمولاً به حتى بعد الحرب العالمية الثانية ، ومن افتضح أمره صدفة في نيسان عام ١٩٧٨ ، عندما عينت حكومة إيان سميث في روديسيا ، دفاعاً منها عن استمرارها ، المحامي الأسود المتدرب في لندن «بايرون ر . هوف» وزيراً مساعداً في وزارة العدل . وسرعان ما بدأ «هوف» يلقي الخطابات العديدة عن الحاجة لإجراء «التعديلات» ، إنصافاً للـسود لمعاملتهم معاملة أكثر عدلاً وزيادة تمثيلهم في الشرطة والقضاء . ولكي يعزز إتهاماته عن التمييز فضح الإحصاءات التي كانت محتبسة سابقاً والتي تدل على أن اثني عشر ألف موظف مدني أبيض كانوا يكسبون ثمانية وخمسين مليون دولار سنوياً ، في الوقت الذي كان يكسب فيه سبعة وعشرون ألف موظف مدني أسود اثني عشر مليون دولار . كما دلت الأرقام أيضاً على أن واحداً من بين كل عشرين أبيض كان موظفاً مدنياً مقابل واحد من كل مائتين من السود^(٧٧) .

إضافة إلى استغلال الطاقات البشرية كان إساءة استعمال الموارد الطبيعية تلبية لحاجات الأسواق الأجنبية أكثر مما هي لحاجات السكان المحليين . فالمسؤولون الفرنسيون ، مثلاً زعموا أن أكثر مايناسب السنغال هو إنتاج الفول السوداني كمحصول نقدي ولذلك وجهوا بحوثهم الزراعية والهياكل الأساسية نحو تلك الغاية ، بينما الواقع يشير إلى أن أكثر مايناسب تلك البلاد كان تربية

الغروة الحيوانية وزراعة مختلف أنواع المزروعات الكثيفة العمل كالرز وقصب السكر والفواكه وبواكير الخضروات وزيت النخيل. ولو أن رأس المال، الذي أنفق على محصول وحيد تم تخصيصه لتطوير الموارد الطبيعية في السنغال تطويراً شاملاً، لكان السنغاليون أفضل حالاً مما كانوا عليه في العصر الاستعماري وفي العصور التالية.

هناك شكل آخر من أشكال إساءة استخدام الموارد الطبيعية يتجلى في إهمال احتمالات التصنيع أو إحباطها في بعض الحالات. ففي شرقي إفريقيا مثلاً ومن الناحية الاقتصادية تمّ تصنيع بعض الأشياء البسيطة للاستهلاك الجماعي كالمنسوجات القطنية والأحذية والكبريت، كما كان من الممكن إجراء بعض العمليات التحويلية على المواد الخام المحلية من أمثال: غزل القنب ورزها على شكل بالات لتكون بمثابة المواد نصف المصنعة. ولكن أمثال هذه الخطوات الأولية باتجاه التصنيع كانت موضع المعارضة في «مؤتمر حكام المقاطعات — عام ١٩٣٥» المنعقد لدراسة عرض بتأسيس معمل البطانيات في أوغندا. وعارض المشروع حاكم تلك المستعمرة على أساس أن «البدء بمشاريع التصنيع في شرقي إفريقيا قد يعود على أوغندا بخسارة مقدار معين من الإيراد نظراً لتضاؤل الرسوم الجمركية»⁽⁷⁸⁾. واتخذ حاكم تانجانيقا الموقف نفسه وبرره بالاستشهاد بنص من رسالة رسمية تلقاها من وزير الخارجية (٤ كانون الأول عام ١٩٣٥) جاء فيها «.... من غير المرغوب فيه ترويج التصنيع في إفريقيا الشرقية، التي يجب أن تبقى، على مدى سنين طويلة قادمة، بلداً للمنتوجات الأولية»⁽⁷⁹⁾.

إن وطأة رجالات الصناعة الأوربيين ضد منافسة المستعمرات لهم كانت أمراً ملموساً أيضاً في غربي إفريقيا الفرنسية. فصناعة عصر الفستق السوداني في السنغال وجب عليها الانتظار حتى نشوب الحرب العالمية الأولى لتأمين سفن الشحن، وأتاحت للصناعة تعميق جذورها ومواصلة ازدهارها خلال السنوات التالية للحرب، على الرغم من المعارضة، التي تلقتها من المؤسسات التحويلية في مرسيليا؛ فإنها تمكنت من تأمين التقنيين على صادرات الزيوت من غربي إفريقيا إلى فرنسا. وحافظت هذه الحصّة النسبية «الكوتا» على كميتها حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية حينما فرضت الحاجات الوطنية الملحة تحرير صناعة المستعمرات مرة أخرى من القيود الميتربوليتانية. وهكذا سرعان ما انتشرت صناعة عصر الفستق السوداني من السنغال إلى السودان وفولطا العليا والنيجر، وارتفعت صادرات زيت الفستق السوداني من ستة آلاف طن قبل الحرب العالمية الثانية إلى واحد وثلاثين ألف طن بحلول عام ١٩٤٥. كما ظهرت مشاريع صناعية أخرى بعد رفع القيود، نتيجة لضغوط الحرب، معامل الإسمنت والسجائر ومناشر الأخشاب ومحال الأقطان ومعامل تعليب الأسماك والسكر.

وأخيراً كان على المستعمرات أن تقارع الشركات التجارية الأوربية وما تتمتع به من سطوة واحتكار . فبعد غزو القارة الإفريقية لم يعد بمقدور التجار الوطنيين أن يمارسوا أدوار الوسطاء بين الموانئ الساحلية والمناطق الداخلية في أعماق القارة ، لأن المؤسسات التجارية الأجنبية اندمجت وتحولت إلى شركات دولية مساهمة ضخمة ، تتحلّى بالعديد من المزايا الهامة ، التي تفتقر إليها المنافسة الإفريقية . وكانت هذه الشركات تهيمن على الاعتمادات المالية في البنوك الاستعمارية الأوربية أو تستأجرها وحدها ، كذلك لها اليد الطولي للنفاذ مباشرة إلى الشبكات التجارية فيما وراء البحار ، وكان لها من القدرة المالية ما يتيح لها تأسيس الفروع في قلب القارة الإفريقية ، ويمكنها من الصمود في وجه التقلبات المفاجئة في تجارة ما وراء البحار أيضاً . كما استفادت من فائض الإنتاج لتشتري السلع المصنعة بأسعار أدنى من منافسيها . وأخيراً كان باستطاعة هذه الشركات العملاقة الاعتماد على دعم المسؤولين الحكوميين ، الذين كانوا يفضلون التعامل مع حفنة من الشركات المهاجرة والوطيدة الأركان ، التي حلت في نهاية الحرب العالمية الأولى محل معظم التجار الأفارقة والعرب .

إن هيمنة الشركات التجارية الأجنبية لم تُؤدِّ إلى التطور الاقتصادي في المستعمرات ؛ فإن نسبة ضخمة من الأرباح التجارية ورواتب الاعتراب يتم تحويلها إلى الخارج بدلاً من استثمارها في إفريقية ، كما إن الجهد المبذول لتدريب الأفارقة على إدارة الأعمال الحديثة كان جهداً ضئيلاً لأنهم دائماً لا يمارسون إلا المهمات الثانوية المخصصة لهم ، التي لا تستدعي إلا أدنى المهارات . وأما أخطر الأمور فهو النزعة الطبيعية لدى الشركات لاستغلال قوة مركزها في فرض أعلى الأسعار على السلع المصنعة ، التي تباعها وفي فرض أدنى الأسعار على المواد الخام التي تشتريها . وبما كان يشجع الشركات على الإقدام على الإجراء الثاني معرفتها بأن الفلاحين المنتجين الأفارقة باستطاعتهم البقاء على قيد الحياة ، لأنهم يزرعون ما يقتاتون به من الزراعات الغذائية الأساسية .

فالهوة التي بدأت تأخذ مجراها في الاتساع (ولا سيما خلال سنوات الكساد الكبير) بين الأسعار المدفوعة لقاء الصادرات وبين الأسعار المقروضة على الواردات ، تشكل ما يطلق عليه الاقتصاديون «معدلات التبادل المفسدة» . وبشكل أكثر تحديداً لم يكن بإمكان منتجي المواد الخام من الأفارقة في عام ١٩٣٩ إلا شراء ٦٠٪ من السلع المصنعة في عام ١٨٧٠ - ١٨٨٠ مقابل المقدار نفسه من منتوجهم . فلا قانون اقتصادي موضوعي يحول دون حتمية هذا «التبادل غير المتكافئ» ، بل إن السيادة السياسية للأوروبيين استغلت سلطتها لإكراه الوطنيين ، من فلاحين منتجين وعاملين في المزارع وعمال مناجم ، على قبول تعويض الكفاف أو حتى دون مستوى الكفاف .

وأما الأفضلية الأمبريالية فقد أدت إلى تفاقم الوضع سوءاً، لأنها منعت الأفارقة من شراء السلع الاستهلاكية اليابانية الأرخص، وعدم استفادتهم من الأموال التي رصدت لتثبيت الأسعار والحفاظ على مستوى الدخل. وفجأة ظهر «جون كادبري» (من أسرة كانت تصنع شوكولا كادبري) على رأس مديرية الكاكاو في وزارة التموين، كما ظهر المستخدمون السابقون في شركة UNILEVER في المراكز الرئيسية في (قسم الزيوت والشحوم في وزارة التموين). وكما يستنتج «أ. ج. هوبكنز» «أن الشركات المهاجرة الكبرى هي المستفيدة الرئيسية من الاحتكارات القانونية. فالرعاية الرسمية ثبتت ووسعت الترتيبات «التجميعية» الخاصة التي كانت الشركات قد أقدمت عليها من قبل، كما إن هذه الشركات لم تكتف بتعزيز تدخل الدولة وإنما أسهمت في التخطيط لتدخلها»⁽⁸⁰⁾.

ورغم الربح الفاحش والمظالم، فقد بترت العلاقات بين الحاكمين والمحكومين خلال العشرينيات (١٩٢٠). فالرخاء الذي عم العالم الرأسمالي والازدهار الذي عاشته التجارة الدولية، يعني أن الأكل الاقتصادية العالمية قد تعاضمت حتى ولو أن توزيعها قد تم بشكل جائر فاضح. ولكن هذه الأكلة تقلصت إبان سنوات «الكساد الكبير» الطويلة، مما استدعى توزيعها إلى قطع أصغر من السابقة، وأكثر جوراً. وجاءت (شروط التبادل المفسدة) لتسلط مزيداً من الأضواء على مساوئ المصالح المتضاربة، التي بقيت بعيدة عن الأنظار حتى ذلك التاريخ. ولذلك فإن التوترات الناجمة عن ذلك دفعت بالأفارقة من مزارعين وتجار وعمال مأجورين إلى إبداء سخطهم على اقتصاد السوق العالمي الطاغى وعلى من كان يتربع على عرشه من الأجانب، مدراء ورجال أعمال.

وكان قادة حركة المعارضة يشار إليهم في المستعمرات الفرنسية باسم المتحضرين ÉVOLUÉ وفي المستعمرات البلجيكية باسم الرسميين IMMATICULÉ وفي المستعمرات الإسبانية باسم المتكيفين حسب السلوك ASSIMILADO وفي المستعمرات البريطانية باسم العصريين NEW MEN. وكانوا كلهم من خريجي الجامعات الأوربية، أو من الجامعات الأوربية الطراز، ممن درسوا الحقوق أو الطب أو الهندسة أو المحاسبة أو الإدارة العامة. وأما الأعمال التي اختاروا ممارستها بعد تخرجهم فيدل عليها جدول الصفحة التالية.

إن عدد ونفوذ هذه النخبة كانا يتفاوتان من مستعمرة إلى أخرى. فلقد كانت هذه النخبة في غربي إفريقيا البريطانية والفرنسية أقوى مما في شرقي إفريقيا البريطانية، وأقوى من نخبة إفريقية البلجيكية والبرتغالية. وهكذا فلم يظهر أول محام إفريقي في كينيا إلا في عام ١٩٥٦، في حين أن عدداً لا يقل عن الستين محامياً كانوا يمارسون هذه المهنة في غانا في مطلع العشرينيات (١٩٢٠).

تقدير عدد الأفارقة الذين مارسوا المهن الممتازة في غانا في الأربعينيات (١٩٤٠)

المهنة	العدد الإجمالي
موظفون مدنيون	٣٢٩٥
محامون	١١٤
أطباء	٣٨
أطباء أسنان	٧
صحفيون وأصحاب صحف	٣٢
مساحون ومهندسون	٢١٠
تجار	١٤٤٣
معلمون	٣١٢٣
قساوسة	٤٣٥
أمناء صناديق مصرفية	٦١
ماسكو دفاتر الشركات	١٠٣
صيادلة	٢٣١
سماسرة كاكاو وبائعين	١٣١٣

المصدر: م. كيلسون: « النخبة الصاعدة في إفريقية السوداء (١٩٠٠ - ١٩٦٠) »، في «غان ودوينان» المصدر السابق الآنف الذكر، المجلد الثاني، الصفحة ٣٥٤.

ولكن أفراد هذه الزمر كلها تقاسموا سمة مشتركة واحدة: ألا وهي الاهتمام بالحقوق المدنية بدلاً من الاهتمام بالتحريض الوطني، ويفتقر معظمهم إلى أية خبرة في إفريقية المستقلة في الأزمنة السابقة للغزو. ونظراً لتلقي تدريبهم وفق المناهج الأوربية؛ فقد كانوا يصفون أوربة بالحضارة وإفريقية بالبربرية. وكما صرح «صاموئيل تشيمبوندا»: "يمكن للناس أن تقول ماتريد، ولكن بالنسبة للذهنية الإفريقية فإن تقليد الأوربيين هو الحضارة"^(٨١). وكان تشيمبوندا عندما أطلق هذا التصريح رئيساً (لنقابة الموظفين المدنيين الإفريقيين في تانجانيقا).

ومن الواضح أن مقام النخبة الإفريقية الجديدة لم يكن يعتمد على أصولها الطبقية في إفريقية التقليدية، وإنما على الثقافة والمهارات الغربية المكتسبة. وكانوا يشعرون في ظل النظام الدخيل الجديد باطمئنان أكثر، مما لو كانوا في ظل النظام التقليدي القديم، ولكن الأوربيين الذين يجتمعون بهم لم

يعاملونهم معاملة الأعداء؛ فهؤلاء «العصريون» كانوا وطنيين بورجوازيين يسوقهم الوهن في علاقاتهم الاجتماعية والتمييز في علاقاتهم الوظيفية، يطالبون بالمساواة في الحقوق السياسية ويتكافؤ الفرص في الشؤون الاقتصادية ونشر التعليم على المستوى الجماهيري وإقرار الموروثات والمنجزات الإفريقية في الشؤون الثقافية وأفرقة AFRICANIZATION الأجهزة في الميادين كافة.

وباختصار كان أفراد هذه الزمر الإفريقية الصاعدة مأخوذين بعلاقاتهم مع الأوربيين، بينما لا يعمرون من اهتمامهم إلا أقله لعلاقاتهم مع السذج من أبناء وطنهم، الذين يشكلون الأغلبية الساحقة في أنحاء إفريقية. وقد صرح الزعيم النيجيري «أوبافاسي آوو لورو»: «إن الأقلية المثقفة..... هي الفئة المؤهلة بالحق الطبيعي أن تقود مواطنها إلى تطور سياسي أعلى»⁽⁸²⁾. وزعيم نيجيري آخر، يدعى «نامدي آزيكوي»، أعلن أن «أي تبديل يقوم على ضوء الواقع، فإنه يتخذ شكل التضحية من جانب النخبة الحاكمة.....»⁽⁸³⁾.

ولم يكشف هؤلاء الزعماء أن التعبئة الجماهيرية أمر ضروري إلا في النهاية، ولكنهم وجهوها ضد مظالم الحكم الأوربي، بدلاً من توجيهها نحو وقائع الحكم. ونظراً لكونهم وطنيين بورجوازيين؛ فإنهم لم يعيروا التفاتة إلى خضوع إفريقية لاقتصاد السوق العالمي أو استغلاله لها. بل كانوا يلهثون وراء الامتيازات التي تعزز مقامهم الاجتماعي ومصالحهم الاقتصادية، ومطلبهم الأساسي هو الإصلاح بدل الاستقلال. وكما صرح «فالكس أوفوي بواجي»: «إن التحدث عن الاستقلال يعني أن يحاكم المرء الأمور ورأسه على الأرض وقدماه في الهواء. ليست بهذا الشكل تكون محاكمة الأمور، فوضعها هكذا ترويح مشكلة زائفة»⁽⁸⁴⁾. وعلى الرغم من هذا الرأي فقد أصبح أوفوي بواجي فيما بعد رئيساً لدولة ساحل العاج المستقلة، نتيجة لقوة «رياح التبديل»، التي كان عاجزاً عن إدراكها من قبل. ونظراً لمنطلقه الوطني البورجوازي ليس من المستغرب ألا يتغير شيء في الدولة المستقلة، التي كان يرأسها سوى لون البشرة للصفوة الحاكمة. وفي الحقيقة فإن حجم الاستثمارات الفرنسية وعدد التقنيين ورجال الأعمال الفرنسيين تزايد بدلاً من التناقص بعد نيل الاستقلال. وعلى الرغم من ازدهار التجارة الخارجية والإنتاج القومي الإجمالي في السنغال؛ فإن علاقة تبعيتها الاقتصادية مع المركز الفرنسي الأم بقيت على حالها دون أي تبديل.

الشيء نفسه يمكن أن يقال عن غانا المستعمرة البريطانية المجاورة، و «كينيا» على الساحل الشرقي. فهذا النوع من الزعامة الوطنية البورجوازية، الذي انتهجته الاستعمارية الجديدة بعد الاستقلال، قد تعرض للاختراق في المستعمرات البرتغالية، التي نالت استقلالها بعد نضال مسلح طويل. ففي غمرة ذلك النضال تم توعية الجماهير من خلال بحث القضايا الاجتماعية حتى على أدنى

المستويات الشعبية، بغية التوصل إلى الإجماع الأساسي على أن الاستقلال السياسي بمعزل عن الاستقلال الاقتصادي ماهو إلا من قبيل التضييل القاسي لشعب يقبل تحمل التضحيات الجسام في سبيل النضال التحرري الوطني .

وأخيراً، وبعد الوقوف على جوهر الممارسات الاستعمارية المشار إليها سابقاً، يتضح السبب الذي جعل العديد من المستعمرات، التي نالت حريتها السياسية خلال الخمسينيات والستينيات (١٩٥٠، ١٩٦٠) تبدأ وجودها المستقل كمجتمعات متخلفة تطفئ عليها كلها أعراض التخلف، التي منها كان تفاوت التطور من إقليم إلى آخر داخل أية مستعمرة، فمثلاً كان دخل الفرد في شمال غانا عام ١٩٦٠، ٣٨ جنياً بالمقارنة مع ١٦٥ جنياً في جنوبها . والانقسام الثنائي الريفي / الحضري، الذي لا يزال حتى اليوم علامة من العلامات الدامغة لمجتمعات العالم الثالث . فالانقسام كان قائماً، بين الريف المدقع فقراً (الذي بدأ الفلاحون يهجرهون بذلك الشكل الذي أصبح فيه يشكل أضخم هجرة جماعية في التاريخ) . وبين المدن التي شكلت مراكز ثرية تضم البنى الإدارية ومباني النشاط التجاري ودارات البيض المطوقة بامتدادات كهيبة من الأكواخ التي تشبه الزرائب، حيث يعيش المواطنون الأفارقة .

ومن أعراض التخلف في نهاية العصر الاستعماري هو النسبة العالية من البطالة الناجمة عن انعدام التصنيع . ففي غانا التي تعيش حالة رخاء نسبي بلغت نسبة البطالة ٢٠٪ بين الذكور من عمال المدن في عام ١٩٦٠ . وما يرتبط بهذا العرض ارتباطاً وثيقاً كان انعدام التطور الاقتصادي المتوالد ذاتياً والمستند على قاعدة وطنية وذلك لأن الهيمنة الأجنبية للاقتصاد الاستعماري أدت إلى تحويل رأس المال الضروري للتطور داخل الوطن إلى خارجه . واتخذ التحويل شكل التصدير «المنظور» لرأس المال من الأرباح التجارية والرواتب الإدارية، بالإضافة إلى التصدير «غير المنظور» الكامن في «التبادل غير المتكافئ» أو في «معدلات التبادل غير المواتية» .

وأما المظهر الأخير من مظاهر تخلف الدول الإفريقية حينما بدأت وجودها السياسي المستقل، يكمن في نظمها التربوية المتخلفة وغير المناسبة . ففي إفريقية الغربية الفرنسية كانت نسبة ٢٢٪ ممن هم في سن الدراسة من المواطنين، داخل الصفوف المدرسية في عام ١٩٣٧، وفي ساحل العاج بلغت النسبة ٩٪ في عام ١٩٣٠ و ١٣٪ في عام ١٩٤٠ . فهاتان المستعمرتان كانتا في هذا المضمار أكثر تقدماً من أنغولا وموزامبيق البرتغاليتين، حيث كانت نسبة المواطنين الذين تسنى لهم التعلم في المدارس، لا تتعدى ١٪ . وما هو أسوأ من ذلك، فأن البرامج في كل المستعمرات كانت مصممة على أساس توفير ما يحتاجه الخطابون والسقاؤون من معرفة أولية في القراءة والحساب . وكان المطلوب من النظام التربوي أن يساهم في الحفاظ على الواقع الاستعماري التبع .

إن نخبة إفريقية هزيلة العدد تمكنت في الواقع، بوسيلة ما، من الحصول على ثقافة عليا في المستعمرات أو في أوربة، كما لعب بعض أفرادها فعلاً دوراً هاماً في النضال، دفاعاً عن الحقوق الإفريقية، ولكنهم كانوا بمثابة الاستثناء لأن معظم أفراد النخبة الممتازة توفرت لديهم القناعة بقبول قيم أسيادهم وسلطتهم مع ما يرافق القبول من امتيازات ورفاهية. وليس من قبيل المصادفة أن يختار «ليوبولد سينغور»، السياسي الشاعر الفيلسوف الذي تثقف في باريس وأصبح رئيس السنغال، الحفاظ على العلاقات التقليدية الوثيقة مع فرنسا، في حين أن «سيكوتوري»، الإنسان العصامي، كان نسيج وحده في قيادة «غينيا» نحو الاستقلال العاجل الناجز. كما إن رئيساً آخر من رؤساء الدول الإفريقية، هو «جوليوس نيريري» رئيس تانزانيا، قال أن بلاده ورثت نظاماً تربوياً "غير كاف وغير مناسب في وقت واحد" — غير كاف لأنه لم يوفر العدد المطلوب للمراكز الحكومية، وغير مناسب لأنه كان يرسخ "مواقف الخنوع" و "مهارات الياقة البيضاء"، كما كان يشجع "غرائز الفردية عند الإنسان بدلاً من الغرائز التعاونية"⁽⁸⁵⁾.

إن تقدير نيريري يتفق والرأي السديد للمؤرخ البريطاني «باسيل دافيدسون» عن المغزى الشامل للعصر الاستعماري في التاريخ الإفريقي. فالحكم الاستعماري أنجز بالفعل التعرية الضرورية للمجتمع الإفريقي التقليدي، الذي كان حبيس «حدود العصر الحجري لماضيه»، ولكن عملية التعرية لم تستتبع عملية إعادة البناء على أسس جديدة. وهكذا يخلص «دافيدسون» إلى الاستنتاج التالي: "لا شيء أقل صدقاً من الحجة الاستعمارية القائلة — بأننا أعددنا هذه الشعوب على الأقل كي تبدأ مسيرة تحررها بنفسها—". ولكن الحقيقة كانت على العكس، ففي نهاية الحكم الاستعماري كما يقول دافيدسون: "كل شيء مما كان ينطوي على مغزى اجتماعي أساسي بقي على حاله ليعاد تكراره أو بناؤه من جديد"⁽⁸⁶⁾.

٧ — الاستثناء الجنوبي الإفريقي

لقد كان الرأس الجنوبي في إفريقية وحده القادر على السير منحى التطور المستقل. فقد تمتع النظام الاستيطاني المحلي بالحرية في استغلال الطاقات البشرية الوطنية والموارد الطبيعية الغنية، استغلالاً لا هوادة فيه، مما يسر له بناء اقتصاد مصنع قوي ونيل الاستقلال السياسي. وكما أشرنا من قبل (الفصل الثامن عشر، المقطع التاسع)؛ فإن كلاً من المقاتلين البريطانيين والمتأفرقين AFRICANERS في حرب البوير قد اتفقوا على ضرورة استبقاء الأغلبية السوداء موضع المذلة مهما كانت نتيجة الحرب. ولذلك لم تتضمن معاهدة «فيرين جنغ — ١٩٠٢»، التي أنهت الحرب، أية

بنود تنص على حماية وضع الأغلبية الإفريقية، الأمر الذي كان يعني استمرار استئلال السود في المستقبل كما في الماضي. واستمر هذا الاستئلال في «اتحاد جنوبي إفريقية» الذي تم تأسيسه في عام ١٩٠٩ والاعتراف بأنه اتحاد يتمتع بالاستقلال الذاتي ضمن الامبراطورية البريطانية.

ومن الذين شكلوا أوائل الحكومات في الاتحاد الجديد جنرالان سابقان من جنرالات البوير، هما «لويس بوثا وجان سموتس». ولكن توجههما المؤيد للبريطانيين ودعمهما لبريطانيا في الحرب العالمية الأولى، أثارا المشاعر الوطنية لدى سكان جنوب إفريقية، الذين احتشدوا خلف جنرال آخر من جنرالات البوير هو «ج. ب. م. هرزوغ». فنظم هذا الجنرال «الحزب الوطني» المعارض، الذي بدا للوهلة الأولى وكأن فرص النجاح أمامه ضئيلة باعتبار أن البوير كانوا أقلية ضمن الأكتية البيضاء في جنوبي إفريقية. ولكن الإضراب المصري الذي نفذه أصحاب المناجم البيض أدى إلى قيام تحالف بين العمال وعناصر الحزب الوطني، ذلك التحالف الذي ما فئى يهيمن على سياسة جنوبي إفريقية حتى اليوم.

لم يكن اقتصاد جنوبي إفريقية ينطوي على أية أهمية قبل اكتشاف الماس في «كمبرلي» في عام ١٨٧١ واكتشاف الذهب في جنوب «ترانسفال» في عام ١٨٨٦، وذلك لأن الصوف كان الصادر الوحيد المهم، الذي تم استنفاد تجارته قبل اكتشاف الماس، نظراً لأن مناطق الرعي كانت محدودة. وبقيام عمليات تعدين الماس والذهب تحول اقتصاد جنوبي إفريقية، ولا سيما بعد اكتشاف الترسبات الضخمة من الفحم في المناطق المجاورة. ففي الوقت الذي أدى فيه استخراج الماس والذهب من أعماق الأرض إلى ولادة التكنولوجيا المحلية الهامة، حفز استخراج الفحم أيضاً الصناعات الكيمائية. وبالنسبة فإن التعدين في جنوبي إفريقية لم يعد أمراً مطوقاً ومعزولاً عن بقية الجوانب الاقتصادية المحيطة به، كتعدين النحاس في الكونغو وروديسيا، أو تعدين القصدير في بوليفيا والملايو. فبدلاً من العزلة قامت الصلات، التي عززت التطور الاقتصادي الشامل المناقض للنمو الاقتصادي الذي يوصف به العالم الثالث.

والشيء الهام كان وفرة الأيدي العاملة الرخيصة، التي أتاحت للتعدين في جنوبي إفريقية أن يدر أرباحاً خيالية ساهمت بدورها في الإسراع بتطور الاقتصاد الوطني. لقد كان العمال السود وعائلاتهم يعيشون في مراكز الاحتياط، مما يسهل للمناجم تشغيل الأيدي العاملة المهاجرة وانتقاءها من بين الذكور الأقوياء واستجارتها لفترات قصيرة وإيواءها في مجمعات العزاب السكنية المحظورة على العامة تحت ستر الذرائع الأمنية. وبما أن عائلات العمال كانت تبقى في مراكز الاحتياط وتمارس الزراعة الغذائية، فإن شركات التعدين استطاعت أن تحدد الأجور دون المستويات المنتجة. فعقود

العمل القصيرة الأجل حالت بين العمال وبين تنظيم النقابات ، أو بينهم وبين اكتساب المهارات ، مما كان ممنوعاً منعاً باتاً من قبل أصحاب المناجم البيض .

وفي جنوبي إفريقية كانت الصناعات التحويلية والمزارع بحاجة أيضاً للأيدي العاملة السوداء الرخيصة ، ولكن الطلب لم يرفع الأجور لأن شركات التعدين كانت تستورد العمال من البلدان المجاورة من موزامبيق البرتغالية ونياسالاند البريطانية (مالاوي) . مما أدى إلى تنافر قوي بين قوة عاملة سوداء ذات أجر وضعيف وقوة عاملة بيضاء ذات أجر رفيع . وأوردت لجنة اقتصادية في تقريرها عام ١٩١٤ أن أجور عمال التعدين البيض أكبر مما في الولايات المتحدة بنسبة ٤٠٪ وأكبر بنسبة ٢٢٥٪ من الأجور في أي بلد أوروبي . وكذلك الأمر في المصانع إذ كان متوسط الأجر السنوي المدفوع في عام ١٩١٥ - ١٩١٦ هو ١٧١ جنياً للبيض و ٣٢ جنياً للأفارقة و ٤٨ جنياً للملونين و ٢٦ جنياً للآسيويين . واستمر هذا التفاوت الصارخ حتى بعد الحرب العالمية الثانية ، كما يدل على ذلك الجدول التالي ، استناداً إلى المعلومات المقدمة من مديرية الإحصاء في جنوبي إفريقية عام ١٩٧١ :

اليد العاملة في الصناعات الرئيسية في جنوبي إفريقية (تركيبها العنصري وأجورها)

الأجناس	العمالون	العمالون في المناجم ومقالع الحجارة	العمالون في الصناعات التحويلية	العمالون في صناعة الإنشاء والتركيب
البيض — العدد : متوسط الأجر الشهري :	٦١٧٨٢ ١٩٥٨٢ جنيه	٢٧٩٧٠٠ ١٧٠٨١	٦٠٨٠٠ ١٧٨١٠	
الأفارقة — العدد : متوسط الأجر الشهري :	٥٩٢٨١٩ ٤١٩٠ جنيه	٦٤٤٠٠٠ ٤١١٦	٢٧٠٠٠٠ ٦١٧٤	
الآسيويون — العدد : متوسط الأجر الشهري :	٥٧٨ ٥١٤٦ جنيه	٧٦٥٠٠ ٤٣٥٨	٥٣٠٠ ٧٩٩٢	

المصدر : ب . توروك و ك . ماكسي «إفريقية الجنوبية : أزمة السلطة البيضاء» — منشورات ب . س . و . غوت كايند و إ . وولرستين : «الاقتصاد السياسي لإفريقية المعاصرة» (بفرلي هيلز ، كاليفورنيا : منشورات ساغ ، ١٩٧٦) ، صفحة ٢٤٣ .

كان البريطانيون أول من عمل في المناجم من البيض، ثم تلاهم الأوربيون الشرقيون وأخيراً البيض من سكان جنوب إفريقية AFRICANERS. وقد تكاثف هؤلاء العمال البيض، على اختلاف أصولهم، لسد المتأفد في وجه العمال السود للحفاظ منهم على احتكارهم للمراكز ذوات الأجر الكبير والكفاءة العالية. فثمة مصلحة مشتركة كانت تجمع بين الأيدي العاملة البيضاء والرأسماليين البيض لمنع العمال السود من التنظيم وحرمانهم من حقوقهم المشروعة واستبقاءهم موضع الاستغلال. وبالنسبة فقد تم إصدار التشريعات التمييزية قبل زمن طويل من تثبيت البيض الإفريقيين بأعمال التعدين التي تستدعي المهارات. وبعد سنتين حدد قانون «أراضي الوطنيين» الأراضي المتاحة للإفريقيين بما لا يزيد إلا قليلاً عن عشر مجمل الصقع اليابس في جنوب إفريقية، وفي الوقت نفسه قضى بتهجير قرابة مليون أجير إفريقي من مزارع البيض. وفي عام ١٩٢٣ حول قانون «مناطق الوطنيين في المدن» السلطات البلدية صلاحية تحديد أعداد وأحياء الإفريقيين المقيمين في المدن.

انهارت الجبهة العمالية /الرأسمالية البيضاء، عندما حاولت شركات التعدين استخدام الأفارقة في مراكز تتطلب مهارة أكبر من أعمالهم السابقة بغية تقليص تكاليف أجورهم. فقاوم عمال التعدين البيض المحاولة بقوة السلاح ورفعوا الشعار المتناقض التالي: «يا عمال العالم اتحدوا وقاتلوا لتبييض جنوب إفريقية». ولكن الشركات تمكنت، بمساعدة الوحدات العسكرية الحكومية، من هزيمة العمال البيض الذين كسبوا المعركة على الرغم من خسارتهم الحرب، لأنهم التحموا مع «حزب الوطنيين الإفريقيين البيض»، مما أكسبهم انتخابات عام ١٩٢٤، التي تمثل انعطافاً حاسماً في تاريخ جنوب إفريقية، فقد انهارت سلطة أصحاب المناجم الرأسماليين على جهاز الدولة إلى الأبد وتعزز احتكار البيض لمراكز التعدين، التي تتطلب الكفاءة العالية. وهكذا خضعت جنوب إفريقية منذ انتخابات عام ١٩٢٤ إلى حكم التحالف القائم بين الوطنيين الإفريقيين البيض وبين اتحاد العمال البيض.

وخشي طرفي التحالف نضوب الموارد المعدنية، لأنها موجودات غير قابلة للتجديد ولأنها موضع الاستنزاف لمصلحة رأس المال، فقد أصرَّ جانبي التحالف على تنويع الاقتصاد بالسير على طريق التصنيع البديل للاستيراد. ولذلك عمدت أكبر الشركات، الشركة الأمريكية /الإنكليزية، إلى تحويل نفسها من شركة تعدينية إلى مجمع متعدد النشاطات كزراعة الفواكه والتملك العقاري الثابت وتصنيع الآجر والقرميد وتربية المواشي وتعليب الأطعمة وصناعة الأسمدة والمواد الكيميائية والتخزين بالتهيد. كما إن الحكومة عززت التنوع الاقتصادي بتأسيس الشركات الحكومية من أمثال «إسكور — ISKOR»، التي طورت صناعة الفولاذ اعتماداً على فلزات الحديد الكثيفة وترسبات

الفحم . ونظراً للآرباح العالية ، التي كان يتيحها رخص اليد العاملة . فقد تدفق رأس المال الأجنبي على جنوب إفريقية لاستثماره فيها .

وبعد عام ١٩٤٥ قامت ثورة واضحة في الزراعة . فالمناخ المتميز لجنوب إفريقية وتوزيع المياه والأعشاب الضارة والأمراض ، استدعت جميعها تطوير علم زراعي محلي ، وأدى تطبيق هذا العلم إلى قيام التلاحم بين الصناعة والزراعة والصناعة الكيميائية . وهكذا نشأت زراعة تقدم للإنتاج الكثيف لرأس المال وتشبه زراعة الولايات المتحدة ، بل وتمتاز عنها بميزة هامة جداً . ففي الوقت الذي اعتمدت فيه القطاعات الهامة من زراعة الولايات المتحدة على الأيدي العاملة المهاجرة ، من أصل أمريكي لاتيني ، فقد أتاح للزراعة في جنوب إفريقية فيض من الأيدي العاملة السوداء أكثر رخصاً وأسهل قيادة أيضاً . وهكذا فإن الفعالية الزراعية في جنوب إفريقية تمتعت بمزايا التكلفة على كل ما ينافسها من الفعاليات الزراعية الأخرى ذوات التقنية العالية والإنتاج الكثيف لرأس المال في الأسواق العالمية .

ففي ظل هذه الظروف تمكنت جنوب إفريقية من بلوغ التطور الاقتصادي المتوالد ذاتياً الشامل والمستقل ، الأمر الذي يتناقض تناقضاً مباشراً مع ما يدمغ بلدان العالم الثالث من نمو اقتصادي معزول أعرج وخاضع للهيمنة الأجنبية . ولكن أساس هذا النجاح يدخل في صلب النظام العنصري — أي إخضاع الغالبية السوداء للسطوة السياسية والاستغلال الاقتصادي لا لمنفعة المصالح الأجنبية ، بل لمنفعة الأقلية المحلية البيضاء ، صاحبة الامتيازات في المقام الأول . ولما كانت هذه الأقلية تشكل سوقاً محلية أساسية للسلع المتينة ؛ فقد حلت العضلة التي واجهت البلدان المتخلفة كالمكسيك والهند بانعدام القوة الشرائية المحلية لهما . إن تفاوت الدخول تفاوتاً صارخاً ، كما يتضح من الجدول السابق ، يمثل ما اصطلاح على دعوته ” باستقطاب التراكم “⁽⁸⁷⁾ . ولكن بصرف النظر عن المسائل الأخلاقية والمجاهبات السياسية المستقبلية ، فإن الاستراتيجية الاقتصادية لاستقطاب التراكم هي التي مكنت جنوب إفريقية من أن تصبح الاستثناء الوحيد في القارة الإفريقية .

فمنذ انتخابات عام ١٩٢٤ أخذت تتعمق السطوة السياسية للمهاجرين البيض على نحو مضطرد ، وخلال « الكساد الكبير » اتحد « هرزوغ و سموتس » لتنظيم الحزب المتحد ولقيادة تحالف حكومي منذ عام ١٩٣٣ فصاعداً . ولكن صفقة هذه التسوية واجهت معارضة عنيفة من قبل « جمعية الإخوان الأفارقة — BROEDERBOND » ، التي كانت عبارة عن جمعية شبه سرية مترتبة قومياً وملتزمة بمفهوم التمييز العنصري ، والتي برزت إلى الوجود بعد الحرب العالمية الأولى . وقد استند مفهوم التمييز العنصري نظرياً على الافتراض بأن العروق البشرية تتطور في هذا العالم على أحسن

ما يكون التطور ، عندما يكون واحدها مفصلاً عن الآخر مادياً وعندما يختط كل عرق بمفرده دربه الخاص به على أرضه هو . ولكن عملياً كان مفهوم التمييز العنصري ينطوي على استبعاد كل من ليس بأبيض عن أية مساهمة في الحياة السياسية في جنوب إفريقية ، وعلى عزل السود في ثمان مناطق منفصلة أو مراكز احتياطية BANTUSTANS — مراكز تجميع «البانتو» كما كان يطلق على الإفريقيين — . ولكن هذا المنهج غير قابل للحياة اقتصادياً ، لأن اقتصاد جنوب إفريقية لا يمكنه الاستغناء عن اليد العاملة السوداء ، كما إن المراكز الاحتياطية لا يمكنها إعالة الأغلبية الساحقة السوداء ، إضافة إلى هذا المنهج غير قابل للحياة سياسياً لأن الأغلبية الساحقة من الأفارقة ترفض الانعزال في تجمعات عشائرية منفصلة ، وتطالب بقسط عادل من اتحاد جنوب إفريقية الذي تشكل جزءاً لا يتجزأ منه والقيام بدور حقيقي فيه . وسواء أكانت سياسة التمييز العنصري ثمرة المنفعة الذاتية المثيرة للسخرية أو ثمرة التعصب الديني — أو ثمرتهما معاً — فإن ذلك لا يغير من أن سياسة التمييز العنصري تستغل ورقة الحكم الذاتي المزعوم لتجميد الأغلبية السوداء واستبقائها موضع المذلة الأبدية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .

وعلى أساس هذه المبادئ العنصرية فإن «الإخوان الأفارقة» عارضوا الحزب المتحد ودعموا «الحزب الوطني الجديد» ، الذي يقوده الدكتور «د. ف. مالان» ، القس السابق في كنيسة «الإصلاح الهولندية» . وفي انتخابات عام ١٩٤٨ اندحر سموتس وحزبه المتحد على يد الحزب الوطني الجديد ، الذي خاض الحملة الانتخابية لتحقيق السياسة العنصرية . وعلى الرغم من الانتصار الهزيل لمالان ؛ فإنه استهل مرحلة هيمنة الحزب الوطني الجديد بمساندة جميع قطاعات السكان الأوربيين . واستقال «مالان» في عام ١٩٥٤ وخلفه أولاً «ج. ج. ستريخ دوم» ثم الدكتور «هندريك فيروورد» ، الذي خلفه بعد اغتياله «جون فورستر» ، الذي أمضى سنوات الحرب العالمية الثانية نزيل السجن بسبب ميوله النازية . وفي أيلول عام ١٩٧٨ استقال فورستر نتيجة للفضائح المالية وخلفه «بيتر بوثا» .

لقد طرح «سيسيل رودس» ، في مستهل سنوات جنوب إفريقية ، بعض الخطوط العريضة للمبادئ ، التي تنامت مع مرور الزمن وخلصت إلى النظام العنصري الحالي :

” سوف أعلن عليكم سياستي فيما يتعلق هؤلاء الوطنيين فإذا أن تقبلوهم كمواطنين معكم على قدم المساواة وإما أن تعتبروهم عرقاً مستندلاً ولقد وطدت عزمي على ضرورة قيام تشريع طبقي «عرقى» فالوطني سوف يعامل كالطفل ويحرم من حق الاقتراع . يجب

علينا أن نعتمد نظام الحكم المطلق هذه هي منطلقاتي السياسية وهذه هي المنطلقات السياسية لجنوب إفريقية“ (88).

إن «نظام الحكم المطلق»، الذي اعتمده «رودس» قد تحقق بشكله الكامل، علماً بأن رودس ما كان بمقدوره أن يتنبأ بأن أحفاد «البوير» المدحورين، سوف يبرزون كسادة للنظام ويكون البريطانيون معهم بمثابة الشريك الصغير. وفي انتخابات تشرين الثاني عام ١٩٧٧ فاز «الحزب الوطني» بجدارة ولم يظفر أكبر حزب معارض له إلا بـ ١٧ مقعداً من المقاعد البالغة ١٦٥ في الجمعية التشريعية الوطنية.

٨ — الاستعمارية الجديدة في أمريكا اللاتينية

عندما كانت علاقة المستعمرات بالقوى الأوربية موضع نقاش مستفيض في أعقاب الحرب العالمية الثانية، جرى اتفاق عام بين الأفارقة على ضرورة تفادي شرك «الاستعمارية الجديدة»، الذي وقعت فيه أمريكا اللاتينية. وصرح «فالكس إفوي بواجي» قائلاً “لقد تحررت بلدان أمريكا اللاتينية قبلنا، وكانت ملكيتها تعود لإسبانيا والبرتغال. ومضى مائة عام على هذه الدول وهي تدعى بالدول المستقلة، غير أنها ليست مستقلة لاعتمادها اقتصادياً على أمريكا الشمالية. ونحن لا نريد أن تسود هذه الحالة في بلداننا في إفريقية السوداء“ (89).

ويدل هذا التعليق على أن أمريكا اللاتينية ظلت تحت سيطرة الاستعمارية الجديدة في القرن التاسع عشر (راجع الفصل التاسع) وفي القرن العشرين أيضاً. وليس معنى ذلك انعدام التبدلات ضمن أمريكا اللاتينية طيلة تلك العقود، فهناك تطورات جديدة هامة حدثت للمؤسسات الداخلية والعلاقات الخارجية، ضمن إطار الاستعمارية الجديدة.

فأول موجة من التبدلات الهامة نجمت عن الحرب العالمية الأولى وفي غياب السياسة المشتركة بين بلدان أمريكا اللاتينية تجاه المتحاربين. فالمكسيكيون والفنزويليون والتشيليون كانوا عموماً مناصرين للألمان، بينما الأرجنتينيون يميلون إلى «الحلفاء» وإيطاليا على وجه التحديد، في حين أن البرازيليين كانوا يتعاطفون مع فرنسا، التي يعتبرونها قلب الحضارة اللاتينية. وباشتراك الولايات المتحدة في الحرب؛ فإن معظم الدول الأمريكية اللاتينية، وقفت لجانها رغم أنها لم تكن على أية علاقة مباشرة بالحرب، باستثناء بعض المناوشات البحرية القليلة في مياها.

ورغم عدم مشاركة أمريكا اللاتينية في الحرب عسكرياً؛ فإنها شعرت بوطأة الحرب عليها، وخاصة الاقتصادية. فقد نضبت فجأة السبل الدائم من المهاجرين الأوربيين ورأس المال الأوربي

وهبطت الصادرات إلى أوربة لعدم وجود متسع من المكان لها في سفن الشحن، ولكنها سرعان ما انتعشت من جديد، استجابة لإلحاح طلب الحلفاء للأغذية والمواد الخام. ومن الناحية الأخرى فقد هبطت واردات المصنعات الأوربية هبوطاً حاداً ولم تستعد سيرتها الأولى، نظراً لانهمالك الصناعة الأوربية في تلبية حاجات الحرب، مما حفز قيام شيء من التصنيع البديل للاستيراد، ولا سيما في دول (ABC — الأرجنتين والبرازيل والتشيلي). وأما المستفيد الرئيسي من هذا التصنيع فهو معامل النسيج لتغطية السوق الوطنية ومعامل تعليب المون الغذائية المحلية.

والأثر الآخر للحرب العالمية الأولى هو الزيادة الضخمة، المطلقة والنسبية، في الصادرات الأمريكية لأمريكا اللاتينية. ولقد حافظ هذا الاتجاه على نفسه طيلة سنوات الحرب، بل وتزايد بعدها وبفضل الجهود، التي بذلتها الشركات البريطانية والفرنسية في العشرينيات (١٩٢٠) لاستعادة أسواقها الضائعة. وجاء رأس المال ليحذو حذو التجارة، مما جعل الاستثمارات الأمريكية في أمريكا اللاتينية تتضاعف بين عام ١٩١٤ وعام ١٩٢٩ حتى بلغ مجملها ٣٤٦٢ بليون دولاراً، الرقم الذي جعل الولايات المتحدة المستثمر رقم (١) في تلك المنطقة وأنزل بريطانيا عن عرشها الذي كانت تترع عليه طيلة القرن التاسع عشر.

خلال العشرينيات (١٩٢٠) كانت أمريكا اللاتينية تعيش على العموم حالة من الازدهار والطمأنينة. مع بعض الاستثناءات كصناعة التترات التشيلية، التي تقلصت بعد أن اخترع الألمن زمن الحرب، التترات الاصطناعية لتصنيع النتروغليسرين. وشاع بعد الحرب استعمال التترات الاصطناعية حتى إن حصة التشيلي من منتج التترات العالمي هبطت من ٧٠٪ إلى ٣٥٪ في عام ١٩٢٤ وإلى ١١٪ في عام ١٩٣١. ولكن الأمر الذي عانت منه التشيلي كان استثنائياً. ففي البرازيل، على نقيض التشيلي، وضعت زراعة القطن وتربية المواشي حداً للإفراط السابق في الاعتماد على صادرات البن. ووحدت أعظم ازدهار في العشرينيات (١٩٢٠) في جمهوريات شمال الآندز — في البيرو وكولومبيا والإكوادور وفنزويلا، التي اكتشفت فيها حقول النفط الضخمة. وبدأ تصدير النفط في عام ١٩١٨ وبحلول عام ١٩٣٠ كانت فنزويلا تنتج ما يزيد على ١٠٪ من الإمدادات النفطية العالمية.

وأما الموجة الثانية من التبدلات الهامة في أمريكا اللاتينية فقد طرأت نتيجة لحافز (الكساد الكبير)، الذي أظهر لدرجة مؤثرة اقتصاد الزراعة الوحيدة في تلك المنطقة. فقد تقلص حجم التجارة العالمية، بهبوط أسعار المواد الخام أكثر من هبوط أسعار السلع المصنعة. وتعرضت أمريكا

اللاتينية للدمار من جراء الإعصار الاقتصادي إلى حد فاق الدمار، الذي تعرضت له البلدان المصنعة. ويبين الجدول التالي مدى الضرر الذي لحق بالتجارة الخارجية في أمريكا اللاتينية:

أمريكا اللاتينية: تطور التجارة الخارجية

النشرة	مقدار الصادرات	حدود التبادل	طاقة الاستيراد
١٩٣٠ — ١٩٣٤	— ٨٨	— ٢٤٣	— ٣١٣
١٩٣٥ — ١٩٣٩	— ٢٤	— ١٠٨	— ١٢٩

المصدر: س. فورنادو: «التطور الاقتصادي لأمريكا اللاتينية» (كامبردج: مطبعة جامعة كامبردج، ١٩٧٠، الصفحة: ٤٠).

وتضررت أمريكا اللاتينية كغيرها، ضرراً بالغاً (بالكساد الكبير)، وتفاوتت وطأته الدقيقة عليها من بلد إلى آخر، بناء على طبيعة سلع التصدير. فالأرجنتين مثلاً، التي تصدر المنتجات الغذائية من المناطق المعتدلة (كالقمح والذرة واللحم)، كانت أقل تضرراً لأن طلب هذه المنتجات غير مرن نسبياً، لأن من الممكن تقليص المحاصيل من سنة لأخرى. ولكن على النقيض من ذلك، فإن البرازيل مثلاً، التي تصدر السلع المدارية (كالمطاط والبن والموز)؛ تضررت أفدح الأضرار لأن الطلب في هذه الحالة أكثر مرونة. وفيما يتعلق بالسلع المدارية، فقد اتجه استبدالها إلى حد كبير بالمنتجات الاصطناعية كالمطاط الاصطناعي والألياف الاصطناعية. الأمر الذي ألحق مزيداً من الضرر ببلدان أمريكا اللاتينية بمحاولتها الحفاظ على ثبات الأسعار بتقليص حجم الصادرات كالبن والكافور، مما أتاح لمنافساتها في إفريقية اغتنام الفرصة لزيادة صادراتها. وأخيراً لحقت أفدح الأضرار بالبلدان التي كانت تصدر السلع المعدنية من جراء هبوط الأسعار وهبوط حجم صادراتها هبوطاً حاداً في آن واحد معاً. ومن هنا جاء التفاوت في وطأة الكساد، كما يدل عليه جدول الصفحة التالية.

لقد تقلصت الاستثمارات الأجنبية خلال سنوات (الكساد) وانكمشت التجارة الخارجية أيضاً. فهبطت قيمة الاستثمارات الأمريكية في أمريكا اللاتينية من ٣٤٦٢ بليون دولار في عام ١٩٢٩ إلى ٢٨٠٣ بلايين في عام ١٩٣٦ وإلى ٢٦٩٦ بليوناً في عام ١٩٤٠.

مؤشرات التجارة الخارجية لبعض البلدان المختارة من أمريكا اللاتينية
(تقنيات المعدل السنوي للفترة ١٩٢٥ - ٢٩ على أساس النسبة المئوية)

البلدان والفترة الزمنية	مقدار الصادرات	حدود التبادل	طاقة الاستيراد	مقدار الواردات
الأرجنتين				
١٩٣٤ - ١٩٣٠	٨-	٢٠-	٢٧-	٣٢-
١٩٣٩ - ١٩٣٥	١١-	٠٠	١١-	٢٣-
البرازيل				
١٩٣٤ - ١٩٣٠	١٠+	٤٠-	٣٥-	٤٨-
١٩٣٩ - ١٩٣٥	٥٢+	٥٥-	٣٢-	٢٧-
التشيلي				
١٩٣٤ - ١٩٣٠	٣٣-	٣٨-	٥٨-	٦٠-
١٩٣٩ - ١٩٣٥	٢-	٤١-	٤٢-	٥٠-
المكسيك				
١٩٣٤ - ١٩٣٠	٢٥-	٤٣-	٥٥-	٤٥-
١٩٣٩ - ١٩٣٥	١١-	٣٦-	٣٩-	٢٦-

المصدر : س . فورتادو ، المرجع السابق ، الصفحة ٤١ .

هذه التطورات السلبية في الثلاثينيات (١٩٣٠) كان لها فعلاً أثر إيجابي واحد : وهو أن هبوط تصدير المواد الخام ونقص الأموال الناجم عنه لشراء السلع المصنعة من الخارج ، فرضاً قدراً معيناً من التصنيع البديل للاستيراد . ويبين الجدولان التاليان هبوط الواردات وزيادة المردود الصناعي بالنسبة إلى إجمالي المنتج المحلي .

تطور معامل الاستيراد في بعض البلدان المختارة
(الواردات على أساس النسبة المئوية من إجمالي المنتج المحلي)

الفترة	الأرجنتين	المكسيك	البرازيل	تشيلي	كولومبيا
١٩٢٩	١٧ر٨	١٤ر٢	٢١ر٣	٣١ر٢	١٨ر٠
١٩٣٧	١٣ر٠	٨ر٥	٦ر٩	١٣ر٨	١٢ر٩
١٩٤٧	١١ر٧	١٠ر٦	٨ر٧	١٢ر٦	١٣ر٨
١٩٥٧	٥ر٩	٨ر٢	٦ر١	١٠ر١	٨ر٩

تطور معامل التصنيع في بعض البلدان المختارة
(المردود الصناعي على أساس النسبة المئوية من إجمالي المنتج المحلي)

الفترة	الأرجنتين	المكسيك	البرازيل	تشيلي	كولومبيا
١٩٢٩	٢٢ر٨	١٤ر٢	١١ر٧	٧ر٩	٦ر٢
١٩٣٧	٢٥ر٦	١٦ر٧	١٣ر١	١١ر٣	٧ر٥
١٩٤٧	٣١ر١	١٩ر٨	١٧ر٣	١٧ر٣	١١ر٥
١٩٥٧	٣٢ر٤	٢١ر٧	٢٣ر١	١٩ر٧	١٦ر٢

المصدر : س . فورتادو ، المرجع السابق ، الصفحة ٨٦ .

إن مغزى الإحصاءات الواردة أعلاه واضح تماماً . فأحد الاقتصاديين البرازيليين ، (وهو سيلسو فورتادو) ، وصل إلى الاستنتاج التالي :

”إن تكثيف التصنيع في البلدان خلال فترة القطاع الخارجي هو مؤشر واضح على أن هذه البلدان كان بمقدورها أن تبدأ العملية في زمن أبكر لو أنها استفادت من الإجراءات المناسبة . وبعبارة آخر فإن تطور التصنيع إلى مرحلة أكثر من مرحلته الأولى يستدعي تخطيط واعتماد بعض الإجراءات الاقتصادية لتغيير بنية النواة الصناعية، ولكن لانعدام هذه الإجراءات وجدت القطاعات الاقتصادية أنفسها في وضع من الركود النسبي“ (90).

وهكذا فإن الدمار الاقتصادي الذي نجم عن (الكساد الكبير)، أدى بشكل لا مناص منه إلى مشاكل اجتماعية وسياسية بعيدة المدى . فالنشاط الاقتصادي الرديء ساهم في تفاقم النقمة على الحكومات، وبين عامي ١٩٣٠ و ١٩٣١ عصفت الزلازل السياسية بإحدى عشرة جمهورية من الجمهوريات العشرين في أمريكا اللاتينية وتم فيها استبدال الحكومات بالطرق المخالفة للأصول الدستورية، حتى إن عدد الحكومات التي كان يديرها المدنيون في أمريكا اللاتينية لم يكن يتجاوز أصابع اليد الواحدة في منتصف الثلاثينيات (١٩٣٠). وبرز عدد من القيادات الشعبية الجديدة، التي حاولت تعبئة الجماهير الساخطة ضد المؤسسات الوطنية والأجنبية والتي من أبرزها «غيتوليو فارغاس: ١٩٣٠ — ١٩٤٥» و «جوان بيرون: ١٩٤٦ — ١٩٥٥» و «لازارو كارديناس: ١٩٣٤ — ١٩٤٠». وحاول هؤلاء الثلاثة استقطاب التأييد الجماهيري من خلال اعتمادهم الإصلاحات الاجتماعية ومذهب الترشيد الاقتصادي. وكانوا في متبى الحرص على إحكام سيطرتهم على الجماهير، التي فعلوا من أجلها الكثير؛ بيد أنها هي ذاتها لم تفعل إلا القليل.

وأقام فارغاس في البرازيل ديكتاتورية معتدلة، دامت خمسة عشر عاماً. وفي عام ١٩٣٧ أقدم على تغيير الهيكل الدستوري وأسس «الدولة الجديدة — ESTADO NOVO» وهي هيكل «تعاوني» يعيد إلى الأذهان صورة إيطاليا الفاشية على الرغم من أن «فارغاس» لم يكن يتشبه بموسوليني، كما سخر السلطات الواسعة للدولة بغية تأسيس المنشآت لتنظيم إنتاج وتسويق السلع الرئيسية كالبن والسكر والقطن والمطاط، واهتم بالتنوع الزراعي والتطور الصناعي بإنشائه معملًا للصلب في «فولتا ريدوندا».

وأما «بيرون» فقد تم انتخابه رئيساً لجمهورية الأرجنتين في عام ١٩٤٦ وانطلق لتنفيذ (الخطة الخمسية) لتطوير الصناعة والنقل والأشغال العامة والتعليم. وكان كغيره من قيادات أمريكا اللاتينية، غيوراً على الاقتصاد الوطني؛ فاستملك الموانئ (١٩٤٦) والسكك الحديدية (١٩٤٨)، ومنح المرأة حق الاقتراع واعتمد تشريعاً عمالياً تقدماً، ينص على الضمان الاجتماعي

وزيادة مشاركة العمال في ملكية المنشآت وإدارتها، مما جعل هذه الإجراءات تعود على بيرون بدعم جماهير العراة DESCAMISADOS دعماً حماسياً. فالبيرونية كانت، في ظل الغموض الذي يكتنف إيديولوجيا العدالة الاجتماعية JUSTICIALISMO، ضرباً من الحركات القومية المتطرفة المستندة إلى دعامتين توأمين تتمثلان بالطبقة العاملة والجيش.

وكان «كارديناس» البطل الجماهيري المبجل في نظر الفلاحين المكسيكيين بعد انحسار الثورة العظيمة وضمور منطلقاتها. فخليفة «أوبريغون» المدعو «بلوتاركو كولز»، الذي سيطر على السياسة المكسيكية، إما كرئيس للجمهورية أو كسلطة خفية خلف سدة الرئاسة منذ عام ١٩٢٤ إلى عام ١٩٣٤، أعلن على الشعب جهاراً في عام ١٩٢٩ أن الإصلاح الزراعي بلغ غايته، ولذلك توقف توزيع الأرض عملياً في مطلع الثلاثينيات (١٩٣٠). وبانتخاب كارديناس إلى رئاسة الجمهورية في عام ١٩٣٤، انقلبت السياسة تجاه الأرض رأساً على عقب فوزع، خلال سنوات رئاسته الست، سبعة وأربعين مليون آكر من الأرض على عدد من العائلات الفلاحية يربو على المليون، بالمقارنة مع عشرين مليون آكر تم توزيعها على ثلاثة أرباع مليون عائلة طيلة السنوات العشرين السابقة في عهد الحكومات «الثورية».

لم تكن مصادرات كارديناس تقتصر على أراضي الملاكين، الذين حصلوا عليها بالوسائل غير المشروعة أو الذين تقاعسوا عن زراعتها، أو الذين يناوئونه سياسياً وحسب، وإنما تناولت أيضاً أملاك معظم الملاكين العقاريين، الذين يمتلكون المساحات الهائلة من الأراضي الصالحة للزراعة فجردهم منها ولم يترك لكل منهم إلا بقعة صغيرة. وبما أن كارديناس كان يجند إلحاق الأراضي المشاع EJIDOS بالقرى بدلاً من توزيعها على شكل بقاع صغيرة للفلاحين، الذين يميلون لزراعة ما يكفهم لعيشهم؛ فقد أصدر القوانين التي جمعت البقاع الفردية الصغيرة على شكل جمعيات تعاونية لتستطيع مزاولة أعمالها على نحو أجدى، والتي أعطتها الأفضلية في السقاية والأراضي المروية، وخلقت المؤسسات الحكومية من مثل «مصرف التسليف التعاوني» لمساعدة الفلاحين.

وحظي كارديناس أيضاً بالتأييد الحماسي لتأميمه المصالح الأجنبية في السكك الحديدية والشركات النفطية؛ فاحتشدت خلفه الملايين وابتهل الكاثوليك إلى الله، وتبرع العمال بشيكات رواتبهم وقدمت النسوة خواتم زواجهن، كما تبرع الفلاحون بالدواجن والخنازير، في الوقت الذي كانت فيه الوحدات العسكرية تقوم بالعرض العسكري في احتفالات مهيسة. فقد استغل «كارديناس» دعم هذه الفورة الحماسية؛ فنظم العمال في «اتحاد العمال المكسيكيين» أو CTM في

١٨ - صهر الحديد في «الباحة الخلفية»
لأحد الأفران العالية، خلال القفزة الصينية
العظيمة إلى الأمام، ١٩٥٨.



١٩ - المتطوعون يبنون سد «مينغ تومز» في
غضون خمسة أشهر وعشرة أيام خلال القفزة
الصينية العظيمة إلى الأمام، ١٩٥٨.



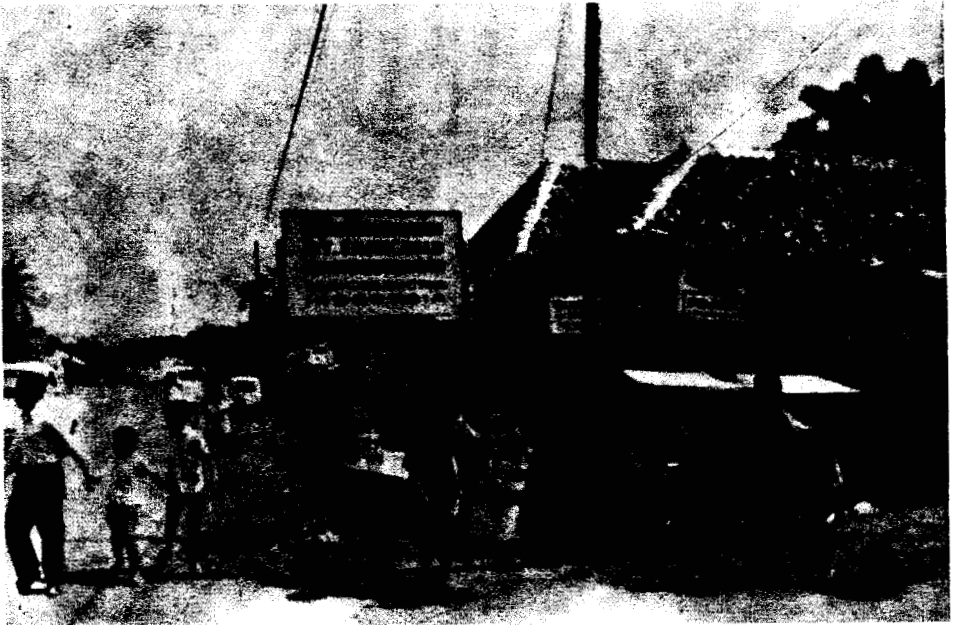
٢٠ — مقاتلو جبهة التحرير الوطني «المورو» في مقاطعة كوتاباتو، مينداناو، الفلبين.



٢١ — صورة الكولونيل وسط دعاية عن الفروج المقلّي الأمريكي: «ما ألد لمتق الأصابع /، كيوالانيسور، ماليزيا.



٢٢ — عندما فتح «روبرت غوزويتو»، مدير شركة كوكاكولا، أول معمل تعبيل على البر الصيني منذ عام ١٩٤٩، قال: "قد يكون يوم ١٥ نيسان عام ١٩٨١ من أهم الأيام في تاريخ شركتنا، وفي تاريخ العالم بأكبر من انبناه".



٢٣ — علامة لصناعة الالكترونيات الأمريكية في أندونيسيا.



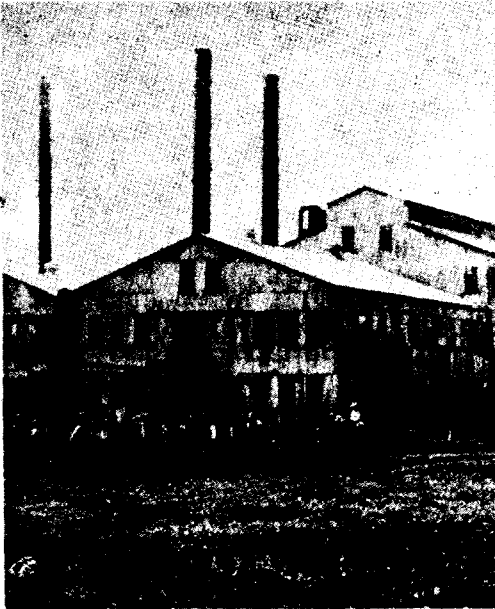
٢٤ — مقر قيادة جبهة التحرير الوطني في ديان بيان فو، ويبدو هوتشي منه في الوسط وهو ينهين جيباب إلى اليمين.



٢٥ — قوات الشرطة الخاصة مع الطلاب المعتقلين خارج جامعة «ثاماسارت»، هانكوك، ٦ تشرين الأول، ١٩٧٦.



٢٦ — دار التذليك في تاهلاند لتسليمة الأمريكيين .



٢٧ — رمز النظام القديم في المكسيك :
تقييد الفلاحين للعمل في المصانع .



٢٨ — خلال الثورة المكسيكية انقضت عائلات بكاملها على المزارع لكسر صناديق الحديد وإشعال الحرائق والاستيلاء على الأرض.



٢٩ — داخل بيت عامل مهاجر ، غافينو لوبز هرنانديز ، في نيوفو بروفنير ، دورانجو ، المكسيك (١٩٨٠) .

٣٠ — ردة الإفطار في فندق فيستا،
تورتوغا، آكابلكو، ١٩٨١.



٣١ — سكان الجبال المطلة على آكابلكو،
يخضعون للتهجير قسراً لإفساح المجال لبناء
فنادق جديدة واستراحات سياحية.

عام ١٩٣٦، كما نظم الفلاحين في «اتحاد الفلاحين القومي» أو CNC في عام ١٩٣٨. إن إدارة وتنظيم هاتين المؤسستين كان فوقيًا، وظلت مفصولتين وأحدهما عن الأخرى لإحباط أية مبادهة جماهيرية مستقلة. واغتنم كارديناس النشوة القومية لإعادة بناء «الحزب الثوري القومي» المهلهل PNR وتحويله إلى «حزب الثورة المكسيكية» PRM، الذي أضحي عبارة عن منظمة فضفاضة تضم تحت مظلتها «اتحاد العمال والفلاحين» والموظفين المدنيين والجيش.

وعلى الرغم من هذه الإصلاحات الجارفة، فإن المجتمع المكسيكي انتهى إلى مجتمع استغلالي جائر كغيره من المجتمعات الأخرى في أمريكا اللاتينية. إن نسبة واحد بالمائة من السكان العاملين في القطاعات المربحة كانوا يحصلون على ٦٦٪ من الدخل القومي. وتدل التقديرات على أن ثلثاً واحداً من السكان استفاد من التطور الوطني، في حين بقي الثلثان الآخران بمعزل عن أية فائدة منه، كما بقيت المكسيك تعاني من وطأة السمات التي تدمغ العالم الثالث كالتبعية الاقتصادية ونسبة البطالة المرتفعة.

والسبب الرئيسي لمحنة المكسيك هو أن «كارديناس»، مثل «فارغاس وبيرون»، كان زعيماً شعبياً يفرض الإصلاحات لصالح الجماهير ولكنه في الوقت نفسه يعارض أية مبادهة منها، الأمر الذي تركها كالريشة في مهب الرياح العاتية على المسرح السياسي المشهور بتقلباته المفاجئة في أمريكا اللاتينية. فعندما كان يخلف الزعيم الشعبي، صاحب الاهتمامات الاجتماعية أحد من السياسيين أو الجنرالات الفاسدين الأنانيين، كما هي العادة، فلم تكن تقوم معارضة أصيلة لها طابع المؤسسات لمقاومة الردة. ولذلك فإن الردة هيمنت فعلاً بعد «فارغاس وبيرون وكارديناس».

فإذا اتخذنا المكسيك مثلاً لوجدنا أن رؤساء الجمهوريات الثلاثة، الذين تعاقبوا على الرئاسة بعد كارديناس — وهم «آفيلو كاماشو وميغول آلمان ونيز كورتيز» — تبنا سياسة النكوص عن الإصلاحات الزراعية وحل الجمعيات التعاونية. فالتطورات الاقتصادية في الولايات المتحدة كانت الحافز القوي لاعتماد هذه السياسة، وذلك لأن الصناعة الأمريكية زادت من إنتاجها، بعد رحيل كارديناس عام ١٩٤٠، لتلبية حاجات حرب الحلفاء وتطلعت إلى المكسيك، سعياً وراء المواد الخام الرخيصة والمتوجات الزراعية كالقطن والسكر والخضار. ولذلك فإن الإدارات المكسيكية الجديدة، اغتناماً منها لفرص الأسواق الجديدة الهائلة عبر الحدود، نبذت نظام الجمعيات التعاونية وبدأت، عوضاً عنه، تستثمر أموال الدولة «بما فيها القروض الأمريكية الضخمة» لحفز مشاريع الملكيات الزراعية الخاصة المترامية الأطراف.

هذه السياسة الزراعية ذات التوجه التصديري كانت ضمناً تعني التلكتو بتوزيع الأرض وتعويق المؤسسات الحكومية من أمثال «مصرف التسليف التعاوني»، الذي مدّ الجمعيات التعاونية بأسباب البقاء، كما كانت تتبع تمويل نظامي الري والنقل المكلفين، ولا سيما نظام الري الذي سهّل إرواء ١٧ مليون آكر من الأرض، التي لم تكن وافرة الإنتاج من قبل. وفي النهاية آلت ملكية هذه الأراضي المروية حديثاً إلى المقاويلن الرأسماليين، بدلاً من الفلاحين CAMPESINOS المعدمين.

لقد زادت الإنتاجية الزراعية بشكل واضح ولكن العواقب الاجتماعية كانت وخيمة جداً. ففي عام ١٩٥٧ كان ٦٠٪ من المحصول الزراعي المكسيكي معد للتصدير، ونسبة لا تتعدى ٢٪ من المزارع تحظى بـ ٧٠٪ من قيمة المبيعات. فالتعليات ذوات الإنتاج الكثيف لرأس المال كانت تدر أرباحاً طائلة على حفنة من زراع المساحات الشاسعة وشركائهم الأمريكيين، بينما الفلاحون أصحاب الملكيات البسيطة لا ينتجون طعامهم إلا بشق الأنفس، كما كان الفلاحون المعدمون يعبرون الحدود بأعداد متزايدة سعيّاً وراء العمل المأجور في المزارع. فخلال الحرب العالمية الثانية كان عدد المكسيكيين، الذين سجلوا أنفسهم في برنامج الإعالة BRACERO في الولايات المتحدة قرابة ٨٠٠٠٠٠ نسمة، وتزايد سيل هؤلاء الناس بعد الحرب بشكل مشروع وغير مشروع، نظراً لفشل الفلاحين المعدمين CAMPASINOS في الحصول على أية أعمال يتعيشون منها في وطنهم.

وهكذا فبين الحربين العالميتين حل استغلال الأجر الرأسمالي محل استغلال السخرة في العقود القديمة. وتجلت الفروع الدولية لهذا الاستغلال الجديد في ارتفاع نسبة الاستثمارات الأمريكية من ٦٠٪ من مجمل الاستثمارات الأجنبية عام ١٩٣٨ في المكسيك إلى ٨٠٪ في عام ١٩٥٧، كما تجلت في ارتفاع نسبة الواردات المكسيكية من الولايات المتحدة من ٦٥٪ في عام ١٩٣٥ إلى نسبة ٧٣٪ في عام ١٩٥٧. ولذلك فإن استمرار الروابط العمودية في بنية المكسيك الاقتصادية، بدلاً من الروابط الأفقية، حال دون النمو المستقل المتوالد ذاتياً. فرأسمال المكسيك تم استنزافه على شكل أرباح مشتركة، كما استحال قيام سوق محلية وافية بغرض التصنيع الكامل، نظراً لإفقار ثلثي المواطنين واستبعادهم عن المشاركة في الحياة الاقتصادية الوطنية. ففي عام ١٩٧٨ قُدّر أحد الموظفين الرسميين في برنامج «معونة الإعالة» أن نسبة تتراوح بين ١٥٪ و ٢٠٪ من مجمل سكان المكسيك البالغين تعيش (بشكل غير مشروع) في الولايات المتحدة، وأن نسبة تقارب ٢٠٪ من سكان المكسيك تعتمد في حياتها على الأجور، التي تكسبها في الولايات المتحدة.

ففي ظل هذه الظروف يصبح من الواضح بيان السبب الذي جعل أمريكا اللاتينية، بعد وجود «مستقل» زاد على قرن من الزمن، غير جديرة بالاقتداء من قبل أولئك الأفارقة الذين كانوا

يقيّمون مستقبلهم . وسوف نرى أن أمريكا اللاتينية تسنى لها حافز اقتصادي مصطنع طيلة سنوات قليلة إبان الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية . ولكن الردة أطلت برأسها من جديد في إثر هذا الازدهار ، الذي حفزته الحرب وقامت الديكتاتوريات العسكرية المكشوفة ، لقمع تزايد سخط الجماهير ، على أيدي « بينوشيه وفيدالا وجيزل » وحلت محل الأنظمة الشعبية لبيرون وفارغاس وكارديناس .



الفصل الثاني والعشرون

ثانية الموجات الثورية العالمية بدءاً من عام ١٩٣٩ فصاعداً مبادهة الثورة الصينية (١٩٤٩)

لقد كانت حياتي عرضة للتغير سياسياً واقتصادياً وعاطفياً، ولهذا سأكون دائماً شاكراً للحزب وللرئيس ماو نشأت عبداً قبل التحرير، لم أكن إنساناً بشرياً عندما كنت أعمل يومياً ١٦ أو ١٧ ساعة دون أن أنال كفايتي من الراحة والمال والغذاء. وأما الآن فأنتي أشعر بالطمأنينة ولدي ما يكفي للاهتمام بعائلتي. لم يعد القلق يساورني حيال المستقبل وعندما أحاول تنوير (أطفالي) كي يشاطروني سعادتي بالشوط الكبير الذي قطعته الصين؛ فإنهم يصغون إليّ ولكنني لست واثقاً فيما إذا كانوا يستوعبون ما أقول. فني بعض الأحيان لا يزيد تعليقهم على القول: ”أواه يا أبت كم سمعنا هذه القصص منك“.

نشانغ بنغ — كوي: بائع حوى في القسم الأول بمخزن بكين (٣١ أيلول عام ١٩٧٩ في

الذكرى الثلاثين لقيام جمهورية الصين الشعبية)

ظهر ماو، مع ماركس ولينين، كواحد من القادة الثوريين العظام في العصور الحديثة. لقد كانت مساهمة ماركس تتمثل بتحليله آلية تحركات المجتمع الرأسمالي. وأما لينين فإنه أنشأ وأنجز استراتيجية الإطاحة بالرأسمالية، ولكن القدر لم يمهل ليتصدى للمشكلة التالية، مشكلة خلق مجتمع اشتراكي جديد فخلفاؤه أشادوا الدولة السوفيتية القوية، الأمر الذي لم يكن مرادفاً للبلوغ

الاشتراكية إذا لم يكن المقصود بالاشتراكية مجرد الملكية التعاونية ، أو ملكية الدولة ، لوسائل الإنتاج والتوزيع ، وإنما المقصود بها أيضاً التسيير الذاتي في حيز العمل وفي الحياة السياسية والثقافية . ولكن ما واصل عمل سلفيه اللامعين بالبدء بإرساء قواعد المؤسسات والإجراءات الاشتراكية وإن لم ينجزها الإنجاز الكامل . فلقد توصل إلى ذلك من خلال (تصيين) الماركسية بشكل خلاق وتحدي النموذج السوفييتي ، الذي بقي بمثابة الصنم حتى ذلك التاريخ .

فلقد تحدى ماو ، في قيادته الثورة الصينية (١٩٤٩) ، ستالين الذي كان يساند «تشان كاي شيك» انسجماً منه مع استراتيجيته الشاملة الرامية إلى بلوغ تسوية عالمية مع الولايات المتحدة . وأما الأمر الآخر الذي ينطوي على أهمية مماثلة فقد كان خلافه مع الروس في إطلاقه (ثورته الثقافية) بهدف خلق مجتمع اشتراكي كامل — مجتمع يتحلى بالمشاركة بدلاً من البيروقراطية وسيادة المساواة بدلاً من سيادة الصفوة . ولقد كان «ماو» على أتم الإدراك بأن ثورته الثقافية ما هي إلا البداية وليست النهاية ، كما كان على يقين بأن التناقضات الذاتية الخاصة بالمجتمعات تولد بعد الثورة ، وتتجه ، استناداً إلى نتائج الصراع الطبقي ، إما إلى التقدم باتجاه الاشتراكية وإما إلى التراجع ، نظراً لوقوعها تحت هيمنة طبقة مستغلة جديدة لا من خلال ملكيتها الخاصة لوسائل الإنتاج ، وإنما من خلال هيمنتها على جهاز الدولة القمعي . ولذلك أطلق ماو تحذيره الذي يبدو وكأنه يتسم بالنبوة في ضوء التطورات التي طرأت منذ وفاته : ”إن الثورة الثقافية البروليتارية العظيمة الدائرة الآن ليست إلا الأولى من نوعها . ففي المستقبل ستحدث أمثال هذه الثورة بالضرورة في مناسبات عديدة فعلى جميع أعضاء الحزب ، وقطاعات الشعب ، ألا يعتقدوا أن الأمور ستكون على ما يرام بعد ثورة ثقافية واحدة أو اثنتين أو ثلاث أو أربع ثورات ثقافية“^(١) .

١ — الثورة في الصين

إن ضعف الصين وشقاءها في السنوات الفاصلة بين الحربين ما كانا ليوحيان إلا بشيء طفيف عما كانت ستؤول إليه الصين من زلزلة اجتماعية عميقة ومن ثم إعادة بنيتها من جديد . فلقد كانت الصين خلال تلك السنوات ، كما أشرنا من قبل (في الفصل الحادي والعشرين ، المقطع الثاني) ، تعاني وطأة الدمار الذي ألحقته بها ثلاث حروب متزامنة . فأولها الصراع الدائم بين «تشان كاي شيك» القابع في «نانكينغ» وبين القادة العسكريين المتمركزين في بعض الأقاليم ، وثانيها الحرب بين «الكومينتانغ» بقيادة «شيك» وبين الحزب الشيوعي بقيادة ماو ، وأما ثالثها فهي الحرب ضد اليابانيين ، الذين اجتاحتها منشوريا في عام ١٩٣١ وانتشروا منها على شكل مروحة عبر شمال الصين .

إن نشوب الحرب العالمية الثانية في اورية وتورط الولايات المتحدة فيها إثر « بيرل هاربر » جعلاً من الصين عضواً في ذلك التحالف الكبير ضد قوات المحور، وجعلاً من حكومة شيك، المخبوءة بمختلف المشكلات، جديرة بالمساعدة العسكرية والاقتصادية. ولكن عملية الإمدادات تنطوي على تكلفة باهظة إلى حد خيالي، لأنه كان يعني نقل المون جواً فوق « هضبة » جبال هيمالايا المنتشرة بين الهند والصين. إضافة إلى أن المساعدة التي كانت تصل إلى « تشونغ كينغ »، عاصمة شيك زمن الحرب، لم تكن تستخدم لمواصلة الحرب ضد اليابان.

فالسبب الأول لضعف « شيك » كان خارج إرادته ويعود إلى الغزو الياباني للساحل الشرقي ولأقاليم الشمالية، الأمر الذي حرّمه من دعم الطبقة المتنورة نسبياً والمتمثلة بكبار رجال الأعمال الذين اختفوا عن المسرح، واعتماده على الملاكين العقاريين الأنانيين وضيقي الأفق المنتشرين في أعماق الصين. وفي هذه المناطق كانت حكومة « تشونغ كينغ » قد زادت رجعية وفساداً تاركة جماهير الفلاحين عرضة للابتزاز والتضخم الجاهل. فإذا اتخذنا الرقم (١) كمؤشر للأسعار في عام ١٩٣٧ لوجدنا أنها قد ارتفعت في آب عام ١٩٤٥ في تشونغ كينغ إلى (١٧٩٥)، وفي كانون الأول عام ١٩٤٧ إلى (٨٣٧٩٦). فالقائد الأمريكي العام في الصين، الجنرال « جوزيف و. ستيل وال »، استخدم الكلمات العنيفة في مذكراته السرية لوصف نظام شيك: « فساد، إهمال، فوضى، اقتصادية، ضرائب، أقوال وأفعال، الثراء الفاحش، سوق سوداء، إنتاج مع العدو » (٢) وأما خليفة « ستيل وال » الجنرال « ألبرت ودمير »؛ فقد فضح معاني هذه الكلمات في مذكرة رائعة أرسلها إلى شيك فيما يتعلق بحالة التجنيد الإجباري في الجيش الصيني:

« إن التجنيد الإجباري يهبط على الفلاح الصيني هبوط المجاعة أو الفيضان ولا يختلف عنهما إلا أنه أكثر انتظاماً — إذ يحدث مرتين في العام — ويتطلب من الضحايا أكثر مما يتطلبان فضباط التجنيد يكتزون أموالهم بالتعاون مع الموظفين ومن خلال عصابات أزمهمهم. فهم يبتزون الأموال الطائلة من المجندين، تلك الأموال التي يكلفون الموظفين باستلامها، ويستعصون عن المجندين بالأسرى. وأما المتعاملون الخصوصيون بموضوع التجنيد؛ فقد حولوه إلى تجارة. فهم يشترون الرجال الأقوياء من العائلات، التي تتضور جوعاً والتي تشعر بوطأة الحاجة للرز أكثر من الأبناء، أو يشترونهم من حكام الأقاليم HSIENCHANGS الذين لديهم فائض من البشر

ويساق هؤلاء المجندون، بعد عزلهم وحشرهم كالقطيع، إلى معسكرات التدريب سيراً على الأقدام من « شانسي » إلى « زيشوان » ومن « زيشوان » إلى « يونان ». إنهم يسرون على طرقات

لا نهاية لها ومعظم أولئك الذين يهرون يفرون خلال الأيام القليلة الأولى ، وبعد فترة قصيرة فيما بعد يحل بهم الضعف ولا يستطيعون مواصلة الحرب ، ومن يمسك منهم يضرب ضرباً مبرحاً

وخلال مسيرتهم الطويلة يتحولون إلى هياكل عظمية وتظهر عليهم أعراض مرض « البري بري » ، وتنتفخ سيقانهم وتنتأ بطونهم ، وأما أذرعهم وأفخاذهم ؛ فيحل بها الهزال وعندما يموت إنسان منهم تترك جثته على قارعة الطريق ، ولكن اسمه يبقى ضمن لائحة المجندين . وطالما بقي موته مجهولاً بقي اسمه مصدراً للدخل ، الذي يتزايد من خلال حقيقة انعدام استهلاكه أي شيء . فجرايته من الرز وتعميضة النقدي يقيان تذكراً طويلاً الأمد في جيب ضابطه الآمر ، وأما عائلته فما عليها إلا أن تنساه إلى الأبد» (3) .

وأما السبب الثاني الذي منع شيك من استخدام المساعدة الأمريكية استخداماً ناجعاً ، فهو استراتيجية الأساسية المتمثلة بإعطاء الأولوية لحربه ضد الشيوعيين وليس ضد اليابانيين (فلقد كان شيك يعتقد ، ولاعتقاده الكثير من المبررات من وجهة نظره ، أن اليابانيين يمثلون مرضاً جليداً ، بينما يمثل الشيوعيون داء عضالاً يتركز في القلب ” . إن أحد المصادر الموثوقة جداً في المخابرات الفرنسية نقل عنه قوله في عام ١٩٤٤ : ” بالنسبة لي ليست اليابان هي المشكلة العويصة وإنما هي توحيد بلادي . إنني على ثقة بأنكم أنتم معشر الأمريكيين ستهزمون اليابانيين يوماً ما بالجنود ، الذين أحتجزهم محاربة الشيوعيين في الشمال الغربي أو بدونهم . ولكنني من الناحية الأخرى إذا تركت « ماوتسي تونغ » يث دعايته في كل أرجاء « الصين الحرة » فإننا نجازف ، نحن وأنتم معشر الأمريكيين ، بالانتصار مقابل لا شيء » (4) .

لقد سار « شيك » على نهج استراتيجيته المعادية للشيوعيين طيلة سنوات عديدة قبل نشوب الحرب العالمية الثانية . فعندما أسس ماو مجالسه الفلاحية في « كيانغ سي » في أواخر العشرينيات (١٩٢٠) أطلق « شيك » سلسلة من الحملات ضد من كان يدعوهم « بقطاع الطرق » حتى نجح بالنتيجة في طردهم من « كيانغ سي » ولاحقهم ، خلال تلك (المسيرة الطويلة) الأسطورية ، مسافة ستة آلاف ميل باتجاه الغرب عبر جنوبي الصين ، ومن ثم باتجاه الشمال إلى إقليم « شانسي » . وهناك وجد « ماو » قاعدة شيوعية صغيرة منعزلة حولها إلى مقر لقيادته في قلب « بينان » . ففي تلك المدينة الإقليمية الصغيرة والكثيفة عمل ماو على تطوير استراتيجية ثورية وتدريب الكوادر الثورية ، التي جعلت منه زعيماً للبر الصيني بكامله بعد مضي خمسة عشر عاماً . إن مجموعة المبادئ والممارسات الثورية ، التي صارت تعرف باسم « الماوية » كانت تمثل تحدياً عميقاً لكل من العالمين الغربي والسوفيتي وبدأت تلعب دور النموذج الجذاب على نحو متزايد بالنسبة للعالم الثالث .

ثمة عوامل عديدة تفسر هذه المحصلة المصيرية هي : البيئة الجغرافية والموروثات الحضارية وزعامة « ماو » . فالمساحة الشاسعة للصين وكثرتها السكانية الهائلة شكلتا قاعدة عريضة بما يكفي للمناورات وللبدايات الجديدة بعد تلك الهزائم الشيوعية الأولية في المدن وفي الريف الجنوبي . كما إن عقوداً من الحرب الأهلية المدمرة وماتلاها من غزو ياباني وحشي أدت إلى درجة من البؤس الجماهيري والانحلال الاجتماعي ، مما وفر مناخاً صالحاً للعصيان الشيوعي ، الأمر الذي كان على نقيض مجريات الأمور في الهند ، حيث استلم الوطنيون الاستقلال استلاماً دوغماً أي فاصل ثوري حينما عمدت طبقة من الحكام المحليين إلى الحلول مكان الحكم الأجنبي بكل هدوء بشيء طفيف من الاضطراب أو القلقلة الاجتماعية .

وإن الاهتمام الصيني التقليدي بالمبادئ الأخلاقية الاجتماعية وفر أيضاً مناخاً حضارياً مواتياً للشيوعية . فالكونفوشيوسية كانت عبارة عن نظام أخلاقي أكثر منه ميتافيزيقي ، كما كان مثلها الأعلى قيام دولة تسودها العدالة الاجتماعية المقبولة قدر الإمكان ضمن إطار تحركات البيروقراطيين والملاكين العقاريين . ولقد كانت الكونفوشيوسية تلح على الواجبات أكثر من إلحاحها على الحقوق ، ولذلك كان الطفل يتلقى رعاية تدرية على تحديد « الذات » في ضوء العلاقات مع الناس الآخرين — في ضوء طاعة الأبوين طاعة عمياء ومراعاة علاقة الأخوة وخدمة أولي الأمر ، الذين تقع على عاتقهم واجبات تجاهه . ولذلك فإن الشعارين الشيوعيين (حاربوا الذات) و (اخدموا الشعب) ليس لهما وقع الشعارات الزائفة وصيحات صبيان الكشافة في آذان الصينيين كما يقعان في الآذان الغربية . فالشعارات الماثلة لذين الشعارين ينسجمان أتم الانسجام مع القول المأثور القديم الذي كان يردده الفلاحون : ” قد نكون شعباً فقيراً ولكننا نعرف الحق من الباطل “ .

وأخيراً هنالك ذلك العامل الحاسم المتمثل بالدور الذي لعبه « ماو » كزعيم للثورة . وقد يكون هنالك شيء من الشك طفيف في أن المغزى التاريخي لماو بالنسبة لعالم القرن العشرين يضاهي المغزى التاريخي للنين ، وليس من المستبعد أن يحكم المؤرخون في المستقبل على أن تأثير ماو كان أكبر ، لأن لينين قضى نحبه في عام ١٩٢٤ ، عندما كانت المؤسسات والإجراءات السوفيتية لا تزال في طور التكوين ، في حين أن ماو هو الذي هندس وأشرف ، لا على الثورة السياسية (١٩٤٩) ، التي أسست جمهورية الصين الشعبية وحسب ، وإنما أيضاً على الثورة الثقافية (١٩٦٦) ، التي حددت طبيعة ومسار الجمهورية الشعبية حتى زمن مماته عام ١٩٧٦ على الأقل .

وأما ما كان يكمن خلف نجاح « ماو » ؛ فقد كان إيمانه العميق بالجماهير الفلاحية في وطنه وتحسسه لمشاعرها . فعلى نقيض البلاشفة الروس ، الذين كانوا في معظمهم من مثقفي المدن ، بدأ

ماو حياته كفلاح . فهو لم يقرأ أية صحيفة إلا في سنه الثامنة عشره بعد أن انتقل إلى عاصمة إقليمه «هونان» . وعندما تخرج من دار المعلمين الابتدائية كان في الخامسة والعشرين من عمره وما بدأ بدراسة الماركسية إلا بعد مضي سنتين آخرين . فهذه البداية المتأخرة تكشف على أنها كانت نعمة لماو ، حينما بدأ سيرته الثورية . وبما أن ماو لم يكن متشبعاً بالمبادئ الماركسية منذ طفولته ، كما كان عليه الأمر بالنسبة للمثقفين البلاشفة ، فقد كان بمقدوره أن يتحدى ، وأن يعري وقت الضرورة ، أقدس مقدسات العقيدة الماركسية .

لقد كان ماو منذ البداية شديد الفطنة حيال مراقبة الحقائق الاجتماعية ، فهو ما ولد فلاحاً وحسب وإنما عاش وحارب مع الفلاحين معظم حياته . ومن خلال هذه الخبرة الأصيلية الطويلة بدأ يتيقن بشكل ثاقب البصر ، ضرورة صبغ الماركسية بالصيغة الصينية — أي تكييفها وفق ظروف وحاجات الملايين الصينية ، التي بقيت موضع التجاهل حتى حينه .

”ليس هنالك شيء يدعى بالماركسية المجردة ، بل بالماركسية الواقعية وحسب . إن ما ندعوه بالماركسية الواقعية هو الماركسية التي تتخذ لها شكلاً وطنياً ؛ أي تطبيق الماركسية على النضال الواقعي في الشروط الواقعية السائدة في الصين فإذا ما تحدث شيوعي صيني ، ينتمي إلى الشعب الصيني العظيم ويرتبط قلباً وقالباً بشعبه ، عن الماركسية بمعزل عن الخصوصيات الصينية ، فإن هذه الماركسية التي يتحدث عنها ليست إلا تجريداً أجوف . ولذلك فإن (تصيين) الماركسية يصبح مشكلة أمام الحزب برمته وعليه أن يفهمها ويعمل على حلها دون إبطاء“⁽⁵⁾ .

وبقي «ماو» طيلة حياته مخلصاً لمبدأ «تصيين الماركسية» . فالشواهد الأساسية الثلاثة ، الدالة على ذلك توجد في كيانغ سي ، حيث تحول ماو من بروليتاريا المدينة إلى الفلاحين كقاعدة للثورة وانطلق في تنظيم السوفييتات (المجالس) القروية ، كما يوجد الشاهد الثاني في «يينان» حيث حول اهتمامه من الثورة الاجتماعية إلى المقاومة الوطنية ضد اليابانيين ، وطور في الوقت نفسه «طريقة بنيان» حشد الجماهير على شكل قوة لا تقهر ، وأما الشاهد الثالث فيوجد في «بكين» ، حيث أطلق «الثورة الثقافية» كي يتاح للصين الشيوعية أن تتطور إلى دولة عصرية بناء على «طريقة يينان» ، التي تسودها المساواة ، بدلاً من الطريقة الروسية التي تسودها النخبة .

إن جذور التحول الذي تم في «كيانغ سي» توجد في التقرير العتيد ، الذي أعده ماو استقصاء واقع الحركة الفلاحية في هونان «والمشور في آذار عام ١٩٢٧ ، أو قبل الطلاق الذي جرى بين الحزب الشيوعي وحزب «الكومينتانغ» . لقد كانت المناسبة قيام حركة فلاحية عفوية واسعة النطاق في «هونان» وذهاب «ماو» إلى هناك بتكليف من حزبه لاستقصاء الأمور ، فمكث

خمسة أسابيع مع الفلاحين كتب على أثرها ذلك التقرير العتيد، الذي أصبح من عيون الأدب الثوري العالمي . فبأسلوب مشحون بالعاطفة الجياشة والازدراء كتب ماو تقريره — (علماً بأنه ما كان غافلاً عن القول المأثور للينين الذي مؤداه "ليس بوسع أحد أن ينفذ برنامجاً لمصلحة الفلاحين الفقراء إلا البروليتاريا الثورية") — واستخلص من ملاحظاته المباشرة أن «الطليعة الثورية» لا يمكن أن تكون إلا الفلاحين الفقراء :

"بعد وقت قصير ستثور مئات ملايين الفلاحين في وسط الصين وجنوبها وشمالها وتندفع حاملة غضب الإعصار، ولن تستطيع قوة، مهما بلغت من الشدة، أن تكبحها . ولسوف يحطم أولئك الفلاحون كل القيود، التي تقيدهم ويندفعون على درب التحرير . فكل الأمبرياليين والقواد العسكريين والموظفين المرتشين والأرستقراطيين السيئيين سيلقون مصيرهم على أيدي الفلاحين . ولسوف يقيمون مواقف كل الأحزاب الثورية وكل الرفاق . فهل تنصدهم ونقودهم أم نوجه لهم النقد من خلف ظهورهم أم نحاربهم مع المعسكر المضاد ؟ إن باستطاعة أي صيني أن يختار بمنتهى الحرية من بين هذه الخيارات الثلاثة ، غير أن الموقف الراهن يستدعي اتخاذ قرار سريع

فإذا كنت إنساناً ثورياً صلب العقيدة وزرت الريف ؛ فإنك ستعيش غبطة الرضى التي ما عرفتها من قبل ، فعشرات آلاف الأرقاء — الفلاحين — يطيحون الآن بأعدائهم من أكلة لحوم البشر فعلى كل الرفاق الثوريين أن يتأكدوا أن الثورة الوطنية تستدعي إجراء التغيير الهائل في القرى . فتورة عام ١٩١١ لم تنجز مثل هذا التغيير ولذلك كان نصيبها الفشل ، وأما الآن فالفرصة سانحة لمثل هذا التغيير وهو أحد العوامل الأساسية في تحقيق الثورة . فعلى كل رفيق ثوري أن يدعم هذه الحركة وإلا فإنه ضد الثورة" (٦) .

لقد أوجد ماو ، بما كان يتسم به من حس مرهف حيال الواقع الموضوعي ، طبقة بروليتارية جديدة للثورة الصينية . فعلى الثوريين الحقيقيين ، كما حذرهم ، أن يضعوا أنفسهم في مقدمة الفلاحين ويقودونهم إلى الثورة ، بدلاً من أن يقبعوا في الخلف ويستعملوا الفرامل . وباختصار فإن الثورة في الصين ما كان يمكن أن تعني إلا الثورة الفلاحية — فرضية لاحظها ماو وتثبت باعتمادها طيلة مسيرته الثورية .

فعلى أثر الفتك بالمنظمات الشيوعية الحضرية بانقلاب « شيك » في نيسان عام ١٩٢٧ ، قاد ماو زمرة من الأتباع إلى منطقة جبلية وعرة تقع على حدود « هونان / كيانغ سي » ، وتبعته إلى هناك عصابة صغيرة على رأسها الضابط العسكري الشيوعي « تشوته » . وخلال السنوات التالية طور

«ماو و تشو» ثمة مفاهيم وأساليب سياسية وعسكرية كانت تتصادم تصادماً مباشراً مع مفاهيم وأساليب الحزب الوطني والكميونيستين . فكانت معتقداتهما الأساسية هي :

— إن تكتيكات حرب العصابات (اضرب واهرب) هي التكتيكات الضرورية لمجابهة تفوق الكوميونتانغ في الطاقة البشرية والموارد .

— إن الشرط اللازم لنجاح مناوشات العصابات كان الدعم الفلاحي ، الذي كان يتطلب نظاماً صارماً وسلوكاً حسناً من قبل الجنود .

— إن اهتمام الفلاحين الرئيسي يتمركز حول الحصول على الأرض ، ولذلك لا يمكن الحفاظ على دعمهم إن لم يساعدهم رجال العصابات على التمرد والتشبث بالأرض وإعادة توزيعها .

— لا يمكن حماية الفلاحين الثوريين من انتقام الكوميونتانغ والملاكين العقاريين ، ورد الصاع صاعين ، إلا بإقامة منطقة حرة أو قاعدة منطقة حرة تصلح لتوفير الإيرادات والمواد لرجال العصابات ، كما تصلح كنواة لانطلاق رجال العصابات منها وانتشارهم في المناطق المجاورة .

واستناداً إلى هذه الاستراتيجية نظم ماو و تشو في أواخر العشرينيات (١٩٢٠) قوتها المسلحة ووطدا سلطتهما السياسية على المناطق المحررة أو السوفييتات . وفي تشرين الثاني عام ١٩٣١ اجتمع المندوبون من سوفييتات عديدة في «جويشين» (كيانغ سي) وأعلنوا تأسيس «الجمهورية السوفييتية الصينية» ، ووصفوا هذا الكيان ، بأسلوب النموذج الروسي الأقدم منه ، بأنه «الديكتاتورية الديمقراطية للبروليتاريا والفلاحين» . ولقد كان استعمال لفظة «البروليتاريا» في هذا السياق من باب لفت الأنظار ليس إلا وذلك لانعدامها في هذه المنطقة الفلاحية البدائية ، بيد أن أقرب العناصر إليها كانت تتمثل بالقرويين من صناع مهرة وحرفيين والأيدي العاملة بالزراعة ، مما استوجب تكييف التشريع لتلبية حاجات الفلاحين . وهكذا صدرت المراسيم بمصادرة الأراضي العائدة «للإقطاعيين من بارونات وملاكين عقاريين ، وأراضي وجهاء القرى T'U — HAO والطبقة النبيلة» بالإضافة إلى أراضي «المؤسسات الدينية أو المعابد» وبدون أية تعويضات . وأما الهدف المعلن لتوزيع تلك الأراضي على هذا النحو فقد كان «تقويض بنية المجتمع الإقطاعية وتهديم سلطة الكوميونتانغ وإقامة النظام السوفييتي ، نظام العمال والفلاحين»^(٧) .

إن هذه المجالس السوفييتية كانت في الواقع «داء يتمركز في القلب» كما وصفها «تشان كاي شيك» ولا سيما بعد أن تنامت «الجمهورية السوفييتية الصينية» لتشتمل على قرابة تسعة ملايين

نسمة . ولذلك ففي أواخر عام ١٩٣٠ أطلق « شيك » حملة الإبادة ، التي مُنيت بالفشل في تحقيق المراد لأن الأمر كان يستدعي ، كما تبين فيما بعد ، أكثر من حملات عديدة على غرار هذه الحملة في السنوات التالية . فالحملة الخامسة التي قامت في أواخر عام ١٩٣٣ ، تنفيذاً منها لتعليمات المستشارين الألمان لدى شيك ، حاصرت المنطقة السوفييتية المركزية ، حصاراً محكماً بطوق من التحصينات وضيق عليها الخناق من جميع الجهات . وما زاد في تفاقم الأزمة كان تدخل « الحزب الشيوعي الوطني الرسمي » ، الذي أرسل مندوبيه للاضطلاع بععب قيادة الدفاع . ولكن لما كان أولئك المندوبون يفتقرون إلى براعة تشوته في تكتيكات حرب العصابات ؛ فإن شيك أوشك كما كان يبدو على تحقيق مراده بإبادة الشيوعيين .

وعندما لاح هذا الخطر في الأفق قرر ماو أن يخلي قاعدة كيانغ سي . وفي أواخر عام ١٩٣٤ تمكن « الجيش الأحمر » وكل هيئة الحزب الإدارية — وربما كان عددهم الإجمالي يناهز مائة ألف نسمة — من اختراق تحصينات الكوميتانغ وبدء تلك (المسيرة التاريخية الطويلة) . فالمسافة البالغة ستة آلاف ميل إلى « شانسي » تمكنوا من اجتيازها في غضون سنة واحدة وثلاثة أيام ؛ أي بمعدل ستة عشر ميلاً في اليوم الواحد . وما أن قوات الكوميتانغ والقوات المحلية المعادية كانت تطارد الجيش الأحمر ؛ فإنه كان يشتبك معها اشتباكات محدودة صغيرة كل يوم ويدخر معاركه الضخمة معها ليخوضها مرة واحدة كل خمسة عشرة يوماً على الأقل . وفي خاتمة المطاف لم ينج من هذه المحنة إلا خمسة آلاف نسمة على أبعد تقدير ، بالإضافة إلى تلك الآلاف العديدة ، التي التحقت بالمسيرة إبان مواصلة الطريق . وهكذا أصبح ماو زعيماً بلا منازع لهذه الآلاف المؤلفة ، بدلاً من أولئك الموظفين المتفوقين في المدن والمدعومين من قبل الكومينتانغ .

ولما راح « ماو » يتذكر مصير سوفيتات كيانغ سي ، قرر أن السبب الرئيسي في انهياره كان يتمثل بافتقاره إلى قاعدة عريضة كافية بين السكان المحليين . ولذلك قرر تلافي هذا العيب باعتماد « برنامج ديمقراطي جديد » يستند إلى جبهة متحددة عريضة ضد اليابانيين ، وإرساء ماصار يعرف فيما بعد باسم « طريقة يinnan » — أي استراتيجية حشد الفلاحين خلف الحزب الشيوعي وجيشه « جيش تحرير الشعب » . وهكذا فإن الشعارات التي تم ترويحها بين صفوف الجماهير كانت تؤكد على أهمية الموقف الوطني وضرورة التضحية بالنفس في سبيل الأمة بدلاً من الطبقة : يجب إخضاع كل شيء لصالح الحرب ، فليقدم النقود من يملكون النقود والبنادق من يملكون البنادق ، وليقدم المعرفة من يحوزته المعرفة^(٨) .

إن أحد المظاهر المثيرة للسياسة الجديدة (للجبهة المتحدة) كان توسط الشيوعيين لتأمين

إطلاق سراح « تشان كاي شيك » الذي اعتقل في « سيان » في كانون الأول عام ١٩٣٦ من قبل « تشانغ هسوه ليانغ » القائد العسكري لإقليم منشوريا . فلقد كان شيك قد وصل سيان جواً ، لتنظيم حملة أفسى ضد الشيوعيين ، ولكن المنشوريين الذين كان موطنهم محتلاً من قبل اليابانيين منذ سنوات كانوا أكثر تقبلاً لمنطق « الجبهة المتحدة » القاضي بضرورة محاربة الصينيين ضد اليابانيين منهم لمنطق محاربة بعضهم بعضاً . ولذلك أقدم تشانغ على اعتقال شيك ، وإذ ذاك وصل المندوبون الشيوعيون وطالبوا ، على غير انتظار ، بإطلاق سراحه . وإن من الواضح أن ما كان يحرض الشيوعيين على اتخاذ هذا الموقف كان رغبتهم بالبرهان على جدية عرضهم لإنهاء الحرب الأهلية بهدف محاربة اليابان بالإضافة إلى خوفهم من اقتناص السلطة في بكين من قبل العناصر الموالية لليابان في حال إبعاد شيك عنها ، مما يفضي إلى تمزيق أكثر لوحدة الصين . وعلى أية حال أطلق سراح شيك وفي عام ١٩٣٧ توصل الكومينتانغ والحزب الشيوعي إلى اتفاق حول قيام « جبهة متحدة » رضي فيه الشيوعيون بقبول المبادئ الثلاثة للدكتور « صن يات سن » والتنازل عن الثورة المسلحة ومعاداة التملك العقاري ، كما قبلوا وضع الجيش الأحمر تحت إشراف الحكومة الوطنية باسم « جيش المشاة الثامن » .

لقد قرر اليابانيون أن يضربوا ضربتهم قبل أن يتمكن التوحيد الوطني الصيني من الوقوف على قدميه ، ولذلك فإنهم شنوا هجومهم في تموز عام ١٩٣٧ قرب « بايينغ » فتصدى لهم الصينيون وبذلك بدأت الحرب الصينية اليابانية . ولما أدرك « تشان كاي شيك » التفوق التكنولوجي للغزاة اليابانيين ، وكان عاجزاً في الوقت نفسه عن تنظيم حرب العصابات على النمط الشيوعي ، قرر أن يستغل المكان لصالح كسب الوقت ، فتراجعت جيوشه إلى داخل الصين ، كما جرى تفكيك معدات أكثر من ستائة معمل ساحلي ونقلها إلى الداخل أيضاً ، وبقي اليابانيون يسيطرون على الأقاليم الشمالية والشرقية ، حيث أقاموا حكومة دمية تحت زعامة قائد سابق من قواد الكومينتانغ ، وهو « وانغ تشينغ وي » .

وفي غضون ذلك كانت القوات الشيوعية تواصل انتشارها السريع من يinnan عبر النهر الأصفر إلى إقليم شانسي ، ومن هناك عبر سهول شمال الصين إلى إقليم شانتونغ الساحلي . وفي عام ١٩٣٧ ، بالاتفاق مع الوطنيين ، خلق الشيوعيون « الجيش الرابع الجديد » في الحوض السفلي من نهر « يانغتسي » وذلك من البقية من عناصر سوفيتات « كيانغ سي » . وبحلول عام ١٩٤٥ كان الشيوعيون ينشطون في منطقة تزيد مساحتها على ٢٥٠.٠٠٠ ميل مربع ، وزادت عضوية حزبهم من ٤٠.٠٠٠ نسمة في عام ١٩٣٧ إلى ١.٢ مليون نسمة في عام ١٩٤٥ . وعلاوة على هذا العدد من الجنود النظاميين في الجيش الأحمر ، نظم الشيوعيون « ميليشيا الشعب » من عدد يربو على مليوني

نسمة . كما وتجدر الإشارة أيضاً إلى تلك الجموع الضخمة من الشبان والشابات — من طلاب وصحفيين وفنانين ومهنيين من كل الأصناف — ممن تجشموا مشاق الرحلة الطويلة إلى « بينان » التي كانوا يرون فيها قلب المقاومة الصينية ضد الغزاة .

إن أحد المتبحرين الأمريكيين ، وهو تشالمرز جونسون ، عزا النجاح الشيوعي إلى عمق المشاعر القومية لدى الصينيين . فالحرب العالمية الثانية والغزو الياباني ، استثارا المشاعر القومية عند الجماهير ، تلك المشاعر التي اقتنصها الشيوعيون بطرح أنفسهم كقادة وطنيين للمقاومة ضد اليابان . ويخلص جونسون إلى الاستنتاج بأن الشيوعية ، قد طرحت على الفلاحين على أنها ، زوراً وبهتاناً ، « شكل من أشكال الحركة القومية » ، ولقد كانت فعلاً كذلك ، لأنها كانت العامل الحاسم في إحراز النصر النهائي⁽⁹⁾ .

فهذا التحليل صحيح بمقدار ما يلقى من القبول ولكنه لا يلقى كفايته منه . فالشيوعيون تمكنوا في الواقع من اكتساب التأييد باعتبارهم وطنيين ، ولكنهم نالوه أيضاً باعتبارهم ثوريين اجتماعيين ، وما كان هذا العامل الثاني يقل أهمية عن العامل الأول في التفاف الجماهير من حولهم . فأحد المتبحرين الفرنسيين ، وهو لوسيان بيانكو ، يشير إلى هذه النقطة بتوكيده أن الكومينتانغ خسر الحرب الأهلية ” لأن الحرب تضع أية قوة محاربة على المحك وتفضح عورات الأنظمة التي عفى عليها الزمن بإظهارها على حقيقتها “ . إن الائتلاف الجماهيري حو الشيوعيين ، كما يعرض بيانكو ، ” لا يكمن في تلك النشاطات المعادية لليابانيين التي مارستها كوادر الحزب وضباط الجيش الأحمر وجنوده إلا أقل مما يكمن في مسلكهم وسرعة استجابتهم لحاجات الشعب بشكل لم يسبق له مثيل “ :

” إن حاكم المقاطعة نفسه ، صاحب الجاه والسلطان الذي كان المرء يخر ساجداً أمامه ، تراجع أمام « المندوب » الذي أحضر معه سرير معسكره والذي كان من الصعوبة بمكان تمييزه عن غيره من القرويين المحليين .

وفي المقام الأول كانت الطريقة التي يتصرف بها جيش المشاة الثامن حيال الفلاحين تتناقض تماماً مع كل ما ألفوه سابقاً من العساكر . ما كان أغربهم من جنود أولئك الجنود الذين كانوا يدفعون أثماناً ما يشترتون وينظفون الحجرات التي يمكثون فيها ويختلطون بالقرويين ذلك الاختلاط الوديعة ، كما كانوا لا يتكبرون عن تقديم يد العون في الحقول !

فلماذا نجح الشيوعيون ، ترى ، في استقطاب الجماهير الفلاحية ؟ لأنهم كانوا ، علاوة على

كونهم وطنيين حقيقيين ، ثوريين أصلاء من أولئك الناس الذين تفهموا حاجات الشعب وعرفوا التبدلات التي كان الواجب يقضي بإجرائها وشرعوا بتنفيذها“⁽¹⁰⁾ .

إن الشيوعيين ” تفهموا حاجات الشعب “ وكيفية تلبيتها من خلال (طريقة يينان) — وهي المثال البارز الثاني عن (تصنيف) الماركسية من قبل « ماو » . فهذه الطريقة لم تكن مجرد طريقة في الكفاح وإنما كانت أيضاً طريقة في الحياة ، تصور عن الإنسان والمجتمع ووسيلة للتطور القائم على المشاركة الجماهيرية وعلى قيم المساواة .

وتعود الجذور بطريقة « يينان » إلى سوفيات « كيانغ سي » على الأقل ، بيد أن التعجيل بحبكها كان رداً على الأزمة المزدوجة ، التي واجهت الشيوعيين في عام ١٩٤٢ . فجانبا من تلك الأزمة كان خارجياً — ألا وهو استفحال الأعمال العدوانية ضد مناطق القواعد الشيوعية وحصار الكومينتانغ لها في آن واحد . فلقد قدرت دوائر الاستخبارات اليابانية أن عدد سكان تلك المناطق قد تقلص في ذلك العام من أربعة وأربعين مليوناً إلى خمسة وعشرين مليوناً ، كما تقلص عدد أفراد « الجيش البري الثامن » من أربعمئة ألف رجل إلى ثلاثمئة ألف . وأما الجانب الآخر لتلك الأزمة فقد كان داخلياً — ألا وهو فشل إعادة توزيع الأرض في تبديل أنماط الحياة التقليدية والعمل التقليدي في القرى المعزولة واحداً عن الأخرى . لقد تم إلغاء قسط كبير جداً من الإجارة في حقيقة الأمر غير أن نشاط الفلاحين كان يتمركز في هذه الآونة كل على بقعته الخاصة به ، الأمر الذي أبقى على بدائية التقنيات الزراعية وانخفاض الإنتاجية .

ويتجلى تصنيف ماو لحزبه في ذانك الإجرائين اللذين اعتمدهما للتصدي لتلك الأزمة أولاهما : وضع برنامج مكثف لكوادر الحزب لممارسة النقد الذاتي وإعادة تثقيفهم ، والقيام بعدة حملات لتحريض المشاركة الجماهيرية من قبل الفلاحين وتعميق الوشائج بينهم وبين الكوادر إلى أقصى حد ممكن . فلقد كان هنالك ثمة حاجة لبرنامج النقد الذاتي وإعادة التثقيف لأن عضوية الحزب قد تزايدت زهاء خمسة وعشرين مرة في غضون ثلاث سنوات بعد اندلاع الحرب مع اليابان في عام ١٩٣٧ . ولذلك خضعت مئات الآلاف من الأعضاء في هذه الآونة لتسعة أشهر من الدراسة والنقد الذاتي في برنامج من البحث العميق لاثنتين وعشرين كراسة من الكتابات ، التي كان منها لماو عدد يتراوح بين الست والثلاث عشرة ، بينما كان عدد الكراسات ذات المنشأ الروسي لا يتجاوز الستة . وفي هذه العملية تمت إعادة تثقيف الكوادر وتقييم عمل المؤسسات الحزبية من زاوية النقد ، كما تم قبول أولئك القياديين الجدد ، الذين أظهروا جدارتهم في الحلقات الدراسية الجماعية ، التي سادها تجاهل المراتب الحزبية .

وفي إثر هذه الحركة التصحيحية قامت الحملات لتعبئة الفلاحين وتقليص الفجوة بينهم وبين الكوادر . فعمق وأفق هذه الحملات يتضحان في المقاصد المعلنة التالية ، التي تحقق قسم كبير منها :

— تقزيم ولجم البيروقراطية في الحكومة والحزب والجيش ، وتشجيع بروز القيادات في المستويات الدنيا وتعزيز المشاركة الجماهيرية .

— تخصيص الكوادر للقري كي تعلم الفلاحين وتعمل معهم وتتعلم منهم ، مما يفضي إلى ردم الفجوة القائمة بين المدينة والريف وبين الجهد الفكري والجهد العضلي .

— تنظيم التعاونيات لتوسيع اهتمام الفلاح من الأسرة إلى نطاق الجماعة المتعاونة تعاوناً حقيقياً ومن ثم إلى نطاق القرية بما يكفل إعادة بنية الأنماط الاقتصادية القروية ويسهّل تعزيز التطور .

— ملء المناطق الشيوعية بالمدارس النهارية ، المدارس الليلية ، بالمدارس الشتوية ، بالمجموعات المتعلمة ، وكل ذلك تحت الإشراف المحلي ، بغية الوصول إلى كل قطاعات المواطنين لنشر التعليم ومحو الأمية ، وتعليم المبادئ الصحية الأولية والعادات الصحية ، وإشاعة مفهوم « خدمة الشعب » .

إن السمة المتميزة لهذه الطريقة ، طريقة يينان ، كانت تتجلى في توكيدها على المشاركة الجماهيرية واعتمادها على قدرة الشعب الصيني على الإبداع ، والفلاحين على وجه التخصيص ، وقناعتها المطلقة بقدرة الفلاحين على إنقاذ أنفسهم من براثن القيود القديمة قدم الحياة ، قيود الجهل والفقر والاستغلال . وكما صرح « ماو » في ١ حزيران عام ١٩٤٣ : ” إن أسلوب القيادة الأساسي يكمن في استجماع آراء الجماهير ورد النتائج إلى الجماهير كي تتمكن من مساندتها مساندة قاطعة واستنباط الأفكار النيرة لهداية العمل الجاري“^(١١) . إن هذا المفهوم « للخط الجماهيري » الذي كان دعامة (طريقة يينان) ودعامة الثورة الثقافية اللاحقة ، كان يمثل التبصر الجوهري الذي استمدته ماو وأتباعه من خبرتهم الطويلة في حرب العصابات . فالقيادة كانت تعتمد أساساً على عمق الاستجابة لحاجات الشعب ومطامحه ، الأمر الذي ما كان بالإمكان توكيده إلا من خلال التواصل الدائم مع الفلاحين في القرى ، ذلك التواصل الذي أتاح إطلاق طاقات الجماهير وقدرتها الإبداعية وتسخيرها للمقاومة المسلحة والتطور الاقتصادي والتحول الاجتماعي العميق . وإن دخول ماو ذلك الدخول المظفر إلى بكين في عام ١٩٤٩ ما كان له أن يتم لولا التحقيق الناجح لهذا « الخط الجماهيري » .

وبما يسر ذلك الدخول أيضاً كان تعديل الشيوعيين لسياستهم الأصلية حيال مصادرة

حيازات الملاكين العقاريين وإعادة توزيعها. فكر حي لإنجاح «الجبهة المتحدة» ما كان الشيوعيون يطالبون إبان الحرب إلا بتخفيض الإيجار والفوائد المفروضة. ولكن في حال فرار الملاكين العقاريين إلى المدن، التي كانت تحت هيمنة اليابانيين، أو في حال تعاونهم معهم بوجه من الوجوه، كان الشيوعيون يصادرون أملاكهم ويوزعونها بين فقراء الفلاحين.

ولما كانت «طريقة ينان» تتناقض مع ما كان مطلوباً من اليابانيين والكميunistانغ أن يقدموه إلى الفلاحين يصبح سبب انتصار الشيوعيين على أتم ما يكون من الوضوح. فالجيش الياباني كان يتصرف استناداً إلى سياسته «الثلاثية الكلية» — «أحرقوا كل شيء، اقتلوا كل شيء، انهبوا كل شيء» — مما يجعلنا نستنتج أن ملايين الفلاحين قررت الالتحاق بفصائل العصابات الشيوعية، سعياً منها وراء احتمال أكبر للبقاء على قيد الحياة. كما إن الكوميunistانغ، باستثناء الفساد في أوساطه وجنود التضخم، لم يكن بمقدوره أن يمثل البديل المقنع لليابانيين. فالخور الرسمي واحتكار الحبوب والمضاريات زادت كلها في تفاقم مجاعة عام ١٩٤٢ — ١٩٤٣ إلى الحد الذي أودى، تقديراً، بحياة مليونين من الفلاحين جوعاً. ولذلك فعندما غزا اليابانيون هونان في عام ١٩٤٤ لم يلقوا أية مقاومة تذكر من الفلاحين الذين كانوا في بعض الحالات، بدلاً من أن يجابهوا اليابانيين، يعمدون إلى تجريد جنود الكوميunistانغ من أسلحتهم، بل وقتلهم أيضاً.

وفجأة انتهت الحرب العالمية الثانية في آب عام ١٩٤٥ في الوقت الذي كان فيه الصينيون يواصلون معاركهم منذ عام ١٩٣٧، وذلك على نقيض الأوربيين، الذين لم يتورطوا فيها إلا في عام ١٩٣٩، وكذلك على نقيض الأمريكيين الذين لم يخوضوا غمارها إلا عام ١٩٤١. ففي غضون هذه السنوات الثماني من الأعمال الحربية الضروس أوقع الصينيون باليابانيين ربع مجمل الخسائر، التي تكبدوها على كل جبهات القتال. ولكن التدمير الذي تعرض له الصينيون في طاقاتهم البشرية ومواردهم الطبيعية كان مماثلاً، إلى حد ما، لما تكبده الروس. ومع ذلك فقد واجه الصينيون أربع سنوات أخرى من الحرب الأهلية، لأن اندحار اليابان أطلق العنان لتلك المجابهة، التي طال الإعداد لها بين الكوميunistانغ والحزب الشيوعي.

لقد كان الكوميunistانغ يمثل الطرف الأقوى بكثير، نظرياً على الأقل، لأنه كان يتمتع بمزية تفوق عدد جنوده بنسبة أربعة إلى واحد، كما كان يتمتع بتفوق كبير جداً في السلاح والعتاد. وعلاوة على ذلك كان الكوميunistانغ موضع الاعتراف الرسمي الدولي، بأنه الهيئة الحاكمة في الصين في ذلك الوقت، الذي نال فيه «تشان كاي شيك» شرف الاعتبار الرفيع على أنه قائد المقاومة الوطنية ضد اليابان. وفي اليوم الذي استسلمت فيه اليابان (١٤ آب عام ١٩٤٥) وقع الروس معاهدة صداقة

وتحالف مع حكومة شيك . وأهم ماورد في بنود تلك المعاهدة كان التعهد الروسي بإعطاء الدعم المعنوي والمادي لنظام نانكينغ وحسب ، ويتسلمه مباشرة كل المقاطعات التي حررتها الجيوش الروسية . وفي نفس ذلك اليوم عمد الجنرال «دوغلاس ماك آرثر» ، القائد الأعلى لقوات الحلفاء ، إلى تسمية شيك بأنه السلطة الوحيدة المخولة بقبول استسلام اليابان في الصين .

ولكن «ماوتسي تونغ» أعلن عن رفضه قبول توجيهات «ماك آرثر» . وفي ١٠ آب أرسل الجنرال «تشان كاي شيك» الأمر التالي إلى مأموره الإسمي الجنرال «تشوته» ، القائد الأعلى للجيش المشاة الثامن : ”عليكم البقاء في أماكنكم وعدم قبول استسلام أية وحدة من الجيش الياباني مهما قل شأنها“ . ولكن في نفس ذلك اليوم كان «تشوته» قد أصدر أمراً معاكساً تماماً إلى قواته : ”عليكم بنزع أسلحة كل الجنود اليابانيين وكل الجنود الدمى الآخرين ، وعليكم احتلال المدن وخطوط المواصلات التي كان يحتلها اليابانيون من قبل أو صنائعهم من الصينيين“⁽¹²⁾ . وفي ١٣ آب أعلن ماو عن مساندته لـ تشو بالتصريح بأنه هو ؛ أي ماو ، يعتبر أمر الجنرال شيك أمراً سياسياً وأنائياً ، وأن التضحيات التي قدمتها القوات الشيوعية والمنجزات التي أنجزتها في ساحة القتال تعطىها الحق بمجابهة العدو على طاولة الاستسلام .

لقد كانت المسألة أكثر من مجرد محاكمة حول الشرعية . فحوالي ١٢ر٥ مليون جندي ياباني و ١ر٧ مليون من المدنيين اليابانيين كانوا متمركزين في شمال الصين وشرقها ، كما كانوا محاصرين بالقوات الشيوعية وليس بقوات الكومينتانغ ، التي كانت قد تراجعت إلى جنوب الصين وجنوبها الغربي . فلو استسلم اليابانيون للقوات الشيوعية التي تطوقهم لكان الشيوعيون ، بين عشية وضحاها ، سادة أكثر مناطق الصين تطوراً وازدحاماً بالسكان .

ولكن مثل هذا التشويع COMMUNIZATION للصين كان مرفوضاً تماماً لدى واشنطن . فالهدف الأساسي لسياسة الولايات المتحدة كان استعادة الوضع الفعلي ، الذي كان قائماً في الصين قبل الحرب ، ومن ثم تحويل البلاد تدريجياً لجعل الصين ميداناً مريحاً للمشاريع الأمريكية . لقد كان مثل هذا الهدف أمراً متسقاً مع الاستراتيجية الشاملة لإقامة «منطقة شاسعة» ذات أبعاد عالمية وتحت الهيمنة الأمريكية (راجع الفصل التاسع عشر ، المقطع الخامس) . وهكذا فإن صاحب المصرف «إدوين إ. لوك ، الابن» ، الذي كان الممثل الشخصي للرئيس ترومان في الصين للشؤون الاقتصادية ، أفاد في هذه الآونة : ”نريد صيناً ذات علاقات وطيدة اقتصادياً وسياسياً ونفسياً مع الولايات المتحدة“ . فلقد كان بقوله هذا يستشرق آفاقاً معقولة للاستثمارات الأمريكية ، التي ستعمل

على تصنيع مثل هذه الصين "على أسس عملية وواقعية بشكل كامل" بحيث تخلق "سوقاً ضخمة دائمة ومتنامية، باضطراب أمام السلع الأمريكية" (13) مدة تزيد على الخمسين عاماً .

وتحرك الرئيس ترومان على عجل لإحباط الاقتناص الوشيك للسلطة من قبل الشيوعيين الصينيين . فأمر الجنود اليابانيين في الصين "بالعمل على حفظ النظام" إلى حين وصول القوات الأمريكية أو قوات الكومينتانغ . ولكي يمنع اليابانيين من الاستسلام إلى الشيوعيين أبلغ حكومة طوكيو ، بأنه يكفل عودة جنودها إلى وطنهم إذا استسلموا لوحدة الكومينتانغ أو الوحدات الأمريكية فقط . ولتعزيز هذه السياسة نقل الأمريكيون الجنود الوطنيين جواً في أيلول وتشرين الأول / سبتمبر و أكتوبر / عام ١٩٤٥ إلى المدن الرئيسية ومناطق الارتباط في شمال الصين وشرقها . وفي الوقت نفسه احتل خمسون ألف من قوات المارينز الأمريكية القادمة من «أوكيناوا» مواقع لهم في الموانئ والمطارات في «تسين غتاو ، وتين ستين وبكين» .

وأعلنت واشنطن أن مهمة المارينز كانت نقل اليابانيين إلى وطنهم ومنع الحرب الأهلية . ولكن كما أفصح الأمiral «دافيد إ. باربي» فيما بعد : ".... لم تكن قوات المارينز في عجلة من أمرها لاستعجال انسحاب اليابانيين ، لأنهم حلفاء مفيدون . فلقد حموا المدن الكبرى وحرسوا الجسور والسكك الحديدية من رجال العصابات الذين يقودهم الشيوعيون" (14) . وعلى غرار هذا القول تدمير ملازم أول من المارينز إلى أحد المراسلين من أن رجاله كانوا دائماً يوجهون له السؤال عن سبب تركزهم في شمال الصين : "وما أنني ضابط فمن المفروض أن أقول لهم ، ولكن ليس بمقدورك أن تقول لإنسان بأنك هنا لنزع سلاح الياباني في الوقت الذي يحرس فيه الخط الحديدي نفسه مع ذلك الياباني" ، (15) .

لقد كانت إجراءات الرئيس «ترومان» ناجعة في البداية ، ففي غضون ثلاثة أشهر بعد انتهاء الحرب ، هيمنت الحكومة الوطنية على المدن الرئيسية ومراكز الاتصالات في المناطق الساحلية الرئيسية من كانتون إلى بكين . ولكن شبح الحرب الأهلية بقي قائماً وبذل ترومان كل جهد ممكن لإحباطها نتيجة الضغط الشعبي «لإعادة الشباب إلى الوطن» وخفاة التورط في حرب أخرى في آسيا .

وعشية عيد الميلاد عام ١٩٤٥ وصل الصين الجنرال «جورج مارشال» في محاولة منه لمنع نشوب الحرب الأهلية الوشيكة الوقوع ، بيد أن مهمته مُنيت بالفشل الذريع ، لأن الاختلافات كانت على تناقض مطلق . فالشيوعيون كانوا يرفضون تسليم جيوشهم ومناطقهم ووضعها تحت

هيمنة الحكومة ما لم يدخلوا في حكومة ائتلافية تتيح لهم المشاركة الحقيقية في عملية صنع القرار، بينما كان «تشان كاي شيك» يعد بنوع من التحرر السياسي في المستقبل ولكنه كان يصبر أولاً على أن يحل الشيوعيون جيوشهم — وهو الشرط الذي كان يرفضه الشيوعيون باعتباره يوازي الانتحار بالنسبة لهم. ولكن وراء الأكمة كان ما وراءها لأن الاختلافات كانت أكثر عمقاً وممتعة على التفاوض: فأحد الطرفين كان قد عقد العزم على اقتناص السلطة في الوقت الذي كان فيه الطرف الآخر يصبر على التشبث بها، كما إن هذا الفريق كان قد وطد عزمه على إجراء الثورة الاجتماعية، بينما كان الفريق الآخر متعنتاً في معارضتها. وبحلول تشرين الثاني عام ١٩٤٦، انهارت المفاوضات وغادر «شو إن لاي» مدينة «تشونغ كينغ»، قاصداً يinnan لآخر مرة.

فالحرب الأهلية التي نشبت في أعقاب انهيار المفاوضات بدأت، كما هو متوقع، بانتصارات جيوش الوطنيين انتصارات ساحقة، فما مضت بضعة أشهر إلا وكانت قد احتلت منشوريا وشمالي الصين، بما في ذلك عاصمة الشيوعيين في يinnan. ولكن سلطة الوطنيين في كل المناطق التي احتلوها كانت مقصورة على المدن، التي كانت في معظم الأحيان مطوقة برجال العصابات الشيوعيين إلى ذلك الحد الذي كان يستدعي إمدادها جواً. وسرعان ما بالغت قوات الحكومة في انتشارها مما جعلها عرضة للشيوعيين، الذين كانوا قد تغلغلوا في القرى وتمكنوا من عزل المدن. وفي أواخر عام ١٩٤٧ أصبح الشيوعيون من القوة بما يكفيهم للانتقال من مناوشات رجال العصابات إلى خوض غمار حروب المواقع. فاكسحوا أولاً منشوريا وواصلوا زحفهم إلى أن تمكنوا من عزل قوات الكومينتانغ في شمال الصين. وبسرعة مذهلة تابع الشيوعيون تقدمهم جنوباً إلى نهر «يانغتزي» وفي نيسان عام ١٩٤٩، عبّروا ذلك الحاجز المرعب بعد مقاومة طفيفة. ولما كانت جيوش الكومينتانغ قد ابتليت بضعف المعنويات في صفوف الجنود والفرقة والفساد في صفوف القيادات؛ فإنها سرعان ما كانت تتفكك أمام هجمات الحمر. فسقطت «نانكينغ» في نيسان و «شانغهاي» في أيار وكانتون في تشرين الأول، مما دفع «بتشان كاي شيك» إلى الفرار إلى تايوان بصحبة قرابة مليونين من الجنود والمدنيين. وفي بكين أعلن ماو تأسيس جمهورية الصين الشعبية في أول تشرين الأول / أكتوبر / عام ١٩٤٩: ”ها قد هب الشعب الصيني واقفاً على قدميه“ صرح ماو أمام الموجات البشرية المتلاطمة ابتهاجاً بالنصر في ساحة TIEN AN MEN.

وأصبح السؤال العويص الآن ما إذا كان بالإمكان تطبيق طريقة يinnan ضمن إطار وطني وإطار محلي أيضاً، وفي مجتمع على طريق التصنيع ومجتمع ريفي بدائي في الوقت نفسه، وهل ستنهار اشتراكية يinnan الطافحة بالمساواة أمام اشتراكية الاتحاد السوفييتي، اشتراكية الأكفاء، علماً بأنها

طافحة بالبيروقراطية؟ وأما البحث عن جواب لهذا السؤال فقد ولد خلافات عميقة ضمن صفوف قيادة الحزب الشيوعي إبان حياة ماو، وزادت تفاقماً بعد مماته أيضاً.

٢ — طريقة يinnan أم الطريقة السوفيتية؟

كان الإصلاح الزراعي يحتل المرتبة الأولى في جدول الاهتمامات بعد الثورة وذلك لأن الالتزام الشيوعي الأساسي تجاه الفلاحين كان شعار «الأرض لمن يحرثها». فعملية إعادة توزيع الأرض كانت قد شملت بالأصل، لدى تأسيس الجمهورية الشعبية في عام ١٩٤٩، خمس قرى البلاد في حقيقة الأمر، وامتدت لتشتمل على الأربعة أخماس الباقية بإصدار «قانون الإصلاح الزراعي» في عام ١٩٥٠، الذي وزع على فقراء الفلاحين والفلاحين المعدمين ممتلكات الملاكين العقاريين (الذين كانوا يشكلون نسبة ٤٪ بين السكان الريفيين ويمتلكون نسبة ٣٠٪ من الأرض المزروعة)، كما وزع تلك الأراضي التي كانت تحت رحمة مختلف المؤسسات الدينية والتربوية. ولكن الفلاحين الموسرين، الذين كانوا يشكلون نسبة ٦٪ من السكان الريفيين والذين كانوا مسؤولين عن نصف المنتج الزراعي تقريباً، سمح لهم بالاحتفاظ بتلك الأراضي التي كانوا يحرثونها بأنفسهم أو باستئجار الأيدي العاملة لها، كما سمح لهم بالاحتفاظ بتلك الأراضي المؤجرة شريطة أن تكون مساحتها مكافئة لمساحة الأراضي، التي يحرثونها بأنفسهم وبمساعدة الأيدي العاملة المستأجرة. هذا الإجراء كان يمثل ثورة اجتماعية ولكنه لم يكن ليثلث ثورة اقتصادية أبداً. فلما كانت التقنية الزراعية التقليدية قد بقيت على حالها دون تبديل؛ فإن الزيادة في إنتاج الحبوب الغذائية كانت تتكافأ مع النمو السكاني ليس إلا. فالإصلاح الزراعي لم يخفف من عبء الفقر الريفي القديم قدم الدهر، وإنما وزعه بشكل أكثر إنصافاً من ذي قبل، وعندها تيقن قادة الحزب أن الواجب يقضي باستكمال الإصلاح الزراعي بتحديث التقنيات الزراعية وتطوير الصناعة.

ولتحقيق هذه المنجزات الاقتصادية التفت «ماو» إلى الاتحاد السوفيتي. ولم يكن أمامه خيار آخر باعتبار أن العروض المتكررة لواشنطن كانت موضع تجاهل تام. فبموجب معاهدة التعاون الروسية الصينية عام ١٩٥٠ وافق ماو على الاعتراف باستقلال منغوليا وقبل استمرار الإدارة السوفيتية الصينية المشتركة لمنشوريا والاستعمال المشترك لبورت آرثر وسكة حديد «تشونغ تشونغ». ومقابل هذه الامتيازات الهامة نال اعتمادات بقيمة ٣٠٠ مليون دولار والتزاماً بتقديم العون لتصنيع الصين، كما حظي بترتيب معين يتيح للسفن الروسية وسفن أوروبا الشرقية، نقل البضائع إلى الموانئ الصينية، مما حطم حصار الوطنيين والمقاطعة الأمريكية.

لقد استفادت الصين من هذا الميثاق مع الاتحاد السوفيتي فوائد جلى . ولكن الفائدة الكبيرة لم تنجم عن المعونة المالية الروسية ، التي لم تكن تمثل إلا ٣٪ من مجمل الاستثمار الرسمي الصيني في أول خطة خمسية ، فالأمر الأهم منها كان مساهمة التكنولوجيا الروسية والخبرة الروسية في التخطيط الاقتصادي المتمركز . فعدد يزيد على الإثني عشر ألف مهندس وتقني روسي وأوروبي شرقي ذهب إلى الصين في الخمسينيات (١٩٥٠) ، في حين أن قرابة سبعة آلاف عامل صيني حصلوا على الخبرة في المصانع السوفيتية ، وأكثر من ستة آلاف طالب صيني التحقوا بالجامعات الروسية . كما شحن إلى الصين زهاء مائتين من معامل التصنيع الكاملة بالإضافة إلى تفاصيل التصميم لمعامل أخرى ومشاريع التركيب . وبالنتيجة فإن خطط السنوات الخمس أثبتت نجاحها في إطلاق الإنتاج في الصين مثلما أثبتت جدارتها في موطنها السوفيتي الأم . فنمو (الإنتاج القومي الإجمالي : GNP) في الصين بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٦٦ كان قرابة ٦٪ سنوياً ، أو كان يعادل تقريباً نمو الإنتاج القومي السوفيتي بين عام ١٩٢٨ - ١٩٣٨ و عام ١٩٥٠ - ١٩٦٦ .

وعلى الرغم من هذا التقدم كان ماو يزداد اعتقاداً من الوهم ويزداد قلقاً على نحو مضطرد من جراء الاعتماد المطلق على الاتحاد السوفيتي . وأحد الأسباب كان سياسياً — وهو جهود الروس لجعل الصين تابعاً يدور في فلكهم على غرار التوابع في أوربة الشرقية . وكان هذا الأمر صحيحاً في منشوريا ، على وجه التخصيص ، حيث تركز معظم المعونة السوفيتية . فالحاكم المحلي « كاو كانغ » كان حميم الصلة بالروس ، مما أدى إلى التخلص منه في عام ١٩٥٤ بتهمة سعيه لتأسيس « مملكة مستقلة » . وكذلك الأمر في عام ١٩٥٨ عندما حشد « تشان كاي شيك » مائتي ألف جندي على جزيرة « كويموي » ، وهي على مرمى حجر من البر الصيني ، طلب « نيكيتا خروتشوف » ، مقابل المساعدة السوفيتية ، إقامة القواعد الروسية البحرية منها والجوية في الموانئ الصينية الأساسية . ولكن ماو أجاب بأنه على استعداد للعودة إلى الجبال والبدء بحركة مقاومة جديدة على أن يقبل مثل هذا المطلب .

كما إن الهواجس بدأت تساور ماو حيال جدوى الافتراضات الأساسية المتعلقة بمخطط السنوات الخمس ، علماً بأنه كان أصلاً من المتحمسين لها . بيد أنه في هذه الآونة طفق يشك بالمنطق الكامن خلف الاستخفاف بالزراعة والمزارعين ، الذين كانوا يشكلون نسبة تزيد على ٨٠٪ من مجمل عدد السكان ، كما بدأ يشك بالتكنولوجيا ذات الإنتاج الكثيف رأس المال مع ندرة رأس المال وفائض الأيدي العاملة . ولربما كان أكثر ما يسبب الضيق لماو هو تعارض استراتيجية التطور السوفيتية مع المنطلقات الأساسية (لطريقة يينان) . فبدلاً من « الخط الجماهيري » ، بتوكيده على الإبداع والمشاركة على نحو أصيل ، كان ماو يلاحظ بروز البيروقراطية شيئاً فشيئاً ، مما كان سيفضي

إلى الانتقال الهادئ من الاشتراكية إلى الرأسمالية في الصين على غرار ما كان قد حدث، وفق اعتقاده، في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية. ولذلك فإن القناعة قد ترسخت لدى ماو، بعد أن أفاد من ذلك «الشاهد السلمي»، الذي كانت تلك البلدان، بأن الثورة السياسية والاقتصادية غير مجدية إن لم ترافقها، في الوقت نفسه، ثورة في عقول الناس — أي قبل غرس منطلقات أخلاقية جديدة تضع المصلحة العامة قبل الخاصة. ومن أجل هذا قامت الجهود الحثيثة تلو الجهود في غضون هذه السنوات لخلق «الإنسان الجديد».

إن أحد المظاهر الدالة على تزايد استقلالية ماو كان نكوصه عن الاستراتيجية الريفيه السوفييتية التي كانت تؤكد أهمية التشريك COLLECTIVIZATION قبل المكننة. فقانون الإصلاح الزراعي (١٩٥٠) حول الصين إلى أرض استثمارها منوط بالفلاحين الممتلكين ولكنه أخفق في بعث زيادة الإنتاجية. كما إن خطط السنوات الخمس كانت تحايي تمويل التصنيع في المدن على حساب الاقتصاد الريفي، الأمر الذي دفع بفقر الفلاحين إلى بيع بقاعهم والتقاطر إلى المدن على شكل أسراب ليشكلوا فيها بطالة حضرية خطيرة وعمالة ناقصة — أي ذلك البلاء المستشري في مجمل بلدان العالم الثالث. وبدأ القادة الشيوعيون يتنبهون لمخاطر احتضان الريف لطبقة جديدة من «الكولاك»، التي كان من الممكن أن تعيد التمايز الطبقي الريفي إلى سابق عهده وتعززه فيما لو تأجل التشريك بعض العقود انتظاراً لدفع عجلة التصنيع أشواطاً كافية إلى الأمام. ولذلك ففي عام ١٩٥٢ استهل ماو برنامجاً لتحويل التملك الفلاحي الفردي إلى مزارعة تعاونية على ثلاث مراحل.

لقد كانت المرحلة الأولى تقضي بقيام فرق التعاون المتبادل، التي يتعاون فيها الأعضاء بالعمل في المزارع العائلية مع احتفاظ كل عائلة بمزرعتها الخاصة على حدة، وكانت المرحلة الثانية تتضمن قيام «الحد الأدنى» من تعاونيات المنتجين، التي تخضع فيها الأرض للمزارعة التعاونية والتي تحافظ فيها كل عائلة على ملكية أرضها الخاصة، غير أن الغلال كانت تتوزع حسب مساهمة حجم الأيدي العاملة ومساحة الأرض في المزرعة التعاونية. وأما المرحلة الأخيرة فكانت تتألف من «الحد الأدنى» للمزارع التعاونية، التي تنتفي فيها ملكية الأرض الخاصة ويجري فيها توزيع الغلال على الأعضاء وفق المبدأ الاشتراكي، الذي مفاده «لكل حسب جهده».

وأما الانتقال من مرحلة إلى أخرى فقد تم على نحو أسرع مما كان متوقعاً له بكثير. ففي عام ١٩٥٥ كانت نسبة العائلات الفلاحية ضمن فرق التعاون المتبادل تساوي ٦٥٪ وزادت هذه النسبة مقدار ١٥٪ في مرحلة تعاونيات «الحد الأدنى». وبعد ذلك قامت موجة عارمة أدت في صيف عام ١٩٥٦ إلى انصواء ١٠٠ مليون عائلة فلاحية (أي نسبة ٩٠٪ من العدد الإجمالي للفلاحين) في

٤٨٥٠٠٠ تعاونية من تعاونيات «الحد الأدنى»، التي التحقت بها أيضاً البقية الباقية من الفلاحين في موسم ربيع عام ١٩٥٧. لقد كان تحول القرى الصينية، بالمقارنة مع التشريك السوفيتي، تحولاً هادئاً على نحو رائع. وأول سبب لذلك كان أن ثلثي السكان الريفيين في روسيا كانوا من فلاحين «الطبقة الوسطى» ومن الطامحين لبلوغ منزلة الكولاك ولذلك قاوموا التشريك. وأما في الصين، فعلى النقيض من ذلك، كان ثلثا الفلاحين، كما جاء على لسان ماو، «من المدقعين» ولذلك استجابوا لذلك التغيير الجذري، الذي حل بمؤسستهم. كما إن الحزب الشيوعي الصيني كان في معظمه، على نقيض الحزب الشيوعي الروسي، من الفلاحين الذين كان بمقدورهم تنظيم حركة جماهيرية أصيلة من تحت. وبالإضافة إلى ذلك لم تكن لدى ماو لا النزعة ولا الحاجة، على نقيض ستالين، لفرض «ثورة عنيفة من فوق».

وثمة دلالة كبيرة أخرى على رفض ماو الأخذ بالطراز السوفيتي كانت إطلاقه «القفزة التقدمية الكبرى» في عام ١٩٥٨. ويخال الناس عموماً أن هذه القفزة هي قفزة الكومونات وإنتاج الميسور ولكنها كانت في الحقيقة تنطوي على أكثر من ذلك بكثير. فلقد كانت حملة لا نظير لها من قبل لتلقين الشعب برمته الإيديولوجيا «الصحيحة» حين صار صوت النفير بالنسبة لأي فرد يتمثل بترديد صيحة «الأحمر والخير» بهدف تضيق الفجوة بين الجماهير وزمر النخبة التقنية السياسية. وأما الأساس المنطقي لخلق ذلك، فقد كان يكمن في إمكانية إحداث ثورة تقنية وثورة اجتماعية في وقت واحد على أن تكون الثورة الثانية شرطاً مسبقاً للثورة الأولى. ولذلك فإن ماو بتوكيده على أن «البلترة يجب أن تسبق المكننة» كان ينقض المعتقد الستاليني الذي كان مفاده أن اقتران التصنيع بامتلاك الدولة وسائل الإنتاج كفيلاً، بالنتيجة، بقيام مجتمع شيوعي.

ففي الصناعة كانت «القفزة التقدمية الكبرى» بمثابة حملة لاستبدال الحوافز المادية، كالأجور بالقطعة للعمال والمكافآت للمدراء، بحوافز لا مادية من أمثال دوافع المنافسة وألقاب الشرف. وقام ابتكار آخر في ميدان الصناعة يتمثل «بسياسة السير على ساقين» — أي تطوير اقتصاد صناعي مزدوج يجمع، ابتغاء التكامل، بين المصانع العصرية ذات الإنتاج الكثيف وبين الوحدات المحلية كثيفة العمل، الأمر الذي كان يتجلى بإقامة المحطات الكهربائية الصغيرة في الريف ضمن الإمكانات الميسورة محلياً من أيد عاملة ومواد أولية، كما كان يتجلى بقيام الأفران العالية الأولية لصهر الفولاذ وذلك من خلال استخدام ما كان ميسوراً محلياً أيضاً من أيد عاملة وموارد طبيعية كالفلزات والوقود.

وأما في ميدان الزراعة فقد كانت «القفزة التقدمية الكبرى» تتمثل بجمع التعاونيات الموجودة

— التي نشأت عن الفرق القديمة للتعاون المتبادل — في ستة وعشرين ألف كومونة، وكان الأساس المنطقي خلف قيام هذه الوحدات الكبيرة يكمن في استخدام الأيدي العاملة الريفية، التي بقيت ناقصة العمالة حتى تلك الآونة، استخداماً ناجعاً لاستصلاح الأراضي وصيانة موارد المياه والتحرّيج — وهي كلها أمور تلعب دوراً جوهرياً في زيادة الإنتاجية الزراعية. ولقد ساهمت الكومونات أيضاً في خلق «الإنسان الجديد» وذلك من خلال تحويلها الجماعات الفلاحية المنعزلة إلى مركب من الكومونات المتواكلة، التي كان بمقدورها، علاوة على حفز الزراعة والصناعة، أن تنظم الخدمات الاجتماعية والتعليمية والثقافية والصحية بالإضافة إلى تنظيم مغاسل الثياب ومطاحن الحبوب الجماعية، مما حرر النسوة للعمل في الحقول والمصانع.

ولكن «القفزة التقدمية الكبرى» تُعتبر على أنها كانت على العموم فشلاً ذريعاً. فالأقران العالية الأولية كانت عاجزة عن الإتيان بالنتيجة المرجوة، كما كان الفولاذ الذي تنتجه فولاذاً من النوع الرديء. وأما حجم الأيدي العاملة، التي كانت تتسرب إلى صناعات المدن وصناعات الكومونات فقد أوقع الاضطراب في الاقتصاد الريفي. وعلاوة على ذلك عاشت بعض الكومونات مرارة الفشل بتطبيقها الشيوعية تطبيقاً تاماً وحسابها الدخل على أساس الحاجة وليس على أساس العمل. ولقد تفاقمت هذه المصاعب بمرور «ثلاث سنوات عجاف» من الكوارث الطبيعية (١٩٦٠ — ١٩٦٢) وسحب الدعم السوفيتي في عام ١٩٦٠، إذ كان الروس ينظرون إلى اعتماد ماو على حماسة الجماهير الثورية، بدلاً من اعتماده على الجدارة التقنية والإدارية للمدراء والمهندسين والبيروقراطيين، بأنه اعتماد رومانطيقي بعيد عن السمة العملية. ومع ذلك فإن «القفزة التقدمية الكبرى» لم تكن سلبية مطلقة في نتائجها، بل كان فيها شيء من الإيجابية من مثل الخبرة التقنية الهامة، التي اكتسبتها ملايين الفلاحين، ونجاح عدد لا بأس به من الصناعات المحلية الجديدة (كمعامل الزيت الصخري الصغيرة والمصانع الكيميائية الصغيرة، التي كانت تنتج المواد الحمضية والصودا والأسمدة ومبيدات الحشرات)، واستكمال الأشغال العامة الضخمة على نطاق لا يصدق العقل (إذ في غضون عام واحد من تشرين الأول عام ١٩٥٧ إلى أيلول عام ١٩٥٨ أزيلت الجماهير الفلاحية الحاشدة ثمانية وخمسين مليون متراً مكعباً من الحجارة والأثرية، وهو حجم يساوي حجم قناة باناما ثلاثمائة مرة. وأما ما هو جدير بالذكر فهو تلك الملاحظة المباشرة «لدافيد ونانسي ميلتون» وهي أن «الرأي الراسخ للفلاحين كان أنهم لو لا هذا النوع الجديد من المزارعة المكثفة الكومونات لما كان بمقدورهم أن يتعاملوا مع مقتضيات الكوارث الطبيعية»^(١٥).

ومع ذلك فقد كانت تلك الفترة الممتدة بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٦٥ فترة تراجع عن «القفزة التقدمية الكبرى»؛ إذ فيها تم تفكيك المركزية التنظيمية للكومونات وتقليص حجمها، مما أدى إلى

ارتفاع عددها الإجمالي من ستة وعشرين ألفاً في عام ١٩٥٨ إلى ثمانية وسبعين ألفاً في عام ١٩٦٦ . وشهدت هذه الفترة أيضاً تشجيع الفلاحين على زراعة البقاع الخاصة بهم وبيع متوجعها في الأسواق المفتوحة ، كما تمت فيها إعادة الحوافز المادية في ميدان الصناعة ، وبحلول آب عام ١٩٦١ كان وزير الخارجية « تشي إن واي » يعلن أن ليس بمقدور كل إنسان أن يصبح « أحمر وخبيراً » وأن الصين بأمس الحاجة للخبراء الذين يجدر عدم توجيه النقد إليهم لقلّة اهتمامهم بالشؤون السياسية . فوجد ماو أن الضرورة تقضي بتسليم مركزه كرئيس للجمهورية الشعبية إلى « ليوشاوتشي » . وعلق ماو قائلاً فيما بعد : ” لقد كنت ساخطاً أشد السخط على ذلك القرار ولكن لم يكن لي حيلة بذلك ففي ذلك الوقت كان معظم الناس يخالفوني الرأي ويقولون بأن آرائي قد عفى عليها الزمن وبدأ أن التحريفية على وشك الانتصار وأنا على وشك الهزيمة“ (١٧) .

وبحلول عام ١٩٦٥ بدا أن الصين قد عادت في معظم الأمور إلى طريق التطور السوفيتي المعتمد على نفوذ النخبة البيروقراطية وتفاوت الدخول تفاوتاً ملحوظاً . لقد كتب « إ. دوك بارنيت » عشية الثورة الثقافية معلقاً بالقول التالي :

” إن أحد أهم الاتجاهات في هذه السنوات الأخيرة يتمثل ظاهرياً بنمو الأنماط البيروقراطية المعقدة للتراصف الاجتماعي حتى ضمن صفوف كوادر الحزب في الصين الشيوعية ، نمواً لا سبيل لردّه . فلقد حاول الحزب بطرق شتى أن يقاوم هذه الاتجاهات — كتشجيع الكوادر على مزاوله الجهد العضلي وإرسال الهيئات القيادية للعمل في المناطق الريفية واتخاذ بعض الإجراءات المتطرفة كإلغاء الرتب ضمن الجيش — ولكن بما أن الإرث الطافح بالمساواة ، إرث النضال الثوري الفعلي ، قد مال إلى الانكفاء خلف ستارة المسرح فإن الفاشية العميقة الجذور والنزعات البيروقراطية المتأصلة ، ولا سيما نزعة تمايز الناس من خلال الرتب ، قد وطدت مواقعها من جديد“ (١٨) .

فلو أن ماو مات في هذه المرحلة ، مثلما مات لينين في مرحلة من التطور السوفيتي ، حتى أقدم من هذه المرحلة من التطور الصيني ، لانحسم ذلك السؤال العويص حيال الاختيار بين « طريقة بينان » وبين الطريقة السوفيتية لصالح الطريقة الثانية . ولكن ماو استمر على قيد الحياة ورفض أن يتخلى عن فكرة المساواة الفياضة ، التي نجمت زمن الحرب ، كما رفض أن تكون الردة الاجتماعية ثمناً للنمو الاقتصادي . وهكذا انطلق ماو في مقاومة التحريفية المتمثلة بخروتشوف في روسيا ولبوشاوتشي في الصين ، الأمر الذي استدعى عقداً من النضال على مرحلتين أولاهما : مرحلة النضال على الصعيد الخارجي للانعقاد من الهيمنة ، التي كان يفرضها الاتحاد السوفيتي ، وثانيتهما :

مرحلة النضال على الصعيد الداخلي لتحطيم سلطان المشايخين الصينيين لطراز التحديث السوفييتي .

٣ — الثورة الثقافية البروليتارية العظمى

لقد وقع الطلاق بين ماو والاتحاد السوفييتي ، وقوع الصاعقة في حزيران عام ١٩٥٩ ، عندما أعلن خروتشوف بشكل مفاجئ إلغاء اتفاقية المشاركة النووية مع الصين المعقودة قبل سنتين . والسبب الضمني لهذه الخطوة كان رغبة خروتشوف بالتوصل إلى الانفراج في علاقاته مع الولايات المتحدة وبالتوصل إلى التحالف مع الصين في الوقت نفسه . ولكن واشنطن بمواصلتها الضغط الشديد على الصين أجبرت خروتشوف على الاختيار بين الانفراج والتحالف فأثر الانفراج . وأما أحد الأسباب لإقدامه على ذلك الاختبار فقد كان موت ونجر الخارجية « جون فوستر داليس » واحتلال منصبه من قبل « كريستيان هيرتر » ، مما هيأ فرصة أوسع لقيام احتمال انفراج ذي شأن . وعلاوة على ذلك كان خروتشوف ينظر إلى الصينيين على أنهم من أهل الضلال وحلفاء لا يركن إليهم ومن ألقوا التجارب « الثورة الزائفة الممجبة » ومن هم بالكاد جديرون بالثقة حال حيازتهم الأسلحة النووية ، ولا سيما إذا كان الثمن موضوع الانفراج مع أمريكا . وهكذا توالى سلسلة القرارات السوفييتية ، التي كان يتجلى فيها تفضيل الانفراج على التحالف ومنها : رفض مساعدة الصين في نزاعها على الحدود مع الهند ، وسحب عشرة آلاف تقني سوفييتي من الصين ، والإصرار على توقيع معاهدة حظر التجارب النووية (١٩٦٣) على الرغم من اعتراضات الصين .

لقد كان انتهاج السوفييت نهج الانفراج ، هو السبب الكامن خلف تبادل الاتهامات الجارحة بين روسيا والصين في عام ١٩٦٣ — ١٩٦٤ . وبدأ ماو في عام ١٩٦٤ ينظر إلى تناقضه مع الاتحاد السوفييتي ، هذا إذا استعرنا مصطلحاته الماركسية — اللينية ، بمنظار التناقض العدائي وليس بمنظار التناقض اللاعدائي وحسب ، الأمر الذي أفضى في غضون سنوات قليلة إلى التعاليم الصينية الرسمية ، التي تشبه « الأمبريالية الاشتراكية » السوفييتية « بالأمبريالية » الأمريكية ، كما أفضى بالنتيجة إلى تصنيف « الأمبريالية الاشتراكية » كقوة صاعدة ومن ثم كعدو رقم ١ .

وبعد أن حدد ماو عدوه الخارجي تحديداً بالغ الدقة وشهّر به ، التفت إلى أبطال التحريف الداخليين . وبما أنهم كانوا يتحصنون داخل الحزب وأجهزة الدولة ؛ فقد عمد إلى خطوة لا سابق عهد بها لأي رئيس دولة . فبمعونة « جيش تحرير الشعب » ، الذي كان على رأسه « لين بياو » شن ماو ثورته بمناشدة الطلاب المنتظمين في « الحرس الأحمر » للنضال ضد أولئك الأشخاص المتريعين

في دست السلطة والسائرين على الدرب الرأسمالي وسحقهم“. فهؤلاء الأفراد «الداريون الدرب الرأسمالي»، كما كانوا يدعون، اتهموا باستعلاء النخبة في مواقفهم من العمال وباستخدام مراكزهم لحماية امتيازاتهم وتوسيعها. وهكذا فإن «انتهاج الدرب الرأسمالي» كان يعني تعويق الاشتراكية في الهيكل العلوي، مما كان سيفضي بالنتيجة إلى تقويض الأساس الاشتراكي.

وفي أواخر عام ١٩٦٦ كانت الملايين الهائجة من الحراس الأحمر تجوب شوارع المدن والمناطق الريفية وهي تحمل صور ماو وتلوح بنسخ من كتابه «الأحمر الصغير». «فاعتقلت» الرسميين وأجبرتهم على الاعتراف بجرائمهم علناً وسط الحشود الجماهيرية، ووصمت ليوشاوتشي، بأنه «رأس الدارين على درب الرأسمالية» كما وصمت «تانغ هسياو — بنغ» بأنه «الرأس الثاني للدارين على درب الرأسمالية». وفي نهاية عام ١٩٦٦ أنجز «الحراس الأحمر» الدور المنوط بهم، المتمثل بتقويض مؤسسة الحزب والدولة. ولكن بكين اكتشفت الآن أن من الصعب كبح جماح الثوريين الشباب ووضعهم رهن مشيئتها، فالجهود التي بذلها «جيش تحرير الشعب» لإعادة النظام، أثارت رد فعل عنيف ضد السلطة كلها. ففي تلك المدينة الصناعية الهامة، مدينة «ووهان»، وصل التحزب بين التنظيمين الجماهيريين المتنافسين إلى حد المواجهة المسلحة وأثار شبح الحرب الأهلية.

وأخطر ماواجه بكين من تهديدات كان إقامة «كومونة شانغهاي الشعبية» في ٥ شباط عام ١٩٦٧. فلما كانت هذه الكومونة على غرار كومونة (باريس — ١٨٧١) فإن العمال من أعضائها، طالبوا بالحكم الذاتي المباشر وتقاسمه فيما بين بعضهم بعضاً وانتفاء الأجهزة الوسيطة سواء أكانت أجهزة الدولة أم أجهزة الحزب. ولكن هذا المطلب كان أكبر من أن يتحمله ماو، الذي التفت في هذه الآونة ضد تلك القوى، التي أطلق لها العنان. فعندما طالب ثوريو شانغهاي بقطاف كل «الرؤوس» أجاب ماو: «إن هذا المطلب يمثل الفوضوية المتطرفة ومن أكثر المطالب رجعية.... فالواقع يفرض دائماً وجود الرؤوس». ولإزالة خطر «الفوضوية المتطرفة» أمر ماو باستبدال الكومونات التي ظهرت في شانغهاي وغيرها من المدن القليلة «باللجان الثورية» انطلاقاً مما دعي وقتذاك «بالتحالف الثلاثي» بين المنظمات الثورية الجماهيرية والكوادر الحزبية المشايعة لماو وجيش تحرير الشعب، الذي كانت له السطوة العسكرية. ولذلك فقد كان الشريك الأقوى ضمن ذلك التحالف. وبدأ ماو بعد ذلك يستخدم «جيش تحرير الشعب» لإعادة النظام إلى الأحرار الجامعية ويوفد الطلاب إلى الريف (بغية إعادة تثقيفهم على أيدي الفلاحين). وفي ضوء الاتهامات اللاحقة التي توجهت إلى «عصابة الأربعة» المقرونة بماو تجدر الإشارة إلى أن تعامل هذه الزمرة مع

« كومونة شانغهاي الشعبية » كان من الممكن وسمه بأية سمة ، حتى في عام ١٩٦٧ ، إلا بالسمة الراديكالية .

إن حل « كومونة شانغهاي الشعبية » وتسريح « الحراس الأحمر » ما كانا ليوحيان بأن الثورة الثقافية كانت كلها عبثاً ، فإعصار يمثل تلك الأبعاد الجوهرية لا بد من أنه قد ترك بعض النتائج الدائمة . فنظراً لتلك الحملة العنيفة ، التي قامت بعد مآت ماو لتشويه أهمية الثورة الثقافية ، تجدر الإشارة إلى أن ماو قيم تلك الثورة بالحدث التاريخي المشابه لذلك الحدث السابق المتمثل بتحرير البلاد من اليابانيين والكمينتانغ . وفي أواخر سنوات حياته حدد الهدفين الكبيرين ، اللذين وقف عليهما حياته وهما : طرد الأمبريالية اليابانية خارج الصين والإطاحة بتشان كاي شيك من ناحية أولى ، والمضي قدماً بتنفيذ الثورة الثقافية البروليتارية من الناحية الثانية^(١٩) .

وبمقدار ما كان للثورة الثقافية أثر في الحياة اليومية ؛ فإن مردودها كان ملموساً بمعظمه في الريف . فعلى الرغم من الحقيقة التي مفادها ، أن الثورة كانت بالأصل حركة حضرية فإن الفلاحين كانوا أكبر المستفيدين منها ، إذ استفادوا من استئصال فساد الكوادر السابقة في تخصيص مهمات العاملين في المشاريع الجماعية . وأما ما كان ينطوي على أهمية قصوى بالنسبة للفلاحين فقد كان الانتعاش الهائل للتصنيع الريفي وذلك من خلال توظيف الميسور محلياً من أيد عاملة ومواد خام لتزويد الأسواق المحلية بالأدوات والآلات البسيطة ومبيدات الحشرات والأسمدة والسلع الاستهلاكية . ففي مطلع السبعينيات (١٩٧٠) كانت المصانع الريفية تزويد الصين بما نسبته ٦٠٪ من الأسمدة الكيميائية و ٤٠٪ من الإسمنت ، كما كانت المحطات الكهربائية المحلية الصغيرة تولد ثلث الطاقة الكهربائية الإجمالية . وفي الأقاليم الجنوبية تم فتح عدد كبير جداً من مناجم الفحم الصغيرة وتشغيلها بجهد الفلاحين ، مما جعل ذلك الاعتماد التقليدي على الفحم الوارد من الشمال الحضري يوشك على نهايته . وفي ضواحي بكين كان في كومونة النجم الأحمر مصنع لتجفيف الحليب ومطحنة للدقيق ومعصرة لاستخراج زيت فول الصويا ومعصرة لاستخراج زيوت البذور الأخرى — وكلها كانت تصنع المنتجات المحلية — بالإضافة إلى عدد من المشاغل الصغيرة التي كانت تتعاقد معها المصانع الحضرية القريبة لتصنيع قطع الغيار من أمثال ثوابت آلات الخياطة والكابلات والأسلاك الصغيرة ومفاتيح النور الكهربائي وحاملات المصابيح .

فهذه المنشآت الريفية الجديدة خففت من وطأة نقص العمالة المزمن في القرى وحولت العديدين من الفلاحين إلى عمال صناعيين بشكل كامل أو جزئي ، كما زادت القوة الشرائية عند المواطنين الريفيين زيادة هامة وأدت إلى خلق رأس مال جديد لتوظيفه في استثمارات أخرى في كل من

الصناعة الريفية والزراعة . هذا كله كان يمثل بديلاً لذلك النموذج الذي يعم العالم الثالث ، نموذج التمدن بلا تصنيع . فالثورة الثقافية وفرت استراتيجية لإحراز النقيض تماماً — ألا وهو التصنيع بلا تمدين .

وأما المنفعة الأخيرة التي استمدتها الفلاحون من الثورة الثقافية فقد كانت تلك الزيادة الهائلة في الخدمات الصحية والتعليمية ذوات الإشراف المحلي . فلقد تم تزويد الكومونات الصغيرة على الأقل بمستوصف واحد ذي تجهيزات بسيطة وعدد ضئيل من الأطباء والمرضات ممن تم إعدادهم لمعالجة أكثر العلل الريفية شيوعاً — كالإسهال والإنفلونزا والنزلة الشعبية — وإجراء العمليات الجراحية البسيطة نسبياً كاستئصال الزائدة الدودية . وأما الكومونات الكبيرة فقد كانت تحتوي على عدة مستوصفات وعلى مشفى جيد التجهيز وعشرات الأطباء الذين كانوا يمارسون كل شيء إلا أعقد العمليات الجراحية ، التي كانوا يحيلونها إلى المشافي المركزية في المناطق . ولقد كان الأطباء ، علاوة على معالجة مرضاهم ، يدرّبون «الأطباء الحفاة» المعنيين بتقديم أوليات الإرشادات الصحية ، كما كانوا في حال انخفاض عدد المرضى ، كما حدث في بعض المواسم ، يغادرون مستوصفاتهم ليلتحقوا بالفلاحين العاملين في الحقول .

وكانت الخدمات التعليمية تتفاوت أيضاً ، استناداً إلى حجم الكومونة ، من بضعة مدارس ابتدائية وثانوية إلى مؤسسة تضم مدرسة زراعية ومركز بحوث وتجارب لتحسين أنواع البذار والدواجن . فخلال الثورة الثقافية تم تبديل شروط القبول والبرامج في المدارس المتوسطة والجامعات ابتغاء إتاحة أكبر الفرص أمام الشباب الريفيين . فالشروط المسبقة لقبول انتساب الطلاب إلى الجامعات كانت تقضي ممارستهم العمل المنتج ، في الزراعة أو الصناعة ، طيلة سنوات عديدة علاوة على ترشيح زملائهم العمال لهم أيضاً ، كما كان المفروض بهؤلاء الطلاب العودة إلى العمل في مناطقهم الأصلية بعد التخرج . وباختصار فإن الثورة الثقافية عززت ما اصطلاح المراقبون الأجانب على دعوته « بسياسة التمييز الإيجابي » الذي يشبه « العمل الإيجابي » المعمول به في الولايات المتحدة لصالح الأقليات المسحوقة .

إن الأثر الذي تركته الثورة الثقافية على النظرية والممارسة الثورتين كان أثراً هاماً ، مقدار أهمية الأثر الذي تركته على الريف الصيني . فخلال هذه السنوات حبك ماو المقولة ، التي مفادها ، أن أية ثورة تولد تناقضاتها الخاصة بها ، مما يجعل من الضرورة بمكان ، بعد الإطاحة بالطبقات الحاكمة القديمة ، تمييز ومجابهة «البورجوازية الجديدة» التي لا بد من أن تنبثق عن الثورة نفسها ، فعملية التطور الاقتصادي تستدعي ، كما أكد ماو ، تدريب أعداد كبيرة من الخبراء الإداريين

والتقنيين الذين يستطيعون أن يتحولوا، مثلما فعلوا في الاتحاد السوفيتي، إلى صفوف حاكمية جديدة.

”إن كثيراً من المنجزات الرائعة، التي كانت تعزى في عام ١٩٦٤ إلى الثورة الصينية أصبحت تعزى الآن إلى الثورة الثقافية حصراً. لقد اعترانا الذهول لدى سماعنا من مختلف الأفراد بأنهم ما مارسوا النقد الذاتي ولا زاولوا العمل اليدوي ولا عرفوا الفلاحين ولا خطرت لهم فكرة خدمة الشعب قبل التجربة الرائدة للثورة الثقافية قط. ولربما كانوا من ذلك الصنف من الناس الذين لم نقابلهم قبل الثورة الثقافية، وذلك لأننا لم نقابل من قبل أي إنسان ممن هبطت عليه هذه الأفكار هبوط الوحي“، (21).

فزمرة «هوا — تنغ» سارت على هذا العرف في انتقاصها من منجزات العهد الماوي السابق لها. والآن تلقى تبعة كل المشكلات والنكسات الراهنة على «عصابة الأربعة» عملياً، كما توصم سنوات الثورة الثقافية على العموم بوصمة «السنوات العشر المهدورة».

لقد كانت معظم التقييمات الغربية «للماوية» تنضح ازدياداً أيضاً والأسباب لذلك ليست خافية على أحد. فالموقف المعادي الذي وقفته الثورة الثقافية من النزاع الفكري أثار سخط الدوائر الأكاديمية الغربية، في حين أن السعي الدؤوب لتحقيق المساواة والاعتماد على النفس كان يهدد المصالح الاقتصادية الغربية. ولذلك فإن مجلة «تايم» هلت لـ «تنغ هسياو — بنغ» واعتبرته «رجل العام» بينما معظم المثقفين الغربيين كانوا، وفقاً لما قاله «موريس ميسنر»، ”يتطلعون بدرجات متفاوتة من التأيد إلى تلك المراحل التي شهدت، في تاريخ الجمهورية الشعبية، نمو البنى البيروقراطية العصرية الطراز (كما في مطلع وأواسط الخمسينيات (١٩٥٠) وتباشير الستينيات (١٩٦٠)، كما كانوا يكيلون اتهامات الشذوذ والزيف لتلك العهود، التي استلهمت الماوية، كمعهد القفزة العظمى وعهد الثورة الثقافية لخرقها مقتضيات 'احتراف البيروقراطية والعقلانية الآلية'“، (22).

ومن أخطر الاتهامات التي تكال ضد الثورة الثقافية هو اتهامها بأنها خربت الاقتصاد الوطني، لأنها بالغت في التوكيد على الحوافز المعنوية على حساب الحوافز المادية. ولكن هذا الاتهام لا ينهض على أساس لسبيين رئيسيين اثنين أولهما: هو أن الاستراتيجية الاقتصادية الماوية والمؤسسات الاقتصادية كانت موضع تصميم دقيق للوصل بين تطور الفرد ورفاه الجماعة. فالاقتصادي «كارل ريسكين» يشير في تحليله الذي يحمل عنوان «الماوية والتحريض».

”.... إن الأموال الضرورية لإقامة وتوسيع المدارس والمشافي والمصحات ودور العجزة والمؤسسات الثقافية والترفيهية، ترد بشكل متزايد من دخول الوحدات المحلية التي تعمل تلك الأموال على خدمتها..... فالسماح لهذه الفرق والجماعات بالاحتفاظ بمقدار كاف من دخلها الصافي للاضطلاع بعبء مسؤولية أمثال هذه المشاريع بدلاً من نزح هذا الدخل على شكل ضرائب أو أسعار تفضيلية ومن ثم إعادة تخصيصه مركزياً، يعني أن الدولة تتيح الحوافز المادية الجماعية لتحريض بناء الاشتراكية محلياً.... فالنظام المتطور يبدو أنه يتيح لقدر متزايد من تكافؤ التوزيع أن يبقى جنباً إلى جنب مع الاحتفاظ بالحوافز المادية“ (23).

وأما السبب الثاني للتقليل من أهمية الاتهام الذي ساقه «هاو — تنغ» حول التخريب الاقتصادي فهو أن هذا الأمر لم يحدث البتة بكل بساطة. فالمركز القومي للتقديرات الأجنبية التابع لوكالة الاستخبارات المركزية أصدر إحصاءات في عام ١٩٧٧ فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي في الصين وبينت تلك الإحصاءات أن الاقتصاد الصيني لم يتراجع ذلك التراجع المزعوم وإنما حقق تقدماً جوهرياً. وفي عام ١٩٧٨ أصدرت وكالة الاستخبارات المركزية تحليلاً آخر لاقتصاد الصين وتوصلت مرة ثانية إلى الاستنتاج بأن سجل ذلك الاقتصاد كان «سجل نمو اقتصادي رائع على الرغم من أنه نمو غير متوازن»:

”إن الإنتاج القومي الإجمالي G.N.P في الصين كان في عام ١٩٧٥ أكبر مما كان عليه في عام ١٩٥٧ بما يقارب ٢٧ مرات، علماً بأن عام ١٩٥٧ كان آخر عام في الخطة الخمسية الأولى. ولما كان النمو السكاني يبلغ معدلاً وسطياً يزيد في العام على ٢٪ فإن نصيب الفرد الواحد من الإنتاج القومي الإجمالي يزيد سنوياً على ما نسبته ٣٪. وإن مقداراً هائلاً من هذا النمو جاء من الصناعة، حيث تزايد مردودها تزايداً يساوي وسطياً ٤٪ سنوياً. وأما الزراعة، فعلى النقيض من ذلك كما يمكن للمرء أن يتوقع من قطاع لا زال يستخدم تقنيات الإنتاج التقليدية والقديمة قدم الدهر على مساحة من الأرض ثابتة نسبياً، فقد نمت على نحو أبطأ بكثير ٢٪ سنوياً أو أن نموها كان، في حدوده العظمى، يساوي معدل النمو السكاني“ (24).

وأما الأمر الذي يكتسي أهمية أكبر من أهمية هذه الإحصاءات فهو حقيقة بلوغ هذه الانتصارات دون الانحدار في مهووي الانحطاط الحيواني المتمثل بالتطرف في تكديس الثروة بين أيدي القلة وإلقاء الكثرة في بحران الفقر. فليس بمقدور أي إنسان أن يقول عن الصين الماوية ما قاله الرئيس البرازيلي عن وطنه: ”إن البرازيل تتقدم تقدماً حسناً وأما البرازيليون فلا“، كما لم يكن في الصين ما يماثل قول وزير مالية البرازيل في تقريره: ”إن تلك النسبة التي تمثل أفقر المواطنين والتي هي

٤٠٪ كانت تكسب في عام ١٩٦٠ ما نسبته ١١٢٪ من الدخل الإجمالي في حين أن ماصرات تكسبه في عام ١٩٧٠ بلغ بالكاد نسبة ٩٪^(٢٥).

٤ — ما بعد ماو

عندما وافت المنية ماو في ٩ أيلول عام ١٩٧٦ كان على إدراك قاطع، شأنه شأن لينين الذي قضى قبله بنصف قرن من الزمن، بهشاشة منجزاته. فلقد أفصح ماو عن هذا الإدراك، عندما زاره الرئيس نيكسون في بكين في شباط عام ١٩٧٢ وقال له: "إن كتابات الرئيس قد أيقظت أمة وغيرت العالم"، فأجابه ماو: "ما كان بوسعي تغييره، وكل ما استطعت أن أغيره كان لا يتعدى بضعة أماكن بجوار بكين"^(٢٦). ومثلما أشار لينين إلى إنجازه السوفيتي إشارة ساخرة بأنه "خليط بورجوازي وقيصري"؛ فإن ماو لم يكتف بإلحاحه عشية مماته على الحاجة لثورات ثقافية عديدة، بل صرّح قائلاً "إنكم تصنعون الثورة الاشتراكية ومع ذلك فلا تعرفون مكمّن البورجوازية. إنها في صلب الحزب الشيوعي — متمثلة برجال السلطة السائرين على درب الرأسمالية، الذين مافشوا يغدون الخطأ على ذلك الدرب"^(٢٧).

ونظراً للتطورات التي قامت بعد مماته فقد كان لخوفه كل المبررات. فالخطاب التذكاري ألقاه «هوا كيو — فينغ» الذي تم تعيينه في مطلع ذلك العام نائباً لرئيس مجلس الوزراء، متخطياً بذلك «تنغ هسياو — بنغ» الأرفع مقاماً منه والذي كان «ماو» قد شهر به في حينه بأنه إنسان "لا يعرف شيئاً عن الماركسية اللينينية" وإنسان "يمثل البورجوازية" وإنسان "لا يمكن الاعتماد عليه". فأثنى «هوا» على الثورة الثقافية، التي (مزقت مخططات لياشاوتشي وتنغ هسياو بنغ، التي ترمي لعودة الأمور إلى ما كانت عليه سابقاً). ولكن في ٦ تشرين الأول؛ أي قبل مضي شهر على وفاة ماو، نفذ هوا انقلابه COUP D'ÉTAT باعتقال الزمرة المدعوة «بعصابة الأربعة» المؤلفة من زوجة «ماو» «تشيانغ تشينغ» ومن قيصر الصحافة «ياو وان — يوان» ومن زعيمين من شانغهاي وهما «وانغ هونغ وان» و «تشانغ تشوان — شياو». ومثلما تمت عملية عزل «لين بياو» باعتباره «يسارياً متطرفاً» من قبل الماويين تمت عملية عزل الأربعة باعتبارهم «تخريفيين متكرين بأقنعة اليساريين المتطرفين». وفي ٨ تشرين الأول في ظروف يكتنفها الالتباس، عينت اللجنة المركزية رئيس الوزراء «هوا» كرئيس لها وكقائد أعلى للجيش، وكان الأمر الذي يثير الاستغراب أكثر من هذا الأمر هو إعادة الاعتبار إلى «تنغ» وتعيينه في تموز عام ١٩٧٧ نائباً لرئيس مجلس الوزراء ونائباً لرئيس الحزب ومساعداً للقائد الأعلى للجيش.

وفي غضون أقل من عام أصبح «تنغ»، الذي فصله ماو باعتباره «واحداً من الذين يحثون الخطأ على درب الرأسمالية»، القوة الكامنة خلف «هاو» والخليفة الواقعي DE FACTO لماو. وأحد أسباب هذا الانقلاب المفاجيء كان تزمّت الأربعة، الذين حول ماو في معاداتهم للمتنزع الفكري وحملهم المتنزع الشعبي إلى حدود التطرف المتمثل بالتعصب والذعر المرضي من كل ما هو أجنبي، الأمر الذي أفضى إلى تعطيل تطور العلوم والآداب على نحو خطير من خلال المبالغة في فرض القيود على المنشورات والأعمال الفنية والاتصالات بالعالم الخارجي. إن مثل هذا القسر كان لابد من أن يفضي بشكل طبيعي إلى تنفير غالبية المثقفين، الذين سارعوا لتأييد الحملة ضد «زمرة الأربعة».

ولكن السبب الأهم من السبب السابق لذلك الانعطاف السياسي في الصين، كان التناقض بين النظرية والتطبيق عند ماو فيما يتعلق بتقرير المصير الجماهيري. فلقد كان «ماو» بكل حماسة يتفق مع لينين، عندما أصر هذا الأخير على أن السوفييتات يجب أن تكون أدوات حكومية من خلال الشعب وليست بديلة عنه. هذا المبدأ الخطير تم الإعلان عنه خلال الثورة الثقافية في البيان الذي أصدره الحزب الشيوعي وكان يحتوي على «سنة عشر بنداً» (في ٨ آب عام ١٩٦٦): "إن الأسلوب الوحيد لتحرير الجماهير يتمثل في أن تحرر الجماهير نفسها بنفسها، وأي أسلوب لأداء الأمور نيابة عنها يجب الاعتماد عنه" (البند الرابع). وفي العام التالي (٩ حزيران عام ١٩٦٧) صدرت سلسلة جديدة من الخطوط العريضة التي اشترطت: "أن السبيل الوحيد الذي يجعل الجماهير الثورية تتحكم بمصيرها ليس في خاتمة المطاف، إلا أن تتحكم تلك الجماهير بالسلطة. فأولئك الذين يمسكون بزمام السلطة لهم كل شيء، وأولئك البعيدون عن السلطة ليس لهم ثمة شيء.... فنحن، جماهير العمال والفلاحين والجنود، سادة العالم الجديد بلا منازع"⁽²⁸⁾.

ولكن عندما حاولت «كومونة شانغهاي الشعبية» أن تضع القول السابق موضع التطبيق، انقلب ماو على نفسه وأصر على أن الحزب هيئة لا غنى عنها: "إذا قُيِّض لكل الأمور أن تتبدل في الكومونة... فما هو مصير الحزب؟ أين سنضع الحزب؟.... يجب أن يكون هنالك حزب من نوع ما، يجب أن يكون هنالك نواة مهما كان الاسم الذي نسميها به"⁽²⁹⁾. وأصر «ماو» أيضاً على ضرورة إعادة تثقيف الكوادر الحزبية بدلاً من فصلها: "إن تلك العناصر التي ترتكب الأخطاء يجب أن تكون موضع معاملة صحيحة ويجب عدم الإلقاء بها بشكل عشوائي..... ما لم تصر على ممارسة أخطائها وترفض تصحيحها بعد تكرار التثقيف"⁽³⁰⁾.

وتدل وقائع الأمور على أن الحزب هو الذي خضع لتنزع سمة التطرف عنه، بدلاً من خضوع كوادره لإعادة التثقيف. فمعظم قيادات الحزب الإقليمية القديمة، من أولئك الناس الذين ضلوا

سواء السبيل ولم يكفروا عن أخطائهم، أعيد تعيينهم في المراكز العليا ولكن في أقاليم غير الأقاليم التي كانوا يتحكمون بها في عام ١٩٦٦ بغية تجنب الإحراج. وعلى هذا المنوال حلت «منظمة الشيوعية» القديمة محل «الحراس الحمر»، كما حل «اتحاد العمل الفيدرالي» محل مؤتمرات العمال. وفي ٢٦ آب عام ١٩٧١ أعلنت جريدة الشعب: "لقد تم الآن إرساء اللجان الحزبية. على المستويات كافة، ويقضي الواجب تقديم المساندة الفعالة لقيادة الحزب المتحدة". كما أكدت الصحيفة على ضرورة "خضوع الدولة والجيش للحزب خضوعاً مطلقاً". ولقد تم فرض «الخضوع المطلق» ولكن الثمن كان التنكر لروح الثورة الثقافية، وكان من الواضح أن "الجماهير الثورية لم تحرر نفسها بنفسها ولم تبرز على أنها سيدة العالم الجديد بلا منازع".

وفي غضون ذلك كان يحدث انعطاف مفاجيء في السياسة الخارجية الصينية، مماثلاً لذلك الانعطاف الذي حل في سياستها الداخلية. ففي عام ١٩٦٧ أعلن ماو أن الصين "هي مركز الثورة العالمية سياسياً وعسكرياً وتقنياً"، ولكنه تخلى عن هذا السراب الثوري العالمي إبان الغزو السوفييتي لتشيكوسلوفاكيا (آب عام ١٩٦٨) وإعلان «مبدأ بريجنيف» حول السيادة المحدودة للبلدان الاشتراكية. فبالنسبة لبكين كان التهديد خطيراً، عندما حشد الروس ما يزيد على المليون جندي روسي على الحدود السوفييتية الصينية وعندما هدد الكرملين بالهجوم على المنشآت النووية الصينية من زاوية «حق الشفعة». ولجابهة هذا التهديد الذي ذر قرنه في الشمال تخلى «ماو» و «شو إن لاي» عن المساندة التي قدمهاها للثورة العالمية، وسعيا إلى اتفاق تكتيكي مع الولايات المتحدة، فكانت الخلاصة زيارة هنري كيسينجر إلى بكين في تموز عام ١٩٧١ وزيارة نيكسون في شباط عام ١٩٧٢.

وأما المعارض الرئيسي لهذا الانعطاف في السياستين الداخلية والخارجية فقد كان «لين بياو» الذي أصبح يجسد العناصر الراديكالية في الثورة الثقافية. فلما كان لين بياو يمثل فيما مضى الوريث الرسمي الواضح لماو؛ فإنه رفض الآن مساندة التقارب مع الولايات المتحدة ونزع سمة التطرف عن الحزب. ولكن تحالف ماو وشو إن لاي كان أكبر من أن يستطيع لين بياو مقاومته، وفي تلك الفترة الفاصلة بين زيارتي كيسينجر ونيكسون، اختفى عن المسرح وفي تموز عام ١٩٧٢ تم الإعلان على أنه تأمر لاعتقال ماو ولقي مصرعه في حادث تحطم طائرة في منغوليا بينما كان يحاول الهرب إلى الاتحاد السوفييتي.

وبإزاحة «لين بياو» برزت مجموعتان متناحرتان لاقتناص التركة في أواخر أيام ماو. الأولى كانت بقيادة من تمت تسميتهم فيما بعد بعصابة الأربعة وقد كانت أقرب إلى ماو من المجموعة الأخرى، كما كانت تسعى لاستخدام نفوذه للحفاظ على المظاهر الراديكالية للثورة الثقافية. وأما

المجموعة الثانية، التي كانت تتألف من قيادات الحزب والمحاربين القدماء في «المسيرة الطويلة» ومن المقررين إلى «شو إن لاي»؛ فقد كانت تؤيد التحديث وهيمنة الحزب الذي أعيد تركيبه هيمنة مطلقة. لقد كانت المجموعة الأولى تسيطر على وسائل الإعلام العامة وعلى الجامعات الرئيسية والشؤون الثقافية، بينما كانت المجموعة الثانية تسيطر على مفاصل السلطة في الجيش والحزب والاقتصاد الوطني والأقاليم، ولذلك فقد تمكنت من التثبيت بالسلطة بعد وفاة ماو مباشرة.

وهكذا فإن النظام الجديد بقيادة «هوا كيو فينغ» و «تغ هسياو — بنغ» انطلق في تحقيق الشعار القديم، الذي رفعه شو إن لاي والذي كان يطالب بالتعبئة الوطنية لتحويل الصين إلى قوة دولية عظمى لدى حلول نهاية القرن. وكان لإنجاز هذا الهدف سوف يتم من خلال «تحديث القطاعات الأربعة» — الزراعة والصناعة والدفاع الوطني بالإضافة إلى العلم والتكنولوجيا. فالتحديث بحد ذاته لا يمكن إلا التلهيل له، لأنه يعني ضمناً زيادة الإنتاجية ومن ثم ارتفاع مستويات المعيشة، بيد أن السؤال العويص يبقى قائماً في المضمون الاجتماعي لذلك التحديث وما ينجم عنه من آثار اجتماعية. ولكن جواب ذلك السؤال يقوم في التقرير الذي تقدم به هوا «حول عمل الحكومة» يوم افتتاح الدورة الثانية للمؤتمر الشعبي الخامس (في ١٨ حزيران عام ١٩٧٩) والذي كان يتضمن الآراء التالية:

— ليس هنالك صراع مصالح حقيقي بين العمال والفلاحين والمثقفين .
— يتألف الأعداء الطبقيون من المجرمين وعملاء الأعداء وبقايا «عصابة الأربعة» ومن طبقة الملاكين العقاريين .

— لم يعد الصراع الطبقي هو التناقض الرئيسي في المجتمع الصيني، ولذلك فإن «المهمة المركزية» تتمثل «بمساندة التحديث الاشتراكي». وفي تعزيز التحديث الاشتراكي، يتمثل الهدف الأسمى بتحقيق المبدأ الشيوعي الذي مفاده "من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجاته" (31).

لقد أكد «هوا» الأهمية المطلقة للإنتاجية فوق أي اعتبار آخر من الاعتبارات وذلك في الخطاب الذي ألقاه في «المؤتمر الوطني للمال والتجارة» في ٧ تموز عام ١٩٧٨:

".... إن العديد من مظاهر بنائنا الفوق وعلاقات الإنتاج لا يزال ناقصاً.... ويجب أن تتوفر لنا الشجاعة كي نواجه ببسالة ونعري تلك الأشياء القائمة في إجراءاتنا الملموسة وفي قوانيننا وتنظيماتنا وفي أساليب عملنا ومفاهيمنا الإيديولوجية، التي لا تتسق وهدف التحديث الرباعي، كما

يجب أن تتوفر لدينا روح المبادرة، بحزم وأسلوب مناسب، لتحويل مظاهر البناء الفوقي وعلاقات الإنتاج التي لا تتسق مع القوى المنتجة⁽³²⁾.

إن مغزى تلك المعتقدات السياسية الواردة أعلاه واضح تمام الوضوح. فعلى النقيض من ماو، الذي حذر من بروز طبقة من الحكام الجدد من صفوف أصحاب الامتيازات من كوادر ومثقفين، يرى «هيو» أن الخطر لا يتمثل إلا بالعناصر السيئة وبالبقية الباقية من مجتمع الماضي. وأيضاً على النقيض من ماو، الذي كان يصر على ضرورة تحويل البناء الفوقي (التملك وعلاقات العمل) وضرورة تحويل قوى الإنتاج (التكنولوجيا ومهارات الأيدي العاملة) في وقت واحد معاً، فإن «هيو» يشير إشارات غامضة إلى «الأهداف السامية»، التي لا يمكن البدء بتحقيقها إلا بعد وصول الإنتاجية والتحديث إلى حد مناسب ما. وأخيراً فيإنزال الصراع الطبقي إلى مرتبة التناقض الثانوي يمكن تسويق أي نوع من العلاقات تقريباً بين الإدارة واليد العاملة مادامت تلك العلاقة تفضي إلى زيادة الإنتاجية، كما يمكن استبعاد أية مطالب عمالية للوصول إلى سلطة صنع القرار تحت قناع الاهتمام «بالتطرف اليساري». فهذا كله كان نذيراً بقيام نخبة حاكمة جديدة من المديرين والتقنيين والكوادر الرسمية / الحزبية.

ولكن هذه البيانات وغيرها من بيانات «هوا» لم تنقذه من أولئك «الذرائعين»، الذين كانوا لا يحضونه الثقة بسبب غموض دوره في خدمة ماو، والذين كانوا يشكون في أن يكون «هوا» قد حرر نفسه من «التأثير الخبيث الذي خلفه عليه اليساريون المتطرفون». وهكذا ففي أيلول عام ١٩٨٠ أجبر «هوا» على التنازل عن رئاسة الوزارة لأقرب المقربين من تنغ وهو «تشاوتسي ينغ»، وبعد أشهر قليلة انعقدت جلسة محكمة علنية لمحاكمة عشرة من قيادات وجنرالات الحزب الشيوعي البارزين السابقين، بما فيهم أرملة ماو السيدة تشيانغ تشينغ. وفي نهاية المحاكمة تبين أنهم مذنبون بالتهمة العديدة الموجهة إليهم وصدرت أحكام بحقهم تتراوح بين السجن مدة ١٦ سنة والسجن مدى الحياة، وأما بالنسبة للسيدة تشيانغ؛ فقد صدر بحقها حكم بالإعدام مع وقف التنفيذ.

وفي غضون ذلك كان تنغ، ينفذ فلسفته التي أحكم تلخيصها في الخمسينيات (١٩٥٠) حينما صرح بأنه لا يرى ثمة فرقاً إن كانت القطعة سوداء أو بيضاء مادامت تستطيع اصطلياد الفئران. ففي المصطلحات الإيديولوجية الماركسية كان «تنغ» يؤكد على الأهمية القصوى للقوى الإنتاجية كأمر مناقض لاستراتيجية ماو، التي كانت تؤكد على ضرورة تطوير القوى الإنتاجية والعلاقات الإنتاجية في آن واحد معاً. إن معالم الصراع الجوهري بين برنامج تنغ وبرنامج ماو، قد تبدت في الوقت الذي انطلقت فيه مسيرة التحديث: كالتوكيد على المنجزات المدرسية بدلاً من التوكيد على

الجمع بين العمل الفكري والعمل اليدوي ، و « إدارة الرجل الواحد » في المصانع والجامعات بدلاً من الإدارة الجماعية من قبل اللجان الثورية ، وتشجيع زراعة البقاع العائلية الخاصة وإقامة الأسواق الموسمية الريفية بدلاً من تثبيطها ، والتخصص الزراعي الإقليمي كشيء منافي للاكتفاء الذاتي الإقليمي ، والاستيراد الجماعي للمعامل والتقنيات الصناعية كأمر منافي للاعتماد على الذات ، وتزايد الاعتماد على اقتصادات السوق المفتوحة بدلاً من الاعتماد على الخطط والضوابط الإدارية .

في بداية عام ١٩٨١ بدأ يتخبط في المتاهات ذلك المدخل الذرائعي الذي طرقة تنغ بغية التحديث . فتم إلغاء عقود مع الشركات الأجنبية بقيمة بلايين الدولارات ، كما تم تقليص تعهدات الصادرات النفطية إلى حد خطير ، وانتشر التضخم بمعدل يتراوح بين ١٥٪ و ١٨٪ خلال عام ١٩٨٠ ، مما أثار موجة عارمة من السخط والاحتجاج . وقامت في المدن أزمة البطالة ، إذ وصل عدد عاطلين عن العمل إلى قرابة ٢٠ مليون نسمة ، كما قامت أزمة السكن التي كانت أكثر حدة من أزمة البطالة . وفي أواخر عام ١٩٨٠ تداول كبار المسؤولين مذكرة سرية تقيم الوضع في المدن بأنه « في غاية السوء » وتحذر من « العواقب الوخيمة جداً » في حال عدم المبادرة لشيء ما . ولذلك أعلنت في كانون الأول عام ١٩٨٠ القيادة في بكين بعد مناقشة مستفيضة عن تراجعها عن اقتصادات السوق المفتوحة وعن إعادة فرض قسط كبير من التخطيط المركزي الذي كان الهدف منه حفز الزراعة والصناعة الخفيفة بغية رفع المستويات المعيشة .

فهذه المآزق الاقتصادية بالإضافة إلى الخلافات السياسية أدت إلى ردود أفعال مختلفة في أوساط الجماهير . ولقد كان أحد ردود الأفعال يتمثل بتفشي الماوية من جديد ، كما أشار إلى ذلك « آ . دو ك بارنيت » الأمريكي الواسع الاطلاع : ” هنالك بالتأكيد تقريباً شيء من المعارضة القوية من أنواع مختلفة من الناس كأولئك الذين كانوا يعارضون تنغ في السنوات القديمة ، وأولئك الذين يرون الآن أن الخطر يحف بسلطتهم ومراكزهم ، علاوة على أولئك الناس الذي يؤمنون بمنزعة المساواة الماوي إيماناً أصيلاً ويلتزمون به التزاماً متيناً . فبالنسبة إلى كل أولئك الناس الذين يعارضون التوجهات الراهنة يلعب اسم « ماو » وراثته دور قطب الرحي الكامن ” ،⁽³³⁾ .

ولقد برزت في الصين حركة صغيرة للمطالبة بحقوق الإنسان بعد أن وجدت التشجيع بتلك المساندة القديمة ، التي أبداه « هوا » و « تنغ » لحق نشر الملصقات الجدارية وحق الإفصاح عن الرأي بمنتهى الحرية . ف رئيس تحرير الصحيفة السرية الرئيسية المدعو « واي تشينغ — شانغ » ألصق على « جدار الديمقراطية » في بكين ملصقة يطالب فيها ” بتحديث القطاع الخامس في الصين ” — ألا وهو الديمقراطية والحكم الذاتي . فبلا هذه الحرية — وفقاً لحجة واي — لن يتمكن الحزب

الشيوعي من تعبئة الدعم الشعبي « لتحديثه القطاعات الأربعة » في الزراعة والصناعة والعلم والدفاع ، تحديثاً جديراً بالثناء العاطر . إن الشيء الذي كان يفعله واي هو الشيء نفسه تماماً الذي فعله « أندريه ساخاروف » في الاتحاد السوفيتي ، حينما أوضح سبب تخلف الاقتصاد والتكنولوجيا في روسيا عن اللحاق بركب الاقتصاد والتكنولوجيا في الغرب . ولكن واي لقي معاملة أقسى من المعاملة التي لقيها ساخاروف ، إذ حكم عليه بالسجن مدة خمس عشر عاماً لتحريضه ” على الإطاحة بديكتاتورية البروليتاريا وخرقه المصالح الحيوية للدولة “⁽³⁴⁾ . وهكذا اختفت الصحافة السرية ، التي لم تعمر طويلاً وتم حظر الملتصقات الجدارية على جدار الديمقراطية ، الذي أصبح يعرف الآن باسم « جدار البرورقراطية » في الأوساط الشعبية .

إن الأمر الذي ينطوي على أهمية تماثل على الأقل أهمية معارضة الماويين والمنشقين يتمثل بالغبرة والسخرية المتناميتين . فعندما سئل مؤخراً طلاب جامعة فودان في شانغهاي عما يؤمنون به أجاب العديدون منهم تقريباً بأنهم لا يؤمنون ” بشيء على الإطلاق “ تماماً ، كما أجاب عديدون آخرون ” نؤمن بالشيوعية “ . وفي جامعة بكين توصل أحد السوسيولوجيين بعد أن قام بتقييم مماثل إلى الاستنتاج التالي : ” إن العدمية تتنامى إلى مستويات خطيرة “⁽³⁵⁾ . ولكن الضيق ليس مقصوراً على الأحرار الجامعية . فإحدى صحف شانغهاي نشرت في مطلع عام ١٩٨٠ وصفاً نزيهاً لما دعت به « بأزمة الثقة في الصين » ، كما روت أن الكثيرين من المواطنين يعتقدون ” بأن الماركسية اللينينية لم تعد تفعل فعلها السابق “ ، و ” أن الدروس السياسية لم تعد تلقى الرواج الحسن “ في المدارس ، وأن المحاضرات السياسية في المكاتب والمصانع ليست ” إلا مناسبات لقتل الوقت “⁽³⁶⁾ .

ففي ظل هذه الظروف يبقى مثار جدل كبير ما إذا كان بمقدور الدرائعيين في بكين أن يرسوا أسس السياستين القابلتين للحياة والجوهريتين لاستقطاب إجماع وطني جديد — ألا وهما السياسة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية .

٥ — ثورة الصين والعالم الثالث

لقد كان طراز المجتمع الذي تمثله الرأسمالية الغربية بمثابة الطراز الوحيد المتاح أمام العالم الثالث حتى عام ١٩١٧ . ولكن بعد الثورة البلشفية وخطط السنوات الخمس صار المجتمع السوفيتي بمثابة الخيار الثاني ، وخياراً جذاباً لا سيما إبان الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية . وأما الثورة الصينية وما أفضت إليه من ثورة ثقافية بروليتارية عظيمة ؛ فقد أتاحت خياراً ثالثاً يختلف اختلافاً بيناً عن الطرازين السابقين .

وغالباً ما يشير الصينيون إلى «التعلم من خلال المثال السليبي» — تلك العملية التي تضخم بداهة عيوب المجتمع السوفيتي. ولكن تأكيد الصينيين على «المثال السليبي» يوحي بإقرارهم ضمناً بالميزة العظيمة، التي امتازوا بها مجرد ظهورهم بعد الثورة البلشفية. وليس يوسع المرء إلا أن يتذكر تعليق «إسحاق نيوتون»، الذي قال فيه بأنه استشرف ما استشرف لأنه كان واقفاً على أكتاف العمالقة. ويصح هذا التشبيه على الثورة الصينية بالنسبة لعلاقتها بالثورة الروسية. إن تحليلاً للمثالب التي عمل في ظلها البلاشفة، نظراً لدورهم الطليعي خلال الحرب العالمية الأولى يجلو المناقب، التي تجمعت لدى الصينيين في حذوهم حذو البلاشفة خلال الحرب العالمية الثانية.

فأولى المصاعب التي واجهها البلاشفة كانت انعدام المثال أمامهم. فلقد كانوا جماعة لهم شيء يسير من النظرية الاشتراكية وليس لهم شيء من الخبرة العملية لإرشادهم في مهمتهم لتقويض النظام القيصري القديم وخلق المجتمع الاشتراكي الجديد. وثانية العقبات أمام البلاشفة كانت تكمن في أنهم كانوا من المثقفين المتمركزين في المدن على نطاق ضيق وذلك على نقيض الشيوعيين الصينيين، الذين عاشوا وحاربوا مع الفلاحين طيلة عقدين من الزمن قبل إطباقهم على السلطة. وعلاوة على ذلك كان على البلاشفة أن يخوضوا غمار حرب أهلية وتدخل أجنبي مباشرة بعد اضطلاعهم بعبء السلطة، مما ترك بين أيديهم بلداً متداعياً منهكاً بالحروب بعد توقف الأعمال العدوانية. وكان على الشيوعيين الصينيين أن يخوضوا أيضاً غمار حرب أهلية طويلة الأمد كان لهم النصر فيها قبل إحرازهم السيادة الوطنية وليس بعد ذلك. وبالنسبة فإنهم بدأوا عملية البناء من جديد على أنغام النصر الفعلي والتهليل الشعبي.

وعندما بدأ البلاشفة عملية البناء من جديد كانوا يعانون من النقص الخطير في كوادرهم، مما أجبرهم على الاعتماد، كما تذر لينين، من "مئات آلاف الموظفين القدامى الذين ورثناهم عن النظام القيصري وعن المجتمع البورجوازي والذين يعملون ضدنا بعضهم عن عمد وبعضهم عن غباء"⁽³⁷⁾. (راجع الفصل العشرين، المقطع الثالث). ولكن الشيوعيين الصينيين كان بمقدورهم الاعتماد، على نقيض البلاشفة، على نبع فياض من الكوادر المخلصة، التي حازت خبرة واسعة من خلال إدارة الأقاليم المحررة التي كان يستوطنها عشرات ملايين الناس. والأمر الذي ينطوي على أهمية ماثلة كان الفائدة الضخمة، التي استفادها الصينيون من الدعم الاقتصادي والعسكري الذي قدمه لهم الاتحاد السوفيتي. فالبلاشفة، على نقيض الصينيين، كان عليهم أن يحاربوا بمفردهم وكان لهم كل المبررات حين نظروا لأنفسهم نظرتهم لجزيرة اشتراكية معزولة ومطوقة بخضم رأسمالي كبير من حولها. وأخيراً تعرض البلاشفة لذلك الحظ العاثر الخطير المتمثل بفقدانهم لينين حالما وضعت

الحرب الأهلية أوزارها، في حين أن ماو بقي على قيد الحياة طيلة ربع قرن آخر، كي يقود الثورة الثقافية، علاوة على إطاحته بنظام الكومينتانغ.

إن العوامل التاريخية الواردة أعلاه، بالإضافة إلى التقاليد والظروف الفريدة السائدة في الصين، أدت إلى ولادة «الجمهورية الشعبية الصينية»، التي كانت تختلف عن الاتحاد السوفيتي اختلافها عن الولايات المتحدة. فالجتمتع الذي برز واتخذ شكلاً له في العقد القائم بين الثورة الثقافية ووفاة «ماو» كان له بعض السمات الهامة والمتميزة. ففي ميدان الاقتصاد كان يؤكد على أولوية الزراعة والمزارعين وكان يعتمد على اللاتمرکز والاكفاء الذاتي، علاوة على إحرازه قدراً معقولاً من التصنيع بمعزل عن التمدن. وفي ميدان السياسة كان «الخط الجماهيري» لماو يؤكد على ضرورة التفاعل بين القمة والقاعدة، وكان يعزز هذا التفاعل من خلال إنشاء مختلف «المؤسسات المضادة». وعلى غرار ذلك كان النظام التعليمي الذي كان المقصود به مكافحة «خصوصية امتلاك المعرفة» في حين أن الشؤون السياسية كانت في «جيش تحرير الشعب» تحتل المرتبة الأولى وتحتل الشؤون التكنولوجية المرتبة الثانية.

فهذه القيم والمؤسسات الماوية المتميزة، التي تبلورت بين منتصف الستينيات (١٩٦٠) ومنتصف السبعينيات (١٩٧٠) استقطبت قدراً كبيراً من الانتباه والملاحقة في بلدان العالم الثالث الساعية لبلوغ التطور الاقتصادي ومواجهة العقبات المماثلة للعقبات السائدة في الصين. ولكن النموذج الصيني بعد وفاة ماو فقد شيئاً من بريقه، نظراً للشكوك التي بدأت تثيرها بشكل طبيعي تلك التلميحات الدائمة «للعقد المهدور» وتلك الإلماعات غير المهيبة جداً إلى «عصابة الخمسة» التي تتضمن «الربان العظيم» السابق نفسه (كما وتلطخت صورة الصين بانتقالها من السياسة الخارجية الثورية العالمية إلى سياسة أخرى تضع النضال ضد «الأمبريالية السوفيتية» فوق أي اعتبار). ولذلك فإن الاستراتيجية التي اعتمدتها الصين بعد ذلك التحول السياسي والتي تدور حول مقولة «عدو عدوي صديقي» قد قادت بكين إلى مساندة النظام العسكري في باكستان إبان الثورة البنغالية، وحكومة «باندرا نايكا» في سيلان إبان ثورة عام ١٩٧١، وديكتاتورية «بينوشيه» في التشيلي، ونظام موبوتو في زائير، وحزب «يونيتا UNITA» في أنغولا، الذي كانت تدعمه جنوب إفريقية أيضاً (كما إن بكين استهجنّت أيضاً موقف واشنطن لعدم منعها سقوط الشاه في إيران) ولذلك فإن مثل هذا المسلك حول المبدأ الصيني المعلن عن «المنزع العالمي البروليتاري» إلى مهزاة.

وهكذا فمهما كانت السياسات، التي كان من الممكن أن تعتمد عليها الصين، تبقى ماثلة

للعيان تلك الحقيقة التي مفادها ، أن طراز المجتمع الماوي بطبيعته نفسها لا يمكن أن يستهوي إلا حفنة من بلدان العالم الثالث . فماو نفسه بسط أن حرب العصابات هي العنصر الأساسي ليس للثورة وحسب وإنما أيضاً لتنفيذ التطور الاقتصادي الاشتراكي اللاحق لمرحلة الثورة ؛ أي إن الثورة الاجتماعية هي الشرط اللازم لإقامة النظام الاجتماعي على الطراز الماوي . فبدون ثورة سابقة فإن بمقدور المصالح المحلية والأجنبية الراسخة أن تسد المنافذ أمام المراكز الأساسية للاستراتيجية الماوية من أمثال إعادة توزيع الأرض وإقامة الكومونات والتصنيع الريفي والتثقيف الجماهيري والرعاية الصحية والمشاركة العمالية في عملية صنع القرار . وهكذا فإن البلدان الاشتراكية الماركسية التي استجابت ، أو قد تستجيب ، للطراز الماوي لا تشكل إلا قسماً ضئيلاً جداً من العالم الثالث . ويمكن طبعاً لهذه المرحلة الصغيرة أن تتوسع بغتة توسعاً حقيقياً ، كما تدل على ذلك التطورات الحديثة في المستعمرات الإفريقية البرتغالية السابقة .

وخلاصة القول أن العامل الرئيسي ، الذي سوف يحدد مستقبلاً مصير التأثير الصيني على العالم الثالث ، سوف يتمثل بطبيعة الأحداث ضمن الصين نفسها . فإذا ما تمكن الجيل التالي ابتكار مؤسسات جديدة لديمومة الثورة في ظل ظروف جديدة ؛ فسيكون للصين تأثيراً واسعاً خارج حدودها بشكل لا مفر منه . ولكن ذلك التأثير سوف لن يكون إلا تأثير النموذج السابق لغيره من النماذج وليس تأثير النموذج البدائي . ففي العصر الحالي ، بما فيه من انتشار حافز تقرير المصير على نطاق عالمي ، سينحو كل مجتمع من المجتمعات منحاه الخاص به وفقاً لواقع حاجاته الخاصة به وخبراته التاريخية وموروثاته الحضارية . ولذلك فإن تأثير الصينيين سيعتمد مستقبلاً بالنتيجة على الحد الذي ينجحون فيه بحل التناقضات التي لا زالت قائمة دون حل في كل من العالم الأول والعالم الثاني ، علاوة على العالم الثالث — تناقضات من أمثال الحوافز المعنوية في مواجهة الحوافز المادية ، والهرم البيروقراطي في مواجهة المشاركة الجماهيرية ، والمدينة في مواجهة الريف ، والجهد العضلي في مواجهة الجهد الفكري . إن تزايد الإنتاج القومي الإجمالي بحد ذاته لا يستطيع معالجة هذه التناقضات ، كما تجل ذلك للعيان في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، مثلما تجل في بلدان العالم الثالث من البرازيل مروراً بإيران إلى أندونيسيا .

الفصل الثالث والعشرون

ثانية الموجات الثورية العالمية بدءاً من عام ١٩٣٩ فصاعداً المظاهر العالمية للثورة

إن الأغلبية الساحقة من الآسيويين لم تكن لتكثرث الاكتراث الكافي ، بعد مضي زهاء ١٢٠ عام على الحكم البريطاني ، حيال إقدام ذلك الحكم على اتخاذ أية خطوة لضمان استمراره . فإذا كان من صحيح القول أن الحكومة لم يكن لها ثمة دور في حياة الشعب ؛ فإن من الصحيح أيضاً أن الآلاف القليلة من المقيمين البريطانيين ، ممن كانوا يستمدون وسائل معاشهم من الملايو ومن كان واحد منهم لا ينظر عملياً إلى تلك البلاد وكأنها موطن له ، كانت بعيدة تماماً عن الاحتكاك بالشعب فالحكم البريطاني والثقافة البريطانية بالإضافة إلى تلك الجماعة البريطانية الصغيرة لم تكن كلها تشكل أكثر من برقع رقيق واه يخفي تحته ما يخفي من عيوب .

التأريخ: اللندنية — ١٨ شباط، ١٩٤٢

لم تكن الأحلام الوردية تدغدغ أذهان الشيوعيين الصينيين ، على نقيض الشيوعيين الروس ، فيما يتعلق بالثورة العالمية كنتيجة لثورتهم هم . فما ورفاقه طوروا حركتهم ضمن إطار وطني معزول ومنعزل مادياً وفكرياً عن التيارات الثورية العالمية . ومع ذلك فقد كانت الانتفاضات في العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية أكثر اتساعاً وعمقاً بكثير عما كانت عليه بعد الحرب العالمية الأولى . فما مر عقدان من الزمن على عام ١٩٤٥ حتى قامت الانتفاضات الثورية الوطنية والاجتماعية وتمكنت من تمزيق الامبراطوريات الأوربية العظيمة التي كانت تبدو ، وقبل بضعة سنين ليس إلا ، وطيدة الأركان

ومنيعة الجانب . إن الحد الذي بلغه التحول العالمي يتجلى في تركيب الأمم المتحدة ، التي كانت تتألف من ٥١ بلداً عضواً عند تأسيسها في عام ١٩٤٥ ، ولكن بحلول عام ١٩٨١ بلغ العدد الإجمالي لعضويتها ١٥٦ بلداً . فالأعضاء المائة والخمسة الجدد كانوا في معظمهم من دول العالم الثالث ، التي برزت على أنقاض الامبراطوريات المهشمة .

إن من الواضح أن دراسة كل مظاهر هذا الجيـشان ، الذي يدمغ المرحلة بدمغته أمر لا يتسم بالسمة العملية . وسوف يكون من الأجدى والأقرب تناولاً تصنيف تلك الأنظمة الجديدة ، التي برزت في أعقاب الحرب في فئات ثلاث حتى لو استبعد هذا التدبير بشكل لا مناص منه بعض المناطق الجغرافية والأحداث التاريخية . وإن إرادة الاستبعاد هي الشرط المسبق لدراسة تاريخية تتناول ما يزيد على نصف حقبة من الزمن طويها ألف عام وتتناول معظم أرجاء المعمورة أيضاً . فالفئات الثلاث التي ستكون موضع التحليل في هذا الفصل هي الأنظمة الوطنية والأنظمة الثورية الاجتماعية وأنظمة المستوطنين البيض . وسوف تتناول الدراسة هذه الفئات الثلاث كلاً على حدة بعد مقطع تهديدي عن ديناميكية الموجة الثورية اللاحقة للحرب .

١ — ديناميكية الأساليب السياسية في العالم الثالث

إن جذور الخلاص من الاستعمار تكمن في يقظة وتسييس رعايا المستعمرات إلى الحد الذي جعل حجم القوة الضرورية للحفاظ على الروابط الاستعمارية ، حجماً بالغ التكاليف ومرفوضاً إلى حد التحريم . فالعوامل التي تفسر تلك القفزة المسرحية لمئات ملايين شعوب العالم الثالث على مسرح التاريخ العالمي عوامل متعددة . وأول تلك العوامل كان التضج التدريجي للحركات الوطنية بين الحريين العالميتين ، تلك الحركات التي تزايد استقطابها للجماهير والتي كان يتزعمها قادة أكثر حنكة ومعرفة من القادة السابقين . فأولئك القادة الذين وجهوا معارك النضال الناجح ، طلباً للاستقلال ما كانوا من المثبثين بالمعتقدات البالية من سلاطين ماليزيين وزعماء نيجيريين وأمراء هنود ، بل كانوا من أولئك الرجال ، الذين درسوا في الجامعات الغربية والذين ساهموا في عمل المؤسسات الغربية والذين كانوا على معرفة بوجود البديل السوفيتي لطراز المجتمع الغربي — رجال من أمثال غاندي ونهرو وسوكارنو ونكروما ونيريري وناصر .

إن يقظة شعوب المستعمرات على نطاق العالم وجدت لها حافزاً آخر إبان الحرب العالمية الثانية من خلال خدمة الملايين من أبنائها في جيوش الحلفاء واليابانيين وفي كتائب العمل أيضاً . فعديدون من الأفارقة حاربوا تحت ظل العلم البريطاني والفرنسي والإيطالي ، بينما تطوع ما يزيد على المليونين من الهنود ضمن القوات البريطانية ، بالإضافة إلى ذلك العدد الذي كان يتراوح بين ٣٥

ألفاً و٤٠ ألفاً من الأسرى الهنود ممن اعتقلوا في هونغ كونغ وسنغافورة وبورما وتم تطويعهم ضمن صفوف «الجيش الوطني الهندي»، الذي كان تحت الرعاية اليابانية. وعلاوة على ذلك فعشرات الآلاف من الإندونيسيين والبورميين والماليزيين تطوعوا في جيوش بلدانهم، التي كان يديرها اليابانيون. فعندما عاد هؤلاء الرجال كلهم إلى أوطانهم في نهاية الحرب كان لابد لهم من أن ينظروا إلى المسؤولين الاستعماريين المحليين وإلى القياديين الوطنيين بمنظار جديد، كما كان من المحتمل أن يطالبوا الحلفاء بإصرار بتنفيذ الدعاية، التي أطلقوها زمن الحرب بخصوص الحرية وتقرير المصير.

وأما الأمر الذي كان ينطوي على أهمية مماثلة؛ فقد كان إنهاك القوى الاستعمارية الرئيسية إبان الحرب العالمية الثانية، إنهاكاً لا سابق عهد لها به. ففرنسا وهولندا وبلجيكا تم اكتساحها واحتلالها، في حين تم إنهاك بريطانيا اقتصادياً وعسكرياً، وفي الوقت نفسه كانت المشاعر المعادية للأمبريالية، تنتشر ضمن البلدان الأمبريالية أنفسها. فلقد ولت تلك الأيام التي كان فيها الناس البيض يؤكدون بلاء الثقة: "نحن هنا لأننا أسمى" وأصبح وجودهم في هذه الآونة موضع التساؤل من قبل رعاياهم في المستعمرات ومن قبل شعوبهم أيضاً. فهجوم موسوليني على إثيوبيا في عام ١٩٣٥، اعتبر على نطاق واسع في أوربة الغربية بأنه انتكاسة مؤسفة، في حين أن الهجوم الفرنسي الإنكليزي على السويس في عام ١٩٥٦ أثار موجة عنيفة من المعارضة الشعبية في كل من بريطانيا وفرنسا. إن نهاية الهيمنة الغربية على العالم كان مردها انعدام إرادة الحكم بمقدار ما كان مردها انعدام القوة أيضاً.

وأخيراً فإن ما حفز المستعمرات على القيام بثورتها كان يكمن في ذلك التدمير المادي والسياسي، الذي لا مثيل له والذي خلصت إليه الحرب العالمية الثانية التي سرعان ما تحولت إلى معركة حقيقية على نطاق العالم، عندما كانت الجيوش الألمانية تمارس تحركاتها من النرويج مروراً بشمال إفريقية إلى الفولغا، كما كانت القوات اليابانية، تمارس نشاطها من جزر «أليوشن» مروراً بـ «هاواي» إلى بورما. فعلى معظم هذه الجبهات النائية كانت فعالة منظمات المقاومة، التي كانت مغمورة نسبياً إبان الحرب العالمية الأولى. وبالتحديد نظراً لاحتلال الألمان واليابانيين أمثال تلك الأصقاع الشاسعة وبذلك السرعة انبثقت حركات المقاومة انبثاقاً عفواً في معظم البلدان المحتلة. فلقد بدأت حركات المقاومة بأفعال الاحتجاج الفردية — من تشويه ملصقات الأعداء إلى خربشة الشعارات على الجدران إلى رفع الرايات المحظورة وإلى استراق السمع لبرامج المذيع الممنوعة. وتدرجياً تحولت هذه الأفعال الفردية إلى حركات مقاومة جماعية تمارس بناء مخازن الأسلحة وتشغيل المطبوعات السرية وتقديم المعلومات السرية للحلفاء والإقدام على تنفيذ بعض الأعمال التخريبية البسيطة. وفي المرحلة الأخيرة من تطور حركات المقاومة عمدت هذه الحركات إلى تخريب السكك الحديدية

والتحريض على الإضرابات في المناجم والمعامل واغتيال العناصر القيادية بين المحتلين والخونة المتعاونين معهم وخوض غمار الثورات وممارسة حرب العصابات على نحو مكشوف .

وغالباً ما كان الشيوعيون يضطلمون بعبء قيادة حركات المقاومة هذه ، نظراً للخبرة التي اكتسبوها في ممارسة النشاط السري قبل الحرب . فلقد كان لهم منظمات سرية يلجأون إليها وقت الحاجة وكانوا يعرفون كيفية الحصول على السلاح وكيفية خلق المنظمات الجماهيرية لتعبئة العمال والفلاحين والطلاب وربات البيوت والمحارير والمحنكين وغير ذلك من قطاعات السكان المقهورة . فليس من المستغرب إذاً أن ترتفع أعداد المنتسبين إلى الأحزاب الشيوعية (خارج الحدود السوفيتية) ، ارتفاعاً هائلاً خلال سنوات الحرب — من أقل من مليون في عام ١٩٣٩ إلى أربعة عشر مليوناً في نهاية عام ١٩٤٥ . وهكذا انتشر ذلك التفاؤل الجذلان فيما يتعلق باحتمالات الثورة العالمية مثلما انتشر في تلك الأيام البهيجة في أعقاب ثورة تشرين الثاني / نوفمبر / عام ١٩١٧ .

إن كل هذه العوامل التي شجعت على قيام الثورة كان لها ما يقابلها وبوزنها وزناً من ضغوط قوية معادية للثورة . فقيادات الأمم الأمبريالية الأوربية أفصحت عن عزمها على التثبيت بمستعمراتها بعد الحرب . فهذا « ونستون تشرشل » يكرر مراراً وتكراراً بيانه في عام ١٩٤٢ الذي قال فيه : " ما أصبحت الوزير الأول عند الملك كي أشرف على انحلال الامبراطورية البريطانية " . وعلى هذا المنوال صدر تصريح مؤتمر برازافيل المعقود تحت رعاية حكومة فرنسا الحرة في عام ١٩٤٤ إذ جاء فيه : " إن إحرار المستعمرات لاستقلالها الذاتي أمر يجب استبعاده حتى في أبعد مراحل المستقبل " (١) .

وأما الدور الذي كان ينطوي على أهمية أكبر من الدور المعادي للثورة ، الذي لعبته القوى الأوربية فقد كان دور الولايات المتحدة ، إذ ليس من الشائع عموماً أن الولايات المتحدة لم تبرز بعد الحرب العالمية الثانية كقوة دولية رقم (١) وحسب ، وإنما برزت أيضاً بمثابة القوة الوحيدة ، التي لديها خطة لنظام عالمي جديد . فستالين كان منهمكاً أصلاً باقتطاع مناطق أمنية لحماية روسيا من أي عدوان في المستقبل ، بينما كان تشرشل يولي جل اهتمامه للحفاظ على الامبراطورية البريطانية . وما من دولة كان لديها القوة والتصور الضروريان لاستراتيجية عالمية باستثناء الولايات المتحدة ، التي صاغت فيها « لجنة الشؤون الخارجية » تلك الاستراتيجية وفق مفهومها عن « المنطقة العظمى » الخاضعة للهيمنة الأمريكية (التفاصيل في الفصل التاسع عشر المقطع الخامس) . فلقد كان الهدف الرئيسي لإحياء النظام الرأسمالي السابق للحرب ولكن في شكل معدل يتيح له إمكانية تطبيق أكبر ، كما يتيح فتح الممتلكات الاستعمارية الأوربية أمام الشركات الأمريكية . ومثلما كانت بريطانيا

العظمى، القوة الاقتصادية الطاغية في القرن التاسع عشر، تحايي «أمبريالية التجارة الحرة» كي تسنح لها فرصة الوصول إلى الأسواق العالمية، صارت الولايات المتحدة، القوة الاقتصادية الطاغية في القرن العشرين، تحايي — وللسبب السابق نفسه — الأمبريالية المناهضة للاستعمار. ولقد كان البريطانيون يدركون أتم الإدراك هذا الاتجاه لدى الولايات المتحدة، الأمر الذي يجعل من «أنطوني إيدن» ممثلاً نموذجياً لهم حين أشار في مذكراته: "كان روزفلت يأمل في أن تصبح بلدان المستعمرات السابقة، حالما تتحرر من أسيادها، معتمدة سياسياً واقتصادياً على الولايات المتحدة، كما كان لا يخشى أن تعتمد ثمة قوة أخرى للعب هذا الدور"⁽²⁾.

إن مناهضة الثورة لم تكن استراتيجية الولايات المتحدة والقوى الأوربية الغربية وحسب، وإنما كانت — وبالددهشة — استراتيجية الاتحاد السوفييتي أيضاً. فبينما كان لينين يعزز الثورة العالمية تعزيزاً فعالاً من خلال «الأممية الشيوعية»؛ فإن ستالين تحلى عن ذلك المسعى كي يتوصل إلى الاتفاقات حول مناطق النفوذ مع حلفائه الغربيين. فسياسته الخارجية كانت تعتمد على قاعدتين استراتيجيتين أساسيتين: إخضاع الكومينتين لمصالح الدولة السوفييتية، واستغلال التناقضات بين القوى الأمبريالية كي يضمن للاتحاد السوفييتي مناطق نفوذ واسعة ومضمونة. وكان هذا يعني تقبل الوضع الرأسمالي القائم في أوربة الغربية وإقامة مجتمعات على النمط السوفييتي في أوربة الشرقية وتفادي المجابهات في العالم الثالث.

إن الخطوط العريضة الواردة أعلاه تفسر العديد من المفاوضات والترتيبات، التي أجراها ستالين مع القوى الغربية:

— مثال: مفاوضات ستالين — إيدن (كانون الأول عام ١٩٤١) التي رفض فيها إيدن اقتراح ستالين في أن تعترف بريطانيا «بمناطق النفوذ السوفييتية» كما حددها ميثاق هتلر — ستالين عام ١٩٣٩، مقابل حرية بريطانيا في إقامة القواعد لها في شمال فرنسا وبلجيكا والدانمارك والنرويج والبلاد المنخفضة.

— مثال: مفاوضات مولوتوف — ديغول (أيار عام ١٩٤٢) التي وافق فيها مولوتوف على إقناع المقاومة الفرنسية والمستعمرات الفرنسية على الاعتراف بسلطة ديغول، مقابل دعم ديغول لفتح جبهة ثانية.

— مثال: حل الكومينتين من قبل ستالين (١٠ حزيران عام ١٩٤٣) بهدف إفساح المجال

أمام اتفاق الثلاثة الكبار (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة) على هيكل عالم ما بعد الحرب دون التلويح بشبح الثورة العالمية .

— مثال : اتفاق ستالين — تشرشل في موسكو (تشرين الأول عام ١٩٤٤) الذي حدد بكل دقة النسبة المئوية للنفوذ بين الثلاث الكبار — ذلك الضغط الذي رضخت له معظم تلك القيادات ، بينا القلة التي رفضته كانت تتألف من تيتو وماو وهو .

— مثال : الضغط الذي مارسه موسكو على قيادات الأحزاب الشيوعية الأجنبية لقبول اتفاقات مناطق النفوذ بين الثلاثة الكبار — ذلك الضغط الذي رضخت له معظم تلك القيادات ، بينا القلة التي رفضته كانت تتألف من تيتو وماو وهو .

فعلى ضوء ماورد أعلاه من تبهر الغاية للوسيلة ، اقتناصاً للمكاسب توصل المؤرخ البريطاني « أ. ج. ب. تيلر » إلى الاستنتاج بأن ستالين ” هو الذي استبقى أوربة الغربية للديمقراطية الرأسمالية وليس الأمريكيون“⁽³⁾ . كما إن أحد المؤرخين الأمريكيين ، وهو « غابريال كولكو » ، يتوصل إلى هذا الحكم نفسه في تحليله للدبلوماسية التي سادت الحرب العالمية الثانية :

”.... خلال الفترة الحرجة الممتدة من عام ١٩٤٤ إلى عام ١٩٤٧ قدم الروس الإغاثة للنظام الاجتماعي الأوربي الغربي ، مما أتاح له استجماع قواه . فالروس كانوا يريدون فرصة التقاط أنفاسهم من الحرب ، وإذا كان هذا الأمر يستدعي الاستقرار لحلفائهم السابقين ؛ فقد كان الروس على استعداد لتوفيره مهما كان الثمن . وعلى الرغم من التزام الروس بالثورة مقدار التزام الغرب بالديمقراطية ؛ فقد تعاون الطرفان تعاوناً وثيقاً وعارضاً قيام تحول جذبي في أوربة الغربية ونتائجه البعيدة المدى ، التي تهدد الاستقرار على سطح الكرة الأرضية بأكملها . فلو لا مثل هذه السياسة السوفيتية لما كان بمقدور أي إنسان أن يتنبأ بملء الثقة بما كان من الممكن أن تصبح إليه الحصيلة الاجتماعية للحرب في أوربة الغربية على أيدي الأحزاب اليسارية المحلية ذوات الاستقلال الذاتي“⁽⁴⁾ .

م ينجح ستالين في ترتيب اتفاقية حول مناطق النفوذ ، ولذلك كانت النتيجة تتمثل بالحرب الباردة ، التي رد عليها ستالين بإقامة « الكومينفورم COMMUNIST INFORMATION BUREAU » . لقد كان هذا الإجراء خطوة دفاعية ، كما يدل على ذلك التقرير الذي قدمه « أندريه جدانوف » إلى المؤتمر التأسيسي لتلك المنظمة ، إذ تجاهل فيه الحروب الأهلية الدائرة في الصين واليونان وفييتنام على الرغم من حقيقة تورط الولايات المتحدة في هذه الحروب الثلاث كلها إن بشكل مباشر أو غير

مباشر. وأما سبب هذا التجاهل فواضح في الخطاب الذي ألقاه «أندريه فيشينسكي» في الأمم المتحدة قبل عدة أيام وأعلن فيه أن «أية حرب جديدة لا بد من أن تتحول إلى حرب باردة نظراً للوضع الراهن»، ولذلك كان يرى بالتالي أن ثورات العالم الثالث ماهي إلا تهديد «للمهمة الجوهريّة» التي حددها بأنها «بناء الشيوعية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية»⁽⁵⁾.

فالمفهوم من هذه المسلمة أن ثورات العالم الثالث يجب تفاديها من جراء خطر المواجهة بين الاتحاد السوفيتي والغرب. وهنا يكمن سبب تلك الجهود الحثيثة، التي بذلها «اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية» والأحزاب الشيوعية التابعة له، والجهود الحثيثة للقوى الغربية أيضاً، لإحباط الانتفاضات الثورية في العالم الثالث.

عندما تمت مذبحه آلاف الوطنيين في ولاية «قسنطينة» في الجزائر في أيار عام ١٩٤٥ بقي الوزراء الشيوعيون في حكومة باريس في مناصبهم واكتفى زعيم الحزب الشيوعي الفرنسي «موريس توريز» بإصدار بيان يرثي فيه «للأحداث المؤسفة في الشهر الماضي» ويقترح فيه تحسين المئون الغذائية وطرده الموظفين الرسميين المسؤولين عن المذبحة⁽⁶⁾. وعندما قامت حملة فرنسية بقصف دمشق في الشهر نفسه شجب «توريز» مرة أخرى ذلك العمل وساند حق العرب في تقرير المصير، ولكنه أضاف متطوعاً بالقول «أن حق الطلاق ليس ملزماً بإجراء الطلاق»⁽⁷⁾. وفي فييتنام عمد جيش فرنسي عملياً إلى إعادة إنشاء نظام استعماري في جنوب البلاد، كما قصف أسطول فرنسي «هايفونغ» وأحدث إصابات جسيمة في صفوف المدنيين في ٢٣ تشرين الثاني عام ١٩٤٦. وخلال الحرب الاستعمارية التالية كان أحد الشيوعيين وزهراً للدفاع مدة أربعة أشهر (من كانون الثاني إلى نيسان عام ١٩٤٧)، كما صوت الوزراء الشيوعيون إلى جانب الاعتمادات العسكرية للحرب بغية الحفاظ على «التضامن الوزاري». وأما زعيم الحزب الشيوعي «جاك دوكلو»؛ فقد أصر على أن مثل هذا التضامن كان ضرورياً لأن مؤتمر القوى الرباعية (بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا) كان على وشك الانعقاد في موسكو، ولأن «وزير خارجيتنا سوف يدافع عن مسألة فرنسا»⁽⁸⁾. ولذلك فليس على المسألة الفيتنامية إلا الانتظار.

وأثناء انعقاد مؤتمر موسكو قمع الجنود الفرنسيون عصياناً في مدغشقر بتلك الوحشية، التي قمعوا بها انتفاضة قسنطينة. ومرة ثانية اكتفى الشيوعيون بالاحتجاج الرسمي لأن «التضامن الوزاري» كان مطلوباً للدفاع عن «مسألة فرنسا» في موسكو. وهكذا كان على مسألة مدغشقر أن تنتظر شأنها شأن المسألة الفيتنامية.

١١
إن هذه الاستراتيجية الشيوعية نفسها تم اعتمادها في الهند أيضاً، حيث أعلن غاندي صراحة: "أن الهند لا يمكن أن تعتبر نفسها لها علاقة في حرب يقال بأنها من أجل الحريات الديمقراطية، في الوقت الذي هي نفسها فيه محرومة من الحرية". ولكن الحزب الشيوعي الهندي سار، على النقيض من ذلك، على نهج الوحدة الوطنية، نهج الكرملين، ضد المحور. ولذلك فقد كان يساند الإدارة الاستعمارية. وأما الرد البريطاني؛ فقد تمثل باعتقال غاندي وقمع حزب المؤتمر في ذلك الوقت نفسه الذي أضفى فيه الصفة المشروعة على الحزب الشيوعي الذي كان محظوراً منذ عام ١٩٣٤.

وأهم من كل ما تقدم كان السياسة السوفيتية في الصين، حيث كان ستالين يساند على الدوام «تشان كاي شيك»، خلال الحرب العالمية الثانية وفيما بعدها، ويعارض استراتيجية ماو الثورية (راجع الفصل الحادي والعشرين، المقطع الثاني). ففي شباط عام ١٩٤٨ اعترف ستالين إلى أحد الشيوعيين اليوغسلاف وهو «إدوارد كاردلج»، وإلى أحد الشيوعيين البلغار وهو «جيورجي ديميتروف»، بأنه ارتكب الخطأ في الصين:

"..... بعد الحرب دعونا الرفاق الصينيين لزيارة موسكو وبخشنا معهم الوضع في الصين. وقلنا لهم بمنتهى الصراحة بأننا نعتبر أن تطور الانتفاضة في الصين لا ينطوي على أية آمال، وأن على الرفاق الصينيين أن يتوصلوا إلى تفاهم عملي MODUS VIVENDI مع تشان كاي شيك، وأن عليهم الانضمام إلى حكومة تشان كاي شيك وحل جيشهم. فوافق الرفاق الصينيون هنا في موسكو على آراء الرفاق الروس، ولكنهم عندما عادوا إلى الصين تصرفوا نقيض ذلك تماماً. فحشدوا قواتهم ونظموا جيوشهم والآن كما نرى فإنهم يدحرون جيش تشان كاي شيك. وليس علينا الآن إلا الاعتراف بأننا كنا على خطأ في موضوع الصين"^(٩).

إن حقيقة ثبوت خطأ ستالين وصواب ماو كانت تنطوي على أهمية يتعذر تقديرها بالنسبة للعالم الثالث برمته. فماو تحدى بشكل ناجح ذلك الزعم الأساسي الذي كانت تدور حوله السياسة الخارجية السوفيتية والذي كان مفاده أن مصالح الاتحاد السوفيتي ومصالح شعوب العالم الثالث ماهي إلا مصالح واحدة. ففي نيسان عام ١٩٤٦ قدم ماو إلى الكوادر الرئيسية في حزبه تحليلاً عن الموقف العالمي، الذي لم يسبق له مثيل في الأوساط الشيوعية في ذلك الحين، وبين فيه احتمال توصل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى تسوية ما وأضاف أن هذه التسوية لا تستلزم قيام شعوب مختلف بلدان العالم الرأسمالي بإجراء التسويات فيما بين بلدان بعضها بعضاً، وحذر

قائلاً "أن هدف القوى الرجعية هو بالتأكيد تحطيم كل القوى الديمقراطية التي ليس أمامها لذلك إلا خيار وحيد يتمثل بخوض النضال المسلح الثوري أو الفناء"⁽¹⁰⁾.

لقد برهنت الأحداث منذ عام ١٩٤٦ على صواب تقدير ماو . فالحرب العالمية الثانية نلتها ، على نقيض الحرب العالمية الأولى ، سلسلة من الثورات المتعاقبة ، التي لا تزال موجودة حتى الزمن الحاضر ، بيد أن هذه الثورات ليست متسقة في جوهرها وليست خاضعة لإشراف مركزي . ولذلك فإن تباينها بعكس التباين الكبير في الظروف المحلية وميزان القوى ، ذلك التباين الذي أفضى إلى تلك الانتفاضات . وهكذا فإن من الممكن تمييز ثلاثة نماذج من الثورات ، التي ردت عليها القوى الأمبريالية بطرق مختلفة تمام الاختلاف .

ففي النموذج الأول كانت القيادات المحلية أساساً من الوطنيين ، الذين كانوا ينشدون إنهاء الحكم الأجنبي وليس تغيير المؤسسات الاجتماعية أو العلاقات الطبقية ، وما كانوا يريدون أن يتحدوا تحدياً أساسياً تلك المصالح الراسخة المحلية منها أو الأجنبية ، سواء أكانت تلك المصالح تتمثل بالملكيات العقارية التقليدية أو بالمزارع الضخمة أو بالشركات التجارية أو المصارف أو السكك الحديدية أو المناجم أو تربيئات الديون الحكومية . فأمثال هذه القيادات أو الحركات الوطنية كانت على الأرجح موضع الثقة لإسناد السلطة السياسية إليها وذلك لأن المفهوم ضمناً كان أن هذه القيادات لن تستخدم تلك السلطة لإحداث التغيير الاجتماعي أو الاقتصادي . وبذلك حصلت المستعمرات على الاستقلال السياسي ولكنها لم تتحرر من الأمبريالية ، بل أصبحت دولاً من التابعة الاستعمارية الجديدة .

وكان النموذج الثاني من حركات الاستقلال هو ذلك النموذج ، الذي كانت فيه القيادات والحركات الوطنية قيادات ثورية اجتماعية ، علاوة على كونها وطنية أيضاً ، ولذلك كانت تخطط لقيام نظام اجتماعي وسياسي جديدين ، مما أدى إلى المحابيات مع المصالح الراسخة المحلية والأجنبية ، التي كانت في العادة توحد قواها لمقاومة الثورة الاجتماعية حتى الرمق الأخير . وتجدر الملاحظة إلى أن موقف التصلب هذا لم تكن تعتمده القوى الأمبريالية الوطيدة الأركان وحسب وإنما اعتمدته الولايات المتحدة أيضاً . وهكذا فإن بريطانيا كانت راعية بمنح الاستقلال للهند يقودها حزب المؤتمر والعصبة الإسلامية ، في حين أن فرنسا والولايات المتحدة حاربتا ضد « هو تشه منه » الشيوعي في الهند الصينية طيلة ثلاثة عقود كاملة . وعلى هذا المنوال في الأمريكيتين سرعان ما بادروا البريطانيون لمنح الاستقلال إلى « حزب العمال الفيدرالي » ذي المنزح الوطني في جزر الهند الغربية ، ولكنهم حجبهوا عن اليساري « تشيدي جاغان » في غويانا حتى بعد أن نال مساندة الأغلبية في الانتخابات النيابية .

وما تجدر إضافته أن البريطانيين حازوا على الدعم الشديد، إن لم يكن التشجيع، من الولايات المتحدة، التي كانت تعارض معارضة عنيدة قيام نظام اشتراكي قبالة عتبة بيتها الأمامية — وهو المعتقد الذي تجلّى على أوضح ما يكون في موقفها ضد كاسترو في كوبا أيضاً.

وأما النموذج الثالث للثورة في المستعمرات؛ فقد كان ذلك النموذج الذي توجه ضد المستوطنين الأوربيين المحليين. وفي معظم الحالات كان على المستوطنين بالنتيجة أن يرضخوا مثلما حدث في الجزائر وكينيا وفي المستعمرات البرتغالية الإفريقية، وفي بعض الحالات الاستثنائية، كما في جنوب إفريقيا وإسرائيل، تمكن نظام المستوطنين البيض من تعميق جذوره، نظراً لبعض مصادر القوة الكامنة في صلبه.

إن العالم الذي برز بعد انحلال الاستعمار عالم مختلف عن العالم الذي تصوره «ماركس وإنغلز»، عندما كتبوا في البيان الشيوعي COMMUNIST MANIFESTO أن «العمال ليس لهم وطن». فالعامل المهم والحاسم يكمن في الحدود القائمة بين الدول وليس في عالم منقسم على أسس طبقية، كما إن مانجم عن ذلك من نظام دولي يخضع، لا للمصالح الطبقية، وإنما للاعتبارات الوطنية، التي تراعيها الدول كلها بإصرار عنيد بغض النظر عن التلون السياسي. وهذا يعني انعدام الحركة — والاستراتيجية — الثورة العالمية المتحدة، ولكنه لا يعني توقف النشاطات الثورية ضمن الإطار الوطني، بل يعني على الأرجح استمرار هذه النشاطات حتى الزمن الحاضر، الأمر الذي أفضى إلى قيام ثلاثة نماذج من الدول في العالم الثالث — الدولة الوطنية (القومية) والدولة الثورية الاجتماعية ودولة المستوطنين البيض. هذه النماذج الثلاثة ستكون موضع تمحيص المقاطع التالية.

٢ — الأنظمة القومية

إن لكل دول التبعية الاستعمارية تقريباً وبشكل ثابت توارخ مفعمة بالاضطرابات بعد الاستقلال. فباعتبارها كانت محاصرة بالمصاعب الاقتصادية؛ فإنها لم تكن قادرة على تحقيق الأمان المتطرفة لشعوبها المستيقظة حديثاً. وإن اقتران الضغوط الاقتصادية (ندرة رأس المال وارتفاع البطالة والمظالم الاجتماعية وتعرضها لتقلبات السوق العالمية وللشركات الأجنبية) بالقلق الجماهيري فرض على تلك الأنظمة أن تتحول من الاستعمارية الجديدة إلى رأسمالية الدولة. ولقد تم هذا التحول في العادة عن طريق الانقلابات، التي قادها أفراد من البيروقراطية المدنية أو العسكرية. ولما كانت هذه الأنظمة تفتقر إلى القاعدة الاقتصادية الاجتماعية المستقلة؛ فإنها اعتمدت بالأساس على التحكم بالقوات المسلحة وآلية الدولة، ولذلك فإنها خلصت عادة إلى ديكتاتورية عسكرية أو إلى دولة حزب وحيد.

لقد كانت أنظمة رأسمالية الدولة أنظمة متضاربة الأهواء بشكل متأصل، كما تدل على ذلك تكتيكاتها المتعرجة. فمن زاوية أولى كانت تسن قوانين الإصلاح الزراعي وتؤم المنشآت، التي يمتلكها الأجانب وتقيم صناعات الدولة وترحب بالمعونة من الاتحاد السوفيتي ومن القوى الغربية سواء بسواء، وتحاول بلوغ الاستقلال الاقتصادي علاوة على الاستقلال السياسي. ولكن أنظمة رأسمالية الدولة كانت ترفض، من زاوية أخرى، إيديولوجية الصراع الطبقي الماركسية وتستعيز عنها بأشكال قومية من «الاشتراكية»، التي تعقلن قمع الأيدي العاملة في سبيل تراكم رأس المال الوطني. ولذلك فإن رأسمالية الدولة قد حل بها الضعف من جراء تناقضاتها المتأصلة فيها. فلقد كانت تسعى لمقارعة الرأسمالية الأجنبية ولكنها كانت في الوقت نفسه تكبت وتستغل عمالها وفلاحها هي. فبدافع الحاجة لجأت إلى الإيديولوجيا الديماغوجية البراقة (من أمثال الاشتراكية العربية والإفريقية)، التي كانت جوفاء وواهية على نحو أصيل.

وفي خاتمة المطاف بدأت أنظمة رأسمالية الدولة تنوء بأعباء الديون الباهظة والعجز التجاري وانتكاسات التطور وعسر وصول صادراتها الصناعية والزراعية إلى الأسواق الغربية. ولذلك عادت إليها القيود الاقتصادية الأجنبية بأزنياء جديدة من خلال الشركات متعددة الجنسيات المالية منها والصناعية، ومن خلال الوكالات الدولية، التي يهيمن عليها الغرب كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. فهذا النموذج العام، نموذج الانتقال من الاستعمارية الجديدة إلى رأسمالية الدولة إلى التبعية والخضوع الجديدين للنظام الرأسمالي العالمي، يتجلى — على الرغم من الاختلافات العديدة في تفاصيله المحلية — في المسح التالي لبعض المناطق الإقليمية.

— أ — الهند

إن أهم انتصار ناله النموذج القومي كان الانتصار الذي نالته الهند. فشبه القارة تلك، بمواردها البشرية والمادية الهائلة، كانت منذ البدء حجر الزاوية للامبراطورية ومثالاً للسلطة الأمبريالية الأوربية. وأول سبب للطابع القومي المحافظ نسبياً، الذي كان يطبع حركة الاستقلال في الهند كان يكمن في أن الحكم البريطاني كان يهيئ تلك المستعمرة للحكم الذاتي منذ ما ينوف على القرن. كما إن «حزب المؤتمر» البارز كان بقيادة غاندي ملتزماً بالإصلاح السلمي والتدريجي. إن حقيقة اختيار غاندي لنهر كخليفة له بدلاً من «صبحاس شاندرابوس» كانت بحد ذاتها حقيقة تنطوي على مغزى واضح. فنهرو بولاءاته المتشعبة للاشتراكية الغاية واللاعنف الغاندي والنزعة الإنسانية

الغريبة وتعاليم « الفيدانتا » ، كان ميالاً إلى النهج « المعتدل » أكثر من « بوس » الاشتراكي المناضل والمتعنت وعلى الرغم من انتخاب هذا الأخير مرتين لرئاسة « حزب المؤتمر » ؛ فإنه تخلى عن عضويته فيه نهائياً في نهاية الأمر نظراً للإجباط ، الذي أصابه بسبب المعارضة العنيدة ، التي كان يلقاها من القيادة المحافظة . ولذلك خلال الحرب العالمية الثانية هرب بوس من الهند إلى برلين ومنها إلى طوكيو ، حيث بدأ فيها بتنظيم « الجيش الوطني الهندي » لمحاربة بريطانيا .

وأما العامل الأخير الذي ساهم في الحصيلة القومية في الهند ؛ فقد كان يتمثل في أن تلك المستعمرة لم تتعرض للغزو والاحتلال اليابانيين ، الأمر الذي لم يفض إلى قيام حركة مقاومة مسلحة تقذف إلى الواجهة بالقياديين الثوريين الاجتماعيين المتطرفين على الأقل مثل بوس ، مثلما حدث في الصين والهند الصينية ببروز كل من « ماو » و « هو » ، بل وبدلاً من ذلك فإن الحكم البريطاني الطليق أتاح لغاندي ونهرو المحافظين نسبياً ، اقتناص السلطة بعد الحرب بالحد الأدنى من العنف والتفوق الاجتماعي .

فعلى الرغم من هذه الظروف المواتية للعلاقات الرقيقة بين السلطات البريطانية والقوميين الهنود ، فإن اندلاع الحرب العالمية الثانية أطلق العنان لمواجهة سياسية بين الطرفين ، إذ عندما أعلنت بريطانيا الحرب على ألمانيا في ٣ أيلول عام ١٩٣٩ صرح مركز « لين ليشغو » ، نائب الملك في دلهي ، وفي اليوم نفسه ، أن الهند في حالة حرب أيضاً . وعلى الرغم من أن هذا الإجراء كان صحيحاً من الزاوية الدستورية ؛ فإن نهرو احتج احتجاجاً مريراً ضد هذا الاستبداد قائلاً " لقد كان بمقدور رجل واحد ، علماً بأنه غريب وممثل لنظام بغض ، أن يزوج في الحرب أربعمائة مليون كائن بشري دون أي اعتبار لهم ففي الدومينيون تم اتخاذ مثل هذا القرار من قبل ممثلي الشعوب بعد مناقشات مستفيضة وأما في الهند فلم يكن الأمر كذلك ، فبالإساءة " (١١) . لقد دأبت لندن على رفض احتجاجات « حزب المؤتمر » بكل فظاظة إلى أن أدى سقوط فرنسا وبدء معركة بريطانيا إلى قيام حالة الطوارئ على الصعيد الوطني ، وعند ذلك فقط أعلن نائب الملك أن ظروف الحرب لا تسمح بقيام التغييرات الجذرية في الهند ، ولكن بعد الحرب ستنتال الهند منزلة إحدى دول الدومينيون . وسرعان ما رفض حزب المؤتمر هذا العرض وبدأ المأزق .

إن احتلال اليابان لجنوب شرق آسيا بشكل مباغت في مطلع عام ١٩٤٢ ، قلب الموقف في الهند رأساً على عقب . فبعد أن أصبحت الجيوش اليابانية على حدود البنغال ، تحولت الهند من حليف بالإكراه يقبع في زاوية ميتة إلى حليف يقع مباشرة في طريق عدو زاحف إلى الأمام بشكل سريع . فما كان من تشرشل إلا وأن أرسل إلى الهند في ٢٢ آذار أحد أفراد الوزارة ، وهو السير

« ستافورد كريس »، الذي استبعد مرة أخرى لإجراء أي تغيير أساسي، نظراً لاستمرار الحرب ولكنه وعد أن الهند سوف تنال، حالما تنتهي الحرب، الاستقلال الذاتي الكامل بالإضافة إلى حقها بالانسحاب من الكومنولث. ولكن حزب المؤتمر رفض أيضاً عرض كريس والسبب الرئيسي لذلك كان يتمثل برفض الحكومة البريطانية قبول الشعب الهندي كشريك أساسي في الحرب ومعاملة معاملته معاملة الند للند.

وعندما طالب حزب المؤتمر بوزارة الدفاع، وافقت لندن مكرهة على ذلك، ولكنها قلصت حينئذ صلاحية الوزير إلى توافه الأمور من أمثال العلاقات العامة وتسريح الجنود والمخازن العسكرية والقرطاسية والمطبوعات واستقبال البعثات الأجنبية. فلقد حبك نهرو خطة لإنشاء جيش قوامه خمسة ملايين رجل يتم تسليحهم من المعامل الهندية القائمة والآخذة بالتوسع، تلك المعامل التي كانت تصنع البنادق والقنابل اليدوية والمتفجرات. وكانت الخطة ترمي لتحضير جيش ضخم لخوض غمار حرب العصابات في حال فشل الجنود المحترفين في الهند مثلما فشلوا في جنوب شرق آسيا. بيد أن السياسة الرسمية البريطانية بقيت على حالها دون تغيير، فالهند يجب أن يدافع عنها جيش محترف يحيط به شعب حيادي بشكل سلمي في أحسن الأحوال ومعاد بشكل فعال في أسوأ الأحوال.

فرد حزب المؤتمر بقراره "ارحلوا عن الهند" (في ٧ آب، عام ١٩٤٢)، مطالباً بالحرية الفورية "لمصلحة الهند ولنجاح مسألة الأمم المتحدة معاً"^(١٢). وهدد حزب المؤتمر باللجوء، في حال عدم الاستجابة لمطلبه، إلى خوض "نضال جماهيري على أسس اللاعنف". فكالت الحكومة البريطانية الصاع صاعين بمنتهى القسوة وباستخدام القمع على أوسع نطاق، فتم اعتقال ما يزيد على ٦٠.٠٠٠ نسمة، بما في ذلك كل القياديين في حزب المؤتمر، واحتجاز ١٤.٠٠٠ نسمة دون محاكمة ومقتل ٩٤٠ نسمة وإصابة ١٦٣٠ نسمة في تصادمات مع قوات الشرطة والجنود. لقد حرص القمع البريطاني على قيام العصيان المسلح بشكل مكشوف في بعض المقاطعات، إذ تم قطع خطوط الهاتف والسطو على القطارات وإحراق الأبنية الحكومية وإقامة «حكومة موازنة للحكومة القائمة» تحدياً للوضع الراهن STATUS QUO. فألقى البريطانيون مسؤولية أحداث العنف على عاتق قيادات حزب المؤتمر، ولكن الحقيقة أن غاندي، نظراً لمعتقداته باللاعنف، صدمه انفجار العنف ولذلك عمد إلى شجبه.

لقد برهنت هذه الأحداث على أنها نقطة الانعطاف الحاسمة في تاريخ الهند، فالتطورات الخارجية والداخلية تجلت الآن للعيان بالشكل الذي حدد تاريخ الهند لعقود عديدة في المستقبل. فخارجياً وصل الألمان إلى «الفولغا»، كما كانوا لا يعددون عن الاسكندرية أكثر من ثلاثين ميلاً، وأما

اليابانيون فكانوا قد اكتسحوا وقتها بورما . ففكا الكماشة الضخمة الألمانية واليابانية ما كان يفصل بينهما إلا الهند ، التي كانت تغلي غيضاً ، والبلدان الإسلامية في الشرق الأوسط ، التي كانت أكثر انخيازاً للمحور منها للحلفاء . فلو اندفع الألمان واليابانيون في تلك البلدان لأضرموا النار في الهشيم وأطبقوا على تلك السهوب الهائلة في شبه الجزيرة الأوربية الآسيوية وخلفوا فيها عقايل لاتعد ولا تحصى .

وما كان بمقدور الغرب أن يتفادى الكارثة الوشيكة إلا لأن هتلر ، اختار تبديد فيالقه العسكرية على السهول الروسية ، ولأن اليابانيين ، على الرغم من تهديداتهم ومناوراتهم ، لم تكن لديهم أية خطة لغزو الهند في حقيقة الأمر . وهكذا فلم تقم ثمة حاجة تدعو لوجود قوة نهرو ذات الخمسة ملايين رجل من رجال العصابات ولذلك فإن الهند ، على نقيض الصين وبلدان جنوب شرق آسيا ، لم تنشأ أية قوة للمقاومة ولم تخض أية حرب تحريرية . إن انعطاف الأحداث على هذا الشكل كان يعني محالفة الحظ لنهرو وبقية قيادات حزب المؤتمر ، إذ لو حدث الاحتلال الياباني لقامت حركة المقاومة الطويلة الأمد ولانتهت بقيادات من أمثال بوس ، أو غيره من القيادات الأعنى تطرفاً حتى منه ، ولأزاحت عن مسرح الأحداث التاريخية قيادات حزب المؤتمر كما حدث لتشان كاي شيك في الصين وللامبراطور « بي يو داي » في فيتنام .

وأما داخلياً أيضاً فإن ميزان القوى تبدل تبديلاً حاسماً من جراء تنامي قوة « العصابة الإسلامية » على حساب حزب المؤتمر الأعرج . فزعيم العصابة الإسلامية ، محمد علي جناح ، كان محامياً من بومباي وذا ذوق ولباس غربيين تماماً ، وكان راغباً بالتعاون مع حزب المؤتمر على أساس إثلافي ولكن حزب المؤتمر ما كان ليأبه بالعصابة الإسلامية ، وما كان ليقبل بين صفوفه إلا المسلمين ، الذين يقبلون بالانضمام إليه فرادى . فالتفت « جناح » إلى جماهير المسلمين بشعار « الإسلام في خطر » ، ووضح الأمور والتمييزات التي كان يعتمدها حزب المؤتمر حينما كان يشن حملته بلا كلل لحصول الباكستان على استقلالها . ” إن الهند الإسلامية لا يمكنها قبول دستور يفضي بالضرورة إلى حكم الأكتية الهندوسية فالمسلمون يشكلون أمة طبقاً لأي تعريف للأمة ولذلك يجب أن يكون لهم موطنهم وبلادهم ودولتهم “ (13) .

إن ما ساهم في تحويل الأوضاع الداخلية في الهند كان التعبئة العسكرية الضخمة والتوسع الصناعي الهام . فلقد تزايد الجيش الهندي خلال الحرب من ١٧٥.٠٠٠ رجل إلى مليونين ، كما تضخم الأسطول الهندي أيضاً تضخماً ملحوظاً وتم تأسيس القوة الجوية الهندية . فهذه الوحدات الثلاث حاربت بشكل متميز ضد اليابانيين في الملايو وبورما ، وضد الألمان الإيطاليين في شمال

إفريقية وإثيوبيا وسورية والعراق . وفي الوقت نفسه أصبحت الهند مركزاً لإمداد قوات الحلفاء الناشطة في الشرق الأوسط، مما أدى إلى تسارع نمو الصناعات، ولا سيما الفولاذ والإسمنت والألومنيوم بالإضافة إلى نمو المنشآت الصغيرة لإنتاج البطانيات والبزات الرسمية والأسلحة الخفيفة .

إن توسع القوات العسكرية كان يعني خبرات ومهارات جديدة لملايين الهنود، علاوة على اندفاع الكبراء القومي، نظراً لمنجزاتهم الرائعة، كما إن التوسع الصناعي أتاح عدة فرص مواتية للهنود كتقنيين وإداريين، إذ توصل الآلاف منهم إلى مراكز المسؤولية وإلى المناصب الرفيعة والخبرة . ولذلك فعندما انتهت الحرب كان لدى الهند كفايتها من الضباط الهنود للاضطلاع بأعباء القوات المسلحة، كما كان لديها كفايتها من الموظفين التنفيذيين والتقنيين لتشغيل المنشآت التجارية والصناعية . هذا كله انضاف إلى وعي قومي متوثب وإيمان قومي متزايد . وما إن حلت نهاية الحرب حتى كانت الهند مستقلة معنوياً، علماً بأن هذه المشاعر كان يشوبها شيء من الاعتدال بسبب انتشار الشكوك حول نوايا البريطانيين من أنهم لا بد من أن يختلقوا الوسيلة التي تصون لهم حكمهم على الرغم من التزاماتهم العلنية .

وباستسلام ألمانيا في أيار / مايو / عام ١٩٤٥ ، انفجر صراع ثلاثي مكشوف بين البريطانيين وحزب المؤتمر والعصبة الإسلامية . فحكومة لندن برئاسة «وينستون تشرشل» ، الزعيم العتيد لحزب المحافظين ، كانت تعتقد أن أمامها سنة أخرى على الأقل من الحرب مع اليابان ، وكانت ترى أن بإمكان بريطانيا أن تتفاوض خلال تلك السنة مع القوميين الهنود من مركز قوة ، نظراً لاحتشاد العديد من الجنود البريطانيين وجنود الحلفاء في الهند . ولكن هذا الافتراض تلاشى هباء منثوراً من جراء حدثين قاما في عام ١٩٤٥ بشكل مباغت تماماً . فالحدث الأول كان هزيمة «تشرشل» الانتخابية في تموز أمام حزب العمال ، الذي كان منذ عقود ، بطل المناداة بإعطاء الهند استقلالها الذاتي . وأما الحدث الثاني فقد كان استسلام اليابان بشكل مفاجيء في آب على أثر قصف «هيروشيما وناغازاكي» بالقنابل الذرية . وهكذا بين عشية وضحاها تقريباً انقلب الموقف السياسي في الهند وتلاشت حرية بريطانيا في ميدان المناورة .

فبعد اندحار الألمان واليابانيين وبعد إزاحة تشرشل عن السلطة أصبح من الواضح أن الجمهور البريطاني لم يعد ميالاً لمواصلة الأعمال الحربية في الهند بغية الحفاظ على الروابط الاستعمارية . وسرعان ما تم تقليص القوات البريطانية وقوات الحلفاء المتواجدة في الهند في تلك المرحلة نفسها، التي بدأ فيها التوتر يتصاعد بين حزب المؤتمر والعصبة الإسلامية . وهكذا وجدت

بريطانيا نفسها الآن وسيطاً، بدلاً من أن تكون الحكم القوي المؤهل لصنع القرارات ووضعها موضع التنفيذ، يحاول التوفيق بين حزينين مستقلين وعلى أشد ما يكون من الخصومة .

لقد سلط الأضواء على الموقف البريطاني المخوف بالمخاطر . في الهند ثمة حدثان مرتبطان بالقوات المسلحة . الحدث الأول كان الغضب الجماهيري الذي أثاره إعلان السير « كلود أوشرينلاك »، القائد الأعلى للجيش، عن النية مستقبلاً لمحاكمة ضباط الجيش الوطني الهندي، « جيش بوس »، لسعيهم للإطاحة بحكومة جلالة الملك في الهند . لقد عم الغضب الجماهيري كل أرجاء الهند إلى الحد الذي تبين فيه أن مثل تلك المحاكمة لا بد من أن تنطوي على مخاطر سياسية، مما أدى إلى تجاهل تلك النية في منتهى الهدوء . وأما الحدث الثاني فقد كان يتمثل بالعصيان الفريد، الذي نفذته بحارة « الأسطول الهندي الملكي » في عام ١٩٤٦ . فلقد هيمن الثوار على أربع وسبعين سفينة وعلى عشرين منشأة بحرية وبدأت هذه الحركة تنتشر إلى القوات الجوية وإلى شوارع بومباي، التي بدأت تتدفق إليها جماهير العمال تأييداً للعصاة .

وبعد أن سيطر العصاة على الأسطول الهندي الملكي، أطلقوا عليه اسماً جديداً وهو « الأسطول الوطني الهندي » ورفعوا شعار « تحيا الثورة » . ولكن لم يكن أي حزب أو أي زعيم وطني على استعداد لتقديم الدعم لهم . فالحزب الشيوعي كان ينفذ خط الكرملين المتمثل بالوحدة الوطنية في حين أن حزب المؤتمر كان يحذو حذو البريطانيين في رسم العصيان بالقضية « الاقتصادية » وليس بالقضية « السياسية »، واتهم البحارة، زوراً وبهتاناً، بأن مدار اهتمامهم مظالم من أمثال نوعية الطعام وظروف الخدمة، ولذلك حضهم قادة حزب المؤتمر على الاستسلام وأكدوا لهم بأنهم سيساعدونهم في حل مظالمهم . ولكن شهادة أحد قادة العصيان شهادة لاذعة وفاضحة أيضاً لمعيات الأمور :

” لقد كنا بالتأكيد نمثل البراءة في ذلك الغاب السياسي، ولكن سذاجتنا نفسها فضحت أن أصحاب الوضعيات الجماهيرية كانوا رجالاً جوف فسياسيو الهند كانوا في تلك المرحلة من الزمن يتبسمون لبريق السلطة القادمة إليهم . وأما بالنسبة لأولئك المتربعين في دست السلطة فقد كان اللا انضباط في الخدمة بمثابة الكابوس وفيما يتعلق بعصيان RIN فإن الحكام وقادة المحكومين لم يعودوا أخصاماً البتة، بل حلفاء ولكم يتمنى الواحد منا، وهو يستعيد في ذهنه أحداث الماضي، لو كان يدرك بأنهم كانوا ملتزمين فكرياً بديمومة نفس ذلك النظام، الذي كانوا يقاومونه بأسلوب اللا عنف . فيا للأسف، يا للأسف، يا للأسف العميق “ (١٤)

إن إلغاء المحاكمات وعصيان البحارة كانا بمثابة إشارتي التحذير ، اللتين أوضحتا للبريطانيين الحاجة الملحة للإسراع بإجراء تسوية سياسية تسهلاً لانسحابهم من الموضوع .

وبقي قائماً ذلك السؤال الأساسي عما إذا كان حزب المؤتمر يمثل الهند كلها فعلاً ، كما كان يدعي ، أو ما إذا كانت العصبة الإسلامية خصماً خطيراً له يجب إشراكها في أي ترتيب سياسي . ولكن الانتخابات التي جرت في ربيع عام ١٩٤٦ أجابت على ذلك التساؤل إجابة حاسمة حينما سيطر حزب المؤتمر على القسم الهندوسي من الهند ، وسيطرت العصبة الإسلامية بالدرجة نفسها على القسم الإسلامي ، إذ حازت على نسبة ٧٤٪ من مجمل أصوات الناخبين المسلمين . فأوفدت لندن بعثة « كريس » مرة أخرى لاستنباط تسوية دستورية مقبولة لدى الطرفين . وعندما انتهت المفاوضات في ١٢ أيار عام ١٩٤٦ نشرت البعثة خطتها ، التي كانت تقضي بالحفاظ على وحدة الهند ومنح المسلمين ، تهدة لخواطرمهم ، الاستقلال الذاتي الإقليمي . وبدأت المفاوضات من جديد متناقلة الخطأ في جو مشحون بالاتهامات والانتهاكات المضادة إلى أن انسحب منها جناح وأعلن عن يوم ١٦ آب بأنه (يوم العمل المباشر) تعجلاً منه بخلق دولة مستقلة في باكستان . هذا الإعلان أطلق في كالكوته موجة من حوادث الشغب التي دامت أربعة أيام وصارت تعرف «مذبحة كالكوته الكبيرة» . فكال الهندوس الصاع صاعين في بيهار بذبح المسلمين ، وكانت بداية حرب أهلية بأعنى أشكال تعصبها الديني .

والجمعية التأسيسية ، التي جرى انتخابها في تموز عام ١٩٤٦ ، حل بها الشلل أيضاً من جراء الأزمة نفسها بين حزب المؤتمر والعصبة الإسلامية . ففي ٢٢ كانون الثاني عام ١٩٤٧ ، تبنت الجمعية قراراً تقدم بها نهرو لخلق جمهورية عموم الهند المستقلة ، ولكن العصبة الإسلامية رفضت التعاون . ولما وجدت حكومة «أتلي» نفسها في موقف عاجز عن الأمر أو الإقناع ، أعلنت في ٢٠ شباط عام ١٩٤٧ ، أنها ستسحب من الهند في موعد لا يتعدى شهر حزيران عام ١٩٤٨ ، وعينت اللورد «مونتباتن» ، نائباً للملك ليشرف على الترتيبات الضرورية قبل الانسحاب . وسرعان ما يتقن مونتباتن أن استقلال باكستان أمر لا مناص منه ، وبعد إجراء مشاوراته في لندن والهند ، اقترح في ٢ حزيران خطة قبلها الطرفان . ووفرت الخطة الظروف لتأسيس دولة باكستان المستقلة ، التي تتألف من القسم الشمالي الغربي من الهند ومن البنغال الشرقي . وأما الأقاليم المختلطة والمشاركة من أمثال البنجاب وإقليم الحدود الشمالية الغربية والسند وبلوخيستان وقسماً من آسام ، فقد كانت ستخضع للاقتراع فيما يتعلق بأمر انتهائها ، إما كوحدات اندماجية أو مقسمة . وأعفت الخطة دويلات الأمارات من ولائها للعرش وحضتها على الانضمام إلى الهند أو إلى باكستان .

وفي تموز عام ١٩٤٧ وافق البرلمان على مرسوم استقلال الهند، وفي ١٥ آب أصبحت كل من باكستان و «اتحاد الهند» أمة مستقلة في الكومنولث البريطاني. وبما أن الهندوس والمسلمين ما كانوا منفصلين انفصلاً واضحاً في مناطق منفصلة وأحدثتها عن الأخرى، فإن تأسيس الهند وباكستان اقترن بالمذابح والهجرات الجماعية. فما حل منتصف عام ١٩٤٨، إلا وكان قد انتقل ثلاثة عشر مليون لاجئ إلى مواطن جديدة، كما كان قد قتل مليون إنسان تقريباً خلال تلك العملية. كما إن استيعاب الأمراء كان أيضاً عملية معقدة وطويلة الأمد لأن عددهم كان ينوف على خمسمائة، كما كانت مناطقهم تشكل ربع مجمل مساحة الهند قبل التقسيم وخمس مجمل عدد سكانها أيضاً.

إن قرار البريطانيين بتراخي قبضتهم على كنزهم الاستعماري الهندي يوفر مثلاً حياً للأسلوب الانتقائي، الذي كانت تعتمده القوى الأمبريالية الغربية لمنح مستعمراتها الاستقلال. فماذا كان حدث، ترى، لو أن اليابانيين غزوا الهند واستثاروا حركة مقاومة وطنية بقيادة زعيم مناضل مثل «س. س. بوس» أو زعيم آخر حتى أكثر يسارية منه؟ فلو حدث ذلك لحظي تشرشل بمزيد من الدعم لمعارضته منح الاستقلال، ولحظي مثله أيضاً الجنرال «ويفل» بمزيد من الدعم لاقتراحه خطة للتدخل العسكري والهيمنة على الأوضاع. فطبقاً لما كتبه «موريس وتايا زنكين»: «لو أن بريطانيا اعتمدت الإجراء المتشدد، الذي اقترحه اللورد ويفل لكان بإمكانها الاستمرار عشر سنوات على الأقل»⁽¹⁵⁾. فلقد اعتمد البريطانيون «الإجراء المتشدد» بالتعاون مع الفرنسيين واليابانيين ضد رجال عصابات «الفيت مينه» رفاق «هو». وإن الافتراض بأن البريطانيين لو واجهوا نظيراً هندياً للفيت مينه لاعتمدوا الإجراء المتشدد، هو افتراض في محله وجدير بالتصديق.

لقد أعفى البريطانيون من ورطة الإقدام على الخيار المرير بين القمع المسلح والثورة الاجتماعية في الهند. فيما أن اليابانيين توقفوا عند الحدود واجهت بريطانيا، بدلاً منهم، حزب المؤتمر المحافظ نسبياً بقيادة رجال من أمثال غاندي ونهرو و «ف. ب. باتل»، كما واجهت العصبة الإسلامية، الأكثر محافظة من حزب المؤتمر، بقيادة جناح. ويؤكد الزنكيان على نحو صحيح: «لم تكن هنالك أية طلبات من قبل البريطانيين في عام ١٩٤٧ لإقامة القواعد، ولا مقترحات لإقامة تحالف، ولا تم الحصول على أية حماية للاستثمارات البريطانية». ولم تكن هنالك ثمّة حاجة تدعو للحماية. ويضيف الزنكيان: «لم تجر مصادرة أي استثمار بريطاني ولم يمنع أي مستثمر بريطاني من تحويل أرباحه»⁽¹⁶⁾.

إن طبيعة الهند المستقلة حديثاً، قد تجلّت في خطاب نهرو أمام الجمعية التأسيسية في نيسان عام ١٩٤٨: «بعد كل ما جرى في غضون الأشهر السبعة أو الثمانية الماضية يجب على المرء أن يكون

في منتهى الحذر حيال الخطوات ، التي يخطوها كيلا يسبب الأذى البالغ للبينة القائمة . لقد حدث ما يكفي من التخريب والأذى ، وأجد لزماً علي أن أعترف أمام هذا المجلس بأنني لست على ذلك القدر من الشجاعة والبسالة بما يدفني للإتيان بمزيد من التخريب“ (17) .

وانسجماً من نهرو مع الرأي الذي مفاده ” حذار أن تزيد الطين بلة “ عين « ف . ب . باتل » المحافظ في المنصب الحساس بوزارة الداخلية . فلقد حافظ باتل ، دون مساس تقريباً ، على سلامة النظام الإداري البريطاني بكل ما كان يعتوره من المفاصد والفلسفة الاستعمارية ، كما استخدم أيضاً كل قوى الشرطة والجنود الضرورية لسحق الحركة الشيوعية في منطقة « تيلان غانا » في الجنوب . وبما أن نهرو كان لا يعير التفاتاً لتفصيلات الأمور الإدارية ؛ فقد تمكن باتل أن يترك خلفه ، وقت مماته في كانون الأول عام ١٩٥٠ ، بصمته المحافظة الدامغة على الهند المستقلة ، تلك البصمة التي وصمها « غونار ميردال » بأنها تمثل ” ذلك النمط السياسي الهندي الذي يظهر ، من حيث المبدأ ، بمظهر التطرف الجريء ولكنه ، من حيث التطبيق ، مغرق في محافظته “ (18) .

إن خير ما يمثل البلاغة الطنانة للهند تمثيلاً نموذجياً ، هو الأهداف المعلنة في دستور عام ١٩٥٠ وخطط السنوات الخمس المتعاقبة : ” تأمين وسائل الرزق بما يكفي “ لكل المواطنين ، وضبط الموارد المادية لاستغلالها على « أحسن وجه لفائدة الصالح العام » ، وليس ضمان الحقوق المدنية وحسب وإنما أيضاً ضمان « حق العمل وحق التعليم وحق نوال المساعدة العامة في حالات العوز المفرط » وإنهاء الاعتماد على المعونة الأجنبية بحلول عام ١٩٦٥ - ١٩٦٦ .

ولكن الهند فشلت في الاقتراب من أي هدف من هذه الأهداف ولو بأدنى الحدود ، وهذه الأهداف اليوم بعيدة عن إطار التحقيق وأبعد مما كانت عليه زمن الاستقلال في حقيقة الأمر . فالفشل ليس مرده نقص المعونة الأجنبية وذلك لأن الهند تلقت بين عام ١٩٤٧ وعام ١٩٧٧ معونة أجنبية يبلغ مجملها ٢٨ بليون دولاراً أمريكياً — أي أكثر من المعونة ، التي تلقاها أي بلد من بلدان العالم الثالث ، كما لا يعود ذلك الفشل إلى نقص التجريب لأن الهند سنّت من القوانين التقدمية لمساعدة المعدمين مقدار القوانين التي سنّها أي بلد متطور ، ومع ذلك فإن عدد المعدمين اليوم يزيد على عددهم زمن الاستقلال .

إن السبب الجوهري لهذا المأزق يكمن في أن الاستقلال أنهى الحكم البريطاني ولكنه أبقى على المؤسسات والعلاقات السلطوية القائمة سليمة لم تمس . فدراسة مايرون وينر لحزب المؤتمر في منتصف الستينيات (١٩٦٠) فضحت على أن قيادته والعناصر النشيطة فيه كانت تنحدر من

”صغار التجار والمهنيين ومن أولئك المواطنين“⁽¹⁹⁾.. فلقد كان من البديهي لهذه النخبة الحاكمة الضئيلة أن تحافظ على الوضع الراهن، وقد نجحت في مهمتها هذه إلى حد كبير.

وهكذا فإن ما نجم عن ذلك من تيّس يتجلى على أوضح ما يكون في الريف، حيث تقطن نسبة ٨٠٪ من المواطنين. فمباشرة بعد الاستقلال سارعت الحكومة المركزية فعلاً للحد من نفوذ بعض أعتى العناصر الطفيلية المترعة على عرش المجتمع الريفي التقليدي، كما سنت قوانين الإصلاح الزراعي، التي أتاحت إعادة توزيع بعض ملكيات أكبر الملاكين العقاريين الغيايين، بيد أن إعادة توزيع الأرض كانت تصطدم في معظم الأحيان بالملاكين العقاريين المحليين المتحالفين مع المسؤولين الرسميين المحليين.

ولما خاب فآل الحكومة المركزية بتعثر خطوات الإصلاح الزراعي والإنتاجية حاولت في الخمسينيات (١٩٥٠) أن تزيد الإنتاج باستعمال المبتكرات التقنية — كاستخدام المزيد من الأسمدة الكيميائية ومبيدات الأعشاب والبذار المحسّن والري. ولكن هذه «الثورة الخضراء» زادت في تفاقم استقطاب الطبقات الريفية، لأن الأغنياء وحدهم كان بمقدورهم دفع كلفة التقنية الجديدة، كما كان بمقدورهم بلوغ المشورة التقنية وتسهيلات التسويق. وهكذا فإن النسبة المثوية من سكان الريف ممن انحدروا تحت مستوى الحد الأدنى لكسب الرزق ارتفعت من ٣٨٪ في عام ١٩٦٠ — ١٩٦١ إلى ٥٤٪ في عام ١٩٦٨ — ١٩٦٩.

إن تزايد القلاقل الشعبية ضد المظالم الصارخة دفع الحكومة إلى إحياء الإصلاح الزراعي في أواخر الستينيات (١٩٦٠) وبداية السبعينيات (١٩٧٠)، ولكن دون طائل، كما كانت عليه الحال من قبل. فلقد توصلت لجان التخطيط، التي أعادت النظر بالإصلاح الزراعي في عام ١٩٧٢ إلى الاستنتاج أن ”برامج الإصلاح الزراعي المعتمدة منذ الاستقلال قد فشلت في الإتيان بالتغييرات المطلوبة في البنية الريفية.... وإن انعدام الإرادة السياسية هو المسؤول أساساً عن هذه النتيجة.... فالبيروقراطية، في مجملها، تشكل جزءاً من تلك الكتلة القوية المعادية للإصلاح الزراعي“⁽²⁰⁾.

إن التناقض بين الإصلاحات المنصوص عليها في القانون وبين الواقع الاجتماعي يتجلى أيضاً في الجهود المبذولة لتحسين واقع المنبوذين السابقين DALITS. فبما أن عددهم كان يتراوح بين ١٠٠ مليون و ١٢٠ مليون نسمة من مجمل عدد السكان الذي كان ٦٥٠ مليون نسمة، فقد منحهم الحكومة نسباً مئوية محددة من المقاعد في المدارس وفي الوظائف الحكومية. ولكن هذه البرامج تلقى، مثلها مثل برامج العمل الإيجابي في الولايات المتحدة، معارضة عنيفة ولا سيما من أدنى طبقات الهندوس المتعلقة التي يخشى أفرادها أن تصبح هذه المكاسب على حسابهم — وهذا المحذور ليس

منافياً للمنطق في زمن تتزايد فيه البطالة ويتزعزع فيه الاقتصاد . فأولئك المنبوذون الذين قاتلوا في الريف سعياً وراء أجور أعلى أو قطعة صغيرة من الأرض كان مصيرهم التهجير من بيوتهم والضرب ، بل والقتل أيضاً ، وهم عرضة للاعتداءات لمجرد سكنائهم القرى ، التي تسكنها الطبقة الهندوسية المغلقة ، التي تتوجس خيفة من « تنجيس » المنبوذين لها دينياً . فأحد التجار الذين تقوضت حوائيت خضارهم في إحدى المظاهرات في « باتنا » قال : ” إن الطبقة المغلقة هي كل شيء . إنهم يقولون لنا أننا سائرون في طريق نبد الطبقة المغلقة في الهند الحديثة . ولكن الطبقة المغلقة ، هنا في « باتنا » على الأقل ، لا تزال هي كل شيء ” .⁽²¹⁾

وأما ما يليقي مزيداً من الضوء على تيبس الواقع فهو المصير ، الذي آلت إليه تلك الفقرة في دستور عام ١٩٥٠ ، الفقرة التي تنص على وجوب تنظيم المجالس المحلية الحماسية الأعضاء في القرى PANCHAYATS وتزويد تلك المجالس « بالسلطة والصلاحيات الضرورية ، التي تمكنها من أداء أدوارها كوحدات حكم ذاتي ” . ولكن الحكومة الذاتية المحلية خاضعة لسلطة حكومة الولاية ، التي ترفض تقاسم السلطة مع الهيئات القروية . وهكذا فعلى الرغم من أن عدد مجالس القرى قد زاد بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٥٥ مقدار ٣٤٦٠٠ مجلس وبلغ عددها ١١٧٦٠٠ مجلس (من مجمل عدد قرى الهند الذي كان ٥٠٠٠٠٠ قرية) ، فإن الاستقصاء الذي قامت به لجنة من الحكومة المركزية في عام ١٩٥٧ قد فضح أن هذه المجالس ، دوغما استثناء ، لم يكن لها إلا « أتفه المساهمات » في الإدارة والتطور المحليين .

إن الاستثناء الوحيد لهذا النمط من الاستنقاع المحلي كان في البنغال الغربي ، حيث تم انتخاب حكومة ماركسية في هذه الولاية في حزيران عام ١٩٧٧ بعد أن تعهدت بترجيح ميزان القوى في الريف لمصلحة الفقراء . وفي العام التالي ذهب إلى صناديق الاقتراع ٢٥ مليون بنغالي غربي ، لأول مرة بعد مرور عقدين من الزمن ، وانتخبوا المجالس المحلية علاوة على المجالس الإقليمية . وتناط الخدمات الصحية والثقافية بهذه الهيئات القروية ، كما وتناط التشجيع للبدء بالصناعات المحلية الصغيرة . ولقد أعطيت هذه الهيئات صلاحية جباية الضرائب لتمويل برامجها ، كما إن حكومة الولاية تقيم معسكرات التدريب المزودة بالطواقم التقنية للتخفيف من نقص الخبرة الإدارية ومهارات المحاسبة . ” إن انتقال السلطة ليس أمراً مزيفاً ، إنه حقيقي وإنه يعطي ثماره على ما يبدو “ ، كما قال أحد المحللين السياسيين . ولكن الأمل ضئيل بانتشار هذا البعث الناجح للمجلس المحلي إلى ولايات أخرى . ولقد علق مسؤول في الحكومة المركزية بقوله : ” إن هنالك بعض الولايات التي تنشط شيئاً من السلطة بالمجالس المحلية فيها ، ولكن ليس هنالك تجربة تماثل تجربة البنغال الغربي . إنه ائتلاف حزبي سياسي

قوي يعتمد على الكوادر وينشط في ولاية تقدمية سياسياً ، الأمر الذي أتاح النجاح لذلك الائتلاف الفريد من نوعه“،⁽²³⁾ .

إن التناقض الصارخ بين الإطناب اللغوي المتطرف وبين الواقع الاجتماعي جلّبي في قطاعات الاقتصاد الهندي غير الزراعية جلاءه في القطاع الزراعي . فالقيادات السياسية والمخططون الاقتصاديون كانوا على عداء صريح لاعتماد استراتيجية رأسمالية محضة للنمو الاقتصادي ، كما كانوا بدلاً من ذلك ، يفضلون التخطيط المركزي لتقييد المؤسسات الخاصة الكبيرة ولتشجيع المشاريع الخاصة الصغيرة والحرف اليدوية التقليدية . وللوهلة الأولى بدت آفاق المستقبل طافحة بالآمال وذلك لأن الهند بدأت وجودها السياسي المستقل بأصول اقتصادية هامة ، إذ ورثت بنية اقتصادية حقيقية عن العهد البريطاني . فصناعاتها المختلفة كانت قد نمت نمواً هائلاً خلال الحرب ، بدلاً من أن يحل بها الخراب ، كما حدث للصناعات الصينية ، وعلاوة على ذلك كانت الهند في عام ١٩٤٨ تتمتع باحتياطات من القطع الأجنبي تبلغ في مجملها ١٠٢ بليون جنياً بريطانياً ، مستمدة من الصادرات الهندية غير المقابلة لبريطانيا زمن الحرب .

لقد أخطأ المخططون الهنود حينما ظنوا أن من الممكن تمويل مشاريع خطط السنوات الخمس من حيازات الاحتياط واستكمال التمويل بمقادير متواضعة من المعونة الأجنبية . فخطتهم الأولى كانت في الواقع مثال النجاح ، إذ ارتفع الدخل القومي نسبة ١٨٫٤٪ عوضاً عن النسبة التي كانت تطمح لها الخطة والتي كانت تتراوح بين ١١ و ١٢٪ . ولذلك فإن الخطة الخمسية الثانية كانت تستلزم حجماً من الإنفاقات العامة يساوي ضعف ما كان عليه في الخطة الأولى ، كما كانت تؤكد أكثر من الخطة الأولى على التصنيع وعلى توسع القطاع العام . وفي الوقت نفسه أسرفت الحكومة في منح إجازات الاستيراد ، بينما كانت المواسم أقل وفرة عما كانت عليه خلال الخطة الأولى . وهكذا فقبل أن يتيقن المسؤولون من خطورة خطأ حساباتهم كان احتياطي القطع الأجنبي قد تبدد عملياً . فتقدمت دلهي بطلب الاعتماد إلى البنك الدولي الذي رد بأنه يعتبر الخطة مفرطة في طموحها وغير واقعية . وكان هذا الرد يعني بكل بساطة أن البنك الدولي غير راغب في تمويل ذلك النوع من المشاريع الصناعية الثقيلة ، التي تعود للقطاع العام والتي تكمن في صميم الاستراتيجية الاقتصادية الهندية . وكما صرح «بيرك ناب» ، نائب رئيس البنك الدولي بقوله : ”إننا من أشد المؤمنين بالقطاع الخاص ونفعل كل ما بوسعنا لخلق المناخ الملائم ، الذي يتيح للمشاريع الخاصة أن تساهم المساهمة القصوى في تطور البلاد“،⁽²⁴⁾ .

وعندما تم تبديد الاعتمادات في خاتمة المطاف كان الثمن مسخ الخطة باتجاه تلك

الصناعات ، التي كانت الشركات الأجنبية راغبة في تمويلها . ولما كان من الطبيعي أن تتوقع هذه الشركات العوائد على استثماراتها ؛ فإن تحويل حصص الأرباح إلى مقرات الشركات الأجنبية تزايد في تسارعه خلال مطلع الستينيات (١٩٦٠) . وبحلول عام ١٩٦٤ حلت الأزمة بالاقتصاد الهندي من جديد وطالبت لجنة من البنك الدولي بتخفيض قيمة الروبية وإلغاء الكثير من القيود على التجارة الخارجية .

وخلال العامين التاليين غرقت الهند في كوارث الجفاف والحرب مع باكستان و وفاة نهر وخليفته « ل . ب . شاستري » ، فاضطرت رئاسة الوزراء الجديدة « إنديرا غاندي » إلى قبول إجراء تخفيض جديد لقيمة الروبية وتوسيع نطاق حرية استيراد سلسلة واسعة من المواد أكثر من ذي قبل . ولكن التنشيط المأمول للصادرات لم يتحقق ، وبدلاً من ذلك وقعت الهند تحت عبء الديون الفادحة ولذلك تقيدت بشتى القيود والالتزامات ، التي بددت الآمال المعقودة على البرنامج الأصلي ، الذي كان يطمح لبلوغ الاعتماد على الذات والتطور الاقتصادي المتوازن .

وثمة عامل آخر من عوامل الشلل كان منذ البداية غياب الإصلاح الزراعي الفعال ، مما حرم الصناعات من السوق الداخلية الوافية بالغرض . فمصانع النسيج مثلاً ، ما كان بمقدورها أن تبيع كميات كافية من النسيج الخشن لفقراء الريف ولذلك اضطرت إلى التحول لإنتاج السلع القطنية الأنعم أو السلع الاصطناعية ، الأمر الذي أفضى إلى تقليص السوقين الداخلية والخارجية معاً . وهكذا فإن معدل النمو السنوي للإنتاج الصناعي أخذ بالانخفاض بشكل مضطرب على النحو التالي : ٧٤٪ في (١٩٥١ - ١٩٥٦) ، ٦٨٪ في (١٩٥٦ - ١٩٦١) ، ٨٩٪ في (١٩٦١ - ١٩٦٥) ، ٣٣٪ في (١٩٦٥ - ١٩٧٠) و ٢٨٪ في (١٩٧٠ - ١٩٧٤) ، بينما ازداد دخل الفرد سنوياً زيادة متواضعة خلال الخطط الثلاث الأولى (من ١٨٪ إلى ٢٩٪ وإلى ٢٣٪ على التوالي) ، وفجأة هبط ذلك المعدل إلى ٠٣٪ خلال العقد الممتد من (١٩٦٠ - ١٩٦٥) إلى (١٩٧٣ - ١٩٧٤) . وأما ما هو أنكى من ذلك فقد كان أن توزيع هذا الدخل كان سائراً في طريق التفاوت على نحو متزايد بحيث أدى عملياً إلى انخفاض مستوى المعيشة لدى فقراء المدن وفقراء الريف سواء بسواء ، (٢٥) .

وفي عام ١٩٧٤ تفاقمت الأزمة الاقتصادية بأكملها من جراء الارتفاع الحاد ، الذي طرأ على تكلفة واردات الحبوب والنفط ، مع الإشارة إلى أن ذلك الارتفاع لم يكن سبب تلك الأزمة . فكما كتب ذلك الاقتصادي الهندي « آرون شوري » : " إن البلاد اليوم تكن تحت وطأة أزمة أسوأ بكثير من أية أزمة ابتليت بها منذ زمن الاستقلال حتى الآن . فلقد توقف الاقتصاد عن النمو ، كما إن

الدخل الفردي أخفض اليوم مما كان عليه منذ عقد مضى، والأسعار آخذة بالارتفاع حوالي ٣٠٪ سنوياً..... إن منشأة إثر أخرى آخذة بالتداعي في الهند“⁽²⁶⁾.

لقد انعكس الانهيار في عدة انفجارات مسلحة متفرقة في الريف، كما انعكس في تلك السلسلة المتواصلة من الإضرابات والمظاهرات، التي عمت المدن. وفي ٢٦ تموز عام ١٩٧٥ أعلنت رئيسة الوزراء إنديرا غاندي حالة الطوارئ تحت ستار التهديد الذي تواجهه حكومتها من المعارضة اليمينية، التي كانت تحاول منذ أمد طويل زحزحتها عن الحكم بشكل مشروع، لأنها خرقت قوانين الانتخابات. وبناء على ذلك تم توقيف عدد من الأشخاص يتراوح بين ١٧٥٠٠٠ و ٢٠٠٠٠٠ نسمة توقيفاً تعسفياً دون محاكمة، ولكن أخلى سبيل معظم القيادات اليمينية في حين بقيت القيادات اليسارية رهن التوقيف. ولقد عبر أحد أفراد أسرة «أوبروي» عن غبطته إثر إعلان حالة الطوارئ قائلاً “يا لروعة هذا الموقف. لطالما كنا نواجه المشاكل المربعة مع الاتحادات العمالية، التي تسارع الحكومة الآن إلى زج أفرادها في السجون بكل بساطة لدى إثارتهم أية مشكلة“⁽²⁷⁾.

وهكذا انخفض عدد الإضرابات انخفاضاً مثيراً، إبان حالة الطوارئ كما ارتفعت الأرباح ارتفاعاً هائلاً بالمقابل. فأسبوعية بومباي الاقتصادية السياسية لخصت، في عددها الصادر في ٢٠ كانون الأول عام ١٩٧٥، المناخ الاقتصادي الجديد في هذا العنوان: «قطاع الشركات: ما غنم مثل هذه المغام قطع». وروى ذلك التقرير عن وجود الانتكاسات الخطيرة في كافة الميادين الصناعية، كما روى عن ذلك الأداء الصناعي الشامل، الذي كان أردأ أداء من أداء كل الخطط التي سبقته. ومع ذلك “فعلى الرغم من مثل هذا الأداء الرديء... فإن حدود الربح ونسب اقتناص المغام قد تكافأ، بل وزادا عن أعلى الحدود التي توصلنا إليها في الماضي“.

لقد ازدهرت الشركات الأجنبية والشركات الهندية سواء بسواء في ظل قانون الطوارئ والفضل بذلك يعود إلى الامتيازات الحكومية الملائمة. ف رئيس البنك الدولي «روبرت ماك نامارا» خلال إقامته أسبوعاً كاملاً في الهند في تشرين الثاني عام ١٩٧٦، شدد صراحة على العلاقة السببية بين الامتيازات الحكومية والحجم المتزايد للمعونة الأجنبية:

“إن سبب الانعطاف في مقادير المعونة الأجنبية لهذه البلاد يجب البحث عنه في التغييرات التي طرأت على الإجراءات الحكومية. فالترخيص الصناعي أصبح ميسوراً من خلال سلسلة من التسهيلات والإعفاءات، كما إن القيود التي كانت مفروضة على البيوتات الكبيرة استحالَت إلى قيود واهية عملياً، وتمت حلحلة سياسة الاستيراد، كما تم تقديم مختلف أنواع الإعانات المالية والامتيازات إلى الصادرات بشكل سخّي، وتم تشجيع الشركات الأجنبية على التوسع..... وتخفيض ضريبة

الدخل الشخصية والضرائب غير المباشرة، وهنالك آمال معقودة على تخفيض معدلات ضرائب الشركات في الميزانية القادمة. وبكلمات أخرى فقد قامت تطورات ضخمة باتجاه اقتصاد المنشأة الخاصة — اقتصاد السوق الحرة والمفتوحة. وإن البنك الدولي لم يستر قط على تلك الحقيقة، التي مفادها أن هذه الإجراءات هي الإجراءات التي يحاييها البنك، وإن رجال الأعمال الخصوصيين، سواء أكانوا من الأمريكيين أو البريطانيين، لم يكونوا إلا أقل تستراً أيضاً على الإجراءات التي يحابونها هم،⁽²⁸⁾.

إن اقتران الأرباح الخيالية بالإنتاجية المنخفضة وباستغلال طاقة المعامل استغلالاً ناقصاً كان يعني البطالة المرتفعة وتزايد الاستقطاب. فلقد صرح «موهان داهيا»، وزير التجارة، في خطاب له في لندن في ٣٠ آب عام ١٩٧٧، أن عدد العاطلين عن العمل في الهند قد بلغ مائتي مليون نسمة. وإن هزيمة «إنديرا غاندي» في انتخابات آذار عام ١٩٧٧ وجميء حكومة حزب جاناتا بزعامة «مورارجي ديساي» لم يحلا من الأمر شيئاً، كما دلت على ذلك الإقامة القصيرة، التي أقامها ديساي في دست السلطة. فبحلول عام ١٩٧٩ كانت الإضرابات على ذلك التواتر الذي كانت عليه قبل إعلان حالة الطوارئ في عام ١٩٧٥، إذ لم يكن العمال والفلاحون وحدهم من يتحدثون الحكومة وإنما بدأت تتحداها أيضاً بعض قوات الشرطة، كما بدأ العمال ذوو الياقات البيضاء ينتظمون في أعداد كبيرة لأول مرة في حياتهم.

وفي انتخابات كانون الثاني عام ١٩٨٠ برزت إنديرا غاندي من جديد بشكل مسرحي إذ فازت بثلاثي المقاعد البرلمانية على الرغم من أنها لم تنل إلا ما نسبته ٤٢٪ من الأصوات الانتخابية. فلقد فازت لأنها ظهرت بمظهر الزعيم «القادر على الفعل» وعلى النقيض من حكومة ديساي، التي كانت تفتك بها المشاحنات الحزبية وتتقاذفها الأنواء. ولكن عملياً لم يكن بمقدور إنديرا غاندي أن تفعل أكثر من سلفها إلا القليل، فالبلاذ كانت تمزقها المشكلات والاضطرابات المزمنة — كالاضطرابات الهندوسية الإسلامية في «حيدر آباد»، والمنازعات في «آسام» حول الدخلاء من الناطقين باللغة البنغالية، وتعاضم حركات التحرر المطالبة بالاستقلال في الشمال الشرقي، والتضخم المستوطن الذي كانت نسبته تبلغ ٣٠٪ سنوياً، وفوق كل هذا كانت الهند مبتلية بانتشار الفقر وتفريجه. ولذلك فما إن حل شهر أيلول عام ١٩٨٠ حتى وجدت إنديرا غاندي نفسها مضطرة من جديد لاعتماد القمع للسيطرة على الاضطرابات المتنامية، فأصدرت مرسوماً يخول الحكومة الوطنية والحكومات المحلية اعتقال أي فرد مدة من الزمن تبلغ اثني عشر شهراً دون محاكمة إذا كان الاعتقال ضرورياً للحفاظ على النظام العام أو المؤن الغذائية أو الخدمات الأساسية، وبرزت تصرفها ذلك على أساس «البغضاء الجماعية والصراعات الطبقية والتوتر الاجتماعي وارتكاب الفظائع

بحق الأقليات والزرر الاجتماعية الضعيفة وتعاضم الاتجاهات لدى مختلف الأحزاب ذوات المصلحة في إثارة الشعب حول مختلف القضايا»⁽²⁹⁾.

وعلى الرغم من أن كل هذه المشكلات كانت مشكلات حقيقية؛ فإنها لم تكن أكثر من أعراض وذلك لأن المشكلة الأساسية كانت تتمثل بالحقيقة، التي مفادها أن الإنتاج الغذائي للهند تزايد بين عام ١٩٥٦ وعام ١٩٧٨ بنسبة ١٠٠٪، وأن سكان الهند قد زادوا ٥٠٪ ولكن عدد المواطنين الهنود ممن كانوا يعانون سوء التغذية كان، في الوقت نفسه، يتزايد بدلاً من أن يتناقص. فلقد كانت البلاد تعيش حالة من الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بالحبوب، ومع ذلك فإن استهلاك الفرد من القمح، من أولئك السكان ذوي التغذية السيئة أصلاً، كان يتناقص. ففي عام ١٩٨٠ كان هنالك في الهند ما يزيد على ٣١٥ مليون نسمة من سكانها، الذين عددهم ٦٥٠ مليون نسمة، ممن كانوا يعيشون تحت خط الفقر، وهو الخط الذي تعيش فيه الأسرة بدخل شهري يساوي ٨ دولارات أمريكية في الريف و ٩ دولارات أمريكية في المدن. وتباهي الحكومة في أن صادرات البلاد الرئيسية كانت عام ١٩٥٠ هي الجوت والقطن والشاي، بينما في عام ١٩٨٠ أصبحت الآلات التي يصممها المهندسون من أهم منتجات التصدير. وعلى الرغم من أن الصناعة الهندية قد خلقت عام ١٩٧٨ ٧٥٠.٠٠٠ عملاً جديداً؛ فإن عدد الملتحقين الجدد بسوق العمل بلغ بمجمله ٢٠٥ مليون نسمة، وليس بوسع الصناعة أن تفعل أكثر من ذلك لأن انعدام القوة الشرائية المحلية يقيد الصناعة بالإنتاج لصالح تلك النسبة المئوية الضئيلة من أثرياء المواطنين ولصالح بعض الأسواق الأجنبية المحدودة، وليس بوسعها أيضاً حتى أن تبدأ الإنتاج لصالح الحاجات التي لا حدود لها بالنسبة لأولئك المعدمين في الهند في كل من المناطق الريفية والحضرية على حد سواء.

إن «راج ثابار»، رئيس تحرير مجلة المنتدى SEMINAR، وهي من أرقى المجلات الفكرية مقاماً في الهند، قد حدد المشكلة الأساسية تقريباً بنفس تلك الكلمات التي استعملها «راؤول برييش» فيما يتعلق بأمريكا اللاتينية (انظر الفصل الرابع والعشرون، المقطع الثالث): "لقد زعمنا كلنا في البداية أن النمو الداخلي بحد ذاته سيفضي إلى كل البركات الأخرى — كالعالة والعدالة الاجتماعية ومزيداً من الرفاه القومي. ولكننا لم ندرك أن هذا الزعم ليس حقيقياً بكل بساطة إلا الآن"⁽³⁰⁾.

وإن السبب الذي يجعل من ذلك الزعم ادعاء غير حقيقي هو أن النمو الاقتصادي، الذي لم يترافق بإعادة التركيب الاجتماعي قد أدى في الهند، كما في معظم بلدان العالم الثالث الأخرى، إلى المزيد من التفاوت الاقتصادي ومن ثم إلى مزيد من الاستقطاب الاجتماعي والقلق السياسية. ولقد تنبأ غونار ميردال، حينما كتب في عام ١٩٧٠، بالاحتمال البسيط لقيام إعادة التركيب المطلوب من جراء

”انعدام الضغط المنظم من تحت“⁽³¹⁾ . وبعد مرور عقد من الزمن كان العالم السياسي «فرانسيس فرانكل» يصف بروز مثل هذا الضغط من تحت بالتحديد :

”لقد كانت التعبئة السياسية في الهند تنحو منحى شاقولياً منذ الاستقلال في عام ١٩٤٧ . فالطبقات المغلقة المهيمنة والعائلات الملاكية كانت تسيطر على «الأصوات الانتخابية» للفقراء في دوائرها الانتخابية وتوجهها إلى حزب كحزب المؤتمر، الذي كان تحت رحمة نخبة مثقفة حضرية ومتفرجة . ولكن هذا البنيان الآن في طريقه إلى التداعي ، كما إن مختلف أنواع الطبقات المغلقة والطبقات الاجتماعية ماضية في طريقها لتحقيق مصالحها وفق تحديدها هي لتلك المصالح . فمنذ حين قامت حركة متسارعة عظمى لتسييس الطبقات الفقيرة المتخلفة ، التي بدأت كل منها تتحدى هيمنة زمرة النخبة الخاصة بها من تلك الزمر ، التي كانت تشكل عوامل القمع بالنسبة لتلك الطبقات“⁽³²⁾ .

لقد بلغت الهند نقطة الانعطاف في تاريخ تطورها كبلد مستقل . فحزب المؤتمر لعب ذلك الدور ، الذي أطلقه عليه الدكتور «صن غوبتا» ، دور «حزب المظلة» ، مما ساعده على أن يحافظ على الوضع القائم محافظة فعالة من خلال الفصاحة التقدمية والإصلاحات اللفظية على الورق . ولكن هذه المظلة أصبحت الآن موضع الرفض لأن شراذم عديدة من المجموعات البشرية ذوات المصالح المتضاربة تنفصل عنها ”ولها قياداتها الخاصة بها ومطامحها“⁽³³⁻³⁵⁾ . فما لم تتمكن إنديرا غاندي من تشوير حزبها وتحدوها الرغبة للإقدام على تلك الخطوة — وهذا احتمال من أوهى الاحتمالات — فإن المرحلة القديمة ، التي لعب بها حزب المؤتمر دور المظلة ستنتار وتفسح مكانها لمرحلة جديدة من البعزة والمجابهة . وإن هذا التحول ماض في طريقه في حقيقة الأمر .

— ب — الشرق الأوسط

إن نشوء الشرق الأوسط إثر الحرب العالمية الثانية كان مماثلاً على العموم لنشوء الهند . فالدول التي استقلت حديثاً في الشرق الأوسط كانت تشبه ، باستثناء المشكلة الفلسطينية الإسرائيلية ، التي سنفرد لمعالجتها مقطعاً لاحقاً ، الهند في أنها خضعت لتبديل دستوري أكثر من خضوعها لتبديل البنية الاجتماعية .

في عام ١٩٣٩ كان الشرق الأوسط تحت رحمة بريطانيا وفرنسا ، إما من خلال الانتداب

المباشر أو من خلال تبعية السلالات وزمر النخبة المحلية المستذلة (راجع الفصل الواحد والعشرون، المقطع الرابع). فخلال سنوات الحرب لم يعرف الشرق الأوسط، شأنه شأن الهند، مرارة الغزو أو الاحتلال. فالألمان والإيطاليون لم يتجاوزوا في تقدمهم التخموم المصرية الليبية كاليابانيين، الذين لم يتجاوزوا الحدود الهندية البورمية. ولقد كان في الشرق الأوسط أيضاً، مثلما كان في الهند، موجة عارمة من تضارب الأهواء حيال مساندة قوات الحلفاء أو قوات المحور. وكان العرب يمتقنون الهيمنة الفرنسية الإنكليزية عليهم، مقت الهنود للحكم البريطاني. وتلميحاً إلى تلك التجارب المريرة، التي كان يعيشها العرب خلال سنوات الحرب علق أحد المتبحرين فيهم قائلاً "لم يكن هنالك ثمة خيار بين القمع المفروض تحت ستار الديمقراطية والقمع المفروض تحت ستار الفاشية" (36).

فهذه الاعتبارات تفسر الثورة في العراق في نيسان عام ١٩٤١، تلك الثورة التي كانت معادية للبريطانيين أكثر مما كانت مؤيدة للألمان. وبما أن المعونة الألمانية الموعودة على رؤوس الأشهاد لم تتحقق؛ فقد تمكن الجنود البريطانيون والأردنيون من سحق الثورة واحتلال البلاد. وكذلك الأمر في مصر عندما رفض الملك فاروق تعيين رئيس للوزراء موال للحلفاء. حاصرت الوحدات البريطانية المسلحة قصره، وهددت بخلعه إن لم يستجب لذلك المطلب، فأذعن فاروق وأصبحت القاهرة بمثابة القاعدة الآمنة لمركز إمداد قوات الحلفاء العاملة في الشرق الأوسط. فقد عبر مصر براً على ما يربو على نصف المليون من الجنود البريطانيين والأمريكيين والهنود والنيوزيلنديين والأستراليين والإفريقيين الجنوبيين والبولنديين واليونانيين والتشكيين واليوغسلافيين، إلى مختلف جبهات القتال.

وفي إيران أيضاً فرض الحلفاء إرادتهم حينما رفض «رضا شاه» المطالب السوفيتية والبريطانية لاستخدام بلاده طريقاً لمرور الإمدادات بعد الغزو النازي للاتحاد السوفيتي. فالجنود البريطانيون والروس اجتاحوا إيران في آب عام ١٩٤١ عندما احتل الروس الأقاليم الشمالية الخمسة واحتل البريطانيون بقية البلاد. ولقد تم استبدال رضا شاه بابنه البالغ العشرين من العمر، وفي كانون الثاني عام ١٩٤٢ وقعت إيران وبريطانيا وروسيا معاهدة حصل الحلفاء بموجبها على حق العبور (الترانزيت) شرط انسحاب قوات الحلفاء بعد ستة أشهر من اندحار المحور.

فعلى الرغم من أن القوميين كانوا عاجزين عن تحقيق مطامحهم خلال الحرب فإن ميزان القوى الجديد بعد الحرب أتاح لهم الفرصة، التي سارعوا لاقتناصها. لقد كانت بريطانيا وفرنسا في عام ١٩٤٥ أضعف بكثير مما كانتا عليه في عام ١٩٣٩، ولذلك فإن فراغ النفوذ الذي نجم عن ذلك الضعف في الشرق الأوسط سرعان ما عجلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بملئه. فاغتسم العرب فرصة الضعف الفرنسي الإنكليزي وفرصة التنافس الأمريكي الروسي للمناورة بين الجانبين،

ومما ساعدهم في هذا الموقف كان سيطرتهم على احتياطات النفط الهائلة، التي سرعان ما أصبحت أمراً لاغنى عنه للصناعة الغربية، وهكذا كان باستطاعة العرب الحصول على الامتيازات التي يرغبونها، والقضاء على الهيمنة الفرنسية الإنكليزية التي عفى عليها الزمن.

وفي ٢٢ آذار عام ١٩٤٥ اجتمعت ست دول عربية من الشرق الأوسط لتشكيل الجامعة العربية، التي حافظ فيها كل عضو على سيادته والتي لم تكن قراراتها ملزمة له، وتسنى للقومية العربية الآن ولأول مرة أداة مشتركة يمكن استخدامها ضد القوى الغربية والصهيانية في فلسطين. لقد نالت الجامعة العربية أول انتصار لها ضد فرنسا في سورية ولبنان، الدولتين اللتين بقيتا تحت إدارة حكومة فيشي حتى حزيران عام ١٩٤١ حينما طردتهم القوات البريطانية وقوات فرنسا الحرة. وبرهن الجنرال ديغول على أنه لا يختلف عن غيره من القادة الفرنسيين في تصميمه على الاحتفاظ بهيمته على كل الممتلكات الاستعمارية، فقد استثارت الإضرابات والمظاهرات حفيظة ديغول وجعلته يستخدم قواته العسكرية في قصف دمشق في أيار عام ١٩٤٥. وسرعان ما طالبت الجامعة العربية بجلاء كل القوات الفرنسية، وهو الطلب الذي ساندته تشرشل كونه حريصاً على تجنب المجابهة مع القوميين العرب في الوقت الذي كانت فيه الحرب مستعرة. وهكذا فإن الفرنسيين استجابة منهم للضغط البريطاني، سحبوا جنودهم وقبلوا في تموز عام ١٩٤٥ إنهاء حكمهم في الشرق الأوسط. ولدى رحيل البريطانيين في عام ١٩٤٦ نالت سورية ولبنان حريتهما التامة في نهاية الأمر.

ورغم انتصار القومية العربية على الفرنسيين؛ فقد تعرضت لانتكاسة كبيرة عام ١٩٤٨. فالكارثة الفلسطينية عرّت الأنظمة العتيقة في الشرق الأوسط ونزعت عنها الثقة، كما ساهمت في الإطاحة بفاروق ملك مصر، الذي سرعان ما احتل مكانه جمال عبد الناصر المهيم، الذي احتشدت من حوله أوسع الجماهير الشعبية في كل أرجاء الوطن العربي كرائد «الاشتراكية العربية» والوحدة العربية.

وأولى انتصارات ناصر كانت نجاحه في المفاوضات مع البريطانيين (١٩ تشرين الأول عام ١٩٥٤) ووصله إلى اتفاق معهم لسحب جنودهم من منطقة القناة وترك تجهيزاتهم للمصريين، وأما أعظم انتصاراته فقد حدث حينما فشل الهجوم المشترك البريطاني الفرنسي الإسرائيلي على السويس. وتعود جذور ذلك العدوان إلى الصراع العربي الإسرائيلي، الذي بقي بعيداً عن الحسم حتى اليوم وإلى دخول الحرب الباردة منطقة الشرق الأوسط. فالولايات المتحدة كانت ترعى «حلف بغداد»، الذي وقعت عليه بريطانيا وتركيا والعراق والباكستان في ١ تشرين الثاني عام ١٩٥٥. لقد كان الهدف الأمريكي من إقامة الحلف، يكمن في استكمال الاستراتيجية الأمريكية المتمثلة بتوحيد

«الصف الشمالي» لبلدان الشرق الأوسط ليكون حاجزاً في وجه أية محاولة سوفيتية للاندفاع باتجاه الجنوب. وأن هذا الحلف سيحول اهتمام العراق شمالاً ضد روسيا، كما سيعزل ناصر العدواني ويشجعه على الالتفات باتجاه إفريقية بدلاً من الالتفات نحو إسرائيل والشرق الأوسط.

ولكن كيد هذه الاستراتيجية ارتد إلى نحر صاحبها، عندما كال ناصر والسوفييت الصاع صاعين بتوقيع اتفاق التسليح، الذي كان ينص على مبادلة القطن المصري بالمعدات الحربية السوفيتية. هذه الصفقة أعطت الاتحاد السوفيتي موطئ قدم في الشرق الأوسط بشكل لم يسبق له مثيل. وأما المفاجأة الأخرى غير السارة، التي فاجأ بها ناصر الغرب؛ فقد كانت تأميم قناة السويس (٢٦ تموز عام ١٩٥٦) رداً منه على سحب وزير الخارجية «جون فوستر دالاس» لعرضه بتمويل بناء السد العالي في أسوان بشكل مفاجئ أيضاً. هذا التأميم دفع بحكومة حزب المحافظين البريطانية إلى التفكير بعمل مسلح ضد ناصر ولا سيما أنها كانت تملك الكثير من أسهم شركة قناة السويس الممومة. ولقد كان الفرنسيون أيضاً يفكرون على هذا المنحى من جراء دعاية ناصر ومعونته المادية للثوار الجزائريين. وفي الوقت نفسه كانت إسرائيل تخطط لحرب وقائية ضد مصر لوقف الغارات عبر الحدود. ومن هنا قام التصميم على القيام بعملية مشتركة يهاجم فيها الإسرائيليون عبر شبه جزيرة سيناء ويهاجم فيها البريطانيون والفرنسيون منطقة القنال.

وسرعان ما عبر الإسرائيليون سيناء ولكن البريطانيون والفرنسيين، الذين لم يكونوا قد استكملوا استعداداتهم بعد لم يقوموا بعمليات الإنزال الفعلي إلا بعد مضي أسبوع، في ٥ تشرين الثاني عام ١٩٥٦. ولقد ثبت أن هذا التأخير كان مصيرياً؛ إذ انهالت الانتقادات وتعاظمت من كل جانب. فالاتحاد السوفيتي أرسل إنذاراً فعلياً، بينما الولايات المتحدة، التي لم تتلق أي إشعار بالهجوم المرسوم، كان رد فعلها عنيفاً في معارضته. فأقرت الأمم المتحدة بأغلبية كبيرة قراراً، يطالب بانسحاب كل الجنود الغرباء من مصر، مما اضطر المعتدين إلى الإذعان، وفي نهاية شهر كانون الأول انسحبت أواخر الوحدات الفرنسية الإنكليزية من مصر. وهكذا فإن حرب السويس، بدلاً من الإطاحة بناصر، تركته سيد القنال وجعلته بطل العالم العربي.

إن الحماسة للقومية العربية ساهمت في توحيد مصر وسورية في «الجمهورية العربية المتحدة» في شباط عام ١٩٥٨. وما زاد في تعزيز العناصر المعادية للغرب كان الإطاحة بالأسرة الملكية الهاشمية المدعومة من قبل بريطانيا في العراق في تموز عام ١٩٥٨. وبعد مرور أشهر قليلة كانت آخر الوحدات البريطانية تغادر قواعدها الجوية في العراق، كما كانت الحكومة الجمهورية تنسحب من حلف بغداد وتضع حداً لثلاثين عام من التحالف مع بريطانيا. وحوالي هذا الوقت كان ثمة مراسل أمريكي في مصر يسرد حدثاً يجسد تلك الروح الجديدة، التي كانت تغمر العالم العربي:

”على تلة تطل على الموقع المستقبلي للسد العالي في أسوان، في حوض النيل في جنوب مصر، طلب المراسل من عامل رث الثياب أن يتخذ وضعية التصوير لالتقاط صورة له يمد بها ذراعه مشيراً إلى الموقع.

فاتخذ الوضعية المطلوبة وأخرج الكاتب قطعة نقدية كبخشيش له. لقد كان البخشيش جزءاً من الحياة اليومية في مصر منذ عهد بعيد حتى أن قدماء العمال المؤقتين كانوا يبدأون يومهم بتعبئة جيوبهم بنقود البخشيش.

ولكن ذلك العامل في أسوان امتعض حينما عرض عليه البخشيش وما استعاد مزاجه العادي إلا بعد مصافحة ودية وشكر عميق. لقد شرح الدليل أن محمود كان يدرك إلى ماذا يشير، كما كان يدرك مغزاه..... وشعر بالإهانة لعرض البخشيش عليه مقابل تلك الإشارة. إن العديدين من المصريين يخالجهم، ولأول مرة في حياتهم، شعور العزة القومية، شعور بأنهم قومياً يفعلون شيئاً ما ويسرون نحو هدف معين“⁽³⁷⁾.

إن الشعور بالمسير نحو الهدف لم يكن شعوراً واسع الانتشار فعلاً بين العرب في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات (١٩٥٠، ١٩٦٠). فلقد قامت هنالك مساندة قومية قوية لهدف «الوحدة العربية»، الذي كثر ترداده كما كثر الحديث عن «الاشتراكية العربية». وكان ناصر في إثر كل مجابهة مع الغرب، يتجه إلى اليسار على نحو مضطرب ويؤم المنشآت المحلية والأجنبية على نحو كامل. وفي إقدامه على ذلك كان يلقي التهليل والتأييد في كل أرجاء العالم العربي باعتباره «صلاح الدين» الجديد الذي كان يدحر القوى الأمبريالية الغربية. فالعقد الذي جاء بعد عام ١٩٥٦ كان العقد الراديكالي في الشرق الأوسط، العقد الذي جعل إيران وشبه الجزيرة العربية تتخذان موقفاً دفاعياً ضد ناصر، الذي، علاوة على تأسيسه الجمهورية العربية المتحدة مع سورية، أرسل عام ١٩٦٥ الجنود لمساندة الثوار الجمهوريين في اليمن متحدياً بذلك السعودية.

ثم حلت الكارثة المرعبة — حرب الأيام الستة في حزيران عام ١٩٦٧. ففي نهاية تلك الأيام الستة المشؤومة كان الجنود الإسرائيليون يقفون على طول قناة السويس في الجنوب، وعلى طول نهر الأردن في الشرق وعلى المرتفعات السورية المطلّة على بحيرة طبريا في الشمال الشرقي.

إن القوى التقدمية العربية التي كان يمثلها ناصر لم تنهض من رقادها لهول الفاجعة، ومنذ عام ١٩٦٧ طغت العناصر اليمينية في العالم العربي وتراجع النفوذ السوفيتي أمام النفوذ الأمريكي. وجاءت دفعة إضافية باتجاه اليمين في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٧٣، تلك الحرب التي فرضت فيها الدول النفطية حظراً على معظم البلدان العربية ورفعت أسعار النفط من دولارين إلى ستة دولارات

للربيل الواحد . فهذه الزيادة التي لا نظير لها في عائدات النفط أعطت الكتلة المحافظة — إيران والعربية السعودية ومشيوخ الخليج — نفوذاً اقتصادياً وسياسياً قوياً في طول الشرق الأوسط وعرضه . وكان هذا الأمر صحيحاً على وجه الخصوص في الوضع الحرج ، الذي بلغته مصر ، حيث وافت المنية ناصر في عام ١٩٧٠ وخلفه «أنور السادات» المحافظ نسبياً ، الذي حظي بمساندة السعوديين حينما أدار ظهره للاتحاد السوفيتي ووجهه صوب تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة .

تمكن العرب في حرب عام ١٩٧٣ من إعادة بعض الأراضي ، التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ . ومع ذلك لم تنجح قرارات الأمم المتحدة ولا المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل ولا غارات الفدائيين عبر الحدود الإسرائيلية ، في حمل الإسرائيليين على الجلاء عن الأراضي المحتلة ولن يتمكن العرب من التغلب على الإسرائيليين إلا إذا حققوا شعارهم في وحدة بلادهم وتكريس الإمكانيات العربية بهذا الاتجاه .

لقد دأب الناطقون باسم العرب منذ الحرب العالمية الثانية بالكلام عن «وحدة الأمة العربية» ولكنهم كانوا يتصرفون عملياً وكأنهم يمثلون أمماً شتى ذات مصالح متضاربة . فالروابط المشتركة الوحيدة بين العرب كانت تتمثل برابطتي اللغة والدين ، اللتين فشلتا في توحيد العرب فشلهما في توحيد الشعوب الكاثوليكية الناطقة بالإسبانية في الأمريكيتين . فأهم من اللغة والدين المشتركين كانت عوامل التناوب العديدة ، التي كان أولها يتمثل بذلك الخليط الكبير من أنظمة الحكم — من ملكيات إلى ثيوقراطيات إلى جمهوريات وديكتاتوريات عسكرية ، بالإضافة إلى تلك المشيخات الصغيرة المتنوعة على الخليج العربي . ومن عوامل التناوب أيضاً الفوارق الهائلة في الخلفيات الحضارية وفي الموقف من العالم الحديث ، مما يجعل بلداً كلبنان أو مصر له من الأمور المشتركة مع إيطاليا واليونان أكثر مما له مع العربية السعودية واليمن . وعلاوة على ذلك تقوم المنافسات في العالم العربي كتلك المنافسة القائمة بين السلالات الحاكمة من هاشميين وسعوديين ، والمنافسة القائمة بين القادة القوميين كما بين السادات والقذافي ، وبين المجموعات الدينية كتلك القائمة فيما بين المسلمين والمسيحيين بالإضافة إلى التنافس القائم فيما بين الفرق الدينية أيضاً ، وفيما بين الإيديولوجيات التي يؤمن بها الناصريون والبعثيون والشيوعيون والثوريون الفلسطينيون . وهناك أيضاً الفوارق الاقتصادية العميقة ، التي تفرق بين الأغنياء والفقراء العرب من أفراد ودول . فالعربية السعودية والكويت والعراق لا تستجيب للاقتراحات القاضية باستخدام عوائدها النفطية بالشكل الذي يحقق تطوراً اقتصادياً إقليمياً على نحو أشمل . كما إن أثرياء العرب لا يقدمون للأقطار العربية الفقيرة إلا مساعدات بسيطة جداً ، NOUVAUX RICHES .

وأما الاشتراكية العربية فقد استحالت تنفيذها في بلد عربي واحد، كما تعرضت الوحدة العربية لانتكاسة خطيرة عام ١٩٦٩ بانفصال سورية عن مصر، لأن قوى اليمين المحافظة وجدت في تلك الوحدة خطراً يهدد بقاءها. فالشرق الأوسط كان خالياً من رجل على شاكلة «ماو» في الصين أو «هو» في فيتنام؛ فالأحزاب الشيوعية المحلية كانت تسير في نهج محدود وكان هدفها الأساسي إخراج الشرق الأوسط من دائرة النفوذ الأمريكي، وما كان في نيته دعم الثورة الاجتماعية أو إثارتها وذلك لأنها تجعل الهدف السوفييتي الشامل المتمثل بالتعايش مع الغرب هدفاً محفوفاً بالمخاطر. وهكذا فإن الأحزاب الشيوعية المحلية السائرة في ركاب الكرملين فشلت في توفير القيادة وحشد الجماهير من حولها مع أن الكمون الثوري في بلد كمصر كان مماثلاً للكمون الثوري في الصين وفيتنام، مما ترك الساحة مفتوحة لناصر و «اشتراكيته العربية».

لم يكن لدى ناصر نظرية اجتماعية واضحة أو برنامج سياسي منطقي الترابط عند قيام ثورة ٢٣ تموز في عام ١٩٥٢. لقد كان ذا منشأ بورجوازي صغير وكان والده موظفاً في مديرية البريد، كما كان والد السادات فلاحاً صغيراً، وكان منطلقه الفكري، شأنه شأن معظم الضباط الأحرار، الذين أطاحوا بفاروق، منطلق الجناح الراديكالي للمنزع الأصولي الإسلامي. ولما وجد ناصر أن التصنيع البديل للاستيراد في سنوات الحرب لم يعد إلا بنتائج متواضعة جداً فإنه، وبغية تسريع وتيرة التصنيع، استبدل الصفوة الحاكمة بجهاز تكنوقراطي يتألف من ضباط الجيش والاقتصاديين والمهندسين.

من أوائل التدابير التي اتخذها نظام ناصر كانت تتضمن إلغاء الملكية وحل كافة الأحزاب والمنظمات السياسية الموجودة وإعادة توزيع الأرض بهدف زيادة أعداد صغار الملاكين وإعادة توجيه الاستثمار الرئيسي نحو الصناعة. ولتسهيل التصنيع أسس ناصر البنك الصناعي الجديد، كما أنشأ مجلساً دائماً للإنتاج الوطني. ولكن لم يكن من السهل فصل البورجوازية المصرية عن مدار اهتمامها التقليدي المتمثل بسرعة التصرف واقتناص الأرباح، ولذلك فإن ٧٠٪ من الاستثمارات الجديدة وجدت سبيلها إلى صناعة البناء — وفي معظمها إلى بناء الشقق السكنية للطبقتين الوسطى والعليا.

وبعد انتصار ناصر في السويس اندفع إلى اتخاذ المزيد من التدابير الاقتصادية الراديكالية، التي تضمنت تأميم البنوك الأجنبية والمصرية والصناعات الثقيلة وشركات التأمين والنقل وشركات الأراضي. وعلاوة على ذلك انطلق التخطيط الاقتصادي بخطة السنوات العشر الأولى (١٩٦٠ — ١٩٧٠). فهذه التدابير الاقتصادية وضعت حداً للهيمنة الأجنبية على الاقتصاد

المصري، ومكنت الدولة من تحديد غايات التطور الاقتصادي الوطني ومناهجه وسرعته. وفي هذه المرحلة أصبح التوكيد يتمركز في التصنيع على نطاق واسع، وعلى البحث عن احتمالات مصادر جديدة للطاقة وإحياء الأراضي الصحراوية وبناء السد العالي في أسوان.

وقد أوجد ناصر التنظيمات السياسية، التي كانت متطرفة تطرف تدابير الاقتصاديات. كما وضع حظراً على كافة الأحزاب السياسية، وفي ٢١ أيار عام ١٩٦٣ طرح على المؤتمر الوطني لقوى الشعب العامل خطة عمله الوطني، التي كانت تنص على أن "الاشتراكية هي السبيل إلى الحرية الاجتماعية" وأن "الاشتراكية العلمية هي السبيل القويم للعثور على النهج الصحيح، الذي يفضي إلى التقدم". وبدا، أن المصريين قد وجدوا فعلاً الطريق الذي يفضي بهم إلى «التقدم» في بداية الستينيات (١٩٦٠) إذ كان المعدل الوسطي لنمو صافي الإنتاج المحلي GDP بين (١٩٥٩ - ١٩٦٠) و (١٩٦٤ - ١٩٦٥) يتراوح بين ٥ و ٦٪، أو حوالي ٣٪ لكل فرد.

لم تقدم الخطط الاقتصادية النتائج المطلوبة لجملة أسباب: أول سبب لذلك كان الانفجار السكاني، الذي عجل به هبوط معدل الوفيات هبوطاً سريعاً وهبوط معدل الولادات على نحو أبطأ من سابقه بكثير — الاتجاه الواسع الانتشار في العالم الثالث في ذلك الحين. وأما السبب الآخر فقد كان يكمن في الاستنزاف الذي لعبته النفقات العسكرية من جراء الصراع الإسرائيلي والكارثة العسكرية لعام ١٩٦٧. ولكن السبب الرئيسي هو أن «اشتراكية ناصر العربية» لم تكن إلا نسخة مصرية لرأسمالية الدولة، التي قامت في الهند وغيرها من بلدان العالم الثالث. وبما أنها كانت كذلك فقد كانت عاجزة عجزاً متصلاً عن تعبئة الطاقات البشرية والموارد المادية الوطنية لمصلحة التطور الاقتصادي المستقل والمنصف.

فالإصلاحات الزراعية في عام ١٩٥٢ و عام ١٩٦١ لم تخلص إلا إلى استبدال طبقة من الأعيان بطبقة أخرى، إذ تراجع الملاكون العقاريون الأرستقراطيون القدماء أمام طبقة جديدة من الفلاحين الأغنياء والفلاحين الوسط، الذين صاروا يحصلون على الاعتمادات والآلات والأسمدة الكيميائية، الأمر الذي أفضى بهم إلى أن يصبحوا فلاحين رأسماليين نافذين. ولكن الغالبية العظمى من الفلاحين الذين ما كانوا يملكون شبراً من الأرض، أو الذين كانوا يملكون أقل من خمسة فدادين (الفدان = ١٠٤ أكر) "لم يكونوا عام ١٩٧٠ أفضل حالاً عما كانوا عليه حيناً ابتهجوا للإطاحة بالنظام القديم في عام ١٩٥٢..... فالإصلاح الزراعي داهم صميم نفوذ العائلة المالكة والأرستقراطية العقارية وأكبر الملاكين العقاريين، ولكنه لم يقترب من الفلاحين الأغنياء وأعيان القرى" (38).

ونقطة الضعف الأخرى في «اشتراكية ناصر العربية» أنها شجعت نمط الاستهلاك في نوع

من اقتصاد دولة الرفاه. فالواردات كانت تتألف من نسبة مئوية هائلة من السلع الاستهلاكية من أمثال أجهزة التلفزة والكماليات البيئية، مما أضعف قطاع السلع الإنتاجية، ذلك القطاع الضروري للتطور الاقتصادي المستقل الذي يعزز نفسه بنفسه. وهكذا فإن التصنيع لم يخلق مجالات العمل الجديدة إلا لما نسبته ١٨٪ من الزيادة، التي طرأت على الأيدي العاملة بين عام ١٩٣٧ و عام ١٩٦٠، ولما نسبته ١٦٪ من الزيادة بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٧٠⁽³⁹⁾. وفي الوقت الذي كان فيه القطاع الصناعي آخذاً بالتلكؤ كانت بيروقراطية الدولة آخذة في طريق الإفراط بالتوسع. فبين عام ١٩٦٢ وعام ١٩٦٦ زاد عدد البيروقراطيين بنسبة ٦١٪، كما زادت دخولهم نسبة ٢١٥٪، وفي غضون ذلك كان عدد العمال ذوي الياقات الزرقاء يتناقص عملياً.

ولقد برهنت «اشتراكية ناصر العربية» عن عجزها على حل التناقضات بين الأغنياء والفقراء من الفلاحين، وبين العمال الحضريين والطبقة البورجوازية الجديدة من مقاولين وموزعين ومتاجرين بقطاع التصدير/الاستيراد والبيروقراطيين العسكريين في الدولة. ولذلك فإن مانجم عن ذلك من توترات لم يحفز على حظر الأحزاب السياسية وحسب وإنما حفزه أيضاً على اعتقال ماينوف على الألفي شيوعي، مما صفى اليسار بشكل فعال وأتاح لليمين من بورجوازيين وملاكين عقاريين استعادة نفوذهم الاقتصادي والاعتراف بهم تدريجياً كطبقة سياسية. فهم لم يفقدوا لا رأسمالهم ولا أراضيهم بأكملها، كما تمكنوا من العثور على منافذ جديدة للاستثمار الرئيسي في الملكيات الثابتة والبناء، كما تمكنوا من استعادة الكثير من نفوذهم في الريف وإقامة التحالفات مع بعض قطاعات الجيش والبيروقراطيين والتكنوقراطيين. وهكذا وجد ناصر نفسه محاصراً بفراغ على يساره وبمجموعات ضاغطة بشكل متزايد على يمينه.

لقد كان ناصر قادراً على مقاومة مانجم عن ذلك من جذب ثابت باتجاه اليمين في السياسة المصرية، ولكنه قاوم كفرد ليس إلا وليس كممثل لقوة يسارية منظمة، كما كانت «اشتراكيته» اشتراكية المراسيم الجمهورية، التي يحققها له الجيش والشرطة. فلم يكن هنالك ثمة مبادأة أو مشاركة على مستوى الجذور التحتية. إن الفشل في تعزيز الاشتراكية العربية بالاشتراكيين يفسر السبب الذي مكن السادات، بعد موت ناصر في عام ١٩٧٠، من أن يعكس الاتجاه دون أن يلقي إلا مقاومة طفيفة. فلم يكن الفلاحون منظمين، كما كان العمال ينقصهم الوعي لفرض السياسة الوطنية، وكان اليساريون القدامى مهيزي الجناح أو موضع الانتقاء والاحتواء: لقد كان اليساريون الناصريون خائري القوى، كما كان عليه البيرونيين بعد ابتعاد بيرون، وكانت الطبقة الوسطى منهمكة أساساً بالنزعة الاستهلاكية، كما كان ضباط الجيش موضع رشوة الامتيازات السخية. وهكذا فإن

هذا الواقع لم يترك إلا الطلاب وحدهم لخوض غمار المظاهرات وتنظيم «اللجان للدفاع عن الديمقراطية»، بيد أن الاستجابة كانت واهية، كما تم تحييد الطلاب بالضغط الاقتصادي والقوة العسكرية.

وبذلك أصبح المجال مفتوحاً أمام السادات لدفع استراتيجيته الجديدة أشواطاً إلى الأمام، تلك الاستراتيجية التي كانت تعتمد في الميدان الاقتصادي على فكرة «الاستثمار الثلاثي»، التي تجمع بين التقنية الأمريكية ورأس المال العربي واليد العاملة المصرية. وأهم ما في الأمر أن هذه الاستراتيجية كانت تعني ضمناً مبدأ الانفتاح INFITAH أو الباب المفتوح، الذي كان يعني التخلص من المظاهر الاقتصادية الناصرية في مصر، فتم إلغاء التخطيط الاقتصادي وتأميم المؤسسات بغية جذب رأس المال الأجنبي. ففي شباط عام ١٩٧٤ تأسست «المناطق الحرة» المعفاة من الضرائب والرسوم على طول قناة السويس، ومنحت شركات الاستثمار العاملة في أي مكان من مصر، إعفاء من الضرائب مدة تتراوح بين ٥ و ٨ سنوات، كما تم تحرير بنوك الاستثمار من ضوابط النقد. وأما قانون الاستثمار الصادر في حزيران عام ١٩٧٤ فقد فتح أمام الاستثمارات الأجنبية الصناعة والتعدين والصرافة والتأمين (وقد كانت كلها سابقاً موضع التأميم). وعندما كان السادات يتحدث أمام «نادي نيويورك الاقتصادي» في تشرين الثاني عام ١٩٧٥ تكلم عن حاجة الاقتصاد المصري «لعملية نقل الدم» وجاء على ذكر مبلغ ينوف على ٣ بلايين من الدولارات الأمريكية.

وعلى الرغم من الإغراءات التي طرحها السادات؛ فإن عدداً قليلاً جداً من الشركات الغربية اغتتم فرصة «الباب المفتوح»، إذ ثبت عزم تلك الشركات الوهن الذي كان يعتور البيروقراطية المصرية المقيتة بالإضافة إلى الهيكل الأساسي العتيق في ميداني الاتصالات والنقل. وعلاوة على ذلك فإن البورجوازية المصرية في الوقت الذي كانت تهمل فيه لسياسة «الباب المفتوح» كانت ترى في رأس المال الأجنبي تهديداً لمصالحها المحلية ولذلك كانت تصر على صياغة المشاريع المشتركة بناء على ماتمليه هي من شروط. فكانت النتيجة الختامية التي تمخضت عنها بدع السادات تتمثل بتفاقم الوضع الاقتصادي سوءاً في مصر، إذ أدى إلغاء التخطيط المركزي إلى زيادة الواردات من ٣٩٤ بليون دولار أمريكياً في عام ١٩٧٣ إلى ٧٥ بليون دولاراً أمريكياً في عام ١٩٧٦ — زيادة احتلت فيها السلع الكمالية مركز الصدارة في هذه القفزة. وأحد التقديرات جاء على ذكر بقاء نسبة ٢٥٪ من الأيدي العاملة التي كانت ٩ ملايين نسمة، إما عاطلة عن العمل أو ناقصة العمالة.

وبحلول عام ١٩٧٦ وصلت مصر حافة الإفلاس، إذ عجزت عن تسديد ما كان مستحقاً عليها من قروض قصيرة الأجل. فقام اتحاد مالي يتألف من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

وحكومتى الولايات المتحدة والعربية السعودية وقدم العون المطلوب ، وكان الثمن تخفيض قيمة الجنيه المصري وإلغاء المعونات المالية للضرورات الأساسية ، وسرعان ما أدت هذه النصيحة الأخيرة إلى ارتفاع سعر غاز البروين بنسبة ٤٦٪ والطحين بنسبة ٦٣٪ واللحم بنسبة ٢٦٪ والرز بنسبة ١٦٪ . وكانت هذه الزيادات بالنسبة لشعب يعيش أصلاً حالة الكفاف ، أمراً لا يمكن التساهل فيه ؛ فاندلع عصيان فعلي في كانون الثاني عام ١٩٧٧ في المدن في طول البلاد وعرضها ، فأذعن السادات وأعاد المعونات المالية ، وكان ذلك الإذعان تراجع رضيت به المصالح المالية الأجنبية ، لأن سقوط السادات كان سيفضي إلى تقويض البناء الكرتوني برمته .

وأما تخفيض قيمة الجنيه فقد تم فرضه لأن وطأته التخريبية على الاقتصاد لم تكن موضع إدراك الجماهير النائرة . فتكلفت السلع المستوردة ، التي تعتمد عليها الصناعة والزراعة المصريتين اعتماداً بنوياً ، ارتفعت ارتفاعاً متكافئاً مع التضخم ، وفي الوقت نفسه كانت تكلفة العمل تتزايد من جراء التضخم ومزاحمة السوق العربية المفتوحة أمام العمال المصريين . فأفلست الشركات الصناعية الصغيرة تاركة أمام العمال المطرودين خيار الالتحاق بصنفوف العمال الناقصي العمالة في الحرف الهامشية أو الهجرة . فلقد كان لمصر ، كالمكسيك ، نسبة تقارب ٢٠٪ من قوتها العاملة تعمل في البلدان الأجنبية ، من التي تساعد تحويلاتها المالية في تعديل الميزان التجاري غير الموازي ، كما تسهم أيضاً في ذلك التغيير القيم الذي يطرأ على منظومة القيم باتجاه المنزع الاستهلاكي .

فسمة الحياة في القاهرة تحافظ على طابعها المرعب ، حيث تتقاسم عائلات بأكملها غرفة واحدة صغيرة وتفيض النفايات من البالوعات إلى الشوارع ويتبدل الركاب من جوانب الحافلات وظهورها بغية سرعة الوصول إلى أماكن عملهم . وإن الامتناع من هذا الواقع البائس يزداد تفاقمًا بتفريخ المتعاملين بالسوق السوداء والمضاربين والمهريين ومختلف أنواع المتعهدين تحت ستار الانفتاح . فخلال مناقشة برلمانية في كانون الأول عام ١٩٧٥ وجه أحد النواب اتهامه بأن في مصر ، في ذلك الحين ، خمسمائة مليونيراً بالمقارنة مع أربعمائة مليونيراً قبل الإطاحة بالملك فاروق في عام ١٩٥٢ . فالمرابع الليلية والمراقص ومخازن المشروبات الروحية وسيارات « الليموزين » الفاخرة وغير ذلك من مظاهر فداحة الظلم الاجتماعي كانت كلها أهدافاً مباشرة للمتظاهرين خلال أعمال الشغب ، التي قامت في كانون الثاني عام ١٩٧٧ .

فإذا كانت الظروف في المدن ظروفًا مرعبة فإن ظروف الريف أسوأ حتى منها . فالعمر المرتقب لا يزال دون الأربعين سنة ونسبة الأمية تبلغ ٧٠٪ ، وهي نسبة أعلى مما كانت عليه قبل عشر سنوات خلت ، وثمة تقدير يورد أن نسبة من يعانون وهن البلهارسيا من سكان الريف تتراوح بين

٦٠ و ٧٠٪، وأن الإنتاجية الزراعية تزداد سنوياً بنسبة ٢٪ أو أقل من نسبة التزايد السكاني . وفي عام ١٩٧٥ فاقت الواردات الزراعية، لأول مرة، في قيمتها قيمة مجمل الصادرات الزراعية . وثمة دراسة عن الوضع الريفي المعاصر في مصر تتنبأ بتفاقم حدة التناقضات والصراعات الطبقية بين فقراء الفلاحين والفلاحين المعدمين من ناحية أولى وبين أغنياء الفلاحين من ناحية ثانية .

لقد لجأ السادات إلى ثلاثة تكتيكات لمجابهة هذا التفسخ الاجتماعي الذي يندر بالشؤم . وكان أولها تكتيكاً سياسياً : إذ أعلن عن إنهاء « الديكتاتورية » الناصرية واعتماد (مشروع قانون الحقوق العامة) ، الذي سوف يسم « بداية حياة جديدة في مصر » . وفي خطابه بعيد العمال العالمي في أول أيار عام ١٩٧٧ وصم الناصرية ” بمعسكرات الاعتقال وممارسة الوصاية والمصادرة ، وبنظام الحزب الوحيد والرأي الوحيد “ . ورداً منه على ذلك خلق عملياً في تشرين الثاني عام ١٩٧٦ ثلاثة أحزاب سياسية : الحزب الاشتراكي العربي في الوسط ، وحزب التجمع التقدمي الوطني في اليسار ، والحزب الاشتراكي الليبرالي في اليمين . وإن أقوى القوى اليمينية تتمثل بالإخوان المسلمين وأجهزتهم شبه العسكرية السرية . ولقد كان السادات عملياً يحايي الوسط ويتساهل مع اليمين ويقمع اليسار . فخلال أعمال الشغب في كانون الثاني عام ١٩٧٧ تجاهل الدور البارز ، الذي لعبه الإخوان المسلمون واعتقل الأعضاء البارزين من التجمع التقدمي الوطني ، كما اعتقل النقابيين في صفوف العمال والشيوعيين . وأعاد استعمال هذا القمع الاصطفائي في عام ١٩٧٩ ضد المعارضين لمهامته السلمية إلى القدس وإلى كامب ديفيد .

وأما التكتيك الثاني للسادات فقد كان جعل مصر خليفة لإيران في دور شرطي الخليج والمناطق الإفريقية المتاخمة . فالسادات كان يأمل ، بضمان يسر تدفق النفط إلى الغرب ، باجتذاب المساعدة المالية الضخمة للاقتصاد المصري المترنح . فمن هذا المنطلق جاء إفاد ثمانية آلاف من الجنود المصريين إلى عمان للحلول محل الجنود الإيرانيين ، الذين كانوا يساندون السلطان الرجعي « قابوس » ضد ثوار ظفار . ومن هذا المنطلق أيضاً جاء إرسال فرقة الطوارئ المصرية إلى زائير لمساندة الرئيس الفاسد « موبوتو » خلال انتفاضة عام ١٩٧٧ في إقليم شابا . وأما قطع التبديل للأسلحة المصرية القديمة ذات المنشأ السوفييتي ؛ فقد قدمتها الصين ، التي هي دائماً وأبداً على أهبة الاستعداد لمساعدة أي عدو لعدوها السوفييتي .

ولقد كان التكتيك الرئيسي للسادات حفاظاً على بقائه يتمثل بمبادرته السلمية المسرحية ، التي بلغت أوجها في اتفاقات كامب ديفيد في أيلول عام ١٩٧٨ ، إذ قدم فيها السلم للجماهير المصرية باعتباره الحل لمشكلاتها الراهنة وحجر الأساس للرخاء في المستقبل . فالاستجابة العاجلة

كانت مرضية للسادات المخنوق بالمشاكل ، كما عادت عليه على نطاق عالمي بجائزة نوبل للسلام ، وأما داخل الوطن فقد استحثت الدعم الشعبي تلك الصحافة الحكومية ، التي كانت تصور الفلسطينيين كناكرين للجميل ، تواقين لمواصلة الحرب إلى آخر نقطة من الدماء المصرية . ولدى عودة السادات من القدس استقبلته الجماهير استقبالاً حماسياً وهي ترفع شعارات من أمثال « مصر أولاً ومصر ثانياً ومصر آخرأ » .

ومع ذلك فثمة سؤالان يقيان دون إجابتين قاطعتين . أولهما هو ما إذا كان كامب ديفيد يمثل المقدمة الحقيقية للسلم . فالإجابة بالإيجاب على هذا السؤال تبقى دونكيشوتية في الوقت الذي يطالب فيه عرب الضفة الغربية بدولة فلسطينية مستقلة من ناحية أولى ، وفي الوقت الذي تتصرف فيه حكومة « بيغن » وكأن معاهدة السلم قد أطلقت يدها CARTE BLANCHE لاستعباد الضفة الغربية والاستيطان فيها بشكل أبدي .

وأما السؤال الثاني ، وهو أشد وقعاً في النفس حتى من السؤال الأول ، فهو ما إذا كان بمقدور سلام وطيد في الشرق الأوسط أن يكون بشيراً « بالعصر الذهبي » الذي يعد به السادات . ففي عام ١٩٧٨ صرح السادات أن عام ١٩٨٠ سيكون « عام الازدهار » ، ولقد قدمت الولايات المتحدة كل ما بوسعها من جهود للمساعدة على تحقيق الازدهار . فبين عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨٠ خصصت الولايات المتحدة ٣٥ بلايين من الدولارات الأمريكية على شكل معونة مدنية لمصر — وهذه المعونة هي أكبر مشاريع المعونات طموحاً بعد مشروع « مارشال » . فبناء على أساس نصيب كل فرد PER CAITA يتلقى المصريون معونة على شكل دولارات حقيقية أكثر مما كان يتلقى الأوروبيون الغربيون بعد الحرب العالمية الثانية . وتتدفق هذه المعونة بشكل أسرع مما تستطيع مصر استيعابه ، ولذلك ففي تموز عام ١٩٨٠ لم ينفق عملياً من مخصصات الإنفاق الشهري ، الذي كان ١٠٠ مليون دولاراً أمريكياً إلا نصفها فقط ، كل هذه المساعدات من أجل بقاء السادات تابعاً لأمريكا .

لقد حفز هذا الكثر ازدهاراً اقتصادياً في السلع الاستهلاكية الكمالية والمباني السكنية ، التي لا تعود بأية مساعدة على الغالبية العظمى من المصريين⁽⁴⁰⁾ . فالمعونة الأمريكية زادت الصدوع بزيئة مؤقتة ولكن يتعذر استمرارها إلى الأبد . فعلى السادات ، أو خليفته ، أن يواجه ببسالة ، حالما تتوانى تلك المعونة ، ذلك المأزق الباقي على قيد الحياة في مؤسسته : ألا وهو علاقة التبعية والاستغلال كتلك العلاقة القائمة بين العمال و « البورجوازية الطفيلية » الجديدة في القاهرة ، والعلاقة القائمة بين فقراء الفلاحين والكولاكيين KULAKS الجدد في الريف ، والعلاقة بين الدولة المصرية الراسفة في أغلال الديون وبين دائئها المسيطرين في العواصم الغربية . ولقد شعر بهذا المأزق أحد الموظفين

الحكوميين ، الذي قال لمراسل أمريكي وهو في غمرة يأس عميق : ” من المؤكد أن أبنائي سيكونون على الفقر الذي أنا فيه “ (41) .

وقد تساق الحجج على أن مصر لا تمثل الشرق الأوسط تمثيلاً نموذجياً من جراء عبء مشكلاتها الصميمة — كانهدام الترسبات النفطية الهائلة أو غير ذلك من الثروات الطبيعية ، والقيود التي تقيد الزراعة بسبب الصحراء المحيطة بها ، والتفجر السكاني الذي يفضي إلى نسبة معاكسة ومتفاقمة باستمرار من الكثافة السكانية على اليابسة . وعلى نقيض هذه المعوقات فإن إيران بلد من بلدان الشرق الأوسط ، بلد حبته الطبيعة بعوائد نفطية كافية لأي برنامج اقتصادي وبوفرة من الموارد الطبيعية الأخرى وبنسبة مواتية من الكثافة السكانية على اليابسة . ومع ذلك فإن إيران كانت تتخبط بمشكلات اجتماعية واقتصادية على ذلك الحجم الذي أدى إلى الإطاحة بالشاه في عام ١٩٧٧ على الرغم من جيشه الرائع التجهيز والبالغ ٤٥٠.٠٠٠ رجل .

لقد كانت الثورة مفاجأة مقدار ما كانت جوهرياً لأن صورة الشاه في الغرب كانت صورة الرجل الكريم والمصلح الشعبي ، الذي كان يوزع الأرض على الفقراء ، كما كان ينفذ « المعجزات الاقتصادية » بعوائد إيران النفطية ويوفر حياة أفضل لرعاياه الذين يبلغ تعدادهم ستاً وثلاثين مليون نسمة . وحتى الشاه نفسه لم ينج من تصديق هذا الوهم ، عندما كان يباهي أن إيران ستكون القوة العسكرية العظمى الخامسة في العالم بحلول عام ١٩٨٠ ، وأن دخل الفرد فيها سيوازي دخل الفرد في ألمانيا الغربية بحلول عام ١٩٨٦ ، وأنها ستصبح حيث « حضارة عظمى » أسمى من كل المجتمعات قديمها وحاضرها لأنه سيكون عندها قد محق « مفهوم الطبقة والصراع الطبقي » . ولقد ساهم « الرئيس كارتر » في تعزيز هذا الوهم ، عندما كان يشرب نخب الشاه عشية حفلة رأس السنة عام ١٩٧٨ في طهران ويقول : ” إن إيران في ظل قيادتكم العظيمة يا جلالة الشاه إن هي إلا جزيرة هادئة في منطقة من أكثر مناطق العالم الغير مستقر . وذلك يعود فضله ، لجلالتكم ، ولقيادتكم وللاحترام والإعجاب والحب الذي يكنه لكم شعبكم “ (42) .

وبعد عام واحد في ١٦ كانون الثاني عام ١٩٧٩ اضطر الشاه ، الذي انتحل لنفسه لقب « ملك الملوك » ولقب « ظل الله على الأرض » إلى الهرب من عاصمته والتفتيش عن منفى في البلدان الأجنبية ، حيث مات في العام التالي . وبغية إدراك سبب هذه المحصلة المباشرة تقتضي الضرورة أن نشير إلى أن الشاه كان بالأساس صنيعة غربية . ذات يوم اضطر أيضاً للجوء إلى المنفى في عام ١٩٥٣ ، عندما حاول معارضة أحد رؤساء الوزارات الجماهيريين ، الدكتور « محمد مصدق » الذي أمم حقول النفط على حساب شركة النفط الإيرانية الإنكليزية . فأحد التقارير الرسمية لوكالة

المخابرات، الذي تم إعداده في كانون الثاني عام ١٩٥٣ من قبل إدارة ترومان الراحل يخلص إلى الاستنتاج أن إجراء التأمين، الذي اتخذته مصدق كان «يحظى تقريباً بدعم إيراني شامل». ولقد صور ذلك التقرير «مصدق» بأنه عدو لدود للشيوعية، كما أشار إلى أن «حزب توده الشيوعي» كان على نزاع حاد مع مصدق وكان يرى كذلك أن الإطاحة بمصدق يجب أن تحتل «مركز الصدارة» في جدول الاهتمامات.

وعلى الرغم مما ورد في هذا التقرير؛ فإن وزير الخارجية «جون فوستر دالاس» ومدير وكالة الاستخبارات المركزية «آلان دالاس» أقنعا الرئيس أيزنهاور أن «مصدق» أداة سوفيتية ويجب الخلاص منه ضماناً للمصالح الغربية. فأوكلت مهمة «زعزعة الاستقرار» إلى «كيوميت روزفلت» وهو حفيد «تيودور روزفلت» ومدير فرع وكالة الاستخبارات المركزية في الشرق الأوسط. فوصل روزفلت إلى إيران تحت اسم مستعار في آب عام ١٩٥٣ ودأب على حجب مؤامرة الانقلاب مع الجنرال «فضل الله زاهدي». ولما تأكد الشاه من المساندة الأمريكية عزل طواعية «مصدق» وعين مكانه زاهدي، وهرب الشاه بعد ذلك خارج الوطن وبقي إلى أن دخل الجنرال زاهدي طهران بقواته المسلحة. وفي ٢٢ آب نقل آلان دالاس شخصياً الشاه، عائداً به إلى عاصمته.

وما إن اطمأن الشاه على عرشه حتى عمد أولاً إلى تنظيم جهاز حكومي بالغ المركزية. وبمساعدة عائدات النفط والخبرة الفنية الأمريكية لجأ إلى تحديث قوات الشرطة والبيروقراطية والقوات المسلحة وجهاز أمن السافاك المشين. وبحلول عام ١٩٧٠ كان على استعداد للبدء بتحويل إيران إلى قوة أمبريالية فرعية، أو إلى «قوة إقليمية نافذة» وفق تسمية واشنطن لها. فبين عام ١٩٧٢ وعام ١٩٧٦ ابتاع الشاه أسلحة أمريكية قيمتها ١٠.٤ بليون دولار، وكان هنالك في أنابيب النفط ما قيمته ١٢.١ بليون دولاراً أيضاً، عندما سقط الشاه في عام ١٩٧٩.

وهكذا أصبحت إيران الدولة المثالية القادرة على تحقيق «مبدأ نيكسون»، الذي كان يقضي بوجود زبائن محليين مزدوين بمعونة عسكرية أمريكية ضخمة وتدريب كبير للقيام بالقتال المطلوب، حفاظاً على الوضع الراهن في المناطق الاستراتيجية من بلدان العالم الثالث. فلقد كان المال متوفراً للشاه لدفع أثمان أحدث أجهزة الأسلحة العصرية التي كان يفتن بها، كما كانت الإرادة متوفرة لديه لاستخدام تلك الأسلحة لقمع الحركات الإقليمية الراديكالية — مثلما فعل في عمان ضد ثورة ظفار، وفي باكستان ضد المنشقين «البلوتشين» وفي الصومال ضد الحبشة. وبما أن المملكة العربية السعودية لم يكن لديها من الطاقة البشرية ما يؤهلها لممارسة مثل هذا الدور الإقليمي الفعال، فإن واشنطن كانت تنظر إلى إيران وإلى إسرائيل بأنهما الحارستان للوضع الراهن في الشرق

الأوسط . فالانفاق الإسرائيلي المصري الأخير ، الذي تم التوصل إليه في كامب ديفيد لم يكن بالأساس إلا تدبيراً لتوسيع وتعزيز ذلك الهيكل الذي يصون الوضع الراهن STATUSQUO .

ولكن البناء الامبراطوري الذي أقامه الشاه كان ، على الرغم من واجهته المهيبة ، بناء هشاً ينخره السوس في صلبه . فلقد أصبح بناء يتزايد اعتماده على النفط ، الذي كان يمثل نسبة ١٩٥ من صافي الإنتاج المحلي GDP في عام (١٩٧٢ - ١٩٧٣) ، ونسبة ٤٩٧ في عام (١٩٧٧ - ١٩٧٨) ، العام الذي كان مسؤولاً فيه عن نسبة ٧٧٪ من إيرادات الحكومة وعن نسبة ٨٧٪ من مكاسب القطاع الأجنبي . ولكن صناعة النفط كانت مطمورة ضمن الاقتصاد الوطني ببعض «الوشائج» ، التي تشدها إلى الخلف أو تدفعها إلى الأمام . فلقد كانت تستخدم عدداً ضئيلاً من الأيدي العاملة ، كما كانت تحصل على تقنياتها من البلدان الأجنبية ومعظم مردودها كان موضع التصدير . والأدهى من ذلك أن احتياجات النفط محدودة ولذلك فإن الإنتاج سوف يبدأ بالهبوط في التسعينيات (١٩٩٠) ، كما ستبهط الإيرادات بنسبة مماثلة .

لقد كانت المشكلة الأساسية التي تواجه إيران تكمن في تطوير زراعتها وصناعاتها فيما تبقى أمامها من الزمن ، كي تتحرر من الاعتماد على النفط . ففي كلا هذين الميدانين لحقت الكارثة بالبلاد على الرغم من الخطط الجلييلة والإنفاقات الهائلة . فبرنامج الإصلاح الزراعي الذي انطلقت مسيرته في عام ١٩٧٢ برهن ، بمقدار ما يتعلق الأمر برفاه الطبقة الفلاحية ككل ، عن إخفاق الإصلاح الزراعي الإيراني . فلقد توصلت إحدى الدراسات في عام ١٩٧٤ إلى النتيجة التالية : "إن الإصلاح الزراعي لم يحسّن المنزلة الاقتصادية الاجتماعية للطبقة الفلاحية ، وعاد بالضرر على قسط كبير من الفلاحين فبدلاً من أن يفضي الإصلاح الزراعي إلى خلق طبقة فلاحية مستقلة وإلى طبقة بورجوازية حضرية أكثر استقلالاً ، فإنه أفضى إلى مزيد من تشديد القبضة الاقتصادية الاجتماعية التقليدية للدولة على الطبقات الاجتماعية كلها" ، (٤٤) .

فالأرض تم توزيعها فعلاً على زهاء نصف الفلاحين ، الذين لا يملكون شبراً منها ولكن لم تعقبها أية خطوة باتجاه المعونة التقنية ، ولذلك فقد ركبت الإنتاجية الزراعية ، مما دفع بالشاه إلى الالتفات إلى الهيئات الزراعية الأجنبية ، التي حلت عملياتها ذات الإنتاج كثيف رأس المال محل الفلاحين ، الأمر الذي أدى منذ عام ١٩٧٣ إلى القذف بنسبة ٨٪ من السكان القرويين إلى المدن سنوياً ، حيث انعدام الأشغال حولهم إلى نقاد قساة للنظام . وعلاوة على ذلك فإن عمليات الهيئات الزراعية لم تزد الإنتاجية زيادة كافية لتلبية الطلب الهائل على المواد الغذائية ، الطلب الذي كانت تحفره العائدات النفطية مع وجود نمو سكاني كبير ووجود أعداد متزايدة من الأجانب ذوي الأجور العالية . فعلى

الرغم من كل الجهود التي بذلتها الحكومة ارتفع الإنتاج الزراعي سنوياً بنسبة تتراوح بين ٢٪ و ٢.٥٪، قياساً إلى النمو السكاني الذي كانت نسبته ٣٪. إن نسبة تتراوح بين ١٠٪ و ٢٠٪ من دولارات النفط كانت تدفع مقابل الاستيرادات الغذائية، مما أدى إلى قيام وضع شاذ إلى حد الخطورة. ففي الوقت الذي كان يجري فيه استغلال الزراعة في معظم البلدان لتقديم العون المالي للتصنيع، كان النفط في إيران موضع الاستغلال لتعويض العجز الزراعي. وكما قال أحد الوزراء السابقين من أعوان الشاه: "إذا عدنا بأبصارنا إلى الماضي لوجدنا أن الواجب كان يستلزم منا إجراء أحد الأمور على نحو مختلف، ألا وهو إقامة التوازن بين الصناعة في المدن وبين الزراعة. فلقد وزعنا الأرض ولكننا لم نستبعها بالإجراءات الكافية لاستبقاء المواطنين في الريف. لو فعلنا ذلك لكان هذا البلد أكثر استقراراً"، (٤٥).

وأما أفق الصناعة فقد كان قائماً على قدم المساواة مع الزراعة. فهوس الشاه بالأمر العسكري دفعه إلى الاستثمار في الأعتدة الحربية الأجنبية أكثر من الاستثمار في الصناعة المحلية. فلقد تضخم قطاع الخدمات في الاقتصاد تضخماً كبيراً إلى الحد الذي جعله مسؤولاً عام ١٩٧٤ عما نسبته ٣٩.٤ من صافي الإنتاج المحلي بالمقارنة مع نسبة ١٦.١ فقط من الصناعة. كما لم تقم أيضاً أية محاولة لتكييف الجهاز البيروقراطي المرهق وفق مقتضيات تشجيع التطور الاقتصادي السريع، مما جعل المقاولين، من إيرانيين وأجانب سواء بسواء، يهدرون الكثير من الزمن والنقود على مقارعة النظم وشق طريقهم بالرشوة إبان اعتراض العقبات. وأما الصناعات التي تم إنشاؤها فقد كانت في معظمها من النموذج البديل للاستيراد، كما كانت في العادة تركب الأجزاء المستوردة، بدلاً من تصنيع المكونات. وعلاوة على ذلك فإن ارتفاع التعريفات الحماائية أيضاً عزز العجز، فمثلاً كان تركيب سيارة «شيفروليه» في إيران يستغرق ٤٥ ساعة، قياساً إلى ٢٥ ساعة في ألمانيا. وما هو أهم من ذلك أن أية سلع مصنعة — سواء أكانت سيارات أو فولاذاً أو أدوات منزلية — كان من المحتمل استهلاكها داخل الوطن، نظراً للقوة الشرائية، التي خلقتها دولارات النفط. وهكذا فإن الصادرات غير النفطية انخفضت من نسبة ٢٢٪ عام ١٩٥٩ إلى ١٩٪ عام ١٩٧٣ وإلى ٥٪ في عام ١٩٧٥. والحقيقة المريرة الأخرى مرارة هذه الحقيقة كانت تكمن في أن نسبة ٧٢٪ من الصادرات غير النفطية كانت في عام ١٩٧٤ — ١٩٧٥ ترد من القطاع التقليدي (كالسجاجيد الفارسية مثلاً) قياساً إلى ما نسبته ٢٨٪ من القطاع الصناعي الجديد.

هذا الفشل الاقتصادي المطلق كان لا بد من أن يترك خلفه بصماته الاجتماعية السلبية. فنسبة الأمية بقيت ٦٠٪ بين المواطنين، كما إن عدد الطلاب الذين عادوا إلى الوطن بعد إنهاء

دراستهم في الخارج لم يكن أكثر من ٢٢٠٠٠ طالب من أصل ٣٢٥٠٠٠ من الطلاب الموفدين للدراسة خلال العقد الممتد من عام ١٩٦٩ إلى عام ١٩٧٨. وأما ضرائب الدخل الشخصية فقد كانت منخفضة أصلاً ناهيك عن التملص منها في العادة. ففي عام ١٩٧٥ كشف وزير المالية أن عدد الشركات، التي تحتفظ بكشوف نظامية عن دخولها لا يتعدى ٩٣٦٢ شركة من أصل ٢٠٠٠٠ شركة مسجلة، كما إن نسبة ٤٣٪ من هذا العدد أدلت ببيانات عن خساراتها، مما يفيد أن ربع تلك الشركات على الأقل لا يدفع ثمة ضرائب على الإطلاق. وعلاوة على ذلك كانت الفجوة بين مستوى المعيشة في الريف ونظيره في المدن آخذة بالاتساع، الأمر الذي أدى إلى تدفق الناس إلى الأحياء القذرة في المدن وازدحامها بالسكان. وفي عام ١٩٧٣ أجرت منظمة العمل الدولية ILO دراسة حول توزيع الدخل في إيران وخلصت إلى الاستنتاج أن تلك النسبة المئوية التي تبلغ ١٠٪ من السكان والتي تتربع على ذروة سلم الدخل، هي التي تستنفد ما نسبته ٤٠٪ من مجمل الاستهلاك الخاص، في حين أن تلك النسبة المئوية، التي تبلغ ٣٠٪ من السكان والتي تحتل الدرجة السفلى من سلم الدخل لا تستنفد إلا ما نسبته ١٠٪ من الاستهلاك الخاص⁽⁴⁶⁾. وفي عام ١٩٧٥ توصل تقرير لمؤسسة هدرسون إلى النتيجة التالية: "إن من الممكن أن تتكشف إيران، في العقد الأخير من هذا القرن، بأنها ليست أكثر من بناء منصف التصنيع مزركش السطح بزركشات العظمة والنفوذ العالمي وخاوي الجوهر"⁽⁴⁷⁾.

هكذا كانت خلفية الأزمة الثورية الطويلة الأمد، التي بدأت في ٢٥ تشرين الثاني عام ١٩٧٧، عندما اصطدم خمسة آلاف طالب جامعي مع الشرطة. هذا الاصطدام أطلق العنان لموجات من أعمال الشغب، التي بلغت أوجها في أيلول عام ١٩٧٨ حينما أدت التظاهرات الضخمة وسفك الدماء الغزيرة إلى أن يعلن الشاه الأحكام العرفية وأن يعين حكومة عسكرية على رأسها رئيس الأركان الجنرال «أزهري». وفي ذلك الحين بدأ العمال ينضمون إلى الحركة التي بدأت كحركة طبقة وسطى إلى حد كبير، وأخذت إضراباتهم توقع الشلل باقتصاد المدن، كما إن هذه الحركة برمتها حازت على التلاحم والقيادة بانتقال «آية الله الخميني» من العراق إلى باريس، حيث تسنى له مزيد من الاقتراب من وسائل الإعلام العالمية ومن ثم من إيران. وبحلول كانون الأول عام ١٩٧٨ تمكنت قوى المعارضة من حشد مساندة شعبية طاغية خلفها إلى ذلك الحد الذي جعل الحكومة العسكرية حكومة خائرة القوى.

وعندها عين الشاه رئيساً للوزراء «شاهبور بختيار» ذا الثقافة الفرنسية، الذي وفر انتقالاً سلمياً إلى نظام ديمقراطي. فحل جهاز السافاك البغيض ووعد بتسليم السلطة إلى حكومة منتخبة

وفق إجراءات دستورية صحيحة . وبدعم من واشنطن ، التي تيقنت أن أمر الشاه قد انقضى ، أقنع بختيار الملك بمغادرة البلاد في ١٦ كانون الثاني عام ١٩٧٩ . ولكن الآمال بحل سلمي تبخرت لأن بختيار كان صنو الشاه الذي عينه . فاستمرت الإضرابات والمظاهرات في الوقت الذي كان فيه الخميني يرفض استقبال المندوبين الذين كان يوفدهم بختيار . وبدلاً من ذلك عاد آية الله إلى طهران في أول شباط وعين « مهدي بازاركان » رئيساً لحكومة جديدة مؤقتة . بيد أن هذا الشذوذ المفرط المتمثل بوجود حكومتين متنافستين بلغ ذروته في ٩ شباط ، عندما اصطدم صغار الضباط والتقنيين في قاعدة « دوش طابه » الجوية قرب طهران بكبار ضباط قيادتهم وبفصيلة الخالدون من الحرس الامبراطوري . هذا الاصطدام أطلق العنان لثورة عارمة في طهران مزقت الفصائل المناصرة للشاه في صفوف القوات المسلحة وأجبرت بختيار على الاستقالة والفرار . وخلال الأيام التالية وقعت اصطدامات مماثلة في المدن الإقليمية واستولى الثوريون على مخازن ضخمة من العتاد العسكري في كل القواعد العسكرية ، التي اكتسحوها . وأصبح الآن « آية الله » الحاكم الواقعي DE FACTO لإيران بدلاً من السلالة البهلوية المدعومة أمريكياً .

إن هذه الثورة الغدة مهمة قدر ما كانت مباغته . لقد كانت معززة بقاعدة شعبية عريضة إلى حد مذهل ، إذ ضحى فيها قرابة عشرون ألف متظاهر بحياتهم طيلة فترة المقاومة ، التي دامت أكثر من عام واحد . وعلاوة على ذلك كانت ثورة حضرية ، مما يتعارض مع كل الثورات الفلاحية ، التي قامت في العالم الثالث في أعقاب الحرب العالمية الثانية — كالثورة التي قامت في الصين ، وفي جنوب شرقي آسيا ، وفي إفريقية البرتغالية وفي الجزائر . وأخيراً كانت هذه الثورة أول ثورة مظففة في دولة أمبريالية ثانوية . إن انتصار الثوريين ، على الرغم من الدعم اللامحدود للشاه ، ينطوي على مضامين واضحة بالنسبة للدول الأخرى ، التي يناط بها القيام بدور مماثل ، دور « القوة الإقليمية النافذة » — دول من أمثال البرازيل في أمريكا اللاتينية والعربية والسعودية في الشرق الأوسط وأندونيسيا في جنوب شرقي آسيا .

فالثورة اختتمت الفصل البهلوي في تاريخ إيران ولكنها ابتدأت أيضاً فصلاً جديداً من المحتمل له أن يتكشف على أنه فصل مضطرب اضطراب الفصل السابق . وعندما يصير الخميني على أن الثورة كانت « ثورة إسلامية » ؛ فإنه يستخدم تلك العبارة كي يطمس التركيب الطبقي المتعدد ، الذي كانت عليه الثورة بشكل فعلي ، وكي يدحض شرعية مطالب مختلف الجماعات المسحوقة بإجراء التغيير الاجتماعي بالإضافة إلى التغيير السياسي . فالحقيقة تكمن في أن تحالفاً من قوى متعددة هو الذي نفذ الثورة ، تحالفاً يتضمن عمال المدن وثقفيها ومهنيي الطبقة الوسطى والطلاب والبورجوازية الصغيرة . ومن هذه القوى كان المهنيون والطلاب يقاتلون قبل بروز أي « ملا »

في الشوارع بزمان طويل . ومن أكثر القوى فاعلية في الإطاحة بالشاه كان العمال الذين وصلوا إضرابهم في المعامل وحقول النفط . لقد كان بمقدور القوات المسلحة ، كملاذ أخير ، أن تسحق المتظاهرين ولكنها كانت تدرك أنها لا تستطيع إجبار العمال على الظهور أمام بوابات المعامل وفي منشآت النفط .

فالإسلام اليوم ، شأنه شأن الأديان الأخرى ، موضع استغلال القوى التقدمية والقوى الرجعية سواء بسواء كل بغية تبرير مصالحها ومساعدتها . وفي هذا العصر الحالي ، العصر الانتقالي المتلاطم الأمواج ، يجري حشر الإسلام في الصراع الشامل الدائر بين الرأسمالية والاشتراكية . وفي هذه المرحلة الراهنة يقترن الإسلام في مراكش وتركيا والباكستان وأندونيسيا بمحاولات الطبقة الحاكمة ، حفاظاً على مصالحها المحلية وعلى روابطها مع النظام الرأسمالي العالمي . وعلى نحو مناقض يجري التوكيد اليوم على المبادئ الطافحة بالمساواة تبريراً لإعادة تركيب البنية الاجتماعية في الجزائر واليمن الجنوبي وليبيا وفي حركات التحرير كجبهة البوليساريو في الصحراء الكبرى الغربية وفي منظمة التحرير الفلسطينية في الشرق الأوسط وفي الجبهة الوطنية الموروثة في الفلبين .

وفي واقع إيران تشبث بالسلطة بعد المرحلة الثورية «الجمعية الثورية الإسلامية» السرية ، التي أسسها الخميني والجمعيات الثورية المحلية ، التي أسسها الملأت وأقرانهم في المدن الإقليمية . وأما أداتهم السياسية فقد كانت «الحزب الجمهوري الإسلامي» بقيادة الداهية «آية الله محمد بهشتي» . لقد كسب هذا الحزب الانتخابات النيابية في ربيع عام ١٩٨٠ وبذلك عزل «أبو الحسن بني صدر» الذي كان قد انتخب رئيساً للجمهورية في شباط عام ١٩٨٠ . وعندما حاول بني صدر تعيين رئيس للوزراء موال إليه تجاهله «الحزب الجمهوري الإسلامي» ونصب «محمد علي رجائي» رئيساً للوزراء في أيلول عام ١٩٨٠ واختار له وزراء من المناضلين الأشداء من بين صفوفه .

وتأتي المعارضة الأساسية «للحزب الجمهوري الإسلامي» من فئات ثلاث . فعلى اليسار تتمثل المنظمات الرئيسية بالفدائيين ، الذين هم عبارة عن فئة ماركسية مناضلة تضم زهاء ألفي عضو ، وبالمجاهدين الذين هم عبارة عن فئة ماركسية إسلامية تبرز بين المبادئ اليسارية والتقاليد الإسلامية ، وحزب «توده» الشيوعي الموالي لموسكو ، الذي تأسس في عام ١٩٤٢ . وتتضمن مطالب هذه المجموعات اليسارية التصنيع المستقل عن الهيمنة الأجنبية ، وتوفير فرص العمل للعاطلين عن العمل ، والإصلاح الزراعي للفلاحين ، والحقوق الديمقراطية للأقليات القومية والمساواة للمرأة . وأما المنظمة المركزية الأساسية فهي «الجبهة الديمقراطية الوطنية» برئاسة أحد أحفاد الدكتور «مصدق» . وبما أن هذه الجبهة تتألف في معظمها من المثقفين والشخصيات السياسية الليبرالية ؛

فإنها تؤكد على أهمية الحقوق المدنية وتعارض الحكم الإسلامي باعتباره ليس أكثر من ديكتاتورية جديدة حلت محل ديكتاتورية الشاه .

إن اليسار والوسط يكرهان معاً «الخميني والحزب الجمهوري الإسلامي» كره التحريم . فتصور الخميني للإسلام تصور يحدد أفعال الفرد من ولادته حتى مماته حتى في أدق تفاصيل الحياة . ومن هذا المنطلق فإن الديمقراطية الدنيوية بالنسبة للخميني أمر فارغ من أي معنى ولا يمكن التساهل به . ”إن عدونا ليس محمد رضا بهلوي وحسب ، بل إنه يتمثل أيضاً بكل من يستعمل لفظة الديمقراطية أو الجمهورية“⁽⁴⁸⁾ . ولقد هاجم الأصوليون أيضاً المنظمات اليسارية ؛ فسجنوا قياداتها وأخضعوا صحفها للمراقبة ووسطوا سيطرتهم على المجالس العمالية والفلاحية وعلى لجان الأحياء ونظموا الحرس الثوري PASDARANS . فهؤلاء الحراس الذين يبلغ عددهم ثلاثين ألف موالين شخصياً للخميني ويضطلعون بالمسؤوليات الأمنية ، التي كانت منوطة سابقاً بالقوات المسلحة النظامية .

وهكذا يجب على الخميني والحزب الجمهوري الإسلامي أن يقارعا ، علاوة على الوسط واليسار ، الأقليات القومية (من أكراد وبلوشيين وتركانيين وأذربيجانيين وعرب) ، التي تشكل نسبة ٦٠٪ من مجمل السكان ، كما يجب عليهما أن يقارعا الأقليات الدينية كالمسيحيين واليهود والزرادشتيين والبهائيين ، ويقارعا النساء العصريات اللواتي يعانين من التحيز ضدهن في ميادين عديدة . فالمواجهة مع هذا العدد الكبير من العناصر المتباينة هي المسؤولة عن ذلك الاضطراب المحلي ، الذي عم إيران بعد رحيل الشاه . فمن اتجاهات شتى يتناهى إلى سمع المرء التذمر التالي : ”لقد حلت ديكتاتورية العمامة محل ديكتاتورية التاج“ .

وتزداد الصراعات المحلية تفاقمًا بتدخل أنواع شتى من النفوذ الأجنبي . فالثورة الإيرانية بما تنطوي عليه من ثوران جوهري كان لابد لها من أن تقع في شرك منافسات القوى العظمى وسياسات توازن القوى في الخليج العربي . فلقد أصبح معروفاً الآن أن الجنرال الأمريكي «روبرت إم . هايسر» ، الذي أوفده الرئيس كارتر إلى طهران ، كان يحرض على القيام بانقلاب عسكري في ذروة الثورة لإجهاضها . وفي ٢٣ كانون الثاني عام ١٩٧٩ ؛ أي بعد أسبوع على فرار الشاه ، أرسل هايسر تقريراً إلى رئيسه الجنرال «ألكساندر م . هيغ» الأصغر ، الذي كان وقتها آمر قوات الناتو NATO . إن ذلك التقرير الذي كان على غلافه «سري للغاية» و «للجنرال هيغ حصراً من الجنرال هايسر» قد سرد في البداية وصفاً للجهود التي بذلها هايسر لتعزيز حكومة بختيار . ”لقد كانت توجيهاتي لهم علينا ، في حال فشل ذلك ، اغتصاب السلطة بشكل عسكري مكشوف“ . وفي ١٠ شباط

عام ١٩٧٩ ؛ أي قبل يومين فقط على قيام الثورة ، استدعت وزارة الخارجية السفير في طهران « ويليام سوليفان » للتشاور حول إمكانية القيام بانقلاب عسكري ، كما تم إعطاء الأمر إلى ناقلة نفط من أسطول الولايات المتحدة للوقوف على مقربة من ساحل إيران لتقديم الوقود للقوات المسلحة في حال قيام الانقلاب فعلاً . ولكن السيف كان قد سبق العذل في هذه الآونة . فلقد كان هايسر قد نبه في تقرير إلى ما قد يحدث في حال عودة الخميني إلى إيران : ” أعتقد أنه سيكون هنالك ثوران ضخم ، وعندها سيختلط الحابل بالنابل بكل بساطة “⁽⁴⁹⁾ . لقد عاد الخميني في أول شباط وما مر أسبوعان إلا وثبتت نبوءة هايسر .

إن احتجاز طاقم السفارة الأمريكية في طهران جعل الصراع الدائر بين واشنطن وإيران الثورية يتجلى للعيان . فرد الرئيس كارتر على ذلك بتجميد كل الموجودات الإيرانية في البنوك الأمريكية وتنسيق العقوبات التجارية ضد إيران ، وأخيراً بإرسال فريق الإنقاذ العاثر الحظ في نيسان عام ١٩٨٠ . وأما ضمن إيران فقد أصبحت مسألة الرهائن كرة سياسية . فبني صدر كان يفضل الوصول إلى تسوية عاجلة بغية تطبيع العلاقات الخارجية وإنعاش الاقتصاد الوطني الممزق . ولكن « الحزب الجمهوري الإسلامي » كان ، على النقيض من ذلك ، يؤيد مطلب الطلاب المناضلين القاضي بمحاكمة الرهائن بتهمة التجسس ، مستغلاً بذلك المشاعر الفياضة بمعادة الأمبريالية .

وأما الأصوليون الإسلاميون ؛ فقد تشبثوا بمحافظتهم إلى الحد الذي جعل إيران معزولة سياسياً ومهزولة اقتصادياً ، الأمر الذي أدى مباشرة إلى الغزو العراقي لإيران في ٢٢ أيلول عام ١٩٨٠ . لقد كان « صدام حسين » رئيس جمهورية العراق يطمح لبسط هيمنته السياسية والعسكرية على منطقة الخليج العربي على غرار هيمنة الشاه السابقة . ولذلك فما إن رأى حسين إيران معزولة ومفككة حتى تخيل أن حرباً قصيرة قد تقوض نظام الخميني . وأما القادة العرب الآخرون فقد هللوا لذلك الغزو وساندوه خلسة ، لأنهم كانوا يفضلون رؤية بختيار المحافظ في دست السلطة بدلاً من آية الله المثير للقلق . فعلى الرغم من كل التناقضات القائمة في إيران الثورية كان جيرانها يرهبون جانبها ، ولا سيما بسبب تلك الدعوات المتواصلة التي كان الخميني يحرض فيها الجماهير الإسلامية على الثورة على حكامها الفاسدين والمارقين .

وبمعمونة الدبلوماسية الأمريكية تم إعتاق الرهائن بعد أسر دام ٤٤٤ يوماً في ذلك الموعد ، الذي حلت فيه إدارة ريغان محل إدارة كارتر . فالمفاوض الإيراني الرئيسي « بهزاد نبوي » تباهى أن إيران ” قد تمكنت من ترميغ أنف أكبر القوتين العظميين في الوحل “ . ولكن الحقيقة تكمن في أن إيران قد تنازلت عن معظم مطالبها الأصلية ، بما في ذلك ثروة الشاه التي تركت في منزلة قانونية بين بين ،

والموجودات المجمدة في الخارج، التي اعترضت البنوك الأجنبية قسماً ضخماً منها بغية استرداد قروضها.

إن إنهاء مسألة الرهائن التي طال بها الزمن قد هدد — وبالمفارقة — الثورة الإيرانية بتفاقم حدة الصراع بين «رجائي» رئيس الوزراء و «الحزب الجمهوري الإسلامي» من ناحية أولى، وبين أتباع «بني صدر» رئيس الجمهورية من ناحية ثانية. فالحزب الجمهوري الإسلامي كانت له اليد الطولى في الشوارع، وكان يتمتع بحرية أكبر للاتصال بالخميني، كما كانت تسانده عدة مجموعات يسارية. فحزب توده وغالبية المجاهدين والفدائيين كانوا يساندون الحزب الجمهوري الإسلامي ضد بني صدر، الذي كانوا يرون فيه إنساناً قريباً للعناصر البورجوازية المرتبطة بالغرب ومعارضاً لاستمرار الثورة. وأما بني صدر؛ فقد كانت تؤيده العناصر المثقفة من سكان المدن وتجار السوق وربما القوات المسلحة، التي أحسن صقل قيادتها بمنتهى الدقة. ومما زاد الطين بلة بالنسبة لهذه التعقيدات كانت مواقف مختلف الأقليات، التي ظلت على خصامها مع الفرس الذين كانوا يرفضون مطالبها فيما يتعلق بالاستقلال الذاتي الإقليمي.

إن مستقبل إيران بعد تسوية مسألة الرهائن مستقبل غامض ومحفوف بالمخاطر. فالصراعات السياسية الأساسية لا تزال دون حل، والاقتصاد فيها ركام، كما إن الضغوط الأجنبية سوف تستمر على حالها من الحرب الدائرة مع العراق ومن القوى العظمى أيضاً سواء بسواء. ولكن التجربة التي عاشها الجنرال هايسر، تدل على أن إيران «الخميني» مختلفة تماماً عن إيران «مصدق». إن تسييس الجماهير قد حال بين الجنرال هايسر وبين محاولته إعادة ذلك التدخل الناجح الذي تدخله «كيرييت روزفلت» في شؤون إيران الداخلية. وسوف تترك هذه الحقيقة التاريخية بصماتها الدامغة على إيران وعلى الشرق الأوسط بأكمله بصرف النظر عما ستؤول إليه تلك الثورة التي خلعت «ملك الملوك» عن عرشه.

فعلى النقيض من مصر، التي تتخبط بالفقر وعلى النقيض من إيران التي تتخبط بالصراع، تبدو الآفاق ودية مشرقة أمام دول الخليج النفطية كالعربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة. فهذه الدول النفطية، بما ينهمر عليها من عائدات وفيرة وبما تعيله من العدد السكاني الضخم، تبدو في ظاهر الأمر في موقف تحسد عليه. وهكذا فإن من المعلوم تماماً أن نصيب الفرد الواحد من الإنتاج القومي الإجمالي GNP في الكويت أعلى منه في أي مكان من العالم. ولكن الاحتياطات النفطية الثمينة يساء استخدامها بتبصر أدنى، مما هو عليه حتى في إيران. فلدى إيران موارد طبيعية أخرى تستطيع اللجوء إليها على الأقل بعد نضوب النفط. وأما تلك الدول النفطية

فليس لديها، علاوة على الرمال إلا القليل، بحيث أن سكانها الحاليين، الذين يطهرهم الغنى سيجدون أن من المحال عليهم، وقد اعتادوا التنعم بالكماليات الأجنبية، إعالة أنفسهم بالارتداد إلى ممارسة مألوفهم كرعي المواشي وصيد الأسماك واستخراج اللؤلؤ ومزاولة التجارة.

إن زمر النخبة الحاكمة في تلك الدول الصحراوية تصرف حياتها في تبذير المال داخل الوطن وفي البلدان الأجنبية. فنزوتها لإقامة المشاريع المكلفة لإعلاء شأنها يدغدغها رجال الأعمال الأجانب التواقون لاقتناص دولارات النفط على عجل. لقد أنشأت دبي أكثر من سبعين مرسى للسفن في ميناء «جبل علي»، مما يوفر لتلك الدولة الصغيرة طاقة مينائية أكبر من طاقة ميناء مدينة نيويورك، كما بنت كل من الدوليتين المتجاورتين، دبي والشارقة، مطاراً دولياً حديثاً على استعداد لاستقبال طائرات «الجمبو» النفائث وخدمتها، وإن هذين المطارين قريبان بعضهما من بعض أكثر من قرب مطار دالاس في واشنطن من المطار الوطني، كما إن مطار دبي أقرب عملياً إلى الشارقة منه إلى دبي. وتجدر الإشارة إلى أن العربية السعودية بنت أيضاً مطاراً دولياً جديداً في ظاهر جدة خدمة لحركة الحجيج سنوياً إلى مكة، وكانت تكلفة هذا المطار سبعة بلايين دولار أو مايساوي عشرة أضعاف تكلفة أغلى مطار في أمريكا، مطار «دالاس فورت وورث».

إن مواطني الدول النفطية الصحراوية «موظفون» في خدمات حكومية شتى ويقبضون الرواتب عملياً، كي لا يمارسوا أي عمل في حقيقة الأمر. فالمسح الذي أجرته الأمم المتحدة توصل إلى الكشف على أن الموظف المدني الكويتي يعمل وسطياً سبع عشرة دقيقة في اليوم الواحد، وأن معظم العمل المفيد والمنتج يقوم به العمال الوافدون من مصر والعراق وفلسطين والباكستان وغيرها من البلدان المجاورة. وليس لهؤلاء العمال في العادة حقوق سياسية أو منظمات نقابية ولا يتقاضون إلا جزءاً من تلك الأجور المدفوعة للمواطنين المحليين، الذين يزاولون الأعمال نفسها. وهكذا فإن المواطنين يخضعون لعملية تبطل من المحتمل أن تكون مرضية ما دامت الموارد النفطية على عطاياها، ولكن ما إن ينضب هذا الميراث الإقليمي العظيم حتى تأخذ أبعادها الكارثة ليس بالنسبة لمواطني الدول السالفة الذكر وحسب، وإنما بالنسبة للمنطقة بأكملها.

فالاقتصادي الفرنسي المرموق موريس غيزنيه وضع النقاط على الحروف في صحيفة النهار في مقالته: «التقرير العربي ومذكرة» عما يعتبره «الفرصة الأخيرة» أمام العالم العربي:

”..... إن الشرط اللازم لاستمرار بقاء العالم العربي يتمثل بالنظر إلى الثروة النفطية على أنها ثروة العرب قاطبة..... والحل الوحيد للعالم العربي هو استثمار العائدات النفطية في العالم العربي ولمصلحة العالم العربي.

إنه المنطقة المتصفة بأقل موارد مياه في الدنيا وبأصغر مساحات الأرض الصالحة للزراعة . وإنه المنطقة التي سوف يتزايد عدد سكانها بحلول عام ٢٠٠٠ من ١٣٥ مليون نسمة إلى ٢٧٠ مليون بشكل لا مناص منه . فهو المنطقة التي لا تستطيع إطعام شعبها حتى في هذه الأيام وبعد مضي عشرين عام ستخلو من أي نفط ، فمن أين لها أن تشتري الطعام ؟

وإنني لا أفهم ذلك الرأي القائل أن القدرة على الاستثمار غير كافية . فاليوم يعيش مائة مليون عربي في ظروف أدنى من الظروف الإنسانية ، وهناك الكثير مما يجب القيام به فإذا كانت القدرة غير كافية فذلك لأن العالم العربي لما يضع بعد خطة تطويره

فالعربية السعودية يجب أن تساهم في خطة تطوير شاملة فقد يكون هنالك مناجم « في العربية السعودية » يمكن فتحها مستقبلاً . ولكن ذلك لا يغير في شيء من الحقيقة ، التي مفادها أنها بلد لا يمكن تطويره . إنها ليست بلداً قابلاً للحياة وتعتقد العربية السعودية أن بمقدورها أن تستمر في بقائها في السنوات القادمة على الرغم من وجود الثورة على عتباتها — الثورة في العراق وفي سورية وفي مصر . ولكنني لا أعتقد ذلك⁽⁵⁰⁾ .

إن بعض العرب يدركون الأزمة المتفاقمة . (فالملك العربي للاستثمار الزراعي والتطوير) قد نبه محذراً إلى أنه مالم يتم التخطيط والاستثمار على نطاق إقليمي لزيادة الإنتاج الزراعي ، فإن استهلاك البلدان العربية من الطعام سيكون بحلول عام ٢٠٠٠ ثلاثة أضعاف قدرتها الإنتاجية . وإن العائدات النفطية ستكون عاجزة عن تسديد ثمن نقص غذائي بهذا الحجم . ولذلك فإن المكتب المذكور يقترح تطوير « حزام قمح » عربي يمتد من العراق وسورية في الشرق إلى الجزائر ومراكش في الغرب . وإن تدريب المهندسين الزراعيين واستغلال الأرض الصالحة للزراعة استغلالاً جيداً كفيلاً بتقليل استيرادات العرب الغذائية بنسبة ٧٠٪ في غضون عشرين عام⁽⁵¹⁾ .

ولكن الدول المنتجة للنفط تجاهلت ذلك المكتب تجاهلاً مطلقاً وعاملته معاملة الريب . وهكذا فإن غرينيه يخلص إلى النتيجة التالية : ” إن القلق يساورني حيال مستقبل العالم العربي أكثر مما يساورني حيال مستقبل الهند . ولا يعلم إلا الله عمق الكارثة في الهند ، ولكن المطر يتساقط في الهند على الأقل ، كما إن فيها على الأقل الأرض ، التي يستطيع المرء أن يستنبث فيها ما يشاء “⁽⁵²⁾

- ج - إفريقية الاستوائية

مثلاً شهد العقد الأول بعد الحرب تحرير آسيا، فإن العقد الثاني شهد تحرير إفريقية. لقد انطلقت الحركات الوطنية إبان سنوات الحرب (راجع الفصل الواحد والعشرون، المقطع السادس)، ولكن حين تعود بنا الذكرى إلى تلك الحركات نجد أنها كانت «عتيقة وبدائية» لأنها كانت تتألف من «أتباع مجتمعين حول شخصية نافذة حامية لأولئك الأتباع»⁽⁵³⁾. ولقد كان هؤلاء الأتباع عبارة عن صفوة مهنية صغيرة عديمة الروابط بالجماهير الريفية العريضة، وكان تأثيرهم محدوداً في عدد ضئيل من المدن الصغيرة من أمثال دكا وأكرا ولاغوس والخرطوم/ أم درمان، كما كان مدار اهتمامهم لا يتعدى تحسين مراكزهم ضمن الهيكل الاستعماري، المنطلق الذي دفعهم للمطالبة بفرقة البيروقراطية والنظام القضائي والأجهزة التشريعية المحلية المنتخبة. ولذلك فعندما عمد أحد كبار المسؤولين الاستعماريين البريطانيين إلى القول في مؤتمر عام ١٩٣٩: «إن بمقدورنا أن نثق أن أماننا في إفريقية، على أية حال، متسع من الزمن لا حدود له لممارسة عملنا»⁽⁵⁴⁾.

ولكن الحرب العالمية الثانية مزقت مثل هذه القناعة الراضية. فالعديدون من الأفارقة خدموا في الجيوش العاملة وراء البحار، إذ في بورما وحدها كان لا يقل عن ١٢٠.٠٠٠ جندي. لقد لاحظ الأفارقة، خلال الحملات التي شنوها في بورما وإبان تمركزهم في قواعدهم في الهند وسيلان، أن الجنود البريطانيين كانوا يتقاضون أجوراً أعلى من أجورهم، كما إنهم كانوا يتمتعون بامتيازات أكبر حتى وهم في رتب الأفارقة. وتأثر الأفارقة أيضاً باتصالهم بالمسيحيين الآسيويين، الذين كانوا أكثر تطوراً منهم في نظرياتهم وتنظيماتهم السياسية. فحزب المؤتمر الهندي كان له تأثير مباشر على «كوامي نكروما» وعلى حزبه «حزب المؤتمر الشعبي»، الذي كان يعتمد مبدأً غاندي المتمثل باللاعنف المطلق. وكان أفراد هذا الحزب الخارجون من السجون يعمرون قبعات تماثل قبعات أتباع غاندي مذيلة بالحرفين (PRISON GRADUAT = P.G) كي تعني «خريج السجن». كما اقتبس نكروما من غاندي مفهوم الحزب ذي القاعدة الشعبية بغية الحصول على الامتيازات السياسية، مما جعله مشهوراً بين الأفارقة بغاندي غانا⁽⁵⁵⁾. ولقد تزايد تأثير آسيا تزايداً هائلاً بعد أن نالت عدة مستعمرات آسيوية استقلالها، الأمر الذي حدا بالأفارقة إلى التساؤل بشكل طبيعي عن السبب الذي يمنعهم بدورهم من التحرر من أغلال الاستعمارية.

وأهم الأمور كان ذلك التوسع الاقتصادي الكبير إبان الحرب من جراء الطلب الملحاح على

المواد الخام الإفريقية. فسكان إفريقيا الغربية البريطانية لجأوا إلى أكثر من مضاعفة قيمة صادراتهم بين عام ١٩٣٨ وعام ١٩٤٦، وعلى هذه الشاكلة زادت قيمة صادرات الكونغو أربع عشرة مرة بين عام ١٩٣٩ وعام ١٩٥٣، بينما ارتفعت عائدات الحكومة أربع مرات. إن هذه الانطلاقة الاقتصادية العامة أفضت إلى رواج بناء المدارس وتشيد الطرقات وتحسين ظروف السكن والخدمات الطبية والصحة العامة. لقد اقترنت هذه التجديدات كلها بالأثر الذي تركته عودة المحاربين، كي تنزل وتوقظ إفريقيا الاستوائية. فزراع محاصيل النقد من الوطنيين كانوا يجنون المال أكثر من أي وقت مضى، كما بدأ العمال الأفارقة يرقون درج الأشغال الصناعية، التي تستلزم العمال أشباه المهرة، بل وتتمكن قسم منهم من احتلال مراكز العمال المهرة، وتزايد عدد الأفارقة في المراكز الحكومية على شكل كنية ومترجمين في المحاكم وسعاة رئيسيين ومروجين للمعدات الزراعية. وأما سكان المدن فقد زادت أعدادهم زيادات هائلة لم يسبق لها مثيل، بحيث أن المدن الإفريقية النموذجية التالية زادت بين عام ١٩٣١ وعام ١٩٦٠ على النحو التالي (بالآلاف): دكاكر من ٥٤ إلى ٣٨٣، أبيدجان من ١٠٢ إلى ١٨٠، وأكرا من ٦٠٧ إلى ٣٢٥٩، وليوبولدفيل من ٣٠٢ إلى ٣٨٩٥، ونيروبي من ٢٩٨ إلى ٢٥٠٨.

إن ما نجم عن ذلك من تمزق اجتماعي أدى إلى ولادة نوع جديد من القيادات السياسية العجلى والعدائية من أمثال «كوامي نكروما، نامدي آزيكوي، جوموكينياتا، سيكوتوري، ليوبولدسنغور، وفالكس أوفوا بواجي». فعلى نقيض القيادات التي برزت خلال الحرب من أمثال «كاسلي هيفوردز و بليز داياغنز» نظمت القيادات الجديدة الأحزاب الجماهيرية من صفوف الطبقة الوسطى والفلاحين. لقد كانت هذه الأحزاب أفضل تنظيماً وأشد انضباطاً من التجمعات السابقة لها، كما أحسن أعضاؤها استخدام الطرقات المحسنة للتغلغل إلى أعماق القرى النائية بسياراتهم الخاصة أو بشاحنات أحزابهم وحتى على الدراجات. وقد تحركت هذه القيادات الوطنية الجديدة على صعيد عالمي أيضاً؛ إذ اجتمعت في «المؤتمر الخامس لعموم الأفارقة» في لندن عام ١٩٤٥ متحدة بذلك القوى الاستعمارية ومطالبة إياها بالوفاء بأحكام «البيان الأطلسي المشترك» ومنح الاستقلال الذاتي. فرد تشرشل على أن «البيان الأطلسي المشترك» لا ينطبق إلا على ضحايا عدوان المحور، بينما أعلن الفرنسيون في برازا فيل عام ١٩٤٤ "أن استهلال الحكم الذاتي في المستعمرات، حتى في المستقبل البعيد، أو غير وارد بتاتاً".

ولقد بدا هذا التصلب شيئاً طبيعياً في ذلك الحين ولكنه سرعان ما انقلب رأساً على عقب إزاء الانتصارات الوطنيين في الهند الصينية والجزائر. إن مغزى هذين الحدين المذهلين بالنسبة للعالم الاستعماري ككل كان موضع التعليق التالي الذي علقه «فرانز فانون»:

”إن شعباً يزرع تحت نير الاستعمار لم يعد في موقع منزول فيه عن غيره من الشعوب . فعلى الرغم من كل ما تستطيع الاستعمارية أن تفعله ؛ فإن حدودها تبقى مفتوحة للأفكار والأصلاء الجديدة الوافدة من العالم الخارجي فالانتصار العظيم الذي انتصره الشعب الفيتنامي في « ديان بيان فو » ليس انتصاراً فيتنامياً على وجه الحصر . فمنذ تموز عام ١٩٥٤ وشعوب المستعمرات تتساءل : ما الذي يجب فعله لإحداث « ديان بيان فو » أخرى ؟ وما هي وسيلتنا إليها ؟ وليس هنالك فرد واحد من الشعوب المستعمرة يساوره الشك حيال الطريقة المثلى لاستخدام القوى التي تحت تصرفه ، ولا حيال تنظيمها ولا عن موعد دفعها إلى ميدان العمل . وإن هذا العنف الشامل لا يपाल شعوب المستعمرات وحدها دون سواها وذلك لأنه يعدل حتى مواقف الاستعماريين ، الذين أصبحوا يدركون اقتراب موعد العديد من معارك ديان بيان فو . وهذا هو السبب الذي يجعل الرعب الحقيقي يخيم على الحكومات الاستعمارية كل بدورها ، تلك الحكومات أصبح هدفها استلام زمام المبادرة والانعطاف بحركة التحرير نحو اليمن ونزع السلاح من أيدي الشعب : هيا ، هيا فلنسرع لمنح الاستقلال إلى المستعمرات . امنحوا الكونغو استقلاله قبل أن يتحول إلى جزائر أخرى . وافقوا على مشروع قرار الهيكل الدستوري لإفريقية كلها ، اعملوا على خلق « الجماعة الفرنسية » ، بل ابعثوا تلك الجماعة نفسها من جديد ، ولكن قبل كل شيء ، بحق الله ، هيا نعمل بإزالة مظاهر الاستعمار“ (56)

وسرعان ما انطلقت فعلاً مسيرة إزالة مظاهر الاستعمار ، تلك المسيرة التي استهلها البريطانيون في ساحل الذهب ، حيث نال حزب نكروما ، حزب المؤتمر الشعبي ، أغلبية ساحقة في انتخابات عام ١٩٥١ . ولما كان نكروما نزيل المعتقل يوم الانتخاب ، وشعر الحاكم البريطاني باتجاه الأحداث حتى أطلق سراحه وأسند إليه وإلى زملائه المناصب الإدارية الرفيعة . وبعد أن أمضى ساحل الذهب فترة تدريبه على الحكم الذاتي برز إلى الوجود على شكل دولة غانا المستقلة في عام ١٩٥٧ . وهكذا فإن السد الاستعماري ، وقد انفتحت ثغرة في أحد أركانه ، أصبح من المحال عليه احتجاز الفيضان . فنيجيريا أكثف البلدان الإفريقية سكاناً ، أصبحت بشعبها البالغ ٣٥ مليون نسمة مستقلة في عام ١٩٦٠ ، وتلاهها بعد ذلك مستعمرات بريطانية أخرى في إفريقية الغربية من أمثال سيراليون وغامبيا اللتين نالتا استقلالهما في عام ١٩٦١ وعام ١٩٦٣ على التوالي .

وأما حكومات باريس فقد كانت ودية مع جنوب الصحراء الكبرى مقدار ما كانت متصلة مع شمالها . ففي عام ١٩٥٦ سنت فرنسا « قانون الهيكل الدستوري » الذي منح المؤسسات التمثيلية لمستعمراتها الاثنتي عشرة في غربي إفريقية ولجزيرة مدغشقر أيضاً . وبعد عامين اثنين قرر النظام

الجديد لديغول، الذي أوصلته إلى السلطة أزمة الجزائر، أن يتفادى كارثة مماثلة في إفريقية الاستوائية. فالمستعمرات الواقعة تحت خط الصحراء الكبرى منحت حرية الاقتراع إما للاستقلال التام وإما للاستقلال الذاتي كجمهريات منفصلة ضمن الجماعة COMMUNAUTÉ الفرنسية، التي كانت ستحل محل الامبراطورية. وبدت هذه الاستراتيجية ناجحة للوهلة الأولى وذلك لأن المناطق الإفريقية كلها باستثناء غينيا، التي كانت خاضعة لنفوذ الزعيم النقابي سيكوتوري، اقترعت في الاستفتاء لصالح الاستقلال الذاتي. ولكن هذا التدبير تكشف على أنه ليس إلا تدبيراً مؤقتاً، إذ في عام ١٩٥٩ طالب السنغال والسودان الفرنسي بالاستقلال التام ضمن الجماعة الفرنسية على شكل «اتحاد مالي». وبعد تحقيق هذا المطلب عمدت أربع مناطق أخرى — وهي ساحل العاج والنيجر وداهومي وفولتا العليا — إلى دفع هذا المطلب خطوة أعلى وأمنت لنفسها الاستقلال التام خارج إطار الجماعة الفرنسية. وما حلت نهاية عام ١٩٦٠ إلا ونالت الاستقلال كل المستعمرات الفرنسية في غربي إفريقية وفي إفريقية الاستوائية على حد سواء، كما نالت كلها، عدا واحدة منها، عضوية الأمم المتحدة.

ونظراً للطريقة الأبوية التي كانت تنتهجها بروكسل وتدخل القوى العظمى فإن الكونغو البلجيكي وقع ضحية قتال طويل الأمد قبل أن ينال استقلاله، كما سنشير فيما بعد. وهكذا سارت الأمور في شرقي إفريقية أيضاً؛ إذ إن وجود جماعة المستوطنين البيض استدعى قيام ثورة «الماو ماو» لإجبار الإدارة الاستعمارية البريطانية على تقبل استقلال دولة كينيا في عام ١٩٦٣. وأما الدول المجاورة، كدولتي أوغندا وتانجانيقا (وزنجايا وتانزانيا لاحقاً)، فقد نجحت في بلوغ منزلة الدولة المستقلة دون أية اضطرابات. وكانت النتيجة الختامية عبارة عن بروز اثنين وثلاثين بلداً إفريقياً مستقلاً إبان العقد الذي أعقب بروز غانا كدولة مستقلة لأول مرة في عام ١٩٥٧، كما بقيت تلك المستعمرات القليلة ضمن القارة تبدو كعقاييل الماضي، التي عفى عليها الزمن والتي تستحق الشفقة.

إن موجة إلغاء المظاهر الاستعمارية لم تكن تعني أن شرف الاستقلال كان يوهب مجاناً أو اعتباطاً. فعلى الأقل كانت هنالك عوامل ثلاثة تحدد زمان ومكان منح منزلة الدولة المستقلة. وأول تلك العوامل كان القوة الاقتصادية والعسكرية، التي كانت تتمتع بها البلد الأم. فلقد كان لبريطانيا وفرنسا من القوة والثقة ما يكفي للتنازل عن استقلال مستعمراتهما السابقة وهما تتوقعان توقعاً معقولاً أن بإمكانهما الدفاع عن مصالحهما في تلك المستعمرات ضد انتهاكات أية قوة عظمى أخرى. وفي معظم الحالات ثبتت دقة حساباتهما وحافظتا على هيمنتها على اقتصادات الدول الإفريقية الجديدة

وتزويدها بالعديد من التقنيين والإداريين والمربين . ولكن البرتغاليين كانوا ، على النقيض من ذلك ، يرفضون — نظراً لافتقارهم إلى ما كان يتمتع به البريطانيون والفرنسيون من موارد اقتصادية وطاقات عسكرية — التنازل عن الاستقلال السياسي في مستعمراتهم لخوفهم من المتطرفين الأوربيين والأمريكيين واليابانيين خوفاً له كل المبررات . وهكذا فإن ضعف البرتغال هو ما أجبرها على مقاومة إزالة المظاهر الاستعمارية ومواصلة الحرب ضد حركات التحرير الإفريقية زمناً طويلاً حتى بعد رضوخ بريطانيا وفرنسا . فهذه المفارقة كانت موضع إدراك واضح لدى وزير المستعمرات البرتغالي « أدريانو موريرا » الذي قال : ” إننا نعرف أن السلطة السياسية وحدها هي حصتنا ضد الغزو الاقتصادي والمالي لمناطقنا من قبل القوى الاستعمارية السابقة “⁽⁵⁷⁾ . لم يكن المسؤولون البرتغاليون هم الذين يدركون وحدهم مدى أهمية اعتبار السلطة هذه ، بل ورعاياهم في المستعمرات أيضاً . ففي غينيا بيساو علق « أميلكار كابرال » ، ذلك المنظر والممارس الثوري الإفريقي البارز ، قائلاً في عام ١٩٦٥ :

” إن الاستعمارية البرتغالية في عصرنا تتسم أساساً بهذه الحقيقة البسيطة جداً : إن الاستعمارية البرتغالية ، أو إن شئت ، الهيكل الأساسي الاقتصادي البرتغالي لا يمكنه أن يتحمل أعباء رفاة الاستعمارية الجديدة . وفي ضوء هذا الواقع يمكننا أن نفهم الموقف بأكمله ، موقف العناد المطلق الذي تقفه الاستعمارية البرتغالية من شعبنا . فلو أن البرتغال كانت على تطور اقتصادي رفيع ، أو لو كان من الممكن تصنيفها كدولة متطورة ، لما كنا بالتأكيد في حرب مع البرتغال “⁽⁵⁸⁾ .

وأما العامل الثاني الذي يحدد زمان ومكان الاستقلال ؛ فقد كان يمثل بدور القوتين الأعظم — الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . فلا قوة من هاتين القوتين كان لها تأثير يذكر في إفريقية قبل الحرب العالمية الأولى ، غير أن إنهاك القوى الاستعمارية خلال الحرب وفر الفرصة لروسيا وأمريكا اللتين سارعتا لاقتناصها . لقد كانت روسيا أضعف القوتين ، نظراً لتواضع مواردها الاقتصادية وطاقاتها العسكرية ، ونظراً لأنها تفتقر إلى تلك الصلات التي كانت تتمتع بها الولايات المتحدة ضمن إفريقية ومع القوى الاستعمارية . ولكن الاتحاد السوفيتي كان قادراً على التعويض عن ضعفه جزئياً بمساندة الحكومات وحركات التحرر الإفريقية بقدر من الحرية أكبر ، مما كان متاحاً للولايات المتحدة ، التي كان عليها أن تدخل في اعتبارها مصالح حلفائها الغربيين ومصالح شركائهم . ولذلك فإن الاتحاد السوفيتي كان ، في مناسبات عديدة وبتناجج متفاوتة ، يقدم سراً أو علانية المعونة و / أو الأسلحة إلى مصر ناصر وغانا نكروما وغينيا سيكوتوري وصومال بري وإثيوبيا هيلاس لاسي ، وإلى الحركات الثورية في المستعمرات البرتغالية . وأما دور أمريكا فيما بعد الحرب في إفريقية فقد كان

يتذبذب بين التصميم على تعزيز الوضع القائم في وجه الانتهاكات السوفيتية وبين الرغبة في اقتحام الكنوز الاقتصادية الثمينة لبريطانيا وفرنسا وبلجيكا والبرتغال . فالكونغو البلجيكي الغني بالمعادن يوفر مثلاً حياً عن تدخل القوى العظمى في الشؤون الإفريقية — أولاً في عام ١٩٥٩ — ١٩٦١ وثانياً في عام ١٩٧٨ . ولكن المثل الأحدث يقوم في امبراطورية إفريقية الوسطى ، حيث نصب الفرنسيون « جان بوكاسا » على عرش السلطة في عام ١٩٦٥ ومن ثم خلعهو بلا مراسم في عام ١٩٧٩ حينما صار يفاجئهم بأعماله البربرية المخرجة .

وأما العامل الثالث الذي كان يحدد مسلك إزالة المظاهر الاستعمارية ، والذي ربما كان أهم العوامل ، فقد كان التركيبة السياسية ، التي كانت تنطوي عليها المنظمات والقيادات ، التي تهيج الجماهير طلباً للاستقلال . ففي إفريقية فيما بعد الحرب سارت الأمور على النهج الذي سارت عليه في طول العالم الثالث وعرضه عبر كل العصور : فمنزلة الاستقلال كانت توهب على نحو اصطفاي ، اعتماداً على درجة احتمالات التغيير الاجتماعي . فإذا كان الاحتمال لا يتجاوز التغيير السياسي ليس إلا فإن الاستقلال كان يعطى بدلاً من اللجوء إلى الإجراءات القمعية المتطرفة . ولكن عندما يكون هنالك أدنى الاحتمالات بالنية لإعادة التركيب الاجتماعي ، الذي يهدد المصالح الراسخة المركزية منها والمحلية ، كان يجري عندها استخدام كل الإجراءات الممكنة لاستبعاد الثوريين الاجتماعيين عن السلطة . وفي أمثال هذه الحالات كانت المحصلة المألوفة تتمثل بانحياز القيادات الثورية تدريجياً — أمام إغراء احتمال الثروة والسلطة — إلى تبديل تلونها السياسي والانخراط في دعم الوضع القائم « والاستفادة منه » .

إن خير من يمثل مثل هذا الانحياز تمثيلاً نموذجياً هو « فالكس أوفوا بواجي » في ساحل العاج . فلقد كان خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة يعارض الحكم الفرنسي والمزارعين الفرنسيين المحليين معارضة عنيدة . ففي عام ١٩٤٦ أثنى جهاراً على « المساعدة القيمة التي يقدمها الشيوعيون لبلدان ما وراء البحار في صراعها ضد العدو المشترك المتمثل بالرجعية الأسيروالية والاستعمارية »⁽⁵⁹⁾ . ولكن ما إن حل عام ١٩٥٠ إلا وكان « أوفوا بواجي » قد قلب موقفه رأساً على عقب . فقطع علاقاته مع الشيوعيين وتعاون مع باريس تعاوناً وثيقاً وعارض الاستقلال حين أصبح موضع الخيار في عام ١٩٥٨ . وبعد أن أفضت ماجريات الأمور إلى الاستقلال في ساحل العاج وغيره من المستعمرات الفرنسية الواقعة تحت خط الصحراء الكبرى أصبح « أوفوا بواجي » رئيساً للجمهورية وحافظ ، ولا زال يحافظ حتى هذا اليوم ، على علاقات اقتصادية وثقافية متينة مع فرنسا ، متانتها إبان الأزمنة الاستعمارية .

ولكن التجربة التي عاشها « كوامي نكروما » في مستعمرة ساحل الذهب كانت تجربة مختلفة تمام الاختلاف . فبعد إطلاق سراحه من السجن في عام ١٩٥١ أعلن صراحة : ” إنني صديق من أصدقاء بريطانيا ولا أطمح إلا إلى الوصول إلى منزلة الدومينيون لساحل الذهب ضمن الكومنولث البريطاني ، وأنا لست شيوعياً وما كنت كذلك في حياتي قط “⁽⁶⁰⁾ . فهذا التصريح شجع البريطانيين على منح الاستقلال لساحل الذهب وقبول نكروما رئيساً لجمهوريةته . ولكن عندما دفعت النكسات الاقتصادية نكروما إلى التحول إلى التدابير الاقتصادية الاشتراكية ، تغيرت المواقف والتصرفات الغريبة حياله تغيراً مطلقاً . وطبقاً لما أدلى به « جون ستوك وآل » ، عميل المخابرات المركزية السابق ، فإن واشنطن كانت متورطة في ذلك الانقلاب العسكري عام ١٩٦٦ ، الذي أطاح بنكروما : ” إن شعبة أكر (للمخابرات المركزية) قد حظيت بالتشجيع من القيادة المركزية ، كي تحافظ على اتصالاتها بالمشققين عن الجيش الفاني لقد كانت الشعبة منهمكة بهذا الأمر انهماكاً كبيراً إلى الحد الذي أتاح لها تنسيق استعادة بعض المعدات العسكرية السوفيتية المصنفة بعد وقوع الانقلاب فمهمة تنفيذ الانقلاب الذي جرى كانت منوطة بإنطة تامة ، وإن كانت غير رسمية ، بشعبة أكر من قبل القيادة المركزية للمخابرات الأمريكية CLA “⁽⁶¹⁾ .

إن تلك العوامل الثلاثة التي مر ذكرها أعلاه والتي كانت تكمن خلف إزالة المظاهر الاستعمارية كانت مسؤولة عن قيام ثلاثة نماذج من أنظمة الحكم في المرحلة اللاحقة لمرحلة التحرير هي : الأنظمة الوطنية والأنظمة الثورية الاجتماعية وأنظمة المستوطنين البيض . فإذا أولينا اهتمامنا أولاً للأنظمة الوطنية (لأن الفئتين الآخرين ستكونان موضع تحليل مقاطع لاحقة) لوجدنا أنها كانت تتفاوت تفاوتاً كبيراً في مؤسساتها ومسالكها السياسية . ومن باب التبسيط يمكن تقسيم تلك الأنظمة إلى نوعين : أنظمة الاستعمارية الجديدة المحافظة وأنظمة رأسمالية الدولة الإصلاحية .

لقد كانت السمة الأساسية التي يتسم بها مجتمع الاستعمارية الجديدة ، هي توكيده على الإنتاج لصالح الأسواق الأجنبية كشرط لازم لاستهلاكه السير على طريق النمو الاقتصادي ، الأمر الذي أدى إلى تشجيع محاصيل النقد على حساب الإنتاج الغذائي التقليدي . فمحاصيل النقد كانت تجد حوافزها في تخصيص أفضل الأراضي الصالحة للزراعة لها ، وفي تعزيز شبكات الطرق والسكك الحديدية لها أيضاً ، وفي خطط الري التي ترعاها الحكومات ، وفي سلسلة واسعة من المدخلات العلمية كالأسمدة الكيميائية ومبيدات الأعشاب والبذور المدرار للغلال . ولقد كانت هذه الأنظمة المحافظة ، علاوة على توكيدها على إنتاج محاصيل النقد ، تجاهد لاجتذاب رأس المال الأجنبي بخلق مناخ سخي للاستثمار من خلال اعتمادها بعض التدابير كالإعفاءات الضريبية والتعريفات الحمائية وحرية إعادة الأرباح إلى أوطان المستثمرين .

فهذه الاستراتيجية الاقتصادية كانت تكمن خلف أوليات الخطط الاقتصادية الوطنية الإفريقية، التي كان يعدها الخبراء الغربيون في العادة. وما إن أوشك عقد الستينيات (١٩٦٠) على الانقضاء حتى تبين أن الآثار المضاعفة المأمولة من صادرات محاصيل النقد ومن الاستثمارات الأجنبية كانت بعيدة عن التجسيد على أرض الواقع، إذا انخفضت أسعار صادرات المواد الخام، بينما ارتفعت تكلفة الاستيرادات المصنعة، كما إن الإنتاج الغذائي للأسواق المحلية بدأ بالتفوت تدريجياً، مما أدى إلى تزايد التكاليف الغذائية بالنسبة لقاطني المدن، كما أدى إلى استيرادات غذائية على نطاق واسع، الأمر الذي قلب الميزان التجاري عاليه سافله. وهكذا بدأ الفلاحون المشردون يتدفقون على المدن، التي كانت تفتقر إلى الأعمال لأن التصنيع المعتمد على التمويل الأجنبي كان إنتاجه كثيف رأس المال ومعدلاً لإنتاج السلع الكمالية أو شبه الكمالية لصالح سوق طبقة وسطى محدودة. إن مأساة المزارعين الأفارقة المقتلعين من جذورهم والمتراحمين في أكواخ المدن، زادت تفاقماً بالحقيقة التي مفادها أن الفلاحين القرويين يمكنهم، في حال توفر أدنى الفرص لهم، تحسين المزارع الكبيرة ليس فقط في ضوء مردود كل وحدة من الأرض، بل — وهذا أهم — في ضوء التكلفة لكل وحدة مُنتجة. ففي كينيا مثلاً تمكنت العائلات الفلاحية، التي اقتنصت مزارع المستوطنين الأوربيين السابقين من تحقيق المكاسب المجزية، إذ تمكنت في بعض الحالات من مضاعفة مستوى المردود تقريباً.

ففي ظل هذه الظروف خلص النظام المحافظ الإفريقي النموذجي إلى اقتصاد مزدوج يتألف من جيب محصور منتج بغية التصدير، مطوق بقطاع زراعي تقليدي متخلف. وكما يدل الرسم البياني اللاحق فإن ذلك الجيب يتعزز من خلال فيض الأيدي العاملة الرخيصة الوافدة من القطاع المتخلف، ومن خلال سلسلة من الحوافز التي توفرها الحكومة. وإن الشركات متعددة الجنسيات التي تهيمن على الواردات والصادرات بالإضافة إلى هيمنتها على المزارع والمناجم تحقق عائدات مجزية من استثماراتها، نظراً لسيطرتها على الأسواق العالمية من خلال شبكات التسويق، التي تقيمها على نطاق دولي. فالنتيجة هي استنزاف فضل القيمة من البلدان الإفريقية إلى الحد الذي أتاح لكبريات الشركات في الولايات المتحدة أن تنتزع، كما يدل على ذلك الجدول اللاحق، بين عام ١٩٦٥ وعام ١٩٧٥، مبلغاً صافياً مقداره (٢٩٩٨) بليون دولاراً أمريكياً، أو ما يزيد على استثماراتها هناك بنسبة ٢٥٪.

إن خير ما يمثل دولة الاستعمارية الجديدة هو الكونغو المعروف اليوم باسم زائير. فعندما منحت بلجيكا الاستقلال لهذه المستعمرة في حزيران عام ١٩٦٠ برز «باتريس لومومبا» وكأنه الزعيم الكونغولي الوحيد، الذي ينزع منزعاً يتخطى به المنزع الإقليمي. إن رفضه تقبل الاستغلال جعل

منه رجلاً مرفوضاً لدى بروكسل، ولدى واشنطن أيضاً وهذا الأهم. فكما تمت عملية الإطاحة بمصدق الوطني في إيران اشتباهاً بأنه صنيعة سوفيتية، تمت كذلك إدانة لومومبا الوطني بتلك التوجيهات التلغرافية التي أبرق بها «آلان دالاس» مدير وكالة الاستخبارات المركزية (٢٦ آب عام ١٩٦٠): "إن القرار الجازم لدى كبار المسؤولين هنا هو أن استمرار لومومبا على رأس السلطة سيفضي بشكل لا مناص منه إلى الفوضى المطلقة في أحسن الظروف، ولكنه في أسوأ الظروف سوف يمهّد الطريق لوقوع الكونغو في الفخ الشيوعي ولذلك فإن إقصاءه يجب أن يكون الهدف العاجل أولاً وأخيراً ويجب أن تكون له الأولوية القصوى في تصرفاتنا المستورة"، (٦٣).

فضل القيمة الذي انتزعه الشركات متعددة الجنسيات المتمركزة في الولايات المتحدة من البلدان الإفريقية مباشرة باستثناء جنوب إفريقيا، منذ عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٧٥

السنة	(ملايين الدولارات)	مقدار ما انتزعه الشركات متعددة الجنسيات في الولايات المتحدة من فضل القيمة (١)	المقدار الذي يتجاوز فيه فضل القيمة الاستثمارات المباشرة الجديدة
١٩٦٥	١٧١ دولاراً أمريكياً	— ٢٤٩ دولاراً أمريكياً	— ٧٨ دولاراً أمريكياً
١٩٦٦	٨٣	— ٢٧٠	— ١٨٧
١٩٦٧	١٣٥	— ٢٨٤	— ١٤٩
١٩٦٨	٣٧٤	— ٢٠٧	(١٦٧)
١٩٦٩	٢٤٦	— ٦١٦	— ٣٧٠
١٩٧٠	٣٨٧	— ٦١٠	— ٢٢٣
١٩٧١	٢٥٥	— ٤٨١	— ٢٦٢
١٩٧٢	١٣٨	— ٤١٠	— ٢٧٢
١٩٧٣	— ٦٢٥	— ٤٦٦	— ٤٦٦ (٢)

١٩٧٤	١٤٣ —	٧٩٩ —	٧٩٩ — (٢)
١٩٧٥	١٦٤	٣٥٦ —	١٩٢ —
	المجموع الإجمالي ١٩٦٥ — ١٩٧٥		٢٩٩٨ دولاراً أمريكياً

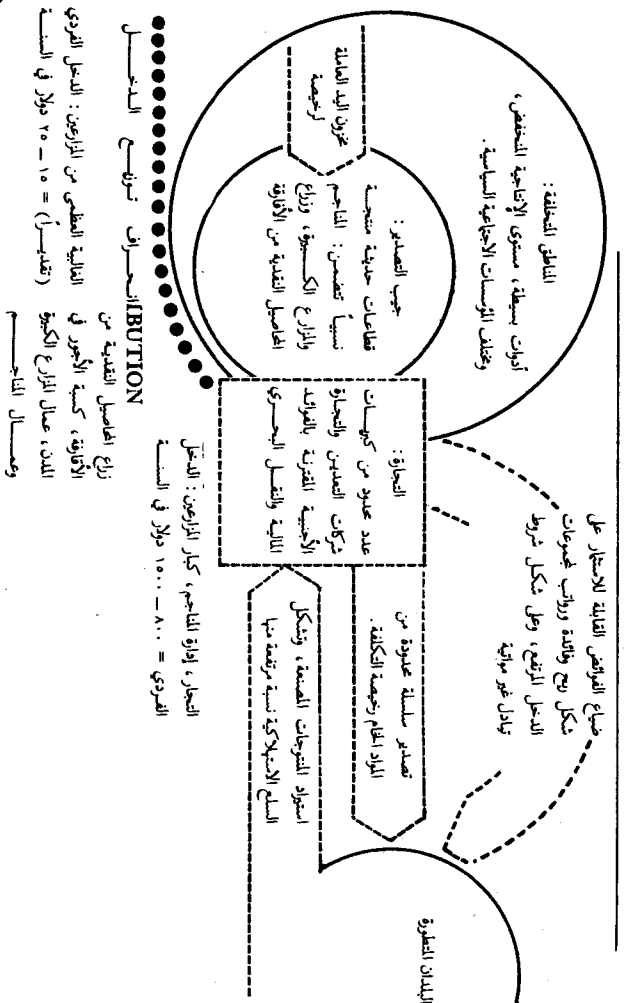
المصدر: أ. سيدمان ، «الأبواب في إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية» ، (مجلة الشؤون الإفريقية الجنوبية) ، العدد الثاني ، تشرين الأول عام ١٩٧٧ : صفحة ٤٠٩ .

الملاحظات : (١) — إن من العسير الوصول إلى تقدير دقيق لما انتزع من فضل القيمة مباشرة ، وذلك لأسباب عديدة . وما المقصود بهذا الجدول إلا تقديم مؤشر عن درجة الكبر . إنه تقدير منقوص باعتباره يعتمد على التقارير الرسمية الواردة إلى حكومة الولايات المتحدة من الشركات متعددة الجنسيات عن فائدها وحصص أرباحها ومكاسبها الفرعية . وهو لا يشمل على الرسوم الإدارية ورسوم الترخيص أو على التعويض عن المشتريات الحكومية لأسهم الملكية التي أصبحت ، في السنوات الحديثة ، أشكالاً متزايدة الأهمية لانتزاع فضل القيمة على نحو مباشر .

(٢) — في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ حدث هبوط في الاستثمار الإجمالي ، أو استثمار سلبي . فلو أضيف هذا إلى ماورد في التقارير عن فضول القيمة (قيمة الفوائض) المشحونة بمرأ كان إجمالي المبالغ في هذين العامين أعلى مما ورد بكثير ، إذ لكان ١٠٩١ مليون دولاراً أمريكياً و ٩٤٢ مليون دولاراً أمريكياً في هذين العامين على التوالي .

وبغض النظر عن الخوض في تفاصيل ذلك السجل الطويل القدر (الذي اتضح للعيان في عام ١٩٧٥ بالتقرير المقدم إلى مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة «تقرير عن مؤامرات مزعومة لاختيال القادة الأجانب») فإن أوامر دالاس تنفذت بحذافيرها في حقيقة الأمر . فلقد قتل لومومبا في ٢١ حزيران عام ١٩٦١ ، وطبقاً لما قاله ستوك وال فإن أحد عملاء المخابرات المركزية قاد سيارته متجولاً في لوبومباشي ، التي كانت تدعى وقتها إليزابيث فيل ”ومعه جثة لومومبا في الصندوق الخلفي من السيارة ، وهو يحاول الوصول إلى قرار عما يجب عليه فعله بالجثة“^(٦٤) . وخلف لومومبا بعد ذلك رئيس أركانه جوزيف موبوتو المدعوم من قبل وكالة المخابرات المركزية CIA .

مخطط عن الاقتصاد الثاني الموروث وعما القرن به من انحراف توزيع الدخل بشكل غورجي في البلدان الإفريقية المستقلة حديثاً



المصدر: أ. سيدمان والتخطيط للأمريالية في إفريقيا المتاخمة للصحرء الكبرى (نيويورك، براينر، ١٩٧٤) صفحة: ١٣.

وفي إثر ذلك زادت الاستثمارات الأمريكية في زائير زيادة هائلة، إذ بلغت بحلول عام ١٩٧٧ مبلغ البليون الواحد من الدولارات الأمريكية في ميادين التعدين والإنشاء والنفط، كما بلغت ٥٠٠ مليون دولاراً في قروض مصارف الولايات المتحدة. وطبقاً للمعلومات التي أدلى بها مسؤول في وزارة الخارجية في عام ١٩٧٦: "لقد كانت الولايات المتحدة ترى في وضع زائير ضمن إفريقيا وضعاً مماثلاً تقريباً لوضع البرازيل في أمريكا الجنوبية" — أي غنية بالمعادن وفي موقع استراتيجي ومناصرة للغرب. وأضاف ذلك المسؤول: "كان هنالك ضغط متواصل في وزارة الخارجية لتعزيز زائير بأمل أن تبسط هيمنتها في طول القارة الإفريقية وعرضها"⁽⁶⁵⁾.

إن العيب في هذه الاستراتيجية الأمريكية أنها كانت لا تعتمد، كما هي العادة، إلا على اعتبارات علم السياسة الطبيعية وتتجاهل وضع ومطامح الشعب المقصود عملياً. وهذه الحالة كان نظام موبوتو نظاماً واهناً وفاسداً إلى حد مشين وذلك لأن الزمرة الحاكمة كانت تستنزف مقداراً من الإنتاج القومي الإجمالي GNP يتراوح بين رבעه وثلثه. وهكذا فقد تجلّى للعيان مانجم عن ذلك من معاناة وسخط جماهيري في ١٣ أيار عام ١٩٧٨، عندما قامت قوة قوامها ما بين ٢٥٠٠ و ٣٥٠٠ رجل من رجال العصابات التابعين للجهة الوطنية لتحرير الكونغو وهاجمت مدينة مناجم النحاس في «كولوازي». وتمكنت هذه القوة بمساعدة المتعاطفين معها من حضريين وريفيين من احتلال المدينة ومناجمها في يومين. وبما أن هذه المرحلة كانت المرحلة التالية للمرحلة الفيتنامية فإن إدارة كارتز ضيقت معونتها المكشوفة إلى موبوتو وقلصتها إلى ١٧٥ مليون دولار على شكل معونة عسكرية «غير فتاكة». ولكن سرّاً شجعت الإدارة بلداناً أخرى ومولتها — من البلدان الغربية وبلدان العالم الثالث — للتدخل تدخلاً عسكرياً. فطائرات القوة الجوية الأمريكية نقلت الجنود البلجيكيين من بروكسل إلى زائير، بينما نقلت الطائرات الفرنسية جواً، المحاربين الفرنسيين القدماء والجنود المغاربة. ولقد أشرف المستشارون العسكريون الفرنسيون والبلجيكيون على كل عمليات استجماع المعلومات والسوقيات، بينما قدمت ألمانيا الغربية والصين المؤن الغذائية والأدوية.

إن موبوتو لا يزال حتى اليوم يعربد في قصوره الأحد عشر ولا يزال يستجم على نهر زائير برفقة أربعة من أمهر الطهاة الفرنسيين، كما لا يزال رعاياه يقتاتون بنبات المنيهوت MANIOC، حيث يعاني ثلثهم من نقص البروتين وقلة الزاد الحراري أيضاً، في الوقت الذي لا يزال فيه الكوبالت والنحاس الحيويان — ناهيك عن أقساط تسديد الديون — يتدفقان على البلدان الغربية. إن الاقتصادي «ألبرت نادل»، الذي كان حاكم البنك المركزي في زائير منذ عام ١٩٦١ إلى عام ١٩٧٠ يحذر الغرب من هشاشة صنيعتهم قائلاً "إن حجم الفقر والبؤس في بلادي حجم لا يمكن تصديقه. إن أحد التقارير الحديثة يذكر أن نسبة وفيات الأطفال في كينشاسا تبلغ ٧٠٪. فحتى الأدوية التي ترد عن

طريق الصداقات تباع إلى الناس — من قبل عائلة موبوتو . فشبكة الطرقات خرائب والوضع الصحي رديء رداءة الطرقات . والقول نفسه يصح في التعليم . فإذا كنت تتصور أن موبوتو هو الإنسان الذي يعمل لمصلحة الغرب فعليك أن تعيد النظر بتصورك هذا“⁽⁶⁶⁾ . وإن من الجدير بالملاحظة ذلك التعليق الذي علقه طبيب زائيري نهل العلم من أوربة : ”إن الغرب يجب أن يقول أن هذا التصرف تصرف إفريقي بحث ومتسق تماماً مع موروثنا عن الزعماء . ولكن هذا القول طبعاً قول هراء . فموبوتو ليس على الإطلاق نتاج تراثنا الإفريقي . إنه لا يعدو كونه نتاج الرأسمالية الغربية“⁽⁶⁷⁾ .

وإن الرئيس جوليوس ندييري ، في محاضرة له إلى المندوبين الأجانب في عاصمته ، عبر عن آرائه أيضاً حيال المساعي الغربية الراهنة في زائير فقال :

”إن علينا أن نرفض المبدأ القاضي بأن للقوى الخارجية الحق في أن تعزز بالقوة الحكومات الإفريقية المعروفة على العموم ، بأنها حكومات فاسدة أو واهنة ، أو ليست أكثر من زمرة من القتلة ، حينما تحاول شعوب تلك الحكومات أن تقوم بالتغيير . إن إفريقية لا يمكنها أن تقبل بتجميد حكوماتها الحالية في مواقعها إلى أبد الآبدين من قبل الاستعمارية الجديدة ، أو لأن هنالك حرباً باردة أو صراعات إيديولوجية بين القوى العظمى . إن شعب كل بلد إفريقي له من الحق في تغيير حكومته العفنة في النصف الثاني من القرن العشرين ، مقدار ما كان من ذلك الحق في الماضي للشعوب البريطانية والفرنسية والروسية في الإطاحة بأنظمتها الفاسدة أيضاً . فمن ذا الذي يستطيع أن ينكر هذا الحق نفسه على الشعوب الإفريقية؟“⁽⁶⁸⁾ .

وتتوفر في إفريقية أمثلة عن الدول الاستعمارية الجديدة أكثر نجاحاً من المثال الذي تقدمه زائير ، ومن أبرز تلك الأمثلة دولة كينيا ودولة ساحل العاج . ففي الدولة الثانية كان أوفوا بواجي ، مخلصاً الإخلاص كله للمؤسسات والإجراءات الاقتصادية الموروثة عن الأزمنة الاستعمارية . ”ليس لي ثمة علاقة البتة بتلك السياسة الزائفة سياسة التأميم . إن سياستنا هي اجتذاب رأس المال الأجنبي وليست تأميم المؤسسات . نحن نريد لأصدقائنا الأجانب أن يجنوا المرباح وأن يدفعوا لنا ، إن يحبوا ، قسطاً معتبراً منها“ . فهذه الاستراتيجية الاقتصادية عادت على ساحل العاج بدخل فردي مقداره وسطياً ٣٠٠ دولار في العام وينمو الإنتاج القومي الإجمالي GNP بنسبة ٨٪ في العام ، كما عادت بميزان تجاري موات من تصدير البن والكافور والخشب والموز والأناناس وغير ذلك من المنتجات الزراعية .

ولكن هذه الأرقام لا تدل إلا على النمو الاقتصادي بدلاً من التطور الاقتصادي الوطني المتوازن . فالنمو الاقتصادي هو الذي أدى إلى سيطرة فرنسا على ما نسبته ٤٠٪ من مجمل الاستثمارات

الرئيسية في البلاد، علاوة على نسبة ٢٥٪ تتقاسمها مع بريطانيا والولايات المتحدة واليابان . وأما الباقي الذي تبلغ نسبته ٣٥٪ فيملكه ٤٠.٠٠٠ مواطن فرنسي مستوطن في تلك البلاد وبضعة مئات من اللبنانيين و ٣٪ من سكان ساحل العاج . وهكذا فإن الإحصاءات الاقتصادية الرائعة قد تضمنت « ذلك التقطير » الطفيف الذي كانت تنقطره منافع الثمر . فنسبة وفيات الأطفال تبلغ ١٣٨ وفاة بين كل ١٠٠٠ مولود (بالقياس إلى ٢٨ في كوبا) ، كما إن العمر المرتقب لا يتعدى ٣٥ سنة وتبلغ نسبة الأمية ٦٠٪ . وأما الموارد الطبيعية فيساء استخدامها بذلك الطيش الذي يساء في استخدام الطاقات البشرية . وطبقاً لتقديرات خبراء الحراج فإن مخزون الغابات في ساحل العاج ” قد تكبد ما تكبد من ذلك التخريب الذي لن يتيح له الاستمرار أكثر من أعوام ثلاثة أو أربعة “^(٦٩) . وغالباً ما يشار إلى ساحل العاج بأنه ” البلد الإفريقي الوحيد الذي يجاهد لشق دربه “ . ولكن حري بنا أن نتساءل : لأية غاية ، ترى ، يجاهد ولمصلحة من ؟

ويسود النمط السابق كينيا أيضاً ، حيث عمد الرئيس « جومو كينيي » ، على غرار أوفوا بواجي ، إلى انتهاز التدابير التي تتوجه بالمؤسسات صوب الغرب . إن أول لافتة خارج مطار نروبي تقول : ” شركة جنرال موتورز الكينية المحدودة — بالثقة المطلقة بالمستقبل الاقتصادي لكينيا “ . فهذه الثقة لها ما يبررها لأن كينيا توفر شبكة متطورة جداً من شبكات الهيكل الأساسي ، ومناخاً مستقراً للاستثمار والحق للشركات الأجنبية في تحويل أرباحها كلها . فنروبي ، مثلها مثل أيديجان عاصمة ساحل العاج ، مدينة ضخمة عصرية تعج بالبنوك وأبنية المنشآت والفنادق الفاخرة والمطاعم ذات المأكولات الشهية والمرايح الليلية العصرية . ولكن على بعد أبنية قليلة عن مظاهر الثراء هذه تتناثر أحياء الأقليات التي يعيش فيها الجوع بأكواخ رثة تخلو من المياه الجارية . فالجريمة ، ولا سيما السرقة ، تنفش في نروبي وكذلك الدعارة . وليست أفضل حالاً أوضاع الريف الذي تسكنه نسبة تهبو على ٨٠٪ من عدد السكان الذي يبلغ ١٣ مليون نسمة . فالمسح الاجتماعي الذي أجرته بعثة من الأمم المتحدة في عام ١٩٧٧ بالتعاون مع الحكومة الكينية كشف على أن نسبة ٧٢٪ من أرباب الأسر ما تسنى لها قط التعليم في أية مدرسة ، وأن ثلث الأطفال يعانون من سوء التغذية ، وأن نسبة البيوت التي تنعم بالكهرباء تقل عن ٢٪ ، كما إن نصف النسوة يجرن أقدامهن جيئة وذهاباً بين القرى والينابيع ثلاث مرات يومياً على الأقل لنقل الماء في جرار ضخمة ثقيلة على ظهورهن . إن أحد الأمرهكين الذين اشتغلوا في كينيا في الستينيات (١٩٦٠) والسبعينيات قد حلل سبب الجوع الذي يتضور منه قاطنو تلك البلاد من بشر وهامم على حد سواء . فتقريره ملفت للنظر لأنه يصف وصفاً شيقاً ذلك التحول (من زراعة المحاصيل الغذائية إلى زراعة محاصيل النقد) الذي يدمر بلدان العالم الثالث في آسيا وأمريكا اللاتينية وفي إفريقية أيضاً :

”يا لتلك البهائم المسكينة التي تستدر الشفقة: إن آخر القطعان العظيمة في الدنيا آخذة بالانقراض. فبطاح البوادي البدائية في شرق إفريقيا آخذة بالتقلص من جراء محاربت المزارعين، ولذلك فإن القطعان في طريقها للزوال بحثاً منها عن مأوى جديد. وفي المستقبل المنظور سوف تختفي إلى الأبد عظمة الهجرات البدائية عبر بطاح إفريقيا....

إن مشواراً قصيراً عبر الريف الكيني الغني بالمزارع، سرعان ما يوضح أن قسماً وافراً من أجود الأراضي الزراعية في إفريقيا لا يستخدم لإطعام الناس، كما لا يستخدم أيضاً لإطعام تلك البهائم التي تتضور جوعاً. فبدلاً من ذلك تعزز هذه التربة الرائعة حاصلات التصدير. إن آلاف الأكرات مزروعة بأشجار البن — لأن البن جدير بالاستهلاك في ألمانيا وإنكلترا وأمريكا. وإذا ابتعدت قليلاً إلى الشمال من نيروبي لوجدت منظراً رائعاً لا نهاية له من أشجار الأناناس — تلك الفاكهة التي يجدر تحميلها في الطائرات النفاثة وشحنها طازجة إلى أوروبا. وأما إذا انعطفت غرباً إلى الوادي السحيق لشاهدت العديد من مربى المواشي والمزارع لتربية القطعان واستنبات القمح. وفي الوقت الذي ينتج فيه هذان الميدانان الأحيوان الغذاء، الذي يتم استهلاكه داخل كينيا، فإن المستهلكين ليسوا هم الزراع الذين يتنافسون مع الحيوانات الكاسرة على مورد ثمين وإنما هم الناس الذين يعيشون في المدن الزاهية. وأما ما يثير السخرية فهو أن هؤلاء الحضريين الجدد من سكان المدن كانوا بالأمس القريب منذ بضعة سنين مزارعين قادرين على إطعام أنفسهم....

إن المشكلة الحقيقية في كينيا تكمن في استخدام الأرض لمحاصيل النقد بدلاً من استخدامها للمواد الغذائية. فكينيا فيها من الأراضي الزراعية التتوج ما يكفي لإعالة سكانها كلهم دون أن تستدعي الحاجة تخريب مواطن الحيوانات البرية. وليس هنالك مجال للمقارنة بين حياة كائن بشري وحياة غزال، ولكن إن أتيح الوصول إلى نظام زراعي واقتصادي أكثر توازناً من النظام القائم، فإن من الممكن استمرار بقاء الكائنات الحية، بشر وبهائم سواء بسواء، على تلك السهول الإفريقية،⁽⁷⁰⁾.

وأما من الناحية الأخرى فإن كينيا تباهي باحتوائها على أكبر الطبقات الوسطى من السود في إفريقيا. فعلى الرغم من هيمنة الأوربيين على الاقتصاد الوطني، وهيمنة العرب والهنود إلى حد أقل، فإن النخبة السوداء تعيش الازدهار وذلك لأنها تنتفع بنصيبها من الاقتصاد ولا سيما من سيطرتها على جهاز الدولة، الذي هو بمثابة منبع ممدار للدخل السري SUB — ROSA. فالرشاوى تلعب دوراً حيوياً في حصول المواطن على أي شيء من رخصة قيادة السيارة مروراً بعقد من عقود البناء إلى السماح للباعة الجوالين بممارسة عملهم البسيط. لقد احتج بعض الناس على الإفراط بتزييت

النظام بالرشاوى ولكن احتجاجاتهم ذهبت أدراج الرياح. فالممثل البرلاني الجماهيري «جوسيا كارهوكي»، هاجم ذلك التفاوت الاجتماعي الصارخ مشهراً بالوضع القائم في كينيا، مما يجعلها بلداً تضم عشرة مليونيين وعشرة ملايين متسول. ولكنه في آذار عام ١٩٧٥ أُردي قتيلاً في شوارع نيروبي وألححت لجنة تحقيق برلمانية إلى تورط المسؤولين في الشرطة وكبار أعوان كينياتا في مقتله.

وعلى الرغم من هذه الانحرافات تبقى ماثلة للعيان تلك الحقيقة، التي مفادها أن الطبقة الوسطى المتنامية من السود في بلدان من أمثال كينيا وساحل العاج، توفر مقدراً من الاستقرار المفقود في مجتمع كمجتمع زائير، حيث لا يتاح الوصول إلى المعلن إلا لخدمة من الناس. فعندما يستمد عدد معقول من السود منفعة من الوضع القائم؛ فإن الأغلبية الساحقة من المحرومين تعيش على دغدغة آمال الوصول إلى الأعلى وتحجم عن ممارسة العمل النضالي الجماهيري. وهذا هو السبب الذي حدا بوزير الخارجية كيسي نجر ودهاقنة السياسة في وزارة الخارجية إلى اقتراح «التمط الكيني» كحل لاستقلال روديسيا وحكمها من قبل السود، وذلك قبل أن يتبخر هذا الخيار بالانتصار الانتخابي الذي انتصره «روبرت موغابي».

إن الوقائع المبررة التي تعيشها الدول الرازحة تحت وطأة الاستعمارية الجديدة، تدل على أن ما ورثته تلك الدول عن العصر الاستعماري من مؤسسات محلية وعلاقات اقتصادية عالمية لا يمكنه أن يتغلب على التخلف الذي حافظ على بقائه منذ الاستقلال. فالغرض من تصميم هذه المؤسسات والعلاقات كان تلبية المصالح الأجنبية وليس تلبية المصالح المحلية، علماً بأنها لا تزال تمارس هذا الدور حتى يومنا هذا. ونظراً لذلك فإن تلك الدول لا تزال تعيش وضع التبعية والاستغلال الاقتصادي على الرغم من حصولها على استقلالها السياسي. فالتخلف لا يمكن الانتصار عليه إلا بقلب المؤسسات الموروثة وتغيير العلاقات القائمة مع اقتصاد السوق العالمي.

وهنا يخلص بنا المطاف إلى بحث ذلك التخط الإصلاح، الذي كانت عليه الأنظمة الإفريقية في العصر اللاحق للعصر الاستعماري، ألا وهو نمط رأسمالية الدولة. إن قيادات أمثال هذه الأنظمة تدرك ضرورة التغيير ولكنها لا تقدم على تقويض المؤسسات القديمة واستبدالها بمؤسسات جديدة، وإنما بدلاً من ذلك تسعى لإصلاحها ابتغاء التصدي للمشكلات العاجلة. فهذه السمة هي التي كانت تدمغ أنظمة نكروما في غانا وسيكوتوري في غينيا وكيتا في مالي وأوبوتو في أوغندا ونيريري في تانزانيا.

وفي المضمار السياسي لا تقدم الأنظمة الإصلاحية على تجديد موروثها في هيكل الدولة

والعلاقات الطبقية وإنما تستبدل كبار الملاكين العقاريين بالفلاحين الأغنياء، والتجار الاحتكاريين أو الكومبرادوريين بصغار الصناعيين والمهنيين والموظفين المدنيين. وعلى الرغم من أن هذه التبديلات قد تبدو رائعة في ظاهر الأمر؛ فإنها لا توضع حداً لإنهاء استغلال جماهير العمال والفلاحين. ففي القرى يحتفي الملاكون العقاريون الكبار ولكن الفلاحين، الذين يشكلون الأغلبية الساحقة من سكان إفريقيا، يبقون ضحايا نهش التجار والمرايين والكولاكيين. وما هو أنكى من ذلك كله يكمن ببروز صفوة حاكمة جديدة تملأ بيروقراطية الدولة بجهاز الموظفين وتدير الصناعات الموثمة وتسيطر الجمعيات التعاونية في القرى وتوجه المؤسسة العسكرية. وبذلك لا يقضى على التمييز والاستغلال الطبقيين وإنما يتخذان لهما شكلين جديدين.

ويتجلى هذا التخط حتى في تانزانيا، حيث أصدر الرئيس نيهيري إعلان ARUSHA في ٢٩ كانون الثاني عام ١٩٦٧ لمقارعة "زمرة النخبة الاقتصادية والاجتماعية التي همها الوحيد اقتناص الأرباح لأفرادها وعائلاتهم ولا تعير اهتماماً للحاجات الأساسية لتحسين المستويات المعاشية الأساسية للأغلبية الساحقة" (٧١). لقد كان نيهيري يسعى جاهداً، اعتماداً على (الاتحاد الوطني الإفريقي لتانجانيقا — TANU)، لاستبدال أشكال النمو الرأسمالية بإجراءات بديلة تستند إلى الاعتماد على الذات والمشاركة الديمقراطية وصولاً إلى الاشتراكية. فالتعاون التقليدي الحميم أو UJAM AA كان يجب التعبير عنه بتلك الأشكال الجديدة من التنظيمات القروية التعاونية. ولكن على الرغم من الدعم الحماسي الذي قدمه نيهيري فإن التدخل البيروقراطي من الأعلى دمر الهدف المنشود المتمثل بالاعتماد على الذات والمشاركة الجماهيرية وأبقى القرى التعاونية عرضة لاستغلال الفلاحين الأغنياء نسبياً (٧٢). إن التفسير التالي الذي يلقي الكثير من الضوء على واقع الأمور قد ورد على لسان مرجع مسؤول من الداخل هو «عبد الرحمن بابو» وزير الاقتصاد السابق في تانزانيا:

"السبب الرئيسي هو أننا نفتقر إلى الكوادر المدربة. ففي موزامبيق، حيث خاض المواطنون غمار نضال مسلح طويل الأمد من أجل الاستقلال تمكنوا من تطوير فريق جيد من الكوادر الانضباطية. ولكننا في تانزانيا لم تكن تتوفر لنا مثل هذه الخبرة إذ سرعان ما كان علينا، لدى حلول الاستقلال، أن ندير شؤون الحكم والاقتصاد في الوقت الذي لم يكن لدينا فيه تدريب مناسب للكوادر، ولم تكن الفرصة قد أتتحت لنا قطعاً لاختبار تلك الكوادر بادئ ذي بدء. فعلى الرغم من سياستنا الرسمية كانت تعتمد بعض الكوادر لإجبار الفلاحين على الانتقال إلى القرى الجماعية، حيث كانوا يجهلون سبب وجودهم فيها. فلقد كانت سياستنا الرسمية تدافع عن الطوعية والتعبئة الجماهيرية والتربية ولكن الأمور اتخذت وجهة مختلفة أثناء التنفيذ" (٧٣).

إن الواقع المرير الذي عاشته معظم الدول الإفريقية في أعقاب الحرب العالمية الثانية كان ، في ضوء معايير حياة آدميين ، يمثل الكارثة بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى . ففي عام ١٩٧٦ كانت إفريقيا ، التي تشتمل على ما نسبته ٧٥٪ من سكان العالم ، تقعات بنسبة ١٢٪ فقط من الإنتاج القومي الإجمالي في العالم . فنصيب الفرد الواحد من الإنتاج القومي الإجمالي GNP يساوي ٢٧٧ دولاراً لإفريقية و ٣١٥ دولاراً لآسيا و ١٠٥٠ دولاراً لأمريكا اللاتينية . وتبلغ نسبة الأمية في إفريقيا ٧٤٪ ، قياساً إلى نسبة ٤٧٪ في آسيا و ٢٤٪ في أمريكا اللاتينية . وأما العمر المرتقب للأفارقة فهو أقل من ٤٠ سنة ، ما إن فرداً واحداً من بين كل أربعة أفراد لا ينال كفايته من الغذاء وفرداً واحداً من كل فردين لا يعثر على عمل ما ، وتغطي نسبة ٧٪ من سكان إفريقيا بما نسبته ٤٠٪ من الدخل وتعمل المظالم الناجمة عن ذلك في أساليب الحياة فتكاً في الروح الجماعية التقليدية ، التي تسود المجتمع الإفريقي . ويخلص أحد المراقبين إلى الاستنتاج التالي : ” إن المظالم التي يعاني منها السود من إخوانهم العرقيين تجعل من حكم البيض أكثر كرمًا في بعض الأمثلة ، كما يدل عليها تزايد الوقائع ” (٧٤) . وإن ما يعزز هذا الرأي يتمثل بشهادة السود المحرومين ، كما يقول أحد الخدم السود في نيروبي : ” إن أرباب العمل السود في بعض الأحيان أكثر سوءاً من أرباب العمل البيض ، ولشد ما يكون لنا الكره نحن الفقراء ” (٧٥) .

فمثل هذا التمزق الاقتصادي والاجتماعي كان لا بد له من الخلل إلى نتائج سياسية . فلقد فشل سوق العمل في مواكبة فيض الناشئة من حملة الإجازات الجامعية وأدى إلى تلك المشكلة الخطيرة ، مشكلة «الخريجين العاطلين عن العمل» الأمر الذي أفضى بدوره إلى انبعاث النزعة القبلية وذلك لأن الخريجين العاطلين عن العمل ينضون تحت اللواء العرقي ، كي يكون النصر حليفهم في وضع تتفاقم فيه الأمور . كما إن القيادات الوطنية تستخدم ، بحكم الظروف ، المجموعات العرقية مطايا لخدمة أغراضها السياسية ، مما يفضي أيضاً إلى زعزعة الظروف والبعزة السياسية . وبما أن الطبقة الوسطى المحلية تفتقر عموماً إلى قاعدة اقتصادية مستقلة ، فإن المنصب السياسي أصبح الوسيلة الأساسية للكسب الشخصي . وهكذا فإن امتداد سيطرة الحكام الجدد إلى ميدان الاقتصاد مكثهم من استغلال الفائض القومي . لقد أصبحت «الاشتراكية الإفريقية» قناعاً يتستر به الفساد والثراء الشخصي . ولذلك فإن ما ينجم عن هذا من سخط شعبي يستدعي تدخل العسكريين ، الذين كانوا يحكمون ، بحلول عام ١٩٨٠ عشرين بلداً من البلدان الإفريقية . إن هذه الظروف تفسر ذلك التحذير المروع ، الذي أطلقه «إيدن كودجو» السكرتير العام لمنظمة الوحدة الإفريقية OAU لدى اجتماعها في لاغوس في نيسان عام ١٩٨٠ حين قال :

” إن إفريقيا تمر الآن في أحلك الظروف التي تطرح عليها حتى مشكلة البقاء على قيد

الحياة. وليس بوسعنا إلا أن نخبركم أن استمرار الأمور على ما هي عليه لن يترك على قيد الحياة من البلدان الإفريقية الأعضاء في (منظمة الوحدة الإفريقية) والبالغ عددها الخمسين أكثر من ثمانية أو تسعة بلدان في غضون السنوات القلائل القادمة“ (76).

— د —

أمريكة اللاتينية

في عام ١٩٧١ طالب الاقتصادي الأرجنتيني «راؤول برايش» «بنمط جديد من التطوير في أمريكة اللاتينية» وأضاف أن «هذا النمط الجديد من التطوير لا يمكنه الاعتماد على منهج بدل الاستيراد وحسب» (77). ولقد كانت هذه المطالبة تنطوي على أهمية خاصة لأن برايش كان، قبل مدة تنوف على عقدين من الزمن، أول من تنطح للدفاع عن الاستراتيجية الاقتصادية البديلة للاستيراد في مؤلفه المشهور «التطوير الاقتصادي في أمريكة اللاتينية ومشكلاته الأساسية ١٩٤٩». وعلاوة على ذلك كان برايش قادراً على تطبيق نظرياته على نطاق دولي لأنه كان رئيس «اللجنة الاقتصادية لأمريكة اللاتينية» ولأنه كان المحرك الرئيسي خلف «السوق المشتركة لأمريكة الوسطى» وخلف «المنطقة التجارية الحرة في أمريكة اللاتينية»، كما كان السكرتير العام «للجنة التجارة والتطوير» التابعة للأمم المتحدة. ونظراً لذلك تم اعتماد سياسة بدل الاستيراد على نطاق واسع من خلال إجراءات من أمثال التعريفات الحمائية والرقابة على الصرف وأفضليات استيراد المواد الخام والسلع الوسيطة واشترط تسليم الصناعات المحلية بفوائد بسيطة، وتجهيز الحكومة للهيكल الأساسي الصناعي ومساهمتها في الصناعة عن طريق مؤسسات التطوير وهيئاته.

وعلى الرغم من هذه المساندة الحكومية السخية؛ فإن بدل الاستيراد لم يبرهن على نجاحه في حفز التطوير الاقتصادي الشامل وفي وضع حد للتبعية الاقتصادية التقليدية، التي كانت عليها أمريكة اللاتينية. فالتعريفات الحمائية وغير ذلك من المسانادات الحكومية فرّخت الصناعات الواهنة، التي كانت تنتج السلع الكمالية أو نصف الكمالية لصالح سوق محدودة هي سوق الطبقة الوسطى. فلقد كانت هذه الصناعات عاجزة عن الارتقاء من مستوى إنتاج السلع الاستهلاكية إلى مستوى إنتاج السلع الإنتاجية في مضمار التطوير الاقتصادي. ومن هنا جاء استمرار استيراد السلع الإنتاجية والسلع الوسيطة، مما أدى إلى ميزان تجاري خاسر وتأييد التبعية المالية. فنصيب أمريكة اللاتينية من مجمل الصادرات العالمية، هبط من نسبة ٧.١٪ في عام ١٩٦٠ إلى نسبة ٥.٥٪ في عام ١٩٦٨، كما بقيت السلع المصدرة عبارة عن المنتجات الأولية إلى حد كبير ولذلك ففي عام ١٩٦٨

كان النفط والحديد يشكلان نسبة ٩٥٪ من منتجات فنزويلا ، والقهوة والموز يشكلان نسبة ٨٥٪ من منتجات غواتيمالا ، والصوف واللحم يشكلان نسبة ٧٧٪ من منتجات أوروغواي ، كما كان النحاس والتترات يشكلان نسبة ٧٧٪ من منتجات التشيلي ، بينما كان الموز والبن يشكلان نسبة ٧٥٪ من منتجات الإكوادر ، والبن والنفط يشكلان نسبة ٧٠٪ من منتجات كولومبيا ، والقصدير والفضة نسبة ٥٩٪ من منتجات بوليفيا .

إن فشل استراتيجية بدل الاستيراد قد مهد الطريق أمام الشركات متعددة الجنسيات ، التي سارعت في تركيب مصانعها خلف أسوار التعرفة الموجودة في بلدان العالم الثالث (راجع الفصل التاسع عشر ، المقطع ف ب) . وهكذا فبينما كان رأس المال الأجنبي يتمركز في قطاعي التعدين والزراعة ، بدأ في هذه الآونة يتدفق تدفقاً متزايداً في قطاع التصنيع . وبينما كان رأس المال الأجنبي سابقاً يتفوق في بعض الجيوب أخذ في هذه الآونة يندمج اندماجاً أساسياً في اقتصادات أمريكا اللاتينية ، مما أخذ يفضي بالتالي إلى تزايد تأثيره على تلك الاقتصادات . ولذلك فإن ابتعاد أمريكا اللاتينية عن استراتيجية بدل الاستيراد ، التي اعتمدتها في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة لم يفض إلى حل مشكلاتها الاقتصادية ، الأمر الذي حدا بالاقتصادي التشيلي (أوزوالدو صانكل) إلى الاستنتاج بأن أمريكا اللاتينية كانت تعيش ” في صميم أزمة هيكلية عميقة تفرض على النمو المستقبلي أن يعثر له على قوى ديناميكية جديدة ، ولذلك فإن الحاجة تستدعي قيام استراتيجية جديدة للتطور “، (٧٨) .

إن مظاهر « الأزمة الهيكلية » التي ألمح إليها صانكل مظاهر عديدة ومعروفة . أولها يتمثل بالمعدل الناقص للنمو الاقتصادي . فليس إلا بلدان من بلدان أمريكا اللاتينية — بوليفيا والبرازيل — تمكنا من تحقيق هدف مشروع (التحالف من أجل التقدم) القاضي برفع الدخل الفردي بنسبة ٢٥ سنوياً خلال الستينيات (١٩٦٠) . فالتوسط السنوي لمعدل النمو في إنتاجية كل فرد لم يكن في الأرجنتين إلا بنسبة ١٩٪ وفي فنزويلا بنسبة ١٣٪ ، في حين أنه عانى في الأوروغواي من خسارة صافية كانت بنسبة ٠٦٪ . فالتوسع الاقتصادي الناقص جاء ليعين بطلاة متزايدة في المدن والريف على حد سواء . فبين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦٠ زاد سكان المدن بنسبة ٥٦٪ سنوياً ولكن العمالة الصناعية لم تزد إلا بنسبة ٢١٪ . وابتلى سكان المدن بالبطالة والعمالة الناقصة ، حيث كانت العمالة الناقصة تأخذ شكل الخدمات الفائضة أكثر مما يجب — كتلميع الأحذية وغسل السيارات وتنظيفها في باحات الوقوف والتجوال في الشوارع لبيع الورود والسجائر وشرايط الأحذية والتحف « الفنية » وما شابه ذلك .

ويتجلى هذا الوضع نفسه في مضمار الزراعة، حيث يلعب توزيع الأرض الجائر بشكل فاضح دور القانون، كما يدل على ذلك الجدول التالي :

تقدير النسبة المثوية للحيازات العقارية في أمريكا اللاتينية — ١٨ بلداً — (١٩٦٥ — ١٩٦٠)

مساحة المزارع بالميكاترات	النسبة المثوية للمزارع	النسبة المثوية لمجم مساحة الأرض
٢٠ — ٠٠	٧٥ر٦	٦ر٦
١٠٠ — ٢٠	١٦ر٨	٩ر٥
١٠٠٠ — ١٠٠	٦ر٦	٢٤ر١
ما يزيد على ١٠٠٠	١ر٠	٥٩ر٨
الإجمالي	١٠٠	١٠٠

المراجع : ل. ر. وولف و ل. س. هانسن : « الوضع البشري في أمريكا اللاتينية » — لندن : مطبعة جامعة أوكسفورد ، ١٩٧٢ ، صفحة ١٤٨ .

فالعقارات الواسعة التي تشتمل على معظم الأراضي الصالحة للزراعة لا تحظى بالحراثة المطلوبة . فالتحليل الذي أجراه « البنك الدولي — عام ١٩٧٥ » عن الأداء المقارن لكل من المزارع الكبيرة والصغيرة في الأرجنتين والبرازيل والتشيلي وكولومبيا والإكوادور وغواتيمالا ، توصل إلى أن إنتاجية الآكر الواحد في المزارع الصغيرة تساوي من مثلين إلى ثلاثة أمثال إنتاجية الآكر الواحد في المزارع الكبيرة . وعلاوة على ذلك فإن الكثير من آكرات العقارات الواسعة يبقى مهملاً . فالدراسة التي تناولت كولومبيا (١٩٦٠) أظهرت أن المزارعين ، الذين لا تزيد ملكيتهم على ١٣ آكراً كانوا يزرعون ثلثي أراضيهم ، في حين أن أكبر المزارعين الذين يملكون ٧٠٪ من الأراضي الصالحة للزراعة لا يحرثون إلا ما نسبته ٦٪ من محوزاتهم العقارية . وفي أمريكا اللاتينية ككل ، حيث تبلغ مساحة الأرض الصالحة للزراعة ٢٢ بليون آكر لا يخضع منها للتشغيل الكامل إلا ٢٧٠ مليون آكر . إن كلاً من هذا النظام البالي للمحوزات العقارية والمعدل المرتفع ارتفاعاً بالغا للنمو السكاني ، أفضيا إلى

انخفاض المردود الزراعي الفردي . فلو اتخذنا من الرقم ١٠٠ مؤشراً للمنتوج الزراعي الفردي في كل بلدان أمريكا اللاتينية للفترة ١٩٦١ - ١٩٦٥ ، لكان هذا المؤشر في عام ١٩٧١ لا يتجاوز ٩٨ بالنسبة للأرجنتين و ٩٢ لكولومبيا و ٩٦ للإكوادور و ٨٤ للأوروغواي و ٨٠ للبيرو^(٧٩) .

وأما ما ينطوي على خطورة انخفاض الإنتاجية الزراعية ؛ فهو التحول لاستنبات محاصيل النقد لصالح الأسواق الأجنبية ، بدلاً من المحاصيل الغذائية للمستهلكين المحليين . ففي كولومبيا على سبيل المثال يدر المزارع المزروع بالقرنفل مليون ييزو سنوياً ، قياساً إلى ١٢٥٠٠ ييزو يدرها هكتار القمح أو الذرة . ولذلك فإن أفضل الأراضي الكولومبية تستخدم لاستنبات القرنفل والهلين والفريز ، التي تشحن كلها جواً إلى الأسواق الأجنبية ، في الوقت الذي يجري فيه استخدام كميات متزايدة من القطع الأجنبي النادر لاستيراد المواد الغذائية ، التي كان يتم استنباتها محلياً فيما مضى . فنظرياً بتلك العائدات المرتفعة من محاصيل التفكه يمكن استيراد الغذاء بكميات أوفى ، بيد أن أرباح تلك المحاصيل تجد سبيلها إلى الشركات متعددة الجنسيات . وهكذا فإن المزارع الذي كان يعيش في الماضي حالة من الاكتفاء الذاتي يجد نفسه مضطراً إلى اعتصار ما يقيم أوده من الأرض الهامشية الباقية ، أو إلى اللهاث سعياً وراء الأعمال القليلة المتاحة في المدن ، حيث يتوجب عليه إعالة عائلته بتلك المواد الغذائية المستوردة المكلفة . وفي ظل هذه الظروف تعاني أمريكا اللاتينية ، كغيرها من مناطق العالم الثالث ، نزوحاً فلاحياً ضخماً إلى المدن . ففي عام ١٩٥٠ كانت نسبة الحضر في أمريكا اللاتينية لا تبلغ أكثر من ٤٠٪ من مجمل السكان ، ولكن هذه النسبة ارتفعت إلى ٥٦٪ بحلول عام ١٩٧٠ . ولما كان الفلاحون يشكلون في هذه الحالة نسبة سكانية متسارعة التناقص فإن الحكومات تشعر بحاجة أقل لتنفيذ الإصلاحات الزراعية .

وثمة مظهر آخر من مظاهر «الأزمة الهيكلية» في اقتصاد أمريكا اللاتينية ، يتجلى في توزيع الدخل توزيعاً جائراً حتى أكثر مما في الهند . فتلك النسبة المئوية التي تبلغ ٥٪ وتترفع على عرش الدخل تنال ما نسبته ٣٠٪ من مجمل الدخل القومي ، في حين أن نسبة ٥٠٪ في أدنى درجات الدخل لا تنال إلا نسبة ١٣٫٤٪ . وهكذا فإن «كارلوس مارتينيز» ، المدير الإقليمي لصندوق رعاية الأطفال التابع للأمم المتحدة ، فضح في عام ١٩٧٩ أن النسبة المئويةة بالجوع من أطفال أمريكا اللاتينية تبلغ ٤٠٪ ، حيث يعيش ٦٠ مليون طفل في بيوت دخولها دون خط الفقر .

وأما الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في تفاقم «الأزمة الهيكلية» في اقتصاد أمريكا اللاتينية ؛ فإنه دور تتزايد أهميته من حين إلى حين . فالشركات الأمريكية تحظى بما نسبته ٨٣٪ من رأس المال الذي تستثمره في أمريكا اللاتينية إما من إعادة استثمار مكاسبها أو من المستثمرين

الأمريكيين اللاتينيين . كما ان الشركات متعددة الجنسيات تحظى بامتيازات مفرطة في سخائها من الحكومات المضيفة اللازمة كالمواقع المجانية والإعفاء من الضرائب لفترة محددة وتحويل الأرباح إلى أوطانها بلا قيود . ونظراً لاحتكار الشركات متعددة الجنسيات تلك العمليات العمودية ؛ فإن بمقدورها تنقيص أسعار الصادرات من البلد المضيف ورفع أسعار الواردات إليه . وتستخدم تلك الشركات أيضاً طرق المحاسبة المعقدة بغية تخفيض الضرائب ، التي تدفعها إلى البلدان المضيفة وإلى حكومات بلدانها الخاصة . وتستطيع الشركات متعددة الجنسيات نقل مصانعها من بلد إلى بلد آخر ضمن أمريكا اللاتينية وفي طول العالم وعرضه ، وتنفذ ذلك فعلاً ، سعيًا منها وراء أرخص الأيدي العاملة المتاحة . فصناعة الالكترونيات الأمريكية مثلاً أقامت أول مصنع لها في المكسيك في عام ١٩٦١ لأن بدائل الأجور في اليوم كانت أخفض من بدائل الأجور في الساعة في الولايات المتحدة . وما إن حل عام ١٩٧٧ حتى كان في المكسيك ١٩٣ مصنعاً إلكترونياً أمريكياً ، بيد أن العمال كانوا ينظمون الاتحادات العمالية ، كما كانت أجورهم ترتفع بشكل سريع ، الأمر الذي أخذ يؤدي إلى نقل المصانع إلى بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية كهائيتي مثلاً ، حيث الحد الأدنى للأجور اليومية أقل من الحد الأدنى لأجور الساعة في المكسيك وحيث تنعدم المشاكل مع الاتحادات العمالية ، نظراً لعدم وجود الاتحادات بمنتهى البساطة .

إن تلك الممارسات الواردة أعلاه تولد قدراً كبيراً من المشاعر الوطنية والمشاعر المعادية للأمريكيين . ولهذا السبب فإن بعض الشركات متعددة الجنسيات تعتمد في هذه الآونة إلى التخلي عن ملكية المصانع بشكل مباشر في سبيل الحصول على الإدارة وعقود الخدمات ، التي تنيط بشركة ما لإنجاز بعض المهمات المحددة . وبهذه الوسيلة يتعذر تأميم شركة من الشركات الأمريكية ، لأنها لا تمتلك شيئاً ملموساً ، ومع ذلك فإنها تواصل سيطرتها على الاقتصادات المحلية بتوقيع العقود لبيع المواد الخام في السوق الدولية وإقامة المصانع الكبيرة وإدارتها .

وخلاصة القول أن تلك الشركات متعددة الجنسيات تكسب عائدات ضخمة إلى حد مفرط من استثماراتها في أمريكا اللاتينية وغيرها من مناطق العالم الثالث . فنائب رئيس أحد البنوك الأمريكية أسر بالحقيقة التالية : " يقضي الواجب ألا أبوح لك بهذا السر الذي مفاده ، أننا في الوقت الذي نكسب فيه من عملياتنا في الولايات المتحدة نسبة مئوية تتراوح بين ١٣ و ١٤ ٪ ، فإننا نستطيع أن نضمن بمنتهى السهولة نسبة مئوية تبلغ ٣٣ ٪ على شكل عائدات من عملنا الذي نشرف عليه في أمريكا اللاتينية " (80) . وهذا ما يفسر السبب الذي جعل الأرباح العائدة إلى الولايات المتحدة ، بين عام ١٩٦٦ وعام ١٩٧٤ ، كما يفسر العجز الذي يقع فيه ميزان المدفوعات في بلدان أمريكا اللاتينية ، التي عليها أن تجاهد سنوياً لتلافيه .

إن عجز ميزان المدفوعات لا بد له من أن يفضي بشكل لا مناص منه إلى القروض الأجنبية والوقوع في حمأة الديون الباهظة المزمنة — وهذا مظهر آخر من مظاهر «الأزمة الهيكلية» في أمريكا اللاتينية. فلقد كانت البنوك الأجنبية في غاية الحماسة لتقديم القروض إلى حكومات أمريكا اللاتينية الغارقة في الديون، وذلك لأن الأرباح التي تجنيها خارج الوطن أعلى منها في داخله. وأما حافة الخطر التي وصل إليها وضع الدين؛ فقد جاء على تفصيلاتها «أبيلاردو ل. فالدز»، وهو أحد المسؤولين عن برنامج «المعونة الأمريكية»، في خطاب له أمام «مركز العلاقات فيما بين الأمريكيين» في نيسان عام ١٩٧٨ وجاء فيه أن «الصافي الذي تناله أمريكا اللاتينية من أي دولار جديد تحصل عليه سنوياً من البنوك العالمية والبنوك الأمريكية لا يتعدى الستات السبعة». ولا يزال هذا الوضع سائداً لأن بنوك التطوير العالمية وحكومة الولايات المتحدة تتلقى من بلدان أمريكا اللاتينية أموالاً، على شكل إعادة تسديد القروض، توازي تقريباً الأموال التي تقدمها لها على شكل قروض جديدة. وفي بعض الحالات تتلقى الولايات المتحدة أكثر مما تقرض، كما كانت عليه الحال في عام ١٩٧٧ عندما استردت من أمريكا اللاتينية مبلغ ١٥٠ مليون دولار زيادة عما كانت قد أعطتها على شكل قروض معونة جديدة وقروض بنك «الاستيراد/التصدير». ولقد أشار فالدز إلى أن هذا الوضع هو الوضع نفسه أيضاً بالنسبة لبنوك التطوير العالمية. وبناء على ما جاء في تقرير لجنة أمريكا اللاتينية التابعة للأمم المتحدة؛ فإن الديون الخارجية المترتبة على هذه المنطقة قد حلفت من عشرة بلايين دولار في عام ١٩٦٥ إلى مائة وخمسين بليوناً في عام ١٩٨٠⁽⁸¹⁾.

وأما بالنسبة لشعوب أمريكا اللاتينية المحشورة أصلاً في مستويات الكفاف ليس إلا، فإن إجراءات التقشف تطلق العنان للمقاومة العنيفة، التي تتجلى في استفحال أعمال العنف في عدة بلدان منها كالبيرو وكولومبيا والإكوادور وجامايكا والمكسيك. فأمثال هذه الانتفاضات الشعبية تفضي إلى قيام الإجراءات القمعية ولذلك فإن علاقة سببية تقوم بين التقشف الذي يمليه «صندوق النقد الدولي» وأنظمة القمع الأمريكية اللاتينية. ولكن الأمر يتعدى العلاقة السببية إلى أن تلك الأنظمة الديكتاتورية سرعان ما تتلقى الدعم العاجل حال رسوخها من وكالات الإقراض الدولية ومن البنوك الخاصة، لأنها قادرة على استخدام القوة لفرض القيود المالية الضرورية والمطلوبة لتسوية الديون. ولهذا السبب دعي الانقلاب الذي وقع في الأرجنتين عام ١٩٧٦ «بالانقلاب الساعي إلى الاعتمادات الأجنبية» لأن وزير الاقتصاد اتخذ، قبل وقوع الانقلاب بثلاثة أسابيع، إجراءات تقشفية صارمة ابتغاء الحصول على الاعتمادات الأجنبية. فلقد جمدت الأجور ورفع في الوقت نفسه أسعار الضرورات بنسبة تزيد على ١٠٠٪. بيد أن إضراباً عاماً أسقط هذه الخطة، مما جعل صندوق النقد الدولي، يرفض الاعتماد المطلوب من قبل، ولكنه منح الاعتماد نفسه بعد مضي أيام قلائل على انقلاب عام ١٩٧٦.

ومن المعروف أن شيوع أمثال هذه المناورات كاف لإثارة المشاعر المعادية للولايات المتحدة على نطاق واسع في أمريكا اللاتينية . فهذا غونار ميڤال يرى أن هذا الموقف مماثل " لما حدث في فييتنام ولما يحدث الآن في جنوب إفريقية ، مع العلم بأن أمريكا اللاتينية تخلو من المشاعر المعادية للغرب ومن المشاعر المعادية للبيض بكل تأكيد . إنها مشاعر معادية للأمريكيين على وجه الحصر وفي منتهى البساطة " (82) .

إن عمق المشاعر المعادية للأمريكيين كان مثار اهتمام دهاقنة السياسة في واشنطن . فلقد كتب « آرثر شيلزنغر » في إدارة كيندي عن تلك المفارقة ، التي تبعث على القلق والتي تفيد بأن الشيوعيين ذوي الموارد المالية الشحيحة " يستقطبون أولئك الناس الذين لهم علاقة بالمستقبل — كالطلاب والمثقفين والقياديين العماليين والمناضلين الوطنيين — في الوقت الذي لا تعود فيه ملياراتنا علينا إلا بالاحتكاك بالحكومات المشكوك بولائها المخلص وبديمومتها في الحكم " (83) . إن الذعر الأمريكي قد بلغ مرتبة الخطورة بانتصار ثورة كاسترو في عام ١٩٥٩ وبالفشل الذريع ، الذي منيت به حملة « خليج الخنازير » في عام ١٩٦١ ، الأمر الذي أدى إلى ولادة مشروع « التحالف من أجل التقدم » ذي الهدف المزدوج المتمثل بتبويض الصورة الملطخة للولايات المتحدة وإحباط أية ثورات كاستروية أخرى في أمريكا اللاتينية . إن مشروع « التحالف من أجل التقدم » الذي تم إعلانه في « بونتا ديل إست » في الأوروغواي في ١٧ آب عام ١٩٦١ قد خص أمم الأمريكيتين بمائة مليون دولار لإنفاقها على برامج إصلاح الضرائب والإصلاح الزراعي في غضون عشر سنوات بهدف بلوغ معدل نمو نسبته ٢.٥٪ سنوياً لكل فرد ، وتوزيع الدخل توزيعاً أكثر عدلاً ، وتنوع التجارة وزيادة الإنتاجية الزراعية ، ومحو الأمية بين صفوف الناشئة ، والإسكان الرخيص وتحسين جباية الضرائب .

ولكن مشروع « التحالف من أجل التقدم » لم يخرج إلى حيز التنفيذ من جراء ما كان يمكن في صلبه من تناقضات . فهدفه الأساسي ، على الرغم من عدم الإفصاح عنه ، كان ضمان سلامة الاستثمارات الأمريكية في أمريكا اللاتينية ، تلك الاستثمارات ، التي كانت تهددها إجراءات الإصلاح المقترحة . فالتنوع التجاري كان يتعارض مع مصالح الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات ، كما كان الإصلاح الزراعي المجدي يشكل ضربة قاضية في أمريكا اللاتينية لزمير النخبة الحاكمة ، التي كانت تقليدياً الحليفاً الرئيسيات لواشنطن . فالتناقض كان يتجلى في المقارنة بين فصاحة الإصلاح المثالية ، التي كان يطلقها كيندي وبين مدارس مقاومة العصيان التي كان يقيمها لتعليم الضباط من أمريكا اللاتينية أحدث التقنيات لقمع الفلاحين ، الذين قد يحاولوا وضع

فصاحته موضع التطبيق . ولذلك لم يكن من قبيل الصدفة قيام ستة عشر انقلاباً عسكرياً في أمريكا اللاتينية في غضون السنوات الثماني التي أعقبت الإعلان عن « التحالف من أجل التقدم » .

ومنذ البداية الأولى لقي مشروع « التحالف من أجل التقدم » معارضة من قبل الأوليفاريات المحلية والشركات متعددة الجنسيات ، التي كان لها كلها مصلحة في المحافظة على الأوضاع القائمة والوصول بفرص الاستثمار الخاص إلى أقصى حد ممكن . فالأوليفاريات سدت المنافذ على الإصلاح الزراعي وهللت لتدابير مقاومة العصيان ، في حين أن الشركات متعددة الجنسيات صادقت على بناء الطرق ومؤسسات النفع العام والأشغال العامة ، التي تلعب دور الهيكل الأساسي المساند للاستثمارات الأمريكية . وفي الوقت نفسه ضمنت الشركات متعددة الجنسيات تشريعات واشنطن ، التي كانت تنطوي على الإجراءات التأديبية الصارمة ضد البلدان ، التي أمت الممتلكات الأمريكية (تعديلات هيكين لوبر : HICKENLOOPER AMENDMENT) ، والتي كانت تقيد أهلية استحقاق المعونة بضمانات الاستثمار حصراً .

وباغتيال الرئيس كيندي وجد مشروع « التحالف من أجل التقدم » ، حلاً لتناقضاته بإسقاط مطالب الإصلاح والعودة إلى السياسة القديمة المتمثلة بسخاء المعونة الحكومية ، دعماً للاستثمارات الخاصة . فالحاكم « نيلسون روكفلر » أفصح عن هذه السياسة في أعقاب بعثته عام ١٩٦٩ إلى أمريكا اللاتينية كموفد شخصي للرئيس نيكسون . لقد اعترف روكفلر « بالاتجاه الحالي المعادي للولايات المتحدة » ، بل وتنبأ بقرب « الزمن الذي ستجد فيه الولايات المتحدة نفسها معزولة سياسياً وأخلاقياً عن قسم من النصف الغربي للمعمورة أو عن قسم كبير منها » . ولكن روكفلر زعم أن النزعة المعادية للأمريكيين لم تكن إلا « نزعة خاطئة » واقترح حلاً لها بأن « الواجب يقضي على الولايات المتحدة أن توفر أقصى ما تستطيع من تشجيع للاستثمار الخاص في طول ذلك النصف الغربي من المعمورة وعرضه » . وتم العمل بتوصيته مما جعل الاستثمارات الأمريكية في أمريكا اللاتينية ترتفع من ثلاثة بلايين دولار في عام ١٩٤٦ إلى تسعة بلايين في عام ١٩٧٠ . ولقد أثنى دافيد روكفلر ، أخ نيلسون ، من « تشيس مانهاتن » على الفرص المتزايدة أمام رأس المال الخاص :

« إن السبب الرئيسي لهذا الأداء الطيب نسبياً «تزايد الاستثمار» يكمن ، من وجهة نظري ، في التغيير الذي طرأ على السياسة وساد في أوائل سنوات التحالف والذي كان يلقي المزيد من الأهمية على التغيير الاجتماعي الثوري وعلى مساعدة حكومة لحكومة أخرى حصراً . فهذا المنحى ، الذي كان يدخل في اعتباره تلك الحقيقة ، التي مفادها أن الخلاص من المظالم الاجتماعية أمر جوهري وعاجل ، لم يعمل على تشجيع الظروف الجوهري لحفز الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي . فالتغيير الثوري

الذي يزعزع الثقة في معاملة الملكية الخاصة معاملة منصفة يتعارض مع التوسع الاقتصادي السريع. وأما الآن وقد تم الاعتراف بالدور الحيوي، الذي تلعبه المشاريع الخاصة في عدد من دول أمريكا اللاتينية فإننا نشهد تطور مناخ موات للعمل أكثر من ذي قبل⁽⁸⁴⁾.

«فالمناخ المواتي للعمل» الذي حظي باستحسان دافيد روكفلر كان ثمرة سياسات أمريكية خاصة محددة. وإحدى تلك السياسات كانت تتمثل بالتحول الذي طرأ على هدف المعونة العسكرية، التي كانت تقدمها الولايات المتحدة لأمريكا اللاتينية. ففي الخمسينيات (١٩٥٠) كان الغرض من المعونة تعزيز دفاعات ذلك النصف الغربي من المعمورة ضد العدوان الخارجي. ولكن بعد ثورة كاسترو بدأت مجموعة من الاستراتيجيين في واشنطن بقيادة وولت روستو و ماكسويل تيلر، تقييم الدليل على أن التهديد الحقيقي يتمثل بالثورة الداخلية وليس بالعدوان الخارجي. فتقبل الرئيس كيندي هذه المقولة التي أخذت تؤثر منذ الآن فصاعداً تأثيراً عميقاً على سياسات الولايات المتحدة، وبدأت الدولارات والأسلحة والخبرة الأمريكية تنهال على قوات الشرطة والمؤسسات العسكرية بهدف سحق الثورة الداخلية. فمدرسة الأمريكيتين المتمركزة في منطقة قتال باناما خرجت زهاء أربعين ألف طالب عسكري من أمريكا اللاتينية منذ تأسيسها في عام ١٩٤٦، وأصبح الكثير من خريجها الضباط ديكتاتوريين عسكريين في بلدانهم: كالجنرال «أوغستو بينوشيه» في التشيلي، والجنرال «هوغو بانزر سواريز» في بوليفيا، والجنرال «عمر توريجوس هيريرا» في باناما، والجنرال «جوان ألبرتو ميلغار كاسترو» في هندوراس، والجنرال «كارلوس هامبيرتو روميو» في السلفادور والجنرال «روميو لوكاس غارسيا» في غواتيمالا.

إن مغزى هذه الاستراتيجية المناهضة للثورة كان موضوع فيلم «كوستا غافراس» المدعو «حالة حصار» الذي طرح الأمر بشكل دراماتيكي. كما أن تقرير لجنة العفو الدولية (١٩٧٨) أورد أن زهاء ثلاثين ألف مواطن في أمريكا اللاتينية قد اختفوا خلال السنوات العشر الماضية على أثر اعتقالهم من قبل قوات الأمن الرسمية أو من قبل زمر الرعب العنصرية المرتبطة بقوات الأمن من أمثال «شرذمة الموت» في البرازيل و «الكف الأبيض» في غواتيمالا و «الفرقة البيضاء» في المكسيك و «الزمرة» في جمهورية الدومينيكان. وعلى الرغم من أن الكثير من هذه العناصر «المختفية» هي من العناصر المسييسة؛ فإن غالبيتها العظمى من العمال والفلاحين، الذين تم اصطيادهم من مراكز أعمالهم أو يوتهم على أيدي الشرطة السرية أو أيدي مجموعات الأمن. وأولئك الذين يقتلون منهم مباشرة تضاف أسماءهم إلى جداول المفقودين وأما الآخرون الذين يخضعون للتعذيب ويتم إطلاق سراحهم فيما بعد؛ فإنهم يؤدون المهمة المطلوبة المتمثلة بالرعب وإضعاف المعنويات. وهكذا فإن «مؤتمر قساوسة أمريكا اللاتينية»، الذي انعقد في «بيوبلو — المكسيك» في شباط عام ١٩٧٩

وصمم «الأمن القومي» بالمفهوم الإيديولوجي المرفوض الذي يتم استخدامه، وفقاً لما قاله القساوسة، "لفرض وصاية على الشعب من قبل أرستقراطية ذات نفوذ سياسي أو عسكري" (85). وعلى هذه الشاكلة فإن مؤتمر «منظمة الدول الأمريكية» المعقود في تشرين الأول عام ١٩٧٩ أعلن أن "ممارسة الإخفاء إهانة لضمير النصف الغربي من المعمورة" كما أشار إلى أن "ممارسة التعذيب إجراء عادي في بعض البلدان على نحو واضح" وأوصى "بعقد معاهدة فيما بين الدول الأمريكية تعرف التعذيب بأنه جريمة دولية" (86).

ولقد تم الوصول إلى مناخ العمل الموالي الذي امتدحه دافيد روكفلر من خلال سلسلة من التدخلات العلنية والسرية، التي مارستها الإدارات الأمريكية المتعاقبة. ومن أشهر العمليات السرية كانت الإطاحة بالرئيس «جاكوب آرنز» في غواتيمالا (١٩٥٤) و «جواو غولار» في البرازيل (١٩٦٤) وبالرئيس «سلفادور اللندي» في التشيلي (١٩٧٣). ومن أفضل التدميريات توثيقاً كان التدمير، الذي حل بغواتيمالا والذي يعود الفضل بتوثيقه لآلاف صفحات البقيات والمذكرات الرسمية والبحوث التي حصل عليها «ستيفن شليزنجير» في حزيران عام ١٩٧٨ في ظل قانون «حرية الوصول إلى المعلومات». فلقد تبين «لشليزنجير» أن الإطاحة بـ آرنز كانت "موضع تصور وتنفيذ أعلى المستويات في الحكومة الأمريكية بالتعاون الوثيق مع «الشركة المتحدة للفواكه» وتحت الإشراف التام لوزير الخارجية «جون فوستر دالاس» وبتأييد الرئيس أيزنهاور.

لقد كان آرنز عنيداً ومشاكساً وحالماً ولكنه كان بالتأكيد اشتراكياً إصلاحياً أكثر منه شيوعياً ثورياً، بيد أنه، كاللندي، ارتكب ذلك الإثم الذي لا غفارة له ألا وهو انتهاك مصالح الشركات الأمريكية. فلقد صادر آرنز في عام ١٩٥٣ زهاء ٢٠٠٠٠٠ أكر من الأرض الموات، التي كانت تمتلكها الشركة المتحدة للفواكه، التي كانت تسيطر على كل صادرات غواتيمالا من الموز وتسير ٥٨٠ ميلاً من السكك الحديدية البالغة ٧٣٢ ميلاً في تلك البلاد، كما كانت تمارس احتكارات لكل «رافق الهاتف والبرق فيها وتمتلك أكبر المعامل الكهربائية وتدير ميناء من أهم موانئها على ساحل الكاريبي، وعلاوة على ذلك كانت تستخدم أعداداً كبيرة من الخبراء في الشؤون العامة في واشنطن ولها علاقات حميمة مع كبار المسؤولين في إدارة أيزنهاور من أمثال وزير الخارجية جون فوستر دالاس، الذي كانت هيئته التشريعية تمثل الشركة المتحدة، ومساعد وزير الخارجية «جون مورز كابوت» الذي كان أحد كبار المساهمين في تلك الشركة، وسفير الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة «هنري كابوت لودج»، الذي كان أحد المدراء في مجلس إدارة الشركة، ومديراً سابقاً لوكالة الاستخبارات المركزية «ولتر بادل» الذي أصبح رئيساً للشركة المذكورة بعد الإطاحة بـ آرنز. وكذلك اللندي جعل نفسه عرضة لنقمة دهاقنة السياسة في واشنطن حين بين منذ البداية بعد انتخابه في أيلول عام

١٩٧٠، أنه كان ينوي تطبيق الاشتراكية والدعاية لها، وأصدر سلسلة متسارعة من قرارات التأميم، التي تناولت مناجم النحاس الكبيرة، التي كانت تملكها الولايات المتحدة بالإضافة إلى العديد من المنشآت الصناعية وعدد من البنوك يربو على الثلاثين.

وأما رد فعل واشنطن على التطورات في غواتيمالا فقد كان تعبئة كل طاقاتها لتقويض الحكومة المذنبة دون أي اعتبار للالتزامات الأمريكية بمقتضى عضويتها في الأمم المتحدة، التي تمنع مبادئها صراحة التدخل في الشؤون الداخلية للأمم الأخرى، أو التدخل العسكري المنفرد في أي مكان. لقد كان رأس الحرية لعملية غواتيمالا يتمثل بـ «جون بوريفوري» القادم من جنوب كاليفورنيا، الذي كانت تتم مظاهره الخارجية، وهو يتمتع مسدسه، على أنه ذلك الإنسان الجلف الذي برهن عن جلافته عندما كان يقيم الحكومات ويقعدها في أثينا⁽⁸⁸⁾. وما أن جرى تعيينه سفيراً في غواتيمالا في ٢٣ كانون الأول عام ١٩٥٣ حتى سارع لاستغلال وصول شحنة من الأسلحة التشيكية، التي كان آرئيز قد اشتراها، نظراً لحظر بيعه الأسلحة الأمريكية. فعمدت واشنطن إلى تسريب قصة الأسلحة إلى الصحافة وشحنت بحراً شحنات من الأسلحة إلى نيكاراغوا المجاورة. لقد أصبحت إقطاعية سوموزا المطوعة، بمثابة القاعدة التي كانت ستنتقل منها الفتنة PUTSCH بقيادة ذلك المنفي الغواتيمالي المصطفى «كاستيللو آرماس» — الذي يمثل الضابط العسكري في جمهورية الموز تمثيلاً نموذجياً⁽⁸⁹⁾.

وفي ١٨ حزيران عام ١٩٥٤ عبر خليط عجيب من جنود كاستيللو الحدود من هندوراس إلى غواتيمالا في الوقت الذي كانت فيه عدة طائرات F-47 بقيادة المرتزقة من الطيارين الأمريكيين تتمرط غواتيمالا بقنابلها في منتهى الحرية. وأما طائرات «الاستخبارات المركزية الأمريكية»؛ فقد قذفت بالمظلات بعض الأسلحة الروسية على مواقع في غواتيمالا، كي توفر الدليل لاتهم واشنطن القاتل بأن الاتحاد السوفيتي كان يقيم لنفسه موطئ قدم في أمريكا اللاتينية. وقامت غارات الكوماندوس بقيادة عناصر سرية من CIA وخربت خطوط السكك الحديدية، كما نسفت بعض القطارات والسفن. ولما كان آرئيز يفتقر إلى الوسائل، التي يقاوم بها هذا الهجوم المنسق؛ فقد تخلى عن منصبه وفر من البلاد.

وفي ذلك الحين شجب المندوب السوفيتي إلى مجلس الأمن في الأمم المتحدة عبور الحدود من هندوراس ووصفه بأنه مؤامرة من مؤامرات الولايات المتحدة، وطالب بإرسال وحدات تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام في غواتيمالا. ووافقت كل من بريطانيا وفرنسا على الاقتراح السوفيتي، مما أثار حفيظة لودج سفير الولايات المتحدة، الذي استدعى المبعوثين الإنكليزي والفرنسي لتوبيخهما

بالتنويه إلى أن بمقدور الولايات المتحدة معاقبة أي حليف غربي في منتصف الخمسينيات ، وأبرق إلى دالاس بالبرقية التالية :

” لقد كان لدي بيان هام أقدمه لهما ولذلك طلبت منهما المجيء إلى مكنتي ، كي يتسنى لي تقديمه شخصياً . وقلت لهما أن هذا البيان ليس (وأؤكد على كلمة ليس) تهديداً بحال من الأحوال ، لأنهما يمثلان طبعاً دولتين مستقلتين قويتين تستطيعان أن تفعلوا كل ما ترغبان به ، ولكنني تنفيذاً مني لتوجيهات الرئيس قلت لهما أننا ، في حال شعور بريطانيا العظمى وفرنسا بوجوب اتخاذ خط مستقل لمساندة الحكومة الراهنة في غواتيمالا ، نشعر أيضاً بالحاجة لاتخاذ نهج مستقل حيال بعض القضايا كمصر وشمال إفريقيا اللتين تذرعنا بالصبر الكبير حتى الآن كيلا (وأؤكد على كلمة كيلا) نسب الإحراج لبريطانيا العظمى وفرنسا ، الأمر الذي جعلهما يتلقيان بياني هذا بصمت مهيب“ (90).

وهكذا بعد تأديب المندوبين البريطاني والفرنسي ، تراجعاً عن تأييدهما للاقتراح السوفييتي بطيبة خاطر وتبني مجلس الأمن ، بدلاً عن الاقتراح السوفييتي ، قراراً هزياً يطالب فيه بالكف عن أي فعل قد يؤدي إلى سفك الدماء . وفي هذه المرحلة أوضحت المناقشة أكاديمية بحثة لأن الإطاحة بآرئز كانت قد تمت وتربع محله كاستيللو في دست الرئاسة . فلقد نالت واشنطن مأزها ولكن الثمن الذي دفعته الولايات المتحدة كان باهظاً وذلك لأنها ، كما يستنتج شليزنجير : ” مزقت إرباً إرباً ميثاق سياسة حسن الجوار ورسخت مجدداً بشكل لا لبس فيه حق الولايات المتحدة بالتدخل في طول النصف الغربي من المعمورة وعرضه . وعززت ، ضمن صفوف استخبارات الولايات المتحدة زمرة من العملاء السريين المختالين ممن صاروا على قناعة مطلقة أن بمقدورهم سحق أية حكومة يسارية أو أية حرب من حروب العصابات تحت خط الحدود — الأمر الذي أدى إلى قيام المخططات الأمريكية لتطويح كاسترو في كوبا واستئصال الثوريين في جمهورية الدومينيكان في عام ١٩٦٥ وطردهم اللندي خارجي التشيلي“ (91).

إن النتيجة الختامية لتفاعل القوى المحلية والقوى الخارجية في أمريكا اللاتينية كانت قيام تشكيلة من الأنظمة ، التي تعيد إلى الأذهان صور الأنظمة ، التي قامت في إفريقيا . فأغلبية هذه الأنظمة أنظمة محافظة خلصت في معظمها إلى ديكتاتوريات عسكرية ، وقليلها أنظمة إصلاحية تكافح ضد النزاعات المتفاقمة لإحداث تغيير سلمي ، ونظام واحد منها — سيكون موضع دراسة مقطع لاحق — نظام ثوري اجتماعي .

ومن أكثر البلدان المحافظة أهمية ، البرازيل التي تفوق في مساحتها القاهرة مساحة الولايات

المتحدة (بلون آلاسكا) ويقطنها ١١٤ مليون نسمة من السكان وفقاً لإحصاء كانون الثاني عام ١٩٧٩. فالبرازيل تسيطر على بقية أمريكا اللاتينية، نظراً لمواردها الطبيعية الهائلة وقوتها الاقتصادية والعسكرية. لقد كانت نقطة الانعطاف في تاريخ البرازيل الحديث تتمثل بالإطاحة بحكومة غولار المنتخبة عام ١٩٦٤ وإقامة ديكتاتورية عسكرية برئاسة سلسلة من الجنرالات وهم: كاستيللو برانكو، آرثر داكوستا إلسيلفا، إميليو غاراستازو مديشي، إرنستو جيزل، جواو باتيستا فيكوريدو. فالوثائق التي انتفت عنها صفة السرية حديثاً، تكشف أن «لينكولن غوردن»، سفير الولايات المتحدة إلى البرازيل، كان في آب عام ١٩٦٢ على اتصال — على الأقل — بكارلوس لاسيردا وغيره من المتأمرين على غولار. لقد شجع لينكولن قيام تحالف بين العسكريين والملاكين العقاريين ووعد بالأسلحة وبذلك انطلقت عملية العصيان، التي أطلق عليها اسم «الأخ سام Brother Sam». فحاملتان من حاملات الطائرات الأمريكية برفقة سفن المساندة وطائرات الهيلوكبتر ومشاة البحرية (المارينز) جرى إرسالها إلى الساحل البرازيلي، بغية «توطيد الحضور الأمريكي في هذه المنطقة وتنفيذ المهمات الإضافية، التي قد تناط بها». لقد كان المقصود بهذا الأسطول الهائل مساعدة الثوار وتشجيعهم ولكن النية اتجهت لكتمان هذا الأمر مخافة إثارة التعاطف الشعبي مع غولار. وبما أن الانقلاب نجح بدون تدخل سافر من قبل الولايات المتحدة؛ فإن عملية الأخ سام، بقيت سرّاً مدة تزيد على العقد من الزمن.

فمن الموقع الأمثل الذي تحتله محطة إذاعة «مونتيبيديو» كتب «فيليب آغي»، وهو عميل سري لوكالة الاستخبارات المركزية CIA، في مذكراته في ١ نيسان عام ١٩٦٤:

”إن حملتنا ضده (غولار) سارت على نفس الأسس تقريباً التي سارت عليها حملتنا ضد التسرب الشيوعي إلى حكومتي فيلاسكو وأروس مينا قبل سنتين أو ثلاث في الإكوادور. فطبقاً لما رواه هولان (وهو مدير محطة إذاعة مونتيبيديو)؛ فإن محطة إذاعة ريو ومراكزها الكبرى كانت تمول المظاهرات الجماهيرية في المدن ضد حكومة غولار، كما كانت تبرهن على أن المقولات القديمة فيما يتعلق بالله والوطن والأسرة والحرية مقولات تحافظ على فاعليتها منذ الأزل. إن سقوط غولار يعود في معظمه، بلا شك، إلى التخطيط الدقيق وحملات الدعاية المتواصلة التي ترجع على الأقل إلى عملية انتخابات عام ١٩٦٢“،^(٩٣).

لقد رحبت واشنطن بالديكتاتورية في البرازيل، كما رحبت بمحيطاتها في بقية بلدان أمريكا اللاتينية، وقدمت لها كل ما تستطيع من مساندة. فهذا «فيليب آغي» يكتب في مذكراته في ٥ نيسان و ١٨ نيسان عام ١٩٦٤ ما يلي: ”إن من الواضح أن محطة ريو سوف تساند الحكومة

العسكرية مساندة مطلقة..... وإن من الواضح أيضاً أن الرئيس جونسون نفسه، هو الذي اتخذ القرار القاضي بتوفير كل الجهود ليس لمنع أي انقلاب معاكس أو تمرد في البرازيل على المدى القصير وحسب، وإنما أيضاً لبناء قوات الأمن فيها بأقصى درجة من السرعة والفاعلية على المدى البعيد. فلن يسمح مرة أخرى للبرازيل أن تنزلق إلى اليسار بحيث يشكل الشيوعيون وغيرهم تهديداً لاقتصاد السلطة أو حتى أن يصبح لهم نفوذ قوي في البرازيل“،⁽⁹⁴⁾.

وانسجاماً مع هذا القرار، الذي اتخذ على أعلى المستويات، نظمت وكالة الاستخبارات المركزية الهيئات الأمنية في البرازيل، ودرب «برنامج المعونة» ما يزيد على ١٠٠٠٠٠ شرطي برازيلي، كما إن ربع مجمل المساعدات العسكرية الأمريكية إلى أمريكا اللاتينية بين عام ١٩٦٤ وعام ١٩٧١ وجد سبيله إلى البرازيل. وعلاوة على ذلك فإن المعونة المالية، التي تقدمها حكومة الولايات المتحدة والتي تقدمها وكالات الإقراض الدولية، والتي كانت شحيحة بشكل استثنائي خلال سنوات غولار، بدأت تتدفق في هذه الآونة على ذلك الشكل الذي تم اعتماده مجدداً فيما بعد في الأرجنتين والتشيلي وفي غيرهما من البلدان، التي حلت فيها الديكتاتوريات العسكرية الأثيرة محل الأنظمة الدستورية. وهكذا فإن كمية المعونة الإجمالية الوافدة إلى البرازيل من البنك الدولي ومن المؤسسة المالية الدولية ومن بنك التطوير فيما بين الأمريكيين ومن برنامج التطوير التابع للأمم المتحدة، لم تزد أكثر من ٢٧٦ مليون دولار في عام ١٩٦٢، وإلى ٢٣١ مليوناً في عام ١٩٦٣، وإلى ٢٥٩ مليوناً في عام ١٩٦٤، ولكنها قفزت إلى ١٥٩٩ مليون دولار في عام ١٩٦٥، وإلى ٢٤٢ مليوناً في عام ١٩٦٧، وإلى ٣٧٧٤ مليوناً في عام ١٩٧٠ وإلى ٦٨١٩ مليوناً في عام ١٩٧٢. وبالإضافة إلى هذه المعونة الحكومية الرسمية قامت استثمارات أمريكية خاصة كبيرة في الصناعات البرازيلية والموارد الطبيعية، كما قدمت بنوك الولايات المتحدة قروضاً كبيرة جداً⁽⁹⁵⁾. وبحلول عام ١٩٧٨ تراكمت الديون الأجنبية على البرازيل حتى بلغت ٤٠ بليون دولاراً أمريكياً، ومع ذلك وطبقاً لما قاله أحد المصرفيين البرازيليين: ”ليس هناك من بلد أجنبي واحد يتمتع بجماعة مصرفية كبيرة إلى حدٍ معقول إلا ويحاول تسويق القروض هنا“،⁽⁹⁶⁾. وهكذا فإن التقرير السنوي لمؤسسة CITICROP في نيويورك بين عام ١٩٧٨ أن ٢٠٪ من كل مبالغها جاءت من البرازيل، وهي نسبة أعلى من المبالغ التي جنتها في الولايات المتحدة.

إن الاستراتيجية الرئيسية للجنرالات الخمسة، الذين حكموا البرازيل منذ عام ١٩٦٤ قد نشأت في الأكاديمية العسكرية البرازيلية العليا، التي كانت بمثابة المؤسسة التي تقدم التوجيهات منذ عام ١٩٤٩ في فنون التخطيط الإقليمي وبناء الهيكل الأساسي ونظريات التطور الاقتصادي. وفي

الستينيات (١٩٦٠) طورت الأكاديمية العليا ما اصطلح على دعوته بمذهب الأمن القومي ، الذي يجمع بين علم السياسة الطبيعية GEOPOLITICS وبين الاستراتيجية ، بغية الوصول إلى الاستراتيجية الطبيعية GEOSTRATEGY . ويقوم هذا المذهب على المبدأ الذي مفاده وجوب تقاسم البرازيل والولايات المتحدة الهيمنة على النصف الغربي من المعمورة ومن حيث تسيطر البرازيل بموجبه على جنوب الأطلسي .

إن التدابير الاقتصادية التي اعتمدها الجنرالات البرازيليون كانت مناقضة تماماً لتلك التدابير ، التي كان يعتمد عليها قبلهم الرئيس غولار ، الذي تبنى ، استجابة منه لضغوط القلائل الجماهيرية إبان سنوات الانكماش (١٩٦٢ - ١٩٦٧) ، برنامجاً شعبياً راديكالياً تضمن فيما تضمن الإصلاح الزراعي وإعادة توزيع الدخل والاعتماد على رأس المال المحلي وتقييد الاستثمارات الأجنبية وتدخل الدولة بشكل كثيف في الاقتصاد الوطني والتفتيش عن أسواق جديدة في أمريكا اللاتينية وإفريقية والبلدان الاشتراكية . ولتنفيذ هذا البرنامج سعى غولار للحصول على الدعم السياسي من عمال الريف وعمال المدن ومن الطبقة الوسطى الصغيرة . ولكن نظراً لتأثير الثورة الكوبية فإن حركة غولار اكتست طابعاً اشتراكياً ، مما أدى إلى إثارة حفيظة العناصر العسكرية ومن ثم الإطاحة به في عام ١٩٦٤ .

وما أن تربع الجنرالات على عرش السلطة حتى سارعوا للانقلاب على برنامج غولار . فبدلاً من أن يحاولوا حفز القوة الشرائية لدى الجماهير باشروا بتخفيض الأجور بهدف زيادة الأرباح ، كما بدأوا باستقطاب رأس المال الأجنبي والتوسع في الأسواق الخارجية ، وهكذا تمت عملية إعادة توزيع الدخل فيما بين الطبقات العليا ، بدلاً منها فيما بين الطبقات الدنيا . وبعد مضي فترة من الزمن على تقييد الاستهلاك والتمو الاقتصادي كان المأمول أن ترشح المنافع الناجمة عن ذلك إلى الطبقات الدنيا على شكل مزيد من الأعمال ذات الأجور المتزايدة ، بحيث تتمكن الديكتاتورية العسكرية بذلك تدريجياً من استقطاب الدعم الشعبي وإحراز قاعدة سياسية أعرض ، الأمر الذي كان من المنتظر أن يتيح لها البحث الأمن بأمر الانتقال إلى التصنيع الكامل والتمو المتوالد بشكل ذاتي .

وبدا طيلة سنوات عديدة وكأن الحظ قد حالف الجنرالات بالوقوع على استراتيجية ناجحة ؛ إذ انطلق الازدهار في عام ١٩٦٨ واستمر حتى عام ١٩٧٤ . وخلال تلك السنوات تدفق رأس المال متعدد الجنسيات على البرازيل . فكما صرح الرئيس جيزل في عام ١٩٧٦ قائلاً "إن المشاريع الصناعية الأجنبية — بما فيها تلك المشاريع ذات الطبيعة متعددة الجنسيات — ستجد مكاناً لها ضمن الخط الصناعي ، الذي تتبناه البرازيل . فالدولة تدرك الدور الهام لتلك المشاريع باعتبارها

وسائل لتقنية الموارد المالية الأجنبية ولنقل التكنولوجيا ولتقوية المهارات الإدارية للجماعة العاملة في الميدان الصناعي في هذه البلاد، بالإضافة إلى كونها وسائل لتوسيع أفق الصادرات وتنويعها⁽⁹⁷⁾. وإن ما عزز هذه الفصاحة المغرية كان تلك الامتيازات السخية، التي نالتها الشركات متعددة الجنسيات كإعانات المالية الحكومية والإعفاءات من الضرائب وحظر التنظيمات النقابية عملياً بشكل قانوني.

لقد استجاب الاقتصاد البرازيلي استجابة هائلة، حيث بلغ معدل نمو الإنتاج القومي الإجمالي G.N.P. وسطياً ١٠٪ سنوياً، وهبط التضخم في الوقت نفسه إلى ١٧٪ في عام ١٩٧٢، بل ولربما انخفض حتى إلى ١٢٪ في عام ١٩٧٣، كما قفزت الصادرات من ١٤ بليون دولار في عام ١٩٦٤ إلى ٨٢ بليون في عام ١٩٧٥ — أي بزيادة كانت ستة أضعاف في غضون أحد عشر عاماً. وهكذا قامت الأوساط المحافظة في طول العالم وعرضه بالتطليل والتزير «للمعجزة البرازيلية» باعتبارها الحل الرأسمالي البديل، الذي طال البحث عنه للحلول محل النماذج الماركسية من أجل تصنيع بلدان العالم الثالث.

في عام ١٩٧٤ بدأت المعجزة تتلاشى وألقي اللوم بذلك على منظمة «الأوبك»، لأنها ضاعفت كلفة الواردات النفطية أربع مرات، مما أدى إلى خسارة الميزان التجاري مبلغ ٣٥ بليون دولار في عام ١٩٧٥ بعد أن كان من قبل ميزاناً مواتياً طيلة سنوات عديدة. ولكن جذور المحنة الاقتصادية كانت أعمق بكثير من موضوع الأوبك؛ إذ أن الأمر الأهم كان يتمثل بقصور السوق المحلية من جراء تلك السياسة المتعمدة لإبقاء زيادات الأجور أدنى بشكل اصطناعي من المعدل المتنامي لإنتاجية اليد العاملة، الأمر الذي كان مسؤولاً عن الزيادة السريعة في إنتاج السلع الاستهلاكية المكلفة من أمثال أجهزة التلفزيون والثلاجات، والسيارات على وجه التخصيص. ولكن إنتاج السلع الاستهلاكية الجماهيرية من أمثال الملابس والأحذية لم يزد إلا بنسبة ١٪ بين عام ١٩٦٩ وعام ١٩٧٢. فبعد مرور سبعة أعوام على مثل هذا النمو الاقتصادي المنحرف أصبح الاقتصاد برمته اقتصاداً يفتقر إلى التوازن. وبحلول عام ١٩٧٤ أصبحت سوق الطبقة الوسطى المحدودة للسلع المكلفة سوقاً مشبعة، ولذلك فإن معدل نمو الإنتاج القومي الإجمالي هبط من نسبة ١٠٪ إلى ٤٪ في عام ١٩٧٥، وفشل في الإقلاع بعد ذلك التاريخ، وفي الوقت نفسه تصاعد التضخم إلى نسبة ٣٠٪ في عام ١٩٧٥ وإلى ٤٠٪ في عام ١٩٧٦ وإلى نسبة ١٠٩٪ في عام ١٩٨٠.

والعامل الأساسي الآخر خلف التباطؤ الاقتصادي كان يتمثل بالدور الذي لعبته الشركات متعددة الجنسيات والمصارف الأجنبية. ففي عام ١٩٧٨ كانت ديون البرازيل البالغة ٤٠ بليون دولار

تمتص ٤٠٪ من مكاسب الأمة من صادراتها السنوية، وهي ضعف تلك النسبة التي يعتبرها الخبراء نسبة مأمونة وقابلة للتدبير. وعلاوة على ذلك كانت الشركات متعددة الجنسيات تسيطر على نسبة ٤٠٪ من الأصول السائلة في المشاريع الصناعية والتعدينية الأساسية، كما كانت تستبقي لأنفسها نسبة ٥٥٪ من أرباح تلك المشاريع وتحول تلك الأرباح إلى الأوطان الأصلية لتلك الشركات، مما ساهم في تفاقم الأزمة المالية للبرازيل. ففي عام ١٩٨٠ زادت نسبة الصادرات ٢٤٪ ولكن نسبة الواردات زادت ٥٠٪. وأما الجهود المبذولة لتقويم اعوجاج التوازن؛ فقد لاقت المقاومة في البلدان المتطورة، التي كانت تعاني من الانكماش وتعيش تحت وطأة الاحتجاجات العمالية على الواردات الأجنبية الرخيصة. ويصح هذا القول أكثر ما يصحح على الزبون الرئيسي للبرازيل المتمثل بالولايات المتحدة، حيث حذر «س. فرد بيرجستون»، معاون وزير الخزانة، غرفة التجارة الأمريكية/ البرازيلية في ١٥ أيار عام ١٩٧٨ من أن الولايات المتحدة، ما لم تكف البرازيل عن تقديم الإعانات المالية لصادراتها، سوف تقابل الأذى بالأذى، وأشار إلى حوافز التصدير أمام المصنعات البرازيلية "تتعارض تعارضاً مباشراً مع قوانين الرسوم التعويضية في الولايات المتحدة"، كما أشار إلى أن هذا المسلك سوف يعرض، في حال استمراره "انفتاح النظام التجاري برمته إلى المخاطر" (٩٨).

وما إن حل عام ١٩٨٠ حتى كانت البرازيل تنوء تحت وطأة الديون، التي كانت تزيد على ٥٥ بليون دولار — وهو أكبر مقدار من الديون وقعت تحت عبئه أية دولة من دول العالم الثالث. وأما تكلفة تسديد هذه الديون؛ فقد بلغت في مجملها خلال السنوات الخمس التالية مبلغ ٣٥ بليون دولار، الأمر الذي دفع بالرئيس «فيكورتو» إلى الاستنتاج أن بلاده "لم يعد لديها ما تطوره البتة" (٩٩). وهكذا فحتى الصرح الشاخ لأمرية اللاتينية يبقى، على الرغم من المعونة الأجنبية الهائلة — أو بالأحرى من جرائمها — مقيداً بقيود التبعية.

لقد أخذت الديكتاتورية العسكرية تواجه أزمة متصاعدة في الثمانينيات (١٩٨٠)، إذ بدأ رجال الأعمال المحليون يحتجون على «عدم التأميم» — وهو التعبير الشائع في طول أمريكا اللاتينية وعرضها للإشارة ضمناً إلى تلك الهيمنة الاقتصادية، التي تمارسها الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات. كما أن العمال تحولوا إلى مناضلين ضد ذلك النظام، الذي يمارس الاستغلال والقمع والذي لم يكن ليعود بالنفع إلا على نسبة ٥٪ من أكابر المواطنين بالإضافة إلى الشركات الأجنبية. ونظراً لذلك فقد شهد ربيع عام ١٩٧٨ سلسلة من الإضرابات، بدءاً بمصانع السيارات ومروراً بالشركات الكهربائية ومعامل الإطارات ومصانع المعدات الثقيلة وانتهاءً بالمشاغل المعدنية.

إن قلقاً واضطرابات العمال كانت مماثلة لقلق الطلاب الذين نظموا المظاهرات في كل

البلاد، مطالبين بعودة الحريات الديمقراطية التي قوضها الحكم العسكري في عام ١٩٦٤. ولذلك فعندما زارت البرازيل روزالين كارتر في صيف عام ١٩٧٧، تقدمت إليها عريضة تشتمل على مظالم الطلاب جاء فيها :

”إننا نريد أن نؤكد على أن ما يجري الآن في جامعة برازيليا (حيث كان يقوم بالإضراب فيها ستة عشر ألف طالب) ليس حدثاً مستقلاً وإنما عرض من أعراض القمع، الذي عشنا في ظله نحن الطلاب طيلة حياتنا تقريباً. إن هذا النظام الذي يحكم بلادنا منذ عام ١٩٦٤ قد ضمن ربما مقداراً معيناً من الاستقرار الذي قد يعود بالنفع على المصالح الأمريكية، ولكن هذا النفع كان على حساب حرية التعبير وحرية الصحافة وحرية الاجتماع“⁽¹⁰⁰⁾.

ولكن الأمر ينطوي على خطورة أكبر من خطورة قلاقل الطلاب بالنسبة للحكام العسكريين في البرازيل، هو المعارضة المتصاعدة التي تبديها الكنيسة الكاثوليكية الرومانية. فالبيان الذي أصدره «المؤتمر الوطني للقساوسة» في تشرين الثاني عام ١٩٧٦ شجب بشدة النظام لسماحه لرجال الشرطة بممارسة القتل والتعذيب دون أن يحاسبهم، ولغضه النظر عن توزيع الأرض توزيعاً جائراً، ولفشله في حماية السكان الهنود الذين أعدادهم آخذة بالتناقص، كما شجب النظام لاعتماده ”إيديولوجيا الأمن القومي وإعلاء شأنها على شأن الأمن الشخصي“⁽¹⁰¹⁾. وأما ذلك الإعلان الذي وقع عليه ثلاثة من رؤساء الأساقفة وعشرة من القساوسة من المنطقة الشمالية الشرقية في ٦ أيار عام ١٩٧٣، فقد كان أكثر تفصيلاً. ففي هذه الوثيقة التي كانت تتألف من ست وثلاثين صفحة، أورد الكهنة تفصيلات عن البطالة في البلاد وعن الجوع والأمية وعن ارتفاع نسبة وفيات الأطفال، كما وصموا ”المعجزة الاقتصادية المزعومة في البرازيل، بأنها ليست أكثر من وسيلة لزيادة الأغنياء غنى والفقراء فقراً“. وعلاوة على ذلك فقد عزوا تعاظم تفاوت الدخل مباشرة لإخضاع الموارد المادية للبرازيل وطاقتها البشرية لرحمة اقتصاد السوق العالمي :

”إن البنية الاجتماعية والبنية الاقتصادية في البرازيل تبنيان على القمع والظلم الناجمين عن موقف تعتمد فيه الرأسمالية المحلية على مراكز القوة الدولية العظيمة....

فسوء التغذية ووفيات الأطفال والدعارة والأمية والبطالة والتمييز الثقافي والسياسي، واختلال التوازن بين الأغنياء والفقراء ونتائج أخرى عديدة كلها تدل على الانتهاكات الدستورية في البرازيل.

إن حاجة نظام رأسمالي متماسك للقمع لضمان تحركه وأمنه تدل على أنه نظام مستبد دائماً وأبداً، وتكشف على أنه نظام عنيد في إغلاقه المؤسسات الدستورية التشريعية والاتحادات العمالية في الريف والمدن، وفي استنزافه القيادات الطلابية، وفي فرضه الرقابة وتدابير الاضطهاد على العمال

والفلاحين والمتقنين ، وفي مضايقاته المستمرة للكهنة ورجال الدين المناضلين ، وفي لجوئه لشتى أنواع الاعتقال والتعذيب والإفساد والاغتيال ” .

وفي النهاية حذرت القيادات الدينية من ” أن الكنيسة لا يسعها أن تبقى في موقف العطالة هذا تنتظر ساعة التغيير بشكل سلمي إن المسحوقين من عمال وفلاحين والكتّمين غيرهم من العاطلين عن العمل قد أصبحوا يدركون ما يدور ويتزايد لديهم وعي التحرر الجديد باضطراب“ (102) .

وابتغاء التصدي للسخط الشعبي ، لجأ الجنرالات إلى « الديمقراطية القابلة للتطبيق » — وهي استراتيجية سياسية جديدة مفصلة لاتقاء الغضب الشعبي وإضفاء الطابع الدستوري على الثورة المضادة في البرازيل وفي كل أرجاء أمريكا اللاتينية . فالصحافة تكتب ما تشاء وأحزاب المعارضة تتحرك علانية والاتحادات العمالية تمارس الإضرابات ، وفي عام ١٩٨٢ وردت أسماء حكام المقاطعات وأعضاء الكونغرس في جداول تشير إلى نجاحهم بالاقتراع الشعبي . ولكن ليست هذه الممارسات كلها إلا بمثابة البراقع وذلك لغياب الأسس لانتخاب رئيس الجمهورية المطلق الصلاحيات ، كما إن افتقار الدولة للسلطان التشريعي الرسمي لا ينطوي على أهمية تذكر ، لأن الحكومات الرسمية لا تتمتع بالسلطة الحقيقية . وكذلك الكونغرس الذي يخضع لمشيفة رئيس الجمهورية ، الذي يهيمن أيضاً على الخزينة الفيدرالية ، كما يهيمن على أموال التشغيل في الحكومة المركزية وفي الإدارات المحلية . وسرعان ما يتنطح الناطقون الرسميون الحكوميون لتبوير تلك الامتيازات وتجويزها متذرعين بأن الغاية منها إبطال مفعول المعارضة أكثر مما هي خلق نظام سياسي تمثيلي . وكما يقول أحد أساتذة التاريخ البرازيليين : ” ليس هنالك من أمر يكسب الطابع الدستوري . وليس هنالك من رادع يردع الجنرالات من الإعلان عن نفس هذا الوضع من جذوره بكل بساطة دون أن يكون للكونغرس أو للشعب أية كلمة على الإطلاق“ (103) .

وفي الوقت نفسه لا تزال واشنطن تواصل مساندة النظام العسكري في البرازيل . ففي شهر شباط عام ١٩٧٦ أجرى هنري كيسينجر مفاوضات مع البرازيل حول قيام علاقة خاصة بين البلدين تسمح ” بإجراء المشاورات المنتظمة بينهما على المستوى الوزاري“ (104) . كما إن وزير الخارجية « سايروس فانس » أقر من جديد هذه العلاقة الخاصة لمصلحة إدارة كارتر . ولكن الجنرالات البرازيليين ، من الناحية الأخرى ، أبدوا امتعاضهم من حملة كارتر من أجل حقوق الإنسان ، وسخروا من الزعامة الأمريكية مراراً وتكراراً ، وصوتوا إلى جانب العرب في الأمم المتحدة لإدانة الصهيونية كشكل من أشكال العنصرية ، وعقدوا صفقة حول الطاقة النووية بقيمة ٤ بلايين دولار

مع ألمانيا الغربية، مما قد يتيح للبرازيل احتمال الحصول على الأسلحة النووية، واعترفوا بجمهة MPLA في أنغولا، وباعوا الأسلحة إلى مختلف بلدان العالم الثالث.

إن من الواضح أن لواشنطن وبرازيليا مصلحة مشتركة هائلة في الحفاظ على الوضع الراهن في كل أنحاء أمريكا اللاتينية ضد القوى الثورية. ولكن برازيليا، من الناحية الأخرى، تحدوها المطامع للارتقاء من مرتبة القوة الأمبريالية الفرعية إلى مرتبة القوة الأمبريالية الشريكة في النصف الغربي من الكرة الأرضية. فمستقبل هذا النظام الديكتاتوري سوف يتقرر على ضوء محصلة علاقاته المتناقضة مع الولايات المتحدة وعلى ضوء علاقاته بشعبه بالذات، وهذا الأهم.

وإذا حولنا أنظارنا الآن من الدول المحافظة في أمريكا اللاتينية إلى الدول الإصلاحية لوجدنا أن البيرو قد اجتذبت إليها أنظار العالم بأكمله في مطلع السبعينيات باعتبارها موطن الجنرالات، الذين كانوا يحاولون العثور على طريق ثالث NI CAPITALISMO, NI COMUNISMO : ليس بالشيوعي ولا بالرأسمالي. فالبيرو لم تكن قد تضررت ذلك الضرر الكبير من نظام السوق العالمي قبل محاولات العسكريين إعادة تركيب بنيتها من فوق. فرأس المال الأجنبي لم يكن عنصراً بارزاً إلا في مناجم النحاس وفي زراعة حاصلات التصدير الساحلية، كما إن نصف السكان كان منهمكاً في زراعة ما يقتات به في مرتفعات سييرا في ظل ظروف شبه إقطاعية. ولقد كانت نسبة ١٪ من الملاكين العقاريين تسيطر على ٨٠٪ من الأرض الصالحة للزراعة، بما في ذلك بعض أضخم المزارع في الدنيا — إذ كانت مساحة بعض تلك المزارع تنوف على مليون آكر. وتلك المزارع الضخمة بيعت بمن فيها من العدد الغفير من الهنود، الذين ما كانوا ينتسبون إلى مواطن قراهم الأصلية وإنما إلى اسم صاحب المزرعة «الذي نتمى إليه». كما إن النظام السياسي في البيرو كان نظاماً بالياً عفى عليه الزمن أيضاً. فالتحالف الشعبي الثوري الأمريكي APRA، الذي نظمه «فيكتور راؤول هايدي لاتور» كان بالأصل حركة سياسية تقدمية، ولكن ما إن حلت السبعينيات (١٩٧٠) إلا وكان مؤسسه قد أضحى إنساناً بديناً طاعناً في السن يهذر في حديثه عن النظريات الاجتماعية لامبراطورية «إنكا». وعلى هذه الشاكلة أيضاً تحول الحزب الشعبي، الذي أسسه فرناندو بيلوندي وتصلح مع الواقع وأضحى وسيلة لتوظيف الأقارب وغير ذلك من ضروب الفساد.

إن هذا الواقع القائم في البيرو الذي ينطوي فيها، كما في بقية البلدان الأخرى من أمريكا اللاتينية، على مفارقة تاريخية، وجد دعامته في ذلك التحالف الثلاثي التقليدي، الذي يتألف من الكنيسة الكاثوليكية الرومانية والقوات المسلحة والأرستقراطية العقارية. لقد انشقت الكنيسة انشقاقاً عميقاً من جراء لاهوت التحرر، بيد أن هذه الواقعة قامت أيضاً في معظم بلدان أمريكا

اللاتينية . وأما الأمر العجيب والمربى في البيرو ، فقد كان أن القوات المسلحة كفت عن ممارسة دور « كلب حراسة الأوليغارشية » بعد أن اقتنصت السلطة من حكومة مدنية في عام ١٩٦٨ . إن الفصاحة الثورية للحكام العسكريين الجدد لم تحمل على حمل الجد في البداية لأن الإجراء النموذجي لكل الانقلابيين كان يتمثل بإطلاقهم التصريحات عن التزامهم « برقاء الشعب » ، ولكن الجنرال « جوان فيلاسكو ألفارادو » وأتباعه كانوا مختلفين إلى حد الإزعاج في أنهم كانوا يقصدون ما نطقوا به .

لقد كانوا مختلفين جزئياً ، لأن لون ضابط الفيلق البيروفي كان آخذاً بالتبدل التدريجي من اللون الأبيض الأرستقراطي إلى اللون الأسمر الهندي ، حينما بدأت الطبقات العليا تنبذ الالتحاق بالقوات المسلحة ، سعيًا وراء العمل في شؤون أخرى مدرار لربح أوفى . وقامت بعد ذلك الانتفاضة الفلاحية في عام ١٩٦٢ — ١٩٦٥ وأجبرت صغار الضباط على التساؤل عن السبب ، الذي دفع بالفلاحين للقتال بضراوة ، وعن السبب الذي يدفعهم هم لقمع شعب ينتمي إلى الجذور ، التي تنتمي إليها عائلاتهم . واتجه تساؤلهم باتجاه اليسار من خلال العلماء الاجتماعيين الراديكاليين ، الذين كانوا يعلمون في « مركز الدراسات العسكرية — CAEM . فالإيديولوجيا التي تشرها الضباط في ذلك المركز كان إيديولوجيا « النهج الثالث » ، الذي يتوسط بين الرأسمالية والشيوعية . وبالنسبة عندما أطبق هؤلاء الخريجون على السلطة في عام ١٩٦٨ شرعوا في دفع المجتمع البيروفي صوب مزيد من الاستقلال ومزيد من المساواة من خلال ثلاثة ابتكارات جديدة .

الابتكار الأول كان برنامج الإصلاح الزراعي ، الذي لم يمزق ويوزع المزارع الضخمة إلى مزارع صغيرة MINIFUNDIA وإنما حولها إلى تعاونيات . وهكذا أصبحت الأرض الآن ملك العمال وليس ملك الملاكين العقاريين المتغيبين عنها ، كما أصبحت الدولة تقدم الأموال الضرورية للتعليم والإرشاد التقني ولأنواع الجديدة من الدواجن والحبوب . ولكن نتيجة الإصلاح الزراعي كانت ، على كل حال ، خلق جماعات جديدة من « الميسورين والمعدمين » . فالميسورون كانوا هم العمال الذين جرى استخدامهم استخداماً كاملاً في تلك المزارع قبل مصادرتها ، والذين كانوا وحدهم المؤهلين لعضوية التعاونيات الجديدة . فهذا الإجراء ترك جانباً العمال الموسمين والعمال الزراعيين في القرى المجاورة ممن كانوا يشكلون نسبة تتراوح بين ٨٥٪ و ٩٠٪ من المتشردين CAMPERSINOS ، الذين لم ينالوا ثمة فائدة من الإصلاح الزراعي ، والذين طفقوا يهجرون مرتفعات الأنديز على شكل موجات بشرية كثيفة . فذهب بعضهم شرقاً نحو أدغال « حوض الآمازون » ، في حين ذهب بعضهم الآخر غرباً باتجاه المدن الساحلية وعاشوا فيها عيشة سفلة البروليتاريا في بطالة أو عمالة ناقصة دائمة .

والابتكار الثاني من ابتكارات الطبقة العسكرية البيروفية كان استثمار رأس المال الأجنبي في التعدين والصناعة وفي بناء الهيكل الأساسي. وتم كذلك استغلال المشاركة العمالية والمساهمة في الأرباح كمظهرين بارزين من مظاهر «النهج الثالث» وعلى غرار التعاونيات في الريف. وهكذا تمت ولادة عدد معين من الأشغال الجديدة على الرغم من أنه لم يكن كافياً لتشغيل الزيادة العمالية السنوية، التي كانت عبارة عن ١٣٠.٠٠٠ عامل جديد، فما بالك باستيعابه العاطلين أصلاً عن العمل ممن كانوا يشكلون نسبة ٣٠٪ من القوة العاملة. وحتى العمال المستخدمون تكتشف غاليتهن على أنها غير جديرة بتقاسم الأرباح والتشارك الإداري، لأنها كانت ذات عون مؤقت وحسب.

وأما الابتكار الثالث الذي ابتكره الجنرال فيلاسكو؛ فقد كان تأمين المشاريع الأجنبية من أمثال مشاريع «الخليج وإيكسون وإت و W. R. وغريس وآناكوندا وتشيس مانهاتن». فمن حيث المبدأ لم تكن الحكومة معارضة لرأس المال الأجنبي وإنما كانت تريد تغيير طبيعته واتجاه زخمه بغية تعزيز خطط التطوير الوطني. وأما ما كان على علاقة وثيقة بالتأمين؛ فقد كان الاستثمار والتدخل اللذان مارستهما الدولة على نحو كثيف لتشجيع استقلال الاقتصاد وكفائته الذاتية. وهكذا بدأت بالظهور عبارة «صنع في البيرو» على العديد من السلع كثمرة لمردود شركات عامة كبيرة من أمثال (شركة معادن البيرو وشركة فولاذ البيرو وشركة أسماك البيرو وشركة نفط البيرو).

وما إن ترعرع هذا البرنامج الطموح حتى تكشف عن عيين قاتلين: أولهما كان أن منافع الإصلاحات لم تكن تصيب إلا نسبة مقبولة ضئيلة من مجموع السكان — أقلية من العمال والفلاحين علاوة على بعض الصناعيين. ولكن حتى تلك الفئة القليلة، التي كانت تنعم فعلاً بمنافع الإصلاحات كانت تنفرها المناهج العسكرية الرامية لشقبة الأمور «رأساً على عقب» — من خلال تلك الحقيقة، التي مفادها أن هذا الإجراء هو «الثورة من فوق» وما المشاركة المفيدة من تحت إلا مشاركة طفيفة. ولما كان الجنرالات يدركون المشكلة؛ فقد عمدوا، بغية التصدي لها، إلى ذلك الإجراء النموذجي ألا وهو خلق منظمة لتلك الغاية. ولقد كانت تلك المنظمة هي (النظام الوطني لمساندة التعبئة الاجتماعية — SINAMOS)، التي يعني اجتماع الحروف الاستهلاكية لكلمات هذه المنظمة «بلا أسيا» باللغة الإسبانية. وكان هدف هذه المنظمة التي كانت تضم ٦٥٠٠ عضو يتمثل بمحشد الدعم المالي والتقني للفلاحين والعمال ومجموعات الشباب بالإضافة إلى التعاونيات وبرامج العمل الجماعي. وأما الهدف العام فقد كان يتمثل بقص الشريط الأحمر، الذي يطوق المشاريع الجديدة وتشكيل جسر «بين القاعدة والقمة». ولكن الكراسات التي كانت ترشد عملاء منظمة SINAMOS إلى كيفية تشجيع الهنود على التفكير من تلقاء أنفسهم كانت موضحة دائماً

بالرسوم ، التي تبين العملاء يلقون المحاضرات والهنود يصيخون إليهم بأسماعهم . إن التدريب الذي ناله الجنرالات دفع بهم إلى معاملة البلاد ، على غير دراية منهم ، معاملة الشكنة الضخمة .

وأما العيب الثاني للتجربة البيروفية ؛ فقد كان أن الدافع للاستقلال الاقتصادي كان يعتمد على مقدار متعاطف من التبعية المالية . فتعويض الممتلكات المؤممة والمشاريع الأجنبية ، وبناء المدارس الجديدة ومرافق الهيكل الأساسي كان يستلزم مقداراً كبيراً من رأس المال ، كبر مستلزمات مشتريات الأعتدة العسكرية من الخارج . ونظراً لتأميم الممتلكات الأمريكية لم يكن بالإمكان الحصول على القروض من الحكومة الأمريكية ولا من الهيئات الدولية متعددة الجنسية الخاضعة لسيطرة حكومة الولايات المتحدة ، الأمر الذي جعل البيرو تستقرض من البنوك الخاصة ١٤٧ مليون دولار في عام ١٩٧٢ و ٧٣٤ مليون دولار في عام ١٩٧٣ ، وهو العام الذي أصبحت فيه البيرو ثالث أكبر دولة مقترضة بين بلدان العالم الثالث ، إذ بلغت ديونها ٣ بلايين دولار .

ولكن تراكم هذه الديون لم يكن ليثير مخاوف لا المقترضين ولا المقرضين ، نظراً لارتفاع أسعار صادرات النحاس واكتشافات النفط المفاجئة في حوض الأمازون . فتفاؤلهم كان له ما يبرره في البداية ، إذ بين عام ١٩٦٩ وعام ١٩٧٣ ارتفعت نسبة الإنتاج القومي الإجمالي ٥٠/ سنوياً ، كما ارتفعت الأجور الحقيقية بنسبة ٦٠٦٪ سنوياً أيضاً وحافظت على التضخم عند حدود معدل ٧٢٪ ، وبقي الميزان التجاري إيجابياً . ولكن عام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ كشف المشاشة المتأصلة لدى بلد من بلدان العالم الثالث كالبيرو - البلد المعتمد على تصدير بضعة مواد خام أسعارها معرضة لتقلبات الأسعار إلى حد مشين . ففي تلاحق سريع هبط سعر النحاس هبوطاً مفاجئاً ، وتلاشت مدارس سملك « الأنشوفة » المنتشرة على الساحل البيروفي ، تلاشياً غامضاً ، كما كان مردود حقول النفط - التي استلزمت مد خط من الأنابيب كلفته بليون دولار - لا يتعدى الجزء اليسير مما كان مأمولاً منها . وهكذا أصبح الميزان التجاري سلبياً وتفشت البطالة وبدأ معدل النمو يتعثر .

لقد أدت الأزمة الاقتصادية إلى قيام انقلاب عسكري أطاح بفيلاسكو الراديكالي ونصب مكانه الجنرالي «فرانسيسكو موريلز بيرمودز» المحافظ . فاضطر الضباط اليساريون للاستقالة وتم استهلال الإجراءات الاقتصادية التقليدية ، وتم اعتقال المضربين من القيادات العمالية والفلاحية وزجهم في السجون دون محاكمات ، كما تمت إعادة تسمية الثورة « بالثورة الإنسانية » بدلاً من « الثورة الاشتراكية » . وعادت من جديد تلك الحلقة المألوفة ، التي تدور بها الأمم المدينة في العالم الثالث : مزيد من القروض ، مزيد من إجراءات التقشف ، مزيد من البطالة ، وارتفاع الأسعار وتزايد المقاومة وتزايد القمع رداً عليها .

ومحلول عام ١٩٧٩ كان اقتصاد البيرو قد انتعش انتعاشاً أساسياً والفضل بذلك يعود لإجراءات التقشف ولارتفاع أسعار النحاس ولزيادة مردود حقول النفط وعائدات أسماك الأنشوفة. لقد ظهر في إحدى صحف ليما رسم كاريكاتوري لطبيب يساعد مريضاً — يمثل الاقتصاد البيروفي — على النهوض من فراش مرضه وهو يقول له: "إن استردادك لعافيتك بهذه السرعة أمر لا يصدق"، (105).

وبمقدار ما كان الأمر يتعلق بالدائنين الأجانب؛ فإن انتعاش اقتصاد البيرو كان أمراً «لا يصدق» بلا شك، ولكن بالنسبة لشعب البيرو كان الأمر مختلفاً تماماً. فنسبة تنوف على نصف القوة العاملة أصبحت تعاني من البطالة أو نقص العمالة، ونصف أطفال البيرو كانوا يعانون من سوء التغذية في عام ١٩٧٢، ومحلول عام ١٩٧٩ ارتفعت نسبتهم إلى ٦٥٪. ولا يزال الباحثون يشيرون في تقاريرهم إلى ذلك الانخفاض الثابت في حاصل الذكاء I. Q لدى أعداد لا تحصى من الأطفال في الأحياء الفقيرة من ليما، كما يشير الأطباء إلى زيادة حادة في عدد المصابين بمرض السل TB. وهو المرض السريع التأثير بموضوع التغذية. وعندما زار فريق صحي قرية ذات خمسة آلاف نسمة في شمال البيرو وجد أن نسبة الأسر، التي تعاني من حالة واحدة على الأقل من إصابات السل الخطيرة كانت تبلغ ٨٠٪. ولقد أوردت إحدى المجلات في ليما التقرير التالي عن البحث اليائس عن الغذاء الذي يبحثه فقراء المدن:

"في أسواق ليما يتوجب على مئات الأطفال المعروفين باسم «طيور الفواكه» إبعاد الكلاب الشاردة بحثاً عن الفواكه التالفة. كما أن الأمهات، اللواتي يعلقن أطفالهن على ظهورهن، يخضن غمار صراع كافكاوي (نسبة إلى الكاتب الشهير فرانتز كافكا) — ضد الصقور على النفايات في تلك المناطق التي تلقى فيها أحشاء الأسماك وغيرها من الحيوانات. كما أن طيور البجع التي كانت تملأ الأسواق بحثاً عن النفايات قد أضحت طعاماً للعائلات الجائعة"، (106).

ففي البيرو كما في كل أمريكا اللاتينية، بل وبالأحرى في طول العالم الثالث وعرضه في حقيقة الأمر، يعتمد تقييم الواقع الصحي للاقتصاد على الزاوية التي ينظر منها إليه — فهناك فرق صارخ بين من ينظر إليه من عل كالنخبتين المحلية والأجنبية اللتين تستفيدان من إجراءات «التقشف»، وبين من ينظر إليه من تحت كأولئك الناس الذين يعيشون في الأحياء القذرة من المدن وفي القرى البائسة والذين يدفعون يومياً من كرامتهم وصحتهم وحياتهم.

وقد تساق الحجاج على أن البيرو ليست هي المثال الصحيح للنموذج الإصلاح في أمريكا اللاتينية، لأنها من أكثر البلدان تخلفاً ولأنها تتألف من عدد كبير من السكان الهنود المستضعفين

إلى حد نادر . ومع ذلك فإن الآفاق في فنزويلا ، شأنها شأن البيرو ، تبدو كهيبة على قدم المساواة على الرغم من ارتفاع عائداتها النفطية إلى عشرة بلايين دولار في عام ١٩٧٥ . فالرئيس « كارلوس بيريز » اعتمد ، على غرار الجنرالات البيروفيين ، على الإلتئان بالإصلاح من فوق حينما استهل خطة السنوات الخمس بكلفة ٥٢ بليون دولار لدى وصوله إلى السلطة في عام ١٩٧٣ . لقد كان الهدف يتمثل ببلوغ الاستقلال الاقتصادي وتوزيع الدخل من خلال طرح برامج التطوير الضخمة وتأمين ما يملكه الأجانب من مناجم وحقول نفط . ونظرياً كان المقصود أن تنقطر المنافع على الفقراء ، بيد أن الجيوب الخاصة بالتناسقة تناسقاً جيداً ، امتصتها إلى الأعلى بشكل لا مفر منه . نظراً لتنظيم المجتمع تنظيماً هرمياً . فكما بين أحد المهندسين الزراعيين الفنزويليين قائلاً ” ليس بوسعك أن تلقي بيروقراطي ضحل الثقافة في الريف وتقول له حسناً ها هي النقود التي تحتاجها ؛ فامض لتنظيم تعاونيات الفلاحين . فالفلاحون الأميون لا يعرفون عما يتحدث هذا الموظف الحكومي ، كما إن البيروقراطي ، الذي لا يعرف أن يميز بين هذا الصنف من الجيوب أو ذاك ، لا يعرف عما يتحدث أيضاً ، ومع ذلك تثابر الحكومة في كراكاس على إغداق النقود ، وتتعجب بعد ذلك عن سبب هبوط الإنتاج الغذائي “ (١٠٧) .

فلقد كان الهبوط واضحاً إلى ذلك الحد الذي جعل فنزويلا ، ذات الموارد الزراعية الغنية ، لا تستطيع الآن أن تسد إلا نصف حاجاتها الغذائية . فبعد أن كانت من البلدان المصدرة للسكر واللحم أصبحت الآن تستورد كلتا هاتين السلعتين . ولقد تزايد اعتماد الاقتصاد على العائدات النفطية بشكل أدى إلى أوحش ما يمكن التنبؤ به من العواقب ، التي أخذت تتجلى الآن رويداً رويداً . ففي عام ١٩٧٨ واجهت فنزويلا أضخم عجز في ميزان مدفوعاتها في تاريخها كله ، إذ بلغ إجمالي المكاسب الأجنبية ٨٨٥ بليون دولار (نسبة ٩٥٪ من النفط) ولكن الواردات ارتفعت إلى ١١٨٩ بليون دولار ، تاركة عجزاً ينفد على ٣ بلايين دولار . وبحلول عام ١٩٧٩ بلغ الدين الأجنبي ، تقديراً ، ١٢٢ بليون دولار ، كما ارتفع تسديد الدين من ٧٦٧ مليون دولار في عام ١٩٧٤ إلى ما يزيد على البليون دولار في عام ١٩٧٩ .

إن اقتران العجز التجاري بتزايد الدين الأجنبي وارتفاع التضخم وانكماش العائدات النفطية وانخفاض إنتاجية القطاعات غير النفطية في الاقتصاد ، هو مؤشر على أن « أسطع نجم » من نجوم أمريكا اللاتينية آخذ بالأمول . وهآلم النتيجة التي توصل إليها « جوان بابلو بيريز » ، المدير التنفيذي لمؤسسة النفط الفنزويلية والذي كان المحرك الرئيسي الأول خلف ولادة الأولك : ” لقد تبين لي الآن مدى الوهم الكبير ، الذي كان يخالط تفكيري والذي كان مفاده أن أية نقود نجلبها إلى فنزويلا من النفط ، ومهما استثمارناها سوف تجدد نفسها لمصلحة البلاد . ولكنني الآن أرى بمنتهى الوضوح أن

النتيجة كانت مناقضة لذلك تماماً ألا وهي أن دخل النفط قد أصاب البلاد بالأذى عملياً،⁽¹⁰⁸⁾ . إن ذلك الدخول لم يعد بالضرر على من حصدوا منافع النفط وكدسوا الملايين وأخذوا يقضون عطلهم الأسبوعية على اليخوت الخاصة أو في ميامي ، وإنما عاد بالضرر فعلاً على تلك الأغلبية الساحقة من المواطنين ، الذين لم ينالوا ثمة فائدة من صناعة النفط ذات الإنتاج كثيف رأس المال والصناعة المتقوِّعة ، والذين أصبحوا عرضة لسياسات التضخم الذي استثاره طوفان دولارات النفط .

إن تقريراً لفريق من الاقتصاديين الإسرائيليين يكشف في عام ١٩٨١ على أن نسبة تقارب ٤٥٪ من الأطفال الفنزويليين ممن هم دون الحادية عشرة ، يعانون من أحد أشكال سوء التغذية ، كما يبين أن نسبة تزيد على ٥٠٪ من العمال لا يكسبون ما يكفي لتوفير الحد الأدنى الغذائي لعائلاتهم . وحتى لو كانوا يوفرون ذلك ، كما يؤكد التقرير ، فإن عائلات الطبقة العاملة لا تعرف ما هو الطعام المغذي ولذلك فإن نسبة ٧٠٪ من هذه العائلات تعاني سوء التغذية⁽¹⁰⁹⁾ . "فما الذي ترى أصاب أموال النفط ؟" تتساءل الأخت «أورا ديليا غونزالز» وهي راهبة كاثوليكية تعمل بين سكان الأحياء القذرة في كاراكاس . "إننا لم نر أي خير من دولارات النفط — باستثناء ارتفاع سعر الحليب واللحوم ومزيد من الجنوح ونقص المدارس والمشافي"⁽¹¹⁰⁾ .

ثمة أسئلة مماثلة سوف تطرح عن جدوى دولارات النفط في المكسيك ، حيث يجري استثمار آبار نفط جديدة هائلة . ولكن على الرغم من تزايد العائدات ؛ فإن العجز التجاري في عام ١٩٧٨ كان ٢١ بليون دولار ؛ أي بزيادة ٥٠٪ عما كان عليه عام ١٩٧٧ . وصناعة النفط لا تستخدم أكثر من ١٢٥٠٠٠ عامل في بلد تعيش فيه نصف قوته العاملة البالغة ١٧ مليون نسمة حالة من البطالة أو نقص العمالة . فالخطط الصناعية الراهنة ، التي أعدها الرئيس «لوبيز بورتيللو» تستدعي استخدام عائدات النفط لتطوير الصناعات ذوات الإنتاج كثيف رأس المال ، كصناعة البترو كيميائيات ، التي لا توفر إلا قليلاً من الأعمال . وفي مضمار الزراعة أيضاً يجري التأكيد على العمليات الزراعية المتكيفة باتجاه التصدير وذوات الإنتاج كثيف رأس المال ، الأمر الذي لا زال يؤدي ، مع الارتفاع الهائل لنسبة الولادات ، إلى النزوح الجماعي عن المناطق الريفية .

ولما كان المخرج الوحيد لا يتمثل إلا بالهجرات الجماعية إلى المدن المكسيكية المزدهمة بالسكان بالأصل ، وإلى الولايات المتحدة ، حيث يعمل فيها الآن ربع القوة العاملة المكسيكية ، فإن بلدين غنيين بإنتاج النفط في أمريكا اللاتينية يدوان عرضة للبقاء تحت رحمة القدر كأكثر بلدين يتفاوت فيهما توزيع الدخل تفاوتاً صارخاً ، تحتل فنزويلا من بينهما المقام الأول وتليها المكسيك في المقام الثاني . وبعد مضي عقد من الزمن من المحتمل أن يعود بأبصارهم خلفاء بورتيللو إلى الخلف

ويستنتجوا، كما استنتج «جوان بابلو بيريز» في فنزويلا أن «دخلهم من النفط قد عاد بالضرر على البلاد عملياً». وإذا ما حدث هذا الأمر فمن المحتمل أن تواجه الولايات المتحدة تكراراً لما حدث في إيران، وذلك طبقاً لتخمينات بعض الموظفين المسؤولين في وزارة الخارجية.

إن تخمينات بعض المكسيكيين تنحو هذا المنحى أيضاً وذلك لأنهم يلاحظون أن بلايين دولارات النفط لا تقترن إلا بتزايد البطالة والتضخم وبتزايد الاعتماد على الصادرات النفطية وعلى الواردات الغذائية. فخلال السبعينيات (١٩٧٠) لم يدر آكر القمح من الغلال إلا ما نسبته وسطياً ٤٨٪ سنوياً، ولذلك ففي عام ١٩٨٠ كان ثلث القمح المستهلك يجري استيراده من الولايات المتحدة. ويصح هذا القول نفسه في غير ذلك من الأقوات الرئيسية كالقنول والسكر. إن المؤسسة التي تدير المستودعات التي تسيطر عليها الحكومة لم تكن ذات عون كبير بسبب التكلفة العالية للمواد الأساسية. فمؤسسة «كوبلامار COPLAMAR»، وهي المنشأة الحكومية التي تدير المستودعات، تقدر أن نسبة تزيد على ٦٠٪ من المواطنين لا تستهلك من البروتين الحيواني، هذا إذا تيسر لها ذلك، إلا القليل، كما إن تلك النسبة آخذة بتنقيص استهلاكها من القمح. ولذلك علق أحد الاقتصاديين المكسيكيين قائلاً «إن ما يدور يدعى بالأعراض المترامنة للنفط. لقد شاهدناه وهو يقوم بفعلته في فنزويلا وإيران. ولقد عقدنا عزمنا على تفاديه، ولكنه ها هو الآن هنا» (١١١).

وختاماً ونحن نتأمل آفاق المستقبل بالنسبة لأمريكا اللاتينية يجدر بنا أن نتذكر جواب كاسترو حين سئل في إحدى المقابلات عن سبب نشاطه في إفريقية فقال: «لأن إفريقية تمثل أضعف الحلقات في السلسلة الأمبريالية». ويمكن فهم إجابته هذه في ضوء الانتكاسات التي تعرض لها في محاولته قطع الحلقة الأمريكية اللاتينية عن السلسلة الأمبريالية، وذلك لأن القوى المحافظة، التي تساند الوضع القائم في أمريكا اللاتينية قوية، على نقيض مثيلاتها في إفريقية، قوة هائلة.

إن الاستعمارية الجديدة راسخة الجذور، في المقام الأول، في أمريكا اللاتينية، حيث تعود إلى قرن ونصف من الزمن وذلك على نقيض جذورها في إفريقية، التي لا تعود إلا لعقود قليلة. وبالنتيجة فهناك عناصر بوجوانية قوية تتكاتف فيما بينها ضد أي تغيير ثوري، كما أنها على أهبة الاستعداد للتعاون مع المراكز الميتربوليتانية لسد المنافذ أمام مثل هذا التغيير. فالتشيلي مثال واضح لهذا المحور المركزي/ المحيطي إبان تنفيذه لفعلته، مع الإشارة إلى إمكانية الوقوع على أمثلة أخرى من الماضي وإمكانية قيام أمثلة ملموسة أخرى في المستقبل. ويعني هذا القول أن العدو الرئيسي لحروب العصابات في أمريكا اللاتينية عدو محلي، ذلك العدو الذي يحول دون قيام التحالفات العريضة

المعادية للأجانب، كذلك التي أتاحت الثورات المظفرة في أنحاء أخرى من العالم الثالث — كالتحالفات ضد اليابانيين في الصين وضد الفرنسيين والأمريكيين في الهند الصينية وضد البرتغاليين في إفريقيا.

وإن ماعوق حروب العصابات في أمريكا اللاتينية كان يتمثل أيضاً باعتمادها استراتيجية النواة الدائبة الانتقال، التي فصلها «ريجي ديرييه» في كتابه «الثورة في الثورة». فهذه الاستراتيجية تبعد عن المذهب الماركسي التقليدي في توكيدها على دور «القوة الاستراتيجية رشيقة الحركة» — وهي عبارة عن عصبة من الثوريين ممن وقفوا حياتهم على الثورة ومن يحرضون الريف من خلال عمليات عسكرية كمنهج تحتذى. وإن من الواضح أن هذه النظرية تمثل نقيض المذهب الشيوعي التقليدي الذي يعتمد الدأب على التحريض والتثقيف والتنظيم والذي لجأ إليه كل من «مار» وهو وكابرال» ولكن الأحزاب الشيوعية التقليدية في أمريكا اللاتينية رفضت هذه الاستراتيجية، مما جعل رجال العصابات يجدون أنفسهم، وهم في عزلة عن القوى اليسارية بالإضافة إلى عزلتهم عن البورجوازية، في وضع يتعذر الدفاع عنه. فهذه النظرية لم تفلح حتى في كوبا، حيث أن من صحيح القول تغلب رجال العصابات على بعض قوات باتيستا، بيد أن أشد الضربات فتكاً جاءت من أولئك الناس، الذين كانوا يسكنون المدن والذين قاموا بأعمال الشغب والتخريب وأحالوا وضع الديكتاتور إلى وضع يتعذر الدفاع عنه.

وإن ما يزيد في تقليص الكمون الثوري في أمريكا اللاتينية يكمن في تلك الحقيقة، التي مفادها أن الجمهور الهندي الوطني أضعف بكثير من الجمهور الوطني في إفريقيا. فلقد لجأ الإسبانيون والبرتغاليون إما إلى طرد الهنود من مواطنهم نهائياً، وإما إلى تركهم في وضع من التبعية والخور تحت رحمة طبقة وسطى كبيرة من المولدين MESTIZO ورهن مشيئة الأسياد البيض أيضاً. ولكن الأوربيين ظلوا، على العكس من ذلك، يشكلون في طول إفريقيا وعرضها أقليات معزولة لا تنطوي على أهمية تذكر، باستثناء جنوب إفريقيا التي حتى فيها وضع الأقلية المتأففة آخذ بالانكشاف والتعرض للتهديد. وهكذا فإن الوضع معكوس في أمريكا اللاتينية، حيث يشكل البيض وحلفاؤهم المولدون الأغلبية الراسخة الجذور، في الوقت الذي تم فيه تخفيض مرتبة الهنود إلى موضع الأقليات المنغلقة خارج التيار الرئيسي. وما هو أنكى من ذلك أن استراتيجية النواة لا تفسح المجال أمام ذلك العمل التنظيمي الطويل الأمد بين الهنود الأمريكيين، كالعمل الذي مارسه الشيوعيون الفيتناميون بين الأقليات القائمة بين ظهرانهم على سبيل المثال. ومن هذا المنطلق جاء الفشل الذي مُني به «تشي غيفارا» في حشد الهنود البوليفيين ممن لم تكن تربطه بهم حتى اللغة، ناهيك عن الروابط التنظيمية.

وأخيراً فإن الحلقة الأمبريالية في أمريكا اللاتينية تجد ما يعززها تعزيزاً هائلاً في متاحمة الولايات المتحدة لها. فـتقرير فيليب آغي عن نشاطاته كعميل سري للمخابرات المركزية الأمريكية في مونتيفيديو، يكشف عن الدرجة التي تستطيع بلوغها واشنطن إلى كل قطاعات المجتمع الأمريكي اللاتيني — إذ أن ذلك لا يقتصر على رجال الشرطة والجنرالات وحسب وإنما يتعداهم إلى رجال السياسة ورجال الأعمال والصحفيين ورجال الكنيسة والأكاديميين والناس المهنيين. إن تلك المعونة التي كانت تتلقاها المنظمات الإفريقية الثورية من أمثال «زانو وزابو وسوابو» من الدول المجاورة ما كان لها أن تتكرر في أمريكا اللاتينية وذلك لأن الدول في أمريكا اللاتينية كانت، بدلاً من تقديم المعونة، تتعاون فيما بينها ومع الولايات المتحدة لشن هجوم «خليج الخنازير» وللإطاحة بـ «آرنتز والندي» ولتغيب تشي غيفارا ولمضايقة واغتيال المنفيين المتبعين في عواصم أمريكا اللاتينية وحتى في واشنطن في ولاية كولومبيا.

ولكن من الناحية الأخرى يجب عدم المغالاة في قوة القوى الراحنة في أمريكا اللاتينية وفي أي مكان آخر من العالم. فإيران في ظل الشاه كانت تبدو، وكانت تظنها واشنطن، دعامة صلبة من دعائم النظام السائد في الشرق الأوسط. (ومع ذلك فقد تقوضت تلك الدعامة أمام الهجوم الكلامي الذي كان يشنه واحد من رجال الدين الساخطين في فرنسا، حيث كان يوجه منها رجاله داخل إيران)، كما ولم تتنبأ أية حكومة غربية بالثورات الناجحة في المستعمرات البرتغالية في إفريقيا ولا بالسرعة التي تنتشر بها الحركات الثورية الحالية في جنوبي إفريقيا. وليس هنالك سبب يدعو للاعتقاد بأن أمريكا اللاتينية ستبقى إلى الأبد عاجزة عن تفكيك الأنظمة المنيعة ظاهرياً. فالقمع المفرط في هذه الأيام ويبدو ممتنعاً على المقاومة، ولكن تبقى ماثلة للعيان تلك الحقيقة التي مفادها أن القمع لن يفرخ، عاجلاً أم آجلاً، إلا المقاومة. وفي مثل أمريكا اللاتينية فإن المقاومة أوسع انتشاراً بكثير مما هو شائع في مدارك الناس.

فلقد أشار «إ. ج. هوبزوم» إلى «وجود التقليد القاضي باستيطان الثورة الفلاحية في بعض مناطق المكسيك وفي قسط ضخم من المنطقة التي تنتشر فيها مستوطنات الهنود انتشاراً كثيفاً في جبال الأنديز ولا سيما البيرو». ففي الستينيات (١٩٦٠) وحدها كان رجال العصابات البيرونيون ناشطين في الأرجنتين، كما كانت الميليشيات المسلحة من الفلاحين وعمال المناجم ناشطة في بوليفيا، وقامت «المناطق المسلحة للدفاع عن النفس» في أنحاء متفرقة من كولومبيا، كما ظهرت انتفاضات رجال العصابات في فنزويلا وغواتيمالا. وهكذا فإن «هوبزوم» يتوصل إلى الاستنتاج التالي فيما يتعلق بأفاق العمل الثوري في أمريكا اللاتينية:

”إن الأمر الذي يثير الجدل الآن لا يكمن في وجود القوى الاجتماعية الثورية على هذه القارة، وإنما يكمن في الشكل الصحيح، الذي تجدد فيه التعبير العملي ويوفر لها أسباب النجاح أو في شكل التدابير البديلة الهادفة لتزريق تلك القوى أو لاستدراك الحاجات التي أدت إلى ولادتها....

إن من المحتمل أن تكون الثورة في أمريكا اللاتينية عملية مشتركة، إما في حالة أزمة سياسية داخلية ضمن النظام الوطيد الأركان، أو في حالة قيام قلقلة دستورية دائمة، تفسح المجال لإمكانية بدء مثل تلك الأزمة — وهذه حالة أكثر ندرة من الحالة السابقة. وهكذا فإن المحتمل أن توحيد الثورة فيما بين عدة قوى اجتماعية — كالفلاحين والعمال وفقراء المدن الهامشيين والطلاب وبعض قطاعات الطبقات الوسطى — كما أن من المحتمل أن تضم إليها قوى دستورية وسياسية من أمثال المتمردين في القوات المسلحة والكنيسة، وقوى جغرافية من أمثال المصالح الإقليمية في الجمهوريات المنقسمة على نفسها والمختلفة العناصر وغير ذلك من القوى. وإن أنجع الروابط لتوحيد تلك القوى، ألا وهي النضال ضد الأجنبي، أو ضد الحاكم الأجنبي بشكل أكثر تحديداً، لا يمكن تطبيقها لسوء الحظ إلا نادراً خارج إطار دويلات أمريكا الوسطى، حيث من عادة الولايات المتحدة أن تسارع إلى التدخل المباشر، أو إلى التدخل غير المباشر — في حالة كمون قوى حقيقية بشكل طاع كما في أمريكا اللاتينية — بكل أسف من خلال تحريض القوى القومية المحلية وتوجيهها ضد جيرانها. إن أمريكا اللاتينية لاتزال تعيش، من الزاوية الاقتصادية، واقعاً استعمارياً ولكن جمهورياتها تمثل، من الزاوية السياسية، دولاً ذات سيادة منذ عهد بعيد مضى“، (112).

إن مايرهن على صحة تحليل هوبزبوم، يتمثل بثورة عام ١٩٧٩ في نيكاراغوا، تلك الثورة التي أطاحت بعائلة سوموزا بعد أن عفى الزمن على تشبثها بالحكم، كما يتمثل بما نجم عن تلك الثورة من زلازل ثورية في بقية أنحاء أمريكا اللاتينية. وإن الأجيال الراهنة من الثوريين الذين يشنون حروب العصابات قد تعلمت من نكسات الماضي. فهؤلاء الثوريون يجتذبون الآن الفلاحين والعمال إلى صفوفهم ويقضون السنوات الطوال مع الهنود أيضاً، كي يتعلموا لغاتهم ويشاطرونها حياتهم ومشكلاتهم. ولأول مرة في التاريخ تجري عملية تعبئة الهنود وتسييسهم، وهي حقيقة تنطوي على أهمية قصوى في غواتيمالا، حيث يشكل الهنود نصف مجمل السكان، وفي جنوب المكسيك حيث يشكلون جالية ضخمة.

وبالإضافة إلى هذا المهيجان الثوري المستوطن تجدر الإشارة إلى أن الديكتاتوريات العسكرية، على الرغم من القمع الذي تمارسه وعلى الرغم من كل الدعم الصريح والمستور الذي تلقاه من المراكز الميترولوجية؛ فإنها فشلت في اجتذاب أي شيء يشبه الدعم الشعبي. فالديكتاتوريات

الأمريكية اللاتينية تفتقر، على نقبض الأنظمة الفاشية الأوربية، إلى الزعامة الملهمة وتفتقر إلى الإيديولوجيا الديكتاتورية، كما تفتقر إلى المساندة الجماهيرية خارج إطار الدوائر البورجوازية المحدودة. وحتى ضمن هذه الدوائر يوجد سحق عام. فالرأسماليون عززوا مؤسسة الديكتاتوريات العسكرية، حرصاً منهم على ضمان ممتلكاتهم، ولكنهم لم يتنبأوا بتزايد الإنفاق على المعدات العسكرية وبالوقوع تحت وطأة الديون الكثيفة، كما لم يتنبأوا باستمرار التضخم وتزايد هيمنة منشآت الدولة والشركات الأجنبية متعددة الجنسيات على اقتصادات أمريكا اللاتينية. فالبرازيل، التي بدأت بنموذج اقتصادي يدعى نموذج «ميلتون فريدمان»، أتمت الآن عدداً من الصناعات يفوق العدد الذي أتمته حكومة اللندي في التشيلي. وهذا «أورلاندو سايز»، الناطق الرسمي باسم البورجوازية الوطنية التشيلية والخصم اللدود للندي، ييدين تدمره من التدابير الاقتصادية التي تتخذها زمرة بينوشيه العسكرية: "... إن من غير المعقول فعلاً أن تكون هذه الحكومة هي الحكومة التي تنقض على الشركات الوطنية التي تنتج السلع الإنتاجية" (113).

وتواجه الديكتاتوريات العسكرية اليوم معارضة متزايدة من حليف سابق كان من الممكن الاعتماد عليه — ألا وهو الكنيسة الكاثوليكية الرومانية. فمثلما ينغرس الإسلام في الحضارات المحلية للشرق الأوسط تشكل الكتلكة أيضاً إحدى المقومات الرئيسية في البنية السياسية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية وذلك لأن ٩٠٪ من السكان قد خضعوا للتعميد والتنصير ودخلوا في كنف الكتلكة. إن الإدراك الاجتماعي الجديد للكنيسة الكاثوليكية قد عبر عنه «مؤتمر قساوسة أمريكا اللاتينية CELAM المعقود عام ١٩٦٨ في «مدلين — كولومبيا». فلقد شخص القساوسة «الأسباب العميقة» للفقر في أمريكا اللاتينية ووصفوها بعبارات تصطبغ بالصبغة الماركسية أكثر مما هي بابوية، وشجبوا «تخفيض قيمة معدلات التبادل» مما يجعل «قيمة المواد الخام التي تصدرها أمريكا اللاتينية... في تناقص دائم قياساً إلى تكلفة المنتجات المصنعة»، كما أشاروا «إلى الفرار السريع الذي يفره رأس المال الاقتصادي والبشري» من بلدانهم. ولقد حضوا على وضع حد لنظام التسليف العالمي الذي يخضع اقتصادات العالم الثالث «لأمبريالية النقود العالمية». وما هو أهم من ذلك كله كان يكمن في الموافقة الرسمية على تزايد أعداد الرهبان العاملين في أوساط الشعب لتحقيق إعادة توزيع الأرض وخلاف ذلك من الإصلاحات الاقتصادية الأساسية.

ولما وجد الرهبان والراهبات تشجيعاً لهم في الإطار الرسمي زاد انخراطهم في العمل السياسي. فساهموا في تنظيم الاتحادات للعاملين في المزارع وبرامج العناية النهائية، وعملوا على تحرير السجناء السياسيين وعلى العثور على «المختفين». وأسسوا قرابة المائة ألف من «الجمعيات المركزية في كافة أنحاء أمريكا اللاتينية لإشراك الفقراء في النشاطات المسيحية» الهادفة لتحسين ظروف حياتهم،

حتى إن فئة قليلة من أولئك الرهبان أدارت ظهرها للكنيسة والتحقّت برجال العصابات للانخراط في المقاومة المسلحة. فحرضت هذه المساعي السلطات على القيام بالأعمال الانتقامية، مما أدى، بناء على معلومات بعض المصادر في الفاتيكان، إلى مقتل أو سجن أو تعذيب عدد ينوف على الألف من الرهبان والراهبات والوعاظ العلمانيين خلال السبعينيات (١٩٧٠). وعلى الرغم من ذلك؛ فقد ثابر القادة الدينيون على إصرارهم حتى إن الثورة في نيكاراغوا وجدت الدعم المكشوف لها من الأساقفة السبعة للبلاد. فكما قالوا: "إننا كلنا نشعر بالأسى حيال التطرفات التي يمارسها العصيان الثوري المسلّح، ولكن ليس من الممكن أن ندحض الشرعية الأخلاقية والقانونية لمثل هذا العصيان في حالة وجود طغيان طويل الأمد يسعى لتحطيم حقوق الإنسان الجوهريّة ويجعل المخاطر تحف بالصالح العام للأمة". فالأب «ميغول دو إسكوتو»، مبشر من «ماريكنول» ووزير الخارجية الحالي لنيكاراغوا، وصف تعاون كنيسته مع الثوار الساندينين فقال:

"في البداية كانت «جبهة التحرير الوطنية الساندينية» جبهة ماركسية ومعادية لرجال الدين، والسبب بذلك ربما كان أن عملية التنصير لم تكن قد بدأت بعد في الكنيسة الكاثوليكية في نيكاراغوا، التي كانت تربط نفسها بمصالح الطبقة ذات الامتيازات. ولكن بعد تطرفنا الإنجيلي ووضعنا أنفسنا إلى جانب الفقراء والمضطهدين وعدم خيانتنا المسيح تلك الخيانة الكبرى، فتحت الجبهة صدرها للمسيحيين، لأن أفرادها بدأوا يعتقدون أن الكنيسة تشكل عنصراً هاماً في النضال من أجل التحرير، ولأنهم بدأوا يدركون خطأ اعتقادهم الذي مفاده أن الماركسي وحده هو الإنسان القادر على أن يكون إنساناً ثورياً. وبذلك بلغت الجبهة مرحلة النضج وأصبحت ساندينية حقيقية" (114).

إن استقلال الكنيسة الكاثوليكية لا يشكل إلا مؤشراً واحداً من المؤشرات، التي تدل على قيام توازن جديد للقوى في أمريكا اللاتينية، الأمر الذي يفرض على الولايات المتحدة مقارنته، وعلاوة على ذلك هنالك أيضاً موقف الجرم، الذي يشتد صلابته حيناً بعد حين لدى الدول الكبرى، والمزاحمة المتنامية لدى المنافسين التجاريين الأوربيين واليابانيين، بالإضافة إلى شبح التهديد الدائم لاحتمالات الانفجارات الثورية. فهذا الموقف الجديد يستدعي إعادة تقييم السياسة الأمريكية، الأمر الذي أخذته على عاتقها «لجنة علاقات الولايات المتحدة بأمريكا اللاتينية» برئاسة «سول لينوفيتز»، الذي كان سفيراً سابقاً لدى «منظمة الدول الأمريكية OAS» والشريك الأكبر في شركة «حماسة الأخوين كوديرت». لقد أصدرت هذه اللجنة — التي كان يرعاها مركز «العلاقات فيما بين الأمريكين» — تقريراً في كانون الأول عام ١٩٧٦ تحت عنوان: «الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية». وكانت توصيات تلك اللجنة تتضمن تسوية مشكلة قناة باناما وتوفير الدعم لحقوق

الإنسان الأساسية وتطبيع العلاقات مع كوبا وتقليص مبيعات الأسلحة والتكاثف النووي، بالإضافة إلى التوصيات المتعلقة بتقديم المساعدات المالية للدول النامية وتحرير الإجراءات التجارية من القيود وأخذ أهداف تلك الدول بعين الاعتبار .

ولقد تحقق بعض تلك التوصيات كالتوصيتين المتعلقةتين بقناة باناما وحقوق الإنسان . وكذلك عندما هيا جنرالات الدومينيكان أنفسهم لإلغاء انتخاب رئيس تقديمي للجمهورية، تعاونت إدارة كارتر، وبشكل يناقض إدارة جونسون تناقضا صارخاً، مع حكومات فنزويلا وكولومبيا وباناما، لإحباط الانقلاب العسكري الذي كان قاب قوسين . وأما في كفة الميزان الأخرى؛ فإن سياسة كارتر في أمريكا اللاتينية، وسياسة غيره من رؤساء الولايات المتحدة أيضاً، كانت مقيدة بذلك الاعتبار الأساسي الذي أفصح عنه الرئيس كيندي في آب عام ١٩٦١ إبان محاولته السعي لخليفة مأمون لديكتاتور الدومينيكان المقتول «رافائيل تروجيللو»: ”ليس هنالك إلا ثلاثة احتمالات في سلم الأفضليات: نظام ديمقراطي محترم أو استمرار نظام تروجيللو أو نظام كاستروي . ويجب علينا أن نصبر إلى النظام الأول، ولكننا لا نستطيع فعلاً أن نتنكر للنظام الثاني ما لم نتأكد أن بمقدورنا أن نتفادى الثالث“ (١١٥) .

إن تقبل كارتر للسير على هدي هذه القاعدة، يفسر مناوئته حتى اللحظة الأخيرة لمنع الساندينين من اقتناص السلطة — وذلك من خلال اقتراح قوة لحفظ السلام تابعة لمنظمة الدول الأمريكية، ومن خلال ضغوطه للحفاظ على الحرس الوطني واحتواء أقران سوموزا في الحكومة الجديدة . كما ويفسر أيضاً السبب الذي حدا بكارتر، بعد تعليق المعونة الاقتصادية للسلفادور، نظراً للشك بتورط قوات الأمن السلفادورية بمقتل ثلاث راهبات أمريكيات ومقتل عامل علماني كاثوليكي، إلى استئناف المعونة بشكلها في كانون الثاني عام ١٩٨١ .

وأما خليفة كارتر في البيت الأبيض فلم يكن مبتلياً بالتردد؛ لأنه كان مقتنعاً أن الاتحاد السوفيتي مسؤول عن «كل القلاقل القائمة في حينه» . فالرئيس «ريغان» صعد مباشرة بعد تقلده مسؤولياته رسمياً المعونة العسكرية والاقتصادية إلى السلفادور، وأرسل المستشارين العسكريين لتدريب القوات التابعة للزمرة العسكرية، وأصدر كتاباً أيضاً، بهدف تبهر تلك الإجراءات . ولقد تبين أن الهدف الأساسي كان محاولة طمس «الأعراض الفيتنامية المتزامنة» التي كان يرثي لها كل من كارتر وريغان مراراً وتكراراً . وكان يجب إقناع العالم بأن فيتنام كانت أمراً استثنائياً، وأن لدى الولايات المتحدة القوة والعزم معاً لسحق الثورة الاجتماعية في العالم الثالث .

إن بعض العوامل الخاصة تقف إلى صالح الولايات المتحدة في السلفادور، قياساً إلى مسألة

فييتنام . فالسلفادور أصغر مساحة وأقل سكاناً ، و « الجبهة الثورية الديمقراطية » فيها هشة ولا تماثل « جبهة التحرير الوطني » التابعة لـ « هوتشي منه » لا انضباطاً ولا تلاحماً ولا خبرة ثورية . وإضافة إلى ذلك تبدو إدارة ريغان على أهبة الاستعداد لإرسال قوات التدخل السريع المتنامية لديها إلى أي مكان في العالم الثالث لحق رجال العصابات قبل أن يشند عودهم . ومن الناحية الأخرى فقد عبرت حكومات أوربة الغربية وحكومات أمريكا اللاتينية على حد سواء علانية أو سراً عن معارضتها التدخل العسكري الأمريكي في أمريكا الوسطى . وأما الجمعيات الدينية الأمريكية ، التي كانت تقدم الدعم المطلق لتدخل الولايات المتحدة في فييتنام ؛ فإنها أبدت منذ الوهلة الأولى ، وبشكل يناقض مألوف عاداتها السابقة مناقضة واضحة ، معارضة حقيقية للتدخل في السلفادور .

وأما ذلك الأمر العويص أكثر من سابقه ؛ فيتمثل بالتساؤل ما إذا كان منشأ « قلاقل » السلفادور يكمن في هافانا وموسكو أم لا . فهذه المقولة التي يعتبرها المسؤولون في إدارة ريغان ، أمراً على العموم من المسلمات ، تجد التحديات الواسعة لها لا في أمريكا اللاتينية وأوربة الغربية وحسب وإنما حتى ضمن الولايات المتحدة أيضاً . فثلاثة خبراء في جامعة شمال كاليفورنيا « ف . ج . جيل ، و . إ . أ . باليورا ، و ل . شولتز » أعدوا لوزارة الخارجية في كانون الأول عام ١٩٨٠ تقريراً بعنوان « الديمقراطية في أمريكا اللاتينية : آفاقها ومضامينها » . وفيما يتعلق بالسلفادور يشيرون إلى أن « القلاقل » هناك لا يعود بها الزمن إلى مرحلة سابقة لكاسترو وحسب ، وإنما حتى إلى مرحلة سابقة للثورة الروسية عام ١٩١٧ ، إذ تعود بجذورها إلى أواخر القرن التاسع عشر حينما بدأت أوليغارشية ، معتمدة على القهوة بتجريد الفلاحين من أراضيهم ، أولئك الفلاحين الذين مازالت نسبة ٦٥٪ منهم لا تمتلك أي شبر من الأرض حتى اليوم . وبعد أن حلل التقرير هيمنة العائلات الملاكية والطبقات العسكرية على البلاد طيلة تلك العقود السالفة يخلص إلى الاستنتاج أن الزمرة العسكرية ، التي تساندها واشنطن لا تمثل الوسط الإصلاحي وإنما تمثل « اليمين المتطرف الذي أضحى دولة ضمن دولة » . ولذلك فإن التقرير يقيم سياسة واشنطن بأنها « غلطة دبلوماسية وقراءة مغلوطة لتاريخ السلفادور ، مما لن يساعد المسألة الديمقراطية لا في أمريكا اللاتينية ولا في أي مكان آخر » .

وعلى هذه الشاكلة أيضاً تحدى « مورات ويليامز » ، الذي كانت مهنته موظفاً مسؤولاً في الخارجية مدة ٢٥ عاماً وسفيراً إلى السلفادور منذ عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٦٤ ، علانية السياسة الحالية للولايات المتحدة في تلك البلاد فقال :

”إن الدليل الذي قدمته حكومتنا (لتبرير المعونة إلى الطغمة العسكرية السلفادورية) قد أكد على تدفق الأسلحة من كوبا والاتحاد السوفييتي ، الأمر الذي لا يخلو من مسحة من السخرية

باعتبار أن أسلحة الولايات المتحدة قد مضى على تدفقها إلى السلفادور أكثر من ثلاثة عقود . فهذه الطغمة لا تمثل الوسط ولا المسيحيين ولا الديمقراطيين ولا الإصلاحيين وأولئك الذين يريدون « لتجهيزات الأمن » أن تحافظ على الوضع القائم ؛ فإنما يقامرون مرة أخرى بقيام شبح دمار على غرار الدمار الكوبي . فإذا حدث مثل هذا الدمار ؛ فإنه لن يكون نتيجة لافتقار الأسلحة وإنما نتيجة لافتقار التقدم الاجتماعي .

إن برامج مساعداتنا العسكرية لن تهدئ تلك البلاد أكثر مما هدأت غيرها من البلدان الأخرى ، التي أرسلنا إليها فرق « قمع العصاة » فالسلام لن يحل بالسلفادور إلا بعد أن تحقق مصيرها بنفسها وتحل بنفسها مشكلاتها المتمثلة بانتشار الغنى الفاحش في وسط من الفقر المدقع ، (116)

وجهة النظر نفسها هذه مطروحة في ذلك التقرير الذي لا يحمل توقيعاً والذي يتألف من ٣٠ صفحة والذي كانت تتداوله الأيدي في واشنطن في تشرين الثاني عام ١٩٨٠ . وعلى الرغم من أنه لم يكن وثيقة « تحمل طابع المعارضة » بالمعنى البيروقراطي التقني ، فإنه كان موضع إعداد « بعض المسؤولين الحاليين والسابقين » في وزارة الخارجية وفي مجلس الأمن القومي وفي C.I.A . ويعرض هذا التقرير أن الجنود السلفادوريين ، الذين يخضعون للتدريب في باناما على برنامج عسكري لمقاومة العصيان ، يمثل برنامجهم هذا « أضخم برنامج من برامج التدريب التي ترعاها الولايات المتحدة لأي بلد من بلدان أمريكا اللاتينية خلال عام واحد » . ويأتي التقرير أيضاً على ذكر « أكداش الأسلحة في منطقة القنال وتصعيد تفصيلات خطط الطوارئ من أجل نشر القوات العسكرية في السلفادور وغواتيمالا » ، كما يتناول التقرير غير ذلك من « الخطوات التمهيدية للتدخل عسكرياً » . وعلاوة على ذلك يورد التقرير الحجج على أن مثل هذا التدخل ، فيما لو تجسد على أرض الواقع ، قد يبرهن عن عقم جدواه وقد تتسع رقعته ويتحول إلى حرب إقليمية « تمتد من كولومبيا إلى الحدود المكسيكية » . فالولايات المتحدة وغواتيمالا وهندوراس ستكون في صف السلفادور لمساعدة الطغمة العسكرية فيها ضد نيكاراغوا وكوبا ، وتكون باناما وكوستاريكا عرضة لزعزعة الاستقرار فيهما ، كما تكون المكسيك وفنزويلا ممتعضتان من الولايات المتحدة .

وأما المخرج من هذا المأزق ، وفقاً لما يسرده التقرير ، فيستدعي تقبل الحقيقة التي مفادها أن الرأي العام في السلفادور لا يساند الطغمة العسكرية JUNTA وإنما يساند الجبهة FRNTE أي « الجبهة الثورية الديمقراطية » ، التي هي عبارة عن تحالف من المجموعات المعادية للحكومة . ولذلك فحري بالولايات المتحدة أن تعترف بالجبهة « كقوة شرعية وتمثيلية في السياسة السلفادورية » . وقد يكون

هذا الاعتراف بمثابة الخطوة الحاسمة الأولى نحو المفاوضات ، التي قد ينجم عنها تسوية سلمية على غرار زمبابوي ، بدلاً من استمرار سفك الدماء على غرار فيتنام (117)-(122) .

٣ — الأنظمة الثورية الاجتماعية

لقد كان الاتحاد السوفيتي ، بين الحريين العاليتين ، هو ” الجزيرة الاشتراكية الوحيدة في بحر رأسمالي “ ، ثم فتحت الحرب العالمية الثانية السدود لقيام اختراقات ثورية أخرى ، مما أدى إلى نشوء أنظمة شيوعية جديدة إبان الحرب وإلى حدوث زلازل ثورية بعد الحرب . ولقد كانت هذه الأنظمة تشكل نموذجين متميزين بعضهما عن بعض ، أولهما كان يتألف من الدول الشيوعية الأوربية الشرقية ، التي سلمتها القوات العسكرية السوفيتية مقاليد السلطة . وبقيت هذه الدول ، ماعدا يوغسلافيا وإلى حد ما رومانيا ، تقلد النمط الروسي ، كما بقيت تعتمد على الجيش الأحمر إلى حد كبير .

وبالإضافة إلى هذه الأنظمة الشيوعية المفروضة من الخارج ؛ فإن الحرب العالمية الثانية أدت إلى قيام نموذج ثان من الدول الشيوعية في العالم الثالث . لقد كانت هذه الدول تعتمد على الثورات الفلاحية المحلية ، بدلاً من اعتمادها على القوات السوفيتية المسلحة . وأما هذه الثورات الفلاحية ؛ فقد كانت تتوجه إما ضد احتلال المحور ، كما في آسيا ، وإما ضد الحكم الاستعماري الغربي ، كما في إفريقيا . وفي كلتا هاتين الحالتين كانت الأنظمة الثورية الجديدة مختلفة تمام الاختلاف عن ذلك النمط المروض ، الذي فرضه الجيش الأحمر في العواصم الأوربية الشرقية . فبعض تلك الأنظمة كانت ، منذ الوهلة الأولى ، بقيادة الأحزاب الشيوعية المحلية ، التي بقيت في سدة الحكم بعد التحرير ، كما حدث في الصين وفيتنام على سبيل المثال . وأما بعض الأنظمة الأخرى فقد انبثقت عن حركات وطنية متطرفة كان يعارضها ، في بعض الحالات ، أحزاب شيوعية صغيرة متمركزة في المدن . ولكن بعد التحرير نشأ مركب جديد تحالفت فيه الأحزاب الشيوعية الصغيرة مع رجال العصابات ، الذين تحولوا شيئاً فشيئاً إلى أحزاب شيوعية حاكمة . لقد قامت هذه العملية في كوبا واليمن الجنوبي ، حيث صاحبها علاقات وثيقة مع الاتحاد السوفيتي ، كما قامت هذه العملية نفسها ، وإن بأسلوب أقل وضوحاً ، في المستعمرات البرتغالية السابقة في إفريقيا التي كان بمقدورها ، نظراً للظروف الجغرافية المواتية لها أكثر من كوبا واليمن الجنوبي ، أن تتفادى المبالغة بالاعتماد على الاتحاد السوفيتي ذلك الاعتماد الذي لم يكن بد منه لكوبا واليمن الجنوبي .

إن الدول الثورية الاجتماعية في العالم الثالث ، مهما كانت أصولها ، تعمل في ظل بعض المزايا

المفيدة منها والضارة معاً إلى حد متطرف . ففي الوقت الذي كانت فيه الدول الوطنية المحافظة تعاني ، كما أشير سابقاً ، من وطأة استمرار العبودية الاقتصادية بعد تحررها ؛ فإن الدول الثورية الاجتماعية تحديداً كانت تصبو ، منذ بداياتها الأولى ، إلى إعادة التركيب الاجتماعي والاستقلال الاقتصادي سواء بسواء . فلقد كانت هذه الأنظمة الراديكالية تتمتع أيضاً ، علاوة على وضوح الأهداف ، بميزة وجود القيادات والجماهير المسيسة والمدرية من خلال مسيرة الكفاح المسلح . ولذلك فإن تانزانيا ، التي نالت الاستقلال سلباً ، " كانت تفتقر إلى الكوادر المدربة " ، كما أشار عبد الرحمن بابو (راجع المقطع الثاني — د — في هذا الفصل) . ولكن رئيس جمهورية موزامبيق « سامورا ماشيل » كان ، على العكس من ذلك ، ييدي أسفه على توقف الكفاح المسلح فجأة في بلاده في عام ١٩٧٤ من جراء قيام الثورة في البرتغال . فلو استمرت الأعمال العسكرية لكان بالإمكان تعبئة السكان في القسم الجنوبي من البلاد ، بالإضافة إلى القسم الشمالي منها . فالكفاح المسلح ، كما صرح ماشيل " جامعة رائعة " (123) . وعلى هذه الشاكلة علق وزير التخطيط الاقتصادي في موزامبيق :

" إن مايكمن في أساس خططنا الاقتصادية والاجتماعية هو الانضباط . وإن تطور هذه الوحدة ينبثق عن النضال التحرري الرائع ، الذي خاضه رجال عصابات FRELIMO طيلة ١١ سنة ضد قوة برتغالية قوامها ٧٠٠٠٠٠ رجل لقد كان بمقدور منظمة FRELIMO أن تصهر عناصر قومية متباينة ضمن قيادة واحدة وأن تنشئ عقيدة وبرنامجاً لهدف كان يتجاوز الاستقلال " (124) .

ولقد تم اعتماد هذا الموقف نفسه بالتحديد في أنغولا ، التي كانت مستعمرة برتغالية . فأحد مراسلي صحيفة نيويورك تايمز ، وهو مايكل كوفمان ، عبر عما لاحظته في العاصمة لواندا : " لقد كان من الواضح رسوخ الحماسة الثورية والتلاحم الشعبي " ، كما ان تينيتو ، وهو طالب الحقوق السابق ، الذي كان في التاسعة والعشرين من عمره والذي كان قد قضى منها سبع سنوات في أحد معسكرات الاعتقال البرتغالية ، أوضح لذلك المراسل جذور التعبئة الجماهيرية ؛ فقال له :

" إننا نعتقد أن هذا النوع من التنظيم بمثابة تكييفنا الثوري الذي ينبثق عن خبرتنا الخاصة . فلو أننا أعطينا الاستقلال في عام ١٩٦١ ، كبقية البلدان الإفريقية ، لما تسنى لنا تطوير وعينا وشعورنا القومي من خلال النضال ، ولكان الأمر مهزلة تثير السخرية ولكانت بلادنا تعيش تحت وطأة الاستعمارية الجديدة . ولكننا الآن ، ومن خلال ذلك الأسلوب ، أحرزنا الوحدة الحقيقية " (125) .

إن الدول الثورية الاجتماعية الجديدة قد عانت أيضاً من جملة معوقات خطيرة ، أحالت تواريتها إلى قصص من أقاصيص العنف ، بل وأقاصيص مأساوية . وأحد تلك المعوقات كان عدا

الغرب لها بشكل متواصل ، كما يدل على ذلك الغزو الأمريكي لكوبا ومن ثم فرض الحصار عليها ، والغزو الأمريكي لفيتنام ومن ثم عدم الاعتراف بها ، وغزوات جنوب إفريقيا ضد أنغولا وموزامبيق . ومن الأمور المهرقات أيضاً كان العداء الصيني / السوفيتي ، الذي فرض على الحركات الراديكالية والدول الراديكالية أن تختار بين موسكو وبكين . وإن ذلك العراك الوحشي الضاري بين الفئات اليسارية الهندية المتبعة يعود جزئياً إلى العداء الصيني / السوفيتي . وإن كلاً من الفيتناميين والكمبوديين عاشوا أيضاً تحت العبء الكبير لهذه المحنة ، كما سنشير عما قريب . فالأمير «نوردوم سيهانوك» علق بشكل يرثى له قائلاً ”إن الصينيين يحبون الرجعيين . ليس عندهم متسع من الوقت للشيوعيين الأوربيين ولا للأحزاب الشيوعية المتبعة . إنهم مشغولون أكثر مما يجب بمغازلة الرجعيين الأمريكيين والرجعيين البريطانيين والرجعيين الألمان والرجعيين اليابانيين . فلماذا إذاً لا يستطيعون أن يتعلموا محبة رجعي كمبودي مثلي ؟“⁽¹²⁶⁾ . والجواب طبعاً هو الفطرسة السياسية HAUTE POLITIQUE ، التي تتسم بها القوى العظمى ، الشيوعية منها والرأسمالية سواء بسواء .

وأما أخطر العقبات التي تواجه الدول الثورية الاجتماعية في العالم الثالث فهي فقرها . فلقد كان هذا الفقر للوهلة الأولى ، ويا للمفارقة ، بمثابة الحصن الحصين الذي وفر لها ملء الحرية أن تندفع في اتجاهات جديدة . فالتخلف يعني ضمناً الانعزال عن اقتصاد السوق العالمي ، لأنه يقلل التعرض للضغوط الاقتصادية والسياسية الخارجية ، كما يزيد في حرية الابتكار وإعادة تركيب البنية الاجتماعية . إن الثورة البلشفية عام ١٩١٧ تمكنت من تجاوز محنة سنوات الحرب الأهلية والتدخل الأجنبي لأن أربعة أحماس السكان كانوا يعيشون في المزارع ، بينما كان الخمس الباقي يتشبث بأواصر القرى القروية لإقامة أود حياته . وكذلك الأمر في الصين إبان الثورة الصينية ، حيث كانت مئات ملايين الفلاحين تشكل الطبقة السائدة بغض النظر عن كان يسيطر على المدن وعلى خطوط المواصلات . وأما في فيتنام فإن التخلف الممزوج بالتسييس الجماهيري كان يطفئ على الآلات الحاسبة والنار والحديد والأجهزة الالكترونية . وفي المستعمرات البرتغالية في إفريقيا أيضاً كانت بدائيتها ، التي لاتضاهى هي التي مكنت الفلاحين الذين يعيشون في مستوى الكفاف أن يخوضوا نضالاً ثورياً لا مثيل له في مناطق إفريقية أخرى وأمريكية لاتينية أكثر تقدماً منها وأكثر تعرضاً للعدوان أيضاً . وأما المثال المناقض تماماً فيتجلى في المجتمع التشيلي المتطور نسبياً ، حيث تم تدمير الاشتراكية الديمقراطية بالاعتماد على الأسواق الأجنبية وعلى البنوك الأجنبية وعلى صناعات التسليح الأجنبية أيضاً .

فإذا كان من الممكن للتخلف المفرط أن يساهم في كسب الاستقلال السياسي ، فإنه عبء ثقيل الوطأة تنوء بحمله الظهور في النضال من أجل الاستقلال الاقتصادي في مرحلة ما بعد التحرير ، فهو يفرض الإقدام على الخيار الصعب المصري بين الاستهلاك أو التطوير ، بحيث أن

المضاعفات الناجمة عن ذلك الخيار تزايد تعقيداً من جراء التخريب ، الذي يمارسه المستعمرون الراحلون ، ومن ثم من جراء الحظر التجاري والمقاطعة المالية . كما إن إرث التخلف يستدعي أيضاً ، في مضممار العلاقات الخارجية ، التكرار للخطط الأصلية الرامية لعدم الانحياز . فمجرد الحفاظ على البقاء هو الذي أُملي اعتماد كوبا على الاتحاد السوفيتي واعتماد كامبوديا على الصين — وحينما برهن اعتماد كامبوديا على الصين عن عدم كفايته كانت النتائج كارثة قومية .

إن ماجئنا على ذكره أعلاه من اقتران الضغوط الخارجية بالعقبات الداخلية يفسر الاضطراب ، الذي حل بتواريخ الدول الثورية الاجتماعية في المراحل اللاحقة لمراحل التحرير ، كما يتجلى ذلك في التحليل التالي لثلاث دول من هذه الدول ، ألا وهي فيتنام وموزامبيق وكوبا .

— أ — فيتنام

بعد أن حصلت الهند على الاستقلال أعلن نهر أمام الجمعية التأسيسية في نيسان عام ١٩٤٨ أن الاحتراس ضروري " لعدم إيذاء البنية القائمة إيذاءً مفرطاً " وأضاف قائلاً " ليس لدي ما يكفي من الشجاعة والإقدام للمضي قدماً بالتخريب أكثر مما جرى " (١٢٧) . ولكن المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي الفيتنامي تبنى ، على النقيض من ذلك ، بعد انسحاب الولايات المتحدة من الهند الصينية ، مقولة الرئيس « هو تشه مينه » التالية : " كي نبني الاشتراكية علينا ، قبل كل شيء آخر ، أن نكون أولئك الناس الاشتراكيين المتحمسين للعمل بالنزعة الوطنية الاشتراكية والنزعة العالمية البروليتارية " . فالواجبات التي وضعت نصب أعين هؤلاء الناس الجدد كانت تتضمن : " حفز البناء الاشتراكي في البلاد ، وبناء القاعدة المادية والتقنية للاشتراكية ، وضمان انتقال بلادنا من البناء الاشتراكي على نطاق صغير إلى بناء اشتراكي على نطاق واسع " (١٢٨) .

إن الفارق الأساسي بين الهند وفيتنام ، فيما يتعلق بالأهداف والاستراتيجية ، يفسر إلى حد كبير الفارق بين تاريخي هذين البلدين . فالحكومة البريطانية أوفدت اللورد مونتباتن لتدبير انتقال السلطة إلى قيادات مضمونة ومعروفة النوايا سلفاً من أمثال « غاندي ونهر وجناح » . ولكن قائد حركة المقاومة الوطنية المعادية لليابانيين في فيتنام كان « هو تشه مينه » الشيوعي . ولذلك فمن هذا المنطلق كانت نجدة الجنود البريطانيين للفرنسيين لاستعادة السيطرة على مستعمرتهم . ومن هذا المنطلق أيضاً كانت تصريحات الرؤساء الأمريكيين المتعاقبين ، التي كانت تصمم الشيوعية الفيتنامية بالخطر الداهم ليس على الولايات المتحدة وحدها وإنما على الحضارة الغربية بأكملها .

فلقد صرح أيزنهاور: "إننا نساعد الفيتناميين والفرنسيين على إدارة دفعة تلك الحرب، لأننا نرى فيها حالة من الحالات التي تحارب فيها أم حرة ومستقلة ضد انتهاكات الشيوعية"، كما إن جونسون قال لأحد أعضاء الكونغرس من المهتمين بالشؤون الخارجية، اهتماماً جدياً القول التالي: "إذا فشلنا في إيقاف الحمر في فيتنام الجنوبية فلسوف يكونون غداً في هاواي وسيكونون بعد أسبوع في سان فرانسيسكو". وأما نيكسون فقد كان نبياً في تحذيره ".... إن انتصار الفيت كونغ..... يعني التفويض المطلق لحرية الكلام لكل البشر وعلى مدى الزمن كله ليس في آسيا وحدها بل وفي الولايات المتحدة أيضاً"،⁽¹²⁹⁾.

فإذا نظرنا إلى هذه التوكيدات الحماسية في ضوء تلك الحقيقة، التي مفادها أن الهند الصينية هي المستعمرة التي كان الرئيس «فرانكلين د. روزفلت» يشعر حيالها شعوراً قوياً بعدم وجوب خضوعها للحكم الفرنسي مرة أخرى. فلقد أوضح للورد «هاليفاكس»: "لقد سيطرت فرنسا على تلك البلاد زهاء مائة وخمسين سنة وأصبح الناس فيها في وضع أسوأ مما كانوا عليه في البداية"⁽¹³⁰⁾. ولكن روزفلت كان يلقى المعارضة من بعض عناصره في وزارة الخارجية ومن البريطانيين والفرنسيين أيضاً، ولذلك فإنه بحلول ١٥ آذار عام ١٩٤٥ أذعن طواعية قائلاً "إذا استطعنا الحصول على تعهد صحيح من فرنسا بأن تلتزم بالتزامات الدولة الوصية، فإنني سأوافق على احتفاظ فرنسا بهذه المستعمرات شريطة أن يكون الاستقلال بمثابة الهدف النهائي"⁽¹³¹⁾. وهكذا بالنتيجة تقبل روزفلت سيطرة فرنسا على الهند الصينية بعد الحرب العالمية الثانية.

وبعد أن تقلد ترومان منصب الرئاسة، سارعت الولايات المتحدة لتقديم الدعم الكامل للمصالح الاستعمارية لحلفائها الغربيين. وأحد الأسباب لذلك كان الالتزام الأمريكي بمبدأ ترومان (١٢ آذار عام ١٩٤٧) التالي وهو: "دعم الشعوب الحرة التي تقاوم المحاولات الرامية لإخضاعها من قبل الأقليات المسلحة أو الضغوط الخارجية". والسبب الثاني كان تأسيس الجمهورية الشعبية الصينية، الأمر الذي كان دهاقنة السياسة الأمريكيون يرون فيه كارثة كبرى. وبالإضافة إلى ذلك كانت الحرب الكورية تعكس، وفقاً لما قاله «ويليام ب. بوندي» "التيقن من أن خطأ دفاعياً في آسيا محدداً بحدود جزيرة على المحيط الخارجي، لم يكن كافياً لتحديد مصالحنا الحيوية، وأن تلك المصالح يمكن إلحاق الضرر بها من جراء عمل ما على البر الآسيوي"⁽¹³²⁾. وكان هذا الموقف يمثل تحولاً هاماً عن البيان الذي ألقاه ماك آرثر في عام ١٩٤٩ وجاء فيه "أن خط دفاعنا يسير عبر سلسلة من الجزر التي تتناثر على ساحل آسيا" — سلسلة كما حددها تبدأ في الفلبين مروراً بأوكيناوا واليابان وانتهاء بجزر البوشن⁽¹³³⁾. وأخيراً كانت هنالك تلك الهجامة المتزايدة بين الشرق والغرب والمتمثلة بتشكيل الحلفين العسكريين «الناتو وحلف وارسو».

ففي ظل هذه الظروف تحرك دهاقنة السياسة الأمريكيون على عجل نحو الدعم الكامل للفرنسيين في الهند الصينية، وفي تحركهم ذاك كانت تدغدغ أحلامهم نفس الانتصارات التي انتصروها في اليونان وكوريا الجنوبية. وهكذا بدأ التورط الأمريكي، الذي تناقلت خطاه طيلة ربع قرن والذي كانت كلفته مرعبة لكل المعنيين به. إن هذا التحليل سوف يتمحور على (١) — كيفية تنظيم الفيتناميين لحركة المقاومة المظفرة ضد كل من فرنسا والولايات المتحدة، (٢) — كيفية انتصار الفيتناميين عسكرياً وكيفية خيانتهم ثلاث مرات بعد توقيع الاتفاق مع فرنسا (في آذار عام ١٩٤٥)، وبعد توقيع اتفاقات جنيف (تموز عام ١٩٤٥) وبعد توقيع اتفاقات باريس (في كانون الثاني عام ١٩٧٣)، (٣) — عن كيفية خيانة الفيتناميين ليس من قبل أعدائهم وحسب، كالفرنسيين والأمريكيين، وإنما من قبل حلفائهم أيضاً، الروس والصينيين، (٤) — كيفية إفساد الانتصار الفيتنامي الأخير بطرد الأمريكيين من خلال استمرار الصراع بين السياسات السوفيتية والصينية والأمريكية في جنوب شرق آسيا، ومن خلال جهود الفيتناميين أنفسهم لفرض وحدة الهند الصينية لتكون سداً منيعاً في وجه نزعة التدخل الأجنبية.

إن أحد أسباب نجاح المقاومة الفيتنامية كان طبيعة القمع والاستغلال، التي كان يتسم بها الحكم الأمبريالي في ظل الفرنسيين الذين كانوا يمارسون السياسة الأمبريالية المشتركة، سياسة فرق تسد، الهادفة لزيادة تفاقم الخلافات الإقليمية ووضع هذه المجموعة من الفيتناميين ضد تلك. فلكي يزيد الفرنسيون صادرات الأرز والمطاط، اعتمدوا نظام المزارع الضخمة، مما ترك معظم الفلاحين بلا أية أرض أو بأرض صغيرة جداً. لقد زادت الصادرات فعلاً، وكانت لمصلحة التجار الفرنسيين، ولكن استهلاك الفرد من الأرز انخفض عملياً بالنسبة للفلاحين. فالتعليم الابتدائي كان متاحاً لما نسبته ٢٪ من السكان، بينما كان التعليم الثانوي متاحاً لنسبة ٠.٥٪ فقط. وأما الخريجون الوطنيون من الجامعة المزعومة الوحيدة؛ فقد كانوا يواجهون التمييز في فرص التوظيف وفي تفاوت الرواتب، مما جعل العديدين منهم يخلصون إلى أحد المعتقلات العديدة.

لقد بدأت أولى حركات المقاومة بقيادة نخبة الموظفين القدامى في أواخر القرن التاسع عشر، ثم استلم زمام الأمور المثقفون على الطريقة الفرنسية من أبناء الطبقة الوسطى ولكنهم كانوا يفتقرون إلى الاحتكاك بجماهير الفلاحين والعمال. ولذلك فإن أحد الكتاب الشيوعيين، وهو «نغوين خاك فين»، لم يكن مجحفاً بحق هؤلاء المثقفين حين وصفهم بأنهم «يمثلون العجز المطلق عن تنظيم إضراب ما وعن العمل سنوات بطولها في المناجم أو المزارع، وعن خوض حرب العصابات طيلة عقود من الزمن وعن التخبط في أحوال حقول الأرز». وأضاف مشيراً، على النقيض من ذلك، إلى أن «أولى التعليمات الصادرة عن الحزب الشيوعي في فيتنام بعد مضي فترة وجيزة على تأسيسه

كانت تأمر الأعضاء الناشطين سياسياً على العمل في المناجم وعلى جر العربات وعلى الحياة والعمل بين الفلاحين — وذلك كله لبناء قاعدة شعبية ضمن المواطنين“ (134).

إن حياة «هو تشه مينه»، قائد المقاومة الشيوعي الملهم، تدل على الفرق الصارخ فيما يتعلق بالمنبت الطبقي واتخاذ المواقف. لقد كان تلميذاً ثائراً في الخامسة عشرة من عمره، وشاباً ثورياً في هيو وبحاراً على سفينة تجارية، ومعاون رئيس الطهاة في لندن، وبستانياً في سانت أدرس، ومنمقاً فوتوغرافياً في باريس وعضواً في الأحزاب الشيوعية الفرنسية والروسية والصينية. فهذه الخبرات مقرونة بدراسته النظرية أدت به، كما قال، إلى أن يدرك “أن الشيوعية الاشتراكية هي السبيل الوحيد لتحرير الأمم المضطهدة والجماهير العمالية في العالم من العبودية“ (135). فعلى غرار «ماو» كان «هو» يرى في الماركسية لا الفلسفة المجردة وإنما الأداة المفيدة. وحتى حينما كان يعمل وكيلاً لمنظمة الكومينتينغ؛ فإنه لم يتردد في التشهير بموريس توريز على «رأيه الرائع جداً» من أن الواجب يقضي باستمرار الحكم الفرنسي في الهند الصينية بعد الحرب العالمية الثانية.

خلال الحرب شكل «هو» منظمة الجبهة المتحدة، عصبة الدفاع عن استقلال فيتنام (فيت مينه اختصاراً). وبما أن اليابانيين كانوا منهمكين في مكان آخر كان بمقدور أفراد منظمة «فيت مينه» سحق الحاميات الفرنسية في المواقع الريفية البعيدة. وبعد أن نالوا الأسلحة من الإنزالات الجوية الأمريكية ومن مستودعات الذخائر الفرنسية صاروا يسيطرون في صيف عام ١٩٤٥ على قطاعات ضخمة من الأقاليم الشمالية الخمسة. وعندما انتهت الحرب دخل جنود منظمة «فيت مينه» هانوي، حيث أعلن «هو» في ٢ أيلول عام ١٩٤٥ تأسيس الجمهورية الديمقراطية في فيتنام. وسرعان ما وزع النظام الجديد على الفلاحين المعدمين ممتلكات الفرنسيين والمتعاونين معهم، كما فتح المدارس الجديدة وحدد يوم العمل بثماني ساعات في المدن وخفض الضرائب وأمم المرافق العامة (التي كانت حتى ذلك الوقت ملكاً للأجانب حصراً) وساعد العمال على إقامة اتحاداتهم النقابية، وأطلق سراح آلاف السجناء السياسيين المحتجزين.

في ٦ آذار عام ١٩٤٦ وقع «هو» تلك الاتفاقية مع الفرنسيين، التي اعترفت بالجمهورية الديمقراطية في فيتنام “كدولة مستقلة تتمتع بحكومتها الخاصة وبرلمانها وجيشها ومواردها المالية، وتشكل جزءاً من الاتحاد الفيدرالي الهندي الصيني ومن الاتحاد الفرنسي“. ومقابل ذلك وافق «هو» على عودة خمسة عشر ألف جندي فرنسي. ولدى توقيع الاتفاق علق «هو» قائلاً “لست مسروراً بهذا الاتفاق لأنكم أنتم الراجحون أساساً فيه. ولكنني أدرك أنكم لا تستطيعون الحصول على كل شيء في يوم واحد“ (136).

ولقد تبين أن ذلك الإدراك الذي كان لدى «هو» كان له ما يبرره، إذ بدأت الآن أولى الحيوانات الثلاث، التي تعرض لها «الفيت مينه»، وذلك لأن التدبير الذي تم آنذاك كان يقضي باستسلام اليابانيين للوطنيين الصينيين في الشمال وللبريطانيين في الجنوب. وكانت مهمة الصينيين ظاهرياً "جمع شتات اليابانيين وتجريدهم من أسلحتهم واستعادة أسرى حرب قوات الحلفاء والمعتقلين منهم" (137). ولكن الصينيين في الشمال كان مهمهم السلب والنهب في حين أن البريطانيين صاروا يشتطون في إجراءاتهم لتمكين الفرنسيين من استعادة السلطة. فلقد أعادوا تسليح الجنود الفرنسيين، الذين دخلوا منطقة سايفون والتفتوا، بعد أن أطبق هؤلاء الجنود على العاصمة، صوب الريف ليحاربوا مع الجنود الهنود واليابانيين «الفيت مينه» إلى أن تمكن الفرنسيون من السيطرة عليه. وبدأ الفرنسيون بعد ذلك بتقديم الطلبات إلى «هو»، بحيث بلغت عملياً مستوى الاستسلام. وعندما رفض «هو» تلك المطالب عمداً الأسطول الفرنسي في ٢٣ تشرين الثاني عام ١٩٤٦ إلى قصف القطاعات الفيتنامية من «هايفونغ» بالقنابل، مما أدى إلى مقتل ستة آلاف مدني. وبعد مرور أقل من شهر قطع «الفيت مينه» إمدادات المياه والكهرباء عن «هانوي» وشنوا هجوماً. ولما كانوا يفتقرون إلى كفايتهم من الأسلحة؛ فقد فشلوا في احتلال المدينة وهكذا تسلل جنود «الفيت مينه» مع قادتهم إلى الريف.

ها قد بدأت الحرب من أجل السيطرة على الهند الصينية. إن الصحيفة الباريسية الشيوعية «الأومانييه» حذت حذو الخط المعادي للثورة، الذي كان يسير عليه الكرملين حين سألت قراءها: "هل بعد أن فقدنا سورية ولبنان الباردة، سنفقد الهند الصينية غداً وهمال إفريقيا بعد غد؟" (138). لقد كان جواب «هو» يتصف بالبلاغة ويحمل طابع النبوءة، إذ علق قائلاً "إن الحالة اليوم تشبه حالة الجنذب الذي يستحق الشفقة ضد الفيل، ولكن في الغد القريب سيتم تمزيق أحشاء الفيل" (139).

لقد خاض «الفيت مينه» حرباً شعبية تشبه من حيث الأساس تلك الحرب التي خاضها شيوعيو «ينان»، علماً بأنها نشأت محلياً من خلال التجربة والخطأ. وكان التركيز هنا أيضاً يتمحور حول تسييس الجماهير وتعبئتها ابتغاء تلبية حاجات الفلاحين الملحة وتحريك المقاومة، الأمر الذي كان يعني ضمناً مزيداً من إعادة توزيع الأرض وفتح المدارس الجديدة وحملات محو الأمية في أوساط الجماهير وإنشاء مرافق الصحة العامة وبناء الطرقات والصناعات القروية (140). فالروح التي كانت تتمتع بها المقاومة الفيتنامية أصبحت موضع إعجاب حسود من قبل الصحفي جوزيف آلسوب، الذي كان ميالاً للصقور والذي تجول في مناطق «الفيت مينه» في دلتا الميكونغ في شتاء عام ١٩٥٤:

” كم كنت أتمنى أن تتاح لي الفرصة — وقد أتيت أخيراً — لتقديم تقرير صحفي عن تلك الرحلة البطيئة الطويلة في القناة إلى «فينه بينه»، حيث شاهدت كل علامات البؤس والاضطهاد، التي أحالت زيارتي إلى ألمانيا الشرقية إلى رحلات مرعبة كالرحلات إلى عالم رواية (عام ١٩٨٤). ولكن أسفاري هنا لم تكن كذلك لقد كان من العسير علي في البداية أن أتصور حكومة شيوعية «تخدم الشعب» على نحو أصيل. وما كان بمقدوري أن أتخيل حكومة شيوعية حكومة جماهيرية أيضاً وحكومة ديمقراطية تقريباً. ولكن هذا النوع من الحكومة كان هو الحكومة القائمة عملياً في دولة أكواخ النخيل في غمرة استمرار الصراع ضد الفرنسيين. فالفيت مينه ما كان بمقدورهم المضي في المقاومة عاماً واحداً، ناهيك عن أعوام تسعة، بدون الدعم الشعبي القوي المتحد،“(١٤١).

فرد الفرنسيون على المقاومة بذلك الأسلوب التقليدي المتمثل بتوطيد السيطرة على مراكز المدن وخطوط المواصلات، وسعوا بعدئذ «لتهدة» الريف. ولكن القرويين كانوا موضع إعداد وتنظيم جيدين جداً حتى إن الفرنسيين وجدوا أنفسهم داخل معاقلمهم في عزلة تامة — كتلك العزلة التي انعزها اليابانيون والصينيون الوطنيون في الصين. وفي عام ١٩٥٠ تم سحق الحملات الفرنسية في فيتنام الشمالية في ذلك الوقت الذي كان الأمريكيون فيه يحاربون في كوريا، مما جعل واشنطن تنظر إلى هاتين الحربين وكأنهما نتيجة المؤامرة الشيوعية العالمية للسيطرة على آسيا برمتها. ولذلك فإن الولايات المتحدة زادت إعانتها المالية إلى فرنسا من ١٥٠ مليون دولار في عام ١٩٥٠ إلى بليون دولار في عام ١٩٥٤. وعلى الرغم من هذا التدخل الأمريكي الهائل بقي الفيت مينه يكسبون المزيد من الأراضي حتى إنهم بحلول ربيع عام ١٩٥٤ كانوا يسيطرون على ثلاثة أرباع البلاد بأكملها، وكان جنودهم في هذه الآونة على درجة جيدة من التسليح بالأسلحة الأمريكية، التي كانوا يستولون عليها من الفرنسيين، أو التي كان يزودهم بها الشيوعيون الصينيون من المستودعات الضخمة، التي تركها خلفهم الصينيون الوطنيون الهاربون.

وحدثت الكارثة في نيسان عام ١٩٥٤، عندما وقع في الفخ اثنتا عشرة فرقة فرنسية في قرية «ديان بيان فو». وفي المعركة الفاصلة تمكن الفيت مينه من «تمزيق» أحشاء «الفيل» الفرنسي تمزيقاً نظامياً. فالجنرال هنري نافاري كان قد اختار ديان بيان فو كمعقل له، لأنها كانت تسيطر على خطوط إمدادات الفيت مينه من لاوس والصين، ولكن الجنرال المذكور تغافل عن الحقيقة التي مفادها أن الطرقات المحيطة بموقعه عرضة لهجوم مضاد وعرضة لطقس معاكس أيضاً. وهكذا فإن الفرنسيين، بدلاً من بناء قاعدة لهم لاصطياد العدو، وجدوا أنفسهم مطوقين بجنود الفيت مينه،

الذين كانوا قد تمكنوا بمساعدة الرجال والخيول من نقل مائتين من المدافع الثقيلة بالإضافة إلى قاذفات الصواريخ ذوات المواسير العديدة، وذلك عبر أدغال « يتعذر المرور فيها ».

لقد كان على القيادة الفرنسية أن تقذف جواً بالمظلات، مائي طن كحد أدنى من المؤن والذخائر يومياً، ولكن كان على الجنود الفرنسيين أن يزحفوا في العراء، وهم في الوادي، تحت وابل من النيران لالتقاط المقذوفات. وأما الفيت مينه، فقد كانوا على النقيض من ذلك، مزودين بآلاف الرجال والنساء والأطفال ممن كانوا يسيرون ليلاً على دروب الأدغال، ينقلون الإمدادات بالعصي وهم يتلمسون دروبهم على ضوء مصابيح الكاز، التي كانت تنير لهم الطريق وتمكنهم من السير إثر بعضهم بعضاً على شكل سلاسل بشرية لا نهاية لها. ولقد كان الأرز بمثابة المادة الأساسية في الإمدادات، التي لم يكن يصل منها في خاتمة المطاف إلا العشر الواحد، مما كان يحمله الفرد لأن التسعة أعشار الأخرى كان يتم استنفادها لإطعام الحماليين في مسيرتهم الطويلة.

إن نظام الإمدادات الذي كان يعتمد « الفيت مينه »، على الرغم من بدايته، قد برز نظام الإمدادات الفرنسي. فمدفعية الفيت مينه كانت تصب النيران من المرتفعات المحيطة بمنزلة الموت بالحملة المحاصرة والتجزئ بمواقع المدفعية الفرنسية المكشوفة. فحكومة باريس ناشدت واشنطن من أجل التدخل العسكري المباشر. فاقترح وزير الخارجية « جون فوستر دالاس »، استخدام الأسلحة الذرية ووافق على ذلك نائب الرئيس « ريتشارد نيكسون » لأن « الولايات المتحدة ليس بوسعها، كزعيمة للعالم الحر، أن تتكبد ثمن تراجع آخر في آسيا »⁽¹⁴²⁾. ولكن تشرشل عارض ذلك معارضة صريحة، كما إن الكونغرس كان يخشى المضاعفات المحلية والدولية بالإضافة إلى أن الجمهور الفرنسي كان قد أصبح متعباً من الحرب. في ٧ أيار استسلم زهاء عشرة آلاف جندي فرنسي في الوقت الذي كانت فيه أشلاء ألفين آخرين تتناثر هنا وهناك في الوادي، وما تمكن من الفرار إلا ثلاثة وسبعون جندياً.

فبعد هذا النصر المؤزر حدثت الخيانة الكبرى الثانية للفيت مينه في مؤتمر جنيف، الذي انعقد في إثره. فالفرنسيون كان مهمهم الأول يدور حول الخروج من هذا المأزق السياسي بأقل الخسائر الممكنة، بينما بذل الأمريكيون جهوداً مضنية، من خلف الستار، لإقناع حلفائهم بالانحياز عن التوصل إلى أية تسوية. ولقد شارك في ذلك المؤتمر كل من « فياشيسلاف مولوتوف » و « شو إن لاي » اللذين كانا يسعيان جاهدين كل منهما لدفع مصالحه الوطنية أشواطاً إلى الأمام، تلك المصالح التي كانت تتضارب مع مصالح الفيت مينه. فالهدف الرئيسي للدبلوماسية السوفييتية كان في تلك المرحلة يدور حول إحباط مصادقة فرنسا على « الدفاع الأوربي المشترك ». ولكن ليس

هنالك أية وثيقة دامغة تدل على أن مولوتوف ، قد عقد صفقة مع رئيس الوزراء «مانديس فرانس» حول تسوية مقبولة في الهند الصينية ، مقابل امتناع فرنسا عن التوقيع على «الدفاع الأوربي المشترك» ، بيد أن أمثال هذه الصفقات يتم تدبيرها بالتلميحات والتأثيرات أكثر مما يتم بالاتفاقات المكتوبة . وكما علق أحد المؤرخين في البتاغون :

”لقد كان بالتأكيد من مصلحة السوفييتات أن يضغطوا على الفيت مينه للقيام بتنازلات إلى الفرنسيين لأن انتقال القيادة الفرنسية من الهند الصينية كان من شأنه أن يعيد مستويات القوة الفرنسية إلى سابق عهدها في القارة الأوربية ، مما قد يعث على حاجتها «للدفاع الأوربي المشترك» . وهكذا فإن المصالح السوفييتية أملت على السوفييت التضحية بأهداف الفيت مينه في حال الضرورة لمنع إعادة تسليح ألمانيا“ (143) .

ويضيف ذلك المؤرخ أن الموقف السوفييتي في مؤتمر جنيف ”قد تشابه مع ما كان يبدو بأنه وجهة النظر الصينية حينذاك“ (144) . فمثلما كان الروس منهمكين في الشؤون الأوربية كذلك كان الصينيون منهمكين بأمن حدودهم الجنوبية ، ولذلك كان «شو إن لاي» يضغط في المؤتمر لتحديد الهند الصينية بما في ذلك تحريم القواعد الأجنبية وانسحاب الجنود الأجانب . وبغية إحراز هذا الهدف اقترح «شو إن لاي» على «أنطوني إيدن» و «مانديس فرانس» وجوب انسحاب قوات «الفيت مينه» من لاوس وكامبوديا وتقسيم فييتنام والإبقاء على بعض الروابط بين فييتنام والاتحاد الفرنسي . فهذه العروض كانت بالكاد في مصلحة الفيت مينه ، الذين احتجوا عليها احتجاجاً عنيفاً ، مما استدعى سفر «شو إن لاي» إلى الحدود الصينية الفيتنامية ، حيث تقابل شخصياً مع «هو» . وبعد هذا اللقاء أخبر «شو» الفرنسيين أن النتائج ”كانت طيبة جداً ومفيدة لفرنسا“ (145) .

وهكذا كان من البديهي أن يخلص مؤرخ البتاغون إلى الاستنتاج أن ”.... الصينيين كانوا يفاوضون لمصلحة أمنهم هم وليس لمصلحة الفيت مينه الإقليمية لقد ذهب الصينيون إلى المؤتمر للحصول منه على كل ما يستطيعون“ (146) . كما إن المندوب الفرنسي في جنيف «جان شوفل» توصل أيضاً إلى الاستنتاج ”.... كان كل من الروس والصينيين يطلقون يد الفيت مينه ليروا إلى أي مدى كان من الممكن أن تصل ، ولكنهم كانوا يتدخلون حينما يلاحظون أن مطالب الفيت مينه قد أصابها الشطط ومن غير المتوقع للفرنسيين أن يقبلوا بها“ (147) . ولذلك فإن شوفل كان يحذره الأمل في ”أن يؤثر الاعتدال الروسي / الصيني على الفيت مينه“ (148) .

ولذلك ليس من المستغرب ، والحالة على ما ذكرنا بين مجموعة المؤتمر ، أن يخرج المنتصرون في

الحرب مهزومين في السلم. فالاتفاق النهائي الذي تم إبرامه في تموز عام ١٩٥٤ نص على تقسيم فييتنام تقسيماً مؤقتاً عند خط العرض السابع عشر إلى منطقتين وانسحاب القوات العسكرية للطرفين إلى حين إجراء الانتخابات القومية في تموز عام ١٩٥٦. وكانت الإدارة المدنية ستؤول إلى أيدي الفيت مينه في الشمال وإلى الفرنسيين في الجنوب، كما كان للفيت مينه كل الحق في المساهمة التامة بالنشاطات السياسية في الجنوب قبل الانتخابات، ولضمان حياد البلاد كان محظوراً على الطرفين عقد التحالفات العسكرية مع الأمم الأخرى أو استقدام الجنود والمعدات العسكرية من الخارج. وتم تشكيل لجنة رقابة دولية أعضاؤها من كندا والهند وبولندا للسهر على تنفيذ الاتفاق.

ولربما كان الأمر الذي أقع الفيتناميين بقبول هذا التدبير كان يعود إلى حد ما إلى ضغوط كل الأطراف، كما كان يعود إلى الالتزامين بالحياد وبالانتخابات. ولكن الولايات المتحدة انتهكت هذين الالتزامين منذ الوهلة الأولى. فإذا كانت هانوي تشعر بالمرارة، حيال نتيجة المؤتمر، فإن واشنطن كانت تشعر بمرارة أكبر. فطبقاً لما قاله «وولتر س. روبرتسون»، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأقصى: «إن القول بأننا كنا نحب أن تصل اتفاقية وقف إطلاق النار إلى هذه النتيجة قول تشويه الشوائب»⁽¹⁴⁹⁾. كما إن مؤرخ البنتاغون يشير إلى أن واشنطن كانت تنظر إلى اتفاق جنيف نظرتها إلى الكارثة. ولذلك فإن هذا الموقف أدى إلى «تعميق تورط الولايات المتحدة باضطراب في دوامة العنف والدسائس ضمن فييتنام، وأدى من ثم إلى دور مباشر في الانهيار التام لاتفاق جنيف»⁽¹⁵⁰⁾.

إن أحد الأصوات القليلة التي كانت تدل على رجاحة العقل في واشنطن في هذا الزمن كان صوت الجنرال «ماثير ب. ريدجواي»، القائد العام السابق في كوريا ورئيس أركان الجيش في عام ١٩٥٤. فبعد مضي أشهر قلائل على مؤتمر جنيف أعد مذكرة سرية إلى وزير الدفاع أوضح فيها ضعف السياسة الأمريكية السائدة والمتمثلة بمعارضة الصين وإثارتها. وبدلاً عن ذلك أورد الجنرال المذكور الحجج للدفاع عن استراتيجية جديدة هدفها «... فصل الصين الشيوعية عن الكتلة السوفيتية.... وإنني أعتبر في الواقع أن تقويض مثل هذه القوة العسكرية كالصين أمر يعود بالضرر على مصالح الولايات المتحدة في المستقبل البعيد وذلك لأنه سيفضي إلى خلق فراغ لن تسعى إلى ملئه إلا أمة واحدة، وأعني روسيا السوفيتية....». وانطلاقاً من هذه المقدمة توصل «ريدجواي» إلى النتيجة التالية: «إن الحنكة السياسية تبدو لي في حث الصين على التيقن أن مصالحها البعيدة المدى تنبثق من علاقتها الودية مع أمريكا وليس مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، الأمر الذي يفتح عينها على مغامرها من أرضها ومواردها الطبيعية....»⁽¹⁵¹⁾.

ولكن الصينيين لم يكونوا بحاجة إلى من يفرهم "بمنافع العلاقة الودية مع أمريكا" لأنهم كانوا يرسلون الرسائل إلى واشنطن، حتى قبل استلامهم السلطة، يطلبون فيها بالتحديد ما كان ينصح به ريدجواي في هذه المرحلة. ولكن الهوس المعادي للشيوعية الذي خيم على سنوات الحرب الباردة طغى على جهابذة السياسة الأمريكيين إلى الحد الذي أدى إلى إلقاء مذكرة «ريدجواي» في مجاهل النسيان. إن اقتراح ريدجواي القاضي بفتح نافذة على الصين كلف عقوداً من الكوارث قبل أن يعمل به نيكسون وكيسينجر في خاتمة المطاف ويدفع به كارتر وبريجينسكي أشواطاً إلى الأمام.

لقد رفض أيزنهاور الإجراءات العسكرية المتطرفة التي كان يفضلها «دالاس ونيكسون والأميرال رادفورد»، وتم اعتماد المنهج الوسط الذي وصفه الجنرال غافين كما يلي: "إننا لن نهاجم فيتنام الشمالية ولكننا سنساند حكومة فييتنامية في الجنوب نأمل أن تكون حكومة مستقلة راسخة تمثل الشعب" (152). وعلى الرغم من أن هذه السياسة كانت انتهاكاً أليماً لشروط الحياد التي نص عليها اتفاق جنيف، فإن الولايات المتحدة اعتمدتها إلى أن استوجب إخفاقها العدوان المسلح على الشمال وعلى الجنوب سواء بسواء.

واستعداداً لمزيد من التدخل في فيتنام نظم «جون فوستر دالاس» حلف «السيو — SEATO» في جنوب شرق آسيا بعد مضي شهر واحد على مؤتمر جنيف. ولقد كان ذلك الحلف يضم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وأستراليا ونيوزيلندا وثلاثة بلدان آسيوية فقط، هي باكستان وتايلاند والفلبين. ومدّ هذا الحلف حمايته من جانب واحد إلى كامبوديا ولاوس و"المنطقة الحرة الخاضعة لسلطان دولة فيتنام" — كناية عن المنطقة الجنوبية، ولذلك فقد كان انتهاكاً آخر لاتفاق جنيف. وإن دالاس فيد الحقيقة أخبر أحد المراسلين لصحيفة التايمز، وهو «سايروس سولزبيرغر» أن الهدف الرئيسي لحلف السيو كان "توفير السلطة المشروعة لرئيسنا للتدخل في الهند الصينية" (153). وفي ذلك الوقت نفسه أعلن الجنرال «ج. لوتون كولينز» أن الولايات المتحدة ستفق بليونين من الدولارات، دعماً لتلك البعثة العسكرية التي "ستعنى عما قريب بتدريب الجيش الفيتنامي على الأساليب الأمريكية الخاصة التي برهنت عن جدواها في كوريا واليونان وتركيا وفي غير ذلك من مناطق العالم» (154).

وعلاوة على هذا التدخل العسكري كان الأمر يستدعي العثور على شخصية سياسية تلعب في فيتنام الدور نفسه الذي لعبه «سيغمان ري» في كوريا و«رامون ماغاسسي» في الفلبين، ولما كان دالاس متأثراً بالنجاح الذي حققه الكولونيل «إدوارد لانسدیل» في الإشراف على قمع الـ HUKS في الفلبين، فقد أوفده إلى فيتنام في ذلك الوقت الذي كانت تتداعى فيه «ديان بيان

فو». فقرر لانسديل أن «نغو دين ديم» هو الإنسان المناسب للعمل. وبما أن ديم كان مثقفاً غامضاً وكاثوليكياً؛ فقد اشتغل موظفاً مدنياً في الإدارة الفرنسية في الثلاثينيات (١٩٣٠)، ولكنه رفض العمل لصالح اليابانيين واختار منفاه في الولايات المتحدة في عام ١٩٥٠، حيث عاش في معاهد «ماري تول» اللاهوتية في نيوجرسي ونيويورك وأصبح مشهوراً كمناضل مناهض للشيوعية. وهكذا جذب إليه انتباه ومساندة بعض الأمريكيين المتنفذين من أمثال الكاردينال «سبال مان» وعضوي مجلس الشيوخ «مايك مانسفيلد» و «جون ف. كيندي». ولذلك فإن الفرنسيين، استجابة منهم للإلحاح الأمريكي، عينوا ديم كرئيس للوزراء في القسم الجنوبي. وسرعان ما باشر ديم العمل لإنفاذ فييتنام من «المؤامرة الشيوعية العالمية».

لقد توفر لـ «ديم» ثلاثة مصادر دعم رئيسية أكثرها أهمية كان المعونة الأمريكية غير المحدودة. ولقد كانت هذه المعونة تتضمن فيما تتضمن ٢٥٠ مليون دولاراً سنوياً بالإضافة إلى المعدات العسكرية والمستشارين العسكريين وعملاء CIA لتدريب قوات الأمن لديه، وعدد من أساتذة جامعة ميشيغان الرسمية ليكونوا واجهة محترمة لهذه المساعي، علاوة على خبراء العلاقات العامة لتجميل صورته في الولايات المتحدة.

وكان مصدر الدعم الثاني يتوفر في الكاثوليك، الذين كانوا يشكلون أقلية في مجتمع فييتنامي تسوده أغلبية بوذية. فلقد تعزز موقف الكاثوليك تعزيزاً قوياً بتدفق ٨٨٠.٠٠٠ لاجئ من الشمال في عام ١٩٥٤ — ١٩٥٥. فهذا الزرع تم تصويره على أنه برهان على الطغيان الشيوعي في الشمال، ولكن هذه الدعاية تتجاهل الدور الناشط جداً الذي قامت به وكالة CIA ورجال الأبرشيات الصغيرة، الذين أطلقوا الإشاعات بين الفلاحين الكاثوليك أن الشيوعيين سوف يقصفون كل النشاطات الدينية وأن رهبانهم سيخضعون للمحاكمات وأن الأمريكيين سوف يقصفون قراهم بالقنابل. ولذلك فإن مانجم عن ذلك من هروب جماعي، طبقاً لما قاله الخبير الفرنسي «برنارد فول»: «كان على رؤوس الأشرار نتيجة عملية أمريكية مكثفة جداً ومتقنة جداً، وكان — في ضوء مراميه — عملية حربية نفسية أمريكية ناجحة جداً»^(١٥٥). لقد جاء هؤلاء اللاجئون ليعتمدوا الاعتماد المطلق على ديم وليقدموا له الولاء المطلق ولذلك فقد عينهم في المراكز الرئيسية في سايفون وفي دوائر الأقاليم أيضاً.

وأما المجموعة الثالثة التي كانت تساند ديم فقد كانت تتمثل بكبار الملاكين العقاريين في دلتا الميكونغ. هذه المجموعة الصغيرة والنافذة كانت محصلة نظام المزارع الضخمة، الذي اعتمده الفرنسيون. فبما أن منظمة الفيت مينه وزعت الكثير من أراضي تلك المجموعة على الفلاحين؛ فإن

الغبطة دخلت إلى نفوس أصحابها عندما أعاد ديم الإيجار الذي كان قد ألغى من قبل وأعاد إرساء الممتلكات الكبيرة من جديد بعد أن كانت قد خضعت من قبل للتمزيق .

إن السياسة الزراعية التي انتهجها ديم قلما كانت تحظى برضى الفلاحين في الريف . فلما كان ديم واثقاً من الدعم الأمريكي فقد لجأ إلى القمع الجماعي . فلقد ألغى المجالس المنتخبة التي كانت تحكم من قبل القرى في فييتنام الجنوبية ، التي كان عددها ٢٥٦٠ قرية ، واستعاض عن تلك المجالس بالموظفين الرسميين الذين صار يعينهم حكام الأقاليم . واستهل ديم « نظام القرى الزراعية المتكاملة » — وقد حازت تلك القرى على هذه التسمية الجديدة بعد النكسات المتكررة التي مني بها نظام « القرى الاستراتيجية » ونظام « قرى الحياة الجديدة » — التي كانت تبنى بالعمل القسري وتطوقها حواجز الأسلاك الشائكة والخنادق المائية المحاطة بالخنادق المعدنية . وكان الهدف من هذه القرى مجابهة الاستراتيجية الثورية لرجال العصابات ، الذين كانوا يتحركون بمنتهى الحرية « كالأسماك في البحر » مجابهة فعالة من خلال استنزاف مياه البحر ؛ أي بإجبار الفلاحين على الانحسار في مراكز القرى وبذلك ينحرم رجال العصابات من دعمهم الجماهيري . وبحلول عام ١٩٦٣ كان يتجمهر عدد لا يقل عن ثمانية ملايين قروي فيما ترقى تسميتها ، حسب اعتراف المسؤولين الأمريكيين ، إلى « معسكرات الاعتقال »⁽¹⁵⁶⁾ .

ولكي يبقى الرئيس ديم في دست السلطة على الرغم من العداء الجماهيري الواضح رفض إجراء الانتخابات ، التي نص عليها اتفاق جنيف . وأما التبرير المنطقي الذي ساقه لهذا الموقف فقد كان التذرع باستحالة الانتخابات الحرة في فييتنام الشمالية ، الأمر الذي لا يسمح بإجرائها على نطاق قومي . بيد أن دوافعه الحقيقية تتجلى في ذلك التصريح الذي أورده الرئيس أيزنهاور في مذكراته بعنوان « الانتداب كبديل » وجاء فيه : « لأنني لم أتحذّر ولم أتراسل قط مع إنسان له شيء من الدراية بشؤون الهند الصينية إلا ووافق على أن الانتخابات لو جرت في زمن الحرب لكان من الممكن أن تقتصر نسبة ٨٠٪ من السكان لصالح الشيوعي « هوشه مينه » كزعيم لها »⁽¹⁵⁷⁾ .

لقد احتجت فييتنام الشمالية على القمع وعلى الإحجام عن إجراء الانتخابات ، وعلى الرغم من عدم حصولها على إجابات مقنعة فإن « هو » قرر عدم تجديد الأعمال العسكرية . وكان قراره هذا يستند بكل وضوح إلى ثقته من عدم قدرة دولة منفصلة في الجنوب على تثبيت أقدامها ، وإلى قناعته التامة بأن حكومة جديدة لا بد لها بالنتيجة من أن تقبل بالاتحاد مع الشمال . ولكن الكوادر السابقة في منظمة « الفيت مينه » في الجنوب ما كان بمقدورها أن تتحمل عبء وجهة النظر هذه المتسمة بالانتظار الطويل . ولذلك فعندما بدأت شرطة ديم تتعقب تلك الكوادر شعرت بالخيانة ،

التي عرضها لها مؤتمر جنيف وبخلاف رفاقها الشماليين لها ونظمت في كانون الأول عام ١٩٦٠ جبهة التحرير الوطنية NLF في جنوب فييتنام ودعت إلى قيام الثورة على الصعيد القومي ضد نظام سايفون .

وسرعان ما حظيت هذه الجبهة بدعم واسع النطاق ولذلك السبب الرئيسي نفسه ، الذي كان قد عزز نضال الفيت مينه ضد الفرنسيين . فعلى نقيض شرطة وعساكر ديم كان رجال عصابات جبهة التحرير الوطنية أناساً مهذبين يتحدثون لغة الفلاحين ويقاسمونهم فقرهم ويفتحون المدارس والمراكز الصحية ويوزعون الأرض أو يقللون الإيجارات . وطبقاً لما قاله أحد المستشارين الأمريكيين المدنيين ؛ فإن الجبهة في أواخر عام ١٩٦١ كانت تسيطر بدرجات متفاوتة على ٨٠٪ من الريف . وحتى الجيش في فييتنام الجنوبية صار يتسم بالنزعة اللا أخلاقية لإصرار ديم على الولاء لشخصه في تعيين الضباط في المراكز العسكرية . وبدأ الأمريكيون في موطنهم يدركون مدى السخط الشعبي من خلال اضطرابات البوذيين وتضحياتهم بذواتهم التي بدأت في أيار عام ١٩٦٣ .

إن تفسخ النظام على هذا النحو كان الأساس الذي تم بناء عليه اغتيال ديم وشقيقه في انقلاب عسكري نفذته الجنرالات الفييتناميون في ٢ تشرين الثاني عام ١٩٦٣ . فلجنة مجلس الشيوخ ، التي أوفدتها الولايات المتحدة لاستقصاء ظروف الاغتيال توصلت إلى النتيجة التي مفادها أن ” حكومة الولايات المتحدة كانت بمثابة المشجع للانقلاب ولكنها لم تكن راغبة بالاغتيالات ولا متورطة فيها . ويدعو أن اغتيال ديم كان على الأرجح مبادرة عفوية قام بها الجنرالات الفييتناميون ، نظراً لحنقهم على ديم لرفضه الاستقالة أو وضع نفسه تحت رحمة قادة الانقلاب “^(١٥٨) .

وبعد سقوط ديم وضعت الولايات المتحدة ثقتها بالمؤسسة العسكرية الفييتنامية الجنوبية ووفرت لها الدعم . فالرئيس «ليندون ب . جونسون تعهد بزيادة المجهود الحربي ، كما استغل حادثة خليج تونكين في ٢ آب عام ١٩٦٤ للحصول على قرار مشترك من الكونغرس يفوض الرئيس ” باتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لرد أي اعتداء مسلح على قوات الولايات المتحدة ولصد أي عدوان جديد آخر “ . فالدراسات التي تناولت هذه الحادثة فيما بعد^(١٥٩) . تشير إلى أن الأدلة المتوفرة عن الهجوم المزعوم على المدمرة الأمريكية مادوكس أدلة غير قاطعة ، كما تشير إلى أن إدارة جونسون ، استغلت مناخ الأزمة التي خلقتها إجراءاتها الحربية السرية ضد فييتنام الشمالية ، لكي تحصل على تفويض من الكونغرس بشن الحرب في جنوب شرق آسيا كلما وحيثما تراها ملائمة .

لقد استخدم جونسون ذلك التفويض لقصف فييتنام الشمالية والجنوبية أيضاً بهدف إجبار هانوي على الكف عن إرسال جنودها جنوباً وعلى الاعتراف بفييتنام الجنوبية كدولة منفصلة . إن تسارع التورط الأمريكي في الحرب قد وصل إلى ذلك المستوى الذي فاق مستوى القصف في

الحرب العالمية الثانية وفي الحرب الكورية بالإضافة إلى مشاركة ما يزيد على نصف مليون جندي أمريكي في الحرب البرية. ولقد كان الظن بأن تسارع التصعيد في الحرب لا بد من أن يعود بالربح على الفيتناميين. "إن أي إجراء كمي يشير إلى أننا في طريقنا لكسب الحرب" كما صرح ماك نامارا وزير الدفاع في عام ١٩٦٢. وأما «وولت روستو»، مستشار الرئيس جونسون فقد تنبأ بملء الثقة عام ١٩٦٥: "إن الفيت كونغ سوف ينهارون في غضون أسابيع، ليس في شهور بل في أسابيع". كما إن الجنرال «واست مورلاند» أعلن في عام ١٩٦٨: "لقد تم دحر العدو في كل جولة".

ولكن هذه الأوهام تمزقت بفعل هجوم TET الذي شنه العدو في ٣٠ كانون الثاني عام ١٩٦٨ ضد كل المدن الرئيسية في فيتنام الجنوبية وضد ست وثلاثين عاصمة إقليمية وضد أربعة وستين مركزاً قيادياً في المناطق. فردت الولايات المتحدة بالقصف العشوائي المكثف للمدن المحتلة لطرد جبهة التحرير الوطنية منها. وفي أحد التعليقات التي لا تنسى عن الحرب ورد على لسان أحد المستشارين العسكريين الأمريكيين في فيتنام الجنوبية قوله، وهو يسمح أنقاض بن تري في دلتا الميكونغ: "كان علينا أن ندمرها كي نُنقذها" (١٦٠).

لقد هبط دعم الرأي العام الأمريكي للحرب هبوطاً عمودياً، وحاز السيناتور «يوجين ماكارثي»، المرشح المناهض للحرب، ٤٠٪ من أصوات المقتربين في الانتخابات الأولية في «نيوهامبشاير»، التي جرت في آذار عام ١٩٦٨ لاختيار مرشح الحزب الديمقراطي لرئاسة الجمهورية. وبعد مضي ثلاثة أسابيع أوقف جونسون عمليات القصف خلف خط العرض العشرين في فيتنام الشمالية وأعلن أنه لن يرشح نفسه لمنصب الرئاسة من جديد.

كسب ريتشارد نيكسون انتخابات الرئاسة، التي جرت في تشرين الثاني عام ١٩٦٨ بعد أن وعد بمخطة لإنهاء الحرب. وأما هذه الخطة فقد تكشف على أنها تتضمن انسحاب القوات الأمريكية البرية، الأمر الذي كان لا مندوحة عنه، نظراً لوضع الرأي العام الأمريكي، بالإضافة إلى استمرار الدعم لنظام «ثيو» في سايفون. فلقد كانت الاستراتيجية الجديدة تستند إلى «فتنة» الحرب مما كان يعني ضمناً مزيداً من الأموال والأسلحة والطواقم العسكرية التي لا تضاهى، وتعزيز هذا كله بقصف فاق مستوى القصف في ظل إدارة جونسون. وهكذا استمرت الحرب بخطواتها المتناقلة، مما دفع نيكسون إلى القيام «بغارات مسلحة» على كامبوديا (نيسان — حزيران عام ١٩٧٠) وعلى لاوس (شباط — آذار عام ١٩٧١). وفي ٨ شباط عام ١٩٧١ شنت الولايات المتحدة آخر عدوان واسع لها في فيتنام الجنوبية. لقد كانت هذه العملية أول امتحان حقيقي لجيش فيتنام الجنوبية وهو

ينحوض الحرب وحيداً — بدون مستشارين وبمساعدة أمريكية جوية فقط — فكانت النتيجة كارثة بالنسبة للجنوب . وفي خاتمة المطاف التفت نيكسون ، وقد بدأ يواجه تزايد المظاهرات داخل وطنه وانسداد الأفق أمام أي حل عسكري ، إلى بكين — إلى تلك الاستراتيجية التي كان قد تقدم باقتراحها الجنرال ريدجواي في عام ١٩٥٤ .

وبدأت الولايات المتحدة الآن تستغل التناقضات بين الصين وروسيا لدفعهما معاً للضغط على هانوي ، لتوقيع معاهدة السلم ، التي لولاها لرفضت التوقيع عليها . فالخلافات بين موسكو وبكين كانت أعمق من خلافات أية عاصمة منهما مع واشنطن . فلقد كان الصينيون الآن حريصين حرصهم إبان مؤتمر جنيف على رؤية الولايات المتحدة منسحبة من الهند الصينية ، كي يتاح لهم مزيد من الخيارات في مواجهتهم الاتحاد السوفيتي . وكان الاتحاد السوفيتي ، بدوره ، يعاني من المشكلات المزمنة في ميداني الاقتصاد والتكنولوجيا ، علاوة على أزمة زراعية خطيرة . فهذه المصاعب السوفيتية هي التي استغلها كيسينجر ، استغلالاً مائلاً أساساً ذلك الموقف الذي طغى على مؤتمر جنيف والمعونة التقنية . لقد كان الموقف الآن يماثل أساساً ذلك الموقف الذي طغى على مؤتمر جنيف ولذلك ان بمقدور كيسينجر أن ينجز الخيانة الثالثة ، التي تعرضت لها المقاومة الفيتنامية ، وقد كانت على شكل اتفاقيات باريس في كانون الثاني عام ١٩٧٣ .

وخلال المفاوضات التي طال بها الزمن ، وفي الوقت الذي كانت فيه موسكو وبكين تمارسان « الإقناع والضغط » على هانوي ، سحقت الفرصة لواشنطن أن تطلق يدها في حصار وقصف فيتنام الشمالية . فلا الاتحاد السوفيتي ولا الصين فعلاً شيئاً حيال هذا العدوان الأمريكي أكثر من إصدار الاحتجاجات الصورية PRO FORMA . لقد كتب « إ . ف . ستون » في ذلك الزمن ، بإدراك وصراحة متميزين ، ما يلي : ” يبدو الآن أن بريجينيف وشو إن لاي يمثلان أكثر الطلاب الرأسمالية ضراوة . وهكذا يجب أن ننظر إليهما هانوي “^(١٦١) . وهكذا بدا بالفعل واقع الأمور لهانوي ، وهذا ما عبرت عنه فعلاً في ذلك الزمن صحيفة الحزب الشيوعي نان دان وإن بلغة أكثر دبلوماسية بالضرورة :

” إن الأمريكيين ينجون نهج الانفراج DÉTENTE مع بعض البلدان الكبيرة ، كي يتاح لهم إطلاق اليد والتنمر على البلدان الصغيرة وتشويه موقف حركة التحرر الوطني فيما يتعلق بالبلدان الاشتراكية للاهتمام بمصالحها الضيقة الآنية والابتعاد عن واجباتها الدولية السامية . فهذا الموقف لن يعود بالضرر على حركة الثورة في العالم وحسب ، وإنما سيعود بضرر لا يمكن تبيانها عليها هي أيضاً في خاتمة المطاف “^(١٦٢) .

إن النقد الذي ساقته هانوي وجد مصداقيته في ذلك المقال الصريح ، الذي أورده « هنري كيسينجر » في مذكراته وهو أن ” الهم الأول لبكين لم يكن يتمثل بالحرب الدائرة على حدودها الجنوبية وإنما كان يتمركز حول علاقتها بنا . وبعد مضي ثلاثة أشهر (على زيارة نيكسون لبكين) كشفت موسكو عن مثل هذا الهم أيضاً وبشكل أكثر فجاجة . فموسكو وبكين ، على الرغم من عمق البغضاء بينهما — أو ربما بسببها — كانتا متفقتين على النقطة التالية ألا وهي عدم السماح للمسألة الفيتنامية أن تطغى على اهتماماتها السياسية الطبيعية الأكبر منها “ (163) .

فهذه الظروف توضح السبب الذي جعل اتفاقيات باريس (١٩٧٣) تشبه اتفاقيات جنيف (١٩٥٤) لا سيما بالغموض الذي كان يكتنف الفقرات السياسية ، التي ماتم إبرامها إلا لكي يتاح خرقها أيضاً . ولما كانت هانوي تقوم بالمفاوضات في ظل الضغط ، فإنها تنازلت عن مطلبها القديمين المتعلقين ” بحل نظام سايجون مباشرة “ والاستقالة الفورية للرئيس « ثيو » . لقد كانت اتفاقيات باريس تتألف من قسمين أساسيين أولهما كان توقف الولايات المتحدة عن القصف الجوي والتلغيم البحري ، مقابل الإفراج عن أسرى الحرب الأمريكيين الذين تحتجزهم هانوي ، والثاني كان عبارة عن اتفاق لوقف إطلاق النار في فيتنام الجنوبية ، مقابل عملية منافسة وتسوية سياسيتين بهدف وضع حد للصراع الدائر من أجل السيطرة على فيتنام الجنوبية بشكل سلمي . وبناء على ذلك فإن اتفاقيات باريس كانت تتضمن تلك الفقرات ، التي تؤكد مجدداً أن فيتنام بلد واحد وأن الانقسام الواقع عند خط العرض السابع عشر ليس إلا خطأ حدودياً مؤقتاً ، كما كانت تؤكد على ” استقلال وسيادة ووحدة وتكامل الأرض الإقليمية الفيتنامية “ التي أقرتها اتفاقيات جنيف (١٩٥٤) ، علاوة على الفقرة التي تكفل كف الولايات المتحدة عن التورط أو التدخل العسكري في الشؤون الداخلية لفيتنام الجنوبية ، والفقرة التي تتيح حرية الحركة بين المناطق العسكرية وإطلاق سراح السجناء السياسيين وتأسيس مجلس وطني للمصالحة الوطنية ، بالإضافة أخيراً إلى تلك الفقرة التي كانت تضمن حق الحكومة المؤقتة بالاشتراك في الإعداد للانتخابات وإدارتها تحت إشراف دولي .

لقد كانت هذه الفقرات الشرطية المتعلقة بالعملية السياسية السلمية ، هي التي كانت موضع التجاهل بعد عودة أسرى الحرب إلى الولايات المتحدة مباشرة . وهكذا فإن اتفاقيات باريس كانت تمثل أيضاً خيانة للشعب الفيتنامي ، شأنها شأن اتفاقيات جنيف السابقة . وأما أساس الخيانة فقد كان يكمن في نقل كميات ضخمة من الأسلحة الأمريكية إلى حكومة « ثيو » قبل وبعد اتفاقيات جنيف مباشرة ، كما كان يكمن في التوكيدات التي كتبها نيكسون إلى ثيو في ١٤ تشرين

الثاني عام ١٩٧٢ وفي ٥ كانون الثاني عام ١٩٧٣ وجاء فيها أن الولايات المتحدة "سوف تكيل الصاع صاعين لفيتنام الشمالية في حال خرقها الاتفاقيات".

وأما ثيو فقد قام، استناداً منه إلى هذا الدعم، ببعض الإجراءات العدائية، التي انتهكت اتفاقيات باريس ودفعت بفيتنام الشمالية إلى الانتقام بشكل لا بد منه. ونظر إلى نشر نصوص اتفاقيات باريس في فيتنام الجنوبية نظرتة إلى الجريمة، ومنع الحركة بين المناطق، وأعاد تصنيف السجناء السياسيين كمجرمين عاديين بغية الاحتفاظ بهم في السجن وحظر كل الأحزاب السياسية باستثناء حزبه، ورفض إقامة مجلس مصالحة وطنية، وفي الوقت الذي أوشك فيه وقف إطلاق النار أن يصبح نافذ المفعول شن العمليات العسكرية العدوانية. ففي شباط عام ١٩٧٤ كتب تقريراً الأميرال «توماس مورر» أورد فيه أن قوات ثيو "قد وسعت رقعة سيطرتها الإجمالية من ٧٦٪ إلى ٨٢٪ خلال العام الماضي". وأما الأمر الذي كان ينطوي على أهمية ماثلة فهو تقريره الذي مفاده أن سياسة فيتنام الشمالية كانت "سوف تتمركز حول العمل السياسي..... ولن تلجأ إلى دفعه إلى مستوى النشاط العسكري الواسع النطاق. فالفيتناميون الشماليون نشروا علانية منهجهم هذا ولا زالوا يهجونه"^(١٦٤). وعلى هذا النحو كتب «مينارد باركر» في مجلة "الشؤون الخارجية" كانون الثاني، عام ١٩٧٥ ان "الشيوعيين..... ما كانوا مستعدين لعدوانية عملية الحكومة — وترغوا تحت وطأتها —..... وأما الأمر اللافت للنظر على نحو استثنائي في هذه الصورة العسكرية فهو، طبعاً، مقدار ضبط النفس الذي أبدته قوات فيتنام الشمالية".

وعندما لجأت فيتنام الشمالية والحكومة الثورية المؤقتة في خاتمة المطاف في مطلع عام ١٩٧٥ إلى رد الصاع صاعين بمواجهة العدوان بالعدوان ما كانتا تتحملان، بأي حال من الأحوال، مسؤولية انهيار اتفاقيات باريس. فاتباهما بمسؤولية ذلك يعني إلزامهما معاً بعدم استخدام القوة في مواجهة العدوان المسلح والقمع السياسي، اللذين شتتهما سايقون. وعلى الرغم من ذلك فقد حمل كيسينجر فيتنام الشمالية مسؤولية خرق اتفاقيات باريس، وبناء على ذلك صرح بأن تلك الاتفاقيات أصبحت بحكم «الميتة» — وهو موقف جعل الولايات المتحدة في حل، بكل بساطة، من التزامها في الفقرة (٢١) وهو أنها "ستساهم في شفاء جراح الحرب وفي إعمار جمهورية فيتنام الديمقراطية وفي كل الهند الصينية".

لقد تفاجأ الفيتناميون الشماليون بذلك الانتصار السريع والكامل الذي حققته قواتهم. فقوتهم العسكرية لم تكن العامل الحاسم في ذلك الانتصار وإنما تسوس نظام سايقون بفعل النخر الجاف، إذ بعد سلسلة من الهزائم أمر الرئيس ثيو قواته بالانسحاب من المرتفعات الوسطى، وتحول

الانسحاب إلى هزيمة نكراء، تزايد زخمها تلقائياً حتى أن الفيتناميين الشماليين ما كان بمقدورهم مواكبة سرعة عدوهم المهزوم. وكثيراً ما كانوا يفشلون في دخول القرى والمدن، التي هرب منها جنود سايفون وموظفوها الرسميون إلا بعد مضي يوم أو يومين. وتكاثرت التهم في بعض الأوساط أن نظام ثيو قد تداعى، لأن واشنطن لم تكن تزوده بذلك المقدار من المعونة، الذي كانت تتلقاه هانوي من الصين والاتحاد السوفيتي. ولكن استناداً إلى تقرير لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ، التي استقت معلوماتها من «المجموعة الأمنية للولايات المتحدة»، فإن المعونة السوفيتية الصينية المشتركة لفيتنام الشمالية كانت بمقدار ٣٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٣ و ٤٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٤، في حين أن المعونة العسكرية الأمريكية لفيتنام الجنوبية قد تصاعدت إلى ٢٢٢ مليون دولار في السنة المالية ١٩٧٣، وإلى ٩٣٧ مليون دولار في السنة المالية ١٩٧٤ وإلى ٧٠٠ مليون دولار في السنة المالية ١٩٧٥، مع الإشارة إلى أن هذه المعونة لا تتضمن أكداً المعتدة الهائلة، التي تم نقلها إلى سايفون حوالي زمن التوقيع على اتفاقيات باريس.

وخلال الأيام الأخيرة لنظام ثيو برهن الرئيس «جيرالد فورد» عن قصر النظر الذي برهن عنه الرؤساء السابقون في البيت الأبيض. ففي محاولة منه للحصول على مصادقة الكونغرس لمزيد من المعونة إلى سايفون، أعلن في ٣ نيسان عام ١٩٧٥: «إنني لا أتوقع سقوط فيتنام في هذه الآونة..... وهناك فرصة لإنقاذ الموقف بإفساح المجال أمام الفيتناميين الجنوبيين للدفاع عن حريتهم». وفي نهاية ذلك الشهر نفسه كان السفير «غراهام مارتن» يلوذ بالفرار من سايفون متأبطاً العلم الأمريكي، كما كانت الحكومة الثورية المؤقتة تعلن «ها قد تم تحرير سايفون».

وأما الثمن الذي دفعته الولايات المتحدة مقابل اضطرابها أن تقبل في عام ١٩٧٥ ما كانت قد رفضته في عام ١٩٥٤؛ فقد كان خوضها غمار أطول حرب في التاريخ الأمريكي و ٥٦٧١٧ ضحية أمريكية وما يزيد على ٣٠٠٠٠٠ جريح ونفقات تنوف كثيراً على ١٠٠ بليون دولار. وأما الثمن الذي دفعته فيتنام الجنوبية؛ فقد كان يزيد على ١٨٠٠٠٠ قتيل، كما كان عدد القتلى فيما يتعلق بفيتنام الشمالية وجبهة التحرير الوطنية يربو على ٩٢٥٠٠٠ قتيل. ولقد كان التخريب المادي وإتلاف البيئة في طول الهند الصينية وعرضها من جراء سنوات القصف والأسلحة الكيميائية أمرين لا يمكن تقديرهما وبفوقان الوصف.

لقد كان الهدف الأساسي لسياسة الولايات المتحدة في فيتنام تبيان استحالة الثورة الاجتماعية في العالم الثالث، لأنها عرضة لسحق القوة العسكرية الأمريكية لها. وأما المغزى التاريخي لفيتنام فهو هزيمة هذا الهدف الأمريكي، مما يبرهن على أن أي شعب قليل العدد يعيش في بلد صغير نسبياً

لشعب قادر ، في حال تعبته تعبئة كاملة وقيادته قيادة معقولة ، على نيل استقلاله والدفاع عنه . فهذه النقطة الرئيسية نفسها وردت ، زمن سقوط سايجون ، في تلك الصحيفة اليابانية الواسعة النفوذ ASAHI SHIMBUN إذ كتبت : ”إن الحرب التي دارت رحاها في فييتنام كانت ، من جميع الوجوه ، حرب تحرير وطنية . وإن العصر الذي كان فيه بمقدور أية قوة عظمى أن تنحني إلى الأبد نشوء النزعة الوطنية قد انقضى“ (165) .

وأما الدرس الثاني الذي تقدمه فييتنام للعالم الثالث ، فهو أن العلاقات الإيديولوجية ليس لها من التأثير على صنع القرار في دولة عظمى إلا القليل . ”فالواجبات العالمية السامية“ ، التي ألححت إليها هانويي بمنتهى الرثاء ليست موضع الإجلال إلا بمقدار ما تتسق مع المصالح الوطنية ، وحين لا يتوفر لها مثل ذلك الاتساق ؛ فإنها سرعان ما تكون عرضة للتجاهل وسرعان ما يتم انتهاج سياسيات مناقضة لسياسة تلك الواجبات بلا تردد . فلقد تجلّى مثل هذا الموقف بوضوح كامل في السياستين اللتين اعتمدتهما الصين والاتحاد السوفييتي في غمرة النضال لاستقلال الهند الصينية ، كما تجلّى بعد الاستقلال مساهماً مساهمة جوهرية في الحروب التي تلت الاستقلال فيما بين الدول الشيوعية (فييتنام وكامبوديا والصين) مع الإشارة إلى أن المنافسات التاريخية بين هذه الدول كانت عوامل هامة أيضاً .

بعد الانسحاب الأمريكي من الهند الصينية في عام ١٩٧٣ خشيت بكين من التدخل السوفييتي لملء الفراغ الناجم عن ذلك الانسحاب ولذلك حثت واشنطن على استبقاء قواتها في المنطقة ، كما احتضنت الحلف المحافظ ، حلف ASEAN (حلف أمم جنوب شرقي آسيا) . فلقد كان هذا الموقف الصيني منسجماً مع تطور رأي الصين بالاتحاد السوفييتي ، ذلك الرأي الذي قام على ثلاث مراحل وبلغ كماله في (نظرية العوالم الثلاثة) . فالصين في ظل ماو كانت تعتبر الاتحاد السوفييتي قوة رجعية عظمى على قدم وساق مع الولايات المتحدة ، وفي المرحلة الثانية صارت تعتبره قوة عظمى أخطر بكثير من الولايات المتحدة ، وجاءت لتعيه في المرحلة الأخيرة بمثابة الهدف الصحيح لتحالف عالمي يتألف من العوالم الثلاثة : الولايات المتحدة والصين ، والبلدان المتطورة في العالم الثاني ، والبلدان غير المتطورة في العالم الثالث .

فهذا التطور الثلاثي المراحل ، الذي سارت عليه السياسة الصينية المعادية للسوفييت أطلق العنان بالمقابل لتطور ثلاثي المراحل لسياسة فييتنام المعادية للصين . ففي البداية كانت هانوي تعتبر الولايات المتحدة بأنها التهديد الرئيسي لأنها ومصالحها ، ثم وضعت هانوي الولايات المتحدة والصين على قدم وساق كعدوين لفييتنام ووصمتهما معاً « بالقوتين الدوليتين الأمبرياليتين والرجعيتين » ، وفي

خاتمة المطاف توصلت هانوي إلى قرار مفاده أن التهديد الرئيسي لها يتمثل بالصين وأن تقاربها مع الولايات المتحدة له ما يبرره لمواجهة التهديد الرئيسي .

إن فساد العلاقات بين الصين وفيتنام كان مرده، جزئياً، حث الصين الولايات المتحدة على البقاء في جنوب شرق آسيا، الأمر الذي نظرت إليه هانوي نظرتها إلى التهديد المطبق عليها والمحاولة التي تحاول فيها بكين إجبار فيتنام على الدوران في فلك الصين . هذا الشك وجد له ما يعززه في تلك المعونة الاقتصادية والعسكرية التي كانت تقدمها الصين إلى كامبوديا، وفي ذلك الحظر التجاري الذي فرضته واشنطن على فيتنام وفي معارضتها دخول فيتنام حلبة الأمم المتحدة .

فالفشل في تطبيع العلاقات بين واشنطن وهانوي كان مرده الخطأ الحسائي، الذي ارتكبه الجانبان معاً . ففي البداية رفضت هانوي عرضين أمريكيين في عام ١٩٧٧ بهدف التطبيع، إذ طلبت معونة الولايات المتحدة لإعادة التعمير كجزء من الاتفاق . وعندما قام بريجنسكي برحلته إلى بكين في أيار عام ١٩٧٨، انقلبت واشنطن إلى تطبيع علاقاتها مع الصين قبل إبرام اتفاقية سالت ٢ . وفي غضون ذلك كانت علاقات هانوي بالصين وكامبوديا قد فسدت إلى الحد الذي جعل هانوي تخبر واشنطن بشكل لا مباشر في تموز عام ١٩٧٨ أنها على استعداد للتنازل عن الشرط المسبق، الذي وضعته لإنجاح التطبيع . ولكن واشنطن كانت في هذه الآونة قد عقدت عزمها على الاتفاق مع الصين، ومن ثم يعقبه الاتفاق مع فيتنام في غضون فترة تتراوح « بين أربعة وستة أسابيع » . وعندها قرر الزعماء الفيتناميون أن العداء الصيني والروغان الأمريكي يستدعيان غزو كامبوديا وعقد معاهدة مع الاتحاد السوفيتي كرادعين لأي هجوم صيني . فمن هذا المنطلق قامت « معاهدة الصداقة والتعاون الفيتنامية السوفيتية » في تشرين الثاني عام ١٩٧٨، كما قام في الشهر التالي الغزو الفيتنامي لكامبوديا وإقامة نظام دمية في « بنوم بينه » .

إن الغزو الفيتنامي لكامبوديا والغزو الصيني اللاحق لفيتنام كانا عمليتين عدوانيتين تعود جذورهما إلى المنافسات التاريخية القائمة من قرون عديدة، وإلى مناورات القوى العظمى في هذه الآونة . فمنذ زمن بعيد سابق لظهور الاتحاد السوفيتي، وحتى لظهور كارل ماركس، كانت السلالات الصينية تحاول دائماً إخضاع فيتنام لها، كما كانت فيتنام أيضاً تقوم بانتهاكاتها للأراضي الكامبودية . وعندما تم تنظيم الحزب الشيوعي في الهند الصينية عام ١٩٣٠ كان الفيتناميون فيه بمثابة العنصر الطاغوي ويعملون لتحقيق « الاتحاد الفيدرالي الهندي الصيني » بين فيتنام ولاوس وكامبوديا بعد طرد المستعمرين الفرنسيين . وخلال الحرب العالمية الثانية تم تنظيم ثلاثة أحزاب منفصلة بغية توفير مزيد من المصادقية للمقاتلين الكامبوديين واللاووسيين كوطنيين حقيقيين مناهضين للفرنسيين .

ولكن في الوقت نفسه كان الفيتناميون ييشرون صراحة "بتعاون طويل الأمد بعد التحرير بين الأحزاب الثلاثة لمساعدة كل منها الآخر على طريق تحقيق الديمقراطية للشعب".

لقد تبدد الحلم بقيام وحدة بلدان الهند الصينية من جراء التطرف القومي الذي كان عليه حزب بول بوت، حزب الخمير الحمر KHMER ROUGE، الذي تسلم السلطة في كامبوديا إثر الإطاحة بنظام «لون نول» المدعوم أمريكياً. ولما كان الخمير الحمر على درجة عالية من الارتياح بالفيتناميين؛ فقد اتهمهم بخيانة المصالح الكامبودية من خلال مفاوضاتهم مع كيسينجر والتوصل لوقف إطلاق النار، مما أتاح الحرية للولايات المتحدة في مواصلة قصف كامبوديا. وعلاوة على ذلك كان لدى الخمير الحمر مخططات لبناء مجتمعهم بعد الحرب تختلف تمام الاختلاف عن المخططات الفيتنامية. فلقد كان الفيتناميون يفضلون قيام نوع من التوازن العملي بين الاعتماد على الذات وبين إقامة مختلف أنواع العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع القوى الأجنبية للحصول على أقصى حد من المساعدة لعملية التعمير، في حين كان الخمير الحمر — على نقيض الفيتناميين — يولون الاعتماد على الذات قدراً أكبر بكثير ولذلك فقد شرعوا في إقامة ذلك المجتمع الصارم الانضباطي والمعتمد على نفسه بما يكفل له مقاومة الضغوط، التي كان يتوقعها من جارتها فيتنام ومن القوى العظمى أيضاً.

إن تلك الخطوة القسرية على أوسع نطاق في مضمار البناء الزراعي، بالإضافة إلى رفض المعونة الأجنبية، قد أرهقت كاهل الطبقة الفلاحية في كامبوديا، كما كان لوطأتها وقع مرعب على سكان المدن ومثقفها. وفي ذلك الوقت نفسه كان نظام «بول بوت»، المدعوم من الصين، على خصام مع فيتنام بشأن مسائل الحدود، وشن في نيسان عام ١٩٧٧ هجمات الضخمة على مناطق الحدود الفيتنامية، الأمر الذي كان أساس الاجتياح الفيتنامي لكامبوديا تحت ذلك الستار الواهي، ستار الثورة العفوية التي ثارها الشعب الكامبودي على بول بوت.

لقد كان الرد الصيني يتمثل بالتهديد الصريح بمعاقة الفيتناميين «وتلقينهم درساً بذلك». فعلاوة على المعاهدة السوفيتية/الفيتنامية واحتلال فيتنام لكامبوديا، كانت بكين ترد على ذلك التهجير الجماعي للعرق الصيني من فيتنام. فأولئك الذين هربوا من فيتنام الجنوبية كانوا يشتملون بين صفوفهم على عدد كبير من التجار الصينيين الذين لم يتلاءموا مع المجتمع الاشتراكي الجديد والذين كانوا يرفضون الضغوط الرسمية للعمل في مناطق المجمعات الريفية، كما أنهم عبروا عن سخطهم في حقيقة الأمر لدى وصولهم إلى مزارع الدولة في إقليم يونان. فلقد صرح المدير الصيني لإعادة توطين اللاجئين قائلاً "هؤلاء الناس يريدون مواصلة الأعمال الخاصة ولكن من الواضح أن

هذا الأمر لا يمكن أن يقوم في الصين . إنهم لا يجبون العمل في المزارع ولذلك فإن ما يفعلونه لا يتعدى المكوث في البيت والعيش على ما نعطيهم“ (166) .

إن اسعادات بكين للغزو كانت من الواضح بحيث أن وكالة الاستخبارات المركزية ، وفقاً لما قاله النائب « لاس آسبين » ، بدت وكأنها « تعلم بالغيب » لأنها تنبأت بالهجوم الصيني قبل وقوعه بزمن طويل⁽¹⁶⁷⁾ . ولكن الإشعار بوقوع هذا الهجوم لم يثر واشنطن إلى الحد الذي يدفعها إلى الضغط على تانغ لتجنب العمل العسكري إبان زيارته الولايات المتحدة في كانون الثاني عام ١٩٧٩ . ففي الحرب التي دامت أربعة أسابيع اعترفت الصين بعشرين ألف إصابة وادعت أنها أوقعت خمسين ألف إصابة في صفوف الفيتناميين . ولقد تحدث المراسلون الأمريكيون المتواجدون في ساحة المعركة عن التكلفة البشرية ، التي استدعاها « تلقين الدرس » ، ووصفوا نفس الجسور وتلغيم الطرقات وتخريبها ودك المشافي ونسف المحطات الكهربائية بالديناميت ، كما وصفوا تخريب القرى وتركها أنقاضاً وتحديثوا عن المقابر الجماعية المكشوفة . فقررت الحكومة الفيتنامية ترك العديد من هذه الأنقاض دون مساس ، كي تكون بمثابة الذكريات عن العدوان الصيني . ولكن في الوقت نفسه كان المراسلون الأجانب يبعثون بتقاريرهم عن الغنائم الجماعية ، التي كان الفيتناميون يسطون عليها في كامبوديا . ” إن البرهان المقنع عن عمليات السطو يمكن العثور عليه في حوانيت التحف في كل من مدينة « هوتشه مينه » وهانوي . إن سرقة وترحيل الكنوز الغنية الكامبودية أمر جدير بالانتشار على أوسع نطاق ، إذ يقوم الدليل على ذلك في موجودات الحوانيت الفيتنامية“ (166) .

وفي غضون ذلك كانت بكين وهانوي تعقدان المفاوضات العقيمة لإحلال السلم ، كما كانت بكين تهدد ” بتلقين درس جديد “ ، وتواصل دعم بقايا الخمير الحمر المتناثرين هنا وهناك بهدف تحويل كامبوديا إلى (فيتنام جديدة) أمام فيتنام . وبالفعل فقد قال تانغ بكل صراحة أن سياسته ترمي ” لإجبار الفيتناميين على البقاء في كامبوديا لأنهم سيواجهون المزيد والمزيد من المتاعب “ .

إن الحنة المتواصلة في فيتنام تعزى ، بناء على رأي قادتها ، إلى مركب من العوامل الموضوعية والذاتية ؛ فالعوامل الموضوعية هي الطغس — سلسلة هدامة من الأعاصير والفيضانات والجفاف — والتعقيدات الأجنبية التي أفضت إلى غزو كامبوديا والحرب مع الصين . وأما العوامل الذاتية ؛ فإنها تتجلى في اعتراف صحيفة الحزب الشيوعي « نان دان » بسوء الإدارة الاقتصادية وفساد المسؤولين في الحزب والدولة الذين ” أصبحوا متفسخين ومنحرفين باستغلالهم مراكزهم لإساءة استعمال ممتلكات الدولة وقبض الرشاوى وكبت الجماهير وعقد الصفقات مع سفلة الناس لتنفيذ الأعمال

غير المشروعة“ (169). فمهما كان مركب العوامل فإن الوطأة التي يئن منها الشعب الفيتنامي قد جاء على وصفها في آب عام ١٩٧٩ أشهر أطباء تلك البلاد وهو الطبيب «تون تات تونغ» وذلك على النحو التالي :

”ليس لدى الشعب الفيتنامي ما يكفي لغذائه . فالمرء يرى ذلك على وجوه الناس . فهم صفر الوجوه مصابون بفقر الدم وهزال الجسم . إن جيلاً كاملاً سيحمل هذه الأعراض طيلة حياته . وإنني أرى آثار ذلك على أولئك الناس الذين يشتغلون هنا (في المشفى) . فبعد عمليتين يصاب الجراحون بالإرهاق إن صغار الأطفال والرضع هم الذين يتضررون حصراً بنقص التغذية المزمن فوزن الولادات الجديدة انخفض دون المعايير القديمة ، كما إن الأمهات المرضعات لسن مدرارات للحليب الكافي“ (170) .

— ب — موزامبيق

عندما ألقى الرئيس « سامورا ماشيل » خطابه بمناسبة ولادة جمهورية موزامبيق في ٢٥ حزيران عام ١٩٧٥ أعلن بصراحة متناهية ما يلي :

”إن الدولة الاستعمارية ، التي كانت أداة الهيمنة والاستغلال في يد البورجوازية والأمبريالية الأجنبية ، قد تقوضت جزئياً من خلال النضال . ويقضي الواجب لإحلال دولة الشعب محلها من خلال تحالف العمال والفلاحين تلك الدولة التي تزيل الاستغلال وتطلق المبادرة الخلاقة للجماهير والقوى المنتجة ويجب علينا أن ندرك أن الجهاز الذي نحن بصدد وراثته الآن للجهاز ، في طبيعته وتركيبه وبنيته ، رجعي يتراجع القهقري ، وجهاز يجدر تثويره بأكمله كي يوضع في خدمة الجماهير“ (171) .

فليس من قبيل المصادفة عدم بروز الأنظمة الثورية في المستعمرات البريطانية والفرنسية السابقة ، التي تم منحها الاستقلال من خلال الإجراءات الدستورية السلمية . فمثل هذا الانتقال السلمي يميل إلى الحفاظ على المؤسسات الاستعمارية ، كما حدث في الهند والملايو وسيلان ، كما حدث في كينيا ونيجيريا وساحل العاج . وأما الأنظمة الثورية فقد ضربت جذورها في تلك المستعمرات السابقة ، التي جرى فيها نيل الاستقلال بالنضال المسلح الذي تم من خلاله استبدال البنى الاستعمارية والعناصر الكومبرادورية بمؤسسات جديدة ومنظمات جماهيرية . ففي آسيا

حدث هذا في الصين خلال مسيرة النضال المسلح الطويل الأمد ضد «الكوميتانغ» واليابانيين ، كما حدث في الهند الصينية إبان المقاومة المسلحة ضد الفرنسيين والأمريكيين . وعلى هذا النحو في إفريقيا إذ برزت الأنظمة الثورية في المنطقتين اللتين شهدتا أشنع أنواع العنف . فالمنطقة الأولى هي القرن الإفريقي ، حيث ولدت الامبراطورية الإثيوبية المتحجرة الانتفاضات الثورية ضمن إثيوبيا ، كما ولدت النضال الانفصالي في كل من أريتريا والصومال . وأما المركز الثوري الثاني فيتمثل بالمستعمرات البرتغالية السابقة ، حيث اضطر الوطنيون لانتهاج المنهج الثوري ، نظراً لغياب خيار الإصلاح من أمامهم .

إن الإطاحة بالجمهورية في البرتغال عام ١٩٢٦ وإقامة النظام الجديد ESTADO NOVO (لسالازار) في عام ١٩٣٢ قضايا قضاء مبرماً ، بالنسبة للمستعمرات البرتغالية ، على أي احتمال للتطور الاستعماري السلمي . إذ كما أعلن سالازار : ”إننا لن نبيع ، وإننا لن نتنازل ، وإننا لن نستسلم وإننا لن نتخلى عن أي قسط مهما كان ضئيلاً من سيادتنا إن قوانيننا الدستورية تحظر علينا ذلك ، وحتى لو كانت لا تحظره فإن ضميرنا القومي يحظر علينا ذلك“ (١٧٢) . وفي عام ١٩٥٠ أعلنت لشبونة أن مستعمراتها ستكون ”أقاليم فيما وراء البحار“ ، وبناء على ذلك فإنها رفضت أن تتقدم بأي تقرير إلى (مجلس الوصاية) التابع للأمم المتحدة . فالمندوب البرتغالي للأمم المتحدة قال ”.... إن بلادي لا تمارس أي نوع من الاستعمار مهما قل شأنه وإننا أمة من عروق متعددة فأرضنا وشعبنا يتناثران فوق قارات متعددة ولكننا نشكل وحدة متكاملة ... وطن واحد يغمره نفس الشعور القومي الفياض“ (١٧٣) .

إن نقطة الضعف القاتلة في هذه العقلنة كانت تكمن حصراً في انعدام «الشعور القومي الفياض» ، على الأقل من الطراز البرتغالي ، لدى الشعوب الوطنية في أنغولا وموزامبيق وغينيا — بيساو . فنظرياً كان بمقدور كل رعايا المستعمرات حيابة المواطنة البرتغالية التامة من خلال «التشبه» بالبرتغاليين ، الأمر الذي كان ضمناً يعني التحدث بالبرتغالية بطلاقة وإنهاء الخدمة العسكرية وكسب الدخل الكافي لإعالة أسرة من الأمر واقتباس طريقة الحياة الأوربية والتنازل عن الحقوق القبلية . ولكن نسبة الوطنيين الذين تمكنوا من تحقيق هذه المستلزمات كانت ضئيلة جداً حتى إن إحصاء عام ١٩٥٠ أشار إلى أن نسبة المواطنين المحليين «المتشبهين» — ASSIMILADOS كانت ٠.٧٤ في أنغولا و ٠.٤٤ في موزامبيق و ٠.٢٩ في غينيا — بيساو . فعملياً يعني هذا أن الأفارقة كلهم كانوا محرومين من حقوق المواطنة ، كما كانوا مستبعدين من أية مشاركة سياسية .

وهذا ماترك الأفارقة عزلاً في وجه الاستغلال ، الذي كان في المستعمرات البرتغالية أكثر

صراحة ووحشية منه في أية مستعمرات أخرى . فالتشريع البرتغالي كان ينص على أن أي إقليم " يجب أن يخدم الاقتصاد الوطني البرتغالي كما يجب حشره ضمن الاقتصاد العالمي "، (174) . ولذلك فقد كان دور الفلاحين الأفارقة يتمثل باستنبات محاصيل النقد — كالقهوة والقطن وليف السيزال واللب المجفف لجوز الهند — واستهلاك السلع البرتغالية المصنعة ، التي كان الكثير منها يعتمد أساساً على المواد الخام الواردة من المستعمرات . ويريوني لنا ماشيل أن تثقيفه السياسي لم يبدأ " من قراءة المكتوب في الكتب ولا من قراءة ماركس وأنجلز ، ولكن من رؤية والذي المضطر لزراعة القطن للبرتغاليين ومرافقته إلى السوق ، حيث كان مضطراً أيضاً لبيعه بسعر بخس — بسعر أدنى بكثير من الأسعار التي كان يتقاضاها المزارعون البرتغاليون البيض "، (175) . ومن أشد الأمور وطأة كان العمل القسري ، الذي كان بمثابة القاعدة ، التي كانت تقوم عليها اقتصادات المستعمرات البرتغالية إلى درجة أكبر بكثير منها في أية مستعمرات أخرى ، حتى إن العمل القسري الذي ابتلي به الأفارقة هناك كان لا يقل عن ستة أنواع مختلفة :

- ١ — العمل التأديبي الذي كان عبارة عن عقوبة مشروعة تفرض على المجرمين أو على من ينتهكون تشريعات العمل أو على من يخفقون في تسديد ضريبة الرؤوس .
- ٢ — العمل الإلزامي الذي كانت تفرضه الحكومة لتنفيذ الأشغال العامة في حال نقص العمل الطوعي .
- ٣ — العمل التعاقدي الذي كان يمارسه أي إفريقي يفشل في إثبات تشغيله مدة ستة أشهر على الأقل من العام السابق وبذلك يتعرض للعمل القسري لصالح الدولة أو لصالح أرباب العمل المستقلين . وأما الأجور فقد كانت تتفاوت من منطقة إلى أخرى ومن رب عمل إلى آخر ، ولكنها لم تكن تتعدى مستوى الأجور الرمزية .
- ٤ — العمل الطوعي الذي كان يتعاقد فيه العمال طوعاً ومباشرة مع أرباب أعمالهم ، بدلاً من تجنيدهم عن طريق المسؤولين الرسميين . لقد كان شبح العمل التعاقدي يجبر العمال على ممارسة العمل الطوعي في ظل شروط متائلة عملياً باستثناء تلك الفائدة الوحيدة ألا وهي أن العمل الطوعي كان يتم في المنطقة التي كان يعيش فيها العامل .
- ٥ — الزراعة الإلزامية التي كان يعطى فيها الفلاحون البذور من قبل الشركات ، التي كانت تتمتع بامتيازات احتكارية ، حيث كانت الحكومة تخصص لهم حصصاً معينة من الأكرات ، كما كانت تفرض عليهم زراعة محصول محدد على أراضيهم وبيعه إلى تلك الشركات بأسعار أدنى بكثير من أسعار السوق . فالأرض التي كانت تتحول قسراً إلى

زراعة محاصيل النقد كان يتم احتباسها عن اقتصاد الكفاف ، الأمر الذي كان دائماً يفضي إلى المجاعات في المناطق القاحلة .

٦ — العمال المرحلون : إن ميثاق ترانسفال / موزامبيق الذي تم إبرامه عام ١٩٠٩ وتجديده في عام ١٩٢٨ ، ١٩٣٤ ، ١٩٣٦ ، ١٩٤٠ كان ينص على توريد مائة ألف عامل كحد أقصى سنوياً من أفارقة موزامبيق للعمل في مناجم الذهب في ترانسفال ، وكانت الحكومة البرتغالية تتقاضى ١٨ شلناً مقابل كل عامل واحد ، علاوة على بعض التعويضات الأخرى . ولما كانت الأحوال في موزامبيق في غاية السوء فقد كان العمال يتعاقدون طواعية على العمل في المناجم ، كما كان العديدون منهم يعبرون الحدود خلسة ، كما يفعل المكسيكيون الآن في عبور حدود الولايات المتحدة .

في كانون الثاني عام ١٩٤٧ تقدم « هنريك غالفاو » ، وهو أحد كبار المسؤولين في الإدارة الاستعمارية ، بتقريره عن الأحوال في الامبراطورية الإفريقية إلى الجمعية الوطنية البرتغالية وجاء فيه :

” لقد خلت مناطق بأكملها من سكانها ، إذ لا يوجد فيها الآن إلا الشيوخ والمرضى والنساء والأطفال إن الأمر عبارة عن هجرة سرية تعمل بشكل متسارع دائماً على تفريغ غينيا وموزامبيق وأنغولا من سكانها إن أدق وصف لعملية الإفقار هذه يمكن أن نحصل عليه من الانخفاض المريع في معدل الولادات ، ومن نسبة وفيات الأطفال التي لا تصدق ، ومن ذلك العدد المتزايد للمرضى والعجزة ، بالإضافة إلى أرقام الوفيات التي تعود لمتنوع الأسباب التي يتمثل أهمها بظروف العمل وتجنيد العمال

فالفكرة التي مفادها أن المواطن المحلي ليس أكثر من دابة لحمل الأثقال لا تزال فكرة سائدة . وأما اللامبالاة بالصحة الجسدية والمعنوية للعمال فأمر واضح وفي بعض المجالات فإن الوضع أشد خطورة من الوضع الذي خلقه الاسترقاق الخالص . ففي ظل الاسترقاق كان الإنسان المشتري ، حتى لو كان كرأس من رؤوس القطيع ، في نظر سيده أصلاً من أصول موجوداته . فلقد كان يهتم بالحفاظ عليه صحيح الجسم قوي البنية وخفيف الحركة وبنفس تلك الطريقة التي كان يعتني فيها بمحصانه أو ثوره . ولكن المواطن المحلي اليوم لا يباع ولا يشترى وإنما بكل بساطة يجري استجاره من الحكومة على الرغم من أنه قد يكون في منزلة الإنسان الحر . وقلما يوليه سيده أدنى اهتمامه حتى لو مات أو وقع صريع المرض ، طالما أنه قادر على مواصلة العمل وهو على قيد الحياة وعندما يعجز عن أداء العمل أو عندما يموت ؛ فليس على سيده إلا أن يطلب تزويده بعامل آخر فلا يعنى من العمل القسري إلا الأموات في الحقيقة “ (١٧٦) .

إن هذه الظروف غير الإنسانية وضعت تلك الحفنة من « المتفريجين » أمام خيار صعب وهو إما البقاء في تلك المنزلة الميسورة لهم وامتيازاتها وتقبلها إلى الأبد، مما كان يعني التكرار لأصوبهم العرقية والتغافل عن المأزق الذي يتخبط فيه مواطنوهم، أو اللجوء إلى ذلك البديل الوحيد الذي تركه لهم البرتغاليون — ألا وهو الثورة المسلحة. ففي لشبونة اختار الطلاب الأفارقة، الذين رازوا هذا الخيار، الثورة، ولكن المشكلة كانت كيفية صنع الثورة. فالماركسية الأوربية باعتبارها على البروليتاريا الحضرية لم تكن لها علاقة بأشد المستعمرات الإفريقية تخلفاً وذلك لانعدام البروليتاريين فيها عملياً. وهكذا قرر طلاب لشبونة أن ليس ثمة خيار أمامهم سوى العودة إلى الوطن و « أفارقة » أنفسهم من جديد. فالاستراتيجية الثورية ما كان لها أن تقوم إلا من خلال تجريب (المحاولة والخطأ) المعتمد على التحليل الدقيق للظروف الموضوعية السائدة. فعلى نقيض الثوريين في أمريكا اللاتينية ممن كانوا يعتمدون على النواة العسكرية كبثورة للثورة، قضى القادة الأفارقة السنين الطويلة يعيشون مع الفلاحين يتعلمون منهم ويعلمونهم في الوقت نفسه أيضاً⁽¹⁷⁷⁾. إن مثل هذا التوكيد على إقامة الإلفة الحميمة مع الجماهير واضح في هذا النص التالي الذي كثر الاستشهاد به والذي قاله « أميلكار كابرال » الثوري العظيم في غينيا — بيساو :

”.... يجب أن نتذكروا أن المواطنين لا يقاتلون دفاعاً عن الأفكار، ولا عما يدور في ذهن كل منا. إنهم يقاتلون.... دفاعاً عن المكتسبات المادية، كي يعيشوا في وضع أفضل وفي طمأنينة، وكي يروا حياتهم تتقدم أشواطاً إلى الأمام، وكي يضمنوا مستقبل أبنائهم. فالتحرر الوطني والحرب على الاستعمارية وبناء السلم والتقدم — الاستقلال — ذلك كله يبقى شعارات فارغة من أي مضمون ما لم يجلب معه تحسناً حقيقياً في ظروف الحياة“⁽¹⁷⁸⁾.

وانسجماً مع هذا المنطلق فإن الثورات التي نشبت في أنغولا (١٩٦١) وفي غينيا — بيساو (١٩٦٣) وفي موزامبيق (١٩٦٤) سبقتها كلها سنتان أو ثلاث من الإعداد. وأما المعونة التي تلقاها العصاة من « منظمة الوحدة الإفريقية » فقد كانت طفيفة لافتقار المنظمة للأموال والجدارة العسكرية معاً، كما إن الجزائر ومصر لم تقدموا من المعدات والتدريب إلا الشيء القليل، ولكن المعونة الحقيقية جاءتهم من العالم الشيوعي. فالعداء السوفييتي الصيني عمل لمصلحة الحركات الثورية، لأن القوتين الشيوعيتين كانتا تتنافسان على القيادة الثورية في إفريقيا. فمنظمة FRELIMO في موزامبيق أفادت أكثر ما أفادت من المعونة الصينية، ومنظمة MPLA في أنغولا أفادت من المعونتين الروسية والكوبية، في حين أن منظمة PATGC في غينيا — بيساو، أفادت من المعونات الروسية والكوبية والفيتنامية الشمالية. ولقد قدمت القوى الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة، المعونة المالية والعسكرية، التي مكنت ذلك البلد المبتلي بالفقر من أن يخوض غمار ثلاث حروب استعمارية طويلة الأمد. وأحد

الأسباب الكامنة وراء كرم واشنطن كان تلك القاعدة الجوية الاستراتيجية في جزر الآزور ، التي كانت محطة أساسية لإمداد الوقود للقوة الجوية الأمريكية العاملة في الشرق الأوسط . وهكذا فإن « إدواردو موندلين » ، زعيم منظمة « فراليمو » توصل منذ عام ١٩٦٩ إلى هذا الاستنتاج الذي ثبتت صحته من خلال الفضائح التي أدلى بها « فيكتور مارشيتيه » و « جون ستوك وال » العميلان السابقان لوكالة الاستخبارات المركزية CIA :

” في الوقت الذي تطلق فيه الدبلوماسية الغربية الكلام جزافاً ، دفاعاً عن التعايش العرقي والديمقراطية ، تستمر الحكومات بالعمل خلسة ضد هذين الشعارين . فبريطانيا تعاود مرة بعد أخرى تأكيد تحالفها مع البرتغال ، وتوقف بيع الأسلحة إلى جنوبي إفريقيا ولكنها لا تقوم بأية محاولة لتقليص أنواع التجارة الأخرى مع هذا البلد وفي الوقت الذي تدس فيه فرنسا أنفها ، كي تحل محل بريطانيا كمورد للأسلحة إلى جنوبي إفريقيا وترسل النفط إلى روديسيا ، يعلن الجنرال ديغول عن نفسه بأنه حامي العالم الثالث . فالولايات المتحدة ترسل الأسلحة إلى البرتغال وألمانيا الغربية تساعد في تصنيع أسلحتها البرتغالية ولكل من الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا الغربية قواعدها في الممتلكات البرتغالية ، كما إن لكل من هذه البلدان مشاريعها الضخمة ، التي تمارس الاستثمار الشديد في جنوبي إفريقيا وفي البرتغال وفي موزامبيق وأنغولا . وإن من الواضح أن عبء التحالف الغربي ، كائناً ما يكون الكلام الذي يطلقه الدبلوماسيون ، هو الذي يكمن خلف الديكتاتورية الغربية وهو الذي يعمل ضد حركات التحرر “، (١٧٩) .

لقد كان التفوق الذي يتمتع به البرتغاليون على الثوريين ، تفوقاً مثبطاً للهمم . ففي غينيا — بيساو كان هنالك ٦٠٠٠ مقاتل من رجال العصابات ضد ٤٠٠٠٠ من الجنود البرتغاليين ، وفي موزامبيق ١٠٠٠٠ ضد ٧٠٠٠٠ ، وفي أنغولا ٥٠٠٠ مقاتل (٣٠٠٠ من منظمة MPLA علاوة على ٢٠٠٠ من منظمتي UNITA و FNLA) ضد ٥٠٠٠٠ . ولقد كانت القيادات الثورية تتوقع استمرار القتال طيلة السبعينيات (١٩٧٠) ، عندما انتهى فجأة بقيام الثورة في البرتغال في ٢٥ نيسان عام ١٩٧٤ . فالثورة البرتغالية تنطوي على مغزى تاريخي استثنائي باعتبارها تمثل حالة من حالات المستعمرات ، التي تفضي الثورة فيها إلى قيام الأحداث في الوطن الأم وإفراغها في قالب معين .

إن الحروب المتزامنة الثلاث في المستعمرات أجبرت الديكتاتورية في لشبونة على تكريس ٤٠٪ من ميزانيتها للنفقات العسكرية وعلى سحب إنسان واحد من بين كل أربعة ممن هم في سن الخدمة العسكرية ودفعه إلى مختلف الخدمات في القوات المسلحة . فالحملات العسكرية الطويلة الأمد لم تنح

بعبئها على الموارد المالية الهزيلة في البرتغال وحسب ، وإنما أدت إلى وقوف بعض الضباط إلى جانب الإيديولوجيا الثورية لرجال العصابات ، الذين كانوا يحاربونهم . فالمناقشات المستفيضة مع سجنائهم أدت بهم إلى التيقن ، كما قالوا ، ان ” المستفيدين من الحرب هم نفس الزمر المالية العاملة على استغلال الشعب في الوطن الأم ، تلك الزمر التي كانت تنعم برغد العيش في لشبونة أو أوبورتو أو في البلدان الأجنبية ، والتي كانت تجبر الشعب البرتغالي ، بواسطة حكومته الفاسدة ، على الحرب في إفريقية دفاعاً عن مراحبها الهائلة “ . وهكذا فإن التجربة الاستعمارية أدت إلى إعادة النظر فيما كان يدور داخل الوطن وتقييمه من جديد . ” إن ما رأيناه كان يتجسد في أن البرتغال نفسها كانت جزءاً من العالم الثالث . وما كانت لشبونة أو أوبورتو إلا وهماً من الأوهام لأن المنطقة المحيطة بأي منهما كانت منطقة متخلفة تفيض بالفلاحين الأميين والمستغلين “⁽¹⁸⁰⁾ . وهكذا فإن الثورة في المستعمرات أدت مباشرة إلى قيام الثورة في الوطن الأم . ومهما كانت محصلة الثورة البرتغالية ؛ فإن ما يكتسي أهمية وغرابة متساويتين هو أن يحاضر الأدميرال « أنطونيو روزا كوتينهو » في مجموعة من رجال الأعمال قائلاً ” أن حركة القوات المسلحة تعتبر نفسها حركة تحرير كسائر بقية حركات التحرير في إفريقية ، وهي تسعى لا للاستقلال الشكلي وحسب وإنما لتحرير الشعب تحريراً مطلقاً “⁽¹⁸¹⁾ .

إن الإجراءات والمؤسسات التي قامت في المستعمرات البرتغالية السابقة والمستقلة حديثاً ، انبثقت بداهة عن تلك الإجراءات والمؤسسات الثورية التي نشأت وتطورت إبان الصراع من أجل التحرير . فالصراع اعتمد على تعبئة الجماهير الفلاحية وتسييسها . ” إن الشعب بالنسبة لرجال العصابات هو بمثابة الماء للأسمك “ ، كما أعلنت إحدى نشرات القيادة العسكرية لمنظمة « فرياليمو » . ” فلا مساندة الشعب لا يمكن لرجال العصابات البقاء على قيد الحياة “⁽¹⁸²⁾ . ولذلك فإن رجال العصابات كانوا ، بغية اكتساب تأييد الفلاحين ، يعقدون الاجتماعات الأسبوعية مع الفلاحين في المناطق المحررة . وبذلك أتيح للفلاحين ، لأول مرة ، إسماع أصواتهم كما إنهم سرعان ما صاروا يشاركون في المناقشات مشاركة فعالة ، وينتخبون قيادات جمعياتهم الفلاحية من العناصر التي يثقون بها لتحل محل الزعامات ، التي كانت تتعاون مع البرتغاليين وتسطو على ممتلكات الجمعيات . وطفقت بعد ذلك القيادات الجديدة ، رجالاً ونساء ، تنظم عملية الإنتاج التعاوني وترأس الاجتماعات العامة وتساهم في تنظيم المليشيات الشعبية التي صار وجودها ستاراً لذلك الفرق الواضح بين رجال عصابات FRELIMO وبين الفلاحين ، الأمر الذي خلق ذلك البحر الضروري للأسمك ، كي تسبح فيه .

فهذا الإيقاظ الجماهيري وما لازمه من تسييس لم يجعلا من كسب معركة التحرير أمراً ممكناً وحسب ، وإنما شكلاً أيضاً ذلك الأساس الذي نهض عليه بناء الدولة فيما بعد التحرير . فإذا

التفتنا الآن إلى موزامبيق وحدها لوجدنا أن التعبئة الجماهيرية استمرت فيها على سبيلها الأولى حتى إبان مرحلة الاستقلال حينما كان المبدأ الرائد المطروح يتمثل بسلطة الشعب PODER POPULAR . فمن تلك الزيارة التي قام بها « باسيل دافيدسون » إلى موزامبيق ودامت خمسة أسابيع (أيار — حزيران ١٩٧٩) وما تخللها من نقاش يخلص إلى الاستنتاج التالي : "إن المبدأ الأساسي هو أن الواجب يقضي على كل جمعية فلاحية أن تنظم نفسها وأن تحل مشاكلها الخاصة وكافة الاحتمالات ، وأن تجد الحلول والتدابير المناسبة وتعمل على وضع هذه الحلول والتدابير موضع التطبيق إن جوهر الموضوع هو أنهم لا يتصرفون نيابة عنا ، بل أنهم يساعدوننا فقط على التصرف لمصلحتنا نحن" ، (١٨٣)

إن إحدى الوسائل لتحقيق سلطة الشعب كانت اعتماد الزمر التحريضية GRUPOS DINAMIZADOREA ، التي كانت تنتخبها المؤتمرات الشعبية في القرى وأحياء المدن والمصانع والتي كان عليها تنفيذ مهمات أساسية ثلاث : تعميق الوعي السياسي لدى الجماهير الكادحة ، وزيادة الإنتاج من خلال العمل الجماعي وتعبئة الشعب للتصدي للمشكلات الاجتماعية في جمعيته . ولقد وصف البروفسور « آلان إسحاق مان » من جامعة « مينيسوتا » كيفية عمل هذه الزمر التحريضية :

"في تلك الاجتماعات الأسبوعية REUNIÕES ، التي كنت أحضرها في كل البلاد كان المشاركون فيها يحصون مختلف المسائل من أمثال الآثار الانقسامية التي يخلفها الانتفاء القبلي ، والحاجة لإقامة التحالف بين العمال والفلاحين ، والمشكلات المتعلقة بإعادة البناء على الصعيد الوطني ، والحاجة لليقظة ، وقيمة الأعمال الجماعية . وعلاوة على ذلك كان أفراد الزمر التحريضية يفسرون الإرشادات والأوامر الحكومية والبرامج الوطنية المطروحة حديثاً .

"وبالإضافة إلى هذه المسائل الوطنية كان الاهتمام الجاد يدور حول مشكلات التعبئة السياسية ضمن الجمعية نفسها أو في مكان العمل . وغالباً ما كان المشاركون ينخرطون في ممارسة النقد والنقد الذاتي إلى حد جارج . وكان يتم توجيه التوبيخ إلى الأفراد الذين يرفضون المساهمة في المساعي الجماعية ، وإلى الذين يتقاعسون عن أداء قسطهم من العمل ، وإلى المدمنين على معاقرة الحمرة واللاهئين وراء الأرباح الفاحشة ، وإلى الذين يستغلون زواجهم — لأن كل هذه الممارسات تعوق تحويل المجتمع . وكانت الفرصة تتاح للمتهم أن يدافع عن نفسه وأن يحدد الأفعال التي سيقوم بها لكي يعالج الموقف .

ففي كل هذه اللقاءات كنت أتأثر أياً تأثر بذلك العدد الكبير من الحضور القادمين طوعاً وبذلك المشاركة الفعالة التي كان يشاركها الأعضاء في المناقشات . فمراراً وتكراراً كان الأفراد ، الذين

ظلوا صامتين السنين الطوال ، يرفضون التوقف عن الكلام إلا بعد توضيح قضاياهم والتوكيد عليها مرة بعد أخرى . وعلى الرغم من أن أمثال هذه العروض كانت بالضرورة تطيل أمد الاجتماعات (التي كانت غالباً تبدو لإنسان أجنبي اجتماعات مملة ولا محدودة) ، إلا أنها كانت تتيح فرصة رائعة للمشاركة المباشرة ، كما كانت تغرس مستوى جديداً من الإدراك العام . ولدى تأمل «مارسيلينو دوس سانتوس» لهذه العملية المربكة قليلاً والهادفة لتجذير التنوير السياسي ، علق بقوله أنها ' خلقت إحساساً جديداً من الثقة في نفوس الجماهير المضطهدة وساهمت في إقناعها بقدرتها هي على تحويل موزامبيق ' واختتم مناقشته معي بتذكيري أن هذه العملية هي جوهر سلطة الشعب ذاته " (184) .

وبالإضافة إلى هذه الزمر التحريضية ؛ فإن المنظمة الأساسية الأخرى التي تلعب دور الأداة للتغيير الاجتماعي في موزامبيق هي منظمة فرايمو ، التي أعادت تنظيم نفسها في شباط عام ١٩٧٧ على شكل «حزب ماركسي لينيني» . وأما سبب هذا التحول فهو أن الهدف الأصلي المتمثل بالتحريض لدى هذه المنظمة قد تم تحقيقه بنوال الاستقلال ، وأن المهمة الجديدة الرامية لخلق مجتمع اشتراكي كانت تستدعي قيام «حزب طليعي» يتسهم القيادة على نطاق الأمة . إن طريقة الانتساب إلى الحزب الجديد — FRELIMO — طريقة رائدة . فلما كانت المهمة الشاقة ، مهمة إعادة البناء الاجتماعي ، تستلزم الحاجة لمزيد من الأعضاء الجدد ، يُطلب إلى المرشحين لعضوية الحزب ملء بعض الاستمارات ، وتناقش مواصفات المرشحين من قبل زملائهم — سواء أكانوا في قرية أو مصنع أو تعاونية أو مؤسسة مدنية أو وحدة عسكرية . فزملاؤهم يعرفون نقاط الضعف ونقاط القوة لدى المرشحين ويبحثونها علناً وعلى نحو دقيق جداً . وإن هذا الإجراء نفسه هو الإجراء المعتمد في انتخاب أعضاء المؤتمرات المحلية والإقليمية والعامة ، إذ يخضع المرشحون ثانية لعملية التمهين الدقيق من قبل الناخبين في اجتماعات عامة . ولكن الفرق بين الانتخابات العامة وبين الانتساب الحزبي هو أن الناخبين ينتخبون في العملية الأولى المرشحين الذين يفضلونهم على غيرهم ، بينما في العملية الثانية فإن اللجان الحزبية الإقليمية هي التي تقرر أي المرشحين يجدر قبولهم في عضوية الحزب ، علماً بأن آراء تلك اللجان تعتمد أساساً على الآراء التي قيلت عنهم في الاجتماعات العامة .

وأما أعسر المهام العاجلة ، التي كانت تواجه الدولة والحزب بعد التحرير ؛ فقد كانت التطوير الاقتصادي لبلد متخلف إلى حد البؤس . فموزامبيق المستقلة تمت ولادتها ببنية صناعية متأخرة ، كما إن زراعتها كانت موقوفة على زراعة المواد التصديرية ، كما كانت عاجزة عن تلبية الحاجات المحلية . فالاقتصاد برمته كان داخلياً معتمداً على طبقة تقنية وإدارية من المستوطنين البيض ، وخارجياً على المستوطنين البيض في روديسيا وجنوبي إفريقيا . والأدهى من ذلك أن هذا الاقتصاد المحفوف بالمخاطر كان عرضة لفتك مختلف النكسات زمن التحرير من أمثال النزوح

الجماعي الذي نزحه الأوربيون ، والقحط الخطير في الشمال والفيضانات في الجنوب ، وإغلاق الحكومة الحدود مع روديسيا — إغلاقاً مبدئياً ومكلفاً أيضاً في الوقت نفسه — والدمار الذي أوقعته الغزوات الروديسية المتعددة في مناطق الحدود ، بالإضافة إلى نفقات إطعام قرابة ٤٠٠٠٠٠ لاجئ من روديسيا .

وشرع حزب FRELIMO بادئ ذي بدء ، بإعادة بنية الريف بتنظيمه القرى الاشتراكية . ولكن هذا الإجراء اصطدم بمقاومة الزعماء والمزارعين الأفارقة الميسورين نسبياً ، مما حدا بالزمر التحريضية لإطلاق حملة تثقيفية لشرح منافع الزراعة التعاونية كتلك المنافع ، التي قامت إبان سنوات الحرب في المناطق المحررة . ولكن القرى الاشتراكية التي أنشأتها الحكومة لم تكن حتى في آذار عام ١٩٧٨ تتجاوز في حدها الأقصى ، وفقاً للتقارير الرسمية ، أكثر من ١٥٠٠ قرية ويقطنها تقديراً زهاء ١٥ مليون نسمة من مجمل المواطنين ، الذين كان عددهم ٩٨ مليون نسمة . إن كل القرى الاشتراكية ، على الرغم من تعدد أشكائها الخاصة ، تستند إلى ثلاثة مبادئ : المشاركة الجماعية في عمليات اتخاذ القرارات ، والعمل الجماعي ، وتوزيع الأرباح والخدمات الاجتماعية — كالمدارس والمرافق الصحية — توزيعاً نسبياً . وبشكل أكثر تحديداً فإن كل الأعضاء الراشدين في قرية اشتراكية يساهمون في بناء الطرقات وحفر الآبار وتسوية الحقول وبناء كل البيوت والمدارس والمشافي . وبعد إنجاز هذه المهمات الأساسية ينقسم الأعضاء إلى جماعات زراعية تضم واحدتها من عشرين إلى ثلاثين رجلاً وامرأة ، ولكل جماعة منها مهمة محددة . وتعتقد هذه الجماعات اجتماعات منتظمة لبحث سبل زيادة الإنتاج ، وممارسة النقد والتقد الذاتي . إن أسبوع العمل العادي يتألف من خمسة أيام ونصف ، وتبدأ عطلة نهاية الأسبوع بعد ظهر السبت وطيلة يوم الأحد للاستجمام والاحتفالات وحرارة البقاع الفردية الصغيرة المنوطة بكل أسرة .

وعلاوة على القرى الاشتراكية ، استخدمت الحكومة ٢٠٠٠ من المزارع المهجورة لإقامة شبكة من مزارع الدولة عليها . وهنا أيضاً ينقسم العمال إلى جماعات تعقد واحدتها الاجتماعات الدورية لبحث السبل الكفيلة برفع سوية إنتاجيتها ، كما تنتخب كل جماعة مندوباً عنها يترأس مجلساً لمراقبة مجمل العمليات الزراعية . ويجتمع هذا المجلس ، كممثل للمستخدمين ، بلجنة الإنتاج التي تعينها الحكومة وذلك لتعيين الأهداف الإنتاجية للعام التالي ولتحديد معدلات الرواتب ، التي ليست على غرار مثيلاتها في القرى الاشتراكية والتي تختلف من هذا الصنف من العمل إلى ذاك . وسواء أكان الفلاحون الموزامبيقيون في القرى الاشتراكية أو في مزارع الدولة ؛ فإنهم يندفعون ، كما يقول أحد الصحفيين الفرنسيين ” بروح الاعتماد على الذات والمبادأة ، وبدلاً من انتظارهم حل مشكلاتهم على

يد سلطة مركزية بعيدة ما ؛ فإنهم مدركون لمقدراتهم الذاتية ومضطربون بأعباء تحسين حياتهم اليومية بشكل بطيء ولكنه مضمون باعتمادهم على الوسائل التي تحت تصرفهم “ (185).

وأما إعادة تنظيم القطاع الصناعي ؛ فقد تكتشفت على أنها مهمة أصعب من إعادة تنظيم القطاع الزراعي وذلك نظراً للتحطيم الكامل ، الذي تعرضت له الآلات على أيدي البرتغاليين الراحلين ، وللتحويلات غير المشروعة للقطع النادر ونزوح الخبرات العمالية ، بالإضافة إلى تلك المشكلة المتعلقة بالعمال الأفارقة ، الذين غالباً ما تتمثل ردود أفعالهم على إنهاء الحكم الاستعماري برفض العمل مع البيض أو الامتنال لأوامر المشرفين في المصانع ، والذين يطالبون بزيادة الأجور زيادة ضخمة ويمارسون الإضراب القصير الأجل في بعض الأحيان . ولكن الحكومة استجابت على ذلك بإجراء الإصلاحات ، التي أتاحت لعمال كل مصنع على حدة انتخاب مجلس إنتاجي للإشراف على العمليات اليومية . إن مدار اهتمام هذا المجلس يكمن بشكل رئيسي في تطوير القدرات العمالية وضمان استمرار تدفق المواد الخام وتحسين ظروف العمل وتحديد المعيار الموضوعي للترقيات وإقامة الخدمات الاجتماعية كصفوف محو الأمية وبيوت الحضانة ، ومناطق الاستجمام المريحة والخدمات الطبية . ولقد توقعت الحكومة أن يصل المردود الصناعي بحلول عام ١٩٨٠ إلى ذلك المستوى الذي كان عليه في نهاية المرحلة الاستعمارية .

وأخيراً فإن حزب فرايمو أكد منذ الوهلة الأولى على أهمية تحسين طابع حياة الموزامبيقيين كلهم . فخلال السنة الأولى عَمَّم التعليم المجاني وأُمِّ المرافق الصحية وعمد إلى نقل آلاف العائلات من مدن الأكواخ وإعادة توطينها في مساكن حضرية حديثة معزولة مسبقاً ، كما نظم شبكة من حوانيت الشعب لتوفير السلع الرئيسية بأسعار مقبولة . وأما المدارس فإنها موضع اهتمام خاص باعتبارها ، على ما جاء في كلمات الرئيس « ماشيل » ، ” مصنع الرجال الجدد ، ومصنع الأفكار العلمية ، ومصنع المجتمع الجديد فالطلاب يجب أن يكونوا العمال المؤهلين لخدمة الشعب “ (186) . والبرنامج الدراسي لم يعد يمجّد مغامرات « هنري الملاح » والمهمة التمدينية للكنيسة الكاثوليكية ، بل صار الطلاب يدرسون عن هويتهم القومية وعن تراثهم الحضاري والنضال الطويل ، الذي خاضه الشعب الموزامبيقي ضد الاستعمارية ، كما يدرسون عن العناصر الرجعية في المجتمع التقليدي بما في ذلك دور التجار الأفارقة في تجارة الرقيق وتعاون الزعماء الأفارقة مع السلطات الاستعمارية واستغلال النساء من خلال تعدد الزوجات وثمن العروس . وعلى المعلمين والتلاميذ معاً أن يقضوا شطراً من الأسبوع الدراسي في العمل بالحقول ، وحتى على المستوى الجامعي تقضي الكليات والجهاز التعليمي شهر تموز في المناطق الريفية في بناء المراحيض وزراعة المحاصيل ونشر المعلومات الصحية والمساهمة في حملة محو الأمية . وأما وسائل الإعلام الشعبية JORNAIS DO

POVO؛ فإنها مخصصة للجيل المتعلم الجديد على وجه التخصيص وتتألف من لوحات الإعلانات الكبيرة والرسائل المكتوبة بلغة برتغالية مبسطة والمعززة بالصور العديدة لوصف أحدث الأنباء وشرح برامج الحكومة.

إن أهمية الأنظمة الثورية الإفريقية أهمية مزدوجة. فقد بينت أولاً: كيفية خوض غمار حرب التحرير وكيفية ربحها كما بينت ثانياً: أنها رائدة في إقامة وتطوير المؤسسات والإجراءات الثورية الجديدة، كي تحل محل مثيلاتها الاستعمارية. ولكن محصلة التجريب الاجتماعي الجاري ليست مؤكدة بحال من الأحوال. فإحدى الدراسات التي تناولت التطورات اللاحقة للتحرير وصفت «التوجه الاشتراكي» لتلك التطورات ولكنها استنتجت «عدم ضمان استمرار هذا التوجه على قيد الحياة»⁽¹⁸⁷⁾. وعلى هذا النحو أيضاً أجاب «ريونلو فوليو»، وهو رئيس إحدى الجمعيات التعاونية الناجحة في موزامبيق، رداً على سؤال أحد الأمريكيين عن احتمالات المستقبل قائلاً التعليق التالي «إن مسيرة الانتقال من الاستعمارية إلى المستقبل مسيرة طويلة جداً جداً»⁽¹⁸⁸⁾.

فهي مسيرة طويلة فعلاً ومسيرة تحدى بها العقبات الكأداء. فخارجياً هنالك النضال الجاري مع جنوبي إفريقية، معقل المستوطنين البيض، بالإضافة إلى الضغوط الواردة من القوى الغربية والناجمة عن العداء الصيني السوفييتي على حد سواء. وداخلياً هنالك الخلافات الخطيرة حول السياسات الرئيسية، مما أدى إلى قيام نزاع مسلح حقيقي حول مسألة التعصب العرقي المضاد. وعلاوة على ذلك هنالك المقاومة الكامنة ضد التغيير الاجتماعي الجذري، تلك المقاومة التي تلبس لبوس التعصب لحكم الصفوة والزرعة القبلية وإيثار الذكور والبيروقراطية. ولقد أكد على خطورة حجم هذه الأمور الرئيس «ماشيل» في أحد الاجتماعات الوزارية لمجمل الوزراء في شباط عام ١٩٨٠ إذ قال:

«إننا لم نبتعد عن الأساليب الاستعمارية في ممارساتنا لأعمالنا. فنحن نقبع في مكاتبنا غرقاً بأكوام الورق، ولا نعرف حتى أمناء السر عندنا، ولا نزور المشافي أو المدارس أو المزارع..... إلخ. ولا نلقي بالاً للرأي الشعبي؛ ولا نعرف الحقائق إلا من خلال المذكرات والتقارير. ونفتقر إلى التوجيه ولا نركز إلى على الشؤون اليومية الروتينية الصغيرة..... ونحن لا نعاقب المخربين، ويعيشون بين ظهرائنا، بل وندفع لهم رواتبهم. فالكياسة وخدمة الجمهور بلباقة واستقباله الاستقبال الحسن، أمور كلها ليست ضمن سلوك العاملين في جهاز الدولة.....»⁽¹⁸⁹⁾.

ولكن على الرغم من هذه الصعوبات والشكوك يروى عن قيام تقدم هام. فهذا «مايكل نوفمان»، من صحيفة «نيويورك تايمز» قد وجد خلال تجواله في موزامبيق على مدى ثلاثة آلاف

ميل "وجود شعور بالانضباط دون أن يحول البلاد إلى معسكر مسلح وشعور بالثقة واسع النطاق قائم على التعبئة الوطنية والتضحية بالذات ، وهذا أمر استثنائي في تجارب إفريقية السوداء المستقلة". ولقد استشهد كوفمان بقول الرئيس ماشيل ، الذي صرح بأن "الشيء الذي سيدكرنا التاريخ من أجله ليس الانتصار على الاستعمارية وإنما الدرس الذي تعلمناه عن كيفية استخدام النضال المسلح كوسيلة لتبديل عقلية الشعب". كما أن شاباً من موزامبيق أخبر كوفمان وعلى هذا النحو "لقد انتظرنا ستين عاماً إلى أن تمت ولادة الإنسان الجديد في موسكو . ولقد طالت فترة الحمل ولربما كان حملاً مشوهاً ، ولكنه قد يولد في كوبا وفي فييتنام أو ربما هنا" (190).

وعلى كل حال ليس هنالك أية ضمانات في أن يبرهن الحمل في موزامبيق على أنه أجدى من الحمل الذي حملته موسكو ، ولكنه إن كان كذلك ، فإن العواقب ستكون وخيمة على بقية أرجاء إفريقية السوداء وعلى إفريقية البيضاء أيضاً في حقيقة الأمر . وتجدر الإشارة أخيراً إلى أن بعض المناطق الإفريقية الأخرى تعيش درجات متفاوتة من حالات المخاض (كأنغولا وغينيا — بيساو وبلدان القرن) وأن مناطق أخرى ستحدو حذوها في المستقبل . ولكن أهم ما في الأمر أن كل بلد من تلك البلدان سوف تشق طريقها الخاصة بها ، الأمر الذي يدل عليه التقرير المهم التالي الذي كتبه «أنطوني لويس» ، وهو محرر أحد الأعمدة في صحيفة نيويورك تايمز ، بعد محادثته مع رئيس وزراء زيمبابوي «روبرت موغابي» : "بعد أن قضى هذه السنوات الأخيرة في موزامبيق فإنه لا يحب الصرامة الإيديولوجية والمشكلات الاقتصادية التي شاهدها هناك وليس في نيته ارتكاب الأخطاء نفسها . إن تكرار حديثه عن «الحقائق» وعن «الممكنات» يتطابق مع ما سوف يقوله عنه بعض الغربيين الذين يعرفون روبرت موغابي" (191).

— ج — كوبا

إن أهمية فيديل كاسترو لا تنبثق عن نجاح حركته في حرب العصابات وذلك لأن الثورات كانت أمراً مستوطناً في تاريخ أمريكا اللاتينية ، حتى ان بعضها ، كثورة زاباتا وثورة فيللا تمكنتا من السيطرة على مناطق شاسعة وطيلة سنوات عديدة . فحرب العصابات التي قادها كاسترو لم تكن تكسي أية أهمية تذكر من حيث مجاها وديمومتها بالمقارنة مع الكثرات من أمثالها اللاتينية . بيد أن كاسترو تمكن من إنجاز أمرين فريدين وينطويان على أهمية قصوى في الوقت الذي يعدودان فيه عليه بالفخار . فأولهما : لا يكمن في اقتناصه السلطة عام ١٩٥٩ وحسب ، وإنما يكمن في استمراره

بالسلطة وتنظيم نظام يعتبر الآن راسخاً وممتنعاً على الانقلاب عليه . وثانيهما : إنجاز كاسترو لثورة اجتماعية جذرية ممتعة أيضاً على الانقلاب عليها وتنطوي على مضامين عميقة بالنسبة لأمريكا اللاتينية ، بل وبالنسبة للعالم الثالث قاطبة ، وإفريقية على وجه التخصيص .

وأحد الأسباب لنجاح كاسترو كان أن اعتناقه الشيوعية فيما بعد كان أمراً مفاجئاً تماماً ، ولذلك فإن المقاومة التي واجهها من قبل المصالح المحلية والأجنبية الراسخة الجذور كانت مقاومة أقل عناداً مما كانت عليه فيما لو كان شيوعياً منذ البداية . فقبل قراره ذلك لم يكن كاسترو قطعاً ماركسياً من أي نوع من الأنواع . إن « هايدي سانتا ماريا » ، وهو من أقدم زملائه ، قد أكد أن « كل المجموعات — التي كانت حول كاسترو — كانت تربط نفسها بـ « ماري » ولو قلنا بأننا كنا ندرس الماركسية لكان قولنا بعيداً عن الحقيقة »⁽¹⁹²⁾ . كما إن راؤول كاسترو ، شقيق فيديل كاسترو ، قال لمراسل صحيفة نيويورك تايمز السيد هربرت ماثيوز : « لم يكن فيديل يريد الانضمام إلى أي حزب قط ، لأنه لم يكن يحب التقييد ولم يكن يحب الخضوع للأوامر أو الانضباط . ولم يكن يطبق أي نوع من أنواع الشكليات . وهذه كانت سمة من سماته التي ماتحلى عنها قط »⁽¹⁹³⁾ . ولقد كانت تلك السمة هي السمة التي ساهمت في انتصار كاسترو الأولي بشكل حاسم ، لأنها نزعَت أسلحة الخصوم المحتملين داخل كوبا وخارجها أيضاً . ولكن اقتناص السلطة الآن ، على طريقة كاسترو ، بقوة السلاح أمر ينطوي على صعوبة أكبر بكثير بالنسبة لغيره من الثوريين في أمريكا اللاتينية وعلى نحو مؤكد . فرداً على ثورته الاجتماعية الكاسحة وعلى تحالفه مع الاتحاد السوفيتي حشدت الولايات المتحدة المزيد من القوى الفعالة المناهضة للثورة في طول أمريكا اللاتينية وعرضها وأكثر عدداً من القوى الموجودة قبل عام ١٩٥٩ .

والسبب الآخر لنجاح كاسترو كان الظرف المواتي في كوبا بشكل استثنائي لأية حركة ثورية . فتعديل بلات ، الذي قام في عام ١٩٠٢ (راجع الفصل الثامن عشر ، المقطع الثالث) حول كوبا « إلى محمية من محميات الولايات المتحدة »⁽¹⁹⁴⁾ . فبين عام ١٩٠٦ وعام ١٩٢٧ زادت الاستثمارات الأمريكية الخاصة في كوبا في السكر من ٣٠ مليون دولار إلى ٦٠ مليوناً ، وفي السكك الحديدية والملاحة البحرية من ٢٥ مليون دولار إلى ١٢٠ مليوناً ، وفي المرافق العامة من ١٧٥ مليون دولار إلى ١١٥ مليوناً . فهذا « ليلاند جنكز » يكتب في عام ١٩٢٨ ويتوصل إلى الاستنتاج التالي : « إن رأس المال الأمريكي أخذ بتحويل كوبا إلى مزرعة من مزارع السكر التي يسيرها محاسبوها مفوضون ويبيعون متضامنون . ولذلك فإنه يثير التساؤل الخطير ما إذا كان بمقدور بلد ما أن يتحمل طويلاً عبء الاستمرار على أساس المزارع التي تعتمد المحصول الوحيد والتي يديرها الملاكون المتغنيون عنها »⁽¹⁹⁵⁾ .

فتعديل بلات يسر السيطرة الأمريكية السياسية منها والاقتصادية أيضاً. " كانت حكومة الولايات المتحدة تتدخل في الشؤون الداخلية للجمهورية الكوبية تدخلاً منتظماً" (196)، وطبعاً لمساندة العناصر المحافظة المطبوعة على محاباة المصالح الأمريكية. إن ذلك الاستنتاج الذي خلص إليه «لياند جينكز» والذي يتسم بنفاذ البصيرة لا ينطبق على كوبا وحدها في ذلك العصر وإنما ينطبق أيضاً على العالم الثالث قاطبة في هذه الأيام :

"إن الدور الاقتصادي الذي تلعبه كوبا يماثل إلى حد كبير الدور الذي تلعبه إحدى الولايات الجنوبية العظيمة (التابعة للولايات المتحدة)، التي تنتج محصولاً وحيداً وفق عقود تحافظ ضمناً على علاقة الدائن بالمدين بشكل دائم وبأسعار خارج متناول المزارع المكافح فالجهود التي تبذلها كوبا للتوفيق بين استقلالها الوطني وبين محاولات المشاريع والرساميل الأجنبية الرامية بكل إصرار للتغلغل وبسط سيطرتها، تكشف بمنتهى الوضوح عن المشكلة الضخمة القائمة في الطور الحالي من تاريخ العالم، وتركز الانتباه على ذلك الصراع الكامن بين المؤسسات التجارية والمؤسسات السياسية، ذلك الصراع الذي قد تنطوي نتائجه على خطورة تماثل خطورة الصراع بين البابوية والدولة في مستهل العصور الحديثة" (197).

لقد تم إلغاء تعديل بلات في عام ١٩٣٤ ولكنه لم يكن يعني أكثر من أن الممثلين الأمريكيين صاروا يحصلون على القرارات السياسية المرغوبة من خلال الرشوة عوضاً عن القوة، كما بقي السكر سلطان المحاصيل، الأمر الذي كان يعني استيطان البطالة بالنسبة لسكان تلك الجزيرة. فمحصول السكر لم يكن يستغرق أكثر من أربعة إلى خمسة أشهر ولذلك فإن الشهور الباقية من السنة كانت تعرف باسم الزمن الميت TIEMPO MUERTO، حيث كانت تبقى عاطلة عن العمل نسبة تربو على ٢٠٪ من العمال. وحتى خلال موسم العمل كانت نسب البطالة لا تقل عن ١٠٪، وكانت المدن لا تستطيع استيعاب الفائض العمالي، لأن صناعاتها كانت مقصورة على تحويل المواد الأولية وتقديم الخدمات للسواح. وأما واردات السلع الإنتاجية فقد زادت فعلاً من نسبة ٥٢٫٦٪ عام ١٩٤٩ إلى نسبة ٦٠٫٩٪ عام ١٩٥٨. وهكذا علق أحد الاقتصاديين الإنكليز، وهو «دادلي سيرز»، حوالي زمن ثوبه كاسترو: "إن كوبا قد تكشفت عن تقدم طفيف خلال السنوات الممتدة من عام ١٩٢٣ إلى عام ١٩٥٨ وبالغة ٣٥ عاماً. وكان الركود فيها أخطر منه في أي اقتصاد آخر من اقتصادات أمريكا اللاتينية وأطول زمناً أيضاً — باستثناء اقتصاد واحد أو اقتصادين لدى بعض الأمم الصغيرة والفقيرة جداً من أمثال بوليفيا وهايتي فواقع الأمور الفعلي — في الوقت الذي كان فيه الناس يفتقرون إلى الطعام والعمل، كما كانت الأرض فيه بوراً ولما يقيم فيه بعد بناء المصانع — ما كان له أن يدوم" (198).

وأما بنية المجتمع الكويتي فقد كانت هشة في عام ١٩٥٨ هشاشة مرتكزاته الاقتصادية، لأنه كان يخلو من الطبقة الوسطى أو البورجوازية الوطنية. فالمصالح الأمريكية المشاركة كانت طاغية إلى الحد الذي منع قيام التعريفات الحمائية حول الصناعات الكويتية حتى عام ١٩٢٧، كما كانت الاتحادات العمالية رهن مشيئة الحكومة وتنفذ أوامر السياسيين أكثر مما تنفذ أوامر قياداتها، وكانت الطليعة المثقفة تشكل أقلية ساخطة ونهباً للمرارة وذات فرصة هزيلة للتأثير في سياسة الدولة. وأما الكنيسة الكاثوليكية؛ فقد كانت معدومة الوجود عملياً في المناطق الريفية وذلك لوجود عدد من القساوسة لا يزيد على ٧٢٥ قساً فقط لممارسة الطقوس بين ظهرائي شعب يبلغ تعدادهم ستة ملايين نسمة، أو قس واحد لكل ٨٢٧٦ نسمة. ولما كان العدد الكبير من القساوسة من المذنبين كنسياً والوافدين من البر الرئيسي؛ فإن نوعيتهم كانت منخفضة، كما كان عددهم قليلاً. وهكذا فإن الكنيسة في كوبا كانت تفتقر إلى النفوذ لتعبئة الدعم الجماهيري خلف مصالحها هي أو لتعزيز النظام الاجتماعي السائد. وأخيراً فإن الأحزاب السياسية الرئيسية كانت عبارة عن منظمات تعوزها الثقة وذلك لأن مدار اهتماماتها كان لا يعمدو مغامرات السلطة. وأما نظام «فول خينجو باتيستا» فقد كان يفتقر إلى الشرعية على وجه الحصر، لأنه وليد انقلاب عسكري، كما كان نظاماً يستند إلى الانتخابات المزيفة والانتهاكات الدستورية والقمع المكشوف.

هكذا كان واقع الأمور في كوبا عندما قام محام شاب «فيديل كاسترو» — وهو إنسان جريء وداهية وملهم — وتنطج للسلطة كقائد عسكري بذلك الموروث الذي يعود به الزمن إلى أيام «أنطونيو ماسيو وجوزيه مارتية». فبعد أن قام كاسترو في تموز عام ١٩٥٣ بهجومه الفاشل على معسكرات «مونكادا» في «سانتياغو دي كوبا» صدر عنه العفو والتجأ إلى المكسيك. وفي كانون الأول عام ١٩٥٦ حاول مرة ثانية؛ إذ خط رحاله في «الإقليم الشرقي» ووصل إلى الجبال، حيث بدأ بشن حملات حرب العصابات. وأما الفوارق الهائلة فقد كانت تتجلى في عصابته المؤلفة من اثني عشر رجلاً يتنكب كل منهم ببندقية وعشر طلقات ضد جيش باتيستا، المؤلف من ثلاثين ألف رجل والمزود بالبنادق الرشاشة والمدافع والدبابات والطائرات. إن هذا التفاوت الصارخ، الذي يزرع اليأس في النفوس ظاهرياً ثم التغلب عليه وتحبيده بتلك الطريقة تماماً، التي تم تحبيده فيها في الصين وجنوبي شرق آسيا. فلقد كان رجال العصابات يدفعون النقود مقابل ما يأخذون. وعندما حصلوا على المواد الضرورية لإقامة مشفى ميدان في «السييرا مايسترا» وفروا العناية الطبية للمواطنين الرحل CAMPESINOS مثلما وفروها لجرحاهم. وخلال عامين أقاموا ثلاثين مدرسة عسكرية لتدريب شباب المواطنين الرحل وأطفالهم على الحروب الثورية. وأهم الأشياء كان الإصلاح الزراعي الذي انطلق عملياً في السييرا خلال القتال وأعلن تطبيقه رسمياً على البلاد كلها في ١٠ تشرين الأول عام

١٩٥٨ قبل صدور «قانون الإصلاح الزراعي» النهائي في ١٧ أيار عام ١٩٥٩. ولقد كان لهذه الإجراءات صداها العميق حينما بدأ راديو الثوار يذيع في ٢٤ شباط عام ١٩٥٨ "من منطقة كوبا الحرة في السييرا مايسترا".

وبهذه الطريقة تمكنت تلك الحفنة الأصلية من الثوريين من أبناء الطبقة الوسطى من الحصول على إمدادات الأغذية من المواطنين الرحل، كما تمكنت من تعزيز نفسها بالمتطوعين من الفلاحين. فلقد كان الوافدون الجدد يخضعون لبرنامج سريع في شؤون حرب العصابات ومن ثم يضعون خبرتهم موضع التطبيق بالغارات على مستودعات أسلحة باتيستا. وفي ٥ أيار عام ١٩٥٨ شن باتيستا هجوماً بانثي عشر ألف رجل لسحق الثوار دفعة واحدة وإلى الأبد. ولكن هذا الهجوم أخفق في غضون ثلاثة أشهر بعد أن كانت نسبة ١٠٪ من القوة الأصلية قد هربت أو أسرت أو قتلت أو جرحت. وعندما انحدر الثوار من الجبال إلى السهول، حيث تلقوا المعونة من المخرجين السريين. ولما صارت مدينة إثر أخرى تتهاوى أمام ضربات رجال العصابات، استقل باتيستا طائرة أودته إلى منفاه عشية عيد رأس السنة الجديدة في عام ١٩٥٨.

لقد ضمن الإصلاح الزراعي تأييد الفلاحين لكاسترو ولكنه أفسد عليه علاقاته بواشنطن، كما إن أبناء الطبقة الوسطى في حكومته بدأوا ينفضون من حوله بعد أن تبين لهم أنه كان ثورياً اجتماعياً وقائداً عسكرياً CAUDILLO في آن واحد أيضاً. وأما نقاده فقد أقاموا الدليل على أن فيديل كاسترو قد وعد بنوع معين من الثورة ولكنه نفذ نوعاً آخر واستغلوا هذه الذريعة لتبهر غزوة «خليج الخنازير». ولكن كاسترو بقي مصراً على مطلب الثورة الاجتماعية، لكي يجعل كوبا مستقلة عن الولايات المتحدة، ولما كان لا يعرف مسبقاً كيفية الوصول إلى الثورة الاجتماعية؛ فقد كان عليه أن يلجأ إلى تجريب المحاولة والخطأ. وكانت آراؤه تتبدل وفق تبدل نتائج سياساته المختلفة، وفي الحقيقة لا تزال آراؤه وسياساته عرضة للتبدل حتى هذه الأيام الراهنة في حين أن الأمر الثابت الوحيد لديه يتمثل بهدف الاستقلال الوطني والعدالة الاجتماعية. فكما استنتج ماثيوز: "لو أنه ساوم على ثورته الاجتماعية، ولو أنه توصل إلى تفاهم مع الولايات المتحدة، ولو أنه حافظ على ذلك النظام الكوبي الذي كان يجسد تحالفاً رأسمالياً مشتركاً قبل الثورة، لكان قد خان الثورة في حقيقة الأمر" (١٩٩).

إن مثلاً حياً عن التجريب الذي اعتمده كاسترو كان هدفه الشامل للوصول إلى عشرة ملايين طن من السكر في عام ١٩٧٦، ولكنه في أحد خطابهات المشهورة اعترف بالفشل الذريع الذي مني به ذلك الهدف، كما اعترف بأن المحصول قد نقص مليون ونصف طن عن المطلوب وأن التركيز على السكر أدى إلى تقليص موارد الأرز والحليب والأسمدة والأحذية والخياب والخبز، كما أدى

إلى تعطيل التجارة الخارجية والنقل، وباختصار كان هزيمة اقتصادية نكراء أدت إلى هبوط معنويات العديدين وارتفاع نسبة العمال المتغييبين، الأمر الذي دفع بالحكومة إلى اتخاذ العقوبات بحق المتعاسين عن العمل. وهكذا برزت الحاجة الملحة لاعتماد سياسات جديدة أمام نظام كاسترو بعد أن يتقن أن الحوافز المعنوية والتعبئة الجماهيرية لا تنفي بالغرض وأن سرعة التغيير الاجتماعي وأفقته يجب تكييفهما وفقاً للظروف الموضوعية. وهنا بدأ القادة الكوبيون يعيرون مزيداً من الاهتمام إلى تجربة الاتحاد السوفيتي وغيره من البلدان الاشتراكية، فبدأوا يقللون من اعتمادهم على العمل الطوعي وجمعون بين الحوافز المادية والحوافز المعنوية، كما بدأوا يخففون من نسبة المدخرات لإتاحة المزيد من الإنفاق على السلع الاستهلاكية. وقبلوا أيضاً عضوية الكاميكون، التي وفرت الاستقرار لأسعار الصادرات الكوبية وكفلت إمدادات النفط والآلات والسلع الاستهلاكية بأسعار مدعومة مالياً. ولكن الاندماج في الكاميكون كان يعني أيضاً استمرار الاعتماد على الكتلة السوفيتية، كما كان يعني — في بعض الحالات — تدفق سلع أردأ من سلع البلدان الرأسمالية.

إن الاستراتيجية الاقتصادية الكوبية، بشكل أكثر تحديداً، عمدت إلى تجويع هافانا بشكل متعمد، كي تقوم اعوجاج التفاوت التقليدي بين العاصمة والأقاليم. فهافانا اليوم تبدو قدرة ومرهقة بسلع استهلاكية قليلة في الحوانيت وسيارات غنية في الشوارع وبأبنية بأمس الحاجة للإصلاحات والطلاء. ولكن هافانا، على نقيض كل عواصم أمريكة اللاتينية، هي العاصمة الوحيدة التي تنعدم فيها حلقة الأحياء القذرة، كما ينعدم فيها البؤس. فالمدارس والمشافي والطرق والسدود والمزارع التجريبية والمصانع، التي تطل برؤوسها في المناطق الريفية، هي التي أحببت بشكل فعال تدفق الفلاحين المعدمين الذين يطغون بشكل فعلي على كل عواصم بلدان العالم الثالث.

وأما السمة البارزة الأخرى للاقتصاد الكوبي منذ عام ١٩٧٠؛ فإنها تكمن في سرعة تنوعه. فالعمال يتحررون من العمل في صناعة السكر من خلال المكنتنة، ومردود المنتجات الزراعية، خارج إطار قصب السكر، (كالجوب ودرنات الجذور والخضار والفواكه)، يتزايد تزايداً سريعاً، كما إن صناعة الأسماك لها سفنها الناشطة في الأطلسي من «نيوفاوندلاند» إلى جنوب إفريقيا، وفي المحيط الهادي أيضاً حتى البيرو، في حين أن المزارع المخصصة لإنتاج الألبان والأجبان، تتيح الآن للكوبيين أن يصبحوا شعباً يتلذذ أكل البوظة وشرب الحليب لأول مرة في حياته. وعلاوة على ذلك تزدهر صناعة الإنشاءات في طول الجزيرة وعرضها ببناء الطرقات والمدارس والمسكن والسدود والمستودعات ونظامي الري والصرف. فالبطالة عملياً غير موجودة وذلك نظراً لتشغيل كل الرجال ونسبة من النساء تقارب ٣٥٪ — وهي نسبة تتزايد سنوياً من خلال التوسع بمرافق وخدمات العناية بالأطفال. وأما السلع الاستهلاكية؛ فقد زادت وفرتها زيادة كبيرة خلال العقد التالي لعام ١٩٧٠

على الرغم من أن سكان المدن لا يزالون يتدمرون من ارتفاع الأسعار وريادة السلع والروتين الحكومي .

إن أخطر نقاط الضعف في الاقتصاد الكويتي يتمثل باستمرار اعتماده على السكر من أجل معظم مكاسب التصدير — وهو قاعدة مخوفة بالمخاطر لاقتصاد وطني في ضوء التقلبات الجامحة لأسعار السكر . ومع ذلك فإن التقدم الملموس يأخذ مجراه في هذه الآونة ، كما إن العلاقات الاقتصادية الحديثة مع أوربة واليابان ، بالإضافة إلى الدعم الذي تناله كوبا من الكتلة السوفيتية ، يتيح لها مقاومة الحظر التجاري المطلق ، الذي تفرضه عليها الولايات المتحدة مع أنه يعوق فعلاً معدل النمو الاقتصادي . إن كوبا لا تزال تشعر بالحاجة لتصدير العديد من السلع ، التي هي بأمرس الحاجة إليها داخل الوطن ، إذ كما شرح كاسترو في كانون الأول عام ١٩٧٨ : ” علينا أن نخلق عقلية التصدير ، فإذا صار لدينا مصنع إسمنت جديد علينا بتصدير المزيد من الإسمنت ، وإذا قام لدينا مصنع جديد للنسيج فليس علينا استهلاك المزيد من النسيج ، بل يجب علينا تصديره “ (200) .

إن المنجزات الاقتصادية لكوبا ، هي منجزات أساسية ولكنها ليست سامية ولا مقصورة على فئة من الناس . فكما يستنتج « هيربرت ماثيوز » ” ليس هنالك من خطأ أكبر من الخطأ الذي يتمثل بتقييم الثورة الكوبية بالمعايير الاقتصادية أو المادية . ففيديل كاسترو يعطي الناس الشيء الكثير ، مما كانوا يفتقرون إليه فيما مضى كالاستقامة في الأوساط الحكومية وكذلك الخدمات الممتازة في الميادين الثقافية والطبية والاجتماعية وللمواطنين كافة ، وكالعمالة النامية تقريباً “ (201) . فنتائج الخدمات الاجتماعية الممتازة بادية للعيان لأي مسافر عرضي في كوبا . فالأطفال أينما كانوا ، هم موضع تغذية جيدة على نحو واضح ، وهم ينتعلون الأحذية التي تقيمهم شرديدان « الأنسيلو ستوما » وغيرها من المكروبات ، ويواظبون على المدارس بدلاً من التسكع في الشوارع وتسول البنسات . كما إن الدافع الحكومي لنحو الأمية قد رفع نسبة المتعلمين في أوساط البالغين إلى ٩٦٫١٪ في أواخر عام ١٩٦١ — وهي نسبة من أعلى النسب في أمريكا اللاتينية ، كما إنها نسبة مرتفعة ، قياساً إلى مثيلاتها في أرجاء العالم قاطبة .

ومن الأمور الرائعة في الريف نشر المدارس الثانوية الريفية ESBECS التي هي عبارة عن مدارس زراعية داخلية كان يوجد منها مائة في عام ١٩٧٤ ، كما كان يجري بناء مائة أخرى سنوياً حتى عام ١٩٨٠ ، حتى أصبحت هذه المدارس قادرة على استيعاب كل طلبة المدارس الثانوية في الريف .

إن هذه المدارس مكلفة جداً . فعلاوة على النفقات الأولية لبنائها يحظى الطلاب بالنقل المجاني من بيوتهم إليها وبالعكس ، ويشير أحد التقديرات إلى أن الطالب الواحد يكلف الدولة ٧٥٠ دولاراً

أمريكياً في العام الواحد — وهو مبلغ باهظ بالنسبة لبلد متخلف وفيه يكمن أحد الأسباب لاقتران العمل الجسدي بالدراسة من المدرسة الابتدائية حتى الجامعة. ولقد بين كاسترو أن الطلاب مالم يمارسوا العمل يجد ونشاط للتعويض عن تكلفة تعليمهم، فإن البديل الوحيد لهذا الإجراء لا بد من أن يكون الرجوع إلى النظام التعليمي البائد، الذي كان وفقاً على صفوة قليلة.

فبعض البقاع الصالحة للزراعة تفرد للطلاب على كافة المستويات، كي يعنوا بحراثتها. إن نصف الطلاب والمعلمين يعملون في أرض «المدرسة الزراعية الريفية» صباحاً في الوقت الذي يواظب فيه النصف الآخر على حضور الدروس، وبعد الظهر يتبادل النصفان موقعيهما. وإن من المتوقع أن تصل هذه المدارس في الثمانينيات (١٩٨٠) إلى مرحلة الإعالة الذاتية من خلال العمل الإنتاجي الذي يمارسه الطلاب ومعلموهم. ولهذا البرنامج الدراسي/العملي ثمة هدف إيديولوجي أيضاً — ألا وهو تربية جيل يتحلى بالمشاعر الشيوعية العميقة وينبذ المشاعر التقليدية، التي تسود أمريكا اللاتينية والتي تتفزز من العمل اليدوي وتحتقره.

ويتجلى هذا الهدف في جامعة هافانا، حيث كان زهاء ستة عشر ألف طالب في عام ١٩٧٢ يجمعون ما بين العمل والدراسة في الوقت الذي انتسب فيه إلى الجامعة أربعة عشر ألف عامل آخر لحضور المحاضرات إبان احتفاظهم بممارسة أعمالهم ممارسة منتظمة. فالهدف النهائي هو تحويل الجامعة إلى منشأة هائلة من الكيانات والمصانع والمشاقي والمناجم، مما يفضي مستقبلاً إلى زوال التمييز بين العمال والطلاب تدريجياً. فالجامعة كما يصير كاسترو على القول "لا تنجب إنساناً أفضل من الإنسان الذين ينجبه المعلم" (202).

والهدف في مضمار العناية الصحية، شأنه شأن الهدف من التعليم، يتمثل باقتران العمل الفكري بالعمل العضلي وتقليص الفوارق التقليدية بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. فطلاب الطب يعملون في الحقول والمعامل كبقية الطلاب الآخرين، وحينما تحين مرحلة ممارسة اختصاصهم، عليهم أن يخدموا في المراكز الصحية في الريف مدة ثلاثة أعوام. فبعد الثورة هاجر نصف أطباء كوبا الذين كان عددهم ستة آلاف طبيب، ولكن البرنامج الحكومي الطارئ الذي اعتمدته الحكومة تمكن من تلافي النقص، بل وزاد في تعويضه حتى بلغ عدد الأطباء الممارسين الآن تسعة آلاف طبيب بالإضافة إلى تخرج ألف طبيب جديد سنوياً. وإن نسبة ١٠٪ من هؤلاء الأطباء يعملون الآن في أكثر من عشرات البلدان النامية بما فيها جامايكا وغويانا والجزائر والكونغو وفييتنام وغينيا وتانزانيا وأنغولا والصومال وموزامبيق واليمن الجنوبي.

إن الطب الكوبي يركز على الوقاية من خلال الفحوص الطبية المنتظمة وتوفير المناعة على

المستوى الجماهيري والتثقيف الصحي وتقديم المعلومات المتعلقة بالأغذية والعناية بالأمهات. فهذه الخدمات، بالإضافة إلى استقبال المرضى في المشافي في الحالات الضرورية، يتم تقديمها مجاناً من خلال شبكة شاملة تتألف من المراكز الصحية والمشافي في مراكز الأقاليم والمشافي العامة في المستويات المحلية، ولذلك فإن النتائج رائعة جداً — إذ تم القضاء على شلل الأطفال في عام ١٩٦٣، وعلى الملاريا في عام ١٩٦٨، وعلى الدفتريا في عام ١٩٦٧، كما انخفضت نسبة وفيات الأطفال بحلول عام ١٩٧٤ إلى ٢٧٫٤ بالألف قياساً إلى النسب الموجودة في بقية بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى والبالغة من ٤ أضعاف إلى ١٠ أضعاف النسبة الكويتية.

فالدكتور «دانيال جولي»، ممثل منظمة الصحة العالمية في كوبا، توصل في عام ١٩٨٠ إلى النتيجة التالية: "ليس هنالك ثمة شك في أن لدى كوبا أفضل الإحصاءات الصحية. وعلى الرغم من أن كوبا بلد فقير؛ فإن منظمتها الصحية تشبه منظمة أي بلد متطور جداً"،⁽²⁰³⁾. وفي ذلك الوقت الذي كانت فيه نسب وفيات الأطفال آخذة بالهبوط كانت نسبة ولادات الجزيرة آخذة بالهبوط أيضاً. فبعد أن كانت هذه النسبة في عام ١٩٥٧ تبلغ ٢٦٫١ بالألف هبطت إلى ١٥٫٣ في عام ١٩٧٨. ومرة أخرى تتناقض هذه النسبة تناقضاً صارخاً مع مثيلاتها في بقية بلدان أمريكا اللاتينية، التي نسبة الولادات فيها أعلى مما هي عليه في آسيا أو إفريقيا أيضاً. وبناء على ما جاء في أقوال الطبيب النسائي «كالاستينو ألفاريز ليجونشير» المسؤول عن حماية الأطفال ومساواة المرأة، فإن سبب انخفاض نسبة الولادة يعود إلى رفع المستوى الثقافي لدى النساء وتزايد أعداد العاملات منهن عمالة تامة.

وعلى مستوى أهمية التبديلات في ميداني التعليم والرعاية الصحية كانت أهمية التبديلات التي طرأت على منزلة المرأة. فالقوة العاملة كانت تتضمن في عام ١٩٥٣ ما نسبته ١٧٫٢ من النساء ولكن هذه النسبة ارتفعت إلى ٢٨٪ في عام ١٩٧٥، كما وتشكل الإناث نسبة ٤٦٪ من مجمل طلاب مدارس الطب، ونصف عدد المتسبين إلى العلوم الطبيعية، و ٤٢٪ في كلية الاقتصاد، كما يشكلن الأغلبية الساحقة في أوساط العاملين في التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية. وأما التشريع العائلي الجديد الذي صدر عام ١٩٧٥؛ فإنه لا يشترط المساواة بين الجنسين في أماكن العمل والمحاكم وحسب، كما هو منتظر في مجتمع ثوري، بل وضمن العائلة أيضاً. "إن على كلا الفريقين أن يعتنيا بالعائلة التي خلقها، وعلى كل منهما أن يتعاون مع الآخر في تعليم الأطفال ورعايتهم وإرشادهم.... ولكل من الفريقين الحق بممارسة مهنته أو عمله ومن واجبهما معاونة بعضهما بعضاً..... في الدراسة وتحسين المعرفة" (الفقرتان ٢٦ و ٢٨).

إن «الاتحاد النسائي الكويتي» القوي يراقب عدم تحول هذه البنود إلى مجرد فصاحة لغوية. ولا

كان هذا الاتحاد يضم إلى عضويته مليونين من النساء وترأسه السيدة المهية « فيلما إسبين » ، زوجة « راؤول كاسترو » وأم البنين الأربعة ، فإنه من أكثر المنظمات الشعبية نفوذاً . فحملاته ، منذ تأسيسه في عام ١٩٦٠ ، تتضمن النضال ضد أمية المرأة ، وتدريب العاملات المنزليات على المهن المنتجة ، وإنشاء بيوت الحضانة للأطفال على شكل شبكة على مستوى الأمة ، وتوفير عمليات الإجهاض بناء على طلب المرأة ، والقضاء على الدعارة . وعلى الرغم من هذه الجهود فإن الإرث اللاتيني في كوبا ، إرث هيمنة الذكورة ، لا يزال حياً إلى حد بعيد . وإن من الواضح أن النساء لازلن بعيدات عن مراكز السلطة السياسية الحقيقية . فكاسترو في خطابه في المؤتمر الثاني للاتحاد النسائي الكوبي (في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٧٤) اعترف ” باستمرار وجود العوامل الموضوعية والذاتية التي تميز ضد النساء ووجود العادات الموروثة عن ذلك الزمن الذي كانت فيه المرأة سلعة في المجتمع فعلى النساء والرجال أن يدركوا عمق وخطورة هذه المشكلة ، وعليهم أن يخوضوا المعركة جنباً إلى جنب “ ولكن التقدم الذي قام لكسب هذه المعركة كان طفيفاً ، وذلك استناداً إلى التقرير المطروح على المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي الكوبي (١٩٨٠) : ” إننا لا يمكن أن نشعر بالرضى عن النتائج التي تم إحرازها في مضمار رفع النساء إلى المراكز الحكومية العليا “⁽²⁰⁴⁾ . فهذا الاعتراف كان تخفيفاً متعمداً لحدة الواقع إذا أخذنا بعين الاعتبار تلك الحقيقة التي مفادها أن فيلما أسبين كانت ، وقت انعقاد المؤتمر الثاني للحزب ، المرأة الوحيدة ضمن الأعضاء المائة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الكوبي .

فميدان العلاقات بين الجنسين ليس بالميدان الوحيد الذي تقوم فيه هوة عميقة بين الفصاحة الرسمية والواقع الاجتماعي . فهذا دومينغوز يشير إلى أن ثمة نخبة حكومية ، على الرغم من التحذيرات المتكررة ضد النزوع البيروقراطي ، تتمتع بامتيازات تعيد إلى الأذهان امتيازات « الطبقة الجديدة » أيام جيلاس :

” إن المزايا تتجمع لدى البيروقراطيين والتقنيين والمستشارين الأجانب والأغنياء القدامى . فدخولهم تسمح لهم أن ينفقوها في المطاعم الفاخرة ، التي يدخلون إليها دون الحاجة إلى وقوفهم بين الناس على شكل أرتال طويلة من حين إلى آخر . فمطاعم البيروقراطيين تقدم طعاماً أفضل وكميات أوفى . فأصحاب الامتيازات كان لهم ، حتى في الستينيات (١٩٦٠) ، أفضلية في شراء السيارات . والمنتجعات متاحة لهم أيام العطل أكثر من غيرهم ، ومبيتهم أفضل طبعاً ، ويتأثرون بضائقة السكن على ما يبدو أقل من غيرهم أيضاً . إنهم يستطيعون السفر خارج البلاد والخدمة في البعثات الدبلوماسية واستلام الدعوات لحضور المآدب الدبلوماسية ففي عام ١٩٧٠ شجب كاسترو

بمنتهى المرارة مسلك أولئك الناس من أعضاء الحزب ممن يستفيدون من المزايا بل ومن الرشوة أيضاً وطالب بطردهم من الحزب،» (205).

ولقد أورد دومينغوز الجدول الوارد أدناه عن نسب الإجرام، وهو جدول يوحى بمستوى من الصحة الاجتماعية النادرة في هذه الأيام في البلدان المتطورة وفي البلدان المتخلفة أيضاً.

نسبة الإجرام ١٩٥٩ - ١٩٦٨ (بالنسبة لكل ١٠٠.٠٠٠ مواطن)

العام	مجمّل الجرائم	مجمّل الجرائم ضد الملكية	جرائم القتل والقتل العمد
١٩٥٩	٢٩٠٥	٥٤٣ر١	٣٨ر٢
١٩٦٠	٢٨٥٥	٤٨٢ر٧	٣٦ر٧
١٩٦١	٢٨٥٥	٤٨٢ر٧	٣٦ر٧
١٩٦٢	٢٣٠٤	٤٨٩ر٤	٣٥ر٠
١٩٦٣	٢٤١٥	٢٣٢ر٦	١٣ر٧
١٩٦٤	٢٠٣٣	١٣٣ر٢	٨ر٠
١٩٦٥	١٥٢٩	٢٧٢ر٢	٨ر٤
١٩٦٦	١٦٣٨	٣١٧ر٠	٧ر٦
١٩٦٧	١٢٧٠	٣٣٥ر٢	٦ر٨
١٩٦٨	١١٧٩	٣٤١ر٤	٦ر١

المراجع: ج. آ. دومينغوز — «كوبا: النظام والثورة» (كامبردج، ماس. مطبعة جامعة هارفارد، ١٩٧٨) الصفحة: ٥٠٧.

وأما في المضمار السياسي فإن الشعار العريض هو تحريك الجماهير وإشراكها. ولقد عرف كاسترو هذا الشعار بعبارات تذكر المرء بالخط الجماهيري الذي انتهجه ماو. "إن الاشتراكية دون الجماهير تخسر المعركة وتتحول إلى بيروقراطية.... نحن لا نؤمن بزمرة متوقدة الذكاء من الناس لتوجيه الجماهير السلبية. فهذا شيء يخالف الثورة..... ففي مجتمع جماعي لا يتوفر اكتساب المراكز إلا من خلال مشاركة جماهيرية على أوسع نطاق لحل مشكلات تلك الجماهير" (206). وأما الوسيلة لإحراز المشاركة الجماهيرية المرغوبة؛ فهي قيام سلسلة من المنظمات الجماهيرية (كـلجان الدفاع عن الثورة، والمنظمة المركزية للاتحادات النقابية، والاتحاد النسائي الكويتي، والاتحاد الوطني لصغار الفلاحين، واتحاد طلاب المدارس الثانوية، ومنظمة الطلاب الكويتية).

فلجان الدفاع عن الثورة مثلاً تم تنظيمها في عام ١٩٦٠، عندما كان الخطر الداهم يهدد الثورة من قبل أعداء الثورة داخل الوطن ومن قبل المنفيين الأشداء في الخارج. ولقد كانت المهمة الرئيسية لتلك اللجان، التصدي للتخريب الذي كان لا يزال موجوداً إلى حد معين. ولكن بعد رسوخ الثورة الآن أصبح لتلك اللجان مهمات أخرى من مثل التوسط بين الشعب والبيروقراطية. فلجان الدفاع عن الثورة تنظم آباء الأطفال ويعمل أفرادها ضباطاً لضبط المتغيبين والمتقاعسين في أعمالهم، وينظمون برامج التلقيح، ويجمعون النفايات ويعيدون معالجتها من جديد، ويعيدون خطط الطوارئ للكوارث الطبيعية كالأعاصير على سبيل المثال. ولقد تزايد عدد أعضاء هذه اللجان من ١١١٩٨٣٥ عضواً في عام ١٩٦٢ إلى ٤٨٠.٠٠٠ عضو في عام ١٩٧٦، أو إلى ما تنوف نسبته عن ٨٠٪ من مجمل المواطنين الشباب.

وما الجيش الكويتي بالنتيجة إلا منظمة اجتماعية شعبية أيضاً تعمل "للحرب والإعمار" (207). فرداً على النقد الجارح من أن القوات المسلحة تشكل عبئاً ثقيلاً جداً اضطلعت القيادة العسكرية الكويتية بأعباء المهمات الاجتماعية والاقتصادية إلى ذلك الحد، الذي يفوق مهمات نظرائها حتى في الصين. فلقد كان الجيش في حقيقة الأمر هو الأساس للتعبئة الجماهيرية، أكثر مما كان الحزب، بعد استلام كاسترو السلطة. ففي عام ١٩٧٠ قطف الجيش مانسبته ٢٩٪ من موسم قصب السكر، كما قام خلال تلك العملية بشق الطرق ومد خطوط السكك الحديدية وإقامة المساكن المؤقتة. ولقد ابتاعت القيادة العسكرية الكويتية بعض الطائرات لرش مبيدات الحشرات على المزروعات جواً ونقلت ٢٥٠ طياراً للقيام بتلك المهمة الزراعية. وعندما كان الجنود في طريقهم إلى أنغولا كان الأمر الذي تلقوه من كاسترو بأن عليهم أن "يكونوا عمالاً ومحاربين في الوقت نفسه". فهؤلاء الجنود الكويتيون شقوا الطرقات والمطارات في غينيا وبنوا المشافي في البيرو والمدارس في تانزانيا في نفس ذلك الوقت الذي كانوا فيه خبراء عسكريين ومدربين.

إن أحدث الاتجاهات السياسية يتمثل بتزايد المشاركة الجماهيرية في مواقع العمل والإدارات تحت شعار سلطة الشعب PODER POPULAR. فإدارات العديد من المنشآت الاقتصادية تم نقلها إلى التجمعات المحلية، التي ترشح الأعضاء من صفوفها بشكل علني لخوض معركة انتخابية فيما بينهم بشكل سري ومباشر. وعلى المندوبين في مراكز السلطة أن يعقدوا الاجتماعات الأسبوعية في المناطق التي يمثلونها لتبوير مسلكهم أمام "تجمعات محلية مسؤولة" مرتين شهرياً ويخضعون لسحب الثقة والإقالة. لقد وجد أحد المراقبين الأمريكيين أن سلطة الشعب واقع ملموس قيد الممارسة العملية:

"..... إن تلك الأسسية التي قضيتها في مراقبة البيان الذي أدلى به المندوب المحلي رسخت لدي القناعة بما قيل لي شفويًا: "ومفاده أن الكوبيين يرون في هذه المؤتمرات المحلية حقاً ديمقراطياً لهم، ويصرون فيها على أن يعمل مندوبهم على حل مشكلاتهم. وإذا كان هنالك من مشكلة فإنها تكمن، كما اعترف أحد المندوبين، في أن ناخبه يتوقعون من سلطة الشعب أكثر مما يجب. وإذا ما فشل في حل معضلتهم، كالسكن أو غيره من المشكلات المادية فإن بمقدوره، كما شرح لهم، أن يوجههم إلى الجهة المسؤولة وربما يستعمل الهاتف مسبقاً لتيسير مهمتهم. ويبدو للوهلة الأولى أن الديمقراطية تضرب جذورها في الأرض بكوبا" (208).

وأما الأمر الذي ينطوي على قسط أكبر من الغموض فهو مقدار الواقع الديمقراطي في المؤتمرات الإقليمية وفي المؤتمر الوطني، التي يتم انتخاب أعضائها من قبل المؤتمرات المحلية وليس بطريقة الانتخاب المباشر. إن إدارة الخطة الاقتصادية تناط بالمؤتمرات الإقليمية في حين أن «للمؤتمر الوطني»، على الورق على الأقل، سلطة إقرار القوانين والإشراف على الوزارات والإدارات الحكومية، والمصادقة على التعيينات الوزارية والخطة الاقتصادية والميزانيات الحكومية. فالقانون الجديد الذي حظي بموافقة الاستفتاء العام في عام ١٩٧٦ يشبه أمثاله في البلدان الاشتراكية الأخرى من حيث كفالاته تلك اللائحة الرائعة من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويؤكد الناطقون الرسميون الكوبيون على أن تراثهم المتميز وخبرتهم الثورية في مضمار المشاركة الجماهيرية، سيجعلان حقوقهم الدستورية المكفولة أكثر مغزى مما تكشف عنه حتى الآن في أي مكان آخر. وإن الزمن سيحكم على مصداقية ادعائهم الذي مفاده، أن الأشكال البنوية السوفيتية والظروف والمطامح المحلية ستبلغ درجة الكمال في مركب كوبي فريد من نوعه.

إن الأهمية التي تنطوي عليها كوبا الثورية هي أن الرئيس كيندي أطلق برنامج التحالف من أجل التقدم في آب عام ١٩٦١، لكي يحفز التطوير الاقتصادي والرفاه الجماهيري في أمريكا

اللاتينية ولكي يوفر ، بهذه الوسيلة ، بديلاً للكاستروية . ولكن كوبا اليوم هي البلد الوحيد في أمريكا اللاتينية ، حيث تحققت فيه هذه المطامح الشعبية التي كان يهدف إليها التحالف من أجل التقدم . فالنجاح الذي أصابته كوبا أفضى ، وبالمفارقة العجيبة ، إلى عكس التيار القاري الذي كانت تتصوره استراتيجية كيندي . فبدلاً من أن يعم الإصلاح والازدهار أمريكا اللاتينية وتدير ظهرها إلى كوبا ، فإن كوبا هي المثل البديل الذي يتزايد إغراؤه يوماً إثر آخر لتلك التناقضات والتوترات ، التي تعتور الاستعمارية الجديدة في أمريكا اللاتينية . فهذه المحصلة التي خلص إليها التحالف من أجل التقدم والتي تثير السخرية ، هي ما أشار إليها السيناتور إدوارد كيندي في ذلك الخطاب الذي ألقاه في نيسان عام ١٩٧٠ والذي قيم فيه مبادرة أخيه بعد مرور عقد من الزمن عليها :

” وإن من المفجع شخصياً اليوم أن أكرر تقريباً نفس تلك الحقائق المؤسفة عن أمريكا اللاتينية ، تلك الحقائق التي أوردها الرئيس كيندي في عام ١٩٦٠ والتي أوردها روبرت كيندي في عام ١٩٦٦ . لقد كان التحالف من أجل التقدم فشلاً بشرياً ذريعاً . فلا تزال نسبة تزيد على ٣٠٪ من الناس تموت قبل بلوغها سن الأربعين ، ولا يزال الفقر وسوء التغذية والمرض يفتك بهمم وحوافز الغالبية العظمى من الناس .

لقد كان التحالف فشلاً اقتصادياً . فحتى آمالنا بالتطوير الاقتصادي باءت بالفشل وامتنعت عن التحقيق . فمعدل النمو الاقتصادي بالنسبة لكل فرد كان متوسطه ١٫٨٪ طيلة هذا العقد ؛ أي أدنى مما كان عليه في تلك السنوات السابقة لقيام التحالف

ولقد كان التحالف فشلاً اجتماعياً . فالأرض لا تزال في أيدي نسبة مئوية هزيلة من المواطنين . ففي بعض البلدان تملك نسبة أدنى من ١٠٪ من الناس ما نسبته ٩٠٪ . كما أن ثلث القوة العاملة الريفية عاطل عن العمل ونحن نعلم أن المدن لما تبلغ بعد طاقة استيعاب حتى قوتها العاملة الراحنة .

ولقد كان التحالف فشلاً سياسياً أيضاً ، إذ كان المقصود به أن يكتب صفحة جديدة في التاريخ السياسي لأمريكا اللاتينية ، وأن يضع حداً لذلك الفصل المحزن المتمثل بديكتاتوريات العائلات والانقلابات العسكرية . ولكن بدلاً من ذلك تمت الإطاحة بـ ١٣ حكومة دستورية في غضون تسع سنوات

وإن روح التحالف قد أخفقت هنا داخل الوطن ، إذ على الرغم من تقاليدنا الراسخة في موضوع الديمقراطية فإن الولايات المتحدة تتأبر على مساندة تلك الأنظمة التي تنتكر للحقوق الإنسانية الأساسية في أمريكا اللاتينية ... “ (209)

إن هذا التقييم الذي ورد على لسان السيناتور كيندي لم يكن التقييم الوحيد. فهذا بات هولت، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة، قد أورد في تقريره، إثر زيارته لكوبا في تموز عام ١٩٧٤، أن الجزيرة قد أصبحت في ظل كاسترو "خزانة عرض اشتراكية في النصف الغربي من المعمورة". وعلى هذا النحو ألح المؤرخ الأمريكي «كالمان ه. سيلفرت» على المضامين التاريخية الإيجابية لكوبا الثورية:

"إن ذلك الجانب من التجربة الكوبية، الذي كان حظه من الفهم قليلاً في الولايات المتحدة يكمن في أن هذه الجزيرة الصغيرة هي، اجتماعياً وسياسياً، أول دولة عصرية تقريباً في عالم الحضارة الإيبيرية..... فالحكومة الكوبية تبدو بأنها الدولة الأولى التي تبعث وتفرض عنوة نوعاً من التلاحم الطبيعي ضمن مجتمعتها. ولذلك فإن مثار اهتمام أمريكا اللاتينية بكوبا يتعدى مجرد الاعتزاز بأن "الذي يقارع الولايات المتحدة ويتمكن من الصمود هو أحد فتيتنا الصغار ليس إلا"..... فمن المسلمات في أمريكا اللاتينية..... أن كوبا قد تمكنت من فك قيود القوالب الأمريكية اللاتينية التقليدية والاعتناق باتجاه أولى مراحل بناء هيكل الأمة العصري" (210).

فالتأثير الذي تركه كوبا خلفها يتجاوز إطار أمريكا اللاتينية، كما يدل على ذلك وجود العدد الغفير من الكوبيين، من أطباء ومعلمين وتقنيين ومستشارين عسكريين وجنود، في طول العالم الثالث وعرضه ولا سيما في إفريقيا، كما يدل على ذلك أيضاً — بشكل معاكس — وجود ألفين من الأطفال الموزامبيقيين والأنغوليين، وألف من الأطفال الإثيوبيين ممن يدرسون ويعملون في تلك المدرسة الداخلية الهائلة في جزيرة الصنوبر برفقة عشرين ألف طفل كوبي. وتفسيراً لهذه الفعالية الكوبية في البلدان الأجنبية توصل «س. ل. سولزبيرغ» من صحيفة نيويورك تايمز إلى الاستنتاج بأن "كاسترو، وهو وافد حديث إلى الشيوعية، يضع اليوم الاعتبارات الإيديولوجية فوق المصالح العاجلة للدولة، وأن هذا الموقف هو الباعث لسلسلة طويلة من التدخلات العسكرية الكوبية في كافة أرجاء المعمورة: فليس في أنغولا وحدها وإنما في الجزائر وسورية والكونغو وغينيا وغينيا — بيساو والصومال واليمن الجنوبي وحتى في عمان، ناهيك عن التدخل الكوبي في الستينيات (١٩٦٠) في زائير وجمهورية الدومينيكان وفي فنزويلا وباناما وبوليفيا" (211).

إن تحليل سولزبيرغ يتطابق مع ذلك التقرير الذي أعده مكتب المعلومات والبحوث في وزارة الخارجية في ١٣ نيسان عام ١٩٧٦ والذي نشره «جاك أندرسون» في عموده بصحيفة واشنطن بوست في ١٢ تشرين الأول عام ١٩٧٩. فلقد جاء في هذا التقرير أن كاسترو، على الرغم من انخيازه إلى جانب العديد من السياسات السوفيتية، يبقى "بمثابة الشارد الذي يتخيل نفسه زعيماً

للعالم الثالث“. وبعد أن يعالج التقرير فترة تنوف على اثني عشر عاماً من الانهماك الكوبي في إفريقية يصل إلى الاستنتاج بأن ”الحل الذي يستطيع إليه الاتحاد السوفيتي أن يوجه ويقيد — أو يميز — المساعي الكوبية في إفريقية، يمثل مسألة لا تزال بين أخذ ورد. فالسياسة السوفيتية قد تحدد الأطر الخارجية للخيارات الكوبية؛ أي بما يعني عدم إقدام كوبا على أية مبادرة يعارضها الاتحاد السوفيتي بشكل مباشر كما يعني أن أية عملية عسكرية كوبية واسعة النطاق تستوجب الدعم السوفيتي التعبوي والمالي....“. ويصور التقرير كاسترو وكأنه مبشر متنكب بنديته، كما يعرض أن ”كاسترو في معارضته الأمبريالية الاقتصادية الغربية — وهي ليست أكثر من البقية الباقية من آثار الاستعمارية الأوربية — ونظامي الأقليتين البيضاء في جنوب إفريقية وروديسيا، فإنه يطبع رسالته بطابع الحماسة المسيحية تقريباً ويضيق التقرير على أن اهتمام كاسترو بالحرفية الماركسية المتزمتة لحركة يعمل على مساعدتها هو أقل من اهتمامه بطاقاتها الكامنة أو الفعلية لمقاومة قوى الأمبريالية الرأسمالية“.

فالدع الذي تطلعه واشنطن مراراً وتكراراً حيال عدد الجنود الكوبيين في إفريقية هو موقف، في نظر العديد من الأوساط الإفريقية، يفتقر إلى الانساق مع نفسه، الأمر الذي يجعله يبدو كذلك حتى بالنسبة للعديد من الأوساط الأمريكية أيضاً. فالبروفسور «جيرالد بندر» يشير إلى أن عدداً يزيد على الألفين من المواطنين الفرنسيين يعملون في إفريقية الناطقة بالفرنسية على شكل مستشارين وتقنيين بالإضافة إلى ما ينوف على عشرة آلاف جندي فرنسي وألف وستائة ضابط فرنسي ممن يعملون بهمة ونشاط في الجيوش الإفريقية. ولو أن «مجلس الأمن القومي» قدر عدد الفرنسيين في إفريقية بناء على نفس المعايير التي يطبقها على الكوبيين لتبين عندئذ، وفقاً لما يقوله بندر، ”أن الوجود الفرنسي أكبر بكثير من الوجود الكوبي“. ويعرض بندر أن العديد من الأفارقة يعلقون بأن كوبا ليس لها أي نصيب اقتصادي في إفريقية على نقيض الشركات الفرنسية التي تسيطر على ما تزيد نسبته عن ٥٠٪ من القطاعات الاقتصادية الحديثة في السنغال والغالابون والكاميرون وفي ساحل العاج. وهكذا يخلص بندر إلى الاستنتاج ”بأن توجيه النقد إلى الكوبيين وغض النظر عن الفرنسيين، بل ومساعدتهم قد لا يفضي إلى تقويض المصداقية الأمريكية في إفريقية وحسب، وإنما قد يعرض سياستنا الإفريقية الساذجة إلى الاتهام بأن إدارة كارتر تركز اهتمامها أساساً لمساعدة الاستعمارية الجديدة الفرنسية“⁽²¹²⁾.

إن الحدس الذي جاء «بندر» على ذكره يتعزز بذلك البيان الذي ألقاه الجنرال «أولوسيفون أوباسانجو» رئيس أكبر دولة إفريقية على تخوم الصحراء الكبرى، ألا وهي نيجيريا، أمام مؤتمر «منظمة الوحدة الإفريقية» في الخرطوم في تموز عام ١٩٧٨ إذ قال :

”إننا ندرك، ياسيادة الرئيس، مدار اهتمام الغرب فيما يعتبره تدخلاً سوفيتياً وكوبياً في إفريقية. ولكن تقديرنا، حين نأخذ خصوصيات نظمنا الاجتماعية بعين الاعتبار، هو أنه ليس هنالك بلد إفريقي واحد على وشك اعتناق الشيوعية جملة وتفصيلاً وتفضيلها على الرأسمالية. وإلى الحد الذي يمكن فيه اتهام أي بلد إفريقي من قبل الغرب بأنه ’سائر في ركاب الشيوعية‘ نقول بأن هذا النهج لم يكن إلا نتيجة مباشرة لفشل السياسات الغربية.

إن جوهر الأمر يكمن في أن إفريقية قد تعرضت للاستعمار من قبل القوى الغربية وليس من قبل السوفيت. وفي غمرة الكفاح من أجل الاستقلال والحرية كان المصدر الوحيد للمساندة الفعالة يتمثل ببلدان الكتلة الشرقية. ولذلك فإن السوفيت الذين جاءوا إلى إفريقية جاءوا إثر دعوة لهم لهدف ما، وذلك الهدف كان تحرير تلك البلدان التي استدعوا إليها من معاناة قرون من الوحشية والمهانة والقمع والاستغلال. فلو لم تكن نرغب باستمرار وضع بغض في إفريقية — وكل المناورات الراهنة في أوربة وأمريكا تعزز لنا ارتيابنا بهذا الخصوص — لما بالغنا بالاهتمام بوجود أولئك الناس الذين دعوناهم لأسباب محددة ولا شيء سواها.

فالكوبيون طبعاً من أحدث الوافدين إلى إفريقية، ووجودهم يستند إلى نفس الأساس الذي يستند إليه وجود السوفيت. وفي كل الحالات التي تدخل فيها الكوبيون كان تدخلهم نتيجة لفشل السياسات الغربية ولمصلحة المصالح الإفريقية المشروعة. فليس لنا الحق إذاً بإدانة الكوبيين ولا بإدانة البلدان التي شعرت بحاجتها للمساعدة الكوبية، كي تعزز بها سيادتها الوطنية أو وحدتها الإقليمية“.

وختاماً فكيف يتسق التحليل الوارد أعلاه مع ذلك النزوح الجماعي من كوبا إلى الولايات المتحدة في صيف عام ١٩٨٠؟ أفليس هذا النزوح هو البرهان على وجهة النظر التي تصف نظام كاسترو بأنه «ديكتاتوري استبدادي» يكتب «شعباً أسيراً» على أهبة الاستعداد دائماً لاقتناص أول فرصة ممكنة «للهروب إلى الحرية»؟. إن ذلك النزوح في الحقيقة كشف لنقاط القوة في الثورة الكوبية ولنقاط الضعف فيها سواء بسواء. فالمسح الدقيق الذي أجرته مديرية (الهجرة والتجنيس) في الولايات المتحدة والذي تناول الدفعة الأولى من المهاجرين الذين كان عددهم خمسة عشر ألف مهاجر في شهري نيسان وأيار، فضح أن نسبة المهاجرين السود أو الخلاسين لم تكن أكثر من ١٥٪ على الرغم من أنهم يشكلون نسبة تتراوح بين ٣٠ و ٤٠٪ من مجمل سكان كوبا. كما فضح ذلك المسح أن نسبة لا تتعدى ١٥ إلى ٢٠٪ كانت نسبة المهاجرين من الريف، قياساً إلى تلك النسبة التي يشكلها القرويون في الشعب الكوبي والبالغة ٣٥٪. فهذه الأرقام تعزز القناعة التي مفادها، أن

القطاعات التي نالت أعظم المكتسبات في المجتمع الكويتي كانت القطاعات الريفية وقطاعات الناس غير البيض . ومما كان ينطوي على دليل قاطع كان ذلك التناقض بين ركاب البحر الكويتيين والهايتيين الذين رسوا على شاطئ فلوريدا في آن واحد معاً . فلقد كان الوافدون من هايتي على العموم من العناصر غير المثقفة وسيئة التغذية والعاطلة عن العمل . ولقد هجروا موطنهم لعدم قدرته على تلبية حاجاتهم الأساسية . وأما الكويتيون فقد كانوا من العناصر المثقفة وأصحاب الجسوم ومن العاملين في ميادين شتى ، كما كان سبب هجرتهم من بيوتهم يكمن في الغذاء الرتيب ونقص المساكن ومحدودية إمدادات الملابس وغيرها من السلع الاستهلاكية . فلقد فشلت الثورة بالنسبة إليهم في إرضاء مطامعهم بالوصول إلى مستوى معيشة الطبقة الوسطى الأمريكية .

إن الشرارة التي انطلق منها النزوح الكويتي في عام ١٩٨٠ كانت تكمن في إغراء المنزعة الاستهلاكية أكثر مما كانت تكمن في فشل المذهب الشيوعي . فطرار الحياة الأمريكية كان موضع ترويج إذاعة «صوت أمريكا» له على أجهزة الراديو في هافانا ، وكان محط شاشات التلفزة الكويتية من خلال أقنية البث التلفزيوني في ميامي ، كما كان محور تهليل الأعداد المتزايدة من السواح الأجانب في كوبا طولاً وعرضاً ، ولا سيما السواح الأمريكيين الكويتيين . فخلال عام ١٩٧٩ عاد ماينوف على مائة ألف مهاجر من أمثال أولئك الناس إلى بيوتهم السابقة ، حيث كان يرفل الكثيرون منهم بمظاهر النجاح والثراء . لقد كانت الرسالة واضحة جداً ، كما إنها برهنت في أكثر الحالات عن مدى جدواها في إقناع الآخرين . وإن حقيقة نجاحها في أداء مهمتها كانت أمراً ينطوي على مغزى كبير ، لأنها دلت على أن أسباب الترفيه والتقدم الشخصيين ظلت بالنسبة للعديد من ، حتى بعد مضي عقدين من الزمن على عمر الثورة ، أكثر أهمية من وسائل الترفيه الجماعي والأهداف الاجتماعية .

لقد كان لهذا الواقع طعم الحنظل في حلق كاسترو الذي رد عليه بسياسة مزدوجة : تركيز أكثر من ذي قبل على الحوافز المادية ، وتصحيح مفاسد البيروقراطية ومظاهر الترف . كما إن «راؤول كاسترو» شن هجوماً مقدعاً على المسؤولين الكويتيين لأنهم «يستخدمون ويستغلون امتيازات مناصبهم وموارد مشاريعهم لحل مشكلاتهم ومشكلات أصدقائهم»⁽²¹³⁾ . ولقد اعترف «فيديل كاسترو» أيضاً على هذا النحو قائلاً : «إننا نواجه مشكلات فيما يتعلق بانضباط الأيدي العاملة» وعزا ذلك الأمر إلى «تركيز كل جهود الإنتاج على الحوافز المعنوية وإهمال الحوافز المادية في الوقت نفسه . فلقد بدا لنا وكأن الحماسة كفيفة بحل كل شيء ، ولكنها ليست كافية»⁽²¹⁴⁾ . وبناء على ذلك تم اعتماد سياسة رواتب جديدة أصبحت نافذة المفعول في الأول من تموز عام ١٩٨٠ وأدت إلى زيادات حقيقية في مكتسبات الحدود الدنيا بالنسبة للعمال الكويتيين ، كما أدت إلى علاوات نقدية

مباشرة بالنسبة للأفراد وإلى تسهيلات فاقت حصصهم السابقة . إن النتيجة التي خلص إليها « بيتر وين » في جامعة « ييل » تبدو خلاصة معقولة للواقع الراهن للثورة الكوبية ومستقبلها أيضاً :

”إن الواقع الحالي يمثل شيئاً أكثر من مجرد الضعف ، ولكنه شيء أقل من أزمة في الاشتراكية الكوبية . فرحيل عدد كبير من الكوبيين المبعدين ، ممن سوف ينتجون أقل ما يمكن ويستهلكون مقدار ما يستطيعون وينشرون سخطهم هنا وهناك ، قد يكون ، وقت الأزمة الاقتصادية ، داخلياً أقل ضرراً منه خارجياً .

وأهم ما في الأمر أن الأزمة الراهنة تتيح لقادة كوبا فرصة تصحيح مسيرتهم وإصلاح العيوب التي عرتها الأزمة . ففي الماضي لم تكن قوة كاسترو ورفاقه COMPA~NEROS تكمن في قدرتهم على تفادي الأخطاء — وقد ارتكبوا منها أكثر مما يجب — ، بل في قدرتهم على الإفادة من أخطائهم وإعادة صياغة الثورة في ضوء دروس الخبرة . فتلك القدرة على مساس بالواقع في عام ١٩٨٠ مثلما كانت على مساس به في عام ١٩٧٠ عندما أدت تلك الحملة المشؤومة للوصول بمحصول السكر إلى عشرة ملايين طن ، إلى وضع القادة الكوبيين قبالة أزمة أخطر من الأزمة التي يواجهونها اليوم مع الاشتراكية الكوبية . فإذا كان بمقدورهم مجابهة الأزمة الراهنة بنفس تلك الروح النقادة المبدعة ؛ فإن مكتسبات تعزيز الثورة سوف تعود عليهم بشيء أكبر من التعويض عن خسارة حتى عدة مئات الآلاف من المهاجرين الذين يخلفون الثورة وراءهم “ (215) .

٤ — أنظمة المستوطنين البيض

إن النموذج الثالث من الدول التي برزت في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، علاوة على النموذج الوطني والنموذج الثوري الاجتماعي ، كان يتمثل بأنظمة المستوطنين البيض ، التي من أبرزها نظاماً جنوب إفريقية وإسرائيل .

ففي إفريقية كانت هنالك أصلاً عدة أنظمة بيضاء مبعثرة هنا وهناك في طول تلك القارة وعرضها : كالجزائر وكينيا وأنغولا وروديسيا وجنوبي غرب إفريقية وجنوب إفريقية . ولقد تم القضاء على معظم هذه الدول الاستيطانية بما عرفه « هارولد ماكميلان » بأنه ” رياح التغيير التي تهب على إفريقية “ . ففي الجزائر انتصر الوطنيون بعد سنوات من القتال الضاري ، الذي كاد يقضي إلى تقويض الجمهورية الفرنسية . وفي كينيا كان عدد البريطانيين قليلاً جداً ولا يكفي لفرض الحفاظ على دولة استيطانية صالحة للحياة ، ولذلك فإن حكومة لندن قبلت ، بعد أن سحقته ثورة « الماو ماو » ، نظام « كينياتا » ، الذي ازدهرت في ظله المصالح البريطانية . وأما المستعمرون البرتغاليون في

أنغولا؛ فقد تزايد عددهم تزايداً سريعاً بعد الحرب العالمية الثانية إلى أن بلغ عددهم أربعمائة ألف . ولكن حكومة لشبونة الاستبدادية رفضت إعطاء الحكم الذاتي للمهاجرين من رعاياها، كما رفضته بالنسبة للأغلبية الإفريقية، ولذلك فعندما نشبت الثورة في لشبونة كان المعمرون في أنغولا يفتقرون للاستعداد والتدريب تماماً إلى الحد الذي أقعدهم عن شق طريقهم بأنفسهم . وهكذا فإن الأنظمة الاستيطانية الوحيدة التي بقيت على قيد الحياة كانت في إفريقية الجنوبية، حيث كانت تتألف من المعتقل القوي للبيض في جنوب إفريقية ومن التابعين اللذين يدوران في فلكه في روديسيا « زيمبابوي » وجنوب غربي إفريقية « ناميبيا » .

وأما بالنسبة لإسرائيل فليس من الشائع أنها دولة استيطانية، ولكن الحقيقة تكمن في أن الإسرائيليين أنفسهم يتصورون مهتهم بأنها مهمة استيطانية — مهمة العودة إلى صهيون . ولقد رأينا أن الصهاينة منذ البداية (انظر الفصل الواحد والعشرون ، المقطع الخامس) كانوا يضطلمون بدور المعمرين بكل دراية مستغلين القوة الأوربية الأُمبِئالية وإيديولوجيتها أيما استغلال . ففي نهاية القرن التاسع عشر عرض « تيودور هرزل » « إقامة حاجز دفاعي عن أوربة في آسيا » إذا سمحت بريطانيا « لشعبنا أن يستعمر بشكل حقيقي تلك البقعة الاستراتيجية التي تتداخل فيها المصالح المصرية والمصالح الفارسية / الهندية » . وبعد مرور نصف قرن اعترف « موشيه دايان » صراحة ، وقد كان رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي ، بنجاح ومضامين « الاستعمار الحقيقي » الذي تم إنجازه في تلك الفترة الفاصلة . ففي الخطاب الذي ألقاه عام ١٩٥٣ في حفلة تأييد رائد إسرائيلي شاب لقي مصرعه على أيدي المغنيين العرب صرح دايان قائلاً :

” جدير بنا ألا نلقي الاتهامات جزافاً على القاتلين اليوم . فمن نحن حتى نقيم الأدلة على كراهيتهم ؟ ها قد مضى عليهم ثمانية أعوام وهم يقيمون في معسكرات اللاجئين في غزة ونحن نحول ، أمام أبصارهم ، إلى موطن لنا تلك الأرض والقرى التي عاشوا فيها ، كما عاش أجدادهم من قبلهم . إننا جيل من المستوطنين ، وبدون الخوذة الفولاذية والمدفع لا نستطيع أن نفرس شجرة أو نبنى بيتاً . فيجب ألا نتراجع عندما نرى الكراهية تملأ في سعيها حياة مئات آلاف العرب ممن يحيطون بنا . ويجب ألا نحول أبصارنا كي لا تتراخي قبضتنا . وما هذا المصير إلا مصير جيلنا ، خيار حياتنا — أن نكون دوماً على أهبة الاستعداد وبيدنا السلاح ، أقوياء وقساء — وإلا فإن السيف سيهوي من قبضتنا وتضيع حياتنا هباءً منثوراً “ (216) .

إن جنوب إفريقية وإسرائيل لا تشكلان بحال من الأحوال مجتمعين استيطانيين متماثلين تمام التماثل كما سنشير بعد قليل . ومع ذلك فلهما بعض السمات المشتركة العامة التي تبين سبب بقائهما

ونجاحهما حتى الأيام الحالية . فلكل مجتمع من هذين المجتمعين عدد من السكان العرقيين بما يكفي لتوفير قاعدة متينة للحكم ، فاليهود يشكلون أغلبية ساحقة في إسرائيل ٨٥٪ ، كما يشكل الأوريون جالية كبيرة في جنوب إفريقية ١٨٪ . وإن كلاً من اليهود والمتأفريقين AFRICANERS يقيمون على مزاعمهم على وصية توراتية ، فاليهود يعتبرون حصولهم على فلسطين بمثابة استعادتهم لأرضهم الموعودة ، في حين أن المتأفريقين يعتبرون تمدن السود ، الأقل شأنًا منهم ، رسالتهم المقدسة . ولقد تمكنت جنوب إفريقية من تطوير اقتصاد أكثر تقدماً من أي اقتصاد آخر في القارة الإفريقية ، وكذلك فعلت إسرائيل في الشرق الأوسط أيضاً ، كما تمكن كل بلد من هذين البلدين من إنشاء مؤسسة عسكرية متكافئة مع قوته الاقتصادية ، ولذلك سيطر كل منهما على منطقته عسكرياً واقتصادياً أيضاً . وأخيراً تلقى كل من جنوب إفريقية وإسرائيل الدعم الاقتصادي والدبلوماسي الحاسم من القوى الغربية إلى ذلك الحد الذي مكّنها من التغلب على الأزمات في طريق تطورها ، كما مكّنها من إحراز سطوتها الحالية .

وأما الأسباب الجوهرية للدعم الغربي لإسرائيل وجنوب إفريقية فهي أسباب سياسية طبيعية واقتصادية . فالمراهنات واضحة في حالة إسرائيل : الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط الذي تلتقي فيه القارات الثلاث ، والعظمة الاقتصادية لحقول النفط في الشرق الأوسط . وما لاشك فيه أن سقوط شاه إيران في عام ١٩٧٩ قد زاد في أهمية وقيمة إسرائيل بالنسبة لحسابات جهازة السياسة الغربيين . كما إن جنوب إفريقية أيضاً بلد ذو أهمية اقتصادية وسياسية طبيعية أساسية بالنسبة للقوى الغربية ، لأنه يحتوي على موارد طبيعية غنية بشكل استثنائي من التي تلعب دوراً حيوياً بالنسبة للغرب والتي تجتذب المستثمرين الغربيين إلى أن بلغ استثمارهم قرابة ٢٥ بليون دولاراً أمريكياً ، بالإضافة أن هذا البلد يلعب دور القوة الأمبريالية الفرعية القوية في حماية مصالح رأس المال الغربي في كل إفريقية المتاخمة للصحراء الكبرى .

فعلى الرغم من القوة الحقيقية التي تتمتع بها كل من جنوب إفريقية وإسرائيل (حتى بعد توسيع هيمنتها في أعقاب عام ١٩٦٧) ، وعلى الرغم من الدعم الخارجي القوي لهما ، بقيان دولتين استيطانيتين في عصر ينحدر بهما إلى منزلة النشاز والمفارقة التاريخية . فهذه النقطة الجوهرية أشار إليها حديثاً الجنرال «يهوشافات هاركي» ، الرئيس السابق للاستخبارات الإسرائيلية والاختصاصي الآن في الدراسات المتعلقة بالشرق الأوسط في الجامعة العبرية . فلقد كتب الجنرال «هاركي» ، الذي كان فيما مضى من المتشددين ضد الفلسطينيين ، إلى رئيس الوزراء بيغن في عام ١٩٧٨ مستقيلاً من منصبه كمستشار لشؤون الاستخبارات . وعندما أحجم بيغن عن الإجابة أرسل هاركي رسالة توضيح طويلة إلى صحيفة معاريف ، التي تلعب دور الأداة الرئيسية بالنسبة للمؤسسة الإسرائيلية .

لقد كانت رسالته تتضمن النص التالي الذي يفسر سبب بقاء إسرائيل وجنوب إفريقية، على الرغم من قوتها العسكرية الطاغية، مجرد قلعتين محاصرتين وبؤرتين للتوترات الداخلية المزمنة والأزمات الدولية المتلاحقة :

”إنني لا أتصور أن من الممكن منع تأسيس حكم عربي، عاجلاً أم آجلاً، في يهوذا والسامرة. وتتميز كل حقبة زمنية بطغيان عدد من الأفكار أو المعايير عليها. فالمعيار الرئيسي الذي يطغى على حقبتنا هذه هو حق تقرير المصير للأقليات المتميزة. ولذلك فإن المحاولة لتعويق مثل هذه الأقليات في حق تقرير مصيرها لموقف ينطوي على مفارقة تاريخية لن تتمكن من الصمود طويلاً“،⁽²¹⁷⁾

— أ —

جنوب إفريقية

عندما جرى انتخاب الإفريقي الجنوبي «بيتر بوت» لمنصبه في عام ١٩٧٨ (انظر الفصل الواحد والعشرون، المقطع السابع) كان ذائع الصيت «كأقوى من صخر». فقسوته كوزير للدفاع في الإدارات السابقة عادت عليه بلقب WAPEN — وهي التصحيف الإفريقي لكلمة WEAPON (السلاح). ولكن بوتاً بدلاً من نزوعه نزعة المحافظ المتزمت أقحم عدة إصلاحات من خلال البرلمان، كما أثار الجدل حول المزيد من التغييرات. ولذلك فإن الحكومة بدأت تسمح للسود بالإقامة في المناطق الحضرية وبالاتساق إلى الاتحادات العمالية المشروعة وبالارتقاء في المناجم والصناعات إلى مناصب العمال المهرة. وأما على الصعيد الاجتماعي فقد صار يسمح للسود بالاشتراك مع البيض في بعض الألعاب الرياضية والاختلاط بهم في بعض المسارح والمطاعم والفنادق والمنتزهات. وأخيراً ختم بوتاً ووزراؤه هذا كله بطوافهم في مواطن السود BANTUSTANS وزيارة «سويتو» مدينة السود.

وهكذا أصبح بوتاً الآن في نظر الناس أحد المتأفريقين المتتويين VERLIGTE، الأمر الذي أدى إلى وقوع الانقسام في «حزبه الوطني»، إذ انشقت عنه مجموعة صغيرة متزمتة من اليمينيين المتطرفين لتشكيل الحزب الوطني الصرف HERTZIGE. كما إن الاتحادات العمالية أيضاً كانت تعارض معارضة عنيدة منافسة السود بالوصول إلى مراكز العمال المهرة والأجور المرتفعة. ولكن كل هذه التغييرات الحديثة لم تكن تتعدى، وفقاً لما أشار إليه «دافيد ويلرز» في معهد «الشؤون الدولية»، في جنوب إفريقية، ”مجرد إعادة ترتيب المقاعد المتحركة على ظهر الباخرة البريطانية TITANIC. لقد

طراً شيء من التحسن على سياسة التمييز العنصري في الإطار الاجتماعي وفي ميادين العمل، ولكن في المسائل الجوهرية المتعلقة بالسلطة السياسية بقي كل شيء كما كان عليه من قبل“ (218).

إن لهذا التحليل ما يبرره تماماً لأن «بوثا» ذرائعي أكثر مما هو مستنير وذلك لأنه يميز تمييزاً واقعياً بين التمييز العنصري الطفيف أو التحيز، وبين التمييز العنصري الكبير أو العزل، كما إنه يلعب ورقة الأول، كي يحافظ على الثاني. فبغية الحفاظ على التمييز العنصري الكبير ينتهج بوثا استراتيجية النفس الطويل المتمثلة «بالتطور المستقل» لكل موطن من مواطن السود على حدة. وتضمن هذه الاستراتيجية أن البيض، الذين يشكلون نسبة ١٨٪ من مجمل السكان، هم وحدهم الذين يتمتعون بحقوق المواطنة وبالملكية الأبدية لما نسبته ٨٧٪ من الأرض، بما فيها أفضل المناطق الزراعية والصناعات كلها عملياً. وأما الأساس المنطقي للتمييز العنصري الكبير، فهو أن جنوب إفريقية عبارة عن مجتمع متعدد الجنسيات أكثر مما هو مجتمع متعدد العروق، وكل مجموعة لغوية إفريقية فيه ينظر إليها وكأن لها شخصية عرقية مستقلة ولذلك فهي جديرة بموطن خاص بها BANTUSTAN. وينجم عن هذه الخدعة، فيما لو انطلقت على أحد، عدم وجود أغلبية سوداء في جنوب إفريقية، بل وجود مجموعة من «الأمم» — كأمة الزولو ذات الخمسة ملايين نسمة، وأمة الخوسا ذات ٤ر٨ مليون نسمة، والأمة البيضاء التي يشكل أفرادها ٣ر٤ مليون نسمة وهكذا دواليك.

ولقد خطط رسل التمييز العنصري في الأصل لاستبقاء كل أمة من هذه الأمم قسراً في موطنها الخاص بها. ولكن التصنيع وما نجم عنه من حاجة لليد العاملة غمرا المدن بالناس السود منذ عهد قديم يعود به القدم إلى عام ١٩٤٠ وأديا إلى تزايد الأغلبية السوداء تزايداً ثابتاً منذ ذلك الحين حتى بلغت نسبة كل الأفارقة الذين يعيشون في جنوب إفريقية «البيضاء»، بدلاً من أن يعيشوا في مواطنهم، ٦٠٪ في حقيقة الأمر. هذا التفاوت الصارخ بين النظرية والتطبيق يجري حله في هذه الآونة بالسماح للأفارقة بالروح والجمي بين مواطنهم وبين جنوب إفريقية «البيضاء» كعمال زائرين. وهكذا زاد عدد رحلات الحافلات من ٣٤ مليون رحلة في عام ١٩٧٣ إلى ١١٠ ملايين رحلة في عام ١٩٧٦.

ووفقاً لما تقتضيه الخطط الموضوعة؛ فإن عدد مواطن الأفارقة سوف يتزايد في غضون خمس سنوات من عدده الحالي الذي لا يتعدى الثلاثة إلى عدده الختامي الذي سيكون عشرة. فلدى وصول هذه العملية إلى نهايتها لن يكون هناك أفارقة جنوبيون سود — بل مواطنون من مختلف المواطن من سوف يتمتعون بحقوق المواطنة التامة بما فيها «صوت واحد لكل إنسان واحد». ولكن هذا الامتياز سيبقى محصوراً طبعاً ضمن المواطن. ففي عام ١٩٦٨ خاطب رئيس وزراء ذلك الحين

«جون فورستر» البرلمان قائلاً "إن حقيقة الأمر هي مايلي: نحن بحاجة إليهم لأنهم يشتغلون لصالحنا.... ولكن حقيقة شغلهم لصالحنا لن.... تخولهم قط لأية حقوق سياسية. فلا الآن ولا في المستقبل.... ولا يمكننا بحال من الأحوال أن نمنحهم تلك الحقوق السياسية، لا الآن ولا في أي وقت آخر في المستقبل" (219). ولقد كان «بوثا» على هذه القسوة في تشرين الثاني عام ١٩٧٩ حينما فشل في الحصول على أصوات زمرة من الملونين (من المولدين) إذ وُجِّه بهم بكل مرارة قائلاً: "إن مقولة صوت واحد لكل إنسان واحد أمر مقضي عليه في هذه البلد، وأعني لن تكون قط" (220).

وفي ظل هذا التدبير فإن الأفارقة ليس لهم الحق بأكثر من نسبة ١٣٪ من أسوأ الأراضي إنتاجاً في جنوب إفريقية، على الرغم من أنهم يشكلون ٧٥٪ من مجمل السكان. وبالنتيجة فإن هذا التدبير يرقى إلى مستوى نظام معسكرات العمل الاحتياطية تحت ستار المواطن الإفريقية BANTUSTAN. ولاستبقاء هذا الاستغلال الفاضح على قيد الحياة تبذل كل الجهود الممكنة لخلق بورجوازية سوداء مستندة إلى بيروقراطيات تلك المواطن بزعامة الزعامات القبلية. وإن مثل هذه البورجوازية تطل برأسها الآن ولكنها هزيلة وشواء السمعة. ولكن الحقيقة التي لا مناص منها والتي تبقى ماثلة للعيان هي أن الجماهير السوداء تفتقر إلى ما يكفيها من الأرض لاستنبات قوتها، كما تفتقر إلى ما يكفيها من الأعمال في المناطق «البيضاء» المجاورة. إن نسبة ٣٠٪ من مجمل القوة العاملة السوداء عاطلة عن العمل، كما إن نصيب الفرد الواحد من الإنتاج القومي الإجمالي GROSS NATIONAL PRODUCT في تلك المواطن أدنى مما هو عليه في كل الدول الإفريقية باستثناء عشرة منها، ونسبة وفيات الأطفال في ترانسكي «المستقلة» هي ٢٨٧ بالآلف (في حين أنها ١٢ بالآلف في أوساط الإفريقيين الجنوبيين البيض)، وهي نسبة أعلى مما هي عليه في معظم بلدان العالم الثالث. فهذه الإحصاءات تدحض ذلك الزعم الذي ما فتئت تترده جنوب إفريقية والذي مفاده، أن الأفارقة فيها يعيشون في وضع أفضل من وضع غيرهم من الأفارقة في بقية أرجاء تلك القارة.

ولقد جاء «بوثا» بعدة تجدييدات في سياسة جنوب إفريقية الخارجية وفي سياستها الداخلية أيضاً. فمثلما يكمن أساس سياسته الداخلية في سياسة التمييز العنصري الكبير، يكمن أساس سياسته الخارجية في نظام «المستوطنة الداخلية»، ذلك النظام الذي كان المقصود به في الأصل تطبيقه قسراً على (زيمبابوي وناميبيا). ففي حالة «زيمبابوي» اتخذ ذلك النظام شكل اتفاقية «الزبري» التي عقدها «إيان سميث» مع بعض القادة السود المختارين بقيادة المطران «آيل موزوربوا» في آذار عام ١٩٧٨. فلقد أشاعت بنود تلك الاتفاقية سراب حكم الأغلبية، إذ نصت على: قيام ذلك الدستور الذي وفر للبيض (الذين يشكلون نسبة ٤٪ من السكان) الهيمنة على قوات الشرطة والجيش والمحاكم والإدارة المدنية، وإجراء الانتخابات التي انتهكت نزاهتها في ظل المعايير

الغربية كلها والتي أوحى، على الرغم من ذلك، بفكرة تقرير المصير، كما نصت على تفكيك الكيانات العنصرية الصغيرة وعلى مناشدة القوى الغربية، في خاتمة المطاف، لإلغاء الحظر التجاري. ولقد قيمت إدارة كارتر بشكل مصيب أن حكومة موزوروا ليست أكثر من واجهة لاستمرار هيمنة الأقلية البيضاء في روديسيا، ودفعت هذه المعارضة الأمريكية برئاسة الوزراء «مارغريت تاتشر» إلى عقد مؤتمر لانكاستر، حيث تم التوصل إلى اتفاق مع قادة الجبهة الوطنية نص على دستور جديد وعلى إجراء الانتخابات في آذار عام ١٩٨٠ بشكل يفضي إلى الاستقلال.

وعندما نال «الاتحاد الوطني الإفريقي لزيمبابوي» بزعامة «روبرت موغابي» خمسة وسبعين مقعداً من مقاعد البرلمان المائة، ونال «جوشوا إنكومو»، وهو قائد المجموعة المقاتلة الرئيسية الأخرى، خمسة وعشرين مقعداً آخر، وقع ذلك الانتصار وقع الصاعقة على المراقبين الغربيين وعلى الروديسيين البيض على حد سواء. وأما من المقاعد الثلاثة والعشرين الباقية؛ فقد كان ثلاثة منها من نصيب «موزوروا» الذي تلقى الإعانات المالية الضخمة، وعشرون مقعداً كفلها اتفاق «لانكاستر» للبيض. لقد كانت هذه النتائج مخيبة للآمال ولا سيما بالنسبة إلى بوثا، الذي كان قد صرح قبل الانتخابات بقليل أن جنوب إفريقية تطمح أن تكون «الأم المرضع لزمرة من الدول» بما فيها زيمبابوي وناميبيا. ولكن «المؤتمر الوطني الإفريقي» المحظور في جنوب إفريقية أعلن «أن ذلك الانتصار في زيمبابوي يسم بداية النهاية بالنسبة لجنوب إفريقية».

ولكن «المؤتمر الوطني الإفريقي» لم يكن يلهو بالجمعية الفارغة، كما إن انتخابات «زيمبابوي» ألهمت فيه روح الكفاح المسلح وأبعدته عن طبيعته المحافظة القديمة. فلقد خاض هذا الحزب، منذ تأسيسه في عام ١٩١٢ وطيلة أربعين عاماً، حملة التوسل والتذلل المتواضعة دفاعاً عن حقوق السود، وسرعان ما مر في أطوار متعاقبة من العصيان المدني البعيد عن العنف والتخريب ضد أهداف غير الأهداف البشرية إلى أن توصل في الستينيات (١٩٦٠) إلى القرار الذي مفاده أن الكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة قطعاً لتحرير الغالبية السوداء في جنوب إفريقية. ولكن أولى جهوده في مضمار حرب العصابات مُنيت بفشل ذريع وما تقيض لها النجاح إلا بعد قيام الثورة في أنغولا وموزامبيق، بالإضافة إلى ذلك الانتصار الانتخابي في زيمبابوي، حيث تمكن من إنشاء القواعد المأمونة لتدريب المتطوعة وشن العمليات من تلك القواعد. فلقد هرب آلاف الشباب إلى خارج البلاد، حيث تمكنوا من حيازة الأسلحة والتدريب، ومن ثم من تنظيم جيش رجال العصابات التابع لحزب «المؤتمر الوطني الإفريقي»، الجيش الذي هو بالنسبة للأمة رأس حربتها UMKONTA . WE SIZWE

إن معظم أسلحة هذا الجيش تأتيه من الاتحاد السوفيتي ومن أوربة الشرقية ، وليس هنالك من مصدر بديل آخر له باعتبار أن القوى الغربية تفضل تسليح جنوب إفريقية مثلما سلحت من قبل الأنظمة الاستعمارية البرتغالية . وبفضل هذه الأسلحة يسعى «حزب المؤتمر الوطني الإفريقي» لا لإقامة حكم السود وإنما لإقامة ما يسميه جنوب إفريقية «اللاعنصرية» . وإن عضوية هذا الحزب تضم مجموعة قليلة من البيض ويرحب بالمزيد منهم ، كما إن شدة نضاله المسلح آخذة بالتسارع بشن الهجمات على مخافر الشرطة والبنوك ومصافي النفط . وبعد تنفيذ أمثال هذه العمليات يستطيع رجال العصابات الآن الاختفاء في أوساط عامة الناس المحيطة بهم ، الأمر الذي يدل على درجة ما من تنظيم الدعم الجماهيري الجديد على هذا الحزب والمهم في الوقت نفسه .

ولم تعد العمليات المناهضة لسياسة التمييز العنصري تقتصر على العمليات المسلحة وحدها فحسب ، إذ إن هنالك نهوض جماهيري واسع النطاق على مستويات عديدة وتحت ستار مختلف الألقعة . فتمة قيادات كنسية بارزة ، سوداء وبيضاء ، تحرق عمداً في هذه الأيام قوانين التمييز العنصري وتعرض أنفسها لعقوبة الزج في عربات الشرطة ، كما إن أعداداً كبيرة من الطلبة المولدين يرفضون الآن ، بعد حمل طويل ، الالتحاق بالمدارس العنصرية ويعلمون انتماءهم «للسود» تضامناً مع الأفارقة . وعلاوة على ذلك تتزايد اليوم النزعة النضالية لدى العمال السود الحضريين بتلك الإضرابات التي ينفذها عمال البلدية في «جوهان سبيرغ» وعمال تصنيع اللحوم في «كيب تاون» وعمال الإنشاءات في معامل SASOL السرية لتحويل النفط إلى غاز ، بالإضافة إلى الإضرابات التي يقوم بها الخليط العمالي في «دوربان» وفي «بورت أليزابيث» والمستخدمون في مصانع «فورد وجنرال موتورز وفولكسفاغن وغودير» .

إن النزعة النضالية لدى السود الحضريين سوف تستمر ، نظراً لتزايد البطالة والتمايز في الأجور . فأسود واحد من بين كل أربعة يعيش حالة البطالة ، كما إن هذه النسبة سوف تكون ، طبقاً للدراسة الحديثة التي أجراها «آرث روكنز دي لانج» من جامعة «ويت ووترسراند» ، أربعة من بين كل عشرة من السود بحلول عام ٢٠٠٠ . وفي الوقت نفسه تتزايد اتساعاً تلك الهوة بين الأجور المدفوعة للبيض والأجور المدفوعة للأفارقة . فمجلة «بيزنس ويك» في عددها الصادر في ٢٤ تشرين الأول عام ١٩٧٧ تورد في تقريرها : "إن البيض في المناجم يتألون ما متوسطه ١٠٢٧ دولاراً في الشهر بالمقارنة مع متوسط ما يتأله السود وهو ١٢٤ دولاراً ، الأمر الذي يشكل هوة تبلغ ٩٠٣ دولارات مقابل الهوة التي كانت تبلغ ٧٢٢ دولاراً في عام ١٩٧٤" . كما إن مديرية الإحصاءات في جنوب إفريقية تشير أيضاً إلى أن السود كانوا يتألون ، في شهر حزيران ١٩٨٠ ، من الأجور ما يقل بنسبة ٧٩٪ عما كان يتأله البيض في التعدين والصناعة والإنشاءات والكهرباء والنقل ووسائل الاتصالات

العامة. وأما الظروف التي يعيش بها السود في مواطنهم BANTUSTAN — حيث يعيش نصف المواطنين السود ويعملون، أو حيث يهجرونها بانتظام كعمال متعاقدين إلى تلك المنطقة التي تدعى « بالمنطقة البيضاء » والتي تحتل رقعة تبلغ نسبتها ٨٧٪ من البلاد — فهي ظروف أسوأ من هذه الظروف. فالجوع والازدحام والمرض في هذه المواطن أسوأ مما هي عليه في زيمبابوي القروية، الأمر الذي وفر التربة الخصبة لنشاط رجال عصابات « الجبهة الوطنية ».

إن اقتران التطورات الخارجية بمماريات الأمور الداخلية كان السبب في انزلاق جنوب إفريقية إلى حماة مادعته صحيفة « راند ديلي ميل » ” بحالة من حالات الحرب الثورية “ . وأما بوثا فيماكانه الاعتماد، استناداً منه إلى سجلات الماضي، على الدعم الغربي لجبهة العاصفة القادمة وذلك لأن الموارد الطبيعية في جنوب إفريقية (كالذهب والكروم والبلاطين والفحم والماس والنحاس والأورانيوم) تلعب دوراً حيوياً بالنسبة للعالم الغربي . وطبقاً لما أورده صحيفة « فورتشن » في ١٤ آب عام ١٩٧٨ ؛ فإن ” جنوب إفريقية ، من وجهة النظر الأمريكية ، تمثل بالنسبة للمواد الاستراتيجية ما تمثله العربية السعودية بالنسبة للنفط “ . وعلاوة على ذلك كان للبنوك الأمريكية مبلغ ٢٠٢٧ بليون دولار من مجمل الديوان الأجنبية المترتبة على جنوب إفريقية والبالغة ٧٨٨ بليوناً ، بالإضافة إلى تزايد معدل إقراض مصارف الولايات المتحدة لجنوب إفريقية في هذه الآونة . وتجدر الإشارة أيضاً إلى وجود ما قيمته ٢٥ بليون دولاراً من استثمارات الشركات الغربية في جنوب إفريقية ، علماً بأنها آخذة بالتزايد تزايداً حاداً أيضاً وذلك لأن المستثمرين الأمريكيين غنموا من جنوب إفريقية في عام ١٩٧٤ ما نسبته ١٩٠٪ بالمقارنة مع ما كان متوسط نسبته ١١٪ من عائدات مجمل استثماراتهم الأجنبية .

فهذه المصالح الغربية الجوهريّة والمجزية تفسر التحالف السري والواقعي DE FACTO بين جنوب إفريقية والغرب . فخلال كل أزمة من الأزمات التي كانت تحاصر ذلك النظام العنصري كانت الحكومات والشركات الغربية تهرع إلى تقديم المعونة الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية إليه . إن مذبحه « شارب فيل » التي حدثت في آذار عام ١٩٦٠ والتي قتل فيها ٦٩ متظاهراً خرقاً لكل القوانين النافذة في جنوب إفريقية ، استتبت قمعاً سياسياً رهيباً فرضه « جون فورستر » الذي كان وزيراً للشرطة في ذلك الحين . وإن ما نجم عن ذلك من احتجاجات عالمية قد عاد بالضرر على اقتصاد جنوب إفريقية ، ولكن الشيء الذي كفّل استمرار سياسة التمييز العنصري كان القرض العاجل الذي قدمه اتحاد البنوك الأمريكية بقيمة ٤٠ مليون دولاراً . وأما الأزمة الضخمة التالية فقد كانت انتفاضة سويتو عام ١٩٧٦ ، التي اعترف المسؤولون فيها بمقتل ٢٣١ نسمة وجرح ١٢٠٠ ، مما أدى إلى تقليص الشركات الصناعية لاستثماراتها ولكن المصارف الأمريكية لم تبد مثل هذا التعقل ، إذ عمد « صندوق النقد الدولي » ، بدعم مصرفي أمريكي كبير ، إلى تأمين قرض بمبلغ ٤٦٤ مليون دولار

لجنوب إفريقية، ذلك القرض الذي سدد لبريتوريا النفقات العسكرية، التي كانت قد تزايدت تزايداً هائلاً في ذلك الحين .

وأما الأمر الذي كان ينطوي على أهمية توازي أهمية المعونة المالية، فقد كان المعونة العسكرية التي مكنت جنوب إفريقية من بناء جيش حديث قوي لاستخدامه ضد مواطنيها السود وضد الدول الإفريقية في شملها . فعندما أقرت الأمم المتحدة حظر بيع الأسلحة إلى جنوب إفريقية في عام ١٩٦٣ كان لتلك البلاد جيش قوامه ١٣٠٠٠ رجل مزودين بالأسلحة البريطانية والأمريكية العتيقة، ولكن ما إن حل عام ١٩٧٨ حتى صار لجنوب إفريقية جيش مؤلف من ٥٥٠٠٠ جندي نظامي و ١٣٠٠٠٠ جندي احتياط مزودين بـ ٣٦٢ طائرة مقاتلة و ٩١ حوامة و ١٧٠ دبابة و ١٦٠٠ عربة مصفحة . فلقد تم التوصل إلى هذه الترسانة من خلال عدة إجراءات مختلفة كان أحدها اتباع براءات الاختراع من الشركات الغربية لتصنيع الأسلحة بدءاً بالأسلحة الصغيرة وانتهاء بصواريخ أرض جو، صواريخ « كاتكوس — كروتيل » . وأما الإجراءات الآخر فيتمثل بإنتاج جنوب إفريقية للأسلحة المعقدة تحت ستار التراخيص الرسمية الفرنسية والإيطالية والأمريكية والبريطانية . وعلاوة على ذلك كان بمقدور جنوب إفريقية أن تشتري من البلدان الأجنبية تلك السلع « غير العسكرية » كآلات الحاسبة والطائرات الخفيفة وطائرات النقل، التي كانت تستخدمها بعد حين للأغراض العسكرية . وما القدرة النووية المشهورة لجنوب إفريقية إلا بمثابة المحصلة الأخيرة للمدخلات التكنولوجية من أورية وإسرائيل والولايات المتحدة بشكل مباشر وغير مباشر أيضاً . وإن مراقبة الأقمار الصناعية قد التقطت في ٢٢ أيلول عام ١٩٧٩ ومضة برق فوق جنوبي الأطلسي، وإن من المعتقد على العموم أن تلك الومضة قد وسمت بداية انتساب جنوب إفريقية إلى النادي النووي .

وختاماً فقد حظيت جنوب إفريقية بالدعم الدبلوماسي الغربي على الرغم من تمويهه لأسباب سياسية محلية . فالتوجه المناصر للاستعمار الذي تتوجهه واشنطن تم تبيان بكل وضوح في تقرير « الرضيع الأسود » عام ١٩٦٩ — وهو المذكرة (٣٩) الصادرة عن هيئة « الأمن القومي » . فهذه الدراسة التي تناولت سياسة الولايات المتحدة بالمراجعة والتي كلف « هنري كيسينجر »، مستشار البيت الأبيض، أكثر من جهة رسمية بإعدادها، شككت « بعمق عزيمة السود واستمرارها » واستبعدت حركات التمرد ووصفتها بأنها « حركات غير واقعية أو أنها حركات غير جديرة بالمساندة » . وفي مطلع عام ١٩٧٠ تبني الرئيس « نيكسون » الخيار الثاني من تقرير هيئة « الأمن القومي » رقم ٣٩، ذلك الخيار الذي كان يطالب باتخاذ « الموقف العام » التالي :

” سوف نحافظ على معارضتنا العلنية للقمع العنصري في الوقت الذي نخفف فيه من حدة

العزلة السياسية والقيود الاقتصادية المفروضة على دول البيض . وسوف نبدأ بمؤشرات متواضعة عن هذا التخفيف وذلك بتوسيع أفق علاقاتنا واتصالاتنا تدريجياً استجابة منا ، إلى حد ما ، لذلك الاعتدال الملموس لسياسات البيض على الرغم من أنه اعتدال طفيف وتدرجي . وسوف نكون أكثر مرونة في موقفنا من نظام سميث دون أن يؤدي ذلك الموقف العلني إلى تقويض موقف المملكة أو الأمم المتحدة من روديسيا . وسوف ننظر إلى السياسات البرتغالية الحالية وكأنها ترمي إلى الوصول إلى المزيد من التغييرات في المناطق البرتغالية“ .

وهكذا فإن واشنطن ، انسجاماً مع هذه الاستراتيجية ، خففت العقوبات المفروضة على روديسيا وخرقت حظر بيع الأسلحة إلى جنوب إفريقية وساندت البرتغال في حروبها الاستعمارية . وعلى نقيض هذا الموقف فإنها وصمت حركات التحرير بالمنظمات الإرهابية وبأنها دُمى في يد الاتحاد السوفيتي . وجاءت بعد ذلك الثورة البرتغالية في نيسان عام ١٩٧٤ لتعري مزاعم التضليل التي كانت تنطوي عليها استراتيجية نيكسون / كيسينجر وعدم قابليتها للحياة . وكان رد واشنطن يتمثل بمحاولتها أن تفعل بـ « آغوستينو نيتو » و « بحركته الشعبية لتحرير أنغولا » ما كانت قد فعلته منذ عدة سنوات خلت « بياتريس لومومبا » في الكونغو . فلقد تم فضح المحاولة الأمريكية الرامية لإجهاض الثورة في أنغولا من خلال ما نشره عميل المخابرات المركزية المسؤول عن هذه العملية . « فجون ستوك وال » يفصح في تقريره « بحثاً عن الأعداء »⁽²²¹⁾ ، أن التدخل الأولي في أنغولا من قبل قوة خارجية — وأي تصعيد نجم عن ذلك — كان التدخل الذي نفذته الولايات المتحدة وليس الاتحاد السوفيتي أو كوبا ، كما إن إرسال الجنود الكوبيين كان بناء على طلب « الحركة الشعبية لتحرير أنغولا » بعد الهجوم الذي شنته جنوب إفريقية على أنغولا في ٢٣ تشرين الأول عام ١٩٧٥ ، وتم إبلاغ الاتحاد السوفيتي بالقرار الكوبي بعد تنفيذه وليس قبل ذلك . وأما قرار كيسينجر بمساندة « الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا » و « الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا التام » ، المنظمين المؤيدين للغرب ، فقد كان مرده ، كما قيل لـ « ستوك وال » ، أن كيسينجر “ كان لا ينظر إلى الصراع في أنغولا إلا في ضوء السياسة العالمية ، كما كان قد عقد عزمه على عدم السماح للسوفيتي بالإقدام على أية خطوة في أي مكان بعيد من العالم دون أن يواجهوا فيه القوة العسكرية للولايات المتحدة ”⁽²²²⁾ .

لقد أقدم « ناثانيل ديفيس » ، مساعد وزير الخارجية ، على تقديم استقالته في آب عام ١٩٧٥ ، لأن كيسينجر رفض اقتراحه القاضي بإجراء تسوية سلمية دولية في أنغولا ، كما أدلى بتحذيره الذي كان مفاده أن مساندة « الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا — FNLA » و « الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا التام — UNITA » ستمنى بالفشل لأن « سافيمبي — رئيس UNITA » لم يكن مقاتلاً ماهراً وكذلك الأمر بالنسبة لـ « روبرتو — رئيس FNLA » . وإن اللعبة لعبة مغلوطة كما إن اللاعبين اللذين

نراهن عليهما هما الخاسران“،⁽²²³⁾ . وفي غضون ستة عشر شهراً توصل «ستوك وال» ، وقد خاب فأله ، إلى تلك النتيجة نفسها وترك جهاز الاستخبارات المركزية أيضاً . وفي رسالة مفتوحة نشرها في «واشنطن بوست» في ١٠ نيسان عام ١٩٧٧ قدم مبرراته :

”بعد فييتنام تلقيت قرار تعييني كرئيس لحملة أنغولا . ولقد تم هذا الأمر على الرغم من الحقيقة التي مفادها أنني كنت والعديد من الضباط الآخرين في جهاز الاستخبارات المركزية وفي وزارة الخارجية نعتقد أن التدخل قرار لا يتسم بالمسؤولية وينطوي على تصورات مغلوطة من زاوية تقدم مصالح الولايات المتحدة أشواطاً إلى الأمام ، ومن زاوية المسألة الأخلاقية التي تتعارض مع إسهام التدخل بتصعيد الحرب الأهلية الملتبها أصلاً ، في الوقت الذي لم يكن لنا فيه أية إمكانية للالتزام المطلق بواجبنا وضممان النصر لحلفائنا .

فمن وجهة نظر لاعب شطرنج كان التدخل خطأ فادحاً . فمنذ تموز عام ١٩٧٥ كان من الواضح أن النصر حليف «الحركة الشعبية لتحرير أنغولا — MPLA» إذ كانت تسيطر على ١٢ محافظة من المحافظات الخمسة عشر ، كما كان العديد من الرسميين الأمريكيين وأعضاء مجلس الشيوخ ممن يتسمون بروح المسؤولية ، يرون في هذه المنظمة أنها أفضل المنظمات تأهيلاً لإدارة دفة الأمور في أنغولا ، مع التنويه إلى أنها لم تكن معادية للولايات المتحدة . لقد رصدت الاستخبارات المركزية مبلغ ٣١ مليون دولار لاعتراض انتصار MPLA ، ولكن ما إن مرت ستة أشهر حتى انتصرت هذه المنظمة انتصارها الساحق ، وتمركز ١٥٠٠٠ جندي من الجنود الكوبيين النظاميين في أنغولا وهم يتمتعون بالتعاطف المطلق من معظم أنحاء العالم الثالث وبدعم العديد من رؤساء الدول الإفريقية من ذوي النفوذ الواسع ممن كانوا يفتقدون سابقاً أي تدخل في الشؤون الإفريقية من خارج القارة الإفريقية .

وفي الوقت نفسه تجللت الولايات المتحدة بالخزي لاقتضاح تدخلها العسكري المستور ولتحالفها مع جنوب إفريقية ولهزيمتها“،⁽²²⁴⁾ .

ورداً على أن هذا الفشل المطلق أقر مجلس الشيوخ في عام ١٩٧٦ «تعديل كلارك» الذي يحظر تقديم المعونة العسكرية الأمريكية سراً إلى القوى المعارضة للحكومة في أنغولا . ولكن كلاً من «بريجينسكي» والمسؤولين في الاستخبارات المركزية بذلوا الجهود الحثيثة لتجديد تقديم المعونة إلى «سافمبي — رئيس UNITA» ، كما إن بعض العناصر القوية من الكونغرس ومن خارجه ساندت مثل تلك المعونة . فاستجابت إدارة كارتر برفض إقامة العلاقات الدبلوماسية مع أنغولا وتركت بذلك الولايات المتحدة تقف وحدها ، دون سواها من القوى الغربية الرئيسية ، ذلك الموقف . وخلال الحملة الانتخابية الرئاسية في عام ١٩٨٠ صرح «رونالد ريغان» بأنه ”لا يرى من الخطأ تقديم

الأسلحة لأولئك الناس في أنغولا الذين يحاربون الكويين“. وفي غضون ذلك كانت جنوب إفريقية تقدم المساعدة الفعالة لمنظمة UNITA كأداة لرعزعة استقرار حكومة أنغولا وبذلك تتمكن من اصطلياد رجال عصابات «سوابو» في ناميبيا على نحو غير مباشر. وهكذا فإن من المحتمل أن تتورط الولايات المتحدة، في ظل إدارة ريفان الجديدة، في حرب غير مكشوفة في أنغولا وفي تحالف واقعي DE FACTO مع جنوب إفريقية.

إن مضمون مثل هذا النهج يتجلى للعيان في التصريح التالي الذي أدلى به الرئيس «شيهو شاغاري»، رئيس جمهورية نيجيريا التي هي بمثابة ثاني أهم البلدان المصدرة للنفط إلى الولايات المتحدة، وقال فيه: “إن نيجيريا لن تثابر على توفير المال وغيره من أشكال الدعم لرجال العصابات الذين يحاربون لتحرير ناميبيا وحسب، ولكنها ستساعد أيضاً المدافعين عن الحرية في جنوب إفريقية نفسها. وسوف نساهم بنصيبنا مادياً ومعنوياً. فهذه الحرب نعتبرها حربنا نحن وليست حرب الناس المضطهدين في جنوب إفريقية ليس إلا“،⁽²²⁵⁾

وفي تشرين الأول عام ١٩٧٩ وجه أحد مراسلي الإذاعات الباسيفيكية السؤال التالي إلى «نيهري» رئيس جمهورية تانزانيا: “كيف تنظرون إلى الانتخابات الرئاسية «في الولايات المتحدة» التي ستجري عام ١٩٨٠؟“ فكان جوابه جديراً بالملاحظة كمعيار لرصد ماجريات الشؤون السياسية والأحداث في المستقبل:

”إن المنزلة الأخلاقية التي طرحها الرئيس «جيمي كارتر» جعلت الحياة أمراً هيناً جداً بالنسبة لنا لأن المرء يجد فيه الإنسان الذي يمكن الجلوس إليه والتحدث معه، والإنسان الذي يدرك ما يتحدث به ذلك المرء معه. فإذا قلنا له ‘بأننا لانحارب لمصلحة الشيوعية في إفريقية الجنوبية‘، فإنه سوف يدرك بأننا لانحارب لمصلحة الشيوعية. وإذا ما اختلفت معه في الرأي فإنه لن يتصورني إنساناً ذا قرنين، وهذا ما يجعل العلاقات الشخصية أكثر يسراً.

ولكنني لست واثقاً من أن يكون لهذا الأمر تأثير كبير في الشؤون السياسية، التي هي وليدة هيكل بنیان السلطة في الولايات المتحدة..... فإذا كانت الولايات المتحدة مخيبة لآمال العالم الثالث فإن المشكلة لا يمكن أن تكون شخص (كارتر). فالمشكلة تكمن في النظام بحد ذاته. إن الولايات المتحدة دولة رأسمالية، وهي أمبريالية، وهي قوة عظمى، ولذلك فإن ديدنها الهيمنة.

إنني لا أعلم إن كنت متصفاً في حديثي أم لا، ولكنني أقول أن وجود إنسان فاضل في سدة رئاسة الجمهورية يجعل الحياة أسهل بالنسبة لنا، لأن ذلك يتيح لك أن تجالسوه وأن تحاوروه. ولكن مشكلات تانزانيا ستبقى هي هي، كما ستبقى مشكلة العالم الثالث هي هي أيضاً، فلماذا ياترى؟

فالسبب لا يكمن في شخص من يحتل البيت الأبيض، بل في هيكل بنیان السلطة في الولايات المتحدة، وهذا الواقع سوف يستمر كما كان سواء أكانت هنالك انتخابات أم لا،⁽²²⁶⁾.

— ب — کیان إسرائيل

من أوائل الشعارات الصهيونية كان شعار «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض». لقد كان شعاراً آخذاً ولكنه كان مغلوطاً أيضاً. فتجاهله المطلق للسكان المحليين كان جوهر العملية العقلية الاستيطانية. ولكن القرن العشرين لم يكن القرن السادس عشر. فالعرب الفلسطينيون لم يكونوا الهنود الأمريكيين أو الياكوت YAKUTS السيبيريين. لقد فشل المهاجرون اليهود إلى فلسطين أن يفعلوا ما كان قد فعله الإسبان في العالم الجديد أو الروس في سيبيريا. فالوعي القومي العربي وجد لنفسه التحريض في الاعتداءات الأمبريالية إبان القرن التاسع عشر وبالصددمات وبالوعود الكاذبة إبان الحرب العالمية الأولى وبدعايات قوات المحور وانتصاراتها في الثلاثينيات (١٩٣٠) (راجع الفصل الواحد والعشرون، المقطع الخامس).

في ذلك الوقت الذي كانت فيه الأمور تنذر باقتراب نشوب الحرب العالمية الثانية كانت الحكومة البريطانية تسعى جاهدة لتحديد تلك العناصر الموالية للألمان في العالم العربي. ففي أيار عام ١٩٣٩ أصدرت «الكتاب الأبيض» الذي أعلنت فيه أن فلسطين لن تصبح دولة يهودية ضد إرادة سكانها وحددت الهجرة المستقبلية لليهود بالشكل الذي لن يسمح لعدددهم أن ينوف على ثلث العدد الإجمالي للسكان، الأمر الذي أثار حفيظة الجماعة اليهودية وجعلها ترغي وتزبد ولكنها عند نشوب الحرب بعد ثلاثة أشهر لم يكن لها خيار آخر غير مساندة بريطانيا ضد ألمانيا النازية. وهكذا تطوع عدد من اليهود الفلسطينيين يبلغ في مجمله ستاً وعشرين ألف نسمة (ومن بينهم أربعة آلاف امرأة) للخدمة في مختلف الجبهات المتناثرة في جميع أرجاء العالم بما فيها الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإثيوبيا والهند وأستراليا وإنكلترا والقارة الأوربية. وبذلك تسنى لهؤلاء المتطوعين أن يتدربوا على الخدمات الطبية والورشات الصناعية ومجموعات الإشارة والمدفعية والقوات الجوية والبحرية، وعلى العمل بين قوات المظليين ووحدات الكوماندوس وفي الوحدات النسائية المساعدة. ففي قيام اليهود بدورهم في الحرب ضد النازيين، اكتسبوا خبرة وتدريباً قيّمين بالنسبة لصراعهم المستقبلي في فلسطين.

إن الحرب العالمية الثانية لم تتح الفرصة لليهود، كي يحصلوا على المهارات العسكرية وحسب وإنما دفعت بهم نحو تعصب قومي مقاتل رداً منهم على أهوال الإبادة «بالأفران» وعلى رفض الدول المسيحية فتح أبوابها أمام اللاجئين اليهود. ولقد تجلّت هذه الروح العدوانية الجديدة في «برنامج بيلت مور»، الذي تبناه في نيويورك عام ١٩٤٢ والذي كانت مطالبه تدور حول «كومنولث يهودي»⁽²²⁷⁾، وهي العبارة الموهمة لدولة يهودية يكون لها جيشها الخاص الذي يقاتل تحت علمها الخاص بها أيضاً. فالحجوة يجب ألا تكون مقيدة وتحت إشراف «الوكالة اليهودية».

وفي ضوء التطورات اللاحقة تجدر الإشارة إلى أن ذوي المنزاع الاشتراكي من دعاة تعايش القوميتين دأبوا تفضيلهم قيام جبهة مشتركة مع العرب لمقاومة العدو المشترك للشعبيين معاً — ألا وهو الأمبريالية. ولكن «دافيد بن غوريون» كان يسيطر على مؤتمر «بيلت مور» بخطاباته الحماسية. "فإما أن تلبّي الصهيونية، بشكل جذري وعاجل، الحاجة الملحة لآلاف اليهود المقتلعين من الجذور، وتضع الأساس المتين، من خلال الهجرة والاستيطان الجماعيين، لقيام فلسطين يهودية حرة تحكم نفسها بنفسها، وإلا فإنها دعوة جوفاء"⁽²²⁸⁾. وأما «موشيه سميلانسكي»، وهو مهاجر محنك منذ التسعينيات (١٨٩٠)، فقد كان يتحدث باسم الأقلية المنشقة الصغيرة، عندما كان يدي تدمره قائلاً "منذ أيام بيلت مور تم إخماد حرية الفكر والكلام. لقد أصبح فقهاء اليهودية أبواقاً SHOFARS يرددون الشعارات المفروضة عليهم من فوق. وكل من يتجرأ على التعبير عن رأيه الخاص يوصم بالخيانة، كما فرض الصمت على الكتاب ذوي النزعة الاستقلالية مهما كانت ضئيلة الشأن"⁽²²⁹⁾.

ولما انتهت الحرب بدأت تدغدغ أحلام اليهود فكرة مكافأتهم على خدماتهم الجلّى، ولا سيما بعد النصر الانتخابي الذي حققه حزب العمال البريطاني (الودي) في تموز عام ١٩٤٥. ولكن آمالهم سرعان ما بدأت تتبخّر عندما بدأ العمال يسعون لإقامة نوع من التوازن بين المطالب اليهودية والضغط العربية وبين مصالحهم الأمبريالية. فرد الصهاينة على ذلك باعتماد استراتيجية مزدوجة يمكن تلخيصها «بالصهيونية الدبلوماسية» التي كان يجسدها الدكتور الوقور حايم وايزمن، «وبالصهيونية المقاتلة» التي كان يجسدها مناحيم بيغن.

وعلى الرغم من أن عبارة «الصهيونية المقاتلة» كانت من ابتكار «يوري أفيري»، وهو أحد المنسويين الإسرائيليين، فإن جذورها تعود إلى التطرف الرجعي الذي كان يتحلّى به «جابوتنسكي» والذي أشرنا إليه من قبل. فمع أن التيار الرئيسي في الزعامة اليهودية قد فصل جابوتنسكي ومنظمته السرية المسلحة «إيرغون — IRGUN باعتبارهما يمثلان "الجناح المتطرف في الحركة الصهيونية"

فإنهما كانا يتمتعان بعدد كبير من الأتباع، نظراً لمغامراتهما الجريئة ونظراً لأن الأحداث — وهذا الأهم — قد برهنت عن صحة دعوتهما في أغلب الأحيان، بدلاً من أن تبرهن على خطئهما. فلقد كانا يصران، بدقة النبوة، على أن الشعب اليهودي لن ينال استقلاله الوطني ما لم يكن على أهبة الاستعداد للقتال من أجله.

وبعد موت جابوتنسكي في عام ١٩٣٩ تزعم مناحيم بيغن منظمة إيرغون. لم يكن بيغن رجلاً مقاتلاً أو شاعراً ثورياً أو شخصية أسطورية رومانسية. وإنما كان إنساناً قصير القامة وبعيداً عن الوسامة وأنيقاً في مسألة الملبس وآداب السلوك، فإنه كان أكثر شبهاً بمحام أو معلم في مدينة صغيرة منه بالقائد الثوري المطاع. ومع ذلك فإن شجاعته وحزمه ونزغته نحو النشاطات السرية وقدرته على التشبث بالخيارات الاستراتيجية، جعلت منه زعيماً بلا منازع لتلك المنظمة الإلهاية في طورها اللاحق بالشكل الذي كان عليه جابوتنسكي في أيامها الأولى. لقد استبعد بيغن العرب من حساباته بمنتهى البساطة كعامل ضئيل الشأن "طبيعاً للعرب حقوق ولكن حقوقنا أهم من حقوقهم بكثير كما إن حاجتنا تطغى على حاجاتهم أيضاً" (230). ولقد كان يعتبر البريطانيين بمثابة العدو رقم ١ كما كان على قناعة تامة أن بالإمكان طردهم من فلسطين بالقوة المسلحة. "لقد أقمنا التاريخ وملاحظاتنا أيضاً أن السلطة البريطانية ستهاوى تلقائياً فيما لو نجحنا في تقويض هيبة الحكومة في أرض إسرائيل ERETZ ISRAEL. وبدءاً من ذلك التاريخ فصاعداً لن نترك الفرصة لهذه الزاوية الضعيفة أن تنهأ بالراحة. وطيلة سنوات انتفاضتنا، كنا نضرب هيبة الحكم البريطاني بشكل متعمد وبلا كلل وبلا انقطاع" (231).

لقد نفذ بيغن هذه الاستراتيجية بنجاح باهر على الرغم من الفوارق الهائلة الظاهرية والمشبطة للهمم. فحرب العصابات بدأت في عام ١٩٤٤ بستائة فرد من منظمة إيرغون فقط وبأقل من مائة قطعة سلاح. ومع ذلك فقد كان «الإرهابيون اليهود»، كما كانت تطلق عليهم الصحافة البريطانية. يوماً بعد آخر ينسفون الجسور ويلغمون الطرقات ويخرجون القطارات عن سككها الحديدية ويفرقون قوارب دوريات الحراسة ويهاجمون الثكنات والإنشاءات العسكرية ويسطون على الأسلحة وشاحنات الرواتب. وأما ذروة الإرهاب، فقد كان نسف «فندق الملك داوود» الذي كانت تستخدمه السلطة البريطانية مقرأ لقيادتها العسكرية والمدنية معاً، إذ مات بين الانتقاض أكثر من ثمان وثمانين نسمة معظمهم من البريطانيين والعرب واليهود. وأما رد السلطات البريطانية فقد كان يتمثل باتخاذ الاحتياطات الأمنية المألوفة كالأسلاك الشائكة وإقامة الحواجز وأكياس الرمل وتشديد الحراسة وحظر التجول. وتحولت فلسطين الواقعة تحت الانتداب إلى سجن كبير للعرب وإطلاق العنان لعصابة

الأرغون . وأخيراً في ١٤ شباط عام ١٩٤٧ أعلنت الحكومة البريطانية على العالم بأنها لا ترى ثمة أمل بحل هذا النزاع وأنها قررت "إحالة المشكلة برمتها إلى الأمم المتحدة"،⁽²³²⁾.

وبعد أن هيمنت «الصهيونية المقاتلة» على فلسطين فقد جاء دور «الصهيونية الدبلوماسية» كي تتوج النصر في الأمم المتحدة . لقد كان «وايزمن وبن غوريون» هما زعيما هذه المرحلة الجديدة من النضال وكانت وسيطتهما بذلك تكمن في الجماعة اليهودية في الولايات المتحدة ، الجماعة التي كان الرئيس «ترومان» رهن مشيقتها سياسياً . فكما قال للسفراء الأمريكيين المعتمدين في العالم العربي : "إنني آسف أيها السادة ولكن علي الاستجابة لمئات الألوف من الناس التواقين لنجاح الصهيونية . وليس لدي مئات الآلاف من العرب بين من ينتخبني من الناس"،⁽²³³⁾ . وأما اهم الرئيسي والعاجل «للسهيونية الدبلوماسية» فقد كان يتمركز حول فتح فلسطين ، وفلسطين وحدها ، أمام ذلك الفيز المتعاطف من المهاجرين اليهود . فهذا هو المحامي الأمريكي «موريس إيرنست» الذي عينه الرئيس روزفلت لإقناع أكبر عدد ممكن من البلدان لقبول المهاجرين ، يصاب بالذهول لرد الفعل العدائي الذي ظهر على المنظمة الصهيونية . "لقد أصبت بالذهول بل وشعرت بالإهانة عندما عمدت القيادات الصهيونية الفعالة إلى الانتقاص من قدري والتهكم علي ومن ثم اتهامي بالخيانة . ففي إحدى المآدب المسائية اتهمت صراحة بترويج خطة المزيد من حرية الهجرة بهدف تقويض الصهيونية السياسية"،⁽²³⁴⁾ .

وهكذا أصبحت الأمم المتحدة مسرحاً للصراع تتنافس فيه الأمم الأعضاء على تأمين الموافقة على حلولها المختلفة للمشكلة الفلسطينية . وفي النهاية حسم النزاع أن كلاً من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة كانا يجهدان لصالح تقسيم فلسطين .

وأما الخطوات التي أدت بالأمم المتحدة لاتخاذ قرارها المصيري القاضي بتقسيم فلسطين فهي معروفة تماماً . ففي آب عام ١٩٤٥ اقترح الرئيس «ترومان» السماح لمائة ألف يهودي بالهجرة إلى فلسطين . وفي نيسان عام ١٩٤٦ قدمت لجنة تقصي الحقائق الإنكليزية / الأمريكية تقريرها المزور لصالح اقتراح الرئيس ، فردت «جامعة الدول العربية» بتحذيرها بأنها تعارض معارضة عنيدة هذا التقسيم وأنها على استعداد ، إذا اقتضى الأمر ، لاستخدام القوة لمنعه . وعندها أرسلت الأمم المتحدة لجنة لتقصي الحقائق إلى فلسطين وصوتت «الجمعية العمومية» ، بعد أن تلقت تقرير اللجنة ، لصالح تقسيم فلسطين في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٤٧ . وفي ١٤ أيار من العام التالي نفذ اليهود قرار التقسيم وأعلنوا عن تأسيس دولة يهودية تدعى إسرائيل . وفي اليوم نفسه اعترف الرئيس ترومان بالدولة الجديدة ، وفي اليوم التالي نفذ العرب تهديدهم الموعود وأرسلوا جيوشهم من أجل تحرير فلسطين .

لقد تكشف الهجوم العربي وكأنه كان نعمة من الله بالنسبة للدولة اليهودية الجديدة . فمن مساحة فلسطين البالغة عشرة آلاف ميل مربع كانت الأمم المتحدة قد خصت اليهود بخمسة آلاف وسبعمائة ميل مربع وتركزت للعرب الأميال المتبقية والبالغة أربعة آلاف وثلاثمائة ميل . وهكذا كانت الدولة اليهودية المقترحة ستبدأ بعدد من السكان العرب مواز تقريباً لعدد السكان اليهود — الأمر الذي كان محمية للآمال ، نظراً لارتفاع معدل الولادات بين العرب أكثر بكثير منه بين اليهود . ولكن ما كان لهذه الورطة أن تثير مخاوف اليهود لأن الهجوم العربي أتاح لهم مادعاه الصهيانية « تطهير » موطنهم وتوسيعه توسيعاً كبيراً خارج إطار الحدود التي أقرتها الأمم المتحدة .

إن حرب عام ١٩٤٨ بين إسرائيل ودول الجامعة العربية (مصر والأردن وسورية والعراق ولبنان) بدت وكأنها معركة غير متكافئة . وعملياً كان العرب هم الذين برهنوا على أنهم يمثلون الطرف الأضعف بكثير . فالعرب الفلسطينيون نكّلت بهم القوات البريطانية في الثلاثينيات (١٩٣٠) ، ولذلك فما كان بمقدورهم في عام ١٩٤٨ تجنيد أكثر من بعض الوحدات غير النظامية ووحدات الدفاع المحلي التي كانت سيرة التسليح والتدريب والتي كانت تفتقر إلى الدعم التعبوي . ولذلك فقد كانت تلك الحرب أساساً حرباً بين القوات الصهيونية وبين قوات الجامعة العربية . وعلى الرغم من تباين التقديرات فإن أعداد الطرفين كانت متساوية تقريباً ، كما كان لكل منهما نقاط ضعفه وقوته المختلفة عن الآخر .

لقد كان الإسرائيليون أفضل تدريباً وأحسن قيادة من العرب ، وأن بريطانيا كانت تقدم لهم السلاح والمعلومات ، وكانوا كلما طال أمد الحرب يزدادون قوة من خلال إمدادهم بمزيد من الأسلحة والمتطوعين إمداداً ثابتاً من تلك الشبكة الصهيونية الماهرة والعاملة في أوربة والولايات المتحدة . ففي نهاية الحرب كان هنالك زهاء ستين ألف جندي يهودي في مواجهة أربعين ألف جندي عربي . كان العرب في البداية أفضل تجهيزاً لامتلاكهم عدداً متواضعاً من الدبابات والطائرات النفاثة ، كما كانوا يتمتعون بميزة التحرك ضمن مناطق سكانها من العرب الموالين . ولكن على الرغم من كل هذه المزايا فإن الجيوش العربية هاجمت وهي بقيادات متفرقة ، وأسلحة ضعيفة ، تنقصها الخبرة وحرية الحركة .

« فموس علمي » ، وهو فلسطيني مشهور ، قام برحلة إلى العواصم العربية ليقف على نوع المساعدة التي قد يتوقعها شعبه من إخوانهم العرب ، فصادف التطمينات الطنانة في كل مكان زاره . فالسعودية قالت لموسى هذا " ما ان نحصل على الضوء الأخضر من البريطانيين حتى نتمكن من طرد اليهود بمنتهى السهولة " ، وقيل له في العراق أن المطلوب لا يتعدى " بضعة مكانس " لقتل اليهود بالبحر . وأما الأمين العام للجامعة العربية فقد قال بملء الثقة : " إن لم يكسب العرب

الحرب ضد اليهود فلك أن تشنق كل قياداتهم وسياسيهم“ (وعندما قابل موسى الرئيس السوري، الذي كان أكثر المسؤولين العرب ثقة بالنفس، أكد لموسى علمي أن ”.... جيشنا مجهز بأفضل المعدات العسكرية وهو قادر جداً على تصفية الحساب مع حفنة من اليهود، ويمكنني أن أبوح لك سراً أن بحوزتنا حتى قبلة ذرية“. وأضاف الرئيس بعد أن رأى علامات الدهشة على موسى: ”نعم، لقد صنعت محلياً، لقد وقعنا مصادفة على مواطن ذكي جداً، إنه سمكري)“....“ (235).

وعلاوة على هذا الهراء الأجوف اكتشف موسى أن قادة الدول العربية كانوا عبارة عن مجموعة من المتنافسين أكثر مما كانوا شركاء في مشروع مشترك لمعونة الفلسطينيين، ولذلك فقد توصل إلى الاستنتاج ”أن الهدف المعلن لهم كان إنقاذ فلسطين وأن مصيرها بعدئذ يجب أن يترك، كما قالوا، لشعبها. ولكن هذا الكلام ما كان يتجاوز ألسنتهم إذ في قلوبهم كلهم كانوا يتمنون أن تؤول فلسطين إليهم، كما كان معظمهم يسارع لمنع جيرانه من استباقه إلى ذلك والتفوق عليه“ (236).

وإن ما كان يعزز استنتاجات موسى كانت عداء القوات العربية بعضها لبعض بعد اندلاع الحرب. فالمصريون، مثلاً، خوفاً من طموح الملك عبد الله لاقتناص فلسطين كانوا يحرضون عمداً على تقليص فاعلية شرقي الأردن باحتجاز الذخائر العسكرية الذاهبة إليه. وما هو أدهى من ذلك أن بعض قادة الجيوش العربية برهنوا على أنهم، في أغلب الأحوال، مغامرون سياسيون أكثر مما كانوا قادة عسكريين مدربين. لقد كانت عملياتهم موضع الارتجال أكثر مما كانت موضع التخطيط، كما كانت أنجح أعمالهم نتيجة محالفة الحظ لهم، كما إن تلك المكاسب القليلة التي كسبوها لم تكن موضع استغلال مناسب (237).

ففي ظل هذه الظروف لم يكن الانتصار اليهودي في حرب عام ١٩٤٨ معجزة من المعجزات، ولكن هزيمتهم — لو تحققت — لكانت هي المعجزة بعينها. ففي نهاية الحرب كان الصهاينة يسيطرون على نسبة ٧٧٪ من البلاد بدلاً من نسبة ٥٧٪ التي خصصتها لهم الأمم المتحدة. والأدهى من ذلك أن ٩٠٠٠٠٠ نسمة من ١٣ مليون عربي ممن كانوا يقطنون مناطق المعارك قد اضطروا لترك أراضيهم وبذلك تركوا اليهود يشكلون الأغلبية الساحقة القوية في دولتهم التي وسعوها إثر الحرب من جديد.

وعلق الدكتور وايزمن على هذا التحول بأنه كان بمثابة ”تنظيف الأرض تنظيفاً رائعاً“. ولكن هذا التنظيف لم يكن بحد ذاته معجزة أكثر مما كانها النصر العسكري أيضاً. وأما الأسباب التي دفعت العرب إلى النزوح عن مدنها وقراهم فهي مسألة لا تزال بين أخذ ورد. فالعرب يهتمون

الصهاينة بأن الرعب الذي زرعه كان السبب الأساسي، في حين يزعم اليهود أن النزوح كان تنفيذاً منهم لأوامر قياداتهم القاضية بإخلاء الأرض تسهلاً لهجوم عربي وشيك. ولكن السبب الأساسي كان يكمن، على أية حال، في انهيار المعنويات العربية نظراً لرحيل القوات البريطانية وترك البلاد تحت رحمة عصابات الهاغانا والأرغون اللتين زرعتا الرعب في قلوب السكان العرب وأجبرتهم على النزوح، واستغل اليهود الانهيار المعنوي العربي استغلالاً ناجحاً إلى حد التدمير. ففي بعض تلك المناطق التي كان يتوفر فيها تقليد التعاون اليهودي/العربي كان اليهود يحضون العرب على البقاء، ولكن الصهاينة عموماً نفذوا خطتهم — (PLAN DALET = الخطة د) — التي كان هدفها "السيطرة على المنطقة التي منحتنا إياها الأمم المتحدة بالإضافة إلى المناطق التي احتلتها قواتنا والتي كانت خارج نطاق هذه الحدود"، كما كان هدفها «تنظيف» أمثال هذه المناطق من سكانها العرب⁽²³⁸⁾. وأما تنفيذ هذه الخطة فقد كان يقضي ضمناً "شن حملة مركزة BLITZ اقترنت فيها حملات القتل والتعذيب والحرب النفسية بشكل محبوك ونفذتها قوات الهاغانا الرسمية وقوات الأرغون المنشقة سواء بسواء، مما أدى في خاتمة المطاف إلى طرد الفلسطينيين خارج البلاد"⁽²³⁹⁾. فالحملة المادية كانت تتألف من الهجمات المسلحة التي كانت من أشنعها تلك المجزرة التي ذهب ضحيتها سكان القرية العربية «دير ياسين». وأما الحملة النفسية فقد كانت تتضمن بث الإشاعات وإشاعة الذعر باللغة العربية من محطات إذاعية صهيونية سرية ومن مكبرات الصوت المحمولة على العربات المصفحة. ومؤخراً أكد مناحيم بيغن، الذي كان وقتها زعيماً لمنظمة الأرغون، صحة تنسيق تلك العمليات اليهودية التي أدت إلى طرد العرب من المناطق التي خصصتها الأمم المتحدة لقيام الدولة اليهودية الجديدة فقال:

"في الشهر السابق لنهاية الانتداب قررت الوكالة اليهودية الاضطلاع بعبء مهمة شاقة تكون مقدمة للإطباق على المدن العربية قبل جلاء القوات البريطانية وتشتت سكانها العرب. فلقد توصلت الوكالة اليهودية إلى اتفاق معنا يقضي بضرورة تنفيذنا لهذه التدابير في الوقت الذي كانت فيه ستشجب كل أفعالنا وتظاهرها فيه بأننا عناصر منشقة — مثلما كانت تفعل عندما كنا نحارب البريطانيين. ولذلك فقد ضربنا ضرباً عنيفاً وزرعنا الرعب في قلوب العرب وبذلك أنجزنا طرد السكان العرب من المناطق المخصصة للدولة اليهودية"⁽²⁴⁰⁾.

وإن «إسحاق رايبين»، رئيس الوزراء السابق، يصف أيضاً في مذكراته كيفية مشاركته في العمليات التي أجبرت العرب على الهرب من اللد والرملة، المدينتين القريبتين من تل أبيب. ولكن النص المتعلق بهذه الوقائع كان مصيره الشطب من قبل لجنة الرقابة التي كان يرأسها وزير العدل في وزارة بيغن⁽²⁴¹⁾.

لقد عبرت الجيوش العربية حدود فلسطين حينما انتهى الانتداب في منتصف أيار عام ١٩٤٨. وبعد مضي شهر على القتال تدخلت الأمم المتحدة وفرضت هدنة بإشرافها. ولكن هذه الهدنة التي دامت شهراً واحداً فقط، كانت موضع استغلال الجانبين لتعزيز القدرات القتالية لقواتهما. ولقد كان الإسرائيليون أكثر فاعلية بهذا المضمار، مما جعلهم يبرزون في نهاية الهدنة أقوى بكثير مما كانوا قبلها. ولما كانت الحكومة العربية تؤمل شعوبها بنصر قريب؛ فقد وجدت لزاماً عليها في هذه الآونة أن ترفض تمديد الهدنة. ولذلك فعندما اندلع القتال من جديد في ٨ تموز تقدمت الجيوش الإسرائيلية على كافة الجبهات ووسعت المناطق التي كانت تهيمن عليها إلى حد كبير جداً. وفي النهاية وقعت إسرائيل اتفاقات الهدنة مع الدول العربية كلاً على حدة بين شهري شباط وتموز من عام ١٩٤٩.

إن إطار السياسة الدولية الذي نشبت في ظله حرب عام ١٩٤٨ إطار جدير بالاهتمام. فلك الفترة كانت فترة بداية الحرب الباردة — غمرة الحرب الأهلية في اليونان وترسيخ الهيمنة السوفيتية في أوربة الشرقية وانتصار ماو في الصين. وأما في إسرائيل فقد كان الصهاينة اليساريون من ألد أعداء الأمبريالية بعد الحرب مع بريطانيا، ولذلك فقد كانوا يعارضون الهدنة ويحذون استمرار الحرب ضد الدول العربية إلى غاية الاستيلاء على فلسطين بكاملها، وبعد ذلك كانت خطتهم ترمي إما لإقامة دولة مزدوجة القومية وإما للتنازل عن بعض المناطق للفلسطينيين. ولكن بن غوريون كان أبرع من الصهاينة اليساريين في مناوئته إذ تعاون مع عبد الله ملك الأردن على إنهاء الحرب ومن ثم إدخال الدولة الإسرائيلية الجديدة في المعسكر الغربي.

فحرب عام ١٩٤٨ حولت شكل خارطة فلسطين، البلد الخاضع للانتداب سابقاً، وجعلت منها كياناً إسرائيلياً، وقطاع غزة — تحت الإدارة المصرية، وال الضفة الغربية تحت الإشراف الأردني. وهذا التحول السياسي حول بدوره شكل الصراع الإسرائيلي/العربي الجماعي ضمن فلسطين إلى صراع بين إسرائيل والدول العربية الثلاث المتاخمة لها وجعله يتخذ شكل صراع فيما بين دول بعضها ببعض. وهكذا انخفضت منزلة العرب الفلسطينيين إما إلى منزلة الرعايا ضمن إسرائيل وإما إلى منزلة اللاجئين خارج إسرائيل، الأمر الذي جعل منهم عنصراً ثانوياً في الصراع الإسرائيلي/العربي، لأنهم صاروا بمثابة «المشكلة» بدلاً من كونهم محور ذلك الصراع. وبدأ الفلسطينيون بعد ذلك يتقبلون تدريجياً هذا الموضع الثانوي. وبما أن معنوياتهم أصبحت موضع الضعف المطلق من جراء النتيجة غير المتوقعة للحرب ومن جراء اقتلاعهم من جذورهم من بيوت أجدادهم، فقد باتوا يتطلعون إلى الدول المحيطة بهم لإنقاذهم من محتهم. لقد كان هذا الموقف هو السمة البارزة التي طغت على المرحلة الممتدة منذ عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٦٧.

إن الاعتماد الفلسطيني على العالم العربي المحيط بالفلسطينيين قد برهن عن عدم جدواه بشكل مطلق. فنكبة ١٩٤٨ كانت العامل الذي أضعف معنويات العرب والذي أدى إلى انقساماتهم. فالإخوان المسلمون ردوا على ذلك بالعودة إلى الشريعة الإسلامية، ولكن القوميين العرب الدنيويين رفضوا تلك الدعوة في الوقت الذي كانوا يفتقرون فيه إلى منظمة أو أيديولوجية مشتركة، إذ ساند بعضهم حزب البعث الاشتراكي، وساند بعضهم الزعيم المصري «ناصر» بمخططاته للوحدة العربية و «الاشتراكية العربية»، في حين انضم آخرون منهم إلى حركة القوميين العرب التي تحول جناح منها بقيادة الدكتور «جورج حبش» من القومية إلى الماركسية. وأخيراً فإن كل هذه الفئات نزعَت ثقتها من بعض الأنظمة العربية الوطيدة الأركان واعتبرتها أنظمة لا يمكن الاعتماد عليها في تحرير فلسطين.

وأما الأنظمة العربية فقد لجأت بدورها إلى إطلاق التصريحات ضد إسرائيل بغية تحويل أنظار الرأي العام الشعبي عن الحاجة الملحة لإصلاح أحوالها الداخلية التي كشفت عنها هزيمتها العسكرية. فأعلن في سورية: "إن على سورية والعراق ومصر أن تتفق فيما بينها على خطة متحدة تمكنها من القضاء على إسرائيل"، وقالت العراق: "لن يكف العرب مطلقاً عن اعتبار إسرائيل دولة معادية. فاليهود كلهم أعداؤنا بغض النظر عن درجة التعلق التي يعرضونها..... إننا لن نكف لحظة واحدة عن استعداداتنا ليوم الثأر"، في حين أن السعودية اشتطت إلى حد التصريح "أن الشعوب العربية يجب أن تكون على استعداد لتقديم عشرة ملايين ضحية من ملايينها البشرية الخمسين، إذا اقتضى الأمر، لمسح إسرائيل عن الوجود... ويجب استئصال إسرائيل السرطان" (242). فقد اجتشت هذه التهديدات وما كانت تنطوي عليه، جذور تلك العناصر اليهودية التي كانت لا تزال حتى حينه تنادي بأن على إسرائيل المنتصرة أن تمسك بزمام المبادرة لتنشيط "السلام والتعاون بين الشعبين" (243). ولكن منطقهم فشل في أن يشق طريقه في ظل الظروف السائدة التي أتاحت لـ «بن غوريون»، الذي كان يعيش مرحلة التصلب من حياته السياسية المتقلبة، الهيمنة على الأمور خلال هذه السنوات. وبذلك كانت النتيجة الخالصة قيام حالة من المواجهة الدائمة بين إسرائيل والدول العربية ساهمت فيها إسرائيل باتخاذ التدابير العدوانية ضد الدول العربية المحيطة بها.

لقد كانت التدابير العربية تتضمن المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل وفرض الحصار البري والبحري عليها، وكان المقر الإداري للجنة المقاطعة والحصار يقوم في دمشق وله فروع في بقية الدول العربية الأخرى، كما تم إغلاق قناة السويس في وجه السفن الإسرائيلية وإعداد «القوائم السوداء» بأسماء كل السفن التي تزور الموانئ الإسرائيلية لمنع تأدية الخدمات لأمثال هذه السفن في الموانئ العربية. وأما أصحاب جوازات السفر التي تحمل التأشيرات الإسرائيلية؛ فقد منعوا من دخول الدول

العربية، كما تم تحذير شركات النفط العاملة في البلدان العربية من إمداد إسرائيل بالنفط. ولكن هذه التدابير كلها لم تعطل الاقتصاد الإسرائيلي الذي دعمته أمريكا، علماً بأنها أوقعت عبثاً مالياً معتبراً على الدولة الجديدة، إذ إن التقديرات تشير إلى أن إسرائيل كانت تخسر سنوياً مبلغاً يتراوح بين الأربعين مليون دولار والخمسين مليون دولار على شكل تكاليف إضافية على الشحن البحري وأسعار النفط ورسوم السفن. وعلاوة على ذلك فقد تعرضت إسرائيل لخسائر جسيمة لا تحصى كان من المحتمل أن تتجنبها في ميداني التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية، وأن تكسب عوضاً عنها المغام التي لم تتحقق من جراء الضغط الاقتصادي العربي.

إن المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل تم استكمالها بالمقاطعة السياسية، إذ كان العرب يرفضون المشاركة في أية منظمات إقليمية أو ألعاب رياضية أو مؤتمرات سياسية تتمثل بها إسرائيل. وهكذا، ونظراً للتهديد العربي بمقاطعة «مؤتمر باندونغ للدول الآسيوية والإفريقية» — في نيسان عام ١٩٥٥) لم تدع إسرائيل لحضوره على الرغم من انعقاد ذلك المؤتمر تحت شعار المساواة والتمثيل العام. وأما ما كان أخطر من هذا كله فهو شن الغارات العربية عبر الحدود الإسرائيلية بهدف جعل الحياة أمراً مستحيلاً في مستوطنات الحدود. فلقد تم تنظيم وحدات الفدائيين لهذا الغرض من المتطوعين القادمين معظمهم من مخيمات اللاجئين، وبدأت بمهاجمة المراكز العسكرية والاقتصادية لمنع الاستقرار عن دولة ظالمة معتدية.

لقد كانت الأعمال الفدائية العربية بمثابة عوامل استفزاز دائم للإسرائيليين، ولكنها لم تكن قط بمثابة التهديد الخطير، ولذلك نظم العسكريون الإسرائيليون الإجراءات المضادة الناجمة باستخدام الطائرات والغارات، التي أوقعت عدداً من القتلى يفوق العدد الذي أوقعه العرب في صفوفهم، كما إن الحكومة الإسرائيلية اعتمدت مختلف التدابير التي صارت تقيد الأقلية العربية ضمن إسرائيل تقييداً محكماً. وهكذا خضعت غالبية العرب الكبيرة إلى حكومة عسكرية تعتمد «النظم الدفاعية» التي استعملها البريطانيون عام ١٩٤٥. وفي تلك الآونة شجب الدكتور «ياكوف شابير»، الذي أصبح لاحقاً وزير العدل الإسرائيلي، تلك «النظم الدفاعية» ووصمها بأنها إجراءات «لا مثيل لها في أي بلد متحضر..... ولم تكن حتى في ألمانيا النازية»⁽²⁴⁴⁾. ومع ذلك فرضت إسرائيل هذه القوانين على العرب بمتى القسوة وأصبحت القيادات العسكرية مخولة باقتلاع جماعات من العرب بأكملها من الجذور حسب أهوائها، ويفرض منع التجول ضمن حدود إدارتها العسكرية، وباغتصاب الأرض وتفتيت الملكية أو منع استعادتها، وبالدخول إلى أي مكان وتفتيشه واعتقال أي فرد اعتقالاتاً تعسفياً أو فرض الإقامة الجبرية عليه في منزله.

وأما الأداة الأساسية الأخرى لبسط الهيمنة الإسرائيلية فقد كانت حيازة الأرض من خلال مصادرة ملكيات الناس الذين هربوا من البلاد إبان حرب عام ١٩٤٨، ومن خلال بعض التشريعات الخاصة فيما بعد من أمثال قوانين الطوارئ — كقانون حراثة الأراضي البور (١٩٤٨)، وقانون استملاك الأرض لمستلزمات الطوارئ (١٩٤٩)، وقانون ملكية المتغيين (١٩٥٠)، وقانون حيازة الأرض كشيء مكتسب — وقوانين تثبيت الملكية والتعويضات (١٩٥٣)، وقانون حق التقدم (١٩٥٨)، علاوة على تطبيق (النظم الدفاعية — ١٩٤٥) بشكل انتقائي. فمن خلال هذه التدابير القضائية بالإضافة إلى الاستفادة من الهروب العربي الجماعي، تمكن اليهود من مصادرة ثلثي الأراضي التي كان يحرقها الفلاحون العرب قبل عام ١٩٤٨ وآلت إلى هيمنة اليهود بعد حرب عام ١٩٤٨ بقصد استثمارها من قبلهم أو استعمالها لأغراض أخرى. ولكن هذه التدابير كلها تركت القرى العربية في إسرائيل السابقة لعام ١٩٤٨، على الرغم من ذلك كله، تتمتع بنسبة ٢٢٫٦٪ من المحاصيل الزراعية في المناطق المحروثة، غير أن الحكومة لم تخصص لهذه النسبة إلا نسبة ١٫٩٨٪ من مصادر المياه العامة المخصصة لسقاية المزروعات.

وهكذا فإن العديد من المزارعين العرب غادروا حقوقهم، بعد أن حرّموا من المساعدة المالية والتقنية كما حرّموا من مياه الري، للعمل في المدن بأعمال وضيعة شتى ولم يقبل اتحاد العمال «المستدروت» انضمام العمال العرب إلى صفوفه إلا في عام ١٩٥٩، وحتى في ١ تموز عام ١٩٦٧ لم تكن عضوية العمال العرب تشكل فيه إلا نسبة ٤٫٥٪ من مجمل العضوية العامة. ونظراً للنظم الدفاعية) فلم يكن بمقدور العمال العرب الوافدين من المناطق المحتلة والعاملين في المدن الإسرائيلية المبيت والسكن في تلك المدن. إن «آهارون كوهين» يتوصل إلى الاستنتاج التالي إذ يقول: "إن معظم العمال العرب يتعرضون للتحيز فيما يتعلق بالأجور والمزايا الاجتماعية. فهم يهدرون الكثير من الزمن والنقود في رحلاتهم الطويلة إلى مراكز أعمالهم، وفي أكثر الأحيان يتنقلون من عمل إلى آخر ومن مكان إلى آخر.... دون حياة اجتماعية سليمة... وينقطعون عن بيوتهم فترات زمنية طويلة. وإن فرص العمل أمام العمال العرب ليست كما يجب أن تكون، ولا سيما أمام الشباب والشابات"، (245).

وأما في الميدان الصحي فقد تحسنت ظروف العرب الإسرائيليين تحسناً أساسياً، إذ انخفضت نسبة وفيات الأطفال من ٩٦ بالألف في عام ١٩٤٧ إلى ٣١ في عام ١٩٧٨ (في حين أن هذه النسبة لليهود هي ١٤٫٢)، والتلقيح ضد شلل الأطفال يتناول الأطفال العرب كما يتناول الأطفال اليهود، كما عمدت وزارة الصحة إلى إقامة المراكز الصحية والمراكز الاجتماعية بالإضافة إلى بيوت رعاية الأمومة والطفولة في بعض القرى العربية. ولكن على الرغم من هذا التقدم فإن «آهارون كوهين» يشير إلى

أن "المنجزات في مضمار تحسين صحة المواطنين العرب لاتواكب، شأنها شأن المنجزات في الميادين الأخرى، منجزات الدولة ككل ولسوف تصبح الهوة، بمرور الزمن، أشد وضوحاً وأكثر إيلاماً، وحتى في حزيران عام ١٩٦٦ لم يكن هنالك أي طبيب في نصف القرى العربية تقريباً، كما كانت كل تلك القرى تقريباً تخلو من الخدمات الطبية"، (246).

وفي ميدان التعليم كانت نسبة الطلاب العرب في المدارس الابتدائية في عام ١٩٧٥ في إسرائيل السابقة لعام ١٩٦٧ تشكل ٢١.٤٪ من النسبة العامة لطلاب المدارس الابتدائية (وهي نسبة تنسجم مع تلك النسبة السكانية التي كان يشكلها العرب بين مجمل السكان والبالغة ١٥٪ نظراً للعائلات العربية الكبيرة)، ولكن النسبة في المدارس الثانوية هبطت إلى ١٠٪، كما هبطت في الجامعات إلى ٢٣٪. ويعود هذا الاختلال جزئياً إلى السياسة الإسرائيلية المقصودة، كما يدل على ذلك البيان التالي الذي ورد على لسان «يوري لوبراني»، وهو المستشار السابق لرئيس الوزراء حول الشؤون العربية: "لو لم يكن هنالك طلاب لهان الأمر وكان أكثر استقراراً. ولو بقي العرب حطايين لسهلت قيادتهم علينا. ولكن هنالك بعض الأمور التي تبقى خارج إطار سيطرتنا. وهذا أمر لا مناص منه. وكل ما نستطيع فعله لا يتعدى تدوين مشورتنا واقتراح كيفية معالجة المشكلات"، (247).

هذه الرغبة «لاستبقاء العرب حطايين» تجدد ما يعبر عنها في الإجراءات المتحيزة في مضمار التعليم. فالطلاب المرشحون للقبول في الجامعة العبرية عليهم، بصرف النظر عن مستوى علامات قبولهم، أن يخضعوا لاختبارات أمنية مشددة، لأنها متمركزة حول العرق ولذلك فهي صعبة بالنسبة للطلاب العرب، كما إن هنالك بعض الموضوعات التي تقع خارج متناول الطلاب العرب كهندسة الطيران والإلكترونيات المتطورة في مركز التقنيات. وأما أولئك الطلاب العرب الذين يتغلبون على هذه العقبات ويحظون بالتدريب الجامعي يجدون أنهم غير أكفاء للعمل تقريباً في كل الصناعات القائمة على التكنولوجيا المتطورة وذلك لأنها مصنفة كمنشآت أمنية. وبعض الصناعات الأخرى تستدعي إنهاء الخدمة العسكرية الإلزامية، الأمر الذي يستبعد المتقدمين العرب بشكل غير مباشر ولكنه استبعاد فعال. فأمثال هذه العقبات تفرض الهجرة على الكثيرين من الحريجين العرب مخلفين وراءهم «الحطايين» الذين يفضل الإسرائيليون بقاءهم بين ظهرانيهم.

إن الرأي السائد بين اليهود هو أن وضع العرب في إسرائيل أفضل من الوضع الذي كانوا فيه في الماضي، كما إنه أفضل من وضع إخوتهم العرب في البلدان العربية. ويؤكد آهارون كوهين على أن "هذا النظم من التفكير يتجنب عملياً جوهر المشكلة، إذ لا يمكن الادعاء أن العرب ضمن حدود إسرائيل، لو لم يكونوا فيها لظلوا في حالة جمود فيما يتعلق بالتطور العام والخدمات العامة وإلخ

طيلة السنوات العشرين المنصرمة، وذلك لأن التطور في البلدان المجاورة دليل على قولنا هذا“. والأهم من هذا، كما يشير كوهين، هو أن العرب الفلسطينيين ”وهم يسمعون دائماً الحديث عن الديمقراطية والمساواة في الحقوق المدنية وما شابه ذلك، وفي الوقت نفسه يرون أن هذا كله يزايد تحقيقه في القطاع اليهودي — فإنهم يحكمون على وضعهم، ليس من خلال مقارنته بوضع إخوانهم في هذه الدولة العربية أو تلك، بل من خلال مقارنته بوضع جيرانهم اليهود في الدولة نفسها“⁽²⁴⁸⁾. وباختصار فإن مقارنة وضع العرب الفلسطينيين بوضع العرب في البلدان المجاورة تشبه، في ابتعادها عن جوهر الموضوع وعن سداد الرأي، مقارنة وضع السود في جنوب إفريقيا بوضع السود في البلدان المجاورة، أو مقارنة وضع السود الأمريكيين بوضع السود الأفارقة.

فالعرب الفلسطينيون، بغض النظر عن تحسن وضعهم المادي — بشكل مطلق أو نسبي — يمثلون الحقيقة الماثلة للعيان ألا وهي أنهم لم يروضوا أنفسهم بعد على تقبل الحكم الإسرائيلي، بل إن ما حدث كان النقيض تماماً في واقع الأمر ولا سيما بعد حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧. فبعد حرب عام ١٩٤٨، كان من الطبيعي أن يتلفت العرب الفلسطينيون، وقد تركوا متبعين بلا قيادة، صوب الدول العربية أملاً بإنقاذهم. وبعد الكارثة الثانية تأكد لهم أن السبيل الوحيد للإنقاذ يكمن في جهودهم هم. ولقد توفر لهم الآن ثمة أساس لجهودهم الذاتية وذلك لعدم قيام هروب عربي في عام ١٩٦٧ مماثل لما حدث في عام ١٩٤٨، فعرب المناطق المحتلة مجدداً ظلوا أقوياء في أعدادهم وتنظيمهم (وفي الوقت الذي كان فيه القادة الإسرائيليون المنتصرون يتوقعون من فتوحاتهم الكاسحة عام ١٩٦٧ أن توفر لهم جيل السلام، أدركوا الآن أن الصهيونية المنتصرة أدت، بدلاً من ذلك، إلى ولادة صهيونية مضادة).

(إن الصهيونية المضادة اتخذت لها شكل «منظمة تحرير فلسطين» بمجموعاتها الفدائية أو «أولئك الناس القادرين على التضحية بأنفسهم». فهؤلاء الناس الذين تنظموا في «فتح» وغيرها من المنظمات اتخذوا من إسرائيل الصهيونية نموذجاً لهم. «إن شعبنا، شعب النكبة، يدرك بالفرصة أن إسرائيل لن تختفي من الوجود بفعل كارثة طبيعية ولا بالإقناع، ولا بقرار الهيئات العربية الدولية، كما إنها لن تختفي من خلال السياسات العقيمة والتافهة..... فإسرائيل تقول «إنني هنا بقوة السلاح» علينا أن نكمل هذا القول — ولن نخرج من هنا إلا بقوة السلاح»⁽²⁴⁹⁾).

إن منظمة التحرير الفلسطينية قررت بعد عام ١٩٦٧ اعتماد سياسة جريئة جديدة ولذلك فإن الفدائيين بدءاً من ذلك التاريخ قيدوا أنفسهم بغارات (اضرب واهرب) عبر خطوط الهدنة. وفي هذه الآونة عبر عرفات وقواده العسكريون نهر الأردن في محاولة منهم تنظيم حركة مقاومة ذاتية ضمن

ذلك المليون من العرب الفلسطينيين ممن وقعوا ضحية الحكم الإسرائيلي المباشر . وطبقاً لمقولة « ماو » الشهيرة؛ فإن الفدائيين الآن كانوا سيصبحون نظرياً كالسماك في خضم بحر ثوري يمارسون فيه السباحة بمتى الحرية . وهكذا ذهب « ياسر عرفات » إلى قصبة نابلس المكتظة بالسكان واختفى فيها وجند الطواقم واستحدث منظمة سرية واتخذ القرارات المطلوبة حيال التكتيكات وخطط العمليات . وبدأ الشباب المدربون في سورية يعبرون الحدود وهم يحملون الأسلحة والمتفجرات ليشاركوا في النضال .

وعلى الرغم من إنكار الفدائيين ذواتهم والتضحية بأنفسهم ، وعلى الرغم من الدعم المالي والتعبوي الذي تلقوه من الخارج ، فإن سجل « منظمة التحرير الفلسطينية » برهن على أنه سجل متفاوت ينطوي على عدد من الانتكاسات يماثل عدد الانتصارات على الأقل . إن نضالهم المسلح قد استعاد للفلسطينيين في حقيقة الأمر كبرياءهم وثقتهم بأنفسهم ، ولا سيما بعد « معركة الكرامة » التي قررت فيها إحدى المجموعات الفدائية الصمود والقتال ، فأوقعت الخسائر الفادحة بقوة إسرائيلية قوامها ألف وخمسمائة رجل مزودة بعدد من الدبابات بعد أن عبرت نهر الأردن في فجر الحادي والعشرين من آذار عام ١٩٦٨ . فعلى الرغم من إبادة نصف رجال العصابات فإن مخيمات اللاجئين في جميع أرجاء العالم العربي " احتفلت بانبعث الشعب الفلسطيني " . لقد أقيمت الجنائز الحاشدة الضخمة « للشهداء » وتقاطر المتطوعون على مراكز تجنيد « فتح » ، ولم يعد الناس ينظرون إلى الفلسطينيين وكأنهم مجرد ضحايا سلبية يعيشون في معسكرات اللاجئين على أرزاق الأمم المتحدة . وبالإضافة إلى ذلك حققت « منظمة التحرير الفلسطينية » الانتصارات الدبلوماسية في عام ١٩٧٤ في مؤتمر القمة العربي في الرباط ، حيث تم الاعتراف بها بأنها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ، وفي الهيئة العامة للأمم المتحدة ، حيث خطب عرفات وسط مظاهر حفاوة تليق برؤساء الدول . وفي العام التالي وصمت الهيئة العامة للأمم المتحدة " الصهيونية بأنها شكل من أشكال العنصرية والتحيز العرقي " ، كما تم طرد إسرائيل من اليونسكو ، احتجاجاً على تهويدها القدس العربية في الوقت الذي تم فيه قبول « منظمة التحرير الفلسطينية » لعضو مراقب في بعض الهيئات الفرعية التابعة للأمم المتحدة من أمثال « منظمة العمل الدولية » و « وكالة الطاقة الذرية الدولية » أيضاً .

إن نكسات منظمة التحرير الفلسطينية كانت على الأقل ذات وزن يضاهي وزن انتصاراتها . فادعاءات المنظمة بالانتصارات وبالحجم الكبير للخسائر التي كانت توقعها في صفوف العدو ، كانت من المبالغات المفضوحة ، مما وفر المبررات للإسرائيليين للهزاء " بأضغاث الأحلام الشرقية " . وعلاوة على ذلك فإن تزايد جدوى الإجراءات الدفاعية الإسرائيلية جعل الزمر المقاتلة من « فتح »

تلجأ إلى ممارسة الإرهاب بشكل عشوائي بحيث صار يتناول المدنيين . لقد اتسعت رقعة هذا الإجراء على أيدي المجموعات المقاتلة المتنافسة حتى أخذ يشتمل على ممارسة «العمليات الأجنبية» كخطف الطائرات وقتل الرياضيين الإسرائيليين في الألعاب الأولمبية في ميونيخ . إن أمثال هذه الممارسات كانت تستقطب الاهتمام على نطاق العالم فعلاً ولكنها كانت في الوقت نفسه تعكس الضعف الفلسطيني أكثر مما تعكس القوة الفلسطينية . ولقد كانت هذه الممارسات بعيدة جداً عن ساحة المعركة الحقيقية ولذلك فإن آثارها الختامية كانت سلبية على الأغلب .

وكذلك ابتليت منظمة التحرير الفلسطينية بالانقسامات . فهناك المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين التابعة للدكتور جورج حبش وهي المنظمة ذات التوجه الماركسي والتي تقف على يسار معظم فصائل «منظمة التحرير الفلسطينية» من حيث المنزع الإيديولوجي . وأما أخطر الأمور التي كانت تتعرض تلك المنظمة ، فهو الطعن من الخلف من قبل بعض الحكومات العربية حينما كانت نشاطاتها في اعتبار تلك الحكومات نشاطات معادية للمصالح القومية . فالفلسطينيون لا يزالون يتذكرون بمنتهى المرارة «أيلول الأسود» عندما أمر الملك حسين جنوده البدو بطرد فصائل المنظمة من الأردن في أيلول عام ١٩٧٠ . ولذلك فإن هنالك كل المبررات للتعليق الذي ساقه موشيه دايان والذي قال فيه أن الحسين «قتل من الفلسطينيين في أحد عشر يوماً ما لم تقتله إسرائيل في عشرين عاماً»⁽²⁵⁰⁾ . فالنتيجة الختامية كانت أن حرب التحرير الوطنية المأمولة فشلت في أن تصبح حقيقة حية وذلك لأن البحر المحيط بها لم يبرهن عن مناخه الثوري الكافي لأسماك منظمة التحرير الفلسطينية ، وهكذا فسرعان ما اضطر عرفات للتخلي عن حملته في الضفة الغربية والعبور إلى الضفة الأخرى من نهر الأردن مرة جديدة .

فإذا كانت حرب عام ١٩٦٧ قد ولدت صهيونية مضادة في أوساط الفلسطينيين ؛ فإنها حرضت أيضاً على قيام صهيونية ألد وأشد ثقة بالنفس في أوساط اليهود . فقبل الحرب كانت إسرائيل ممزقة من جراء الصعوبات الاقتصادية والشك الذاتي ، طبقاً لما قاله الاقتصادي الإسرائيلي «آهارون دوفرات» ، ولكن ذلك الواقع تغير بأكمله بعد الانتصارات العسكرية والتوسع الإقليمي :

«لقد كانت هذه البلاد تمن تحت وطأة كساد حقيقي قبل حرب الأيام الستة ، كما كان الناس فيها يعيشون حالة من الكآبة النفسية وكان العديدون منهم يتطلعون إلى فرصة الفرج في أي مكان في الدنيا . ولقد كانت النكتة الرائجة في عام ١٩٦٦ هي : 'ليتكرم آخر فرد يغادر مطار اللد بإطفاء الأنوار' .

ولكن الحرب خلصت البلاد من تلك الحالة إذ فجأة توفرت الفرص في كل مكان منها .

فلقد صار لنا مليون مستهلك جديد في المناطق المحتلة، كما صار لنا مصدر جديد من مصادر اليد العاملة. ومنذ ذلك الحين سار كل شيء في تحسن ملحوظ: الإنفاق الحكومي والهجرة والاستثمار الأجنبي^{٢٥١}.

إن الإشارة إلى «المستهلكين الجدد» وإلى «المصدر الجديد لليد العاملة» إشارة تنطوي على مغزى ما. فبين عام ١٩٦٨ ونهاية عام ١٩٧٤ زاد عدد الفلسطينيين من المناطق المحتلة ومن صاروا يعملون في إسرائيل من ١٢٠٠٠ نسمة إلى ٧٨٠٠٠، أو ما كانت نسبته تساوي ٤٩٫٨٪ من مجمل القوة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة. فلقد صار أولئك العمال يمارسون العمل في أحقر الأعمال وأبخسها أجره بحيث أن أحد تقارير «بنك إسرائيل» اكتشف وجود هوة في معدل الأجور تبلغ ٥٠٪ في عام ١٩٧٢ بين متوسط ما يتقاضاه العامل الإسرائيلي ومتوسط ما يتقاضاه العرب القادمون من المناطق المحتلة. ولقد أصبحت الهوة الآن أعمق مما كانت عليه لأن العمال الفلسطينيين ليس لهم سبيل إلى مختلف أموال التأمينات المتاحة في العادة للعمال الإسرائيليين. كما إن العمال الفلسطينيين ممنوعون من المبيت في إسرائيل دون إذن خاص ولكن هذا الإجراء يتم خرقه في أغلب الأحيان من جراء تستر أرباب العمل عليهم ولذلك فإنهم عادة ينامون في أماكن مؤقتة بالقرب من أماكن عملهم — في أقبية المصانع أو أقبية المباني التي هي قيد البناء، وفي مطابخ المطاعم وفي باحات المزارع واليساتين. وأما الأجور التي تدفع لهؤلاء العمال المهاجرين فهي أعلى بكثير مما قد يتقاضونه في ديارهم.

نسبة العاطلين عن العمل في الضفة الغربية هبطت من ٢٠٪ في عام ١٩٦٧ إلى ١٥٪ في عام ١٩٧٩، وطفق القرويون العرب الآن يتمتعون بالسلع الاستهلاكية التي كانت قديماً خارج متناول مواردهم ولكن جهدهم موضع الاستغلال الآن لتطوير إسرائيل بدل تطوير ديارهم هم، التي يجري استنزافها من العمال إلى ذلك الحد الذي يجعل المشاريع المحلية تتوقف عن العمل. كما إن صغار المقاولين السابقين في الأراضي المحتلة يتحولون إلى عمال مأجورين بشكل يزيد الطين بلة ويوسع إطار البروليتاريا الفلسطينية ضمن صفوف الطبقة العاملة. وبحلول عام ١٩٧٣ لم تكن الضفة الغربية وقطاع غزة يتلقيان أقل من ٩٠٪ من مجمل وارداتهما من إسرائيل، في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل لا تتلقى أكثر من ٢٪ من وارداتها من الأراضي المحتلة. وهكذا فقد كانت الأراضي المحتلة ثاني أكبر الأسواق بالنسبة للسلع الإسرائيلية، إذ لم يكن يتفوق عليها إلا سوق الولايات المتحدة ولكنها كانت تتفوق على السوق البريطانية.

إن هذه العلاقة بين المحتلين والمحتلين ترقى إلى مستوى "ذلك النمط التقليدي، نمط الهيمنة

والاستغلال الاستعماريين اقتصادياً“، كما أشارت اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٢⁽²⁵²⁾. وهذه النقطة نفسها كانت موضع إشارة «محمد ملحم»، رئيس بلدية حلحول في الضفة الغربية:

”من المؤكد أن لدى الناس الآن مقادير من النقود تفوق ما كانوا يحصلون به. بيد أن هذه النقود نقود فردية مرتبطة بالاقتصاد الإسرائيلي الذي تحاول الحكومة يومياً أن تزيد من جرننا إليه. فنحن في طريق التحول إلى تابع يدور في فلكه.

نعم لقد ارتفع مستوى المعيشة ارتفاعاً مذهلاً، كما إن الحوانيت ملأت بمختلف السلع ولكننا في خاتمة المطاف سنكون الفريق الخاسر وذلك لعدم قيام أية قاعدة لاقتصاد مستقل لنا نحن“⁽²⁵³⁾.

فإذا كانت الأراضي المحتلة مربوطة باقتصاد إسرائيل فإن العكس صحيح أيضاً. إن اعتماد الصناعة الإسرائيلية على الأيدي العاملة في الأراضي المحتلة وعلى أسواقها أيضاً، يخلق عقبة كأداء أمام إنهاء الاحتلال، ناهيك عن أي اعتبار من الاعتبارات الأمنية.

إن ذلك النمط الاستعماري نفسه، نمط علاقة التبعية، يسود في الزراعة، حيث تعمل أعداد كبيرة من الفلسطينيين في البساتين الإسرائيلية في الوقت الذي يبقى فيه البرتقال دون قطاف في بساتين غزة، نظراً لقلة العمال. ولكن وطأة هذا المخزون من الأيدي العاملة الرخيصة على المجتمع الإسرائيلي أثارت، ولا تزال، موجة من القلق كما تدل على ذلك الرسالة التالية الذائعة الصيت المكتوبة إلى موشيه دايان، بيد أم تعيش في (MOSHAV = مزرعة جماعية على غرار الكيبوتز). فلقد أوضحت تلك الأم أن زوجها المزارع قد ضحى، بعد حرب عام ١٩٦٧، مقابل عمال يزود الزراعة الإسرائيلية بالعمال العرب إذ كتبت تقول: ”إن لدينا الآن خمسة عمال، ووصل بنا الأمر إلى الحد الذي لا نحرك فيه إصبعاً واحداً في مزرعتنا. فابني يرفض حتى أن يشذب العشب في المرج — محمد سوف يشذبه — فما بالك بسقاية الحقول أو ممارسة أي عمل قدر آخر“.

وأضافت تلك المرأة أن زوجها ومعظم الرجال الذين يعيشون في مزرعتهم الجماعية قد أشادوا الأكواخ الصغيرة على طرف المستوطنة لإيواء عمالهم العرب خرقاً منهم لذلك التدبير القاضي بوجوب عودة العرب إلى قراهم في الأراضي المحتلة ليلاً. وكتبت قائلة: ”أن العرب ينامون في أيمكة لا تبعد إلا بضعة أمتار عن بيتنا، كما إن طراز حياتنا قد تحول وأصبح طراز حياة الأفندية“ أو طراز حياة الملاكين العقاريين من الإقطاعيين العرب.

وبعد أن سأقت المرأة الحجج على أن البلاد قد انطمرت بهؤلاء العمال حضت موشيه دايان

على منع دخولهم لإسرائيل. "فإذا كان الحال قد وصل إلى هذا الحد المرعب بعد مضي خمس سنوات، فماذا الذي سوف يحدث بعد مضي عشر سنوات أو يزيد؟ فكل سنة تمضي ستجعل المشكلة تزداد سوءاً وتحول المقاولين، الذين يكسبون الأموال اليوم دون وازع من ضمير إلا في حدوده الدنيا، إلى مجموعات ضاغطة تسد المنافذ أمام أي تغيير في المستقبل"، (254).

لقد تبين أن مخاوف تلك المرأة حيال تزايد صعوبة تغيير الوضع القائم المجزي في الأراضي المحتلة لها ما يبررها. فعندما مضت إسرائيل في سبيلها إلى الحرب في حزيران عام ١٩٦٧ تلا موشيه دايان، وزير الدفاع، الأمر التالي على جنوده: "يا جنود إسرائيل ليس من أهدافنا الفتوح، وما هدفنا الوحيد إلا إجهاض محاولة الجيوش العربية غزو أرضنا وكسر الطوق الذي يحتجزوننا فيه وصد العدوان الذي يتهددنا"، (255). ولكن ما إن حل كانون الثاني عام ١٩٧٠ إلا وتبدلت أهداف دايان إلى ذلك الحد الذي كتبه فيه في «منشورات وزارة الدفاع الإسرائيلية» ما يلي:

"طيلة عشرين عاماً، حتى حرب الأيام الستة، كان يخالجننا شعور التربع على الذروة واستنشاق الهواء الطلق. فلقد حاربنا كي نبليغ الذروة، وكنا قانعين بما أحرزناه..... ولكننا في أعماقنا، في صميم قلوبنا، لم نكن نشعر بالسعادة الحقيقية والقناعة التامة. لقد روضنا أنفسنا على تقبل إيلات كحدنا الجنوبي — حداً لدولة إسرائيل التي كان عرضها أقل من خمسة عشر كيلو متراً من قلقيلية إلى البحر، كما كانت القدس القديمة خارج حدود إسرائيل — فهذه كانت إسرائيل. وأما في حياتنا اليومية فقد كنا نروض أنفسنا على التصالح مع هذا الواقع كله. بيد أن مصدر الهيجان الكبير الذي نشعر به اليوم فيمكن في إدراكنا حقيقة الخطأ الذي وقعنا فيه، وليس علينا الآن إلا الاعتراف بذلك. لقد كنا نتصور أننا بلغنا الذروة، ولكننا كنا، كما اتضح لنا فيما بعد، لا نزال في طريق الصعود إليها. فالذروة لا تزال بعيدة عنا"، (256).

ولم تمض فترة ذلك العام إلا وكان دايان يحبك ما يعنيه بقوله "أن الذروة لا تزال بعيدة عنا":

"فهذا ما كان وقتها يدعى «يهودي إثر يهودي»، «موجة من المهاجرين — ALIYAH — إثر موجة أخرى» أو «شبراً فشبراً»، «معزاة إثر معزاة». لقد كان هذا يعني التوسع، مزيداً من اليهود، مزيداً من القرى، مزيداً من المستوطنات: فمنذ عشرين عام خلت كان عددنا ٦٠٠٠٠٠. ولكننا اليوم قرابة ثلاثة ملايين نسمة. ويجب ألا يكون هنالك يهودي واحد يقول 'هذا يكفي'، ولا من يقول: 'إننا على وشك بلوغ نهاية الشوط'..... وهذا الموقف نفسه ينطبق على الأرض. فليس هنالك ثمة اتهامات للجيل الذي أنتمي إليه بأننا لم نستهل هذه العملية..... ولكن ستكال الاتهامات لكم (يخاطب دايان اتحاد شبيبة الكيبوتز في مرتفعات الجولان) إذا جئتم وقلتم: 'ها هنا

خاتمة المطاف . فواجبكم هو ألا تتوقفوا، ألا تغمدوا سيوفكم، وأن يتوفر لكم الإيمان وأن تبقوا
الراية خفاقة . كما يجب عليكم ألا تستريحوا — لاسمح الله — وتقولوا: ” هذا يكفي، يكفي إلى هنا،
إلى ديجاننا، إلى موفالاسيم، إلى ناحال أوز، لأن ذلك ليس خاتمة المطاف “، (257).

إن الحكومتين اللتين كان يسيطر عليهما « حزب العمل »، حكومتى « غولدا مائير » و
« إسحاق رابين »، كانتا تعملان بوحى هذه الإيديولوجيا التوسعية ورفضتا فكرة إقامة دولة فلسطينية
مستقلة في الضفة الغربية وزرعتا هذه المنطقة، بين عام ١٩٦٧ و ١٩٧٧، بعدد من المستوطنات
التي بلغت ٩٠ مستوطنة بكلفة كانت تقارب ٣٥٠ مليون دولار . وعلاوة على ذلك تم ابتياع الكثير
من الأرض في منطقة القدس والضفة الغربية، سرّاً أو علانية من قبل الإسرائيليين المستقلين ومن قبل
اليهود غير الإسرائيليين ومن قبل « إدارة الأرض و الصندوق القومي اليهودي » . ويشير أحد التقديرات
إلى أن الملكية الإسرائيلية للأرض قد بلغت في منتصف عام ١٩٧٧، وبتشجيع المساعدات
الحكومية، ١٦٠٠٠٠ هكتار أو ثلث مساحة المنطقة بأكملها .

وأما الدلائل الأخرى التي تدل على نوايا حكومتى « حزب العمل » المعتدلتين للاحتفاظ
بالأراضي المحتلة؛ فإنها توجد في تلك الخواطر التي وفرتها للشركات الإسرائيلية لإقامة مصانعها في
تلك الأراضي . ففي عام ١٩٧٢ منحت الحكومة قروضاً بلغت حتى نسبة ٥٠٪ من رأس المال
العامل الضروري، كما أعطت القروض بفائدة بلغت ٩٪ لأولئك المقترضين الذين ما كان عليهم
تأمين إلا ما نسبته ٢٠٪ من مجمل رأس المال المطلوب لأي مشروع . وعلاوة على ذلك قدمت
الحكومة المنح التي بلغت حتى ثلث الاستثمارات في الآلات والمعدات، والتي بلغت حتى نسبة ٢٠٪
من الاستثمارات في مضمار تطوير الأبنية والمواقع، بالإضافة إلى الاحتياطات الاستهلاكية السخية
والإعفاءات من ضريبة الدخل مدة خمس سنوات (258).

وعلى الرغم من هذه التدابير الحكومية العدائية فإن منحهم بيغن قد فاز في انتخابات عام
١٩٧٧ جزئياً لمجرد ادعائه بأن يهودا والسامرة (الضفة الغربية) منطقتان يهوديتان بشكل تاريخي
وبشكل قاطع، ولدعوته بضرورة الهجرة الجماعية لتهويدهما على أرض الواقع انسجاماً مع العقيدة .
وحال فوز بيغن بالانتخابات سئل عن مخططاته حيال الأراضي المحتلة فأجاب: ” وأية أراضٍ محتلة؟
إذا كنتم تقصدون يهودا والسامرة وقطاع غزة؛ فإنها أراضٍ محررة، قسماً من أرض إسرائيل “، (259).
وأما ما كان يعنيه بقوله فيتجلى في تدابيرهِ المتشددة في أعقاب معاهدة السلام مع مصر في آذار عام
١٩٧٩ . فلقد نصت تلك المعاهدة على منح الضفة الغربية والقطاع ” الاستقلال الذاتي التام “،
وعلى ضرورة ” إلغاء الحكم العسكري وسحب الإدارة المدنية “.

إن تأويل بيغن «للاستقلال الذاتي التام» كان بالغ الضيق إلى الحد الذي أحاله إلى خدعة واضحة. فالحكم العسكري كان سيسحب ولكن إلى بعض النقاط الاستراتيجية ضمن الأراضي المحتلة، حيث يمكنه منها مواصلة ممارسة سلطته. كما أن الاستقلال الذاتي التام كان سيجري تطبيقه على الناس وليس على الأرض، مما يمكن إسرائيل من حيازة المزيد من الأرض والتحكم بمصادر المياه الحيوية واستبقاء الأمن في أيدي سلطاتها العسكرية. وعلاوة على ذلك صرح بيغن أن إسرائيل لن تسمح قط بإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة، كما أن إسرائيل سوف تصر، بعد مرور فترة انتقالية مدتها خمسة أعوام، على ادعائها السيادة على الضفة والقطاع.

وفي الوقت نفسه كانت إسرائيل تنتهج سياسة استيطان عدائية في الأراضي المحتلة. ففي حزيران عام ١٩٧٩ شرح وزير الدفاع «إيهل شارون» سياسة حكومته بمنتهى الصراحة فقال: "بعد مضي عام آخر قد يصبح النشاط الاستيطاني أمراً مستحيلاً. ولذلك علينا أن نعمل الآن — أن نقوم بالاستيطان بقوة وسرعة. علينا في البداية أن نوطد حقائق مواقع أقدامنا ومن ثم نجمل المستوطنات ونخططها ونوسعها"⁽²⁶⁰⁾. ولقد تم تنفيذ هذه السياسة بكل قوة. فعندما استلم بيغن السلطة في عام ١٩٧٧ كان هنالك ٣٢ مستوطنة إسرائيلية في الضفة الغربية وتضم ٣٢٠٠ نسمة، ولكن في نهاية عام ١٩٨٠ صار فيها ٦٩ مستوطنة وتضم ١٧٤٠٠ نسمة. ولقد كان هنالك أربع مستوطنات أخرى في طور التخطيط، كما كان برنامج الاستيطان يطمح لاستيعاب ١٠٠٠٠٠ يهودي في الضفة الغربية بحلول عام ١٩٨٤.

لقد عمد «ماتياهو دروبلز»، وهو رئيس قسم الاستيطان في المنظمة الصهيونية، إلى طرح هذه الاستراتيجية في مقدمة خطته الكبرى عام ١٩٧٧ لمشروع الاستيطان⁽²⁶¹⁾: "إن الاستيطان في طول أرض إسرائيل وعرضها أمر تقتضيه الضرورات الأمنية وأمر نمارسه من خلال حقنا فيه. إن سلسلة من المستوطنات القائمة في بعض المواقع الاستراتيجية تعزز الأمن الداخلي والخارجي سواء بسواء، كما تجسد على أرض الواقع حقنا في أرض إسرائيل ERETZ ISRAEL وإن ترتيب المستوطنات يجب ألا يجري تنفيذه حول مستوطنات الأقليات وحسب، وإنما فيما بينها أيضاً.

«فبالأقليات» كان دروبلز يقصد المواطنين العرب المحليين الذين كانوا يعدون ٧٥٠٠٠٠ نسمة في عام ١٩٨٠ قياساً إلى ١٧٤٠٠٠ مستوطن يهودي. فهذه هي الذهنية الاستيطانية رقم واحد.

إن إسرائيل ستبقى مجتمعاً استيطانياً طالما تسودها هذه الذهنية وطالما تنتهج المناهج السياسية الراهنة. إن «شولاميت آلوني»، وهي من أنصار الحقوق المدنية في إسرائيل، تكتب عن بروز "نمط

إسرائيل للتمييز العنصري“⁽²⁶²⁾ — الأمر الذي قد يبدو ، من حيث الشكل ، بعيد الاحتمال وأما من حيث المضمون فهو كذلك فعلاً . وإن من الواضح أن قادة إسرائيل لم يتعمدوا خلق دولة متمايزة عنصرياً وإن ما تعمدوه ، وفي منتهى الحماسة ، كان خلق دولة استيطانية — وهو موقف لا بد من أن يفضي إلى الموقف السابق وفق ما جاء في التحذيرات التي أطلقها رواد الصهاينة قبل عقود عديدة . فإسحاق إيبستاين ، الذي هاجر إلى فلسطين في عام ١٨٨٦ وعمل مزارعاً ومعلماً فيها ، كتب مقالة بعنوان « المسألة المكتومة » جاء فيها :

” من بين تلك المسائل الخطيرة المرتبطة بانبعاث شعبنا على ترابه الخاص تبرز مسألة تفوق في وطأتها وطأة المسائل الأخرى وهي مجتمعة بعضها ببعض ، ألا وهي مسألة علاقاتنا بالعرب . فمطامحنا القومية تعتمد على حل هذه المسألة حلاً صحيحاً . وإن الصهاينة لم يسقطوا هذه المسألة من حساباتهم ، بل تناسوها بكل بساطة

إن هذا الشعب (العرب الفلسطينيين) لا يشكل إلا قسماً صغيراً من تلك الأمة العظيمة التي تسيطر على كل الأراضي المحيطة ببلدنا : سورية ، والعراق وشبه الجزيرة العربية ومصر

ويجب علينا ألا ننق بالرماد الذي يطمر الجمر : فشرارة واحدة قد تعيد إشعال النار وتفضي إلى حريق هائل يتعذر إخماده

وعندما أقول هذا فلا تراودني أية نية في أن ألمح إلى أن علينا الاستكانة والخضوع للمواطنين المحليين . ولكننا نفتخر إثمًا كبيراً ضد شعبنا ومستقبلنا إذا نحن ألقينا جانباً أسلحتنا الأساسية بكل إستخفاف : الاستقامة والصدق .. والقوة فهدفنا ليس تهويد العرب وإنما إعداد لحياة أكمل ... لكي يصبحوا بمرور الزمن حلفاءنا المخلصين وأصدقاءنا الصدوقين وإخوتنا أيضاً“⁽²⁶³⁾ .

إن هذا الأثر ، أثر الإيمان بالتعايش القومي ، قد حافظ على بقائه ضمن الحركة الصهيونية حتى الزمن الحالي — كما أشير من قبل — ولكن الغلبة لم تكتب له قط . وبدلاً من ذلك كان لهدف المواطن القومي اليهودي أفضلية على وسائل تحقيقه كما تجلّى ذلك في خطابات وسياسات القادة الصهاينة البارزين . «فماكس نورداو» ، رفيق هرزل ، أوضح أنه في « مؤتمر بازل » الصهيوني عام ١٨٩٧ استخدم عبارة «الوطن القومي» كنوع من «الموارة التي تعبر عما نريد والتي يمكننا النطق بها بتلك الطريقة التي تجنبنا إثارة نقمة الحكام الأتراك الذين كانوا يحكمون الأرض المنشودة . فلقد اقترحت عبارة «الوطن القومي — HEIMSTÄTTE» وكانت عبارة ملتبسة ولكننا كلنا كنا ندرك ما تنطوي عليه من مغزى فلنا كانت تعني دولة يهودية JUDENSTAAT والآن تعني الشيء نفسه لنا“⁽²⁶⁴⁾ .

وحينما صدر وعد بلفور هرع الدكتور حايم وايزمن إلى فلسطين ليطمئن العرب

بقوله: "ليس من أهدافنا التثبيت بالسلطة العليا والإدارة في فلسطين، ولا تجريد أي مواطن محلي من ممتلكاته"،⁽²⁶⁵⁾ ولكن ما ان مر عامان إلا وكان الدكتور وايزمن يردد على مسامع جمهور لندني: "إنني أؤمن بقيام دولة يهودية بمشيئة الله، ولكنها لن تقوم بفعل التصريحات السياسية وإنما بفعل عرق الشعب اليهودي ودمائه..... إن بإمكاننا أن نصب هناك عدداً كبيراً من المهاجرين ونقيم في خاتمة المطاف مثل هذا المجتمع الذي يجعل فلسطين يهودية بمقدار ما إنكلترا إنكليزية أو أمريكا أمريكية"،⁽²⁶⁶⁾.

ونحن نشهد اليوم ذلك «الحريق الهائل» الذي لا سبيل لإخماده والذي تنبأ بنشوبه «إيستمان» في بداية هذا القرن. وأما السبب فيكشف عن نفسه بنفسه. ففلسطين لا يمكن تحويلها إلى دولة يهودية مثلما هي إنكلترا إنكليزية إلا من خلال تجريد العرب المحليين من ممتلكاتهم، ومن خلال إقامة دولة استيطانية. ولكن الأنظمة الاستيطانية تنطوي ضمناً، نظراً لمنشئها وجوهرها نفسه، على نضال مستمر ضد المواطنين المحليين بسبب ترحيلهم، وعلى نفس هذا النضال — في ظل ظروف معينة — مع البلدان الأم «الميتروبوليتانية» بشكل يفرض على انفصالها عن جذورها. إن تاريخ كل من جنوب إفريقية وإسرائيل قد خضع لمثل هذا النوع من النضال المزدوج. فكلتاها نالتا الاستقلال بعد نضال مسلح ضد الحكم البريطاني — وقد كان حكماً استعمارياً مكشوفاً في حالة جنوب إفريقية ومقنعاً بقناع الانتداب في حالة إسرائيل، كما تصدى كلا الطرفين لمشكلة استبقاء المواطنين المحليين فيهما في منزلة الاستكانة واستخدامهما، بحكم الظروف، تدابير متماثلة وإن لم تكن عين التدابير.

فأولاً: اعتمد البلدان كلاهما التدابير الرسمية وغير الرسمية لطرد المواطنين المحليين من ديارهم ولتحويل المزارعين السابقين إلى عمال زراعيين وعمال صناعيين. ووجد البلدان أيضاً أن الضرورة تقضي عليهما باللجوء إلى مختلف التدابير الأمنية بما في ذلك ضوابط السفر ونظم الإقامة وفرض حظر التجول وتهديم البيوت وإقامة مخافر الاحتجاز وما شابه ذلك. وكما لا يخفى لجأت كلتا الدولتان إلى ممارسة التعذيب — بشكل جماعي صاخب في جنوب إفريقية، وبشكل فردي هامشي في إسرائيل — إلى الحد الكافي لتسوية الاستقصاءات والتقارير النقدية من قبل بعض المؤسسات كالصحيفة اللندنية «ساندي تايمز» والهيئات السويسرية كلجنة الدفاع عن حقوق الإنسان ولجنة العفو الدولية ولجنة الصليب الأحمر الدولية.

ولقد تزايد تقارب إسرائيل وجنوب إفريقية أيضاً من خلال إقامة العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية فيما بين بعضهما بعضاً. فاقتصاد الواحدة منهما يكمل اقتصاد الأخرى، إذ تقدم

إسرائيل المعدات العسكرية والتكنولوجيا المتطورة إلى جنوب إفريقية. مقابل موادها الخام من أمثال الفحم والماس والأورانيوم، كما إن هنالك بين الدولتين وشائج لامادية كالإرث التوراتي المشترك وتقاسمهما نفس الذهنية الضيقة المتمثلة بالمتجمع الاستيطاني، كما أشار «س. ل. ج. سولزبيرغر» في صحيفة نيويورك تايمز:

”إن المتأفرق يرى في إسرائيل أمة صغيرة أخرى، محاطة بالأعداء، يلعب في وجودها التوراة واللغة المنبعثة من جديد دورا العاملين الجوهريين. وكما كتب جانبيه كروججر، وهو محرر سابق في صحيفة DIE TRANSVALER، ”إن المتأفرقين هم أمة الكتاب المقدس بلا منازع“. فلقد شق البوير الأصوليون طريقهم شمالاً وهم يحملون البندقية بيد والتوراة باليد الأخرى.

بل ان فروستر رئيس الوزراء يشتط إلى حد القول أن إسرائيل تواجه اليوم مشكلة التمييز العنصري — أي كيفية معاملة سكانها العرب. فلا أمة من هاتين الأمتين تريد وضع مستقبلها برمته في أيدي تلك الأغلبية التي تطوقها وتفضل أن تقاتل دفاعاً عن ذلك.

وتمثل كل من جنوب إفريقية وإسرائيل دولة حدودها عرضة للانتهاك بمعنى من المعاني. وإن تأسيس كل منهما أيضاً كان على أيدي أولئك الرواد الذين ولدوا في بلدان أجنبية وجاؤوا للاستيطان في مناطق مأهولة جزئياً..... ويقول فروستر: ”إننا ننظر بعين العطف والإدراك إلى وضع إسرائيل ومشكلاتها وذلك لأن على الإسرائيليين أن يتصدوا، مثلنا، للتعامل مع الفدائيين الذين ينطلقوا عبر الحدود، كما انهم مثلنا أيضاً يواجهون الأعداء الذين عقدوا عزمهم على تدميرهم“، (267).

وعلى الرغم من أن التماثل بين إسرائيل وجنوب إفريقية تماثل حقيقي وأصيل؛ فإن ثمة بوناً شاسعاً يقوم بين المجتمعين. فجنوب إفريقية ستبقى على ما يبدو متفوقة ضمن ذلك القالب الاستيطاني الجامد بالنسبة للمستقبل المنظور، لأن المعمرين الأوربيين ادعوا منذ البدء أن الأرض ملكهم فصادروها وأن سكانها ملكهم فاستغلوهم أيضاً. ويبقى هذا الادعاء بمثابة حجر الأساس للنظام العنصري القائم حتى هذه الأيام، كما يلقي الدعم الحماسي من الأغلبية الساحقة للبيض. وحتى تلك الإصلاحات التجميلية التي أقدم عليها «بوذا»، على الرغم من أن القصد منها أن تحافظ على الدعائم الأساسية للنظام، أثارت معارضة شديدة، كما نلاحظ في تدمير أحد رفاقه الذي قال: ”إنه يقوم بإصلاحاته ضمن الإطار العام، ومع ذلك فإيا للمأزق الذي يورط نفسه فيه“، (268).

وأما إسرائيل، فعلى النقيض من جنوب إفريقية، فإن الصهيونية المتزمتة كانت عرضة للتحدي منذ بداية الحركة والدولة. وما يثير الدهشة أن النقاد الإسرائيليين لإسرائيل لا يأتون على ذكر أية عقبات أساسية تعترض إبداءهم آراءهم علناً في موطنهم، علماً بأنهم يتعرضون دائماً

للمضايقات من قبل المنظمات اليهودية الأمريكية حينما يدلون بآرائهم في الولايات المتحدة . فهذا هو اللواء المتقاعد «ماتيتياهو بيليد» يؤكد في حزيران عام ١٩٧٨ حينما كان أستاذاً زائراً في جامعة هارفارد ”أن وزارة العدل على الرغم من معارضته العلنية للسياسة الرسمية الإسرائيلية لا تعزو أفعالنا التي نمارسها إلى أية دوافع منحطة أو خبيثة . وعلى الرغم من أن ذلك قد تأكد لي ضمن الجماعة اليهودية الأمريكية ؛ فإنني وجدت لدى هذه الجماعة ميلاً أكبر للنظر إلى أي انحراف عن الخط الرسمي بمنظار الدوافع الخبيثة . فلقد شعرت بهذا شخصياً في مناسبات عديدة ، ولكن هذا الميل لما يتيسر له بعد عبور المحيط والوصول إلى إسرائيل“⁽²⁶⁹⁾ . وعلى هذا المنوال أيضاً كشف البروفسور «إسرائيل شاهاك» من الجامعة العبرية ، أمام لجنة فرعية من لجان مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة في ١٩ تشرين الأول عام ١٩٧٧ ما يلي :

” لم يكن هنالك أية عقبة تذكر في دولة إسرائيل خلال السنتين والنصف الماضيتين أو يزيد . وأما العقبات التي مصدرها الولايات المتحدة فإنها مستمرة وحينما تحاول احتضاني إحدى الجماعات الكنسية ؛ فإن كل المنظمات اليهودية في مدينة ما سرعان ما تمارس الضغوط على هذه الجماعة الكنسية لإلغاء احتضاني حتى في اللحظة الأخيرة . وعلاوة على ذلك يجري تداول بعض الأدبيات مغفلة التوقيع ضدي وهي مليئة بالكاذب ولا تحمل أية تواريخ أو عناوين وأولئك الناس الذين تمكنت من معرفتهم وتحديدهم ينتمون إلى منظمات خاصة ولا تتعدى المهمة الموكولة إليهم مضايقتي بشكل دائم من أمثال منظمة «B'NAI B'RITH = أبناء العهد» ومنظمة «الدفاع عن تشويه السمعة» المزعومة“⁽²⁷⁰⁾ .

إن الانحراف المتاح للمنشقين الإسرائيليين في إسرائيل كان موضع الاستغلال التام . فأحد الفلاسفة البارزين ، وهو «مارتن بوبر» ، دافع عن إقامة «حوار» وتقارب بين القوميين اليهود والقوميين العرب ، كما إن المؤرخ «مايكل براشر» من الجماعة العبرية اتهم بيغن ”بالتفاوض بنية خبيثة“ حول المشكلة الفلسطينية . وأما «ياثيل لوتان» ، وهو رئيس التحرير السابق لمجلة ARIEL التي تبحث في شؤون الفن والثقافة الإسرائيلية والتي ترعاها وزارة الخارجية الإسرائيلية ، فقد تحدى السياسة الرسمية بشكل فظ حين كتب يقول :

” ليس هنالك شيء أسوأ من استمرار احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة . فما من صيغة توراثية تجعل المنزل التي يحتلها السكان العرب منزلة مقبولة منهم . إن قمعهم يقلقنا جميعاً ، والحلم الصهيوني أخذ بالتحول إلى كابوس بسرعة متناهية . ولذلك علينا أن نقرر الخروج منه — لا أن نفاوض أو نحاول ، بل أن نخرج منه بكل بساطة إن قيام فلسطين مستقلة هو الفرصة الوحيدة أمام إسرائيل ، كي تبقى على قيد الحياة إلى نهاية القرن العشرين“⁽²⁷¹⁾ .

إن المنشقين الإسرائيليين لا يكتفون بالقول فقط، بل يمارسون الفعل أيضاً. ففي ٩ أيلول عام ١٩٧٨ سار مائة ألف إسرائيلي في أكبر تظاهرة سياسية في تاريخ الأمة. لقد كان المتظاهرون يطالبون بيغن بإبداء المرونة في محادثات كامب ديفيد، كما كانت أعلامهم تحمل شعار "السلام أفضل من أرض إسرائيل الكبرى". وسارت هذه التظاهرة مرة أخرى بعد «كامب ديفيد» احتجاجاً على عناد بيغن فيما يتعلق بالاستقلال الذاتي الفلسطيني. وحينما كان الاستعمار الإسرائيلي يأخذ أبعاده العدوانية في الضفة الغربية سار ثلاثون ألف متظاهر من المؤيدين لحركة «السلم الآن» في تل أبيب وراياتهم تحمل شعارات من مثل "وفروا للسلام فرصته". فهذه الاحتجاجات الجماهيرية كانت كافية لإثارة حفيظة «أريال شارون» الذي تضرر من أن شبكة التلفزة والصحف الإسرائيلية أقنعت "عددًا من المواطنين الطيبين والمخلصين بالانحياز إلى جانب أعداء البلاد" (272).

فالحركة المناصرة للسلم داخل إسرائيل تتناظر مع اتجاه موالٍ للتسوية داخل «منظمة التحرير الفلسطينية». وإن الأداء المعقول الذي أبدته الجيوش العربية في حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣ أعاد هبة الحكومات وجامعة الدول العربية. وأما ما عزز هذا الاتجاه فقد كان ذلك الارتفاع الخيالي لأسعار النفط الذي أدى بالمقابل إلى تزايد الموارد المالية للدول المحافظة الغنية بالنفط وتزايد نفوذها أيضاً. وهكذا فإن تغير ميزان القوى في العالم العربي يفسر النكسات التي مُنيت بها «فتح» في «أيلول الأسود» في الأردن في عام ١٩٧٠ وفي لبنان عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣. وكانت اتفاقات كامب ديفيد صفقة أخرى حتى أن بريجنسكي اعتبر أن نهايتها ستكون في تلك الاتفاقات حينما أطلق تعليقه اللاذع "الوداع، الوداع يا فتح".

ولكن «فتح» انتعشت وبقيت على قيد الحياة، بدلاً من أن تتلاشى، من خلال تكيفها مع الظروف المستجدة. فسياساتها ليست جامدة، إذ تغيرت مراراً وتكراراً من قبل المجلس الوطني الفلسطيني. ففي عام ١٩٧٤ تبنت هذه الهيئة رسمياً «البرنامج الانتقالي» الذي كان يدعو «فتح» للاضطلاع بعبء السيادة على أي حيز يتم تحريره بالنتيجة من فلسطين. إن «أبا إياد»، وهو الرئيس المساعد في «فتح»، فسر هذا بأنه يعني "انعدام قيام أية نشاطات فلسطينية تحريرية في الوقت الذي يصير لنا فيه دولة نسوسها ونصونها قبل أي شيء" (273)، وهو الموقف الذي كرره «فاروق القدومي»، مدير الدائرة السياسية في «فتح»، خلال اجتماع له في دمشق في كانون الثاني عام ١٩٧٩ مع بعثة أمريكية تضم «آلان سولومونوف» مدير برنامج السلم في الشرق الأوسط. فلقد قال القدومي: "حينما تصبح لنا دولة فإننا سوف نعترف بأمن حدود إسرائيل وبحق إسرائيل في أن تعيش

بسلام“، وأضاف أن ثمة إشارة من إسرائيل تولد تحولاً هاماً ضمن «فتح» إذ تمكن المعتدلون من المجاهرة بأرائهم أكثر من ذي قبل.

إن عكس هذا الموقف تماماً كان الموقف الذي اتخذته عناصر حركة «السلم الآن» في إسرائيل. فهذا المأزق الناجم عن تناقض الموقفين أحسنت إيجازه إحدى افتتاحيات «نيويورك تايمز» حين جاء فيها: «لما كانت قيادة فتح ترى أن اعترافها بحق إسرائيل في الوجود هو الورقة الراجحة السياسية الوحيدة في حوزتها، فإنها لن تلعب هذه الورقة — هذا إذا ما لعبتها — إلا مقابل نوع من الاعتراف بها من قبل إسرائيل. ومع الأخذ بعني الاعتبار القناعة الواضحة لرئيس الوزراء الإسرائيلي «بيغن» من أن فتح لا يمكنها أن تكون أكثر من هيئة إرهابية عازمة على تدمير إسرائيل، فإن مثل هذا الاعتراف أمر بعيد الاحتمال في المستقبل»،⁽²⁷⁴⁾

ولكن على الرغم من هذا المأزق؛ فإن الأمل بالازداد عن ممارسات ومؤسسات الدولة الاستيطانية في إسرائيل أكبر مما هو في جنوب إفريقية بكثير. ومع ذلك فحتى في إسرائيل تبقى هنالك هوة عميقة بين الأمل وتحقيقه لأن المصالح السياسية اللاهوتية والمصالح الاقتصادية ضمن إسرائيل سوف تحارب حتى الخندق الأخير ضد أي انسحاب من الأراضي المحتلة بما تنطوي عليه هذه الأراضي من تداعيات توراثية وأسواق رابحة ومخزونات الأيدي العاملة الاحتياطية. وعلاوة على ذلك فإن المصالح الأجنبية القوية قوة المصالح الإسرائيلية عازمة أيضاً على الحفاظ على ديمومة الوضع القائم، كما يدل على ذلك ما قاله كيسينجر كمستشار للأمن القومي حين قال: «إننا نحاول الوصول إلى تسوية في الشرق الأوسط بتلك الطريقة التي تعزز الأنظمة المعتدلة وليس الأنظمة المتطرفة»⁽²⁷⁵⁾.

إن سبب تفضيل «الأنظمة المعتدلة» على سواها يكمن في أن أهمية الشرق الأوسط من الزاوية السياسية الطبيعية والاقتصادية بالنسبة للغرب لأهمية أكبر حتى من أهمية جنوب إفريقية. ومن هذا المنطلق نلاحظ الجهد العنيد الذي تبذله واشنطن لتعزيز إسرائيل وللانحياز إلى الدول النفطية المحافظة ولعزل «فتح». وهكذا فإن اتفاقات كامب ديفيد تمثل ذروة هذه السياسة وذلك لأن المقصود بها أن تلعب في الشرق الأوسط الدور نفسه الذي تلعبه التسويات الداخلية في جنوب إفريقية — أي قبول التغييرات التجميلية حفاظاً على جوهر الهيمنة البيضاء في الحالة الثانية، وحفاظاً على جوهر الهيمنة الإسرائيلية في الحالة الأولى. ولكن الهيمنة الإسرائيلية لا تبدو صالحة للحياة على المدى البعيد، شأنها شأن الهيمنة البيضاء في جنوب إفريقية، وذلك لأنها تعني ضمناً الاحتلال الإسرائيلي الأبدي، الأمر الذي ترفضه الدول العربية كلها بما فيها الدول المحافظة ذوات النفط والأنظمة المتطرفة سواء بسواء. وأما الحل البديل الذي تفضله واشنطن و «حزب العمل»

الإسرائيلي؛ فهو الخيار الأردني القاضي بتقسيم الضفة الغربية بين إسرائيل والملك الهاشمي، بيد أن ما يعترض هذا الحل يتمثل بوجود العدد الغفير من الفلسطينيين من ذوي الأهواء المتضاربة حياله، وأن حزب العمل برئاسة غولدا مائير وإسحاق رابين كان الحزب الذي زرع عشرات المستوطنات في الأراضي المحتلة والحزب الذي ضم القدس الشرقية وطوقها بالضواحي اليهودية.

وأما العقبة الأخيرة التي تحول دون تغيير ممارسات ومؤسسات الدولة الاستيطانية في إسرائيل؛ فهي العقبة التي تكمن في إرث ألفي عام من الاضطهاد بكل ما نجم عنه من هوس يمكن تلخيصه بشعار "لن يعود قط من جديد". فكيف لهذا الهوس أن يعرف سبيله إلى التخفيف من غلوائه في الوقت الذي كان الواقع فيه عام ١٩٨٠ يدل على أن عدد الدول تعترف بإسرائيل لا تزيد على الخمسين، قياساً إلى مائة وخمس عشرة دولة تعترف «بفتح». وأن استطلاعاً للرأي في تشرين الثاني عام ١٩٧٩ كشف لأول مرة أن نصف الجمهور الأمريكي تقريباً كان يفضل قيام المفاوضات بين الولايات المتحدة و «فتح». ولذلك فمن هذا المنطلق نجد لدى العدد الغفير من الإسرائيليين ذلك الإصرار القاضي بأن الاحتفاظ بحدود ما بعد عام ١٩٦٧ هو الشرط المسبق لضمان الأمن القومي ضمن بيئة معادية.

ولكن مثل هذا الزعم ليس موضع تشكيك حركة «السلم الآن» وحدها وحسب، وإنما موضع تشكيك بعض العناصر البارزة في المؤسسة الإسرائيلية الفكرية منها والسياسية والعسكرية أيضاً. فالمؤرخ الإسرائيلي الشهير «جاكوب تالمان» كتب قبل وفاته بقليل في حزيران عام ١٩٨٠ أن "المحاولة الرامية لحكم مليون عربي ضد إرادتهم قد تجعل من أحلامنا الوردية المتعلقة بالبعث القومي والروحي أضغاث أحلام"، واعتبر أن استمرار احتلال الأراضي المحتلة، أو استمرار السيطرة عليها، إن هو إلا تهديد لأمن إسرائيل بدلاً من أن يكون بمثابة الضمانة. فلقد كتب في الصحيفة الإسرائيلية «هاآرتس»: "في العصر الحديث ليست أراضي بلد من البلدان هي الشيء الذي يمكن توريثه للأجيال التالية، وإنما وعي وإرادة الشعب الذي يعيش في تلك الأراضي. إن الخطر الحقيقي على وجود إسرائيل يكمن في استمرار الجهد «السيزيفي» لإخضاع الفلسطينيين. وإن كل من لا يرى خطراً ما يهددنا من حرب عنصرية لإنسان أعمى" (276).

وعلى هذا المتوال نفسه يؤكد «الجنرال بيليد» أن توسيع الحدود لا يعني مزيداً من الأمن — وأن هذا الزعم ليس إلا حالة من حالات «السبات الدوغماتي»، ويشير إلى أن قوة حدود إسرائيلية قوامها بضعة آلاف رجل كانت كافية قبل عام ١٩٦٧، كما أن ميزانية الدفاع حيثئذ كانت لا تزيد عن ١٢٪ من الإنتاج الإجمالي GNP، ولكن بعد الحصول على الحدود الجديدة — التي قيل

أن الدفاع عنها أيسر من الحدود القديمة السابقة لعام ١٩٦٧ — أصبحت الحاجة تقضي بوجود عدة فيالق قوامها عشرات آلاف الجنود ، كما ارتفعت ميزانية الدفاع ارتفاعاً هائلاً حتى بلغت نسبة ٣٦٪ من الإنتاج القومي الإجمالي . وأما تفسير هذه المغالطة فهو أن نفقات الدفاع عن صحراء سيناء من خلال انتشار القوات فيها أكثر من نفقات الدفاع عنها من خلال قوة متمركزة على طرفها الشرقي ، كما كانت عليه الحال قبل عام ١٩٦٧ . ويؤكد بيليد أيضاً أن مرتفعات الجولان التي تحتلها الآن إسرائيل ماهي إلا منطقة صغيرة جداً ولا تنطوي على أية أهمية استراتيجية . وأخيراً فإن الأردن كان يحتفظ قبل عام ١٩٦٧ بفيلقين اثنين في الضفة الغربية ، الأمر الذي لم يكن يقلق إسرائيل البتة . ولذلك فإن بيليد يستنتج أن قيام دولة فلسطينية ذات جيش أقل من فيلقين ، وتجريد مرتفعات الجولان من السلاح وإعادتها إلى سورية ، وتجريد سيناء من السلاح وإعادتها لمصر ، سوف يقي إسرائيل على قدر كبير جداً من الأمن وبتكلفة أقل جداً أيضاً . وإذا ما خطر للدولة الفلسطينية الجديدة ذات مرة أن تستخدم قواتها المسلحة ضد إسرائيل بأي شكل من الأشكال فإن ” هذا سوف يعني الحرب التي ستصبح فيها الدولة الفلسطينية الوليدة أثراً بعد عين إلا الأبد “⁽²⁷⁷⁾ .

إن « دايفيد بن غوريون » قد توصل إلى استنتاج مماثل في نهاية حياته السياسية الرائعة :

” أولاً : يجب ألا ننسى أن هذه البلاد تعود تاريخياً إلى عرقين اثنين — عرب فلسطين ويهود العالم — وأن كلاّ منهما ، اليهود أولاً ومن ثم العرب ، قد سيطر عليها منفرداً قرابة ١٣٠٠ عام .

ثانياً : يجب أن نتذكر أن العرب يفوقوننا تناسلاً إلى حد بالغ ، ولذلك فإن ضمان استمرار دولة يهودية يستدعي في كل الظروف احتفاظ تلك الدولة بأغلبية يهودية ساحقة ضمن حدودها .

ثالثاً : إن منطق هذا كله هو أن حصولنا على السلام يفرض علينا العودة من حيث المبدأ إلى الحدود السابقة لعام ١٩٦٧ . فببساطة ليس لدينا العدد الكافي من اليهود لإسكانهم في فلسطين التوراتية . ولذلك عندما أتأمل مستقبل إسرائيل ؛ فإنني أتصور إسرائيل السابقة لحرب الأيام الستة . يجب أن نعيد كل ما كسبناه عدا القدس الشرقية والجولان . وحول هاتين المنطقتين يجب أن نفتتح باب المفاوضات فالسلم أهم من الممتلكات الحقيقية . فبالري المناسب لدينا الآن ما يكفي من الأرض في النقب لإيواء كل يهود العالم — إذا جاؤوا ، وبالتالي لن يأتوا جميعهم إلينا .

وأما فيما يتعلق بالأمن فإن الحدود الصالحة للدفاع عنها عسكرياً ، على الرغم من رغبتنا فيها ، فإنها لا يمكن أن تضمن لنا بحد ذاتها المستقبل . وهنالك قطاعات من شعبنا لما تتعلم بعد هذا الدرس ، فالسلم الحقيقي مع جيراننا العرب ، والاحترام المتبادل ، بل والعواطف المتبادلة ، وربما تحالف عربي إسرائيلي ، والتوصل بأي شكل من الأشكال إلى تسوية لا يرضون عنها رضاء تاماً ولكنهم

يرحبون بها بشكل حماسي من صميم قلوبهم كشيء جوهري لمستقبلنا المشترك — هذا وحده أمننا **الفعل**. وبذلك يمكننا معاً أن نحول الشرق الأوسط إلى جنة عدن ثانية وإلى مركز من المراكز الخلاقة العظيمة على وجه الأرض“ (278).

إن تعليقات بيليد وبين غوريون نصب في الرأي المنطقي الذي توصل إليه ناثن يالين مور، وهو قائد مجموعة شتون، منظمة الإرهاب اليهودية السرية بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٨ إذ كتب يقول :

”..... عندما أسمع رئيس الوزراء بيغن وهو يستعمل عبارتي ‘المنظمة السّفوك للدماء’ و ‘المنظمة النازية’ لوصف منظمة التحرير الفلسطينية، فإنني أتذكر تاريخ منظمة إرغون..... لقد أصبح بيغن رئيساً لهذه المنظمة في عام ١٩٤٤. قد يكون من المناسب له أن ينسى تاريخ هذه المنظمة قبل ذلك الموعد. ولكنه تاريخ موجود فعلاً ومكتوب بدماء العرب الأبرياء في حرب عشوائية دوغما تميز. (وبعد أن يسرد يالين مور بعض الأمثلة بتفاصيلها عن تلك الهجمات التي كانت تشنها إرغون والتي ذهب ضحيتها العرب الأبرياء يقول): إن من الممكن دعوة المنظمات الفلسطينية بالمنظمات التخريبية أو الإرهابية، كما إن من الممكن في الوقت نفسه أن تنفاضي عن الحقيقة التي مفادها أننا كنا بالإرهابيين أيضاً من قبل وسائل الإعلام كلها. لقد كنا إرهابيين ولا يعتريني الخجل من الاعتراف بذلك. فلقد كانت قواتنا ضعيفة جداً بالقياس إلى قوات العرب ولربما كان مصيرنا الزوال، في مواجهة مكشوفة. ولذلك فالسبيل الوحيد الذي كان متاحاً لنا هو ممارسة الإرهاب، إرهاب الحكام على نحو متواصل حتى توفرت لهم القناعة بعدم قدرتهم على محق كل المقاتلين من أبناء شعبنا إلا بعد إحراز ما كنا نريد: ألا وهو الحرية.

فلا هذه اليافاطة ولا تلك هي التي تمنعني من مد يدي إلى أحد ممثلي «فتح»، بل إن ما يثير حفيظتي هو هدفها الأخير كما عبر عنه «الميثاق الفلسطيني» ذلك التعبير الذي لا يترك ثمة مجال لحياة حرة كريمة لشعبي في دولته. إن تبديل الميثاق سيكون علامة على أن «فتح» بدأت تدرك أن لا مخرج من هذا الصراع غير مخرج الاعتراف بحق التعايش للأمتين في دولتين مستقلتين متمتعين بحق السيادة، واحدهما حذاء الأخرى، إلى أن يحدد موعد الاتحاد الفيدرالي بينهما.

فإذا ما توصلت «فتح» إلى هذا الإدراك لن تكون هنالك أية قيمة لتصريحات مختلف رؤساء وزراء إسرائيل من أننا ‘لن نجلس قط مع فتح حول طاولة المفاوضات بل سنقابلها في ميدان المعركة دون سواه’. فالمعارك، مهما كانت أنواعها، تقتضي الضحايا. فمهمة السياسي الناجح لا تتجلى بنذب الضحايا والتشهير بالمنظمة المجرمة، التي تتسبب بمقتل هؤلاء الضحايا، وإنما تتجلى في خلق

المناف الذي لا يفضي إلى المزيد من الضحايا وإلى المزيد من إراقة الدماء . وكلما تم التعجيل بذلك كنا في حال أفضل ،، (279) .

إن ما كتبه «يالين مور» يطرح المشكلة بشكل منصف . فهل بوسع الإسرائيليين — اليسوعيين والأقوى عسكرياً والمعززين من الخارج والمُعذِّين بالتاريخ — أن يتراجعوا عن موقفهم الاستعماري الراهن ؟ وهل بوسع منظمة «فتح» أن تنبذ «ورقتها الدبلوماسية الراجعة» ألا وهي الإحجام عن الاعتراف بحق إسرائيل بالوجود ؟ وهل بوسع الطرفين معاً حسم مسألة القناعة بأن الاستعمارية والورقة الراجعة قد أصبحتا ، سواء بسواء ، مصدرين من مصادر التدمير المتبادل وليس من مصادر القوة ؟

الفصل الرابع والعشرون

رؤيا مشتركة

إنني أرى طهران اليوم مثلما كان بمقدوري أن أرى المكسيك في عام ١٩١٥ . فحيث كان عندنا (بانشو فيلا، وزاباتا، ولاغوس سزارو) ، وكانت القوضى ضاربة أطنابها حتى إن الاستقرار استلزم سنوات عديدة ، إلا أن شيئاً ما كان في طريق المخاض

واليوم إن كان هنالك من شيء يجري في أرجاء الدنيا فهو عزم الشعوب على ألا تقبل ببساطة أن للتقدم طريقين محتومين لا ثالث لهما — طريق الرأسمالية الغربية أو طريق الاشتراكية السوفيتية — وعزمها أيضاً على البحث عن السبل الكفيلة باقتران قوة التكنولوجيا بطاقة موروث كل شعب من الشعوب .

كارولس ليوينس (١٩٨٠)

إن « الثورة الزراعية » التي قامت منذ عشرة آلاف عام تقريباً ، قد استهلّت زحزحة جامعي الغذاء وتحويلهم إلى مزارعين ممن صاروا يشكلون ، منذ ذلك التاريخ ، الأغلبية الساحقة بين أفراد الجنس البشري . واليوم تجري عملية زحزحة المزارعين وتحويلهم من جراء التكنولوجيا الرأسمالية الديناميكية التي تولدها « الثورة الصناعية الثالثة » . فإذا ما كتب للاتجاهات الراهنة أن تستمر عدة عقود ؛ فإن الطبقة الفلاحية في العالم معرضة أن يطوئها التاريخ في مجاهل النسيان على غرار جامعي الغذاء . وهذا هو السبب الجذري للاندفاعات الثورية المستمرة التي تزلزل العالم الثالث ، كما تزلزل ، على نحو غير مباشر ، بقية الدنيا . فريتس الوزراء « شوان لاي » ، في تقريره إلى المؤتمر القومي العاشر

للحزب الشيوعي الصيني (٢٤ آب عام ١٩٧٣) أصاب كبد الحقيقة حين وصف ذلك الهياج الذي يحتاجه العالم بأسره بأنه "اضطراب كبير تحت قبة السماء". إن هذا الاضطراب يلعب دور العامل الأهم من العوامل المحركة للشؤون الدولية في الوقت الراهن وسوف يبقى كذلك طيلة المستقبل المنظور أيضاً.

١ - الاضطراب الكبير تحت قبة السماء

إن أحد العوامل الكامنة خلف هذا «الاضطراب» الذي يسم نهاية القرن العشرين هو العامل الاقتصادي — أي تلك الهوة الآخذة بالاتساع بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة، وبين المواطنين الأغنياء والمواطنين الفقراء في بلدان العالم الثالث أيضاً. إن تكنولوجيا «الثورة الصناعية الثالثة» تقتلع الآن المزارعين من جذورهم في أي مكان بالعالم وتحشرهم قسراً في زرائب المدن (راجع الفصل التاسع عشر، المقطع الأول والثالث). فبلوة التحضير دون مقدار كاف من التصنيع آخذة هذه الأيام بتحويل المزارعين السابقين إلى فائض وإلى طبقة ضئيلة الشأن لا ضير بالتضحية بها. إن نسبة ٤٠٪ من مجمل القوة العاملة البالغة ١٫٢ بليوناً في العالم الثالث هي الآن عاطلة عن العمل. ومن البليونين الاثنين تقريباً من أولئك البشر الذين سوف ينضافون إلى سكان العالم خلال العقدين القادمين، فإن نسبة ٩٠٪ منهم ستولد في البلدان المتخلفة، كما سيتضاعف عدد الباحثين عن العمل خلال ذاك العقدين. وأما الفرصة أمام توفر أعمال جديدة كافية لاستيعاب الأجيال الشابة الراغبة بالالتحاق بالقوة العاملة؛ فهي فرصة قليلة جداً.

وإن من الواضح أن العاطلين الجدد عن العمل ممن يعيشون حالة بطالة دائمة، لهم أقل رغبة من آبائهم في تقبل مصيرهم في هذه الحياة الدنيا، كما إن العوامل النفسية الكامنة خلف الاضطرابات العالمية الراهنة لعوامل مهمة عين أهمية العوامل الاقتصادية. فتواريخ الحضارات القديمة مرقشة بالانتفاضات الفلاحية. بيد أن هذه الانتفاضات كانت عادة حركات ترميمية وذلك لأن الفلاحين ما كانوا ينتفضون بغية تحدي الأنظمة الاجتماعية القائمة وإنما للدفاع عنها. ففي أواخر القرون الوسطى شهور السلاح الفلاحون الأوروبيون للحفاظ على النظام الاجتماعي الإقطاعي التقليدي، الذي كان وقتها عرضة لنخر الاقتصاد الرأسمالي الصاعد فيه. وفي الامبراطورية الروسية كان الفلاحون يعتبرون القيصر، حتى اللحظة الأخيرة تقريباً، بمثابة «الآب الصغير» الذي ما كان من الممكن له أن يتغاضى عن المظالم التي يوقعها بهم الطماعون من مسؤولين رسميين وملاكين عقارين، لو أنها كانت تصل إلى مسامعه فقط. فالعصر السابق للعصر الرأسمالية كان — كما وصفته كلمات دوستويفسكي في «الفتش الكبير» — عصر «الأسطورة والسر والسلطة»،

العصر الذي كانت فيه الرغبة العارمة الشاملة والأبدية لأفراد الجنس البشري تتمثل "بالعنور على إنسان ما كي يعبدوه".

وهكذا فإن الرضى التقليدي عن الوضع القائم بدأ يتعرض للتقويض من جراء تلك القفزة الكمية، التي قفزتها الرأسمالية من أوربة إلى أرياف العالم الثالث وتحويل الأرض إلى سلعة صالحة للبيع والشراء والاستخدام، استجابة لقوى السوق وليس لتلبية الحاجات المحلية للجماعات الفلاحية. ولذلك فإن عملية التجير والإفقار والتجدين، التي نجمت عن ذلك كانت عملية تمزيق مدمر بلغت أيضاً حد تمزيق الكواكب النفسية، التي كانت تتمثل بقيود «الأسطورة والسر والسلطة» والتي كانت تفرض تقبل الفقر والاستغلال كأمرين مقدرين من الله على البشر منذ الأزل. وهكذا بدأت انفجارات الماضي الفلاحية الهوجاء تخلي مكانها للثورات الفلاحية المتعمدة والهادفة لتقويض الأنظمة الاجتماعية القائمة، بدلاً من ترميمها وإصلاحها.

إن نبد القيود أمر جلي أيضاً في أوساط المثقفين الذين يقودون الثورات الراهنة. فحتى في زمن يعود بقدمه إلى منتصف الأربعينيات (١٩٤٠) أسلم القادة الشيوعيون، في حركة المقاومة التابعة لجهة التحرير الوطنية اليونانية EAM، قياد بلادهم إلى تشرشل، لأنهم لم يتمكنوا من ترويض أنفسهم على تحدي سلطة هيئة الأب المتمركزة في الكرملين. وعندما تجرأ الشيوعيون اليوغسلاف على ذلك في نهاية الأمر في عام ١٩٤٨، فإن قيادتهم بأكملها ومن ضمنها «تيتو» نفسه، عانت الأمرين من العلل الجسدية الخطيرة ذات المنشأ النفسي. ولكن القيادات الثورية في هذه الأيام وفي كل مكان بالعالم تعلن جهاراً، على النقيض من ذلك، أنها ترحب بالمعونة الأجنبية مهما كان مصدرها شريطة ألا تفرض عليهما تلك المعونة أية التزامات أو تحالفات.

إن جنوح الجماهير والقيادات في العالم الثالث نحو التطرف والنضج، يفسر السبب الذي جعل الثمانينيات (١٩٨٠) تبدأ بسلسلة من الثورات الناجحة في إيران وزيمبابوي ونيكاراغوا، كما يفسر السبب الذي يجعل الثورات على التهايبا في أفغانستان وأريتريا والصحراء الغربية وناميبيا وتيمور الشرقية وسان سلفادور والفلبين. ففي إيران كان بمقدور «كروميت روزفلت»، وهو عضو في جهاز الاستخبارات المركزية CIA، في عام ١٩٥٣ أن يطيح بحكومة مصدق بمساعدة حقيية ملأى بفواتير الدولارات وحفنة من ضباط الجيش الإيراني. ولكن عندما حاول الجنرال «روبرت هويسر» في عام ١٩٧٩ إحباط انتصار «الخميني» بتشجيع «العسكريين» على اقتناص السلطة مباشرة، كانت الجماهير المسييسة هي التي نفذت عملية «الاقتناص» وليس جيش الشاه.

٢ — المجاهبات الدولية

إن العالم السياسي البارز « هانس مورغان ثاو » علق قائلاً " بأن المعضلة الأساسية التي تواجه السياسة الخارجية الأمريكية لا تكمن في كيفية الحفاظ على الاستقرار في وجه الثورة وإنما في كيفية خلق الاستقرار . وإن مازق مثل هذا الخلق لا يجابه حكومة الولايات المتحدة وحدها ، بل والحكومات كلها سواء أكانت في العالمين الأول والثاني المتطورين أم في العالم الثالث المتخلف " . وهكذا فإن مشكلة الخلق كانت ، ولا تزال ، بادية للعيان أينما كان من خلال غياب الخلق ذاته .

فإذا ما تناولنا أولاً حكومات العالم الثالث نجد أنها تتألف ، على العموم ، من صنفين : القومي المحافظ والثوري الاجتماعي . لقد فشل كلا هذان النموذجان ، إلى درجة قد تقل أو تكثر ، في الاستجابة لمقتضيات الثورة في العالم الثالث استجابة خلاقة . إن بعض الأنظمة المحافظة نالت دعماً اقتصادياً وعسكرياً جوهرياً من الولايات المتحدة ثمناً لقيامها بأدوار « القوى الأمبريالية الفرعية الإقليمية » المعنية ضد الانتفاضات المحلية . ولكن الثورة في إيران والاضطراب المزمن في العربية السعودية وأندونيسيا والفلبين ، يثير كله أعمق الشكوك حيال قدرة القوى الإقليمية المدعومة على إيقاف هدير الثورة في العالم الثالث .

إن التسوس الاقتصادي الكامن في صلب هذه الأنظمة المحافظة يتبدى للعيان لدى مقارنة وضعها بوضع إنكلترا في أول أيام الثورة الصناعية . فلما كانت النقابات في القرون الوسطى نقابات هزيلة ضامرة ، وكانت الاتحادات العمالية بعيدة كل البعد عن اكتساب السمة المشروعة ، تمكن رجالات الصناعة من استغلال عمالهم استغلالاً وحشياً بلا هوادة ، الأمر الذي أدى إلى الاضطرابات التي قام بها « اللوديون * والتشارتيون ** » كما أدى إلى مذابح « بيترلو » *** عام ١٨١٩ ، وإلى ثورة الفعلة الزراعيين في عام ١٨٣٠ . ولكن ما إن حل منتصف القرن التاسع عشر حتى بدأت الأجور الفعلية تأخذ بالارتفاع ولذلك فإن آخر حالة من حالات الجوع الحقيقي في الريف الأوربي الغربي كانت في عام ١٨٤٦ — ١٨٤٧ . فلقد كان بمقدور مربى الماشية « روبرت بيك وال » أن يؤكد بمنتهى الجدية بأنه كان يرى المواشي لمصلحة الجماهير ولموائد النبلاء سواء بسواء ، كما إن ماثيو

* عمال النسيج البريطانيون الذين قاوموا مكننة صناعة النسيج وحطموا الآلات في أوائل القرن التاسع عشر .

** أصحاب الوثيقة البريطانيون الذين سعوا لتحسين أوضاع العمال اجتماعياً وصناعياً .

*** اجتماع عمالي راديكالي في حقول « سانت بيتر » في مانشستر عام ١٨١٩ تدخلت فرقة الخيالة لتفريغه فقتلت أحد عشر عاملاً وجرحت ٥٠٠ .

المترجم

بولتن أعلن أيضاً على غرار بيك وارك أن مشاغله لتصنيع الأزرار النحاسية كانت ترمي "لتزويد الشعب بها وليس طبقة النبلاء فقط" (١).

وهكذا فإن "استقطار الخير إلى تحت"، وهو الأمر الذي تجري عنه اليوم الأحاديث المستفيضة في العالم الثالث ولكنه نادراً ما يتحقق، قد حدث في حقيقة الأمر، كما عاد فعلاً بالفائدة على الطبقة العاملة البريطانية بعد منتصف القرن التاسع عشر. ولكن ما كان لهذا الأمر أن يتم لولا تلك الميزة الفريدة، التي كانت تتمتع بها الصناعة البريطانية، ألا وهي احتكار الأسواق العالمية. فالصناعة القطنية في لانكاشاير كان بمقدورها «الإقلاع» نظراً لسهولة بلوغها الأسواق الإفريقية والأمريكية في آن واحد. فبحلول عام ١٨١٤ كانت بريطانيا تصدر من الثياب القطنية ما تزيد نسبته عن ١٤٪ عما يجري استهلاكه داخل الوطن، وبحلول عام ١٨٥٠ وصل هذا الفرق إلى نسبة ٢٤٪ على الرغم من ارتفاع الاستهلاك المحلي ارتفاعاً هائلاً.

وأما اليوم فإن مثل هذه السوق العالمية ليست متاحة لبلدان العالم الثالث اللاهثة خلف التصنيع، بل وبدلاً من ذلك فإن العمال وأرباب العمل معاً في البلدان المصنعة يشنون حملة هوجاء ضد الواردات — سواء أكانت من الأقمشة أو الفولاذ أو الأحذية أو الثياب — التي تجعل أعمال هؤلاء وأرباب أولئك محفوفة بالمخاطر. فحرية التجارة شيء جميل طالما هنالك متسع من الاتجار أمام أي إنسان، ولكن حين تلوح في الأفق حالياً أزمة اقتصادية عالمية طويلة الأمد يتزايد الطلب على التجارة المنصفة — وهي أحدث الكنایات عن النزعة الحمائية.

والأمر الذي ينطوي على خطورة مماثلة بالنسبة لبلدان العالم الثالث؛ فإنه يتمثل بعدم مرونة أسواقها الداخلية. فالصناعات الوطنية لاتعاني مشكلات بلوغ الأسواق الأجنبية وحسب وإنما تتعوق أيضاً بفعل القوة الشرائية الناقصة داخل أوطانها هي. فالعمال الصناعيون ذوو الأجور الخسيسة والمزارعون المشردون لا يعرفون من الخيرات التي يفترضها جدلاً المنظرون الاقتصاديون بمقولة "استقطار الخير إلى تحت" إلا القليل. فبدلاً من "استقطار الخير إلى تحت" يجري "استقطار الخير إلى أعلى" — إلى زمر النخبة — كما يجري "استقطار الخير إلى الخارج" — إلى الشركات متعددة الجنسيات. ونظراً لذلك نجد ذلك الصراع الزمن بين المنظمات العمالية من ناحية أولى، وبين الحكومات التي تحاول فرض إجراءات التقشف استجابة لمطالب البنوك الخاصة والوكالات الدولية الرئيسية من أمثال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من ناحية ثانية. إن بطل الطبقة العاملة في البرازيل، وهو عامل المعادن المدعو «لويس إناسيو داسيلفا» والمعروف في الأوساط الشعبية باسم «لولا»، قضى عقوبة ثلاثة أعوام ونصف في السجن لقيادته إضراباً «غير مشروع»،

كما إنه واجه عقوبة ثلاثين عام أخرى في السجن لاثامه زوراً بإثارة «العنف الطبقي». إن ذلك التقرير الذي قدمه أحد المراقبين في محاكمة «داسيلفا» إلى «اتحاد عمال السيارات» يبين بكل جلاء كيف أن أنظمة العالم الثالث تسعى جاهدة للحفاظ على الاستقرار بدلاً من خلقه، إذ جاء في ذلك التقرير: "إنني لأصدق بتأتاً أنني في مقارنتي البرازيل ببولندا، وهي بلد شيوعي، أجد أن الحرية هناك أكثر مما هي هنا «ففاليزا» يتمتع بقدر من الحرية أكبر مما يتمتع به «لولا» وذلك لأن الحكومة هناك وافقت على إجراء الحوار معه، وأما هنا فلا. وهذا فارق جوهري يثير الدهول" (2).

فإذا كانت التناقضات تقوم في صلب الدول المحافظة في العالم الثالث على نحو متأصل، فإن صدق هذا القول ينطبق أيضاً على المجتمعات الثورية الاجتماعية فيه. فعلى الرغم من أن هذه المجتمعات تتوجه علانية أو سراً توجهاً ماركسياً؛ فإن تطورها التالي للمرحلة الثورية قد نحا مراراً وتكراراً منحى لا ماركسياً، بل ومنحى معادياً للماركسية أيضاً. فتلک المجتمعات لم تقض على الطبقات وليس من المحتمل لها أن تقدم على ذلك في المستقبل المنظور، ولم تفكك الدولة التي أصبحت بدلاً من ذلك كلية القدرة وأشد هيمنة من ذي قبل. وأما في الشؤون الاقتصادية؛ فإنها أخفقت في استقلالها عن النظام الرأسمالي العالمي، كما أخفقت في تطورها لبلوغ مستوى الاقتصادات المعتمدة على ذواتها فحسب، وإن ما جرى كان النقيض تماماً.

لقد بدا ذات مرة أن الصين، بما لها من طاقات بشرية وموارد طبيعية هائلة وبقيادة «ماو» هادم الأصنام، قد تبلغ الاستقلال الاقتصادي المنشود. ولكن بعد وفاة «ماو» سرعان ما انجرفت السياسات الصينية باتجاه التطرف. "ليس هنالك من حدود للنزعة الرجعية الصينية" صرح أحد رجال الأعمال اليابانيين وهو يلاحظ زحف الصين نحو التكنولوجيا الرأسمالية والتسليفات وصفقات الإنتاج المشترك. وإن ما يرمز إلى النزعة الرجعية الجديدة كان استبدال اسم «شارع بكين» الذي تقوم فيه السفارة السوفيتية؛ إذ في ذروة «الثورة الثقافية» أطلق على هذا الشارع اسم جديد هو اسم «الشارع المعادي للرجعية»، ولكن اسمه الأصلي أعيد إليه في عام ١٩٨٠. فالحزب الشيوعي الصيني اعترف ضمناً بهذا التحول في أواخر عام ١٩٧٩، عندما وزع وثيقة على كوادره القيادية يخبرهم فيها أن الحزب السوفيتي يجب عدم اعتباره حزباً رجعياً بعد ذلك.

إن بعض القادة الماركسيين في العالم الثالث يدركون المآزق التي يواجهونها وقد عمدوا إلى بحشها علناً. فالرئيس «سانمورا ماشيل» حينما سئل عن كيفية معالجة موزامبيق "لإساءة استعمال السلطة من قبل أعضاء الحزب"، كما جرى في بعض البلدان الاشتراكية أجاب بأن حزبه قد طور، إبان مرحلة كفاحه من أجل الاستقلال، بعض التدابير وكساحها طابع المؤسسات بغية فضح ومعاينة

أولئك الناس الذين يسيئون استخدام السلطة . ولقد تمت حماية وتشجيع حرية استخدام هذه التدابير ، مما فرض رقابة شعبية على قيادات الحزب والدولة ومحاسبة ذوي السلوك السيء منهم وإقصاءهم عن مراكز السلطة . واختتم ماشيل إجابته قائلاً : ” في ظل أمثال هذه الظروف يمكننا أن نقول بكل اطمئنان أن كل إساءة استخدام للسلطة تبرز من جديد سرعان ما سوف نضع يدنا عليها ونفرض العقوبة الملائمة على صاحبها “⁽³⁾ .

ولكن حتى إذا ما برهن تفائل ماشيل عن مبرره ، تجدر الملاحظة إلى أنه قد تطرق فقط إلى الجوانب السياسية في الأزمة الماركسية ليس إلا ، إذ إن هنالك معضلة اقتصادية تنطوي أيضاً على قدر مماثل من الخطورة . فالرئيس ماشيل في أجد خطاباته السياسية الهامة في آب عام ١٩٧٩ أكد ثقته بأن موزامبيق يمكنها أن تنال التطور الاقتصادي دوغما تبعية أو استغلال ، واعترف بالحاجة لرأس المال والتكنولوجيا ولكنه طرح الأيدي العاملة والموارد الطبيعية بالمقابل ، ودعا إلى ” التعاون مع الشركات الخاصة من البلدان الأخرى “ ولكنه أصر على أن موزامبيق ” ترفض المشاركة في ذلك التقسيم العالمي للعمل الذي يجعلها تحتل موضع التبعية لتدفع المزيد . والمزيد لشراء المنتجات المصنعة مقابل بيع قوة عملنا بأبخس الأسعار “⁽⁴⁾ .

إن هدف ماشيل هدف يستحق الثناء العاطر ولكن الاستراتيجية المعتمدة لبلوغه لا تزال سراباً أمام الأنظمة الثورية ، الأمر الذي يتجلى في كتابات اثنين من الاقتصاديين في جزر الهند الغربية وهما « جورج باكفورد وكلايف توماس » . فكلاهما يسيغان ، كما يسعى الرئيس ماشيل ، لنموذج من التطور الذي يعتمد على نفسه بنفسه . فباكفورد يقترح توزيع عدد من أكرات الأرض يتراوح بين ٥ إلى ٢٥ أكرأ على العائلات الفلاحية ، لأن أمثال هذه العائلات قد برهنت على أنها أكثر إبداعاً وإنتاجاً من كبار الملاكين العقاريين ، في حين أن توماس يدعو إلى التشريك COLLECTIVIZATION كشرط لازب لاستهلال التكنولوجيا الزراعية المتقدمة . ولكن التشريك قد ينطوي على مخاطر معارضة الفلاحين له في الوقت الذي فيه توزيع الأرض قد يسد المنافذ أمام التقدم التكنولوجي . وهكذا فإن المشكلة الرئيسية المتمثلة بكيفية بلوغ التطور الاقتصادي المستقل ذاتياً تبقى مشكلة لا حل لها ، لا في النظرية ولا في التطبيق على حد سواء .

إن حكومات العالمين المتطورين الأول والثاني لم تكن أكثر إبداعاً من حكومات العالم الثالث في تصديها لمعالجة مشكلة الثورة في العالم . ففي الوقت الذي تحاول فيه واشنطن على العموم إحباط الثورات أو إخمادها تسعى فيه موسكو لاستغلالها لمصالحها القومية . وإن من الواضح أن كلتا هاتين الاستراتيجيتين فاشلتان ، علاوة على أنهما قد أوقعتا بشعوب العالم الثالث قدراً لا يوصف من الدمار

والمعاناة. وأما أكثر الناس خيلاً فهم جهابذة السياسة الأمريكيون، بدءاً « بهنري كيسينجر » الذي لم يكن يرى سبباً يدعو للوقوف والتفرج على بلد يتحول إلى بلد شيوعي، نظراً « لانعدام حس المسؤولية لدى شعب ذلك البلد نفسه »⁽⁵⁾، ومروراً بالرئيس ريفان الذي يؤكد أن « الاتحاد السوفيتي يكمن خلف كل القلاقل الجارية الآن » وأنه لولا مكائد الكرملين « لما كان هنالك أية بقعة ساخنة على وجه الأرض »⁽⁶⁾. وينجم عن هذه الافتراضات أن الثورات الراهنة في العالم الثالث لا هي ثورات محلية فطرية ولا مشروعة ولذلك؛ فإنها توصم بالأفعال المحظورة قانوناً باعتبارها « إرهاباً دولياً ».

إن الحقيقة الواضحة وضوح الشمس تكمن في أن « البقاع الساخنة » المأسوف عليها و « الإرهاب الدولي » سوف يقيان، كما كانا دون نقصان حتى لو نزلت بالاتحاد السوفيتي نازلة جيولوجية ومسحته من على وجه الأرض. وهذه البديهة هي السبب الرئيسي لكل النكسات التي تعيش مرارتها الولايات المتحدة في محاولاتها الحفاظ على الوضع الراهن المهزوز في العالم الثالث. وهذه النكسات — بدءاً بفييتنام ومروراً بإيران وجنوب إفريقية ووصولاً إلى المصاعب الحالية في أمريكا الوسطى — لها بالمقابل ما يوازنها من خسائر سوفيتية في العالم الثالث. إن إحدى الدراسات التي قام بها « مركز المعلومات الدفاعية » القائم في واشنطن قد توصلت إلى الاستنتاج الذي مفاده أن الاتحاد السوفيتي كان في عام ١٩٤٥ يتمتع بنفوذ على ما نسبته ٩٪ من أمم العالم، وأن هذه النسبة قد بلغت أوجها في أواخر الخمسينيات حين وصلت إلى ١٤٪، ومن ثم انحدرت إلى ١٢٪ (أو إلى ١٩ بلداً من بلدان العالم البالغة ١٥٥ بلداً) في عام ١٩٨٠⁽⁷⁾. فمن بين البلدان الرئيسية التي كان فيها للاتحاد السوفيتي استثمارات مالية وعسكرية كثيفة ومن ثم كان مصيره الطرد منها، تتضمن العراق ومصر وأندونيسيا والصين. ويتميز هذا البلد الأخير بأن مصيره كان « الضياع » مرتين اثنتين، مرة بالنسبة لكل من القوتين العظميين، وإن من الممكن أن يفترض المرء جدلاً بأن بلداناً أخرى سرعان ما سوف تشاطر الصين هذه الميزة. وعلى الرغم من إلحاح الصين في تحذيراتها ضد « نزعة التسلط » تبقى ماثلة للعيان هذه الحقيقة وهي أن العالم الثالث كان منذ سنوات عديدة، ولا زال، خارج متناول سيطرة كل من واشنطن وموسكو سواء بسواء.

٣ — « أسعياً وراء الامتيازات أم وراء التبديلات النبوية » ؟

يشير « محبوب الحق » مدير الإدارة والتخطيط في البنك الدولي للتعمير، إلى أن البلدان المتخلفة لما تحزم أمرها بعد حيال ما تسعى إليه عملياً أهو « الامتيازات ذات الأجل القصير » أم « التبديلات النبوية ذات الأجل الطويل »؟⁽⁸⁾. وتكمن خلف مسألة الخيارين هذه مشكلة الترام

الرأسمالي التي لا مهرب للبلدان المتخلفة من مواجهتها . فهذا « واسيلي ليونتييف » في تقريره الذي يحمل عنوان « مستقبل الاقتصاد العالمي » إلى الأمم المتحدة ، يقدر أن هذه البلدان عليها أن تدخر من دخولها القومية نسبة تتراوح بين ٣٠٪ إلى ٤٠٪ كي تحفز التطور المعتمد على نفسه بنفسه ، كما ويشير « ليونتييف » إلى أن بلوغ هذا المستوى من المدخرات يستلزم بالضرورة اعتماد ” التغييرات الهامة في المجتمع والمؤسسات “ بما في ذلك ” توزيع الدخل بشكل أكثر إنصافاً “ ،^(٩) .

ويجلبو هذا التحليل ذلك التناقض الكامن في صلب كل الخطط الرامية لتطوير العالم الثالث ، تطويراً باتجاه النشوء والاستقلال أيضاً . فالمدخرات بالحجم الضروري لمباشرة التطور الذاتي ، إن هي إلا مدخرات لا يمكن تصورها في مجتمعات فائضها المعصور من الفلاحين على شكل إيجارات وفوائد يجد سبيله إلى التبذير على استهلاك الكماليات من قبل الملاكين العقاريين . وبالتالي فإن تعبئة الموارد الاقتصادية تستدعي ، كما يقترح ليونتييف ، إعادة تركيب البنية الاجتماعية على حساب زمر النخبة المحلية وأقرانها في المراكز الميتروبوليتانية . وتعني هذه الخطوة عملياً قيام أنظمة ثورية اجتماعية وطنية تعتمد إجراءات تطويرية معادية للمصالح الراسخة المحلية منها والأجنبية ، الأمر الذي يفضي بدوره إلى كيل الصاع صاعين من قبل المصالح الراسخة التي تهددها المخاطر ، وإلى إيقاف ” موارد الاستثمار الوافدة من الخارج “ التي يرى فيها ليونتييف ” تكملة ضرورية للموارد الداخلية “ .

إن التناقض الكامن في صلب هذا الموقف يفرض على زمر النخبة في العالم الثالث مواجهة الخيار الحرج بين أمرين أحلاهما مرّ . فمن الناحية الأولى برهن الوضع الراهن الذي تعتمد عليه ثروتهم ووجاهتهم عن عدم قابليته للحياة بما لا يقبل الشك ، كما دلل على ذلك الفشل الذريع الذي مُني به التطوير في العقدين الماضيين . وهم ، من الناحية الأخرى ، ككل زمر النخبة عبر التاريخ ، لا تتوفر لديهم الرغبة للتنازل عن امتيازاتهم ومصادر دخلهم ، استجابة منهم لبعض الدواعي الأخلاقية . ولذلك فمن هذا المنطلق تنطلق استراتيجيتهم الحالية المتمثلة بمقاومة التبديلات الاجتماعية الجذرية باللهاث خلف الامتيازات من خلال المطالبة بإقامة « نظام اقتصادي عالمي جديد . (NIEO —

فأبطل الدعوة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ، يسعون لانتزاع الامتيازات من البلدان المتطورة ، لكي يتمكنوا من مواجهة ثلاث مشكلات من أخطر المشكلات في العالم الثالث . فهم يسعون أولاً : لتحسين فساد معدلات التبادل بربط أسعار المواد الخام بأسعار الصادرات المصنعة في البلدان المتطورة . وثانياً : يريدون كبح جماح عدم الاستقرار في أسعار صادراتهم الرئيسية بتأمين قيام صندوق دولي ضخم لتشغيل نظام « المخزون المعادل » . فعندما تبدأ أسعار المواد الخام بالهبوط يمكن

استخدام الصندوق لشراء مقادير كافية من المواد الخام، حفاظاً على أسعارها. وأخيراً يقترح هؤلاء المصلحون لعلاج الديون الباهظة التي يزرع تحتها العالم الثالث إلغاء قسط هام من الديون وإعادة جدولة بقية الديون أو تمديد فترة تسديدها.

لقد انعقدت مؤتمرات دولية لا تحصى لبحث هذه الإصلاحات المقترحة، وبدأ في عام ١٩٧٥ أن تباشر النجاح تلوح في الأفق أمام منحى الإصلاح. فمِنظمة الأوبك OPEC تجلّت فيها قوة الدولة المنتجة للمواد الخام حين تتكاثف فيما بينها، كما إن رواج السلع جعل أسعار كل الأشياء، من النحاس حتى فول الصويا، ترتفع ارتفاعاً شاهقاً. ولكن عدم القدرة على التنبؤ بسوق المواد الخام سرعان ما كشف عن نفسه مرة ثانية حيناً هبطت الأسعار من جراء تكس الفوائض. فمكاسب صادرات العالم الثالث تقلصت في نفس ذلك الوقت الذي ارتفعت فيه كلفة وارداته بسبب التضخم في البلدان المصنعة. ولقد أحجم قادة العالم الأول عن الإقدام على الإنقاذ، كما تبين ذلك بالخطاب الصريح الذي ألقاه كيسينجر في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع حول التجارة والتطور UNCTAD في نيروبي في ٥ أيار عام ١٩٧٦ حين قال "إن بمقدور الولايات المتحدة، أكثر من أية أمة أخرى تقريباً، أن تتخطى فترة صراع اقتصادي. فنحن نستطيع مقاومة المجابهة والهجمات البلاغية الطنانة حين تختار بعض الأمم هذا الطريق. كما إننا نستطيع أن نتجاهل المطالب غير الواقعية، والمطالب المستندة إلى حق الشفعة (كما وردت على لسانه)" (10). ولقد أبدت قيادات أخرى من قيادات العالم الأول قدراً مائلاً من عدم التعاون، وإن لم تكن على مثل تلك اللفظاظ، في مؤتمر UNCTAD الذي انعقد في مانيلا عام ١٩٧٩ وفي مؤتمر عام ١٩٨٠ الذي عقدته منظمة التطوير الصناعي التابعة للأمم المتحدة في دلهي الجديدة.

وفي غضون ذلك كان المصلحون ضمن البلدان المتطورة منكبين على وضع الخطط لإكساء المساعدة إلى العالم الثالث طابع المؤسسة. فاقترحت «بارنارا وارد» "نظاماً حقيقياً لفرض الضرائب على نطاق دولي كتعبير جوهري عن الالتزام الودي على المستوى الدنيوي". فمثلما كانت ضريبة الدخل التصاعدية شرطاً أساسياً في تطوير الأمم الحديثة، يجب أن تكون كذلك أيضاً بالنسبة لعالمنا الصغير، واختتمت بارنارا اقتراحها بالقول أن "الواجب يقضي بوصول التحويلات بشكل أوتوماتيكي وإلا فإننا سوف نعيش في ظل نظام من أنظمة الامتيازات والصدقات. فأمثال هذه الأنظمة، كما نعرف من التاريخ، لا يمكن لها أن تدوم بكل بساطة" (11). وكذلك الأمر بالنسبة للاقتصادي «جان تين بارغن» الهولندي، الحائز على جائزة نوبل حيناً ترأس فريقاً لتحضير تقرير إلى «نادي روما» يحمل عنوان «RIO: تجديد صياغة النظام الدولي» (12). فلقد أشار هذا التقرير إلى تلك الهوة الآخذة بالاتساع بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، كما طرح عدة توصيات مختلفة ومن

بينها «ضريبة التضامن الدولي» التي تبلغ نسبتها ٠.٧ ر. من الإنتاج القومي الإجمالي GNP للبلدان الغنية. واقترح «تين بارغن» أيضاً أن على الشركات متعددة الجنسيات أن تدفع الضرائب في صندوق للتطوير الدولي.

إن مثل هذه المعونة المقترحة من العالم الأول إلى العالم الثالث قد فشلت في معالجة مشكلة التفاوت الاقتصادي العالمي معالجة جذرية. ففي المقام الأول تبين أن مقدار المعونة كان مقداراً ناقصاً لا يفي بالغرض المطلوب، كما إن تلك القرارات العديدة التي اتخذتها الأمم المتحدة والتي ناشدت فيها البلدان المتطورة أن تزيد مقدار معونتها إلى ١٪ من إنتاجها القومي الإجمالي، ظلت حبراً على ورق لأن البلدان التي ساهمت بتلك النسبة كانت قليلة جداً باستثناء البلدان المنتجة للنفط والحديثة الغنى، إذ ساهمت بمعدل ٢٪ من إنتاجها القومي الإجمالي. وأما البلدان المصنعة الرئيسية فقد كانت، على النقيض من ذلك، في عام ١٩٨٠ تقدم أقل من ٢٥ ر. من إنتاجها القومي الإجمالي.

وأما الأمر الأكثر أهمية من عدم كفاية الأموال؛ فهو سوء تخصيص أية أموال متوفرة بسبب المبادئ الإجرائية المغلوطة. إن «مؤسسة إدارة الأغذية والتطوير» قد حلت في مختلف النشرات⁽¹³⁾ كيف أن مشاريع المعونة المطروحة من الوكالات الوطنية أو الدولية إن هي بالأساس إلا ممارسات في ميدان الاقتصاد بمعزل عن المساس بأي عامل آخر من تلك العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية المسؤولة عن الفقر بالدرجة الأولى. فبعض الخبراء من الخارج يعمدون، في محاولة منهم لعلاج مستوى الفقر المعروف، إلى إعداد ورقات العمل وتخصيص الموارد الخارجية المرسومة لهدف استشارة إنتاج محاصيل التصدير مع تسليمهم جداً بصحة الادعاء القائل، كما ورد في كلمات ورقة العمل التي أعدها البنك الدولي عام ١٩٧٥، أن «تفادي معارضة القطاعات القوية وذوات الشأن ضمن الجماعة الريفية أمر جوهري إذا أريد لبرنامج البنك ألا يحل به التدمير من الداخل». ولقد شدد روبرت ماك نامارا، رئيس البنك الدولي على أهمية هذا المدخل حين اشترط أن البرنامج الزراعي للبنك «سيؤكد في المقام الأول ليس على إعادة توزيع الدخل والثروة — الأمر الذي قد يكون ضرورياً بالنسبة للعديد من البلدان الأعضاء — وإنما على زيادة إنتاجية الفقراء بالشكل الذي يعود عليهم بقسط من منافع النمو أكثر إنصافاً من القسط الحالي»⁽¹⁴⁾.

إن هذا البيان، على الرغم من التفكير الذي يدل على الرغبة في صدقه في النهاية، يتقزم إلى مستوى الاعتماد على جدارة مقولة «استقطار الخير إلى تحت» — تلك المقولة التي بينت الخبرة العملية والدراسات النظرية، أنها قد خلصت إلى «استقطار الخير إلى الأعلى». ولذلك فإن

« جوزيف كولينز و فرانسيس مور لابي »، من « مؤسسة إدارة الأغذية والتطوير »، قد توصلا — فيما يتعلق بالبنك الدولي وغيره من الهيئات التي تقدم المعونة — إلى الاستنتاج أن « تدخل هذه الهيئات بالأموال لإقامة استثمارات تولد الأرباح في الوقت الذي تختار فيه عدم المساس بالبنى الاجتماعية التي تولد الفقر، فإنها لا تفعل أكثر من تعزيز قبضة زمر الصفوة. وبذلك تكون النتيجة زيادة إفقار الفقراء — على الرغم من أن البنك يدعي بأنه يساعد الفقراء على الخلاص من الفقر»⁽¹⁵⁾. وكذلك الأمر بالنسبة لتلك اللجنة الرئاسية التي كلفها الرئيس كارتر باستقصاء واقع الجوع العالمي. فقد أوصت في آذار عام ١٩٨٠ بأن على الولايات المتحدة أن تزيد في معونتها الأجنبية وأن تحض زمر الصفوة في العالم الثالث على مساعدة فقرائها. وهذا يعني استمرار تلك الإجراءات التي تبين فشلها في الماضي. فلقد فشلت تلك الإجراءات لأن السبب الجوهرى لفقر فلاحي العالم الثالث يكمن في وهنهم — في افتقارهم للقوة لتغيير البنى الاجتماعية المسؤولة عن فقرهم. فالولايات المتحدة، بتعزيزها هذه البنى الاجتماعية بشكل مباشر (كما في التشيلي وغواتيمالا) وبشكل غير مباشر (من خلال منظمات المعونة الوطنية منها والدولية)، عملت على تأييد الجوع العالمي الذي كانت تستقصي أسبابه اللجنة الرئاسية، بدلاً من تخفيف وطأته⁽¹⁶⁾.

وأما السبب الأخير لفشل برامج المعونة في تضيق الفجوة بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة؛ فهو أن تخصيص المعونة كانت تمليه المقاصد السياسية للمساهمين أكثر مما كانت تمليه حاجات مستلميها، الأمر الذي ينافي الرأي النظري الرسمي الذي اشترط، منذ أن قامت «إدارة الإغاثة والتأهيل» التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٣، «عدم التمييز في توزيع المعونة لدواعي العرق أو الدين أو السياسة»⁽¹⁷⁾. ولكن عملياً كان الملكيون في اليونان وحزب الكومينتانغ في الصين موضع الحظوة في الوقت الذي جرى فيه تجاهل الهند إبان مجاعة عام ١٩٤٦ — ١٩٤٧ وذلك لأن «آتشبسون» وزير الخارجية لم يكن يرى في ذلك منطقة حدودية معادية للشيوعية. وكذلك الأمر في ظل «مشروع مارشال» كانت كميات ضخمة من القمح تعطى ديناً إلى فرنسا وإيطاليا لإبعاد هذين البلدين عن التحول إلى الشيوعية، إذ إن مارشال نفسه أكد في ذلك الزمن: «أن الغذاء يلعب دوراً حيوياً في سياستنا الخارجية». ولقد حافظت هذه الاستراتيجية على بقائها حتى هذه الأيام الراهنة، كما تمت الإشارة إلى ذلك من قبل في الفصل التاسع عشر، المقطع ف ب. وهكذا يمكن تعريف المعونة الأجنبية بأنها تقديم الحسنات التكتيكية بغية تعزيز وضع قائم مستحب. وإن وزير الخارجية دين راسك، قد أعطى هذا التعريف بالتحديد في شهادته التي أدلى بها أمام الكونغرس في آذار عام ١٩٦٤ حين عرض أن برنامج المعونة الأجنبية كان منذ بدايته الأولى في الأربعينيات (١٩٤٠) «يرمي في تخطيطه وإدارته لخدمة المصالح الحيوية للولايات المتحدة..... ولولا برنامج المعونة لكان أمننا محفوفاً بالمخاطر»⁽¹⁸⁾.

لقد أوجزت الاقتصادية «جوان روبنسون» من جامعة كامبردج الأمر بمجمله في تعليقها:
”ان غرض المعونة تأييد ذلك النظام الذي يجعل من المعونة حاجة ضرورية“⁽¹⁹⁾.

إن وقائع الحياة المذكورة أعلاه والقائمة اليوم في العالم الثالث قد دفعت بالمؤرخ «جيوفري بارا كلوف» إلى الاستنتاج أن: ”الشيء الوحيد الواضح في هذه الآونة هو أن اقتصاد العالم الحر مثلما هو عليه منذ ربع قرن بعد عام ١٩٤٥ على وشك الاضمحلال“⁽²⁰⁾. وهكذا ينجم عما سبق أن الإجابة قد تمت ولو جزئياً على السؤال الأصلي: ”أسعياً وراء الامتيازات أم وراء التبديلات البنوية؟“. إن الامتيازات لا تجدي فتيةً لسبب بسيط، يتمثل في أنها لا تمس إلى أي حد معقول تلك المصالح الراسخة والطاغية في العالمين الأول والثالث معاً، ومن أين لها أن تمسها في الوقت الذي تعتمد فيه ثروة وقوة تلك المصالح على الحفاظ على النظام العالمي القائم.

فإذا لم تكن الامتيازات هي الوسيلة الصالحة للتطبيق بغية الوصول إلى «النظام الاقتصادي العالمي الجديد» المنشود، عندها يكون السؤال المطروح ما إذا كان بمقدور «التبديلات البنوية» أن تلعب دور البديل العملي. فهل بمقدورها أن تحل المعضلة الأساسية التي طرحها «ليونتييف» — ألا وهي حاجة بلدان العالم الثالث لتوفير نسبة مئوية تتراوح بين ٣٠٪ و ٤٠٪ من دخلها القومي، كي تحقق تطورها الذاتي؟ فمع التسليم جديلاً بالفقر المدقع الذي يحيق بالقرية، التي تمثل العالم الثالث تمثيلاً نموذجياً، يبدو من الواضح تلقائياً أن تراكم رأس المال على هذا النطاق أمر غير وارد بتاتاً. ومع ذلك فالأمر لا يقف عند هذا الحد والسبب هو أن رأس المال يعني شيئاً أكثر من الأموال المودعة في البنوك. فالأرض والإنسان، بقلة استغلالهما إلى ذلك الحد الفاضح الذي يدمغ معظم قرى العالم الثالث، يمثلان رأس مال كامن. فإذا ما تقيض للكمون أن يتجسد على أرض الواقع، مثلما حدث على أروع ما يكون في الصين بعد عام ١٩٤٩، لكان لرأس المال أن يترآم فجأة وبشكل ملموس.

إن «التبديلات البنوية» هي الشرط اللازم لاقتران الأرض باليد العاملة وتحويل طاقاتها الكامنة إلى رأس مال. ففي الصين، بناء على الأبحاث التي أجراها «جون لوسينغ بغ» في الثلاثينيات (١٩٣٠)، كان متوسط العطالة الريفية نظراً للتقلبات الفصلية يبلغ ١٧ شهراً لكل إنسان قادر على العمل جسدياً أو مانسبته ١٤٪ من العام، كما وجد بغ أن نسبة ٩٪ من الأراضي الصالحة للزراعة غير مزروعة بسبب شروط حيازة الأراضي والأعراف الاجتماعية كتحديد مواقع المدافن والحدود الفاصلة بين هذه البقعة وتلك. وعلاوة على ذلك كانت نسبة مئوية ضخمة من الإنتاج الفعلي تجدد سبيلها إلى التسييب والتبذير من قبل مختلف العناصر الطفيلية على مصروفات كالية غير إنتاجية. فلقد كان ذلك التسييب يتخذ شكل الإيجار للملاكين العقاريين والفائدة

للمرابين والمدفوعات الباهظة لجياة الضرائب والرشاوى الابتزازية لقطاع الطرق والقيادات العسكرية⁽²¹⁾.

وبعد عام ١٩٤٩ أنشأ الشيوعيون الكومونات لا لأسباب إيديولوجية وحسب وإنما لأنها كانت بمثابة الآلية، التي تكتسي طابع المؤسسة والتي تتيح تحقيق مقدار، مما كان يكمن في الأرض من خيرات وفي الأيدي العاملة من طاقات، أكبر من المقدار السابق، بالإضافة إلى وضعها حداً نهائياً لتحويل الفائض المصسوب إلى قنوات غير إنتاجية مثلما درجت عليه العادة منذ ألف سنة خلت. إن حجم الكومونات قد جعل من الممكن إقامة المشاريع الجماعية الكبيرة على مدار العام، وبذلك حول فائض الأيدي العاملة، الذي بقي خاملاً حتى تلك الآونة، إلى رأسمال على شكل آبار ومنشآت هيدرو كهربائية وأنظمة ري وأراض مستصلحة ومصانع ريفية. كما إن توفر الماء والكهرباء ومطاحن الحبوب أكثر من ذي قبل، قد حرر النساء من الخدمات التقليدية المضیعة للوقت وأتاح لهن العمل في الأراضي الجماعية. ففريق «تاكاي» نال شرف اللقب بأنه النموذج الزراعي المحتذى في كل الصين لمجرد تحويل منطقة قاحلة في «إقليم شانسي» إلى أرض معطاء على أيدي زمرة من المزارعين الذين اعتمدوا على جهودهم الجماعية الخاصة، بدلاً من اعتمادهم على مساعدة خارجية. وهكذا كانت النتيجة الحتمية أن مساحة الأرض المزروعة في الصين كانت عام ١٩٥٦ أكبر بنسبة ٩٣٪ من مساحة الأرض المزروعة في عام ١٩٣٣ (أي ١٦٧٧ بليون مو قياساً إلى ١٥٣٣ بليون مو) أو توازي تقريباً ذلك التقدير الذي أورده «بغ» عن قلة استغلال الأرض في الثلاثينيات (١٩٣٠). ولقد حسب «بيتر شران» أيضاً أن المتوسط الإجمالي لعدد أيام العمل سنوياً في الزراعة قد زادت نسبته ٤٠٪ بين عام ١٩٥٢ وعام ١٩٥٦، كما زادت نسبة الإنتاج ٣٥٪ في نفس الفترة. وهكذا فإن النسبة الصافية للمدخرات في الصين قد ارتفعت من ١ - ٢٪ في عام ١٩٤٩ إلى ٢٠٪ في عام ١٩٥٣⁽²²⁾.

وثمة مثال آخر عن تراكم رأس المال والاعتماد على الذات في القرى الراححة على ما يبدو تحت وطأة الفقر هو المثال الذي توفره ملاحظات العاملة الإنسانية «كاثلين غوف» عن جنوب شرق الهند وعن إقليم «النهر الأحمر» في فيتنام⁽²³⁾. ففي منطقة «ثانجافور» الهندية تعود ملكية ثلاثة أرباع الأرض إلى ملاكين عقارين غيايين ممن ينتزعون مقداراً من المنتج الزراعي يتراوح بين نصفه وثلاثة أرباعه لاستهلاكهم الشخصي ولإستثمارات خارج إطار الزراعة. وأما في منطقة «ثاي بينه» الفيتنامية؛ فإن ملكية الأرض ملكية تعاونية، وكذلك العمل بها أيضاً، كما إن نظام التوزيع الوطني يشترى نسبة ٤٥٪ من المحاصيل، علاوة على قسط لا بأس به من منتجات الدواجن والسلع الحرفية. فالأموال المكتسبة، بالإضافة إلى النسبة المتبقية من المحاصيل والبالغة ٥٥٪، يتم توزيعها على الفلاحين، حيث يتم إنفاق ٧٠٪ على الأجور والنفقات الجارية و ٢٠٪ على المشروعات الهندسية

والآلات والأسمدة، كما يتم إنفاق ١٠٪ على الإنعاش الاجتماعي بما في ذلك الإسكان والعناية الطبية. وهكذا فإن قيمة ما يجني تعود بالنفع على القرية لتطويرها بدلاً من تحويلها إلى الاستهلاك الكمي الشخصي والاستثمار خارج القرية.

إن التناقض في استخدام الطاقات البشرية في كلا الإقليمين لتناقض صارخ شأنه شأن التناقض في استخدام موارد الأرض. ففي ثانجافور يبقى ٦٠٪ من القرويين عاطلين عن العمل مدة لا تقل عن نصف عام، كما لا يخطر من النساء في صفوف القوة العاملة إلا نسبة لا تتجاوز ١١٪ فقط، في حين أن كل الشباب القادرين على العمل جسدياً في ثاي بينه يعملون ٤٠ ساعة أسبوعياً في التعاونية، علاوة على رعاية كل منهم لبستان عائلي صغير لتربية مقدار إضافي من الخنازير والدواجن والخضروات للاستهلاك المنزلي أو للسوق. وعندما لا تكون هنالك ثمة حاجة تستدعي وجود الفلاحين في الحقول الجماعية؛ فإنهم يعملون في حوانيت الحرف لصنع الفرش والمناشف والسجاد والناموسيات والأواني الخزفية والآجر والحبال وأثاث البيوت والملابس، إما للاستخدام المحلي وإما لبيعه للحكومة. وأما الحرف اليدوية في ثانجافور فإنها، على النقيض من ذلك، قد انهارت في وجه السلع المصنعة المستوردة من الخارج، الأمر الذي أدى إلى تفاقم البطالة الخطيرة أصلاً وأجبر العائلات الفلاحية الهامشية على الإقلاع عن الزراعة والانضمام إلى صفوف العاطلين عن العمل في المدن.

والأمر الذي ينطوي على أهمية مماثلة يكمن في الفعالية التكنولوجية بين الإقليمين أيضاً. إن قرية من القرى التي تمثل إقليم ثاي بينه، تمثيلاً نموذجياً تستخدم ١٢ مجموعة من المضخات لسقاية ٣٠٠ فداناً، في حين أن قرية من قرى إقليم ثانجافور تحتاج إلى ١٨ مجموعة من المضخات لسقاية ١٧٥ فداناً؛ أي أنها تستخدم من المضخات ما تساوي نسبته ٥٠٪ زيادة عما تستخدمه القرية السابقة لسقاية مساحة من الأرض تقل بنسبة ٤٢٪. وأما تفسير ذلك فهو أن ملكية المضخات في ثانجافور ملكية خاصة ولا تروى إلا البقاع الخاصة، مما جعل المهندسين الزراعيين الهنود يجدون من العسير عليهم، وفقاً لما أورده غوف، نقل حاجز ترابي أو قناة "حتى ولو لمسافة قدم واحد"، نظراً لحاجتهم الحصول على إذن مسبق من عدة ملاكين.

وفي ثاي بينه لا يترك الفلاحون كلهم أية ذرة من الفضلات الحيوانية والبشرية إلا واستخدموها كسماد، كما إنهم يستخدمون ما تركته القنابل من حفر لتربية الأسماك وتسمية الطحالب، كي تكون سماداً، وهم يزرعون الأشجار كي تمدهم بالوقود وتزود محاصيلهم بالماوى وكي تكون سماداً أخضر. وهكذا فإن قرى ثاي بينه تنتج من السماد العضوي ما يغطي ٧٠٪ من حاجتها الإجمالية من الأسمدة في حين حلت تقريباً المنتجات الكيميائية الباهظة التكلفة محل الأسمدة

العضوية في ثانجافور، مما أدى إلى بعض الآثار الجانبية الضارة بالمحاصيل والأسماك والحيوانات. ويتضح ثمة تمايز تكنولوجي مماثل فيما يتعلق بتربية الدواجن والأسماك وتصنيع الآلات الزراعية واستخدامها من أمثال مطاحن الرز والجرارات والدراسات وعربات نقل المحاصيل. فكل هذه الأدوات، كما تقول غوف "غالباً ما تكون محلية الصنع وأخف وزناً وأصغر حجماً وأرخص كلفة وأكثر توفراً في ثاي بينه منها في ثانجافور".

ويوحى التحليل الوارد أعلاه أن الشرط اللازم للتطور الاقتصادي المستقل لا يتمثل في توفر رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا الأجنبية، إذ لو كان الأمر كذلك لكانت بلدان من أمثال نيجيريا وإيران وأندونيسيا وفنزويلا اليوم، بعائداتها الضخمة من دولارات النفط، قد أصبحت أمثلة ساطعة عن مثل هذا التطور. فالشرط اللازم إذاً، بدلاً من ذلك، يتمثل بالتبديلات البنيوية أو شقلبة البنية الاجتماعية وتركيبها من جديد بهدف تنشيط المشاركة الجماهيرية التي بدونها يتعذر الوصول إلى التطور الاقتصادي المستقل. ولكن المشاركة الجماهيرية تستدعي بدورها وجود العدالة الاجتماعية، على الرغم من أن هذا الافتراض كان ولا يزال موضع تمحيص الأدبيات الاقتصادية. ولقد قامت ادعاءات عديدة، مفادها أن توزيع الدخل توزيعاً جائراً، حاجة تملها ضرورة تعزيز تلك الأقلية الثرية، التي سوف تستثمر فائضها وبذلك تحفز النمو الاقتصادي. ولكن الحقيقة تدل على أن من الأرجح لمثل هذه الأقلية أن تنفق رأس المال على استهلاك الكماليات أو على الأملاك الثابتة والصفقات التجارية في رأس المال الوطني أو البلدان الأجنبية. فحيث يتسنى لصغار الفلاحين مثل كبارهم حرية الوصول إلى الري والبذور المحسنة والأسمدة والتسليف والإرشاد التقني؛ فإنهم على نقيض الادعاءات السابقة، يتفوقون على كبار الفلاحين. وهم في أمثال هذه الظروف يعمدون أيضاً إلى الادخار والاستثمار بنسب مذهلة حينما يكون تصميم المؤسسات المالية يرمي لتلبية حاجاتهم.

لقد دلت التجارب على أن التوصل إلى النتائج المرجوة يستوجب مشاركة الجماهير ومبادتها بشكل حقيقي. وأما العيب المشترك بذلك؛ فهو أن دعوى الاعتماد على الذات لا تكون إلا بممارسة الإدارة من فوق بشكل فعلي، وعندئذ يشعر الناس بأنهم يعملون لصالح الحكومة — أي أنهم زبائن لديها أكثر من كونهم قوة دافعة. ولقد كانت هذه المناورات من فوق هي السبب الكامن في جذور المشكلة، التي تبتي بها الزراعة في بلدان تتباين تبايناً كبيراً من أمثال سيرالانكا وتانزانيا والاتحاد السوفيتي.

فحيث يكون الاعتماد على الذات والمشاركة الجماهيرية أمرين حقيقيين، عندئذ يتضح الطريق لاعتماد الاستراتيجية الأساسية المتمثلة بالانفصال عن المركز أو إلغاء المركزية أو «الغذاء أولاً»

هذا إذا استعملنا الشعار الذي روجته « مؤسسة إدارة الغذاء والتطوير — IFDP ». فالغذاء أولاً يعني أن الهدف من الزراعة في أي بلد من البلدان يجب ألا يكون الوصول بحاصلات التصدير إلى حدها الأعظم، وإنما يجب أن يكون الوصول بالمحصول الذي يليبي الحاجات الغذائية للسكان المحليين إلى حده الأعظم. إن مؤسسة IFDP تؤكد: "أن ليس هنالك بلد في العالم لا يستطيع الناس فيه إطعام أنفسهم من مواردهم هم". وإن كون الناس قادرة على ذلك أم لا، أمر لا يعتمد على عددهم أو على عدد فدادين الأرض، وإنما يعتمد على من يهيمن على الأرض وعلى ما تستخدم تلك الأرض لإنتاجه.

فالغذاء أولاً لا يعني الانعزال وإنما يعني جملة من الأولويات. فالصادرات الغذائية لا يمكن لها أن تلعب دوراً إيجابياً إلا بعد التوصل إلى تنوع المنتج الغذائي وبعد أن يحصل الناس على كفايتهم من الغذاء. وبعد تلبية الحاجات الأساسية وهذا هو الشرط اللازم المطلق — يمكن للتجارة أن تصبح وسيلة لتلبية المزيد من الحاجات المحلية بدلاً من أن تكون وسيلة لتلبية المطالب الأجنبية على حساب الحاجات المحلية. فالغذاء أولاً هو استراتيجية لضمان عدم تحول التجارة — كما تحولت اليوم في معظم بلدان العالم الثالث — إلى طوق نجاة بائس يتعلق باستمراره استمرار الحياة، وضمان لاستخدامها كأسلوب لتوسيع إطار الخيارات بعد إتمام تلبية الحاجات الرئيسية.

إن الشاهد الملموس على هذه النقطة الأساسية يقوم في التناقض القائم بين كوبا وجمهورية الدومينيكان. ففي كوبا، بعد الإطاحة بنظام باتيستا على يد كاسترو، كان رد الفعل ضد زراعة السكر الوحيدة عارماً جداً، مما أدى في البداية إلى تقليص إنتاج السكر لصالح إنتاج المحاصيل الغذائية. وفي عام ١٩٦٩ اعتمدت المؤسسة الوطنية للإصلاح الزراعي سياسة عملية أكثر توازناً تتمثل بالتوكيد على مكننة العمليات المتعلقة بالسكر بغية تحرير الأيدي العاملة وتكريسها لمختلف الأعمال الزراعية والصناعية. وعلى الرغم من أن كوبا لا تزال حتى اليوم من أكبر مصدري السكر في العالم؛ فإن الإنتاج الزراعي من غير السكر قد ازداد في الوقت نفسه بنسبة ٣٨٪ بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٥. ففي عام ١٩٧١ لم تكن المكننة قد دخلت ميدان حصاد السكر إلا بنسبة ١٪ ولكنها ازدادت إلى نسبة ٢٥٪ في عام ١٩٧٥. وخلال تلك الفترة نفسها تزايد مردود الدواجن إلى ثلاثة أمثال ما كان عليه سابقاً، كما تضاعف إنتاج الخضار وزادت إمدادات الفواكه بنسبة ٦٠٪، علاوة على تزايد مردود صناعة الأسماك إلى ستة أضعاف في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٩ و ١٩٧٤. وأما نصيب الفرد من استهلاك الغذاء فقد ارتفع بنسبة ٢٠٪ بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٥ في الوقت الذي بقيت فيه نسبة ٤٠٪ من الأراضي الزراعية تثابر على زراعة السكر مما كان يدر القطع الأجنبي

الضروري للاستيراد . فتحسن التغذية ، بالإضافة إلى برنامج فعال للعناية بالصحة العامة ، رفعاً القدرة الجسدية للشعب الكوبي إلى مستوى يفوق بكثير أي مستوى آخر في بلدان أمريكا اللاتينية .

وأما في جمهورية الدومينيكان فقد كانت سياسة الحكومة سياسة مناقضة تماماً ، وكذلك كانت العقابيل الاجتماعية . ففي عام ١٩٦٥ عمّد الرئيس جونسون إلى إرسال ٢٢٠٠٠ جندي من مشاة البحرية الأمريكية ، كي يحولوا دون عودة « جوان بوش » إلى الرئاسة ولكي يكفلوا قيام نظام رجعي مماليّ للأمريكيين جدير بالاعتماد عليه . إن « جواكوين بالاغور » ، الرئيس الذي قعد في سدة الرئاسة بدلاً من بوش ، تبنى سياسة بخصوص الضرائب واليد العاملة مرضاة للشركات الأجنبية . فشركة GULF + WESTERN ، التي كانت بالأصل شركة لتصنيع قطع التبديل للآليات في وسط الغرب الأمريكي ، استجابت للإغراء الدومينيكاني واشترت عام ١٩٦٧ شركة « سكر جنوب بورتوريكو » . وسرعان ما وسعت شركة G. + WESTERN حيازاتها وتعاقدت مع الملاكين على زراعة السكر من أجل مطاقتها . والآن تمتلك هذه الشركة ما نسبته ٩٠٪ من أراضي البلاد ولها أسهم في ٩٠ مشروع من مشاريع الجزيرة تقريباً كزرائب القطعان والفنادق السياحية الفخمة ومنتجات الخضار والفواكه للتصدير والشركات المالية . ولقد عززت هذه المشاريع أرباح وحيازات شركة G + W ، وليتها حسنت واقع الدومينيكانيين . فهذه الشركة التي كانت سابقاً في وسط الغرب الأمريكي ، كما كانت ذات اختصاص وحيد أصبحت اليوم شركة متعددة النشاطات ، بحيث أصبحت تضم دوراً للسينما « سينما بارامونت » وصناعة السكاكر « شرافنس » وصناعة السيجار « البرودوكتو و موريل » والكتب « سيمون وتشوستر » والألعاب الرياضية « ماديسون سكوير غاردن » ومؤسسات التجميل « مس يونيفيرس باغان » .

وفي غضون ذلك انخفضت الأجور في الدومينيكان إلى أقل مما كانت عليه في عام ١٩٦٧ على الرغم من التضخم الطارئ . فثلاثون بالمائة من العمال الدومينيكانيين هم الآن عاطلون عن العمل ، وثلاثة أرباع السكان يعانون من سوء التغذية ، ونسبة وفيات الأطفال تربو على ٣٠٪ قياساً إلى أقل من ٣٪ في كوبا . إن الدراسة التي أجراها « روبرت ليدوغار » ، وهو من اتحاد المستهلكين ، قد خلصت إلى استنتاج ما يلي : ” بالنسبة لصغار الفلاحين الذين يعيشون وطأة سوء التغذية وللفلاحين الذين يعيشون عيش الكفاف وللفعلة ممن لا يملكون شهراً من الأرض — الذين يشكلون بعضهم مع بعض نسبة تناهز ٧٥٪ من السكان القرويين — فإن ذلك المشهد الذي لانهاية له من حقول قصب السكر يبدو وباء أخضر كبيراً يفتك بأرضهم فتكاً بطيئاً“⁽²⁵⁾ . كما إن وزير المالية « بوليفار بايز أورتز » قد رصد نتيجة أخرى من نتائج الخضوع لاقتصاد السوق العالمي حين قال : ” في عام ١٩٧٥ عادت علينا مبيعاتنا من السكر بـ ٥٥٠ مليون دولار ، كما كانت تكلفة مشترواتنا من النفط

تبلغ ٥٠ مليون دولار. ولكن في عام ١٩٧٩ عادت علينا مبيعات السكر بـ ٢٢٥ مليون دولاراً وكانت تكلفة مشترواتنا من النفط تبلغ ٣٥٢ مليوناً⁽²⁶⁾.

هذه هي النتيجة الحتمية لمثل هذا النمط من الإنتاج الغذائي، الذي يعزز أرباح الشركات بدلاً من أن يلبي الحاجات المحلية. وأما البديل لذلك؛ فهو أولاً بلوغ مرحلة الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بالاقوات الأساسية للحياة، وبعدئذ، وليس قبل ذلك قطعاً، يمكن لدول العالم الثالث أن تساهم في التجارة الدولية بشروط قائمة على التكافؤ والمنفعة المتبادلة.

وإن المقولة التي مفادها أن إعادة تركيب البنية الاجتماعية تحتل مركز الصدارة في جدول أعمال المجتمعات المتخلفة في هذه الأيام، لمقولة جرى توكيدها في البيان الذي بسطه الاقتصادي الأرجنتيني البارز «راؤول برايش» الذي نال صيتاً عالمياً بعد الحرب العالمية الثانية على منشوراته، التي أوضح فيها استراتيجيته القائمة على سياسة بدل الاستيراد. فلقد كانت هذه الاستراتيجية تتألف من مجموعة من التدابير الحكومية الهادفة لحفز الصناعات المحلية بغية إنتاج السلع المصنعة التي كانت موضع الاستيراد حتى حينه. ولقد تم اعتماد هذه الاستراتيجية على نطاق واسع وكثيراً ما أدت فعلاً إلى زيادة الإنتاجية الصناعية المحلية، ولكن على الرغم من ذلك اضطر برايش إلى الاعتراف في مقابلة معه عام ١٩٧٩ إلى أن المشكلة أساساً مشكلة سياسية اجتماعية أكثر منها اقتصادية إذ قال: "لقد كنا نعتقد أن التسريع بمعدل النمو سوف يحل كل المشكلات..... وكان ذلك غلطتنا الفادحة". وذكر برايش أن هنالك دولاً مضى على النمو العالي لإنتاجها القومي الإجمالي مدة ثلاثين عاماً ومع ذلك فلا تزال نسبة ٤٠٪ من سكانها لا تنال ثمة فائدة من ذلك النمو. وأما السبب، كما فسره، فهو "أننا نقاوم إجراء التبديلات في البنية الاجتماعية"، مما يجعل من منافع النمو الاقتصادي "مزايًا مقصورة على الجماعة الاستهلاكية"، وخلص إلى القول بأن خطط التنمية كلها مصيرها الفشل المحتوم "إن لم تكن مقرونة بتحول اجتماعي كامل".

٤ — ملحة عامة

إن المشكلة الأساسية المطروحة اليوم أمام العالم الثالث هي كيفية تحقيق «التحول الاجتماعي» الأساسي الذي دعا إليه برايش. فالأمر يستلزم من حيث الجوهر تعديل العلاقات السلطوية، والتعديل يستوجب، إذا أريد له أن يكون فعالاً، إعادة النظر على كافة المستويات، إذ يجب ألا تقتصر عملية إنجازها ضمن بلدان العالم الثالث فحسب، وإنما أيضاً في العلاقات بين البلدان المتطورة والبلدان المتخلفة، الأمر الذي يستوجب بدوره أن تمتد يد التعديل إلى العلاقات السلطوية ضمن البلدان المتطورة في العالمين الأول والثاني أيضاً.

فأهله، في معاينة البنى الداخلية لبلدان العالم الثالث، توفر مثلاً حياً نظراً لوجود النمو الاقتصادي والبؤس الاجتماعي فيها جنباً إلى جنب، حتى حيناً كانت تحت رعاية الإدارات المتعاقبة ذوات التوجه الإصلاحى (راجع الفصل الثالث والعشرون، المقطع ٢٢). لقد عمد إلى تحليل هذه الظاهرة الغريبة «آرون شوري» الاقتصادي العامل في إدارة الإنشاء والتعمير التابعة للبنك الدولي والمستشار لدى اللجنة الهندية للتخطيط في مجلة القضايا الأجنبية بعددها الصادر في كانون الثاني عام ١٩٧٣. فلقد أشار شوري إلى أن الفقر آخذ بالنمو على الرغم من إصدار التشريعات الإصلاحية واعتماد الكثير من برامج الإنعاش من قبل الحكومات الهندية المتعاقبة. وأما تأويله لذلك فقد كان في منتهى الحسم:

”لقد كان الأمل معقوداً على إمكانية تحويل نمط ملكية الأرض وتشغيلها بمجرد إصدار القوانين في العواصم الوطنية والإقليمية، وبالاعتماد على الموظفين المتنقلين في تنفيذها وبإلباس هذه الإصلاحات لبوس المسائل القضائية. وباختصار كان الأمل أن بمقدور هؤلاء الدخلاء — وهم المشرّع البعيد والموظف المتنقل والقاضي المتبحر — أن يحولوا ويغيروا أكثر السمات أهمية في حياة القرية ألا وهي ملكية الأرض وتشغيلها. ولكن أتى هؤلاء الناس أن يضبطوا أي عقد من عقود الإيجار وأن يتفحصوا العلاقة الدقيقة بين كل محاصص وبين سيده الملاك العقاري، وأن يتأكدوا من الحد الذي بلغه الملاك العقاري في حراثة أرضه بشكل فعلي؟ وأنى لذلك الأجير الوضع — الذي عليه البقاء في القرية أمداً طويلاً بعد انتقال الموظف، والذي عقده على الأرجح عقد شفوي، والذي غالباً ما يكون أمياً وضعيفاً ومديناً لسيده الملاك العقاري — أن يبرز الأدلة المكتوبة وأن يجند الشهود وأن يتهم سيد أرضه في محاكم علنية تعمل بوحى الصيغ القضائية الغريبة؟

ففي مناخ كهذا المناخ — الذي يعيش فيه الفقراء حالة من حالات الفقر المدقع والذي يعيشون فيه حالة من حالات التشتت والافتقار إلى أي تنظيم — كل ماتفعله الحكومة تقريباً يعود بالفائدة في خاتمة المطاف على الأغنياء والأقوياء أكثر منه على الفقراء والضعفاء“.

وبما أن الفقراء ضعفاء والأغنياء أقوياء؛ فإن شوري يبين كيف أن وكالات التسليف الحكومية تخلص إلى إعطاء التسليفات للملاكين العقاريين والتجار والمرايين، وكيف أن الأتية المفتوحة لتزويد جميع الناس بالمياه لا تزود بها إلا كبار الفلاحين والأقوياء منها، وكيف أن الشركات التجارية للدولة، التي كان من المفروض بها أن تحل محل السماسرة، لا تعمل عملياً إلا من خلال هؤلاء السماسرة. وهكذا فإن شوري، مثله مثل برايش، يخلص إلى الاستنتاج بأن المشكلة بالأساس مشكلة سياسية إذ يقول: ”لن ينال الفقراء قسطاً مناسباً من منافع النمو ما لم يتغير جوهر النمو تغيراً جذرياً.....

ولا يمكن بلوغ مثل هذا التغيير إلا إذا كان جزءاً من عملية تغيير سياسي كبير“، ويضيف شوري أن مثل هذا التغيير يفرض على إنديرا غاندي أن تهجأ نهجاً معاكساً ل نهجها السابق :

”..... إن تغييرها حزبها إلى حزب للجماهير — حزب يحشد المحرومين كي يحرزوا الثقة بالنفس لتوكيد مطالبهم، والقوة لفرض الإصلاحات، حزب يعمل أفراده مع الجماهير في برامج بناءة، حزب لا يعتمد في أمواله على الأموال المنهمة عليه من الأغنياء، حزب تبرهن فيه الممارسات الاجتماعية لأعضائه وطراز حياتهم عن تكريس نفسه لمصالح الجماهير..... — يفرض على القيادة السياسية الإقلاع عن طراز حياتها الراهنة، الإقلاع عن الإصرار على السكنى في البيوت الفاخرة وعن السفر في وسائل الركوب الفارهة من ذوات التكييف الهوائي، وعن نوال السيارات المستوردة والخدمات الهاتفية والكهرباء وغير ذلك من أسباب الرفاه بأسعار أدنى بكثير من الأسعار المفروضة على الشعب الذي يدعون تمثيله وخدمته“.

إن مثل هذا التحول لم يحدث ولذلك يتضح سبب الغليان الاجتماعي والسياسي في الهند . وهذا النمط هو النمط السائد في العالم الثالث وما ينجم عنه من قلاقل تتخذ أشكالا شتى — من الاضطرابات الانتخابية في الهند إلى العصيان المسلح في أمريكا الوسطى وما بينهما من درجات متفاوتة عديدة .

وأما الالتفات إلى العلاقات السلطوية فيما بين البلدان المتطورة والبلدان المتخلفة فيدل على أن إعادة تركيب البنية الاجتماعية في هذا المضمار أمر ضروري في الساحة العالمية ضرورته ضمن أية قرية هندية، إذ كما أشير في المقطع السابق فإن الحاجة للتطور الاقتصادي الذاتي تستدعي ضمناً قيام شيء من الانكفاء — أي وضع مسافة ما بين الاقتصادات الوطنية النامية وبين اقتصاد السوق العالمي . ولكن الاستقلال الاقتصادي كان موضع المعارضة، في الماضي وفي الحاضر سواء بسواء، من قبل أولئك الناس الذين تحقيق المخاطر بمصالحهم . فعندما حاول محمد علي في مطلع القرن التاسع عشر الوصول بمصر إلى مرحلة الاستقلال الاقتصادي والعسكري أرغى وأزید اللورد بالمستون ضد ذلك « البربري الجاهل » وأقسم على خنقه في مياه النيل — وهو تهديد نفذه بشكل رمزي . وعلى هذه الشاكلة أيضاً حينما استهل الرئيس اللندي في التشيلي إصلاحاته التي اصطدمت بالمصالح الأمريكية المشاركة أصدر الرئيس نيكسون أوامره ” بأن الواجب يقضي بإنفاد التشيلي إن ١٠٠ مليون دولاراً من الدولارات المتوفرة الآن ومزیداً منها إذا قضت الضرورة تجعل الاقتصاد التشيلي يضح بالصراخ“ (28) . إن العقاب الذي فرضه الرئيس الأمريكي تكشف على أنه كان أسرع وأشد مقتلاً من وعيد رئيس الوزراء البريطاني .

إن مرارة الصدمات التي تعيشها بلدان عديدة من بلدان العالم الثالث على غرار مصر والتشيلي، تدل على أن دعوة برايش «لتغيير اجتماعي كامل» هي من الضرورة بمكان في العالمين الأول والثاني ضرورتها في العالم الثالث، وليس لمصلحة العالم الثالث وحسب. فتقرير المصير بشكل حقيقي محظور في هذه الأيام على المواطنين في البلدان المتطورة وعلى المواطنين في البلدان المتخلفة أيضاً، كما إن الشواهد الدالة على هذه الحقيقة شواهد ظاهرة للعيان أينما كان ولكل ذي عينين.

— إن القواعد المسيّسة في الحزب الشيوعي البولوني طالبت في نيسان عام ١٩٨١ بإجراء تبديلات كاسحة في بنية حزبها وإقصاء أعضاء اللجنة التنفيذية وتحميلهم مسؤولية مشكلات الأمة. فلقد صرح أحد أفراد تلك القواعد قائلاً: «إننا بحاجة إلى قيادات شعبية حقيقية. فالمجمع الذي نحن فيه مجتمع مقسوم على نفسه بين (نحن — وهم) حيث يحتل فيه الشعب (اتحاد التضامن) منزلة «نحن» وتحتل فيه الحكومة والحزب منزلة «هم». وعلى الحزب أن ينضم إلينا في منزلة نحن»⁽²⁹⁾.

— إن «فلاديمير كليبانوف» البالغ من العمر خمسة وأربعين عاماً وكبير عمال المناجم في أوكرانيا سابقاً أعلن في موسكو في كانون الثاني عام ١٩٧٨ عن ولادة «اتحاد عمال للدفاع عن العمال» — وهو أول اتحاد عمال مستقل في التاريخ السوفييتي. ولقد جاهر كليبانوف بمظالم عمالية عديدة من أمثال انتهاكات أنظمة السلامة في المصانع والفصل من العمل دونما سبب واضح وانخفاض الأجور وفساد المراقبين، كما أعلن قائلاً: «إننا لا نستطيع أن نفعل أي شيء بشكل إفرادي تجاه هذه المظالم ولذلك يجب علينا أن نتعاون في هذا الميدان»⁽³⁰⁾. ولكن التعاون فيما بين أعضاء الاتحاد لم يدم طويلاً إذ تم في شباط عام ١٩٧٨ اعتقال الأعضاء البارزين فيه على أيدي الشرطة ووضعهم موضع الحجر الصحي في مدنها الأصلية.

— إن صحيفة نيويورك تايمز نشرت في ٣ كانون الثاني عام ١٩٨٠ تقريراً مثيراً للمشاعر عن «ميلوني»، مدينة المناجم البوليفية، يصف أن اقتران استنشاق ذرات الرماد والحوادث وظروف المعيشة البائسة لا تسمح بطول حياة إلا العدد القليل من السكان المحليين. وحينما سُئل جوزيه آكو البالغ من العمر خمسة وعشرين عاماً، ما إذا كان يعلم أن التقديرات المستقبلية الراهنة لطول أعمار عمال المناجم تشير إلى أن المدة الباقية من حياته لا يتعدى طولها السنوات السبع، أجاب بمنتهى البساطة: «نعم أعلم ذلك، ولكن علي أن أعمل». وقبل شهر واحد؛ أي في ٣ كانون الأول عام ١٩٧٩، كانت صحيفة نيويورك تايمز تحمل تقريراً مماثلاً من «غوفرنور» في ولاية نيويورك الشمالية، حيث يعاني عمال المناجم المحليون من مرض «الرئة البيضاء» من جراء استخراجهم الطلق TALC الشبيه بالحرير الصخري ASBESTOS. فعلى الرغم من أن آباءهم وأصدقاءهم كانوا يموتون اختناقاً من

هذا المرض؛ فإن شباب هذه المنطقة كانوا لا يزالون يتقدمون بالطلبات للعمل في هذا المضمار، وذلك لأن نسبة البطالة كانت ١٤٪ "وليس هنالك ثمة مجال آخر للعمل به".

— إن الإجراء القياسي الذي تعتمد إليه الشركات متعددة الجنسيات لتشغيل معاملها في العالم الثالث يتمثل بدأبها على نقل معاملها استغلالاً منها لأدنى الأجور المتاحة. وبناء على ذلك نلاحظ الانتقال المتعاقب من المكسيك إلى هايتي ومن هونغ كونغ إلى ماليزيا ومن سنغافورة إلى أندونيسيا. وفي الولايات المتحدة تتعرض المصانع لنفس هذا المصير دون الأخذ بعين الاعتبار للأثر الذي يخلفه هذا الإجراء على الجماعات المحلية. ولكن إحدى الدراسات الصادرة عن جامعة كورنل، فضحت عملية نقل العديد من المصانع الراجحة، لأنها لم تحقق كمية العائدات التي وضعها نصب أعينهم المسؤولون في تلك الشركات. فشركة شيكوبي الصناعية القائمة في وسط ماساشوتس كانت تفر نسبة ربح تبلغ ١٢٪ على منتوجاتها من أدوات الزينة، ولكن الشركة الأم، وهي شركة «جونسون وجونسون» للمستحضرات الصيدلانية، لم تكن لترضى بأية نسبة أدنى من ١٦٪ ولذلك عمدت إلى إغلاق شيكوبي. ولهذا السبب نفسه أيضاً أغلقت شركة «يونيرو بال» مصنعها لصناعة الأنابيب الداخلية في مدينة «أنديانا بوليس» عام ١٩٧٨ على الرغم من استمراره بالعمل هناك طيلة ٧٨ عام. إن أحد المحللين من وول ستريت أدلى بالتأويل التالي: "هنالك كينونة كبيرة جداً تنظر إلى كينونة صغيرة جداً، ولكن الكينونة الصغيرة تبدو كبيرة جداً في أعين الناس العاملين فيها. وأعتقد أن من البدهة بمكان ألا تنظر تلك الشركات العديدة التي أضحت أكبر مما يجب بعين الاعتبار إلى الأسواق الصغيرة" (31).

— إن صناعة مبيدات الحشرات قد تضخمت تضخماً هائلاً إذ أصبحت تنتج اليوم ٤ بلايين رطلاً إنكليزياً، أو رطلاً واحداً لكل إنسان على وجه الأرض. فالولايات المتحدة هي البلد الرائد في هذه الصناعة و ٢٠٪ من مردودها تجد سبيلها إلى بلدان العالم الثالث. وعلى الأقل ربع الصادرات الأمريكية تتألف من مبيدات الحشرات الخاضعة للقيود الشديدة أو التي لم تكن مسجلة بأنها قيد الاستعمال في الولايات المتحدة فقط. ولكن تأثيرها مميت في العالم الثالث الذي يمكن أن يتحول فيه حتى «المبيد المأمون» إلى قنبلة موقوتة، نظراً لانعدام نواظم استخدام هذه المواد فيه وانتشار الجهل وظروف العمل القمعية. وبما أن مجمل العمليات الزراعية في العالم الثالث تعمل على نحو متزايد بهدف التصدير إلى الولايات المتحدة؛ فإن مانسيته ١٠٪ من الأغذية المستوردة، التي يستهلكها الأمريكيون أغذية فاسدة. وليست هذه الحالة أيضاً حالة من حالات استخدام مبيدات الحشرات بهدف زيادة الإمدادات الغذائية لفقراء العالم الثالث لأن تلك المبيدات يتم استعمالها في معظمها لمحاصيل الصادرات المدرار للربح. إن أكثر الدراسات تفصيلاً لهذه المشكلة التي تعم أرجاء

العالم — وهي الدراسة التي أجراها كل من « دافيد وير ومارك شابيرو » — تخلص إلى استنتاج ينطوي على مغزى هام لكل من البلدان المتطورة والبلدان المتخلفة سواء بسواء :

” إن أوجه التباين في مستويات معيشتنا المادية تطفئ أيضاً في معظم الأحيان على أوجه التشابه — فنحن نعيش حالة مشتركة من حالات الوهن في مجابهة تمرکز القوة الخاصة بمرکزاً متزايداً في أيدي حفنة من الشركات الدولية القليلة العدد نسبياً . إن حقيقة تمرکز القوة العالمية ، التي تنعكس هنا في تجارة مبيدات الحشرات ، تفرض علينا أن نفتش عن حلول تتضمن طرقاً جديدة للتعامل بها مع أهل العالم الثالث بغية إعادة توزيع السلطة الاقتصادية توزيعاً يشمل كافة أرجاء العالم . ويجب أن نبدأ بالنظر لسكان العالم الثالث لا نظرتنا إلى عبء أو تهديد وإنما نظرتنا إلى حلفاء“ (32).

وتشير المقالة الواردة أعلاه إلى ذلك الاستنتاج الحاسم ، الذي لا مفر منه والذي فضحه تخرج العالم الثالث : ألا وهو أن المشكلة التي نواجهها لا تتمثل في تخلف العالم الثالث ليس إلا ، وإنما تتمثل أيضاً بتطور العالم الأول تطوراً مفرطاً أو تطوراً سيئاً ، كما تتمثل في تداخل هذين العالمين وتفاعلهما . إن سمات المجتمعات المتخلفة سمات معروفة تماماً ولكن السمات المناظرة لها في المجتمعات ذوات التطور المفرط معروفة أقل من الأولى . إن أعراضها الباثولوجية كانت موضع الاستتار بالعبارة التي أطلقها « كانيث بولدينغ » وهي عبارة ” علم اقتصاد راعي البقر“ (33) . فلقد دأب قادة المجتمعات المفرطة التطور على الافتراض أن قاعدة مواردهم الطبيعية هي الحد الذي لا نهاية له والذي يمكن استغلاله استغلالاً لا حد له لدعم مستويات المعيشة الآخذة بالارتفاع أبداً .

إن المشكلة الأساسية اليوم هي أن ذلك الحد آخذ بالتقلص ، بدلاً من التوسع ، الأمر الذي يدل عليه استمرار ” تعايش الكساد والتضخم “ جنباً إلى جنب . فالتوسع الذي لا حدود له بدأ يواجه القيود من خلال استنزاف الموارد وانحطاط البيئة وتزايد مقاومة العالم الثالث مقاومة بدأت تنزل الضعف بالمراكز الميتروبوليتانية بدلاً من تعزيزها . ففي زمن مضى كان من الممكن الاعتماد على المستعمرات لتقديم المواد الأولية الرخيصة وتوفير الأسواق المحمية واستبقائها وفقاً على الاستثمارات . ولكن المستعمرات السابقة اليوم تستدعي المعونة الاقتصادية ، بل والتدخل العسكري ، مما يمكنه أن يبرهن على أنه بمثابة الكارثة من الزاويتين المالية والسياسية ، مثلما اكتشفت ذلك فرنسا والولايات المتحدة في الهند الصينية ، والأمر الذي قد يتكرر تماماً في بعض المناطق الهشة كالشرق الأوسط وجنوب إفريقيا .

إن الأزمة العالمية كانت موضوع الندوة التي نظمتها « المؤسسة الدولية للبحث عن السبل العديدة للتطور » بإشراف الأمم المتحدة في هولندا في تموز عام ١٩٧٩ . ولقد وافقت هذه الندوة على

ضرورة اعتماد استراتيجية جديدة للتطور ، وعلى ضرورة اشتغال هذه الاستراتيجية العالم الأول السوء التطور والعالم الثالث المتخلف أيضاً . وأما سوء تطور العالم الأول فقد تم تعريفه بأنه ” هدر الموارد وانحطاط البيئة والمنزعة الاستهلاكي الذي يكتسي طابع المؤسسة ، والاعتماد المطلق في المعاش على المصادر الخارجية وتعاضل البطالة والانكماش واستمرار جيوب هامة يعيش فيها الفقر وتلك الأزمة التي تعيشها القيم والهوية الحضارية “ . ولقد وصفت الندوة هذه الأعراض بأنها راسخة الجذور في المنظمة المجتمعية وأنها بحاجة إلى علاجات بنيوية .

” هنالك أزمة في الشمال لا تقل أهمي عنها في الجنوب . ولذلك فإن استراتيجية التطور الجديدة يجب أن تكون استراتيجية عالمية تطل الشمال والجنوب والمؤسسات والعمليات العائدة لهما . ويجب أن تدور الاستراتيجية حول الخطأ الجسم في الشمال ، وكذلك في الجنوب ، بالإضافة إلى العلاقة بين سوء التطور في الشمال وأنماط التطور المتبورة والمحففة وغير المتوازنة في الجنوب — وهي الظواهر التي توفر المناخ المناسب من حين لآخر للثورة العالمية التي يثورها جيل الشباب ولاغترابه أيضاً ، تلك الثورة التي ترتزق الشمال والجنوب معاً . ولذلك يجب على استراتيجية التطور الجديدة أن تركز نفسها لهذا الميدان العالمي الفسيح ، ميدان التبديل البنيوي والحضاري “⁽³⁴⁾ .

فلقد رصدت الندوة ، وبشكل أكثر تحديداً ، مكونات الرؤيا المشتركة الجديدة الرامية لإعادة تركيب الشمال والجنوب سواء بسواء : ” فما لم تحقق اللامركزية ومشاركة قطاعات عريضة من الشعب ومن المناطق المكبوتة والمستغلة في أرجاء الدنيا ، فلن يكون بالإمكان إعادة بنية النظام الاقتصادي الاجتماعي ، الأمر الذي يلعب بالأساس دور المهمة السياسية “ .

فما هي ياترى حظوظ قبول وتنفيذ هذه الرؤيا المشتركة المستندة إلى اللامركزية والمشاركة الجماهيرية ؟ تجدر الإشارة أولاً إلى أن هذين المبدأين يبدوان صحيحين تاريخياً . فالمجتمعات العصرية في كل حقبة من الحقب التاريخية كانت تلك المجتمعات التي تمكنت من استلام زمام المبادرة في رفع سوية الانخراط الجماهيري إلى مستوى جديد . فأمثال هذه القفزات الكمية كانت تشكل حداثة هذه المجتمعات الرائدة بالشكل الذي كان يمدها ، نوعياً ، بتلاحم اجتماعي وديناميكية رفيعين ، وبالشكل الذي مكنها في كل حالة من الحالات أن تسود على بقية المجتمعات المعاصرة الأخرى وأن تترك بصماتها على أزمانها .

إن مثل هذه القفزة الكمية إلى ميدان « الحداثة » هي ما يفسر تلك المسيرة المظفرة التي سارها الاسكندر الكبير من بحر إيجه إلى البنجاب ، مقوضاً الممالك والامبراطوريات على الرغم من تفوقها الهائل بشرياً عليه ، وهي ما يفسر أيضاً انتصار الفاتحين الإسبان على امبراطوريتي « الأزتيك

وأنكا»، كما تفسر في النهاية هزيمة الامبراطورية الهندية المغولية أمام حفنة من التجار البريطانيين. ففي كلتا هاتين الحالتين قديماً وحديثاً، كان بمقدور الجنود والتجار الأوربيين أن يحتلوا بلداناً شاسعة وأن يسيطروا سيطرتهم عليها وأن يديروها على الرغم من تفوقها العددي الكبير عليهم — ومرد ذلك كله كان يعود إلى التفوق الاجتماعي أكثر مما كان يعود إلى التفوق التكنولوجي.

وما أشبه اليوم بالبارحة لأن المجتمعات العصرية، التي سوف تترك بصماتها على حقبتنا التاريخية هذه، ستكون تلك المجتمعات التي تلبي، بشكل أجدى من كل ما عداها، حافز المشاركة الراهن. وقلة هي تلك الفئة من الناس التي ستواتيها الشجاعة كي تحاول تحديد هوية تلك المجتمعات. فنحن نعيش في حقبة يتساءل فيها «جون كانيث غالبريث» السؤال التالي: ”ما حاجتنا في هذه الحياة الدنيا لعلماء الاقتصاد ونحن نعيش ظروف تعايش الكساد والتضخم؟“⁽³⁶⁾، كما إنها الحقبة التي يكتب فيها «بول سوزي»، عميد الماركسيين الأمريكيين، عن ”الأزمة التي تعيشها النظرية الماركسية“⁽³⁶⁾. وحتى في أزمنة أقل اضطراباً كان أسطع دليل على تبصر السياسيين والأكاديميين يتمثل بغياب ذلك التبصر نفسه. فما هو عدد أولئك الناس الذين توقعوا في نصف القرن المنصرم نقاط الانعطاف التاريخي من أمثال الكساد الأعظم وتحالف هتلر وستالين وانحلال الامبراطوريات بعد الحرب العالمية الثانية والانشقاق السوفييتي اليوغسلافي والانشقاق السوفييتي الصيني والتعايش الراهن للكساد والتضخم في العالم الرأسمالي والكساد في العالم الاشتراكي؟

فإذا لم يكن بمقدور أنماط الماضي أن تلعب دور الكهانة للكشف عن الأحداث المستقبلية؛ فإن بمقدورها أن تلعب دور المؤشر لتحديد الملامح الأساسية والسمات العامة لما ينتظرنا في المستقبل. فالإبداعية، التي نادى بها «هانس مورغان ثو» لمقاومة الثورة لا يمكن بلوغها إلا من خلال إعادة البنية الاجتماعية على نطاق عالمي، استناداً إلى مبدأي اللاتمرکز والمشاركة الجماهيرية اللذين أوضحتهم ندوة الأمم المتحدة في هولندا. إن قيام نظام عالمي مستند إلى هذين المبدئين سوف يمثل تحولاً باتجاه ذلك العالم اللاتمرکز الذي كان قائماً في العصر السابق لعصر دو غاما. فخلال تلك الألف من الأعوام التي سبقت عام ١٥٠٠ كانت الجماعات البشرية تعيش في عزلة إقليمية. فالسكان الأصليون الأستراليون والهنود الأمريكيون كانوا مجهولين تماماً لدى بقية أفراد الجنس البشري، مثلما كان الأفارقة مجهولين تقريباً إلا لذلك العدد القليل من سكان المناطق الساحلية وحتى شعوب شبه الجزيرة الأوربية/ الآسيوية لم يكن لها من الصلات بعضها ببعض إلا صلات ضئيلة ومتقطعة. وإن من الواضح أن العودة إلى مثل هذه العزلة الإقليمية أمر ليس موضع سؤال قط. بيد أن من المحتمل، ومن المستحب أيضاً، قيام نقلة من عالم اليوم الرفيع التكامل إلى

عالم من الاستقلال الذاتي الإقليمي . فعلى نقيض العزلة في الأزمنة الغابرة وعلى نقيض التكامل الجائر القائم اليوم بين اللامتكافين ، فإن الاستقلال الذاتي الإقليمي سيعني ضمناً المشاركة الطوعية لمختلف عناصر الاستقلال بناء على الأسس المتكافئة والمنفعة المتبادلة . وإن الشرط اللزب لإعادة البنية العالمية على هذا النحو ؛ فهو إعادة البنية على نحو مماثل في الوحدات الوطنية أيضاً . فاقتصاداتهم يجدر توجيهها صوب الأسواق الداخلية أكثر منها صوب الأسواق الخارجية . إن قيام أسواق داخلية كافية سوف يستدعي تزايد الدخول بالنسبة للجماهير ، الأمر الذي سيفضي بالضرورة إلى تحويل البنى الاجتماعية الريفية ، لأن الجماهير في أغلبيتها الساحقة اليوم من الفلاحين .

ففي عالم لا متركز كهذا العالم تكون الشركات متعددة الجنسيات أقل بروزاً فيه مما هي عليه اليوم ، الأمر الذي لن يكون إلا نعمة من النعم ، إذ من سيكون الرابع حينما تستورد ولاية « ماساشوتس » ٨٥٪ من غذائها الذي تستورد عشرو من كاليفورنيا التي تبعد عنها مسافة ٣٠٠٠ ميل ؟ فحتى منذ عهد حديث لا يعود به القدم إلا لعام ١٩٠٠ كانت نسبة تزايد على ٥٠٪ من الأطعمة المأكولة في الولايات المتحدة تزرع ضمن مسافة لا تبعد إلا ٥٠ ميلاً عن مناطق استهلاكها ، واليوم نسبة ٨٠٪ من الخضروات المستهلكة في أية مدينة صينية تزرع على بعد ستة أميال من مناطق استهلاكها الحضرية . فالحكمة التقليدية لا بد من أن تنتصر للرأي الذي مفاده أن هذه الإحصاءات تعكس تخلف الولايات المتحدة في عام ١٩٠٠ وتخلف الصين اليوم . ولكن الأمر بالنسبة لبلد ابتلي بتكاليف الطاقة الخيالية ؛ فهو بالتأكيد حالة من حالات الإفراط بالتطور بحيث أن الفروج العادي يجتاز مسافة ١٢٠٠ ميل حتى يصل إلى مائدة المستهلك الأمريكي .

وإذا التفتنا خارج الحدود الوطنية من سيكون الرابع حينما تنتج المزارع الأمريكية الغلال الضخمة من القمح لتصديرها إلى بلدان العالم الثالث ، الذي لم يعد بمقدور فلاحيه أن يستنبتوا قوتهم وطفقوا يعملون الآن ، بدلاً من ذلك ، لتلبية حاجات الأجانب من أكالي جوز البلاذر وشرارة الأطعمة الشهية ؟ فهذا المشهد الغذائي العالمي المقلوب رأساً على عقب هو الآن الكارثة بعينها بالنسبة للسواد الأعظم من أبناء الجنس البشري وجدير بالمزيد من الاهتمام .

في مطلع السبعينيات (١٩٧٠) جابهت حكومة الولايات المتحدة فائضاً في غلالها الغذائية وعجزاً تجارياً متصاعداً ولا سيما بعد أزمة نفط الأوبك ، فتم القرار على حفز الصادرات الغذائية بغية إعادة التوازن التجاري . ولقد بدا أن هذه الاستراتيجية لا غبار عليها بيد أن عقايلها أثبتت عكس ذلك تماماً . فالحافز لزيادة المردود الزراعي أدى بدوره على نحو مماثل إلى زيادة الفدادين المحروثة التي كان قسط كبير منها يشتمل على الأراضي المتعرضة للبحث تعرضاً شديداً . ففي ولاية إيويا يخسر

الفلاحون ، كما تبين (للمؤسسة إدارة الأغذية والتطوير) ، بشلين اثنين من أديم التربة مقابل اكتسابهم بشلاً واحداً من القمح الذي يحصلونه — ونسبة الخسارة هذه كفيفة باستنفاد كل أديم تلك الولاية الغنية في أقل من قرن من الزمن. وكذلك الأمر بالنسبة للمياه السطحية، التي منسوبها آخذ بالانخفاض بتلك السرعة الكفيفة يجعل أنظمة الري القائمة الآن عديمة الجدوى في غضون سنوات قلائل. وفي الوقت نفسه تعمل شركات العمليات الزراعية على اعتصار المزارع المتوسطة الحجم التي تلعب على الأقل دور المنتج الكفء للأغذية والتي تتعرض مع ذلك للعقاب من جراء التدابير الحكومية.

وأما العقابيل في العالم الثالث فقد كانت تنطوي على ضرر مماثل. فاستيراداته من الحبوب الأمريكية — على شكل معونات مالية — تقلص إنتاجه المحلي من المواد الغذائية، كما إن أخصب أراضيه توقف حكراً على تلك العمليات الزراعية ذوات الإنتاج كثيف رأس المال والمقصورة على المحاصيل النقدية للأسواق الغربية. وأما فيما يتعلق بالفلاحين المرحلين فإن المقام يخلص بهم في المدن المجاورة أو في البلدان الأجنبية، والمكسيك خير مثال على ذلك، إذ تصدر الفواكه والخضروات الشتوية إلى المستهلكين الأمريكيين في ذات الوقت الذي تصدر فيه فائض اليد العاملة للعمل في الحقول والمصانع الأمريكية.

وبما أن استيرادات الولايات المتحدة من النفط وما ينجم عنها من عجز تجاري هي من العوامل الهامة في هذه الاختلالات الوظيفية العالمية؛ فإن المخرج البسيط من هذا المأزق هو المخرج الذي تقترحه تانك الدراستين اللتين انتهى العمل بهما في عام ١٩٨١ حول وضع الطاقة في أمريكا. فالدراسة الأولى أشرف عليها «معهد بحوث الطاقة الشمسية» في «غولدن — كولورادو» لمصلحة «قسم الطاقة» في الولايات المتحدة. لقد استنتجت هذه الدراسة أن الاستثمارات المكثفة لتعزيز فعالية الطاقة واستخدام المصادر الصالحة للتجديد بمقدورها أن تقلص الاستهلاك الأمريكي للطاقة بنسبة ٢٥٪ بحلول نهاية هذا القرن، وبذلك تنتفي الحاجة لأية استيرادات نفطية. وأما الدراسة الثانية، التي قام (مركز إنتاجية الطاقة، في جامعة ميلون كارنيجي في بيتسبرغ)، فقد توصلت إلى الاستنتاج السابق نفسه أيضاً. فتدابير حماية الطاقة يمكن أن تقلص الإنفاقات على النفط الأجنبي زهاء ٨٠ بليون دولار في عام ١٩٨٠ وإلى ما متوسطه سنوياً ١٥ بليون دولار في التسعينيات (١٩٩٠) وإلى الصفر بعد عام ٢٠٠٠⁽³⁷⁾.

وعلى الرغم من النتائج التي توصل إليها هذان التقريران؛ فقد أعلن قسم الطاقة في آذار عام ١٩٨١ أنه بصدد إعداد التشريعات الكفيفة بإلغاء كل البرامج — أو تقليصها تقليصاً حاداً —

حفاظاً منه على تشجيع صيانة الطاقة وتطوير مصادر وقود أخرى قابلة للتجديد والبحث عن بدائل أخرى للنفط . وإن البرامج الفيدرالية المستوحاة من التشريعات المقترحة تشتمل فيما تشتمل على : البحوث المتعلقة بالطاقة الشمسية وتطويرها ، والإفادة من طاقة الرياح والطاقة الحرارية البحرية وتطويرهما ، والبحوث المتعلقة بالمركبات الكهربائية ووسائل النقل العاملة بوقود غاز الميثان ، وفعالية الطاقة المستخدمة في المساكن ، والحفاظ على الطاقة للمباني التجارية ، وتثقيف المستهلك حول كيفية حماية الطاقة ، وإقامة المشاريع الكهربائية على نطاق محدود ، وتدقيق استهلاك الطاقة من قبل المرافق العامة .

فإذا تم تصديق التشريعات التي يقترحها قسم الطاقة ووضعت موضع التطبيق ؛ فإن النتائج سوف تدل على نفسها بنفسها تلقائياً ألا وهي : استمرار أرباح لا سابق عهد بها للشركات النفطية متعددة الجنسيات التي تزود الولايات المتحدة في هذه الآونة بحاجاتها من النفط ، واستمرار أرباح لا سابق عهد بها للشركات متعددة الجنسيات التي تسوق الحبوب الآن وتيمن على ما نسبته ٨٠٪ من تجارة الحبوب العالمية ، واستمرار اعتماد الولايات المتحدة على النفط الأجنبي ولا سيما على نفط منطقة الخليج العربي .

إن الحاجة لا تدعو إلا للقليل من الخيال تمديد هذا السيناريو إلى نقطة أبعد . فدول الخليج العربي دول هشة إلى حد مشين ، كما دل على ذلك احتلال الكعبة في مكة في تشرين الثاني عام ١٩٧٩ من قبل مجموعة من الأصوليين الإسلاميين المحليين الذين كانوا يرفضون حكم العائلة السعودية لحياتها الإسلام "ولهاثا خلف الأمور الدينية" . فلقد علق أحد السفراء السعوديين بعد مضي ما ينوف على عشرين عاماً على خدمته في السلك الدبلوماسي ، أن هذه الثورة قد تأخر بها العهد طويلاً وكان يجب أن تقوم منذ زمن بعيد وأن "مشاعر التملل ونفاذ الصبر آخذة بالانتشار من جراء الظلم العاتي ، وأن الناس في مكة ينشدون التغيير في النظام الحاكم ، وأن هذه الحركة أكبر بكثير مما توحى به قيادتها" (38) . إن وكالة الاستخبارات المركزية CIA كانت تشاطر السفير آراءه ، إذ في كانون الثاني عام ١٩٨٠ استدعى أحد المحللين التابعين لوكالة الاستخبارات المركزية مراسلين صحفيين اثنين من «نيوزويك و واشنطن ستار» لكي يؤكد أن الوكالة المذكورة قد حذرت إدارة كارتر من أن بقاء النظام السعودي على قيد الحياة "لا يمكن ضمانه أكثر من السنتين التاليتين" (39) .

وحينما تبرهن مسوغات تحذير وكالة الاستخبارات المركزية عن صحتها ؛ فإن الولايات المتحدة لن تتردد قطعاً باستخدام وحداتها البحرية المتواجدة في المياه والقواعد المحيطة بالسعودية ولن تتردد

بإرسال «قوات التدخل السريع» التي يجري تعزيزها الآن لأمثال هذه الطوارئ بالتحديد. ولكن نصف العمال العاملين في حقول النفط السعودية هم من الشيعة الذين قاموا مراراً وتكراراً بالمظاهرات العنيفة، تأييداً «لآية الله الخميني». إن ضابطين من ضباط الجيش العاملين في «البيت الأبيض» وهما الرائد «دانيال و. كريسمان والرائد ك. كلارك» قد توصلا — في دراستهما التي تحمل عنوان «المصادر الأجنبية للطاقة والقوة العسكرية» — إلى الاستنتاج بأن «القوات المسلحة للولايات المتحدة ستكون عديمة الجدوى في إجبار الدول المنتجة للبتروك على الاستجابة لرغبات أمريكا»⁽⁴⁰⁾. فالحصيلة يمكن أن تكون، بدلاً من ذلك، تمرير عمليات النفط في الخليج العربي وما ينجم عن ذلك من عقابيل تفوق عقابيل فييتنام إلى حد كبير وتعود بأفدح الأضرار على أوربة الغربية واليابان مثلما تعود بها على الولايات المتحدة.

إن النتيجة الحتمية لهذا السيناريو البعيد البعد المطلق عن الخيال هي، في أحسن الأحوال، كارثة اقتصادية تماثل كارثة الثلاثينيات (١٩٣٠)، وهي في أسوأ الأحوال «ساراجيفو» جديدة تفوق في خسائرها تفوقاً لا حدود له على تلك الخسائر التي مُنيت بها امبراطوريات «آل رومانوف وهابيسبيرغ وهو هونزوليرن وآل عثمان». وإذا اعتبرنا أن هذا القول يثير ذعراً لا نظير له فليس علينا إلا أن نتأمل الحوار التالي بين السيناتور «كليبورن بال» ووزير الخارجية «ألكساندر هيغ» إبان إلقاء هذا الأخير بشهادته دحضاً لما كان يشاع حين سُئل السؤال التالي: «هل راودك تصور في أي وقت من الأوقات، منذ نشوء أزمة الرهائن في إيران، أن استخدام الأسلحة الذرية التكتيكية خيار قابل للتطبيق؟». فأجاب هيغ: «حسناً، إنني أعتقد أن مجرد المحاولة للتفتيش عن صيغة للإجابة على هذا السؤال بشكل دقيق وقاطع تزعزع الرادع الأساسي الذي يركز عليه اليوم سلامنا وأمننا، ولذلك لست على استعداد للخوض فيه»⁽⁴¹⁾. إن إجابة هيغ تثير سؤالاً آخر عما إذا كان التكتيك الفييتنامي الذي مفاده «تدمير القرية حفاظاً على سلامتها» قد تم تمديده وتحويله إلى استراتيجية عالمية.

إن عالم أواخر القرن العشرين يمكنه أن يكون المسرح الأثيم الذي تمارس فيه قوة عظمى تلك السياسة الواقعية REALPOLITIK، التي تنتهي على شكل واقعية خرقاء. فالحاجة تقضي إدراك تانك المشكلتين المتواكبتين بعضهما على بعض، مشكلة الإفراط في التقدم ومشكلة الإغراق في التخلف، والانعكاس على معالجتهما، الأمر الذي يستدعي قيام رؤيا مشتركة تدور حول ما يواجه اليوم البشرية جمعاء من وعيد لا مثيل له ووعد لا مثيل له أيضاً.

المصادر

الجزء الرابع

1. K. M. Pannikkar, *Asia and Western Dominance* (New York: John Day, 1954), p. 12.

الفصل التاسع عشر

1. W. R. Bailey, *The One-Man Farm* (Washington, D.C.: U.S. Department of Agriculture Economic Research Service, 1973), pp. v, 3.
2. Cited by R. Burbach and P. Flynn, *Agribusiness in the Americas* (New York: Monthly Review Press, 1980), p. 31.
3. S. Avineri, ed., *Karl Marx on Colonization and Modernization* (New York: Anchor Books, 1969), p. 464.
4. Cited by H. Carrère d'Encausse and S. R. Schram, *Marxism and Asia* (London: Allen Lane, Penguin Books, 1969), pp. 198-99.
5. M. Ram, "Les contradictions de la Révolution Verte en Inde," *Le Monde Diplomatique* (Oct. 1974).
6. Cited by R. Freund, "Food for Peace or for Selfishness?" *Los Angeles Times* (Dec. 3, 1979).
7. Cited by Burbach and Flynn, op. cit., p. 67.
8. *Washington Post* (Dec. 24, 1980).
9. *Commentary* (Mar. 1975).
10. Cited by H. Stephenson, *The Coming Clash: The Impact of the International Corporation on the Nation State* (London: George Weidenfeld & Nicolson, 1972), p. 12.
11. G. Chaliand, *Revolution in the Third World* (New York: Viking Press, 1977), pp. 11, 12.
12. UN Conference on Trade and Development, *The Reverse Transfer of Technology: Economic Effects of the Outflow of Trained Personnel from Developing Countries* (New York, 1975) (TD/B/AC. 11/25/Rev. 1).
13. *World Bank: Annual Report, 1980* (Washington, D.C., 1980), p. 24.
14. *New York Times* (Feb. 4, 1980).
15. *Ibid.* (Aug. 22, 1980).
16. E. Abrahamian, "The Guerrilla Movement in Iran, 1963-1977," *MERIP Reports* (86) (Mar.-Apr. 1980):11.
17. Hoang Tung, member of the Central Committee of the Workers' Party of Vietnam and editor of the daily newspaper *Nhan Dan*, cited by K. Gough, "A Hanoi Interview," *Monthly Review* (May 1977), p. 27.
18. Cited by B. Davidson, "The Revolution of People's Power," *Monthly Review* (July-Aug. 1980), pp. 77, 78.
19. Cited by D. Milton and N. D. Milton, *The Wind Will Not Subside: Years in Revolutionary China-1964-1969* (New York: Pantheon Books, 1976), p. 23.
20. Cited by J. Woddis, *Introduction to Neo-Colonialism* (New York: International Publishers, 1967), p. 83.

21. G. Myrdal, *The Challenge of World Poverty* (New York: Pantheon Books, 1970), pp. 72-73. Emphasis in original.
22. L. H. Shoup and W. Minter, *The Council on Foreign Relations and U.S. Foreign Policy* (New York: Monthly Review Press, 1977), pp. 135-40.
23. *New York Times* (May 30, 1977).
24. Cited by M. T. Klare, *War Without End* (New York: Vintage Books, 1972), p. 24.
25. Cited in *New York Times* (July 21, 1980).
26. *Ibid.* (Jan. 29, 1976).
27. T. W. Braden, "I'm Glad the CIA Is Immoral," *Saturday Evening Post* (May 20, 1967), pp. 10-12.
28. Cited by S. Lens, "Partners: Labor and the CIA," *Progressive* (Feb. 1975), pp. 35-39.
29. Cited *ibid.*
30. Panel discussion, Mutual Broadcasting System (July 12, 1964). Cited by R. Dockery, *Survey of the Alliance for Progress: Labor Policies and Programs*, Subcommittee on American Republics Affairs, Senate Committee on Foreign Relations (July 15, 1968), p. 14.
31. E. Methvin, "Labor's New Weapon for Democracy," *Reader's Digest* (Oct. 1966), pp. 21-22.
32. Cited by J. Stein, "Grad School for Juntas," *Nation* (May 21, 1977), p. 622.
33. *Ibid.*, p. 623.
34. *Los Angeles Times* (Feb. 22, 1976).
35. *New York Times* (Mar. 2, 1981).
36. Cited by *American Report* (Apr. 29, 1974).
37. These statistics, from the 1980 *World Bank Report*, p. 21, include the following regions under "LDC": Subsaharan Africa, North Africa and Middle East, East Asia and Pacific, South Asia, Latin America and the Caribbean. Also *New York Times*, March 23, 1981.
38. S. Rose, "Why They Call It a Fat City," *Fortune* (Mar. 1975).
39. *Los Angeles Times* (Nov. 27, 1977).
40. *New York Times* (July 28, 1977).
41. *Los Angeles Times* (Oct. 3, 1977).
42. *Dollars & Sense* (Dec. 1976), p. 12.
43. Text supplied by office of Representative Henry S. Reuss.
44. Cited by W. Wipfler, "Latin America: U.S. Colony," *Christianity and Crisis* (Apr. 3, 1972), p. 70.
45. Cited by E. Reynolds, *Trade and Economic Change on the Gold Coast, 1807-1874* (London: Longman, 1974), pp. 87, 88.
46. J. Nehru, *Toward Freedom* (Boston: Beacon Press, 1958), p. 264.
47. A. K. N. Reddy, "Is Indian Science Truly Indian?" *Science Today* (Jan. 1974), p. 13, cited by E. G. Vallianatos, *Fear in the Countryside* (Cambridge, Mass.: Ballinger, 1976), p. 100.
48. Cited by V. Di Giorgi, "The Pseudosovereign," *Ceres IX* (Sept.-Oct. 1976):25.

49. R. J. Barnet and R. E. Muller, *Global Reach: The Power of the Multinational Corporations* (New York: Simon & Schuster, 1974), pp. 172, 173.
50. F. Fanon, *Black Skins, White Masks* (New York: Grove Press, 1967), pp. 18, 63.
51. G. L. Beckford, *Persistent Poverty* (London: Oxford University Press, 1972), p. 205.
52. *The Role and Control of International Communications and Information: Report to the Subcommittee on International Operations of the Committee on Foreign Relations, U.S. Senate* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, June 1977), p. 34.
53. Cited by L. R. Sussman, *Mass News Media and the Third World Challenge*. Center for Strategic and International Studies, the Washington Papers, Vol. V (Beverly Hills, Calif.: Sage, 1977), p. 13.
54. M. Makagiansar, "UNESCO and World Problems of Communication," *Unesco Courier* (Apr. 1977), pp. 6, 10.
55. P. Ivacic, "The Non-Aligned Countries Pool Their News," *Unesco Courier* (Apr. 1977), p. 20.
56. Sussman, op. cit., p. 72.
57. Cited by H. Schiller, "Whose New International Economic and Information Order?" paper presented to an International Conference "Alternative Development Strategies and the Future of Asia" (Oct. 15-21, 1979), New Delhi.

الفصل العشرون

1. Cited by E. H. Carr, *The Bolshevik Revolution 1917-1923* (New York: Macmillan, 1951), Vol. I, p. 107.
2. Cited by E. H. Carr, *The Bolshevik Revolution 1917-1923* (New York: Macmillan, 1953), Vol. III, pp. 17, 18.
3. F. Claudin, *The Communist Movement* (New York: Monthly Review Press, 1975), p. 53.
4. Ibid., pp. 55-56.
5. Cited by N. G. Levin, Jr., *Woodrow Wilson and World Politics* (London: Oxford University Press, 1968), p. 14.
6. Ibid., p. 18.
7. Ibid., p. 22.
8. Ibid., p. 24.
9. Ibid., p. 25.
10. Ibid., pp. 133-34.
11. Ibid., p. 138.
12. Ibid., p. 140.
13. Ibid., p. 148.
14. Cited by Claudin, op. cit., p. 57.
15. Cited by Carr, op. cit., Vol. I, p. 122.
16. Cited by C. Bettelheim, *Class Struggles in the USSR: First Period 1917-1923* (New York: Monthly Review Press, 1976), p. 85.

17. Cited by Claudin, op. cit., p. 71.
18. Ibid.
19. Ibid., p. 75.
20. Cited by S. Webb and B. Webb, *Soviet Communism: A New Civilization* (London: Victor Gollancz, 1973), Vol. II, p. 605.
21. Cited by Bettelheim, op. cit., p. 331.
22. *New York Times* (Aug. 6, 1971).
23. Cited by Bettelheim, op. cit., p. 167.
24. Ibid., p. 192.
25. Ibid., p. 313.
26. Cited by M. Lewin, *Russian Peasants and Soviet Power* (New York: W. W. Norton, 1968), pp. 35-36.
27. Cited by Bettelheim, op. cit., pp. 331, 525.
28. Cited J. Maynard, *Russia in Flux* (New York: Macmillan, 1949), p. 218.
29. Lewin, op. cit., p. 517.
30. Ibid.
31. C. Bettelheim, *Class Struggles in the U.S.S.R. Second Period 1923-1930* (New York: Monthly Review Press, 1978).
32. Cited by Lewin, op. cit., p. 221.
33. Ibid., p. 29.
34. W. S. Churchill, *The Second World War: The Hinge of Fate* (London: Cassell, 1951), p. 447.
35. *Los Angeles Times* (Nov. 8, 1975).
36. Harry G. Shaffer, "Economic Performance Under the Plan: The Soviet Union and East Europe," paper presented at McMaster Conference on Current Problems of Socialist Economics (Oct. 23-24, 1970), p. 21 (mimeographed).
37. *New York Times* (Mar. 10, 1971).
38. *Toward Freedom: The Autobiography of Jawaharlal Nehru* (Boston: Beacon Press, 1958), pp. 228, 229.

الفصل الواحد والعشرون

1. R. Delavignette, *Freedom and Authority in French West Africa* (London: Oxford University Press, 1950), p. 149.
2. Cited by K. M. Panikkar, *Asia and Western Dominance* (New York: John Day, 1953), p. 262.
3. B. B. Fall, ed., *Ho Chi Minh on Revolution: Selected Writings, 1920-1926* (New York: Praeger, 1967), pp. 31, 60, 61.
4. Cited by Panikkar, op. cit., p. 364.
5. Cited by W. R. Louis, "Great Britain and the African Peace Settlement of 1919," *American Historical Review* LXXI (Apr. 1966):880.
6. Cited by E. H. Carr, *The Bolshevik Revolution 1917-1923* (New York: Macmillan, 1953), Vol. III, p. 235.
7. Ibid., Vol. III, pp. 235-36.
8. Ibid., Vol. III, p. 245.

9. Cited by G. S. Harris, *The Origins of Communism in Turkey* (Stanford, Calif.: Hoover Institution Press, 1967), p. 3.
10. Cited by Carr, op. cit., Vol. III, p. 248.
11. F. Claudin, *The Communist Movement* (New York: Monthly Review Press, 1975), p. 109.
12. E. H. Carr, *Socialism in One Country 1924-1926* (New York: Macmillan, 1964), ch. 43.
13. Cited by Claudin, op. cit., pp. 120-21.
14. Cited by J. K. Fairbank, E. O. Reischauer and A. M. Craig, *East Asia: The Modern Transformation* (Boston: Houghton Mifflin, 1965), p. 649.
15. Cited by E. R. Wolf, *Peasant Wars of the Twentieth Century* (New York: Harper & Row, 1969), p. 138.
16. Cited by L. Bianco, *Origins of the Chinese Revolution, 1915-1929* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1971), p. 42.
17. Ibid., p. 49.
18. Ibid., p. 79.
19. H. C. d'Encausse and S. R. Schram, *Marxism and Asia* (London: Allen Lane, Penguin Books, 1969), p. 51.
20. Ibid.
21. M. Zinkin, *Asia and the West* (London: Chatto & Windus, 1951), p. 88.
22. T. E. Weisskopf, "The Persistence of Poverty in India: A Political Economic Analysis," *Bulletin of Concerned Asian Scholars* (Jan.-Mar. 1977):28.
23. Cited by F. Clairmonte, *Economic Liberalism and Underdevelopment* (London: Asia Publishing House, 1960), pp. 107-8.
24. Cited by G. Omvedt, "Gandhi and the Pacification of the Indian National Revolution," *Bulletin of Concerned Asian Scholars* (July 1973):6.
25. H. Ammar, *Growing Up in an Egyptian Village* (London: Routledge, 1954), pp. 72-73.
26. Cited by P. Sluglett, *Britain in Iraq 1914-1932* (London: Ithaca Press, 1976), p. 31.
27. Ibid., p. 37.
28. Ibid., p. 290.
29. Ibid., pp. 297-98.
30. D. N. Wilber, *Riza Shah Pahlavi: The Resurrection and Reconstruction of Iran* (Jericho, N.Y.: Exposition Press, 1975), pp. 196, 266.
- 31-32. Sluglett, op. cit., p. 231.
33. D. Ben-Gurion, *The Rebirth and Destiny of Israel* (New York: Philosophical Library, 1954), p. 38.
34. Los Angeles Times (Mar. 30, 1978).
35. Cited by S. Halbrook, "The Philosophy of Zionism: A Materialist Interpretation," in I. Abu-Lughod and B. Abu-Laban, eds., *Settler Regimes in Africa and the Arab World* (Wilmette, Illinois: Medina University Press International, 1974), p. 22.

36. Ibid.
37. M. Lowenthal, ed., *The Diaries of Theodor Herzl* (London: Victor Gollancz, 1958), p. 371.
38. Ibid., p. 375.
39. Cited by B. Halpern, *The Idea of the Jewish State* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1961), p. 154.
40. Cited by M. S. Agwani, "The Palestine Conflict in Asian Perspective," in I. Abu-Lughod, ed., *The Transformation of Palestine* (Evanston, Ill.: Northwestern University Press, 1971), pp. 445-46.
41. A. Cohen, *Israel and the Arab World* (New York: Funk & Wagnalls, 1970), p. 46.
42. K. H. Karpat, "Ottoman Immigration Policies and Settlement in Palestine," in Abu-Lughod and Abu-Laban, op. cit., p. 63.
43. N. Mandel, "Turks, Arabs and Jewish Immigration into Palestine, 1882-1914," in St. Antony's Papers, No. 17, *Middle Eastern Affairs*, No. 4 (London: Oxford University Press, 1965), p. 78.
44. Cited by Anthony Lewis in *New York Times* (Apr. 3, 1978).
45. Cohen, op. cit., p. xi.
46. Cited ibid., p. 50.
47. Ibid., pp. 60-61.
48. Ibid., pp. 240-41.
49. Ibid., pp. 241-42.
50. Ibid., pp. 243-44.
51. Ibid., p. 245.
52. Ibid., pp. 248, 260, 291.
53. Ibid., pp. 285-86.
54. J. Gorni, "Zionist Socialism and the Arab Question," *Middle Eastern Studies* XIII (Jan. 1977):53, 68.
55. Cohen, op. cit., pp. 256-57, 263.
56. Ibid., pp. 273-74.
57. Cited by W. T. Mallison, Jr., "The Balfour Declaration: An Appraisal in International Law," in Abu-Lughod, op. cit., pp. 85-86.
58. Ibid., p. 86.
59. J. C. Hurewitz, *Diplomacy in the Near and Middle East* (Princeton, N.J.: D. Van Nostrand, 1956), Vol. II, pp. 70-71.
60. Ibid., p. 62.
61. Cited by Cohen, op. cit., p. 221.
62. N. Caplan, "Arab Jewish Contacts in Palestine after the First World War," *Journal of Contemporary History* 12 (1977):662.
63. Cited by Z. Lockman, "The Left in Israel: Zionism vs. Socialism," *MERIP Reports*, No. 49, p. 5.
64. Cited by J. Ruedy, "Dynamics of Land Alienation," in Abu-Lughod, op. cit., p. 130.
65. Cited by W. R. Polk, "What the Arabs Think," *Headline Series*, No. 96, p. 38.
66. Cited by B. Kalkas, "The Revolt of 1936: A Chronicle of Events," in Abu-Lughod, op. cit., p. 271.

67. R. Oliver and A. Atmore, *Africa Since 1800* (Cambridge: Cambridge University Press, 1967), p. 168.
68. Cited by A. G. Hopkins, *An Economic History of West Africa* (New York: Columbia University Press, 1973), p. 190.
69. Cited by E. A. Brett, *Colonialism and Underdevelopment in East Africa* (New York: NOK Publishers, 1973), p. 150.
70. Cited *ibid.*, p. 75.
71. Cited *ibid.*, p. 76.
72. Cited by W. Rodney, *How Europe Underdeveloped Africa* (Washington, D.C.: Howard University Press, 1974), p. 165.
73. L. H. Gann and P. Duignan, eds., *Colonialism in Africa 1870-1960. Vol. 4, The Economics of Colonialism* (Cambridge: Cambridge University Press, 1975), p. 689.
74. Cited by Hopkins, *op. cit.*, pp. 230, 231.
75. *Ibid.*, p. 231.
76. Cited by B. Davidson, *African History* (New York: Macmillan, 1968), pp. 257, 258.
77. *New York Times* (Apr. 29, 1978).
78. Cited by Brett, *op. cit.*, p. 274.
79. *Ibid.*
80. Hopkins, *op. cit.*, p. 266.
81. Cited by Chinweizu, *The West and the Rest of Us* (New York: Vintage Books, 1975), p. 86.
82. *Ibid.*, p. 95.
83. *Ibid.*, p. 96.
84. *Ibid.*, p. 97.
85. J. K. Nyerere, *Freedom and Socialism* (London: Oxford University Press, 1968), pp. 269-70.
86. Davidson, *op. cit.*, pp. 269-70, 274.
87. P. Ehrensaft, "Polarized Accumulation and the Theory of Economic Dependence," in P. C. W. Gutkind and I. Wallerstein, eds., *The Political Economy of Contemporary Africa* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1976), pp. 58-89.
88. Cited by Chinweizu, *op. cit.*, p. 70.
89. Cited by I. Wallerstein, *The Road to Independence* (La Haye: Mouton, 1964), p. 36.
90. C. Furtado, *Economic Development of Latin America* (Cambridge: Cambridge University Press, 1970), p. 92.

الفصل الثاني والعشرون

1. Cited by M. Meisner, *Mao's China: A History of the People's Republic* (New York: The Free Press, 1977), p. 361.
2. J. W. Stilwell, *The Stilwell Papers* (New York: Sloane, 1948), p. 316.
3. C. F. Romanus and R. Sunderland, *United States in World War II. China-Burma-India Theatre: Time Runs Out in the CBI* (Washington, D.C.: Department of the Army, 1959), pp. 369-71.

4. Cited by G. Kolko, *The Politics of War* (New York: Random House, 1968), p. 205.
5. Cited by M. Selden, *The Yen'an Way in Revolutionary China* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1971), pp. 191-92.
6. C. Brandt, B. Schwartz and J. K. Fairbank, eds., *A Documentary History of Chinese Communism* (New York: Atheneum, 1967), pp. 80-85. Emphasis in the originals.
7. *Ibid.*, pp. 224-25.
8. Cited by Selden, *op. cit.*, pp. 123, 125.
9. C. A. Johnson, *Peasant Nationalism and Communist Power: The Emergence of Revolutionary China, 1937-1945* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1961).
10. L. Bianco, *Origins of the Chinese Revolution 1915-1949* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1971), pp. 158-59.
11. Cited by Selden, *op. cit.*, p. 274.
12. Cited by Bianco, *op. cit.*, p. 168.
13. Cited by G. Kolko, *The Politics of War* (New York: Random House, 1968), p. 616.
14. Cited by D. Wilson, "Leathernecks in North China, 1945," *Bulletin of Concerned Asian Scholars* IV (Summer 1972):34.
15. *Ibid.*:36.
16. D. Milton and N. Milton, *The Wind Will Not Subside: Years in Revolutionary China, 1964-1969* (New York: Pantheon Books, 1976), p. 19.
17. Cited by Milton and Milton, *op. cit.*, p. 36, and K. Mehnert, *China Returns* (New York: E. P. Dutton, 1972), p. 173.
18. A. Doak Barnett, *Cadres, Bureaucracy and Political Power in Communist China* (New York: Columbia University Press, 1967), p. 433.
19. Cited by C. Bettelheim, "The Great Leap Forward," *Monthly Review* XXX (July-Aug. 1978):65, 66.
20. B. Richman, *Industrial Society in Communist China* (New York: Random House, 1969), pp. 224, 225.
21. Milton and Milton, *op. cit.*, p. 357.
22. Meisner, *op. cit.*, p. 258.
23. C. Riskin, "Maoism and Motivation: Work Incentives in China," *Bulletin of Concerned Asian Scholars* (July 1973):17, 19.
24. Central Intelligence Agency: National Foreign Assessment Center, *China Economic Indicators: A Reference Aid* (Washington, D.C., Oct. 1977, ER 77-10508); and Central Intelligence Agency: National Foreign Assessment Center, *China: In Pursuit of Economic Modernization: A Research Paper* (Washington, D.C.: Dec. 1978, ER 78-10680), p. 1.
25. Cited by R. O'Mara, "Brazil: The Booming Despotism," *Nation* (Apr. 27, 1974), p. 519.
26. H. Kissinger, *The White House Years* (Boston: Little, Brown, 1979), p. 1063.
27. Cited in *Peking Review* (June 25, 1976).

28. *Peking Review* (Jan. 26, 1967).
29. Cited by Milton and Milton, op. cit., p. 198.
30. Ibid., p. 202.
31. *Beijing Review* (June 22, 1979).
32. *Peking Review* (July 28, 1978).
33. *Los Angeles Times* (Feb. 8, 1979).
34. Ibid. (Oct. 17, 1979).
35. Ibid. (Nov. 23, 1980).
36. Ibid. (May 15, 1980).
37. Cited by J. G. Gurley, *China's Economy and the Maoist Strategy* (New York: Monthly Review Press, 1976), p. 204.

الفصل الثالث والعشرون

1. Cited by H. Luethy, *France Against Herself* (New York: World, 1955), p. 218.
2. A. Eden, *Memoirs: The Reckoning* (Boston: Houghton Mifflin, 1965), p. 593.
3. A. J. P. Taylor, *The Second World War* (London: Hamish Hamilton, 1975), p. 205.
4. G. Kolko, *The Politics of War: The World and United States Foreign Policy, 1943-1945* (New York: Random House, 1968), p. 455.
5. Cited by F. Claudin, *The Communist Movement* (New York: Monthly Review Press, 1975), Vol. II, p. 470.
6. Ibid., p. 337.
7. Ibid., p. 338.
8. Ibid.
9. Cited by V. Dedijer, *Tito Speaks* (New York: Simon & Schuster, 1953), p. 331.
10. Cited by Claudin, op. cit., p. 432.
11. J. Nehru, *The Discovery of India* (New York: John Day, 1946), p. 432.
12. Ibid., p. 299.
13. Jamil-ud-Ahmad, ed., *Some Recent Speeches . . . of Mr. Jinnah* (Lahore: Ashraf, 1943), Vol. I, p. 180.
14. B. C. Dutt, *Mutiny of the Innocents* (Bombay: Sindhu, 1971), pp. 135, 202.
15. M. Zinkin and T. Zinkin, *Britain and India* (Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1964), p. 98.
16. Ibid., p. 99.
17. Cited by G. Myrdal, *Asian Drama: An Inquiry into the Poverty of Nations* (New York: Pantheon Books, 1968), Vol. I, p. 275.
18. Ibid., p. 261.
19. M. Weiner, *Party Building in a New Nation* (Chicago: University of Chicago Press, 1967), p. 300.
20. Cited by D. Hiro, *Inside India Today* (London: Routledge, 1976), pp. 98, 99.

21. New York Times (Apr. 10, 1978).
22. Cited by Hiro, op. cit., p. 49.
23. Los Angeles Times (Sept. 15, 1979).
24. Cited by C. Payer, *The Debt Trap* (New York: Monthly Review Press, 1974), p. 171.
25. A. G. Frank, "Unequal Accumulation: Intermediate, Semi-Peripheral, and Sub-Imperialist Economies," *Review* II (Winter 1979):313, 314.
26. Cited *ibid.*:316.
27. *Ibid.*:319.
28. *Ibid.*:329.
29. Los Angeles Times (Sept. 23, 1980).
30. New York Times (Sept. 12, 1980).
31. G. Myrdal, *The Challenge of World Poverty* (London: Allen Lane, 1970), pp. 424, 431, 486.
32. New York Times (Dec. 20, 1979).
- 33-35. *Ibid.*
36. A. H. Hourani, *Syria and Lebanon* (London: Royal Institute of International Affairs, 1946), pp. 230, 231.
37. New York Times (Dec. 29, 1959).
38. M. Abdel-Fadil, *Development, Income Distribution and Social Change in Rural Egypt 1952-1970* (Cambridge: Cambridge University Press, 1975), pp. 49, 121.
39. R. Mabro and S. Radwan, *The Industrialization of Egypt 1939-1973* (Oxford: Clarendon Press, 1976), p. 239.
40. New York Times (July 28, 1980).
41. *Ibid.* (July 21, 1977).
42. Cited by E. Ahmad, "The Iranian Revolution: A Landmark for the Future," *Race & Class* XXI (Summer 1979):3.
43. Los Angeles Times (Mar. 29, 1979). Details in K. Roosevelt, *Counter-coup: The Struggle for the Control of Iran* (New York: McGraw-Hill, 1979).
44. M. A. Katouzian, "Land Reform in Iran: A Case Study in the Political Economy of Social Engineering," *Journal of Peasant Studies* (Jan. 1974):220.
45. New York Times (Nov. 16, 1978).
46. *Employment and Income Policies for Iran* (Geneva: ILO, 1973).
47. Cited by F. Halliday, "Iran: The Economic Contradictions," *MERIP Reports*, No. 69 (July-Aug. 1978), p. 17.
48. New York Times (May 25, 1979).
49. New York Times (Apr. 20 and June 3, 1980); and M. Ledeen and W. Lewis, "Carter and the Fall of the Shah," *The Washington Quarterly* (Spring 1980), pp. 3-40.
50. *An-Nahar: Arab Report and MEMO*, Vol. 2, No. 2 (Apr. 17, 1978).
51. Los Angeles Times (Nov. 26, 1978).
52. *An-Nahar: Arab Report and MEMO*, op. cit., p. 15.

53. T. Hodgkin, *Nationalism in Colonial Africa* (New York: New York University Press, 1957), p. 140.
54. Cited by M. Perham, *The Colonial Reckoning: The End of Imperial Rule in Africa in Light of the British Experience* (New York: Alfred A. Knopf, 1962), p. 114.
55. K. Nkrumah, *I Speak of Freedom* (New York: Praeger, 1961), p. 19.
56. F. Fanon, *The Wretched of the Earth* (New York: Grove Press, 1968), p. 70.
57. Cited by M. Harris, "Portugal's Contribution to the Underdevelopment of Africa and Brazil" in R. H. Chilcote, ed., *Protest and Resistance in Angola and Brazil* (Berkeley: University of California Press, 1972), p. 222.
58. Cited by B. Davidson, "African Peasants and Revolution," *Journal of Peasant Studies* 1 (3) (Apr. 1974):288.
59. Cited by B. Davidson, "Outlook for Africa," *The Socialist Register*, 1966, ed. R. Miliband and J. Saville (New York: Monthly Review Press, 1967), pp. 207, 208.
60. Cited by B. Fitch and M. Oppenheimer, "Ghana: End of an Illusion," *Monthly Review* (July-Aug. 1966), pp. 36, 37.
61. J. Stockwell, *In Search of Enemies: A CIA Story* (New York: W. W. Norton, 1978), pp. 160, 201.
62. M. F. Lofchie, "Political and Economic Origins of African Hunger," *Journal of Modern African Studies* 13 (4) (1975):562. See also H. Ruthenberg, *African Agricultural Production Development Policy in Kenya, 1952-1965* (Berlin: Springer, 1966).
63. *Alleged Assassination Plots Involving Foreign Leaders: An Interim Report of the Select Committee to Study Governmental Operations with Respect to Intelligence Activities*, U.S. Senate, 94th Cong., 1st sess. (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1975), p. 15.
64. Stockwell, op. cit., p. 105.
65. *New York Times* (Jan. 4, 1976).
66. *International Bulletin* (June 19, 1978), p. 3.
67. *Los Angeles Times* (Mar. 4, 1979).
68. Text of Nyerere's speech (June 8, 1978) in *Nation* (July 8-15, 1978).
69. *Los Angeles Times* (Oct. 24, 1979).
70. A. Dobrin, "The Vanishing Herds," *Food Monitor* (May-June 1978), p. 23.
71. Cited by B. Davidson, *Let Freedom Come: Africa in Modern History* (Boston: Little, Brown, 1978), p. 330.
72. *Ibid.*, pp. 331, 332.
73. *Internews* (June 18, 1979).
74. P. Kiven Tunteng, "External Influences and Subimperialism in Francophone West Africa," in P. C. W. Gutkind and I. Wallerstein, *The Political Economy of Contemporary Africa* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1976), p. 212.

75. *International Bulletin* (Aug. 29, 1977), p. 3.
76. Cited by Obi Bini, "OAU Holds Conference," *Guardian* (May 28, 1980), p. 15.
77. Cited by R. L. Ayres, "Development Policy and the Possibility of a 'Livable' Future for Latin America," *American Political Science Review* 59 (June 1975):507.
78. Ibid.
79. World Bank, *The Assault on World Poverty* (Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1975), p. 215; F. M. Lappé and J. Collins, *Food First: Beyond the Myth of Scarcity* (Boston: Houghton Mifflin, 1977), passim; and U.S. Agency for International Development, *Summary Economic and Social Indicators, 18 Latin American Countries: 1960-71* (Washington, D.C.: AID, 1972), p. 44.
80. R. J. Barnett and R. E. Muller, *Global Reach* (New York: Simon & Schuster, 1974), p. 154.
81. *New York Times* (May 18, 1981).
82. G. Myrdal, *The Challenge of World Poverty* (London: Allen Lane, Penguin Books, 1970), p. 469.
83. A. Schlesinger, *A Thousand Days* (Boston: Houghton Mifflin, 1965), p. 792.
84. D. Rockefeller, "What Private Enterprise Means to Latin America," *Foreign Affairs*, Vol. 44 (Apr. 1966), p. 408.
85. *New York Times* (Feb. 12, 1979).
86. *Los Angeles Times* (Oct. 27, 1979).
87. S. Schlesinger, "How Dulles Worked the Coup d'Etat," *Nation* (Oct. 28, 1978), p. 425.
88. A. Papandreou, *Democracy at Gunpoint: The Greek Front* (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1970), pp. 85-93.
89. Schlesinger, op. cit., p. 441.
90. Ibid., p. 443.
91. Ibid., p. 439.
92. G. Kolko, "A Major Documents Collection," *Journal of Contemporary Asia* VIII (1978):545, 546, and J. K. Black, *United States Penetration of Brazil* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1977), pp. xi, xii, 253-61.
93. P. Agee, *Inside the Company: CIA Diary* (London: Allen Lane, 1975), p. 362.
94. Ibid., pp. 363-65.
95. Detailed statistics in Black, op. cit., pp. 263-66.
96. *Los Angeles Times* (Nov. 8, 1978).
97. *New York Times* (Jan. 24, 1976).
98. *Los Angeles Times* (May 15, 1978).
99. *New York Times* (Sept. 16, 1980).
100. Ibid. (June 13, 1977).
101. Ibid. (Nov. 20, 1977).
102. Ibid. (May 19, 1973).
103. *Los Angeles Times* (Nov. 27, 1980).

104. Ibid. (Feb. 20 and 22, 1976).
105. Ibid. (Oct. 9, 1979).
106. Ibid. (Oct. 18, 1979).
107. Cited by P. Lernoux, "On the Petroleum Merry-Go-Round." *Nation* (Feb. 15, 1975), p. 166.
108. *Los Angeles Times* (Feb. 20, 1979).
109. Ibid. (Feb. 22, 1981).
110. *New York Times* (May 20, 1975).
111. Ibid. (Aug. 22, 1980).
112. E. J. Hobsbawm, "Guerrillas in Latin America," *Socialist Register* (1970), pp. 51, 53, 59-60.
113. Cited by A. Boron, "New Forms of Capitalist State in Latin America," *Race and Class* XX (Winter 1979):274.
114. Cited by P. Lernoux, "The Church Revolutionary in Latin America," *Nation* (May 24, 1980), p. 623.
115. P. Gleijeses, "Carter's 'New Policy' in Nicaragua is Neither Moral nor New," *In These Times* (Nov. 8-14, 1978), p. 17.
116. *New York Times* (Apr. 17, 1980; *Los Angeles Times*, Mar. 11, 15, 1981).
- 117-122. *Los Angeles Times* (Nov. 28, 1980).
123. *New York Times* (Nov. 12, 1977).
124. Ibid.
125. Ibid. (Jan. 31, 1976).
126. *Los Angeles Times* (Oct. 28, 1979).
127. Cited by Myrdal, *Asian Drama*, Vol. I, p. 275.
128. *Guardian* (Feb. 2, 1977).
129. A collection of such statements is given in the chapter "Justification of the War—Public Statements" in *The Pentagon Papers: The Senator Gravel Edition* (Boston: Beacon Press, 1970), Vol. I, pp. 584-629. Hereafter referred to as *Pentagon Papers*.
130. Cited by R. J. Barnet, *Intervention and Revolution: The United States in the Third World* (Cleveland, O.: World, 1968), p. 182.
131. Cited by W. LaFeber, "Roosevelt, Churchill, and Indochina: 1942-45," *American Historical Review* (Dec. 1975):1293.
132. *Pentagon Papers*, Vol. III, p. 726.
133. Cited by A. S. Whiting, *China Crosses the Yalu: The Decision to Enter the Korean War* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1968), p. 39.
134. Nguyen Khac Vien, "The Vietnamese Experience and the Third World," *Bulletin of Concerned Asian Scholars* VI (Sept.-Oct. 1974): 10.
135. Cited by C. Fenn, *Ho Chi Minh* (New York: Charles Scribner's Sons, 1973), p. 41.
136. Cited by Barnet, op. cit., p. 184.
137. *The Indochina Story by the Committee of Concerned Asian Scholars* (New York: Bantam Books, 1970), p. 13. Hereafter referred to as *Indochina Story*.

138. Cited by Barnet, op. cit., p. 185.
139. Cited in *Indochina Story*, op. cit., p. 14.
140. Ibid., p. 16.
141. Ibid., p. 17.
142. Ibid., p. 19.
143. *Pentagon Papers*, Vol. I, p. 168.
144. Ibid.
145. *United States-Vietnam Relations, 1945-1967: Study Prepared by the Department of Defense*, 12 books (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1971), Book 9, pp. 582, 589, 590, 622.
146. *Pentagon Papers*, Vol. I, pp. 154, 157.
147. Ibid., p. 549.
148. Ibid.
149. Cited by *Indochina Story*, op. cit., p. 21.
150. *Pentagon Papers*, Vol. I, p. 283.
151. *United States-Vietnam Relations*, op. cit., Book 10, pp. 712, 713.
152. Cited by *Indochina Story*, op. cit., p. 24.
153. Ibid.
154. Ibid., p. 25.
155. Ibid., pp. 30, 31.
156. *New York Times*, international ed. (Dec. 3, 1969); cited ibid., p. 33.
157. Cited by *Indochina Story*, op. cit., p. 26.
158. *Alleged Assassination Plots Involving Foreign Leaders: An Interim Report of the Select Committee to Study Governmental Operations*. . . . United States Senate, 94th Cong., 1st sess (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, Nov. 20, 1975), p. 217.
159. "The Gulf of Tonkin: The 1964 Incidents," *Hearing Before the Committee on Foreign Relations, United States Senate, 90th Cong., 2nd sess* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1968); A. Austin and E. G. Windchy, *Tonkin Gulf* (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1971).
160. *New York Times* (May 1, 1975).
161. I. F. Stone, "Why Nixon Won His Moscow Gamble," *New York Review* (June 15, 1972).
162. Cited by M. Thee, "The Indochina Wars: Great Power Involvement—Escalation and Disengagement," *Journal of Peace Research* XIII (2) (1976), p. 125.
163. H. Kissinger, *The White House Years* (Boston: Little, Brown & Co., 1979), p. 1087. See also pp. 1090, 1091, 1144.
164. *Vietnam 1976: A Report by Senator George McGovern to the Committee on Foreign Relations, United States Senate, 94th Cong. 2nd Sess.* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, Mar. 1976), p. 10.
165. Cited by *New York Times* (May 2, 1975).
166. *New York Times* (Sept. 11, 1979).
167. Ibid. (Mar. 26, 1979).
168. *Los Angeles Times* (Oct. 24, 1979).

169. *New York Times* (Nov. 19, 1980).
170. *Ibid.* (Aug. 20, 1979).
171. *Southern Africa* VIII (Oct. 1975):8.
172. Cited by B. Davidson, "In the Portuguese Context," in C. Allen and R. W. Johnson, eds., *African Perspectives* (Cambridge: Cambridge University Press, 1970), pp. 331, 332.
173. Cited by R. von Albertini, *Decolonization: The Administration and Future of the Colonies 1919-1960* (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1970), p. 517.
174. Cited by A. Isaacman, *A Luta Continua: Creating a New Society in Mozambique* [Southern Africa Pamphlets No. 1] (State University of New York at Binghamton, Fernand Braudel Center, 1978), p. 10.
175. Cited *ibid.*, p. 10.
176. Cited by J. Duffy, *Portugal in Africa* (London: Penguin Books, 1963), p. 15.
177. B. Davidson, "African Peasants and Revolution," *Journal of Peasant Studies* I (Apr. 1974), 280, 281.
178. Cited by Davidson, "In the Portuguese Context," *op. cit.*, p. 344.
179. E. Mondlane, *The Struggle for Mozambique* (London: Penguin Books, 1969), p. 209; V. Marchetti and J. D. Marks, *The CIA and the Cult of Intelligence* (New York: Alfred A. Knopf, 1974), pp. 143-45; Stockwell, *op. cit.*, pp. 47-53.
180. K. Maxwell, "The Hidden Revolution in Portugal," *New York Review of Books* (Apr. 17, 1975), pp. 31, 32.
181. *New York Times* (June 30, 1975).
182. Cited by Isaacman, *op. cit.*, p. 17.
183. B. Davidson, "The Revolution of People's Power: Notes on Mozambique," *Race and Class* XXI (Autumn 1979):135, 136.
184. Isaacman, *op. cit.*, p. 38.
185. *Le Monde* (Sept. 5, 1976); cited *ibid.*, p. 54.
186. Cited by Isaacman, *op. cit.*, p. 72.
187. L. Rudebeck, "Development and Class Struggle in Guinea-Bissau," *Monthly Review* (Jan. 1979), p. 30.
188. Cited by A. Beccar-Verela and F. M. Lappé, "Mozambique: Nourishing a New Nation," *Food Monitor* (Nov.-Dec. 1978), p. 13.
189. Cited by P. Epstein and A. Epstein, "Mozambique Reorganizes," *Southern Africa* (June 1980); p. 16.
190. *New York Times* (Nov. 12, 14, 1977).
191. *Ibid.* (Feb. 10, 1979).
192. *New York Times* (Oct. 4, 1974).
193. H. L. Matthews, *Revolution in Cuba* (New York: Scribner's Sons, 1975), p. 47.
194. J. I. Dominguez, *Cuba: Order and Revolution* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1978), p. 13.
195. L. H. Jenks, *Our Cuban Colony* (New York: Vanguard Press, 1928), p. 302.
196. Dominguez, *op. cit.*, p. 18.

197. Jenks, op. cit., p. 312.
198. Cited by Matthews, op. cit., pp. 34, 35.
199. Matthews, op. cit., p. 146.
200. Los Angeles Times (Apr. 22, 1979).
201. New York Times (Dec. 14, 1972).
202. Matthews, op. cit., p. 345.
203. Los Angeles Times (June 16, 1980).
204. New York Times (Dec. 19, 1980).
205. Dominguez, op. cit., pp. 232, 233.
206. Guardian (June 15, 1977).
207. Dominguez, op. cit., Ch. 9.
208. P. Winn, "Evolution in the Revolution," *Nation* (Apr. 29, 1978), p. 496.
209. Speech by Senator Edward Kennedy delivered at the annual Mansfield Lecture, University of Montana (Apr. 17, 1970).
210. K. H. Silvert, "A Hemispheric Perspective," in J. Plank, ed., *Cuba and the United States* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1967), p. 120.
211. New York Times (Feb. 25, 1976).
212. Ibid. (June 5, 1978).
213. Cited by P. Winn, "Is the Cuban Revolution in Trouble?" *Nation* (June 7, 1980), p. 685.
214. Washington Star (Feb. 10, 1980).
215. Winn, "Is the Cuban Revolution in Trouble?" loc. cit.
216. Cited by D. Hirst, *The Gun and the Olive Branch* (London: Faber & Faber, 1977), p. 172.
217. Cited by M. Viorst, "A Dialogue After Darkness," *Nation* (Sept. 30, 1978), p. 289.
218. *Wall Street Journal* (July 27, 1979).
219. Cited by L. Phillips, "No Easy Walk to Freedom," *Working Papers* (Mar.-Apr. 1979), p. 30.
220. Los Angeles Times (Nov. 11, 1979).
221. New York: W. W. Norton, 1978; another important source is the Cuban-authorized account by García Marquez, written for the Mexican weekly *Proceso* and excerpted in the *Washington Post* (Jan. 10-12, 1976).
222. Stockwell, op. cit., p. 43. William Colby gave the same reason for supporting the Angola intervention, in his *Honorable Men* (New York: Simon & Schuster, 1978), pp. 339, 340.
223. Seymour Hersh, *New York Times* (Dec. 14, 1975).
224. Stockwell, op. cit., pp. 271, 272.
225. New York Times (Sept. 25, 1980).
226. *Guardian* (Oct. 31, 1979).
227. Text in J. C. Hurewitz, *Diplomacy in the Near and Middle East* (Princeton, N.J.: D. Van Nostrand, 1956), Vol. II, pp. 234, 235.
228. D. Ben-Gurion, *Rebirth and Destiny of Israel* (New York: Philosophical Library, 1954), p. 663.

229. Cited by Hirst, op. cit., p. 112. Details of the activities of Arab as well as Jewish binationalists are given in A. Cohen, *Israel and the Arab World* (Funk & Wagnalls, 1970), pp. 289-308.
230. Cited by J. B. Bell, *Terror out of Zion* (New York: St. Martin's Press, 1977), p. 107.
231. M. Begin, *The Revolt* (Los Angeles: Nash, 1972), p. 52.
232. Cited by B. Halpern, *The Idea of the Jewish State* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1961), p. 360.
233. Cited by Hirst, op. cit., p. 114.
234. Ibid., pp. 114, 115.
235. Cited ibid., p. 135.
236. M. Alami, "The Lesson of Palestine," *Middle East Journal* (Oct. 1949):385.
237. Cohen, op. cit., pp. 457-59.
238. Cited by Hirst, op. cit., pp. 138, 139.
239. Ibid., p. 140.
240. *Al-Hayat* (Beirut) (Dec. 20, 1948); cited by Alami, op. cit., pp. 381, 382.
241. *New York Times* (Feb. 19, 1980).
242. Cited by Cohen, op. cit., pp. 477, 478.
243. Ibid., pp. 490, 491.
244. Cited by Hirst, op. cit., p. 185.
245. Cohen, op. cit., p. 500.
246. Ibid., p. 503.
247. Cited by A. A. Elrazik, R. Amin and U. Davis, "Problems of Palestinians in Israel," *Journal of Palestine Studies* VII (Spring 1978):48.
248. Cohen, op. cit., p. 504.
249. Cited by Hirst, op. cit., p. 274.
250. Cited by P. Duff, ed., *War or Peace in the Middle East?* (Nottingham: Spokesman, 1978), p. 17.
251. *New York Times* (Sept. 4, 1973).
252. *UN Special Committee Report*, Doc. A/8828 (1972), para. 77, p. 38.
253. *Los Angeles Times* (Nov. 2, 1979).
254. *New York Times* (Apr. 12, 1973).
255. Cited by Cohen, op. cit., p. 538.
256. Cited by Hirst, op. cit., pp. 220, 221.
257. Ibid., p. 221.
258. *The Colonization of the West Bank Territories by Israel: Hearings before the Subcommittee on Immigration and Naturalization of the Subcommittee on the Judiciary, United States Senate, 95th Cong., 1st sess. (Oct. 17, 18, 1977) (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1978).*
259. *Time* (May 30, 1977).
260. *New York Times* (June 16, 1979).
261. *Los Angeles Times* (Nov. 24, 1980).
262. Hirst, op. cit., p. 245.
263. Cited by Cohen, op. cit., pp. 67, 69; emphasis in original.

264. D. Ingrams, ed., *Palestine Papers 1917-1922* (London: John Murray, 1972), p. 5.
265. *Ibid.*, p. 30.
266. Cited by Hirst, *op. cit.*, p. 40.
267. *New York Times* (Apr. 28, 1971).
268. *Los Angeles Times* (Oct. 14, 1979).
269. J. Judis, "General Peled on Israel and the PLO," *In These Times* (June 14-20, 1978), p. 2.
270. *The Colonization of the West Bank Territories by Israel*, *op. cit.*, pp. 8, 9.
271. Y. Lotan, in "Symposium" in *Nation* (Nov. 3, 1979), p. 426.
272. *New York Times* (June 16, 1979).
273. M. Garbus, "The Politics of the PLO," *Nation* (Nov. 3, 1979), p. 429.
274. *New York Times* (Sept. 2, 1977).
275. Cited by E. Ahmad, "Whose Third World?" in *New York Times*, op-ed page (Mar. 28, 1979).
276. *New York Times* (June 18, 1980).
277. *New York Times* (Dec. 16, 1977).
278. *Ibid.* (Feb. 8, 1975).
279. *Los Angeles Times* (Nov. 25, 1979).

الفصل الرابع والعشرون

1. Cited by C. Hill, *Reformation to Industrial Revolution* (London: George Weidenfeld & Nicolson, 1967), p. 202.
2. *New York Times* (Apr. 3, 1981).
3. *Southern Africa* (July-Aug. 1979), p. 4.
4. *Ibid.* (Nov.-Dec. 1979), p. 18.
5. *New York Times* (Sept. 26, 1974).
6. *Ibid.* (July 17, 1980).
7. "Soviet Geopolitical Momentum: Myth or Menace—Trends of Soviet Influence Around the World from 1945 to 1980," *The Defense Monitor* (Jan. 1980).
8. Cited by G. Barraclough, "Waiting for the New Order," *New York Review* (Oct. 26, 1978), p. 51.
9. W. Leontief et al., *The Future of the World Economy: A United Nations Study* (London: Oxford University Press, 1977), p. 11.
10. Speech by the Secretary of State (May 6, 1976), Nairobi, Kenya (Department of State, Bureau of Public Affairs), p. 2.
11. *Los Angeles Times* (Dec. 30, 1977).
12. New York: E. P. Dutton, 1976.
13. F. M. Lappé and J. Collins, *Food First* (Boston: Houghton Mifflin, 1977), and *The Aid Debate* (San Francisco: Institute for Food and Development Policy, Working Paper No. 1, Jan. 1979).
14. Cited in *The Aid Debate*, *ibid.*, p. 23.
15. *Los Angeles Times* (Sept. 24, 1978).

16. *Overcoming World Hunger: The Challenge Ahead. Report of the Presidential Commission on World Hunger* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, Mar. 1980).
17. Cited in *The Aid Debate*, op. cit., p. 11.
18. *Hearings of Committee on Foreign Affairs, House of Representatives*, 88th Cong., 2nd sess. (Mar. 23, 1964), p. 19.
19. Cited by A. Foster-Carter, "Neo-Marxist Approaches to Development and Underdevelopment," *Journal of Contemporary Asia* III (1973):20.
20. G. Barraclough, "The Struggle for the Third World," *New York Review* (Nov. 9, 1978), p. 56.
21. J. L. Buck, *Land Utilization in China* (Shanghai, 1937).
22. C. Riskin, "Surplus and Stagnation in Modern China," in D. H. Perkins, ed., *China's Modern Economy in Historical Perspective* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1975), pp. 49-84; J. Gurley, "Rural Development in China," in E. D. Edwards, *Employment in Developing Nations* (New York: Columbia University Press, 1974), p. 385.
23. K. Gough, "The Green Revolution in South India and North Vietnam," *Monthly Review* (Jan. 1978), pp. 10-21; K. Gough, *Ten Times More Beautiful* (New York: Monthly Review Press, 1978).
24. Gough, "The Green Revolution . . .," *ibid.*, p. 17.
25. Cited by Lappé and Collins, op. cit., p. 377.
26. *New York Times* (Aug. 25, 1979).
27. R. Prebisch, "North-South Dialogue," *Third World Quarterly* II (Jan. 1980):15-18.
28. J. Palacios, *Chile: An Attempt at Historic Compromise* (Chicago: Banner Press, 1979), p. 150.
29. *Los Angeles Times* (Apr. 16, 1981).
30. *Ibid.* (Jan. 27, 1978).
31. *Wall Street Journal* (Mar. 22, 1978).
32. D. Weir and M. Schapiro, "The Circle of Poison," *Nation* (Nov. 15, 1980), p. 516. Full details in their book, *Circle of Poison: Pesticides and People in a Hungry World* (San Francisco: Institute for Food and Development Policy, 1981).
33. K. Boulding, *Beyond Economics* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1968).
34. The symposium was held at the initiative of the director-general for development and international economic co-operation, and its proceedings published as UN General Assembly Document A/34/467 (Sept. 18, 1979). Republished in *Alternatives*, V (1979-80):397-426.
35. *New York Times* (May 7, 1979).
36. P. M. Sweezy, *Post-Revolutionary Society* (New York: Monthly Review Press, 1980), Ch. 9.
37. Summary of the two studies in *New York Times* (Mar. 27, 1981, and Apr. 6, 1981).

38. *New York Times* (Feb. 25, 1980).
39. *Washington Post* (July 22, 1980), cited by J. Stork, "Saudi Arabia and the U.S." *MERIP Reports* No. 91 (Oct. 1980), p. 29.
40. Cited by R. J. Barnet, *The Lean Years* (New York: Simon and Schuster, 1980), p. 227.
41. *New York Times* (Jan. 10, 1981).

الفهرس العام للكتاب

المؤلف في سطور.....	٩
مدخل.....	١١

الجزء الأول ظهور العالم الثالث ١٤٠٠ - ١٧٧٠

□ الفصل الأول

المقدمة.....	٢١
--------------	----

□ الفصل الثاني

عصور الرأسمالية التجارية ، واستعمال العالم الجديد.....	٣٣
١ — الثورة التجارية الرأسمالية التجارية في الغرب.....	٣٥
٢ — المركنتلية والاستعمارية في العالم الثالث.....	٤٢

□ الفصل الثالث

بدايات العالم الثالث في أوربة الشرقية.....	٥٣
١ — شمال غربي أوربة يحتل مركز الصدارة.....	٥٤
٢ — أوربة الشرقية منطقة من مناطق العالم الثالث.....	٥٦
٣ — روسيا تبقى خارج العالم الثالث.....	٦٠

□ الفصل الرابع

- ٦٧..... بدايات العالم الثالث في أمريكا اللاتينية
- ٦٨..... ١ — الفتوحات
- ٧١..... ٢ — المنتصرون والمنهزمون
- ٧٩..... ٣ — أمريكا اللاتينية تجاه أمريكا الأنكلو — سكسونية
- ٨٦..... ٤ — جذور التخلف في أمريكا اللاتينية
- ٩١..... ٥ — الاقتصاد المتخلف في أمريكا اللاتينية

□ الفصل الخامس

- ٩٥..... إفريقيا : منطقة على التخوم
- ٩٦..... ١ — إفريقيا في المرحلة السابقة لظهور البرتغاليين
- ١٠٢..... ٢ — تجارة الرقيق والاقتصاد الأطلسي
- ١٠٧..... ٣ — ردود الأفعال الإفريقية على تجارة الرقيق الأطلسية
- ١٠٩..... ٤ — تجارة الرقيق في شرقي إفريقيا
- ١١٤..... ٥ — الآثار السلبية لتجارة الرقيق الإفريقية
- ١١٧..... ٦ — إفريقيا كم منطقة على التخوم

□ الفصل السادس

- ١١٩..... الشرق الأوسط : منطقة على التخوم
- ١٢٠..... ١ — منطقة حباها الله بكل بركاته
- ١٢٢..... ٢ — التنكر للنظام القديم والاتساق
- ١٢٦..... ٣ — مخاطر التجاور
- ١٢٨..... ٤ — تحول الطرق التجارية
- ١٣٠..... ٥ — الشركات الشرقية
- ١٣٦..... ٦ — المنزللة الهامشية العثمانية

□ الفصل السابع

- ١٣٩..... آسيا كم منطقة خارجية

- ١ — آسيا قبل رحلة دو غاما ١٤٠
- ٢ — امبراطورية البرتغال البحرية ١٤٢
- ٣ — حلول شركات جزر الهند الشرقية محل البرتغاليين ١٥٢
- ٤ — الأوروبيون في شرقي آسيا ١٥٧
- ٥ — آسيا كمنطقة خارجية ١٦٢

الجزء الثاني العالم الثالث نظام عالمي ١٨٧٠ — ١٧٧٠

□ الفصل الثامن

- عصر الرأسمالية الصناعية والاستعمارية الواهية ١٦٩
- ١ — الثورة الصناعية الأولى والرأسمالية الصناعية في الغرب ١٧٠
- ٢ — الاستعمارية الواهية في العالم الثالث ١٧١

□ الفصل التاسع

- الاستعمارية الجديدة في أمريكا اللاتينية ١٧٧
- ١ — الظفر بكيان الدولة المستقلة ١٧٨
- ٢ — الاستعمارية الجديدة بعد الاستقلال ١٨٤
- ٣ — اقتصاد الاستعمارية الجديدة ١٨٨
- ٤ — حضارة الاستعمارية الجديدة ١٩٤

□ الفصل العاشر

- إفريقية: من تجارة الرقيق إلى التجارة المشروعة ١٩٩
- ١ — نهاية الاسترقاق في إفريقية وفي الأمريكيتين ٢٠٠
- ٢ — استكشاف إفريقية ٢٠٢
- ٣ — من تجارة الرقيق إلى التجارة المشروعة ٢٠٤

□ الفصل الحادي عشر

- الشرق الأوسط يدخل دائرة العالم الثالث ٢٠٩
- ١ — مانشستر وليدز التركيتان ٢١٠
- ٢ — تركيا تدخل دائرة العالم الثالث ٢١٥
- ٣ — لا يمكن لمصر أن تصبح بلداً صناعياً ٢١٩
- ٤ — مصر تدخل دول العالم الثالث ٢٢٥
- ٥ — فارس تدخل دائرة العالم الثالث ٢٢٩

□ الفصل الثاني عشر

- الهند تدخل دائرة العالم الثالث ٢٣٧
- ١ — فتح الهند ٢٣٨
- ٢ — تقنيات الهيمنة البريطانية ٢٤٢
- ٣ — الاقتصاد الهندي التقليدي ٢٤٨
- ٤ — الرطة البريطانية : الموارد المالية والزراعية ٢٥٠
- ٥ — الرطة البريطانية : الحرف ٢٥٥
- ٦ — الهند تدخل دائرة العالم الثالث ٢٥٩

الجزء الثالث العالم الثالث نظام عالمي ١٨٧٠ — ١٩١٤

□ الفصل الثالث عشر

- عصر الرأسمالية الاحتكارية والاستعمارية العالمية ٢٦٧
- ١ — الثورة الصناعية والرأسمالية الاحتكارية في الغرب ٢٦٨
- ٢ — الاستعمارية العالمية في العالم الثالث ٢٧٦
- ٣ — التطور الاقتصادي في الغرب مقابل النمو الاقتصادي في العالم الثالث ٢٨٧

□ الفصل الرابع عشر

- إفريقية تدخل دائرة العالم الثالث ٢٩٣
- ١ — اقتسام إفريقية ٢٩٤
- ٢ — المقاومة الإفريقية ٢٩٨
- ٣ — تقنيات السيطرة ٣١٠
- ٤ — الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي ٣١٦

□ الفصل الخامس عشر

- الصين تدخل دائرة العالم الثالث ٣٢٧
- ١ — تواصل الحضارة الصينية ٣٢٩
- ٢ — عصيانات ولا ثورات ٣٣٢
- ٣ — الحروب والمعاهدات غير المتكافئة ٣٣٤
- ٤ — عصيانات جديدة ولا ثورات ٣٣٩
- ٥ — الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي ٣٤٥
- ٦ — التفسخ الامبراطوري ٣٤٩

□ الفصل السادس عشر

- روسيا تدخل دائرة العالم الثالث ٣٥٥
- ١ — أنصار السلافية ضد أنصار الغرب ٣٥٦
- ٢ — الطور الثاني من أطوار النمو الاقتصادي في روسيا (١٨٥٦ — ١٨٩١) ٣٥٨
- ٣ — الطور الثالث من أطوار النمو الاقتصادي في روسيا (١٨٩٢ — ١٩١٤) ٣٦٢
- ٤ — أضعف الحلقات في السلسلة الأمبريالية ٣٦٤

□ الفصل السابع عشر

- الاستثناء الياباني ٣٧٣
- ١ — اليابان في عزلتها ٣٧٤
- ٢ — التدخل الغربي وعودة مونتسوهيتو « ميحي » إلى السلطة ٣٧٨
- ٣ — الثورة من الأعلى : سياسياً ٣٨٠

- ٤ — الثورة من الأعلى : اقتصادياً ٣٨٣
- ٥ — الأمبريالية اليابانية ٣٨٧
- ٦ — مغزى الاستثناء الياباني ٣٩٠

□ الفصل الثامن عشر

- بدايات المقاومة في العالم الثالث وصولاً حتى عام ١٩١٤ ٣٩٣
- ١ — المقاومة السوداء في الأمريكيتين ٣٩٥
- ٢ — ردود الأفعال المحافظة في آسيا ٣٩٨
- ٣ — المقاومة في كوبا وفي الفلبين ٤٠٢
- ٤ — الانتصار الياباني والثورة الروسية ٤١٤
- ٥ — «تضييق القبضة على عنق فارس» ٤١٩
- ٦ — ثورة تركيا الفتاة ٤٢٧
- ٧ — الثورة الصينية ٤٣٤
- ٨ — الثورة المكسيكية ٤٤١
- ٩ — المقاومة الإفريقية ٤٥٢
- ١٠ — بيعة الحركات السابقة لعام ١٩١٤ ٤٥٧
- مراجع المجلد الأول ٤٦١

الجزء الرابع نضال العالم الثالث طلباً للاستقلال القرن العشرون

□ الفصل التاسع عشر

- عصر الرأسمالية الاحتكارية الدفاعية والثورة الاستعمارية الجديدة ٤٩٣
- ١ — الثورة الصناعية الثالثة والرأسمالية الاحتكارية الدفاعية في الغرب ٤٩٤
- ٢ — انقلاب على مقولات ماركس ٤٩٨

- ٣ — الشركات متعددة الجنسيات في العالم الثالث ٥٠١
- ٤ — الحركات الثورية في العالم الثالث ٥١٢
- ٥ — استراتيجيات العالم الأول المضادة للثورة ٥١٩

□ الفصل العشرون

- أولى الموجات الثورية العالمية ٥٥٣
- ١ — الثورة في روسيا ٥٥٥
- ٢ — الاشتراكية في بلد واحد ٥٦٢
- ٣ — خليط بورجوازي قيصري ٥٧٠
- ٤ — خطط السنوات الخمس ٥٧٥
- ٥ — الثورة الروسية والعالم الثالث ٥٨٢

□ الفصل الواحد والعشرون

- أولى الموجات الثورية العالمية ٥٨٧
- ١ — القوى الفاعلة في سياسة العالم الثالث ٥٨٨
- ٢ — الكومينتين والثورة الصينية ٥٩٥
- ٣ — غاندي يكبح جماح التطرف في الهند ٦٠٢
- ٤ — الانتدابات في الشرق الأوسط ٦٠٧
- ٥ — الثالوث الفلسطيني ٦١٨
- ٦ — إفريقية الاستوائية ٦٣٥
- ٧ — الاستثناء الجنوبي الإفريقي ٦٥٠
- ٨ — الاستعمارية الجديدة في أمريكا اللاتينية ٦٥٦

□ الفصل الثاني والعشرون

- ثانية الموجات الثورية العالمية بدءاً من عام ١٩٣٩ فصاعداً ٦٧٥
- ١ — الثورة في الصين ٦٧٦
- ٢ — طريقة لينان أم الطريقة السوفيتية ؟ ٦٩٢
- ٣ — الثورة الثقافية البروليتارية العظمى ٦٩٨

- ٧٠٤ ٤ — ما بعد ماو
٧١٠ ٥ — ثورة الصين والعالم الثالث

□ الفصل الثالث والعشرون

- ٧١٥ - ثانية الموجات الثورية العالمية بدءاً من عام ١٩٣٩ فصاعداً
٧١٦ ١ — ديناميكية الأساليب السياسية في العالم الثالث
٧٢٤ ٢ — الأنظمة القومية
٨١٩ ٣ — الأنظمة الثورية الاجتماعية
٨٧٤ ٤ — أنظمة المستوطنين البيض

□ الفصل الرابع والعشرون

- ٩١٧ رؤيا مشتركة
٩١٨ ١ — الاضطراب الكبير تحت قبة السماء
٩٢٠ ٢ — المجاهبات الدولية
٩٢٤ ٣ — أسعياً وراء الامتيازات أم وراء التبديلات البنيوية ؟
٩٣٥ ٤ — لحظة عامة
٩٤٧ المصادر

التصدع العالمي = GLOBAL RIFT: العالم الثالث يشب عن الطوق / تأليف ل. س. ستافريانوس؛
ترجمة موسى الزعبي، عبد الكريم محفوض. ط. ١. — دمشق: دار طلاس، ١٩٨٨. — ٢ مج
(٩٧٦ ص.). ٢٥ سم.

١ — ٩٠٩٠٩٧٢ ر. س. ت أ ت ٢ — العنوان

٣ — ستافريانوس ٤ — الزعبي ٥ — محفوض

مكتبة الأسد

رقم الإيداع / ١٩٨٨/٧/٥٩٨

رقم الاصدار ٣٥٠

التصدع العالمي

يعتبر هذا الكتاب موسوعة كبرى لتاريخ «العالم الثالث». وقد استغرق المؤلف في إنجازها ما يزيد على خمس سنوات.

في أثناء الحرب الباردة، وبعد عام ١٩٤٥، أقيم خط منيع بين العالم الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والعالم الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي. وفي ذروة عملية التجاذب والتدافع الدبلوماسيين أصبح من المفروض أن تنحاز باقي البلدان إلى أحد الجانبين، الأمر الذي نفّذه العديد من الدول، باستثناء دري عبّرت عن نفسها بشكل جماعي باسم «العالم الثالث» وهي: «يوغسلافيا - تيتو» و «مصر - ناصر» و «هند - نهرو» و «غانا - نكروما» و «أندونيسيا - سوكارنو»، تمييزاً لها عن العالم الأول الذي يمثل دول الكتلة الرأسمالية الغربية، والعالم الثاني الذي يمثل دول الكتلة الاشتراكية الشرقية.

وعندما خفت الحرب الباردة في الخمسينيات، فقدت عبارة «العالم الثالث» مدلولها المنطقي سياسياً، وتحولت تدريجياً نحو المضمون الاقتصادي، لتشير إلى القطاع الأقل تقدماً من الكرة الأرضية، قياساً إلى العالمين الأول والثاني المتطورين.

إن التغيير الذي لحق بمعنى عبارة «العالم الثالث»، جعلها مقولة أشد حصرًا من ذي قبل، وينضوي تحت شعارها أكثر من مائة دولة، يقطنها ثلاثة أرباع سكان العالم.

ويشمل «العالم الثالث» اليوم: أمريكا اللاتينية بكاملها، وعموم إفريقيا عدا دولة جنوب إفريقيا، وآسيا بكاملها باستثناء اليابان و«الكيان الإسرائيلي».

والكتاب يتضمن تحليلاً تاريخياً هاماً، ودراسة اقتصادية وسياسية معمقة لكل بلد من بلدان العالم الثالث. إنه بحث تاريخي اقتصادي سياسي رائع، قدّمه المؤلف خدمة للحضارة والفكر الإنسانيين.

— لا يوجد كتاب يتحدث عن العالم الثالث، يضاهي كتاب ل.س ستافريانوس على مدى أربعة قرون. إنه كتاب قيم ومفيد، واختصاراً إنه كتاب رائع جداً وممتاز.

— شكراً للأستاذ ل.س ستافريانوس الذي جعل من الممكن تدريس تاريخ العالم الثالث بطريقة ذات معنى ومغزى. ومن يرغب فهم أزمت العالم في الوقت الحاضر، عليه العودة إلى هذا الكتاب، وقراءته بدقة وإمعان.

